وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
بيت الحكمة

أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين

تأليف الدكتور قيس اسماعيل الأوسي

أساليب الطلب
عندَ النحويين والبلاغيين

رقم الايداع في المكتبة الوطنية ببغداد ١٥٤ لسنة ١٩٨٨

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة بغداد
بيت الحكمة

أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين

تأليف

الدكتور قيس اسماعيل الأوسي

أستاذ مساعد ـ كلية التربية
جامعة بغداد

بسم الله الرحمن الرحيم

وقل رب زدني علما

صدق الله العظيم

إهداء

إليك - والدي - أهدي هذا البحث، لأنك علمتني أن أعشق العروبة والإسلام، وأن أفنى فيهما، وأن أوظف جهدي في خدمتهما، لأنهما جذورنا، وهويتنا، ومناعتنا ضد الشعوبية والاستعمار.

قيس

المحتويات

ـ المُقَدّمَة ١٥

الفصل الاول

النَّحْوُ وَعِلْمُ المَعَاني ٢٣ ـ ٨٠

ـ النَّحْوُ وَعِلْمُ المَعَانِي ٢٣
ـ سيبويه ٢٧
ـ المبرد ٣٣
ـ ابن جني ٣٤
ـ أحمد بن فارس ٤٧
ـ طُغْيَانُ النَّزْعَةِ المَنْطِقِيَّة ٤٩
ـ عبد القاهر الجرجاني ٦٠
ـ الزمخشري ٦٨
ـ السكاكي ٧٣
ـ (عِلْمُ المَعَاني) بين (النَّحْوِ) و (البَلَاغَة) ٧٦

الفصل الثاني

أسْلُوبُ الأمْر ٨١ ـ ٢١٣

أسْلُوبُ الأمْر ٨٣
ـ دِلَالَةُ (الأمْر) على (الاستعلاء) ٨٥
ـ دِلَالَةُ (الأمْر) على (الوُجُوب) ٩٣
ـ دِلَالَةُ (الأمْر) على (الزَّمَن) ١٠١
ـ دِلَالَةُ (الأمْر) على (المِقْدَار) ١١٠
ـ صِيَغُ الأمْر ١١٣
١ ـ الأمْرُ بصيغة (افْعَلْ) ١١٣
عِلَّةُ الإسْكان في فِعْل الأمْر ١٢٦
تَضَمُّنُ فعلِ الأمر المُسْنَدَ اليه (الفاعل) ١٣٠
إضمارُ فعلِ الأمر ١٣٢
أمرُ الواحِدِ بلَفظِ أمرِ الاثنين ١٤١

٢ ـ الأَمْرُ بِصيغَة (لِيَفْعَلْ) ١٤٦
عِلَّةُ الجَزْمِ في صيغَة (لِيَفْعَلْ) ١٤٧
حَرَكَةُ (لام) الأمر ١٤٨
حَذْفُ (لام) الأمْر ١٥٠
٣ ـ الأَمْرُ بِصيغَة المَصْدَر ١٥٧
الغَرَضُ مِن استعمال المَصْدَر في الأَمْر ١٦٣
المَصَادِرُ المُثَنَّاة ١٦٥
٤ ـ الأَمْرُ بِمَا أَسْمَاهُ النحاةُ والبلاغيون (أسماء الأفعال) ١٦٧
أ ـ أفعالُ الأَمْر المُرَكَّبة ١٧١
١ ـ (هَلُمَّ) ١٧١
٢ ـ (حَيَّهَلْ) ١٧٥
ب ـ مُتَعَلَّقَاتُ فِعْلِ الأَمْر ١٧٨ ب ـ
جـ ـ الأَفْعَالُ القَدِيمَة الجَامِدَة ١٨٥
د ـ صِيغَةُ الأَمْر (فَعَالِ) ١٩٠
الغَرَضُ مِن استعمال صيغة (فَعَالِ) ١٩٥
هـ ـ المَصَادِرُ المَنْصُوبَةُ على الأَمْر ١٩٧
٥ ـ الأَمْرُ بِصيغَةِ الخَبَر ٢٠٠
الغَرَضُ مِن استعمالِ الأَمْر بِصيغَةِ الخَبَر ٢٠٣
ـ خُرُوجُ صِيغَةِ الأَمرِ عن معناها الأَصْلِي ٢٠٦

الفصل الثالث

أَسْلُوبُ النِّدَاء ٢١٥ ـ ٣٠٣
ـ النِّداء ٢١٧
ـ أَدَواتُ النِّدَاء ٢٢٠
١ ـ (الهمزة) ٢٢١
٢ ـ (يا) ٢٢٢
٣ ـ (أَيْ) ٢٢٦
٤ ـ (أَيَا) وَ (هَيَا) ٢٢٧
٥ ـ (وا) ٢٢٨

٦ ـ (آ) و (آيْ) ٢٢٩
ـ (المُنَادَى) وَعَامِلُ النَّصْبِ فيه ٢٣٠
ـ المُنَادَى المُضَاف الى ياء المُتَكلِّم ٢٤٦
ـ زِيادَةُ (اللاّم) بينَ المُضَافِ والمُضَافِ اليه ٢٥٧
ـ المُنَادَى المُعَرَّفُ بـ (أَلْ) ٢٥٨
المعنى الذي يُفيدُهُ استعمالُ (يَا أَيُّها) ٢٦٤
ـ تَكْريرُ النِّداء ٢٦٦
ـ تَخْصيصُ النِّداء ٢٦٧
ـ حَذْفُ أداةِ النِّداء ٢٦٧
ـ حَذْفُ المُنَادَى ٢٧٦
ـ التَّرْخيم ٢٨٠
ـ اسْتِعْمَالُ النِّداء في غَيْرِ مَعْناه الأَصْلِي ٢٨٤

الفصل الرابع

أسلُوب الاستفهام ٣٠٥ ـ ٤٦٠

ـ الاستفهام ٣٠٧
ـ الاستفهامُ لَهُ الصَّدَارَةُ في الكلام ٣١٠
ـ دِلاَلَةُ الاستفهام على الزمن ٣١١
ـ المُسْتَفْهَمُ عنه ٣١٥
ـ حَذْفُ المُسْتَفْهَم عنْهُ ٣١٩
ـ أدواتُ الاستفهام ٣١٩
١ ـ الهمزة ٣١٩
مَا تَخْتَصُّ به (همزةُ) الاستفهام ٣٢٥
أ ـ استعمالُها لطَلَبِ التَّصَوُّر والتَّصْدِيق ٣٢٥
ب ـ جَوَازُ حَذْفِهَا ٣٣٠
جـ ـ جَوَازُ تقديمِ الاسمِ على الفعلِ بَعْدَها ٣٣٧
د ـ وُجُوبُ تَقْدِيمِهَا على حُرُوفِ العَطْف ٣٤٣
هـ ـ استعمالُها في غَيْرِ معنى الاستفهام ٣٤٦
و ـ استعمالُها مع (أم) المُتَّصِلَة ٣٥٢
ز ـ وُقُوعُها بَدَلاً من أَسْماءِ الاستفهام ٣٥٥

ح ـ جَوَازُ حِكَايَةِ الكلامِ مَعَهَا ٣٥٥
ط ـ اسْتِعْمالُها مَعَ (أَمْ) لِلتَّسْوِيَة ٣٥٧
ي ـ إفَادَتُها إثْبَاتَ مَا يُسْتَفْهَمُ عنه ٣٥٧
ك ـ دُخُولُها على جُملةِ الشَّرط ٣٥٨
ل ـ دُخُولُها على الجُملةِ المُؤَكَّدَةِ بـ (إنَّ) ٣٥٩
م ـ استعمالُهَا مَعَ حروف الانكار ٣٥٩
ن ـ وُقُوعُها عِوضاً مِن (واوِ) القَسَم ٣٦٠
٢ ـ (هَلْ) ٣٦١
أَقْسَامُ (هَلْ) ٣٦١
حَقِيقةُ كَوْنِها بِمَعْنَى (قَدْ) ٣٦٢
استعمالُها مَعَ الجُملةِ الاسمية ٣٦٩
استعمالُها في معنى التَّوكيد ٣٧٠
استعمالُها في معنى النَّفي ٣٧١
زيادةُ (مِنْ) مَعَ (هَلْ) ٣٧٣
٣ ـ (مَا) ٣٧٨
اتِّصَالُ حرف الجَر بها ٣٨١
اقْتِرانُ (مَا) بـ(ذَا) ٣٨٥
٤ ـ (مَنْ) ٣٨٨
إفَادَتُها معنى النَّفي ٣٨٩
٥ ـ (أَيّ) ٣٩٠
٦ ـ (كَمْ) ٣٩٣
أَصْلُ (كَمْ) ٣٩٥
٧ ـ (كَيْفَ) ٣٩٦
مَوْقِعُها مِنَ الإعراب ٣٩٨
استعمالُها في معنى النَّفي ٤٠٠
٨ ـ (أَيْنَ) ٤٠١
٩ ـ (مَتَى) ٤٠٢
١٠ ـ (أَيَّانَ) ٤٠٢
أَصلُ (أَيَّانَ) ٤٠٥

١١ ـ (أنّى) ٤٠٧
١٢ ـ مَهْيَمْ ٤١٠
١٣ ـ مَهْمَا ٤١٠
ـ خُرُوجُ الاستفهام عَن أَصلِ معناه ٤١١
ـ المَعَانِي التي يَخْرُجُ إليها الاستفهام ٤٢١

الفصل الخامس
أساليبُ الطَّلَبِ الأخرى

٤٦١ ـ ٥٨٦
١ ـ أُسْلُوبُ النَّهي ٤٦٣ ـ ٤٨٩
ـ النَّهي ٤٦٥
دِلاَلَتُهُ على (الإسْتِعْلاَء) ٤٦٥
دِلاَلَتُهُ على (الوُجُوب) ٤٦٨
دِلاَلَتُهُ على (الزَّمَن) ٤٦٩
دِلاَلَتُهُ على (المِقْدار) ٤٧٠
أَدَاةُ النَّهي ٤٧٢
أَصْلُ أداة النَّهي ٤٨٢
صِيغَةُ النَّهي بِلَفْظِ الخَبَر ٤٨٣
اسْتِعْمَالُ (النَّهي) في غَيْرِ مَعْنَاه الحَقِيقِي ٤٨٤
٢ ـ أُسْلُوبُ العَرْض والتَّحْضِيض ٤٩١ ـ ٥١٤
ـ العَرْضُ والتَّحْضِيض ٤٩٣
أَدَواتُ العَرْضِ والتَّحْضِيض ٤٩٨
١ ـ لَوْلاَ ٤٩٨
٢ ـ لَوْمَا ٥٠٠
٣ ـ هَلاَّ ٥٠١
٤ ـ ألاَّ ٥٠٢
٥ ـ ألاَ ٥٠٣
٦ ـ لَوْ ٥٠٦
٧ ـ أَلَمْ ٥٠٦
٨ ـ أَمَا ٥٠٧
٩ ـ هَلْ ٥٠٧
عَمَلُ أَدَواتِ العَرْضِ والتحْضِيض ٥١٠

٣ ـ أسْلُوبُ التَّمَنِّي ٥١٥ ـ ٥٣٩
ـ التَّمَنِّي ٥١٧
أدَواتُ التَّمَنِّي ٥٢٣
١ ـ لَيْتَ ٥٢٣
٢ ـ لَوْ ٥٣١
٣ ـ أَلَا ٥٣٤
٤ ـ لَعَلَّ ٥٣٦
٥ ـ هَلْ ٥٣٨
٤ ـ أسْلُوبُ التَّرَجِّي ٥٤١ ـ ٥٨٦
ـ التَّرَجِّي ٥٤٣
أدَواتُ التَّرَجِّي ٥٥٠
أ ـ لَعَلَّ ٥٥١
أوْجُهُ اسْتِعْمَالِهَا ٥٦٢
٢ ـ عَسَى ٥٦٥
أوْجُهُ استعمالها ٥٧٥
٣ ـ حَرَى ٥٨٦
٤ ـ اخْلَوْلَقَ ٥٨٦
ـ الخاتمة ٥٨٧ ـ ٥٩٠
ـ المصادر والمراجع ٥٩١ ـ ٦٠٢
ـ مُلَخَّص الكتاب باللغة الانكليزية 1 ـ 3

مُقَدِّمَة

إنّ كتب النحو وإن كانت قد خلت من وجود أبواب مستقلة بدراسة أساليب الطلب ، وذلك لخضوعها للمنهج المنطقي ، واستنادها الى فكرة (العامل) التي كانت محور الدراسة فيها ، إلاّ أنّها قد تضمّنت ـ ولا سيّما كتبُ النحاة الأوائل ـ ملاحظات كثيرة ، ولكنّها متفرقة ، تتعلق بطبيعة هذه الأساليب ، وأدواتها ، والمعنى الدقيق الذي تستعمل فيه كلّ أداة ، والزمن الذي يمكن أن تدلّ عليه ، والأوجه التي تستعمل فيها . وأسباب الحسن أو القبح فيها ، والمعاني الاضافية التي تخرج اليها .

وقد حاول بعض علماء العربية أن يفرد لهذه الأساليب أبوابا مستقلة ، فنجد ابن فارس في كتابه « الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها » يتحدث في « باب معاني الكلام » عن أساليب « الاستخبار » ، و « الأمر » و « النهي » ، و « الدعاء والطلب » ، و « العرض والتحضيض » ، و « التمني » . وقد حدّد المعنى الاصطلاحي لهذه الأساليب ، وتحدّث عن بعض مسائلها وصيغها ، وذكر المعاني المجازية التي تستعمل فيها .

وحين استقلّت (البلاغة) عنْ (النحو) ، وحُصِرت مسائلها ، وضُبِطت أُصولُها وفصولُها ، وأُدخِل (علمُ المعاني) فيها ، استقلّت أساليبُ الطلب بأبواب خاصة في الكتب البلاغية .

وتكمن قيمة هذا البحث في كونه دراسة لواقع أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ، للتعرّف على ماقرّره النحاة فيها ، وما أضافه البلاغيون اليها . ولم يقف البحث عند دراسة واقع أساليب الطلب ، وإنّما تجاوز ذلك الى مناقشة آراء النحويين والبلاغيين ، ومحاولة الخروج بنتائج تسهم في فهم أعمق لأسرار هذه الأساليب ، أو في تيسير القواعد المتعقلة بها ، وكان سبيلي الى ذلك هو الالتزام بتطبيق قاعدة كان قد قرّرها النحاة الأوائل، وهي أن العلامات الإعرابية ترتبط بالمعاني الوظيفية لأجزاء العبارة .

يقع البحث في خمسة فصول ، كان الفصل الأول (النحو وعلم المعاني) قراءة جديدة لتأريخ صلة النحو بالمعاني ، استطاعت أن تتبيّن ، وبرؤية واضحة ، واقعَ هذه الصلة ، ومدى عمقها وقوتها ، وما أصابها من ضعف ، وما شهدته من محاولات لتأكيدها وتمتينها ، ثم الانفصام الذي أصابها .

وفي الفصل الثاني (أسلوب الأمر) تناولنا معنى (الأمر) في أصل اللغة ، وتعريفه في اصطلاح النحويين والبلاغيين ، ودلالته على الاستعلاء ، والوجوب ، والزمن ، والمقدار . ثم درسنا الصيغ التي تؤدي معنى الأمر في العربية ، وهي : الأمر بصيغة (افْعَلْ) ، والأمر بصيغة (لِيَفْعَلْ) ، والأمر بصيغة المصدر ، والأمر بما أسماه النحاة والبلاغيون (أسماء الأفعال) ، والأمر بصيغة الخبر . ثم تعرّفنا على المعاني التي تخرج اليها صيغة الأمر ، وعلى مَنْ سَبَقَ اليها من النحويين أو البلاغيين .

وخُصّص الفصل الثالث (أسلوب النداء) لدراسة معنى (النداء) في أصل اللغة ، وتعريفه في اصطلاح النحاة والبلاغيين ، وأدواته ، وما تختص به كلّ واحدة منها ، والمنادى وعامل النصب فيه ، والمنادى المضاف الى ياء المتكلم ، والمنادى المعرّف بأل ، وحذف أداة النداء ، وحذف المنادى ، والترخيم ، ثم وقفنا على المعاني التي يخرج اليها النداء ، وعلى من سبق اليها .

وجعلنا الفصل الرابع (أسلوب الاستفهام) دراسة للاستفهام في أصل اللغة وفي اصطلاح النحويين والبلاغيين ، وتعرّفنا على الزمن الذي يدل عليه ، والمستفهم عنه في الكلام ، وأدوات الاستفهام وما تختص به كل وحدة منها ، والمعاني التي يخرج اليها الاستفهام ومَنْ سبق اليها .

وفي الفصل الخامس (أساليب الطلب الأخرى) تناولنا أساليب (النهي) و (العرض والتحضيض) و (التمني) و (الترجي) ، فدرسنا معانيها في أصل اللغة ، وحدودها في اصطلاح النحاة والبلاغيين ، وأدواتها وما يتصل بها من المسائل ، ثم المعاني التي تخرج اليها ومَنْ سبق اليها .

وجعلنا للبحث خاتمة سَجّلتُ فيها أهم النتائج التي توصّلت اليها .

ويمكنني تقسيم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها هذه الدراسة وتقويمها على النحو الآتي :

١ ـ مصادر النحو ومراجعه :

كان أمرا طبيعيا أن يعتمد هذا البحث على أمهات كتب النحو في دراسة الموضوع ، وكان طبيعيا أيضا أن اعتمدها جميعا مصادر أساسية ، في سبيل أن أُحِيطَ بموقف النحاة من مسائل هذا البحث ، وكنت أتحرى في ذلك مواقف البصريين والكوفيين ، ومواقف الاجماع والشذوذ ، وسوف تجد عند كل موقف سجلته للنحاة رصيداً ضخما من المصادر يدعم حقيقة ذلك الموقف .

ويأتي في مقدمة هذه المصادر كتاب سيبويه ، الذي يطالعك رأى مؤلفه في كل زاوية من زوايا البحث ، وذلك لأنه كتاب النحو ، حيث لم يغادر صغيرة من قضايا النحو ولا كبيرة الاّ أحصاها ، ولأنّه كان يمثل منهجا رائعا للبحث النحوي ، حيث العناية بأساليب الكلام ، والعناية بالمعنى قدر العناية باللفظ . وكان عيب النحاة بعده أنّهم وقفوا أمامَه وقوفَهم أمامَ قمةٍ لا يمكن قهرها ، فتملّكهم شعور بالعجز ، وظلوا دائما على رهبة واستحياء منه ، فلم يستطع أكثرهُم أن يجاوزوه الى شيء جديد ، وهم فوق ذلك قد انحرفوا شيئا فشيئا عن منهجه ، فتمسكوا بدراسة الألفاظ وتخلّوا عن دورهم وواجبهم في دراسة المعاني وما يتعلّق بها من نظم الكلام وأساليب القول .

وقد استفدت من كتاب « الخصائص » ما أدركه ابن جني من خصائص العربية وأسرارها .

وكان لـ « شرح الكافية » دوره المتميز في هذا البحث ، وذلك لأنّ الاستراباذي كان متميّزا بين النحاة في تحليل مسائل النحو واتخاذ المواقف منها .

واحتلّت مصادر النحو التي اختصّت بأدوات المعاني مكانةً خاصة في هذه الدراسة ، ومنها : « كتاب اللامات » للزجاجي ، و « معاني الحروف » للرماني ، و « الأزهية في علم الحروف » للهروي ، و « رصف المباني في شرح حروف المعاني » للمالقي ، و « الجنى الداني في حروف المعاني » للمرادي ، و « مغني اللبيب » لابن هشام .

واعتمدتُ كذلك على المؤلّفات التي خصّصها أصحابها لدراسة شواهد الكتب النحوية وما يتعلّق بها ، وتأتي في مقدمتها « خزانة الأدب » للبغدادي ، واسم الكتاب يُفْصِحُ عن مادته الغنيّة وقيمته الجليلة .

أما المراجع الحديثة فقد اعتمدت على الكتب التي حرص مؤلفوها على تيسير النحو، ومنها: « احياء النحو » للأستاذ ابراهيم مصطفى. و « نحو التيسير » و « نحو الفعل » و « نحو القرآن » للأستاذ الدكتور أحمد عبدالستار الجواري. و « في النحو العربي ـ نقد وتوجيه » للأستاذ الدكتور مهدي المخزومي.

٢ ـ مصادر البلاغة ومراجعها:

انّ المصادر البلاغية التي تناولت بالدراسة أساليب الطلب هي: « مفتاح العلوم » للسكاكي، و « الايضاح » للقزويني، و « شروح التلخيص » وهي: « عروس الأفراح » للسبكي، و « مواهب الفتاح » للمغربي، و « مختصر التفتازاني »، و « حاشية الدسوقي »، وقد اعتمدتها جميعا مصادر أساسية، في سبيل تكوين موقف بلاغي من مسائل هذا البحث.

أما المراجع البلاغية الحديثة فإن كتاب « البلاغة عند السكاكي » للاستاذ الدكتور أحمد مطلوب، يشكل مرجعا أساسيا في كتابة (الفصل الأول) من الرسالة، وذلك لأنه أكثر الكتب الحديثة دقة وانصافا وإحاطة بدراسة أثر النحويين في البحث البلاغي، وفي تقييم خطوة السكاكي في فصل (المعاني) عن (النحو)، وتوضيح أثرها في الإساءة الى الدرس النحوي. وقد وجدت أثر هذا الكتاب في البحوث التي تناولت فيما بعد أثرَ النحاة في البحث البلاغي، أو التي سجلت تطورَ البلاغة وتأريخها، واضحا كلّ الوضوح، يكادُ يُلمسُ لمسَ اليد.

٣ ـ مصادر الدراسات القرآنية ومراجعها:

لمّا كان القرآن الكريم كتاب العربية الأول، والمثل الأعلى في الفصاحة والبلاغة، لا يأتيه الباطلُ مِن بين يديه ولا مِن خلفه، ولا تحكم آياتِه ما تحكم شواهدَ الشعر من الضرورات والمسوّغات، واختلاف الروايات، والتحريف، فقد جعلت الشاهد القرآني في المقام الأول من حيث الاستخدام في هذه الدراسة.

وكانت الدراسات القرآنية التي اعتمدت عليها في هذا البحث متعددة ومتنوعة، واستطيع تصنيفها على الوجه الآتي:

أ ـ كتب القراءات :

ويأتي في مقدمتها « المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها » لابن جني ، وهذا كتاب لا حدود لمقداره ، ويعلم ذلك مَنْ يلازمه ويعايشه ، وتكمن قيمته في كونه قد وُظِّفَ للكشف عن المعاني البلاغية التي تقف وراء اختلاف القراءات لآيات القرآن الكريم .

ب ـ كتب التفسير :

وقد اعتمدت على العديد منها ، وتأتي في مقدمتها أربعة : (الأول) : « مجاز القرآن » لأبي عبيدة ، وهو كتاب قد تكلَّمَ في معاني القرآن ، وفَسَّرَ غريبَه ، وتعَرَّضَ لإعرابه ، وشرحَ أساليب تعبيره ، وكان أبو عبيدة في ذلك كله مدركاً لأساليب العربية واستعمالاتها ، محيطا بخصائص التعبير فيها . (الثاني) : « معاني القرآن » للفراء ، وقد أفادني كثيرا في الوقوف على آراء الكوفيين في بعض مسائل البحث . (الثالث) : « الكشاف » للزمخشري ، وقد خالط بحث قدر مخالطتي له ، وذلك لأنه من أهم مصادر التفسير عناية بدراسة النظم القرآني وأساليب الكلام فيه . (الرابع) : « البحر المحيط » وقد أحاط فيه أبو حيان بأسرار الاعجاز القرآني ، كما أحاط بآراء المفسرين والنحاة في تفسير الآيات واعرابها .

جـ ـ كتب علوم القرآن :

وفي طليعتها : « البرهان في علوم القرآن » للزركشي ، و « الاتقان في علوم القرآن » للسيوطي .

د ـ كتب إعراب القرآن :

ومنها : « إعراب القرآن » للنحاس ، و « مشكل اعراب القرآن » للقيسي .

وقد اعتمدت على مراجع كثيرة في الدراسات القرأنية ، وكان أكثرها احاطة وقيمة ،كتاب « دراسات لأسلوب القرآن الكريم » للاستاذ محمد عبد الخالق عضيمة ، وقد أفادني كثيرا في دراسته لبعض أساليب الطلب .

٤ ـ مصادر ومراجع أخرى :

وتشمل : علم الحديث ، وأصول الفقه ، والطبقات والتراجم ، والملل والنحل ، والاصطلاحات ، وشروح المعلقات ، ودواوين الشعر ، والمعاجم .

ولا بدَّ هنا من التنويه بذكر « معجم شواهد العربية » لعبد السلام محمد هارون ، و « المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم » لمحمد فؤاد عبد الباقي ، فقد استفدت منهما كثيراً ، فالأول يدلُّكَ على المواضع التي وردت فيها الشواهد في مصادر دراسة العربية والثاني يعينك على عمل احصائيات لاستعمال الصيغ في القرآن الكريم .

لن يعرفَ قيمةَ هذه الدراسة إلاَّ مَنْ يقفُ عليها مِن ذوي الاختصاص ، لِأني في دراستي لأساليب الطلب قد ألزمتُ نفسي أن أقلي مصادرَ البحثِ ومراجعَهُ عبارةً عبارة ، بل كلمةً كلمة ، مِن أجل أن أحيطَ بِمَا لم يُحِط به أحدٌ قبلي في دراسة هذه الأساليب . ثُمَّ إنّ السنوات التي أعقبَتْ حصولي على شهادة الدكتوراه ، كانت فرصتي للبحث والتنقيب في العديد من المصادر والمراجع التي لم يسمح الوقت المُقَرَّر للدراسة بالوقوف عليها ، فذهبتُ أُفَتِّشُ فيها عن كُلِّ مَالَهُ علاقة بهذه الأساليب ، أدرسُهُ وأُثبتهُ في موضعه من هذا الكتاب الذي أردتُ له أن يكون موسوعةً في موضوعه ، حتى إنّ القارىء له لَيعجز أن يُصيبَ في غيره مَا يجدُه فيه .

واذا كان لي أن أفخر بانجازي هذا البحث ، فأنا أفخر أولا بالمشرفة عليه الأستاذة الدكتورة خديجة الحديثي ، فقد أنفقَتْ على هذا البحث من علمها ووقتها بغير حساب ، وخَطَوْتُ كلَّ خطوة فيه على عَيْنٍ منها ، وَمِن عظيم ما لمسته فيها أنَّها قد تركت لي المجال رحبا لِأن أتحرك في هذا البحث ، وأستطلع ، وأرى . وكنت كلَّما رجعت اليها وجدتها تشاورني في الأمور بما يُعزِّز في نفسي القدرةَ على أن أنجز أكثر وأعمق .

وقد كان من حسن الطالع لي ولهذه الرسالة أن يكون أستاذى الدكتور أحمد مطلوب مُشرفا مُشاركا ، فقد قام بدور رئيس في الإشراف على الجانب البلاغي للبحث ، فأغناه بملاحظاته الدقيقة ، والتي واكبت مسيرة البحث منذ مراحل تحديد المصادر ، وجمع المادة ، وحتى كتابة الفصول والانتهاء من الرسالة . وقد وجدته دوماً حفيًا بطلّابه ، يحسن رعايتهم ، ولا يَمَلُّ زيارتَهم ، وكذلك هي صفة

علمائنا من السلف الصالح ، وَلاَ عَجَبَ أن يكون أستاذى على صفتهم ، فقد اجتمعت فيه أصالةُ العُروبةِ وروحُ هذا الدّين .

وبعد .. فَحَسْبِي أجْراً على ما بذلتُه في هذه الدراسة من وقتٍ وجهد أنّها جاءت إسهاماً في خدمةِ لغةِ القرآن الكريم .

« وَمَا تَوفيقي إلاّ بِالله عليه تَوَكّلْتُ وإليه أنيب »

بغداد ٨ شعبان ١٤٠٢ هـ

الأول من حزيران ١٩٨٢ م

قيس اسماعيل الأوسي

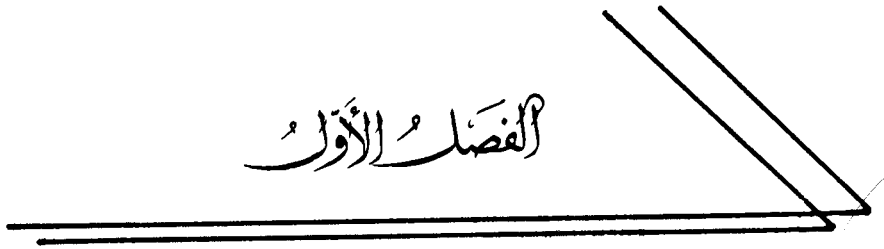

الفصل الأول

النحو وعلم المعاني

النحو وعلم المَعاني

نشأ علم النحو وهو على صلة وثيقة بالمعاني ، فكانت للنحاة الأوائل عنايتهم الفائقة بدراسة الكلام العربي ، والوقوف على أساليب التعبير به ، والبحث فيما يعرض لها من تعريف وتنكير ، وتقديم وتأخير ، واضمار واظهار ، وفق ما تقتضيه معاني الكلام وظروف القول ومناسباته .

كان ذلك كله يقع ضمن اختصاص الدرس النحوي ، لأن (النَّحْوَ) في أصله إنّما يُراد به القصدُ نحوَ كلام العرب ، والوقوف على أساليب التعبير به ، في سبيل الاقتدار على فهمها والافهام بها ، جاء في « كتاب العين » : « (النَّحوُ) : القَصْدُ نَحْوَ الشّيء . (نَحوتُ نحوَه) أيْ : قَصدْتُ قَصْدهُ . وبلغنا أنّ أبا الاسود وضع وجوهَ العربيّة . فقال للناس : « آنحوا نَحْوَ هذا » .فَسُمّيَ نحوا »[1] .

فموضوع دراسة (علم النحو) إنما هو الكلام العربي ، والوقوف على أساليب نظمه وتركيبه ، ولذلك حَدّه ابن السراج بقوله : « (النحو) : إنّما أُريد به أن ينحوَ المتكلمُ اذا تعلّمه كلامَ العرب ، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب ، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة . فباستقراء كلام العرب فَاعْلَمْ : أنّ الفاعلَ رفعٌ ، والمفعولَ به نصبٌ .. »[2] ، وحَدّه ابنُ جني بأنّه : « انتحاءُ سَمْتِ كلامِ العَرَبِ ، في تصرّفه من إعراب وغيره ، كالتثنية ، والجمع ، والتحقير ، والتكسير ، والإضافة ، والنسب ، والتركيب ، وغيرِ ذلك ، ليلحق مَنْ ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطقَ بها وإن لم يكن منهم ، وإن شذّ بعضهم عنها رُدّ به إليها »[3] .

---

(١) كتاب العين ، لابي عبد الرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ) ، تحقيق : الدكتور مهدي المخزومي والدكتور ابراهيم السامرائي ، بغداد ١٩٨١ : (نحو) ، وينظر : لسان العرب ، لابي الفضل جمال الدين بن مكرم بن منظور ، بيروت ١٩٥٦ : (نحو) .

(٢) الاصول في النحو ، لابي بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦ هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد الحسين الفتلي ، النجف ١٩٧٣ ، جـ ١ ص ٣٧ .

(٣) الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الطبعة الثانية ـ بيروت ، ج ١ ص ٣٤ ، وينظر : التعريفات ، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني (ت ٨١٦ هـ) ، بيروت ١٩٦٩ ، ص ٣٥٩ ـ ٣٦٠ ، وكشاف اصطلاحات الفنون : لمحمد علي الفاروقي التهانوي ، تحقيق : الدكتور لطفي عبد البديع ، القاهرة ١٩٦٣ ، ج١ ص ٢٣ ـ ٢٤ .

وكانت وسيلة النحاة الى ادراك أسرار تركيب الكلام تتلخص في استقراء المأثور من كلام العرب، وتحليله، وقياس بعضه على بعض، واستخلاص الضوابط منه. وكان الغرض من استخلاص هذه الضوابط هو الاستعانة بها على فهم كلام العرب. واحتذاء سننهم في تركيب الكلام وتأليفه على أنماط أو أشكال خاصة وفق ما تقتضيه المعاني التي يراد الافصاح عنها(٤).

لذلك نجد للنحويين - منذ ظهورهم مع أواخر القرن الأول وحتى نهاية القرن الثالث الهجري - عنايةً بالغة بدراسة النصوص من آيات القرآن الكريم وأبيات الشعر والأمثلة المأثورة، وتبيين خصائصها التعبيرية والاسلوبية، وكانت لهم في ذلك نظرات فاحصة دقيقة(٥).

كان (النحو) عندهم، كما نراه في كتاب سيبويه، وكما يؤخذ من مجالس القدماء ومناظراتهم، دراسةً للغة وأساليب التعبير المختلفة، قوامُها النصوص من القرآن والشعر والكلام، يستشهدون بها، ويقيسون عليها، ويستنبطون منها الأحكام(٦).

وهكذا حوت كتبهم الى جانب القواعد النحوية التي وضعت حفاظا على اللغة العربية وسلامتها، احساسا دقيقا بفقه اللغة، وتحليلا رائعا لأسرار أساليبها وتراكيبها، واستنباطا لخواصها ومعانيها، فلقد كانوا نحاة باحثين ناقدين(٧).

ونستطيع القول: إنّ كتب النحاة الأوائل، مثل كتاب سيبويه، كانت تمثل صورة من الموسوعة العربية التي تضم الكثير من موضوعات اللغة، والنحو، والأدب، والأصوات، والقراءات(٨)، لأنهم كانوا يرون في الوقوف على ذلك كله انتحاءً لسَمْتِ كلام العرب او علاجا لِلّحن في شتى صورة(٩).

---

(٤) ينظر: البيان العربي، للدكتور بدوي طبانة، الطبعة الخامسة، بيروت ١٩٧٢، ص ١٤.

(٥) ينظر: البلاغة تطور وتاريخ، للدكتور شوقي ضيف، القاهرة ١٩٦٥، ص ٢٨ - ٢٩، ٣٢.

(٦) ينظر: سيبويه امام النحاة، لعلي النجدي ناصف، مكتبة نهضة مصر - القاهرة، ص٢٧.

(٧) ينظر: اثر النحاة في البحث البلاغي، للدكتور عبد القادر حسين، دار نهضة مصر للطباعة والنشر القاهرة، ١٩٧٥، ص ٦٧.

(٨) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، للدكتورة خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ١٩٧٤، ص ٢١، وأعلام في النحو العربي، للدكتور مهدي المخزومي، وزارة الثقافة والاعلام - بغداد، ١٩٨٠، ص ٤ - ٥.

(٩) ينظر: البيان العربي، ص١٢.

ولما كان النحو على صلة وثيقة محكمة باللغة والأدب ، لم يكن يُفصل بين النحويين واللغويين ، أو بين النحويين والأدباء ، في واقع الحياة الفكرية ، كما لم يُفصل بينهم في كتب الطبقات والتراجم[١٠] .

ولأجل أن ندرك حقيقة الصلة بين النحو والمعاني ، لا بدّ لنا من أن نقف عند بعض النحاة ، لنتعرف على واقع هذه الصلة ، ومدى عمقها وقوتها ، وما أصابها من ضعف ، وما شهدته من محاولات لتأكيدها وتمتينها ، ثم على الانفصام الذي أصابها .

سيبويه (ت ١٨٠ هـ)

انّ سيبويه في « الكتاب » لا يعلّم قواعدَ العربية فحسب ، بل يعلّمُ أساليبها وطرقها في التعبير أيضاً ، فهو يحرص على الاحاطة بالخصائص البيانية أو البلاغية للأساليب العربية قدرَ حرصه على الاحاطة بخصائصها اللغوية والنحوية ، لذلك نجده وهو يدرس اساليب الكلام في الامثلة والنصوص لا يقفُ عند الصحة أو الخطأ فيها ، بل يتجاوز ذلك الى البحث عن أسباب الحسن أو القبح ، والقوة أو الضعف فيها ، مثال ذلك قوله في « باب مالا يجوز أن يُندب » : « وذلك قوله : (وارَجُلاه) و (يارَجُلاه) . وزعم الخليل رحمه الله ويونس أنّه قبيح ، وأنّه لا يُقال . وقال الخليل رحمه الله : انّما قبح لأنّك أبهَمْت ، ألا ترى أنّك لو قلت : (واهذاهْ) كان قبيحاً ، لأنّك اذا نَدَبْتَ فانّما ينبغي لك أن تفجّعَ بأعرف الأسماء ، وأن تخصّ ولاتُبهم ، لأنّ الندبةَ على البيان ، ولو جازَ هذا لجاز (يا رجلاً ظريفاً) فكنت نادباً نكرة ، وانّما كرهوا ذلك أنّه تَفَاحشَ عندهم أن يَحْتَلطُوا[١١] وأن يتفجّعوا على غير معروف ، فكذلك تَفَاحشَ عندهم في المُبْهَم لإبهامِه ، لأنّك اذا ندبت تُخْبِرُ أنّك قد وقعتَ في عظيم ، وأصابك جسيمٌ من الأمر ، فلا ينبغي لك أن تُبهم . وكذلك : (وا مَنْ في الداراه) في القبح . وزعم انّه لا يُستقبح (وامَنْ حَفَرَ بئرَ زَمزماهْ) لأنّ هذا معروف بعينه ،[١٢] وكأنّ التبيين في الندبة عذْرٌ للتفجع . فعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب »[١٣] .

---

(١٠) ينظر : سيبويه امام النحاة ، ص ٢٨ ـ ٢٩ ، والبيان العربي ، ص ١٤ .

(١١) الاحتلاط : الضجر والغضب .

(١٢) معروف لانه عبد المطلب جد النبي (ص) .

(١٣) الكتاب ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، دار القلم ، ١٩٦٦ ، جـ ٢ ص ٢٧٧ ـ ٢٢٨ .

ويقول في « باب الأفعال التي تستعمل وتلغى .. » وهي ، (ظننتُ) و (حَسِبْتُ) و (خِلْتُ) و (رأيتُ) و (زعمتُ) وما يتصرّف من أفعالهنّ . فاذا جاءت مُستعمَلةً فهي بمنزلة (رأيتُ) و (ضربتُ) و (أعطيتُ) في الاعمال والبناء على الأوّل ، في الخبر والاستفهام وفي كلّ شيء ، وذلك قولك ، (أظُنُّ زيداً منطلقاً) و (أظنُّ عمراً ذاهباً) و (زيداً أظنُّ أخاك) و (عمراً زعمتُ أباك) ... فان ألغيتَ قلتَ ، (عبدُالله اظنُّ ذاهبٌ) و (هذا إخالُ أخوكَ) و (فيها أَرَىٰ أبوك) . وكلّما أردتَ الالغاء فالتأخير أقوى ،[١٤] وكلّ عربيّ جيّد .. وانّما كان التأخيرُ اقوى لأنه انّما يجيء بالشكّ بعدما يمضي كلامه على اليقين ، أو بعد ما يبتدىء وهو يريد اليقين ثم يُدركُه الشكُّ ، كما تقول ، (عبدُ الله صاحبُ ذاكَ بَلغَني) ، وكما قال ، (من يقولُ ذاكَ تَدري ؟) ، فأخّرَ مالم يُعمِل في أوّلِ كلامه ، وانما جعل ذلك فيما بلغه بعدما مضى كلامُه على اليقين ، وفيما يدري . فإذا ابتدأ كلامه على مافي نيّته من الشكِ أعملَ الفعل قدّمَ أو أخّرَ ، كما قالَ ، (زيداً رأيتُ) و (رأيت زيداً) . وكلّما طال الكلامُ ضَعُفَ التأخير اذا أعملتَ ، وذلك قولك ، (زيداً أخاك اظنُّ) ، فهذا ضعيفٌ كما يَضعُفُ ، (زيداً قائماً ضربتُ) ، لأنّ الحدَّ أن يكون الفعل مبتدأ اذا أعملَ ».[١٥]

وفي مواضع كثيرة من « الكتاب » نجد سيبويه لايُعنى بالاعراب في الكلمة قدر عنايته بصوغ العبارات وتأليف الجمل وفق ما تقتضيه معاني الكلام ، مثال ذلك قوله في « باب (أم) اذا كان الكلام بها بمنزلة (أيُّها) و (أيُهم) » ، « وذلك قولك ، (أزيد عندك أم عمرو ؟) و (أزيداً لقيت أم بشراً ؟) فأنت الآن مُدّع أنّ عنده احدهما ، لِأنّكَ اذا قلت ، (أيُّهما عندك ؟) و(أيُهما لقيت ؟) فانت مدّع أنّ المسئول قد لقي أحدهما أو أنّ عنده أحدهما ، إلاّ أنّ علمك قد استوى فيهما لاتدري أيّهما هو .

.. واعلم أنك اذا أردت هذا المعنى فتقديمُ الاسم أحسنُ ، لأنك لاتسألُه عن اللُقى ، وانّما تسأله عن أحد الاسمين لاتدري أيُهما هو ، فبدأت بالاسم لانك تقصد قصد أن يبين لك ايّ الاسمين في هذا الحال ، وجعلت الاسم الاخر عديلاً للأول .

---

(١٤) أي ، انّ الالغاء مع تأخير هذه الأفعال أقوى منه حين تتوسط .

(١٥) الكتاب ، جـ ١ ص ١١٨ ـ ١٢٠ .

فصار الذي لاتسأل عنه بينهما، ولو قلت، (ألقيت زيداً أمْ عمراً ؟) كان جائزا حسناً، أو قلت، (أعندك زيد أم عمرو ؟) كان كذلك ».[١٦]

ونجد سيبويه في كتابه حريصاً الحرصَ كلّه على توضيح المعاني التي تتحكم بالألفاظ وبحركات إعرابها، ومن ذلك قوله في « باب يُختار فيه الرفع »، « وذلك قولك، (له عِلْمٌ عِلْمَ الفُقهاء) و(له رأيٌ رأيَ الأصلاء)، وانّما كان (الرفع) في هذا الوجهِ لأنّ هذهِ خصالٌ تذكرُها في الرجل، كالحلم والعقل والفضلِ، ولم ترد أن تُخبر بأنك مررت برجل في حال تعلُّمٍ ولا تفهُّمٍ، ولكنّك أردت ان تَذكرَ الرجلَ بفضلٍ فيه. وان تجعل ذلك خَصْلةً قد استكملها، كقولك، (له حَسَبٌ حَسَبَ الصالحين)، لأنّ هذه الاشياء وما يشبهها صارت تَحليةً عند الناس وعلاماتٍ. وعلى هذا الوجه رُفع الصوتُ.

وان شئتَ نصبتَ فقلتَ، (له عِلْمٌ علمَ الفقهاءِ)، كأنّكَ مررتَ به في حالِ تعلُّمٍ وتفقُّه، وكأنّه لم يستكمل أن يقال له، (عالِمٌ) »[١٧]

ويقول في « باب ما ينتصب من المصادر لأنّه حالٌ صارَ فيه المذكور »، « وتقولُ، (أما العلمُ فعالمٌ بالعلمِ) و (أما العلْمَ فعالمٌ بالعلم)، فـ (النصبُ) على أنّكَ لم تجعل العلمَ الثاني العلمَ الأوّل الذي لفظت به قبله، كأنّكَ قلت، (أما العلمَ فعالمٌ بالاشياء). وأما (الرفعُ) فعلى أنّه جعل العلمَ الآخِرَ هو العلمَ الأول، فصار كقولك، (أمّا العلمُ فأنا عالمٌ به) و (أما العلمُ فما أعلمني به) »[١٨]

ويقول في « باب ما ينتصبُ من الأسماء التي ليست بصفةٍ ولا مصادرَ لأنّه حالٌ يقع فيه الأمرُ فَينتصب لأنه مفعول فيه »، « وذلك قولك، (كلّمتهُ فاهُ الى فِيَّ) و (بايَعْتُهُ يداً بيدٍ)، كأنّه قال، بايَعْتُه نقداً، وكلّمْتُه مشافهةً، أي، كلّمتُه في هذه الحال.

وبعضُ العرب يقول، (كلّمتُه فُوهُ الى فِيَّ)، كأنّه يقول، كلّمْتُهُ وفُوه الى فِيَّ، اي، كلّمتُه وهذه حاله. فـ (الرفع) على قوله، كلّمْتُه وهذه حالُه، و (النصبُ) على قوله، كلّمته في هذه الحال، فانتصب لأنّه حال وقع فيه الفعل.

---

(١٦) الكتاب، جـ ٢، ص ١٦٩ ـ ١٧٠.

(١٧) الكتاب، جـ ١ ص ٣٦١ ـ ٣٦٢.

(١٨) الكتاب، جـ ١ ص ٣٨٥.

وأمّا (بايعته يداً بيدٍ) فليس فيه الاّ (النصب) . لأنه لا يحسنُ أن تقول ، بايعته ويدٌ بيدٍ ، ولم يرد أن يخبر أنّه بايعه ويده في يده . ولكنّه أراد أن يقول ، بايعْتُه بالتعجيل ، ولا يبالي أقريباً كانَ أم بعيداً . واذا قال ، (كلّمْتُه فُوهُ الى فِيَّ) فانّما يريد أن يخبر عن قُربه منه ، وأنّه شافهَهُ ولم يكن بينهما أحدٌ »(١٩)

وإذا كُنّا نعرف أنّ (الحذف) من خصائص أساليب الكلام العربي ، فقد حرص سيبويه على أن يبيّن لنا انّ الحذف انّما يجوز في مواضع ، ولا يجوز في غيرها ، استمعْ اليه وهو يقول ، « وممّا ينتصب لأنّه حالٌ وقع فيه الفعل قولك ، (بِعْتُ الشاء شاةً ودرهماً) و (قامرتُه درهماً في درهم) و (بعتُه داري ذراعاً بدرهم) و (بعتُ البُرَّ قفيزَيْن بدرهم) و (أخذتُ زكاة مالِهِ درهماً لكل اربعين درهما) و (بيِّنتُ له حسابَه باباً باباً) و (تَصدّقتُ بمالي درهماً درهماً) .

... ولا يجوز ان تقول ، (بعت داري ذراعاً) ، وأنت تريد ، (بدرهم) ، فيُرَى لمخاطب أنّ الدار كلّها ذراع . ولا يجوز ان تقول ، (بعت شائي شاةً شاةً) ، وانت تريد ، (بدرهم) ، فيُرى المخاطب أنّك بعتَها الأوّلَ فالأول على الولاء ، ولا يجوز ان تقول، (بيّنتُ له حِسابهُ باباً باباً)، فيرى المخاطب انك انّما جعلت له حسابه باباً واحداً غير مفسّرٍ . ولا يجوز (تصدّقت بمالي درهماً) ، فيُرَى المخاطب انّك تصدّقتَ بدرهم واحد . وكذلك هذا وما اشبهه .

وأمّا قول الناس ، (كان البُرُّ قفيزَيْن) و (كانَ السّمنُ مَنَوَيْنِ) ، فانّما استغنوا هاهنا عن ذكر (الدرهم) لِما في صدورهم من عِلمه ، ولأنّ (الدرهم) هو الذي يُسَعَّرُ عليه ، فكأنّهم انما يُسألون عن ثمن (الدرهم) في هذا الموضع .. وكذلك هذا وما أشبهه فأجره كما أجرتهُ العربُ » .(٢٠)

ونستطيع القول ، إنّ (النحو) عند سيبويه كان يعني الوقوف على نظم الكلام وتأليفه ، وبسبب هذا الفهم كانت عنايته في « الكتاب » بدراسة اساليب الكلام العربي والتعرف على الخصائص الاسلوبية له ، من مثل التقديم والتأخير ، والتعريف والتنكير ، والحذف ، والمعاني المختلفة للأدوات والحروف ، وانابة بعضها عن بعض ، وأثر ذلك كله في صحة النظم أو فساده . ويكفي في ذلك أن نشير الى أنّه قد عقد في أول كتابه فصلاً خاصاً بنظم الكلام سمّاه « باب الاستقامة من الكلام

---

(١٩) الكتاب ، جـ ١ ص ٢٩١ .

(٢٠) الكتاب ، جـ ١ ص ٢٩٢ ـ ٢٩٣ .

والاحالة » قسّم فيه الكلام الى : « مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محال كذب .

فَأمّا المستقيم الحسن فقولك : (أتيتُكَ أمسِ) و (سآتيك غداً) . وأَمّا المحال فأن تَنْقُضَ أوّلَ كلامك بآخره فتقول : (أتيتك غداً) و (سآتيك أمسِ) .

وأما المستقيم الكذب فقولك : (حَمَلْتُ الجبل) و (شرِبْتُ ماء البحر) ونحوه .

وأَمّا المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه ، نحو قولك : (قد زيدا رأيت) و (كي زيداً يأتيك) وأشباه هذا .

وأمّا المحال الكذب فأن تقول : (سوف أشرب ماء البحر أمس)»[٢١] فالكلام عند سيبويه قائم على أساس من تأليف العبارة وصدق المعنى ، فعلى قدر استقامة العبارة في تأليفها والمعنى في صدقه تكون قيمة الكلام وحسنه .[٢٢]

وهكذا نجد سيبويه قد استوعب مفهوم نظم الكلام ، وأكّدَ قيمته في سلامة التعبير وفصاحته ، وذلك من خلال دقته في دراسة اساليب التعبير ، وتحليلها ، والموازنة بينها ، وهو في ذلك كلّه لا يبعد عن المراد بـ (النظم) في أدق معناه وانْ لم يسمّه باسمه .[٢٣]

وسيبويه حين تحدّث عن هذه المباحث ، لم يكن يحِسُّها أو يراها الاّ على انها مادة النحو ، أو داخلة في صميم معناه . وحين جاء عبد القاهر الجرجاني بعده بزمن طويل ، كان مدفوعاً بهذا الاحساس نفسه أو بهذه الرؤية نفسها ، ولذلك اقتبس من سيبويه هذه المباحث في أماكن من كتابيه « أسرار البلاغة » و « دلائل الاعجاز » .[٢٤] بل إنه اقتبس ما وراءها من العناية بالنظم وتأليف الكلام ، في محاولة منه لتأكيد حقيقة (النحو) ومعناه وتطويرهما . إلاّ أنّه قد جاء مِنْ بعده من رأي في هذه المباحث رأيا آخر ، اذ عدّها من موضوعات البلاغة ، فسلخها من النحو ، وادخلها في علم البلاغة . وقد عزّ على كثير من الباحثين المحدثين ان يروا

---

(٢١) الكتاب ، جـ ١ ص ٢٥ ـ ٢٦ .

(٢٢) ينظر : سيبويه امام النحاة ، ص ١٤٨ ـ ١٤٩ .

(٢٣) ينظر : اثر النحاة في البحث البلاغي ، ص ٣٦١ ـ ٣٦٢ .

(٢٤) للوقوف على اماكن الاقتباس هذه ينظر : عبد القاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية ، للدكتور احمد احمد بدوي ، مكتبة مصر ـ القاهرة ، ص ٢٠٩ ـ ٢١٠ ، وسيبويه امام النحاة ، ص ١٨٩ ـ ١٩١ . واثر النحاة في البحث البلاغي ، ص ٧٤ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٨٢ ، ٨٤ ، ١١٢ .

هذه المباحث التي قرّرها سيبويه ، يستأثر بها غير النحويين ، وهذا ما دفع بعضهم ، مثل الاستاذ علي النجدي ناصف ـ في ردّ فعل غير صحيح ـ الى القول ، « إنّ سيبويه بما عرض له في الكتاب من البلاغة ، وما أكثر فيه من التحليل والموازنة ، واستخراج الأحكام ، وتصحيحها بالقياس ، وما جمع فيه من القضايا والمسائل التي يَعتمدُ عليها اصول الفقه ، والنقد الادبي ، والتجويد ، يُعَدُّ واضعَ هذه العلوم الأربعة ، أو يُعَدُّ في الأقل واضع البلاغة » .[٢٥] وهذا القول ـ كما يرى الدكتور احمد مطلوب ـ قول متطرّف ، لأنَّ سيبويه عندما بحث في كتابه هذه المسائل ، لم يكن يقصد الى علم غير النحو ، ولم ير علماً خاصاً هو علم البلاغة أو أحد فنونها الثلاثة [٢٦]

فينبغي أن نعلم بأنّه لم يطف بذهن سيبويه ، أو بأذهان المعاصرين له ، أن يفصلوا بين هذا الفن وذاك من فنون العربية ، وانما كانت هذه الفنون وقتئذ متداخلة ، يصبُّ بعضُها في بعض ، ويُثري بعضُها بعضاً ، فاللغة والنحو والأدب والبلاغة كانت روافد متعددة تصبُّ في مجرى واحد هو اثراء اللغة ، والمحافظة على سلامتها ، وابراز جمالها ، مما يحقق معنى (النحو) عندهم .[٢٧]

وهكذا كان سيبويه مدركاً تمام الادراك ارتباط النحو بالمعاني ، أمّا حرصه على دراسة اساليب العرب في كلامهم ، وطرائقهم في التعبير ، والمفاضلة بينها ، وبيان مواطن الحسن والقبح فيها ، فلم يكن جهداً خارجاً على نطاق الدرس النحوي ودائرته لديه ، لأنّ (النحو) لم يكن ـ عنده ـ الاّ دراسة لنظم الكلام ، وكشفاً عن اسرار تأليف العبارة ، وبياناً لما يعرض لها من ظروف القول . وهكذا توصّل سيبويه ، على علم منه وبصيرة ، الى ربط النحو بالمعاني ، مما جعل (النحو) مادة حَيَّة ترفد المتحدثين والمنشئين .

---

(٢٥) سيبويه امام النحاة ، ص ١٩٢ .

(٢٦) البلاغة عند السكاكي ، للدكتور احمد مطلوب ، مكتبة النهضة ـ بغداد ، الطبعة الاولى ١٩٦٤ ، ص ٨٠ .

(٢٧) ينظر : اثر النحاة في البحث البلاغي ، ص ١٢٧ ـ ١٢٨ .

المبرد (ت ٢٨٥ هـ) :

إنّ ما ذكره المبرد في كتابه « المقتضب » من مسائل تتعلق بنظم الكلام ودراسة أساليبه ، يكاد يكون تكرارا لما عرضه سيبويه في كتابه . ولم يكن وقوفنا عنده إلاّ بسبب ملاحظة له تدلنا بوضوح على مدى ارتباط النحو بالمعاني . وعلى مقدار عناية النحاة بنظم الكلام ومراعاة معانيه ، فقد أورد الجرجاني أنّهُ « رُوِي عن بن الأنباري أنّه قال : ركب الكِنْدي المتفلسف الى أبي العباس وقال له : إنّي لأجد في كلام العرب حشواً ، فقال له أبو العباس : في أيّ موضع وجدت ذلك ؟ ، فقال : أجد العرب يقولون : (عبدُاللهِ قائمٌ) ، ثم يقولون : (إنّ عبدَاللهِ قائمٌ) ، ثم يقولون : (إنّ عبدَاللهِ لَقائمٌ) ، فالألفاظ متكررة والمعنى واحد .

فقال أبو العباس : بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ ، فقولهم (عبدُاللهِ قائمٌ) : إخبارٌ عن قيامه ، وقولهم (إنّ عبدَاللهِ قائمٌ) : جوابٌ عن سؤال سائل ، وقولهم (إنّ عبدَاللهِ لَقائمٌ) : جوابٌ عن إنكارِ منكرٍ قيامَه ، فقد تكرّرت الالفاظُ لتكرُّر المعاني . قال : فما أحار المتفلسفُ جواباً »(٢٨)

وهكذا نجد المبرد قد لاحظ أنّ بين العبارات فروقاً خفيّةً ، تجهلها العامّةُ وكثيرٌ من الخاصّة ، وما كان له أن يدرك هذه الدقائق أو الفروق لولا أنه قد استقرى وَتَتَبَّعَ مواقعَ (إنّ) في الكلام ، وألطفَ النظرَ وأكثرَ التدبُّرَ فيها ، ثم انتهى الى أنّ نظمَ الكلام يختلفُ ويتنوّعُ معها وفقَ اختلاف المعاني وتنوعها .

وقد عقد البلاغيون لهذه الاجابة فصلا في علم المعاني سمّوه (أضرب الخبر) ، وسمّوا الخبرَ الأولَ في سؤال الكندي واجابة المبرد : ابتدائيا ، والثاني : طلبيا ، والثالث : انكاريا .(٢٩)

وهكذا نجد أنّ البحث في أساليب الكلام وصور التعبير ودراسة معانيها إنما هو في أساسه من موضوعات الدرس النحوي .

---

(٢٨) دلائل الاعجاز ، للامام عبدالقاهر الجرجاني ، تعليق وشرح : محمد عبدالمنعم خفاجي ، مكتبة القاهرة ، الطبعة الاولى ١٩٦٩ ، ص ٢٠٣ .

٢٩ ـ ينظر : البلاغة عند السكاكي ، ص ١٣٢ ـ ١٣٣ ، والبلاغة تطور وتاريخ ، ص ٦٠ ـ ٦١ ، ١٨١ ـ ١٨٢ ، واثر النحاة في البحث البلاغي ، ص ٢٠٨ .

ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)

يُعدُّ ابنُ جني في كتابه « الخصائص » أروع صورة لعناية النحاة بنظم الكلام وتأكيدهم ارتباط النحو بالمعاني ، ويكفي في ذلك أن نشير الى الفصل الذي عقده بعنوان : « باب في الردّ على من ادّعى على العرب عنايتَها بالألفاظ واغفالَها المعاني » ، فقد أكّد فيه أنَّ العرب إنّما تعنى بنظم ألفاظها وترتيبها لِأنّ ذلك هو طريقها الى اظهار أغراضها ومعانيها ، يقول : « فأوّلُ ذلك عنايتها بألفاظها ، فإنها لمّا كانت عُنوانَ معانيها ، وطريقا الى اظهار أغراضها ومراميها ، أصلحوها ورتّبوها ، وبالغوا في تحبيرها وتحسينها ، ليكون ذلك أوقعَ لها في السمع ، وأذهبَ بها في الدلالة على القصد » .(٣٠) وقد جعل ابنُ جني من دراسة نصوص الشعر وتحليلها وسيلته الى تقرير ذلك واثباته ، ومن ذلك قوله في هذين البيتين :

وَلَمّا قَضَينا مِن مِنًى كلَّ حاجةٍ ومسَّح بالأركان مَنْ هو ماسِحُ
أخذْنَا بأطرافِ الأحاديثِ بيْنَنَا وسالَتْ بأعناق المطيِّ الأباطِحُ(٣١)

« وأمّا البيت الثاني فإنَّ فيه « أخذنا بأطراف الأحاديث بيننا » وفي هذا ما أذكره لتراه فتعجبَ ممَّن عَجِب منه وَوَضَعَ مِن معناه . وذلك أنه لو قال : (اخذنا في أحاديثنا) ونحو ذلك ، لكان فيه معنىً يُكبِره أهلُ النسيب ، وتعنوا له مَيعة الماضي الصليب ، وذلك أنهم قد شاع عنهم واتّسع في محاوراتهم علوُّ قدر الحديث بين الأليفَين ، والفكاهةِ بجمع شَمْلِ المتواصِلَين ، ألا ترى الى قول الآخر .(٣٢)

وحَدَّثْتَنِي يا سعدُ عنها فزدتِني جنوناً فزِدْني من حديثِكَ ياسعدُ

فإذا كان قدر الحديث ـ مُرْسَلًا ـ عندهم هذا على ما ترى ، فكيف به إذا قَيَّدَهُ بقوله : « باطراف

---

٣٠ ـ الخصائص ، جـ ١ ص ٢١٥ ـ ٢١٦ .

(٣١) ينسب هذان البيتان الى : يزيد بن الطثرية ، أو كثير عزة ، أو المضرب ابن كعب بن زهير . وهما من البحر الطويل ، وقد وردا كذلك في : أمالي القالي ، جـ ٢ ص ١١٦ ، دلائل الاعجاز ، ص ١١٢ ـ ١١٤ ، اسرار البلاغة ، ص ٢٠ ـ ٢٤ ، والمثل السائر ، جـ ٢ ص ٦٦ .
(معجم شواهد العربية ، لعبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي بمصر ، الطبعة الاولى ، ١٩٧٢ ، جـ ١ ص ٨٤) .

(٣٢) البيت للعباس بن الاحنف ، وهو من البحر الطويل ، وقد ورد كذلك في : زهر الاداب ، ص ١٧٢ ، ديوانه ، ص ٩٨ .
(معجم شواهد العربية ، جـ ١ ص ١٠٠) .

الأحاديث » وذلك أنّ في قوله (أطراف الأحاديث » وَحْياً خفيًا ، ورمزاً حُلْواً ، ألاَ ترى أنه يريد بأطرافها ما يتعاطاه المحبُّون ، ويتفاوضه ذوو الصَبابةِ المتيّمون ، من التعريض والتلويح ، والإيماء دون التصريح ، وذلك أحلى وأدمث ، وأغزل وأنسب ، من أن يكون مشافهةً وكشفاً ، ومصارحةً وجهراً ، واذا كان كذلك فمعنى هذين البيتين أعلى عندهم ، وأشدُّ تقدُّماً في نفوسهم ، من لفظهما وإن عَذُب موقعه ، وأنِق له مُسْتَمِعُه .

نعم ، وفي قوله « وسالت بأعناق المطيّ الأباطح » من الفصاحة مالاخفاء به ، والأمرُ في هذا أشْير وأعرف وأشهر .

فكأنّ العرب إنّما تُحَلِّي ألفاظَها وتدبّجها وتَشِيها وتزخرفُها ، عنايةً بالمعاني التي وراءَها ، وتوصُّلا بها الى ادراك مطالبها » .(٣٣)

وقد وقف عبدالقاهر الجرجاني على هذا الباب ، وعندَ هذين البيتين ، واستفاد من تحليل ابن جني لهما ، فأكّد أنّ الحسن فيهما لا يرجع الى اللفظ ، ولا الى المعنى ، ولكن الى سلامة النظم أو تركيب الكلام ، الذي ترتبط به سلامة المعنى .(٣٤)

وعقد ابن جني فصلا بعنوان « باب في شجاعة العربية »(٣٥) فجاء خير شاهد على عناية النحاة بدراسة نظم الكلام ، وأساليبه ، وما يطرأ على الجملة من : حذف ، والزيادة ، والتقديم ، والتأخير ، والحمل على المعنى ، وعلاقة ذلك بمناسبات القول وظروفه .

وفي كتابه « المحتسب » نجده قد عَقَدَ يدَه على أسرار اللغة العربية ، فهو يوظّفُ معرفته بدقائق العربية ، واحاطتَه بأسرارها ، للكشف عن المعاني البلاغية الرائعة التي تقف وراء اختلاف القراءات القرآنية ، حيثُ تُحَرِّكُ الالفاظَ وتتلعَّبُ بها ، ومن خلال ذلك كلّه يقف ابن جني ليؤكد لنا أنّ العربَ قد تفُسدُ الإعرابَ أو تضحي به من أجل صحة المعنى وتقويته وتوكيده . يقول في قراءة الأعرج ومسلم بن جُنْدب

---

(٣٣) الخصائص ، جـ ١ ص ٢١٩ ـ ٢٢٠ .

(٣٤) ينظر : أسرار البلاغة ، لعبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق : هـ . ريتر ، مطبعة وزارة المعارف ، استانبول ١٩٥٤ ، ص ٢٠ ـ ٢٤ ، ودلائل الاعجاز ، ص ١١٢ ـ ١١٤ .

(٣٥) الخصائص ، جـ ٢ ص ٣٦٠ ـ ٤٣٦ .

وأبي الزناد « يَاحَسْرَةْ على العِبَاد »(٣٦) ـ بالهاء ساكنةً ـ : « .. واذا كان جميع ما أوردناه ونحوُه مما استطلناه فحذفناه يدلُ أنَّ الأصوات تابعة للمعاني ، فمتى قويت قويت ، ومتى ضعفت ضعفت ، ويكفيك من ذلك قولهم : (قَطَعَ) و (قَطَّعَ) و (كَسَرَ) و (كَسَّرَ) ، زادوا في الصوت لزيادة المعنى ، واقتصدوا فيه لاقتصادهم فيه ـ علمت أنَّ قراءَة مَنْ قرأ : « يَاحَسْرَةْ على العِبَاد » ـ بالهاء ساكنةً ـ إنّما هو لتقوية المعنى في النفس ، وذلك أنّه في موضع وَعْظ وتنبيه ، وإيقاظ وتحذير ، فطال الوقوف على « الهاء » كما يفعله المستعظِمُ للأمر ، المتعجبُ منه ، الدالُّ على أنّه قد بَهَرَهُ ، وَملَكَ عليه لفظَه وخاطرَه . ثم قال مِنْ بَعْد : « على العباد » ، عاذراً نفسَه في الوقوف على الموصول دون صلته لما كان فيه ، ودالاً للسامع على أنه إنما تجشم ذلك ـ على حاجة الموصول الى صلته وضعف الإعراب وتحجره على جملته ـ ليفيد السامعُ منه ذهابَ الصورة بالناطق .

ولا يَجْفُ ذلك عليك على ما به من ظاهر انتقاض صنعته ، فإنّ العرب قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تُفسد الإعراب لصحة المعنى . ألاَ ترى إلى أنّ أقوى اللغتين ـ وهي الحجازية في الاستفهام عن الأعلام نحو قولهم فيمن قال : مررت بزيد ـ : (مَنْ زَيْدٍ ؟) . فالجر حكايةٌ لجرّ المسئول عنه ، فهذا ممّا احتُمل فيه إضعاف الإعراب لتقوية المعنى . ألاَ ترى أنّه لو رَكَبَ اللغةَ التميمية طلباً لإصابة الإعراب فقال : (مَنْ زيدٌ؟) لم يَضِحْ من ظاهر اللفظ أنـه إنّما يسألُ عن زيد هذا المذكور آنفاً ، ولم يؤمن أنْ يظن به أنه إنما ارتجل سؤالا عن زيد آخر مستأنفا ؟ .

ومن الحمل على اللفظ للمعنى قوله : (٣٧)

* يَابُؤسَ لِلْجَهْلِ ضَرَّاراً لأقوام*

فتجشَّم الفصلَ بين المضاف والمضاف اليه بـ (لام الجر) لما يعقبه من توكيد معنى الإضافة . فهذا ونظائره يؤكد أنّ المعاني تَتَلَعَّب بالألفاظ . تارةً كذ وأخرى كذا .

---

(٣٦) سورة يس ، الاية ٣٠ « ياحَسْرَةً على العِبَادِ » .

(٣٧) صدره : « قالتْ بنُو عامر خالوا بنى أسَد » والبيت للنابغة الذبياني . وهو من البسيط ، وقد ورد كذلك في : الكتاب ، ج١ ص ٢٤٦ ، المقتضب ، ج٤ ص ٢٥٢ . الجمل . للزجاجي ، ص ١٨٧ ، الخصائص ، ج ٢ ص ١٠٦ ، امالي ابن الشجري ، ج٢ ص ٨ ، ٨٣ . ديوانه ص ٧١ . (معجم شواهد العربية ج١ ص ٣٦٩) .

وفيه بيان لما مضى »[٣٨] .

ويقول في قوله تعالى « ثمَّ نُخْرِجكم طفلاً »[٣٩] : « أي : أطفالا ، وحسن لفظ الواحد هنا ، لأنه موضع تصغير لشأن الانسان ، وتحقير لأمره ، فلاق به ذكر الواحد لذلك ، لقلته عن الجماعة . ولأنّ معناه أيضا : نخرج كل واحد منكم طفلا .. وهذا مما إذ سئل الناسُ عنه قالوا : وضع الواحد موضع الجماعة اتساعا في اللغة ، وأُنْسُوا حفظ المعنى ومقابلة اللفظ به ، لتقوى دلالتُه عليه ، وتنضم بالشبه إليه »[٤٠]

ويقول في قراءة « وَيُخْرِجُ أَضْغَانَكُمْ »[٤١] ـ برفع الجيم ـ : « هو على القطع ، تقديره : « إنْ يَسْأَلْكُمُوها فَيُحْفِكُمْ تبخلوا » ، ثمَّ الكلام هنا ، ثمّ استأنف فقال : وهو « يُخْرِجُ أَضْغَانَكُمْ » على كلِّ حال ، أي : هذا مما يصح منه ، فاحذروه أن يتم منه عليكم ، فهو راجع بالمعنى الى معنى الجزم،وهذا كقولك : (اذا زرتني فأنا مِمَّن يحسن إليك) ، أي : فَحَرِيٌّ بي أن أحسن إليك . ولو جاء بالفعلِ مُصَارِحاً به فقال : (اذا زرتني أحسنت اليك) ، لم يكن في لفظه ذكر عادته التي يستعملها من الإحسان إلى زائره ، وجاز أيضاً أن يُظنّ به عجز عنه ، أو وُنِيٌّ وفتور دونه . فاذا ذكر أن ذلك عادته ، وَمظِنَّة منه ، كانت النفس الى وقوعه أسكن ، وبه أوثق . فاعرف هذه المعاريض في القول . ولاتَرَيَنَّهَا تصرفا واتساعا في اللغة ، مجردة من الأغراض المرادة فيها ، والمعاني المحمولة عليها »[٤٢] .

وابن جني لا يقنع بالمعاني التي أَلِفَها النحاة وتعارفوا عليها ، وإنَّما هو فيهم طليعة رائدة ، هَمُّهُ أن يستطلعَ اللغةَ ويستكشفَ فيها أسرارَها الجديدة ، ومن ذلك

---

(٣٨) المُحْتَسَبُ في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : علي النجدي ناصف ، والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، القاهرة ١٣٨٦ هـ ، ج٢ ص ٢١٠ ـ ٢١١

(٣٩) سورة الحج : الآية ٥ .

(٤٠) المحتسب ، ج٢ ص ٢٦٧ ، وينظر : ص ٣٣٦ .

(٤١) سورة محمد : الآية ٥ .

(٤٢) المحتسب ، ج٢ ص ٢٧٤

أنّ النحاة قد تعارفوا على أنّ حذفَ بعض الاسم المنادى إنّما يكون للترخيم ، فلما سمع بعضُ السلف قراءَةَ«وَنَادَوْا يا مَالِ »ـ[٤٣] بحذف (الكاف) من (مالك) ـ أنكرها فقال : « ما أشغلَ أهلَ النارِ عن الترخيم ! » .[٤٤] وذلك لأنَّ (الترخيم) ـ وهو تخفيفُ الكلام وتليينُه ـ إنّما يستعملُه القادرُ على التصرُّف في منطقه ، وأهلُ النارِ في حالٍ لا يملكون معَها القدرةَ على ذلك . وقد كشف ابنُ جني سرّاً جديداً للحذف حين قال في هذه القراءة : « هذا المذهب المألوف في الترخيم . إلاّ أنّ فيه في هذا الموضع سرّاً جديداً ، وذلك أنّهم ـ لِعظَم ماهم عليه ـ ضَعُفت قواهُم ، وذلّت أنفسُهم ، وصغر كلامُهم ، فكان هذا من مواضع الاختصار ضرورة عليه ، ووقوفا دون تجاوزه الى ما يستعمله المالكُ لقوله ، القادرُ على التصرُّفِ في منطِقِهِ » .[٤٥]

وهكذا يمكننا القول إنّ ابن جني قد أكّد ارتباطَ النحو بالمعاني وإنّ على يديه قد تطورت دراسة تأليف الكلام وأساليب التعبير تطورا كبيرا ، ولا يُشك في أنّه بذلك قد أثّر أكبر الأثر في الجرجاني وفي تطور فهمه لوظيفة الدرس النحوي .[٤٦]

ولهذا فإنّ ابن جني يستحق منا وقفةً خاصة قد تطول ، وذلك لفهمه حقيقة (الإعراب) ، وربطه الواعي الدقيق بين العلامات الإعرابية والمعاني الوظيفية لأجزاء السياق وعناصره . إنّ ادراك حقيقة هذا الارتباط يمثل القيمة الحقيقية للإعراب ، لأنّنا بادراك هذه العلاقة نستطيعُ فهمَ الكلام العربي ونتمكن من ضبط قواعده . وادراك هذه الحقيقة كان الغايةَ من وجود (الإعراب) وعلاماته . وقد سعى النحاة الأوائل الى تقريرها وتأكيدها ، ولكنّ غفلة المتأخرين عنها هي التي أسلمت (الإعراب) الى أن يكون صناعة منطقية استغرقت تفكيرَ النحاة وجهدَهم ونشاطهم

---

(٤٣) سورة الزخرف ، الآية ٧٧ ، وهي قراءة علي بن أبي طالب وابن مسعود ويحيى والأعمش رضي الله عنهم .
(ينظر : المحتسب ، جـ ٢ ص ٢٥٧ وتأويل مشكل القرآن ، ص ٢٠٦)

(٤٤) البرهان في علوم القرآن ، لبدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) ، تحقيق : محمد ابي الفضل ابراهيم ، الطبعة الاولى ، دار احياء الكتب العربية ، ١٩٥٧ ، جـ ٢ ص ١١٨ .

(٤٥) المحتسب ، جـ ٢ ص ٢٥٧ ، وينظر : الكشاف ، جـ ٢ ص ٤٩٦ ، والصاحبي ، ص ٢٢٩ .

(٤٦) ينظر : البلاغة تطور وتاريخ ، ص ١٦٧ ، وأثر النحاة في البحث البلاغي ، ص ٢١٢ ، ٢٢٧ .

حتى أصبح (الإعراب) عندهم هو (عِلْم النحو) كلّه . يقول التهانوى : « عِلْمُ النحو » ويُسمّى (عِلْمُ الإعراب) أيضا .. » .(٤٧)

لم يكن (الإعراب) عند ابن جني يعني اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظا وتقديرا كما يعرّفه النحاة المتأخرون ، حيث يقولون : « (الإعراب) : هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظا وتقديرا » .(٤٨) أو يقولون : « ماجيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف » .(٤٩) وإنّما (الإعراب) لديه هو : « الإبانة عن المعاني بالألفاظ . ألا ترى أنك اذا سمعت (أكرمَ سعيدٌ أباه) ، و (شكر سعيداً أبوه) ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعلَ من المفعول ، ولو كان الكلام شَرْجا(*) واحداً لاستبهم أحدُهما من صاحبه .. وأمّا لفظُه فإنّه مصدر (أعْرَبْتُ عن الشيء) اذا أوضحتَ عنه ، و (فلان مُعْرِبٌ عمّا في نفسه) أي : مبين له وموضح عنه ... وأصلُ هذا كله قولهم : (العرب) ، وذلك لما يعزى اليها من الفصاحة ، والإعراب ، والبيان » .(٥٠)

فابن جني لم ينظر الى (الإعراب) على أنّه تغيّر أواخر الكلم لتغيّر العوامل ، وانّما هو دليل المعاني ، يُستعان به على ادراكها . يقول : « موضوع (الإعراب) على مخالفة بعضه بعضا ، من حيث كان إنّما جِيءَ به دالاً على اختلاف المعاني » .(٥١) وهكذا نجده قد فهم وظيفة (الإعراب) فهما عميقاً واعياً ، فهو عنده الدليل على اختلاف المعنى الوظيفي لأجزاء العبارة وعناصرها .

ومما هو جدير بالملاحظة أنّ القول بأنّ العلامات الاعرابية قد وضعت للدلالة على اختلاف المعاني ، إنما هو قول النحاة الأوائل جميعاً يقول ابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) في « باب ذكر العَرب وما خصُّهم الله به » : « ولها (الاعرابُ) الذي جعله الله وَشْياً لكلامها ، وحِلْيةً لنظامها ، وفارِقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين

---

(٤٧) كشاف اصطلاحات الفنون ، جـ ١ ص ٢٢ .

(٤٨) التعريفات ، ص ٢١ .

(٤٩) شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، مكتبة النهضة المصرية ، الطبعة الاولى ، ١٩٥٥ ، جـ ١ ص ١٩ .

(*) أي : نوعا

(٥٠) الخصائص ، جـ ١ ص ٣٥ ـ ٣٦ .

(٥١) المصدر نفسه ، جـ ١ ص ١٧٥ .

والمَعْنَيَيْنِ المختلفين ، كالفاعل والمفعول لا يُفرقُ بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكلّ واحدٍ منهما الاّ بالاعراب .

ولو أنّ قائلاً قال : (هذا قاتلٌ أخي) ـ بالتنوين ـ ، وقال آخر : (هذا قاتلُ أخي) ـ بالاضافة ـ ، لَدَلَّ التنوينُ على أنه لم يقتله ، ودَلَّ حذفُ التنوين على أنّه قد قتله .

.. وقد قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ : « لا يقُتل قرشي صَبْراً بعد اليوم » ، فمن رواه جَزْماً أوْجَبَ ظاهرُ الكلام للقرشي ألاّ يقتل إن ارتد ، ولا يُقتَصّ منه إن قَتَلَ ، ومَن رواه رفعا انصرفَ التأويلُ إلى الخَبَرِ عن قريش ، أنّه لا يرتدُّ منها أحدٌ عن الاسلام فيَسْتَحقّ القتل . أفَما تَرَى (الإعْرَابَ) كيف فرق بين هذين المعنيين »[٥٢] ويقول الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) في « باب القول في (الإعراب) لِمَ دخلَ في الكلام » : « فإن قلتَ : فقد ذكرت أنّ الإعراب داخل في الكلام ، فما الذي دعا اليه واحتج اليه من أجله ؟

الجواب أن يقال : إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلةً ، ومفعولةً ، ومضافاً اليه ، ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة ، جُعِلَت حركات الإعراب فيها تنبىء عن هذه المعاني ، فقالوا : (ضَرَبَ زيدٌ عمراً) ، فدلوا برفع (زيد) على أنّ الفعل له ، وبنصب (زيد) على أنّ الفعل واقعٌ به . وقالوا : (ضُرِب زيدٌ) ، فدلوا بتغيير أول الفعل ورفع (زيد) على أنّ الفعل مَالَمْ يُسَمَّ فاعله وأنّ المفعول قد ناب منابه . وقالوا : (هذا غلامُ زيدٍ) ، فدلوا بخفض (زيد) على إضافة الغلام إليه . وكذلك سائر المعاني جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة الى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني . هذا قول جميع النحويين .. »[٥٣] .

---

(٥٢) تأويل مشكل القرآن ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، شرحه ونشره : السيد أحمد صقر ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ١٤ ـ ١٥ ، وينظر : الأشباه والنظائر جـ ١ ص ١٠٣ ـ ١١٣ ، جـ ٣ ص ٣١٥ .

(٥٣) الايضاح في علل النحو لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي ، تحقيق : مازن المبارك ، القاهرة ١٩٥٩ ، ص ٦٩ ـ ٧٠ ، وينظر : الجمل ، للزجاجي ، تحقيق : ابن أبي شنب ، الطبعة الثانية ، باريس ١٩٥٧ ، ص ٢٦٠ ـ ٢٦٢ ، ومسائل خلافية في النحو ، لأبي البقاء عبد الله العكبرى (ت ٦١٦ هـ) ، تحقيق : محمد الحلواني ، ص ٩٥ ـ ٩٦ .

لم تكن الحركات أو العلامات الاعرابية عند ابن جني نتيجة عمل عامل ، وانما الذي يرفع وينصب ويخفض ويجزم هو المتكلم نفسُه، اذ هو بذلك يبين عن المعاني التي يريدها بالألفاظ ، ففي قوله : (أكرمَ سعيدٌ أباه) تعرف برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعلَ من المفعول ، يقول في « باب في مقاييس اللغة » : « وانما قال النحويون : (عامل لفظيّ) و (عامل معنويّ) لِيُرُوكَ أنّ بعضَ العمل يأتي مُسَبَّباً عن لفظ يصحبه كـ (مررت بزيد) و (ليت عمراً قائم) ، وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه موقعَ الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول. فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجرّ والجزم إنمّا هو للمتكلم نفسِهِ لا لِشَيء غيره ، وإنمّا قالوا (لفظي) و (معنوي) لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامّة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ ، وهذا واضح »(٥٤) .

وهو يرى أنّ المتكلم حين يرفع أو ينصب أو يجر ، إنّما يتأمل مواقع الكلام ، ويعطيه في كل موضع حقّه وحصته من الاعراب ، على بصيرة منه ، وليس استرسالا ولا ترجيماً ، يقول : « وسألت يوما أبا عبد الله محمد بن العساف العُقيلي الجُوثي التميمي فقلت له : كيف تقول (ضربتُ أخوكَ) ؟ ، فقال : أقول (ضربتُ أخاك) ، فأدرته على الرفع فأبى وقال : لا أقول (أخوك) أبداً . قلت : فكيف تقول (ضربني أخوك) ؟ ، فرفع ، فقلت : ألست زعمت أنك لاتقول (أخوك) أبداً ؟ ، فقال : أيشٍ هذا ! اختلفت جهتا الكلام . فهل هذا إلاّ أدلّ شيء على تأملهم مواقع الكلام ، وإعطائهم إيّاه في كلّ موضع حَقَّه وحِصّته من الإعراب ، عن مِيزة ، وعلى بصيرة ، وأنه ليس استرسالا ولا ترجيما ، ولو كان كما توهمه هذا السائل لكثر اختلافه ، وانتشرت جهاته ، ولم تَنْقَدْ مقاييسه »(٥٥)

وذهب ابن جني الى أنّ (الرفع) في حقيقته عَلَمُ (الإسناد) ، ودليلٌ على أنّ الكلمةَ يُرادُ أن يسندَ اليها ويُتحدَّث عنها ، وأنّ (النصبَ) عَلَمٌ على أنّ الكلمةَ (فضلةٌ) قد جاءت بعد ركني الاسناد ، يقول في « باب الردّ على مَنْ اعتقد فسادَ عِلَل النحويين لضعفه هو في نفسِه عن إحكام العلّة » : « اعْلَمْ أنّ هذا الموضع هو الذي يتعسَّف بأكثرِ مَنْ ترى ، وذلك أنه لايَعرف أغراض القوم ، فيرى لذلك أنّ ما

---

(٥٤) الخصائص ، ج١ ص ١٠٩ ـ ١١٠ .

(٥٥) الخصائص ، ج١ ص ٧٦ ـ ٧٧

أوردوه من العلّة ضعيفٌ واهٍ ساقطٌ غيرُ متعالٍ . وهذا كقولهم : يقول النحويون إنّ الفاعلَ رَفْعٌ ، والمفعولَ به نَصْبٌ ، وقد ترى الأمر بضدّ ذلك ، ألا تَرانا نقول : (ضُرِب زيدٌ) فنرفعه وإن كان مفعولاً به ، ونقول : (إنّ زيداً قام) فننصبه وإن كان فاعلاً . ونقول : (عجبت من قيامِ زيد) فنجرُّه وإن كان فاعلاً[٥٦] .

ومثل هذا يُتْعِبُ مع هذه الطائفة ، لاسِيَّما اذا كان السائل عنه مَنْ يلزم الصبرُ عليه ، ولو بَدَأ الأمرَ بإحكام الأصل لسقط عنه هذا الهَوَسُ وذا اللغْوُ ، ألا ترى أنّه لو عرف أنّ الفاعل عند أهل العربية ليس كلّ من كان فاعلا في المعنى ، وأنّ الفاعل عندهم إنّما هو كلُّ اسم ذكرته بعد الفعل ، وأسنَدْتَ ونسبتَ ذلك الفعل الى ذلك الاسم ، وأنّ الفعل الواجب وغير الواجب في ذلك سواء ، لَسقطَ صداعُ هذا المضعوف السؤال .

وكذلك القول على المفعول إنّه إنّما يُنصبُ إذا أُسْنِد الفعلُ الى الفاعل فجاء هو فضلةً »[٥٧] .

ويذهب ابن جني إلى أنّ المتكلمينَ قد يتجاوزون بالكلمة حدَّ كونها فضلة ، فيعطونها (الرفع) ويعقدونها على أنها صاحبة الجملة ، يقول : إنّ أصلَ وضع المفعول أن يكون فضلةً وبعدَ الفاعل ، كـ (ضربَ زيدٌ عمراً) ، فإذا عناهم ذكرُ المفعول قدّموه على الفاعِلِ ، فقالوا ، : (ضربَ عمراً زيدٌ) ، فإن ازدات عنايتهم به قَدَّموه على الفعل الناصبهِ فقالوا : (عمراً ضربَ زيدٌ) ، فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنّه رَبُّ الجملة ، وتجاوزوا به حدَّ كونه فضلة ، فقالوا : (عمرٌو ضربَهُ زيدٌ) ، فجاءُوا به مجيئاً ينافي كونه فضلة ، ثمّ زادوه على هذه الرتبة فقالوا : (عمرٌو ضَربَ زيدٌ) ، فحذفوا ضميره ونَوَوه ولم ينصبوه على ظاهر أمره ، رغبةً به عن صورة الفضلة ، وتحامياً لنصبه الدالّ على كون غيره صاحبَ الجملة ، ثمّ إنهم لم يرضوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له ، وبنوه على أنه مخصوص به ، وألغَوا ذكرَ الفاعل مُظهَراً أو مضمراً ، فقالوا : (ضُرِبَ

---

(٥٦) يعني (زيد) فاعل القيام المجرور به .

(٥٧) الخصائص ، ج١ ص١٨٤ ـ ١٨٥ ، وينظر : كتاب المقصد في شرح الايضاح ، للجرجاني ، ج١ ص٢٢٧ .

عمرٌو) ، فاطُرِح ذكرُ الفاعل البتّة . نعم ، وأسندوا بعض الأفعال الى المفعول دون الفاعل ألبتة ، وهو قولهم : (أُولعتُ بالشيء) ، ولا يقولون : (أولعَني به كذا) ، وقالوا : (ثُلِجَ فؤادُ الرجلِ) ، ولم يقولوا : (ثَلَجَهُ كذا) ، وقالوا : (امتُقِع لونُه) ، ولم يقولوا : (امتقعه كذا) ، ولهذا نظائر ، فرفضُ الفاعل هنا ألبتة واعتماد المفعول به ألبتة دليل على ماقلناه فاعرفه »[٥٨] .

ويرى ابن جني أنّ القول : إنّ (النصبَ) في (زيداً) من قولك (ضربتُ زيداً) علامةٌ على كون الكلمة (فضلة) ، يكفي ، وأنّ تسميتهَا بـ (المفعول به) زيادةٌ لاضرورة بك اليها إلاّ لتمييزها عن غيرها من الفضلات ، يقول في « باب في الزيادة في صِفَة العلّة لضرب من الاحتياط »، «ومن ذلك قولك في جواب من سألك عن علّة انتصاب (زيد) من قولك (ضربتُ زيداً): إنّه إنّما انتصب لِأنّه (فَضْلة) و (مفعول به). فالجواب قد استقلّ بقولك : (لِأنّه فضلة) ، وقولُك من بعد : (ومفعول به) تأنيس وتأييد لاضرورةَ بك إليه ، ألاَ ترى أنّكَ تقول في نصب (نفس) من قولك (طِبْتَ به نَفْساً) : إنّما انتصب لأنّه فضلة ، وإنْ كانت (النفس) هنا فاعلةً في المعنى . فقد علمت بذلك أنّ قولك (ومفعول به) زيادة على العلّة تَطَوَّعْتَ بها . غير أنّه في ذكرك كونه (مفعولا) معنى ما وإن كان صغيراً ، وذلك أنّه قد ثبت وشاع في الكلام أنّ الفاعلَ رَفْعٌ ، والمفعولَ به نَصْبٌ ، وكأنك أنِسْتَ بذلك شيئا . وأيضا فإنّ فيه ضرباً من الشرح ، وذلك أنّ كون الشيء فضلةً لايدلّ على أنّه لابدّ من أن يكون مفعولا به ، ألاَ ترى أنّ الفضلات كثيرة ، كالمفعول به ، والظرف ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والمصدر ، والحال ، والتمييز ، والاستثناء ، فلمّا قلتُ ، (ومفعول به) مَيَّزتَ أيّ الفضلات هو . فاعْرِفْ ذلك وقِسْه »[٥٩] .

لقد جاء بعد ابن جني بعضُ النحاة الذين كانت لهم عناية بدراسة علاقة العلامات الاعرابية بالمعاني الوظيفية لأجزاء الكلام ، منهم : ابن فارس[٦٠]

---

(٥٨) المحتسب ، ج١ ص ٦٥ ، وينظر : ص ١٧٩ ، ٢٦٢ ، ج٢ ص ٢٨٤ .

(٥٩) الخصائص ، ج١ ص ١٩٦ ـ ١٩٧ .

(٦٠) ينظر : الصاحبي ، ص ٦٦ ، ٧٧ ، ١٩٠ ـ ١٩١ .

والجرجاني[٦١] الزمخشري[٦٢] وابن يعيش[٦٣] والسيوطي[٦٤]. ولكنّ الاسترابادي كان أكثر هؤلاء النحاة جهداً في توضيح هذه العلاقة وتفسيرها.

يرى الاسترابادى أنّ (الرفعَ) عَلَمُ كون الاسم عمدةَ الكلام و (النصبَ) عَلَمُ كون الاسم فضلةً، و (الجرُّ) عَلَمُ كون الاسم مضافاً إليه، يقول: « (الرفعُ): عَلَمُ كون الاسم عمدةَ الكلام، ولا يكون في غير العمد. و (النصبُ): عَلَمُ الفضليَّة في الأصل، ثم يدخل في العمد تشبيهاً بالفضلات.. وأمّا (الجَرُّ): فَعَلَمُ الإضافة، أي: كون الاسم مضافا إليه معنىً أو لفظاً كما في (غلامُ زيدٍ) و (حَسَنُ الوجهِ) »[٦٥]. وهو يرى أنّ عُمَدَ الكلام هي الفاعل والمبتدأ والخبر، وأنّ النصب قد يدخل في بعض العمد تشبيهاً لها بالفضلات، يقول: « (المرفوع) عمدةُ الكلام كـ (الفاعل) و (المبتدأ) و (الخبر)، والبواقي محمولة عليها. و (المنصوب) في الأصل فضلة، لكن يشبّه بها بعضُ العمد كـ (اسم إنّ) و (خبر كان) واخواتها و (خبر مَا وَلَا) »[٦٦].

و (الرفع) عنده أصلٌ في جميع العمد، يقول: « (المرفوعات): ما اشتمل على عَلَم العمدة، لِأنّ الرفع في (المبتدأ) و (الخبر) وغيرهما من العمد ليس بمحمول عل رفع (الفاعل) كما بينا، بل هو أصل في جميع العمد على ماتقرر قبل »[٦٧].

وفي رأي الاسترابادي أنّ (الرفع) قد جُعِل في العمد لِأنّه أقوى الحركات، وأنّ (النصب) وهو أخفّها قد جعل للفضلات لِأنّها أضعف من العمد وأكثر منها، يقول:

---

(٦١) ينظر: كتاب المقتصد في شرح الايضاح، ج١ ص ٩٧ ـ ١٠٢، ٢١٠، ٢٢٩.

(٦٢) ينظر: المفصل في علم العربية، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري، الطبعة الثانية، دار الجيل ـ بيروت، ص ١٨.

(٦٣) ينظر: شرح المفصل، لموفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، مكتبة المتنبي ـ القاهرة، ج١ ص ٧٣ ـ ٧٤.

(٦٤) ينظر: همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار المعرفة ـ بيروت، ج١ ص ٩٣.

(٦٥) شرح الكافية في النحو، لرضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي، دار الكتب العلمية ـ بيروت، ج١ ص ٢٤.

(٦٦) شرح الكافية، ج١ ص ٧٠.

(٦٧) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

« وجُعِل (الرفع) الذي هو أقوى الحركات للعمد .. وجُعِلَ (النصب) للفضلات .. وإنّما جُعِل للفضلات (النصب) الذي هو أضعفُ الحركات وأخفُّها لكون الفضلات أضعفَ من العمد وأكثرَ منها »(٦٨) .

وهو يرى مايراه ابن جني من كون المتكلم هو المُحْدِثُ للمعاني الاعرابية ولعلاماتها ، ولكنّ النحاة نسبوا إحْداثَ هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم ،فسموهُ عاملاً لكونه كالسبب للعَلامة كما انه كالسبب للمعنى ، يقول : « أعلَمْ أنَّ مُحدثَ هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم ، وكذا محدث علاماتها . لكنّه نُسب احْداثُ هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم ، فسمّي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة كما انّه كالسبب للمعنى المُعْلَم، فقيل : العامل في الفاعل هو الفعل لِأنّه به صار أحَدَ جزئي الكلام .. »(٦٩) ، ويقول في ذلك أيضا : « إنّ معنى (الفاعلية)و (المفعولية) و (الاضافة) : كون الكلمة عمدةً ، أو فضلةً ، أو مضافاً إليها ، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل ، فالمُوجِدُ كما ذكرنا لهذه المعاني هو المتكلم ، والآلة العامل ومحلها الاسم ، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم ، لكنّ النحاة جعلوا الآلة كأنّها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الآلات عوامل »(٧٠) .

إنّ الداعين الى تيسير النحو وتذليل صعوباته ، قديمهم وحديثهم ، قد استندوا الى رأي ابن جني في حقيقة الاعراب والعلامات الاعرابية ، فمن القدماء نجد ابن مضاء القرطبي يستند الى رأي ابن جني في دعوته الى الغاء نظرية العامل ، ولكنه بحكم مذهبه الظاهري يرى أنّ الاعراب والعلامات الاعرابية إنما هي من عمل الله تعالى لا المتكلم ، يقول : « قصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو مايستغني النحويُ عنه ، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه . فمن ذلك ادعاؤهم أنّ (النصب) و (الخفض) و (الجزم) لايكون الاّ بعامل لفظي ، وأنّ (الرفع) منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي ، وَعَبّرُوا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضَرَبَ زيدُ عمراً) أنّ الرفع الذي في (زيد) والنصب الذي في (عمرو) إنّما أحدثه (ضَرَبَ) .. فظاهر هذا أنّ العامل أحدثَ الاعراب ، وذلك بيّن الفساد .

---

(٦٨) المصدر نفسه ، ج١ ص ٢٠ ، وينظر : الخصائص ، ج١ ص ٤٩ ، ودلائل الاعجاز ، ص ٤٥٤ .

(٦٩) شرح الكافية ، ج١ ص ٢١ .

(٧٠) شرح الكافية ، ج١ ص ٢٥ ، وينظر : ص ١٨ .

وقد صرّح بخلاف ذلك أبو الفتح بن جني وغيره ، قال أبو الفتح في « خصائصه » بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية : « وأمّا في الحقيقة ومحصول الحديث ، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنّما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره » ، فأكّدَ (المتكلمَ » بـ « نفسه » ليرفع الاحتمال ، ثم زاد تأكيداً بقوله « لا لشيء غيره » ، وهذا قولُ المعتزلة ، وأمّا مذهبُ أهل الحق فإنَّ هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى ، وانما تنسب الى الانسان كما ينسب اليه سائر أفعاله الاختيارية »(٧١) .

ومن الباحثين المحدثين نجد الاستاذ ابراهيم مصطفى صاحب المبادرة الأولى لاصلاح النحو وتيسيره في العصر الحديث ، يُديرُ كتابَه « إحياء النحو » على فكرة ابن جني في ارتباط العلامات الاعرابية بالمعاني الوظيفية لأجزاء الكلام ، يقول : « لقد أطلتُ تتبّع الكلام ، أبحث عن معانٍ لهذه العلامات الاعرابية ، ولقد هداني الله ـ وله خالص الإخبات والشكر ـ الى شيء أراه قريباً واضحاً ، وأبادر اليك الآن بتخليصه :

١ ـ إنّ (الرفع) عَلَمُ الإسناد ودليل أنّ الكلمة يتحدث عنها .
٢ ـ إنّ (الجر) عَلَمُ الإضافة سواء أكانت بحرف أم بغير حرف .
٣ ـ إنّ (الفتحة) ليست بعَلَمٍ على إعراب ، ولكنّها الحركة الخفيفة المستحبة التي يحب العرب أن يختموا بها كلماتهم » .(٧٢)

وقد وهم بعض الباحثين حين ظنوا أنَّ الاستاذ ابراهيم مصطفى قد ابتكر نظرية في النحو حين قال بأنْ الذي يرفع ويجر وينصب هو المتكلم لاغير وأنّ الحركات الاعرابية تدل على معان وظيفية لأجزاء الكلام ، ومن هؤلاء الدكتور طه عبد الحميد الذي يقول في الاستاذ ابراهيم مصطفى : « إنّه ابتكر نظرية تقعيدية أخرى ، حيث رأى أنّ (الضمةَ) عَلَمُ الإسناد ، و (الكسرةَ) عَلَمُ الاضافة ، و (الفتحةَ) حركةٌ لاتدل على شيء ، وانّما هي الراحة في النطق » .(٧٣) .

---

(٧١) الرد على النحاة ، تحقيق : الدكتور شوقي ضيف ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة ، الطبعة الاولى ، ١٩٤٧ ، ص ٨٥ ـ ٨٧ .

(٧٢) احياء النحو ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ـ القاهرة ، ١٩٥٩ ، مقدمة الكتاب ص (و ـ ز) ، وينظر : ص ٤٩ ـ ٥٠ .

(٧٣) دراسات في النحو ، للدكتور طه عبد الحميد ، مكتبة سعيد رأفت ـ القاهرة ، ١٩٧١ ، مقدمة الكتاب ص (ط) ، وينظر : ص ٩٧ .

فلقد وقفنا على هذه النظرة لحقيقة الاعراب والعلامات الاعرابية عند ابن جني وعند النحاة الآخرين من بعده ، وكلّ الجديد الذي جاء به الأستاذ ابراهيم مصطفى هو قوله بأنّ (الفتحة) ليست بعَلَم على إعراب ولكنها الحركة الخفيفة المستحبّة التي يحبُّ العربُ أن يختموا بها كلماتهم . وأرى أنّ قول ابن جني بأنّ (الفتحة) في الكلمة عَلَمٌ على كونها فضلةً ، أي : ليست مسنداً ولا مضافاً اليه ، هو رأى أقرب الى الفهم والقبول من رأى الاستاذ ابْراهيم مصطفى فيها .

أحمد بن فارس (ت ٣٩٥ هـ)

ألّفَ ابن فارس كتابه « الصحابي » في فقه اللغة العربية وسنن العرب في كلامها ، تحدث فيه عن موضوعات كثيرة ، كالمجاز ، والاستعارة ، والحذف ، والزيادة ، والاضمار ، والتعويض ، والتقديم ، والتأخير ، والكناية ، وحروف المعاني . وكان فصل « معاني الكلام » أهم موضوعات هذا الكتاب ، إذ بحث فيه أساليب : الخبر ، والاستفهام ، والأمر والنهي ، والدعاء ، والطلب ، والعرض ، والتحضيض ، والتمني ، والتعجب ، وقد حَدَّدَ فيه المعنى الاصطلاحي لكلّ أسلوب ، وذكر المعاني المجازية التي يستعمل فيها .(٧٤) .

وإنْ كان هناك نحاة آخرون قد سبقوا ابن فارس الى تقسيم الكلام الى مثل هذه المعاني(٧٥) فإنّ « الصاحبي » يبقى من أهمّ المصادر التي اعتمد عليها البلاغيون المتأخرون في بحث (علم المعاني) ، ولاسيما « باب معاني الكلام » .(٧٦)

ويرجّح الدكتور أحمد مطلوب أن يكون السكاكي قد اطلع على هذا الكتاب ، واستفاد من هذا الفصل ، وكان عمدة ما كتب في (علم المعاني) وإنْ لم يشر اليه . ومما جعله يرجّح ذلك : أنّه ليس في المتقدمين مَنْ بحث هذه الموضوعات

---

(٧٤) ينظر : الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، لأحمد بن فارس ، المكتبة السلفية ـ القاهرة ، ١٩١٠ ، ص ١٥٠ ـ ١٦٠ .

(٧٥) كأبي الحسن الأخفش (ت ٢١٥ هـ) وابن قتيبة (ت ٢٧٦ هـ) ، وقد أشار ابن فارس نفسه الى ذلك بقوله : « باب معاني الكلام » : وهي عند بعض أهل العلم عشرة » . ينظر في ذلك : أثر النحاة في البحث البلاغي ، ص ٢٤٠ .

(٧٦) ينظر : البيان العربي ، ص ١٢٨ ـ ١٢٩ ، ١٣٣ ، والبلاغة عند السكاكي ، ص ٩٤ ، ٢٠٨ .

بالتفصيل كابن فارس ، وأنّ كتاب « الصاحبي » كان من الكتب الذائعة المنتشرة في بيئة السكاكي ، ثم أنّ بحث الطلب متشابه عند الرجلين ، فقد اتبع السكاكي ترتيب ابن فارس في بحث موضوعات الطلب تقريباً ، فكان ابن فارس قد رَتَّبها هكذا : الاستفهام ، والأمر والنهي ، والتمني . ورتبها السكاكي هذا الترتيب : التمني ، والاستفهام ،والأمر ، والنهي .

ولم يقدّم السكاكي (التمني) على أنواع الطلب الأخرى إلاّ لأنّهُ حصر موضوعات الطلب حصراً منطقياً فلسفياً ، فقدّم (التمني) لأنّه عنده لا يستدعي في مطلوبه إمكانَ الحصول ، وَرَتَّبَ بقية موضوعات الطلب ترتيب ابن فارس لأنّها تستدعي عنده امكان الحصول .(٣) يقول السكاكي في ذلك : « و (الطلب) اذا تأملتَ نوعان : نوع لا يستدعي في مطلوبه إمكان الحصول . وقولنا : (لا يستدعي أن يمكن) أعمّ من قولنا : (يستدعي أن لا يمكن) .

ونوع يستدعي فيه إمكان الحصول ، والمطلوب بالنظر الى أن لا واسطة بين الثبوت والانتفاء يستلزم انحصاره في قسمين : حصول ثبوت متصوّر ، وحصول انتفاء متصوّر .

وبالنظر الى كون الحصول ذهنياً وخارجياً يستلزم انقساماً الى أربعة أقسام : حصولين في الذهن ، وحصولين في الخارج . ثم إذ لم يزد الحصول في الذهن على التصور والتصديق لم يتجاوز أقسام المطلوب ستة : حصول تصور أو تصديق في الذهن ، وحصول انتفاء تصور أو تصديق فيه ، وحصول ثبوت تصور أو انتفائه في الخارج .

وطلب حصول التصور في الذهن لا يرجع إلاّ الى تفصيل مجمل ، أو تفصيل مفصل بالنسبة . ووجه ذلك أنّ الانسان اذا صح منه الطلب بأن أدرك بالاجمال لشيء ما أو بالتفصيل بالنسبة الى شيء ما ثم طلب حصولاً لذلك في الذهن وامتنع طلب الحاصل توجه الى غير حاصل وهو تفصيل المجمل أو تفصيل المفصل بالنسبة .

أما النوع الأول من الطلب فهو (التمني) ، أوَمَا ترى كيف تقول : (ليتَ زيداً جاءني) فتطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعاً فيه مع حكم العقل بامتناعه ، أو كيف تقول : (ليت الشباب يعود) فتطلب عود الشباب مع جزمك بأنّه لا يعود ، أو

---

(٧٧) البلاغة عند السكاكي ، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٣ ، ٢٦٢ .

كيف تقول ، (ليت زيداً يأتيني) أو (ليتك تحدثني) فتطلب اتيانَ زيد أو حديث صاحبك في حال لاتتوقعهما ،ولَا لَكَ طماعية في وقوعهما ، إذ لو توقعت أو طمعت لاستعملت (لَعَلَّ) أو (عسى) .

وأما (الاستفهام) و (الأمر) و (النهي) و (النداء) فمن النوع الثاني » .(٧٨)

وكانت استعانةُ السكاكي بالمنطق والفلسفة ومصطلحاتهما في تقسيم موضوعات الطلب ودراستها السبب في تعقيدها وتنفير الدارسين منها .(٧٩)

طغيان النزعة المنطقية :

إنّ أثر المنطق في (النحو) وأصوله واضح كلَّ الوضوح ، نكاد نلمس أثر التوجيه المنطقي فيه منذ عصوره الاولى ، فالنحو قد بني مستنداً الى نظرية منطقية هي نظرية العامل .(٨٠)

إنّ كثيراً من الباحثين يرون أنّ نحاة البصرة كانوا أسبق الى الانتفاع بالمنطق ، وأنّ عقولهم كانت أكثر خضوعاً واذعاناً لسلطانه ومناهجه . وهم يرون أنّ سبق البصريين الى الانتفاع بالمنطق لم يكن محضَ اتفاق . وإنّما يعود الى صلة البصرة المبكرة بالدراسات المنطقية والفلسفية ، ولذلك ظهر تأثير المذاهب المنطقية والفلسفية في البصرة قبل ظهوره في غيرها . كما كان بين نحاة البصرة كثير من المتكلمين والمعتزلة(٨١) الذين حرصوا على الاحاطة بعلوم الفلسفة والمنطق ، والتعمق فيها ،

---

(٧٨) مفتاح العلوم ، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد السكاكي (ت ٦٢٦ هـ) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر ، الطبعة الاولى ، ١٩٣٧ ، ص١٤٥ ـ ١٤٦ .

(٧٩) ينظر : البلاغة عند السكاكي ، ص ١٦٨ ـ ١٧٠ .

(٨٠) ينظر : المدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ١٩٧٩ ، ص٢٨ ، والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، للدكتور فاضل صالح السامرائي ، بغداد ١٩٧١ ، ص٥٤ ، ٦٣ .

(٨١) (المعتزلة) : من الفرق الاسلامية ، ويُسمون (اصحاب العدل والتوحيد) ، ويلقبون بـ (القدرية) ، رأسُهم واصل بن عطاء الغزال (ت ١٣١ هـ) ، كان تلميذ الحسن البصري ، يقرأ عليه العلوم والأخبار ، ثم خالفه في حكم الفاسق ، فاعتزل مجلسه ، وسُمّي اتباعه معتزلة .
(ينظر : الملل والنحل ، لأبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت ٤٢٩ هـ) ، تحقيق : الدكتور ألبير نصري نادر ، بيروت ١٩٧٠ ، ص ٨٣ ؛ والملل والنحل ، لأبي الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستاني (ت ٥٤٨ هـ) القاهرة ١٣٢٠هـ ، ص ٥٤ ـ ٦١) .

والتسلح بها لدفع الشبهات عن القرآن ، ثم أفسحوا السبيل بعد ذلك لهذه العلوم لكي تؤثر في دراستهم للنحو . وكان نتيجة خضوع نحاة البصرة لسلطان المنطق ومناهجه أن سُمُّوا « أهل المنطق » تمييزاً لهم عن نحاة الكوفة .(٨٢)

والذي يظهر بوضوح أنّ تأثير المنطق في العصر الأول لوضع النحو كان تأثيراً ضعيفاً خافت الصدى ، وكان من أوضح آثاره استخدام آلة القياس والتوسع بواسطتها في وضع القواعد النحوية .(٨٣) وقد أجمعت كتب تراجم النحويين وطبقاتهم على أنّ عبدالله بن أبي اسحاق الحضرمي (ت ١١٧ هـ) يُعَدُّ أعلمَ البصريين ، لأنّه أول من فَرَّعَ النحو ، واشتقَّ قواعده ، وطردَ القياس فيها ، وعلَّلها تعليلًا يُمكّنُ لها في ذهن الدارسين .(٨٤)

وقد ظل الدرس النحوي محافظا على أصالته طوال هذه المرحلة ، يظهر ذلك بوضوح في محافظة النحاة والدراسات النحوية على الغرض أو الغاية التي وضع النحو من أجلها ، وهي « انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه » ، فبقي النحو دراسة للأساليب التعبيرية الى جانب عنايته بالاعراب والبناء ، وقد وجدنا لهذه الروح الأصيلة امتداداً في المرحلة التالية .

---

(٨٢) ينظر : تاريخ الفلسفة في الاسلام ، للاستاذ ت . ج . دي بور ، ترجمة : الدكتور محمد عبد الهادي أبو ريده ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ١٩٥٧ ، ص ٥٥ ـ ٥٦ ، والمدارس النحوية ، ص ١٦٧ ، ومذهب الكسائي في النحو ، لجعفر هادي الكريم ، رسالة ماجستير مخطوطة ـ مكتبة الدراسات العليا / كلية الآداب ـ جامعة بغداد / تحت رقم ٣٠٢ ، ص ٢٧٩ .

(٨٣) ينظر : ضحى الاسلام ، لاحمد امين ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ١٩٥٦ ، جـ ٢ ص ٢٩٣ ، وتقويم الفكر النحوي ، للدكتور علي ابو المكارم ، الطبعة الاولى ، بيروت ١٩٧٥ ، ص ٩١ ـ ٩٢ ، والحياة الأدبية في البصرة الى نهاية القرن الثاني الهجري ، للدكتور أحمد كمال زكي ، القاهرة ١٩٧١ ، ص ١٦١ ـ ١٧٧ .

(٨٤) ينظر : طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحي (ت ٢٣١ هـ) ، قرأه وشرحه : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني بالقاهرة ، جـ ١ ص ١٤ ، ١٥ ، ١٧ ، ومراتب النحويين ، لأبي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت ٣٥١ هـ) ، تحقيق : محمد ابو الفضل ابراهيم ، مطبعة نهضة مصر بالقاهرة ، ص ١٢ ، وأخبار النحويين البصريين ، لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي (ت ٣٦٨ هـ) ، تحقيق : طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٥٥ ، ص ٢٠ ، وطبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر محمد بن الحسن الزبيدي (ت ٣٧٩ هـ) ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، القاهرة ١٩٧٣ ، ص ٣١ ـ ٣٢ ، والشاهد واصول النحو في كتاب سيبويه ، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦ ، والمدارس النحوية ، ص ٢٣ ـ ٢٥ .

وفي المرحلة التالية ، ولا سيّما في القرن الرابع ، انفتح المجتمع الاسلامي أكثر على ثقافات العالم ، وتوسع في نقل العلوم ولا سيّما علوم المنطق والفلسفة ، وقد انبهر علماءُ هذه المرحلة ـ ومنهم النحاة ـ بهذه الثقافات المختلفة في مصادرها ، والمتنوعة في فنونها ، وقد حرصوا على الالمام بها ، بل أجهدوا أنفسَهم في استيعابها وتمثلها ، حتى أصبح بعضُهم موسوعةً لثقافات عصره .(٨٥)

إنَّ النحاة في هذه المرحلة قد أخضعوا الدرس النحوي في منهجه وتفاصيله لمناهج هذه الثقافات التي أحاطوا بها ، جعلوه ـ كما جُعِلَت بقية العلوم العربية ـ ميدانا لتطبيق مناهج هذه الثقافات ، مِمَّا جعله يفقد سماته الأصيلة ، بل يفقد سبيله وغايته ، ويكاد يكون صناعة معقدة يصعب على الدارسين تناولها وهضمها .(٨٦)

ولكن لما كان مقدار أخذ النحاة من هذه الثقافات ليس متساويا ، حيث كان فيهم المسرف وفيهم المقتصد ، فقد كان أثر هذه الثقافات في الدرس النحوي وتعقيده لديهم متباينا . وهذا ما نجده واضحا كُلَّ الوضوح عند وقوفنا على مادة الدرس النحوي لدى نحاة هذه المرحلة ، بل كان تلاميذُهم أوَّلَ منْ لمس ذلك ، فقد أوردت كتب الطبقات : « قالَ بعضُ أهل الأدب : كنا نحضر عند ثلاثة مشايخ من النحويين ، فمنهم مَنْ لا نفهم من كلامه شيئا ، ومنهم مَنْ نفهم بعضَ كلامه دون البعض ، ومنهم من نفهم جميع كلامه . فأمَّا مَنْ لا نفهم من كلامه شيئا فأبو الحسن الرماني ، وأما مَنْ نفهم بعض كلامه دون البعض فأبو علي ، وأمَّا مَنْ نفهم جميع كلامه فأبو سعيد السيرافي »(٨٧) .

---

(٨٥) ينظر : الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، للدكتور مازن المبارك ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ٢٢٦ .

(٨٦) ينظر : ضحى الاسلام ، جـ ٢ ص ٢٩٣ ، وتقويم الفكر النحوي ، ص ٩٣ ـ ٩٤ ، والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، ص ٧٤ ، وأعلام في النحو العربي ، ص ٨ ـ ٩ ، واللغة والنحو بين القديم والحديث ، لعباس حسن ، الطبعة الثانية ، مصر ١٩٧١ ، ص ١٤٣ ـ ١٧٨ .

(٨٧) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد بن الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) ، تحقيق : الدكتور ابراهيم السامرائي ، بغداد ١٩٥٩ ، ص ٢١٨ ، وينظر : معجم الأدباء ، لأبي عبدالله ياقوت الحموي (ت ٦٢٦ هـ) ، مكتبة عيسى البابي الحلبي بمصر ، جـ ١٤ ص ٧٥ .

إنّ تاريخ الدرس النحوي قد سَجّل لنا محاولات بعض نحاة هذه المرحلة الحفاظَ على أصالة الدرس النحوي ، والوقوفَ في وجه هذه الثقافات لئلا تعصف بالنحو ، أو تأخذه بعيداً عن طبيعة منهجه ، ومن هؤلاء أبو القاسم الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) الذي أنكر على النحاة أَخْذَهم في النحو بحدود المنطقيين ، ودعا الى أن تكون لهم حدودهم الخاصة المستنبطة من أوضاع النحو نفسه ، وحاول أن يبيّن لهم أنّ (النحو) يختلف عن (المنطق) في المغزى والغرض ، يقول في حَدّ (الاسم): « (الاسم) في كلام العرب : ما كان فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو واقعاً في حيّز الفاعل والمفعول به . هذا الحدّ داخل في مقاييس النحو وأوضاعه ، وليس يخرج عنه اسم البتة ، ولا يدخل فيه ما ليس باسم . وإنّما قلنا : « في كلام العرب » لِأنّا له نقصد ، وعليه نتكلم ، ولأنّ المنطقيين وبعض النحويين قد حدّوه حدًّا خارجا عن أوضاع النحو ، فقالوا : « (الاسم) : صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان »[٨٨] ، وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم ، وإنّما هو من كلام المنطقيين وإنْ كان قد تعلق به جماعة من النحويين . وهو صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم لِأنّ غرضهم غير غرضنا ، ومغزاهم غير مغزانا ، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح .. »[٨٩]

لَابُدَّ لنا أن نقف عند (الرماني) لِأنّه أفضل مثال لعلماء هذه الفترة الذين التقت فيهم ثقافات عصرهم ، ولأنّه أكثر نحاة هذه المرحلة تأثرا بهذه الثقافات ، وأكثرهم تأثيرا في الدرس النحوي واساءة اليه .

كان أبو الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ) متفننا في علوم كثيرة ، منها : النحو ، واللغة ، والعروض ، والفقه ، والمنطق ، والنجوم ، والكلام على مذهب المعتزلة[٩٠] . وقد ظهر أثرُ هذه الثقافات الواسعة في مؤلفاته التي تجاوزت (المئة)

---

(٨٨) إن الرماني ـ وهو من النحاة المشتغلين بالمنطق والآخذين به في حدود موضوعات النحو ـ قد حدّ (الاسم) حدًا قريبا من هذا ، وذلك قوله : «(الاسم) : كلمة تدل على معنى من غير اختصاص بزمان دلالةَ البيان » .
(الحدود في النحو ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ، تحقيق : الدكتور مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني ، ضمن (رسائل في النحو واللغة) ، بغداد ١٩٦٩ ، ص ٣٨) .

(٨٩) الايضاح في علل النحو ، ص ٤٨ ، وينظر : الرماني النحوي ، ص ٣٨ ـ ٤٠ ، ٤٤ .

(٩٠) ينظر : نزهة الألباء ، ص ٢١٨ ، ومعجم الأدباء ، جـ ١٤ ص ٧٤ ، والامتاع والمؤانسة ، لأبي حيان التوحيدي (ت ٤١٤ هـ) ، تحقيق : احمد امين واحمد الزين ، منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت ، جـ ١ ص ١٣٣ .

حيث تناولت موضوعات : النحو ، واللغة ، والقرآن ، والفلسفة ، والكلام . ومن الكتب التي وضعها في الكلام والاعتزال : « مقالة المعتزلة » و « الرد على الدهرية » و « صنعة الاستدلال » و « أصول الجدل » و « وأدب الجدل » و « الرسائل في الكلام » و « جوامع العلم في التوحيد » . وكان من عنايته بهذه العلوم الكثيرة ، ووضعه فيها الكثير من الكتب ، أن أصبح معروفا بـ « الجامع » و « صاحب التصانيف المشهورة في كل فن »(٩١) .

لقد كان من مزج الرماني لثقافات عصره ، وخلطه لها ، أن تداخلت عنده ألوانُ العلوم التي بحث فيها ، حتى غدت ممسوخةً مشوهة ، فأنكرها أصحابُ الاختصاص فيها على أيّامه ، يقول أبو حيان التوحيدي (ت ٤١٤ هـ) فيه : « .. وأصحابُنا يأبونَ طريقته . وكان البديهي(٩٢) يقـولُ فيـه : ما رأيتُ على سِنّي وتجوالي وحسن انصافي لمن صبغ يدَه بالأدب ، أحداً أعْرى من الفضائل كلِها ، ولا أشدَّ ادّعاءً لها من صاحب « الحدود »(٩٣) .. راجعتُ العلماءَ في أمره ، فقال المتكلمون : ليس فنُّه في الكلام فنّنا ، وقال النحويون : ليس شأنه في النحو شأننا ، وقال المنطقيون : ليس ما يزعمُ أنّه منطق منطقاً عندنا . وقد خفي مع ذلك أمْرُهُ على عامّةِ مَنْ ترى »(٩٤)

واذا أردنا التحدث عن الرماني النحوي ، فهو تلميذ ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) الذي انتهت اليه رياسة النحو البصري بعد الزجاج .(٩٥) ويعدُّ ابنُ السراج من أوائل نحاة هذه المرحلة ، الذين أفادوا من الثقافات الجديدة ، وأفسحوا لها السبيل لكي تؤثر في الدرس النحوي تأثيراً واضحا وفاعلا(٩٦) . وكان من انبهاره بهذه الثقافات

---

(٩١) ينظر : الرماني النحوي ، ص ٥٢ ـ ٥٦ ، ٨٦ ـ ١٠٣ ، ٢٢٦ ـ ٢٤٥ .

(٩٢) هو أبو الحسن علي بن محمد (ت ٣٨٠ هـ) من شعراء « يتيمة الدهر » .
(ينظر : يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ، لأبي منصور عبدالملك بن محمد بن اسماعيل الثعالبي (ت ٤٢٩ هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٥٦ ، جـ ٣ ص ٢٤٣ ـ ٢٤٥) .

(٩٣) يريد : كتاب « الحدود » للرماني في النحو .

(٩٤) البصائر والذخائر ، لأبي حيان التوحيدي ، تحقيق : الدكتور ابراهيم الكيلاني ، مطبعة الانشاء ١٩٦٤ ، جـ ١ ص ١٧١ ، وينظر : الامتاع والمؤانسة ، جـ ١ ص ١٣٢ ، والرماني النحوي ، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٥ .

(٩٥) ينظر : طبقات النحويين واللغويين ، ص ١١٢ ، ١٢٠ ، ومعجم الأدباء ، جـ ١٤ ، ص ٧٤ .

(٩٦) ينظر : أعلام في النحو العربي ، ص ٦ . ، وتقويم الفكر النحوي ، ص ٩٢ .

أنّه ترك الاشتغال بالنحو، لأنّه ـ كما تحدّث هو ـ قد شغل عنه بالمنطق والموسيقى، ولمّا عاود الاشتغال به صَنَّفَ كتابه « الأُصول في النحو »[٩٧]، ومادّة هذا الكتاب منتزعة من كتاب سيبويه، لم يضف اليها ابنُ السراج شيئا سوى أنّه قَسَّمها وصنّفها وشكّلها وفقَ منهج منطقي، وقد أورد القفطي قول أبي عبيدالله المرزباني (ت ٣٨٤ هـ) في ذلك: « صَنَّف ـ يعني ابنَ السراج ـ كتابا في النحو سَمّاه « الأُصول » انتزعَه من أبواب « كتاب سيبويه » وجَعَلَ أصنافَه بالتقاسيم على لفظ المنطقيين، فأعجب بهذا اللفظ الفلسفيون. وإنّما أُدخل فيه لفظ التقاسيم، فأما المعنى فهو كله من « كتاب سيبويه » على ما قسّمه ورتّبَه.. »[٩٨].

وقد سار الرماني ـ ولا سيّما في شرحه لكتاب سيبويه ـ على خطى استاذه، فأخذ مادة الكتاب، لم يضف اليها شيئا سوى أنّه قسّمها وصنّفها وشكّلها وفق منهج منطقي[٩٩]. وكان من اغراقه في هذا المنهج أن أصبح النحو على يديه مادةغريبة قوامها الحدود المنطقية، والتعليلات الفلسفية، فأنكرها النحاة ولا سيّما المعاصرون له، يقول أبو علي (ت ٣٧٧ هـ): « إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني فليس معنا منه شيء، وإن كان النحو ما نقوله نحن فليس معه منه شيء »[١٠٠]، وقد عَلّقَ أبو حيان التوحيدي (ت ٤١٤ هـ) على ذلك بقوله: « النحو ما يقوله أبو علي، ومتى عهد الناس أنّ النحو يمزج بالمنطق، وهذه مؤلفات الخليل وسيبويه، ومعاصريهما، ومن بعدهما بدهر، لم يعهد فيه شيء من ذلك »[١٠١].

إنّ من يقف على « شرح كتاب سيبويه » للرماني لا يسعه إلاّ أن ينكر أن يكون هذا الشرح مادة نحوية، إذ يجد نفسَه أمام مادة ليست مشحونةً بألفاظ

---

(٩٧) ينظر: إنباهُ الرّواة على أنباه النحاة، لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم، مكتبة دار الكتب المصرية، ١٩٥٥، جـ ٢ ص ١٤٨ ـ ١٤٩.

(٩٨) إنباه الرواة، جـ ٢ ص ١٤٩.

(٩٩) ينظر، الرماني النحوي، ص ٢٤٤.

(١٠٠) نزهة الألباء، ص ٢١٨، وينظر: معجم الأدباء، جـ ١٤ ص ٧٤ ـ ٧٥، والبُلغة في تاريخ أئمة اللغة، لمحمد بن يعقوب الفيروزابادي (ت ٨١٧ هـ)، تحقيق: محمد المصري، دمشق ١٩٧٢ ص١٥٩ ـ ١٦٠.

(١٠١) بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، لجلال الدين عبدالرحمن السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: محمد ابو الفضل ابراهيم، الطبعة الاولى، مصر ١٩٦٥، جـ ٢ ص ١٨١.

المنطقيين وتراكيبهم وحدودهم فحسب ، بل هي مؤسسة وقائمة على منهج البحث المنطقي من حيث البناء والتقسيم والتعليل[١٠٢] . مثال ذلك قوله في « باب الاستثناء من موجب » : « .. ولا يجوز في الاستثناء من موجب البدل ، لأنه لو جاز البدل جاز تفريغ العامل لما بعد إلاّ ، وليس يجوز ذلك في الايجاب ، لأنه يضمن الكلام بمدلول لا يدل عليه ، وليس كذلك النفي لأنّه يدل إذا أُطلق على أعمّ العام ، وليس يعارض هذا أنّ الإيجاب إذا أُطلقَ يدل على أخصّ الخاصّ ، لأنّ أخصّ الخاصّ لا يستثني منه شيء نحو زيد وعمرو ، مع أنّ أخصّ الخاصّ ينقسم قسمة تبطل دلالة الفعل عليه حتى يكون مستغنى عنه ، وليس كذلك أحد ، لأنّ الفعل المنفي إذا أُطلق في الاستثناء دلّ عليه دلالة توجب أنه مستغنى عن ذكره ، وليس في الإيجاب مثل هذا »[١٠٣] .

لقد أصبح من أهمّ سمات الدرس النحوي في هذه المرحلة الإسرافُ في الافتراض والتعليل ، والحرصُ على الحدود والاصطلاحات ، والاغراقُ في تتبّع أثر العامل في الألفاظ الى الحدّ الذي جعل الدرس النحوي يتخلّى عن مهمته في دراسة أساليب الكلام والتمييز بينها ، وأصبحنا نَفتقد فيه ماكنا نجده في كتاب سيبويه من عناية بدراسة الجوانب الفنية في أساليب التعبير،وأصبح (النحو) عندهم باختصار (عِلْمَ الإعراب) ، ولم يعد وسيلةً لتتبّع أساليب العرب في الكلام وطرائقهم في التأليف والتعبير ، في سبيل الاقتدار على فهمها والتعبير بمثلها، ولم يعد (الإعراب) نفسُه وسيلةَ المتكلم للإبانة عن المعاني بالعلامات الاعرابية ، وإنّما أصبح ـ كما عَرّفه الرّماني بقوله : « تغيير آخر الاسم بعامل »[١٠٤] أو كما عَرّفه ابـن هشام : « أثَرٌ ظاهِرٌ أو مُقَدّر يَجلُبُه العَامل في آخر الاسم المتمكّن والفعل المضارع » .[١٠٥]

---

(١٠٢) ينظر : الرماني النحوي ، ص ٢٢٧ ـ ٢٤٥ .

(١٠٣) شرح كتاب سيبويه ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٤ هـ) ، نسخة مصورة في مجمع اللغة العربية بالقاهرة تحت رقم ١٨٣ / نحو ، جـ ٢ ص ٣٧ ـ نقلا عن كتاب : الرماني النحوي ، الملحق (نماذج محققة من شرح الرماني على كتاب سيبوية) ، ص ٤٠١ ، وينظر : ص ٢٢٧ ـ ٢٤٥ .

(١٠٤) الحدود في النحو ـ رسائل في النحو واللغة ، ص ٣٨ .

(١٠٥) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لعبدالله جمال الدين بن هشام ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، ص ٣٢ .

وهكذا سلك النحو سبيلاً غيرَ سبيله ، خرجت به عن الغاية التي وُضع لها وهي حفظُ كلام العرب من اللحن ، وصيانتُه عن التغيّر ، وأصبح صناعةً منطقية وعرةَ المسالك . وَلَعَلّ أروع مَنْ صَوَّرَ انحراف الدرس النحوي عن غايته ، ابنُ مضاء القرطبي حين قال : « وإنّي رأيت النحويين ـ رحمة الله عليهم ـ قد وضعوا صناعةَ النحو لحفظ كلام العرب من اللحن ، وصيانته عن التغير ، فبلغوا من ذلك الى الغاية التي أمُّوا ، وانتهوا الى المطلوب الذي ابتغوا ، إلاّ أنّهم التزموا ما لا يلزمهم ، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوا منها ، فتوعّرت مسالكُها ، ووَهَنتْ مبانيها ، وانحطّت عن رُتْبَة الإقناع حُجَجُها » .(١٠٦)

وكان من نتائج خضوع النحاة للمنهج المنطقي ، واستنادهم الى فكرة (العامل) وجعلها محور دراستهم ، أنهم أغفلوا دراسة أساليب الكلام ، فهم أصلاً قد مَرُّوا بأساليب الكلام من غير درس إلاّ ما كان منها مَاسّاً بالاعراب أو متصلاً بأحكامه(١٠٧) ، وهم في ذلك أيضاً قد مزّقوا دراسة الأسلوب الواحد ، فالنفي مثلاً كثير الدوران في الكلام ، مختلف الأساليب ، متعدد الأدوات ، إلاّ أنهم بدلاً من أن يدرسوه منفرداً للتعرّف على خصائص أدواته وعلى المعنى الدقيق الذي تختص به وتستعمل فيه كلُّ واحدة منها ، درسوا أدواتِه مفرّقةً في أبواب مختلفة ، ووُجّهت العنايةُ كلُّها الى بيان ما تُحدثه من أثر في الإعراب ، وأُغفل شرُّ اغفال درسُ معانيها ، فأدوات النفي تُدرس في النحو على أنّها إمّا عوامل تؤثر في الاسم فيكون موضعها مع الجمل الاسمية ، وإمّا عوامل تعمل في الفعل فتُدرس حيث تدرس الأفعال ، وليس في منهاج النحو باب يجمعها ليقف الدارس على خصائصها واستعمالاتها المختلفة وأغراضها المتنوعة .(١٠٨)

وكان من مظاهر قصور النحو في دراسة أساليب الكلام ، نتيجة الاستناد الى فكرة (العامل) ، أنهم خلطوا أدوات من أساليب مختلفة ، جمعوها في باب واحد ، وإن اختلفت في الدلالة والوظيفة ، وكان يكفي عندهم لجمعها مالاحظوه من اشتراكها في العمل ، فجمعوا (إنّ) التي تفيد التوكيد ، و (أنّ) التي تفيد الوصل ، و (ليت) التي تفيد التمني ، و (لعلّ) التي تفيد الترجي ، و (كأنّ) التي تفيد التشبيه ، و

---

(١٠٦) الرد على النحاة ، ص ٨٠ .

(١٠٧) ينظر : احياء النحو ، ص٢ .

(١٠٨) ينظر : المرجع نفسه ، ص٢ ـ ٧ . ، ونحو التيسير ، للدكتور احمد عبدالستار الجواري ، جمعية نشر العلوم والثقافة ـ بغداد ، ١٩٦٢ ، ص١١٧ ـ ١١٩ .

(لكنّ) التي تفيد الاستدراك ، وذلك لمجرد أنها تتماثل في العمل وإنْ تباعد ما بينها في المعنى والغرض .(١٠٩)

وكان طبيعياً أن يترتب على ابتعاد الدرس النحوي عن وظيفته في دراسة الأساليب، أن يصبح هذا الدرس قاصراً عن خلق القدرة في دراسيه على الفهم الدقيق والتذوق السليم لأساليب العربية ، أو التعبير الصحيح المصيب عن الأفكار والمشاعر على النحو الذي نحاه العرب والقصد الذي قصدوا اليه .(١١٠)

وقد تنبّه ابنُ خلدون في ذكاء ووعي مفرطين إلى أنّ كتب النحاة المتأخرين لم تعجز عن تعليم دارسيها مَلَكةَ اللسان العربي إلاّ لكونها خرجت على منهج كتاب سيبويه ، فاقتصرت على قوانين الإعراب فقط ، فأحكمت صناعةَ العربية علماً ، ولكنّها خلت من أمثال العرب وشواهد أشعارهم وعباراتهم وما يتصل بتعليم هذه المَلَكـةِ عمـلاً ، وبذلك قطعتْ نَظَرَ دارسيها عن التفقُّه في تراكيب كلام العرب ، وكان من نتائج ذلك أن « أصبحت صناعةُ العربيّةِ كأنها من جملةِ قوانينِ المنطقِ العقليّةِ أو الجدَلِ ، وبَعُدَت عن مناحي اللسان وَمَلَكتِهِ .. وما ذلك إلاّ لعُدولهم عن البحث في شواهد اللسان وتراكيبه وتمييز أساليبه ، وغَفْلَتِهِمْ عن المِرانِ في ذلك للمتعلّم ، فهو أحسنُ ما تُفيدهُ المَلكةُ في اللسان . وتلك القوانينُ إنّما هي وسائلُ للتعليم ، لكنهم أجْرَوها على غير ماقُصِدَ بها ، وأصاروها علماً بحتاً ، وبعدوا عن ثمرتها . »(١١١)

ومما هو جدير بالملاحظة أنّ المدرسة الكوفية لم تكن تختلف عن المدرسة البصرية في الأصول العامة للنحو ، فالكوفيون قد بنوا نحوهم على ما أحكمته البصرة من تلك الأصول ،وذلك لأنّ أئمة النحو الكوفي قد أخذوا النحو من مدرسة البصرة ، فالكسائي قد تتلمذ على الخليل بن أحمد ، وقرأ كتاب سيبويه على الأخفش، والفراء

---

(١٠٩) ينظر : احياء النحو ، ص ٥ ـ ٦ . وفي النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، للدكتور مهدي المخزومي ، منشورات المكتبة العصرية ـ بيروت ، الطبعة الاولى ، ١٩٦٤ ، ص ٣٣٢ ـ ٣٣٣ .

(١١٠) ينظر : نحو الفعل ، للدكتور احمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٧٤ ، ص ١٢ ـ ١٣ .

(١١١) كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ، لعبد الرحمن بن خلدون المغربي ، الطبعة الثالثة ، بيروت ١٩٦٧ ، المجلد الأول (مقدمة ابن خلدون) ، ص ١٠٨١ ـ ١٠٨٤ .

قد رحل الى البصرة وتتلمذ على يونس بن حبيب ، وأكبَّ على كتاب سيبويه يقرؤه ويدرسه ، كما أكبَّ عليه جميع أئمة الكوفة من بعده . وكلُّ خلافهم مع البصريين إنما كان في بعض المصطلحات النحوية وفي جوانب من العوامل والمعمولات .(١١٢)

وهكذا نستطيع القول إنّ الكوفيين لم يكونوا يُشكِّلُونَ مدرسة نحوية تتميز بأسلوبها الخاص ومنهجها الذاتي ، وذلك لأنهم لم يخرجوا على منهج المدرسة البصرية في دراسة النحو . فالبصريون والكوفيون يتحركون في إطارات متشابهة ويطبقون أصولاً واحدة ، وإن اختلفوا فيما بينهم في بعض الجزئيات فإنه اختلافٌ لاينفي عنهم وحدة المنهج واتفاق الأصول .(١١٣)

ومن يرجع الى كتاب « الانصاف في مسائل الخلاف » يجد أنّ عامة المسائل التي خالف فيها الكوفيون البصريين لايمكن أن تجعل من الكوفيين نحاة من نمط جديد ، أو تجعل آراءهم التي جاءوا بها تؤلّف مدرسة نحوية متميّزة ، وبهذا يصبح كلُّ ما قيل في عصرنا هذا من كلام صيغ في الثناء على الكوفيين لِتميُّزهم في العمل النحوي أمراً مبالغاً فيه .(١١٤)

وليس صحيحاً ما ذكره بعض الباحثين المعاصرين من أنَّ الكوفيين كانوا أقلَّ من البصريين انتفاعاً بعلوم المنطق والفلسفة واستعانة بها في ضبط أصول النحو وقواعده .(١١٥) . فالكوفيون لم يختلفوا عن متأخري البصريين في مقدار الأخذ أو الاستفادة من المنطق والفلسفة ، يقول الاستاذ أحمد امين : « وكان للفراء أثر واسع في التفسير وفي اللغة وفي النحو ، وقد طلب اليه المأمون أن يجمع أصول النحو ، وأن يجمع ما سمع من العرب .. فعكف على ذلك وألَّفَ الكتب ، وضبط النحوَ وَفَلْسَفَه ، فألَّفَ فيه كتاب « الحدود » واسم الكتاب يدل على تأثره بالمنطق ، فهو يريد بـ (الحدود) : التعاريف ، كـ (حدّ المعرفة والنكرة) و (حدّ النداء) و (حدّ

---

(١١٢) ينظر : المدارس النحوية ، ص ١٥٨ ـ ١٥٩ ، ١٦٨ ـ ١٦٩ .

(١١٣) ينظر : تقويم الفكر النحوي ، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤ ، وخطى مُتعثِّرة على طريق تجديد النحو العربي (الاخفش ـ الكوفيون) ، للدكتور عفيف دمشقية ، دار العلم للملايين ـ بيروت ، الطبعة الاولى ، ١٩٨٠ ، ص ١١٣ .

(١١٤) ينظر : النحو العربي ـ نقد وبناء ، للدكتور ابراهيم السامرائي . دار الصادق ـ بيروت ، ص ٥٥ ـ ٥٧ .

(١١٥) ينظر : تاريخ الفلسفة في الاسلام ، ص ٥٥ ، ومذهب الكسائي في النحو ، ص ٢٧٩ .

الترخيم) .. الخ ، وهذه أمور لم يعن بها سيبويه في كتابه كثيراً ، وهي أثر من آثار الفلسفة والمنطق » .(١١٦)

فالنحاة الكوفيون ومتأخرو البصريين كانوا سواء في اهتمامهم بالمنطق ، فقد سلكوا سبل المنهج الكلامي نفسها ، هذا المنهج الذي يقوم على المحاكمة المنطقية . أمّا ماكُنّا نأخذه على الأقدمين من تمسّكهم بالعامل ، فهو منصَبٌّ على البصريين والكوفيين على السواء ، فقد قال الكوفيون بالعامل وتمسكوا به كما فعل البصريون تماماً . فالطرفان لم يختلفا في جذور نظرية العامل ، وربما اختلفا في ضبط هذا العامل وتعيينه في المسائل التي اختلفا فيها ،(١١٧) كاختلافهم في رافع خبر المبتدأ ، فذهب الكوفيون الى أنّ المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ ، فهما مترافعان . وذهب البصريون الى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء ، وأمّا الخبر فاختلفوا فيه ، فذهب قوم الى أنّه يرتفع بالابتداء وحده ، وذهب آخرون الى أنّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً ، وذهب آخرون الى أنّه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء .(١١٨)

.. وبعد فإنّ الضرر الذي لحق بالدرس النحوي على أيدي النحاة المتأخرين ، نتيجة اعتمادهم المنهج المنطقي وتمكينه من أصول النحو وقواعده ، إنّما يتمثل في اقتصار النحو على دراسة الاعراب والبناء في الألفاظ وتبيُّن أثر العامل فيها ، وانصرافه عن العناية بالمعنى وأساليب الكلام والموازنة بينها ، مما أدّى الى انقطاعه عن مباحث البيان والبلاغة . وما كنت أظُنُّ أحداً من الباحثين المعاصرين يرضى بهذا الانقطاع ، الى أن وجدت الدكتور شوقي ضيف يرضاه ويباركه بقوله : « والحق أنّ اللغويين بعد القرن الثالث أخذوا يتوسعون في المباحث اللغوية الخالصة ، منحازين عن مباحث البيان والبلاغة ، وكأنّهم رأوا ـ محقّين ـ أنّها ميدان آخر غير ميدانهم » .(١١٩) فلقد رأينا أنّ هذه المباحث كانت ميدانهم ، وكانوا أول الفرسان

---

(١١٦) ضحى الاسلام ، جـ ٢ ص ٢٠٨ .

(١١٧) ينظر : النحو العربي ـ نقد وبناء ، ص ٥٢ ـ ٥٧ ، وخطى متعثرة ، ص ١٥٣ ، والمدارس النحوية ، ص ١٦٨ ـ ١٦٩ .

(١١٨) للوقوف على نماذج من هذه المسائل التي لم يختلف فيها الطرفان على جذور نظرية (العامل) ، وانما الخلاف في ضبط هذا العامل وتعيينه ، ينظر : الانصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الانباري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة ـ مصر ، الطبعة الرابعة ، ١٩٦١ ، المسألة : ٥ ، ٨ ، ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٩ ، ٢٢ ، ٢٤ ، ٢٩ ، ٣٠ ، ٧٤ ، ٨٣ ، ٨٤ .

(١١٩) البلاغة تطور وتاريخ ، ص ٦٣ .

فيها ، وكيف أنّها قد خالطت فكرهم وكتاباتهم ، وكانت السبب في جعل النحو عندهم دراسةً حَيَّةً وهم يتتبعون أساليبَ العرب في كلامهم وطرائقَهم في التعبير في سبيل الاقتدار على فهمها والتعبير بمثلها . علما بأنَّ الدكتور شوقي ضيف نفسه يرى أنَّ انفراد كتاب سيبويه بالقدرة على تعليم قارئه دِقَّةَ الحسّ اللغوي وتلقينه سليقةَ العربية والحسَّ بها حسّاً دقيقاً مرهفاً ، والشعورَ بها شعوراً رقيقاً حاداً ، إنّما كان بسبب كونه لا يقف عند الإحاطة بالخصائص اللغوية والنحوية ، بل يمتد أيضا الى الاحاطة بالخصائص البيانيةوالأدبية.(١٣٠)

عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ أو ٤٧٤ هـ) :

كان عبد القاهر الجرجاني من أكابر النحويين في القرن الخامس للهجرة .(١٣١) وكان من عنايته بالنحو ، وجهوده فيه ، وشهرته بذلك ، أنْ عرفته كتب التراجم نحوياً ، وكادت تغفلُ منزلتَه البلاغية والأدبية(١٣٢) . وكان لاحاطته بحقيقة علم النحو وفهمه للغاية من وضعه ، أنْ أدرك سوءَ الحالة التي آل اليها هذا العلمُ في عصره ، ومقدارَ الضرر الذي أصابَ مفهومَه في أذهان المشتغلين به وغيرهم على حدٍّ سواء ، حيث كانت دراستُه بعيدةً عن واقع اللغة وعن ادراك فن القول ، وكانت عنايته مقتصرةً على ملاحظة أواخر الكلمات وما يطرأ عليها من تغير حركات الإعراب ، وكان (النحو) بهذا الواقع وبهذا الفهم لا يؤدّي الى هدف يخدمُ اللغةَ والأدب ويُظهِرُ إعجازَ كتاب الله ، وبكلمة موجزة وجد الجرجاني (النحو) في زمانه يكاد يحتضر .(١٣٣) .

وجد الجرجاني (النحوَ) على عهده صناعةً منطقية قد أنكر الناسُ كثيراً من مسائله العويصة المتكلّفة ، يقول : « فإنْ قالوا : إنّا لم نأبَ صحةَ هذا العلم ، ولم ننكر مكانَ الحاجة اليه في معرفة كتاب الله تعالى ، وإنّما أنكرنا أشياءَ كثّرتموه

---

(١٣٠) ينظر : المدارس النحوية ، ص ١٦٢ .

(١٣١) ينظر : نزهة الالباء ، ص ٢٤٨ ، وبغية الوعاة ، جـ ٢ ص ١٠٦ .

(١٣٢) ينظر : عبد القاهر الجرجاني ـ بلاغته ونقده ، للدكتور احمد مطلوب ، بيروت ١٩٧٣ ، الطبعة الاولى ، ص ١٩ .

(١٣٣) ينظر : المرجع نفسه ، ص ٢٢٦ .

بها ، وفضولَ قولٍ تكلفتموها ، ومسائلَ عويصةً تجشمتم الفكر فيها ، ثم لم تحصلوا على شيء أكثر من أن تُغربوا على السامعين ، وتُعايُوا بها الحاضرين » .(١٢٤)

ووَجدَ الناسَ قد ساءَ اعتقادُهم بالنحو، فهو لا يرون له فضلاً إلاّ في معرفة الرفع والنصب ، وأنّ ما زاد منه على ذلك فهو فضل لا يجدى نفعا ، يقول : « وأما (النحو) فظننتَه ضربا من التكلف ، وبابا من التعسف ، وشيئا لا يستند الى أصل ، ولا يُعتمد فيه على عقل ، وأنّ ما زاد منه على معرفة الرفع والنصب ، وما يتصل بذلك مما تجده في المبادىء ، فهو فضل لا يجدى نفعا ، ولا تحصل منه على فائدة ، وضربوا له المثل بالمِلْح ـ كما عرفت(١٢٥) ـ الى أشباه لهذه الظنون في القبيلين وآراء لو علموا مغبّتها وما تقود اليه لتعوذوا بالله منها ، وَلَأنِفُوا لِأنفسهم من الرضا بها ، وذاك لِأنهم بإيثارهم الجهل بذلك على العلم ، في معنى الصادّ عن سبيل الله والمبتغي إطفاءَ نور الله تعالى »(١٢٦) .

ووجد الجرجاني النحاةَ لا يعنون بتأليف الكلام ونظمه ، ولا ينظرون فيما يتعلق به من الحذف والتكرار ، والاظهار والاضمار ، والفصل والوصل ، فذهب بهم ذلك عن معرفة بلاغة القول ، ومنعهم أن يعرفوا مقاديرها ، يقول : « .. وكذلك صنعوا في سائر الأبواب ، فجعلوا لا ينظرون في الحذف والتكرار ، والإظهار والإضمار ، والفصل والوصل ، ولا في نوع من أنواع الفروق والوجوه ، إلاّ نظرَكَ فيما غيرُه أهمُّ لك ، بل فيما إنْ لم تعلمه لم يضرُّك . لا جَرَمَ أنّ ذلك قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة ، ومنعهم أن يعرفوا مقاديرها ، وصدَّ أوْجُهَهُم عن الجهة التي هي فيها ، والشّقِ الذي يحويها »(١٢٧) .

ولمّا انتهى واقع النحو بالناس الى الزهد فيه ، والاحتقار له ، ذهب الجرجاني يدافع عنه ، ويوضح لهم حقيقته الأصيلة التي وُضع من أجلها ، والتي وقف هو عليها وآمن بها ، وراح يدعوهم الى تجاوز ما يجدونه من (نحو) قد اعتكرت مادته وصدأ معدنه ، والرجوع ثانية الى كتب النحاة الأوائل ، لِأخذ (النحو) من أصل مصبّه ومعدنه ، يقول : « وأمّا زهدُهم في النحو ، واحتقارُهم له ، واصغارُهم أمره ، وتهاونهم

---

(١٢٤) دلائل الاعجاز ، ص ٧٥ .

(١٢٥) أي ، كما عرفت من قولهم : « النحو في الكلام كالملح في الطعام » .

(١٢٦) دلائل الاعجاز ، ص ٥٦ ـ ٥٧ .

(١٢٧) المصدر نفسه ، ص ١٣٩ .

به ، فصنيعهم في ذلك أشنع من صنيعهم في الذي تَقَدَّمَ ، وأشبه بِأن يكون صدّاً عن كتاب الله ، وعن معرفة معانيه ، وذلك لِأنّهم لا يجدون بُدًّا من أن يعترفوا بالحاجة اليه فيه ، إذ كان قد عُلِمَ أن الالفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون (الإعراب) هو الذي يفتحها ، وأنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج لها ، وأنّه المعيار الذي لا يُتَبَيَّنُ نُقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه ، والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع اليه ،ولا ينكر ذلك إلّا مَنْ يُنكر حِسّه ، وإلاّ مَنْ غالط في الحقائق نفسه . واذا كان الأمرُ كذلك فليت شعري ما عذر من تهاون به ، وزهد فيه ، ولم يَرَ أن يستسقيه من مصبّه ، ويأخذه من معدنه »(١٢٨) .

إنّ حرص الجرجاني على انقاذ (النحو) من الحال التي انتهى اليها ، دفعه الى أن يبتكر نظريته في (النظم) ، وذلك بعد أن استوعب منهج النحاة الأوائل في الدرس النحوي ، في محاولة منه لا لمجرد إحياء ذلك المنهج بل لدفعه الى مراحلَ متقدمة ومتطورة ، وذلك بالتأكيد على العناية بنظم الكلام .

ولفظُ (النظم) ومفهومُه في : (ردّ حسن الكلام أو قبحه الى طريقة تركيب الكلام وائتلاف بعضه مع بعض) كانا واضحين ومعروفين وشائعين على ألسنة النحاة منذ عهد سيبويه ، أولئك النحاة الذين أدركوا أنّ (النحو) ليس مقصورا على معرفة الاعراب والبناء ، بل يتعدى ذلك الى تأليف الكلمات وارتباط الجمل ، وكانت لهم اسهامات رائعة في دراسة الجملة وتحليلها والبحث فيما يعرض لها من تعريف وتنكير ، وتقديم وتأخير ، واضمار واظهار ، وفق ما تقتضيه معاني الكلام وظروف القول ومناسباته(١٢٩) ، وقد أشار الجرجاني نفسُه الى ذلك بقوله : « وقد عَلِمْتَ إطباقَ العلماء على تعظيم شأن (النظم) وتفخيم قدره ، والتنويه بذكره ، واجماعهم أن لا فضل مع عدمه ، ولا قدر لكلام اذا هو لم يستقم له ، ولو بلغ في غرابة معناه ما بلغ ، وَبَتّهم الحكْمَ بأنّه الذي لا تمام دونه ، وَلا قوام إلاّ به ، وأنّه القطب الذي عليه المدار ، والعمود الذي به الاستقلال ، وما كان بهذا المحل من الشرف ، وفي هذه المنزلة من الفضل ، وموضوعا هذا الموضع من المزيّة ، وبالغا هذا المبلغ من

---

(١٢٨) دلائل الاعجاز ، ص ٧٥ .

(١٢٩) ينظر : اثر النحاة في البحث البلاغي ، ص ٣٦١ ـ ٣٦٥ .

الفضيلة ، كان حَرِيّ بأن توقظ له الهمم ، وتوكل به النفوس ، وتحرك له الأفكار ، وتستخدم فيه الخواطر »[١٣٠]

ولكنَّ عبد القاهر الجرجاني لم يكتف بمجرد الإلمام بمساهمات النحاة الأوائل لبيان قيمة (النظم) ، وإنَّما استوعب هو (نفسه) هذه المساهمات وخلق منها نظرية قائمة ، واضحة المعالم ، يُرتكزُ عليها في فهم الأساليب والإفهام بها ، وأكَّدَ عليها باعتبارها روحَ النحو ، أو الغايةَ التي وُضع من أجلها ، وراح يطبقها على الكثير من الأساليب .[١٣١] . وعلى هذا فليس صحيحا ما حاوله بعض الباحثين من نسبة نظرية (النظم) الى النحاة الأوائل وربطها بهم ، لِأنَّنا بذلك نسلب الجرجاني الأصالةَ والتجديد .[١٣٢]

إنّ نظرية (النظم) عند عبدالقاهر الجرجاني تقوم على توخي معاني (النحو) في الكلام ، وهي القطب الذي أدار عليه كتابه « دلائل الإعجاز » يقول : « واعْلَمْ أن ليس (النظم) إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه (علم النحو) ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نُهِجَتْ فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخلّ بشيء منها ، وذلك أنَّا لا نعلم شيئا يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كلّ باب وفروقه ، فينظر في الخبر الى الوجوه التي تراها في قولك : زيد منطلق ، وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق ، وزيد هو منطلق .

وفي الشرط والجزاء الى الوجوه التي تراها في قولك : إنْ تخرجْ أخرجْ ، وإنْ خرجْتَ خرجْتُ ، وإن تخرجْ فأنَا خارج ، وأنا خارج إنْ خرجتَ ، وأنا إنْ خرجتَ خارج .

وفي الحال الى الوجوه التي تراها في قولك: جاءني زيد مسرعا، وجاءني يسرع، وجاءني وهو مسرع أو هو يسرع ، وجاءني قد أسرع ، وجاءني وقد أسرع . فيعرف لكل من ذلك موضعه ، ويجيء به من حيث ينبغي له .

---

(١٣٠) دلائل الاعجاز ، ص١١٦ ـ ١١٧ .

(١٣١) ينظر : البلاغة تطور وتاريخ ، ص ١٦٧ ، ١٨٩ ، واثر النحاة في البحث البلاغي ، ص ٣٦١ ـ ٣٦٨ ، ٣٧٣ ـ ٣٧٥ ، وعبدالقاهر الجرجاني ، للدكتور احمد بدوي ، ص ٢٥٦ ـ ٢٦٩ ، ٢٧٦ .

(١٣٢) ينظر : عبدالقاهر الجرجاني ، للدكتور احمد مطلوب ، ص ٥٢ .

وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى ، فيضع كلا من ذلك في خاص معناه ، نحو أن يجيء بـ (ما) في نفي الحال ، وبـ (لا) إذا أراد نفي الاستقبال ، و بـ (إنْ) فيما يترجح بين أن يكون وأن لا يكون ، و بـ (إذا) فيما علم أنّه كائن .

وينظر في الجمل التي تسرد ، فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل . ثم يعرف فيما حقه الوصل ؛ موضع (الواو) من موضع (الفاء) ، وموضع (الفاء) من موضع (ثم) ، وموضع (أو) من موضع (أمْ) ، وموضع (لكنّ) من موضع (بل) .

ويتصرف في التعريف والتنكير ، والتقديم والتأخير ، في الكلام كله ، وفي الحذف والتكرار ، والإضمار والإظهار ، فيضع كلا من ذلك مكانه ، ويستعمله على الصحة وعلى ما ينبغي له .

هذا هو السبيل ، فلست بواجد شيئا يرجع صوابه إن كان صوابا وخطؤه إن كان خطأ الى (النظم) ويدخل تحت هذا الاسم ، إلاّ وهو معنى من معاني (النحو) قد أصيب به موضعه ووضع في حقه ، أو عومل بخلاف هذه المعاملة ، فأزيل عن موضعه واستعمل في غير ما ينبغي له . فلا ترى كلاما قد وصف بصحة نظم أوفساده ، أو وصف بمزية وفضل فيه ، إلاّ وأنت تجد مرجع تلك الصحة وذلك الفساد وتلك المزية وذلك الفضل الى معاني النحو وأحكامه ، ووجدته يدخل في أصل من أصوله ، ويتصل بباب من أبوابه .

هذه جملة لا تزداد فيها نظرا إلاّ ازددت لها تصورا وازدادت عندك صحة وازددت بها ثقة ، ولس من أحد تحركه لِأن يقول في أمر النظم شيئا إلاّ وجدته قد اعترف لك بها أو ببعضها ووافق فيها ، درى ذلك أو لم يدر . ويكفيك أنّهم قد كشفوا عن وجه ما أردناه ، حيث ذكروا فساد النظم ، فليس من أحد يخالف في نحو قول الفرزدق (١٣٣) :

وما مِثْلُـه في النّاسِ إلاّ مُمَلَّكـاً أبُو أمِّـهِ حيٌّ أبُوه يُقـارِبُـه

---

(١٣٣) البيت من البحر الطويل ، وقد ورد كذلك في : الخصائص ، جـ ١ ص ١٤٦ ، ٣٢٩ ، جـ ٢ ص ٣٩٢ ، اسرار البلاغة ، ص ٢٦ ، ٨١ ، ديوانه ص ١٠٨ ، وقد نص جامعه على أنه لم يرد في أصول الديوان .
(معجم شواهد العربية ، جـ ١ ص ٤٢) .

.. وفي نظائر ذلك مما وصفوه بفساد النظم وعابوه من جهة سوء التأليف ، أنّ الفساد والخلل كانا مِنْ أنْ تعاطى الشاعر ما تعاطاه من هذا الشأن على غير الصواب ، وصنع في تقديم أو تأخير أو حذف وإضمار أو غير ذلك مما ليس له أن يصنعه وما لا يسوغ ولا يصح على أصول هذا العلم .

واذا ثبت أنّ سبب فساد النظم واختلاله أن لا يعمل بقوانين هذا الشأن ، ثبت أنّ سبب صحته أن يعمل عليها . ثم اذا ثبت أنّ مستنبَطَ صحته وفساده من هذا العلم ، ثبت أنّ الحكم كذلك في مزيته والفضيلة التي تعرض فيه . واذا ثبت جميع ذلك ثبت أن ليس هو شيئا غير توخي معاني هذا العلم وأحكامه فيما بين الكلم »(١٢٤) .

وهكذا وجدنا من خلال صور التعبير المختلفة التي عرضها الجرجاني ، كيف يترتب على اختلاف النظم أو صورة التركيب اختلاف المعنى النحوي ، ورأينا كيف برهن من خلال ذلك كلّه على أنّ نظريته في (النظم) تقوم على توخي معاني النحو .

وإذا ثبت أنّ (النظم) ليس شيئا غير توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين الكلم ، ثبت من ذلك أنّ طالب دليل الإعجاز من نظم القرآن لا يطلبه إلاّ في معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه : « فإذا ثبت الآن أنَ لا شك ولا مرية في أن ليس النظم شيئا غير توخي معاني النحو وأحكامه فيما بين معاني الكلم ، ثبت من ذلك أنّ طالب دليل الاعجاز من نظم القرآن إذا هو لم يطلبه في معاني النحو وأحكامه ووجوهه وفروقه ، ولم يعلم أنها معدنه ومعانه ، وموضعه ومكانه ، وأنه لا مستنبطَ له سواها ، وأن لاوجه لطلبه فيما عداها ، غار نفسه بالكاذب من الطمع ، ومسلم لها إلى الخدع ، وأنه إن أبى أن يكون فيها كان قد أبى أن يكون القرآن معجزاً بنظمه ، ولزمه أن يثبت شيئا آخر يكون معجزاً به ، وأن يلحق بأصحاب الصرفة فيدفع الإعجاز من أصله . وهذا تقرير لا يدفعه إلا معاند بعد الرجوع عن باطل قد اعتقده عجزاً ، والثبات عليه من بعد لزوم الحجة جلداً ، ومَن وضع نفسه في هذه المنزلة كان قد باعدها من الإنسانية »(١٢٥) .

---

(١٢٤) دلائل الاعجاز ، ص ١١٧ ـ ١٢٠ .

(١٢٥) دلائل الاعجاز ، ص ٤٥٨ ـ ٤٥٩ .

وَلاَ بُدَّ من أن نعرف أنّ هذه النظرية لم تنفصل عند عبدالقاهر عن النصوص ، وإنّما كان يستقـريها استقراء رائعا من خلال نصوص كثيرة من التنزيل والشعر والنثر ، وهي نصوص قد حلّلها تحليلا ذوقيا رائعا على هدي من النظرية ، وبذلك اكتمل عنده (النظم) نظرية وتطبيقا[١٣٦] ..

إنّ كتاب « دلائل الاعجاز » يكاد ينفرد بدراسة الموضوعات النحوية من الوجهة البلاغية ، ويختلف منهج الجرجاني في فهمها وتفسيرها وبحثها عن منهج النحاة المتأخرين اختلافا كبيرا ، فقد أعطى هذه الموضوعات حياةً كانت قد فقدتها على يد الذين نظروا الى النحو نظرة ضيقة تنحصر في الاعراب والبناء ، ومن خلال النماذج الأدبية التي عرضها وَحَلَّلَها في هذا الكتاب كلّها نجد قواعد النحو قد صارت على يديه وسيلة من وسائل التصوير ، ومقياسا يُهتدى به الى الجودة ، وبذلك نقل علم النحو من الاهتمام بأواخر الكلمات الى جو رحب يفيض حركة وحياة[١٣٧] . وقد أراد عبدالقاهر بذلك أن يرتّبَ معنى (النحو) ومادّتَه الترتيبَ الصحيح في أذهان المشتغلين بهِ وغيرهم على حدّ سواء ، وأن يضعه على الطريق الصحيح الذي كان عليه عند النحاة الأوائل ، وعمل على دفعه الى مراحل متقدمة في التطور من خلال توسيع أُفقه ، وإغناء مادته ، والتأكيد على أنّ وظيفته هي دراسة التركيب اللغوي في الأساليب المتنوعة للتعبير عن المعاني ، وفي ذلك يقول الدكتور أحمد مطلوب : « فـ (النظم) عنده ليس إلاّ توخي معاني النحو وأحكامَه بين الكلم ، وهو لا يقصد بـ (النحو) معناه الضيق الذي فهمه المتأخرون ، وإنّما يريد المعاني الإضافية التي يصوّرها النحو . وبذلك رسم في كتابه « دلائل الإعجاز » طريقاً جديداً للبحث النحوي تجاوز أواخر الكلمة وعلامات الاعراب ، وَبَيَّنَ أنَّ للكلام نظماً ، وأنّ رعاية هذا النظم واتباع قوانينه هي السبيل الى الإبانة والإفهام .. وكان عبد القاهر سَبَّاقاً الى نظرية النظم ، ومن أوائل الذين حَلَّلوا الكلام تحليلاً

---

(١٣٦) ينظر : البيان العربي ، ص ١٦٨ ـ ١٦٩ ، ١٧٧ ـ ١٧٨ ، والبلاغة عند السكاكي ، ص ٢١٠ ، والبلاغة تطور وتاريخ ، ص ٢٧١ .

(١٣٧) ينظر : عبدالقاهر الجرجاني ، للدكتور احمد مطلوب ، ص ٦٠ ـ ٦٥ ، ٢٢٦ ـ ٢٢٧ ، واثر النحاة في البحث البلاغي ، ص ٢٨٣ .

بعتمد على نظرية النظم ، ومنهجه منهج النقد اللغوي ، لِأنّه اهتمّ بـ (النحو) بمعناه الواسع »(١٣٨) .

وتجدر الاشارة هنا الى أنّ عبدالقاهر ، شأنه شأن من سبقوه وعاصروه ، لم يحاول تقسيم البلاغة الى علومها الثلاثة : المعاني ، البيان ، والبديع . فهو لم يكن بلاغياً ينهجُ منهجَ البلاغيين المتأخرين في التماس الحدّ الجامع المانع لكُلّ فَنٍ من فنونها ، والعناية باستخراج الأقسام واستيفائها ، وطلب الشواهدْ لِكُلِّ فن من فنونها ولكل قسم من أقسامها (١٣٩). وقد جانب الدكتور عبد العزيز عتيق الصوابَ حين عَدَّ عبد القاهر الجرجاني المؤسّس لنظرية (علم المعاني) والواضع لقواعدها في كتابه « دلائل الإعجاز » والمؤسّس لنظرية (علم البيان) والواضع لقواعدها في كتابه « أسرار البلاغة »(١٤٠) . فعبد القاهر الجرجاني وإن تناول موضوعات البلاغة في هذين الكتابين ، إلاّ أنّه لم يفرّق بينها ، ولم يحصر موضوعات كل علم كما حصرها المتأخرون ، لم يقل هذه موضوعات علم المعاني ، وهذه مباحث علم البيان ، وهذه من فنون البديع ، وإنّما بحث مسائلها وموضوعاتها بلا تمييز بينها ، إذ لم يكن يعنيه من أمرها ـ أو هي لم تكن تعني عنده ـ سوى كونها أداة يستعين بها على دراسة (نظم) الكلام وأساليبه ، ومعرفة الكلام البليغ من الرديء ، والجميل من القبيح ، والوقوف على أسباب الجمال والقبح ، يقول الدكتور أحمد مطلوب : « فعبد القاهر الجرجاني ، وهو قمّة البلاغة العربية ، بحث البلاغة على أنّها موضوع واحد يرمي الى معرفة الكلام البليغ من الرديء ، والجميل من القبيح .. وبذلك جاء كتاباه بما يغذّي العقلَ ، ويربّي الملكةَ الأدبية ، ويهذّب الذوقَ الفني الذي يميز الكلام والأساليب »(١٤١) ، وهو بذلك قد أكّد نهج النحاة الأوائل وطوّره ، وكان جهده في

---

(١٣٨) البلاغة عند السكاكي ، ص ٢١٠ ، وينظر : عبد القاهر الجرجاني ، للدكتور احمد مطلوب ، ص ٦٢ ـ ٦٥ ، واحياء النحو ، ص ١٦ ـ ٢٠ ، وفي النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، ص٢٨ـ٢٩ ، واللغة العربية ـ معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٣ ، ص٢٢٦ .

(١٣٩) ينظر : البيان العربي ، ص ١٦٢ ـ ١٦٣ ، ١٩٤ .

(١٤٠) ينظر : علم المعاني ، للدكتور عبد العزيز عتيق ، دار النهضة العربية ـ بيروت ، ١٩٧١ ، ص ٢٥ ـ ٢٦ ، ٢٥ .

(١٤١) البلاغة عند السكاكي ، ص ٩٩ ـ ١٠٠ ، وينظر : ص ١١٦ .

ذلك أكبر الجهود التي بذلت في سبيل توضيح ارتباط النحو بدراسة نظم الكلام وتأليفه وتأكيد هذا الارتباط ، ولهذا استحق الألقاب التي أطلقها عليه مؤرخوه كلّها ، من مثل : « إمام النحاة » و « مِن أكابر النحويين » و « مِن كبار أئمة العربية والبيان » .

الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)

كان الزمخشري تلميذاً للجرجاني ، فقد درس آراءَ عبد القاهر في « دلائل الإعجاز » و « أسرار البلاغة » وتمثلها تمثلا منقطع النظير ، حتى استحالت في يده أداة للإحاطة بخواص العبارات والتراكيب ، وللكشف عن دلالات الأساليب[١٤٣] .

ففي تفسيره « الكشاف » اعتمد الزمخشرى على نظرية الجرجاني في (النظم) ، واتخذها أساسا في تفسير كتاب الله وتحليل آياته ، فكان بذلك أولَ من يطبّق نظرية (النظم) تطبيقا عمليا على نطاق واسع[١٤٤] ، فكانت عنايته في هذا التفسير تنصبّ أكثر ماتنصب على بيان نسق (النظم) أو الأسلوب في القرآن ، وبيان تعلّق الآيات بعضها ببعض ، تعلّق عباراتها وألفاظها تعلّقا يكشف في ثناياه عن جميع وجوده النظم ، أو بعبارة أخرى يكشف عن علاقة النحو بالمعنى[١٤٥] ، مثال ذلك قوله في تفسير الآية « وإنْ يقاتِلُوكُم يولُّوكُم الأدبارَ ثُمَّ لا يُنْصَرُون »[١٤٥] : « فإن قلتَ : هَلاَّ جُزِمَ المعطوف في قوله « ثم لا يُنْصَرون » ؟ ، قلتُ : عُدِلَ به عن حكم الجزاء الى حكم الاخبار ابتداءً كأنّه قيل : ثم أخبرُكم أنّهم لا يُنصرون .

فإن قلتَ : فَأيُّ فرق بين رفعهِ وجزمه في المعنى ؟ ، قلتُ : لو جُزِمَ لكان نفيُ النصر مقيّداً بمقاتلتهم كتولية الأدبار ، وحين رُفِعَ كان نفيُ النصر وعداً مطلقاً كأنّه

---

(١٤٣) ينظر : البلاغة تطور وتاريخ ، ص ٢٤٣ .

(١٤٤) ينظر : البلاغة عند السكاكي ، ص ٢٣٥ ، وعبد القاهر الجرجاني ، للدكتور احمد مطلوب ، ص ٨٥ ، ومع البلاغة العربية في تاريخها ، للدكتور محمد علي السلطاني ، دار المأمون للتراث ـ دمشق ، الطبعة الاولى ، ١٩٧٩ ، ص ١٩٨ .

(١٤٤) ينظر : البلاغة تطور وتاريخ ، ص ٢٢٤ ـ ٢٤٢ ، ٢٧١ ، والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٨ .

(١٤٥) سورة آل عمران ، الاية ١١١ .

قال : ثُمّ شأنُهم وقصتُهم التي أُخبرُكم عنها وأُبشرُكم بها بعدَ التوليةِ أنهم مخذولُون منتفٍ عنهم النصرُ والقوةُ لا ينهضون بعدَها بجناح ولا يستقيمُ لهم أمر »(١٤٦) .

ويقول في قوله تعالى « وإنّ الدارَ الآخِرَةَ لَهِيَ الحَيَوانُ لو كانوا يعلمون »(١٤٧) : في بناء « الحَيَوان » زيادة معنى ليس في بناء (الحياة) ، وهي ما في بناء (فعلان) من معنى الحركة والاضطراب ، كـ (النزوان) و (النغضان) و (اللهبان) وما أشبه ذلك ، والحياة حركة كما أنّ الموت سكون ، فمجيئه على بناء دال على معنى الحركة مبالغة في معنى الحياة ، ولذلك اختيرت على (الحياة) في هذا الموضع المقتضي للمبالغة »(١٤٨)

ويقول في قوله تعالى « صِبْغَةَ اللهِ وَمَنْ أحسنُ مِنَ اللهِ صِبْغَةً ونَحْنُ لَهُ عابِدُونَ »(١٤٩) : « صبغةَ الله » : مصدر مؤكد منتصب عن قوله « آمنا بالله » ، .. وقوله « ونحن له عابدون » : عطف على « امنا بالله » ، وهذا العطف يَرُدُّ قولَ مَن زعم أنّ « صبغة الله » بدل من « مِلّةَ ابراهيم » ، أو نصب على الإغراء بمعنى (عليكم صبغة الله) ، لما فيه من فكّ النظم وإخراج الكلام عن التآمه واتساقه . وانتصابها على أنها مصدر مؤكد هو الذي ذكره سيبويه ، والقول ما قالت حَذامِ »(١٥٠)

ويقول : « فإنْ قُلْتَ : أيُّ فرقٍ بين قوله « اجْعَلْ هذا بلداً آمنا »(١٥١) وبين قوله « اجْعَلْ هذا البلدَ آمنا »(١٥٢) ؟ ، قُلتُ : قد سأل في الأول أن يجعله من جملة البلاد التي يَأمَنُ أهلُها وَلا يَخافُونَ ، وفي الثاني أن يُخرِجَه مِن صِفَةٍ كان عليها مِن الخوفِ الى ضدّها مِن الأمنِ ، كأنّه قال : هو بلد مخوف فَاجْعَلْهُ آمنا »(١٥٣) .

---

(١٤٦) الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم جارالله محمود بن عمر الزمخشري ، دار الفكر ـ بيروت ، جـ١ ص٤٥٥ .

(١٤٧) سورة العنكبوت ، الاية ٦٤ .

(١٤٨) الكشاف ، جـ ٣ ص ٢١٢ .

(١٤٩) سورة البقرة ، الاية ١٣٨ .

(١٥٠) الكشاف ، جـ١ ص ٢١٥ ـ ٢١٦ ، وينظر : الكتاب ، ١٣ ص٣٨٠ ـ ٣٨٤ ، ومجاز القرآن ، ٢٣ ص١٢٢ في تفسير قوله تعالى « فطرة الله التي فطرَ الناسَ عليها » (سورة الروم ، الاية ٣٠) .

(١٥١) سورة البقرة ، الاية ١٢٦ .

(١٥٢) سورة ابراهيم ، الآية ٣٥ .

(١٥٣) الكشاف ، جـ٢ ص ٣٧٩ .

ويقول في قوله تعالى « فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفَ وَعْدِهِ رُسُلَهُ »(١٥٤) : « فإن قلت : هَلَّا قيل : (مُخلف رُسُلِه وَعْدَهُ) ؟ ، ولِمَ قدَّمَ المفعول الثاني على الأول ؟ ، قُلتُ : قدّم (الوعدَ) لِيُعْلَمَ أنه لا يخلف الوعدَ أصلاً ، كقوله : « إنّ الله لا يخلف الميعاد »(١٥٥) ، ثمّ قال : « رُسُلَهُ » لِيؤذن أنه اذا لم يخلف وعده أحداً ، وليس من شأنه اخلاف المواعيد ، كيفَ يخلفه رُسُلَهُ الذين هم خيرته وصفوته ؟ »(١٥٦) .

ويقول في قوله تعالى « واذا قيل لهم : مَاذَا أنزلَ رَبُّكُمْ ؟ قالوا : أساطيرُ الأوّلين .. وقيل للّذين اتَّقَوْا : ماذا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ ؟ قالوا : خيراً »(١٥٧) ، « « خيراً » : أنزلَ خيراً . فإنْ قُلتَ : لِمَ نصبَ هذا ورفعَ الأول ؟ ، قُلتُ : فَصلاً بينَ جوابِ المُقِرّ وجواب الجاحِدِ ، يعني أنّ هؤلاء لَمّا سُئلُوا لم يتلعثموا ، وأطبقوا الجوابَ على السؤالِ بَيّناً مكشوفاً مفعولاً للانزال فقالوا : « خيراً » أي : أنزلَ خيراً . وأولئك عدلوا بالجواب عن السؤال فقالوا : « أساطيرُ الأوّلينَ » ، وليس من الانزالِ في شيء »(١٥٨) .

ويقول في قوله تعالى « وَلَقَدْ مَنَنَّا عَلَيْكَ مَرَّةً أُخرى ، إذْ أَوْحَيْنَا الى أُمِّكَ مَايُوحَى ، أَنِ اقْذِفيه في التّابوتِ فَاقْذِفيهِ في الْيَمّ فَلْيُلْقِهِ اليَمُّ بالسّاحلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لي وَعَدُوٌّ له »(١٥٩) : « الضمائر كلُّها راجعة الى (موسى) ، ورجوعُ بعضها اليه وبعضها الى (التابوت) فيه هجنة لما يؤدي اليه من تنافر النظم . فإنْ قلتَ : المقذوف في البحر هو التابوت وكذلك المُلقَى الى الساحل ، قلتُ : ماضَرَّكَ لو قلتَ : المقذوف والمُلقَى هو (موسى) في جوف (التابوت) ؟ ، حتى لاتفرق الضمائر فيتنافر عليك (النظم) الذي هو أُمُّ إعجاز القرآن ، والقانون الذي وقع عليه التحدي ، ومراعاته أهمّ ما يجب على المُفَسّر)(١٦٠) .

---

(١٥٤) سورة ابراهيم : الآية ٤٧ .

(١٥٥) سورة آل عمران : الآية ٩ ، وسورة الرعد : الآية ٣١ .

(١٥٦) الكشاف ، ج٢ ص ٢٨٤ .

(١٥٧) سورة النحل : الآية ٢٤ ـ ٣٠ .

(١٥٨) الكشاف ، ج٢ ص ٤٠٧ .

(١٥٩) سورة طه : الآية ٣٩ .

(١٦٠) الكشاف ، ج٣ ص ٥٢٦ .

ويقول في قوله تعالى « أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ ماءً فَتُصْبِحُ الأرض مُخْضَرَّةً »(١٦١) : « إنْ قُلتَ : هَلَّا قيل (فَأَصْبَحَتْ) وَلِمَ صُرِفَ الى لفظ المضارع ؟ . قلت : لِنكتة فيه وهي إفادة بقاء أثر المطر زماناً بعد زمان ، كما تقول : (أَنْعَمَ عَلَيَّ فلان عامَ كذا فأَروحُ وأَغدُو شاكراً له) ، ولو قلتَ : (فَرُحْتُ وغَدَوْتُ) لم يقع ذلك الموقع . فانْ قُلتَ : هلا بالَهُ رُفِعَ ولم يُنْصَبْ جواباً للاستفهام ؟ . قلتُ : لو نُصبَ لأعطى ماهو عكس المعرض ، لأنّ معناه إثبات الاخضرار ، فينقلب بالنصب الى نفي الاخضرار ، مثاله أن تقول لصاحبك : (أَلَمْ تَرَ أني أنعمت عليك فتشكر) ، إنْ نصبته فأنت نافٍ لشكره شاكٍ تفريطَه فيه ، وإنْ رفعتَه فأنت مُثبتٌ للشكر . وهذا وأمثاله مما يجبُ أن يرغب له من اتسم بالعلم في علم الاعراب وتوقير أهلِه »(١٦٢) .

ويقول في قوله تعالى « وَظَنُّوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللهِ »(١٦٣) : « فإنْ قلت ، أيُّ فرقٍ بين قولك (وظنُّوا أنّ حصونَهم تمنعهم ، أو مانعتهم) وبين النظم الذي جاءت عليه ؟ ، قُلتُ : في تقديم الخبر على المبتدأ دليلٌ على فرط وثوقهم بحصانتها ومنعها إياهم ، وفي تصيير ضميرهم اسماً لـ « أَنَّ » وإسناد الجملة اليه دليل على اعتقادهم في أنفسهم أنّهم في عزة ومنعة لايُبالى معها بأحد يتعرض لهم أو يطمع في مغازتهم ، وليس ذلك في قولك (وظنوا أنّ حصونهم تمنعهم) »(١٦٤) .

وفي كتابه « المُفَصَّل » كانت عنايته بالنظر في علاقة النحو بالمعنى واضحةً ، مثال ذلك ما ذكره في معنى رفع الفعل المضارع بعد الحروف الناصبة له : « وليس بحتم أن يُنصبَ الفعلُ في هذه المواضع ، بل للعدول به الى غير ذلك من معنى وجهةٍ من الاعراب مساغ ، فله بعد (حتى) حالتان : هو في إحداهما مُستقبَلٌ أو في حكم المُستقبَل فيُنصَب،وفي الأخرى حَالٌ أو في حكم الحال فيُرفَع ، وذلك قولك : (سرتُ حتى أدخلَها ، وحتى أدخلُها) . تنصبُ إذا كان دخولُك مترقّباً لَمّا يوجد ،

---

(١٦١) سورة الحج : الاية ٦٣ .

(١٦٢) الكشاف ، ج٣ ص ٢١ .

(١٦٣) سورة الحشر : الاية ٢ .

(١٦٤) الكشاف ، ج٤ ص ٨٠ ، وينظر : ج٣ ص ٢٠٥ في تفسير قوله تعالى « وإنْ تَدْعُ مُثْقَلَةٌ الى حِمْلِهَا لايحمَلْ منهُ شيءٌ ولو كانَ ذا قُرْبى » (سورة فاطر : الاية ١٨) ، وص ٥٦٩ ـ ٥٧٠ في تفسير قوله تعالى « قُلْ لم تؤمنوا ولكن قولوا أسلمنا » (سورة الحجرات : الاية ١٤) .

كَأنّك قلت : سرت كي أدخلَها ، ومنه قولهم : (أسْلَمْتُ حتى أدخلَ الجنةَ) و (كَلَمْتُه حتى يَأمُرَ لي بشيء) ، أو كان متقضّياً إلاّ أنّه في حكم المستقبل من حيث انّه في وقت وجود السير المفعولُ من أجله كان مُترقّباً . وترفع إذا كان الدخول يوجد في الحال ، كَأنّكَ قلت : (حتى أنا أدخلُها الآن) ، ومنه قولهم : (مرضَ حتى لا يرجونه) و (شربَت الإبلُ حتى يجيءُ البعيرُ يجرُّ بطنَه) ، أو تَقضّى إلاّ انّك تحكي الحال الماضية . وقرىء قوله تعالى « وزُلْزِلُوا حتى يقول الرسولُ »[١٦٥] منصوباً ومرفوعاً »[١٦٦] .

وكان الزمخشري يملك إدراكاً رائعاً لأسرار أساليب التعبير في العربية ، حتى انّه حاول أن يخلّص بعضَها من تقديرات النحويين التي كانت تخلّ بمعانيها ،[١٦٧] من ذلك أنّ النحاة يقولون في صيغة التعجب (أفْعِلْ به) : إنّ (أفْعِلْ) فعل ماض جاء على صورة الأمر ، أصلُهُ : (أفْعَلَ) أيْ : صارَ ذا كذا ، كـ (أغَدَّ البَعِيرُ) أيْ : صار ذا غُدّةٍ ، فَغُيِّرَ اللفظ ، وَزِيدَت (الباءُ) في الفاعل لاصلاح اللفظ لأنّهم استقبحوا اسناد صورة الأمر الى الاسم الظاهر ، فزادوا (الباء) ليكون على صورة الفضلة ، ثمّ لَزِمَتْ في هذا الموضع .[١٦٨] وقد أدرك الزمخشري ما في هذا التقدير من التعسف فقال : « وأمّا (أكرِمْ بزيد) فقيل : أصله : (أكرَمَ زيدٌ) أيْ : صارَ ذا كرم ، كـ (أغدَّ البعيرُ) أيْ : صار ذا غُدّة ، إلاّ أنّه أخرج على لفظ الأمر ما معناه الخبر ، كما أخرج على لفظ الخبر ما معناه الدُّعاء في قولهم : (رَحِمَهُ الله) ، و (الباء) مثلها في (كَفَى بالله) . وفي هذا ضَربٌ من التعسف ، وعندي أنّ أسهل منه مَأخذاً أن يقال : إنّه أمرٌ لكلِ أحدٍ بأن يجعل زيداً كريماً ، أيْ : بأن يصفه بالكرم ، و (الباء) : مزيدة مثلها في قوله تعالى « وَلاَتُلقوا بأيديكم الى التهلكة »[١٦٩] للتأكيد والاختصاص » .[١٧٠]

---

(١٦٥) سورة البقرة : الاية ٢١٤ ، وينظر الكشاف ، جـ ١ ص ٢٥٦ .

(١٦٦) المفصل ، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٧ ، وينظر : الكتاب ، جـ ٣ ص ١٦ ـ ٢٧ ، والمقتضب ، جـ ٢ ص ٤٢ ـ ٤٣ ، ومغني اللبيب ، جـ ١ ص ١١٢ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ ٢ ص ١٠٨٢ ـ ١٠٨٧ .

(١٦٧) ينظر : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، ص ٢٤٥ .

(١٦٨) ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ، لعبدالله جمال الدين بن هشام ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة السعادة بمصر ، الطبعة الحادية عشرة ، ١٩٦٣ ، ص ٢٢٠ .

(١٦٩) سورة البقرة : الاية ١٩٥ .

(١٧٠) المفصل ، ص ٢٧٦ .

السكّاكي (ت ٦٢٦ هـ)

كان السكاكي متأثراً تأثراً واضحاً وكبيراً بعبد القاهر الجرجاني ، وَلاسيَّما بكتابيه « أسرار البلاغة » و « دلائل الاعجاز » ونستطيع القول إنّه كان تلميذا في مدرسة الجرجاني أو كان امتداداً لها ، ولكنّه امتداد منحرف ، إذ انحرف بالبلاغة عن منهج الجرجاني ، وذلك بتحكيمه الفلسفة والمنطق فيها ، وفصلها عن روح التحليل والنقدالأدبي.(١٧١)

وكان حرصه على تبويب مسائل البلاغة وحصرها وضبط علومها وأصولها وفصولها ، السببَ الذي جعل كتب البلاغة عند المتأخرين لاتعنى إلاّ بتقرير القواعد وما يتصل به من الجدل العلمي ، وبذلك اتجه المؤلفون الى الشرح والتلخيص ، وخدمة كتب البلاغة ، لاخدمة البلاغة نفسها وخدمة الفن الأدبي، ومن ثمَّ كان السببَ في ازهاق روح البلاغة حين فصلها عن دائرة الأدب (١٧٢)

كان السكاكي أولَ من بَوَّبَ البلاغة وَقَسَّمها الى اقسامها الثلاثة : المعاني ، والبيان ، والبديع . وهو أول من أدخل (علم المعاني) في البلاغة على الوجه الذي نراه في « مفتاح العلوم » . و (علم المعاني) في أصله هو مباحث (النظم) أو (توخي معاني النحو) التي تتناول التقديم والتأخير ، والحذف والذكر ، والفصل والوصل ، وغيرها ، فقد سبق القول إنّ نظرية (النظم) عند الجرجاني تقوم على (توخي معاني النحو) ، وقد أبى السكاكي إلاّ أن يفصل (النظم) أو (توخي معاني النحو) عن (النحو) ، بَتَرَ عبارةَ (معاني النحو) فأصبحت عنده (علم المعاني) ، وَعَدَّه القسمَ الأول من أقسام البلاغة .(١٧٣) يقول الاستاذ ابراهيم مصطفى : « كان أبو بكر يُبدي ويعيد في أنّها (معاني النحو) ، فسمّوا علمهم (المعاني) وبتروا الاسم هذا البتر المُضِلّ » .(١٧٤)

---

(١٧١) ينظر : البلاغة عند السكاكي ، ص ٢٦٣ ، ٢٣٣ ، وعلم المعاني ، ص ٢٧ ـ ٢٨ .

(١٧٢) ينظر : البلاغة عند السكاكي ، ص ١٨٧ ، ٢٩٢ ، والبلاغة تطور وتاريخ ، ص ٢٧٢ ـ ٢٨٩ .

(١٧٣) البلاغة عند السكاكي ، ص ٢٨١ ـ ٢٨٢ ، ٢٠٤ ، وينظر : البلاغة تطور وتاريخ ، ص ١١٨ ـ ١١٩ ، ١٦٩ ـ ١٧٠ ، وعبد القاهر الجرجاني ، للدكتور احمد مطلوب ، ص ٦٣ .

(١٧٤) احياء النحو ، ص ١٩ .

وعلى الرغم من أنّ السكاكي هو الذي فصل (علم المعاني) عن (علم النحو) ، الاّ أنّنا نجد فهمه للعِلمين متداخلاً . فلم يستطع أن يُحكمَ الفصلَ بينهما بأن يضع حَدّاً فاصلاً بين الاثنين ، يقول في تعريف (علم المعاني) : (اعْلَمْ أنّ (علم المعاني) هو تتبّع خواص تركيب الكلام في الافادة وما يتصل بها من الاستحسان وغيره ، ليحترز بالوقوف عليها عن الخطأ في تطبيق الكلام على ما يقتضي الحال ذكره »[١٧٥] وهذا التعريف لايختلف في شيء عن تعريفه لـ (علم النحو) : « اعْلَمْ أنّ (علم النحو) هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً ، بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها ، ليحترز بها عن الخطأ في التركيب من حيث تلك الكيفية ، وأعني بـ (كيفية التركيب) : تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات اذّاك »[١٧٦] فموضوع العِلمين عنده واحد وهو معرفة كيفية تركيب الكلام . وهكذا نجد أنّ الصلة بين (النحو) و(المعاني) كانت وثيقةً وقوية عند السكاكي، كما أنّها كذلك في واقع الأمر، حتى انّنا نجده عاجزاً عن وضع حدّ فاصل بين الموضوعين يمنع اشتباكهما وتداخلهما ، فجاء تعريفه لهما متداخلاً في مفهومه ومعناه .

وليس أدلّ على الصلة الوثيقة بين الموضوعين، من نصّ السكاكي على أنّه لم يورد (علم المعاني) في كتابه «مفتاح العلوم» إلاّ لأنّه تتمّة لـ (علم النحو) ، يقول : « وأوردتُ (علم النحو) بتمامه ، وتمامُه بعلمي المعاني والبيان » .[١٧٧] .

ومن أدلّة ذلك أيضا أنّ معالجته لموضوعات (علم المعاني) لم تختلف عن معالجة النحاة لها ، يقول الدكتور أحمد مطلوب : « إنّه عالج موضوعات (علم المعاني) كما عالج موضوعات (النحو) أو كما عالجها غيره من النحاة .. وبذلك لم يخرج بحثه في هذا الموضوع عن دائرة البحث النحوي . ولم يقدّم شيئاً ذا أهمية كبيرة .. وبذلك يتضح لنا كيف تكلّف السكاكي في فصل هذه المباحث عن علم النحو ووضعها في علم جديد ، فأزهقَ روحَ النحو بهذا الفصل . وجَعلَ من (النحو) و (علم المعاني) قواعد جامدة وأُصولا جافة لاتفيد كثيراً في تنمية الملكة الأدبية وتفهّم الأساليب المختلفة وأغراضها ومراميها » .[١٧٨]

---

(١٧٥) مفتاح العلوم ، ص ٧٧ .

(١٧٦) مفتاح العلوم ، ص ٢٧ .

(١٧٧) مفتاح العلوم ، ص ٢ ، وينظر : البيان العربي ، ص ٢٥٢ .

(١٧٨) البلاغة عند السكاكي ، ص ٢٨٥ ـ ٢٨٨ .

لقد فصل السكاكي النحو الى قسمين : قسم أدخله في النحو ، وآخر تكلّم عليه في علم المعاني . ولو أنه لم يفعل ذلك وآثر السيرَ على نهج الجرجاني في ربط النحو بمعانيه ، لكان قد ترك نظرية (النظم) تواصلُ مسيرَها وتقدُّمها وتطوُّرها ، وتؤدي دورَها وغايتَها،ولأصبَحْتِ ـ كما أراد لها الجرجاني ـ طريقاً رائعاً للبحث النحوي .

إنّ فصل السكاكي لموضوعات (علم المعاني) عن (النحو) قد أدّى من الناحية العملية الى ازهاق روح نظرية (النظم) ، ومِن ثَمَّ أساء الى الدرس النحوي إساءة بالغة ، يقول الاستاذ ابراهيم مصطفى : « وآخرون منهم أخذوا الأمثلةَ التي ضربها عبدالقاهر بيانا لِرأيه وتأييدا لمذهبه ، وجعلوها أُصولَ علم من علوم البلاغة سمّوه (علم المعاني) ، وفصلوه عن (النحو) فصلا أزهق روح الفكرة وذهب بنورها »(١٧٩) ، وذلك لِأنّه من حيث يدري أو لا يدري ، قد قاد النحاة الى الارتداد عن الطريق الذي رسمَه عبدالقاهر للبحث النحوي ، والذي كان على النحاة أن يسلكوه لكي يصلوا الى معرفة أسرار تركيب الكلام ، بعد أن طال وقوفهم عند الألفاظ يرقبون ما يعرض لها من الإعراب أو البناء ، يقول الدكتور أحمد مطلوب : « وقد كان لما قام به السكاكي من فصل بين (النحو) و (المعاني) على هذا الوجه ، أثر سَيِّىء في دراسة النحو ، فقد نظر النحاة الى عمله فوجدوه قَسَّم النحو الى بحثين : سمّى الأول منهما (علم النحو) كما سماه المتقدمون واصطلحوا عليه ، وَسمّى الثاني (علم المعاني) كما فهم من معنى (النظم) أو (توخّي معاني النحو) عند عبدالقاهر ، وبذلك قصروا بحوثهم النحوية على أواخر الكلمات ، وَضَيَّعُوا كثيراً مِن أحكام النظم وأسرار تأليف العبارة »(١٨٠) .

وهكذا كُتِب لمؤلفات الجرجاني والزمخشري أن تكون في آن واحد قمةَ النحو وآخرَ عهده بالحياة ، حيث فَتَحَتْ أمامَهُ آفاقا رحبة لِلعنايةِ بخواصِ نظمِ الكلامِ والوقوفِ على أسرارِ أساليب الكلامِ ، وتتبُّع ذلك واستقرائه في النصوص الأدبية الراقية . فلقد أجهض السكاكي هذا كله ، وعاد النحو سيرته الأولى من الاقتصار على العناية بالإعراب والبناء ، والعلامات الإعرابية ، والعامل ، والأمثلة المصطنعة والمنقطعة عن واقع الاستعمال اللغوي والتي لا يعرفها الذوق والاستعمال العربي ،

---

(١٧٩) احياء النحو ، ص ١٩ .

(١٨٠) البلاغة عند السكاكي ، ص ٢٩١ .

وانتهى (النحو) الى أن يُعَرَّف : « وأمَّا في الاصطلاح فـ (النحو) : عِلْمٌ بأصول يعرف به أحوال أواخر الكلم اعرابا وبناء »(١٨١) .

(علم المعاني) بين (النحو) و (البلاغة)

إذا علمنا أنّ موضوع الدرس النحوي هو معرفة كيفية تركيب الكلام ، تأكّدَ لنا أنّ (علم المعاني) إنما هو موضوع أو مادة نحوية ، بل هو روح النحو ، لأنّ دراسة تركيب الكلام تستند اليه وتعتمد عليه . وقد أدّى فصل مباحثه عن (النحو) الى تجريد النحو عن روحه ، فأصبح قواعدَ جافّةً قاصرة عن خلق القدرة في دارسيها على الفهم الدقيق والتذوق السليم لأساليب العربية أو التعبير الصحيح المصيب عن الأفكار والمشاعر على النحو الذي نحاه العرب والقصد الذي قصدوا اليه ، وهذه حقيقة يكاد يُجمع عليها الباحثون المعاصرون ، وفيما يأتي استعراض لآراء بعضهم في ذلك :

يقول الاستاذ ابراهيم مصطفى : « وآخرون منهم أخذوا الأمثلة التي ضربها عبدالقاهر بياناً لرأيه وتأييداً لمذهبه ، وجعلوها أصولَ علم من علوم البلاغة سَمّوه (علم المعاني) ، وفصلوه عن النحو فصلا أزهق روح الفكرة وذهب بنورها . وقد كان أبو بكر يبدى ويعيد في أنّها (معاني النحو) ، فَسَمُّوا علمهم (المعاني) ، وبتروا الاسم هذا البتر المُضَلِل »(١٨٢) .

ويقول الدكتور أحمد مطلوب : « وبذلك يتضح لنا كيف تكلف السكاكي في فصل هذه المباحث عن علم النحو ، ووضعها في علم جديد ، فأزهق روح النحو بهذا الفصل ، وجعل من (النحو) و (علم المعاني) قواعد جامدة وأصولا جافة لا تفيد كثيرا في تنمية الملكة الأدبية وتفهُّم الأساليب المختلفة وأغراضها ومراميها »(١٨٣) .

---

(١٨١) شرح الازهرية في علم العربية ، للشيخ خالد بن عبدالله بن ابي بكر الازهري ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر ، الطبعة الثانية ١٩٥٥ ، ص ٨ .

(١٨٢) احياء النحو ، ص ١٩ .

(١٨٣) البلاغة عند السكاكي ، ص ٢٨٨ .

ويقول الدكتور مصطفى جواد : « والمفهوم من كلام كثير من قدماء النحاة أنّ ما يسمّى (علم المعاني) إنّما كان من (النحو) ، وقد اختلّ النحو اختلالا فاحشا بفصله عنه ، لأنّ منطق تركيب الكلام مستند اليه ومعتمد عليه »(١٨٤) .

ويقول الاستاذ علي النجدي ناصف : « هذا وإنّ للبلاغة ولا سيّما (المعاني) صلة وثيقة بالنحو كما لا يخفى .. حتى لَيَصحّ أن يسمّى بـ (البلاغة النحوية) أو بـ (النحو البلاغي »(١٨٥) .

ويقول الدكتور مهدي المخزومي : « وكانَ لإهمال النحاة هـذه الملاحظـة (ملاحظة المناسبات القولية ، والعلاقة بين المتكلمين والمخاطبين)أثـر في فصل دراسة النحو عن عن دراسة المعاني ، وفي ذهاب كل فريق من الدارسين بشطر من شطري الدراسة الواحدة ، وفي ظهور تعبيرات ومصطلحات مصطنعة لتقسيم دراسة واحدة لها موضوع واحد هو الجملة »(١٨٦) .

ويقول الدكتور تمّام حسّان : « والواقع أنّ هذه الدراسة للمعنى ـ وهي دراسة معان وظيفية في صميمها ـ تبدو أكثر صلة بالنحو منها بالنقد الأدبي الذي أريد بها خطأ أن تكونه ، ومن هنا نشأت هذه الفكرة التي تتردد على الخواطر منذ زمن طويل ، أنّ النحو العربي أحوج ما يكون الى أن يَدَّعي لنفسه هذا القسم مِن أقسام البلاغة الذي يُسمّى (علم المعاني) ، حتى إنّه لَيحسن في رَأيي أن يكون (علم المعاني) قِمَّةَ الدراسة النحوية أو فلسفتَها إن صَحَّ هذا التعبير »(١٨٧) .

ويقول الدكتور أحمد عبدالستار الجواري : « وَلَعَلَّ أهم وأخطر ما يمكن أن تؤكده هذه الدراسة ، حقيقة قال بها غيرُ واحد من الباحثين ، وهي أنّ عزل (معاني النحو) عن (النحو) مساءة به بالغة ، وجنوح به عن السبيل السوى أيَّ جنوح ، وتجريد للنحو من روحه حتى يصير جسماً بلا روح وإهابا بلا محتوى »(١٨٨) .

---

(١٨٤) المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية ، مطبعة العاني ـ بغداد ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٥ ، ص ٩ ـ ١٠ .

(١٨٥) سيبويه امام النحاة ، ص ١٨٩ .

(١٨٦) في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، ص ٢٢٦ ، وينظر : ص ٢٢٨ ، ٢٥ .

(١٨٧) اللغة العربية ، ص ١٨ ـ ١٩ ، وينظر : ص ٣٣٦ .

(١٨٨) نحو القرآن ، للدكتور احمد عبدالستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، ١٩٧٤ ، ص ١٥ ـ ١٦ ، وينظر : ص ٤٣ ـ ٤٤ ، ١٠١ .

وبعد هذا فإنّي مع أستاذي الدكتور أحمد مطلوب في الوقوف بوجه دعوة بعض الباحثين الى الغاء (علم المعاني) من الدرس البلاغي إلغاء تاماً . ودمج مباحثه بالنحو الذي سبق أن اقتُطعت منه[١٨٩] ، وذلك لِأنَّ البلاغة التي نريدها منهجا للنقد الأدبي ، لا يمكن أن تستغني عن مباحثه ، ولا نريد لها ذلك . ولكن من جانب آخر لا يمكننا قبول هذا الانفصام الذي حصل بين (النحو) و (المعاني) في العصور المتأخرة والتسليم به ، حين قسَّموا دراسة الموضوع الواحد ، فجعلوا وظيفة (النحو) عند البحث في (أدوات الاستفهام) مثلاً مقتصرة على ادراك الجانب اللفظي فيها ، وجعلوا وظيفة (علم المعاني) أن يدرك معانيها الخفيّة وأسرارها البلاغية ، يقول السُبكي : « إنّ النحوي ينظر في (الترجي) و (التمني) الى اللفظ ، والبياني ينظر الى المعنى »[١٩٠]

أقول لا يمكننا قبول هذا الانفصام والتسليم به ،لأنه يتناقض كل التناقض مع الغاية التي وضع من أجلها النحو وهي انتحاءُ سمت كلام العرب والوقوف على أساليب التعبير به وطرقه ، ويتعارض مع ما نريده للنحو من أن يكون منهجاً للنقد اللغوي ، ومن ثمَّ فلا يمكن الفصل بين اختصاص النحويين واختصاص أهل المعاني لأننالا يمكن في واقع الاستعمال اللغوي أن نفصلَ بين صحة الكلام وفصاحته.ثُمَّ إنّ قصرَ عمل (النحو) على ادراك الجانب اللفظي للموضوعات ، وقصر عمل (علم المغاني) على بيان معانيهاالخفيّة وأسرارها البلاغية ، إنّما هو تجزئة للعمل الواحد ، فسوف نقدّم للدارس في كتب النحو موضوعاتٍ ناقصةً ، لن يجد بقيّتها وتتمّتها إلاّ في كتب البلاغة ، وقد سبق للأستاذ الدكتور أحمد مطلوب أن أدرك هذه الحقيقة ، حين عَدَّ كثرةَ عبارات السكاكي في « مفتاح العلوم » التي يُحيل فيها دارس موضوعات (النحو) على موضوعات (علم المعاني) دليلاً على الصلة الوثيقة بين المعاني والنحو ، يقول : « ويشير السكاكي منذ البداية الى الصلة الوثيقة بين المعاني والنحو ، فهو كثيراً ما يذكر أنّه سيفصّل في بعض الأمور اذا ما وصل الى بحث علم المعاني ، وكثيراً ما يكرّر مثل هذه العبارات وهو يبحث في النحو : « وسيطلعك على أمثال هذه المعاني علم المعاني » أو « وَبَسْطُ الكلام في معاني هذه

---

(١٨٩) ينظر : البلاغة عند السكاكي ، ص ٢٨٩ ـ ٢٩٠ .

(١٩٠) عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ ٢ ص ٢٤٥ .

الأسماء موضعه علم المعاني » ، وغيرها من العبارات التي يحيل فيها القارىء الى علم المعاني .(١٩١)

إنّ السكاكي لَيحسّ بالصلة الوثيقة بين النحو والمعاني ، وأنّ كُلاً منهما مرتبط بالآخر ارتباطاً قوياً ، ولكن لماذا فصل المعاني عن النحو ما دام يشعر بهذا الارتباط ، وما دام قد فهم النحو فهما لا يختلف عَمَّا نريده اليوم ؟ »(١٩٢) .

وبعد هذا كُلّه أقول : لن يفيدنا ولا العربية أن يتنازع الباحثون في الدرس النحوي (علمَ المعاني) مع الباحثين في الدرس البلاغي ، إذ ليس بمستطاع الدرس النحوي ولا الدرس البلاغي الاستغناء عن مباحثه ، لا أقول هذا فَضًّا لنزاع أو ترضيةً لأحد ، بل إقراراً للحقيقة ، لِأنّ البلاغة التي نريدها منهجا للنقد الأدبي ، لا بُدَّ لمباحث علم المعاني مِن أنْ تُشَكّلَ واحداةً من أهمّ أدواته المستخدمة في دراسة النصوص الأدبية ، وتحليلها ، وتذوقها ، والحكم عليها . أمّا فيما يخص (النحو) فَلَا شكَّ في أنّ موضوع الدرس النحوي هو الجملة والكلام ، وَلَمَّا كان منطق تركيب الكلام يستند الى مباحث علم المعاني ويعتمد عليها ، فَلَا بُدَّ إذن لهذه المباحث من أن تعود ثانية ـ وكما أراد لها الجرجاني ـ لِتمازجَ منهج الدرس النحوي ، حتى تكونَ روحَه ، وذوقَه ، وعينَه الفاحصةَ ، وذلك إذا أردنا للنحو أن يخرج من ضيق معناه لدى المتأخرين الى سعة معناه لدى الأوائل ، والذي زاده الجرجاني سعة ، فنتجاوز بالنحو مجرد العناية بأواخر الكلمات وعلامات الإعراب ، الى العناية بالنظم ، ليعود ثانية منهجاً للنقد اللغوي زاخراً بالحياة : « ولقد آنَ لمذهب عبدالقاهر أن يحيا وأن يكون هو سبيل البحث النحوي ، فإنّ من العقول ما أفاقَ لِحظِّهِ من التفكير والتحرر ، وإنّ الحسَّ اللغوي أخذَ ينتعش ويتذوق الأساليب ويزنها بقدرتها على رسم المعاني والتأثير بها ، من بعد ما عاف الصناعات اللفظية وسئم زخارفها »(١٩٣) .

وأخيراً يجب أن نَطْمئِنَّ الى أنّ دعوة الدرس البلاغي والدرس النحوي كليهما للاستفادة من مباحث علم المعاني ، لن تعني أنّ هناك موضوعات بعينها سوف يتكرَّر بحثُها في الدرسين ، وذلك لِأنّ استفادة البلاغة من هذه المباحث تبقى في

---

(١٩١) ينظر: مفتاح العلوم ، ص ٣٧ ، ٤٣ ، ٤٥ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٩ ، ٦٤ .

(١٩٢) البلاغة عند السكاكي ، ص ٢٨٤ .

(١٩٣) احياء النحو ، ص ١٩ .

حدود كون البلاغة منهجاً للنقد الأدبي ، وتبقى استفادة النحو في حدود كونه منهجاً للنقد اللغوي .

الفصل الثاني

أسلوب الأمـــر

أسلوب الأمر :

معنى (الأمر) في أصل اللغة معروف ، وهو نقيض النهي .[١] لِأنَّ الأمر طلب لإيقاع الفعل ، والنهي طلب لترك إيقاعه .[٢] أمَّا التعريف الاصطلاحي له فهو : « طلبُ ايجاد الفعل »[٣] أو « قول القائل لمن دونه : افْعَلْ »[٤] . ويعرّفه العَلَوي من البلاغيين بقوله : « الأمرُ : وهو صيغة تستدعي الفعلَ ، أو قول ينبىء عن استدعاء الفعل من جهة الغير على جهة الاستعلاء ؟ فقولنا : « صيغة تستدعي ، أو قول ينبىء » ، ولم نقل : (افْعَلْ) و (لِتَفْعَلْ) كما يقول المتكلّمون والأصوليون ، لتدخل جميع الأقوال الدالّة على استدعاء الفعل ، نحو قولنا : (نَزَالِ) و (صَهْ) فإنّهما دالاّن على الاستدعاء من غير صيغة (افْعَلْ) »[٥] .

ونحن اذا رجعنا الى كتب النحو المتأخرة فلن نجد بحثا مستقلا بأسلوب الأمر ، يجمعُ صِيَغَه وتراكيبَه ، ويبحث في طبيعتِه ، وأصل معناه ، والمعاني الاضافية التي يمكن أن يُستعملَ فيها ، وإنّما نجد النحاة قد تناولوا مباحثة في أبواب متفرقة ، فتناولوا صيغة أمر المخاطب (افْعَلْ) ضمن موضوع (المعرب والمبني) ، وتناولوا صيغة أمر غير المخاطب (لِيَفْعَلْ) ضمن موضوع (عوامل الجزم) ، وتناولوا صيغة الأمر بالمصدر ضمن موضوع (إعمال المصدر) ، وتناولوا الألفاظ الأخرى الدالّة على الأمر ـ والتي أطلق النحاة عليها اسمَ (أسماء الأفعال) ـ ضمن موضوع خاص بها .[٦]

ولكنّنا اذا رجعنا الى كتاب سيبويه ، نجده قد أفرد بابا خاصا لِلأمر والنهي بعنوان : « باب الأمر والنهي » ،[٧] أحاط فيه بأدقّ الأمور المتعلّقة بأسلوب

(١) ينظر : لسان العرب : (أمر) .

(٢) ينظر : المرتجل ، لأبي محمد عبدالله بن احمد الخشاب (ت ٥٦٧ هـ) ، تحقيق : علي حيدر ، دمشق ١٩٧٢ ، ص ٢١٥ .

(٣) البحر المحيط ، جـ١ ص١٨١ .

(٤) التعريفات ، ص ٣٨ .

(٥) الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الاعجاز ، ليحيى بن حمزة العلوي ، القاهرة ١٩١٤ ، جـ ٣ ص ٢٨١ ـ ٢٨٢ .

(٦) ينظر : شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك ، لبهاء الدين عبدالله بن عقيل الهمداني المصري (ت ٧٦٩ هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، الطبعة الثالثة عشرة ، القاهرة ١٩٦٢ ، ج ١ ص ٣٣ ، ج ٢ ص ٧٨ ، ٢٣٧ ، ٢٨٧ .

(٧) الكتاب ، ج ١ ص ١٣٧ ـ ١٤٤ .

الأمر ، فقد أوضح فيه أنّ الأمر سياق فعلي ، لا يكون إلاّ بفعل . وذكر فيه صِيَغَهُ المختلفة : (افْعَلْ) ، وَ (لْيَفْعَلْ) ، واستعمال الخبر بمعنى الأمر . كما تحدث عن تراكيبه المختلفة ، وَبَيَّن المستقيم وغير المستقيم منها ، وتجاوز ذلك الى بيان الجيد والحسن فيها ، وكان حريصا على بيان أسباب الاستقامة أو الجودة وتوضيحها ، وهو في ذلك كلّه يستقرىء الشواهد من آيات القرآن الكريم وكلام العرب الفصيح . وتَحَدَّث فيه أيضا عن خروج الأمر عن أصل معناه الى معان أُخرى .

أمّا البلاغيون فقد كانت لهم عناية خاصة في بحث دلالة الأمر على الاستعلاء ، والوجوب ، والزمن ، والمقدار . والبحث في دلالة الأمر على هذه المسائل يعود في أصله الى منهج أصول الفقه ، وإنّما تناوله البلاغيون في علم المعاني لِأنَّ بعضهم ، مثل السكاكي ، كانت له مشاركته الهامّة في أُصول الفقه .[٨] والى هذا السبب يعود التداخل الذي حصل بينَ عِلمي أُصول الفقه والمعاني ، يقول السبكي : « واعْلَمْ أنَّ عِلمي أُصول الفقه والمعاني في غاية التداخل ، فإنَّ الخبر والانشاء اللذين يتكلم فيهما المعاني هما موضوع غالب الأُصول ، وأنَّ كل ما يتكلم عليه الأُصولي من كون الأمر للوجوب ، والنهي للتحريم ، ومسائل الإخبار ، والعموم والخصوص ، والإطلاق والتقييد ، والإجمال والتفصيل ، والتراجيح ، كلّها ترجع الى موضوع علم المعاني » .[٩]

وَأوضحُ دليل على التداخل الحاصل بين هذين العلمين ، أنَّ اختلاف البلاغيين في بعض مسائل أُسلوب الأمر ، كان يقوم على أساس اختلاف الأُصوليين فيها ، وكان البلاغيون اذا احتدم خلافهم وطال حجاجهم في بعض هذه المسائل ، يُحيلون القارىءَ على أُصول الفقه وكتبه ، مثال ذلك قول السبكي : « وأمّا القول بِأنَّ (الأمر) على (التراخي) بمعنى : أنّه يجب تأخيره ، فقال إمام الحرمين في « البرهان » وفي « الملخّص » : « إنّه ليس معتقد أحَد » . قلتُ : ورأيتُ في « العدّة في الأُصول » لإبن الصبّاغ ، أنّ طائفة من (الواقفية)[١٠] قالوا : « لا يجوز فعله على الفور » ، وهذا

---

(٨) ينظر : البلاغة عند السكاكي ، للدكتور احمد مطلوب ، ص ٥٧ ـ ٥٩ ، والبحث النحوي عند الاصوليين ، للدكتور مصطفى جمال الدين ، بغداد ١٩٨٠ ، ص ١٥ .

(٩) عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ ١ ص ٥٢ .

(١٠) الواقفية : مَنْ يتوقفون في الآيات المتشابهات ، فلاهُمْ يجرونها على ظواهرها ولا هم يتأوّلونها ، وذلك صدورا عن موقف مؤداه : منع إعمال العقل في مثل هذه المسائل العقيدية .

(ينظر : دراسات في الفرق والعقائد الاسلامية ، للدكتور عرفان عبدالحميد ، الطبعة الاولى ، بغداد ١٩٦٧ ، ص ٢٠٩ ـ ٢١٥) .

يخدش في قول الإمام « إنّه ليس معتقد أحَد » . لكن قال عنهم إنهم خَرقوا الاجماع . وقيل بالوقف بمعنى : (لا أدرى) . وقيل بالوقوف بمعنى : (أنّه مشترك) . ومحل الحجاج على هذه المسألة أُصول الفقه .. ولم يتعرَّض المصنف لكون (الأمر) لِلتكرار أو المرّة ، ولا لِغيره من مسائل الأمر ، لِأنّه أحَالَهُ على كتب الأُصول » .[١١]

دلالة (الأمر) على (الاستعلاء)

ذهب كثير من الأصوليين الى اشتراط (الاستعلاء) في (الأمر) ، احترازا عن (الدعاء) و (الالتماس) ، يقول الآمِدي في حَدّ (الأمر) : « والأقربُ في ذلك إنّما هو القول الجاري على قاعدةِ الأصحاب ، وهو أن يقال : (الأمرُ : طلبُ الفعل على جهة الاستعلاء) ، فقولنا (طلب الفعل) احترازٌ عَن (النهي) وغيرِه من أقسامِ الكلام ، وقولنا (على جهة الاستعلاء) احترازٌ عن الطَلب بجهة (الدعاءِ) و (الالتماس) » .[١٢] فالاستعلاء شرط في الأمر عند أكثر المشايخ (الماتريدية) ،[١٣] والآمدي من (الأشعرية) ،[١٤] وصَحَّحَه فخر الدين الرازي من الأشعرية أيضا ، وهو رأي أبي الحسين من المعتزلة ، ودليلهم على ذلك أنّ العقلاء يذُمون الأدنى إذا أمر الأعلى فقال له : (أمرتك بكذا) ، فلو لم يكن (الاستعلاء) معتبرا لما توجُه الذمُ اليه . وعند أكثر المعتزلة يجب (العلوّ) في (الأمر) وإلاّ كان (دُعاءً) أو (التماسا) ، يقولون في حدّهِ : « الأمرُ : هو قولُ القائلِ لمن دُونَهُ (افْعَلْ) أو ما يقومُ مقامَهُ في الدلالةِ على مدلوله » .[١٥] وهو فاسد عند الآمدي ، لأنّ

---

(١١) عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، ج ٢ ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤ ، وينظر : الايضاح ، جـ ١ ص ١٤٥ ، ومواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ ٢ ص ٢١٠ ـ ٢١١ .

(١٢) الإحكام في أصول الأحكام ، جـ ٢ ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥ .

(١٣) الماتريدية : مدرسة كلامية توفيقية منسوبة الى الامام أبي منصور الماتريدي الحنفي المتوفى سنة ٣٣٣ هـ .

(ينظر : دراسات في الفرق والعقائد الاسلامية ، ص ١٢٨ ، ١٤٠ ، ١٤٩ ، ١٩٢) .

(١٤) الأشعرية : مدرسة كلامية منسوبة الى مؤسسها الامام علي بن اسماعيل الأشعري المتوفى سنة ٣٢٤ هـ الذي نصر السنة على مذهب الاعتزال .

(ينظر : الملل والنحل ، للشهرستاني ، جـ ١ ص ١١٩ ، ودراسات في الفرق والعقائد الاسلامية ، ص ١١٥ ، ١٣٣ ـ ١٤٠ ، ودائرة معارف القرن العشرين ، لمحمد فريد وجدي ، لبنان ١٩٧١ ، جـ ٥ ص ٤٠٠ ـ ٤٠١) .

(١٥) الإحكام في أصول الأحكام ، جـ ٢ ص ١٩٨ ـ ١٩٩ .

ذلك قد يُوجَد فيما ليس بأمر بالاتفاق ، كالتهديد في قوله تعالى : « اعملوا ما شِئْتُم » ،[16] والإباحة في قوله : « وإذا حَلَلْتُم فاصطادوا » ،[17] والامتنان كقوله : « كُلوا ممّا رزَقَكُم اللهُ » ،[18] والإكرام كقوله « ادخلوها بسلام آمنين » ،[19] إلى غير ذلك من المحامل ، ثم انّه قد يَرِدُ مثلُ هذه الصيغة من الأعلى نحو الأدنى ولا يكون أمراً ، بأن يكونَ ذلك على سبيل التضرُّع والخضوع ، وقد يَرِدُ من الأدنى نحو الأعلى ويكون أمراً ، إذا كانت على سبيل الاستعلاء ، لا على سبيل الخضوع والتذلّل ، ولذلك يُوصَفُ قائلُها بالجهلِ والحُمق بأمره لمن هو أعلى رتبةً منه .[20]

وأكثرُ الأشعرية لا يشترطون (العلوّ) ولا (الاستعلاء) في (الأمر) ، يقولون في حَدّه : « الأمرُ : هو القول المقتضي طاعةَ المأمورِ بفعلِ المأمورِ بهِ »[21] ، وبه قال أكثر (الشافعية) ،[22] مستدلّين بقوله تعالى حكايةً عن فرعون : « قَالَ لِلْمَلَإِ حولَهُ : إنّ هذا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ ، يُريدُ أنْ يُخْرِجَكُمْ مِن أرْضِكُمْ بِسِحْرِهِ فَماذَا تَأمُرُونَ ؟ » ،[23] ولم يكنْ للقوم (عُلُوّ) عندَه ولا (استعلاء) لأنّه كان يَدّعي الألوهية ، ولأنّهم كانوا من حماقتهم يظنُّونه رَبًّا . وَمَنْ اشترط (الاستعلاء) في الأمر من الأصوليين قالوا في هذا الحدّ : « هو باطلٌ لما فيه من تعريف (الأمر) بـ (المأمورِ) و (المأمورِ به) وهما مشتقّانِ من (الأمر) ، والمشتقُّ من الشيء أخفى من ذلك الشيء ، وتعريفُ الشيء بما لا يُعرفُ إلّا بعد معرفة ذلك الشيء مُحالٌ » ،[24] وقالوا : لَاحُجّةَ في « ماذا تَأمُرُونَ ؟ » إمّا لِأنّ فرعون إذْ ذاكَ كان

---

(١٦) سورة فصلت : الآية ٤٠ .

(١٧) سورة المائدة : الآية ٢ .

(١٨) سورة الأنعام : الآية ١٤٢ .

(١٩) سورة الحجر : الآية ٤٦ .

(٢٠) ينظر : الإحكام في أصول الأحكام ، جـ ٢ ص ١٩٩ ـ ٢٠٠ .

(٢١) الإحكام في أصول الأحكام ، جـ ٢ ص ٢٠٣ .

(٢٢) الشافعية : مذهب فقهي ينسب الى الامام محمد بن ادريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ . (ينظر : مقدمة ابن خلدون ، ص ٤٢٠ ، ودائرة معارف القرن العشرين ، جـ ٥ ص ٤٠٣ ـ ٤٠٤) .

(٢٣) سورة الشعراء : الآية ٣٤ ـ ٣٥ .

(٢٤) الإحكام في أصول الأحكام ، جـ ٢ ص ٢٠٤ .

مُستعلياً لَهم لِظنّه إيّاهم علماء وَظَنّهم أنفسَهم كذلك ، وَلِلعلم درجة ، وإمّا لكونه مشتقًّا من (المؤامرة) أيْ : (المشاورة) .(٢٥)

والإمام الغزالي من الأصوليين الذين لم يشترطوا (الاستعلاءَ) في الأمر ، لِأنّه يرى أن لا حاجةَ الى الاحتراز بذلك عن اطلاق تسمية (الأمر) على (الدعاء) و (الالتماس) ، لِأنّه لايمتنع في تصوّره أمرُ العبد سيّدَهُ والولدِ والدَهُ ، وإن لم تجب عليهما الطاعة ، يقول : « حَدُّ (الأمر) : (أنّه القول المقتضي طاعَةَ المَأمور بفعل المَأمور به) .. وقيل في حَدّ (الأمر) : (إنّه طلب الفعل واقتضاؤه على غير وجه المسألة وَمِمّن هو دون الآمر في الدرجة) احترازا عن قوله :(اللّهُمّ اغفرْ لي) ، وعن سؤال العبد من سيده ، والولد من والده . ولا حاجة الى هذا الاحتراز ، بل يُتَصَوَّرُ من العبد والولد أمر السَيّد والوالد ، وإنْ لم تجب عليهما الطاعة ، فليس من ضرورة كلِ أمر أن يكون واجبَ الطاعة ، بل الطاعة لاتجب إلاّ لله تعالى ، والعرب قد تقول : (فلانٌ أمرَ أباه) و (العبدُ أمرَ سَيّدَه) ، ومن يعلم أنّ طلب الطاعة لايحسن منه فيرون ذلك أمراً وإنْ لم يستحسنوه . وكذلك قوله (اغفرْ لي) فلا يستحيل أن يقوم بذاته اقتضاء الطاعة مِن الله تعالى أو مِن غيره ، فيكون آمرا ويكون عاصيا بأمره » .(٢٦)

أما البلاغيون ، فقد اشترطوا (الاستعلاء) في تعريفهم للأمر . وَلَمّا كان الأصوليون لم يقطعوا بأنّ صيغة الأمر موضوعةٌ لِتستعمل على سبيل (الاستعلاء) ، ذهب البلاغيون الى أنّ الأظهرَ فيها أنّها موضوعة لذلك ، يقول السكاكي : « و (الأمر) في لغة العرب عبارة عن استعمالها ـ أعني ، استعمال نحو (لِيَنْزِلْ) و (انْزِلْ) و (نَزَالِ) و (صَهْ) ـ على سبيل (الاستعلاء) . وأمّا أنّ هذه الصور والتي هي من قبيلها هل هي موضوعة لِتستعمل على سبيل (الاستعلاء) أمْ لا ؟ فَالأظهر أنّها موضوعة لذلك » .(٢٧)

---

(٢٥) ينظر : فواتح الرحموت ، لعبد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري ، مطبوع مع كتاب « المستصفى » للغزالي ، الطبعة الاولى ، مصر ١٣٢٤ هـ ، جـ ١ ص ٣٦٩ ـ ٣٧١ .

ويقول الزمخشري في تفسير قوله تعالى على لسان فرعون « ماذا تأمرون ؟ » ، « تأمرون » ، من (المؤامرة) وهي المشاورة ، أو من (الأمر) الذي هو ضد النهي ، جعل العبيدَ آمرين ورئيهم مأموراً لما استولى عليه من فرط الدهش والحيرة »

(الكشاف ، جـ ٢ ص ١١١ ، وينظر : جـ ٢ ص ١٠٢ في تفسير قوله تعالى « فماذا تأمرون ؟ » (سورة الأعراف ، الآية ١١٠) .

(٢٦) المستصفى من علم الاصول ، الطبعة الاولى ، مصر ١٣٢٤ هـ ، جـ ١ ص ٤١١ ـ ٤١٢ .

(٢٧) مفتاح العلوم ، ص ١٥٢ ، وينظر : الايضاح ، جـ ١ ص ١٤٢ .

وَفَسَّر البلاغيون عبارة « موضوعة لطلب الفعل استعلاءً » بأنَّها موضوعة على سبيل طلب الآمر العلوّ ، بأن يعدُّ نفسَه أعلى من المخاطب ، وأرفع منه شأناً ، وذلك باظهار حالة التعالي ، لكون كلامه على جهة الغلظة والقوة ، لا على جهة التواضع والانخفاض ، فَسُمِّي عُرفاً ميلُه في كلامه الى العلوّ طلباً له ، سواء أكانَ عالياً في نفسه حقيقةً أمْ لا ،[٢٨] ولذلك قالوا بأنَّ مَن كان أدنى رتبةً إذا قال لِمن هو أعلى منه ، (افْعَلْ) على سبيل الأمر، لا على سبيل التضرّع أو الدعاء ، يُعَدُّ آمراً له ، فلو قال العبدُ لسيِّده على سبيل الغُلظة ، (أَعْتِقْنِي) كان آمراً له ، ولذلك يُعَدُّ الأمرُ من العبد عندهم سوءَ أدب ،لأنَّ الأمر لا يكون إلاَّ مع (استعلاء) .[٢٩]

وخلاصة القول عند البلاغيين ، « أنَّ مناط (الأمرية) في الطلب هو الاستعلاء ولو مِن الأدنى ومناط (الدعاء) فيه التضرّع والخضوع ولو من الأعلى، كالسيِّد مع عبده ، ولا يكاد يتصوَّر على حقيقته . ومناط (الالتماس) فيه التساوي مع نفي التضرّع والاستعلاء » .[٣٠]

ولذلك كان قولك لِمن هو أعلى رتبةً ، (افْعَلْ) على سبيل (التضرّع) أو (الدّعاء) ، أو لِمن هو مساوٍ في الرتبة على سبيل (الالتماس) ، يخرج عندهم من اصطلاح (الأمر)، لِأنّه ليس على سبيل (الأمر) و (الاستعلاء) .[٣١] وهم قد قطعوا بأنَّ « الطلب على سبيل التضرّع ، أو التساوي ، لايُسمى (أمراً) لا لغةً ولا اصطلاحاً » .[٣٢] وإنما كانوا يسمّونه (دُعاءً) ، أو (التماساً) ، ويعدُّون صيغة (افْعَلْ) مستعملةً فيهما حقيقة ، فلا يصحُّ عندهم أن يُعَدَّا مِمّا خرجت فيه صيغة الأمر عن حقيقته ، يقول السبكي : « قلتُ : و (الدعاء) و (الالتماس) استعمال (افْعَلْ) لهما حقيقة ، فلا ينبغي أن يعَدا مِمّا خرجت فيه صيغة الأمر عن حقيقته » .[٣٣]

---

(٢٨) ينظر : مختصر التفتازاني ـ شروح التلخيص ، جـ ٢ ص ٢١١ ـ ٢١٢ ، ومواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ ٢ ص ٢٠٩ ، ٢١١ .

(٢٩) ينظر : مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ ٢ ص ٢٢ .

(٣٠) مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ ٢ ص ٢٢١ .

(٣١) ينظر : عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ ٢ ص ٢١١ .

(٣٢) كشاف اصطلاحات الفنون ، جـ ١ ص ١٠٠ .

(٣٣) عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ ٢ ص ٢٢٠ .

وكذلك فعل بعض المفسرين ، حين عدّوا صيغة الأمر المستعملة في (الأمر) و (الدعاء) و (الالتماس) مستعملةً في معناها الحقيقي . يقول الزمخشري في تفسير قوله تعالى « اهدِنا الصراطَ المستقيم »[٣٤] : « وصيغة (الأمر) و (الدعاء) واحدة ، لأنّ كلّ واحد منهما طلب ، وإنّما يتفاوتان في الرتبة » .[٣٥] ويقول السيد الشريف الجرجاني في شرحه لقول الزمخشري : « قوله « لأنّ كلّ واحد منهما طلب وإنّما يتفاوتان في الرتبة » إشارة إلى أنّ تلك الصيغة موضوعة لطلب الفعل مطلقاً ، لكنّه من الأعلى أمر ، ومن الأدنى دعاء ، ومن المساوي إلتماس ، واللفظ في الأحوال كلّها مستعمل في معناه الحقيقي . واعتبر أبو الحسين في (الأمر) الاستعلاء ، وفي (الدعاء) التضرّع ، وفي (الالتماس) عدمهما ، وهو أولى » .[٣٦]

وهم أيضاً يشترطون (الاستعلاء) في (الأمر) . يقول الزمخشري في قوله تعالى « مَا لِلظالمين مِن حَميمٍ وَلاشَفيعٍ يُطَاعُ »[٣٧] : « (المطاع) مجاز في (المشفع) ، لأنّ حقيقة (الطاعة) نحو حقيقة (الأمر) في أنها لاتكون إلاّ لمن فوقك » .[٣٨]

أمّا النحاة فإنهم فَرّقوا بين استعمال الصيغة في (الأمر) وبين استعمالها في (الدعاء) . يقول سيبويه : « واعلمْ أنّ (الدعاءَ) بمنزلة (الأمر) و (النهي) ، وإنّما قيل : (دعاءٌ) لأنّه استُعْظِمَ أن يقال : (أمرٌ) أو (نَهْيٌ) » .[٣٩] ويقول أيضاً : « واعلمْ أنّ هذه (اللام) و (لا) في (الدعاء) بمنزلتهما في (الأمر) و (النهي) ، وذلك قولك : (لا يقطع الله يمينَك) و (ليَجْزِكَ الله خيراً) » .[٤٠] ويقول المبرد : « و (الدعاءُ) يجري مجرى (الأمر) و (النهي) ، وإنّما سُمّي هذا (أمراً) و (نهياً) وقيل للآخر (طلبٌ) للمعنى ، فأما اللفظ فواحد ، وذلك قولك في الطلب : (اللهمّ اغفر لي) و (لا يقطع الله يدَ زيد) و (ليَغْفِرْ لِخالد) ، فإنّما تقول : (سألتُ الله) ولا تقل : (أمرت الله) . وكذلك لو قلتَ للخليفة : (انظُرْ في

---

(٣٤) سورة الفاتحة : الآية ٦ .

(٣٥) الكشاف ، جـ١ ص٦٧ .

(٣٦) حاشية السيد الشريف علي بن محمد الجرجاني ، مطبوعة مع كتاب « الكشاف » ، جـ١ ص٦٧ .

(٣٧) سورة غافر : الآية ١٨ .

(٣٨) الكشاف ، جـ٣ ص٤٢٠ .

(٣٩) الكتاب ، جـ ١ ص ١٤٢ .

(٤٠) المصدر نفسه ، جـ ٣ ص ٨ .

أمري ، أنصفني) لقلتَ : (سألتُه) ولم تقل : (أمرته) »،[41] ويقول كذلك : « واعلم أنّ (الدعاء) بمنزلة (الأمر) و (النهي) في الجزم والحذف عند المخاطبة وإنّما قيل : (دعاءً) و (طلبٌ) للمعنى ، لأنك تأمرُ مَن هو دونَك ، وتطلب إلى مَن أنت دونَه ، وذلك قولك : (لِيغْفرِ اللهُ لِزيد) ، وتقول : (اللهمَّ اغفرْ لِي) كما تقول : (اضربْ عمراً) »،[42] ويقول أيضاً : « كما تقول : (زيد لاتغفرْ له) فهذا (الدعاء) يَنْجَزمُ بِمَا يَنجـزِمُ بــه (الأمر) و (النهي) كما تقول : (زيد لِيَقُمْ) و (زيد لا يَبْرَحْ) »[43] . ولكنّ أكثرهم لم يشترطوا (الاستعلاء) لِأجل تسمية الصيغة أمراً ، فـ(الأمرُ) في اصطلاح النحاة يسمُّون به كلَّ مَايصحّ أن يُطلب به الفعل من الفاعل المخاطب ، سَوَاء طُلب به الفعل على سبيل (الاستعلاء) ، وهو المُسمَّى (أمراً) عند الأصوليين والبلاغيين ، أو طُلب به الفعل على وجه الخضوع ، وهو (الدُّعاء) ، أو لم يُطلب به الفعل ، بل كان إمَّا على (الإباحة) أو (التهديد) أو غير ذلك من المعاني التي تخرج اليهاصيغة الأمر ، وإنّما سَمَّى النحاةُ في اصطلاحهم جميعَ ذلك أمراً من باب التغليب ، يقول الاسترابادي : « قوله ، (مِثالُ الأمر صيغة يُطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف حرف المضارعة) .. لو قال : (صيغة يصحّ أن يُطلب بها الفعل) لَكانَ أصرحَ في عمومه لِكُلّ ما يسمّيه النحاة أمراً ، وذلك أنّهم يسمّون به كُلَّ ما يصحّ أن يُطلب به الفعل من الفاعل المُخاطب بحذف حرف المُضارعة ، سَواء طُلب به الفعل على سبيل الاستعلاء ، وهو المُسَمَّى أمراً عند الأصوليين ، نحو قولك : (اضْرِبْ) على وجه الاستعلاء ، أوطُلبَ به الفعل على وجه الخضوع من الله تعالى ، وهو الدُّعاء ، نحو : (اللّهُمَّ ارْحَمْ) ، أو مِن غيره وهو الشَّفَاعة ، أو لم يُطلب به الفعل بل كان إمَّا على الإباحة نحو : « كُلُوا واشربوا »[44] ، أو للتهديد نحو : « اعْمَلُوا ماشئتم »[45] ، أوغير ذلك من محامل هذه الصيغة ، وإنّما سَمَّى النحاةُ جميعَ ذلك أمراً ،لِأنّ استعمال هذه الصيغة في طلب الفعل على وجه الاستعلاء ، وهو الأمرحقيقة ، أغلب وأكثر ، وذلك كما سمُّوا نحو (المائت) و (الضائق) اسمَ الفاعل ،لأنّ استعمال هذه الصيغة فيما هو

---

(٤١) المقتضب ، جـ ٢ ص ٤٤ .

(٤٢) المصدر نفسه ، جـ ٢ ص ١٣٢ .

(٤٣) الكامل ، جـ ١ ص ١٣٠ .

(٤٤) سورة البقرة ، الاية ٦٠ .

(٤٥) سورة فصلت ، الاية ٤٠ .

فاعل حقيقة كـ (الضارب) و (القاتل) أكثر . وكذا الكلام في النَّهي ، فإنَّ قولك (لاتؤاخذْني) ، في نحو (اللّهُمَّ لاتُؤاخذْني بما فَعَلْتُ) ، نهي في اصطلاح النحاة وإنْ كان دعاءً في الحقيقة »[٤٦] .

ولكنّنا نجد من النحاة ولاسيّما المتأخرين مَنْ أخذَ بما قال به الأصوليون والبلاغيون ، فابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) يشترط (الاستعلاءَ) لأجل أن يُسمّيَ الصيغةَ أمراً ، وهو لا يرتضي تسميتها (أمراً) مع عدم (الاستعلاء) ، وعلى هذا الأساس قَسَّمَ تسميةَ صيغة (افْعَلْ) الى (أمر) و (طلب) و (دعاء) ، قال : « اعْلَمْ أنَّ (الأمر) معناه : طلبُ الفعل بصيغة مخصوصة ، وله ولصيغته أسماء بحسب إضافاته ، فإن كانَ من الأعلى الى مَنْ دونه قيل له : (أمر) ، وإن كان من النظير الى النظير قيل له : (طلب) ، وإن كان من الأدنى الى الأعلى قيل له : (دُعاء) . وأمّا قول عمرو بن العاص لمعاوية :

* أمَرْتُكَ أمراً جَازماً فعَصيتني *[٤٧]

فَيحتملُ أن يكون عمرو يرى نفسَه فوق معاوية من جهة الرأي والإصابة في المشورة ، مع أنّ الشعر موضع ضرورة ، فجاز أن يستعير فيه لفظ الأمر في موضع الطلب والدّعاء » .[٤٨]

وهذا ما فعله أيضاً ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) ، الذي قَسَّم تسمية صيغة (لِيَفْعَلْ) الى : (أمر) و (دُعاء) و (التماس) ، وَعَدَّ الصيغةَ مستعملة في هذه المعاني الثلاثة حقيقة ، فقال : « وَلَا فرقَ في اقتضاء (اللّام) الطلبية للجزم بين كون الطلب (أمراً)

---

(٤٦) شرح الكافية ، جـ ٢ ص ٢٦٧ ، وينظر : كشاف اصطلاحات الفنون ، جـ١ ص٩٩ ، ورصف المباني في شرح حروف المعاني ، لاحمد بن عبد النور المالقي ، تحقيق : احمد محمد الخراط ، دمشق ١٩٧٥ ، ص ٢٢٩ ـ ٢٣٠ .
ومثل العبارة قوله تعالى (قال : لاتُؤاخِذْني بما نَسيتُ » الكهف : ٧٤ .

(٤٧) هذا صدر بيت من البحر الطويل ، عجزه : (فأصبحتَ مسلوبَ الإمارة نادماً » ، ينسب الى عمرو بن العاص ، أو حصين بن المنذر ، ورد في : شرح المفصل ، جـ٢ ص ٣٧ ، جـ٧ ص٥٨ ، وفواتح الرحموت ، جـ١ ص٣٧٠ ، ووقعة صفّين ، لنصر بن مزاحم ، ص٣٤٩ .
(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص٣٦٣ ، جـ٢ ص٥٧١) .

(٤٨) شرح المفصل ، جـ ٧ ص ٥٨ ، وينظر : فواتح الرحموت ، جـ ١ ص ٣٧٠ .

نحو : « لينفقْ ذو سعة »،(٤٩) أو (دعاء) نحو : « لِيَقْضِ علينا رَبكَ »(٥٠)، أو (التماسا) كقولك لِمَنْ يساويك : (لِيَفْعَلْ فلانٌ كذا) اذا لم تُرِد الاستعلاءَ عليه ، وكذا لو خرجت عن الطلب الى غيره ، كالّتي يُراد بها وبمصحوبها (الخبر) نحو : « مَنْ كَانَ في الضَّلالةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ الرَّحْمنُ مَدّا »(٥١) .. »(٥٢) . وكذلك فعل السيوطي .(٥٣)

وَلاشكَّ أنّ تقسيم بعض الأصوليين والبلاغيين والنحويين ، لصيغة الطلب الى أنواع متعددة ، كالأمر، والدُعاء ، والالتماس ، وغيرها ، لامعنى له سوى الحرص على التنويع في الاصطلاح ، وإلاّ فإنّ (الأمر) في حقيقته صيغة واحدة ، سَواء أكانَ من الأعلى الى الأدنى، أمْ من المِثل الى المِثل ، أم من الأدنى الى الأعلى. فليس صحيحاً أن نقول بأنّ (الدُعاء) و (الالتماس) تُستعمل لهما صيغة (افعَلْ) أو (لِيَفْعَلْ) حقيقة ، وإنما الصحيح أن يُعدّا مَمّا خرجت فيه صيغةالأمرعن حقيقته .

وهذا ما ذهب اليه بعض الأصوليين ، يقول الآمدي : « وقد اتفقوا (الأصوليُون) على أنّها (صيغةَ الأمر) مجازٌ فيما سوى (الطلب) و (التهديد) و (الاباحة) ، غيرَ أنّهم اختلفوا ، فمنهم مَنْ قال ، إنّها مشتركةٌ ، كاشتراكِ لفظ (القرء) ، بين (الطلب) للفعل ، وبين (التهديد) المستدعي لترك الفعل ، وبين (الإباحة) المخيّرة بين الفعلِ والتركِ . ومنهم من قال ، إنّها حقيقةٌ في (الإباحة) ، مجازٌ فيما سواها . ومنهم من قال ، إنها حقيقةٌ في (الطلب) ، ومجازٌ فيما سواهُ . وهذا هو الأصَحُّ ، وذلك لأنّا إذا سمعنا أنّ أحداً قال لغيره ، (إفعلْ كذا) ، وتجرّدَ ذلك عن جميع القرائن ، وفرضناه كذلك ، فإنّه يسبقُ الى الأفهام منه (طلبُ الفعلِ) واقتضاؤهُ من غير توقفٍ على أمر خارج ، دون (التهديد) المستدعي لترك الفعل ، و (الاباحة) المخيّرة بين الفعلِ والترك . ولو كان مشتركاً أو ظاهراً في (الاباحة) لما كان

---

(٤٩) سورة الطلاق ، الاية ٧ .

(٥٠) سورة الزخرف ، الاية ٧٧ .

(٥١) سورة مريم ، الاية ٧٥ .

(٥٢) مغني اللبيب ، جـ ١ ص ٢٢٢ .

(٥٣) ينظر : الاتقان في علوم القرآن ، الطبعة الثالثة ، مصر ١٩٥١ ، جـ١ ص ١٧١ ، ومعترك الاقران في اعجاز القرآن ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار الفكر العربي ١٩٧٠ ، جـ ٢ ص٢٤١ ـ ٢٤٢ .

كذلك . واذا كان (الطلبُ) هو السابقُ الى الفهم عندَ عَدَم القرائنِ مُطلقاً ، دَلّ ذلك على كون صيغة (افْعَلْ) ظاهرةً فيه »[٥٤]

دلالة الأمر على الوجوب :

صيغة الأمر تُستعمل في معانٍ كثيرة ، لذلك اختلف الأُصوليون في حقيقة المعنى الذي وُضِعت له صيغةُ الأمر اختلافا كثيراً ، فقيل : وضعت للوجوب[٥٥] فقط . وهو مذهب الجمهور . وقيل : لِلنّدب[٥٦] فقط . وقيل : هي مشتركة بين الوجوب والنّدب ، بأن وضعت لِكُلٍ منهما استقلالا . وقيل : للقدر المشترك بينهما . وهو مجرد الطلب على وجه الاستعلاء . وقيل : للإباحة فقط[٥٧] . وقيل : هي مشتركة بين الوجوب والندب والإباحة . وقيل : للقدر المشترك بين الثلاثة ، وهو مجرد الإذن في الفعل . وَتوقَّفَ فيها جماعة من الأُصوليين .[٥٨] فقالوا : لاندري هي لأيٍّ من هذه المعاني بخصوصه ، فلم يعيّنوها لِشيء مما ذُكر ،لأنّه لامفهومَ لها إلاّ بقرينة مخصّصة لها بإحدى جهات الاحتمال .[٥٩]

---

(٥٤) الإحكام في أصول الأحكام ، جـ ٢ ص ٢٠٨ ـ ٢٠٩ .

(٥٥) قال الغزالي في تعريف (الواجب) : « قيل في حدّ (الواجب) : (ما يُستَحَق العقاب على تركه) .. وقيل : (ماورد الوعيد على تركه) .. فوجب تحديده بـ (ماورد اللوم على تركه ، أو بما يعصي تاركه) ، فإنّ العصيان اسم ذم يقتضي العقل باجتنابه » .
(المنخول من تعليقات الأصول ، لأبي حامد محمد الغزالي ، تحقيق : محمد حسن هيتو ، ص١٣٦ ـ ١٣٧ . وينظر : الاحكام في أصول الأحكام ، ص١٣٧ ـ ١٣٩) .

(٥٦) قال الغزالي في تعريف (المندوب) : « وأما (المندوب) : فكل مأمور لا لوم على تركه » .
(المنخول ، ص ١٣٧) ،وينظر : الاحكام في أصول الأحكام ، جـ ١ ص ١٧٠ ـ ١٧٣)

(٥٧) قال الغزالي في تعريف (الإباحة) : « وأما (الإباحة) : فتخيير بين فعلين لايتميز احدهما عن الآخر بندب ولا كراهية » .
(المنخول ، ص ١٣٧) ،وينظر : الاحكام في أصول الأحكام ، جـ ١ ص ١٧٥ ـ ١٧٦)

(٥٨) يقول الآمدي في تعريف (الواقف) : « انّ (الواقف) غيرُ حاكم ، بل هو ساكتٌ عن الحكم » .
(الإحكام في أصول الأحكام ، جـ ٢ ص ٢١٢)

(٥٩) ينظر : المنخول ، ص ١٠٤ ـ ١٠٧ ، والمستصفى ، جـ ١ ص ٤٢٣ والإحكام في أصول الأحكام ، جـ ١ ص ٢٤٧ ـ ٢٦٥ ، جـ ٢ ص ٢٠٩ ـ ٢٢٥ ، وفواتح الرحموت ، جـ ١ ص ٣٧٣ ـ ٣٧٤ ، ومواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ ٢ ص ٣١٠ ـ ٣١١ .

وليس أدلّ على حيرة الأصوليين واضطرابهم في تحديد المعنى الذي وُضِعَت له صيغة الأمر، من تناقض أقوال بعضهم فيها، فقد روى عن الشافعي قوله بأنّها للوجوب فقط، وروى عنه أيضاً بأنّها للندب فقط، وروى عنه كذلك بأنها مشتركة بينهما اشتراكاً لفظياً.(٦٠) ومن الذين تناقضت أقوالهم فيها أيضا الغزالي، الذي ذهب في كتابه «المُستصفى من علم الأصول» الى التوقف في مقتضى صيغة الأمر، فقال: «وقد ذهب ذاهبون الى أنّ وضعه للوجوب، وقال قوم: هو للندب، وقال قوم: يتوقف فيه، ثم منهم من قال: هو مُشترك كلفظ (العين)، ومنهم من قال: لاَندري أيضاً أنّه مُشترك، أو وُضع لأحدهماواستُعمل في الثاني مجازاً. والمُختار أنّه مُتَوَقَّف فيه»(٦١). وكان من رأيه أنّه لايتعين للوجوب إلاّ بدلالة القرائن القاطعة بذلك، ولذلك قال بعد الاستدلال على وجوب الصلاة والزكاة والصيام والحج بالقرائن القاطعة لا بمجردالأمر: «فلذلك قطعوا به، لا بمجرد الأمر الذي منتهاه أن يكون ظاهراً فيتطرق اليه الاحتمال»(٦٢). ولكنّه ذهب في كتابه «المنخول من تعليقات الأصول» الى أنّ مُقتضى صيغة الأمر طَلَبٌ جازم، إلاّ أنّه تمسّك أيضا بأنّ الوجوب لايتعين فيها إلاّ بدلالة القرائن فقال: «واذا أبطلنا المذاهب، فالمختار: أنّ مقتضى صيغةالأمر في اللسان طلبٌ جازم، إلاّ أن تغيّره قرينة، وقد فهمنا ذلك على الضرورة من فرق العرب بين قولهم (افْعَلْ) وَ (لاَ تَفْعَلْ)، وتسميتهم أحدهما أمرا والآخر نهيا. وإنكارُ ذلك خلاف لما عليه أهل اللغة قاطبة. ولكنّ الوجوبَ يُتَلَقّى من قرينة أخرى، إذ لايتقرّر معناه مالم يُخف العقابُ على تركه، ومجرّدُ الصيغة لايُشْعِر بعقاب. والشافعي حَمَلَ أوامر الشرع على الوجوب، وقد أصاب، إذ ثَبتَ لنا بالقرائن أنّ مَنْ خالفَ أمرَ رسول الله (ص) عَصَى وَتعرّض للعقاب».(٦٣) وذهب في موضع آخر من كتابه هذا الى القول بأنّ «ظاهرالأمر الوجوب، وماعَدَاه فالصيغةُ مُستعارة فيه»(٦٤).

---

(٦٠) ينظر: الإحكام في أصول الأحكام، جـ ٢ ص ٢١٠، وفواتح الرحموت جـ ١ ص ٢٧٣.
(٦١) المستصفى، جـ ١ ص ٤٢٣.
(٦٢) المستصفى، جـ ١ ص ٤٢٥.
(٦٣) المنخول، ص١٠٧ ـ ١٠٨.
(٦٤) المصدر نفسه، ص١٣٤.

وجمهور الأصوليين الذين قالوا بأنّ صيغة الأمر (افْعَلْ) ، المطلقة العارية عن القرائن ، موضوعة أصلاً للوجوب ، استدلوا على ذلك بدلائل شرعية ، ولغوية ، وعقلية .

أمّا (الشرعيّة) فمنها ما يرجع الى (الكتاب) ، ومنها ما يرجعُ الى (السُنَّة) ، ومنها ما يرجع الى (الإجماع) .

ومِمَّا استدلوا به من (الكتاب) قوله تعالى : « أطيعُوا الله وأطيعوا الرسول » ،(٦٥) ثمّ هدَّدَ عليه بقوله : « فإنْ تَوَلَّوْا فإنّما عليه ما حُمِّلَ وعليكُم ما حُمِّلْتُم » ،(٦٥) والتهديدُ على المخالفةِ دليلُ الوجوبِ . وأيضاً قوله تعالى : «فليحذَرِ الذين يُخالفونَ عن أمرِهِ أنْ تُصيبَهُم فتنةٌ أو يُصيبَهم عذابٌ أليم » ،(٦٦) ووجهُ الاستدلالِ بهِ ماسبقَ في الآية التي قبلها . وأيضاً قوله تعالى : « وإذا قيل لهُم اركعُوا لا يركعون » ،(٦٧) ذَمُّهم على المخالفة ، وهو دليلُ الوجوبِ . وأيضاً قوله تعالى : « وما كان لمؤمنٍ ولامؤمنةٍ إذا قضى الله ورسولهُ أمراً أن تكونَ لهم الخِيَرَةُ مِن أمرِهم »(٦٨) . وَمَا لاخِيَرَةَ فيه من المأمورات لا يكونُ إلاّ واجباً . وأيضاً قوله تعالى : « أفَعَصَيْتَ أمري ؟ »(٦٩) وقوله : « لا يَعصونَ الله ما أمَرَهم »(٧٠) وقوله : « لا أعْصي لكَ أمراً » ،(٧١) وَصَفَ مُخالفَ الأمر بالعصيان ، وهو اسمُ ذَمٍّ ، وذلك لا يكونُ في غير الوجوب .

ومِمَّا استدلوا به من (السُنَّة) قوله ـ صلى الله عليه وسلم ـ لبريرة وقد عَتَقَت تحت عبدٍ وكرهته : « لو راجعتِهِ . فقالت : بأمركَ يارسولَ اللهِ . فقال : لا ، إنّما أنا شافعٌ .فقالت: لاحاجةَ لي فيه»، فقد عَقلتْ أنّه لو كانَ أمراً لكان واجباً . وأيضاً قوله : « لولا أن أشُقَّ على أمّتي ، لأمرتُهم بالسواكِ عندَ كلّ صلاة » ، وهو دليل الوجوبِ ، وإلاّ فلو كانَ الأمرُ للندبِ ، فالسواكُ مندوبٌ .

---

(٦٥) سورة النور : الآية ٥٤ .

(٦٦) سورة النور : الاية ٦٣ .

(٦٧) سورة المرسلات : الآية ٤٨ .

(٦٨) سورة الأحزاب : الآية ٣٦ .

(٦٩) سورة طه : الآية ٩٣ .

(٧٠) سورة التحريم : الآية ٦ .

(٧١) سورة الكهف : الآية ٦٩ .

وأمّا (الإجماعُ) فهو أنّ الأمّةَ في كلِ عصرٍ لم تزلْ راجعةً في ايجاب العبادات الى الأوامرِ من قوله تعالى : « أقِيمُوا الصَّلاةَ ، وآتُوا الزكاةَ »(٧٢) إلى غير ذلك ، من غير توقُّفٍ ، وما كانوا يعدلونَ إلى غيرِ الوجوبِ إلاّ لمعارضٍ . وأيضاً فإنّ أبا بكر ـ رضي الله عنه ـ استدلَّ على وجوبِ الزكاةِ على أهل الردَّةِ بقوله تعالى : « وآتوا الزكاة » ، ولم يُنكِرْ عليهِ أحدٌ من الصحابةِ ، فكان ذلك إجماعاً .

وأمّا من جهة (اللغة) فمن وجوه ، منها : وصف أهل اللغةِ مَنْ خالفَ الأمرَ بكونِه عاصياً ، ومنه قولهم : (أمرتُكَ فعصيتَني) ، وقوله تعالى : « أفعصيتَ أمري ؟ » ، وقول الشاعر :

* أمرتُكَ أمراً حازماً فعصيتني *

و (العصيانُ) اسمُ ذمٍ ، وذلك في غير الوجوب ممتنع . وأيضاً فإنّ السيِّدَ إذا أمرَ عبدَهُ بأمرٍ ، فخالفهُ ، حسن الحكم من أهل اللغةِ بذمِّهِ واستحقاقه للعقاب ، ولولا أنّ الأمرَ للوجوبِ لما كان كذلك .

وأمّا من جهة (العقل) فمن وجوه ، منها : أنّ الايجابَ من المهمات في مخاطبةِ أهلِ اللغةِ ، فلو لم يكنِ الأمرُ للوجوبِ لَخَلَا الوجوبُ عن لفظٍ يدلُّ عليه ، وهو مُمتنعٌ مع دعوة الحاجةِ اليه . وأيضاً فإنّ (الأمرَ) موضوع لإفادةِ معنى ، وهو : (إيجادُ الفعلِ) ، فكان مانعاً من نقيضهِ كالخبرِ . وأيضاً فإنّ (الأمرَ) مُقَابِلٌ للنهي ، و (النهيُ) يقتضي تركَ الفعلِ والامتناعَ من الفعل جزماً ، فـ (الأمرُ) يجبُ أن يكون مقتضياً للفعلِ ومانعاً من التركِ جزماً(٧٣) .

---

(٧٢) سورة البقرة ، الآية ٤٣ .

(٧٣) ينظر : الإحكام في أصول الأحكام ، جـ٢ ص٢١٢ ـ ٢٢٥ .

أمّا البلاغيون فقد ذهب السكاكي منهم الى أنّ صيغة الأمر حقيقة في الأمر ووجوبه ، واستدلّ على ذلك بتبادر معنى الأمر الى الذهن عند استماع نحو (قُمْ) و (لْيَقُمْ) ، وتوقُّف ما سواه على اعتبار القرائن . واستدلّ على ذلك أيضا بإطباق أئمّة اللغة على اضافتهم نحو (قُمْ) وَ (لْيَقُمْ) الى الأمر ، بقولهم : صيغةُ الأمر ، وَلاَمُ الأمر ، دونَ أن يقولوا : صيغةُ الإباحة ، وَلاَمُ الإباحة . واستدلّ كذلك بأنّ الطلب على سبيل (الاستعلاء) ، وَلاَسِيَّمَا مِمَّن هوْ أعلى رتبةً من المَأمور ، يُورثُ وجوبَ الإتيان به على المطلوب منه ، يقول متحدّثاً عن صيغ الأمر وصوره : « وهي حقيقة فيه[٧٤] لتبادر الفهم عند استماع نحو (قُمْ) وَ (لْيَقُمْ زيد) الى جانب الأمر ، وتوقُّف ما سواه من الدعاء والالتماس والندب والإباحة والتهديد على اعتبار القرائن . وإطباق أئمّة اللغة على اضافتهم نحو (قُمْ) وَ (لْيَقُمْ) الى (الأمر) بقولهم : صيغةُ الأمر ، وَمِثَالُ الأمر ، وَلاَمُ الأمر ، دونَ أن يقولوا : صيغةُ الإباحة ، وَلاَمُ الإباحة ، مثلا يمدُّ ذلك لك .. وَلاَ شبهةَ في أنّ طلب المتصور على سبيل (الاستعلاء) يورث ايجاب الاتيان به على المطلوب منه ، ثم اذا كان الاستعلاء مِمَّن هو أعلى رتبةً مِن المَأمور استتبع ايجابه وجوب الفعل بحسب جهات مختلفة ، وإلاّ لم يستتبعه . فاذا صادفت هذه أصل الاستعمال بالشرط المذكور أفادت الوجوب ، وإلاّ لم تفد غيرَ الطلب ، ثم انّها حينئذ تولّد بحسب قرائن الأحوال ما ناسب المقام ، إن استعملت على سبيل التضرّع كقولنا : (اللّهُمَّ اغفرْ وارحمْ) ولُدت الدُّعاء .. » .[٧٥]

والخطيب القزويني لم يجزم بشيء في المعنى الذي وضعت له صيغة الأمر حقيقة ، ولكنّه أشار الى ما هو الأظهر عنده لقوّة إمارته ، فقال بأنّ الأظهر في صيغته أنّها موضوعة لطلب الفعل (استعلاءً) . وقال عن استدلال السكاكي على دلالة الصيغة على الأمر حقيقةً بإطباق أئمّة اللغة على اضافة صيغته الى الأمر ، بأنّه فيه نظر : « والأظهر أنّ صيغته .. موضوعة لطلب الفعل استعلاءً ، لتبادُر الذهن عند

---

(٧٤) أي : انّ صيغة الأمر حقيقة في الأمر .

(٧٥) مفتاح العلوم ، ص ١٥٢ ، وينظر : ص (١٧٠) من طبعة المطبعة الادبية بمصر ، الطبعة الاولى ، ١٣١٧ هـ .

سماعها الى ذلك ، وتوقُف ماسواه على القرينة . قال السكاكي : وَلإطباق أئمّة اللُغة على إضافتها الى الأمر بقولهم : صيغةُ الأمر ، وَمِثَالُ الأمر ، وَلاَمُ الأمر . وفيه نظر لا يَخفى على المُتَأمّل »[٧٦] . وهذا الذي استظهره القزويني مخالف لمذهب جمهور الأصوليين كما تقدَّم مِن أنها حقيقة في الوجوب[٧٧] .

أمّا التفتازاني فقد أشار الى أنّ الدلائل ليست مفيدة للقطع بشيء مما قاله الأصوليون في حقيقة المعنى الذي وُضعت له صيغة الأمر[٧٨] . وكان من رأى المغربي في صيغة الأمر أنّ « الراجح فيها أنّها تُسمى أمراً حقيقة سواء كانت فيما استعملت فيه للوجوب أو لغيره »[٧٩] .

وجمهور المفسرين يرون أنّ (الأمر) للوجوب في أصله ، إلاّ أن يدلّ دليل على خلاف الوجوب ، يقول الطبري : « فإنْ قال قائلٌ : فإنّ أمْرَ اللهِ ونَهْيَهُ على (الإيجاب والإلزام) حتى تقوم حجّة بأنّ ذلك على (التأديب) و (الإرشاد) و (الإعلام) ، وقد قال تعالى ذكره : « فانْكحوا ماطابَ لكم منَ النّساء »[٨٠] وذلك أمرٌ ، فهل مِن دليل على أنه من الأمر الذي هو على غير وجه الإلزام والايجاب ؟ ، قيل : نعم ، والدليل على ذلك قوله : « فإنْ خِفْتُمْ ألاّ تَعدِلوا فَوَاحِدةً »[٨١] ، فكان معلوماً بذلك أنّ قوله « فانْكحوا ماطابَ لكم من النساء » وإن كان مخرجُه مخرجَ الأمر ، فإنّه بمعنى الدلالة على النهى عن نكاح ماخافَ الناكحُ الجورَ فيه من عدد النساء ، لا بمعنى الأمر بالنكاح ، فإنّ المعنيَّ به : وإنْ خفتم ألاّ تقسطوا في اليتامى فتحرّجتم فيهنّ ، فكذلك فتحرّجوا في النساء ، فلا تنكحوا إلاّ ما أمنتم الجور فيه منهنّ ، ما أحللته لكم من الواحدة الى الأربع . وقد بَيّنا في غير هذا الموضع بأنّ العرب تخرج الكلام بلفظ (الأمر) ومعناها فيه (النهي) أو (التهديد والوعيد) ، كما قال جَلّ ثناؤه : « فَمَنْ شاءَ فَلْيُؤْمِنْ ، وَمَنْ شاءَ فَلْيَكْفُرْ »[٨٢] ، وكما قال ،

---

(٧٦) الايضاح ، جـ ١ ص ١٤٢ ، وينظر : مختصر التفتازاني ـ شروح التلخيص ، جـ ٢ ص ٣١٠ ـ ٣١١ .

(٧٧) ينظر : مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ ٢ ص ٣١٢ .

(٧٨) ينظر : مختصر التفتازاني ـ شروح التلخيص ، جـ ٢ ص ٣١٠ .

(٧٩) مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ ٢ ص ٣٢٢ .

(٨٠) سورة النساء : الآية ٣ .

(٨١) سورة الكهف : الآية ٢٩ .

« لِيَكْفُروا بِمَا آتيناهمْ فَتَمَتّعُوا فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ »[٨٢]، فخرج ذلك مخرجَ الأمرِ، والمقصود به التهديد والوعيد والزجر والنهي .. »[٨٣] ويقول الزمخشري : « (الأمر) للوجوب في أصله ، إلاّ أن يدلّ دليل على خلاف الوجوب ، كما دَلّ في قوله : « فاصطادوا »[٨٤] « فانتشروا »[٨٥] ونحو ذلك »[٨٦]

أمّا النحاة فقد أشار سيبويه منهم الى أنّ الاستفهام سياق فعلي ، وذلكِ لأنه يُشارك الأمر في أنّه غير واجب ، بمعنى أنّهُ يجوز أن يقع وأن لا يقع : « وحروف الاستفهام كذلك لا يليها إلاّ الفعل ، إلاّ أنّهم قد توسّعوا فيها فابتدؤا بعدَها الأسماء ، والأصلُ غيرُ ذلك ، ألا ترى أنّهم يقولون : (هل زيد منطلق ؟) و (هل زيد في الدار ؟) و (كيف زيد آخِذٌ ؟) . فإن قلتَ : (هل زيداً رأيتَ ؟) و (هل زيد ذهبَ ؟) قَبُحَ ولم يجز إلاّ في الشعر ، لأنّه لما اجتمع الاسمُ والفعل حملوه على الأصل .. وإنّما فعلوا ذلك بالاستفهام لأنّه كالأمر في أنّه غير واجب ، وأنّه يريد به من المخاطب أمراً لم يَسْتَقِرّ عند السائل »[٨٧]، وقد أشار سيبويه الى ذلك أيضاً في « باب حروف أجريتْ مُجرى حروف الاستفهام وحروف الأمر والنّهي » : « وهي حروف النّفي ، شبّهوها بحروف الاستفهام حيث قُدّم الاسمُ قبل الفعل ، لأنّهنّ غيرُ واجبات ، كما أنّ الألف وحروف الجزاء غير واجبة ، وكما أنّ الأمر والنهي غير وَاجِبَيْنِ »[٨٨] .

وتابعه في ذلك المبرد حيث قال في « باب النونين الثقيلة والخفيفة » : « إعلم أنهما لا تدخلان من الأفعال إلاّ على ما لم يجب ، ولا يكون من ذلك إلاّ في الفعل الذي يُؤكّد لِيَقع ، وذلك ما لم يكن خبراً فيما ضارع القسم ، .. فمن مواضعهما ،

---

(٨٢) سورة النحل ، الآية ٥٥ .

(٨٣) جامع البيان ، جـ ٤ ص ٢٢٨ .

(٨٤) سورة المائدة ، الآية ٢ .

(٨٥) سورة الأحزاب ، الآية ٥٣ ، وسورة الجمعة ، الآية ١٠ .

(٨٦) الكشاف ، جـ ١ ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤ ، وينظر ، ص ٤٠٢ في تفسير قوله تعالى : « ياأيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمّى فاكتبوه » (سورة البقرة ، الآية ٢٨٢) ، وص ٥٠٣ في تفسير قوله تعالى : « وإذا حضر القسمةَ أولو القربى واليتامى والمساكين فارزقوهم منه » (سورة النساء ، الآية ٨) .

(٨٧) الكتاب ، جـ ١ ص ٩٨ ـ ٩٩ ، وينظر ، ص ١٣٧ ـ ١٣٨ ، ١٤٤ .

(٨٨) المصدر نفسه ، جـ ١ ص ١٤٥ ، وينظر ، جـ ٣ ص ٥١٣ .

(الأمرُ) و (النهي) لأنّهما غير واجبين .. ومن مواضعهما (الاستفهام) لأنه غير واجب »[٨٩] .

ووافقه في ذلك الجرجاني الذي يرى أنّ (الأمر) لا يدلُّ على ثبُوت ، لأنّه لا يصحُّ إلاّ فيما يُستقبَلُ ، والمستقبلُ مِمّا لم يَثْبُتْ ، يقول : « والثابتُ لا يَفْتَقِرُ إلى التأكيدِ كما يفتقِرُ إليه ما لم يَثْبُت ، وهو المستقبلُ ، ولهذا دَخلَ في (الأمر) و (النهي) ، نحو : (لا يَخرُجَنَّ زيدٌ) و (اضربَنَّ عمراً) ، لأنّ ذلك مِمّا لم يَثْبُت ، إذ (الأمرُ) و (النهيُ) لا يَصحّانِ إلاّ فيما يُستقبَلُ ، مِنْ حيث إنّ الحاصلَ لا يَحصلُ »[٩٠] .

أمّا ابن فارس فكان يرى أنّ صيغة الأمر تدلُّ على الوجوب ، فقال في تعريفه لِلأمر : «(الأمر) : وهو عند العرب ما إذا لم يفعله المأمور به سُمّي عاصياً »[٩١] ، واستدلّ على ذلك بأنّ العادةَ جارية بأنّ مَنْ أمرَ خَادِمَه بفعل معيّن فلم يفعل ، فإنّ خادمَه عاص وإنّ الآمر معصيّ : « فإن قال قائل : فما حالُ الأمر في وجوبه وغير وجوبه ؟ ، قيل له : أمّا العرب فليس يُحفظ عنهم في ذلك شيء ، غير أنّ العادةَ جارية بأنّ مَن أمرَ خَادِمَه بسقيه ماء فلم يفعل ، فإنّ خادمَه عاص وإنّ الآمِرَ معصيّ . وكذلك إذا نَهَى خادِمَه عن الكلام فتكلم ، لا فرقَ عندَهم في ذلك بين الأمر والنهي »[٩٢] .

أمّا السيوطي فقد نَصّ على أنّ صيغة الأمر حقيقة في الوجوب ، وأنّ استعمالها لِمعانٍ أخرى إنّما هو من المجاز فقال : « (الأمر) : وهو طلب فعل غير كفّ . وصيغته (افْعَلْ) و (لْتَفْعَلْ) ، وهي حقيقة في الإيجاب ، نحو « أَقِيمُوا الصلاةَ »[٩٣] ، (فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ »[٩٤] . وترد مجازا لِمعان أُخر ، منها : (النّدب)

---

(٨٩) المقتضب ، جـ ٣ ص ١١ ـ ١٣ .

(٩٠) كتاب المقتصد في شرح الإيضاح ، جـ ٢ ص ١١٢٩ ـ ١١٣٠ .

(٩١) الصاحبي ، ص ١٥٤ .

(٩٢) الصاحبي ، ص ١٥٧ .

(٩٣) سورة البقرة ، الاية ٤٣ .

(٩٤) سورة النساء ، الاية ١٠٢ .

نحو « واذا قُرِىءَ القرآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وأَنْصِتُوا »[٩٥]، و (الإباحة) نحو (فَكَاتِبُوهم »[٩٦] نَصَّ الشافعي على أنّ الامر فيه للإباحة »[٩٧].

والذي أراه أنّ القول بأنّ صيغة الأمر موضوعة حقيقة للوجوب ، وأنّ استعمالها في معاني (النّدب) و (الإباحة) وغيرها إنّما هو مِمَّا خرجت فيه الصيغة عن حقيقتها ، هو الصحيح ، لِأنّه يقود الى المحافظة على وحدة تسمية الصيغة . وعلى العكس من ذلك القول بان الصيغة مشتركة بين الوجوب والنّدب والإباحة ، فإنه يقود الى تجزئة الصيغة الى تسميات متعددة .

دلالة الأمر على الزمن

وَضَعَ الأصوليون أقسامَ الزمن الثلاثة أساساً لتقسيم الفعل :« (الفعلُ) : مَا دَلَّ على حَدثٍ مقترنٍ بزمان محصَّل .. و (الزمانُ المحصَّل) : الماضي ، والحال ، والمستقبل . وهو[٩٨] منقسم بحسب الزمان : فـ (الماضي) منه كـ (قام) و (قعد) . و (الحاضر) و (المستقبل) في اللفظِ واحدٌ ، ويسمّى (المضارع) ، وهو ما في أوّلِهِ إحدى الزوائد الأربع .. وتخليصُ (المستقبل) عن (الحاضر) بدخول (السين) أو (سوف) عليه ، كقولك : (سيقوم) و (سوف يقوم) . وأمّا (فعلُ الأمر) : فما نُزِع منهُ حرفُ المضارعة لا غيرُ ، كقولك في (يقوم) : (قُمْ) ، ونحوه »[٩٩] .

وقد اختلف الأصوليون في الزمن الذي تقتضيه صيغة الأمر المطلقة ، فقال بعضهم : تقتضي الفور[١٠٠] ، قال به مَنْ قال بِأنّ الأمر للوجوب ، لِأنّ تجويز التأخير بالتوسّع أو بالتخيير يناقض الوجوب عندهم ، كما قال به مَنْ قال بأنّ

---

(٩٥) سورة الاعراف ، الاية ٢٠٤ .

(٩٦) سورة النور ، الاية ٣٣ .

(٩٧) الاتقان ، جـ ٢ ص ٨١ ، وينظر : معترك الاقران ، جـ ١ ص ٤٤١ .

(٩٨) أي : الفعل .

(٩٩) الإحكام في أصول الأحكام ، جـ ١ ص ٨٣ ـ ٨٤ .

(١٠٠) الفور :«مصدر مِن (فارت القدرُ) إذا غلت ، فاستُعير للسرعة ، ثم سُمّيت به الحالة التي لا ريث فيها ولا تعريج على شيء من صاحبها ، فقيل : (خرج من فوره) كما تقول : (مِن ساعته) : لم يلبث » (الكشاف ، جـ ١ ص ٤٦٢) .

الأمر لِلتكرار، لِأنّهم يُوجبون استغراق الأوقات بعد وُرُود الأمر، لذلك تجب المبادرة عندهم. وقال آخرون تقتضي التَراخي. ومنهم مَنْ قال بالتوقُّف في التَراخي، لِأنَّ المُبَادِر مُمْتَثِل قَطعا، لَكنَّ المُؤَخِّر لَا يُعْلَمُ هل هو ممتثل أَمْ لا ؟. ومنهم مَن قال بالتوقُّف مُطلقاً في الفَور والتَراخي، لِاحتمال وجوب التَراخي، فَلَعَلَّه يَأْثَمُ إن بادر (١٠١).

واختار الغزالي أنّ الأمر لا يقتضي إلاَّ الامتثال، فيستوي فيه البدار والتأخير فقال: « والمُختار أنّه لا يقتضي إلاَّ الامتثال، ويستوي فيه البدار والتَأخير »(١٠٢). واختار الأنصاري أنّه لَا يَدلُّ إلاَّ على الطلب في المستقبل مطلقاً فقال: « لا يدلُّ إلاَّ على الطلب في المستقبل في أيِّ جُزء كان منه »(١٠٣).

لقد فَرّق الأنصاري بين زمان الطلب في صيغة الأمر وزمان المطلوب: « الحاضر في الأمر زمان الطلب، فإنَّ الطلب فيه في الحال، ولا يقتضي ذلك أن يكون زمانُ المطلوب حاضراً »(١٠٤). وَلَمَّا كان البحث في زمن الأمر يعني عندهَ البحث في زمن المطلوب، أو في زمن الامتثال لِلأمر، فقد مَنَعَ الدلالةَ على الحال في الأمر، لِأنَّ الحاصل لَا يُطلب، وقال في رَدِّه على القائلين بالفور، بِأنّه لا يمكن في الأمر إلاَّ الاستقبال، إمَّا فَوراً (عند من قال بالفور)، أو بعده (عند من قال بالتراخي)، أو مطلقاً كما قال هو: « إنَّ الحال في الأمر ممتنع، فإنَّ الحاصل لَا يُطلب.. فلا يمكن فيه إلاَّ الاستقبال، إمّا (فَوراً) كما عندكم، أو (بعده) كما قيل، أو (مطلقاً) كما نقول »(١٠٥).

وواضح أنّ أكثر الأصوليين لم يكونوا يبحثون في زمن صيغة الأمر نفسها، وإنما كانوا يبحثون في زمن امتثال المخاطب لها، وكان اختلافهم قائما على هذا الأساس: « قال الشافعي: وجوب البدار الى المأمور به لا يفهم من مطلق الأمر، خلافا لأبي حنيفة رحمه الله وجماعة من الأصوليين.. وتمسك الشافعي رضي الله عنه بأنّ

---

(١٠١) ينظر: المستصفى، جـ ٢ ص ٩، والاحكام في أصول الأحكام، جـ ١ ص ١٤٩ ـ ١٥٧، جـ ٢ ص ٢٤٢، وفواتح الرحموت، جـ ١ ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨.

(١٠٢) المستصفى، جـ ٢ ص ٩.

(١٠٣) فواتح الرحموت، جـ ١ ص ٢٨٨.

(١٠٤) المصدر نفسه، الموضع نفسه.

(١٠٥) المصدر نفسه. الموضع نفسه.

الامتثال مفهوم ، وليس فيه تعرّض للوقت ، ولا يختصّ بزمن »[١٠٦] . ولذلك فنحن نجد من الأصوليين مَنْ لم يلمح في الأمر سوى دلالته على طلب الامتثال ، ولم يلمح في صيغته ذاتها تعرّضا للوقت ولا اختصاصا بزمن ، يقول الامدي : « والمختارُ أنه مهما فعل ، مقدّماً أو مؤخّراً ، كان ممتثلاً للأمرِ ، ولا إثمَ عليه بالتأخير . والدليلُ على ذلك أنّ الأمرَ حقيقةٌ في (طلبِ الفعل) لاغير ، فمهما أتى بالفعلِ في أيّ زمانٍ كان ، مقدّماً أو مؤخراً ، كان اتياً بمدلولِ الأمر ، فيكون ممتثلاً للأمر ، ولا إثمَ عليه بالتأخير ، لكونهِ اتياً بما أُمرَ به على الوجهِ الذي أُمِرَ به . وبيانُ أنّ مدلولَ الأمر (طلبُ الفعل) لاغير ، وجهان :

(الأول) : أنّه دليلٌ على طلبِ الفعلِ بالاجماع ، والأصلُ عدمُ دلالته على أمرٍ خارج ، والزمانُ ـ وإنْ كانَ لابُدَّ منه من ضرورة وقوع الفعل المأمور به ـ لا يلزمُ أن يكون داخلا في مدلولِ الأمرِ ، فإنّ اللازمَ من الشيء أعمُّ من الداخل في معناه ، ولا أن يكون متعيناً ، كما لا تتعيَّنُ الالةُ في الضرب ، ولا الشخصُ المضروب ، وإن كانَ ذلكَ من ضرورات امتثال الأمر بالضرب .

(الوجه الثاني) : أنهُ يجوزُ ورودُ الأمرِ بالفعل على الفور وعلى التراخي ، ويصحُّ مع ذلك أن يقالَ بوجودِ الأمر في الصورتين ، والأصل في الاطلاق الحقيقيةُ ، ولا مشتركَ بين الصورتينِ سوى (طلب الفعل) ، لأنّ الأصلَ عدمُ ماسواهُ ، فيجبُ أن يكون هو مدلولَ الأمر في الصورتينِ ، دونَ مابهِ الاقترانُ من الزمانِ وغيره ، نفياً للتجوُّز والاشتراكِ عن اللفظ »[١٠٧] . ويقول العاملي : « إنّ المتبادر من الأمر طلب ايجاد حقيقة الفعل ، والمرّة والتكرار خارجان عن حقيقته ، كالزمان والمكان ونحوهما ، فكما أنّ قول القائل : (اضْربْ) غير متناول لمكان ، ولازمان ، ولا آلة يقع بها الضرب ، كذلك غير متناول للعدد في كثرة ولا قلّة »[١٠٨] .

---

(١٠٦) المنخول ، ص ١١١ ـ ١١٢ ، وينظر : الاحكام في أصول الاحكام جـ٢ ص ٢٤٢ ـ ٢٥٠ ، والبحر المحيط جـ ١ ص ١٥٢

(١٠٧) الإحكام في أصول الأحكام ، جـ٢ ص٢٤٢ ـ ٢٤٣ ، وينظر : ص٢٤٣ ـ ٢٥٠ ، جـ١ ص٨٣ ـ ٨٤ .

(١٠٨) معالم الدين ، لحسن بن زيد الدين العاملي (ت ١٠١١هـ) ، مطبعة الاداب في النجف ، ص ٢١٦ ـ نقلا عن : البحث النحوي عند الاصوليين ، ص ١٥٤ .

وكما اختلف الأصوليون في الزمن الذي تقتضيه صيغة الأمر المطلقة ، اختلف فيه البلاغيون أيضاً ، فقد ذهب السكاكي منهم الى أنّ الأمر حقّه الفور ، بمعنى أنه اذا قيل (افْعَلْ) فمعناه : افْعَلْ فوراً ، ولا يدلّ على التراخي إلاّ بقرينة ، ومتى انتفت انصرف للفور . واستدلّ على ذلك بأنّ الفور هو الظاهر من الطلب ، لأنّ مقتضى الطبع في كون الشيء مطلوباً ، أنه لا يطلب حتى يحتاج لوقوعه في الحين ، وهذا شأن الطلب في الجملة عند الانصاف ، وكل ما يعرض من غير هذا فليس من مقتضى الطلب . وقد قاس الأمرَ في ذلك على الاستفهام والنداء ، فإنه لاخفاء أنهما يقتضيان الفور ، فالأول يقتضي فوريةَ الجواب عن المستفهم عنه ، والثاني يقتضي فوريةَ اقبال المنادى . واستدلّ كذلك بتبادر الفهم عندَ الأمر بشيء بعدَ الأمرِ بخلافة الى تغيير الأمرِ الأول ، دونَ الجمع وإرادة التراخي ، يقول : « والأمر والنهي حقُّهما الفَور ، والتراخي يوقف على قرائنِ الأحوال ، لكونهما للطلب ، ولكون الطلب في استدعاء تعجيل المطلوب أظهر منه في عدم الاستدعاء له عند الانصاف ، والنظر الى حال المطلوب بأخويهما وهما الاستفهام والنداء مُنَبّه على ذلك صالح ، وممّا يُنبّه على ذلك تبادر الفهم إذا أمرَ المولى عبدَه بالقيام ، ثم أمرَه قبلَ أن يقوم بأن يضطجع وينام حتى المساء ، إلى أنّ المولى غَيَّرَ الأمرَ دونَ تقدير الجمع بينهما في الأمر وإرادة التراخي للقيام ، وكذا استحسان العقلاء عندَ أمر المولى عبدهَ بالقيام أو القعود أو عند نهيه إيّاه ، إذا لم يتبادر الى ذلك ذمّه »(١٠٩) .

والخصيب القزويني لم يسلّم بما قاله السكاكي من كون الأمر للفور ، وذلك لما تَبَيَّن خلافُه في أصول الفقه ، قال : « ثم (الأمر) قال السكاكي : حقُّهُ الفوَر ، لأنّه الظاهرُ من الطلب ، ولتبادُرِ الفهمِ عندَ الأمر بشيء بعدَ الأمرِ بخلافه ، الى تغيير الأمر الأول دونَ الجمع وإرادة التّراخي . والحقُّ خلافُه ، لما تَبَيَنَ في أصول الفقه »(١١٠) .

---

(١٠٩) مفتاح العلوم ، ص ١٥٢ .

(١١٠) الايضاح ، جـ١ص ١٤٥ .

وَلاَشَكَّ أنّ البلاغيينَ كانوا كالأصوليين يبحثون في زمن امتثال المخاطب للأمر، لا في الزمن الذي يمكن أن تدلّ عليه صيغة فعل الأمر ذاتها، يقول السبكي: «اختلف الناس في صيغة الأمر عند تجرّدها عن القرائن، هل تقتضي الامتثال على الفَور؟ أمْ على التراخي؟ أم لاتدلّ على أحدهما بلْ على الأعمّ؟»(١١١). ويقول ابن يعقوب المغربي: «ثم (الأمر) أي: صيغته، اذا استعملت في شيء فاختُلف في المطلوب بها.. فقيل: حَقُّه مطلقا كونه مطلوبا فيُمتثل بالفور أو بالتراخي، ولاَ يَتَعَيَّن أحدهما في مدلولها إلاَّ بقرينة. وقال السكاكي: حَقُّه الفَور»(١١٢). ولهذا ذهب بعضهم الى أنّ مدلول صيغة الأمر هو طلب ماهيّة الفعل مطلقا من غير قيد الزمن، أماّ الامتثال للأمر فإنّ المأمور يكون ممتثلاً للأمر بالاتيان بالفعل المأمور به على سبيل الفَور أو التَراخي، ولاَ يَتَعَيَّن أحدهما في مدلوله إلاّ بقرينة فقال: «إنّ صيغة الأمر مدلولها طلب ماهية الفعل مُطلقا، لا بقيد المَرّة أو التكرار، ولا بقيد الفَورية أو التراخي. فيكون المأمور ممتثلاً للأمر بالاتيان بالفعل المأمور به على سبيل الفَور أو التراخي، ولا يَتعيَّن أحدهما في مدلولها إلاّ بقرينة»(١١٣).

أما النحاة فَهم أيضاً قد وضعوا أقسام الزمن الثلاثة أساسا لتقسيم الفعل، يقول سيبويه: «وأما الفعلُ فأمثلةٌ أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبنيتْ لما مضى، ولما يكون ولم يقع، ولما هو كائن لم ينقطع. فأما بناءُ مامضى فـ (ذَهَبَ) و (سَمِعَ) و (مَكثَ) و (حمدَ)، وأما بناءُ مالم يقع فإنه قولك آمراً: (اذهَبْ) و (اقتُلْ) و (اضربْ)، ومخبراً: (يَقْتُلُ) و (يَذهَبُ) و (يَضربُ) و (يُقْتَلُ) و (يُضرَبُ)، وكذلك بناء مالم ينقطع وهو كائن إذا أخبرتَ»(١١٤). فالفعل عندهم ثلاثة أقسام، لأنّ أقسام الزمن ثلاثة، فَرَبطوا كلّ قسم من أقسام الفعلَ بقسم من أقسام الزمن: «إنْ قال قائل: لمَ كانت الأفعال ثلاثة: ماض، وحاضر، ومستقبل؟. قيل: لأنّ الأزمنة ثلاثة، وَلَماّ كانت ثلاثة وجب أن تكون الأفعال

---

(١١١) عروس الأفراح ـ شروح التلخيص، جـ٢ ص ٣٢٢.

(١١٢) مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص، جـ٢ ص ٣٢٢.

(١١٣) حاشية الدسوقي على شرح السعد ـ شروح التلخيص، جـ٢ ص ٣٢٢.

(١١٤) الكتاب، ج١ ص١٢.

ثلاثة : ماض ، وحاضر ، ومستقبل »[١١٥] . وهكذا خصصوا الفعلَ الماضي بالزمن الماضي ، وخصصُوا فعل الأمرِ بالزمن المستقبل ، وجعلوا المضارع صالحا للحال والاستقبال ، « وتنقسم وضْعاً الى : ماضٍ بوضعه كـ (فعَل) ، ومستقبل بوضعه كـ (افْعَلْ) ، ومبهم بين الحال والاستقبال وهو ما في أوّلِهِ إحدى الزوائد الأربع ، يجمعها : أنَيْتُ »[١١٦] . وهم قد خَصُّوا فعلَ الأمر بالزمن المستقبل مُطلقاً : « والأمر مُستقبل أبداً ، لِأنّه مطلوب به حصولُ مَالَمْ يَحصل أو دَوَامُ مَا حَصَلَ »[١١٧] .

على أنّنا نجد من النحاة منْ لم يلمح في الأمر سوى دلالته على الأمر ، ولم يلمح فيه دلالة على الزمن ، فالجرجاني يرى الفعل ثلاثة أقسام ، فينصّ على أنّ الفعل الماضي يكون للزمن الماضي خاصة ، والمضارع يصلح للحال والاستقبال ، أما الأمر فقد اكتفى فيه بالقول بأنه : « يكون أمراً للمخاطب »[١١٨] ، فهو لا يشير الى أية دلالة له على الزمن . بل نجده في موضع آخر ينص على أن فعل الأمر يفيد الدلالة على الطلب فقط ولا يفيد الدلالة على الزمن ، فيقول : « ألا ترى أنك إذا قلت ، (اضْرِبْ) لم يكن في ضمنه أنّه يفعل هذا الفعل فيما يستقبل ، وإنما يفيد أنّكَ تطلبه فقط)[١١٩] .

وذلك لأنّ (الزمن) لا يتعلق بـ (صيغة الأمر) وانما هو يتعلق بـ(المأمور به)، يقـــول الزمخشري في قوله تعالى « انّما قوْلنا لشَيءٍ اذا أرَدْناهُ أن نقولَ لهُ : كُنْ فَيَكُونُ »[١٢٠] : « « كُنْ فيكون » : من (كانَ) التامّة التي بمعنى (الحدوث) و (الوجود) ، أي : اذا أردنا وجودَ شيء فليس الاّ أن نقول له : (احدثْ) فهو يحدث

---

(١١٥) أسرار العربية ، ص ٣١٥ ، وينظر : المرتجل ، ص ١٤ ، وشَرح المفصل ،جـ٧ ص ٤ .

(١١٦) الفصول الخمسون ، لأبي الحسين يحيى بن عبد المعطي المغربي (ت ٦٢٨ هـ) ، تحقيق : محمود محمد الطناحي ، القاهرة ١٩٧٧ ، ص ١٧٠ .

(١١٧) همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ، للسيوطي ، دار المعرفة ـ بيروت ، جـ١ ص٧٠ ، وينظر : شرح المفصل ، جـ ٧ ص ٥٩ .

(١١٨) الجمل ، للجرجاني ، تحقيق : علي حيدر ، دمشق ١٩٧٢ ، ص ٥ ، وينظر : المرتجل ، ص ٢١ ـ ٢٢ .

(١١٩) شرح التكملة (مخطوط) ، المكتبة الظاهرية بدمشق برقم ٣٥٤ ، ص ٢٢٧ ـ نقلا عن : منهج البحث النحوي عند الجرجاني (رسالة ماجستير مخطوطة) ، لمحمد كاظم البكاء ، مكتبة الدراسات العليا ـ كلية الاداب / جامعة بغداد ، برقم ١٣٢٣٤ ، ص ١٤٩ .

(١٢٠) سورة النحل : الاية ٤٠ .

عقيبَ ذلك لا يتوقف . وهذا مَثَلٌ لأنّ مراداً لا يمتنع عليه ، وأن وجوده عندَ إرادته تعالى غيرُ متوقفٍ كوجود (المأمور بِهِ) عندِ أمرِ الآمر المطاع اذا وَرَدَ على المأمور المطيع الممتثِل »[١٣١] .

وذلك لأنّ التلفظ بصيغة الأمر أو النهي واقع لحينه . أما الأحداث الواقعة أمراً أو نهياً ، أي (المأمور بها) أو (المنهي عنها) ، فإنها تُقيَّد بالظروف ، وقد نقل البغدادي قول السهيلي في بيت لبيد بن ربيعة :[١٣٢]

الى الْحَولِ ثُـمَّ اسمُ السلامِ عَلَيْكُمَا وَمَنْ يَبْكِ حَـوْلاً كاملاً فقد اعتَذَرْ

« لـم يُـرد الشـاعـر إيقـاع التسليـم عليـه لحينـه ، وإنّمـا أراده بعد الحول . فلو قال : (ثمّ السلام عليكما) لكان مسلّماً في وقته الذي نطق به في البيت . فلذا ذكر الاسم الذي هو عبارة عن اللفظ ، أي إنما لفظ بالتسليم بعد الحول . وذلك السلامُ دعاءٌ . فلا يتقيدَ بالزمان المستقبل . وإنما هو لحينه . فلا يقال:(بعدَ الجمعة اللهم ارحمْ زيداً) ، وإنّما يقال : (اغفرْ لي بعدَ الموت) ، و (بعدَ) ظرف للمغفرة . والدعاء واقع لحينه . فإن أردت أن تجعل الوقتَ ظرفاً للدعاء صَرُحت بلفظ الفعل فقلتَ : (بعدَ الجمعةِ أدعو بكذا وألفظه) ونحوه . لأنّ الظروف إنما تُقيِّدُ بها الأحداثُ الواقعةُ خبراً أو أمراً أو نهيا . وأما غيرها من المعاني كالعقود والقَسَم والدعاء والتمني والاستفهام . فإنّها واقعة لحين النطق بها . فإذا قال : (بعدَ الحولِ واللهِ لأخرجنّ) فقد انعقد اليمين حين نطق به . ولا ينفعه أن يقول : أردت أن لا أوقع اليمين إلاّ بعد الحول . فإنّه لو أراد ذلك قال : (بعدَ الحول أحلفُ أو ألفظُ باليمين) . فاما (الأمرُ) و (النهيُ) و (الخبرُ) فإنّما تقيّدت بالظروف لأنّ الظروف في الحقيقة إنّما يقع فيها (الفعلُ المأمور به) أو

---

(١٣١) الكشاف ، ج٢ص ٤١٠ ، وينظر : ص ٥٠٩ في تفسير قوله تعالى : « اذا قضى أمراً فانما يقول له : كُنْ فيكُونُ » (سورة ال عمران : الآية ٤٧) ، وج٣ ص ٣٣٢ في تفسير قوله تعالى « إنما أمرُهُ اذا أراد شيئاً أن يقول لهُ كنْ فيكُونُ » (سورة يس : الاية ٨٢)

(١٣٢) البيت من الطويل ، وقد ورد كذلك في : أمالي الزجاجي ، ص ٦٣ ، والخصائص ، ج٣ ص ٢٩ ، والمنصف ، ج٣ ص ١٣٥ ، وشرح المفصل ، ج٣ ص ١٤ ، والمقرب ، ص ٤٥ ، وهمع الهوامع ، ج٢ ص ٤٩ ، ١٥٨ ، وديوانه ، ص ٢١٤ .
(معجم شواهد العربية ، ج١ ص ١٣٢)

(المخبَرُ عنه)، دون (الأمر) و(الخبر) فإنّهما واقعان لحين النطق بهما. فاذا قلت: (اضربْ زيداً يومَ الجمعة) فـ (الضرب) واقع في اليوم وأنت اليومَ آمره . فلو أنّ لبيداً قال : (الى الحول ثمّ السلام عليكما) كانَ مُسَلِّماً لحينه ، وقد أراد : إنّي لا ألفظُ بالتسليم والوَداع إلاّ بعدَ الحول ، ولذا ذكر الاسم ، الذي هو اللفظ ، ليكون بعد الحول ظرفاً »(١٣٣)

ويرى ابن هشام هو الآخر أنّ صيغة الأمر (افْعَلْ) إنّما هي لطلب القيام بالفعل ليس غير ، وليس فيها إشارة للزمن المستقبل ، فمدلول الصيغة ، وهو الطلب الصادر عن المتكلم ، حاصلٌ عند التلفُّظ بها ، لا يتأخر عنها ، وإنّما يَتَأخرُ عنها ويدلُّ على الاستقبال الامتثالُ والاستجابةُ للطلب من قبل المخاطب ، وهو خارج عن مدلول صيغة الأمر ، يقول : « إنَّ الطلب مِن أقسام الإنشاء ، وإنّ مدلول (قُمْ) حَاصِلٌ عند التلفُّظ به ، لَا يَتَأَخَّر عنه ، وإنّما يتأخر عنه الامتثال ، وهو خارج عن مدلول اللفظ »(١٣٤) . فابن هشام يرى أنّ أفعال الإنشاء مجردة عن الزمن ، وكون فعل الأمر من أفعال الإنشاء يقود عنده الى الاشكال في فعليته ، لأنّه يعني تجرّده عن الزمن ، والفعل لا يكون فعلاً إلاّ بالزمن ، لِأنَّ الزمن عنصر أساس في الفعل . ولكنّ المُنقذَ لِفعل الأمر من أن تُشكل فعليَّتُه ، في رَأي ابن هشام ، هو أن نَأخذَ بقول الكوفيين بِأنَّ فعلَ الأمر (افْعَلْ) أصله معرب مَجزوم : (لِتَفْعَلْ) ، وعند ذاك يكون الدالّ على الإنشاء في الأمر هو (اللاّم) لا (الفعل) ، يقول : « إنَّ الفعل إنّما وُضع لتقييد الحَدَث بالزمان المحصَّل ، وكونه أمراً أو خبراً خارجٌ عن مقصوده .. إنَّ المُحَقّقين على أنَّ أفعال الانشاء مجردة عن الزمان ، كـ (بِعْتُ) و (أَقْسَمْتُ) و (قَبِلْتُ) ،

---

(١٣٣) خزانه الأدب ،جـ٤ ص ٣٣٨ ـ ٣٣٩ .

(١٣٤) شرح شذور الذهب ، ص ٣٢ .

وهذا المعنى هو ما يذهب اليه أيضاً الدكتور الجواري في قوله : « أما الإنشاء ، ولا سيّما الطلب المحض ، فليس فيه أثارة من معنى الزمن بحال ، فاذا قلت لمخاطب : (ادخلْ) فإنك تطلب منه فعل الدخول ، أي انك تطلب منه القيام بالفعل ليس غير ، فاذا استجاب فإنه يقوم بفعل مستقل عن فعل الطلب ، دالا على معنى الاستقبال ، تقول له : (ادخُلْ) ، فيدخل . فالفعل الذي دلّ على معنى الاستقبال هو الفعل الذي اجيب به الطلب ، لا فعل الطلب نفسه » . (نحو الفعل ، ص ٥٩ ـ ٦٠) .

وأجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بأنَّ تجرُّدَها عارضٌ لها عند نقلها عن الخبر ، ولا يمكن إدّعاء ذلك في نحو (قُمْ) لأنَّه ليس له حالة غير هذه ، وحينئذ فتشكل فعليَّتُهُ . فاذا أُدِّعِيَ أنَّ أصله : (لِتَقُمْ) ، كان الدّال على الإنشاء (اللّام) لا (الفعل)»[١٢٥] .

فواضح من كلام ابن هشام أنَّ فعلَ الأمر ، باعتباره فعلاً انشائياً ، مجرّد عن الزمن ، وهو لذلك تشكل فعليَّته ، ولكنّ القول بما قاله الكوفيون بأنَّ الأمر (افْعَلْ) في أصله مضارع مجزوم : (لِتَفْعَلْ) ، يجعل الفعلَ دالاً على الزمن باعتباره فعلاً مضارعاً مجزوماً باللّام ، ويجعل الدلالةَ على الأمر ، وهو المعنى الانشائي في فعل الأمر ، من نصيب (لام الأمر) أو اختصاصها لا من نصيب (الفعل) . واذا ما تأكَّدَ لَدينا أنَّ الأمر مُستقلّ بصيغته ، وليس مُقتطعاً من المضارع[١٢٦] ، فإنّه عندئذ يسقط هذا التوجيه الذي ذكره ابن هشام ، ولا يبقى في الأمر إلاَّ أن يكون مجرَّداً عن الزمن ، وعندئذ تشكل فعليته حَقًا ، وهذا هو الصحيح ، فَالأمرُ في حقيقته ليس فعلا ، لأنَّه لا يدلُّ على زمن يتلبَّس فيه الفاعل بالفعل كما لو قلنا : (قَامَ زيد) و (يقومُ سعيد) ، فقولنا (قُمْ) مُجَرَّدُ صيغة يُطلب بها الفعل من المُخَاطَب . وهذا ما يذهب اليه باحثون معاصرون ، فالاستاذ ابراهيم مصطفى يرى أنَّ صيغ الأفعال التي تدلّ على الزمن في العربية إنّما هي : الماضي والمضارع فقط ، واستثنى الأمر لأنَّه « من الواضح أنَّ الأمر طَلَب ، فليس مما يبين به أزمان الخبر »[١٢٧] .

وفي رَأي الدكتور الجواري أنَّ الأمر « ليس فعلاً واقعاً في الماضي ، ولا الحاضر ، ولا المستقبل ، وإنَّما هو فعل يطلب وقوعه بهذا الأسلوب »[١٢٨] ، وهو يرى أنَّ صيغة الأمر لا تدلّ على معنى زمني ، وإنَّما تدلّ على طلب حصول الفعل فقط ، ومِن ثَمَّ « فهي إذن لا تشتمل على معنى الفعل تَامًا بشطريه : الحَدَث والزمن »[١٢٩] . وذهب الدكتور مهدي المخزومي الى أنّ « أكبر الظنّ أنّ بناء (افْعَلْ) ليس بفعل ،

---

(١٢٥) مغني اللبيب ، جـ ١ ص ٢٢٧ ، وينظر : حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، لمصطفى محمد عرفة الدسوقي ، القاهرة ١٣٨٦ هـ ، جـ ١ ص ٢٢٩ .

(١٢٦) سيأتي تأكيد ذلك عند البحث في أصل صيغة (افْعَلْ) .

(١٢٧) احياء النحو ، ص ٦ ـ ٧ .

(١٢٨) نحو التيسير ، ص ١١٦ .

(١٢٩) نحو الفعل ، ص ٢٤ ، وينظر : ص ٣٠ ـ ٣١ ، ٥٩ .

كما يُفهم من هذه الكلمة ، لِأنّ الفعل يتميز بشيئين : (أولهما) : أنّه مقترن بالدلالة على الزمان ، (وثانيهما) : أنّه يُبنى على المُسند اليه ويُحمل عليه . وبناء (افْعَلْ) خلوٌ من هاتين الميزتين ، فَلَا دلالةَ له على الزمان بصيغته ، وَلَا اسنادَ فيه . أمّا كونه خلوا من الزمن فلأنّ المدلول عليه بالفعل هو الزمن الذي يتلبّس فيه الفاعل بالفعل، وَلَا دلالةَ له على شيء من هذا. إنّ الذي يدلُّ عليه هو طلب الفعل حسب ، فليس هناك من فعل ، ولا زمان يتلبّس فيه الفاعل بالفعل »[١٣٠] .

دلالة الأمر على المقدار :

كَمَا أنّ صيغة الأمر في نفسها تَتَرَدَّد بين الوُجوب والنّدب ، وكما أنّها بالإضافة الى الزمن تَتَرَدَّد بين الفَور والتَراخي ، فهي بالإضافة الى المقدار تَتَرَدَّد بين المَرّة الواحدة واستغراق العُمر .

وكما اختلف الأُصوليون في دلالة الأمر على الوجوب ، وفي دلالته على الزمن ، اختلفوا أيضاً في حقيقة المِقدار الذي وُضِعَت له صيغة الأمر المطلقة ، وهي قول القائل : (افْعَلْ) . فتوقَّفَ الواقفيةُ فيه . وزعم غيرُهم أنّه يختص بفعلة واحدة ، والمأمور بالقيام تَبْرَأ ذِمّتُه من وجوب الأمر عليه بِقَوْمَة واحدة ، وإليه صار الشافعي ـ رضي الله عنه ـ وأكثرُ الفقهاء . وقال قوم : هو لِلمَرّة وَيُحتمل التكرار . وقال أبو اسحق الاسفرايني : إنّه لا بُدَّ من قيام مُسْتَدَام ينبغي أن يَعُمَّ كُلَّ زمان ، فهو عنده للتكرار المستوعب لزمان العمر ، وكذاعند المعتزلة وعند أبي حنيفة ـ رضي الله عنه ـ[١٣١] .

والصحيح ما اختاره الغزالي مِن أنّ المَرّة الواحدة أو الفعلة الواحدة معلومة ومفهومة قَطعاً ، وما عداه مُتوقَّف فيه على بيان دليل ، يقول : « فالمُختار : أنّ الفَعلة الواحدة مفهومة قطعاً ، وما عداه مُتَرَدَّدٌ فيه ، مُتوقَّف الى بيان قرينة ، ودليلُ ذلك بطلان ما عداه من المذاهب »[١٣٢] . وذلك لِأنّ اللفظ بوضعه ليس فيه دِلالة

---

(١٣٠) في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، ص ١٢٠ .

(١٣١) ينظر : المنخول ، ص ١٠٨ ـ ١١١ ، والمستصفى ، جـ ٢ ص ٢ ـ ٦ ، والإحكام في أصول الأحكام ، جـ ٢ ص ٢٢٥ .

(١٣٢) المنخول ، ص ١١١ .

على نفي الزيادة ولا على اثباتها ، فهو خال من التعرّض لِكمّية المَأمور به ، لكن يُحتمل الإتمام ببيان الكميّة ، فيتحصل من هذا أنّه تَبرأ ذِمّة المأمور بالمرّة الواحدة لِأنّ وجوبها معلوم ، والزيادة لا دليلَ على وجوبها إذا لم يتعرّض اللفظ لها ، هذا هو الظاهر مِن مُطلق اللفظ المجرّد من الكميّة ، ويعتضد هذا باليمين ، فإنّه لو قال (واللهِ لأُصومَنّ) لَبَرّ بيوم واحد ، ولو قال (للهِ عَلَيّ صَومٌ) لَبَرأت ذِمّتُه من عهدة النذر بيوم واحد ، لِأنّ الزائدَ لم يتعرّض له[١٣٣] .

وهذا ما اختاره الآمدي أيضاً ، يقول : « والمُختارُ أنّ المرّةَ الواحدةَ لا بدّ منها في الامتثال ، وهو معلومٌ قطعاً ، والتكرارُ مُحتملٌ ، فإن اقترنتْ بِهِ قرينةٌ أشعرت بإرادةِ المتكلّمِ التكرارَ حُمِل عليه ، وإلاّ كان الاقتصارُ على المرّةِ الواحدةِ كافياً . والدليلُ على ذلك أنّه إذا قال له : (صَلِّ) أم (صُمْ) فقد أمَرَهُ بإيقاع فعلِ (الصلاةِ) و (الصوم) وهو مصدرُ (افْعَلْ) ، والمصدرُ محتملٌ للإستغراقِ والعدد ، ولهذا يصحُّ تفسيرُهُ به ... فإذا قالَ : (صَلِّ) فقد أمرَهُ بإيقاع المصدر ، وهو (الصلاة) ، والمصدرُ محتملٌ للعدد ، فإن اقترنت بِهِ قرينة مُشعِرةٌ بإرادةِ العددِ حُمِل عليه ، وإلاّ فالمرّةُ الواحدةُ تكونُ كافية . ولهذا فإنّه لو أمرَ عبدَهُ أن يتصدّق صدقةً ، أو يشتري خبزاً أو لحماً ، فإنّه يُكتفى منه بصدقةٍ واحدةٍ وشراءٍ واحدٍ ، ولو زادَ على ذلك فإنّه يستحقُّ اللومَ والتوبيخَ لعدمِ القرينةِ الصارفةِ إليه ، وإن كان اللفظُ محتملاً له ، وإنّما كان كذلك لأنّ حالَ (الأمرِ) مُتَرَدّدٌ بين إرادةِ العددِ وعدمِ إرادتهِ ، وإنّما يجبُ العددُ مع ظهورِ الإرادةِ [١٣٤] .

والزمخشري ـ من النحويين والمفسرين ـ قد أَلْمَحَ إلى أنّ صيغة الأمر قد تفيد معنى الاستمرار والثبات إذا طُلِب بها من المخاطب أن يثبت على حالِهِ التي هو عليها ، يقول في قوله تعالى : « قُلْ : يا قومِ اعملُوا على مَكَانَتِكُمْ إنّي عَامِلٌ فَسَوفَ تَعلمُونَ مَنْ تكونُ لَهُ عَاقِبَةُ الدارِ »[١٣٥] : « قوله « اعملوا على مكانتكم » يحتمل : اعملوا على تمكنكم مِن أمركم وأقصى استطاعتكم وإمكانكم ، أو : اعملوا على جهتكم وحالكم التي أنتم عليها ، يُقالُ لرجلٍ إذا أُمِرَ أن يثبتَ على حالِهِ : (على مكانتكَ يا فُلانُ) أي : اثبتْ على ما أنتَ عليه لا تنحرفْ عنه . « إنّي عامل » أي : عامل على

---

(١٣٣) ينظر : المستصفى ، جـ ٢ ص ٢ ـ ٤ .

(١٣٤) الإحكام في أصول الأحكام ، جـ ٢ ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦ .

(١٣٥) سورة الأنعام : الآية ١٣٥ .

مكانتي التي أنا عليها . والمعنى : اثبتوا على كفركم وعداوتكم لي فإني ثابت على الاسلام وعلى مصابرتكم .. وطريقةُ هذا الأمرِ طريقةُ قوله « اعملُوا ما شئتم »(١٣٦) وهي التخلية والتسجيل على المأمور بأنه لا يأتي منه إلاّ الشرُّ . فكأنّه مأمورٌ به ، وهو واجبٌ عليه حتمٌ ليس له أن يَتَفَصَّى عنه ويعملَ بخلافه »(١٣٧) . ويقول في قوله تعالى « وعلى اللهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُتَوَكِّلُونَ »(١٣٨) : « معناه : فليثبتِ المتوكلون على ما استحدثوا من توكلهم »(١٣٩) . ويقول في قوله تعالى « وإذ قال ابراهيمُ : رَبِّ اجْعَلْ هـذا البلـدَ آمنـاً واجْنُبْنـي وبَنِـيَّ أن نَعْبُـدَ الأصنـامَ »(١٤٠) : « واجنبنـي » المعنـى : ثَبِّتْنَـا وأدِمْنَـا عـلى اجتنـابِ عِبَادَتِها »(١٤١) . ويقـول في قولـه تعالى « يا أيُّها النَبِيُّ اتَّقِ اللهَ »(١٤٢) : « واظبْ على ما أنتَ عليه من التقوى ، واثبتْ عليه ، وازددْ منه ، وذلك لِأنّ التقوى باب لا يبلغ آخره »(١٤٣) .

أمّا البلاغيون فقد تناول السكاكي من بينهم هذا الموضوع ، وهو يرى أنّ الأشبه في الأمر أن يكون للمرّة إذا كان الطلب به راجعاً الى قطع الواقع ، كقولك في الأمر للساكن : (تَحَرَّكْ) . وأنّ الأشبه في الأمر أن يكون للاستمرار إنْ كان الطلب به راجعاً الى اتصال الواقع ، كقولك في الأمر للمتحرك : (تَحَرَّكْ) ، يقول : « وأمّا الكلام في أنّ الأمر أصل في المرّة أمْ في الاستمرار ، وأنّ النهي أصل في الاستمرار أم في المرّة ، كما هو مذهب البعض ، فالوجه هو أنّ يُنظر إنْ كان الطلبُ بهما راجعاً الى قطع الواقع ، كقولك في الأمر للساكن : (تَحَرَّكْ) ، وفي النهي لِلمتحرّك : (لا

---

(١٣٦) سورة فصلت : الآية ٤٠ .

(١٣٧) الكشاف ، جـ ٢ ص ٥٢ .

(١٣٨) سورة ابراهيم : الآية ١٢ .

(١٣٩) الكشاف ، جـ ٢ ص ٣٧٠ .

(١٤٠) سورة ابراهيم : الآية ٣٥ .

(١٤١) الكشاف ، جـ ٢ ص ٣٧٩ .

(١٤٢) سورة الأحزاب : الآية ١ .

(١٤٣) الكشاف ، جـ ١ ص ٢٤٨ ، وينظر : جـ ٣ ص ٤٢٢ في تفسير قوله تعالى : « وسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ والابكار » (سورة غافر : الآية ٥٥) ، و ص ٥٢٥ في تفسير قوله تعالى : « واسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ » (سورة محمد : الآية ١٩) ، و جـ ٤ ص ١٧٦ في تفسير قوله تعالى : « واذكرْ اسمَ رَبِّكَ » (سورة المزمّل : الآية ٨) ، و ص ٢٠٠ في تفسير قوله تعالى : « واذكرْ اسمَ رَبِّكَ بكرةً وأصيلاً » (سورة الانسان : الآية ٢٥) .

تَتَحَرَّكْ) . فالأشبه المرّة . وإنْ كان الطلب بهما راجعاً الى اتصال الواقع ، كقولك في الأمر للمتحرّك : (تَحَرَّكْ) . ولا تَظُن هذا طلباً لِلحاصل . فإنّ الطلب حال وقوعه يتوجّه الى الاستقبال كما نَبَّهْتُ عليه في صدر القانون . ولا وجود في الاستقبال قبل صيرورته حالاً . وقولك في النّهي للمتحرّك : (لا تَسْكُن) . فالأشبه الاستمرار »[١٤٤] .

صيغ الأمر :

إنّ الصيغ التي تؤدّي معنى الأمر في العربية هي :

١ ـ الأمر بصيغة (افْعَلْ) .
٢ ـ الأمر بصيغة (لِيَفْعَلْ) .
٣ ـ الأمر بصيغة المصدر .
٤ ـ الأمر بما أسماه النحاة والبلاغيون (أسماء الأفعال) .
٥ ـ الأمر بصيغة الخبر .

١ ـ الأمر بصيغة (افْعَلْ) :

يُسَمّي النحاة صيغة (افْعَلْ) : فعلَ الأمر . وعلامتُه التي يُعرف بها عندهم مركّبة من مجموع أشياء . وهي : دلالتُه على الطلب . وقبولُه ياء المخاطبة ونون التوكيد . فلو لم تدلّ الكلمةُ على الطلب وقبلت ياء المخاطبة نحو (تقومين) . أو دلّت على الطلب ولم تقبل ياء المخاطبة أو نون التوكيد نحو (نَزَالِ يا هند) . فليست بفعل أمر .[١٤٥]

وقد اختلف النحاة في أصل فعل الأمر . فذهب الكوفيون الى أنّه مُقتطع من المضارع . وذهب البصريون الى أنه أصلٌ برأسه : « ذهب الكوفيون الى أنّ أصولَ الفعل : الماضي والمضارع فقط . وأنّ الأمر مُقتطع من المضارع . إذ أصل (افْعَلْ) : (لِتَفْعَلْ) .. والبصريون على أنّه أصل برأسه » .[١٤٦]

---

(١٤٤) مفتاح العلوم ، ص ١٥٣ .

(١٤٥) ينظر : شرح قطر الندى ، ص ٣٠ ، وشرح شذور الذهب ، ص ٢٣ ، وهمع الهوامع ، جـ ١ ص ٧ .

(١٤٦) همع الهوامع ، جـ ١ ص ٩ . وينظر : ص ١٥ ، والاشباه والنظائر ، جـ ٢ ص ١٨١ ـ ١٨٢ .

وتَرَتَّبَ على خلافهم في أصل فعل الأمر ، خلافُهم فيه : أمُعْرَبٌ هو أم مبني ؟، فذهبَ الكوفيون الى أنّه مُعرب مَجزوم ، لِأنَّ أصل (افْعَلْ) عندهم : (لِتَفْعَلْ) ، كقولهم في الأمر للغائب : (لِيَفْعَلْ) ، وَلَمَّا كان أمرُ المُخاطب أكثر على ألسنتهم من أمر الغائب ، استثقلوا مجيءَ (اللّام) فيه ، فحذفوها حذفاً مستمرًّا مع حرف المضارعة ، طَلباً لِلتخفيف مع كثرة الاستعمال ، وكذلك لِدلالة الخطاب على المعنى المُراد . ويؤيد ذلك عندَهم أنَّ الحذف طَلباً للتخفيف كثير في كلام العرب ، ومن ذلك قولهم « أَيْشِ » والأصل فيه : (أيُّ شيْءٍ) ، وقولهم « عِمْ صباحاً » والأصلُ فيه : (أنْعِمْ صباحاً) ، وقولُهم (وَيْلُمِّهِ) والأصلُ فيه : (وَيْلُ أُمِّهِ) ، إلاَّ أنَّهم حذفوا في هذه المواضع لكثرة الاستعمال ، وكذلك في (لِتَفْعَلْ) حذفوا (اللّام) فيها مع حرف المضارعة طلباً للتخفيف مع كثرة الاستعمال ، ولكنّ ذلك عندهم لا يكون مُزيلا لهذه الصيغة عن أصلها ، ولا مُبطلا لِعمل اللّام .(١٤٧) لأنَّ مَاحُذِف للتخفيف فهو في حكم الملفوظ به ، فكان فعل الأمر (افْعَلْ) مُعرباً مجزوماً بذلك الحرف المُقَدَّر .(١٤٨)

ومما يؤيّد عندهم كون فعل الأمر مُعرباً مجزوماً كذلك ، أنَّهُ قد جاء عن العرب حذفُ (اللّام) في الشعر ، وبقاءُ عملها (الجزم) في الفعل المضارع ، في شواهد كثيرة ،(١٤٩) كقول الشاعر :(١٥٠)

عَلى مِثْلِ أَصْحَابِ الْبَعُوضَةِ فَاخْمِشِي لَكِ الْوَيْلُ حُرَّ الْوَجْهِ أَوْيَبْكِ مَنْ بَكَى

أراد : (لِيَبْكِ) ، فحذف (لاَمَ) الأمر ، وأبقى عَمَلَهَا (الجزم) في الفعل . فقالوا : إذا جاز أن يعمل حرف الجزم مع الحذف في هذا الموضع ، جازَ أن يعمل مع صيغة الأمر (افْعَلْ) مع الحذف لكثرة الاستعمال .(١٥١)

---

(١٤٧) ينظر : الانصاف ، جـ ٢ ص ٥٢٤ ـ ٥٢٨ ، وهمع الهوامع ، جـ ١ ص ٩ ، وشرح ابن عقيل جـ ١ ص ٣٥ .

(١٤٨) ينظر : كتاب اللامات ، ص ٩١ ، شرح المفصل ، جـ ٧ ص ٦١ .

(١٤٩) سوف نناقش هذه الشواهد عند البحث في صيغة الأمر (لِيَفْعَلْ) .

(١٥٠) البيت لمتمم بن نويرة ، وهو من الطويل ، ورد في كتاب : سيبويه ، جـ ١ ص ٤٠٩ ، والمقتضب ، جـ ٢ ص ١٣٢ ، وشرح المفصل ، جـ ٧ ص ٦٠ ، ٦٢ ، والانصاف ، جـ ٢ ص ٥٢٢ ، ومغني اللبيب ، جـ ١ ص ٢٢٥ .
(معجم شواهد العربية ، جـ ١ ص ٤٢٩ ـ ٤٣٠) .

(١٥١) ينظر : الانصاف ، جـ ٢ ص ٥٢٠ ـ ٥٢٤ ، واللامات ، ص ٩٢ ـ ٩٤ .

ومما يُؤَيِّد كذلك كون صيغة (افْعَلْ) أصلها (لِتَفْعَلْ) عند الكوفيين ، أنَّه قد جاءَ أمر المُخاطبِ بصيغة (لِتَفْعَلْ) في شواهد كثيرة سليمة وموثوقة من أحاديث النبي (ص) وأبيات الشعر ، ومن ذلك قوله (ص) : « لِتَأْخُذُوا مَصَافَّكُمْ » .(١٥٢) ومن ذلك أيضا قول الشاعر :(١٥٣)

لِتَقُمْ أَنْتَ يا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَلِتَقْضِي حَوَائِجَ المُسْلِمِينَا

وقول عمر بن ابي ربيعة :(١٥٤)

إذا اسْوَدَّ جُنْحُ الليلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ
خُطَاكَ خِفَافاً إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدا

فقال الكوفيون بأنّ العرب قد نطقت في هذه الشواهد بذلك الأصل المتروك ، فجاءت صيغة (لِتَفْعَلْ) فيها على الأصل في أمر المخاطب .(١٥٥) وقد عَدَّ النُّحاة البصريون هذه الشواهد نادرةً ، محفوظة ، لا يُقاس عليها ، يقول أبو حيان : « استعمال أمر المُخاطب بتاء الخطاب هو مِن القلّة بحيث ينبغي أن لا يُقاس عليه ، فالفصيح المُستعمل : (اضْرِبْ)» .(١٥٦) كما وَصَمُوا هذه الشواهد بالشذوذ .(١٥٧)

---

(١٥٢) مصادر النحو تستشهد بهذا الحديث بهذا اللفظ نفسه . وفي مصادر الحديث جاء حديث بلفظ آخر فيه الشاهد نفسه ، وهو قوله (ص) : « لتأخذوا مناسككم » .
(صحيح مسلم ، للامام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١ هـ) ، تحقيق : محمد فؤاد عبدالباقي ، القاهرة ١٩٥٤ ، جـ ٢ ص ٩٤٣ ، والجامع الصغير في أحاديث البشير النذير ، لجلال الدين السيوطي (ت ٩١١ هـ) ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ١٩٥٤ ، جـ ٢ ص ١٢٢) .

(١٥٣) البيت لا يعرف قائله ، وهو من الخفيف ، وقد ورد في : الانصاف ، جـ ٢ ص ٥٢٥ ، ومغني اللبيب ، جـ ١ ص ٢٢٧ ، جـ ٢ ص ٥٥٢ .
(معجم شواهد العربية ، جـ ١ ص ٣٩٠) .

(١٥٤) البيت من الطويل ، وقد ورد في : خزانة الأدب ، جـ ٢ ص ١٤٤ ، ومغني اللبيب ، جـ ١ ص ٣٧ ، وشرح شواهد المغني ، جـ ١ ص ١٢٢ ، وهمع الهوامع ، جـ ١ ص ١٣٤ ، وليس في ديوانه .
(معجم شواهد العربية ، جـ ١ ص ٩٢)

(١٥٥) ينظر : الانصاف ، جـ ٢ ص ٥٢٤ ـ ٥٢٨ ، وشرح الكافية ، جـ ٢ ص ٢٥٢ .

(١٥٦) البحر المحيط ، لأبي حيان أثير الدين محمد بن يوسف ، الطبعة الأولى ، مصر ١٣٢٨ هـ ، جـ ٨ ص ٧ . وينظر : رصف المباني ، ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨ .

(١٥٧) ينظر : شرح المفصل ، جـ ٧ ص ٦١ ، والبحر المحيط ، جـ ٨ ص ٧ .

وقد جاءت صيغة (لتَفْعَلْ) كذلك في قراءة قوله تعالى « فَبِذَلِكَ فَلْيَفْرَحُوا هُوَ خَيْرٌ مِمَّا تَجْمَعُونَ » ـ[١٥٨] بـ (تاء المخاطب) بدل (ياء الغائب) ـ ، وهذه القراءة بالخطاب قراءة عشرية قد رُويت عن رسول الله في حديث حسن .[١٥٩] وقد عَدَّ الفَرّاء هذه القراءةَ على الأصل في بناء فعل الأمر لِلمُخاطب فقال : « ذكر عن زيد بن ثابت أنّه قَرأ « فبذلك فلتفرحوا » أيْ : يا أصحابَ محمد ـ بالتاء ـ .. وَقَوّى قول زيد أنّها في قراءة أبيّ « فبذلك فَافرحوا » ، وهو البناء الذي خُلِقَ لِلأمر اذا واجهْتَ به أوْ لم تواجه ، إلاّ أنّ العرب حذفت (اللام) من فعل المأمور المُواجَه لكثرة الأمر خاصّة في كلامهم ، فحذفوا (اللام) كما حذفوا (التاء) من الفعل .. وكان الكسائي يعيب قولهم « فَلْتَفْرَحُوا » لِأنّه وجده قليلا فجعله عَيباً ، وهو الأصل . ولقد سمعت عن النبي (ص) أنّه قال في بعض المشاهد : « لِتَأْخُذُوا مصافَّكُم » يُريد به : خُذُوا مَصَافَّكم » .[١٦٠] فالأصلُ عند الفراء في فعل الأمر للمخاطب أن يكون بصيغة المضارع المسبوق بلام الأمر ، ولذلك أجاز القراءة ـ بالتاء ـ وأجاز الحديث النبـوي أيضـاً .[١٦١] ولكنْ لَمّا كان أمْرُ المُخاطب حيث وقع في القرآن الكريم يقع بغير (اللام) ،[١٦٢] فقد وصف البصريون قراءة « فَلْتَفْرَحُوا » بالشذوذ ،[١٦٣] وَأَوْعَرُوا في تخريجها ، يقول الزركشي : « ووجهه أنّه من باب حمل المخاطب على الغائب الى الخطاب ، فَكَأنّه لا غائب ولا حاضر ، وذلك لِأنّ قوله تعالى : « قُلْ بِفَضْلِ اللهِ وبِرَحْمَتِهِ فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا » فيه خطاب للنبي (ص) مع المؤمنين ، وخطابُ الله تعالى مع النبي للمؤمنين كخطاب الله تعالى لهم ، فَكَأنّهما اتّحَدَا في الحُكم ووجود الاستماع والاتباع ، فصار المؤمنون كَأنّهم مُخاطبون في المعنى،

---

(١٥٨) سورة يونس : الآية ٥٨ .

(١٥٩) ينظر : البحر المحيط ، جـ ٥ ص ١٧٢ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ، لمحمد عبدالخالق عضيمة ، الطبعة الاولى ، مصر ١٩٧٢ ، جـ ٢ ص ٥٠٧ ، ٥٠٩ ، وأثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ، للدكتور عبدالعال سالم مكرم ، الكويت ١٩٧٨ ، ص ٦٠ ـ ٦١ .

(١٦٠) معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت ٢٠٧ هـ) ، تحقيق : أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٥٥ ، جـ ١ ص ٤٦٩ ـ ٤٧٠ .

(١٦١) ينظر : موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، للدكتورة خديجة الحديثي ، بغداد ١٩٨١ ، ٨٣ ـ ٨٤ .

(١٦٢) ينظر : البرهان في علوم القرآن ، جـ ٢ ص ٣٧٤ ـ ٣٧٥ .

(١٦٣) ينظر : شرح الكافية ، جـ ٢ ص ٢٦٨ ، والبحر المحيط ، جـ ٨ ص ٧ .

فأتى بـ (اللام) كأنّه يأمر قوماً غيباً ، وبـ (التاء) للخطاب كأنه يأمر حضوراً »(١٦٤) .

وخلاصة القول : إنّ الذي حمل الكوفيين على القول بأنّ فعل الأمر معرب مجزوم ، والجازم مقدّر ، هو قياس أمر المُخاطب على أمر الغائب ، ومجيئه باللام في شواهد من القرآن والحديث والشعر ، ومعاملة آخره معاملة المجزوم ، والحمل على (لا) النهي فإنها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغائب .(١٦٥)

أمّا البصريون فقد منعوا ما قاله الكوفيون في أصل فعل الأمر ، وقالوا بأنّ فعلَ الأمر أصلٌ برأسه ، وأنّه باقٍ على أصله في البناء : « إنّ فعلَ الأمر صيغة مُرْتَجَلَة قائمة بنفسها ، باقية في البناء على أصلها » .(١٦٦)

يقول الزجاجي في ذلك : « وأجمعَ البصريون على أنّ هذا الفعل (فعل الأمر) إذا كان بغير اللام فهو غيرُ مُعرَب ، قولك : (اذهبْ يا زيدُ ، واركَبْ ، وانطلقْ) وما أشبهَ ذلكَ . ودليلُهم على انه غيرُ مُعرَبٍ أنّه لا بدَّ للمُعرَبِ من عاملٍ يَدخلُ عليه فيعربُه ، لأنّ الشيءَ لا يعربُ نفسَهُ ، فكما أنّه لا يجوزُ أن يكون مرفوعٌ ولا منصوبٌ ولا مخفوضٌ بغيرِ رافعٍ ولا ناصبٍ ولا خافضٍ ، فكذلك لا يكون مجزومٌ بغيرِ جازمٍ ، وليس في قولك : (اذهبْ) و (اركب) وما أشبه ذلكَ جازمٌ يَجْزِمُهُ ، وفي قولك : (لِيذهَبْ زيدٌ وَلْيركبْ) جازمٌ وهو اللامُ .

قالوا : وأمّا ما ذهبَ اليه الكوفيونَ مِن إضمارِ اللامِ فَخَطأ ، وذلك أنّ إعرابَ الأفعال مَحمولٌ على إعرابِ الأسماءِ ، وعواملُ الأفعالِ ، باتفاقٍ من الجميع ، أضعفُ من عواملِ الأسماءِ ، وأضعفُ إعرابِ الأسماءِ الخفضُ ، لأنّه لا يتصرّفُ المخفوضُ تصرفَ المرفوعِ والمنصوبِ ، لأنّ الخافضَ لا يفارقُ مخفوضَه كما يُفارقُ

---

(١٦٤) البرهان ، جـ ٢ ص ٣٧٤ ـ ٣٧٥ ، وينظر : شرح الكافية ، جـ ٢ ص ٢٥٢ ، وهمع الهوامع ، جـ ٢ ص ٥٥ .

(١٦٥) ينظر : الانصاف ، جـ ٢ ص ٥٢٤ ـ ٥٢٤ ، وأسرار العربية ، ص ٢١٧ ـ ٢١٩ ، وشرح الكافية ، جـ ٢ ص ٢٥٢ .

(١٦٦) الانصاف ، جـ ٢ ص ٥٤٨ ـ ٥٤٩ ، وينظر : همع الهوامع ، جـ ١ ص ٩ ، ١٥ ، والاشباه والنظائر ، جـ ٢ ص ١٨١ ـ ١٨٢ ، ٢٠٤ ، واللامات ، ص ٩١ ـ ٩٤ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ ١ ص ١٣٢ ، جـ ٢ ص ٩٤ . ١ .

الرافعُ والناصبُ المرفوعَ والمنصوبَ ، وكذلك أجمعوا على أنّه لا يجوزُ إضمارُ الخافضِ لضَعْفِه . والجزمُ في الأفعالِ ، باتفاقٍ من الجميع ، نظيرُ الخفضِ في الأسماءِ ، فهو أضعفُ من الخفضِ على الأصول المُتَّفَقِ عليها ، فَلمّا كان إضمارُ الخافضِ في الأسماء غيرَ جائزٍ كانَ إضمارُ الجازمِ في الأفعالِ الذي هوَ أضعفُ من الخافضِ أشدَّ امتناعاً، قالوا : فلذلك لم يَجزْ إضمارُ لامِ الأمرِ على ما أدّعى الكوفيون .

قالوا : ومِن الدليل القاطع على أنّ اللامَ غيرُ مُضمَرةٍ ، وأنّه ليس كما ذهبوا إليه ، أنّ اللامَ لو كانت مُضمَرةً لَمَا تَغيَّرَ بناءُ الفعلِ ، لأنّ اضمارَ العواملِ لا يُوجبُ تَغيُّرَ بناءِ المعمولِ فيه ، لأنّ إضمارَهُ بمنزلةِ إظهارِه .. فليسَ إضمارُ العواملِ بموجبٍ تغييرَ بناءِ المعمول فيه ، فلو كان تقديرُ (اذهبْ يا زيدُ ، واركبْ) : (لِتذهبْ وَلتركبْ) ، كانَ سبيلهُ إذا أُضمِرَت اللّامُ أن يبقى الفعلُ على بنائِه فيقال : (تَذهبْ يا زيدُ) و (تَركَبْ يا عمرُو) ، وهذا لازمٌ لهم لا زيادةَ عليه ، ومن الدّليلِ على صِحّتِه أنّ الشاعر قد يضطرُّ إلى حذفِ اللّامِ من فعلِ المأمورِ المُخاطَبِ ، في لغة مَنْ يقولُ : (يا زيدُ لِتَذْهَبْ) ، فيَحذِفُها ويُضْمِرُها ويَتركُ الفعلَ على بنائِه ، وعلى ذلكَ قولُ الشاعر ، أنشدَهُ سيبويه وغيرُه :

مُحَمَّدُ تَفْدِ نفسَكَ كلُّ نَفْسٍ إذا ما خِفْتَ مِن أمرٍ تَبَالا

فأضمرَ اللّامَ وتَركَ الفعلَ على بنائِه كما يوجبُه القياسُ » .(١٦٧)

وقد مَنعَ بعضُ البصريين إضمارَ لامِ الأمر وإبقاءَ عَمَلِها حتى في ضرورة الشعر ، يقول المبرد : « والنحويون يجيزون إضمارَ هذه اللام للشاعر إذا اضطُرَّ ، ويستشهدون على ذلك .. فَلَا أرى ذلكَ على ما قالوا ، لأنّ عوامل الأفعال لا تُضْمَرُ ، وأضعفُها الجازمةُ ، لأنّ الجزم في الأفعال نظيرُ الخفض في الأسماء » .(١٦٨)

ومنعوا كذلك أن تعطف المضارع مجزوماً لِقصدِ الأمرِ على فعل الأمرِ ، يقولُ الجرجاني : « إنّ المبني لا يُعْطَفُ عليه المُعْرَبُ ، ألَا تراكَ لا تقولُ : (اذهبْ وتُعطِ زيداً) ولا (أكرمْ وتُحْسِنْ إلى أخيكَ) ، فتجزم الثاني لقصدِ الأمرِ ، لِأجلِ أنّ السكون

---

(١٦٧) كتاب اللامات ، ص ٩١ ـ ٩٤ .

(١٦٨) المقتضب ، جـ ٢ ص ١٣٢ ـ ١٣٣ ، وينظر : الأشباه والنظائر ، جـ ٢ ص ١٣٩ ـ ١٤٠ ، ١٨١ ـ ١٨٢ .

في الأمرِ ليسَ بعاملٍ ، وإنّما هو بمنزلةِ السكونِ في (قدْ) و (بلْ) ، فلا يجوزُ أن تعطفَ عليه مُعْرَباً وتجعلَ لفظَهُ كلفظِهِ مِن غيرِ عاملٍ » .(١٦٩)

على أنّ المفهوم من كلام كثير من البصريين أنّ فعلَ الأمر (افْعَلْ) أصله عندهم أيضاً ، (لِتَفْعَلْ) ، إلاّ أنّه قد استغني عنه بصيغة (افْعَلْ) ، يقول سيبويه : « كما استغنيت بقولك (اضْرِبْ) عن (لِتَضْرِبْ »(١٧٠) ويقول المبرد : « (اللام) في الأمر للغائب ، ولكلّ من كان غير مخاطب .. ولو كانت للمخاطب لَكَانَ جيدا على الأصل ، وإن كان في ذلك أكثر لاستغنائهم بقولهم (افْعَلْ) عن (لِتَفْعَلْ) » .(١٧١) وقال المبرد في قراءة : « فلتفرحوا » بأنّها جاءت على أصل الأمر للحاضر المخاطب .(١٧٢) ويقول ابن جني في هذه القراءة أيضا : « خرجت على أصلها ، وذلك أنّ أصل الأمر أن يكون بحرف الأمر ، وهو (اللام) ، فأصل (اضربْ) : لتضربْ ، وأصلُ (قُمْ) : لِتقمْ ، كما تقول للغائب : (ليقمْ زيدٌ) وَ (لْتَضربْ هندٌ) ، لكن لمّا كثر أمرُ الحاضر ، نحو : (قُمْ) و (اقعدْ) و (ادخلْ) و (اخرجْ) و (خُذْ) و (دَعْ) ، حذفوا حرفَ المضارعةِ تخفيفا ـ بقي ما بعده ، ودلّ حاضرُ الحال على أنّ المأمور هو الحاضر المخاطب ، فلمّا حُذِف حرفُ المضارعة بقي ما بعده في أكثر الأمر ساكناً ، فاحتيج الى همزةِ الوصل ليقع الابتداءُ بها ، فقيل : (اضربْ) و (اذهبْ) ونحو ذلك . فإن قيلَ : ولِمَ كانَ أمرُ الحاضر أكثر حتى دعت الحالُ إلى تخفيفه لكثرته ؟ قيل : لأنّ الغائبَ بعيدٌ عنك ، فإذا أردتَ أن تأمرَه احتجت إلى أن تأمر الحاضرَ لتؤدي إليه أنك تأمره ، فقلت : (يا زيدُ قُلْ لِعمرو : قُمْ) ، فلا تَصِلُ إلى أمر الغائب إلاّ بعدَ أن تأمر الحاضر أن يؤدي إليه أمْرَكَ إيّاه ، والحاضرُ لا يحتاج الى ذلك ، لأنّ خطابَكَ إيّاه قد أغنى عن تكليفك غيره أن يتحمل إليه أمرَكَ له . ويدلُّكَ على تمكّن أمر الحاضر أنك لا تأمرُ الغائبَ بالأسماءِ المُسَمّى بها الفعلُ في الأمر ، نحو : (صَهْ) و (مَهْ) و (حَيَّهَلْ) و (دونَكَ) و (عندَكَ) ونحو ذلك ، لاتقول : (دونَهُ زيداً) ولا (عَلَيْهِ جعفراً) كقولك : (دونَكَ زيداً) و (عليكَ

---

(١٦٩) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ ٢ ص ١٠٧٦ .

(١٧٠) الكتاب ، جـ٢ ص١٩٧ .

(١٧١) المقتضب ، جـ٢ ص٤٤ ـ ٤٥ ، ١٣١ .

(١٧٢) المصدر نفسه ، جـ٢ ص١٣١ ، وينظر : المحتسب ، جـ١ ص٣١٢ .

سعداً) .. فهذا كُلُّهُ يُريكَ استغناءَهم بـ (قُمْ) عن (لتقم) ونحوه ».[١٧٣] ويقول الزمخشري فيها : « وقُرِئَ « فلتفرحوا » ـ بالتاء ـ وهو الأصلُ والقياسُ ، وهي قراءةُ رسولِ الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، و « لتأخذوا مضاجعَكم » قالها في بعض الغزوات ، وفي قراءة أُبيّ « فافرحوا » هو راجع إلى ذلك ».[١٧٤] فالنحاة البصريون اعتبروا الأصل في أمر المخاطب أن يكون بحرف الأمر (اللام) أيضا كالغائب . فاذا قلت : (اضْرِبْ) فأصله : (لِتَضْرِبْ) ، لكن لما كثر استعماله حذف (اللام) وحرف المضارعة ، تخفيفا ولدلالة الحال عليه ،[١٧٥] وبُنِيَ أو عاد الى أصله من البناء لزوال مشابهة الاسم بزوال حرف المضارعة .[١٧٦] وهكذا نجد أنّ البصريين متفقون مع الكوفيين في أصل فعل الأمر ، وكلُّ خلافهم معهم ، أمُعربٌ هو أم مبني ؟.

وحاول الجرجاني أن يمنع البصريين من الوقوع في الوهم الذي وقع فيه الكوفيون ، يقول : « وأمّا (اللامُ) فتختصُّ بالغائب في الأكثر نحو : (لِيضربْ زيدٌ) و (ليمتثلْ أمري) ، وقد تكون للمخاطب نحو قراءة مَن قرأ « فبذلك فلتفرحوا » . وهذا موضعُ لَبْسٍ ، وذلك أنّ صاحب الكتاب زعم أنّ الأصلَ أمرُ المخاطبِ باللام ، نحو : (لِتضربْ يا زيدُ) .. وأقولُ : لاينبغي أن يُتَوَهَم أنّ صاحبَ الكتاب أشارَ إلى ما يُحكى عن الفرّاء من أنّ الأصل : (لِتَضربْ) ثمّ حذف (اللام) و (التاء) وأُدخل (همزةُ الوصلِ) على الكلمة لِيتوصّل إلى اللفظ بالساكن ، لأجلِ أنّه قد نَصّ على أنّ مثالَ الأمر مبني بمنزلةَ (هَلْ) و (قَدْ) ، ولو كانت (اللامُ) مُضمَرةً لم يكن مبنياً » .[١٧٧]

لقد انتصر ابن هشام لرأي الكوفيين في أصل فعل الأمر ، وضَمَّ صوتَه الى صوتهم في أنّه معرب مجزوم فقال : « وزعم الكوفيون ، وأبو الحسن ، أنّ (لامَ) الطلب حُذفت حذفا مستمرا في نحو (قُمْ) و (اقْعُدْ) ، وأنّ الأصل : (لِتَقُمْ) وَ (لْتَقْعُدْ) ، فَحُذفت (اللام) للتخفيف ، وتبعها حرف المضارعة . وبقولهم أقول ، لِأنّ الأمر

---

(١٧٣) المحتسب ، جـ١ ص٢١٣ ـ ٢١٤ ، وينظر : جـ٢ ص١٠٦ في قراءة « ولتَخفُوا ولتَصْفحوا » ـ بالتاء ـ ، و جـ٢ ص٥١ في تفسير قوله تعالى « وألقيتُ عليكَ محبةً مني ولتصنع على عيني » .

(١٧٤) الكشاف ، جـ٢ ص٢٤٢ .

(١٧٥) ينظر : شرح المفصل ، جـ٧ ص٦١ .

(١٧٦) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٢٥٢ .

(١٧٧) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص١٠٩٢ ـ ١٠٩٤ .

معنًى حَقُّه أنْ يُؤَدّى بالحرف ، ولأنّه أخو النهي ولم يُدَلّ عليه إلاّ بالحرف .. وَلأنّكَ تقول : (اغْزُ) و (اخْشَ) و (ارْمِ) و (اضْرِبَا) و (اضْرِبُوا) و (اضْرِبِي) كما تقول في الجزم ، ولأنّ البناء لم يُعْهد كونُه بالحذف » .(١٧٨)

وابن هشام في هذا قد قال بحقيقة من حقائق اللغة العربية ، وهي أنّ المعاني فيها تُؤدّيها الحروف . وقد سبقه الى تقرير ذلك نحاة متقدمون ، منهم أبو علي ، فقد نقل الجرجاني قوله : «إنّ الأصل أن يكون الأمرُ بحرفٍ كما كان النهيُ كذلك »(١٧٩) . ويقول ابن يعيش في ذلك : « الأصلُ في الأمر أن تدخل عليه (اللاّم) وتلزمه لإفادة معنى الأمر ، اذ الحروف هي الموضوعةُ لافادة المعاني »(١٨٠) . وقد قال بها بعد ذلك نحاة آخرون ، كالسيوطي الذي يقول : « الأصلُ أن يكون الأمر كلُّه باللاّم ، من حيث كان معنًى من المعاني ، والمعاني إنّما الموضوع لها الحروف ، فجاء الأمر ماعدا المخاطب لازمَ (اللاّم) على الأصل ، واستُغني في فعل المخاطب عنها ، فحُذفت هي وحروف المضارعة لدلالة الخطاب على المعنى المُراد ، وقد يُؤتى بها على الأصل كقوله تعالى « فبذلكَ فَلْتَفْرَحُوا » »(١٨١) .

ولكنّ الذي فاتَ الكوفيين وابنَ هشام هو أنّ تضمّن صيغة (افْعَلْ) لمعنى (لام) الأمر ، كان يوُجبُ بناءها لا اعرابها ، فكما يقول الأنباري في معرض ردّه على الكوفيين « لو قَدّرْنا أنّ الأصلَ فيه ماصرتم إليه إلاّ أنّه قد تَضَمّن معنى لام الأمر ، فاذا تضمّن معنى لام الأمر فقد تضمّن معنى الحرف ، واذا تضمّن معنى الحرف وجب أن يكون مبنياً »(١٨٢) .

---

(١٧٩) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج٢ ص ١٠٩٤ .

(١٧٨) مغني اللبيب ، ج١ ص ٢٢٧ .

(١٨٠) شرح المفصل ، ج٧ ص ٥٩ .

(١٨١) الاشباه والنظائر في النحو ، تحقيق : طه عبد الرؤف سعد ، القاهرة ١٩٧٥ ، ج١ ص ٦٤ ، وينظر : شرح ابن عقيل ، ج١ ص ٢٩ ـ ٣٠ .

(١٨٢) الانصاف ، ج٢ ص ٥٤١ .

وذلك لأنَّ الإعراب قد وجدَ في الكلام من أجل أن تُعْرِبَ أو تكشفَ علاماتهُ عن المعاني وتنوعها ، وفعل الأمر بتضمّنه معنى الحرف (لام الأمر) قد تحدد بأداء معنى وظيفي معين ، فبَعُدَ بذلك عن موجب الإعراب ، واستحقَّ (البناء) الذي هو دليل الثبات وعدم التغير في الدلالة . ولعلَّ هذا يفسِّرُ قولَ سيبويه : « و (الوقف) : قولهم (اضْرِبْ) في الأمر ، لم يُحركوها لأنَّها لايوصف بها ، ولا تقع موقع المُضارعة ، فَبَعُدَت عن المضارعة بُعْدَ (كَمْ) و (إذْ) من المتمكنة . وكذلك كُلُّ بناء من الفعل كان معناه : (افْعَلْ) »(١٨٣) .

وقد قال بهذا الرأي باحثون معاصرون ، منهم الدكتور الجواري الذي يقول : « والواقع أنَّ فعل الأمر أبعد صيغ الأفعال عن موُجب الإعراب ، وأقربها الى معنى الحرف ، وأحقها بالبناء ، لأنَّه يؤدي معنىً ، والمعاني حقُّها أن تُؤدَّي بالحرف »(١٨٤) . والدكتور المخزومي لا يؤيد الكوفيين في ذهابهم الى أن فعل الأمر معرب مجزوم ، إذ ليس في الفعل إعراب كاعراب الأسماء(١٨٥) ، ويرى أنه قد « كانت مقالة البصريين ببناء الفعل الماضي وفعل الأمر مبنية على أساس من فهم واعٍ لطبيعة الفعل ، وَلإباء الفعل من حيث هيئته ودلالته أن يَتَحَمَّل معنى من المعاني الاعرابية كما يتحمّله الاسم »(١٨٦) .

وفي رأيي أنَّ محاولةَ الكوفيين والبصريين الكشف عن أصل فعل الأمر ، وخلافَهم الذي تَرَتَّبَ على ذلك ، لم تكن له ثمرة إلاَّ الابتعاد عن منهج البحث اللغوي السليم ، هذا الخلاف لم يفد الدرسَ النحوي سوى شحنه بالمزيد من الخلافات التي خرجت بالنحو عن غايته ، وبالتالي كانت السببَ في تعقيده وتنفير الدارسين منه . وكان الأجدى لهذا الدرس وَلَنا ، لو أنهم تركوا البحثَ والخلافَ في الأصل الذي افترضوه لفعل الأمر ، واكتفوا بدراسة الفعل في حدود واقعه اللغوى ، والتسليم بأنَّه مبني لتضمنه معنى الأمر .

---

(١٨٣) الكتاب ، ج١ ص ١٧ .

(١٨٤) نحو الفعل ، ص ٥٩ ، وينظر : نحو التيسير ، ص ٩٨ ـ ٩٩ .

(١٨٥) ينظر : في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، ص ١٢٠ .

(١٨٦) المرجع نفسه ، ص ١٢٤ ـ ١٢٥ .

أقول إنّ خلاف المدرستين في أصل فعل الأمر، لم يكن قائما على أساس من البحث اللغوي السليم، لأنّهُ كان يستند الى وجود شواهد كثيرة من الشعر، والأحاديث، والقرآن، تشهد على استعمال صيغة (لِتَفْعَلْ) في أمر المُخاطب. قالوا بِأنّها تُمَثِّلُ الأصلَ المهجور أو المتروك لصيغة(افْعَلْ). وكان يجب أن تَحْمِلَ هذه الشواهد الطرفين على التسليم بِأنَّ (لِتَفْعَلْ) ليست أصلا متروكا لصيغة (افْعَلْ)، وإنّما هي صيغة ثانية في أمر المُخاطب، تقف الى جانب صيغة (افْعَلْ). وهذا مَاحَمَلَ فعلا طائفةً من النحاة على التسليم بذلك. يقول ابن السراج (ت٣١٦ هـ): « وأمّا (لام الأمر) فنحو قولك: (لِيَقُمْ زيد) وَ (لْيَقْعُدْ عمرو)، وَ (لْتَقُمْ يا فلان)، تَأمر بها المُخاطب كما تَأمر الغائب. وقال عَزَّ وَجَلَّ: « فبذلك فلتفرحوا » . »،[١٨٧] وأورد السيوطي قولَ « الشلوبين في « شرح الجزولية »: الفاعل إذا كان مُخاطباً، في أمره وجهان:

(أحدهما): أن يُبنى فعل الفاعل بناءً مخصوصا بالأمر، وهو بناء (افْعَلْ) وما هو بمعناه، نحو: قُمْ، وَاقْعُدْ.

(الثاني): أن يدخل (لام) الطلب على فعله المضارع، فيقال: (لِتَقُمْ)، وَ (لْتَقْعُدْ) »[١٨٨]، وهذا ماقال به أيضا الزجاجي[١٨٩] وأبو حيان[١٩٠] والمرادي[١٩١] وابن عصفور.[١٩٢]

---

(١٨٧) الاصول في النحو، جـ٢ ص١٦٢، وينظر: كتاب المقتصد في شرح الايضاح، جـ٢ ص١٠٩٣ ـ ١٠٩٤.

(١٨٨) الاشباه والنظائر، جـ ١ ص ٣٣.

(١٨٩) ينظر: اللامات، ص ٩٤.

(١٩٠) ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، لاثير الدين محمد بن يوسف بن حيان، تحقيق: مصطفى النحاس، رسالة دكتوراه مخطوطة، مكتبة جامعة القاهرة، تحت رقم ١٩١٤، جـ ٢ ص ٧٩٨.

(١٩١) ينظر: الجنى الداني في حروف المعاني، للحسن بن قاسم بن عبدالله المرادي، تحقيق: الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، الطبعة الاولى، حلب ١٩٧٣، ص ١١١.

(١٩٢) ينظر: المقرب، لعلي بن مؤمن المعروف بـ (ابن عصفور)، تحقيق: احمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري، بغداد ١٩٧١، جـ ١ ص ٢٧١.

وقد وصف بعض النحاة صيغة (لِتَفْعَلْ) في أمر المُخاطب بأنّها لغة رديئة[١٩٣] قليلة.[١٩٤] ووصفها البعضُ الآخر بأنّها جيدة[١٩٥]. ومهما تكن صفتها عندهم، فلاشَكَّ عندي في أنّ (لِتَفْعَلْ) صيغة ثانية في أمر المخاطب، ولاشَكَّ في أنّها تختلف عن صيغة (افْعَلْ)، ولكنّ هذا الاختلاف لايعود ـ كما تصورّ بعض النحاة ـ الى الاختصار، اذ تصوروا صيغة (افْعَلْ) مُختصرةً من صيغة (لِتَفْعَلْ)[١٩٦]، وإنّما هذا الاختلاف يعود الى الدّقة في الاستعمال، والزيادة في الدلالة على المعنى، فأنت تأمر

---

(١٩٣) جاء في « لسان العرب » : « قال الأخفش : إدخالُ (اللام) في أمر المُخاطب لغة رديئة، لان هذه (اللام) إنّما تدخلُ في الموضع الذي لايُقْدَرُ فيه على (افْعَلْ)، تقول : (لِيَقُمْ زيد) لأنك لاتقدر على (افْعَلْ)، واذا خاطبتَ قلتَ : (قُمْ) لأنك قد استغنيتَ عنها ». (لسان العرب : تا)

(١٩٤) يقول أبو حيان : « استعمال أمر المخاطب بتاء الخطاب هو من القلة بحيث ينبغي أن لايقاس عليه، فالفصيح المستعمل : (اضْرِبْ)، وقيل : (لِتَضْرِبْ). بل نصّ النحويون على أنها لغة رديئة، قليلة، إذ لاتكاد تحفظ إلاّ قراءة شاذّة : « فبذلك فلتفرحوا » ـ بالتاء للخطاب ـ، وما أثر المحدثون من قوله عليه الصلاة والسلام : « لتأخذوا مصافكم » مع احتمال أنّ الراوي روى بالمعنى، وقول الشاعر :

لتقم أنت ياابن خير قريش فتقضي حوائج المسلمينا

وزعم الزجاج أنها لغة جيدة، وذلك خلاف مازعم النحويون ».

(البحر المحيط، جـ ٨ ص ٧، وينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح جـ ٢ ص ١٠٩٣ ـ ١٠٩٤ والمفصل، ص ٢٥٧، والمرتجل، ص ٢١٥، ومعاني الحروف لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني، تحقيق : الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي، القاهرة ١٩٧٣، ص ٥٧، ومغني اللبيب، جـ ١ ص ٢٤٤، وهمع الهوامع، جـ ٢ ص ٥٥، والاشباه والنظائر، جـ ١ ص ٦٤).

(١٩٥) يقول الزجاجي : « الأمر من المخاطب مبني على الوقف .. واذا كان الأمر للمخاطب باللام كان مجزوماً بها كقولك : (لِتَخْرُجْ يازيد) و : (لتركبْ ياعمرو)، وهي لغة جيدة، وروى أن رسول الله (ص) قرأ : « فبذلك فلتفرحوا » ـ بالتاء ـ، وقال عليه السلام في بعض المغازي : « لِتأخُذوا مصافكم » ». (الجمل، ص ٢١٦، وينظر : ارتشاف الضرب، جـ ٢ ص ٧٩٨، والجنى الداني، ص ١١١).

(١٩٦) ينظر : الاشباه والنظائر، جـ ١ ص ٣٣.

المخاطبَ فتقول له : (افْعَلْ) ، فاذا أردتَ تأكيدَالأمر قُلت له : (لِتَفْعَلْ) ، ومعنى التوكيد واضح في هذه الصيغة ،لأنَّكَ « اذا أمرتَ مُخاطَباً فإنَّكَ غير محتاج الى (اللّام) كقولك : (اذهبْ يازيد) و : (اركبْ) و : (انطلقْ) وكذلك ما أشبهه ، وربّما أُدْخِلَت (اللّامُ) في هذا الفعل أيضا توكيدا فقيل : (لِتَذْهَبْ يازيد) وَ : (لْتَرْكَبْ) وَ : (لْتَنْطَلِقْ) ، وعلى هذا قُرِئَ « فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرحُوا » على الخطاب .. وروي أنّ النبي (ص) قال في بعض مَغازيه لِبعضِ أصحابه : « لِتَأْخذُوا مَصَافَّكم » فأدخلَ (اللامَ) في فعل المخاطَبِ »[١٩٧] .

وقد نبّه ابن جني على أنَّ (التاء) في قراءة «فَبِذلكَ فَلْتَفْرَحُوا» تُفيدُ تقوية الخطاب وتأكيدَ الأمر، يقول : « وَكأنَّ الذي حَسُنَ (التاءَ) هنا أنّه أَمْرٌ لهم بالفرح ، فخوطبوا بـ(التاء) لِأنّها أذهبُ في قوّة الخطاب ، فاعرِفْهُ . وَلاتَقُلْ قياساً على ذلك : (فبذلك فَلْتَحْزَنوا) ،لأنَّ الحُزن لاتقبله النفس قبولَ الفرح ، إلاَّ أن تُريدَ إصغارَهم وإرغامَهم، فتوكّد ذلك بـ (التاء) على ما مضى » .[١٩٨]

وهذا خلاف لما ذهب اليه الأستاذ الدكتور الجواري ، الذي يرى أنَّ صيغة فعل الأمر المألوفة (افْعَلْ) تغني عن صيغة (لِتَفْعَلْ) ،لأنّها أوجز منها لفظاً ، وأدَلّ على معنى الأمر، وأقوى ، وأشدّ ، في حين أنَّ صيغة (لِتَفْعَلْ) ليست بالكثيرة ، ولا المألوفة ، وفيها شيء من اللّين والتلطيف يكادُ يقرّبها من الرجاء والالتماس وبذل النصيحة .[١٩٩] وخلاصة الرأي عنده : « أنَّ صيغة (افْعَلْ) في الأمر صيغة مستقلة بالمخاطب ، شائعة فيه ، لايُعْدَلُ عنها الى (لِتَفْعَلْ) إلاَّ اذا أُريدَ معنى التَلطُّفِ ، وبَذْلِ النصيحة ، ونحو ذلك من المعاني » .[٢٠٠]

واذا كانت صيغةالأمر (لِتَفْعَلْ) ليست بالكثيرة ، وَلا المألوفة في استخدامنا اللّغوي ـ كما يرى الدكتور الجواري ـ فإنّما كان ذلك بسبب جناية خلاف النحويين عليها ، فقد كان استعمالها من الأسس التي استند اليها الكوفيون في

---

(١٩٧) اللامات ، لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) ، تحقيق : الدكتور مازن المبارك ، دمشق ١٩٦٩ ، ص ٨٨ ـ ٨٩ .

(١٩٨) المحتسب ، جـ ١ ص ٣١٤ .

(١٩٩) ينظر : نحو الفعل ، ص ٥٧ ـ ٥٨ .

(٢٠٠) المرجع نفسه ، ص ٥٩ .

خلافهم مع البصريين ، حيث استندوا الى الشواهد التي استُعملت فيها هذه الصيغة ، من الشعر والحديث والقرآن ، في قولهم بأنّها الأصلُ المتروك لِفعل الأمر المُعرب المجزوم (افْعَلْ) . وهذا ما حمل بعض البصريين – في رَدّ فعل غير مُتَّزن – على أن يصموا كلّ الشواهد التي استُعملت فيها ، وهي شواهد كثيرة ، بأنّها نادرة ، بل شاذّة ، وحكموا عليها بأنّها محفوظة لا يُقاس عليها ، وكان لذلك كلّه أثره في تراجع هذه الصيغة ، وانزوائها في شواهدها المحفوظة في كتب النحو ، والتي حُرِّم على الناس أن يقيسوا عليها . وأرجو أن يكون قد آنَ لهذه الصيغة أن يُطلق سراحها في استعمالنا اللغوي ، اذا ما تَأكّدَ لنا فصاحتها وخصوصيتها في أسلوب الأمر.

أمّا البلاغيون فلم أقف لهم على مشاركة في البحث عن أصل صيغة الأمر (افْعَلْ) ، وكأنّهم بذلك قد ابتعدوا عن مشاركة النحويين في افتراضاتهم العقلية في بحث هذه المسألة ، هذه الافتراضات التي دفعتهم الى الحرص على التأويل والتقدير عند شرحهم النصوص ، مِمّا كان يذهب بقيمة الكلام وحلاوته . مثال ذلك ما يقوله أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) ، وهو من الكوفيين[٢٠١] في شرح قول امرىء القيس ،[٢٠٢]

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرى حبيبٍ وَمَنْزِلِ بِسقْطِ اللّوَى بين الدَّخُولِ وَحَوْمَلِ

«وموضع «قِفَا»: جزم بلام ساقطة، والتقدير: (لِتَقِفَا)، فسقطت (اللّام) و(التاء) لكثرة الاستعمال ،والأصل فيه بعد ذلك : (أُوْقِفَا) ، فيجب أن تسقط (الواو) من الأمر بناءً على سقوطها من المستقبل ، فاذا سقطت (الواو) سقطت (الألف) التي من أجل سكونها دخلت ، فتصير : (قفا) ، وعلامة الجزم في (قفا) : سقوط النون » .[٢٠٣]

عِلّة الإسكان في فعل الأمر :

لقد وُجِدَ (الإعراب) أصلا من أجل أن تَكْشِفَ علاماتُه عن تنوّع دلالات الألفاظ في الكلام ، من خلال تنوّعها هي في أواخر الألفاظ . وعكسه (البناء) الذي جعلُوه

(٢٠١) ينظر : طبقات النحويين واللغويين ، لابي بكر محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، مصر ١٩٧٣ ، ص ١٥٣ – ١٥٤ .

(٢٠٢) ديوان امرىء القيس ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، دار المعارف بمصر ١٩٦٩ ، ص ٨ .

(٢٠٣) شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لابي بكر محمد بن القاسم الانباري ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، مصر ١٩٦٩ ، ص ١٨ .

دليلَ الثبات وعدم التغيّر في الدلالة ، فهو يعني انعدامَ علامةِ الإعراب والتجرّدَ منها :

« وعلى مذهب مَن قال : (الإعراب) : الاختلاف : قال : (الرفع) : انتقال الآخر الى علامة العُمدة ، و (النصب) : انتقاله الى علامة الفضلة ، و (الجر) : انتقاله الى علامة الاضافة . والظاهر في اصطلاحهم أنّ (الإعراب) هو : الاختلاف ، ألاَ ترى أنّ (البناء) ضدّه ، وهو : عدم الاختلاف ، اتفاقاً . ولا يُطلق (البناء) على الحركات »(٢٠٤) ، « اعلمْ أنّ (البناءَ) نقيضُ (الإعرابِ) ، لأنّ حقيقتَهُ أن يثبتَ آخرُ الكلمةِ على صورةٍ واحدةٍ ، فلا يتغيَّرُ بدخولِ العواملِ المختلفةِ »(٢٠٥) .

وعَدَّ البصريون البناءَ أصلاً في الفعل لِأنَّ « الأصل في الأفعال أن تكون مبنية »(٢٠٦) ، وذلك لِأنَّ سبب الإعراب ، وهو التصرّف في المعاني والدلالات ، لا وجودَ له فيه ، ولذلك قالوا : « وأمّا إعرابُ الفعل فليس بأصل فيه ولا حقيقيّ كما كان الاسمُ ، لِأنّه عارٍ من المعاني التي أوجبت الإعرابَ للاسم ، وهي الفاعليّةُ ، والمفعوليّةُ ، والإضافة ، وَلِأنّه باختلاف صيغه يدلُّ على الزمان ، وبحروفه يدلُّ على ما يتضمّنه من الحدث ، فلم يفتقر الى إعراب يَكْشِفُ عن معانيه ، فإعرابه على هذا غير حقيقي ، ومعنى (غير حقيقي) : أنّه لا يستحقّه بحكم الأصل ، وإنّما يستحقّه بشبهه بالإسم ، وإنّما كان كذلك لِأنَّ المعاني الموجبة للإعراب لا تُوجَد فيه ، ألاَ ترى أنّه لا يكون فاعلاً ، ولا مفعولاً ، ولا مُضافاً اليه على حَدّ الإضافة الى الأسماء »(٢٠٧) .

---

(٢٠٤) شرح الكافية ، جـ ١ ص ٢٤ ، وينظر : الأشباه والنظائر ، جـ ١ ص ٢٦٨ .

(٢٠٥) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ ١ ص ١٢٥ .

(٢٠٦) الانصاف ، جـ ٢ ص ٥٢٤ ، وينظر : شرح الكافية ، جـ ١ ص ١٦ ، وشرح ابن عقيل ، جـ ١ ص ٣٤ .

(٢٠٧) المرتجل ، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٤ ، وينظر : الايضاح في علل النحو ، ص ٧٧ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ ١ ص ١٠٧ ـ ١٠٨ ، ١٣٢ ، والأشباه والنظائر ، جـ ١ ص ٢٨٢ ، ٣٣٥ .

وهذا ما يذهب اليه باحثون معاصرون ، يقول الدكتور المخزومي : « كانت مقالة البصريين ببناء الفعل الماضي وفعل الأمر ، مبنية على أساس من فهم واع لطبيعة الفعل ، ولإباء الفعل من حيث هيئته ودلالته أن يتحمل معنى من المعاني الاعرابية كما يتحمله الاسم » .

(في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، ص ١٢٤ ـ ١٢٥) .

ويقول الدكتور الجواري : « أما الأفعال فيكثر فيها البناء ويغلب عليها حتى يكاد يكون هو الأصل فيها ، لأن معنى الفعل بوجه عام أدنى ما يكون الى الثبوت ، والاستقرار ، وأبعد ما يكون في الغالب عن التصرف والتغير . بل انه يتصرف في ذاته تصرفاً يغنيه عن الاعراب » . (نحو التيسير ، ص ٩٧) .

وعلى هذا فإنّ فعل الأمر قد استحقّ البناءَ عند البصريين ، لِأنّ استعماله في معنى الأمر تحديدٌ لمعناه . فلا يعود قابلًا للتصرف في المعاني والدلالات« و (الوقف) قولهم : (اضربْ) في الأمر ، لم يُحَرّكوها لِأنّها لا يُوصَف بها ، ولا تقع موقعَ المُضارعة ، فبعدت عن المضارعة بُعْدَ (كَمْ) و (إذْ) من المتمكّنة . وكذلك كُلُّ بناء من الفعل كان معناه : افْعَلْ »(٢٠٨) .

وكان بناؤه على السكون ـ عندَهم ـ للدلالة على عدم التمكُّنِ : « وأمّا المبنيُّ على الفتح من الفعل فجميعُ أمثلة الماضي .. وكانَ الأصلُ السكونَ على ما ذكرنا ، إلّا أنّهم بنوا هذا القبيل على الحركة للدلالة على التمكُّنِ ، وذاكَ أنّ مثال الماضي قد حصل له تمكُّنٌ ليس لمثال الأمر ، لأنكَ تقول : (مررتُ برجلٍ ضَرَبَ زيداً) فيقع موقع الاسم ، وتقول : (إنْ فَعَلْتَ فَعَلْتُ) فيقع موقع المضارع ، لأنّ المعنى : إنْ تفعلْ أفعلْ ، ألَا ترى أنّكَ تقول : (إنْ فعلتَ غداً فعلتُ) كما تقول : (إنْ تفعلْ غداً) . وفعلُ الأمر ليس له هذا التمكُّنُ ، لأنّه لا يُوصفُ به ، ألَا ترى أنك لا تقول : (مررتُ برجلٍ اضربْ زيداً) ، ولا تقول : (اضْرِبْ أَضْرِبْ) بمعنى : إنْ تَضرِبْ أَضْرِبْ . فَلَمّا حَصَلَ لمثال الماضي تمَكُّنٌ ليس لمثالِ الأمرِ بُنِيَ على أقوى العلامتين ، وهي (الحركةُ) إذ هي أقوى من(السكون) .. وجُعِلَت الحركةُ دليلًا على قوته . فمثال الأمر نحو : (اضربْ) بمنزلة (كَمْ) و (مَنْ) في أنّه بُني على أصل البناء ، الذي هو (السكون) ، لِتَعَرِّيهِ من التمكُّنِ »(٢٠٩) .

فالبصريون قالوا ببناء فعل الأمر على السكون ، لِأنّ الأصل في البناء عندهم أن يكون على السكون : « إنّما قُلنا إنّه مبني على السكون ، لِأنّ الأصل في الأفعال أن تكون مبنيّة ، والأصل في البناء أن يكون على السكون»(٢١٠) . وقد عَلّلوا كون السكون أصلَ البناء بأنّه نقيض الحركة : « وأصلُ البناء السكون ، لِأنّه إذا كان نقيضَ الإعرابِ وجبَ أن يكون بنقيض الحركةِ التي باختلافها يحصلُ الإعرابُ »(٢١١) .

---

(٢٠٨) الكتاب ،جـ١ ص ١٧ ، وينظر : مسائل خلافية في النحو ، ص ١٢٤ ـ ١٢٥ .

(٢٠٩) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ ١ ص ١٣٦ ، وينظر : المحتسب ، جـ ١ ص ٢٨ .

(٢١٠) الانصاف ، جـ ٢ ص ٥٢٤ ، وينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ ١ ص ١٣٢ .

(٢١١) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص١٢٥ ـ ١٢٦ .

كما عَلَّلُوا كون السكون أصلَ البناء بأنّه أخفُّ من الحركة ، « والأصلُ في البناء أن يكون على السكون ، لِأنّه أخفُّ من الحركة »(٢١٢) .

وأرى قولَهم « إنّ السكونَ أخفّ من الحركة » ، لا يليق بالسكون ولا يصلح أن يكون عِلّةً لالتزامه في الأمر ، وإنّما يليق به ويصلح له القولُ بأنّه قد التُزِمَ في الأمر علامةً للتشديد والبتّ في الطلب . وهذا ما يذهب اليه الاستاذ ابراهيم مصطفى حيث يقول : « وقد جعلوا (الإسكان) علامة التشديد والبتّ في الطلب ، كما ترى التزامه في الأمر ، وفي (لِتَفْعَلْ) و (لَا تَفْعَلْ) . وأنْتَ تعلم ما يستدعيه الأمر في أغلب حاله من البَتّ ، والتشدّد ، والجزم . وَرُبّما أتَوْا بالسُّكون في غير الأمر دِلالةً على التأكيد وتقوية الكلام ، كما ترى في قول امرىء القيس(٢١٣) :

فاليومَ أشْرَبْ غَيْرَ مُسْتَحْقِبٍ إثْـــماً مِـــنَ اللهِ وَلَا واغِـــلَ

.. بل إنّ أبا عمرو بن العلاء ـ من القُرّاء السبعة ، ومن أئمّة النحاة ـ قَرأ : « إنّ اللهَ يَأمُرُكُمْ أنْ تَذْبَحُوا بقرةً »(٢١٤) بإسكان الراء تشديداً لِلأمر »(٢١٥) . ويقول أيضا : « والأمر وحده يُبنى على السكون ، وقد تَقدّم الإشارة الى أنّ هذا لِمَا في الأمر من معنى القوّة ، والبتّ ، والتشدّد في الطلب ، وذلك أليق بالسُّكون وما فيه من شدّة النُطق »(٢١٦) .

---

(٢١٢) شرح ابن عقيل ، جـ ١ ص ٣٧ ، وينظر : همع الهوامع ، جـ ١ ص ٢٠ ـ ٢١ ، وينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ ١ ص ١٦٨ ، والأشباه والنظائر ، جـ ٢ ص ٣٢ .

(٢١٣) البيت في ديوانه ، ص ١٢٢ ، وهو من السريع ، وهذه روايته في نسخة السكري وابن النحاس وأبي سهل ، أما روايته في نسخة الأعلم فهي : « فاليومَ أُنْقَلْ » . حول ذلك ينظر : الديوان ، ص ٤١٢ .

(٢١٤) سورة البقرة : الآية ٦٧ .

(٢١٥) احياء النحو ، ص ٨٦ ـ ٨٧ . وهذا خلاف ما يراه ابن جني في الآية الكريمة وفي قول امرىء القيس وفيما جرى مجراهما ، حيث يرى (التسكين) فيها « علّته توالي الحركات مع الضمّات ، فيثقل ذلك عليهم فَيُخَفِّفُونَ بإسكانِ حركة الإعراب » (ينظر : المحتسب ، جـ ١ ص ١٠٩ ـ ١١١ ، ١٢٢ ـ ١٢٣ ، ٢٢٧ ، ٢٥٧ ، ٢٧٢ ، جـ ٢ ص ٣٢٨ ، ٣٤٦ ، وخزانة الأدب ، جـ ٣ ص ٤٦٣) .

(٢١٦) المرجع نفسه ، ص ١٠٧ .

تَضَمُّن فعل الأمر المسندَ اليه (الفاعلَ) :

إنَّ من أصول النحويين : أنَّ كُلَّ فعلٍ لا بُدَّ له من فاعل . ولذلك هم يُقدِّرون لِبناءِ الأمر (افْعَلْ) فاعلا ضميرا مستتراً وجوباً . لا يجوز ابرازُه لِأنَّه لا يَحل مَحلَّه الظاهر . وذلك إذا كان بناء الأمر للواحد المخاطب . فإنْ كان الأمر لواحدةٍ ، أو لإثنين ، أو لجماعة . بَرَزَ الضمير نحو : (اضْرِبِي) ، و (اضْرِبَا) ، و (اضْرِبُوا) ، و (اضْرِبْنَ)[٢١٧] .

يقول الجرجاني في ذلك : « إنّ في (اذهبْ) ضميراً مستكنّاً للمأمور . وكذلك (لا تَضربْ) فيه ضمير للمنهيّ . ويدلُّ على تقدير ذلك أنّك تأتي بالضمير المنفصل تأكيداً له . فتقول : (اذهبْ أنتَ وزيدٌ) . كقوله تعالى : « اسكُنْ أنتَ وزوجُكَ الجنةَ »[٢١٨] . فقولك (اذهبْ) مع الضمير المستتر فيه بمنزلة قولك (ضَربَ زيدٌ) في أنّكَ أسندتَ الفعلَ الى الاسم »[٢١٩] .

وإنّي أرى مَايَرَاه باحثون مُعَاصرون مِن أنَّ صيغة الأمر (افْعَلْ) لَا إسنادَ فيها . وليسَ مِن شَأنِها أن يكون فيها إسناد . لِأنَّها مُجَرَّد صيغة لِطلب الفعل من المُخاطب . عِلماً بِأنَّ بعض النحاة قد نَصَّ على أنَّ (ياء المُخاطبة) و (ألف الاثنين) و (واو الجماعة) و (نون النسوة) التي تتصل بالفعل ليست ضمائر بارزة . وإنّما هي حروف تشير الى جنس المُخاطب أو عدده . كـ (التاء) في (ذَهَبَتْ هند) . و (الألف) في (ضَارِبَانِ) . و (الواو) في (حَسَنُونَ) : « وقيل : (الأربعة) : (النون) و (الألف) و (الواو) و (الياء) حروف علامات كـ (تاء) التأنيث في (قامَتْ) لا ضمائر . والفاعل ضمير مستكنّ في الفعل . وعليه المازني ، ووافقه الأخفش في (الياء) . وشبهة المازني : أنَّ المُضمر لَمَّا استكنَّ في (فَعَلَ) و (فَعَلَتْ) ، استكنّ في التثنية والجمع . وجيء بالعلامات للفرق كما جيء بـ (التاء) في (فَعَلَتْ) للفرق .. »[٢٢٠] .

---

(٢١٧) ينظر : شرح ابن عقيل ، جـ ١ ص ٨٥ .

(٢١٨) سورة البقرة : الآية ٣٥ .

(٢١٩) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ ١ ص ٨١ ، وينظر : جـ ٢ ص ٧٦٥ .

(٢٢٠) همع الهوامع ، جـ١ ص٥٧ ، وينظر : الكشاف ، جـ٢ ص٤٥٩ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص٨٨ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٩ ، والمقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص١٧٥ .

يرى الأستاذ برجشتراسر أنَّ صيغة (افْعَلْ) ليست بجملة ، وَلا قِسم من جملة ، وهي مع ذلك كلام ، وَتُشبه الجملة في أنَّها مستقلّة بنفسها ، ولا تحتاج الى غيرها مُظهراً كان أو مُقدراً . فَالأمر مجرَّدُ مَادَّة الفعل بغير ضمير ، وهو يُقارب ما سَمَّاه النحويون بـ (الأصوات) التي يُفيدُ كثيرٌ منها الأمر نحو (مَهْ) للزجر والمنع عن الشيء ، والتي يُكتفى بها في الاستعمال . بل إنَّ الأمر كان منها في الأصل ، غير أنَّه أُدْخِلَ نظامَ الفعل بمنزلة واحدٍ من أشكال المُخاطب ، مع أنَّه لا يُوجد فيه ضميرٌ لِلمُخاطب أصلاً[٢٣١] .

ويرى الدكتور الجواري أنَّ صيغة الأمر (افْعَلْ) لَا إسنادَ فيها ، فهي تَأبى إظهارَ الفاعل أو تقديره ، لِأنَّها ليست فعلاً كباقي الأفعال ، وإنَّما هي مجرّد صيغة طلب الفعل من المُواجَه بالطلب أو الأمر ، وإنَّ علاقة الأمر بِمَنْ يُطلب منه القيام به ، ليست علاقةَ إسناد أو فاعلية على أيِّ حال ، وإنَّ مَنْ يُطلب منه القيام بالفعل لَا يُمكن أنْ يُذكر مع الأمر على الإطلاق ، لِسببٍ واضح وهو أنَّه هو المُخاطَب[٢٣٢] .

أمَّا الدكتور المخزومي فَيَرى أيضا أنَّ صيغة الأمر (افْعَلْ) لَا إسنادَ فيها الى ما أسموه بالضمائر البارزة ، لِأنَّ (ياء المُخاطبة) و (ألف الاثنين) وَ (واو الجماعة) وَ (نون النسوة) ليست ضمائر كما يزعم النحاة ، بل هي كِنايات أو اشارات تُشير الى جنس المُخاطب أو عدده . وَلِأنَّ النحاة كانوا قد صَرَّحُوا في أكثر من موضع بحرفيَّة (الواو) في مثل قوله تعالى : « وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الذينَ ظَلَمُوا »[٢٣٣] . وفي مثل قول العرب : « أَكَلُوني البَرَاغيث » ، إذ أعربوا الاسمَ الموصول « الذين » في الآية ، و « البراغيثَ » في المثال فَاعِلَينِ . كما أنَّهم يُؤَكِّدُون حرفيَّة (ألف) الاثنين و (واو) الجماعة في (المثنّى) و (جمع المذكر السالم)[٢٣٤] .

---

(٢٣١) ينظر : التطور النحوي للغة العربية ، لبرجشتراسر (استاذ اللغات السامية بجامعة ميونخ) ، القاهرة ١٩٢٩ ، ص٨١ ـ ٨٢ .

(٢٣٢) ينظر : نحو التيسير ، ص١١٥ ـ ١١٦ .

(٢٣٣) سورة الانبياء : الآية ٣ .

(٢٣٤) ينظر : في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، ص١٢٠ ـ ١٢١ ، وفي النحو العربي ـ قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ، للدكتور مهدي المخزومي ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص٢٧ .

إضمار فعل الأمر :

يرى البصريون أنّ من الأحكام المُختصَّة بأسلوب الأمر ، أنّه يُستغنى فيه عن ذكر ألفاظ أفعاله ، فيُترك إظهارُها ، وذلك لكثرة استعمالهم إياه في الكلام . ويكون الحذف عند علم المُخاطب أنّ الكلام مَحمول على الأمر ، فيُحذف لفظ الفعل استغناءً بشواهد الحال ، وذلك عندما يكون سياقُ الكلام سياقَ طلب . يقول ابن الخشاب : « الاختصار يقتضي حذفاً ، والحذف يكون مع قوّة العلم بالمحذوف ، وهذا حكم مختص بالأمر ، لِأنّ الأمر يُستغنى فيه ، في كثير من الأمر ، عن ذكر ألفاظ أفعاله ، بشواهد الحال ، كقولك لِمَنْ رأيتَه قد أشرع رمحاً ، أو سَدَّدَ سهما ، أو أشالَ سَوطا ، أو شَهَرَ سيفا : (زيداً) ، أو : (عمراً) ، وتستغني بشاهد الحال عن أن تقول : (اطْعَنْ) ، أو : (اضْرِبْ) ، ويَكفي من ذلك الإشارة ، أو غيرها مِمّا ليس بلفظ بل يقوم مقامَه . و (الخبر) ليس كـ (الأمر) في ذلك »[٢٢٥] .

وعلى هذا الأساس ، أحْسنَ البصريون ـ وعلى رأسهم الخليل وسيبويه ـ مُعالجةَ طائفة من الألفاظ الملازمة للنصب في العربية ، حينَ عَدُّوها منصوبةً على إضمار فعل الأمر ، يقول سيبويه في « هذا باب يُحْذَفُ منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المَثَل » : « وَمِمّا يَنتصب في هذا الباب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه : « انْتَهُوا خَيْراً لَكُمْ »[٢٢٦] ، وَ (وَرَاءَكَ أَوْسَعُ لَكَ) ، و (حَسْبُكَ خيراً لَكَ) ، إذا كُنْتَ تَأمُرُ .. وإنّما نَصَبْتَ (خيراً لك) و (أَوْسَعَ لك) لِأنّك حين قلت : (انْتَهِ) فأنتَ تُريد أن تُخْرِجَه من أمرٍ وتُدْخِلَه في آخرَ .

وقال الخليل : كأنّكَ تحملُه على ذلك المعنى ، كَأنّكَ قلت : (انْتَهِ وَادْخُلْ فيما هو خَيْرٌ لَكَ) ، فنصبتَه لِأنّك قد عرفتَ أنّك اذا قُلتَ له : (انْتَهِ) أنّكَ تَحملُه على أمرٍ آخرَ ، فلذلك أنْتَصَبَ ، وحذَفوا الفعلَ لكثرة استعمالِهم إيّاه في الكلام ، وَلِعلم المُخاطَب أنّه محمولٌ على أمرٍ حين قال له : (انْتَهِ) ، فَصَارَ بَدَلاً من قوله (ائْتِ خيراً لَكَ) و (ادْخُلْ فيما هو خيرٌ لَكَ) »[٢٢٧] .

---

(٢٢٥) المرتجل ، ص٢٥٠ ، وينظر : الكتاب ، جـ١ ص١٤٤ .

(٢٢٦) سورة النساء : الآية ١٧١ .

(٢٢٧) الكتاب ، جـ١ ص٢٨٢ ـ ٢٨٤ ، وينظر ، مجاز القرآن ، جـ١ ص٥٧ ، والمقتضب ، جـ٢ ص٢١٦ ، ٢٢٦ ، ٢٦٧ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص٢٧ ـ ٢٨ .

يقول الزمخشري في قوله تعالى « يا أَيُّهَا ٱلنَّاسُ قد جَاءَكُمُ ٱلرَّسُولُ بِالْحَقِ مِن رَّبِّكُمْ فَآمِنُوا خَيْراً لَكُمْ »[٢٢٨]:« فَآمِنُوا خَيْراً لكم » وكذلك « انْتَهُوا خَيراً لكم » : انتصابه بمُضمر ، وذلك أنّه لَمّا بعثهم على الإيمان وعلى الانتهاء من التثليث عُلِمَ أنّه يحملهم على أمر فقال : « خيراً لكم » أيْ : اقصدوا أو ائتوا أمراً خيراً لكم مما أنتم فيه من الكفر والتثليث وهو الإيمان والتوحيد »[٢٢٩] .

وهذه الألفاظ الملازمة للنصب لا تُستعمل إلاّ في سياق أمر ، لأنّ الآمرَ إنّما يسوقُ المأمورَ إلى أمر يُحدِثُه ، فلهُ قوةُ الإضمارِ ، وحُكمٌ ليس لغيرِه ، لذلك لا يجوز أن تُستعمل في سياقِ خبرٍ أو استفهام ، يقول سيبويه : « ولا يجوز أن تقول : (يَنتهي خيراً له) ولا (أأنتهي خيراً لي ؟) لأنّكَ إذا نهيتَ فأنتَ تزجّيه إلى أمر ، وإذا أخبرتَ أو استفهمتَ فأنتَ لستَ تريدُ شيئاً من ذلكَ ، إنّما تُعلمُ خبراً أو تَسترشِدُ مُخْبِراً .. و (الخيرُ) أو (الشرُّ) لا يكون محمولاً على (ينتهي) وشبهِه ، لا تستطيعُ أن تقولَ : (انتهيتُ خيراً) كما تقول : (قد أصبْتُ خيراً) »[٢٣٠] .

ولم يُحْسِنِ الكوفيون معالجة هذه الألفاظ المنصوبة ، ويكفي لمعرفة ذلك أن نقف على مقدار حيرتهم في نصب « خَيْراً » في قوله تعالى « انْتَهُوا خَيْراً لكم » ، فقد تَكَلّفُوا في تفسير الناصب ما تَكَلّفُوا من تقديرات وتأويلات ، فحمله الفراء على أنّه صفة لمصدر محذوف ، أيْ : انتهوا انتهاءً خيراً لكم . وحمله الكسائي على إضمار (كان) ، أيْ : يكنِ الانتهاءُ خيراً لكم . وحمله بعضهم على أنّه حال[٢٣١] .

وقد أحسنَ الزركشي الردَّ على تقديرات الكوفيين وتأويلاتهم حين قال : « وَرُدَّ مذهبه[٢٣٢] ومذهب الكسائي بقوله تعالى « ولا تَقُولُوا ثلاثةٌ آنتَهُوا خَيْراً لَكُمْ » ، لو

---

(٢٢٨) سورة النساء ، الآية ١٧٠ .

(٢٢٩) الكشاف ، جـ١ ص٥٨٤ ، وينظر : جـ٣ ص٢٢٢ في تفسير قوله تعالى « فأقِمْ وجْهَكَ لِلدِّين حنيفاً فِطْرَةَ اللهِ » (سورة الروم ، الآية ٣٠) ، و جـ٤ ص١١٦ في تفسير قوله تعالى « فاتقوا الله ما استطعتم واسمَعُوا وأطيعُوا وأنفقوا خيراً لِأنفسِكم » (سورة التغابن ، الآية ١٦) .

(٢٣٠) الكتاب ، جـ١ ص٢٨٩ .

(٢٣١) ينظر : معاني القرآن ، جـ١ ص٢٩٥ ـ ٢٩٦ ، ومجاز القرآن ، جـ١ ص١٤٢ ، ومشكل اعراب القرآن ، جـ١ ص٢١٣ ـ ٢١٤ ، والبرهان ، جـ٣ ص٢٠٣ .

(٢٣٢) أي : مذهب الفراء .

حُمِلَ على ما قالا لا يكون خيراً ، لِأنَّ مَن انتهى عن التثليث وكان مُعَطِّلاً لا يكون خيراً له . وقول سيبويه : « وائْتِ خيراً » يكون أمراً بالتوحيد الذي هو خير . فَلِلَّهِ دَرُّ الخليل وسيبويه مَا أطلعها على المعاني[٢٣٣] .

وَمِمَّا ينتصبُ على إضمارِ فعلِ الأمر ، الأسماءُ المنصوبة في (باب التحذير والإغراء) ، وقد أُضمِرت الأفعالُ معها لكثرة دورانها في الكلام ، واستغناءً بما يَرَوْنَ من الحال ، أو بما جرى من الذكر ، يقول سيبويه في « باب مَا جَرى من الأمر والنهي على إضمار الفعلِ المُستعمَلِ إظهارُه اذا عَلِمْتَ أنَّ الرجل مُسْتَغْنٍ عن لَفْظِكَ بالفعل » : « وذلك قولك : (زيدا) ، و : (عمرا) ، و : (رَأْسَه) ، وذلك أنَّكَ رأيتَ رجلا يَضْرِبُ أو يَشْتِمُ أو يَقْتلُ ، فاكتفيتَ بما هو فيه مِن عَمَلِه أن تَلفظَ له بعمله فقلتَ : (زيداً) أيْ : أوقِعْ عَمَلَكَ بزيدٍ ، أو رأيتَ رجلا يقولُ : (أَضْرِبُ شَرَّ الناسِ) فقلتَ : (زيداً) ، أو رأيتَ رجلًا يُحَدِّثُ حديثاً فَقَطَعَهُ فقلتَ : (حديثَكَ) ، أو قَدِمَ رَجلٌ من سفرٍ فقلتَ : (حديثَكَ) ، استغنيتَ عن الفعل بعلمه أنّه مُستخبَرٌ ، فَعَلى هذا يجوز هذا وما أشبهه .

وأمَّا النّهي فإنّه (التحذيرُ) ، كقولك : (الأسدَ الأسدَ) ، و : (الجدارَ الجدارَ) ، و : (الصبيَّ الصبيَّ) ، وإنّما نهيتَه أن يَقْربَ الجدارَ المخوفَ المائِلَ ، أو يَقربَ الأسدَ ، أو يوطىء الصبيَّ » .[٢٣٤]

والنحاة قد عالجوا هذه الاسماءَ المنصوبةَ على أنّها قد جُعِلَت بدلاً من اللفظ بفعل الأمر ، يقول سيبويه : « وَمِمَّا جُعِل بَدَلاً من اللفظ بالفعل قولهم : (الحَذَرَ الحَذَرَ) و (النَّجاءَ النَّجاءَ) و (ضَرْباً ضَرْباً) ، فإنّما انتصَب هذا على : (الْزَمِ الحَذَرَ) و (عليكَ النجاءَ) ، ولكنّهم حذفوا لِأنّه صار بمنزلة (افْعَلْ) ، ودخولُ (الزمْ) و (عليكَ) على (افْعَلْ) مُحَال » .[٢٣٥]

---

(٢٣٣) البرهان ، جـ٢ ص٢٠٢ ، وينظر : ابن الشجري ومنهجه في النحو ، لعبد المنعم أحمد التكريتي ، بغداد ١٩٧٥ ، ص١٣٩ .

(٢٣٤) الكتاب ، جـ١ ص٢٥٢ ، وينظر : مقدمة في النحو ، لخلف بن حيان الاحمر البصري (ت ١٨٠ هـ) ، تحقيق : عز الدين التنوخي ، دمشق ١٩٦١ ، ص٨١ ـ ٨٢ ، والمقتضب ، جـ٢ ص٢١٥ ـ ٢١٦ ، ٢٦٧ ، والخصائص جـ١ ص٢٦٤ ، ٢٨٤ ـ ٢٨٥ ، جـ٢ ص٣٦٠ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص٢٥ ، ٢٩ ، ومغني اللبيب ، جـ٢ ص٦٠٣ .

(٢٣٥) الكتاب ، جـ١ ص٢٧٥ ـ ٢٧٦ ، وينظر : ص٢٢١ ، ٢٩٥ ، ٢١٢ ، ٢١٧ ، ٣٣٥ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص ١٨٣ ، وشرح شذور الذهب ، ص٢٢٢ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٦٩ ـ ١٧٠ .

وفعلُ الأمر الذي تُضمِرُهُ إنّما يكونُ لِلمُخاطبِ، فلا يجوز أن تُضمِرَ فعلَ الغائبِ، وذلك كراهيةَ الالتباس، يقول سيبويه: « واعلمْ أنّه لا يجوز أن تقول: (زيدٌ) وأنتَ تريدُ أن تقولَ: (لِيُضْرَبْ زيدٌ) أو (لِيَضْرِبْ زيدٌ) إذا كان فاعلاً، ولا: (زيداً) وأنتَ تريد: (لِيَضْرِبْ عمرٌو زيداً)، ولا يجوزُ: (زيدٌ عمراً) إذا كنتَ لاتُخاطِبُ زيداً، إذا أردتَ: (لِيَضْرِبْ زيدٌ عمراً) وأنتَ تخاطِبُني، فإنّما تُريدُ أن أُبْلِغَهُ أنا عنكَ أنّكَ قد أمرتَهُ أن يَضْرِبَ عمراً، وزيدٌ وعمرٌو غائبانِ، فلا يكون أن تُضْمِرَ فِعْلَ الغائبِ. وكذلك لا يجوز: (زيداً) وأنتَ تريدُ أن أُبْلِغَهُ أنا عنكَ أن يضربَ زيداً، لأنّك إذا أضمرتَ فعلَ الغائبِ ظَنَّ السامعُ الشاهدُ إذا قُلتَ: (زيداً) أنك تأمُرُهُ هو بزيد، فكرهوا الالتباسَ هنا ككراهيتهم فيما لم يُؤخذْ من الفعل، نحو قولك: (عليكَ)، أن يقولوا: (عليهِ زيداً)، لئلا يُشَبَّهَ مالم يُؤخَذْ من أمثلة الفعل بالفعل. وكرهوا هذا في الالتباس وضَعُفَ حيثُ لم يُخاطِبِ المأمورَ، كما كُرِهَ وَضَعُفَ أن يُشَبَّهَ (عليكَ) و (رُوَيْدَ) بالفعلِ »،[٢٣٦] ويقول أيضا: « وإنّما أضمرْتَ الفعلَ هاهنا وأنتَ تُخاطِبُ لأنّ المخاطَبَ المُخبَرَ لستَ تجعلُ له فعلا آخَرَ يعملُ في المُخْبَرِ عنه، وأنتَ في الأمرِ للغائبِ قد جعلتَ له فعلاً آخَرَ يعملُ، كأنّك قلتَ: (قُلْ له لِيَضربْ زيداً) أو (قُلْ له آضربْ زيداً) أو (مُرْهُ أن يضربَ زيداً)، فَضَعُفَ عندهم مع ما يدخلُ من اللَّبسِ في أمرٍ واحدٍ أن يُضْمَرَ فيه فِعْلانِ لشيئينِ ».[٢٣٧]

وجمهور النحاة يُجمعون على وجوب إضمار الفعل إذا كان (التحذير) بـ(إيّاكَ) كقولهم: (إيّاكَ والأسدَ)، أو اذا كان (المُحَذَّرُ منه) أو (المُغْرَى بِهِ) مُكرّراً أو معطوفا عليه كقولهم: (الأسدَ الأسدَ)و: (أهْلَكَ والليلَ)، يقول سيبويه في « باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهارُه استغناءً عنه »: « هذا باب ما جرى منه على (الأمر) و (التحذير)، وذلك قولك اذا كنتَ تُحَذِّرُ: (إيّاكَ)، كأنّكَ قُلتَ: (إيّاكَ نَحِّ) .. إلاّ أنّ هذا لا يجوز فيه إظهارُ ما أُضْمَرْتَ، ولكنْ ذكرتُه لِأُمَثِّلَ لَكَ مالا يُظْهَرُ إضمارُه .. وحذفوا الفعلَ من (إيّاك) لكثرة استعمالهم إيّاه في الكلام، فصار بدلاً من الفعل ..

---

(٢٣٦) الكتاب، جـ١ ص٢٥٤ ـ ٢٥٥.

(٢٣٧) المصدر نفسه، جـ١ ص٢٥٨.

ومثل ذلك، (أهلَكَ والليلَ)، كأنّه قال: بادِرْ أهلَكَ قبلَ الليل.. وإنّما حذفوا الفعلَ في هذه الأشياء حين ثَنَّوا[٢٣٦] لكثرتها في كلامهم، واستغناءً بما يَرَوْنَ من الحال، وبما جرى من الذكر، وصار المفعولُ الأوّلُ بَدَلاً من اللفظ بالفعل حين صار عندهم مثلَ (إيّاكَ)، ولم يكن مثلَ (إيّاك) لو أفردتَه، لِأنّه لم يَكثُرْ في كلامهم كَثْرَةَ (إيّاك)، فَشُبِّهتْ بـ (إيّاك) حيث طال الكلامُ وكان كثيراً في الكلام.

فلو قُلتَ: (نفسَكَ)، أو: (رأسَكَ)، أو: (الجِدارَ)، كان إظهارُ الفعل جائزاً، نحو قولك: (اتّقِ رَأسَكَ)، و: (احفظْ نفسَكَ)، و: (اتّقِ الجدارَ)، فَلَمّا ثُنِّيَتْ صار بمنزلة (إيّاكَ)، و (إيّاكَ) بدلٌ من اللفظ بالفعل، كما كانت المصادرُ كذلك نحو: (الحَذَرَ الحَذَرَ)».[٢٣٧]

ولكنّ أكثرَهم لَم يُقَدِّمُوا لَنا تعليلاً مقنعاً لتكرار (المُحَذَّر منه) ولِوجوب إضمار الفعل معه، وذلكَ لِأنَّ فكرة العامل كانت تملكُ عليهم تفكيرَهم الى الحدّ الذي عَطَّلَت فيهم القُدرةَ على إدراك أسرار العبارة في هذه اللغة. يقول أبو البركات الأنباري: «إنْ قالَ قائل: ما وجه (التكرير) اذا أرادوا (التحذير) في نحو قولهم: (الأسدَ الأسدَ)؟، قيل: لِأنّهم أرادوا أن يجعلوا أحد الاسمين قائماً مقام الفعل الذي هو (احْذَرْ)، ولهذا اذا كرّرُوا لم يجز إظهار الفعل، واذا حَذفوا أحد الاسمين جاز إظهار الفعل، فَدَلَّ على أنّ أحد الاسمين قائم مقام الفعل. فإن قيل: فَأيُّ الإسمين أولى بِأن يقومَ مقامَ الفعل؟، قيل: أولى الإسمين بأن يقوم مقام الفعل هو الأول، لِأنَّ الفعل يجب أن يكونَ مُقدَّماً على الإسم الثاني لِأنّه مفعول، فكذلك الاسم الذي يقوم مقامَ الفعل ينبغي أن يكون مُقَدَّما».[٢٣٨]

---

(٢٣٦) أ يعني: ذكروا بعدها شيئا ثانيا.

(٢٣٧) أ الكتاب، جـ٢ ص٢٧٣ ـ ٢٧٥، وينظر: ص٢٩٦ ـ ٢٩٧، جـ١ ص١٠٦، ٢٥٣ ـ ٢٥٤، ٢٩٦ ـ ٢٩٧، والمقتضب، جـ٣ ص٢١٢، ٢١٥ ـ ٢١٦، وتسهيل الفوائد، ص١٩٢ ـ ١٩٣، وشرح الكافية، جـ١ ص١٨٢، ١٨٣، والبحر المحيط، جـ٨ ص٤٨١، وشرح الاشموني، جـ٢ ص٤٨٠ ـ ٤٨١، وشرح شذور الذهب، ص٢٢٣، وشرح ابن عقيل، جـ٢ ص٢٢٥ ـ ٢٢٧، وهمع الهوامع، جـ١ ص٢٦٩، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح، جـ٢ ص٧٥٤.

(٢٣٨) أسرار العربية، ص ١٦٨، وينظر: الكتاب، جـ ١ ص ٢٧٥، وشرح المفصل، جـ٢ ص٢٩، وهمع الهوامع، جـ١ ص١٦٩، وشرح شواهد المغني، جـ٢ ص٨٥٧، والأشباه والنظائر، جـ١ ص١٦٣.

وانفرد بعضُهم بتقديم تعليل صحيح ومُقْنع لهذه المسألة ، وعلى رأس هؤلاء الاسترابادي الذي يقول : « إنَّ كُلَّ معمول مُكرَّر مُوجبٌ لحذف عامله ، وحكمةُ اختصاص وجوب الحذف بِالمُحَذَّر مِنه المُكرَّر ، كونُ تكريره دالاً على مُقاربة المُحَذَّر منه لِلمُحَذَّر بحيث يضيق الوقت إلاّ عن ذكر المُحَذَّر مِنه على أبلغ ما يمكن وذلك بتكريره ، وَلا يتسع لذكر العامل مع هذا المُكرَّر . واذا لم يُكَرَّر الاسم جاز إظهار العامل اتفاقاً ..

وإنّما وجب الحذف لِأنَّ القصد ـ كما قلنا في النداء ـ أن يَفْرَغَ المُتكلِّمُ سريعاً من لفظ التحذير حتى يأخذ المُخاطَبُ حَذَرَهُ من ذلك المحذوف[٢٣٩] ، وذلك لأنهُ لا يستعمل هذه الالفاظ إلاّ اذا شارف المكروه أن يَرْهَقَ[٢٤٠] » .[٢٤١]

وما ذكره الاسترابادي تعليلاً لوجوب حذف الفعل مع المُحَذَّر منه المُكرَّر ، قد سحبه نحاة آخرون على (باب التحذير والإغراء) جميعاً ، فقد ذكر السيوطي أنَّ مِن أسباب (إيجاز الحذف) : « التنبيه على أنَّ الزمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف ، وأنَّ الاشتغال بذكره يفضي الى تفويت المهم ، وهذه هي فائدة (باب التحذير والاغراء) » .[٢٤٢] ونقل السيوطي قول الرماني في سبب لزوم إضمار الفعل في (باب التحذير) : « لِأنَّ (التحذير) مِمَّا يُخاف منه وقوع المخوف ، فهو موضع إعجال لا يحتمل تطويل الكلام لئلا يقع المخوف بالمخاطب قبل تمام الكلام » .[٢٤٣]

ومعَ أنَّ هذهِ الألفاظ قد جاءت في الاستعمال منصوبةً على التحذير والاغراء ، وليسَ في اللفظ فعلٌ ينصُبها ، إلاّ أنَّ النحاة يوجبونَ عليكَ تقديرَهُ ، يقولُ الجرجاني في معرض حديثهِ عن خبر (كاد) : « ولو كانَ امتناعُهم من استعمالِ الاسم هُنا يمنعُ من تقديره ، لَوَجَبَ أن يُقال في قولك (إيّاكَ أن تفعلَ كذا) : إنَّ (إيّاكَ) منصوبٌ بِغيرِ فعلٍ البَتَّةَ لأنَّهُ لا يُستعملُ في اللفظِ فعلٌ ينصُبهُ ، وذلكَ

---

(٢٣٩) كذا هي في الأصل ، والصحيح : (المحذور) .

(٢٤٠) أي : يَغْشى .

(٢٤١) شرح الكافية ، جـ١ ص١٨٢ .

(٢٤٢) الاتقان ، جـ٢ ص٥٧ ، وينظر : معترك الأقران ، جـ١ ص٢٠٥ ـ ٢٠٦ ، والبرهان ، جـ٢ ص١٠٥ .

(٢٤٣) الاشباه والنظائر ، جـ١ ص٢٦٨ .

لا يقوله أحدٌ ، لأنّ النصبَ لابُدَّ له من عاملٍ ، فاذا رأيتَ الكلامَ مُستمراً على أن يكونَ لهُ عامِلٌ ، نحو قولك : (رأيت زيداً) ، ثُمَّ وَجَدْتَهُ في موضع مِن غيرِ عامل يَظهرُ إلى اللفظ ، وَجَبَ عليكَ تقديره ، نحو أن تقولَ : (إيّاكَ باعِدْ) أو (إيّاكَ نَحِ) كما تقولُ : (نفسَكَ باعِدْ) ، ولو لم يَكُن فيهِ هذا الفعلُ لم يقولوا : (إيّاكَ أنتَ وزيدٌ) كما تقولُ : (باعِدْ أنت وزيدٌ) كبيتِ الكتاب :(٢٤٤)

إياكَ أنــتَ وعبدَ الــمَــســيــح أنْ تَقْرَبا قِبْلَةَ المَسْجِدِ »(٢٤٥)

وعلى الرغم من عدم سماع ذكر الفعل مع المُحَذَّر مِنه المُكَرَّر ، فقد أجاز بعضهم ظهورَ الفعل مع هذا القسم ، فأجازوا أن تقول : (احْذَرِ الأسدَ الأسدَ) ،وحجّتهم في ذلك : « أنّ تكرير المعمول للتأكيد لا يُوجِبُ حذفَ العامل ، كقوله تعالى « دُكَّتِ الأرضُ دَكّاً دَكّاً »(٢٤٦) وقد فاتَ هؤلاء أن يُدركوا الفرقَ بين (التحذير) و (التأكيد) ، وأنّ ما يوجبه (التحذير) من حذف الفعل ، غير ما يوجبه (التأكيد) من ذكره .

والكوفيون يُجَوِّزون في الأسماء المنصوبة على الأمر في (باب التحذير والإغراء) ، ولاسيَّما المُكرَّرة منها ، أن تأتي مرفوعةً على إضمار رافع ، كما يجوز فيها أن تأتي منصوبةً على إضمار ناصب ، يقول الفراء في قوله تعالى « فقالَ لَهُم رسولُ اللهِ ناقةَ اللهِ وَسُقياها » :(٢٤٨) « نُصبت « الناقة » على التحذير ، حَذَّرهم إيَّاها ، وكلُّ تحذيرٍ

---

(٢٤٤) البيت يُنسب الى جرير ، وهو من المتقارب ، وقد ورد كذلك في : كتاب سيبويه ، جـ١ ص١٤٠ ، والمقتضب ، جـ٣ ص٢١٣ ، وليس في ديوانه . (معجم شواهد العربية ، جـ١ ص١٣٠)

(٢٤٥) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص١٠٤٧ .

(٢٤٦) سورة الفجر : الآية ٢١ .

(٢٤٧) شرح الكافية ، جـ١ ص١٨١ ـ ١٨٢ ، وينظر : شرح الاشموني ، جـ٢ ص٤٨١ ـ ٤٨٢ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٦٩ .

(٢٤٨) سورة الشمس : الآية ١٣ .

علماً بأنّ قراءة النصب هي قراءة الجمهور ، يقول أبو حيان : « قرأ الجمهور « ناقةَ اللهِ » ـ بنصب « التاء » ـ ، وهو منصوب على التحذير مما يجب اضمار عامله ، لأنه قد عطف عليه فصار حكمه بالعطف حكم المكرر ، كقولك (الأسدَ الأسدَ) ، أيْ : احذروا ناقة الله وسقياها فلا تفعلوا ذلك » .

(البحر المحيط ، جـ٨ ص٤٨١ ، وينظر : الكشاف ، جـ٤ ص٢٦٠) .

فهو نَصْبٌ ، ولو رُفِع على ضمير : (هذه ناقةُ الله) فإنّ العرب قد ترفعه وفيه معنى التحذير . ألاترى أنّ العرب تقول : (هذا العدوُّ هذا العدوُّ فاهربوا) وفيه التحذير ، و : (هذا الليلُ فارتحلوا) . فلو قرأ قارىء بالرفع كان مُصيباً . أنْشَدَني بعضُهم :(٢٤٩)

إنَّ قَوْماً مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وأَشْبَا ... هْ عُـمَـيْرٍ ومِـنْـهُـمُ الـسَّـفَّاحُ
لَجَـدِيـرُونَ بالْوَفَاءِ إذَا قَا ... لَ أَخُو النَّجْدَةِ ، السِّلَاحُ السِّلَاحُ

فرفع وفيه الأمر بلباس السلاح »(٢٥٠) .

وهم يُجَوِّزون فيه (الرفع) على أن يكون (خبراً) فيه معنى (الأمر) ، يقول الفراء في قوله تعالى « غُفْرانَكَ رَبَّنا »(٢٥١) : « مصدر وقع في موضع أمر فَنُصِبَ ، ومثله : (الصلاةَ الصلاةَ) . وجميع الأسماء من المصادر وغيرها اذا نويتَ الأمرَ نصبتَ . فأمّا الأسماء فقولك :

(اللهَ اللهَ ياقوم) ، ولو رفع على قولك : (هو اللهُ) فيكون خبراً وفيه تأويل الأمر لَجازَ ، أنشدني بعضهم :

إنّ قوماً منهم عُميرٌ وأشبا ... هُ عُـمـيرٍ ومـنـهـمُ الـسَّـفّاحُ
لَـــــــجَدِيُرونَ بالوفاءِ إذا قا ... لَ أخو النَّجدةِ : السِّلَاحُ السِّلَاحُ

---

(٢٤٩) البيتان لا يعرف قائلهما ، وهما من الخفيف ، وقد وردا في : معاني القرآن ، جـ١ ص١٨٨ ، جـ٣ ص٢٦٩ ، والخصائص ، جـ٢ ص١٠٢ ، وشرح شواهد شروح الألفية ، جـ٤ ص٢٠٦ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٧٠ ، والدرر اللوامع ، جـ١ ص ١٤٦ ، وشرح الأشموني ، جـ٣ ص١٩٣ .
(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص٨٧) .

(٢٥٠) معاني القرآن ، جـ٣ ص٢٦٨ ـ ٢٦٩ ، وينظر : توجيه إعراب أبيات ملغزة الاعراب ، لعلي بن عيسى الرماني ، تحقيق : سعيد الافغاني ، دمشق ١٩٥٨ ، ص٧٩ ـ ٨٠ ، وشرح الاشموني ، جـ٢ ص٤٨٣ ، والدرر اللوامع على همع الهوامع ، لأحمد بن الامين الشنقيطي ، الطبعة الاولى ، مصر ١٣٢٨ هـ ، ص١٤٦ .

(٢٥١) سورة البقرة : الآية ٢٨٥ .

ومثله أن تقول : (ياهؤلاءِ الليلُ فَبادِرُوا) أنت تريد : هذا الليلُ فبادروا . ومَنْ نَصَبَ (الليلَ) أعْمَلَ فيه فعلا مُضمرا قبله . ولو قيل : (غفرانَك رَبَّنا) لَجَازَ »(٢٥٢) .

وتابعَهم بعضُ متأخري البصريين فأجازوا في المُكَرَّر في (باب التحذير والإغراء) أن يُرفع ، ولكنّ عباراتهم تُشعِرُ بأنّ ذلك قليل ، يقول ابن مالك : « وَرُبَّما رُفِع المُكَرَّرُ »(٢٥٣) ، ويقول الأشموني : « قد يُرفعُ المُكَرَّرُ في الإغراء والتحذير »(٢٥٤) ، ويقول السيوطي : « وقد يُرفع المُكَرَّرُ »(٢٥٥) .

وأرى أنّ نصبَ الأسماء على (التحذير والإغراء) هو الأصَحُّ لأنّه أدَلُّ على معنى (الأمر) فيها ، وذلك لأنّ (باب التحذير والاغراء) إنّما هو من الأمر ، والأمرُ في أصله سياق فعلي لا يكون إلاّ بفعل ، « إعلمْ أنّ (الأمر) و (النهي) يكونان بالفعل ، فينبغي أن يقعَ الابتداءُ به فيهما ، نحو : (اضربْ زَيداً) و (لا تَضربْ عمراً) و (زيداً اضربْهُ) و (عمراً لا تُكرمْهُ) ، لأنّك إذا نصبتَ أضمرت الفعلَ على شريطةِ التفسير ، حتى كأنّكَ قلتَ : (اضربْ زيداً اضربْهُ) و (لا تضربْ زيداً لا تضربْهُ) . وإذا رفعتَ فقُلتَ : (زيدٌ اضربْهُ) و (عمرٌو لا تُكرِمْهُ) لم يكن هنا اضمارٌ وكان مرفوعاً بالابتداء ، وليس هذا بالمستحسن ، لِمَا ذكرنا من أنّ الأمر والنهي يجب أن يكون الابتداءُ بهما بالفعلِ دونَ الاسم ، ليحصُلَ التجانسُ بين المعنى واللفظ » .(٢٥٦) فَنَصْبُ هذه الأسماء على إضمارِ فعلِ أمرٍ ناصب أصَحُّ وأدَلُّ على معنى الأمر من رفعها على أنّها بَقِيَّةُ جملةٍ خبرية فيها معنى الأمر ، وإلى هذا أشار سيبويه بقوله : « وجميعُ ما يكونُ بدلاً من اللفظِ بالفعلِ لا يكونُ إلاّ على فعلٍ قد عَملَ في الاسم ، لِأنّك لا تَلْفظُ بالفعلِ فارِغاً ، فَمِن ثَمَّ لم يكن فيه الرفعُ في

---

(٢٥٢) معاني القرآن ، جـ١ ص١٨٨ ، وينظر : ص٢٦٠ ، ومجاز القرآن ، جـ١ ص١٦٥ ـ ١٦٦ في تفسير قوله تعالى « والسارقُ والسارقةُ فاقطعوا أيديهما » (سورة المائدة ، الآية ٣٨) ، وجامع البيان ، جـ٣ ص١٥٢ في تفسير قوله تعالى « غُفرانَكَ رَبَّنا » (سورة البقرة ، الآية ٢٨٥) .

(٢٥٣) تسهيل الفوائد ، ص١٩٢ .

(٢٥٤) شرح الاشموني ، جـ٢ ص٤٨٢ .

(٢٥٥) همع الهوامع ، جـ١ ص١٧٠ ، وينظر : الدرر اللوامع ، جـ١ ص١٤٦ .

(٢٥٦) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٢٥٢ ، وينظر : ص ٢١٨ .

كلامهم لِأَنّه إنّما يَعملُ فيه ما هو بمنزلة اللفظ به ، إلاّ أنّه صارَ كأنّه فعلٌ قد لُفِظَ به ، فأُوْلى ما عَملَ فيهِ ما هو بمنزلةِ اللفظِ به »[٢٥٧] .

أَمْرُ الواحدِ بلفظِ أمرِ الاثنين

هذا موضوع اختلف فيه النحويون والمفسرون كثيرا ، وكان الباعث على ذلك قوله تعالى « أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيد »[٢٥٨] ، وشواهد كثيرة من الشعر ، كقول امرىء القيس[٢٥٩] ،

قِفَا نبكِ مِنْ ذِكْرَى حَبيبٍ وَمَنْزِلِ بِسِقْطِ اللِّوَى بينَ الدَّخُولِ وَحَوْمَلِ

فقال الكوفيون : إنّ مِنْ سُنن العرب في كلامهم ، أن يَأمرُوا الواحدَ بلفظ أمر الاثنين ، فيقولون للرجل : (قِفَا) ، و : (اركبا) على التثنية . وَعِلّةُ هذا عندهم أنّ أَقَلّ الرفقة ثلاثة ، فجرى كلامُ الرجل على ما قد أُلِفَ من خطابه لِصَاحبيه . ودليلُهم على ذلك أنّ الشُعراء أكثر الناس قولا : (ياصاحبيَّ) و : (ياخليليَّ) . يقول الفراء في قوله تعالى « أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيد » : « العربُ تَأمُرُ الواحدَ والقومَ بِمَا يُؤْمَرُ به الاثنان ، فيقولون للرجل : (قُوما عَنّا) ، وسمعتُ بعضَهم : « ويحك ! ارحلاها وازجراها » ، وأنشدني بعضهم[٢٦٠] ،

فَقُلْتُ لِصاحِبي لا تَحْبِسَانا بِنَزْعٍ أُصُولِهِ ، واجْتَزَّ شِيحا

---

(٢٥٧) الكتاب ، جـ١ ص٢٣٢ ، وينظر : ص٢٣٣ .

(٢٥٨) سورة ق : الآية ٢٤ .

(٢٥٩) البيت من الطويل ، وقد ورد في : ديوانه ، ص ٨ .

(٢٦٠) البيت لمضرس بن ربعي الفقعسي ، أو يزيد بن الطثرية ، وهو من الوافر وقد ورد كذلك في : اسرار البلاغة ، ص٦٤ ، وشرح المفصل ، جـ١٠ ص٤٩ ، والمقرب ، ص١٠٨ وروايته : « لا تحبسَنّا » ، وشرح القصائد السبع ، ص١٦ ، وشرح الاشموني ، جـ٤ ص٣٣٦ .
(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص٨٠) .

.. وأنشدني أبو ثروان[٢٦١] :

وإنْ تَزْجُراني يا ابنَ عفّانَ أنْزَجِرْ وإنْ تَدَعَانِي أحْمِ عِرْضاً مُمَنَّعاً

ونرى أنّ ذلك منهم أنّ الرجل أدنى أعوانه في إبله وغنمه اثنان ، وكذلك الرُّفقة أدنى ما يكونون ثلاثة ، فجرى كلام الواحد على صاحبيه ، ألاَ ترى الشعراء أكثرَ شيء قيلا : (ياصاحبيَّ) ، (ياخليليَّ) ، فقال امرؤ القيس[٢٦٢] :

خَلِيلَيَّ ، مُرّا بِي على أُمِّ جُنْدَبِ نُقَضِّ لُبانَاتِ الفؤادِ المُعَذَّبِ

ثم قال[٢٦٣] :

ألَمْ تَرَ أنّي كُلّما جئتُ طَارِقًا وجدتُ بها طِيباً وَإنْ لَمْ تَطَيَّب

فقال : « ألَمْ تَرَ » فرجع الى الواحد ، وأوّلُ كلامه اثنان »[٢٦٤] .

وقد أنكر البصريون هذا ، لِأنه اذا خُوطب الواحد مخاطبةَ الاثنين وَقَعَ الإشكال[٢٦٥] . وقال المبرد منهم : إنّ قوله تعالى « أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ » : خطاب

---

(٢٦١) البيت لسويد بن كراع ، وهو من الطويل ، وقد ورد كذلك في : شرح القصائد السبع ، ص١٦ ، والاغاني ، جـ١١ ص١٢٣ .
(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص٢١٠) .

(٢٦٢) البيت من الطويل ، وقد ورد كذلك في : شرح القصائد السبع ، ص١٦ ، وديوانه ، ص ٤١ .

(٢٦٣) البيت من الطويل ، وقد ورد كذلك في : شرح القصائد السبع ، ص١٦ ، وديوانه ، ص٤١ ، وروايته في نسخة الأعلم الشنتمري : « ألَمْ تَرَيانِي » ، وفي نسخ الطوسي والسكري وابن النحاس : « ألَمْ تَرَأني » .

(٢٦٤) معاني القرآن ، جـ٢ ص٧٨ ـ ٧٩ ، وينظر : جامع البيان ، جـ٢٦ ص١٦٥ ـ ١٦٦ ، وشرح القصائد السبع ، ص١٦ ، وشرح القصائد التسع المشهورات ، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس ، تحقيق : أحمد خطاب ، بغداد ١٩٧٣ ، جـ١ ص٩٨ ـ ٩٩ ، والصاحبي ، ص١٨٦ ، ٢١٣ ، والانصاف ، جـ١ ص٨٠ ، والمزهر في علوم اللغة وانواعها ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد احمد جاد المولى ، وعلي محمد البجاوي ، ومحمد أبو الفضل ابراهيم ، دار احياء الكتب العربية بالقاهرة ، جـ١ ص٣٢٤ ـ ٣٢٥ .

(٢٦٥) ينظر : شرح القصائد التسع ، جـ١ ص٩٩ ، وشرح الاشعار الستة الجاهلية ، لأبي بكر عاصم بن أيوب البطليوسي ، تحقيق : ناصيف سليمان عواد ، بغداد ١٩٧٩ ، جـ١ ص٦٨ ـ ٦٩ ، وخزانة الأدب ، جـ٦ ص١٤٨ ـ ١٤٩ .

للواحد ، وتثنية الفاعل فيه نَزَلتْ منزلةَ تثنية الفعل لاتحادهما ، كأنّه قيل : (ألْقِ ألْقِ) للتأكيد والمبالغة ، وكذا قول امرىء القيس « قِفَا » يؤدي معنى : (قِفْ قِفْ) ، فإلحاقُ (الألف) إمارةٌ دالّة على أنّ المراد تكرير اللفظ للتأكيد[٢٦٦] ، يؤيد ذلك قولُ أبي عثمان المازني في قوله تعالى « قَالَ رَبِّ أَرْجِعُونِ »[٢٦٧] : إنّ المُراد منه : (أرجعني أرجعني أرجعني) ، فجُعلت « الواو » عَلَماً مُشعراً بأنّ المُراد تكرير اللفظ مِرارا[٢٦٨] . يقول الاسترابادي في ذلك : « وأما نحو قوله تعالى « رَبِّ أَرجِعُونِ » على تأويل : أرجعني أرجعني أرجعني ، وقول الحجاج : « ياحرسي اضربا عنقه » أي : اضربْ اضربْ . فليس الأول بجمع والثاني بتثنية ، إذ التثنيةُ : ضمُّ مفرد إلى مثله في اللفظ غيره في المعنى ، والجمع : ضم مفرد إلى مثليه أو أكثر في اللفظ غيره في المعنى ، و « أرجعوني » و « اضربا » بمعنى التكرير كما ذكرنا ، والتكرير : ضمُّ الشيء إلى مثله في اللفظ مع كونه إيّاه في المعنى للتأكيد والتقرير . والغالب فيما يفيد التأكيد أن يذكر بلفظين فصاعداً ، لكنّهم اختصروا في بعض المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع لمشابهته لهما من حيث أنّ التأكيد اللفظي أيضا : ضمُّ الشيء إلى مثله في اللفظ وإن كان إيّاه في المعنى أيضاً ، فقوله « اضربا عنقه » مثل (لَبَّيْكَ) و (سَعْدَيْكَ) وقوله تعالى « ارجع البصر كرتين » في كون اللفظ في صورة المثنى وليس به »[٢٦٩] .

وقال آخرون في « أَلْقِيَا » : إنّ المُراد : (أَلْقِياً) ـ بالنون الخفيفة ـ فَأُجرِيَ الوصلُ فيه مجرى الوقف[٢٧٠] ، ويؤيدُ قولهم قراءةُ مَنْ قَرَأ : « أَلقِياً في جَهَنَّمَ » ـ بالنون الخفيفة ـ ، يقول ابن جني في هذه القراءة : « هذا يؤكد قولَ أصحابنا في

---

(٢٦٦) ينظر : شرح القصائد السبع ، ص١٧ ، وشرح القصائد التسع ، جـ١ ص٩٩ ، والكشاف ، جـ٤ ص٨ ، والبحر المحيط ، جـ٨ ص١٢٦ ، وخزانة الأدب ، جـ٧ ص٣٣١ .

(٢٦٧) سورة المؤمنون : الآية ٩٩ .

(٢٦٨) ينظر : مشكل اعراب القرآن ، جـ٢ ص١١٣ ـ ١١٤ ، وشرح المعلقات السبع ، لأبي عبدالله الحسين بن أحمد بن الحسين الزوزني ، القاهرة ١٩٧١ ، ص٤ . وتأويل مشكل القرآن ، ص٢٩٢ ، علماً بأنّ الزمخشري قد قال في تفسيره : « خطابُ الله بلفظ الجمع للتعظيم » (الكشاف ، جـ٢ ص٤٦) .

(٢٦٩) شرح الكافية ، جـ١ ص١٥ .

(٢٧٠) ينظر : شرح القصائد السبع ، ص١٧ ، والمحتسب ، جـ٢ ص٢٨٤ ، وشرح المفصل ، جـ٩ ص ٨٩ ـ ٩٠ ، وخزانة الأدب ، جـ٦ ص٢٢٩ ـ ٢٤٠ ، جـ٧ ص٣٣٢ .

« أَلْقِيَا » ، إنّه أرادَ (ألقيا) ، وأجرى الوصل فيه مجرى الوقف ، كقوله : « ياحَرَسِيُّ اضْرِبَا عُنُقَهُ »[٢٧٢] .

وقد أنكر جمهور البصريين هذا أيضا ، وقالوا : إنّ قوله تعالى « أَلْقِيا » : مُخَاطَبَةٌ لِلمَلَكينِ السائق والشهيد ، وكذا قول امرىء القيس « قِفَا » : إنّما يخاطب صاحبيه[٢٧٣] .

ولَعَلَّ أصدقَ ما يصوّر حيرةَ النحاة والمفسرين في هذه الصيغة ، هو مجموعة آرائهم التي عرضها أبو حيان في تفسير قوله تعالى « أَلْقِيَا في جهنَّم » ، حيث يقول : « الخطاب من الله للملَكينِ السائق والشهيد ، وقيل : للملَكينِ من ملائكة العذاب . فعلى هذا (الألف) : ضمير الاثنين .

وقال مُجاهد وجماعة : هو قول إمّا للسائق ، وإمّا للذي هو من الزبانية . وعلى أنّه خطاب للواحد .

وقال المبرد : معناه : (أَلْقِ أَلْقِ) فَثَنّى .

وقال الفرّاء : هو من خطاب الواحد بخطاب الاثنين .

وقيل : (الألف) بدل من (النون) الخفيفة ، أُجْرِي الوصلُ مجرى الوقف .

وهذه أقوال مرغوب عنها ، ولا ضرورة تدعو الى الخروج عن ظاهر اللفظ لقول مجاهد .

وقرأ الحسن : « أَلْقِيَنْ » ـ بنون التوكيد الخفيفة ـ ، وهي شاذة مخالفة لنقل التواتر بالألف »[٢٧٤] .

وقد أضافَ بعضُهم الى هذه الآراء ، القولَ بأنّ الخطاب في الآية لخزنة النار والزبانية ، فيكون من خطاب الجمع بلفظ الاثنين[٢٧٥] . يقول ابن قتيبة في « باب مخالفة ظاهر اللفظ مَعناه » : « ومنه أن تأمر الواحد والاثنين والثلاثة فما فوق أمرَكَ الاثنين ، فتقول : (آفعلا) . قال الله تعالى : « أَلْقِيا في جَهَنَّمَ كلَّ كَفّارٍ عَنيدٍ » ، الخطابُ لخزنة جهنّم أو زبانيتها »[٢٧٦] .

---

(٢٧١) المحتسب ، جـ٢ ص٢٨٤ .

(٢٧٢) ينظر : شرح القصائد التسع ، جـ١ ص٩٩ ، وشرح الاشعار الستة ، جـ١ ص٦٨ ـ ٦٩ ، وخزانة الأدب ، جـ٦ ص١٤٩ .

(٢٧٣) البحر المحيط ، جـ٨ ص١٢٦ ، وينظر : شرح القصائد السبع ، ص١٦ ـ ١٧ ، ومشكل اعراب القرآن ، جـ٢ ص١١٣ ـ ١١٤ ، ٣٢٠ ـ ٣٢١ ، والكشاف ، جـ٤ ص٧ ـ ٨ .

(٢٧٤) ينظر : الاتقان ، جـ٢ ص٣٣ ، ومعترك الأقران ، جـ١ ص٢٢٤ .

(٢٧٥) تأويل مشكل القرآن ، ص٢٩١ ، وينظر : ص٢٩٣ .

وقد التزم السيوطي رأيَ أبي حيان في عدم الخروج عن ظاهر اللفظ في الآية ، فرأى أنّ الخطاب للملَكين ، السائق والشهيد ، وَمِمَّا يؤيد عندَه كون الخطاب على الأصل للاثنين ، قوله تعالى « فَأَلْقِيَاهُ في العذاب الشديد »(٢٧٦) ، وهويرى ما سوى ذلك من الآراء تَكَلُّفاً بعيدا(٢٧٧) .

ولكنّه ارتدّ عن موقفه هذا في شرحه لشواهد المغني ، فقال في بيت لبيد بن ربيعة :

أَلاَتَسْأَلانِ الْمَرْءَ ماذا يُحَاوِلُ
أَنَحْبٌ فَيُقْضَى أَمْ ضَلاَلٌ وَبَاطِلُ ؟

« « تسألانِ » : خطاب للاثنين ، وأُرادَ به الواحدَ ، لأنّ من عادة العرب أن يخاطبوا الواحدَ بصيغة الاثنين ، كما في « ألقيا في جهنم » ، وكأنهم يريدون بها التكرارَ للتأكيد . فكان المعنى : أَلاَتسألُ »(٢٧٨) . ويقول في قول امرىء القيس :

قفا نبكِ مِن ذِكْرى حَبيبٍ وَعِرْفان
وَرَسْمٍ عَفَتْ آياتُهُ مُنْذُ أزمانِ

« قوله « قفا » : خطابُ لإثنين ، والمراد واحد ، ومن عادتهم أنهم يُخاطَبُ الواحدُ بصيغة الاثنين ، كما في قوله تعالى : « أَلقِيَا في جهنّم » ، ويراد به التكرير ، كأنه قال : (قِفْ قِفْ) و (أَلْقِ أَلْقِ) . ويُقال : (الألف) فيه ليست للتثنية ، وإنّما هي مبدلة من (نون التوكيد) ، وأصله : (قِفَنْ) »(٢٧٩) .

والصحيح في هذه الصيغة أنّها مُستعملة في الآية ، وفي غيرها من الشواهد ، على الأصل في خطاب الاثنين ، لِأنّ القولَ بأنّها مستعملة في خطاب المفرد يقود الى الإشكال ، وذلك لأنّ الخروج عن ظاهر اللفظ في الكلام ، يقود الى انفلات الضوابط والقوانين في استخدام الصيغ ، كما أنّه يقود الى إعمال الظن والتأويل لِأجل فهم

---

(٢٧٦) سورة ق ، الآية ٢٦ .
(٢٧٧) ينظر : معترك الاقران ، جـ١ ص٥٤٤ .
(٢٧٨) شرح شواهد المغني ، جـ١ ص١٥١ .
(٢٧٩) المصدر نفسه ، جـ١ ص٢٧٥ ، وينظر : ص٤٦٤ ، والأشباه والنظائر ، جـ٢ ص٢٤ .

المعنى الباطن الذي استُخدمت فيه الصيغة . واذا كان لنا أن نُسَلِّمَ بأنَّ هذه الصيغةَ مستعملة في خطاب المفرد في هذه الشواهد ، فإنَّ اختلافَ النحويين والمفسرين وحيرتَهم فيها ، يدلاّنِ دلالةً قاطعة على أنّها لم تكن صيغةً معروفة أو شائعة في استخدامهم اللغوي ، أي أنّها كانت صيغةً مهجورة .

٢ ـ الأمر بصيغة (لِيَفْعَلْ) :

ويكون باستخدام أداة الأمر (اللام) التي تدخل على الفعل لِتؤذن أنّه مطلوب للمتكلم : « لام الأمر ، وهو لام يُطلب به الفعل » .(٢٨٠)

والأصل في هذه (اللام) أن تُستعمل في الأمر عند انتفاء الخطاب ، لِأنَّ أمْرَ غير المخاطب لا يكون إلاّ بادخال (اللام) ، « فـ (اللام) في الأمر للغائب ولكل مَنْ كان غيرَ مُخَاطَب » .(٢٨١) وصيغة (لِيَفْعَلْ) في أمر غير المُخاطب بمنزلة (افْعَلْ) في أمر المُخاطب ، « ومنه ، (زيداً لِيَضْرِبْهُ عمرٌو) ، (بِشْراً لِيَقْتُلْ أباه بَكْرٌ) ، لِأنّه أمرٌ للغائب بمنزلة (افْعَلْ) للمخاطب » .(٢٨٢)

والنحاة يُجمعون على أنَّ دخول هذه (اللام) يكثر ويطّرد في فعل الغائب ، وأنَّ دخولها على فعل المتكلم قليل ، نحو قول القائل : (قُمْ وَلْأَقُمْ مَعَكَ) ، وأنّ الأقَلّ منه دخولها على فعل المخاطب .(٢٨٣)

وَمَا أجمع عليه النحاة صحيح ، فقد وردت (لام) الأمر في ثمانين موضعا من القرآن الكريم ، دخلت على فعل المتكلم في آية واحدة : (وَلْنَحْمِلْ خطاياكم » ،(٢٨٤) وفي قراءة شاذة في آية أخرى ، حيث قرأ أبي بن كعب قوله تعالى « فاذا جاءَ وَعْدُ

---

(٢٨٠) التعريفات ، ص٢٠٠ .

(٢٨١) المقتضب ، جـ٢ ص٤٤ .

(٢٨٢) الكتاب ، جـ١ ص١٣٨ .

(٢٨٣) ينظر ، المرتجل ، ص٢١٥ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٢٥٢ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص٢٢٤ ، وهمع الهوامع ، جـ٢ ص٥٥ ، والاتقان ، جـ١ ص١٧١ ، ومعترك الأقران ، جـ٢ ص٢٤١ ـ ٢٤٢ .

(٢٨٤) سورة العنكبوت ، الآية ١٢ .

الآخِرَة لِيَسُوْؤُا وُجُوهَكُمْ »،[٢٨٥] « لِنَسُؤَنْ » . ودخلت على فعل المخاطب في قراءة عشرية في قوله تعالى « فبذلك فَلْيَفْرَحُوا »[٢٨٦] ـ بالتاء ـ وفي قراءة شاذة في آية أخرى ، حيث قرأ قوله تعالى « وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحوا »[٢٨٧] ـ بالتاء ـ . وكان دخولها في جميع المواضع الباقية على فعل الغائب .[٢٨٨]

علّة الجزم في صيغة (لِيَفْعَلْ) :

(لام) الأمر من الأدوات العاملة الجازمة للفعل عند النحاة ، يقول سيبويه في « باب ما يعمل في الأفعال فيجزمها ، وذلك : (لَمْ) ، و (لَمَّا) ، و (اللام) التي في الأمر ، وذلك قولك : (لِيَفْعَلْ) ، و (لَا) في النهي ، وذلك قولك : (لَاتَفْعَلْ) ، فإنّما هي بمنزلة (لَمْ) » .[٢٨٩]

وهم يعدُون (الجزمَ) حالة إعرابية يختصّ بها الفعل المضارع ، يقول سيبويه : « واعْلَمْ أنّ حروفَ الجزم لاتجزم إلاّ الأفعال ، ولايكون الجزم إلاّ في هذه الأفعال المضارعة للأسماء ، كما أنّ الجرَّ لايكون إلاّ في الأسماء » .[٢٩٠]

وَهُم يرون (الجزم) تخفيفاً ، لذلك هو يليق بالأفعال لثقلها ، ولا يليق بالأسماء لخفّتها ، « ولّما كان الجزمُ حذفاً ، والحذفُ تخفيفاً ، والتخفيفُ لايليقُ بالخفيف وإنّما يليقُ بالثقيل ، لذلك جُزِمت الأفعال ولم تُجزَم الأسماء » .[٢٩١]

و (الجزم) في أصل اللغة بمعنى : القطع ، وهو في الإعراب كالسكون في البناء ، وذلك لِأنّه يقطعُ الحركةَ أو الإعراب عن آخر الفعل المضارع ، وهذا يقود الى سكونه .[٢٩٢] ومن هنا كان (الجزم) و (السكون) بمعنى واحد ، « الجَزم

---

(٢٨٥) سورة الاسراء ، الآية ٧ .

(٢٨٦) سورة يونس ، الآية ٥٨ .

(٢٨٧) سورة النور ، الاية ٢٢ .

(٢٨٨) ينظر ، المحتسب ، جـ٢ ص١٥ ، ١٠٦ ، والكشاف ، جـ٢ ص٤٢٩ ، والبحر المحيط ، جـ٦ ص٤٤٠ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ، جـ٢ ص٥٠٧ ـ ٥٠٩ .

(٢٨٩) الكتاب ، جـ٢ ص٨ .

(٢٩٠) الكتاب ، جـ٢ ص٩ .

(٢٩١) الأشباه والنظائر ، جـ١ ص١٣٩ .

(٢٩٢) ينظر ، لسان العرب ، جـ١٢ ص٩٧ ، والكتاب ، جـ١ ص١٣ ، وكتاب الأفعال ، جـ١ ص١٦٧ .

(بمعنى : القَطع) والوقف والسكون بمعنى واحد . والحرف الجازم كالشيء القاطع للحركة أو الحرف ، فَسُمّي (الإعرابُ) جزماً ، و (البناءُ) وقفاً وسكونا » .(٢٩٣)

والجزم في صيغة (لِيَفْعَلْ) ليس حالةً اعرابية يسبّبها العامل ـ كما يزعم النحاة ـ وإنّما هو قد التُزم فيها علامةً على الأمر ، فَجُعِلَت صيغة (لِيَفْعَلْ) مثلَ صيغة (افْعَلْ) ساكنةَ الآخر ، وذلك لِأنّها تلتقي معها في الدلالة على الأمر ، وهذا ما ألمحَ اليه بعضُهم : « ذهب أبو سعيد السيرافي الى أنّ (لام) الأمر إنّما جزمت ، لِأنّ الأمر للمخاطب موقوف الآخر ، نحو : (اذْهَبْ) ، فجُعل لفظ المعرب كلفظ المبني لِأنّه مثله في المعنى » .(٢٩٤) وعلى هذا نستطيع القول : إنّ العرب قد التزمت الجزم أو الإسكان في (لِتَفْعَلْ) ، كما التزمت الإسكان في (افْعَلْ) ، علامةً على الأمر والتشديد والبتّ في الطلب : « وقد جعلوا (الإسكانَ) علامةَ التشدّد والبتّ في الطلب ، كما ترى التزامه في الأمر ، وفي (لِتَفْعَلْ) ، و (لاتَفْعَلْ) . وأنت تعلم ما يستدعيه الأمر في أغلب حاله من البتّ ، والتشدّد ، والجزم » .(٢٩٥)

حركةُ (لام) الأمر :

إنّ (لام) الأمر مكسورةٌ إذا ابتدأتَ بها ، فإذا كان قَبلها (واوُ) العطفِ أو (فاؤُه) جاز كسرُ (اللام) على الأصلِ ، وإسكانُها تخفيفاً ، وهو الأكثرُ على الألسنِ ، فإذا كان قبلها (ثُمَّ) فإنّ الوجهَ كسرُ اللام ، يقول الزجاجي في ذلك : « وإذا كانَ قبلَ (لامِ) الأمرِ (واوُ) العطفِ أو (فاؤُه) ، جازَ كسرُ (اللام) على الأصلِ ، واسكانُها تخفيفاً ، لأنّ (الفاءَ) و (الواو) يتصلانِ بالكلمةِ كأنّهما منها ، ولا يمكنُ الوقوفُ على واحدٍ منهما ، وذلك قولك :(فَلْيَنْطَلِقْ زيدٌ) ، (وَلْيَنْطَلِقْ) ، إنْ شئتَ كسرتَ (اللامَ)،وإنْ شئتَ أسكنتها، وكذلكِ قرأتِ القُرّاءُ:«وَلْيَعْفُوا وَلْيَصْفَحُوا»(٢٩٦)ـ بالوجهين ـ ، والإسكانُ فيهما أكثرُ في الكلام . فإذا كانَ قبلَها (ثُمَّ) فإنّ الوجهَ كسرُ (اللام) ، لأنّ (ثُمَّ) حرفٌ يقومُ بنفسهِ ، ويُمكنُ الوقوفُ عليه والابتداءُ

---

(٢٩٣) شرح الكافية ، جـ١ ص٢٤ ، وينظر : الايضاح في علل النحو ، ص٩٣ ـ ٩٤ .

(٢٩٤) الأشباه والنظائر ، جـ١ ص١٩١ .

(٢٩٥) احياء النحو ، ص ٨٦ ، وينظر : ص١٠٧ .

(٢٩٦) سورة النور : الآية ٢٢ .

بما بعدَه ، و (الواوُ) و (الفاءُ) لا يُمكنُ ذلكَ فيهما ، وذلك قولُكَ : (ثُمَّ لِيَخْرُجْ (زيـدٌ) ، ثُمَّ لِيَرْكَبْ عمرٌو) ، والوجهُ كسرُ (اللام) ، بل لا يُجيزُ البصريون غيرَهُ . وقد أجازَ بعضُ النحويين اسكانَها مع (ثُمَّ) أيضاً ، حَملاً على (الواو) و (الفاء) ، وعلى ذلك قرأ بعضُ القُرّاء : « ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُم » ـ[٢٩٧] بالإسكان ـ ، والكسرُ أجودُ لِمَا ذكرتُ لكَ مِن العلّةِ » .[٢٩٨]

وقد اشتَطَّ المبرّدُ فَلَحَّنَ قراءَةَ التسكين : « وأمّا قِراءَةُ من قرأ « ثُمَّ لْيَقْطَعْ فَلْيَنْظُرْ »[٢٩٩] فإنّ الإسكانَ في لام « فلينظر » جيّد ، وفي لام « ليقطع » لَحْنٌ ، لأنّ (ثُمَّ) منفصلةٌ من الكلمة » .[٣٠٠] وقال البغدادي في قراءة التسكين : « إنّ أصحابنا أنكروا على الكسائي وغيره في قراءته : « ثُمَّ لْيَقطعْ » ـ بسكون اللام ـ ، وكذلك : « ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُم » ، لأنّ (ثُمّ) قائمة بنفسها ، لأنّها على أكثرَ من حرف واحد ، وليست كواو العطف وفائه ، لأنّ تينك ضعيفتان متصلتان بما بعدهما ، فلطُفتا عن نيّة فصلهما وقيامهما بأنفسهما » .[٣٠١]

ولم يُلَحّن ابنُ جني هذه القراءةَ ، ولم يُنكرها ، حيث قال : « إنّ هذا الإسكان إنّما كثر عنهم في لام الأمر ، نحو قوله تعالى : « ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُم وَلْيُوفُوا نُذُورَهُم وَلْيَطَّوَّفُوا » ، وإنما أسكنت تخفيفاً لثقل الكسرة فيها ، وفرقوا بينها وبين لام (كي) بأن لم يسكنوها .. وأيضاً فإنّ الأمر موضع إيجاز واستغناء » .[٣٠٢]

وفي القرآن الكريم جاءت (لام) الأمر من غير عاطف في ثلاثة مواضع ، وسبقتها (الفاء) في (٥٥) موضعاً ، وسبقتها (الواو) في (٢٠) موضعاً ، وسبقتها (ثُمّ) في موضعين ، وفي هذين الموضعين قريء في السبع بتسكينها وكسرها .[٣٠٣]

---

(٢٩٧) سورة الحج ، الآية ٢٩ .

(٢٩٨) كتاب اللامات ، ص٨٩ ـ ٩٠ ، وينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٢٢٤ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص٢٤٥ ، ٢٤٦ .

(٢٩٩) سورة الحج ، الآية ١٥ .

(٣٠٠) المقتضب ، جـ٢ ص١٢٤ .

(٣٠١) خزانة الأدب ، جـ٧ ص٢٠٠ .

(٣٠٢) المحتسب ، جـ١ ص٢٢٧ ـ ٢٢٨ ، وينظر : ص٣٥٩ .

(٣٠٣) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، جـ٢ ص٥٠٧ ـ ٥١٦ .

حذف (لام) الأمر :

جمهور البصريين يُجيزون في ضرورة الشعر أن تُحذف (لام) الأمر ويبقى عملها ، وقد استندوا في اجازة ذلك الى شواهد كثيرة جاء فيها المضارع مبنيّاً أو ساكن الحركة ، قال سيبويه : « واعلَمْ أنَّ هذه (اللام) قد يجوز حذفُها في الشعر وتعمل مُضْمَرَةً ، كأنّهم شبّهوها بـ (أنْ) إذا أعملوها مضمَرةً .. قال مُتَمِّمُ بن نُوَيْرَة :(٣٠٤)

على مِثْلِ أصْحَابِ البَعوضةِ فآخْمُشِي لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أوْيَبْكِ مَنْ بَكَى

أراد :لِيَبْكِ »(٣٠٥) .

ومَنَعَ المبردُ منهم حذفَ (اللّام) وإبقاءَ عملها حتى في ضرورة الشعر ، لِأنّه يمنع إضمارَ عوامل الأفعال فقال : « والنحويون يجيزون إضمار هذه اللّام للشاعر اذا اضطُرَّ ويستشهدون على ذلك .. فلا أرى ذلك على ما قالوا ، لِأنَّ عوامل الأفعال لا تُضْمَر ، وأضْعَفُها الجازمةُ ، لِأنَّ الجزمَ في الأفعال نظيرُ الخفض في الأسماء » ، وقد فَنَّدَ بعضَ الشواهد التي استند اليها غيرُه من النحاة في اجازة ذلك ، كما أنكرَ بعضَها(٣٠٦) ، من أنّ المضارع المجزوم من غير وجود (اللام) كثير في أشعار العرب(٣٠٧) ، ولم يوافقه الأنباري في التشكيك بصحتها(٣٠٨) .

---

(٣٠٤) ينظر : ص١١٤ من هذا الفصل .

(٣٠٥) الكتاب ، جـ٣ ص٨ ـ ٩ ، وينظر : الانصاف ، جـ٢ ص٥٤٧ ، واسرار العربية ، ص٣٢١ ، واللامات ، ص٩٣ ـ ٩٤ ، وشرح ابيات سيبويه ، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي ، تحقيق : الدكتور محمد علي الريح هاشم ، القاهرة ١٩٧٤ ، جـ٢ ص١٠٦ ، والمفصل ، ص٣٢٧ ، والصاحبي ، ص١١٤ ، وشرح المفصل ، جـ٩ ص٢٤ ـ ٢٥ ، والمقرب ، جـ١ ص٢٧١ ـ ٢٧٢ ، ومغني اللبيب ، جـ٢ ص٦٤١ . وهذا خلاف رأي السيوطي الذي زعم أنّ البصريين يمنعون ذلك مطلقاً ، يقول : « هل يجوز اضمار (لام) الجزم وابقاء عمله ؟ فمذهب البصريين : لا ، وأنه لا يجوز حذف شيء من الجوازم أصلاً وإبقاء عمله . ومذهب الكوفيين : نعم » . (الاشباه والنظائر ، جـ٢ ص١٤١) .

(٣٠٦) المقتضب ، جـ٢ ص١٣٢ ـ ١٣٣ .

(٣٠٧) ينظر : الانصاف ، جـ٢ ص٥٣٠ ـ ٥٣٢ .

(٣٠٨) ينظر : الانصاف ، جـ ٢ ص٥٤٤ .

وأجاز الزمخشري حذفَ (لام) الأمر حتى في غير الشعر ، يقول في قوله تعالى « هَلْ أَدُلُّكُمْ على تِجَارَةٍ تُنجيكم مِن عَذابٍ أليم ، تُؤْمِنُونَ باللهِ وَرَسولِهِ وتُجاهِدُونَ في سبيل الله »(٣٠٩) : « فإنْ قُلْتَ : فَمَا وَجْهُ قراءة زيد بن علي ـ رضي الله عنهما ـ : « تؤمنوا .. وتجاهدوا » ؟ ، قلتُ : وجهها أن تكون على إضمار (لام) الأمر ، كقوله ،

محمد تفد نفسَك كلُّ نفسٍ إذا ما خفتَ مِن أمر تبالا »(٣١٠) .

أمّا الكوفيون ، فهم الى جانب تجويزهم حذف لام الأمر في الشعر(٣١١) ، قد أجازوا حذفها في النثر ، لكن بشرط تقدّم (قُلْ) نحو : (قُلْ لَهُ يَفْعَلْ) ، وجعلوا منه قوله تعالى : « قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصلاة »(٣١٢) أي : ليقيموها(٣١٣) . وقد وافقهم في ذلك بعض متأخري البصريين ، ومن هؤلاء الأشموني الذي يرى أنّ حذف (لام) الأمر وبقاء عملها كثير مُطّرد بعدَ أمرٍ بقول(٣١٤) .

لقد اختلف البصريون في جازم نحو « يقيموا » في قوله تعالى « قُلْ لِعِبَادِي الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصلاةَ » ، فوافق ابنُ مالك رأيَ الكوفيين على أنّ الجزم بـ (لام) محذوفة . والجمهور على أنّ الجزم في جواب شرط مقدّر ، مثله في قولك : (ائْتِنِي أُكْرِمْكَ) . وقال المبرد : هو جواب لِأمر محذوف تقديرة : (قُلْ لهم أقيموا الصلاةَ يُقِيمُوا) . ووافقه في هذا الزمخشري الذي يقول : « المقول محذوف لأنّ جوابَ (الأمرِ) قد يدلُّ عليه ، وتقديرهُ : (قُلْ لِعبادي الذين آمنوا : أقيموا الصلاةَ وأنفقوا ، يقيموا الصلاةَ وينفقوا) . وجوّزوا أن يكون (يقيموا) و (ينفقوا) بمعنى (ليقيموا) و (لينفقوا) ، ويكون هذا هو المقول ، قالوا : وإنّما جاز حذف (اللام)

---

(٣٠٩) سورة الصّف : الآية ١٠ ـ ١١ .

(٣١٠) الكشاف ، جـ٤ ص١٠٠ .

(٣١١) ينظر : الانصاف ، جـ٢ ص٥٢٠ ـ ٥٢٢ ، ٥٤٤ .

(٣١٢) سورة ابراهيم : الآية ٣١ .

(٣١٣) ينظر : معاني القرآن ، جـ ٢ ص٧٧ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٢٥٢ ، وارتشاف الضرب ، جـ٢ ص٧٩٧ ـ ٧٩٨ ، والجنى الداني ، ص١١٢ ـ ١١٤ ، وهمع الهوامع ، جـ٢ ص٥٥ ، وظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، لفتحي عبدالفتاح الدّجني ، الطبعة الأولى ، الكويت ١٩٧٤ ، ص٤٧٤ .

(٣١٤) ينظر : شرح الاشموني ، جـ٢ ص٥٧٤ ـ ٥٧٥ .

لأنَ الأمر ـ الذي هو (قُلْ) ـ عوضٌ منه ، ولو قيل : (يقيموا الصلاة وينفقوا) ابتداءً ـ بحذف اللام ـ لم يجز »[٣١٥] . وقال الأخفش : هو جواب الأمر (قُلْ) . وقد تنازعوا هذه الآراءَ ، ولم يستقرُّوا على شيء منها[٣١٦] .

وأبو حيان قد عرض هذه الآراءَ جميعاً ، وذكر في آخرها الرأيَ الآتي : « وقيل : هو مضارع بلفظ الخبر صُرِف عن لفظ الأمر ، والمعنى : (أقيموا) ، قاله أبو علي وفرقة . ورُدَّ بأنَّه لو كان مضارعاً بلفظ الخبر ومعناه الأمر ، لبقي على اعرابه بالنون ، كقوله « هل أدُلُّكم على تِجارةٍ »[٣١٧] ، ثم قال « تؤمنون »[٣١٨] والمعنى : (آمِنُوا) . واعتلَّ أبو علي لذلك بأنَّه لَمَّا كان بمعنى الأمر بُنِيَ ، يعني : على حذف (النون) ، لِأنَّ المُراد : أقيموا »[٣١٩] . وذكر ابنُ هشام هذا الرأي أيضاً فقال : « وقيل : « يُقيموا » مبني لحلوله محل (أقيموا) وهو مبني » ووصفه بقوله « وليس بشيء »[٣٢٠] .

وأرى أنَّ رأيَ أبي علي ، الذي ذكره أبو حيان ، والذي لم يرتضه ابنُ هشام ، هو المفتاح لهذه القضية ، نستطيعُ به أنْ نُفَسِّرَ كُلَّ هذه الشواهد التي جاء فيها المضارع مبنياً أو ساكن الحركة ، ونتخلص بذلك من تقديرات النحويين وتأويلاتهم وخلافاتهم فيها ، فنقول : إنّ السكون أو البناء قد التُزِمَ في هذه الأفعال المضارعة لِأنّها مستعملةٌ بمعنى الأمر ، وهو قد التُزِمَ فيها كما التُزِمَ في صيغة الأمر (افْعَلْ) و (لْتَفْعَلْ) ، لِأنّها تلتقي جميعاً في الدلالة على الطلب .

أمّا البلاغيون فقد شَغَلَهمُ أمرُ المضارع الذي يقع مجزوماً في جواب الطلب (الواقع في جواب الأمر ، أو النّهي ، أو الاستفهام ، أو التمنّي) ، فقالوا بأنَّ أساليب الطلب هذه تُعينُ على تقدير الشرط بعدها ، يقول السكاكي : « واعْلَمْ أنَّ هذه الأبواب الأربعة : التمنّي ، والاستفهام ، والأمر ، والنّهي ، تشترك في الاعانة على تقدير الشرط بعدَها ، كقولك في التمنّي : (ليت لي مَالاً أنْفقهُ) على معنى : (إنْ أُرْزَقْهُ أنفقْهُ) ،

---

(٣١٥) الكشاف ، جـ٢ ص٣٧٨ .

(٣١٦) ينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص٢٢٥ ـ ٢٢٧ ، ومشكل اعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : ياسين محمد السواس ، دمشق ١٩٧٤ ، جـ١ ص٤٥١ .

(٣١٧) سورة الصف : الآية ١٠ .

(٣١٨) سورة الصف : الآية ١١ .

(٣١٩) البحر المحيط ، جـ٥ ص٤٢٦ .

(٣٢٠) مغني اللبيب ، جـ١ ص٢٢٧ .

وقولك في الاستفهام : (أيْنَ بيتُكَ أزُرْكَ ؟) على معنى : (إنْ تُعَرِّفْنيه أو إنْ أعرفْهُ أزُرْكَ) .. وقولك في الأمر : (أكْرِمْنِي أكْرِمْكَ) .. قال تعالى : « قُلْ لِعبادي الذين آمنوا يُقيموا الصلاةَ ويُنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْناهُم .. » ، ومنهم من يُضمر (لامَ) الأمر مع « يُقيموا » ، إلاَّ أنَّ إضمارَ الجازم نظير إضمار الجار فانظر »[٣٢١] .

وعلى هذا يكون الفعل المضارع الواقع بعد الطلب ، مجزوماً عند البلاغيين في جواب شرط مقدَّر بعد الطلب ، وجازمه (إن) الشرطية المضمَرة ، يقول التفتازاني : « وهذه الأربعة ، يعني : التمني ، والاستفهام ، والأمر ، والنهي ، يجوز تقدير الشرط بعدَها ، وإيراد الجزاء عقيبها مجزوماً بـ (إن) المضمَر مع الشرط » .[٣٢٢]

وكان النحاة قد اختلفوا في جازم المضارع الواقع بعد أساليب الطلب ، يقول أبو حيان في قوله تعالى « وأَوفُوا بعهدي أوفِ بعهدكم »[٣٢٣] : « انجزام المضارع بعد الأمر ، نحو : (اضربْ زيداً يغضبْ) ، يدلُّ على معنى شرط سابق ، وإلاّ فنفس الأمر ـ وهو طلب ايجاد الفعل ـ لا يقتضي شيئاً آخر ، ولذلك يجوز الاقتصار عليه فتقول : (اضربْ زيداً) ، فلا يترتب على الطلب بما هو طلب شيء أصلاً ، لكن إذا لوحظ معنى شرط سابق ترتب عليه مقتضاه . وقد اختلف النحويون في ذلك ، فذهب بعضهم الى انَّ جملة الأمر ضُمِّنت معنى الشرط ، فإذا قلت : (اضربْ زيداً يغضبْ) ضُمِّن (اضربْ) معنى (إنْ تضربْ) ، والى هذا ذهب الأستاذ أبو الحسن ابن خروف . وذهب بعضهم الى انَّ جملة الأمر نابت مناب الشرط ، ومعنى (النيابة) أنه كان التقدير : (اضربْ زيداً إنْ تضربْ زيداً يغضبْ) ، ثمَّ حُذفت جملة الشرط ، وأُنيبت جملة الأمر منابها . وعلى القول الأول ليس ثم جملة محذوفة ، بل عملت الجملة الأولى الجزمَ لتضمّن الشرط ، كما عملت (مَن) الشرطية الجزمَ لتضمّنها معنى (إنْ) . وعلى القول الثاني عملت الجزمَ لنيابتها منابَ الجملة الشرطية . وفي الحقيقة العمل انّما هو للشرط المقدَّر ، وهو اختيار أبي علي والسيرافي ، وهو الذي نصَّ عليه سيبويه عن الخليل ، والترجيح بين القولين يذكر في (علم النحو) » .[٣٢٤]

---

(٣٢١) مفتاح العلوم ، ص١٥٣ ، وينظر : الايضاح ، جـ١ ص١٤٥ ـ ١٤٦ .

(٣٢٢) مختصر التفتازاني ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٣٢٧ ـ ٣٢٨ ، وينظر : مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٣٢٧ .

(٣٢٣) سورة البقرة : الاية ٤٠ .

(٣٢٤) البحر المحيط ، جـ١ ص١٧٥ .

وكان أبو علي قد قال في ذلك : « قد يُحذفُ الشرطُ من مواضع ، فلا يؤتى به لدلالة ما ذُكر عليه ، وتلك المواضعُ : الأمرُ ، والنهيُ ، والاستفهامُ ، والتمني ، والعَرضُ ، تقولُ : (أكرِمْني أكرِمْكَ) والتأويلُ : (أكرِمْني فإنّك إنْ تُكْرِمْني أكرِمْكَ) . والنهي : (لاتفعلْ يكنْ خيراً لكَ) ، والاستفهامُ : (أيْنَ بيتُكَ أزُرْكَ) .. فمعنى ذلك كُلّه : إنْ تَفعلْ أفعلْ » .(٣٢٥)

وَلَمّا كان جازم المضارع الواقع بعد أساليب الطلب ، موضع خلاف بين النحويين ، فقد عرض السبكي أقوالَ النحويين في ذلك فقال : « وفي جازمه أقوال :

(الأول) : أنّ كُلاً منها ضُمّن معنى حرف الشرط وفعله ، فمعنى (أسْلِمْ تَسْلَمْ) : (إنْ تُسْلِمْ) ، وضُمّن (أسْلِمْ) معنى (إنْ تُسْلِمْ) . ونسب هذا للخليل وسيبويه ، واختاره ابن مالك .

(الثاني) : أنّ جملة الشرط حُذفت ، ونابت هذه الأشياء عنها في العمل . وهذا مذهب أبي علي والسيرافي ، وصَححه ابن عصفور .

(الثالث) : أنّ الجزم بـ (لام) مُقدّرة .

(الرابع) : أنّها مجزومة بشرط مُقدّر قبلها ، واختاره شيخنا أبو حيان ، أيْ : قبل المجزوم ، وبعدَ هذه الأمور ، وهذا هو الذي قاله المصنّف »(٣٢٦) .

وأرى أنّ قول النحويين بأنّ الفعل المضارع الواقع بعد الطلب مجزوم بعامل محذوف أو مضمر ، وهو ما أخذ به البلاغيون ، إنّما كان بسبب ابتعادهم عن المنهج السليم في البحث اللغوي ، وحرصهم على التأويل والتقدير ، ولو أنّهم كانوا قد أخذوا بمنهج الخليل بن أحمد لكانوا كفوا أنفسهم، وكفَوا دراسة النحو مشقّة التأويل والتقدير والخلاف في بحث هذه المسألة ، فالخليل يرى أنّ الفعل المضارع الواقع بعد الطلب ، يُجزَم بالطلب نفسه اذا كان جوابا وجزاءً له ، كما يُجزَم جوابُ الشرط

---

(٣٢٥) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص١١٢٣ ، وينظر : الأشباه والنظائر ، جـ١ ص١٠٠ .

(٣٢٦) عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٣٢٨ .

بالشرط نفسه ، وذلكَ لأنّهم يريدون بالفعل الواقع بعد الطلب الجزاءَ ، فجعلوه جواباً مُعلّقا بالطلب الذي قبله ، غير مستغن عنه ، كما أنّ قولك : (إنْ تَأْتِني) غير مستغنيه عن (آتِكَ) في الشرط . يقول سيبويه في « هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل اذا كان جواباً لأمر أو نهي أو استفهام أو تَمَنٍّ أو عَرْضٍ » ، « فأمّا ما انجزم بالأمر فقولك : (ائتِني آتِكَ) ، وأمّا ما انجزم بالنهي فقولك : (لاتفعلْ يكنْ خيراً لك) .. وإنّما انجزم هذا الجوابُ كما انجزم جواب (إنْ تَأْتِني) بـ (إنْ تَأْتِني) ، لأنّهم جعلوه مُعلّقا بالأوّلِ غيرَ مُستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أنّ (إنْ تَأْتِني) غير مستغنيه عن (آتِك) . وزعم الخليل ، أنّ هذه الأوائلَ كلّها فيها معنى (إنْ) ، فلذلك انجزم الجواب »[٣٢٧] .

لقد كان رأى الخليل واضحاً لا لبس فيه لدى النحاة ، فالاسترابادي يقول : « وانجزام الجزاء بهذه أشياء لا بـ (إنْ) مُقدّرة ظاهر مذهب الخليل ، لأنّه قال : « إنّ هذه الأوائل كلّها فيها معنى (إنْ) فلذلك انجزم الجواب » . ومذهب غيره أنّ (إنْ مع الشرط) مُقدّرة بعدها ، وهي دالّة على ذلك المُقدّر »[٣٢٨] . وابن هشام يقول أيضاً : « .. والجمهور على أنّ الجزم في الآية مثله في قولك (ائتِنِي أكرِمْك) ، وقد اختُلِف في ذلك على ثلاثة أقوال :

(أحدها) للخليل وسيبويه : أنّه بنفس الطلب ، لما تضمّنه من معنى (إن) الشرطية ، كما أنّ أسماء الشرط إنّما جزمت لذلك .

(والثاني) للسيرافي وأبي علي : أنّه بالطلب لنيابته مَنَابَ الجازم الذي هو الشرط المُقدّر ، كما أنّ النصب بـ (ضَرْباً) في قولك : (ضرباً زيداً) لنيابتهِ عن (اضْرِبْ) ، لا لتضمّنه معناه .

(والثالث) للجمهور : أنّه بشرط مُقدّر بعد الطلب[٣٢٩] » .

ولكنّ حرص أكثر النحاة على التأويل والتقدير هو الذي حملهم على عدم الأخذ برأي الخليل ، حتى أنّ ابنَ هشام قد جعل من الأمور التي يجب الحذر منها ،

---

(٣٢٧) الكتاب ، جـ٣ ص٩٣ ـ ٩٤ ، وينظر : مجاز القرآن ، جـ٢ ص١ .

(٣٢٨) شرح الكافية ، جـ٢ ص٢٦٥ .

(٣٢٩) مغني اللبيب ، جـ١ ص٢٢٦ ، وينظر : شرح شواهد المغني ، جـ١ ص٤٦٤ .

« قولهم في نحو (ائْتِنِي أُكْرِمْكَ) : إنّ الفعل مجزوم في جواب الأمر . والصحيح أنّه جواب لشرط مُقدّر ، وقد يكون إنّما أرادوا تقريبَ المسافة على المُتعلّمين »(٣٣٠) .

كمّا انّ الجرجاني قد تعسّف في السبب الذي منع من أجله أن يقال : (إنّ الفعلَ مجزومٌ بنفس الطلب) ، يقول في ذلك : « اعلَمْ أنّ فعلَ الشرطِ يُضمَرُ بعدَ هذه الأشياء الخمسةِ لدليلها عليه ، فالأولُ : (الأمر) ، كقولك : (إئْتِني أُكرِمْكَ) والتقديرُ : إئتِني فإنك إنْ تأْتِني أكرمْكَ . ولو حَمَلتَ الكلامَ على ظاهره أَحَلْتَ ، لِأجلِ أنّ الأمرَ بالإتيانِ لا يكونُ موجباً الاكرامَ ، وإنّما يُوجبُ ذلكَ الإتيانُ ، ولو كان جزمُ (أكرِمْكَ) بِنَفْسِ (ائْتِني) ، على ما يَظُنُّهُ مَنْ لاخبرةَ له بهذا العلم ، لَوَجَبَ أن يُقال : إنّ المعنى في قولك (ائتني أكرمكَ) : إنْ آمُرْكَ بالإتيان أكرِمْكَ . والثاني : (النهيُ) ، كقولك : (لاتَفعلْ يكنْ خيراً لكَ) التقدير : لاتَفعلْ فانّكَ إنْ لاتَفعلْ يَكنْ خيراً لكَ . ولو كانَ الجزمُ بالنّهي لَوَجَبَ أن يكون المعنى : إن أنْهكَ يَكنْ خيراً لَكَ »(٣٣١) .

وكانت طائفة من النحاة قد أخذت برأي الخليل ، ومن هؤلاء المبرد الذي يقول : « واعلم أنّ جواب الأمر والنهي ينجزم بالأمر والنهي ، كما ينجزم جوابُ الجزاء بالجزاء ، وذلك لِأنّ جوابَ الأمر والنهي يرجع الى أن يكون جزاءً صحيحا ، وذلك قولك (ائْتِنِي أُكْرِمْكَ) ، لِأنّ المعنى : (فإنّكَ إنْ تأْتِنِي أُكْرِمْكَ) ، أَلاَترى أنّ الإكرام إنّمَا يُسْتَحَقُّ بالإتيان »(٣٣٢) . وكان أبو جعفر النحاس في شرحه لقول امرىء القيس(٣٣٣) :

* قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكرى حَبيبٍ ومَنْزِلِ *

قد اكتفى بالقول : « قوله « نَبْكِ » مجزوم لِأنّه جواب الأمر »(٣٣٤) . وكذلك فعل أبو بكر الأنباري(٣٣٥) والجرجاني في « دلائل الاعجاز »(٣٣٦) .

---

(٣٣٠) مغني اللبيب ، جـ٢ ص٦٥٣ .

(٣٣١) كتاب المقتصد في شرح الانصاح ، جـ ٢ ص١١٢٤ .

(٣٣٢) المقتضب ، جـ٢ ص١٣٥ ، وينظر : ص٨٢ ، والكامل ، جـ١ ص٢٨٦ .

(٣٣٣) ديوانه ، ص٨ .

(٣٣٤) شرح القصائد التسع ، جـ١ ص٩٩ .

(٣٣٥) شرح القصائد السبع ، ص١٥ .

(٣٣٦) دلائل الاعجاز ، ص٢٤٠ ، ٢٧٠ ، ٢٨١ ، ٤١٧ .

وهكذا نستطيع حَسْمَ هذا الموضوع وتيسيره ، وذلك بالاكتفاء بالقول : (إنّ المضارع الواقع بعد الطلب ، يُجزم بالطلب نفسه اذا كان جواباً وجزاءً له) . ولا نحتاج بعد ذلك الى تأويلات النحويين وتعليلاتهم ، التي أخذ بها البلاغيون ، من مثل قولهم : « قولهم (زُرْنِي أَزُرْكَ) حقيقته : (زُرْنِي فإنَّكَ إنْ تَزُرْنِي أَزُرْكَ) ، فَحُذِفَت جملة الشرط ، وَجُعِل الأمر عوضاً منها »(٣٣٧) . فهل يحتمل الكلام العربي حَقًّا مثل هذه الحقيقة المحذوفة ؟ ! .

ومِمّا هو جدير بالذكر أنّ الطلب قد يُجاب بالفاء ، كما يُجاب بالفعل المجزوم ، كما هو الحال في الجملة الشرطية ، وما ذلك إلاّ لتضمّن الطلب معنى الشرط ، ومن ذلك قوله تعالى « اهْبِطُوا مِصْراً فإنّ لكم فيها ما سَأَلْتُمْ »(٣٣٨) ، يقول أبو حيان في تفسير الآية : « هذه الجملة جواب للأمر ، كما يُجاب بالفعل المجزوم ، ويجري فيه الخلاف : هل ضُمّن « اهبطوا » معنى : إنْ تهبطوا ، أو أُضْمِرَ الشرط وفعله بعد فعل الأمر ؟ »(٣٣٩) .

٢ ـ الأمر بصيغة المصدر

يُستعمل المصدر منصوبا على الأمر ، كقوله تعالى : « فاذا لَقِيتُمُ الَّذينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرِّقَابِ »(٣٤٠) ، فَيُؤْمَرُ بالمصدر نكرةً ، ومعرّفاً بـ (أل) ، ومُعرّفاً بالاضافة ، كل ذلك مُطّرِدٌ فيه(٣٤١) .

ففي موضع الأمر ، يُجعَل المصدرُ بدلا من اللفظ بالفعل ، ومستعملا في موضعه : « لَكَ أن تقول : (ضرباً زيداً) ، لا على أن تجعل (ضرباً) توكيدا للفعل الناصب لـ (زيد) ، بل على أن تُبْدِلَه منه ، فَتُقِيمَهُ مقامَه ، فتنصب به

---

(٣٣٧) الاشباه والنظائر ، جـ١ ص١٢٨ .

(٣٣٨) سورة البقرة : الآية ٦١ .

(٣٣٩) البحر المحيط ، جـ١ ص٢٣٥ ، وينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، جـ١ ص٤٩٣ ـ ٤٩٤ .

(٣٤٠) سورة محمد : الآية ٤ .

(٣٤١) ينظر : المقتضب ، جـ٣ ص٢١٦ ، وخزانة الأدب ، جـ٦ ص٥٤٨ .

(زيدا) »[٢٤٢] ، فيجرى مجرى الفعل ، يدلُّ على ما يدلُّ عليه ، ويؤدّي ما يؤدّيه من معنى الأمر ، يقول سيبويه : « ومِمّا أُجري مجرى الفعلِ من المصادر قولُ الشاعر :[٢٤٣]

على حِينَ أَلْهَى الناسَ جُلُّ أُمورِهِمْ
فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثَّعالبِ

كأنّه قال : (آندلْ) »[٢٤٤] ، يقول ابن جني : « فهذا ونحوه لم يُرفض ناصبُه لثقله بل لِأنَّ ما ناب عنه جارٍ عندهم مجراه ، ومؤدٍّ تأديته »[٢٤٥] .

وإنّما جاز في هذا الموضع ، أنْ تجعل المصدرَ بدلاً من اللفظ بالفعل ، لِأنَّ السياق يدلُّ عليه ، فالأمر سياق فعلي ، لا يكون إلاّ بفعل ، « .. إلاّ أنْ يكون موضعَ أمرٍ ، فتُضْمِر ، وتصيِّر المصدرَ بدلاً من اللفظ بالفعل . وإنّما يكون ذلك في الأمر والنهي خاصّةً ، لِأنّهما لا يكونان إلاّ بفعل »[٢٤٦] .

وكان سيبويه قد عَدَّ المصدر في مثل هذا الموضع قد أُجري مجرى فعل الأمر[٢٤٧] أو جُعِل بَدَلاً من اللفظ بالفعل[٢٤٨] ، وقد وافقه في هذا بعضُ النحاة ، مثل السيوطي الذي يقول في قول امرىء القيس :

أفاطمُ مَهلاً بعضَ هذا التدلُّلِ وإنْ كنتِ قد أزمَعْتِ صَرْمي فأجملي

---

(٢٤٢) الخصائص ، جـ١ ص٢٨٨ ، وينظر : مجاز القرآن ، جـ١ ص٢٠٢ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح جـ ١ ص٥٩٠ .

(٢٤٣) البيت ينسب الى جرير ، وهو من الطويل ، وقد ورد كذلك في : الخصائص ، جـ١ ص١٢٠ ، والانصاف ، ص٢٩٢ ، شرح الأشموني ، جـ٢ ص١١٦ ، وملحقات ديوانه ، ص٢٨٩ .
(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص٥٥)

(٢٤٤) الكتاب ، جـ١ ص١١٥ ـ ١١٦ ، وينظر : شرح ابن عقيل ، جـ ١ ص٤٨٠ .

(٢٤٥) المصدر نفسه ، جـ١ ص٢٦٤ .

(٢٤٦) المقتضب ، جـ٢ ص٢٢٦ ، وينظر : ص٢٦٨ .

(٢٤٧) ينظر : الكتاب ، جـ١ ص١١٥ ـ ١١٦ .

(٢٤٨) ينظر : الكتاب ، جـ١ ص٢٧٥ ، ٢١٢ .

« « مهلا » : مصدر (أمهل) ، وأصله : (امهالاً) ، حُذف زائده ، وجعل بدلاً من التلفظ بالفعل كـ (ضرباً زيداً) » .[٢٤٩] ولكنّ نحاة آخرين قالوا بأنّ المصادر المستعملة في الأمر إنّما هي منصوبة بفعل مُقدّر محذوف ، وأُقيمت هي مقامَه ، يقول المبرد : « وإنّما يَحْسُنُ الإضمارُ ويطّرد في موضع الأمر ، لِأنّ الأمر لا يكون إلاّ بفعل ، نحو قولك : (ضَرباً زيداً) إنّما أَرَدْتَ : (اضْرِبْ ضَرْباً) . وكذلك : (ضَرْبَ زيدٍ) ، نصبت (الضربَ) بـ (اضْرِبْ) ، ثمّ اضفتَه الى (زيد) لَمّا حذفتَ التنوين » .[٢٥٠] ويقول المبرد أيضاً في قول الشاعر :

* فَنَدْلاً زُرَيْقُ المالَ نَدْلَ الثعالب *

« نصبَ « نَدْلاً » بفعل مُضمَر وهو (آنْدِلي) ، وهذا في الأمر ، تقول : (ضَرباً زيداً) و (شتماً عبدَالله) ، لأنّ الأمر لا يكون إلاّ بفعل ، فكان الفعلُ فيه أقوى ، فلذلك أضمرته ، ودلّ المصدر على الفعل المضمر ، ولو كان خبراً لم يجز فيه الإضمارُ ، لأنّ الخبر يكون بالفعل وغيره ، والأمرُ لا يكون إلاّ بالفعل ، قال الله عزّوجلّ : « فإذا لَقيتُمُ الذينَ كَفَرُوا فَضَرْبَ الرّقابِ »[٢٥١] ، فكان في موضع (آضربُوا) ، حتى كأنّ القائل قال : (فاضربُوا) ، ألاَ ترى أنّه ذكر بعدَه الفعلَ مَحْضاً في قوله : « حتّى إذا أَثْخَنْتُمُوهُمْ فَشدُّوا الوَثاقَ »[٢٥٢] ، ولو نَوّنَ مُنَوّنٌ في غير القرآن لَنَصَبَ « الرقاب » ، وكذلك كل موضع هو بالفعل أولى »[٢٥٣] . ويقول ابن عقيل : « واحترزَ بقوله « بلا تأثّر » عمّا نابَ عن الفعل وهو متأثر بالعامل ، نحو (ضرباً زيداً) فإنّه نائبٌ مناب (اضربْ ، وليس بمبني ، لتأثره بالعامل ، فإنّه منصوب بالفعل المحذوف »[٢٥٤] .

وترتب على هذا الاختلاف اختلافُهم في العامل في الأسماء المنصوبة الواقعة بعد هذه المصادر ، يقول ابن عقيل : « اختلفوا في المصدر الواقع موقع الفعل : هل يعمل

---

(٢٤٩) شرح شواهد المغني ، جـ١ ص٢٠ .

(٢٥٠) المقتضب ، جـ٣ ص٢٢٦ ، وينظر : ص٢٦٨ ، والخصائص ، جـ١ ص٢٦٤ .

(٢٥١) سورة محمد : الآية ٤ .

(٢٥٢) الكامل ، جـ١ ص١٨٦ ـ ١٨٧ ، وينظر : الكشاف ، جـ٣ ص٥٢٠ في تفسير « فضرْبَ الرقاب » ، وشرح ابن عقيل ، جـ١ ص٤٧٨ .

(٢٥٣) شرح ابن عقيل ، جـ١ ص٢٠ .

أو لا؟. والصحيح أنّه يعمل ، فـ (زيداً) في قولك (ضرباً زيداً) منصوب بـ (ضربا) على الأصح . وقيل : إنّه منصوب بالفعل المحذوف ، وهو (اضْربْ) . فعلى القول الأول نابَ (ضَرباً) عن (اضرِبْ) في الدلالة على معناه وفي العمل ، وعلى القول الثاني نابَ عنه في الدلالة على المعنى دون العمل »(٣٥٤)

فمِن النحاة مَن حَكَمَ بوجوب تقدير الفعل وكأنّه في حكم المذكور ، يقول الجرجاني : « إنّا نقولُ في نحو قوله عزّوجل « فضربَ الرّقابِ » : إنّ المصدر بمعنى (الأمر) كقولك : (فاضربِ الرّقابَ) ، ولا نعني بذلك أنّ لفظ (الضرب) صيغةٌ قُصِد أن تُجعلَ عَلماً للأمرِ كما قُصِد ذلك في (اضربْ) مثلاً ، ولكنّا نعني أنّ ذكرَ المصدر منصوباً يدلُّ على تقدير الفعل وثباته في نيّةِ المتكلم ، فاذا قال « فضربَ الرّقاب » فُهِم منه أنّه قد ذُكر (اضربْ) حُكماً وإنْ لم يبرز الى اللفظ ، وإذا فُهِم ذِكرُ (اضربْ) فُهِمَ الأمرُ ، فإذن يُدلُّ على المقصودِ بواسطة »(٣٥٥) .

والبلاغيون قالوا بما قال به النحاة من تقدير فعل ناصب للمصدر ، قال ابن الأثير : « ومن حذف الفعل باب يسمى (إقامة المصدر مقام الفعل) .. كقوله تعالى : « فإذا لَقِيتُمُ الّذين كَفَرُوا فَضَرْبَ الرّقاب » ، قوله « فَضَرْبَ الرّقاب » أَصْلُه : فَاضْرِبُوا الرّقابَ ضرباً ، فحُذف الفعلُ ، وأُقيمَ المصدرُ مقامَهُ » .(٣٥٦)

والصحيح في هذه المصادر ، القول بأنّها منصوبة على الأمر ، وأنها قد صارت أمراً بمادّتها ومعناها ، فدلالتها على الأمر مُتحقّقة بنفس صيغتها ، وليست بحاجة الى ما زعمه النحاة والبلاغيون من تقدير فعل ناصب لها . وهذا ما يذهب اليه الدكتور المخزومي ، الذي يرى أنّ قول سيبويه بأنّ هذه المصادر منصوبة على إضمار الفعل المتروك اظهاره ، كان أصدق من قول النحاة المتأخّرين والبلاغيين بأنّها منصوبة على حذف الفعل ، لأنّ الفعل لم يُذكر أصلاً ، ولذلك لم يقل بحذفه ، لأنّ القول

---

(٣٥٤) المصدر نفسه ، جـ١ ص٤٧٨ ، وينظر : شرح شواهد المغني ، جـ١ ص٢٠ ، والأشباه والنظائر ، جـ١ ص٣٠٥ .

(٣٥٥) كتاب المقتصد في شرح الايضاح جـ٢ ص١٠١٥ ـ ١٠١٦ .

(٣٥٦) المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، تحقيق الدكتور أحمد الحوفي والدكتور بدوي طبانة ، الطبعة الاولى ، القاهرة ١٩٦٠ ، جـ٢ ص٣٠١ ، والجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور ، تحقيق : الدكتور مصطفى جواد والدكتور جميل سعيد ، بغداد ١٩٥٦ ، ص١٢٨ .

بحذفه يُشعِر بسبق ذكره ، وهذا مالم يكن . فقولك (ضرباً زيداً) ليس فيه ما يُشير الى ماكان عليه الأصل الذي افترضوه ، ولا إلى فعل يُنسب اليه النصب . فالقول بحذف الفعل حملهم على افتراض سبق ذكره ، وهذا ما جعلهم يُقدّرونه في الكلام ، وهو لم يكن فيه أصلاً ، وإنّما كان مِن صُنع خيالهم .(٣٥٧)

وهذه المصادرُ إنّما تُستعملُ في الأمر مع المخاطَب ، ولا تُستعملُ مع الغائب ، يقول ابن عقيل : « المنقول أنّ المصدرَ لا ينوبُ مَنَابَ فعل الأمر للغائب ، وإنّما ينوبُ مَنَابَ فعل الأمر للمخاطب ، نحو : (ضَرباً زيداً) أي : اضْرِبْ زيداً » .(٣٥٨)

وتُستعملُ هذهِ المصادرُ للمؤنث والمذكر ، المفرد والمثنى والجمع على السواء ، يقول أبو عبيدة : « قولُكَ (مَهلاً) للأُنثى والذكر والاثنين والجميع ، وهي في موضع (أمْهِلْ) ، وقد فعلوا هذا في غير مصدرٍ أمروا بِهِ » .(٣٥٩)

والمصدرُ الواقعُ بَدَلاً مِن فِعْلِهِ هو مَقيسٌ في الأمرِ والنهي ، نحو : (قياماً لا قُعُوداً) أي : قُمْ قياماً وَلا تقعدْ قُعُوداً .(٣٦٠)

وقد يَرِدُ المصدرُ المُستعمل في معنى الأمر مرفوعاً ، ولكنّه دونَ (النصب) في الكثرة والجودة ، يقول سيبويه : « ومثلُ ذلكَ قولُ الشاعر :

يشكو إليَّ جَمَلي طُولَ السُّرَى صَبْرٌ جَميلٌ فَكِلانا مُبتلى

والنصبُ أكثرُ وأجودُ ، لأنّه يأمُرُهُ » .(٣٦١) ويقول الجرجاني : « وأمّا قوله تعالى « فَصَبْرٌ جميلٌ » .(٣٦٢) فَأشبهُ بِهِ ، لأنّ هذا يُستعملُ بمعنى الأمر ، كقوله :

يشكو إليَّ جَمَلي طولَ السُّرى صَبْرٌ جَميلٌ فكلانا مُبتلى

ويُلتزمُ حذفُ المبتدأ في هذا الموضع ، وتكون الجُملةُ من المبتدأ والخبر بمعنى الأمر ، كأنّه إذا قيل : (أمري صبرٌ جميلٌ) فقد قيل : (اصبرْ) ، كما أنّ قولهم :

---

(٣٥٧) ينظر : في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، ص٢١٠ ، ٢١٤ ، ٢٢٢ ، وفي النحو العربي ـ قواعد وتطبيق ، ص١٢٥ ـ ١٢٨ .

(٣٥٨) شرح ابن عقيل ، جـ١ ص٤٨٠ .

(٣٥٩) مجاز القرآن ، جـ٢ ص٢١٤ .

(٣٦٠) شرح ابن عقيل ، جـ١ ص٤٧٨ .

(٣٦١) الكتاب ، جـ١ ص٣٢١ .

(٣٦٢) سورة يوسف : الآية ١٨ .

(رحمةُ اللهِ عليه) بمعنى : (رَحِمَهُ اللهُ) ، و (الدعاءُ) بمنزلة (الأمر) و (النهي) ، إلاّ أنّه استُعظِم أن يُقال : (أمرٌ) و (نَهيٌ) ، فَلا يُستعملُ في هذا الموضع (أَمري) و (شأني) » .[٣٦٣]

وكأنّ رفعَ المصدرِ المنصوب في موضع الأمر لزيادة المبالغة في الدوام والدلالة على الثَبات .[٣٦٤]

ويقول الفرّاء في قوله تعالى « غُفْرَانَكَ رَبَّنَا »:[٣٦٥] « مصدرٌ وقعَ في موضع أمر فَنُصِب ، ومثلُه : (الصلاةَالصلاةَ) ، وجميعُ الأسماء من المصادر وغيرها إذا نويتَ الأمرَ نصبتَ ، فأمّا الأسماءُ فقولُكَ : (اللهَ اللهَ ياقومُ) ، ولو رفع على قولك : (هو اللهُ) فيكون خبراً وفيه تأويل الأمر لجاز ، .. ولو قيل : (غفرانُكَ رَبُّنا) لجاز »[٣٦٦]

ويقول الطبري في تفسير الآية : « فإنّ قال لنا قائل : فَمَا الذي نصبَ قوله « غفرانَكَ » ؟ قيل له : وقوعُه ـ وهو مصدر ـ موقع الأمر ، وكذلك تفعلُ العربُ بالمصادر والأسماء إذا حَلَّتْ محلَّ الأمرِ وأدّت عن معنى الأمر نصبتها ، فيقولون : (شكراً لِلّهِ يا فُلانُ وحمداً له) بمعنى : اشكرِ اللهَ واحمدْهُ ، و (الصلاةَ الصلاةَ) بمعنى : صَلُّوا ، ويقولون في الأسماءِ : (اللهَ اللهَ يا قومُ) ، ولو رُفِعَ بمعنى (هو اللهُ) أو (هذا اللهُ) ووُجِّهَ إلى الخبر وفيه تأويلُ الأمرِ كان جائزاً .. ولو كان قولهُ « غُفرانَكَ رَبُّنَا » جاءَ رَفعاً في القراءةِ لم يكن خطأً ، بل كان صواباً على ماوصفنا » .[٣٦٧]

ويرى أبو عبيدة أنّ المصدرَ إذا كان وحدَهُ يُنصبُ ويؤدي معنى الأمرِ ، وإذا كان موصوفاً يُرفعُ ولايؤدي معنى الأمرِ ، يقول في قوله تعالى « فَصَبْرٌ جَميلٌ » : « مَرفوعانِ لأنّ « جَميل » صفةٌ للصبر ، ولو كان (الصبرُ) وحدَهُ لنصبوه ، كقولك :

---

(٣٦٣) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٢٠٠ ـ ٢٠١ .

(٣٦٤) ينظر : خزانة الأدب ، جـ٢ ص٣٤ ـ ٣٧ .

(٣٦٥) سورة البقرة : الآية ٢٨٥ .

(٣٦٦) معاني القرآن ، جـ١ ص١٨٨ .

(٣٦٧) جامع البيان ، جـ٣ ص١٥٣ .

(صَبراً) لأنَّه في موضع (اصْبِرْ) ، وإذا وصفوه رفعوه واستغنوا عن معنى (اصْبِرْ) ، قال الراجزُ :

يشكو إليَّ جَمَلي طُولَ السُّرَى
صَبْرٌ جَميلٌ فكلانا مُبتلى

قال أبو الحسن الأثرم : سمعتُ مَن يُنشدُ : « صَبْراً جُمَيْلُ » أرادَ نداءَ (ياجُمَيلُ)» .(٣٦٨)

الغرض من استعمال المصدر في الأمر :

أكثر النحاة لا يرون في استعمال المصدر في الأمر ، سوى كونه بَدَلاً من الفعل ، مُستعملاً في موضعه ، وبمنزلته ، دالاً على ما يدلُّ عليه .(٣٦٦) وابن فارس يرى في إقامة المصدر مقامَ الأمر ، دلالةً على الأمر والاغراء بالفعل : « وَمِن سُنن العرب : (التعويض) ، وهو : إقامة الكلمة مقامَ الكلمة .. ومن ذلك إقامةُ المصدر مقامَ الأمر ، كقوله جلَّ ثناؤه « فَسُبحانَ اللهِ حينَ تُمسونَ وحينَ تُصبحونَ » ..(٣٦٧) فتأويل الآية : سَبِّحُوا لله جَلَّ ثناؤه ، فصار في معنى الأمر والاغراء ، كقوله جلَّ ثناؤه « فَضَرْبَ الرِّقاب »»(٣٦٨)

وذهب الزمخشري إلى أنَّ إنابةَ المصدر منابَ الفعلِ فيه اختصارٌ مع إعطاء معنى التوكيد ، يقول في قوله تعالى « فَضَرْبَ الرِّقابِ » : « أصلُه : (فاضربوا الرقابَ ضَرباً) ، فَحُذِف الفعلُ ، وَقُدِّمَ المصدرُ فأُنيب منابَه مُضافاً الى المفعول ، وفيه (اختصارٌ) مع اعطاء معنى (التوكيد) ، لِأنك تذكرُ المصدرَ وتدلُّ على الفعل بالنصبةِ التي فيه » .(٣٦٩)

---

(٣٦٨) مجاز القرآن ، جـ١ ص٣٠٣ ـ ٣٠٤ .

(٣٦٦) ينظر : المقتضب ، جـ٣ ص٢٦٧ ، جـ٤ ص١٥٧ ، والخصائص ، جـ١ ص٢٦٤ ، ٢٨٨ ، والبرهان ، جـ٣ ص٣٠٧ .

(٣٦٧) سورة الروم : الآية ١٧ .

(٣٦٨) الصاحبي ، ص١٩٩ .

(٣٦٩) الكشاف ، جـ٣ ص٥٣٠ .

ومن النحاة المتأخرين ابن الناظم الذي ذهب إلى أنَّ المصدر في نحو (ضرباً زيداً) يُفيد تأكيدَ الأمر ، وقد اعترضَ عليه ابن عقيل بقوله : « إنّ (ضرباً زيداً) ليس من التأكيد في شيء ، بل هو أمرٌ خالٍ من التأكيد بمثابة (اضربْ زيداً) ، لِأنَّه واقع موقعَه ، فكما أنَّ (اضربْ زيداً) لا تأكيدَ فيه ، كذلك (ضرباً زيداً) ، وكذلك جميع الأمثلة التي ذكرها ليست من باب التأكيد في شيء ، لِأنَّ المصدر فيها نائبٌ منابَ العامل ، دالٌّ على ما يدلُّ عليه ، وهو عوض منه . ويدلُّ على ذلك عَدَمُ جواز الجمع بينهما ، ولا شيء من المؤكِّدات يمتنعُ الجمعُ بينها وبين المؤكَّدِ »(٣٧٠) .

أمّا البلاغيون ، فيرى ابنُ الأثير منهم في استعمال المصدر ضرباً من الاختصار ، والمبالغة ، والتوكيد، فهو يقول : « ومِن حذف الفعل باب يُسمّى (إقامة المصدر مقامَ الفعل) ، وهو باب لطيف المأخذ ، وإنَّما يُفعَل ذلك لِضربٍ من المبالغة ، والتوكيد ، كقوله تعالى « فإذا لَقيتُم الذينَ كَفَرُوا فضربَ الرِّقابِ » ، قوله « فضربَ الرِّقابِ » أَصْلُهُ : فاضْرِبُوا الأعناقَ ضرباً ، فحُذِفَ الفعل ، وأُقِيمَ المصدرُ مقامَه ، وفي ذلك اختصار ، مع إعطاء معنى التوكيد المصدري »(٣٧١) .

أمّا الباحثون المعاصرون ، فالدكتور المخزومي(٣٧٢) والجواري(٣٧٣) منهم لَا يَلمحانِ فيه أكثر من الدلالة على الأمر ، فهو مُستعمل في معنى الفعل .

أمّا الدكتور تَمّام حَسّان فيرى أنَّ المصدر (ضرباً زيداً) يُشَابِهُ الفعلَ (اضْرِبْ زيداً) في المادّة الاشتقاقية ، ولكن يختلف عنه ولا يساويه من حيث الدّلالة ، فالفعل للطلب المحض ، وهذا المصدر يُفيد الى جانب الطلب معنًى آخر افصاحياً انفعالياً ، فيه من الحَثّ والحَضّ على الفعل مَا لَا يُوجَد في صيغة الأمر المُجَرَّدة(٣٧٤) .

وَلَعَلَّ ما راه ابن فارس من معنى الإغراء بالفعل ، وهو ما يرآه الدكتور تَمّام حَسّان من معنى الحثّ والحضّ على الفعل ، هو الصحيح في استعمال العرب صيغة الأمر بالمصدر ، وذلك الى جانب دلالتها على الأمر كالفعل .

---

(٣٧٠) شرح ابن عقيل ، جـ١ ص٤٧٧ ـ ٤٧٨ .

(٣٧١) الجامع الكبير ، ص١٢٨ ، وينظر : المثل السائر ، جـ٢ ص٢٠١ ـ ٢٠٢ .

(٣٧٢) ينظر : في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، ص٢١٤ .

(٣٧٣) ينظر : نحو التيسير ، ص١١٦ ـ ١١٧ .

(٣٧٤) ينظر : اللغة العربية ، ص٢٥٤ ـ ٢٥٥ .

المَصَادِرُ المُثَنَّاة :

قد سُمِعَ استعمالُ بعض المصادر مُثَنّاةً في الأمر ، ومِن ذلك تثنية (حَنَانَيْكَ) و (حَذَارَيْكَ) ، وكأنّ هذهِ التثنية توكيدٌ لمعنى الأمر فيها ، يقول سيبويه في « باب ما يجيءُ من المصادرِ مُثَنًّى منتصباً على إضمار الفعل المتروك إظهارُه » : « وذلك قولك : (حَنَانَيْكَ) ، كأنّه قالَ : (تَحَنُّناً بعد تحنّنٍ ، كأنّه يَسترحمهُ لِيرحمه ، ولكنّهم حذفوا الفعل لأنّه صارَ بَدَلاً منه .

ولا يكونُ هذا مثنًّى إلاّ في حالِ إضافةٍ ، كما لم يكن (سُبحانَ اللهِ) و (مَعَاذَ اللهِ) إلاّ مضافين . فـ (حَنَانيكَ) لا يتصَرَّفُ ، كَمَا لم يتصرّف (سُبحانَ اللهِ) وما أشبهَ ذلك . قال الشاعر ، وهو طرفة بن العبد :

أبَا مُنْذِرٍ أفْنَيْتَ فَاسْتَبِقْ بَعْضَنَا حَنَانَيْكَ بَعضُ الشَّرِّ أهْوَنُ مِن بَعْضِ

وزَعَمَ الخليلُ ـ رحمه الله ـ أنّ معنى التثنية أنّه أرادَ : تَحَنُّناً بعدَ تحنُّنٍ ، كأنّه قال : كلّما كنتُ في رحمةٍ وخيرٍ منكَ فَلَا يَنْقَطِعَنَّ وَلْيَكُنْ موصولاً بآخر من رحمتكَ .

.. وسمعنا مِن العربِ مَن يقول : « سُبحانَ اللهِ وحَنانيهِ » ، كأنّه قال : سبحانَ اللهِ واسترحاماً ، كما قال : « سُبحانَ اللهِ وَرَيْحَانَهُ » يريد : واسترزاقه .

.. ومثلُ ذلكَ : (حَذَارَيْكَ) ، كأنّه قال : لِيكُنْ مِنكَ حَذَرٌ بعدَ حَذَرٍ ، كما أنّه أرادَ بقوله (لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ) : إجابةً بعدَ إجابةٍ ، كأنّه قال : كُلّمَا أجبتُكَ في أمرٍ فأنا في الأمرِ الآخرِ مُجيبٌ . وكأنّ هذهِ التثنيةَ أشدُّ توكيداً »(٣٧٥) .

فـ (حَنَانيكَ) ونحوها لفظُهَا لفظ التثنية ، ومعناها طلب التكرير والاستمرار في الفعل ، وبهذا فَسَّرَها الخليل ، حيث يقول سيبويه : « وزَعَمَ الخليلُ ـ رحمه الله ـ أنّ معنى التثنية أنّه أراد : تَحَنُّناً بعد تَحَنُّنٍ ، كأنّه قال : كلّما كنتُ في رحمةٍ وخيرٍ منكَ فَلَا يَنْقَطِعَنَّ وَلْيَكُنْ موصولاً بآخرَ مِن رحمتِكَ »(٣٧٦) . وهذا ما أكّده ابن جني

---

(٣٧٥) الكتاب ، جـ١ ص٢٤٨ ـ ٢٥٠ ، وينظر : ص٢٢٠ ، ومجاز القرآن ، جـ٢ ص٢ ـ ٣ ، والكشاف ، جـ٢ ص٥٠٤ .

(٣٧٦) الكتاب ، جـ١ ص٢٤٨ ـ ٢٤٩ ، وينظر : خزانة الأدب ، جـ٢ ص١١٢ .

بقوله : « إنّ قراءة العامّة ، التي هي « فَأَصْلِحُوا بينَ أَخَوَيْكُم »(٣٧٧) ، لفظُها لفظ التثنية ، ومعناها الجماعة ، أيْ : كلُّ اثنين فصاعداً من المسلمين اقتتلا فأصلحوا بينهما ، ألا ترى أنّ هذا حُكمٌ عام في الجماعة ، وليس يختصُّ به منهم اثنانِ مقصودانِ ؟ ، ففيه إذن شيئان : (أحدهما) : لفظ التثنية يراد به الجماعة . (والآخر) : لفظ الاضافة لمعنى الجنس . وكلاهما قد جاء منه قولهم : (لَبَّيْكَ) و (سَعْدَيْكَ) ، فليس المراد هنا : (اجابتين ثنتين) ولا (إسعادين اثنين) ، ألا ترى أنّ الخليل فَسَّرَه فقال : « معناه : كلّما كنتَ في أمر فدعوتني له أجبتُكَ اليه وساعدتُكَ عليه » ، فقوله « كلّما » يؤكِّدُ ما نحنُ عليه ، ومنه قول العجاج :

* ضَرباً هَذَاذَيْكَ وطعناً وخضا *

أي : هَذًّا بعدَ هَذٍّ ، لا هَذَّينِ اثنين ليس غير . ونظائرهُ كثيرة »(٣٧٨) .

فهذه المصادر لا تكون إلاّ منصوبةً ، ولا تكون إلاّ مضافةً . واختُلف في (الكاف) التي تلحق هذه المصادر الواقعة موقع الطلب ، فذهب أبو حيان إلى أنّها في موضع الفاعل ، وذهب الأعلم إلى أنّها حرف خطاب ، فلا موضع لها من الاعراب(٣٧٩) .

وذهب ابن فارس إلى أنّ « مِن الاثنين الذي لا واحدَ لهما لفظاً قولهم : (لَبَّيْكَ) و (سَعْدَيْكَ) و (حَنَانيكَ) . وقد قيل إنّ واحد (حَنَانيكَ) : (حَنَان) ، ويُنشد :

فقالَتْ : حَنَانٌ ما أتى بكَ ها هُنَا
أَذُو نَسَبٍ أَمْ أنتَ بِالحَيِّ عَارِفُ ؟ »(٣٨٠) .

وعلى هذا لا يلزم في (حَنَانيكَ) أن يكون للتكرير ، بل قد يكون له وقد لا يكون ، بل قد استُعمل مفرداً كما في هذا البيت(٣٨١) .

---

(٣٧٧) سورة الحجرات : الآية ١٠ .

(٣٧٨) المحتسب ، جـ٢ ص٢٧٨ ـ ٢٧٩ ، وينظر : خزانة الأدب ، جـ٢ ص١٠٦ ـ ١٠٨ .

(٣٧٩) ينظر : خزانة الأدب ، جـ٢ ص٩٢ ـ ٩٦ .

(٣٨٠) الصاحبي ، ص٢٥٤ ـ ٢٥٥ .

(٣٨١) ينظر : خزانة الأدب ، جـ٢ ص١١٢ .

٤ ـ الأمر بما أسماه النحاة والبلاغيون (أسماء الأفعال)

التعريف الاصطلاحي لِـ (أسماء أفعال) : « ألفاظ تقوم مقامَ الأفعال في الدلالة على معناها ، وفي عملها »[٢٨٢] . والذي حمل النحاة على القول بأنَّ هذه الكلمات وأمثالها ليست بأفعال صريحة ، مع تأديتها معانيَ الأفعال وعملها ، أمرٌ لفظي وهو أنَّ صيغها مخالفة لصيغ الأفعال، وأنها لاتتصرَّف تصرفها[٢٨٣] ، فهي تخالف الأفعال في كونها لاتتصل بها نون التوكيد[٢٨٤] ، وتكون على لفظ واحدٍ مع المفرد والمثنى والجمع والمؤنث والمذكر ، فلا تتصل بها الضمائر البارزة ،[٢٨٥] ولا يجوز فيها تقديم معمولاتها عليها[٢٨٦] ، ولاتُستعمل إلاَّ مع المُخاطب[٢٨٧] . يُضاف الى ذلك كونُ بعضها ظرفاً ، وبعضها جاراً ومجروراً .[٢٨٨]

ومن ناحية أُخرى فانَّهم لم يعدّوا هذه ألفاظ أفعالاً ، مع تأديتها معانيَ الأفعال وعملها ، لأنَّهم وجدوها تقبل بعض علامات الأسماء وخواصّها ، وقد ذكر منها ابن جني : قبولها التنوين الذي هو عَلَمُ التنكير كما في قولهم (صهٍ) ، والتثنية التي يُراد بها تكرير المعنى وتوكيده كما في قولهم (دُهْدُرَّينِ) أي : بَطلَ بُطْلاً بعد بُطْل ، والجمع كما في (هيهاتَ) ، والتأنيث كما في (أُفّى)[٢٨٩] ، والإضافة كما في (دُونَك) ، ولام التعريف كما في (النَجاءَكَ) فهو اسم (آنجُ) ، والتصغير كما في

---

(٢٨٢) شرح ابن عقيل ، جـ٢ ص٢٣٧ ، وينظر : الكتاب ، جـ١ ص٢٧٧ .

(٢٨٣) ينظر : كشاف اصطلاحات الفنون ، جـ٤ ص٧٢ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٦٦ .

(٢٨٤) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص٥٢٩ ، والمقتضب ، جـ٢ ص٢٥ ، وشرح ابن عقيل ، جـ١ ص٢٤ ـ ٢٥ .

(٢٨٥) الكتاب ، جـ٢ ص٥٢٩ .

(٢٨٦) المصدر نفسه ، جـ١ ص٢٥٢ ـ ٢٥٣ ، وينظر : همع الهوامع ، جـ٢ ص١٠٥ .

(٢٨٧) المصدر نفسه ، جـ١ ص٢٤٨ ـ ٢٥٠ ، ٢٥٢ ، ٢٥٥ ، وينظر : المقتضب ، جـ٣ ص٢٠٢ .

(٢٨٨) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٦٦ .

(٢٨٩) في (أف) ثماني لغات : الفتح والتنوين : (أفَ) و (أفا) ، والكسر والتنوين : (أفٍّ) و (أفِّ) ، والضم والتنوين : (أفُ) و (أفٌّ) ، و (أفُّ) ، و (أُفْ) خفيفة ساكنة .
(ينظر : الحجة في القراءات السبع ، لأبي عبدالله الحسين بن احمد بن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) ، تحقيق : الدكتور عبد العال سالم مكرم ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٧٧ ، ص ٢١٥ ، والمحتسب ، جـ٢ ص١٨ ، وشرح المفصل ، جـ٤ ص٧٠ ، والكشاف ، جـ٢ ص٤٤٤ ، جـ٣ ص٥٢٢) .

(رُوَيْدَكَ)[٢٩٠] . وهي عندهم غير متصرّفة ، لاتصرّف الأفعال إذ لاتختلف أبنيتها لاختلاف الزمان ، ولاتصرّف الأسماء إذ لا يُسند اليها فتكون مبتدأة وفاعلة ، ولا يُخبر عنها فتكون مفعولاً بها أو مجرورة .[٢٩١]

والدليل عندهم على أنّ هذهِ الكلِمَ أسماءٌ ، وليست بحروفٍ : « أنّ كلَّ واحدٍ من هذهِ الأسماء يستقلُّ به الكلامُ ، فإذا قُلتَ : (صَهْ) كان كلاماً تامّاً ، ولو كانَ حَرفاً لم يكن كذلك ، لأنّ الحرفَ لا يستقلُّ بهِ الكلامُ ، فقد عِلِمْتَ أنّه اسمٌ للفعلِ ، وإذا كانَ اسماً للفعلِ كانَ لذلكِ الفعلِ فَاعِلٌ ، فتحصلُ الجملةُ »[٢٩٢] .

أمّا عِلّة استعمال هذه الأسماء في موضع الأفعال التي تدلُّ عليها ، فيعود عندهم الى : الاتساع في اللغة ، والى مافي هذه الأسماء من المُبالغة في المعنى ، والاختصار في الكلام . أمّا المبالغة فلأنّ قولك (هيهاتَ) اسمٌ للفظ (بَعُدَ) ، وفيه مع ذلك زيادة عليه هي المبالغة في المعنى ،لأنّهِ يدلُّ على شدّة بُعدِ الشيء الى حَدِّ التيئيس منه . أما الاختصار فلأنّ اسم الفعل بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع والمؤنث والمذكر .[٢٩٣]

وقال النحاة بأنّ هذه الأسماء مبنية لأنّها في معنى (افْعَلْ)[٢٩٤] أو لتضمّنها معنى (لام) الأمر : « ألا ترى أنّ (صَهْ) بمعنى : (اسْكُتْ) ، وأنّ أصل (اسْكُتْ) : (لِتَسْكُتْ) .. فَلَمّا ضُمّنت هذه الأسماء معنى (لام) الأمر ، شابهت الحروف فَبُنِيَتْ »[٢٩٥] . أو لأنّها أشبهت الحرفَ في النيابة عن الفعل وعدم التأثر بالعامل ، فقد ذكرَ ابنُ عقيل مِن (وجوه شبه الاسم بالحرف) : « شبهُهُ له في النيابةِ عن الفعل وعدم التأثرِ بالعامل ، وذلك كأسماء الأفعال ، نحو : (دَرَاكِ

---

(٢٩٠) ينظر : الخصائص ، جـ٢ ص٤٤ ـ ٤٥ ، والأشباه والنظائر ، جـ ٢ ص٤٧ .

(٢٩١) ينظر : همع الهوامع ، جـ٢ ص١٠٥ .

(٢٩٢) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٥٧٣ ـ ٥٧٤ .

(٢٩٣) ينظر : الخصائص ، جـ٢ ص٤٦ ـ ٤٧ ، والمرتجل ، ص٢٤٨ ـ ٢٤٩ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٦٨ ، والاشباه والنظائر ، جـ١ ص٢٩ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٥٦٩ ـ ٥٧٠ ، وخزانة الأدب ، جـ٦ ص٢٨٥ .

(٢٩٤) ينظر : المقتضب ، جـ٢ ص١٧٩ ، والأشباه والنظائر ، جـ٢ ص٢٤ .

(٢٩٥) الخصائص ، جـ٢ ص٤٩ ، وينظر : جـ٢ ص٣٠ ، وشرح المفصل ، جـ٤ ص٥٠ .

زيداً) ، فـ (دَرَاكِ) ، مبنيٌّ لشبهه بالحرف في كونه يعملُ ، ولا يعملُ فيه غيرُهُ ، كما أنّ الحرفَ كذلك . واحترز بقوله « بلا تأثر » عمّا ناب عن الفعل وهو متأثر بالعامل ، نحو : (ضرباً زيداً) فإنّه نائب مناب (اضربْ) وليس بمبني ، لتأثره بالعامل ، فإنّه منصوب بالفعل المحذوف ، بخلاف (دَرَاكِ) فإنّه وإن كان نائباً عن (أدْرِكْ) فليس متأثراً بالعامل . وحاصلُ ماذكره المصنّف أنّ المصدرَ الموضوعَ مَوْضعَ الفعلِ وأسماء الأفعال اشتركا في النيابة مَنَابَ الفعل ، لكنَّ المصدرَ متأثر بالعامل ، فأُعرِب لعدم مشابهته الحرفَ ، وأسماءُ الأفعال غير متأثرة بالعامل ، فَبُنِيَتْ لمشابهتها الحرفَ في أنّها نائبة عن الفعل وغيرُ متأثرةٍ به »[٢٩٦] ويرى الاسترابادي أنَّ عِلّةَ بنائها كونُها أسماء لِمَا أصله البناء وهو مطلق الفعل[٢٩٧] .

وَأمّا الأسماء المُسَمّى بها الفعل في الخبر ، نحو (أُفٍّ) و (هَيْهَاتَ) ، فقالوا إنّها مبنيّة حَملاً على الأسماء المُسمّى بها في الأمر[٢٩٨] .

وقد قَسّم النحاة أسماءَ الأفعال الى متعدّية وَلازِمَة[٢٩٩] . كما قَسّمُوها من حيث الدِلالة على الزمن الى :

١ ـ اسم الفعل الماضي ، نحو : شَتّانَ ، وهَيهاتَ .
٢ ـ اسم الفعل المضارع ، نحو : وَيْ ، و أُفٍّ .
٣ ـ اسم فعل الأمر ، وهو الكثير فيها نحو : حَيْهَل ، وهَلُمَّ ، وصَهْ ، ومَهْ ، وَإليكَ ، وَدُونَكَ ، ونَزَالِ ، وَرُوَيْدَ[٣٠٠] .

وقال النحاة إنّ أسماء الأفعال بابُها الأمر ، لِأنَّ الأمر سياق فعلي لا يكون إلاّ بفعل ، فَلَمّا قويت الدلالةُ فيه على الفعل ، حَسُنَ حذفُ الفعل وإقامةُ غيره مُقامَه[٣٠١] ، كما أنّه موضعٌ يُستغنى فيه بالإشارة في أكثر الأحوال عن النُطق بلفظ

---

(٢٩٦) شرح ابن عقيل ، جـ١ ص٢٠ ـ ٢١ .
(٢٩٧) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٦٥ ـ ٦٦ .
(٢٩٨) ينظر : شرح المفصل ، جـ٤ ص٥٠ ، والاشباه والنظائر ، جـ١ ص١١٥ ـ ١١٦ .
(٢٩٩) ينظر : الكتاب ، جـ١ ص٢٤١ ـ ٢٤٢ ، ٢٤٨ ـ ٢٤٩ ، والأشباه والنظائر ، جـ٢ ص١٤٨ .
(٣٠٠) ينظر : شرح ابن عقيل ، جـ٢ ص٢٣٧ ـ ٢٣٩ .
(٣٠١) ينظر : الخصائص ، جـ٢ ص٣٧ .

الفعل . وهذا يُناسب ما في هذه الأسماء من الاختصار[٤٠٢] . يقول الجرجاني في ذلك : « أكثرُ ما تُستعملُ هذهِ الأسماءُ في الأمر والنهي . لأنّ الأمرَ والنهي قد يُستغنى بدلالةِ الأحوالِ فيهما عن الأفعال . ألاَ ترى أنّك تقولُ لِمَن أشالَ سوطاً أو شَهَرَ سيفاً : (زيداً) ، وتَستغني عن أن تقول : (اضربْ) . لِدلالة الحَالِ عليه . فكذلكَ استُغنيَ عن الأفعال بألفاظِ هذهِ الأسماء التي سُمِّيَت بها . وذلك نحو قولك : (رويدَ زيداً) تريد : أرودْ زيداً .. »[٤٠٣] لذلك كانت عندهم « التسمية للفعل في باب الخبر ليست في قوّة تسميته في باب الأمر »[٤٠٤] . وبهذا يفسّرون كون أسماء الأفعال المُستعملة في الخبر قليلة قياساً الى المستعملة في الأمر[٤٠٥] .

والمُلاحظ أنّ ما يطلقون عليه (اسم فعل الأمر) يضمُّ أبنيةً مختلفة . لَمْ يُحسن النحاة تصنيفها ودراستها . وإنّما حَشَروُها حَشْراً تحت هذه التسمية لمجرد اشتراكها في الدلالة على الأمر . ولا يكفي في ذلك ما حاولوه من تصنيفها . لِأنّه تصنيف لا يخرج على نطاق هذه التسمية . قال ابن الخشاب : « وفي هذه الكلم المُسَمّى بها الأفعال . أحكام كثيرة مِن أحكام الأفعال . منها أنّ فيها : الموضوع . والمنقول . والمشتق . كما في الأفعال . فالموضوع : (صَهْ . ومَهْ) . والمنقول كـ (عَلَيْكَ . وإليكَ . وَدُونَكَ) . والمُشتق كـ (تَرَاكِ . وَنَزَالِ) »[٤٠٦] .

أما البلاغيون . فقد تابعوا النحويين في اطلاق تسمية (أسماء الأفعال) على هذه الأبنية المختلفة والمتنوعة كلّها[٤٠٧] .

ووجدت من خلال دراستي لموضوع (أسماء الأفعال) في كتب النحو . قديمها وحديثها . أنّ هذه التسمية لا تنطبق حقيقة على ما تحتها من مواد وأبنية . وأنّ أغلب هذه الأبنية لا تخرج في حقيقتها واستعمالها عن الأقسام المعروفة للكلام . وَلَمّا كانت أكثر هذه الأبنية مُستعملة في أسلوب الأمر . أرى أن يُلغى (باب أسماء الأفعال) في دراستنا المعاصرة للنحو . وأنّ تُصنَّفَ مَادَّتُه وُتدرَسَ في أسلوب الأمر . وعلى الصورة الآتية :

---

(٤٠٢) ينظر : المرتجل ، ص٢٤٩ ـ ٢٥٠ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٦٨ .

(٤٠٣) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٥٦٩ .

(٤٠٤) الخصائص ، جـ٢ ص٣٧ .

(٤٠٥) ينظر : المرتجل ، ص٢٥٠ .

(٤٠٦) المرتجل ، ص٢٥١ ـ ٢٥٢ .

(٤٠٧) ينظر : مفتاح العلوم ، ص٢٨ ، وشروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٠٩ ، ٢١١ .

أ ـ أفعال الأمر المُرَكَّبَة :

والمفهوم من كلام النحاة أنَّها تَرَكَّبت أو امتزجت مع ألفاظ تلازمت معها في الاستعمال ، ومن هذه الأفعال :

١ ـ (هَلُمَّ) :

وهو عند النحاة اسمُ (ائْتِ) أو (أَقْبِلْ) أو (تَعال) . وقد قالوا بتركيبه ، وأصله عند البصريين : (هَا) التنبيه ، لَحِقت فعلَ الأمر (لُمَّ) أيْ : لُمَّ بنا ، فكثر استعمالهما ، وخُلِطت (ها) بـ (لُمَّ) توكيداً للمعنى لِشدَّة الاتصال بينهما ، ثم حُذفت ألف (ها) تخفيفاً ، فصارت (هَلُمَّ) . يقول سيبويه : « وأمَّا (هَلُمَّ) فَزَعَمَ أنَّها حكاية في اللغتين جميعاً ، كأنَّها (لُمَّ) أُدْخِلَتْ عليها (الهاءُ) ، كما أُدْخِلَتْ (ها) على (ذا) ، لِأنّي لم أرَ فعلاً قطُّ بُنِيَ على ذا ، وَلَا اسماً ، وَلَا شيئاً يوضع موضع الفعل ، وليس من الفعل . وقول بني تميم : (هَلُمَمْنَ) يُقَوّي ذا ، كَأنَّك قُلتَ : (الْمُمْنَ) فأَذْهَبْتَ أَلِفَ الوصل »[٤٠٨] . وَمِمَّا يُؤيّد عندهم صحةَ تركيبها من (ها) و (لُمَّ) ، أنّ العرب نطقوا به فقالوا : (هَالُمَّ)[٤٠٩] .

وأصلُه عند الكوفيين : (هَلْ) التي للحثّ والاستعجال ، أُدْخِلَتْ على (أُمَّ) بمعنى : اقْصِدْ ، كأنَّها كانت (هَلْ أُمَّ) أي : اعْجلْ وأقْصِدْ ، فَأُلزمت (الهمزة) في (أُمَّ) التخفيف ، فقيل : (هَلُمَّ) . يقول الفرّاء : « نرى أنّ قول العرب : (هَلُمَّ إلينا) .. إنّما كانت : (هَلْ) فَضُمَّ إليها (أُمَّ) فَتُرِكت على نصبها »[٤١٠] . ويقول أبو بكر الأنباري : « معنى (هَلُمَّ) : أَقْبِلْ . وأصله : (أُمَّ يارجلُ) أي : أَقْصِدْ ، فَضَمُّوا (هَلْ) الى (أُمَّ) وجعلوهما حرفا واحدا ، وأزالوا (أُمَّ) عن التصرّف ، وحَوّلوا ضَمّة

---

(٤٠٨) الكتاب ، جـ٢ ص٣٢٢ ـ ٣٢٣ ، وينظر : الخصائص ، جـ١ ص٢٧٨ ، وتأويل مشكل القرآن ، ص٥٥٧ ، والأشباه والنظائر ، جـ١ ص٣٣٠ ، جـ٢ ص٣٦ .

(٤٠٩) ينظر : همع الهوامع ، جـ٢ ص١٠٦ .

(٤١٠) معاني القرآن ، جـ١ ص٢٠٣ ، وينظر : الخصائص ، جـ١ ص٢٧٨ ، جـ٣ ص٣٥ ، والانصاف ، جـ١ ص٢٤١ ـ ٢٤٥ ، والصاحبي ، ص١٤٦ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٧٢ ـ ٧٣ .

همرة (أُمُّ) الى اللاّم ، وأسقطوا الهمزة فاتصلت الميم باللاّم . هذا مذهب الفراء »[٤١١] . وكذلك هي عند البغداديين مركّبةٌ مِن (هَلْ) و (أُمُّ) .[٤١٢]

فالنحاة البصريون والكوفيون متفقون على تركيب (هَلُمَّ) ، وإنّما اختلفوا فيما رُكِّبَتْ منه ، والذي حمل النحويين على القول بالتركيب ، وإن كان يجوز أن تكون كلمة برأسها ، أنّهم رَأوا بني تميم يصرّفونها تصرّفَ الأفعال فتكون فعلاً ، ولا تكون فعلاً إلاّ إذا قيل إنّها مركّبة ، والتركيب عندهم مألوف .[٤١٣]

وقد ذكر النحاة أنّ (هَلُمَّ) في لغة أهل الحجاز تقع موقع أسماء الأفعال ، وتُعامل معاملتَها ، فلا تدخلها نون التوكيد ، وتلزم حالةً واحدة مع المفرد ، والمثنّى ، والجمع ، ومع المذكر ، والمؤنث . في حين أنّها في لغة بني تميم تدخلها نون التوكيد ، لِأنّها تُعامل معاملة الفعل ، وذلك نظراً الى أصلها ، فَيُجْرُونَها مُجْرَى (لُمْ) أو (أُمُّ) ، فيغيّرونها بقدر المخاطب ، ولذلك تتصل بها الضمائر ، يقول سيبويه في « باب ما لا تجوز فيه نون خفيفة ولا ثقيلة » : « وذلك الحروف التي للأمر والنهي وليست بفعل ، وذلك نحو : (إيهِ) و (صَهْ) و (مَهْ) وأشباهها . و (هَلُمَّ) في لغة أهل الحجاز كذلك ، ألاَ تراهم جعلوها للواحد ، والاثنين ، والجميع ، والذكر ، والأنثى ، سَوَاء . وزعم أنّها (لُمْ) ألحقتها (هاءُ) للتنبيه في اللغتين .

وقد تدخل الخفيفة والثقيلة في (هَلُمَّ) في لغة بني تميم لِأنّها عندهم بمنزلة : (رُدَّ) و (رُدَّا) و (رُدِّي) و (ارْدُدْنَ) ، كما تقول : (هَلُمَّ) و (هَلُمَّا) و (هَلُمِّي) و (هَلُمُمْنَ) . و (الهاء) : فَضلٌ ، إنّما هي (ها) التي للتنبيه ، ولكنّهم حذفوا (الألف) لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم »[٤١٤] . ويقول : « واعلمْ أنّ ناساً مِن العربِ يجعلونَ (هَلُمَّ) بمنزلة الأمثلة التي أُخِذَت من الفعل ، يقولون :(هَلُمَّ) و (هَلُمِّي) و (هَلُمَّا) و (هَلُمُّوا) »[٤١٥] .

---

(٤١١) الزاهر في معاني كلمات الناس ، لأبي بكر محمد بن القاسم الأنباري ، بغداد ١٩٧٩ ، جـ٢ ص٢٦٥ ، وينظر : تأويل مشكل القرآن ، ص٥٥٧ .

(٤١٢) ينظر : خزانة الأدب ، جـ٢ ص٩٧ .

(٤١٣) ينظر : الأشباه والنظائر ، جـ١ ص١٣٠ .

(٤١٤) الكتاب ، جـ٣ ص٥٢٩ ، وينظر : جـ١ ص٢٥٢ ، ومجاز القرآن ، جـ١ ص٢٠٨ ، ومشكل اعراب القرآن ، جـ٢ ص١٩٤ ـ ١٩٥ ، والكشاف ، جـ٣ ص٢٥٥ ، جـ٢ ص٥٩ .

(٤١٥) الكتاب ، جـ١ ص٢٥٢ ، وينظر : تأويل مشكل القرآن ، ص٥٥٧ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٢٠١ .

ويرى النحاة أنّ لغة بني تميم تُغَلِّبُ في (هَلُمَّ) جانب الفعل فيه[٤١٦]، أو أنّها تراعي الأصل فيه، وَلاَ تَلتفت الى الزيادة، يقول أبو بكر الأنباري: « ويجوز أن يقال للرجلين: (هَلُمَّا)، وللرجال: (هَلُمُّوا)، وللمرأة: (هَلُمِّي)، وللمرأتين: (هَلُمَّا)، وللنساء: (هَلُمُنَّ) و (هَلُمُمْنَ)، وحكى أبو عمرو عن العرب: (هَلُمِّينَ يانسوة). والحجّة لأصحاب هذه اللغة: أنّ أصل (هَلُمَّ) التصرف إذ [illegible] من (أَمَمْتُ)، (أُمُّ)، (أَمَّا)، فعملوا على الأصل ولم يلتفتوا الى الزيادة، فاذا قال الرجل للرجل: (هَلُمَّ)، فأراد أن يقول: (لاَ أفعلُ)، قال: (لا أَهْلُمُّ) و (لا أَهَلُمُّ) »[٤١٧]. وَعَلَّلُوا عدمَ تصرّف أهل الحجاز فيه، مع أنّ أصْلهُ التصرّف، بثقل التركيب[٤١٨]. علما بأنّ استعمالها في القرآن الكريم قد جاء بلغة أهل الحجاز[٤١٩]، ومن ذلك قوله تعالى: « والقائلينَ لِإخوانِهم هَلُمَّ إلينا »[٤٢٠]، ولهذا عَدَّ النحاة اللغةَ الحجازية هي الأعلى والأفصح في ذلك[٤٢١].

وَلِأَنَّ (هَلُمَّ) قد اختلف استعمالها في اللغتين الحجازية والتميمية، اختلف النحاة في حقيقتها، فقال بعضهم: إنها في لغة أهل الحجاز اسم فعل، وفي لغة بني تميم فعل صحيح متصرّف، تتصل به الضمائر بمنزلة سائر الأفعال.[٤٢٢] وقال آخرون: إن بني تميم وإن كانوا يجرونها مجرى الفعل، لشدة شبهها بالفعل وإفادتها فائدة الفعل، فهي عندهم أيضا اسم للفعل، وليست مُبَقَّاةً على أصلها من الفعلية قبل التركيب.[٤٢٣]

---

(٤١٦) ينظر: شرح المفصل، جـ٤ ص٤٢.

(٤١٧) الزاهر، ج٢ ص ٢٦٦.

(٤١٨) ينظر: شرح الكافية، ج٢ ص ٧٢.

(٤١٩) ينظر: الاتقان، ج١ ص ١٧٨.

(٤٢٠) سورة الاحزاب: الاية ١٨.

(٤٢١) ينظر: الخصائص، ج٢ ص ٣٦، وشرح الكافية، ج٢ ص ٧٢ ـ ٧٣.

(٤٢٢) ينظر: المقتضب، ج٢ ص ٢٥، ٢٠٣، وشرح قطر الندى، ص ٢١، وهمع الهوامع، ج٢ ص ١٠٧، والاشباه والنظائر، ج١ ص ٩٨، ٩٩، ١٧٧، ومجاز القرآن، ج١ ص ٢٠٨.

(٤٢٣) ينظر: الخصائص، ج ٢ص ٣٦ ـ ٣٧، وشرح المفصل، ج٤ ص ٤٢، والأشباه والنظائر، ج١ ص ١٣٠ ـ ١٣١.

والصحيح والواضح في (هَلُمَّ) أنه فعل أمر مُرَكَّب ، يدلُّ على ماتدلُّ عليه سائر أفعال الأمر من طلب إحداث الفعل . ويرى الدكتور المخزومي أنَّ (هَلُمَّ) في لغة أهل الحجاز ، هي (هَلُمَّ) في لغة بني تميم بناءً ودلالة ، فهي فعل مُركَّب في اللغتين ، وأن ما تمسك به النحاة ، في القول بفعليتها في لغة بني تميم وحدها ، من اتصال الضمائر البارزة بها ، لا يقوم دليلا على الفرق بينهما ، لأنَّ هذه التي أسموها ضمائر بارزة ، ليست إلاّ علامات تدلُّ على نوع المخاطب وعدده ، وهي كما تتصل بالأفعال تتصل بالأسماء أيضا ، وبالتالي فإنّ فعليتها إنما تثبت بما تدل عليه من طلب إحداث فعل ، وهذا المعنى مستفاد منها في الحالتين وفي اللغتين جميعا[٤٢٤] .

أمّا الدكتور مصطفى جواد فيرى أنّ (هَلُمَّ) من الأفعال القديمة الجامدة ، وأنّه في لغة بني تميم في دور التطور من الجمود الى التصرّف الابتدائي .[٤٢٥]

وإجماعُ النحويين منعقد على أنَّ لـ (هَلُمَّ) معنيين :
١ ـ (تعالَ) فتكون قاصرةً ، كقوله تعالى « هَلُمَّ إلينا » أي : تعالوْا الينا .
٢ ـ (أحضِرْ) فتكون متعدّيةً ، كقوله تعالى « هَلُمَّ شهداءَكم » أيْ : أحضروهم[٤٢٦] .

وإجماعُ النحويين منعقد على أنَّ لِـ (هَلُمَّ) معنيين :
١ ـ (تَعالَ) فتكون قاصرةً ، كقوله تعالى « هَلُمَّ إلينا » أي : تَعالَوا إلينا .
٢ ـ (أحضِرْ) فتكون متعدّيةً ، كقوله تعالى « هَلُمَّ شهداءَكم » أيْ : أحضروهم .[٤٢٦]

وقد تجيءُ (لَكَ) بعد (هَلُمَّ) في قولك : (هَلُمَّ لَكَ) ، فتفيد (الكاف) المجرورة باللام تبيينَ المخاطب وتخصيصَهُ ، وذلك إذا خفتَ التباسَهُ بغيرِه . وتُحذف (لَكَ) مِن الكلام إذا كان المُخاطَبُ مُقبلاً عليكَ مُنصتاً لَكَ ، فتقول له : (هَلُمَّ) ، وتترك (لَكَ) استغناءً بإقبالِه عليكَ ، وعلمِه أنّكَ لاتعني غيرَه . وقد لاتتركها في هذا الموضع أيضاً ، فتقول لِمَن هو مُقبِلٌ عليكَ ، مُنصِتٌ لَكَ ، لاتخافُ أن يَلتبسَ بسِواه : (هَلُمَّ لَكَ) توكيداً للتنبيه .[٤٢٧]

---

(٤٢٤) ينظر : في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢ .
(٤٢٥) ينظر : المباحث اللغوية في العراق ، ص ٧ .
(٤٢٦) ينظر : الأشباه والنظائر ، ج٣ ص ٢٩١ .
(٤٢٧) ينظر : الكتاب ، ج١ ص ٢٤٤ ـ ٢٤٦ ، ومجاز القران ، ج١ ص ٣٠٥ ، وتأويل مشكل القران ، ص ٥٥٧ ، والمحتسب ، ج١ ص ٢٢٨ ، والكشاف ، ج٣ ص ٢١٠ .

٢ ـ حَيْهَلْ

ذهب النحاة الى أنّ (حَيْهَل) اسم فعل أمر : « ومنها قول العرب : (حَيْهَلَ الثريدَ) ، وزعم أبو الخطاب أن بعض العرب يقول : (حَيْهَلَ الصلاةَ) ، فهذا اسم : (ائتِ الصلاةَ) ، أيْ : (ائتوا الثريدَ) و (أتُوا الصلاةَ) »[٤٢٨]

وقالوا بأنه اسم فعل مركب ، وقد استدلوا على تركيبه بقولهم (حيَّ على الصلاة) ، يقول سيبويه : « وأماً (حَيْهَلَ) التي للأمر فمن شيئين ، يدلُّكَ على ذلك : (حيَّ على الصلاة) . وزعم أبو الخطاب أنه سمع من يقول : (حَيَّ هَلَ الصلاةَ) »[٤٢٩] ، كما يستدل على ذلك بتركيب (حيَّ) مع (على) في (حَيْعَلَ) ، يقول الخليل بن أحمد في (حَيْعَلَ) : « إنّ (العَيْن) لا تأتلفُ مع (الحاء) في كلمة واحدة لقُرْب مخْرَجيْهما إلاّ أن يُشْتَقَّ فعلٌ مِن جمعٍ بين كلمتين مثل (حيَّ على) كقول الشاعر[٤٣٠] ،

أَلا رُبَّ طَيفٍ باتَ مِنْكَ مُعَانِقِي إلى أنْ دَعَا دَاعي الفَلاح فَحَيْعَلا

يريد ، قال : (حَيَّ على الفَلاح) ، أو كما قال الاخر[٤٣٠] :

فباتَ خيالُ طَيْفكِ لي عنيقاً إلى أنْ حَيْعَلَ الدّاعي الفَلاَحا

أو كما قال الثالث[٤٣٠] :

أَقُولُ لها وَدَمْعُ العَينِ جارٍ أَلَمْ يُحزنْكِ حَيْعَلَةُ المُنادِي

فهذه كلمة جُمِعَت من (حَيَّ) ومن (على) ، وتقول منه : (حَيْعَلَ) ، (يُحَيْعِلُ) ، (حَيْعَلَةٌ) ، و (قد أكثرْتَ مِن الحيعلة) أيْ ، من قولك : (حيَّ على) . وهذا يشبه قولهم : (تَعَبْشَمَ الرجلُ) و (تَعَبْقَسَ) و (رجل عَبْشَمِيّ) ، اذا كان من (عَبْدِ شَمْس) أو من (عَبْدِ قَيْس) ، فأخذوا من كلمتين متعاقبتين كلمةً ، واشتقُّوا فعلا .. فهذا من النّحت ، فهذا من الحُجَّةِ في قولهم : (حَيْعَلَ) ، (حَيْعَلَةٌ) ، فإنّها مأخوذة من كلمتين : (حَيَّ عَلى) »[٤٣١] .

---

(٤٢٨) الكتاب ، ج١ ص ٢٤١ .

(٤٢٩) المصدر نفسه ، ج٣ ص ٢٠٥

(٤٣٠) لم اعرف ـ بعد البحث ـ قائلي هذه الأبيات .

(٤٣١) كتاب العين : (حيعل) ، ج١ ص ٦٠ ـ ٦١ ، وينظر : الصاحبي ، ص ٢٧١ .

و (حَيْهَل) مُركب عندهم من اسمين من أسماء الأفعال[٤٣٣]، وهما (حَيَّ) و (هَلَ) ، ومعناهما : الحثّ والاستعجال . فَجُمع بينهما وُسمِّي بهما للمبالغة في افادة هذا المعنى[٤٣٤].

وهذا المركّب يُستعمل بمعنى (أسْرِعْ) ، أو بمعنى (أقْبِلْ) ، أو بمعنى (ائْتِ) : « وقد يُركّب (حَيَّ) مع (هَلَا) الذي بمعنى : أسرعْ واستعجِلْ . فيكون المركّب بمعنى (اسْرعْ) أيضا . فَيُعَدَّى إمّا بـ (إلى) نحو (حَيْهَل الى الثريد) ، وإما بـ (الباء) نحو (حَيْهَلَا بعمر) أي : اسرعْ بذكره ، و (الباء) للتعدية كـ (ذهبَ به) . أو بمعنى (اقْبِلْ) ، فيتعدّى بـ (على) نحو (حَيْهَل على زيد) . أو بمعنى (ائتِ) فيتعدّى بنفسه نحو (حَيْهَل الثَّريدَ)[٤٣٥] » .

وفي هذا الْمُرَكّب لُغات ، فمن العرب مَن يُثبتُ (هاءَ السكت) فيه إذا وقفَ ، فيقول : (حَيْهَلَهْ) ، لِانّه متحرّك ليست حركته إعرابية ، لذلك يجوز الوقف عليه بالهاء[٤٣٥] . ومنهم مَن يُثبت (الألفَ) فيه إذا وقفَ ، فيقول : (حَيْهَلَا) ـ بلا تنوين[٤٣٦] ـ ، استعملوا (الألف) مكانَ (هاء السكت) لمشابهتها لها[٤٣٧] ، و (هاء السكت) هي الأصل ، و (الألف) قد نابت عنها في هذا الموضع وكأنها عوض عنها[٤٣٨] فاذا وصل أسقطَ الألفَ فقال : (حَيْهَلَا بِعُمَرَ) ـ بالتنوين ـ [٤٣٩] و (حَيْهَلَ بِعُمَرَ) ـ بفتح اللام ـ[٤٤٠] . ومنهم من يثبت (الألف) في الوصل .

---

(٤٣٣) ينظر : المقتضب ، ج٣ ص ٢٠٥ ، والأشباه والنظائر ، ج٣ ص ١٢ .

(٤٣٤) ينظر : شرح المفصل ، ج٤ ص ٤٥ ، ٤٧ ، وخزانة الأدب ، ج٣ ص ٣٧٢ ، ج٦ ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩ .

(٤٣٥) شرح الكافية ، ج٣ ص ٧٢ ، وينظر : شرح المفصل ، ج٤ ص ٤٥ ـ ٤٦ ، وخزانة الأدب ، ج٦ ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩ ، ٢٦٢ ـ ٢٦٤ .

(٤٣٥) ينظر : المفصل ، ص ٣٢٢ ، والأشباه والنظائر ، ج١ص ١٦٠ ـ ١٦١ .

(٤٣٦) ينظر : الكتاب ، ج٣ ص ٢٠١ .

(٤٣٧) ينظر : شرح الكافية ، ج٣ ص ٤٠٨ .

(٤٣٨) ينظر : الأشباه والنظائر ، ج١ ص ١٦٠ ـ ١٦١ .

(٤٣٩) ينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج١ ص ٥٧٢ ، والزاهر ، ج١ ص١٢٠ ، وشرح المفصل ج٤ ص ٤٥

(٤٤٠) ينظر : الكتاب ، ج٣ ص ٢٠١ ، والزاهر ، ج١ ص ١٢٠ .

فيقول : (حَيْهَلَا بِعُمَرَ) ـ بلا تنوين ـ ، و (الألف) أصلها أن تلحق في الوقف ، ثم يبقى حكم الوقف في الوصل[٤٤١] ، وهذه لغة وصفها ابن يعيش والاستربادي بأنّها « لغة رديئة » خاصّة بالشعر[٤٤٢] ، ولم يصفها آخرون بذلك[٤٤٣] . ومنهم مَن لا يُثبت (الألف) في الوقف والوصل[٤٤٤] ، فيقول : (حَيْهَلَ) و (حَيْهَلَ بعُمَرَ) ـ ببناء (حَيَّ) و (هَلَ) على الفتح كـ (خمسةَ عَشَرَ)[٤٤٥] . ومنهم مَن يقول : (حَيْهَلْ) و (حَيْهَلْ بعُمَرَ) ـ بتسكين (اللام) على أصل البناء ـ[٤٤٦] ، وذهب الاستربادي الى أنه لا يجوز تسكين (اللام) في غير الوقف[٤٤٧] ، وقال البغدادي : « إنّ تسكين (اللام) لغةٌ سواء كان في الوقف أم في الدَّرْج »[٤٤٨] . كما قالوا : (حَيْهَلَ) ـ بسكون (الهاء) وفتح (اللام) ـ ، و (حَيْهَلَا) ـ بسكون (الهاء) مع (الألف) ـ ، وإنّما أُسكنوا (الهاء) في هاتين اللغتين لإنّ (حَيْهَلَ) لمّا رُكّبت وصارت كلمة واحدة استثقلوا اجتماع المتحرّكات ، فَسَكّنُوا (الهاء) فيها كما سكّنُوا (الشين) في (احدى عَشْرَةَ) ونظائره لاجتماع المتحركات[٤٤٩] .

وقالوا : (حَيْهَلٍ) ـ بكسر اللام وتنوينه ـ[٤٥٠] ويرى النحاة أنّ التنوين قد دَخل هذه اللغةَ للتنكير ، كما دَخل في (صَهٍ) ونحوها .[٤٥١] وقد تلحقُ كافُ الخطاب هذا المركّبَ فيُقال : (حَيْهَلَكَ)[٤٥٢] .

---

(٤٤١) ينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج١ ص ٥٧٢ ، وشرح المفصل ، ج٤ ص ٤٥ .

(٤٤٢) ينظر : شرح المفصل ، ج٤ ص ٤٥ ، وشرح الكافية ، ج٢ ص ٧٢ ، وخزانه الأدب ، ج٦ ص ٢٥٨ .

(٤٤٣) ينظر : خزانة الأدب ، ج٦ ص ٢٦٢ ـ ٢٦٣ .

(٤٤٤) ينظر : الكتاب ، ج٣ ص ٣٠١ .

(٤٤٥) ينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج١ ص ٥٧٢ ، وشرح المفصل ، ج٤ ص ٤٥ .

(٤٤٦) ينظر : شرح المفصل ، ج٤ ص ٤٥ ، والزاهر ، ج١ ص ١٢٠ .

(٤٤٧) ينظر : شرح الكافية ، ج٢ ص ٧٢ .

(٤٤٨) خزانة الأدب ، ج٦ ص ٢٥٨ .

(٤٤٩) ينظر : الزاهر ، جـ١ ص ١٢٠ ، وشرح المفصل ، جـ٤ ص٤٥ .

(٤٥٠) ينظر : شرح الكافية ، جـ ٢ ص٧٢ .

(٤٥١) ينظر : شرح المفصل ، جـ٤ ص٤٥ ، وخزانة الأدب ، جـ٦ ص٢٠٦ .

٤٥٢) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٧٢ ، وخزانة الأدب ، جـ٦ ص٢٦٠ ، ٢٦٢ .

والصحيح في (حَيْهل) أنّه فعل أمر مُرَكَّب ، يدلُّ على ماتدلُّ عليه أفعال الأمر من طلب إحداث الفعل ، وهو مُرَكَّب من فعلين من أفعال الطلب القديمة الجامدة ، هما (حيَّ) و (هَلَ)[٤٥٣] .

ويرى الدكتور المخزومي أنّ (حَيْهل) : « فعل مُرَكَّب أشْكَلَ أمرُه على النحاة فجعلوه في أسماء الأفعال ، لأنّه يدلّ على الحدث ، فهو فعل في المعنى ، ولكنه لايقبل إحدى علاماته »[٤٥٤] .

ب ـ متعلّقات فعل الأمر

لقد جعل النحاة من أسماء الأفعال طائفة من (الظروف) و (الجار والمجرور) ، قالوا بأنّها منقولة الى باب (أسماء الأفعال)[٤٥٥] ، ومنها : (إليكَ) و (عليكَ) و (دونكَ) ، وهي لا تكون إلّا منصوبةَ المواضع ملازمةً للاضافة[٤٥٦] . وما كان منها مستعملاً في معنى الأمر ، يقع المضارعُ مجزوماً في جوابه كما يقع في جواب فعل الأمر ، يقول البغدادي في قول الفرزدق :

يا أيها النابحُ العاوي لِشقْوتِهِ إليكَ أُخبِرْكَ عَمّا تجهلُ الخبرا

« « إليك » : اسمُ فعل .. و « أخبرْكَ » : جزم في جوابه »[٤٥٧] . وقالوا بأنّها لاتُستعمل إلاّ في أمر المُخاطب . وما جاء من استعمالها في أمر المتكلم أو الغائب في شواهد معدودة ، فقد منعوا القياس عليه[٤٥٨] يقول سيبويه : « وَحَدَّثنا أبو الخطاب أنّه سمع مِن العرب مَن يُقال له : (إليْكَ) ، فيقول : (إليَّ) ، كأنّه قيل له :

---

(٤٥٣) سوف يأتي بحث (الافعال القديمة الجامدة) في هذا الفصل .

(٤٥٤) في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، ص ١٩٩ .

(٤٥٥) ينظر : المرتجل ، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢ .

(٤٥٦) ينظر : خزانة الأدب ، جـ٢ ص٩٤ .

(٤٥٧) خزانة الأدب ، جـ٤ ص٢١ .

(٤٥٨) ينظر : الكتاب ، جـ١ ص٢٤٩ ـ ٢٥٠ ، ٢٥٥ ، وأسرار العربية ، ص١٦٣ ـ ١٦٤ ، والاشباه والنظائر ، جـ٢ ص٢٠٦ .

(تَنَحَّ) فقال : (أتَنَحَّى) . ولا يُقال إذا قيل لأحدهم (دونَكَ) : (دوني) ولا (عَليَّ) . هذا النحو إنّما سمعناه في هذا الحرف وحده ، وليس لها قوّةُ الفعل فتقاس .. ولا يجوز أن تقول : (رُويدَهُ زيداً) و (دونَهُ عمراً) وأنتَ تريد غيرَ المُخاطَبِ ، لأنّه ليس بفعلٍ ولا يتصرّف تصرُّفَهُ . وحَدُّ ثني مَن سمعه أنّ بعضَهم قال : « عليهِ رجلاً لَيْسَنِي » ، وهذا قليلٌ شبّهُوه بالفعلِ »[٤٥٩] . ويقول : « واعلمْ أنّه لا يجوز لكَ أن تقول : (عَلَيْهِ زيداً) ، تريد به الأمرَ كما أردتَ ذلكَ في الفعل حين قلتَ : (لِيضربْ زيداً) ، لأنّ (عَلَيْهِ) ليس من الفعل ، و (دُونَكَ) لم يُؤخَذ مِن فعلٍ ، ولا (عِنْدَكَ) ، فإنّما تنتهي فيها حيثُ انتهتِ العربُ »[٤٦٠] . ويقول ابن جني : « إنّكَ لا تأمرُ الغائبَ بالأسماء المسمّى بها الفعل في الأمر .. لاتقول : (دونَه زيداً) ولا (عَليهِ جعفراً) كقولك : (دونَكَ زيداً) ولا (عليكَ سعداً) ، وقد شَذَّ حرفٌ من ذلك فقالوا: (عَلَيْهِ رجلاً لَيْسَنِي) »[٤٦١] . ويرى ابن عصفور أنّ وضع (الظرف) أو (المجرور) موضع فعل الأمر لا يجوز إلاّ فيما سُمع عن العرب ، نحو : (عليكَ) و (دونَكَ) و (مكانَكَ) و (وراءَكَ) و (أمامَكَ) و (إليكَ) ، فمنعَ القياسَ عليها ، ورَدَّ قولَ مَن أجاز وضع سائر الظروف والمجرورات موضع فعل الأمر[٤٦٢] .

وقد قَسَّمها النحاة الى متعدّية ولازمة ، « فأمّا ما يتعدّى المأمورَ الى مأمورٍ به فهو قولك : (عليكَ زيداً) ، و (دُونَكَ زيداً) ، و (عِنْدَكَ زيداً) ، تَأمُرُهُ به .. وأمّا ما لا يتعدّى المأمورَ ولا المنهيَّ فقولك : (مَكَانَكَ) ، و (بَعْدَكَ) ، اذا قلت : (تَأخَّرْ) ، أو حَذِّرْتَه شيئاً خَلْفَه .. »[٤٦٣] .

وقد منع البصريون تقديمَ معمولها عليها ، لأنّها فرعٌ على الفعل في العمل ، فينبغي ألاّ تتصرفَ تصرّفَه ، يقول سيبويه : « واعلمْ أنّه يقبُح (زيداً عليكَ) و (زيداً حَذَرَكَ) ، لأنّه ليس مِن أمثلة الفعل ، فَقَبُحَ أن يجري ما ليس من الأمثلة مجراها . إلاّ أن تقول : (زيداً) فتنصبَ بإضمارِكَ الفعلَ ، ثُمّ تَذكرُ (عليكَ) بعدَ

---

(٤٥٩) الكتاب ، جـ١ ص٢٤٩ ـ ٢٥٠ .

(٤٦٠) المصدر نفسه ، جـ١ ص٢٥٢ .

(٤٦١) المحتسب ، جـ١ ص٢١٤ .

(٤٦٢) ينظر : الأشباه والنظائر ، جـ١ ص٣٨٢ .

(٤٦٣) الكتاب ، جـ١ ص٢٤٩ .

ذلك . فليس يَقْوَى هذا قوّةَ الفعلِ ، لأنّه ليسَ بفعلٍ ، ولا يتصرّفُ تصرّفَ الفاعل الذي في معنى يَفْعَلُ »[٤٦٤] . وأجاز الكوفيون ذلك ، واستدلّوا عليه بقوله تعالى « كتابَ اللهِ عَلَيْكُم »[٤٦٥] ، فقالوا : نصب « كتابَ الله » بـ « عليكم » . وردّ البصريون عليهم بأنّه ليس منصوبا بـ « عليكم » ، وإنّما هو منصوب على المصدر بفعل مُقدّر[٤٦٦] . يقول سيبويه في « باب ما يكون المصدرُ فيه توكيداً لنفسهِ نصباً » : « لَمّا قالَ : « حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ »[٤٦٧] حتى انقضى الكلامُ ، عَلم المخاطَبون أنّ هذا مكتوبٌ عليهم ، مثبَت عليهم ، وقال : « كتابَ اللهِ » توكيداً .. وقد زعم بعضُهم أنّ « كتابَ الله » نصب على قوله : عليكم كتابَ اللهِ .

.. واعلمْ أنّ نصب هذا الباب المؤكِّدِ به العامُّ منه وما وُكِّد به نفسُه ، ينصب على إضمار فعل غيرِ كلامك الأوّلِ ، لأنّه ليس في معنى (كيف ؟)[٤٦٨] ولا (لِمَ ؟)[٤٦٩] ، كأنّه قالَ : (كتبَ اللهُ تباركَ وتعالى كتابَهُ) ، ولكن لا يَظهرُ الفعلُ لأنّه صار بدلاً منه بمنزلة (سقياً) »[٤٧٠] . ويقول أبو علي : « ولا يجوز أن يتقدّمَ شيءٌ من مفعول هذهِ الكلم عليها ، لأنّها ليست كالأفعال في قوّتها ، وقوله تعالى « كتابَ اللهِ عليكم » ليس ينتصبُ على (عليكم كتابَ اللهِ) ، ولكنّ « كتابَ » مصدرٌ دلّ على الفعل الناصبِ لهُ ما تقدّمَ ، وذلك أنّ قوله تعالى « حُرِّمت عليكم أمهاتُكم » فيه دلالة عا , أنّ ذلك مكتوبٌ عليهم ، فانتصب « كتابَ الله » بهذا الفعل الذي دَلّ عليه ما تقدّمه من الكلام »[٤٧١] .

ومِمّا يؤيدُ رأي البصريين في أنّ « عليكم » في الآية متعلقة بـ « كتابَ » ، وليست اسماً سُمِّي به الفعل ، قراءة من قرأ « كَتَبَ اللهُ عليكم » ، يقول ابن جني

---

(٤٦٤) الكتاب ، جـ١ ص٢٥٢ ـ ٢٥٣ ، وينظر : الأشباه والنظائر ، جـ٢ ٢٦٣ .

(٤٦٥) سورة النساء : الآية ٢٤ .

(٤٦٦) ينظر : أسرار العربية ، ص١٦٥ ـ ١٦٦ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٦٨ ، وخزانة الأدب جـ٦ ص٢٠٠ ـ ٢٠٣ ، والأشباه والنظائر ، جـ١ ص٢١٥ .

(٤٦٧) سورة النساء : الآية ٢٣ .

(٤٦٨) يعني : ليس بحال ، لأنّ (الحال) جواب (كيف ؟)

(٤٦٩) يعني : ليس بمفعول له ، لأنّ (المفعول له) جواب (لم ؟) .

(٤٧٠) الكتاب ، جـ١ ص٢٨٠ ـ ٢٨٤ .

(٤٧١) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٥٧٥ ـ ٥٧٦ .

في هذه القراءة : « في هذه القراءة دليلٌ على أنّ قوله « عليكم » مِن قوله « كتابَ اللهِ عليكم » في قراءة الجماعة مُعَلّقة بنفس « كتابَ » ، كما تعلّقت في « كتبَ اللهُ عليكم » بنفس « كَتَبَ » ، وأنّه ليس « عليكم » مِن « كتابَ اللهِ عليكم » اسماً سُمّيَ به الفعل ، كقولهم : (عليكَ زيداً) إذا أردتَ : خُذْ زيداً ، وذلك أنّ (عليكَ) و (دونَكَ) و (عندَكَ) إذا جُعِلْنَ أسماء للفعل لسن منصوبات المواضع ، ولاهُنّ متعلّقات بالفعل مُظهَراً ولا مُضمَراً ، ولا الفتحةُ في نحو : (دونَكَ زيداً) فتحة إعراب كفتحة الظرف في نحو قولك : (جلست دونَكَ) ، بل هي فتحة بناء ، لأنّ الاسم الذي هو (عندَكَ زيداً) بمنزلة (صَهْ) و (مَهْ) لا إعرابَ فيه ، كما لا إعراب في (صَهْ) و (مَهْ) و (حَيْهَلْ) ، غير أنّه بُني على الحركة التي كانت له في حال الظرفية ... وكذلك قول الله تعالى : « مكانَكم أنتم وشركاؤكم » ، الفتحة في نون « مكانَكم » فتحة بناء ، لأنّه اسم لقولك : اثبُتوا ، وليست كفتحة النون من قولك : (الزموا مكانَكم) ، هذه إعراب ، وتلك في الآية بناء .. وكذلك قوله تعالى : « كَتَبَ اللهُ عليكم » و « كِتَابَ اللهِ عليكم » ، « عليكم » في الموضعين جميعاً منصوبة الموضع بنفس « كَتَبَ » و « كِتَابَ » ، ولو قلتَ : (عليكم كتابَ اللهِ) لَمَا كان لقولك (عليكم) موضع من الإعراب أصلاً ، ولا كانت متعلقةً بشيء ظاهر ولا محذوف ولا مضمر على ما تقدّمَ »[٤٧٢] . ويقول الزمخشري في قوله تعالى « كتابَ اللّه عليكم وأُحِلَّ لكم ما وراءَ ذلك » : « مصدر مؤكّد ، أي : كتبَ الله ذلك عليكم كتاباً وفرضَه فَرضاً ، وهو تحريمُ ما حَرُمَ . فإنْ قُلتَ : عَلامَ عطفَ قوله « وأُحِلَّ لكم » ؟ ، قُلتُ : على الفعل المُضمر الذي نَصَبَ « كتابَ اللهِ » ، أي : كَتَبَ الله عليكم تحريمَ ذلك وأُحِلَّ لكم ما وراءَ ذلكم . ويدلُّ عليه قراءة اليماني : « كَتَبَ الله عليكم وأُحِلَّ لكم » »[٤٧٣] .

والواضح مِن كلام الفراء أنّه قد تابَعَ رأي البصريين في كون « كتابَ اللهِ » في الآية منصوب على المصدر المؤكّد لما قبله . وَوَصَفَ هذا الرأي بأنّه « أشبه بالصواب » ، وأشارَ أيضا إلى الرأي المقابل الذي يقول : إنّ « كتابَ اللهِ » منصوب

---

(٤٧٢) المحتسب ، جـ١ ص١٨٥ ـ ١٨٦ .

(٤٧٣) الكشاف ، جـ١ ص٥١٨ ، وينظر : مجاز القرآن ، جـ١ ص١٢٢ ـ ١٢٣ .

بـ « عليكم » ، بمعنى أن يكون « عليكم » اسم فعل أمر ، على تقدير : (عليكم كتابَ اللهِ) ،وَوَصَفَ هذا الاستعمال ، الذي يتقدم فيه معمول أسماء الأفعال عليها ، بأنّه قليل في كلام العرب ، ومَعَ أنّه قد أجازَه إلاّ أنّ الاسمَ المتقدّم في هذا الاستعمال منصوب عنده ، كما كان منصوبا عند سيبويه ، بفعل مُضمَر قبلَهُ ، يقول الفرّاء : « وقوله « كتابَ اللهِ عليكم » كقولك : كتاباً مِن اللهِ عليكم . وقد قال بعضُ أهل النحو ، معناه : عليكم كتابَ اللهِ . والأولُ أشبهُ بالصوابِ . وقلّما تقول العرب : (زيداً عليكَ) أو (زيداً دونَكَ) ، وهو جائزٌ ، كأنّه منصوبٌ بشيء مُضمَر قبلَهُ ، وقال الشاعر :

يا أيُّها المائحُ دَلوي دونكا إني رأيتُ الناسَ يَحْمَدُونكا

« الدلو » رفع ، كقولك : (زيد فاضربوه) ، والعرب تقول : (الليلُ فبادروا) و (الليلَ فبادروا) ، وتنصب « الدلو » بمضمر في الخِلْفَة[٤٧٤] ، كأنّكَ قلتَ : (دونَكَ دلوي دونَك) »[٤٧٥] .

وقد وَهِمَ البغدادي في ظنّه أنّ الفرّاء قد صَرَّحَ في هذا النص بجواز عمل اسم الفاعل مؤخراً ومحذوفاً[٤٧٦] .

والصحيح في هذه المواد من (الظروف) و (الجار والمجرور) ، أنّها ليست (أفعالا) ولا (أسماء أفعال) ، وإنّما هي في الأصل من متعلّقات أفعال الأمر ، حيث كانت تُستعمل مع فعلِ الأمر في جمل طلبية ، ولكنّ ظروف القول ومناسباته دعت الى حذف الفعل فيها اختصاراً للكلام ، وذلك لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة الممكنة ، لبيادر المأمور الى الامتثال قبل فوات الفرصة . وهذا ما فطن اليه الاسترابادي فقال : « وأمّا (الظرف) و (الجار والمجرور) ، فَلِأنّ نحو (أمامَكَ ، وَدُونَكَ زيداً) بنصب (زيد) ، كان في الأصل :(أمامَك زيد ، ودونَكَ زيد فَخُذْهُ فَقَدْ أمْكَنَكَ) ، فَاخْتُصِرَ هذا الكلامُ الطويل ، لغرض حصول الفراغ منه بالسرعة ، ليبادر المأمور الى الامتثال قبل أن يتباعد عنه زيد . وكذا كان أصل (عليكَ زيداً) : (وجب عليك أخذ زيد) ، و (إليك عَنّي) أيْ : (ضُم رِجْلَكَ ، وثقلك

---

(٤٧٤) الخِلْفَة ـ بالكسر ـ : الذي يخلفُ صاحبهُ ، يذهبُ هذا ويجيءُ هذا .

(٤٧٥) معاني القرآن ، جـ١ ص٢٦٠ ، وينظر : الكتاب ، جـ١ ص٢٥٢ ـ ٢٥٣

(٤٧٦) ينظر : خزانة الأدب ، جـ٦ ص٢٠١ ـ ٢٠٢ .

اليكَ واذْهَبْ عَنّي) ، و (وراءَك) أي : (تَأَخَّر) . فجرى في كُلِّها الاختصارُ لغرض التأكيد »[٤٧٧] .

وهذا ما ألمحَ إليه أيضاً بعضُ علماء العربية ، يقول ابن فارس في قوله تعالى « مَكَانَكُم أَنتُم وشُرَكاؤكم »[٤٧٥] : « كأنّه قيل لهم : انتظروا مَكانَكم حتى يُفصَل بينكم[٤٧٦] ، ويقول الزمخشري : « ونظيره في حذف متعلق الجارّ قوله عزّوجلّ : « في تِسْعِ آياتٍ إلى فِرعونَ وقومِهِ »[٤٧٧] أي : اذهبْ في تسع آياتٍ »[٤٧٨] ، ويقول البغدادي في قول الشاعر :

فقلتُ : إلى الطَّعام ، فقالَ مِنهمْ زعيمٌ : نحسدُ الإنسَ الطعاما

«قوله «الى الطعام» متعلّق بفعل محذوف ، أي : هلمُّوا إليه . وأورَدَهُ الزمخشري في أول « الكشاف » على أنّه حُذِفَ متعلّق الجار من « بسم الله الرحمن الرحيم » كما حُذِفَ متعلّق « إلى الطعام » ، وهذا المحذوف في حكم الموجود .. وقال ابن خروف : يجوز أن تكون « إلى » اسمَ فعلٍ . وجَزَمَ اللخميُّ بأنّ « إلى » هنا إغراء »[٤٧٩] .

وقد يُصَرَّح بلفظ فعل الأمر مع هذه المتعلّقات ، ومِن ذلكَ التصريحُ بلفظ الفعل « ارجعوا » مع متعلّقة « وَراءَكُم » في قوله تعالى : « ارجعُوا وَرَاءَكُم فَالْتَمِسُوا نوراً »[٤٨٠] .

وقد نبّه الاسترابادي الى أنّ هذه المتعلّقات ، لَمّا كثر استعمالُها وحدَها ، صارت تُستعمل بمعنى الافعال التي كانت مُتعلّقةً بها ، وتؤدّي عملَها ، فاستُغني بها عنها : « فـ (عِنْدَكَ) ، و (دُونَكَ) ، و (لَدَيْكَ) بمعنى : خُذْ ، والأصلُ : (عِنْدَكَ زيدٌ فَخُذْه) ، وكذا (لديك زيد) ، و (دونك زيد) ، يُرفع ما بعدَها على الابتداء ، فاقتُصر من الجملة الاسمية والفعلية بعدَها على الظرف ، فكثُر استعمالُه حتى صار بمعنى (خُذْ) ، فعمل عملَه »[٤٨١] .

---

(٤٧٧) شرح الكافية ، جـ٢ ص٦٨ .

(٤٧٥) سورة يونس : الآية ٢٨ .

(٤٧٦) الصاحبي ، ص ٢٦٤ .

(٤٧٧) سورة النمل : الآية ١٢ .

(٤٧٨) الكشاف ، جـ١ ص٢٧ .

(٤٧٩) خزانة الأدب ، جـ ٦ ص١٧١ ـ ١٧٢ ، وينظر : الكشاف ، جـ١ ص٢٦ ـ ٢٨ .

(٤٨٠) سورة الحديد : الآية ١٣ .

(٤٨١) شرح الكافية ، جـ٢ ص٧٥ .

وهذا ما يذهب اليه باحثون معاصرون ، منهم الدكتور مصطفى جواد ، حيث يقول : « وهذه أسماء الأفعال المنقولة التي لا يحتمل الفكر الثاقب نقلَها .. وما هي في الحقيقة إلاّ جمل ذوات أفعال محذوفة لكثرة الاستعمال هي وتوابعها ، فالأصل في (عليكَ حَقَّكَ) : (أمْسِكْ عليك حَقَّكَ) ، كقوله تعالى في سورة الأحزاب : « وإذ تَقولُ لِلّذي أنْعَمَ اللهُ عليه وأنْعَمْتَ عليهِ ، أمْسِكْ عَلَيْكَ زَوجَكَ ، واتّقِ اللهَ » .. (٤٨٢) » . (٤٨٣)

وهذا ما يراه الدكتور المخزومي أيضا ، يقول : « وهذه الظروف من متعلقات الأفعال ، ولكن كثر استعمالُها وحدها ، لِتؤدّي الأغراض التي تُؤَدّى بالأفعال في أقصر لفظ ، وأسرع دلالة ، فكأنّها تحمّلت معاني الأفعال التي تَعلّقت بها ، وليست هي الأفعال ، وَلا بِأسماء الأفعال ، ولكنّها ظروف استُعملت حيث تُستعمل الأفعال التي لم يُصَرّح بها بدلالة قرائن القول ومناسباته ، كما تقول لمن تراه يُسَدّدُ سَهماً : (القرطاسَ) ، وكأنّك تقول له : ارْمِ القرطاسَ ، ولاتجد فرصةً أن تقول : (ارْمِ) ، لأنّ السهم يوشك أن ينطلق من قوسه ، ولاتجد فرصة تسمح لك بالتصريح بلفظ الفعل ، ولاتجد لزاما عليك أن تُصرّح بالفعل ، لِأنّ ملابسات القول تُشعر به ، وتُشير اليه ، فكذلك إذا قلتَ له : (مكانَكَ) مثلا ، وكأنّ تقدير الكلام : (اثبتْ مكانَك) ، ولكنّك لم تجد فرصة للتصريح بلفظ الفعل ، فقد يقع المُخاطب في خطر قبل أن تنتهي من اللفظ بالفعل ، أوْ لم تجد ما يلزمك بالتصريح به ، لِأنّ ملابسات القول ، وتهيُّؤ المخاطب بالتحرّك مِمّا يَدُلّ على الفعل ، ويُشير اليه ، فلا حاجة بك الى إظهاره » . (٤٨٤)

ويرى الدكتور ابراهيم السامرائي كذلك أنّه : « لا يمكن أن يكون (إليك) اسم فعل بمعنى : (تَنَحَّ) ، ولا (عليكَ) و (دونكَ) ، غير أنّ هذه المواد استُخدمت في جمل طلبية ، فقالوا : (عليكَ نفسَكَ) أيْ : (الزَمْهَا) ، و (إليكَ عَنّي) أيْ : (تَنَحَّ) ، و (دُونكَ الكتابَ) أيْ : (خُذْه) . وحقيقة الأمر في هذه الجملة الطلبية أنّ فعل الأمر الذي يُدَلُّ به على الطلب قد استُغني عنه لشيوع هذه الألفاظ ، وهي (الجار والمجرور) و (الظرف) ، ووقوعها في حيّزِه ، فاستُغني بها عنه » . (٤٨٥)

---

(٤٨٢) سورة الاحزاب ، الآية ٣٧ .

(٤٨٣) المباحث اللغوية في العراق ، ص٧ .

(٤٨٤) في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، ص٢٠٤ ، وينظر : ص٢٠٥ ، ٢٠٨ ، وفي النحو العربي ـ قواعد وتطبيق ، ص١٤٢ .

(٤٨٥) النحو العربي ـ نقد وبناء ، ص ١١٨ .

وإذا تأكّد لَنا أنّ (مكانَكَ) و (دونَكَ) و (عندَكَ) ، وغيرها مِن الظروف المستعملة في معنى الأمر ، ليست أسماء أفعال ، بل مِن متعلقات فعل الأمر المحذوف من الجملة ، فتكون الفتحة فيها فتحة اعراب ، كفتحة بقية الظروف ، وليست فتحة بناء كما ذَهبَ إليه النحاة .

جـ ـ الأفعال القديمة الجامدة :

جعل النحاة البصريون من (أسماء الأفعال) ألفاظا عَدُّوها مرتجلة أو موضوعة أصلا أسماء أفعال ،(٤٨٦) وقسّموها حسب دلالتها على الزمن ، الى ماضية ، ومضارعة ، وأمر ، والأمر هو الكثير فيها ، من مثل (صَهْ) بمعنى ، اسكتْ ، و (مَهْ) بمعنى ، انْكَفِفْ .(٤٨٧) وقالوا بأنّ هذه الأسماء تتضمّن فاعلا مُضمراً ،(٤٨٨) لِأنّها كالفعل المَأمور به .(٤٨٩) ويرى ابن يعيش « أنّ هذه الأسماء وإن كان فيها ضمير تَستقلُّ به ، فليس ذلك على حَدّه في الفعل ، ألا ترى الفعل يصير بما فيه من الضمير جملةً ، وليست هذه الأسماء كذلك ، بل هي مع ما فيها من الضمير أسماء مُفردة ، على حدّه في اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والظرف » .(٤٩٠)

وهي عندهم مبنيّة لِأنّها بمعنى (افْعَلْ) ،(٤٩١) أو لِتضمّنها معنى لام الأمر .(٤٩٢) وجعلوا التنوين الذي يلحقها فرقا بين المعرفة والنكرة فيها ،(٤٩٣) وأسموه (تنوين التنكير) ، وَعَرّفوه بقولهم :

« تنوين يلحق الاسم المبنيّ فرقا بين المعرفة والنكرة ، كقولك : (صَهْ ، وصَهٍ) ، و (مَهْ ، ومَهٍ) ، فهذا الاسم وما جرى مجراه ، اذا لم تنوّنه كان معرفةً ، واذا نَوّنْتَهُ

---

(٤٨٦) ينظر : المرتجل ، ص٢٥١ ـ ٢٥٢ ، وشرح المفصل ، جـ٤ ص٢٩ .

(٤٨٧) ينظر : همع الهوامع ، جـ٢ ص١٠٥ ـ ١٠٦ .

(٤٨٨) ينظر : الكتاب ، جـ١ ص٢٤٢ ، ٢٤٦ـ ٢٤٧ .

(٤٨٩) ينظر : المقتضب ، جـ٢ ص١٧٩ .

(٤٩٠) شرح المفصل ، جـ٤ ص٢٥ .

(٤٩١) ينظر : المقتضب ، جـ٢ ص١٧٩ .

(٤٩٢) ينظر : الخصائص ، جـ٢ ص٤٩ ، والاشباه والنظائر ، جـ١ ص١١٥ ـ ١١٦ .

(٤٩٣) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص٢٠١ ـ ٢٠٢ ، والمقتضب ، جـ٢ ص١٧٩ ـ ١٨٠ ، والخصائص ، جـ٢ ص٤٤ ، وشرح شذور الذهب ، ص٤٠٩ ، والأشباه والنظائر ، جـ٢ ص١٤٧ ـ ١٤٨ .

كان نكرة ، فاذا قلت : (صَهْ) كان كأنّك قلتَ : (افْعَل السكوتَ) ، واذا قلت : (صَهٍ) كان كأنّك قلت : (افْعَلْ سُكوتاً » .[٤٩٤] والتنكير فيه كأنّه للإبهام والتفخيم ، فكانَ معنى (صَهٍ) : اسكتْ سكوتاً وأيَّ سكوتٍ ، أي : سكوتاً بليغاً ، أي : اسكتْ عن كلّ كلام .[٤٩٥] وتابعهم في ذلك البلاغيون .[٤٩٦]

وَلَمّا كانت هذه الالفاظ مستعملةً في معنى الأفعال ، تدلُّ على ما تدلُّ عليه سائر الأفعال من الحَدَث والزمن ، فإنّ لبعض البصريين رَأياً غريبا في دلالة هذه الألفاظ عليهما ، إذ يرون أنّ هذه الألفاظ لَمّا كانت أسماء أفعال ، فإنّ مدلولَها لفظُ الفعل لا معناه ، فهي لاتدلُّ على معنى الفعل من الحدث والزمن ، بل تدل على ما يدلُّ على الحدث والزمن وهو لفظ الفعل ، فالدلالة على الحدث والزمن مُستفادة مِن مدلول هذه الألفاظ لا مِنها : « فَإنْ قيل : هذه تعملُ عملَ الأفعال ، وتُفيدُ فائدةَ الأفعال من الأمر والنهي والزمان الخاص ، ألَا تراكَ اذا قلتَ : (هيهاتَ) ، فهمتَ : البُعدَ في زمان ماض ، وهذه دلالة الفعل ، فَهَلّا قُلتَ : إنّها أفعال ، وتكون من قبيل الألفاظ المُترادِفة ، فـ (صَهْ) و (اسْكُتْ) بمنزلة (ذَهَبَ) و (مَضى) ، و (قَعَدَ) و (جَلَسَ) . قيل : قد تقدّمت الدلالةُ على اسمية هذه الكلم بما فيه مقنع ، وأمّا إعمالُها عملَ الأفعال فللشبه الواقع بينها وبين الأفعال ، وأمّا دلالتها على ما تدلّ عليه الأفعال من الأمر والنهي والزمان الخاص ، فإنما استُفيد مِن مدلولها لا مِنها نفسها ، فاذا قلت : (صَهْ) دَلّ ذلك على : (اسكتْ) ، والأمر مفهوم منه ، أيْ من المُسَمّى الذي هو (اسكتْ) . و (هيهاتَ) اسمٌ ، ومُسَمّاه لفظٌ آخر وهو (بَعُدَ) ، فالزمان معلوم مِن المُسَمّى لا مِن الاسم » .[٤٩٧]

---

(٤٩٤) المرتجل ، ص٩ ، وينظر : مغني اللبيب ، جـ٢ ص٣٤٠ ، والاشباه والنظائر ، جـ٢ ص١١٦ ، جـ٣ ص٣١١ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٦٩ ، وخزانة الأدب ، جـ٦ ص٢٠٨ ـ ٢٠٩ . يجدر بالملاحظة أنّ للجوهري وابن السكيت رأيا آخر في هذا التنوين الذي يلحق هذه الألفاظ ، وهو أنّ دخوله فيما يدخل عليه منها ، دليلُ كونه موصولا بما بعده ، وحذفه دليلُ الوقف عليه ، تقول : (صَهٍ يا زيد) بالتنوين دليلا على كونه موصولا بما بعده غير موقوف عليه ، وتقول : (صَهْ) بسكون (الهاء) دليلا على كونه موقوفا عليه . (ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٦٩) .

(٤٩٥) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٦٩ .

(٤٩٦) ينظر : مفتاح العلوم ، ص٥٦ .

(٤٩٧) شرح المفصل ، جـ٤ ص٢٨ ـ ٢٩ ، وينظر : المرتجل ، ص٤٨ ، وهمع الهوامع ، جـ٢ ص١٠٥ .

وذهب آخرون منهم الى أنّ هذه الألفاظ تُفيدُ الحَدَثَ والزمنَ ، فهي عندهم اسمٌ لمعنى الفعل لا لِلفظه ، وقيل هو ظاهر كلام سيبويه والجمهور .(٤٩٨) ومن الذين قالوا بذلك الاسترابادي ، الذي أحسنَ الردَّ على الرأي السابق بقوله : « وليس ما قال بعضهم أنّ (صَهْ) مثلا اسم للفظ (اسكتْ) الذي هو دَالّ على معنى الفعل ، فهو عَلَمٌ للفظ الفعل لا لمعناه ، بشيء ، إذا العربي القُحّ رُبَّمَا يقول (صَهْ) مع أنّه لايخطر بباله لفظ (اسكتْ) ، وربما لم يسمعه أصلًا . ولو قلت إنّه اسم لـ (اصمتْ) أو (امتنعْ) أو (كُف عن الكلام) أو غير ذلك مِمّا يؤدّي هذا المعنى، لَصَحّ . فَعَلِمْنَا أنّ المقصود منه المعنى لا اللفظ » .(٤٩٩) ولما كانت هذه الألفاظ تُفيد الحَدَثَ والزمن قال بعض البصريين ، « إنّها أفعال استُعملت استعمالَ الأسماء » .(٥٠٠)

ولاشك أنّ النحاة البصريين كانوا يدركون مِقدارَ مَاهُمْ فيه مِن حَرَج باطلاقهم تسمية (الأسماء) على هذه الألفاظ التي تفيدُ ما تفيدُه الأفعالُ من معنى وعَمَل ، وبَدَلاً مِن أن يتراجعوا عن هذهِ التسمية التي أشكلت على دارسي اللغة ، راحوا يُفتّشون لها عن حل ، ومِن هؤلاءِ الجرجاني الذي يقول : « فإنْ قُلتَ : فقد أجمعتُم على تسمية (رويدَ) و (صَهْ) و (مَهْ) أسماءً ، وعَدَدْتُمُوها في قبيل الأسماء التي تعملُ عملَ الفعل ، وليس في شيء منها ما اعْتُبِرَت مِن المعاني في هذا الحَدِ ، وكيفَ يُتَصَوَّرُ أن يكون متضمّناً معانيَ هي مِن خصائص الاسم وهي تُفيدُ ما تُفيدُه الأفعالُ من المعنى ، فـ (صَهْ) يدلُّ على مايدلُّ عليه (اسكتْ) ، و (رُوَيْدَ) على مايدلُّ عليه (أمْهِلْ) ، و (هيهاتَ) على مايدلُّ عليه (بَعُدَ) ، و (شَتّانَ) على مايدلُّ عليه (افترقَ) . فإذَنْ جميعُها دالّةٌ على اقترانِ حَدَثٍ بزمانٍ ، وأوّلُ ما اشترطتَ في حَدِّ الأسم ، التعرّي مِن الدّلالة على الزمان .

فالجوابُ ، أنّ هذا موضعٌ يُحتاجُ فيه إلى فَضْلِ تَأمُّلٍ ودقّةِ نظر ، وأُقدّمُ لَكَ مُقدّمةً ثُمّ أخرجُ منها إلى حَلِّ هذهِ الشُبْهَةِ » ...(٥٠١) ولم يستطع الجرجاني ، ولا البصريون كلّهم ، حَلَّ هذه الشبهة .(٥٠٢)

---

(٤٩٨) ينظر : همع الهوامع ، جـ٢ ص١٠٥ .

(٤٩٩) شرح الكافية ، جـ٢ ص٦٧ .

(٥٠٠) شرح الاشموني ، جـ٢ ص٤٨٤ .

(٥٠١) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص١٥٢ .

(٥٠٢) ينظر : المصدر نفسه ، جـ١ ص١٥٢ ـ ١٥٣ ، للوقوف على محاولة الجرجاني لايجاد حلّ لهذه المسألة .

أمّا النحاة الكوفيون فلم يجعلوا هذه الألفاظ قِسماً قائما بذاته ، وإنّما عدُّوها أفعالا حقيقية ، وذلك لدلالتها على ماتدلُّ عليه سائرُ الأفعال من الحَدَث والزمن ، قال السيوطي : « وزعمها الكوفيّةُ أفعالاً لدلالتها على الحَدَث والزمان » .(٥٠٣)

والصحيح في (أسماء الأفعال) هذه ، التي أسموها بـ (الموضوعة) أو (المرتجلة) ، أنّها أفعال ، وذلك لِأنّها تُستخدمُ استخدامَ الأفعال ، وتدلُّ على ماتدلُّ عليه سائرُ الأفعال من الحدث والزمن . ولكنّها أفعال قديمة ، متخلّفة ، جمدت على حال واحدة ، ولم تتصرّف تصرّفَ الأفعال . وهذا ما يذهب اليه باحثون معاصرون ، مثل الدكتور مصطفى جواد في قوله : « وهذه ـ أسماء الأفعال المُرتجلة ـ ماهي إلاّ (أفعال قديمة جامدة) ، ومنها ماهو في دور التطور من الجمود الى التصرف الابتدائي ، مثل (هَلُمَّ) .. فلماذا لاتُضاف أسماءُ الأفعال الى (الأفعال الجامدة) ؟ » .(٥٠٤)

والدكتور المخزومي يُسمّيها (الأفعال المُتخلّفة) ، ويرى أنّ « هذه الكلمات الشاذّة أفعال حقيقية ، كما قال الكوفيُّون ، ولكنّها تَخلّفت عن سائر الأفعال ، فلم تسلك سبيل الأفعال في تصرّفها ، ولا في صياغتها ، ولافي اتصالها باللّواحق ، من ضمير وتاء تأنيث » .(٥٠٥) والدليل عنده على فعلية هذه الألفاظ ، أنّها تملك بعضَ أحكام الأفعال المتطوّرة ، ومن ذلك أنها تُسنَد الى الفاعل اسنادَ الأفعال المتطوّرة إليه ، « وأكبرُ الظَنّ أنّ الكوفيين كانوا على حَقّ في عَدّها أفعالاً حقيقية ، لِأنّها أفعال في دلالاتها واستعمالاتها ، فقد يليها الفاعل فيرتفع ، أيْ : أنّها تُسنَد الى الفاعل اسنادَ الأفعال اليه ، وذلك نحو قول الشاعر :(٥٠٦)

فهيهاتَ هيهاتَ العقيقُ ومَنْ بِهِ وهيهاتَ خِلٌّ بالعقيقِ نُواصِلُهْ

فـ « هيهات » : فعل ماض ، و « العقيق » : فاعله .

---

(٥٠٣) همع الهوامع ، جـ٢ ص١٠٥ ، وينظر : شرح الأشموني ، جـ٢ ص٤٨٤ ، ومدرسة الكوفة ، ص٣٣٧ ـ ٣٣٨ .

(٥٠٤) المباحث اللغوية في العراق ، ص٧ .

(٥٠٥) في النحو العربي ـ قواعد وتطبيق ، ص١٤٠ ـ ١٤١ ، وينظر : ص١٥ ، ١٣٤ .

(٥٠٦) البيت لجرير ، وهو من الطويل ، وقد ورد في : النقائض ، لأبي عبيدة ، ص٦٢٢ ، والخصائص ، جـ٢ ص٤٢ ، وشرح المفصل ، جـ٤ ص٢٥ ، والمقرب ، ص٢٦ ، وشرح شذور الذهب ، ص٤٠٢ ، وهمع الهوامع ، جـ٢ ص١١١ ، وديوانه ، ص٤٧٩ .
(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص٢٨٦) .

.. وكل ماجعل النحاة يختلفون فيها ، هو أنّها وصلت إليهم على هيئات ليس في هيئات الأفعال مايُشبهها ، يضاف الى ذلك أنّهم رأوا بَعضَها مِمّا يدخله التنوين . وما هي في واقع أمرها ـ في أغلب الظنّ ـ إلاّ أفعال جامدة ، تَخَلّفت عن سائر الأفعال ، فلم تتخذ لها صيغَها ، ولم تتصرف تصرفَها » .(٥٠٧)

وهذه الأفعال القديمة الجامدة ، يقرب أكثرُها في حقيقته من الأصوات ، وكثير منها يُفيد الأمر أو الطلب ، نحو (مَهْ) الصوت المُستعمل في الزجر والمنع عن الشيء ، و (صَهْ) الصوت المُستعمل في طلب السكوت .(٥٠٨) وبعضها يُستعمل للإفصاح الذاتي عَمّا تجيش به النفس ، نحو (أُفْ) و (أوه) و (وَيْ) ، وهي لاتساوي مطلقا معاني الأفعال التي قالوا بأنّها قد استُعملت في مواضعها ، ففرق كبير بين قولك : (أوه) وهو صوت للإفصاح عن احساسك بِألَم مفاجيء ، وبين قولك : (أتَوَجّعُ) الذي هو إخبار .(٥٠٩)

وَلَمّا كانت أكثر هذه الأفعال القديمة الجامدة تقرب في حقيقتها من الأصوات ، فقد كان رأي الدكتور ابراهيم السامرائي فيها أنّها « من الأصوات الانسانية الأولى ، ومازالت كلُّ لغة تحتفظ بشيء من ذلك ، ممّا يمكن أن نَستدلّ به على قِدَم هذه المواد ، وأنّ كثيراً من المعاني الانسانيةَ وَلاسِيّما ما اختصّ منها بالغرائز يُدرك بهذه الأصوات . غير أنّ العربية حين احتفظت بهذه المواد أدخلتها في استعمالها ، والاستعمال أكسبها شيئا من الطواعية فصارت ألفاظا ، وبما أنّها من (مواد المعنى) استُخدمت استخدامَ الأفعال ، وليس من فائدة في اطلاق مُصطلح « اسم الفعل » عليها » .(٥١٠)

والذي يُقوّي كون هذه الألفاظ مواد لغوية قديمة ـ كما يرى الدكتور ابراهيم السامرائي ـ هو أنّها أصوات ثُنائيّة تُعْرِب عن هذه المعاني الانسانية الأولى ، مثل (وَيْ) و (أُفْ) و (صَهْ) و (مَهْ) ، غير أن العربية أخضعتها للاستعمال ، واخضاعها للاستعمال كان السبب في جعل البعض منها ثلاثياً ، وما بقي منها على

---

(٥٠٧) في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، ص٢٠٢ ـ ٢٠٣ .

(٥٠٨) ينظر : التطور النحوي ، ص٨١ ـ ٨٢ .

(٥٠٩) ينظر : اللغة العربية ، ص٨٨ ـ ٨٩ ، ١١٣ ـ ١١٨ .

(٥١٠) النحو العربي ـ نقد وبناء ، ص١١٨ ، وينظر : الفعل زمانه وأبنيته ، للدكتور ابراهيم السامرائي ، بغداد ١٩٦٦ ، ص١٢١ ، ١٢٤ .

ثُنَائِيَّتِهِ أُضِيفَ التنوينُ اليه ، حتى يصير على ثلاثةِ أحرف ، وذلك ليستقيم مع نظائره من الكلمات العربية ، لِأنَّ موادَّ العربية ثلاثية ، والثلاثية صفة فيها كما هي صفة في الكلمات الساميَّة بوجه عام ، فالثلاثي في الكلمات العربية أسهل في الدرج والوصل من الثنائي ، بل ربما كانت هذه الثنائيات في أصلها صوتاً واحداً ، وهو الصاد في (صَهْ) ، والميم في (مَهْ) ، أمَّا (الهاء) فهو حرف آخر يحسن السكوتُ عليه ، وهو يُساعِد أيضا على أن تنتقل الكلمة به من صوت بسيط الى مُرَكَّب فتكون كلمةً . ومما يؤيّد ذلك عنده أنَّ عَامِيَّةَ أهل العراق مازالت تستعمل صوت (الصاد) أو (السين) لِطلب السكوت ، وَرُبَّما تَحَوَّل هذا الصوت البسيط لدى العَوَام الى ثُنَائِي هو (أصْ) أو (أسْ) بِهَمْزِ أوَّلِهِ ، أوْ (هُصْ) بـ (هاء) قبلَ (الصَاد) .[٥١١]

د ـ صيغة الأمر (فَعَالِ) :

جعل النحاة البصريون من (أسماء الأفعال) ما كان على وزن (فَعَالِ) دَالاً على الأمر ، قال سيبويه : « وأعلَمْ أنَّكَ اذا قلتَ (فَعَالِ) ، وأنت تَأمر امرأةً ، أو رجلاً ، أو أكثر من ذلك ، أنَّه على لفظك اذا كنت تَأمر رجلاً واحداً . ولا يكون ما بعدَه إلاَّ نصباً ، لِأنَّ معناه : (افْعَلْ) ، كما أنَّ ما بعدَ (افْعَلْ) لا يكون إلاَّ نصباً ، وإنّما منعهم أن يُضْمِرُوا في (فَعَالِ) : الاثنين ، والجميعَ ، والمرأةَ ، لِأنَّه ليس بفعل ، وإنّما هو اسم في معنى الفعل »[٥١٢] .

وهو مبنيّ عندهم لوقوعه موقع فعلَ الأمر ، أو لتضمّنه معنى (لام) الأمر ، لِأنَّ (نَزَالِ) بمعنى : (انْزِلْ) ، وأصْلُ (انزِلْ) : (لِتَنْزِلْ) ، فَلَمَّا تَضَمَّن معنى (لام) الأمر شابهَ الحرفَ فبُنِي . وقالوا : إنَّ حَقَّه أن يكون ساكنَ الآخر كـ (صَهْ) و (مَهْ) ، إلاَّ أنَّه التقى في آخره ساكنان : (الألف) الزائدة و (لام) الكلمة ، فوجب تحريك (اللاّم) لالتقاء الساكنين ، وكان الكسر أولى لوجهين ، (أحدهما) : أنَّ (نَزَالِ) بابُه مُؤَنَّث ، والكسر مِن عَلَمِ التأنيث ، فَحُرِّك بأشكل الحركات به . (وثانيهما) : أنَّه كُسِر على حدّ ما يوجبه التقاءُ الساكنين[٥١٣] .

---

(٥١١) ينظر : النحو العربي ـ نقد وبناء ، ص١١٧ ـ ١١٨ ، ١٩٠ ، وفقه اللغة المقارن ، ص١٤٦ ، وفي النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، ص٢٠٣ .

(٥١٢) الكتاب ، جـ٣ ص٢٨٠ .

(٥١٣) ينظر : شرح المفصل ، جـ٤ ص٥٠ ، والكتاب ، جـ٣ ص٢٧٢ .

ومذهب أكثر البصريين أنّ (فَعَالِ) في الأمر معدول عن لفظ فعل الأمر (افْعَلْ) : « فَالحَدُّ في جميع هذا : (افْعَلْ) ، ولكنّه مَعْدُول عَن حَدِّه »[٥١٤] . وهم يرون أنّ صيغة (فَعَالِ) مَعْدُولة عن صيغة الأمر الفعلي (افْعَلْ) لِلمُبالغةِ في الأمر ، كـ (فَعَّال) و (فَعُول) مُبَالَغَة (فَاعِل)[٥١٥] .

وقد أنكر الاسترابادي أن يكون اسم الفعل (فَعَالِ) معدولاً عن صيغة (افْعَلْ) ، لِأنّه لو كان كذلك لَمَا خَرَجَ من الفِعليّة الى الإسميّة : « إنّ مذهب النحاة أنّ (فَعَالِ) هذه معدولة عن الأمر الفعلي للمبالغة .. والذي أرى أنّ كون أسماء الأفعال معدولة عن ألفاظ الفعل شيء لا دليلَ لَهُم عليه ، الأصل في كُلِ مَعْدُولٍ عن شيء أن لا يخرج عن نَوعِ المَعْدُول عَنْهُ ، أخذاً من استقراء كلامهم ، فكيف خرج الفعل بالعدل من الفعليّة الى الاسميّة ؟ »[٥١٦] .

ويرى سيبويه أنّ الأصل في صيغة (فَعَالِ) في الأمر أن تكون على صيغة (افْعَلْ) ، ولكنّها صيغة معدولة عن أصلها ، وحُرِّكَ آخرُها لأنّه لا يكون بعد (الألف) ساكن ، وحُرِّكَ بالكسر لأنّ الكسر مِمّا يُؤنّث به ، وعلى هذا تكون صيغة (فَعَالِ) مؤنثة عنده ، وعبارتُه توحي أنّها صيغة مأخوذة من الفعل المؤنث (افعلي) ، وإذا كانت (الياء) في (افعلي) ضميراً للمؤنث ، فإنّ (الكسرة) في (فَعَالِ) من (الياء) ، فهي الأخرى علامة تأنيث ، يقول سيبويه في « باب ما جاءَ معدولاً عن حَدِّهِ مِن المؤنث » : « أمّا ما جاء اسماً للفعل وصار بمنزلته فقول الشاعر :

مَنَاعِهَا مِن إبِلٍ مَنَاعِهَا ... أَلَا ترى الموتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا

.. ويقال : (نَزَالِ) أي : انزلْ .. فالحدُ في جميع هذا : (افْعَلْ) ، ولكنّه معدول عن حدّه ، وحُرِّك آخِرُهُ لأنّه لا يكون بعد (الألف) ساكن ، وحُرِّك بالكسر لأنّ الكسر مِمّا يؤنّث به ، تقول : (إنّكِ ذاهبةٌ) و (أنتِ ذاهبةٌ) ، وتقول : (هاتي هذا) للجارية ، وتقول : (هذي أمة اللهِ) و (اضربي) إذا أردتَ المؤنث ، وإنّما (الكسرة) مِن (الياء) »[٥١٧] .

---

(٥١٤) الكتاب ، جـ٢ ص٢٧٢ .

(٥١٥) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٧٦ ، وشرح المفصل ، جـ٤ ص٥٠ ، ٥٢ .

(٥١٦) شرح الكافية ، جـ٢ ص٧٦ .

(٥١٧) الكتاب ، جـ٢ ص٢٧٠ ـ ٢٧٢ ، وينظر : ص٢٧٤ ، ٢٧٧ ، وشرح المفصل ، جـ٤ ص٥٠ .

ومِمّا يدلُّ على أنّ صيغة (فَعَالِ) مؤنثة عنده ، أنّه إذا أُسنِدَ إليها فعلٌ ، لحقتْ علامةُ التأنيث الفعلَ المسندَ إليها ، يقول سيبويه معلّقاً على قول زهير :

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدّرعِ أنتَ إذا دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ في الذُّعْرِ

« ومِمّا يدلُّكَ على أنّ (فَعَالِ) مؤنّثة ، قوله : « دُعِيَتْ نَزَالِ » ، ولم يقل : (دُعِيَ نَزَالِ) »(٥١٨) .

واستند أبو علي والجرجاني إلى رأي سيبويه في قولهما : إنّ صيغة (فَعَالِ) معدولة أو مأخوذة مِن صيغة فعل أمر مؤنث (افْعَلي) ، وإنّ التأنيث فيها يفيد تكرير لفظ الفعل ، ومن ثَمّ يؤدّي معنى التأكيد والمبالغة ، يقول الجرجاني : « اعلمْ أنّ (نَزَالِ) مبنيٌّ على الكسر ، وهو اسمٌ لِلفعلِ ، و (فَعَالِ) لَا يُعْدَلُ إلّا عن مؤنث ، نحو : (حَذَامِ) لأنّه مَعدولٌ عن (حَاذِمَة) ، و (قَطَامِ) عن (قَاطِمَة) ، وليس في الظاهر شيءٌ مؤنّثٌ يُقال إنّ (نَزَالِ) مَعْدُولٌ عنه ، وقدأنّثوُها كقوله :

وَلأنت أشجَعُ مِن أسامةَ إذا دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ في الذُّعْرِ

قال شيخنا ـ رحمه الله ـ : فالتقديرُ فيه أنّهُ عُدِلَ عن (انزلي) ، وأنّثَ الفاعلُ لِقصد تأنيث الفعل ، وذلك أنّ الفاعل كالجزء من الفعل ، فيدخُلُ أحدَهما ما يدخلُ الآخرَ ، فكما قيل : (ضَرَبَتْ هندٌ) فأُنِّثَ (ضَرَبتْ) والتأنيثُ لـ (هند) ، كذلك قالوا : (انزلي) فأنّثُوا وإن لم يكن الخطابُ إلى مؤنثٍ لقصدِهم تأنيثَ الفعلِ ، وشَبْهُهُ شيخُنا ـ رَحِمَهُ الله ـ بقول أبي عثمان في قوله تعالى « أَلْقِيَا في جَهنّمَ » : إنّ المعنى (ألقِ ألقِ) ، فَثُنِّيَ الفاعلُ والقصدُ الدلالةُ على تكرير لفظ الفعل ، ومثلُهُ ما يُحكى عن الحجّاج من قوله : « يَا حَرَسِيُّ اضْربا عُنُقَهُ » المعنى : اضربْ اضربْ ، وعلى ذا حَمَلَ أبو العباس ما يجيءُ في الشعر من نحو قوله :

* قِفَا نَبْكِ مِن ذكرى حبيبٍ ومَنزِلِ *

كأنّه قال : قِفْ قِفْ ، فكما دَلَّ (الألفُ) في « اضربا » و « ألقيا » ، الذي هو موضوعٌ للدلالة على اسمين مُضمَرين ، على قصد تكرير لفظ الفعل ، كذلكَ المَعْدُولُ

---

(٥١٨) الكتاب ، جـ٣ ص٢٧٩ ، وينظر : شرح المفصل ، جـ٤ ص٥٠ ، ٥٢ ، وخزانة الأدب ، جـ٦ ص٢١٦ ـ ٢١٨ .

عنه (نَزَالِ) ، الذي هو (انزلي) ، يدلُّ (الياءُ) فيه على قصدِ تأنيثِ الفعلِ ، وإن كان (الياءُ) موضوعاً للدلالة على فاعلٍ مؤنّثٍ »[٥١٩] .

أمّا المبرد فيرى أنّه معدول عن مصدر مُؤَنّث يدلُّ على الأمر ، « أمّا ما كان في معنى الأمر (فَعَالِ) ، فإنّما كان حقّه أن يكون موقوفاً ، لأنّه معدول عن مصدر فِعْلٍ موقوفٍ موضوع في موضعه ، فإنّما مجازه مجازُ المصادر ، إلاّ أنّها المصادر التي يُؤْمَرُ بها نحو : (ضَرباً زيداً) .. إلاّ أنّ المصدر مُقَدَّر مُؤَنَّثاً عَلَمٌ لهذا المعنى »[٥٢٠] . ويقول في ذلك أيضاً ، « فَمِمّا لا يكون إلاّ معرفةً مكسوراً ما كان اسماً للفعل نحو : (نَزَالِ يا فتى) ومعناه : (انْزِلْ) ، وكذلك : (تَرَاكِ زيداً) أيْ : (اتركْهُ) ، فهما معدولان عن (المُتَارَكَةِ) و (المُنَازَلَةِ) وهما مؤنثان معرفتان »[٥٢١] .

وتابعه في ذلك نحاة آخرون ، منهم ابن يعيش الذي يرى أنّ (فَعَالِ) إنّما كانت صيغةً مؤنثة لأنّها بمعنى المصدر المؤنّث (المفاعلة) ، يقول : « (نَزَالِ) بمعنى : (المنازلة) ، ولذلك كان مؤنثاً في قوله :

وَلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أنتَ إذا دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ في الذُّعْرِ »[٥٢٢]

ويرى بعضُ النحاة أنّ القول بتأنيث صيغة (فَعَالِ) ليس على وجه التحقيق بل على وجه التقدير ، لذلك فهم مترددون في كونها مؤنثة ، لأنّه لم يقم دليلٌ قاطع على تأنيثها[٥٢٣] .

و (فَعَالِ) في الأمر عند سيبويه : اسم فعل قياسي يَطّرِد في جميع الأفعال الثلاثية ، وذلك لكثرة ما ورد منه عنهم ، فَلَمّا كثر ذلك في كلامهم جَعَلَه أصلاً وَقَاسَ عليه ، يقول : « وأعلَمْ أنّ (فَعَالِ) جائزة من كلّ ما كان على بناء (فَعَلَ) أو (فَعُلَ) أو (فَعِلَ) ، ولا يجوز من (أفْعَلْتُ) ، لأنّا لم نسمعه من بَنَاتِ الأربعة ،

---

(٥١٩) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص١٠١٩ ـ ١٠٢١ ، وينظر : خزانة الأدب ، جـ٥ ص٢٩٩ ـ ٣٠٠ .

(٥٢٠) المقتضب ، جـ٢ ص٣٦٨ ـ ٣٦٩ .

(٥٢١) الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف ، تحقيق : مازن المبارك ، مصر ١٩٣٧ ، جـ٢ ص٤١٣ .

(٥٢٢) شرح المفصل ، جـ٤ ص٥٠ ، وينظر : ص٥٢ .

(٥٢٣) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٧٦ ـ ٧٧ ، وخزانة الأدب ، جـ٦ ص٣٢٨ ـ ٣٣٢ .

إلاّ أن تسمعَ شيئاً فتجيزَه فيما سمعتَ ولا تُجَاوِزَهُ. فمن ذلك : (قَرْقَارِ) و (عَرْعَارِ) »[٥٢٤]. وقال : « واعْلَمْ أنَّ (فَعَالِ) ليس بِمُطَّرد في الصفات نحو : (حَلَاقِ) ، ولا في مصدر نحو : (فَجَارِ) ، وإنّما يَطّرِد هذا الباب في النّداء وفي الأمر »[٥٢٥].

أمّا المبرد فقال بأنّ (فَعَالِ) في الأمر من الثلاثي مسموع ، فوقف عندَ ما جاءَ عن العرب منه ، ومَنَعَ أن يُقاس عليه ، فَلَا يُقال في (قُمْ) و (اقْعُدْ) : (قَوَامِ) و (قَعَادِ) ، لِأنَّ (فَعَالِ) اسم وضعته العرب موضع (افْعَلْ) ، وليس لِأحد أن يبتدع اسماً لم يتكلم به العرب[٥٢٦]. ووافقه في ذلك أبو حيان ، وهو يتأوّل ما قاله سيبويه بأنّه أراد بـ (الاطراد) : الكثرة ، فكأنّه قياس لكثرته[٥٢٧].

أمّا الكوفيون فقد نقل أبو بكر الأنباري (ت ٣٢٨ هـ) عن الفراء قولَه بأنّ صيغة (فَعَالِ) مصروفة عن المصدر الى الأمر : « قال الفراء : كان الأصل في هذه الأشياء مصدراً ، فصُرفت عن المصدر الى الأمر ، ففُتِح أوّلُها ليفرق بين الأمر والمصدر ، وكُسِرَ آخرها لِأنَّ المجزوم اذا حُرّك حُرّك الى الخفض »[٥٢٨].

والواضح أنّ الكوفيين لم يخالفوا البصريين في حقيقة كون (فَعَالِ) اسم فعل أمر ، وإنّما خالفوهم في علّة بنائه ، فقد نقل أبو البركات الأنباري قولَهم : « إنّا نقول : إنّما بُنِي (نَزَالِ) لتضمنّه معنى (لام) الأمر ، ألَا ترى أنّ (نَزَالِ) اسم (انْزِلْ) ، وأصله : (لِتَنْزِلْ) »[٥٢٩].

وينسب الدكتور المخزومي الى الكوفيين اعتبارهم هذه الصيغة فعلا حقيقياً فيقول : « أمّا بناء (فَعَالِ) فعند البصريين : اسم فعل ، وعند الكوفيين : فعل حقيقي »[٥٣٠].

---

(٥٢٤) الكتاب ، جـ٢ ص٢٨٠ ، وينظر : المفصّل ، ص١٥٦ ، وشرح المفصل ، جـ٤ ص٥٢ .

(٥٢٥) الكتاب ، جـ٢ ص٢٨٠ .

(٥٢٦) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٧٦ ، وشرح المفصل ، جـ٤ ص٥٢ .

(٥٢٧) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٧٦ .

(٥٢٨) شرح القصائد السبع ، ص١١ .

(٥٢٩) الانصاف ، المسألة (٧٢) ، جـ٢ ص٥٢٤ ، وينظر : ص٥٤٨ ـ ٥٤٩ .

(٥٣٠) في النحو العربي ـ قواعد وتطبيق ، هامش ص٢٤ .

والصحيح في (فَعَالِ) أنّها ليست اسم فعل أمر ، وإنّما هي صيغة ثانية لِلأمر ، تقف الى جانب صيغة (افْعَلْ) في طلب إحداث الفعل من المخاطب ، وذلك لِأنّها صيغة مُطّردة في الثلاثي ، تجرى في الأفعال على صيغة واحدة كجريان صيغة (افْعَلْ) . وهذا مَا نَبّهَ عليه ابن الحاجب ، قال الاستراباذي في صيغة (فَعَالِ) : « قال سيبويه : « هو مُطّرد في الثلاثي نَظَراً الى كثرته فيه » ، قال المصنّف : لو قيل على مذهبه ، إنّ هذه الصيغة من الثلاثي فعل أمر ، لا اسمَ فعل ، لم يكن بعيداً ، لِأنّها جرت من الفعل على صيغة واحدة كجريان صيغة (افْعَلْ) »(٥٣١) .

أمّا الدكتور مهدي المخزومي فهو يرى أنّ صيغة (فَعَالِ) بدل من صيغة (افْعَلْ) ، يقول : « إنّ هذا البناء : (فَعَالِ) طلب كـ (افْعَلْ) ، يَدُلُّ على طلب إحداث الفعل فوراً ، كما يَدُلُّ عليه (افْعَلْ) ، وانّه بدل من صيغة الفعل الساكن الأول الذي تزاد في أوله هَمزة وصل »(٥٣٢) . ولكنّه ينصُّ أيضا على أنّها صيغة أخرى للأمر مساوية لصيغة (افْعَلْ) فيقول : « إنّه صيغة أخرى للأمر ، مساوية في معناها ودلالتها الصيغة المألوفة : (افْعَلْ) ، وتُصاغ بتحريك أوله الساكن بعد حذف ما يُسمّى بحرف المُضارعة »(٥٣٣) .

الغرض من استعمال صيغة (فَعَالِ)

ذهب النحاة الى أنّ صيغة (فَعَالِ) معدولة أو مأخوذة من صيغة الأمر (افْعَلْ) للمبالغة في الأمر ، فقال الاستراباذي : « واعْلَمْ أنّ مذهب النحاة أنّ (فَعَالِ) هذه معدولة عن الأمر الفعلي للمبالغة ، وهذه الصيغة للمُبالغة في الأمر ، كـ (فَعَّال) و (فَعُول) مُبَالَغة (فَاعِل) »(٥٣٤) وقال ابن يعيش : « وإنّما أُتِي بهذه الأسماء لما ذكرناه من إرادة الايجاز والمبالغة في المعنى ، فـ (نَزَالِ) أبلغ في المعنى من (انزلْ) ، و (تَرَاكِ) أبلغُ من (اتركْ) ، وإنّما غُيِّرَ لفظُ الفعل الواقعة هذهِ الأسماءُ موقعَه ، ليكون ذلك أدلّ على الفعل وأبلغَ في إفادة معناه »(٥٣٥) .

---

(٥٣١) شرح الكافية ، جـ٢ ص٧٥ ـ ٧٦ ، وينظر : شرح الأشموني ، جـ٢ ص٤٨٤ .

(٥٣٢) في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، ص ٢٠٦ .

(٥٣٣) المرجع نفسه ، الموضع نفسه ، وينظر : في النحو العربي ـ قواعد وتطبيق ، ص ٢٣ ـ ٢٥ .

(٥٣٤) شرح الكافية ، جـ٢ ص٧٦ ، وينظر : شرح المفصل ، جـ٤ ص٥٠ .

(٥٣٥) شرح المفصّل ، جـ٤ ص٥٠ .

وذهب أبو علي والجرجاني إلى أنّ صيغة (فَعَالِ) معدولة أو مأخوذة من صيغة فعل أمر مؤنث (افْعَلي) لتأكيد الأمر والمبالغة فيه ، وذلك من خلال إفادتها معنى تكرير الفعل . يقول الجرجاني : « فإنْ قالَ قائلٌ : هَبْ أنّك تُشبِّه (نَزَالِ) ، الذي هو في تقدير (انزِلْ) ، بِمَا ذكرتَ على أن تجعلَ تأنيثَ ضمير الفاعل دليلًا على تأنيثِ الفعل ، كما كانَ تثنيةُ الضمير دالًّا على تكرير الفعل ، فأخبِرْنا عن الفائدة في تأنيث الفعل هُنا ، فإنّا قد عَرَفْنا الفائدة في قصدِ تثنيةِ لفظ الفعل في نحو (أَلْقِيَا) وهو التأكيدُ والمبالغةُ . فالجوابُ : انّ الأمر كما زَعمتَ ، لكنّا نُبَيِّنُ وجهَ الفائدة تبييناً يُسَوّي بينَه وبينَ (ألقيا) ، وذاك أنّ القصدَ هُنا المبالغةُ أيضاً ، فَقُدِّرَ (انزلي) على معنى (انزلْ) ثلاثَ مَرّاتٍ ، وإذا حَصَلَ (انزلْ) ثلاثَ مَرّاتٍ جُعِل (الياء) ، الذي يكونُ ضميرَ الجماعة في قولك (افعلي ياجَمَاعَةُ كذا) ، دليلا على قَصْدِ تكرير الفعل وجَمْعِهِ مَرّاتٍ ، كما جُعِلَ (الألفُ) في (ألقيا) دليلًا على تكرير لفظِ الفعلِ مَرّتينِ . ويزيدُ في وضوح ذلك أنّهم جعلوا (التّاءَ) علامةً للتكثير في (رَاوية) وما أشبهَ ذلكَ ، مِن حيث كان التكثيرُ ضرباً من الجمع ، وكان الجَمْعُ يُصاحِبُه (التاءُ) ، فكذلك إذا قُصِدَ كثرةُ لفظ الفعل جازَ أن يَدُلَّ التأنيثُ عليه ، فاعرفْهُ »(٥٣٧) .

ويقول الاستربادي في توضيح رأي الجرجاني : « قال عبد القاهر : أصل (انزلي) : (انزلْ انزلْ انزلْ) ثلاثاً أو أكثر ، والثلاث وما فوقها جمع ، والجمع مؤنّث ، فقيل : (انزلي) ، ألحقوا الفعلَ (الياءَ) التي هي ضمير المؤنث دليلا على التكرار المثلث ، كما ألحقوا (الألفَ) في « ألقيا في جهنّم » دليلًا على التكرار المثنى ، وأصله : (ألقِ ألقِ) ، والمراد بالتكرار المبالغة ، ثم عدلوا (نَزَالِ) عن (انزلي) ، فـ (نَزَالِ) إذن مؤنث كـ (انزلي) ، يعني أنهم جعلوا (الألفَ) التي هي دليلُ تثنية الفاعل دليلَ تثنية الفعل للتكرير ، و (الياءَ) التي هي دليلُ تأنيث الفاعل علامةَ تأنيث الفعل ، أي كونه مكرّراً ثلاثاً أو أكثر . قال : ودليلُ تأنيث (فَعَالِ) الأمري قوله :

وَلَأنْتَ أشجعُ مِن أسامة إذْ دُعِيَتْ نَزَالِ وَلُجَّ في الذُّعرِ »(٥٣٨)

---

(٥٣٧) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص١٠٢٠ ـ ١٠٢١ ، وينظر : ص ١٠١٩ ـ ١٠٢٠ .
(٥٣٨) شرح الكافية ، جـ٢ ص٧٦ .

ويرى الاستربادي أنّ المبالغة ثابتة في (فَعَالِ) ثباتَها في جميع أسماء الأفعال ، ولكنّه رَفَضَ رأيَ الجرجاني في أن يكون تأنيث الفعل في « دُعِيَتْ نَزَالِ » دالاً على أنّ أصل (نَزَال) فعل أمر مكرّر[٥٣٩] .

والدكتور المخزومي لا يرى فيها سوى صيغة مساوية لصيغة (افْعَلْ) في المعنى والدلالة : « إنّه صيغة أخرى لِلأمر ، مساوية في معناها ودلالتها الصيغة المألوفة (افْعَلْ) »[٥٤٠]

والذي أراه أنّ صيغة (فَعَالِ) ليست مساويةً لصيغة (افْعَلْ) في المعنى والدلالة ، وإنّما هي تزيد عليها في افادة معنى حثّ المخاطب على الفعل ، لا التوكيد ، وهذا هو الفرق في استعمال (ذَهَابِ يازيد) في موضع وَ (اذْهَبْ يازيد) في موضع آخر .

هـ ـ المصادر المنصوبة على الأمر

ذهب النحاة الى أنّ (رُوَيْدَ) و (تَيْدَ) و (بَلْه) تُستعمل مَرّة مصادر منصوبة على الأمر ، وتُستعمل مَرّة أخرى أسماء أفعال مَبنيّة . يقول سيبويه في « باب مُتَصَرّف رُوَيْدَ » : « تقول : (رُوَيْدَ زيداً) ، وإنّما تريد : أرودْ زيداً .. فقد تَبَيّنَ لَكَ أنّ (رُوَيْدَ) في موضع الفعل ، .. وحَدّثَنَا من لا نَتّهِمُ أنّه سمع من العرب من يقول : (رُوَيْدَ نَفْسِهِ) ، . جعله مَصدراً كقوله « فَضَرْبَ الرّقَابِ » . »[٥٤١]

ويقول الجرجاني : « وفي (رُوَيْدَ) ثلاثةُ أوجهٍ : (أحدُها) : ما ذكرنا من كونهِ اسمَ فعلٍ . (والثاني) : أن يكون مصدراً فيُضاف الى المفعول ، يُقال : (رُويدَ زيدٍ) كأنّه قيلَ : (ارودْ زيدٍ) والأصلُ : (ارواداً لزيدٍ) على معنى : (أرْودْ إرواداً زيداً) ، ثُمّ حُذف الفعل ، وأُضيفَ المصدرُ الى المفعول ، فـ (رُويدَ) في هذا الوجهِ مصدرٌ حُذِف زوائدُهُ وتُرِك على مصدريّتِهِ »[٥٤٢] .

---

(٥٣٩) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٧٦ .

(٥٤٠) في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، ص٢٠٦ .

(٥٤١) الكتاب ، جـ١ ص٢٤٢ ـ ٢٤٥ ، وينظر : ص٢٤١ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ ، ٣٧٧ .

(٥٤٢) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٥٧٠ ـ ٥٧١ ، وينظر : شرح شواهد المغني ، جـ٢ ص٨٥٤ .

ويقول السيوطي في (تَيْدَ) : « و (رويد) و (تيد) كلاهما بمعنى : (أمْهِلْ) . وقد يَرِدَان مَصدرينِ مُعربينِ »(٥٤٢)

ويقول الجرجاني في (بَلْهَ) : « اعلمْ أنّ مَنْ قال : (بَلْهَ زيداً) جعله اسماً للفعل بمنزلة (رُويدَ) ، ومَن جَرَّ جعلَهُ مصدراً مضافاً الى المفعول بمنزلة قولك : (تَرْكَ زيدٍ) ، الأصلُ : اترُكْ تركاً زيداً ، ثمّ حُذف الفعل فبقي (تركاً زيداً) ، ثُمّ أُضيف الى المفعول فبقي : (تَرْكَ زيدٍ) ، وكذا قوله تعالى « فَضَرْبَ الرِّقابِ » الأصلُ : فاضْرِبْ ضَرباً الرِّقابَ ، ثُمّ : ضَرباً الرِّقابَ ، ثُمّ أُضيفَ إلى المفعـول . فـ (بَلْهَ زيدٍ) وإن لم يكن له فعلٌ كما كانَ للتركِ فإنّه محمولٌ عليه ، وهو بمنزلة قولك : (وَيْحاً لهُ) في أنّه مصدرٌ لم يُستعمل فعلُه ، ولكونه مصدراً جاءَ فيه القلبُ ، نحو : (بَهْلَ زيدٍ) حكى ذلك أبو زيد ، لأنّ القلبَ تَغييرٌ وتَصَرُّفٌ ، وأسماءُ الفعلِ مبنيّةٌ بمنزلةِ الحروفِ فلا يليقُ بها ذلك » .(٥٤٣)

ويقول ابن يعيش في (بَلْهَ) : « اعْلَمْ أنّ (بَلْهَ) تكون على ضربين : (أحدهما) : أن تكون اسماً من أسماء الأفعال كـ (صَهْ) و (مَهْ) . (والآخر) : أن تكون مصدراً مُضافا الى مَا بَعده كما كانت (رُوَيْدَ زيدٍ) كذلك »(٥٤٤) .

وجعلوا الفاصل في ذلك : أنّها تكون مصادر مُعَربة إذا كان ما بعدَها مُضافاً اليها ، وتكون أسماء أفعال مبنيّة اذا كان ما بعَدها مَنصوباً . يقول ابن هشام : « ومن أحكام اسم الفعل : أنّه لايُضاف ، كما أنّ مُسَمّاه ـ وهو الفعل ـ كذلك . ومن ثم قالوا : اذا قلت : (بَلْهَ زيدٍ) و (رُوَيْدَ زيدٍ) بالخفض كانا مَصدرين ، والفَتحة فيهما فتحةُ إعراب . وإذا قلتَ : (بَلْهَ زيداً) و (رُوَيْدَ زيداً) كانا اسمي فعلين ، ومعلوم أنّ الفتحة فيهما حينئذ فتحةُ بناء لِعَدَم التنوين »(٥٤٥) .

ولا أدري ما الذي مَنَعَ النحاةَ من جعل هذه الألفاظ مصادر قديمة منصوبةً على الأمر في الحالتين ، يجوز فيها مايجوز في غيرها من المصادر المنصوبة على الأمر من الإضافة أو الإفراد ، نحو : (ضَرْبَ الرِّقابِ) و (ضَرباً الرِّقابَ) ، ولا اعتبار لعدم

---

(٥٤٢) همع الهوامع ، جـ٢ ص١٠٥ ، وينظر : شرح المفصل ، جـ٤ ص٢٩ ـ ٣٠ .

(٥٤٣) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٥٧٣ .

(٥٤٤) شرح المفصل ، جـ٤ ص٤٨ ، وينظر : الكتاب ، جـ٤ ص٢٢٢ .

(٥٤٥) شرح شذور الذهب ، ص٤٠٧ ، وينظر : شرح المفصل ، جـ٤ ص٤٨ ـ ٤٩ ، وهمع الهوامع ، جـ٢ ص١٠٥ ، وخزانة الأدب ، جـ٦ ص٢١٣ ـ ٢١٦ ، ٢٢٣ ، ٢٣٠ .

التنوين فيها في نحو : (رُوَيْدَ زيداً) ،) ، عِلماً بأنَّ النحاة قد أجازوا فيها أن تُستعمل استعمالَ المصادر المنصوبة على الأمر ، فيجوز فيها حينئذ التنوين ونصب مابعدها بها ، يقول الأشموني : « فَأمَّا (رُويدَ زيداً) فأصله : (أرْوِدْ زيداً إرْوَاداً) بمعنى : أمْهِلْهُ إمهالاً ، ثم صَغَّروا (الإرواد) تصغيرَ الترخيم ، وأقاموه مُقَامَ فعله ، واستعملوه تارةً مُضافاً الى مفعولهِ فقالوا : (رُوَيْدَ زَيدٍ) ، وتارةً مُنَوَّناً ناصباً للمفعول فقالوا : (رُوَيداً زيداً) . ثم إنهم نَقَلُوهُ وَسَمُّوا به فِعْلَه ، فقالوا : (رُوَيْدَ زيداً) .. والدليلُ على أنَّ هذا اسمُ فعلٍ كونهُ مَبْنِيًّا ، والدليل على بنائِهِ عَدَمُ تنوينهِ .

وَأمَّا (بَلْهَ) فهو في الأصل مصدر فعل مُهْمَل مُرادِف لِـ (دَعْ) و (اتْرُكْ) ، فقيل فيه : (بَلْهَ زيدٍ) بالإضافة الى مفعوله ، كما يُقال : (تَرْكَ زيدٍ) ، ثم قيل : (بَلْهَ زيداً) بنصب المفعول وبناء (بَلْهَ) على أنَّه اسمُ فعل ..

وأشار الى استعمالها الأصلي بقوله : « ويَعملانَ الخفضَ مَصْدَرَين » أيْ : مُعْرَبَيْنِ بالنصب دالَّيْنِ على الطلب أيضا ، لكن لاعلىٰ أنَّهما اسما فعل ، بل علىٰ أنَّ كُلًّا منهما بدل من اللفظ بفعله نحو : (رُوَيْدَ زيدٍ) و (بَلْهَ عمروٍ) أيْ : (إمْهَالَ زيدٍ) و (تَرْكَ عمروٍ) .. ويجوز فيهما حينئذ التنوين ونصب مابعدهما بهما ، وهو الأصل في المصدر المضاف ، نحو : (رُوَيْداً زيداً) و (بَلْهاً عمراً) »(٥١٦) . بل قد نَصَّ بعضُ النحاة على أنَّ هذهِ الألفاظ مصادر في أصلها ، يقول الجرجاني في (رويدَ) : « وهو مصدرٌ في الأصل مِن : أرودَ يُرْوِدُ ارواداً »(٥١٧) .

وقد تلحقُ (رويدَ) الكافُ لِتُبَيِّنَ المُخاطَبَ وتُخَصِّصَه ، فتفيد في هذا ما يفيده (النداء) من معنى تبيين المخاطب وتخصيصه : « واعلَمْ أنَّ (رُوَيْداً) تلحقُها (الكافُ) وهي في موضع (افعَلْ) ، وذلك قولك : (رُويدَكَ زيداً) و (رُويدَكُم زيداً) . وهذه (الكاف) التي لحقت (رويداً) إنَّما لَحِقَت لِتُبَيِّنَ المخاطَبَ المخصوصَ ، لأنَّ (رويدَ) تقعُ للواحدِ والجميع والذكر والأنثى ، فإنَّما أُدخلَ (الكافَ) حينَ خافَ التباسَ مَنْ يعني بِمَنْ لايعني ، وإنَّما حذفَها في الأولِ استغناءً بعلم المخاطَبِ أنه لايعني غيرَه . فَلَحَاقُ (الكاف)

---

(٥١٦) شرح الاشموني ، ج٢ ص ٤٨٨ ـ ٤٨٩ ، وينظر : شرح ابن عقيل ، ج٣ ص ٢٢٨ ـ ٢٢٩ ، والصاحبي ، ص ١٥٢ .

(٥١٧) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج١ ص ٥٧٠ .

كقولك : (يافلانُ) للرَّجُل حتىّ يُقْبَلَ عليكَ . وتركها كقولكَ للرجل : (أنتَ تفعلُ) إذا كان مُقبلاً عليك بوجهه مُنْصتاً لك . فتركتَ (يافلانُ) حينَ قُلتَ : (أنتَ تفعلُ) استغناءً باقباله عليكَ »(٥٤٨) .

وقد تلحقُ الكافُ (رويد) ، لا لِتُبَيِّنَ المُخاطَبَ وتُخَصِّصَهُ ، وإنّما توكيداً للتنبيه ، وذلك عندما لايُخاف أن يَلتبسَ المُخاطَبُ بسواه ، « وقد تقول أيضاً : (رُويدَكَ) لمن لايُخاف أنْ يَلتبسَ بِسواه ، توكيداً ، كما تقول لِلمُقبلِ عليكَ : (أنتَ تفعلُ ذاك يافُلانُ) توكيداً »(٥٤٩) .

فهذه (الكاف) ليست ضميراً للفاعل ، وانّما هي حرف زائد ذُكر في المخاطبة توكيداً أو تخصيصاً ، فقولك : (رويدَ) و (رويدَكَ) « بمنزلة قول العرب : (هاءَ) و(هاءَكَ)و(هَاْ)و(هَاْكَ)، وبمنزلة قولك: (حَيْهَلَ) و(حَيْهَلَكَ). فهذه (الكاف) لم تجيء عَلَماً للمأمورينَ و المَنهيينَ المُضمَرينَ ، ولو كانت عَلَماً للمُضمَرينَ لكانَ خطأً ، لأنّ المُضمَرينَ هاهنا فاعلون ، وعلامةُ المضمَرين الفاعلينَ (الواوُ) ، كقولك : (افعلوا) . وانّما جاءت هذه (الكافُ) توكيداً أو تخصيصاً ، ولو كانت اسماً لكانَ (النجاءَكَ) مُحالا ، لأنّهُ لايُضافُ الاسمُ الذي فيه الألف واللام »(٥٥٠) .

٥ ـ الأمر بصيغة الخبر

من أساليب الأمر في العربية : الأمر بصيغة الخبر . يقول سيبويه في « باب الحروف التي تنزل بمنزله الأمر والنهي لِأنَّ فيها معنى الأمر والنهي » : « .. ومثل ذلك : (اتَّقى الله امروٌ وفَعَلَ خيراً يُثَبْ عليه) ، لِأنَّ فيه معنى : لِيَتَّقِ الله امروٌ وَليَفْعَلْ خيراً . وكذلك ما أشبه هذا »(٥٥١)

---

(٥٤٨) الكتاب ، ج١ ص ٢٤٤ ، وينظر : تأويل مشكل القران ، ص ٥٥٩ .

(٥٤٩) الكتاب ، ج١ ص ٢٤٤ .

(٥٥٠) الكتاب ، ج١ ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥ ، وينظر : الصاحبي ، ص ١١١ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج١ص ٥٧١ ـ ٥٧٢ ، ج٢ ص ٧٦٧ .

(٥٥١) الكتاب ، ج٣ ص ١٠٠ ، وينظر : الخصائص ، ج٣ ص٢٠١ ، والصاحبي ، ص ١٥٠ ، والأشباه والنظائر ، ج١ ص ٢٢٤

فيكون الأمر بصيغة الخبر ، لفظه واعرابُه لفظ الخبر واعرابه ، ومعناه معنى الأمر : « (اتَّقى الله امرؤٌ وعَملَ خيراً) إعرابهُ إعراب (فَعَلَ) ، ومعناه معنى (لِيَفْعَلْ) وَ (لْيَعْمَلْ) »(٥٥٢) .

يقول المبرّد : « فأمّا قولك : (غَفَر اللهُ لزيد) و (رَحِمَ اللهُ زيداً) ونحو ذلك ، فإنّ لفظَهُ لفظ الخبر ومعناه الطلبُ . وإنّما كان كذلك لِعلْمِ السامع أنّك لا تُخْبِرُ عن الله ـ عزّوجل ـ وإنّما تسألهُ . كما أنّ قولك : (عَلِمَ اللهُ لَأَقُومَنَّ) إنّما لفظُه لفظ (رَزَقَ الله)ومعناه القَسَم ، لِأنّكَ في قولك : (عَلِمَ) مُسْتَشْهِدٌ »(٥٥٣)

وقيل في مثل قوله تعالى « فَسُبْحَانَ اللهِ حينَ تُمْسُونَ وحينَ تُصْبِحُون »(٥٥٤) ، إخبارٌ في معنى الأمر بتنزيهِ الله تعالى والثناءِ عليه في هذهِ الأوقات ، أي : سَبِّحُوا الله تَسْبيحاً .(٥٥٥)

ومِن ذلك أيضاً قولهم في الأمثال : « أَفْرَخَ رَوْعُكَ » ، لفظهُ لفظ الفعل الماضي ومعناه الأمر ، أيْ : لِيَذْهَبْ رَوْعُكَ وفَزَعُكَ ، فإنّ الأمرَ ليسَ على ما تُحاذِرُ . ومِثلهُ قولُهم : (اتّقى الله مُنَافِقٌ على دَمِهِ » أيْ : لِيَتّقِ اللهَ)(٥٥٦) .

ويأتي الأمر بصيغة الخبر مُفيداً (الأمر الحقيقي) و (الدُعاء) ، يقول سيبويه : « واعْلَمْ أنَّ الدُعاء بمنزلة الأمر والنهي ، وإنّما قيل : (دُعاء) لِأنّه استَعْظِمَ أن يُقال : (أَمْرٌ) و (نَهْيٌ) .. تقول : (زيداً قَطَعَ اللهُ يَدَهُ) ، و (زيداً أَمَرَ اللهُ عليه العيشَ) ، لِأنّ معناه معنى : زيداً لِيَقْطَعِ اللهُ يدَه »(٥٥٧) ، ويقول الجرجاني : « كما أنّ (يَغفرُ اللهُ لِزيد) في اللفظ خَبَرٌ ، وفي المعنى دُعاءٌ مجزوم نحو : (لِيَغْفِرِ اللهُ لِزيد) ، .. لأنّ أصلَ الدعاءِ أن يكون مجزوماً باللاّم »(٥٥٨)

---

(٥٥٢) الكتاب ، ج٣ ص ٥٠٤ ، وينظر : مشكل اعراب القران ، ج٢ ص ٣٧٤ .

(٥٥٣) المقتضب ، جـ٢ ص١٣٢ ، وينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٣٧٧ .

(٥٥٤) سورة الروم : الآية ١٧ .

(٥٥٥) ينظر : خزانة الأدب ، جـ٧ ص٢٤١ ـ ٢٤٢ .

(٥٥٦) ينظر : فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، ص ٤٥١ .

(٥٥٧) الكتاب ، ج١ ص ١٤٢ .

(٥٥٨) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص١١٠٤ .

ومن استعمال الخبر بمعنى الأمر ، قوله تعالى « والْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثلاثةَ قُرُوء »(٥٥٩) ، « فهذا خبر معناه الأمر ، أي : لِيَتَرَبَّصِ الْمطَلَّقَاتُ بأنفسهنَّ ثلاثةَ قُرُوء »(٥٦٠) .

والذي يَدُلُّ على أنَّ الخبر مُستعمل في معنى الأمر سياق الكلام ، وما يستوجبه من الالزام ، يقول الزركشي في قوله تعالى « والمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبصْنَ » : « إنَّ السياق يَدُلُّ على أنَّ اللهَ تعالى أمرَ بذلك ، لا أنَّه خَبَرٌ ، وَإلاَّ لزمَ الخلف في الخبر »(٥٦١) . ولذلك قالوا بأنَّ استعمال الخبر في معنى الأمر أو النهي في القران الكريم ، إنما هو من الصيغ المستعملة في الوجوب(٥٦٢) .

وَلأنَّ الأمر بصيغة الخبر لا يختلف في دلالته عن صيغة الأمر الحقيقي ، فقد وقع المضارع مجزوماً في جوابه ، كما يقع مجزوما في جواب (افْعَلْ) . ففي قوله تعالى « يا أيُّها الذينَ آمنوا هل أدُلُّكم على تجارةٍ تُنْجيكُم من عَذابٍ أليم ، تُؤْمنُونَ بِاللهِ وَرَسُولِهِ وتُجاهدُونَ في سَبيلِ الله »(٥٦٣) ، قوله تعالى « تُؤْمِنُونَ » و (تُجَاهِدُونَ » ، لفظُه لفظُ الخبر ، ومعناه الأمر ، كأنَّه قال : (آمِنُوا) و (جاهدُوا) ، ولذلك قال : « يَغْفِرْ لَكُمْ » و « يُدْخِلْكُمْ »(٥٦٤) ـ بالجزم ـ لِأنَّه جواب الأمر ، فهو محمول على المعنى ، تَدُلُّ على ذلك قراءة ابن مسعود : « آمِنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ وَجَاهِدُوا » على الأمر(٥٦٥) .

ويرى الفراء أنَّ قوله تعالى « يَغْفِر لَكُمْ » قد جُزِمَ لأنَّهُ جواب الاستفهام المُتضمِّن معنى الأمر : « هَلْ أدُلُّكُمْ » ، يقول في قوله تعالى « وقُلْ لِلَّذِينَ أُوتوا الكِتابَ والأُمِّيينَ أأسْلَمْتُمْ »(٥٦٦) ، « هو استفهام ومعناه أمر . ومثله قولُ الله « فَهَلْ أنْتُمْ مُنتهونَ »(٥٦٧) استفهام وتأويله : انْتَهُوا .. أوَلاَ تَرى أنك تقول للرجل :

---

(٥٥٩) سورة البقرة : الاية ٢٢٨ .

(٥٦٠) المرتجل ، ص ١٤٨ .

(٥٦١) البرهان ، ج٣ ص ٢٢٠ .

(٥٦٢) ينظر : المصدر نفسه ، ج٣ ص ٢٤٧ .

(٥٦٣) سورة الصف : الاية ١٠ ـ ١١ .

(٥٦٤) سورة الصف : الآية ١٢ .

(٥٦٥) ينظر : مشكل اعراب القرآن ، ج٢ ص ٣٧٤ ، والكشاف ، ج٤ ص ٩٩ ـ ١٠٠ ، والأشباه والنظائر ، ج٢ ص ١٦ .

(٥٦٦) سورة آل عمران : الآية ٢٠ .

(٥٦٧) سورة المائدة : الآية ٩١ .

(هَلْ أَنتَ كَافٌ عَنَّا ؟) معناه : اكفف ، تقول للرجل : (أَيْنَ أَيْنَ ؟) : أَقِمْ وَلاَتَبْرَحْ. فلذلك جُوزِيَ في الاستفهام كما جُوزِيَ في الأمر . وفي قراءة عبدالله: «هَلْ أَدُلُّكُمْ على تجارةٍ تُنْجِيكُم مِنْ عَذَابٍ أليمٍ . آمنُوا » ، ففسّر « هَلْ أَدُلُّكُمْ » بالأمر ، وفي قراءتنا على الخبر ، فالمجازاة في قراءتنا على قوله « هَلْ أَدُلُّكُمْ » ، والمجازاة في قراءة عبد الله على الأمر ، لأَنَّهُ هو التفسير »(٥٦٨) ، ويقول في قوله تعالى « يَغْفِرْ لكم » : « جُزِمَت في قراءتنا في « هل » . وفي قراءة عبد الله لِلأمرِ الظاهر ، لقوله : « آمنُوا » . وتأويل « هَلْ أَدُلُّكُمْ » ، أَمْرٌ أيضا في المعنى ، كقولك للرجل : (هَلْ أَنْتَ سَاكِتٌ ؟) معناه : اسْكُتْ »(٥٦٩)

والنحاة البصريون يجُوِّزون رأيَ الفَرّاء في جعل قوله تعالى « يَغْفِرْ لَكُمْ » جواباً للاستفهام « هَلْ أَدُلُّكُمْ على تجارةٍ » ، إنْ كان يجعل « تُؤْمِنُون » و « تُجَاهِدُون » تَفسيراً للتجارة ، يقول الزمخشري في « يَغْفِرْ لكم » : « فَإِنْ قُلتَ : هل لِقول الفَراء : «إنّه جواب «هل أدلكم» » وجه؟، قُلتُ: وجهه أنّ متعلق الدلالة هو التجارة، و(التجارة) مُفَسَّرة بـ (الإيمان) و (الجهاد) ، فَكَأَنَّه قيل : هل تَتَّجِرُونَ بالإيمان والجهاد يَغْفِرْ لكم ؟ »(٥٧٠) . وَلاَ يُجَوِّزُونَ رَأْيَه إن لم يُرِد هذا المعنى ، لأَنَّ المغفرة وإدخال الجنان لا يترتبان على مُجرد الدلالة ، بل يترتبان على القبول والعمل(٥٧١) .

الغرض من استعمال الأمر بصيغة الخبر :

إنّ استعمال الكلام في غير ما وضع له أصلاً أو إقامة صيغة مقامَ صيغة أخرى من أنواع المجاز(٥٧٢) . وقد وجدنا سيبويه وَمَنْ جاؤا بعدَه قد انتبهوا الى أنواعه ، وأساليبه المختلفة ، ومن ذلك ، (استعمال الخبر بمعنى الأمر) ، ولكنّهم لم يُشيروا الى الغرض الذي يدفع المتكلم للعدول عن الأمر بصيغة (افْعَلْ) الى الأمر بصيغة

---

(٥٦٨) معاني القرآن ، ج١ ص ٢٠٢ .

(٥٦٩) المصدر نفسه ، ج٣ ص ١٥٤ .

(٥٧٠) الكشاف ، جـ٤ ص١٠٠ ، وينظر : مشكل اعراب القرآن ، جـ٢ ص٣٧٤ ـ ٣٧٥ .

(٥٧١) ينظر : مشكل اعراب القرآن ، جـ٢ ص٣٧٥ ، والبرهان ، جـ٢ ص٢٨٩ .

(٥٧٢) ينظر : الاتقان ، جـ٢ ص٢٩ .

الخبر ، وأولُ اشارة تُصادِفُنا في ذلك نجدها عند الزمخشري ، الذي يرى أنَّ إخراج الأمر في صورة الخبر أبلغ من صريح الأمر ، لِأنَّه يُفيد تأكيدَ الأمر والمبالغة في الحَثّ عليه ، حتى كأنَّه سُورع فيه الى الامتثال والانتهاء ، فهو يُخْبِرُ عنه ، يقول في قوله تعالى « وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثلاثةَ قُرُوء »(٥٧٣) ، « فإن قلتَ : فما معنى الإخبار عنهن بالتربُص ؟ ، قلتُ : هو خبرٌ في معنى الأمر ، وأصل الكلام : (وَلْيَتَرَبَّصْ المُطلقاتُ) ، وإخراج الأمر في صورة الخبر تأكيد للأمر وإشعار بأنَّه مِمّا يجب أن يُتَلَقّى بالمُسارعة الى امتثالِه ، فكأنَّهنَّ امتثلنَ الأمرَ بالتَرَبُّص فهو يُخْبِرُ عنه موجوداً . ونحوه قولهم في الدعاء : (رَحمكَ اللهُ) ، أُخرِجَ في صورة الخبر ثقةً بالاستجابة كأنَّما وُجدَت الرحمةُ فهو يُخْبِرُ عنها . وَبِناؤُه على المبتدأ مِمّا زَادَهُ أيضاً فضلَ تأكيد ولو قيل : (وَيَتَرَبَّصُ المُطلقاتُ) لم يكن بتلك الوَكَادَةِ »(٥٧٤) . ويقول في قوله تعالى « وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ »(٥٧٥) ، « « يُرْضِعْنَ » مثل « يَتَرَبَّصْنَ » في أنَّه خبر في معنى الأمر المؤكّد »(٥٧٦) . ويقول في قوله تعالى « يَا أَيُّها الذينَ آمنُوا هل أدُلُّكم على تجارةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أليمٍ . تُؤْمِنُونَ باللهِ وَرَسُولِهِ وَتُجَاهِدُونَ في سبيلِ اللهِ » ، « « تُؤْمِنُونَ » : استئناف ، كأنَّهم قالوا : (كيف نعمل) ؟) ، فقال : « تُؤْمِنُون » . وهو (خبر) في معنى (الأمر) ، ولهذا أجيب بقوله : « يَغْفِرْ لَكُمْ » ، وتدلُّ عليه قراءة ابن مسعود : « آمِنُوا باللهِ ورسولِهِ وَجَاهِدُوا » . فإن قُلتَ : لِمَ جِيءَ به على لفظ الخبر ؟ ، قُلتُ : للإيذان بوجوب الامتثال ، وكأنَّه امْتُثِلَ فهو يُخْبِرُ عن إيمان وجهاد موجودين ، ونظيره قول الداعي : (غَفَرَ اللهُ لَكَ) و (يغفرُ اللهُ لكَ) ، جُعِلَت (المغفرة) لقوّة الرجاء كأنّها كانت ووجدت »(٥٧٧) . ويقول في قوله تعالى « قال : تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَباً فَمَا حَصَدْتُمْ فَذَرُوهُ في سُنْبُلِهِ إلاّ قليلاً مِمّا تَأْكُلُونَ »(٥٧٨) . « « تزرعونَ » : خبرٌ في معنى الأمر ، كقوله « تُؤمنونَ باللهِ ورسولِهِ وتُجاهدونَ » ، وإنّما يُخْرَجُ الأمرُ في صورة

---

(٥٧٣) سورة البقرة : الآية ٢٢٨ .

(٥٧٤) الكشاف ، جـ١ ص٣٦٥ ، وينظر : البرهان ، جـ٣ ص٣٥١ ، ومعترك الاقران ، جـ١ ص٢٥٩ .

(٥٧٥) سورة البقرة : الآية ٢٣٣ .

(٥٧٦) الكشاف ، جـ١ ص٢٦٩ .

(٥٧٧) الكشاف ، جـ٤ ص٩٩ ـ ١٠٠ .

(٥٧٨) سورة يوسف : الآية ٤٧ .

الخبر للمبالغةِ في إيجابِ إيجادِ المأمورِ به ، فَيُجْعَلُ كأنَّهُ يُوجَدُ فهو يخبر عنه ، والدليل على كونهِ في معنى الأمرِ قولُهُ « فَذَرُوهُ في سُنْبُلِهِ »[٥٧٩] .

والذين جاؤا بعد الزمخشري لم يخرجوا في تفسيراتهم لاستعمال هذه الصيغة عَمَّا فسّره به . يقول ابن هشام في قوله تعالى « والمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ » و « الْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ » : « وهذان الفعلان خبريّان لفظاً ، طلبيّانِ معنًى ، ومثلُهما (يَرْحَمُكَ الله) ، وفائدةُ العدولِ بهما عن صيغة الأمر ، التوكيدُ والإشعارُ بأنهما جديرانِ بأن يُتَلَقَّيَا بالمسارعة ، فكأنَّهن امتَثَلْنَ ، فهما مُخْبَرٌ عنهما بموجودين »[٥٨٠] . ويقول الزركشي : « إنّما يجيء الأمر بلفظ الخبر الحاصل تحقيقاً لثبوته ، وأنّه مِمَّا ينبغي أن يكون واقعاً وَلَابُدَّ »[٥٨١] . ويقول في موضع آخر : « وهذا النوع فيه تأكيد ، وهو مجاز التشبيه ، شَبَّهَ الطلبَ في تأكّده بخبر الصادق الذي لَابُدَّ من وقوعه ، وإذا شَبَّهَهُ بالخبر الماضي كان آكدَ »[٥٨٢] .

أمّا البلاغيون فيرون أنّ الأغراض المحسّنة لاستعمال الخبر في موضع الطلب هي :

١ ـ قصد (التفاؤل بالوقوع) : كما اذا قيل لك في مقام الدعاء : (غَفَرَ اللهُ لك) ، فإنّه أبلغ من (رَبِّ اغفرْ له) ، ليتفاءل بلفظ الماضي على عدّها من الأمور الحاصلة ، التي حَقُّها الإخبار عنها بأفعال ماضية .

٢ ـ إظهار (الحرص على وقوعه) : فالطالب متى اشتدَّ حرصه على ما يطلب ، ربما ارتسمت في الخيال صورته لكثرة ما يناجي به نفسَه ، فيخيل إليه غير الحاصل حاصلاً .

٣ ـ (الاحتراز عن صورة الأمر) : كقول العبد للمولى إذا حَوَّلَ عنه وجهَه : (يَنْظُرُ المولَى إليَّ) ، فإنّه أكثر تأدّبا من قوله : (انظرْ اليَّ) بصيغة الأمر .

٤ ـ (حمل المخاطب على المطلوب) : بأن يكون المُخاطَب مِمَّن لايُحِبُّ أنْ يُكَذِّبَ الطالبَ ، أيْ يُنْسَب اليه الكَذِبُ ، كقولك لصاحبك الذي لايُحِبُّ تكذيبَكَ : (تَأْتِيني غداً) ، مقام (ائْتِنِي) ، تحمله بألطف وجه على الإتيان ،

---

(٥٧٩) الكشاف ، جـ٢ ص٣٢٥ .

(٥٨٠) شرح شذور الذهب ، ص٦٩ .

(٥٨١) البرهان ، جـ٣ ص٣٤٩ .

(٥٨٢) المصدر نفسه ، جـ٢ ص٢٨٩ ـ ٢٩٠.

لِأنّه إنْ لم يَأْتِكَ غداً صرتَ كاذباً من حيث الظاهر ، لكون كلامك في صورة الخبر . (٥٨٣)

خروج صيغة الأمر عن معناها الأصلي :

قد تخرج صيغة الأمر عن معناها الأصلي الذي وُضِعت له ، وهو طلب الفعل ، الى معانٍ أُخرى تُستفاد من سياق الكلام وقرائن الأحوال .

فقد قال (سيبويه) بخروج صيغة الأمر الى المعاني الآتية وإن لم يضع لبعضها تسميات :

١ ـ **الإباحة** : « تقول : (جالِسْ عَمْراً أو خالداً أو بِشراً) ، كأنّك قلت : جالِسْ أحَدَ هؤلاء ، ولم ترد انسانا بعينه ، ففي هذا دليل أنّ كُلَّهم أهْلٌ أن يُجالَسَ ، كأنّكَ قلت : جالِسْ هذا الضربَ من الناس » . (٥٨٤)

واذا دخل (النهي) على (الاباحة) امتنع فعل الجميع ، يقول سيبويه : « وإن نفيت هذا قلت : (لاتأكلْ خبزاً أو لحماً أو تمراً) ، كأنّكَ قلتَ : لاتأكلْ شيئاً من هذه الاشياء . ونظير ذلك قوله عز وجل : « ولاتُطِعْ منهم آثماً أو كفوراً » . (٥٨٥) أي : لاتطع أحداً من هؤلاء » . (٥٨٦) ويقول ابن هشام : « وإذا دخلت (لا) الناهية امتنع فعل الجميع ، نحو : « ولا تطع منهم آثماً أو كفوراً » . إذ المعنى : لاتطعْ أحدهما .. وتلخيصه : أنها تدخل للنهي عَمَّا كان مباحاً ، وكذا حكم النهي الداخل على التخيير » . (٥٨٧) ويقول ابن جني في « باب في تدريج اللغة » : « فمن ذلك قولهم : (جالِسِ الحسنَ أو ابنَ سِيرين) ، ولو جالسهما جميعا لكان مصيبا مطيعا لا مخالفاً . وإن كانت (أو) إنما هي في أصل وضعها لأحد الشيئين . وإنّما جاز ذلك

---

(٥٨٣) ينظر : مفتاح العلوم ، ص١٥٤ ـ ١٥٥ ، والايضاح ، جـ١ ص١٤٦ ـ ١٤٧ ، وشروح التلخيص ، جـ٢ ص٣٣٨ ـ ٣٤٠ .

(٥٨٤) الكتاب ، جـ٣ ص١٨٤ ، وينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص٩٤٠ ، ٩٤٢ .

(٥٨٥) سورة الانسان : الآية ٢٤ .

(٥٨٦) الكتاب ، جـ٣ ص١٨٤ ، وينظر : المقتضب ، جـ٢ ص٣٠١ .

(٥٨٧) مغني اللبيب ، جـ١ ص٦٢ ، وينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم جـ١ ص٥٧٦ ـ ٥٧٧ .

في هذا الموضع ، لا لشيءٍ رجع إلى نفس (أو) بل لقرينة انضمّت من جهة المعنى إلى (أو) . وذلك لأنّه قد عرف أنه إنّما رُغّب في مجالسة الحسن لِما لِمُجالسِهِ في ذلك من الحظّ ، وهذه الحال موجودة في مجالسة ابن سيرين أيضا ، وكأنه قال : جالِسْ هذا الضربَ من الناس . وعلى ذلك جرى النهي في هذا الطَرْزِ من القول في قول الله سبحانه «وَلاَتُطِعْ مِنهم آثماً أو كفوراً » وكأنّه ـ والله أعلم ـ قال : لاتُطِعْ هذا الضربَ من الناس . ثمّ إنّه لما رأى (أو) في هذا الموضع قد جَرَتْ مجرى (الواو) .. »(٥٨٨)

٢ ـ **التخيير** : « تقول : (كُلْ خبزاً أو تمراً) أيْ : لاتَجْمَعْهُمَا » .(٥٨٩) ويقول المبرد في ذلك : « فقولك : (إيتِ زيداً أو عمراً) أيْ : قد جعلتك في ذلك مُخَيَّراً » .(٥٩٠)

٣ ـ **التسوية** : « وتقول : (خُذْهُ بِمَا عَزَّ أو هانَ) ، كَأنّه قال : خُذْهُ بهذا أو بهذا ، أيْ : لاَيَفُوتَنَّكَ على كُلِّ حال » .(٥٩١)

٤ ـ **الدُعاء** : « وأعلَمْ أنَّ (الدّعاء) بمنزلة (الأمر) و (النَهي) ، وإنّما قيل : (دُعاء) لِأنّه استُعْظِمَ أن يقال : (أمْرٌ) و (نَهْي) ، وذلك قولك : (اللّهُمَ زيداً فَاغْفِرْ ذَنْبَهُ) » .(٥٩٢)

ويرى أبو عبيدة أنّ صيغة الأمر قد تخرج الى معنى :

٥ ـ **التهديد والوعيد** : يقول في قوله تعالى « فتمتعوا فسوف تعلمون »(٥٩٣) « مجازه مجاز التوعّد والتهدّد ، وليس بأمر طاعة وفريضة » .(٥٩٤) ويقول في قوله

---

(٥٨٨) الخصائص ، جـ١ ص٢٤٧ ـ ٢٤٨ ، وينظر : خزانة الأدب ، جـ٥ ص١٣٤ ـ ١٣٦ .

(٥٨٩) الكتاب ، جـ٣ ، ص١٨٤ ، وينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص٩٤٢ .

(٥٩٠) المقتضب ، جـ٣ ص٢٠١ ، وينظر : الكشاف ، جـ٢ ص٤٧٠ في تفسير : « قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمنَ » .

(٥٩١) الكتاب ، جـ٣ ص١٨٤ ـ ١٨٥ .

(٥٩٢) الكتاب ، جـ١ ص١٤٢ .

(٥٩٣) سورة الروم : الآية ٣٤ .

(٥٩٤) مجاز القرآن ، جـ٢ ص١٢٢ ، وينظر : ص٢٧٠ في تفسير قوله تعالى « فذرهم يخوضُوا ويلعبُوا » .

تعالى « اعملُوا ما شِئْتُم »،[٥٩٥] « لم يأمرهم بعمل الكفر، إنّما هو توعّدٌ ».[٥٩٦] ويقول ابن قتيبة في ذلك: « ومنه أن يأتي الكلام على لفظ (الأمر) وهو (تهديد)، كقوله: « اعملوا ماشِئْتُم » ».[٥٩٧] ويقول المبرّد في قوله عز وجل « ذَرْهُمْ يَأْكُلُوا وَيَتَمَتَّعُوا ».[٥٩٨] « إنْ قالَ قائِل: أفأمَرَ اللهُ بذلك ليخوضوا ويلعبوا؟ قيل: مَخْرَجُهُ من الله ـ عزّ وجل ـ على الوعيد، كما قال عَزّ وجل: « اعْمَلُوا مَا شِئْتُم »[٥٩٩] »[٦٠٠]

وأضاف ابن قتيبة معنى:

٦ ـ **التأديب**: « يأتي على لفظ (الأمر) وهو (تأديب)، كقوله: « وَأشْهِدُوا ذَوَيْ عَدْلٍ منكم »[٦٠١] و « اهجُروهُنّ في المَضَاجِع واضْرِبُوهُنّ »[٦٠٢] »[٦٠٣].

وأضاف المبرّد إلى المعاني السابقة:

٧ ـ **التعجّب**: « وتقول: (يَا هِندُ أحْسِنْ بزيد)، و (يا رجلان أحْسِنْ بزيد)، لأنّك لست تأمرهم أن يصنعوا شيئًا، وإنّما المعنى، مَا أحْسَنَهُ... ومن هذا الباب قول الله عَزّ وجل: « أسْمِعْ بِهِمْ وأبْصِرْ ».[٦٠٤] ولا يُقال لله عَزّ وجل: تَعَجَّبَ، ولكنّه خَرَجَ على كلام العباد، أيْ، هؤلاء مِمّن يجب أنْ يُقال لهم، ما أسْمَعَهُم وأبْصَرَهم في ذلك الوقت ».[٦٠٥]

---

(٥٩٥) سورة فصلت: الآية ٤٠.

(٥٩٦) مجاز القرآن، جـ٢ ص١٩٧.

(٥٩٧) تأويل مشكل القرآن، ص٢٨٠.

(٥٩٨) سورة الحجر: الآية ٣.

(٥٩٩) سورة فصلت: الآية ٤٠.

(٦٠٠) المقتضب، جـ٢ ص٨٦، وينظر: الكشاف، جـ٢ ص٩٤ في تفسير قوله تعالى « قُل انتظروا إنّا منتظرون »، و ص٩٥ في تفسير قوله تعالى « فاصبروا حتى يحكم الله بيننا وهو خير الحاكمين »، و ص١٨١ في تفسير قوله تعالى: « فتربّصوا حتى يأتي الله بأمره »، و جـ٤ ص١٤٧ في تفسير قوله تعالى « فذرني ومَن يُكذّب بهذا الحديث ».

(٦٠١) سورة الطلاق: الآية ٢.

(٦٠٢) سورة النساء: الآية ٣٤.

(٦٠٣) تأويل مشكل القرآن، ص٢٨٠.

(٦٠٤) سورة مريم: الآية ٣٨.

(٦٠٥) المقتضب، جـ٤ ص١٨٣.

وهو صيغة مخصوصة لاتتغيَّر ، « اعلمْ أنّ قولكَ : (أكرِمْ بزيدٍ) الأصلُ فيه ، (أكرمَ زيدٌ) أي : صارَ ذا كرمٍ ، ثُمّ انّه نُقل الى صيغة الأمر ، وأُدخِلَ (الباء) مَزيدةً ليختصَّ بالتعجب .. ولا يُستعمل في (أكرِمْ بزيدٍ) الرَّفعُ ، فلا تقول : (أكرمَ زيدٌ) بهذا المعنى ، وذلك لما تقدَّمَ مِن أنّهم جعلوا هذا التغيير تنبيها على التعجب ، وقصدوا أن تكون الصيغة مخصوصة » .(٦٠٦)

وهو من استعمال لفظ (الأمر) في معنى (الإخبار) ، قال أبو علي : « والضَربُ الآخرُ مِن لفظي التعجب نحو : (أكرِمْ بزيدٍ) و (أعلِمْ بِهِ) و (أطيِبْ بِهِ) ، فاللفظ في هذا لفظ الأمر ، والمعنى معنى الإخبار ، المعنى : صارَ زيدٌ ذا علمٍ وذا كرمٍ ، والجارُ والمجرور في موضع رفع بأنّه فاعل ، كما أنّهما كذلك في قولهم (كفى باللهِ) و (ما جاءَني مِن رجلٍ) » .(٦٠٧)

والدليلُ على أنّه (إخبارٌ) بلفظ (الأمر) ، أنّه يُستعمل بصيغة واحدة مع المفرد والمثنى والجمع ومع المذكر والمؤنث ، فلا تلحقه الضمائر ، يقول الجرجاني : « والدليلُ على أنّ أصل (أكرِمْ بزيدٍ) : (أكرمَ زيدٌ) على الإخبار بعُلوّ رتبته في الكرم ، وأنّه صارَ بحيث يُنسبُ إليه فيُقال : زيدٌ صاحبُ كرمٍ ، أنّكَ تقول : (يارجلُ أكرِمْ بزيدٍ) و (يا رجلانِ أكرِمْ بزيدٍ) و (يا رجالُ أكرِمْ بزيد) و (يا هندُ أكرِمْ بزيدٍ) و (يا هِندانِ أكرِمْ بزيدٍ) و (يا نسوةُ أكرِمْ بزيدٍ) ، ولاتقولُ : (أكرِما) و (أكرموا) و (أكرمي) و (أكرِمْنَ) ، لِأنّه إخبارٌ كقولك : (يا رجالُ أكرمَ زيدٌ) ، وليس للمخاطبين حَظٌّ في الفعل فَيُضمروا فيه ، وإنّما الفعلُ لِزيدٍ ، ولو كان على الظاهر لَوَجَبَ أن يُقال : (أكرِما) و (أكرِمُوا) كما يُقال : (اضربا) و (اضربُوا) .. إنّ (أكرِمْ بزيدٍ) اللفظُ لفظُ الأمرِ والمعنى معنى الخبرِ » .(٦٠٨)

وأمّا أبو البركات الأنباري فقد قال فيه :
« إنْ قيل : فَلِمَ استعملوا لفظ الأمر في التعجّب ، نحو : (أحْسِنْ بزيدٍ) وما أشبهه ؟ قيل : إنّما فعلوا ذلكَ لِضرب من المبالغة في المدح » .(٦٠٩)

---

(٦٠٦) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٣٧٦ - ٣٧٧ .
(٦٠٧) المصدر نفسه ، جـ١ ص٣٧٦ ، وينظر : جـ٢ ص١٠٤٤ .
(٦٠٨) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص ٣٧٧ .
(٦٠٩) اسرار العربية ، ص١٢٢ ، وينظر : المرتجل ، ص١٤٧ ، والبرهان ، جـ٢ ص٢٥١ .

وقد خالف الكوفيون البصريين في معنى فعل الأمر في صيغة التعجب ، فقال الكوفيون : إنّ معنى (أفعِلْ به) أمْرٌ كلفظِهِ ، لأنّ الأصل مطابقة المعنى للفظ . وأمّا البصريون فقالوا : إنّ معناه التعجّب لا الأمر .(٦١٠)

وزاد (ابن جني) المعنى الآتي :

٨ ـ **الخبر** : قال : « قد تجدُ لفظَ الأمر في معنى الخبر .. نحو قوله عَزّ اسمُه : « قُلْ مَنْ كان في الضَّلالَةِ فَلْيَمْدُدْ له الرّحمنُ مَدّا » .(٦١١) أيْ : فَلْيَمُدُّنْ » .(٦١٢)

يقول الزمخشري في معنى قوله تعالى « فَلْيَمْدُدْ » : « أيْ : مَدّ له الرحمنُ ، يعني : أمْهَلَهُ وأمْلى له في العمر ، فَأُخْرِجَ على لفظ الأمر إيذانا بوجوب ذلك ، وَأنّه مفعول لا محالة كالمأمورِ بِهِ الممتثل ، لِتقطع معاذير الضّالّ . ويُقال له يوم القيامة : « أوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ ما يَتَذَكَّرُ فيه مَنْ تَذَكَّرَ » .(٦١٣) أو كقوله تعالى : « إنّما نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إثْما » .(٦١٤) » .(٦١٥) ويقول أبو حيان في معناه : « يحتمل أن يكون خبراً في المعنى ، وصورته صورة الأمر ، كأنّه يقول : مَنْ كان ضَالاً من الأمم فعادة الله له أن يَمُدّ له وَ لا يعاجله حتى يفضي ذلك الى عذابه في الآخرة » .(٦١٦)

وذكر ابن فارس في « باب الاشتراك » أنّ من الالفاظ المحتملة لمعنيين وأكثر قوله تعالى : « فاقذفيهِ في اليمِّ فَلْيُلْقِهِ اليمُّ بالساحل » .(٦١٧) فقوله « فَلْيُلْقِهِ » مشترك بين الخبر والأمر ، كأنّه قال : (فاقذفيه في اليمّ يُلقِهِ اليمُّ) ، ومحتمل أن يكون اليمُّ قد أُمِرَ بإلقائِهِ .(٦١٨)

---

(٦١٠) ينظر : الاشباه والنظائر ، جـ١ ص٦٤ ، جـ٢ ص١٩٧ .

(٦١١) سورة مريم : الآية ٧٥ .

(٦١٢) الخصائص ، جـ٢ ص٣٠١ .

(٦١٣) سورة فاطر : الآية ٣٧ .

(٦١٤) سورة آل عمران : الآية ١٧٨ .

(٦١٥) الكشاف ، جـ٢ ص٥٢١ .

(٦١٦) البحر المحيط ، جـ٦ ص٢١٢ ، وينظر : البرهان ، جـ٢ ص٣٥٠ ـ ٣٥١ ، جـ٢ ص٢٩٠ ، والاتقان ، جـ٢ ص٣٩ ـ ٤٠ ، ومعترك الأقران ، جـ١ ص٢٥٩ ـ ٢٦٠ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ، ص١٠٤٤ ـ ١٠٤٥ ، والاشباه والنظائر ، جـ٢ ص٢٩٤ ـ ٢٩٥ .

(٦١٧) سورة طه : الآية ٣٩ .

(٦١٨) الصاحبي ، ص٢٦٩ .

ومن استعمال (الأمر) في معنى (الخبر) قولهم في الأمثال : « وَجَدْتُ الناسَ أُخْبُرْ تَقْلُهُمْ » ، فأخرجوا الكلامَ على لفظ الأمر ومعناه الخَبَرُ ، يريدون : أنّك إذا خَبَرْتَ الناسَ قَلَيْتَهُم .(٦١٩)

ومِمّا يُستَدَلُّ به على صحة مجيء (الأمر) بمعنى (الخبر) وقوع (التكذيب) بعده ، يقول أحمد المالكي في قوله تعالى « وقالَ الذين كفرُوا للذين آمنوا : اتَّبِعُوا سبيلَنَا وَلْنَحْمِل خَطاياكُم ، وَمَاهُمْ بِحاملينَ مِن خطاياهم مِن شيْء ، إنّهم لَكاذبون » :(٦٢٠) « في قوله تعالى « إنّهم لكاذبون » نكتة حسنة يُستدلُّ بها على صحة مجيء (الأمر) بمعنى (الخبر) ، فإنّ من الناسِ مَن أنكرَهُ والتزم تخريج جميع ما ورد في ذلك على أصل (الأمر) ، ولم يتمّ له ذلك في هذه الآية ، لِأنّ الله تعالى أردف قوله « وَلنحمِلْ خَطاياكم » - على صيغة الأمر - بقوله « إنّهم لكاذبون » ، و (التكذيب) إنّما يتطرّق إلى (الاخبار) » .(٦٢١)

كما زاد ابن جني معنى :

٩ - **التبكيت** : يقول في قوله تعالى « ذُقْ إنّكَ أنتَ العزيزُ الكريم » :(٦٢٢) « إنّما هو في النار الذليلُ المُهان ، لكنّه خوطب بما كان يُخاطَبُ به في الدنيا ، وفيه مع هذا ضرب من التبكيت له ، والإذكار بسوء أفعاله » .(٦٢٣)

أمّا (ابن فارس) فقد زاد على ما سبق المعاني الآتية :

١٠ - **التسليم** : « ويكون اللفظ أمرا ، والمعنى : تسليم ، نحو قوله جَلَّ ثناؤه : « فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ » .(٦٢٤)

---

(٦١٩) ينظر : فصل المقال ، ص٢٩١ ، والصحاح : (خَبَرَ) .
(٦٢٠) سورة العنكبوت : الآية ١٢ .
(٦٢١) الانتصاف فيما تضمّنه الكشاف من الاعتزال ، جـ٣ ص١٩٩ .
(٦٢٢) سورة الدخان : الآية ٤٩ .
(٦٢٣) المحتسب ، جـ١ ص١٠١ .
(٦٢٤) سورة طه : الآية ٧٢ .

١١ ـ **التكوين** : « ويكون أمراً ، والمعنى ، تكوين ، نحو قوله جلّ ثناؤه : « كُونُوا قِرَدَةً خاسئين » .(٦٢٥) وهذا لا يجوز أن يكون إلاّ مِن الله جَلّ ثناؤه » .

١٢ ـ **النَدْب** : « ويكون أمراً ، وهو (نَدْب) ، نحو قوله جل ثناؤه : « فَانتَشِرُوا في الأرض) » .(٦٢٦)

١٣ ـ **التعجيز** : « ويكون أمراً ، وهو (تعجيز) ، نحو قوله جل ثناؤه : « فَانْفُذُوا ، لاتَنْفُذُونَ إلاّ بسلطان » » .(٦٢٧)

١٤ ـ **التمني** : « ويكون أمراً ، وهو (تَمَنٍّ) ، تقول لشخص تراه : (كُنْ فُلانا) » .

وأورد الخطيب القزويني قولَ امريء القيس :

أَلاَ أيُها الليلُ الطويلُ أَلاَ انْجَلِي
بصُبح ، وما الإصباحُ منكَ بأَمْثَلِ

على أنّ صيغة الأمر فيه للتمنّي(٦٢٨) ، ومعناه : تمنّي زوال ظلام الليل بضياء الصباح ، فليس الغرضُ طلبَ الانجلاء مِن الليل ، لِأنّه لايقدرُ عليه ، ولكنّه يتمنّاه تخلّصاً مِمّا يَعرض له فيه ، ولاستطالة تلك الليلة كأنّهُ لايَرتقِبُ انجلاءَها ولا يتوقّعُه ، فلهذا حُمِلَ على التمنّي دون الترجّي .(٦٢٩)

١٥ ـ **التلهيف والتحسير** : « ويكون اللفظُ أمراً ، والمعنى (تلهيف وتحسير) .. وفي كتاب الله جَلّ ثناؤه : « قُلْ مُوتُوا بِغَيْظِكُم (٦٣٠) » » .(٦٣١)

---

(٦٢٥) سورة البقرة : الآية ٦٥ .
(٦٢٦) سورة الجمعة : الآية ١٠ .
(٦٢٧) سورة الرحمن : الآية ٣٣ .
(٦٢٨) ينظر : الايضاح ، جـ١ ص٢٤٣ .
(٦٢٩) ينظر : خزانة الأدب ، جـ٢ ص٢٧١ ـ ٢٧٢ .
(٦٣٠) سورة آل عمران : الآية ١١٩ .
(٦٣١) الصاحبي ، ص١٥٦ ـ ١٥٧ .

ومن البلاغيين زاد (السكاكي) المعنى الآتي :

١٦ ـ **السؤال والالتماس :** قال : « وإن استُعملت صيغة الأمر على سبيل التلطّف كقول كُلّ أحد لِمَنْ يساويه في الرُتبة : (افْعَلْ) بدون استعلاء ، وَلَدَت (السؤالَ) و (الالتماسَ) كيفَ عَبَّرْتَ عنه » .(٦٣٣)

وزاد (الخطيب القزويني) المعنى الآتي :

١٧ ـ **الإهانة :**(٦٣٤) نحو : « كُونُوا حِجارةً أو حَديداً » ،(٦٣٤) و « ذُقْ إنَّكَ أَنْتَ العزيزُ الكريمُ » .(٦٣٥)

أمّا بقية البلاغيين فلم يضيفوا الى ماسبق من المعاني شيئا يذكر ، وإنّما اختلفوا في تسمياتها .(٦٣٦)

---

(٦٣٣) مفتاح العلوم ، ص١٥٢ .

(٦٣٣) الايضاح ، جـ١ ص١٤٤ .

(٦٣٤) سورة الاسراء ، الآية ٥٠ .

(٦٣٥) سورة الدخان ، الآية ٤٩ .

(٦٣٦) ينظر : شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢١٢ ـ ٢٢٢ .

الفصل الثالث

أسلوب النـــداء

النِّداء :

(النِّداء) في أصل اللغة : الصوت ، وهو مشتق من (النَّدى) وهو : بُعْدُ الصوت . جاء في « لسان العرب » : (النِّداء) : الصوت .. وقد (ناداه) و (نادى به) ، و (ناداه مُناداة ، ونِداء) أيْ : صاح به ، و (أنْدَى الرجلُ) : اذا حَسُنَ صوتُه .

.. و (انْدى) : بُعْدُ الصوتِ ، و (رجل نَدِيُّ الصوت) : بَعيدُهُ ، و (الإنْداء) : بُعْدُ مَدَى الصوتِ ، و (نَدَى الصوتِ) : بُعْدُ مَذْهَبِه ، و (النِّداءُ) ـ ممدود ـ :الدُّعاءُ بِأرفع صوت .. و (فلان أنْدَى صوتاً مِن فلان) أيْ : أبْعَدُ مَذْهَباً وأرفعُ صوتا »[1] .

وفي هذا المعنى قول الشاعر[2] :

فَقُلْتُ : آدْعِي وَأدْعُو ، إنَّ أنْدَى
لِـــصَوْتٍ أن يُـــنادي داعـــيانِ

وهو في اصطلاح النحاة : « تنبيه المدعو لِيقبل عليك »[3] ، أو : « التصويت بِالْمنَادَى لِيعطف على الْمُنَادِي »[4] . وكذلك هو في اصطلاح البلاغيين ، حيث يُعَرِّفونه بأنَّه : « طلب إقبال المدعو على الداعي بِأحد حروف مخصوصة »[5] .

و (النِّداء) في أصل الاستعمال : مَدُّ الصوت لِنداء البعيد ، يدلُّ على ذلك قوله تعالى : « وَنَادَيْنَاهُ مِن جَانبِ الطُّور الأيمنِ وقَرَّبْنَاهُ نَجِيًا »[6] . فقد بَيَّنَ تعالى أنَّه كما ناداه ناجاه أيضا . وروي أنّ أعرابياً قال لرسول الله ـ صلّى الله عليه وسلّم ـ : « أقريبٌ رَبُّنا فنناجيه ، أم بَعيدٌ فنناديه ؟ » . فنزلت الآية الكريمة : « وإذا سَألكَ

---

(١) لسان العرب : (ندى) ، وينظر : كتاب الأفعال ، جـ٢ ص٢٧٦ ، وشرح شواهد المغني ص٨٢٧ .

(٢) البيت يُنسبُ الى الاعشى ، وهو من الوافر ، ورد في : الكتاب ، جـ١ ص ٤٢٦ ، ومجالس ثعلب ، ص ٥٢٤ ، والانصاف ، ص ٥٢١ ، وشرح المفصل ، جـ٧ ص٣٣ ، ومغني اللبيب ، ص٣٩٧ . وليس في ديوانه .
(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص٤٠٥)

(٣) الأصول في النحو ، جـ١ ص٤٠١ ، وينظر : شرح المفصل ، جـ٨ ص١٢٠ .

(٤) شرح المفصل ، جـ٨ ص١١٨ .

(٥) عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٣٢٢ .

(٦) سورة مريم : الآية ٥٢ .

عبادي عنّي فإنّي قريب ، أجيبُ دعوةَ الداعِ إذا دَعَانِ »(٧) . فـ (النّداء) ، مُخَاطَبةُ الأبعد ، و (المُنَاجَاة) ، مُخاطبةُ الأقرب .(٨) .

فالنّداء خطابٌ بِلَا شُبهةٍ ، وهو كثير الدوران في كلام العرب ، اذ يُستعمل في أول كلّ كلام لِعطف المُخَاطَب على المتكلم ، فهو أشبه ما يكون بالأصوات المستعملة في التنبيه ، يقول سيبويه : « .. وإنّما فعلوا هذا بالنّداء لكثرته في كلامهم ، لِأنّ أوّل الكلام أبداً النّداءُ ، إلاّ أن تَدَعَه استغناءً بإقبال المُخاطَب عليك ، فهو أوّلُ كلّ كلام لك ، به تَعطِفُ المُكَلَّمَ عليك ، فَلَمّا كَثُرَ وكان الأوّلَ في كُلِّ موضع ، حذفوا منه تخفيفاً ، لأنّهم مِمّا يُغَيّرونَ الأكثرَ في كلامهم ، حتّى جعلوه بمنزلة الأصوات وما أشبهَ الأصواتِ من غير الأسماء المتمكّنة »(٩) .

ومع كثرة (النداء) في الكلام ، فهو ليس مقصوداً بالذات ، بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الى مايجيء بعده من الكلام المُنادى له ، فأنت تلجأ الى النداء لتنبيه المخاطب وعطفه عليك ، حتى تختصّه من بين الناس بأمرك ، أو نهيك ، أو استفهامك ، أو خبرك ، يقول سيبويه :

« إنّ المُنادى مختصّ من بين أمّتِهِ لِأمرك ، أو نَهيك ، أو خَبَرِك »(١٠) ويقول الزجاجي في ذلك : « قال سيبويه : أولُ كلِّ كلامِ النداءُ ، وإنّما يُترك في بعضِهِ تخفيفاً ، وذلك أنّ سبيلَ المُتكلّم أن يُنادي مَنْ يُخاطبُه لِيُقبلَ عليه ، ثُمّ يُخاطبُهُ مُخبراً له ، أو مُستفهماً ، أو آمراً ، أو ناهياً ، وما أشبه ذلك ، فإنّما يُترك النداءُ إذا عُلِمَ إقبالُ المُخاطَب على المُتكلّم استغناءً بذلك . قال : « ورُبّما أقبلَ المُتكلّمُ على مُخاطَبِهِ وهو مُنصتٌ لهُ ، مُقبلٌ عليه ، مُصغٍ إليه ، فيقولُ له : (يافُلانُ) توكيداً ثُمّ يُخاطبُه »(١١) .

وهذا مانجده متحقّقاً في القرآن الكريم ، حيثُ يصحب النداءُ فيه في الأكثر الأمرَ والنهيَ ، كقوله تعالى : « ياأيُّها الناسُ اعْبُدُوا رَبَّكُم »(١٢) ، و « يَاأيُّها الذين كَفَرُوا

(٧) سورة البقرة ، الآية ١٨٦ ، وينظر : الكشاف ، جـ١ ص٢٣٧ .

(٨) ينظر : البرهان ، جـ٢ ص٢٢٤ ، وأساس البلاغة : (ندي)

(٩) الكتاب ، جـ٢ ص٢٠٨ ، وينظر : البرهان ، جـ٢ ص٢٢٥ .

(١٠) الكتاب ، جـ٢ ص٢٢١ ـ ٢٢٢ ، وينظر : المقتضب ، جـ٢ ص٢٩٨ ـ ٢٩٩ ، واللأمات ، ص١١١ ـ ١١٢ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص١٥٢ ، والبحر المحيط ، جـ١ ص١٥٥ .

(١١) كتاب اللأمات ، ص ١١١ ـ ١١٢ .

(١٢) سورة البقرة ، الآية ٢١ .

لاتَعْتَذِرُوا اليومَ »[١٣]. وقد يصحب الجملةَ الخبرية فتعقبها جملة الأمر نحو: « يا أيُّها النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فاسْتَمِعُوا له »[١٤]. وقد لاتعقبها نحو « ياأيُّها الناسُ أنْتُمُ الفقراءُ إلى الله »[١٥]. وقد يصحب الجملةَ الاستفهامية نحو: « ياأيُّها الذينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَالاتَفْعَلُونَ ؟ »[١٦]. ولذلك يرى الزمخشري أنَّ كُلَّ نداء في كتاب الله يعقبه فهمٌ في الدين.[١٧].

وَلَمَّا كان النداء ليس مقصوداً بالذات كان موضع تخفيف، فيحذف من المنادى: التنوين، وياء المتكلم، وبعض الاسم للترخيم، إذ يقصدون الانتهاءَ من النداء بسرعة ليتفرغوا الى المقصود من الكلام[١٨].

وقد يحذفون (النداءَ) نفسه من الكلام، إذ كان المُخاطَبُ مُقبلاً عليك مُنصتاً لكَ، ولا يستعملونه معه الاّ توكيداً للتنبيه: « فَلَحَاقُ (الكاف)[١٩] كقولك، (يافلانُ) للرَّجل حتى يُقبِلَ عليكَ، وتركُها كقولكَ لِلرجل، (أنت تفعلُ) اذا كان مُقبلاً عليكَ بوجهه مُنصِتاً لك، فتركتَ (يافُلانُ) حيث قُلتَ، (أنتَ تَفعلُ) استغناءً بإقبالِهِ عليكَ. وقد تقولُ ايضاً، (رُويدَكَ) لِمن لايُخافُ أن يلتبس بسواه، توكيداً، كما تقول لِلْمُقْبِلِ عليكَ المُنصتِ لكَ، (أنتَ تفعلُ يافلانُ) توكيداً)[٢٠].

والاسماءُ كُلُّها يجوز نداؤها إلاّ المضمرات، وقد يُنادى المُضْمَر المخاطب في نادر كلام أو ضرورة شعر، وتكون صيغته صيغة المنصوب، نحو ماحُكي من قول بعضهم: « ياإيَّاكَ قد كفيتُكَ »، وقد تكون صيغته صيغة المرفوع[٢١] نحو

---

(١٣) سورة التحريم، الآية ٧.

(١٤) سورة الحج، الآية ٧٣.

(١٥) سورة فاطر، الآية ١٥.

(١٦) سورة التحريم، الاية ١. وينظر: الانصاف، المسألة (١٤)، جـ١ ص١٠٢، ١٢٠ ـ ١٢١، والاتقان، جـ٢ ص٨٢.

(١٧) ينظر: الكشاف، جـ١ ص٢٢٤، والبرهان، جـ٢ ص٢٢٤.

(١٨) ينظر: شرح الكافية، جـ١ ص١٤٧، واللامات، ص١١٢.

(١٩) أي: لحاق (الكاف) لِـ (رويد) في قولك: (رُويدكَ).

(٢٠) الكتاب، جـ١ ص٢٤٤، وينظر: ص٢٤٥.

(٢١) ينظر: المقرّب، جـ١ ص١٧٦.

قوله :[٢٢]

يا أبـــجرُ بـــنَ أبـــجَرٍ يا أنْـــتَا أنت الذي طَلَّقْتَ عامَ جُعْتَا

وظاهرُ كلام الاستربادي أنّ نداء الضمير مطّرد ، وأنه لافرق بين نداء الضمير المرفوع والضمير المنصوب : « وإن وقع المُضمَر منادى جاز (يا أنتَ) نظراً الى المظهر ، قال :

* يا أبجر بن أبجر يا أنتا *

وجاز (ياإيّاكَ) نظراً الى كونه مفعولاً ، كما ورد في كلام ابن الأحوص : « ياإيّاكَ قد كفيتُكَ »[٢٣] .

وذهب أبو حيان الى انّ نداء الضمير المرفوع شاذ ، لأن النداء موضع نصب ، و(أنت) ضمير رفع ، فحقّه أن لايجوز (ياأنتا) ، لكنّ بعض العرب قد جعل بعض الضمائر نائباً عن غيره ، كقولهم : (رأيتُكَ أنتَ) بمعنى : (رأيتُكَ إيّاكَ) ، فَنَابَ ضميرُ الرفع عن ضمير النصب ، وكذلك قالوا : (ياأنتا) والأصلُ : (ياإيّاكَ)[٢٤] .

وانّما لم يُجمع بين حرف النداء وضمير المخاطب في الكلام ، لأنّ أحدهما يُغني عن الآخر ، فلم يُجمع بينهما إلاّ في ضرورة شعر . وإنّ العرب لاتنادي ضميرَ المتكلم فلا تقول : (ياأنا) ، ولاضميرَ الغائب فلا تقول : (ياإيّاهُ) ولا (ياهو) ، وذلك لأنّ ضمير المتكلم وضمير الغائب مناقضان لحرف النداء الذي يقتضي الخطاب ، ولهذا فإنّ كلامَ جهلة الصوفية في نداء الله تعالى : (ياهُو) ليس جارياً على كلام العرب .[٢٥]

أدوات النداء :

إنّ معنى (النداء) ، وهو رفع الصوت ومدّه لتنبيه المنادى وحمله على الالتفات ، تؤدّيه الأدوات الآتية ، وهي في حقيقتها أصوات يهتف بها الرجل عند إرادة تنبيه المنادى فيمتدّ بها الصوت ويرتفع[٢٦] .

---

(٢٢) رجز ينسب الى سالم بن دارة ، أو الأحوص ، ورد في : نوادر أبي زيد ، ص١٦٢ ، وأمالي ابن الشجري ، جـ٢ ص٧٩ ، والانصاف ، ص٣٢٥ ، ٦٨٢ وشرح المفصل ، جـ١ ص١٢٧ ، ١٣٠ ، المقرب ، ص٣٧ ، وخزانة الأدب جـ١ ص٢٨٩ (معجم شواهد العربية ، جـ١ ص٤٤٨) .

(٢٣) شرح الكافية ، جـ١ ص١٣٣ .

(٢٤) ينظر : خزانة الأدب ، جـ٢ ص١٤٠ .

(٢٥) ينظر : المصدر نفسه ، الموضع نفسه .

(٢٦) ينظر : الكشاف ، جـ١ ص٢٢٤ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص١٥ .

١ ـ (الهمزة) :

وتُستعمل لتنبيه القريب المُصْغي إليك الذي لايحتاج الى مَدّ الصوت في ندائه .[٢٧] ومن ذلك قول امرىء القيس :[٢٨]

أَفَاطِمُ مَهْلاً بعضَ هذا التَّدَلُّل وإنْ كُنتِ قدْ أزمَعْتِ صَرْمي فَأَجْمِلِي

والنحاة يُجمعون على أنَّ (الهمزة) موضوعة لنداء القريب ، وأنّه لايُنادى بها البعيد[٢٩] . وقد خَرَقَ شيخُ ابن الخَبّاز اجماع النحويين على هذا ، فزعم أنّها للمتوسّط في البعد ، وأنَّ الذي للقريب (يا)[٣٠] .

والصحيح فيها ماأجمعَ عليه النحاةُ من كونها لنداء القريب ، لِأنّها صوت مقطوع لامَدَّ فيه ، فهي لاتصلح لنداء غير القريب ، يقول سيبويه في ذلك : « وقد يَستعملون هذه التي للمدّ في موضع (الألف) ، ولا يستعملون (الألف) في هذه المواضع التي يمدُّون فيها »[٣١] ، ويقول ابن يعيش : « ولايجوز نداء البعيد بـ (الهمزة) لعدم المدّ فيها » .[٣٢]

ويرى النحاة أنَّ (الهمزةَ) أقلُّ استعمالاً من (يا) ، يقول المالقي : « وهي أقلُّ استعمالاً من (يا) ، لِأنّها لاتُستعمل إلاّ في القريب المُصغي إليك ، و (يا) تُستعمل في القريب والبعيدلأنّهاأكثر منها حروفاً وأكثر مَدّاً »[٣٣] . وقد رَدَّ السيوطي قولَ بعضهم إنَّ النداء بها قليل في كلام العرب،فقال : « وَذَكَرَ في « شرح التسهيل » أنَّ النداء بها قليل في كلام العرب ، وتبعه ابن الصائغ في « حواشي المغني » . وماقالاه مردود ، فقد وقفت لذلك على أكثر من ثلثمائة شاهد ، وأفردتُها

---

(٢٧) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص٢٩٩ ـ ٢٣٠ ، والمقتضب ، جـ٤ ص٢٣٣ ، والكشاف ، جـ١ ص٢٢٤ ، وشرح شواهد المغني ، جـ١ ص٢٠ .

(٢٨) البيت من الطويل ، وقد ورد في : ديوانه ، ص١٢ .

(٢٩) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص٢٣٠ ، والاصول في النحو ، جـ١ ص٤٠٠ ـ ٤٠١ ، والمرتجل ، ص١٩١ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص١٥ ، جـ٨ ص١١٨ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٧٢ .

(٣٠) ينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص١٣ ، والاشباه والنظائر ، جـ٢ ، ص٦٠ .

(٣١) الكتاب ، جـ٢ ص٢٣٠ .

(٣٢) شرح المفصل ، جـ٢ ص١٥ ، وينظر : جـ٨ ص١١٨ .

(٣٣) رصف المباني ، ص٥٢ ، وينظر : الاشباه والنظائر ، جـ٢ ص٩٨ .

بتأليف » .[٣٤] ولكن على الرغم من كثرة هذه الشواهد التي وقف عليها السيوطي وأفردها بتأليف ، تبقى الحقيقة هي أنّ أداة النداء (يا) أكثر وأوسع استعمالاً من (الهمزة) في واقع الاستخدام اللغوي .

٢ ـ (يَا) :

أداة تنتهي بـ (الألف) الملازمة لِلمدّ ، لذلك فهي تستعمل في نداء البعيد لإمكان امتداد الصوت ورفعه بها[٣٥] . وهي تستعمل في نداء البعيد حقيقةً أو حُكماً ، لِأنّهم قد يستعملونها في نداء الانسان الساهي أو الغافل أو النائم وإنْ كان قريباً منهم ، تنزيلاً له منزلةَ مَنْ بَعُدَ ، لأنّهم يرون أنّه لا يُقبِل عليهم إلاّ بالاجتهاد في رفع الصوت ومدّه .[٣٦]

وقد ذهبت طائفة من النحاة الى أنّ الاصل في الأداة (يا) أن تستعمل في نداء البعيد حقيقة أو حكماً ، وأنّ استعمالها في نداء القريب الفَطِن إنّما هو من المجاز الذي يُراد به التأكيد ، يقول الزمخشري ، «(يا) ، حرف وضع في أصله لنداء البعيد ، صوت يهتف به الرجل بِمن يناديه .. فاذا نُودِيَ به القريب المُفَاطِن فذلك للتأكيد المُؤذِن بأنّ الخطاب الذي يتلوه معنيٌّ به جدّاً »[٣٧] . ولذلك عَدُّوا (يا)

---

(٣٤) همع الهوامع ، جـ١ ص١٧٣ .

(٣٥) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص٢٩٩ ـ ٢٣٠ ، والمقتضب ، جـ٤ ص٢٣٣ ، وشرح المفصل ، جـ٨ ص١١٨ .

(٣٦) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص٢٣٠ ، والكشاف ، جـ١ ص٢٢٤ .

(٣٧) الكشاف ، جـ١ ص٢٢٤ ، وينظر : الجنى الداني ، ص٢٥٤ ـ ٢٥٨ .

وقد ذهب كثير من النحاة الى أنّ استعمال أدوات النداء جميعاً في نداء القريب منك ، المستمع والمنصت لك ، يفيد التوكيد ، يقول سيبويه : « وقد يجوز لك أن تستعمل هذه الخمسة غير (وا) اذا كان صاحبُك قريباً منك ، مقبلاً عليك ، توكيداً » ، ويقول ايضاً ، « كما تقولُ للذي هو مقبلٌ عليك بوجهه ، مستمعٌ منصتٌ لك : (كذا كان الأمرُ يا أبا فلان) توكيداً » .

(الكتاب ، جـ٢ ص٢٣٠ ، ٢٣٢ ، وينظر : الاصول في النحو ، جـ١ ص٤٠٠ ـ ٤٠١ ، واللامات ، ص١١١ ـ ١١٢ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص١٥ ، جـ٨ ص١١٨ ، والجنى الداني ، ص٢٥٤ ـ ٢٥٨) .

من أدوات التأكيد اذا نُودي بها القريب الفَطِن ،[٣٨] كما في قول امرىء القيس[٣٩] :

تَقُولُ وقد مَالَ الغَبِيطُ بِنَا معاً عَقَرْتَ بَعِيري يِاامْرأَ القَيْسِ فَانْزِلِ

وذكر الزمخشري أنّ استعمال (يا) في نداء القريب قد يفيد كذلك معنى (الاستبعاد) ، يقول : « فإنْ قُلتَ : فما بال الداعي يقول في جُؤارِه ،[٤٠] (يَارب) و (يَاالله) ، وهو أقربُ إليه من حبل الوريد وأَسْمَعُ بِهِ وأَبْصَرُ ؟ ، قلتُ : هو استقصارٌ منه لِنفسه ، واستبعادٌ لها مِن مظانّ الزلفى وَمَا يُقرّبُهُ الى رضوان اللهِ ومنازِلِ المُقَرّبين ، هَضْماً لِنفسهِ وإقراراً عليها بالتفريط في جنبِ الله ، مع فَرْطِ التهالكِ على استجابةِ دعوته والإذن لِندائهِ وابتهالِهِ » .[٤١]

وَتَوَسَّعَ السيوطي في ذكر المعاني المجازية التي يفيدها استعمال (يا) في نداء القريب ، يقول : « أصلُ النداء بـ (يا) أن تكون للبعيد حقيقة أو حكما ، وقد يُنادى بها القريب لنكت ، منها : (اظهار الحرص في وقوعه على إقبال المدعوّ) نحو : « يامُوسى أَقْبِلْ » ،[٤٢] ومنها : (كون الخطاب المتلوّ معتنىً به) نحو : « ياأَيُّها الناسُ اعبُدوا رَبَّكُم »[٤٣] ، ومنها : (قصد تعظيم شأن المدعوّ) نحو : (يَارَبِّ) وقد قال تعالى : « فَإنّي قَريب »[٤٤] ، ومنها : (قصد انحطاطه) كقول فرعون : « وإنّي لأَظُنُّكَ يامُوسى مَسْحُورا »[٤٥] »[٤٦] .

ودهبت طائفة أخرى من النحاة الى أنّ (يا) موضوعة أصلاً لنداء البعيد والقريب على السواء ، يقول المبرد : « اذا كان صاحبك قريباً منك أو بعيداً ناديته

---

(٣٨) ينظر : البرهان ، جـ٢ ص٤١٥ .

(٣٩) البيت من الطويل ، وقد ورد في ديوانه : ص١١ .

(٤٠) الجُؤَارُ : التَضَرُّع الى الله بالدُّعاء .

(٤١) الكشاف ، جـ١ ص٢٢٤ ـ ٢٢٥ ، وينظر : المفصل ، ص٣٠٩ ، وشرح المفصل ، جـ٨ ص١٢١ .

(٤٢) سورة القصص : الاية ٣١ .

(٤٣) سورة البقرة : الاية ٢١ .

(٤٤) سورة البقرة : الاية ١٨٦ .

(٤٥) سورة الاسراء : الاية ١٠١ .

(٤٦) الاتقان ، جـ٢ ص٨٢ ، وينظر : معترك الاقران ، جـ١ ص٤٤٨ ، والبرهان ، جـ٤ ص٤٥٥ .

بـ (يا) »[٤٧]، ويقول ابن الخشاب : « (يا) : وهي الأصل، تكون للقريب والبعيد »[٤٨]. فهي عندهم مشتركة بين القريب والبعيد، وذلك لكثرة استعمالها فيهما.[٤٩] وقالوا : إنّ استعمالها في نداء القريب والبعيد على السواء هو الظاهر من استقراء كلام العرب.[٥٠] وقد أنكروا دعوى المجاز في استعمالها في نداء القريب، يقول الاسترابادي : « استعمالها في القريب والبعيد على السواء، ودعوى المجاز في أحدهما أو التأويل خلاف الأصل».[٥١].

والذي أراه أنّ استعمال (يا) في نداء البعيد والقريب ليس على السواء، وإنّما الأصل فيها أن تستعمل في نداء البعيد، يؤيد ذلك أنّها تنتهي بـ(الألف) المُلازِمَة لِمَدّ الصوت، وأنّ استعمالها في نداء القريب إنّما هو لإفادة معنى التوكيد في تنبيه المخاطب.

والأداة (يا) أعَمُّ أدوات النداء وأوسعها استعمالاً، لِأنّها تدور في جميع وجوهه، فهي تستعمل في نداء القريب والبعيد، والمستيقظ والنائم، والغافل والمقبل، كما تستعمل في الاستغاثة والتعجب، وقد تدخل في النُّدبة بدلاً من (وا)، فَلَمّا كانت تدور فيه هذا الدوران عَدّها النحاة أمّ الباب وأصلَ أدوات النداء.[٥٢]

والنحاة يُجمعون على أنّ (يا) أكثر أدوات النداء استعمالاً،[٥٣] وما أجمعوا عليه صحيح، فالقرآن المجيد على كثرة استعمال النداء فيه لم يقع نِداء فيه إلاّ بها.[٥٤]. وقال بعض القُرّاء : إنّ (الهمزة) في قوله تعالى « أَمَّنْ هو قانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ »[٥٥] ـ بقراءة تخفيف (الميم) ـ مستعملة أداةً للنداء، وقد استحسن الفَرّاء

---

(٤٧) المقتضب، جـ٤ ص٢٢٥.

(٤٨) المرتجل، ص١٩١.

(٤٩) ينظر : الجنى الداني، ص٢٥٤ ـ ٢٥٨، ومغني اللبيب، جـ٢ ص٣٧٣.

(٥٠) ينظر : همع الهوامع، جـ١ ص١٧٢.

(٥١) شرح الكافية، جـ٢ ص٢٨١.

(٥٢) ينظر : المرتجل، ص١٩١، وشرح المفصل، جـ٨ ص١١٨، والمقرب، جـ١ ص١٧٥ ـ ١٧٦، والاشباه والنظائر، جـ٢ ص٩٨، وهمع الهوامع، جـ١ ص١٧٢.

(٥٣) ينظر : شرح المفصل، جـ٨ ص١١٨، ورصف المباني، ص٥٢، ومغني اللبيب، جـ٢ ص٣٧٣، والاشباه والنظائر، جـ٢ ص٩٨.

(٥٤) ينظر : البحر المحيط، جـ١ ص٩٢ ـ ٩٣، والاشباه والنظائر، جـ٢ ص٩٨، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم، جـ٢ ص٦٢٥.

(٥٥) سورة الزمر : الاية ٩.

هذا الوجه ، يقول : « وقوله « أَمَّنْ هو قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ » قرأها يحيى بن وَثَّاب بالتخفيف ، وذُكِر ذلك عن نافع وحمزة ، وفسَّروها : يريد : (يا مَنْ هو قانت) . وهو وجه حَسَن ، العرب تدعو بـ (ألف) كما يدعون بـ (يا) ، فيقولون : (يازيدُ أَقْبِلْ) و (أزيدُ أَقْبِلْ) .. وهو كثير في الشعر . فيكون المعنى مردوداً بالدُّعاء كالمنسوق ، لِأَنَّه ذَكَرَ الناسيَ الكافر ثمّ قَصَّ قصَّةَ الصالح بالنِّداء ، كما تقول في الكلام : (فلان لايُصَلِّي ولايَصوم فَيا مَنْ يُصَلِّي ويصوم أَبْشِر) ، فهذا هو معناه ، والله أعْلَم »[٥٦] ، وأجاز فيها وجها ثانياً ، فقال : « وقد تكون (الألف) استفهاماً بتأويل (أَمْ) ، لِأَنَّ العرب قد تضع (أَمْ) في موضع (الألف) اذا سبقها كلام .. فيكون المعنى : أَمَنْ هو قانت ـ خفيف ـ كالأوّل الذي ذُكِّر بالنسيان والكفر ؟ » .[٥٧]

وكون (الهمزة) في الآية للنداء بعيد ،لأنَّه ليس في التنزيل نداء بغير الأداة (يا) ، والأقرب والأقوى أن تكون للاستفهام الذي يفيد التنبيه ،[٥٨] ، وتكون « مَنْ » ، مبتدأ ، وخبره محذوف لدلالة الكلام عليه ، تقديره : (أَمَنْ هو قانت كَمَنْ ليس كذلك ؟) .[٥٩] وقد ورد استعمال (الهمزة) للاستفهام في تراكيب مماثلة في آيات كثيرة ولم يُصَرَّح فيها بخبر المبتدأ نحو قوله تعالى : « أَفَمَنْ زُيِّنَ له سُوءُ عمله فرآه حسناً ؟ »[٦٠] ، وقوله : « أَفَمَنْ شَرَحَ اللهُ صَدْرَهُ للإسلام فَهُوَ على نُورٍ من رَبِّهِ ؟ »[٦١] وقد جاء هذا الخبر مُصَرَّحا به في تراكيب أُخرى مماثلة في نحو قوله تعالى : « أَفَمَنْ كانَ على بَيِّنَةٍ مَنْ رَبِّهِ كَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ ؟ »[٦٢] وقوله تعالى « أَفَمَنْ اتَّبَعَ رِضْوَانَ اللهِ كَمَنْ بَآءَ بِسخَطٍ مِن الله ؟ » .[٦٣] يقول ابن هشام في قوله

---

(٥٦) معاني القرآن ، جـ٢ ص٤١٦ .

(٥٧) معاني القرآن ، جـ٢ ص٤١٦ ، وينظر : الحجّة في القراءات السبع ، ص٣٠٨ ـ ٣٠٩ ، والبرهان ، جـ٤ ص٤٥٥ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ، جـ١ ص٢١٧ .

(٥٨) ينظر : مشكل اعراب القرآن ، جـ٢ ص٢٥٨ .

(٥٩) ينظر : الجنى الداني ، ص٣٦ ، والكشاف ، جـ٣ ص٣٩٠ .

(٦٠) سورة فاطر : الآية ٨ ، وينظر : الكشاف ، جـ٣ ص٣١٠ .

(٦١) سورة الزمر : الآية ٢٢ ، وينظر : الكشاف ، جـ٣ ص٣٩٤ .

(٦٢) سورة محمد : الاية ١٤ .

(٦٣) سورة آل عمران : الاية ١٦٢ .

تعالى « أَمَّنْ هو قَانتٌ آناءَ الليل » ـ بقراءة تخفيف « الميم » ـ : « وكون « الهمزة » فيه للنداء هو قولُ الفراء ، ويُبْعِدُه أنّه ليس في التنزيل نداء بغير (يا) ، ويُقَرِّبُهُ سلامتُه من دَعْوَى المجاز ، إذ لا يكون الاستفهامُ منه تعالى على حقيقته ، ومن دعوى كثرة الحذف ، إذ التقدير عند مَنْ جعلها للاستفهام : (أَمَنْ هو قانتٌ خيرٌ أَمْ هذا الكافرُ ؟) أَيْ : المُخاطَب بقوله تعالى : « قُلْ تَمَتَّعْ بِكُفْرِكَ قليلًا »[٦٤] ، فَحُذِف شيئان : مُعَادِلُ الهمزة والخبرُ ...

وَلَكَ أن تقول : .. لاحاجة في الآية الى تقدير مُعادِل ، لصحة تقدير الخبر بقولك : (كَمَن ليس كذلك ؟) ، وقد قالوا في قوله « أَفَمَنْ هو قائمٌ على كلِّ نفسٍ بما كَسَبَتْ ؟ »[٦٥] ، إنَّ التقدير : (كَمَنْ ليس كذلك ؟) .. وقالوا : التقدير في قوله تعالى « أَفَمَنْ يَتَّقي بوَجْهِهِ سُوءَ العَذَابِ يومَ القِيَامَةِ ؟ »[٦٦] أَيْ : (كَمَن يُنَعَّمُ في الجنّة ؟ »[٦٧]

٢ ـ أيْ

أداة موضوعة لنداء البعيد أو المتوسط أو القريب ، على خلاف للنحاة في ذلك[٦٨] ، حيث ذهب بعضُهم الى أنّها موضوعة لِمدّ الصوت في نداء البعيد[٦٩] ، وذهب آخرون الى أنّها موضوعة كالهمزة لنداء القريب .[٧٠] ويرى ابن الخشاب أنّ (أيْ) للقريب ، و (الهمزة) لما هو أقرب[٧١] ، وقد تناقضت فيها أقوالُ بعضهم مثل ابن يعيش ، حيث قال : إنّها موضوعة لرفع الصوت ومدّه في نداء البعيد[٧٢] ، وقال في موضع اخر : إنّها تُستعمل استعمال (الهمزة) في نداء القريب[٧٣] .

---

(٦٤) سورة الزمر : الاية ٨ .

(٦٥) سورة الرعد : الاية ٣٣ .

(٦٦) سورة الزمر : الاية ٢٤ ، وينظر : الكشاف ، جـ٣ ص٢٩٦ .

(٦٧) مغني اللبيب ، جـ١ ص١٣ ـ ١٤ .

(٦٨) ينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص٧٦ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٧٣ ، وشرح شواهد المغني جـ١ ص٢٢٤ .

(٦٩) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص٢٢٩ ـ ٢٣٠ ، والمقتضب ، جـ٤ ص٢٣٣ ، والاصول في النحو ، جـ١ ص٤٠٠ ـ ٤٠١ ، والمقرب ، جـ١ ص١٧٥ ـ ١٧٦ ، وشرح ابن عقيل ، جـ٢ ص٢٠١ .

(٧٠) ينظر : المفصل ، ص٣٠٩ ، والكشاف ، جـ١ ص٢٢٤ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٣٨١ .

(٧١) ينظر : المرتجل ، ص١٩١ .

(٧٢) ينظر : شرح المفصل ، جـ٢ ص١٥ .

(٧٣) ينظر : المصدر نفسه ، جـ٨ ص١١٨ .

وأرى أنَّ الأداة (أيْ) لاتصلح أن تكون أداة لنداء البعيد ، وإنّما هي تصلح أن تكون أداة لتنبيه القريب ، وذلك لِأنَّ سكون (الياء) فيها لا يُعينُ على مدّ الصوت ورفعه بها ، وهي على العكس من ذلك لو كانت (الياء) فيها مفتوحةً ، كما هو الحال في الأداة (أيَا) ، فإنّها تُعين على مدّ الصوت ورفعه بها . مع أنّهُ لاشَكَّ في أنَّ المدَّ فيها أكثرُ منه في (الهمزة) ، ولذلك فليس بعيداً القول ، إنّ (أيْ) لتنبيه القريب ، و (الهمزة) لتنبيه مَنْ هو أقرب .

ومن استعمال (أيْ) في النداء قول الشاعر :[٧٤]

أَلَمْ تَسْمَعِي أَيْ عَبْدَ فِي رَوْنَقِ الضُّحى بكـاءَ حَمَـامَـاتٍ لَهُنَّ هَـدِيـرُ

٤ ـ (أيَا) وَ (هَيَا) :

أداتان قد أجمعَ النحاةُ على أنّهما موضوعتانِ لِمَدِّ الصوت في نداء البعيد[٧٥]، وخَرَقَ الجوهري هذا الاجماعَ فقال ، إنّ (أيَا) يُنادى بها القريب والبعيد .[٧٦]

وَلاشك في أنَّ المدّ في هاتين الأداتين أكثر منه في (يا) ، ولذلك فهما لاتستخدمان إلّا في نداء البعيد . ويرى ابن الخشاب أنّ (أيَا) لِمَا بَعُدَ ، و (هَيَا) لما هو أبعد مِن المُنادى بـ (أيَا) .[٧٧]

وقد اختلف النحاة في أصل (هَيَا) ، فذهب أكثرُهم الى أنّها أصلٌ قائم بنفسه[٧٨] . وذهب آخرون الى أنَّ أصلها هو ، (أيَا) أُبدلت همزتُها هاء .[٧٩] وذهب بعضُهم الى أنَّ أصلها هو ، (يا) أُدخلت عليها (هاء) التنبيه مبالغة .[٨٠]

---

(٧٤) البيت لكثير عزة ، وهو من الطويل ، وقد ورد في ، الجمـل ، للزجاجي ، ص١٦٨ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص٧٦ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٧٢ ، وديوانه ، جـ١ ص٢٢١ .
(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص١٥٧) .

(٧٥) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص٢٩٩ ـ ٢٢٠ ، والمقتضب ، جـ٤ ص٢٢٥ ، والمفصل ، ص٣٠٩ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص١٥ ، جـ٨ ص١١٨ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٢٨١ .

(٧٦) ينظر : مختار الصحاح ، لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت ٦٦٠ هـ) ، القاهرة ١٩٥٠ ، (أيا) ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص٢٠ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٧٢ .

(٧٧) ينظر : المرتجل ، ص١٩١ .

(٧٨) ينظر : شرح المفصل ، جـ٨ ص١١٨ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٧٢ .

(٧٩) ينظر : المرتجل ، ص١٩١ ، وشرح المفصل ، جـ٨ ص١١٨ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص٢٠ .

(٨٠) ينظر : شرح المفصل ، جـ٨ ص١١٩ .

وليس بعيداً أن تكون (هَيَا) في أصلها : (أيَا) ، وذلك لأنّ (أيَا) أكثر استعمالاً من (هَيَا)[٨١] ، ولأنّ من سُنن العرب في كلامهم ابدال (الهمزة) هاءً ، فقالوا : (أيَا) و (هَيَا) ، و (إيّاكَ) و (هيّاكَ) ، وَ (اتْمَأَلَّ السّنامُ) و (اتْمَهَلَّ) اذا انتصب ، و (أرحَتُ دابّتي) و (هَرَحْتُها) ، و (أرقْتُ الماءَ) و (هرقْتُه) .[٨٢]

ومن استعمالهما أداتين للنداء قول الشاعر :[٨٣]

أيا جَبَلَيْ نَعْمَانَ بِاللهِ خَلّيَا نَسِيمَ الصّبا يُخْلِصْ إليَّ نَسِيمَهَا

وقول الآخر :[٨٤]

فَأَصَاخَ يَرْجُو أن يكونَ حَيا ويقولُ مِنْ فَرَحٍ : هَيَا رَبّا

٥ ـ (وا)

أداة تستعمل في النُدبة . و(النُدبة) ، نداء خاص لِأنّها نداءُ الهالكِ ، لذلك فهي موضعٌ يقتضي رفعَ الصوت ومدّه ، لأنّها تفجُعٌ على مَنْ ماتَ وبَعُدَ عنهم ، ولمّا كانوا يرفعون أصواتهم عندها ويمدُّونها لإسماع جميع الحاضرين ، فهم يستعملون فيها أدوات المدّ (وا) و (يا) ، وقد لا يكتفون بما فيهما من مدّ ، فيلحقون آخرَ الاسم المندوب مدًّا آخر ، هو (الألف) التي تلحقها (الهاء) في الوقف ، مبالغةً في مدّ الصوت والترنُّم به لِأنّ الهالكَ في غاية البُعد ، يقول سيبويه : « و (النُدبةُ) يلزمُها (يا) و (وا) ، لِأنّهم يختلطون ويَدْعون ما قد فاتَ وبَعُدَ عنهم ، ومع ذلك أنّ (النُدبة)

---

(٨١) ينظر : المصدر نفسه ، الموضع نفسه .

(٨٢) ينظر : الصاحبي ، ص٢٠٣ ـ ٢٠٤ ، والمزهر ، جـ١ ص٤٦٢ ، وتأويل مشكل القرآن ، ص٢٠٢ ـ ٢٠٣ ، والمحتسب ، جـ١ ص٣٩ ـ ٤٠ .

(٨٣) البيت لمجنون ليلى ، وهو من الطويل ، وقد ورد في : مغني اللبيب ، جـ١ ص٢٠ ، والاغاني ، جـ١ ص١٧٠ ، جـ٥ ص٢٤ ، وديوانه ، ص٢٥١ .
(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص٣٤٥) .

(٨٤) البيت لا يعرف قائله ، وهو من الكامل ، وقد ورد في : الخصائص ، جـ١ ص٢٩ ، ٢١٩ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص٢٠ .
(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص٣٢) .

كأنّهم يترنّمون فيها ، فمن ثمّ ألزموها المدّ ، وألحقوا آخرَ الاسم المدّ مبالغةً في الترنُّم »[٨٥] .

والأداة (وا) أكثر اختصاصا بالندبة من (يا) ، لأنّ المدّ الكائن في الواو والألف (وا) أكثر من المدّ الكائن في الياء والألف (يا)[٨٦] .

وجهور النحاة على أنّ (وا) مختصّة بالندبة ، لا تستعمل في غيرها ، وذكر بعضُهم أنّها قد تستعمل في النداء المحض فيقال : (وازيدُ أقْبِلْ) ، وهو قليل[٨٧] .

وذكر المرادي أنّ النحويين قد اختلفوا في أصل (وا) ، فذهب بعضُهم الى أنّها أصل برأسه ، وذهب آخرون الى أن أصلها هو : (يا) أُبدِلت ياؤها واواً[٨٨] . ولا شك في أنّ الرأي الأول هو الأقوى ، والرأي الثاني ضعيف إذ لا دليل عليه ، وهذا ما ذهب اليه المرادي نفسه[٨٩] .

٦ ـ (آ) و (آيْ)

لم يذكر سيبويه الأداتين : (آ) بالمد ، و (آيْ) بالمد والسكون ، وذكرهما بعض النحاة ، وقالوا : إنّهما تستعملان في نداء البعيد[٩٠] . وهما في الأصل ممّا حكاه الكوفيون عن العرب الذين وثقوا بعربيتهم وتوسعوا في الأخذ عنهم[٩١] .

أمّا رأي البلاغيين في أدوات النداء واستعمالاتها ومعانيها ، فنحن نجد السكاكي في قسم « علم المعاني » من كتابه « مفتاح العلوم » يحيل القارىء على قسم « علم النحو » من الكتاب نفسه للوقوف على « ما يتعلق بالنداء من حروفه ، وتفصيل الكلام في معانيها »[٩١] ، وهو لا يضيف شيئا على ما قاله النحاة فيها ، فهو يرى أنّ

---

(٨٥) الكتاب ، جـ٢ ص٢٣١ ، وينظر : المقتضب ، جـ٤ ص٢٣٣ ، والاصول في النحو ، جـ١ ص٤٣٢ ـ ٤٣٣ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص١٥٦ ، والمحتسب ، جـ١ ص٣٢٣ .

(٨٦) ينظر : شرح المفصل ، جـ٨ ص١٢٠ .

(٨٧) ينظر : شرح الكافية ، جـ١ ص١٥٦ ، جـ٢ ص٢٨١ ، والجنى الداني ، ص٢٥٢ ، ومغني اللبيب ، جـ٢ ص٣٦٩ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٧٢ .

(٨٨) ينظر : الجنى الداني ، ص٢٥٢ .

(٨٩) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٢٨١ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص٢٠ .

(٩٠) ينظر : همع الهوامع ، جـ١ ص١٧٢ .

(٩١) مفتاح العلوم ، ص ١٥٤ .

الأدوات (يا) و (أيا) و (هيا) تستعمل لنداء البعيد حقيقةً أو حكما ، وأنّ استعمالها في نداء القريب الفَطِن إنّما هو من المجاز الذي يراد به معنى (الاستبعاد) ، أو (التعظيم) . وأنّ (أيْ) و (الهمزة) لنداء القريب ، وقد تستعمل فيه (يا) أيضا . و (وا) للندبة خاصة .[٩٢] .

أما الخطيب القزويني فقد أمسك عن الكلام في أدوات النداء ومعانيها[٩٣] ، وتابعه في ذلك التفتازاني[٩٤] ، والسبكي الذي يقول في (النداء) : « وأحكامه معلومة في النحو »[٩٥] ، ولم يفصّل الحديثَ فيها من أصحاب شروح التلخيص سوى ابن يعقوب المعربي الذي تحدّث بما تحدث به النحاة عن علّة استعمال أدوات النداء الموضوعة للبعيد في نداء القريب ، ولكنّه زاد عليهم القول : إنّ (الهمزة) و (أيْ) الموضوعتين أصلا لنداء القريب ، قد تستعملان في نداء البعيد تنزيلا له منزلةَ القريب ، وذلك لحضوره في القلب حتى صار كالمشهود الحاضر[٩٦] .

(المنادى) وعامل النصب فيه

(المنادى) في اصطلاح النحاة : « هو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب (أدعو) لفظا أو تقديراً »[٩٧] .

إنّ (النداء) ـ كما في قولنا (يازيدُ) ـ ليس بجملة ، ولا قسم من جملة ، وهو مع ذلك كلام تام ، ويشبه الجملة في أنه مستقل بنفسه ، يؤدي معنى طلب اقبال المخاطب ، ولا يحتاج في ذلك الى غيره مظهراً كان أو مقدرا ، يقول ابن الخشاب : « إنّ الحرف لا يستقلُّ به مع الاسم كلامٌ تام إلاّ في النداء نحو قولك : (يازيدُ) »[٩٨] .

---

(٩٢) ينظر : مفتاح العلوم ، ص٤٩ .

(٩٣) ينظر : الايضاح ، جـ١ ص١٤٦ .

(٩٤) ينظر : مختصر التفتازاني ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٣٣٣ ـ ٣٣٨ .

(٩٥) عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٣٣٣ ـ ٣٣٤ .

(٩٦) ينظر : مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٣٣٣ ـ ٣٣٤ ، وحاشية الدسوقي ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٣٣٤ .

(٩٧) التعريفات ، ص٢٥٠ ، وينظر : شرح الكافية ، جـ١ ص١٣١ ، ومعترك الأقران ، جـ١ ص٤٤٦ ـ ٤٤٧ .

(٩٨) المرتجل ، ص٢٦ ـ ٢٧ .

ولكنّ النحاة لم يسلّموا بهذه الحقيقة ، وانّما راحوا يحقّقون الأمر ، ثم انتهوا الى القول ، إنّ (النداء) إنّما كان كلاما تاما بتقدير فعل مضمر ، يقول الجرجاني ، « وجملة الأمر ، أنه لا يكون كلام من حرف وفعل أصلا ، ولا من حرف واسم إلاّ في النداء ، نحو (ياعبدالله) ، وذلك أيضا اذا حقق الأمر كان كلاما بتقدير الفعل المضمر الذي هو (أعني) و (أريد) و (أدعو) . و (يا) دليلٌ عليه وعلى قيام معناه في النفس »(٩٩) .

وكان الدافع للنحاة على سلوك هذا السبيل ، أنّهم وجدوا الاسم المنادى يقع منصوبا بعد أداة النداء ، إلاّ اذا كان علما مفرداً أو نكرة مقصودة فيُضم ، وكان من قواعدهم أنّه لا يعمل النصبَ في الأسماء إلاّ الأفعال ، ولذلك هم قدّروا للمنادى فعلا ناصبا ، يقول سيبويه ،

« وممّا ينتصب في غير الأمر والنهي ، على الفعل المتروك اظهارُه ، قولك (ياعبدَالله) والنداءُ كلّه . وأمّا (يازيدُ) فله عِلّةٌ ستراها في باب النداء إن شاء الله تعالى . حذفوا الفعلَ لكثرة استعمالهم هذا في الكلام ، وصار (يا) بدلا من اللفظ بالفعل ، كأنه قال ، (ياأُريدُ عبدَالله) ، فحذف (أُريدُ) ، وصارت (يا) بدلا منها ، لأنّك اذا قلت ، (يافلانُ) عُلِمَ أنّك تريدُه »(١٠٠) .

فالنحاة قد عالجوا (المنادى) على أنه مفعول به ، يقول أبو البركات الأنباري ، « فإن قيل ، فَلِمَ كان المضاف والنكرة منصوبين ؟ ، قيل ، لِأنّ الأصل في كل منادى أن يكون منصوبا لِأنّهُ مفعول ، إلاّ أنّه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناءه ، فبقي ما سواه على الأصل »(١٠١) .

واستدلوا على أنّ الأصل في كلّ منادى النصب على أنه مفعول به ، بقول العرب ، (ياإيّاك) ، فقالوا ، إنّ العرب قد كنّوا عن المنادى بضمير النصب لمّا كان في أصله منصوبا . علما بأنّ العرب قد كنّوا عنه بضمير الرفع أيضا فقالوا ، (ياأنتَ) ، يقول

---

(٩٩) دلائل الاعجاز ، ص٤٧ .

(١٠٠) الكتاب ، جـ١ ص٢٩١ ، وينظر ، ص٢٩٤ ، ٢٩٦ ـ ٢٩٧ ، ٤٢١ .

(١٠١) أسرار العربية ، ص٢٢٦ ، وينظر ، شرح المفصل ، جـ١ ص١٢٧ ـ ١٢٨ ، وشرح قطر الندى ، ص٢٠٢ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٧٢ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص٧٥٤ ، ٧٦٩ ، وخزانة الأدب ، جـ١ ص٤٢٠ .

سيبويه : « وممّا يدلّك على أنه ينتصب على الفعل ، وأنّ (يا) صارت بدلا من اللفظ بالفعل ، قولُ العرب : (ياإيّاك) ، إنّما قلتَ : (ياإيّاك أعني) ، ولكنّهم حذفوا الفعلَ ، وصار (يا) و (أيَا) و (أيْ) بدلا من اللفظ بالفعل . وزعم الخليل رحمه الله أنّه سمعَ بعضَ العرب يقول : (ياأنتَ) ، فزعمَ أنّهم جعلوه موضعَ المفرد »[١٠٢] . كما استدلوا على ذلك أيضا بنصب المنادى المضاف نحو (ياعبدَالله) ، والمشابه له نحو (ياخيراً من زيد) ، والمنكور نحو (يارجلا)[١٠٣] .

فمذهب جمهور البصريين أنّ العاملَ في المنادى فعلٌ قد أُضمِر إضماراً لازما طلباً للخفّة ، وأُقيمت أداة النداء مقامَه ، يقول السيوطي : « إنّما وجب اضمار الفعل العامل في المنادى .. لِأنّ الواضع تصوّر في الذهن أنه لو نَطقَ به لكثر استعمالهُ ، فألزمَه الإضمار طلباً للخفّة ، لأنّ كثرة الاستعمال مظنّة التخفيف ، وأقامَ مقامَه في النداء حرفاً يدلُّ عليه في محله »[١٠٤] .

ومع أنّ أداة النداء قد أُقيمت مقامَ الفعل ، وأُبدلت منه ، إلّا أنّ المنادى عندهم منصوب على الفعل المحذوف ، يقول المبرد : « اعلم أنّك اذا دعوْتَ مضافا نصبته ، وانتصابه على الفعل المتروكِ اظهارُه ، وذلك قولك (ياعبدَالله) ، لِأنّ (يا) بَدَل من قولك (أدعو عبدَاللهِ وأُريد) ، لا أنّكَ تُخبِر أنّكَ تَفعلُ ، ولكن بها وقع أنّك قد أوقعت فِعْلا ، فاذا قلتُ : (ياعبدَالله) فقد وقع دعاؤك بـ (عبدالله) ، فانتصب على أنه مفعول تعدّى اليه فِعْلُك . وكذلك كلُّ ما كان نكرةً »[١٠٥] .

وقد ألمحَ ابنُ جني الى فساد قول النحاة بتقدير فعل ناصب محذوف في النداء ، وذلك لِأنّ اظهار هذا الفعل يزيلُ غرضَ الكلام ، فيحيل معنى النداء ويفسده ، إذ يقلبه من الإنشاء الى الخبر ، يقول في « باب الاعتلام لهم بأفعالهم » : « ظاهر هذا الحديث طريف ، ومحصوله صحيح ، وذلك اذا كان الأول المردود اليه الثاني جاريا على صِحّةِ عِلّةٍ .

---

(١٠٢) الكتاب ، جـ١ ص٢٩١ .

(١٠٣) ينظر : شرح المفصل ، جـ١ ص١٢٧ .

(١٠٤) الاشباه والنظائر ، جـ١ ص٢٦٩ ، وينظر : ص٤٩ ، ١٢٦ .

(١٠٥) المقتضب ، جـ٤ ص٢٠٢ ـ ٢٠٣ .

من ذلك أن يقول قائل ، اذا كان الفعل قد حذف في الموضع الذي لو ظهر فيه لما أفسد معنى ، كان ترك إظهاره في الموضع الذي لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأحجى ، ألا ترى أنهم يقولون ، (الذي في الدار زيد) وأصله ، (الذي استقرّ أو ثبت في الدار زيد) ، ولو أظهروا هذا الفعل هنا لما أحال معنىً ، ولاأزال غَرَضاً . فكيف بهم في ترك اظهاره في النداء ، ألا ترى أنّه لو تُجُشِّمَ إظهارُه فقيل ، (أدعو زيداً) و (أنادي زيداً) ، لاستحال أمر النداء ، فصار الى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب ، و (النداء) مِمّا لا يصحّ فيد تصديق ولا تكذيب »[١٠٦] .

وقد استند ابنُ مضاء بعد ذلك الى رأي ابن جني ، وأنكر على النحاة تكلّفهم في تقدير العوامل المحذوفة ، تطبيقا لقاعدتهم بأنّ كلّ منصوب لا بدّ له من ناصب ، مِماً كان يؤدي بصناعة النحو الى ، « تغيير كلام العرب ، وحطّه عن رتبة البلاغة الى هُجْنَة العيّ ، وادّعاء النقصان فيما هو كامل ، وتحريف المعاني عن المقصود بها »[١٠٧] . وقد قسّم العواملَ المحذوفة في صناعة النحويين الى ثلاثة أقسام ، وقال في (القسم الثالث) ، « .. وأما القسم الثالث فهو مضمر ، اذا أُظهر تغيَّر الكلام عما كان عليه قبل إظهاره ، كقولنا ، (ياعبدَ اللهِ) ، وحكم سائر المناديات المضافة والنكرات حكم (عبدَ الله) ، و (عبدَ الله) عندهم منصوب بفعل مضمر تقديره ، (أدعو) أو (أنادي) ، وهذا اذا أُظْهِر تغيرّ المعنى وصار النداء خبرا »[١٠٨] .

وقد احتاط بعضُ النحاة لهذا الأمر فأكدوا على امتناع اظهارِ الفعل المضمر في النداء ، وامتناع التلفظ به ، لكيلا ينقلب النداء من الإنشاء الى الخبر يقول الجرجاني ، « اعلَمْ أنّ أصل المُنادى المفعولية ، على تقدير (أدْعُو) أو (أُرِيدُ) ، إلاّ أنّهم تركوا إظهارَ هذا الفعل ، وجعلوا (يا) كالخَلَف منهُ لدلالتهِ عليه ، وكانَ في ذلك اختصارٌ ورَفعُ لَبْسٍ ، إذ لو قيل ، (أدعُو زيداً) أو (أُرِيدُ زيداً) لجازَ أن يُظنّ بالمتكلّم أنّه قصدَ الاخبارَ بدعائِهِ زَيْداً فيما يُستقبَلُ ، لِأنّ (أفعلُ) لا يختصُ بالحال ، بل يكونُ مشتركاً بينه وبين الاستقبال ، فلمّا كان كذلك التُزِمَ تَركُ اظهارِ هذا الفعل ، وجُعِلَ (يا) كالنائب عنه ، فصارَ قولُكَ (ياعبدَ اللهِ) و (ياغلامَ

---

(١٠٦) الخصائص ، ج١ ص ١٨٦ .

(١٠٧) الرد على النحاة ، ص ٨٨ .

(١٠٨) الرد على النحاة ، ص ٨٨ ـ ٩٠ .

زيدٍ) يفيدُ في أنّكَ في حالِ دُعائِه ، وأنّ في نفسِكَ ارادةً متوجهةً اليه وقَصداً مختصّاً به . وقال صاحبُ الكتاب ، « إنّ الأصل أن تقول ، (يا إيّاكَ أعني) » ، فمعنى هذا أنّ المُنادى منصوبٌ ومُخاطَب ، فالأصلُ أن يُؤتى بالضمير المنصوب ، الذي هو (ايّاكَ) ، إلاّ أنّ الاسمَ الظاهرَ ، نحو ، (عبدالله) ، قامَ مقامَهُ ، ونابَ (يا) عن الفعل الناصب له ، وكأنّه جمع بين (يا) وبين (أعني) ليجعل (يا) دليلاً على كون المُتكلِّم في حال الدعاء وتنبيهاً على ذلك ، غير أنّهم اختصروا فاضمروا هذا الفعلَ اضماراً لازماً ، وصار (يا) كالعِوَض منهُ . وكانَ هذا أذهبَ في الجَزْمِ لِمَا ذكرنا مِن أنّه لايَلْتَبِسُ بالخبر »[١٠٩] ويقول ابن الخشاب ، « إنّ (المنادى) مفعول ، وحرف النداء نائب عن الفعل ، إلاّ أنّه فعلٌ لايصحّ اظهاره ، لِأنّه لو ظهر لكان خبراً ، و (النداء) ليس بخبر ، لِأنّه أصل من أصول الكلام لايحتمل الصدق ولا الكذب »[١١٠] . ويقول ابن يعيش ، « والناصب له فعل مضمر تقديره ، (أُنادِي زيداً) ، أو (أُريدُ) ، أو (أَدعُو) ، أو نحو ذلك . ولا يجوز اظهار ذلك ، ولا اللفظ به ، لِأنّ (يا) قد نابت عنه ، ولِأنّكَ اذا صَرُحت بالفعل وقلت ، (أُنادِي) أو (أُريدُ) كان إخبارا عن نفسك ، و (النداء) ليس بإخبار ، وانّما هو نفس التصويت بالمنادى ، ثم يقع الإخبار عنه فيما بعد فتقول ، (ناديتُ زيداً) »[١١١] .

كما احتاط له آخرون بالقول ، إنّ تقدير الفعل لايخرج بالنداء من الإنشاء الى الخبر ، لأن الفعل مقصود به الإنشاء ، يقول الاسترابادي ، « وما أورد ههنا الزاما من أن الفعل لو كان مقدرا ، أو كان (يا) عوضا منه ، لكان جملة خبرية ، غير لازم ، لأنّ الفعل مقصود به الإنشاء ، فالأولى أن يقدّر بلفظ الماضي ، أي ، (دعوت) أو (ناديت) ، لأنّ الأغلب في الأفعال الإنشائية مجيئها بلفظ الماضي » .[١١٢] ويقول ابن هشام في ذلك أيضا ، « (المنادى) ، نوع من أنواع المفعول به .. وبيان كونه مفعولا به أنّ قولك (ياعبدَالله) أصله ، (يا أدعو

---

(١٠٩) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، ج٢ ص ٧٥٢ ـ ٧٥٤ .

(١١٠) المرتجل ، ص ١٩١ ـ ١٩٢ .

(١١١) شرح المفصل ، ج١ ص ١٢٧ ، وينظر ، همع الهوامع ، ج١ ص ١٧١ ، والأشباه والنظائر ، ج١ ص ١٩٢ .

(١١٢) شرح الكافية ، جـ١ ص١٢٢ .

عبدَالله) ، فـ (يا) ، حرف تنبيه ، و (أدعو) ، فعل مضارع قُصد به الإنشاء لا الإخبار ، وفاعله مستتر ، و (عبدَ الله) ، مفعول به »[١١٣] .

وذهب بعض البصريين الى أنّ العامل في المنادى ليس فعلاً مضمرا ، وانّما هو أداة النداء نفسها ، وذلك لقوّتها في نفسها ، وشبهها الفعل ، وسدّها مسدّه ، يقول ابن جني : « .. فلمّا قويت (يا) في نفسها ، وأوغَلَتْ في شَبَه الفعل ، تولّت بنفسها العمل .. لِأنّك اذا قلت : (ياعبدَالله) تمّ الكلام بها وبمنصوبها بعدها ، فوجب أن تكون هي كأنّها الفعل المستقِلّ بفاعله ، والمنصوب هو المفعول بعدها »[١١٤] . وقد خالفهم آخرون ، يقول السيوطي : « وأما حرف النداء فعامل في المنادى عند بعضهم ، والذي يظهر خلافُه ، ولو كان عاملا لَمَا جاز حذفُه وابقاءُ عمله »[١١٥] .

ونَقَلَ قولَ ابن مالك : « إنّ العـربَ لـم تُقَدِّر أحرفَ النداء عوضاً من (أدعو) أو (أنادي) لإجازتهم حذفها »[١١٦] ، ونَقَلَ قولَ الشلوبين : « الحروف لا تعمل بما فيها من معنى الأفعال خاصة ، لأنّها لو عملت بذلك لَعَمِلَت الحروف كلّها ، إذ ليس حرف معنى يخلو من معنى الفعل ، فلو عملت بما فيها مِن معنى الفعل لَعملت كلّها ، وإنّما يعملُ منها ما توفرت فيه أشباه الفعل ، كتوفرها في (إنّ وأخواتها) و (ما الحجازية) ، ولهذا لم تعمل (يا) في النداء لأنّ تلك الأشباه ليست موجودة فيها »[١١٧] .

وذهب أبو علي الى أنّ أدوات النداء ليست بحروف ، وانما هي أسماء أفعال بمعنى : (أدعُو) ، كـ (أُفّ) بمعنى : (اتضجّرُ) ، وليس ثمّ فعل مقدّر[١١٨] ، ومَنَعَ بعضُ النحاة ذلك ، يقول الاسترابادي : « ومُنِعَ بأنّ أسماء الأفعال لا تكون على أقلّ من حرفين ، و (الهمزة) من أدوات النداء ... وقيل : لو كان اسمَ فعلٍ لتمّ معنًى دون المنادى لكونه جملة »[١١٩] .

---

(١١٣) شرح شذور الذهب ، ص٢١٥ ، وينظر : مغني اللبيب ، جـ٢ ص٣٧٣ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٧١ .

(١١٤) الخصائص ، جـ٢ ص٢٧٧ ـ ٢٧٨ ، وينظر : اللامات ، ص٥٨ ، وشرح المفصل ، جـ٨ ص١٢٠ ـ ١٢١ .

(١١٥) الاشباه والنظائر ، جـ١ ص٢٤٤ ، وينظر : جـ٢ ص٢١ .

(١١٦) الأشباه والنظائر ، جـ١ ص١٦٩ .

(١١٧) المصدر نفسه ، جـ١ ص٢٠٤ .

(١١٨) ينظر : شرح المفصل ، جـ١ ص١٢٧ ، جـ٨ ص١٢١ ، والأشباه والنظائر ، جـ٢ ص١٢ .

(١١٩) شرح الكافية ، جـ١ ص١٣٢ ، وينظر : شرح المفصل ، جـ٨ ص١٢١ .

وذهب الجرجاني إلى أنّ أدوات النداء بمنزلة الأفعال ، أو هي أفعال في المعنى ، « فَلَمّا أمالوا (يا) عَلِمْتَ أنّ ذلك لنيابته عن الفعل ، واكتسابه أدنى تمكّن ، فصارَ قولك (يازيدُ) بمنزلة قولك (رمى زيدٌ) ، في أنه فعلٌ في المعنى ، ولذلك جاز أن يدخل على الحرف ، نحو : (يالَزيد) ، كما يدخل في : (نَصحتُكَ) و (نَصحتُ لكَ) ، ولولا كونه بمنزلة الفعل لم يدخل على الحرف ، لأنّ الحرفَ لا يعملُ في الحرفِ »[١٢٠] .

وذهب آخرون الى أنّ أدوات النداء أفعال . ورُدّ بأنّه كان يلزم اتصال الضمير بها كما يتصل بسائر العوامل ، فدلّ ذلك عندهم على أنّ العامل محذوف .[١٢١] .

وذهب بعضُهم الى أنّ الناصب للمنادى معنوي ، وهو (القصد) . ورُدّ بأنّه لم يعهد في عوامل النصب[١٢٢] .

أما المنادى المفرد المعرفة ، فهو مبني عندهم على الضم في موضع نصب بهذا العامل الذي افترضوه لأن مفعول به ، سواء أكان معرفةً قبل النداء (وهو ، العلم) أم كان متعرفا بالنداء (وهو ، النكرة المقصودة)[١٢٣] .

واستدلوا على كونه مبنيا على الضم وليس معربا ، بحذف التنوين منه ، قالوا : لو كان معربا لما حذف التنوين منه كما لم يحذف من النكرة في نحو : (ياراكباً) . واستدلوا على كونه مبنيا على الضم في موضع نصب ، بنصب المضاف اذا وقع موقعه ، وبجواز النصب على الموضع في نعته وفيما عُطِف عليه[١٢٤] .

وعلة بناء المنادى المفرد المعرفة ـ مع أنّ الأصل في المنادى عندهم أن يكون معربا منصوبا ـ هي أنه واقع موقع الضمير ، لأنك اذا أردت أن تحدث المخاطب عن نفسه تأتي بضميره فتقول : (قمْتَ) و (ذهبتَ) ، ولماّ كان النداء حال

---

(١٢٠) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٩٥ ـ ٩٦ .

(١٢١) ينظر : همع الهوامع ، جـ١ ص١٧١ .

(١٢٢) ينظر : المصدر نفسه ، الموضع نفسه .

(١٢٣) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص١٨٢ ، ١٨٥ ، والمفصل ، ص٣٦ ـ ٣٧ ، وشرح المفصل ، جـ١ ص١٢٨ ـ ١٢٩ ، وشرح قطر الندى ، ص٢٠٨ ، وشرح شذور الذهب ، ص١١٠ ـ ١١١ ، ٢١٥ ـ ٢١٦ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح جـ٢ ص٧٦٩

(١٢٤) ينظر : الجمل ، للجرجاني ، ص٢١ ـ ٢٢ ، والانصاف ، جـ١ ص٢٢٧ ، وشرح المفصل ، جـ١ ص١٢٩ ، والأشباه والنظائر ، جـ١ ص٣٦٠ .

خطاب ، والمنادى مخاطب ، كان القياس في قولك (يازيد) أن تقول : (يا إيّاكَ) و (يا أنتَ) ، واستدلوا على ذلك أنّ من العرب مَنْ يستعمل ضميرَ المخاطب على الأصل في نداء صاحبه فيقول: (ياإياكَ) و(ياأنتَ) اذا كان مقبلا عليه وأمن الالتباس . غير أنّ المنادى قد يكون بعيدا منك أو غافلا عنك ، فاذا ناديته بـ (يا أنتِ) أو (يا إياك) لم يعلم أتخاطبه أم تخاطب غيره ؟ ، فجئت بالاسم الذي يخصُّه دون غيره فقلت : (يازيدُ) ، فلماً وقع المنادى المفرد المعرفة موقع ضمير المخاطب المبني بني[١٢٥] . واحتجَّ لذلك آخرون بأنّ قولك (يازيد) بمنزلة (أدعوك) ، فالمنادى المفرد المعرفة يشبه (كافَ) الخطاب ، وذلك من ثلاثة أوجه : الخطاب ، والتعريف ، والإفراد . فلما أشبه (كافَ) الخطاب من هذه الأوجه وجب أن يكون مبنيا كما أنّ (كاف) الخطاب مبنية[١٢٦] . واحتجَّ بعضُهم بشبه المنادى للأصوات ومضارعته لها ، لِأَنَّه صار غايةً ينقطع عندها الصوت ، والأصوات مبنيّة ، فكذلك ما أشبهها[١٢٧] .

وأمّا سَببُ بناء المنادى المفرد المعرفة على الحركة ، في نحو قولك : (يازيدُ) ، فلأنّهم يجعلونَ الحركةَ دليلاً على التمكُّنِ ، وفَرقاً بينَ ما يكونُ البناءُ فيه عارضاً وبين مايكون عريقَ البناءِ ، وذلك أنّ (زيداً) يُعرب ، فتقول : (هذا زيدٌ) و (رأيتُ زيداً) و (مررتُ بزيدٍ) ، فإذا أُرِيدَ بناءُ هذه الكَلم ، التي أُعربت في مواضع ، بُنيت على الحركة فَرقاً بينها وبين (كَمْ) وما أَشبَهَهُ مِمَّا ليس له تمكُّن[١٢٨] .

والمنادى المفرد المعرفة قد استحق البناء على الضم عند البصريين لأسباب :

(الأول) : شبهه بالغايات نحو (قبلُ) و (بعد) ، ووجه الشبه بينهما أنّ المنادى اذا أُضيف أو نُكِّرَ أُعرِب ، واذا أُفرِد بُني ، كما أنّ (قبل) و (بعد) تعربان مضافتين ومنكورتين ، وتبنيان في غير ذلك ، فكما بني (قبل) و (بعد) على الضم كذلك المنادى المفرد يبنى على الضم .

---

(١٢٥) ينظر : الكتاب ، جـ١ ص ٢٩١ ، والمقتضب ، جـ٤ ص ٢٠٤ ـ ٢٠٥ ، والمرتجل ، ص ١٠٢ ، ١١٠ ، وشرح المفصل ، جـ١ ص ١٢٩ ـ ١٣٠ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص ١٤٧ ، جـ٢ ص ٧٦١ ـ ٧٦٢ ، ٧٦٧ .

(١٢٦) ينظر : الانصاف ، جـ١ ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥ .

(١٢٧) ينظر : اسرار العربية ، ص ٢٤٤ ، وخزانة الأدب ، جـ٢ ص ١٢٩ ، ١٥٠ .

(١٢٨) ينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص ١٤٦ ـ ١٤٧ ، جـ٢ ص ٧٦٧ .

(الثاني) ، أنّ المنادى اذا كان مضافا الى المتكلم ، كان الاختيار حذف ياء المتكلم والاكتفاء بالكسر منها ، واذا كان مضافا الى غائب كان منصوبا ، وكذلك اذا كان منكورا ، فلما كان (الفتح) و (الكسر) للمنادى في حال اعرابه ، جُعل له (الضمّ) في حال بنائه لئلا يلتبس بغيره(١٢٩) .

(الثالث) ، أنّ (الضمّة) أقوى الحركات ، والموضعُ موضعُ الدلالة على التمكُّنِ ، فيُختارُ أقوى هذه الحركات ليكون أبلغَ في التمكُّنِ(١٣٠) .

وخلاصة القول ، إنّ جمهور البصريين كانوا متفقين على أنّ الأصل في المنادى أن يكون منصوبا على أنه مفعول به ، ولذلك فإنّ المنادى النكرة والمضاف لما لم يعرض لهما مايوجب بناءهما كالمفرد المعرفة بقيا على أصلهما في " صب(١٣١) . وكلُّ اختلافهم إنما كان في ضبط العامل فيه أو تشخيصه .

وذهب أبو علي إلى أنّ الأصل في المنادى أن يُبنى على الضم لوقوعه موقع ضمائر المخاطب ، كما في المنادى المفرد المَعرفةِ ، أما المفرد النكرة فلم يُبْنَ لأنّه لم يقع هذا الموقع بدلالة أنّه شائع ، وكذلك المضاف لأنّ تَعرُّفَهُ بالاضافة وليس بالوقوع موقعَ ضمائر الخطاب ، يقول في ذلك : « وأمّا المعرفةُ فعلى ضربين : (أحدهما) ما كانَ معرفةً قبل النداء ، والآخرُ ما كان متعرِّفاً في النداء لِتوجّهِ الخطابِ إليه وتخصُّصِهِ به من بين جنسِهِ ، وكلا الضربين مبنيٌّ على الضمّ ، .. فهذانِ الضربانِ بُنيا على الضمّ لوقوعهما موقعَ أسماءِ الخطاب ، .. فأمّا المفردُ النكرة فلم يُبْنَ لأنّه لم يقع هذا الموقعَ بدلالةِ أنّ نداءَه شائعٌ ، وكذلك المُضاف لأنّ تعرُّفَهُ بالاضافة دونَ الوقوع موقعَ حروف الخطاب »(١٣٢) .

على ان ابا علي لم يخرج في هذا على البصريين ، إذ هو الآخر يتعامل مع المنادى على أنّه من منصوبات الأسماء ، لذلك كان المنادى المفرد المعرفة عندَه في محلّ نصب ، يدلُّ على ذلك قوله : « فإن وصفتَ المفردَ بالمفردِ كانَ في الوصف ضربان : (الرفعُ) و (النصبُ) ، فالرفعُ على اللفظ ، والنصبُ على الموضع »(١٣٣) .

---

(١٢٩) ينظر : الانصاف ، ج ١ ص ٢٢٦ ، واسرار العربية ، ص ٢٢٤ ـ ٢٢٥ ، وشرح المفصل ، جـ١ ص ١٢٠ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص ٧٦٧ ـ ٧٦٨ .

(١٣١) ينظر : الانصاف ، جـ١ ص ٢٤٧ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص ١٧٢ .

(١٣٠) ينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص١٤٦ ـ ١٤٧ ، جـ٢ ص٧٦٨

(١٣٢) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص٧٥٤ ـ ٧٦٨ .

(١٣٣) المصدر نفسه ، جـ٢ ص٧٦٩ .

ويقول الجرجاني في توضيح هذا الرأي : « اعلمْ أنّ الشيخ أبا عليّ قد سَوّى بين العَلَم والنكرة في أنّ كلَّ واحد منهما قد تعرّف بوقوعه موقعَ اسماء الخطاب ، وبُنِيَ لذلك . فلا فَصْلَ بين قولك (يازيدُ) و (يارجلُ) في أن التعريف بوقوعه موقعَ أسماء الخطاب . ألاَ ترى أنّه جعلَ سببَ الثباتِ على الأصلِ ، الذي هو النصبُ ، في النكرة أنّها لم تقعْ موقعَ أسماءِ الخطاب ، ووقوع (يارجلُ) و (يازيدُ) ، وذلك أنها شائعةٌ . فلا يختصُّ الخطابُ إذا قُلتَ : (يارجلًا) بواحدٍ من الأمة دون غيره ، كما يكون إذا قُلتَ : (يارجلُ) ، فلمّا لم يتعرّف لم يجر مجرى (أنتَ) و (إيّاكَ) ، فلم يُبْنَ كما بُنِيَ (يارجلُ) لمَّا وقعَ موقعَ (أنتَ) وتَنَزَّلَ منزلتَهُ .

وأمّا المُضافُ كقولك ، (ياغلامَ زيدٍ) فإنّه وإن كانَ واقعاً موقعَ أسماء الخطاب ، فإنّ تعرُّفَه بالاضافةِ دونَ الوقوع موقعَ المضمرات ، هذا قول الشيخ أبي علي كما ترى ، فَلَمّا لم يكن يكتسي التعريفَ من الوقوع موقعَ المُضمرات لم يُبْنَ كما بُنِي (يارجلُ) . ولو كانَ مذهبُ الشيخ أبي علي أنّ زيداً في قولك ، (يازيدُ) لم يتعرّف بتخصيصه بالخطاب من بين الزّيدينَ تَخصيصَ (رَجُلُ) ، في قولك ، (يارجلُ) ، من بين الرجال ، لم يجعل العِلّةَ في الثبات على الأصل في المُضاف أنّه لم يتعرّف بالنداء ، إذ لو كان (زيد) ، في قولك ، (يازيدُ) ، باقياً على العلميّة لم يُبْنَ ، لأنّه كان يجري مجرى المُضمراتِ ولا يَكتسي ما فيها مِن التّعريف كما لم يَكْتَسِهِ المُضافُ في قولك ، (ياغلامَ زيدٍ) »[١٣٤] .

وإذا كان (المنادى المفرد المعرفة) قد وقع موقعَ ضمائر الخطاب عندَ أبي علي ، فلماذا لم يقع (المنادى المضاف) موقعَها ؟ ! . وإذا كان (المنادى المفرد المعرفة) و (المنادى المضاف) كلاهما قد وقعا موقعَ ضمائر الخطاب عند الجرجاني ، فلا أدري لماذا لم يَجْرِ المنادى المضاف مجرى المُضمرات ولم يكتسِ ما فيها من تعريف وبناء كما اكتساها المفرد المعرفة ؟ !

وجدير بالملاحظة أنّ الخليل بن أحمد يجعل المنادى بمنزلة (قبل) و (بعد) ، فاذا كان مفردا شبّهه في رفعه بهما مفردين ، واذا طال بالتنوين أو بالاضافة شبّهه في نصبه بهما مضافين . يقول سيبويه : « اعلمْ أنّ النداء كلُّ اسمٍ مضاف فيه فهو نصبٌ على اضمار الفعل المتروك اظهارهُ . والمفردُ رفعٌ وهو في موضع اسمٍ منصوب .

---

(١٣٤) المصدر نفسه ، جـ٢ ص٧٦٨ ـ ٧٦٩ .

وزعمَ الخليلُ رحمه الله أنّهم نصبوا المضافَ نحو : (ياعبدَ الله) و (ياأخانا) ، والنكرةَ حين قالوا : (يارجلًا صالحا) ، حين طالَ الكلام كما نصبوا (هو قَبْلَكَ) و (هو بَعْدَكَ) . ورفعوا المفردَ كما رفعوا (قَبْلُ) و (بَعْدُ) وموضعُهما واحدٌ ، وذلك قولك : (يازيدُ) و (ياعمرو) . وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في (قَبْلُ) » .(١٣٥)

وقد هم بعضُ الباحثين حين ظنوا أنّ الخليل لم يستند كبقية البصريين الى فكرة العامل في تعليل النصب والرفع في المنادى ، ومن هؤلاء الدكتور المخزومي الذي يعلّق على رأي الخليل بقوله : « ... فالخليل هنا ـ فيما يبدو ـ كان بعيدا عن التمحل في تعليل النصب والرفع ، وكان يبدو مستوعبا لأساليب العرب في كلامهم ، في شعرهم وخطبهم واحاديثهم ، مستقرئا ما يجرى للكلام في الاستعمال ، واعيا للظواهر اللغوية والعوارض النحوية ، ولم يكن في كلامهم هنا وفي المواضع الأخرى مانحس فيه بأثر لمنطق أو فلسفة ، اشارة لعمل ، أو ذكر لعامل . فالمنادى المضاف ، والمنادى الذي يسمّيه المتأخرون بالشبيه بالمضاف ، والمنادى النكرة ، كل هؤلاء منصوب ، لا لِأَنَّهُ معمول لعامل ، ولا لِأَنّه مفعول لفعل محذوف ناب عنه النداء ، ولكن لِأنّ الكلام فيها كان قد طال ، فقد طال المضاف بالمضاف اليه ، والشبيه بالمضاف بما اتصل به من مفعول أو غيره ، وطالت النكرة موصوفةً وغير موصوفة بالتنوين ، واذا طال الكلام ثقل ، فاستعين على ثقله بالحركة الخفيفة التي يستريح اليها العرب كلّما مالوا الى تخفيف .. على هذا النحو كان الخليل يعالج مثل هذا الموضوع ، وهو نوع من المعالجة ينبغي الأخذ بها في تفسير كثير من الظواهر النحوية .. والذي يستخلص من كلام الخليل هو ، أنّ حركات المناديات ليست آثارا لعوامل ، وليس بفعل محذوف نابت (يا) منابَه ، وأنّها تُنصب اذا طالت بالاضافة أو التنوين ، وتُرفع اذا أُفرِدت وقَصَدْتَ قَصدَ شيء بعينه » .(١٣٦)

إنّ الخليل كان يرى ما يراه البصريون أنّ الأصل في المنادى أن يكون منصوبا ، وأنّ ما كان مرفوعا فهو في موضع نصب ، يقول سيبويه : « قال الخليل رحمه الله : اذا أُردتَ النكرةَ فوصفتَ أو لم تَصف فهذه منصوبة ، لأنّ التنوين لحقها

---

(١٣٥) الكتاب ، جـ٢ ص١٨٢ ـ ١٨٣ ، وينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح جـ٢ ص٧٨٢ .

(١٣٦) في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، ص٢٠٦ ـ ٢٠٩ ، وينظر : ص٨١ ـ ٨٤ .

فطالتْ ، فجُعلت بمنزلة المضاف لمّا طال نُصِبَ ورُدَّ الى الأصل ، كما فُعِل ذلك بـ (قَبْلُ) و (بَعْدُ) » .(١٣٧)

ويتضح رأيه هذا أيضا من خلال هذه المحاورة التي أدارها سيبويه معه ، « قلتُ ، أرأيتَ قولهم (يازيدُ الطويلَ) ، علامَ نصبُوا (الطويلَ) ؟

قال ، نُصِب لأنّه صفةٌ لمنصوب . وقال ، وإنْ شئتَ كان نصباً على (أعْنِي) .

قلتُ ، أرأيتَ الرفعَ على أيّ شيء هو اذا قال ، (يازيدُ الطويلُ) ؟

قال ، هو صفةٌ لمرفوع .

قلتُ ، ألستَ قد زعمتَ أنّ هذا المرفوع في موضع نصبٍ ؟.)(١٣٨)

وأوضح سيبويه ذلك أيضا من خلال شرحه لكلام الخليل . يقول ، « إنّما جعل الخليل ـ رحمه الله ـ المنادى بمنزلة (قبل) و (بعد) ، وشبّهه بهما مفردين اذا كان مفردا ، فاذا طال وأُضيف شبّهه بهما مضافين اذا كان مضافا ، لِأنّ المفردَ في النداء في موضع نصبٍ ، كما أنّ (قبلُ) و (بعدُ) قد يكونانِ في موضع نصبٍ وجرّ ولفظُهما مرفوعٌ ، فاذا أضفتهما رددتَهما الى الأصل »(١٣٩) .

لقد ذكر السيوطي أنّ العباس بن الفرج الرياشيّ (ت ٢٥٧ هـ) قد خرق مذهبَ جمهور البصريين ، فزعم أنّ المنادى معرب ، وأنّ الضمة فيه إعراب لا بناء(١٤٠) . ولكنّنا لا نعرف بماذا يعلّل الرفعَ في المنادى العلم المفرد ، والنصبَ في المنادى المضاف والشبيه به والنكرة غير المقصودة .

أما الكوفيون فقال الكسائي منهم ، إنّ المنادى المفرد المعرفة معرب مرفوع من غير تنوين ، وذلك لتجرده عن العوامل اللفظية ، حيث لا مُعْرِبَ له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض . ولا يعني هذا أنّ التجردَ هو عاملُ الرفع فيه كما قال بعضُهم في المبتدأ ، بل المراد به أنه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى ، فلا بدّ فيه من الاعراب . ثم إنّا لو جررناه لشابه المنادى المضاف الى ياء المتكلم اذا حذفت الياء ، ولو فتحناه لشابه المنادى المفرد النكرة اذا كان غير منصرف ، فرفعناه ولم ننوّنه

---

(١٣٧) الكتاب ، جـ٢ ص١٩٩ .

(١٣٨) المصدر نفسه ، جـ٢ ص١٨٢ .

(١٣٩) الكتاب ، جـ٢ ص١٩٩ ، وينظر ، ص٢٢٨ .

(١٤٠) ينظر ، همع الهوامع ، جـ١ ص١٧٦ .

ليكون فرقا بينه وبين ما رُفع بعاملٍ رافع صحيح . فأما المنادى المضاف فنُصِب لطوله ولأنّ المنصوبات في كلام العرب أكثر . وعلى هذا فالمنادى عنده معرب مرفوع أو منصوب بلا عامل[١٤١] .

وقال الفراء منهم : الأصل في النداء أن يقال : (يازيدا) ليكون المنادى بين صوتين مديدين ، والاسم فيه ليس بفاعل ولا مفعول ولا مضاف اليه . فلمّا كثر في كلامهم استغنوا بالصوت الأول ـ وهو (يا) في أوله ـ عن الثاني ـ وهو (الألف) في آخره ـ فحذفوه ، فصار كالغايات فبُنِيَ على الضم تشبيها بـ (قَبْلُ) و (بَعْدُ) ، لأنّ (الألف) لما حُذِفت وهي مرادة معه ، والاسم كالمضاف اليها إذ كان متعلقا بها ، أشْبهَ آخرُه آخرَ ما حُذِف منه المضافُ اليه وهو مرادٌ معه نحو (جئت من قبلُ ومن بعدُ) أي : من قبلِ ذلك ومن بعدِ ذلك . أما المضاف فقد فُتِح لوقوع المضاف اليه موضع ألف (يازيدا) ، فحركته ليست نصبا[١٤٢] .

أما البلاغيون فقد عالج السكاكي منهم هذا الموضوع في قسم (علم النحو) من كتابه « مفتاح العلوم » ، وهو يرى أنّ أدوات النداء من الأدوات العاملة الناصبة للأسماء ، فتنصب المنادى لفظا اذا كان مضافا ، أو مضارعا للمضاف ، أو نكرة غير مقصودة . وتنصبه تقديرا اذا كان مفردا معرفة[١٤٣] .

والواضح من كلام غيره من البلاغيين أنّ أداة النداء نائبة مناب الفعل (أدعو) ، يقول التفتازاني في تعريف (النداء) : « هو طلب الاقبال بحرف نائب مناب (أدعو) لفظا أو تقديرا »[١٤٤] .

إنّ للباحثين المعاصرين عناية شديدة في بحث موضوع النداء ، وكانوا حريصين على تخليصه من فكرة العامل ، وبالتالي من تقدير فعل ناصب محذوف ، فالاستاذ برجشتراسر يرى أنّ النداء ليس بجملة ، ولا قسم من جملة ، فهو تركيب غير اسنادي ، وهو مع ذلك كلام ، ويشبه الجملة في أنه مستقل بنفسه ، ولا يحتاج الى

---

(١٤١) ينظر : الانصاف ، المسألة (٤٥) ، جـ١ ص٣٢٢ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص١٣٢ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٧٢ .

(١٤٢) ينظر : الانصاف ، جـ١ ص٣٢٢ ـ ٣٢٤ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص١٣٢ ـ ١٣٣ .

(١٤٣) ينظر : مفتاح العلوم ، ص٤٩ ، ١٥٤ .

(١٤٤) مختصر التفتازاني ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص ٣٢٤ ، وينظر : مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص ٣٢٢ ، وحاشية الدسوقي ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص ٣٢٤ .

غيره مظهرا كان أو مقدّرا ، وأنّ النصب في المنادى بسبب كونه من التراكيب المقاربة للهتاف والتصويت ، وأنّ العربية تستعمل النصب كثيرا في مثل هذه التراكيب . ولكنه لا يملك تفسيرا للرفع في المنادى المفرد المعرفة . وهو يرى أنّ المنادى يعدم التنوين نحو (ياغلامُ) عند ارادة تعيينه أو تعريفه كما يعدمه المعرف بأل ، ومما يؤكد ذلك عنده أنهم اذا نادوا واحدا غير معيَّن من جماعة كانوا يلحقون به التنوين للاشارة الى التنكير نحو (ياغلاماً) أي ، ياواحداً من الغلمان[١٤٥] .

والى قريب من هذا الرأي يذهب الاستاذ ابراهيم مصطفى الذي يرى أنّ المنادى ليس بمسند إليه ، ولا بمضاف ، فحقّه النصب ، لأنّ (الفتحة) لاتدل على معنى ، بعكس (الضمة) التي تدل على الاسناد ، و (الكسرة) التي تدل على الاضافة ، فـ (الفتحة) ليست علامةَ إعراب، وإنّما هي الحركة الخفيفة المستحبّة عند العرب ، التي يحبُّون أن يشكلَ بها آخرُ كُلِّ كلمةٍ في الوصل ودرج الكلام ، فهي في العربية نظير السكون في لغتنا العامية . وهو يرى أنّ المنادى اذا لم يكن مضافا كان المنتظر أن يدخله (التنوين) إذ لامانع منه ، ولكن التنوين يدل على التنكير ، وقد يُراد أن ينادى معين يقصد اليه ، كـ (يامحمد) و (يارجل) ، فيحذف التنوين ، والعلة في حذفه إرادة التعريف والقصد الى معين ، فاذا بقي للاسم بعد حذف التنوين حكمُه وهو النصب ، اشتبه بالمضاف الىَ ياء المتكلم ، لِأنّ ياء الاضافة قد تقلب في النداء ألفاً ، تقول : (ياغُلامي) و (ياغُلَاما) ، وقد تحذف وتبقى الحركة االقصيرة مشيرة اليها فيقال : (ياغلامِ) و (ياغلامَ) ، ففرُّوا مِن (النصب) و (الجر) الى (الضم) حيث لاشبهة بـ (ياء) المتكلم[١٤٦] . وهو ينتهي في ذلك الى صياغة قاعدة ، فيقول : « ويمكن صوغ هذه القاعدة في وضع أصحُّ وأوضحَ من كلام النحاة، وأغنى عن تجديد اصطلاح خاص بهذا البابِ، وهو: (متى أُريد بالمنادى المنوّن معيّن، حُرم التنوين الذي هو علامة التنكير، ومتى حُرم التنوين ضُمَّ آخرُه فراراً من شبهة الاضافة الى ضمير المتكلّم) ، وكانت قاعدةً صحيحة دالة على روحِ العربية ، ووجهِ إبانتها عن المعاني ، واحتياطِها لبعض اللبس . وقد وُفِّق النحاة حين جعلوا هذه الحركة ضمة بناء لاحركة إعراب »[١٤٧] .

---

(١٤٥) ينظر : التطور النحوي ، ص ٨١ ، ٨٣ ـ ٨٤ .

(١٤٦) ينظر : احياء النحو ، ص ٥٠ ، ٦١ ـ ٦٢ .

(١٤٧) احياء النحو ، ص ٦٢ .

وتابعه في هذا الرأي الدكتور مهدي المخزومي ، حيث يقول : « (المنادى) : مُرَكّب لفظي ، يُستخدم لتأدية غرض لغويّ خاص ، وليس فيه إسناد ، ولا إضافة ، ولا مفعولية ، فحقه أن ينصب ، وإذ كان المنادى معرفة لم ينوّن ، لِأنّ التنوين علم التنكير ، فلو أُريد الى نصبه ، غيرَ مُنَوّن ، ولا مضاف ، لاشتبه بالمنادَى المضاف الى ياء المتكلم في بعض حالاته .. فلزم (الضم) اتقاء لمثل هذه الشُبهة » .(١٤٨)

وممّا هو جدير بالملاحظة أنّ الاستاذ ابراهيم مصطفى قد وهم حين ظنّ أنّه قد اهتدى قبل غيره الى أنّ (التنوينَ) في باب النداء للتنكير وحذفَه للتعيين ، وظنّ أنّ النحاة لا يقبلون القولَ بهذه الحقيقة ، يقول : « ولا يقبَلُ النحاةُ أن يكون (التنوين) في باب النداء للتنكير وحذفه للتعيين ، ولكنّ لفظَهم يشهدُ به فيقولون : « تُنوّن النكرة غير المقصودة ، ولا تنوّن النكرة المقصودة » ، وهل معنى القصد في النداء إلاّ أن تكون مريداً الى معيّن ؟ وكل ما عمله النحاة أنّهم فرُّوا من وصف النكرة بالتعيين أو التعريف وقالوا : (نكرة مقصودة) ، ولانريد أن يخدعنا هذا الاصطلاح عن الحقيقة ، فالمنادى المعيَّن أو المعرَّف يُمنعُ التنوينَ لتعيينه » .(١٤٩)

فالنحاة ـ وعلى رأسهم الخليل وسيبويه ـ قد سبقوا الاستاذ ابراهيم مصطفى الى تقرير حقيقة أنّ (التنوين) في باب النداء للتنكير وحذفه للتعيين ، يقول سيبويه : « وزعم الخليل ـ رحمه الله ـ أنّ الألف واللام إنّما مَنَعَهما أن يدخلا في النداء من قبل أنّ كلّ اسم في النداء مرفوع معرفةٌ . وذلك أنّه اذا قال : (يارجلُ) و (يافاسقُ) فمعناه كمعنى (ياأيُها الفاسقُ) و (ياأيُها الرجلُ) ، وصار معرفةً لِأنّك أشَرت اليه وقَصدتَ قصدَه ، واكتَفيتَ بهذا عن الألف واللام ، وصار كالأسماء التي هي للإشارة نحو (هذا) وما أشبه ذلك ، وصار معرفةً بغير ألفٍ ولام ، لِأنّك إنّما قصدت قصدَ شيءٍ بعينه ، وصار هذا بدلا في النداء من الألف واللام ، واستُغني به عنهما .. وممّا يقوّي أنّه معرفةٌ تركُ (التنوين) فيه ، لِأنه ليس اسمٌ يُشبه الأصوات فيكون معرفةً إلاّ لم ينوّن ، وينوّن اذا كان نكرةً » .(١٥٠)

---

(١٤٨) في النحو العربي ـ قواعد وتطبيق ، ص٢٠ ، وينظر : ص٧٠ ـ ٧١ ، ٢١٨ ـ ٢١٩ ، وفي النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، ص٢٠٦ ـ ٢١١ .

(١٤٩) احياء النحو ، ص٦٢ .

(١٥٠) الكتاب ، جـ٢ ص١٩٧ ـ ١٩٩ .

والذي أراه في موضوع (النداء) ، أنّ العلامات الاعرابية قد وُجِدت في العربية ـ على ماقرّره النحاة ـ للدلالة على المعاني الوظيفية لأجزاء العبارة ، وأنّ (الرفع) هو « عَلَمُ كون الاسم عمدة الكلام » .[١٥١] و (المرفوع) هو « عمدةُ الكلام كـ (الفاعل) و (المبتدأ) و (الخبر) ، والبواقي محمولة عليها » .[١٥٢] وعلى هذا الأساس نستطيع أن نقول ، إنّ (الرفع) هو الأصل في حركة المنادى ، وأنّ (المنادى) محمول في رفعه على عمد الكلام ، لِأنّه يستقل به مع أداة النداء كلام تام يؤدّي معنى طلب إقبال المخاطب ، وكان النحاة قد قالوا ، « إنّ الحرف لايستقلُ به مع الأسم كلامٌ تام إلاّ في النداء نحو قولك ، (يازيدُ) » .[١٥٣] وأنّ عدم التنوين فيه إنّما بسبب ارادة التعريف فيه ، وكان سيبويه قد قال ، « ومما يقوّي أنّه معرفةٌ ترك (التنوين) فيه ، لِأنّه ليس اسمٌ يُشبِهُ الأصواتَ فيكون معرفةً إلاّ لم ينوّن ، وينوّن اذا كان نكرةً » .[١٥٤] و (الرفع) يطّرد في النداء في كل مفرد معرفة حتى قال الخليل بن أحمد ، « لمّا اطّرد الرفعُ في كلّ مفرد في النداء صار عندهم بمنزلة ما يَرتفعُ بالابتداء أو بالفعل » .[١٥٥] وقال ابن جني ، « إنّ قولك ، (يازيدُ) لمّا اطّرد فيه الضمُّ وتمّ به القولُ جرى مجرى ما أرتفع بفعله أو بالابتداء » .[١٥٦]

أما المنادى (المضاف) و (الشبيه بالمضاف) و (النكرة غير المقصودة) فقد تُرِك فيه (الرفعُ) لِأنّ الكلام قد طال في المضاف بالمضاف اليه ، وفي الشبيه بالمضاف بما اتصل به من مفعول ، وفي النكرة بالتنوين ، فجنحوا فيه الى (النصب) لأنّه أخفّ . علماً بأنّ النحاة قد أجمعوا على أنّ النداء موضع تخفيف[١٥٧] ، وأنّ له حكما في التغيير ليس لغيره[١٥٨] ، كما أنّهم قد نصّوا على أنّ (الفتحةَ) أخفّ الحركات ، وأنّ العرب قد يجنحون اليها لخفّتها ، يقول ابن جني ،

---

(١٥١) شرح الكافية ، جـ١ ص٢٤ .

(١٥٢) المصدر نفسه ، جـ١ ص٧٠ .

(١٥٣) المرتجل ، ص٢٦ ـ ٢٧ ، وينظر ، دلائل الاعجاز ، ص٤٧ ، وشرح شواهد المغني ، جـ١ ص٢١٣ .

(١٥٤) الكتاب ، جـ٢ ص١٩٩ .

(١٥٥) المصدر نفسه ، جـ٢ ص١٨٢ .

(١٥٦) الخصائص ، جـ٢ ص٢٧٨ .

(١٥٧) ينظر ، شرح الكافية ، جـ١ ص١٤٧ .

(١٥٨) ينظر ، المقتضب ، جـ٤ ص٢٥٢ ، والمرتجل ، ص١٠٨ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص١١ .

« .. ثمّ ميّلوا بين الحركات فأنحَوا على (الضمة) و (الكسرة) لثقلهما ، وأجمَوا (الفتحة) في غالب الأمر لخفّتها ، فهل هذا إلاّ لقوّة نظرهم ولطف استشفافهم وتصفّحهم .. وسألتُ غلاماً من آل المهيّا فصيحاً عن لفظة من كلامه لا يحضرني الآن ذكرها ، فقلت : « أكذا أمْ كذا ؟ »، فقال : « كذا ـ بالنصب ـ لِأنّه أخف » ، فجنح الى الخفّة »(١٥٩) .

المنادى المضاف الى ياء المتكلم :

ذَهبَ الزمخشري إلى أنّ اضافة المنادى الى ياء المتكلم دليلُ المجاملة واللطف والرفق واللين والأدب الجميل والخلق الحسن ،(١٦٠) كما أنّها تُفيدُ التوسُّلَ الى المُخاطب واستعطافَه ، يقول في قوله تعالى « وَاذْكُرْ في الكتاب ابراهيمَ إنّه كان صِدّيقاً نبيًّا ، إذْ قالَ لِأبيه : ياأَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ ولا يُبْصِرُ وَلَا يُغني عَنكَ شيئاً ؟... قالَ : أَرَاغِبٌ أنتَ عن آلِهَتي ياإبراهيمُ ؟ »،(١٦١) « صَدَّرَ كلَّ نصيحةٍ من النصائح الأربع بقوله : « ياأَبَتِ » توسلاً إليه واستعطافاً .. وأقبلَ عليه الشيخُ بفظاظة الكفر وغلظة العناد فناداه باسمه ، ولم يقابل « يـاأَبَـتِ » بـ (يابُنيّ) » .(١٦٢)

ويرى أبو حيان أنّ إقبالَكَ على المخاطب بالنداء ، واضافتَه الى نفسك ، كما في قولك : (ياأخي) و (ياصديقي) ، يُشعِرُه بالتحنُّن عليه ، وأنّك منه وهو منك ، فيكون ذلك سببا لقبول ما يلقى اليه ، بخلاف ما لو ناديتَه باسمِهِ .(١٦٣)

واذا أُضيف المنادى الى (ياء المتكلم) ففيه اللغات الآتية :

(**الأولى**) : حذف (الياء) تخفيفا لكثرة الاستعمال ، وابقاء (الكسرة) دليلا عليها ، فتقول : (ياغلامِ اقْبِلْ) . وقد عدّ النحاةُ حذفَ الياء هو الوجه الأكثر

---

(١٥٩) الخصائص ، جـ١ ص٧٨ .

(١٦٠) ينظر : الكشاف ، جـ٢ ص٥١٠ .

(١٦١) سورة مريم ، الآية ٤١ ـ ٤٦ .

(١٦٢) الكشاف ، جـ٢ ص٥١١ .

(١٦٣) ينظر : البحر المحيط ، جـ١ ص٢٠٥ ـ ٢٠٦ ، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم ، جـ٢ ص٦٣٤ .

والأجود والمختار فيها ، وذلك لِأنّ النداء باب حذف وتغيير ، وياء الاضافة في الاسم بمنزلة التنوين في الضعف والاتصال، فكما لم يثبتوا التنوين في المنادى المفرد نحو (يازيدُ) ، لم يثبتوا الياء ههنا . ولا يخلُّ حذفُها بالمقصود ، إذ يبقى في اللفظ ما يدل عليها وهو (الكسرة) قبلها .(١٦٤)

ويرى الاسترابادي أنّ هذه اللغة لا تجوز في كل منادى مضاف الى ياء المتكلم ، وانما تكون في الاسماء التي غلبت عليها الاضافة الى (الياء) واشتهرت بها ، لتدلّ الشهرة على (الياء) المغيّرة بالحذف(١٦٥) .

وقد كثرت هذه اللغة في القرآن الكريم(١٦٦) ، ومن ذلك قوله تعالى : « ياقَوْمِ لا أَسْأَلُكُم عَلَيهِ أَجْراً »(١٦٧) ، و « ياعِبَادِ فَاتَّقُونِ »(١٦٨) .

(الثانية) : إثبات (الياء) ساكنةً في الوقف والوصل ، فتقول : (ياغلامِيْ أَقْبِلْ)(١٦٩) . واثباتُها إنّما هو لمنع التباس المنادى المضاف بالمنادى المفرد ، وذلك لأنّك اذا حذفت (الياء) تقول في الوصل : (ياغلامِ أَقْبِلْ) ، فتكون (الكسرة) دليلًا عليها ، ولكنك اذا وقفت على (الميم) فإنّما تقف عليها ساكنةً ، فيلتبس المنادى المضاف بالمفرد ، فكان اثبات (الياء) لمنع ذلك(١٧٠) .

---

(١٦٤) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص ٢٠٩ ، والمقتضب ، جـ٤ ص٢٤٥ ـ ٢٤٦ ، والجمل ، للزجاجي ، ص١٧١ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص١١ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص١٤٧ ، وشرح ابن عقيل ، جـ٢ ص٢١٦ ، ومجاز القرآن ، جـ٢ ص١٥٩ ، والمحتسب ، جـ٢ ص٢١٣ ، وشرح شواهد المغني ، جـ٢ ص٦٨١ ، ومعاني القرآن ، جـ٢ ص٤٢١ .

(١٦٥) ينظر : شرح الكافية ، جـ١ ص١٤٧ .

(١٦٦) ينظر : المقتضب ، جـ٤ ص٢٤٥ ـ ٢٤٦ ، والبحر المحيط ، جـ١ ص٢٠٦ ، والبرهان ، جـ٢ ص١٨٠ .

(١٦٧) سورة هود : الآية ٥١ .

(١٦٨) سورة الزمر : الآية ١٦ .

(١٦٩) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص٢٠٩ ـ ٢١٠ .

(١٧٠) ينظر : المقتضب ، جـ٤ ص٢٤٧ .

وإثباتُ (الياء) هو الأصلُ[١٧١] ويرى بعض النحاة أنّ اثبات (الياء) ليس بالمختار[١٧٢]، أو هو دون حذفها في الكثرة[١٧٣]. وقد جاءت هذه اللغة في القرآن الكريم في قرأة أبي عمرو ، « ياعِبَادِيْ فَاتَّقُونِ »[١٧٤].

(الثالثة) ، اثبات (الياء) محركةً بالفتح ، فتقول ، (ياغُلاميَ اقْبِلْ).

وقد اختلف النحاة في ياء المتكلم ، فقال بعضهم أصلها الحركة ، ودليلهم في ذلك ، « أنها اسم على حرف ، ولا يكون اسم على حرف إلاّ وذلك الحرف متحرك لئلاّ يَسْكُن وهو على أقلّ مايكون عليه الكَلِمُ فيختلّ . ألاَ ترى أن (الكاف) متحركة من ، (ضربتُكَ) ، و (مررتُ بكَ) . و (قمْتُ) ، و (قمتَ يافتى) ، و (قمتِ يا امرأة) ، (التاء) متحرّكة لِأنها اسم ».[١٧٥]

وقالوا ، إنّما حُرّكت ياء المتكلم بالفتح ، لِأنّ هذه (الياء) تكسر الاسم المضاف اليها ، تقول ، (هذا غلامِي) و (رأيتُ غلامِي) ، فتكسر المرفوع والمنصوب ، و (الياء) اذا كُسِر ما قبلها لايدخلها خفض ولا رفع لثقل ذلك ، فلذلك بنيت على الفتح[١٧٦]. وعلى هذا تكون (الياء) المحرّكة بالفتح في قولك ، (يا غُلاميَ أقْبِلْ) محركةً على الأصل فيها ، وبالتالي لايكون تسكينها إلاّ ضربا من التخفيف[١٧٧].

وقال آخرون ، أصلُها الإسكان . ويرى الاسترابادى أنّ هذا القول هو الأولى بالقبول ، لِأنّ السكون هو الأصل ، وهو يرى أنّ اسكان ياء المتكلم أكثر استعمالا اذا لم يلزم اجتماع ساكنين . وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها أبداً بعد كلمة أخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة .[١٧٨]

---

(١٧١) ينظر ، الكشاف ، جـ٢ ص٩٠ .

(١٧٢) ينظر ، شرح المفصل ، جـ٢ ص ١١ .

(١٧٣) ينظر ، شرح ابن عقيل ، جـ٢ ص٢١٦ .

(١٧٤) سورة الزمر ، الآية ١٦ ، وينظر ، الكتاب ، جـ٢ ص٢١٠ ، والمقتضب ، جـ٤ ص٢٤٧ ، والكشاف ، جـ٢ ص٣٩٢ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص١١ ، والبحر المحيط ، جـ١ ص٢٠٦ ، وشرح قطر الندى ، ص٢٠٤ ، والبرهان ، جـ٢ ص١٨٠ .

(١٧٥) المقتضب ، جـ٤ ص ٢٤٧ ، وينظر ، الجمل ، للزجاجي ، ص ١٧١ .

(١٧٦) ينظر ، المقتضب ، جـ٤ ص ٢٤٨ ، والمرتجل ، ص ١٠٧ ـ ١٠٨ .

(١٧٧) ينظر ، الكشاف ، جـ٢ ص ٢٠١ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص ١١ .

(١٧٨) ينظر ، شرح الكافية ، جـ١ ص ١٤٧ .

وقد جاء في القرآن اثبات (الياء) مُحَرَّكةً بالفتح، كقراءةَ مَنْ قرأ: «قُلْ ياعِبادِيَ الذينَ أسرفُوا على أنْفُسِهم »(١٧٩) (الرابعة)؛ قلبُ (الياء)؛ (ألفاً) لِأنّها أخفّ. فتقول: (ياغُلامَا أقْبِلْ)(١٨٠)، وذلك لِأنّهم استثقلوا (الياء) وقبلها كسرة، فأبدلوا من الكسرة فتحة، وكانت (الياء) مُتحرِّكةً، فانقلبت ألفاً لِتحرّكها وانفتاح ماقبلها، فقالوا: (ياغلامَا) و (يازيدَا) في (ياغلامي) و (يازيدي)(١٨١)، فاذا وقفوا قالوا: (ياغلامَاه) و (يازيدَاه) فيلحقونه هاءَ السكتِ ليكون أوضح للألف لأنّها خفيّة(١٨٢).

وهذا البدلُ إنما بابه النداء(١٨٣) ويرى بعض النحاة أنّ هذه اللغة جائزة في كل اسَم مضاف الى ياء المتكلم في النداء، لأنه لا لبس فيها، وهي أخفّ(١٨٤). في حين يرى آخرون أنها لاتجوز في كل منادى مضاف الى ياء المتكلم، بل تكون في الاسماء التي غلبت عليها الاضافة الى (الياء) واشتهرت بها، لتدل الشهرة على الياء المغيّرة بالقلب(١٨٥). ويرى بعضهم أنّ هذه اللغة قليلة(١٨٦).

وقد جاء في القرآن الكريم قلب ياء المتكلم ألفاً في السبع، في نحو قوله تعالى « أنْ تقولَ نَفْسٌ ياحَسْرتَى »(١٨٧)، فالألفُ في « حسرتا » إنما هي بَدَلٌ من ياء (حَسْرَتي)، أُبدِلت (الياء) ألفاً هرباً إلى خفّةِ الألف من ثقَل الياءِ(١٨٨).

---

(١٧٩) سورة الزمر: الاية ٥٣، وينظر: شرح قطر الندى، ص ٢٠٥، والبرهان، جـ٢ ص ١٨٠.

(١٨٠) ينظر: الكتاب، جـ٢ ص ٢١٠، والمحتسب، جـ٢ ص ٢١٢، وخزانة الأدب، جـ٧ ص٤٢٢، وفصل المقال، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٤.

(١٨١) ينظر: المقتضب، جـ٤ ص ٢٥٢، والجمل، للزجاجي، ص ١٧١ ـ ١٧٢، وشرح المفصل، جـ٢ ص ١١، والمحتسب، جـ٢ ص ٢١٣، والكشاف، جـ٢ ص ٥٢٣، جـ٣ ص ٩٠

(١٨٢) ينظر: الكتاب، جـ٢ ص ٢١٠، وشرح المفصل، جـ٢ ص١١٠، وشرح الكافية، جـ١ ص١٤٨، ١٥٨، وشرح قطر الندى، ص ٢٠٥. (١٨٣) المحتسب، جـ٢ ص ٢٢٨.

(١٨٤) ينظر: المقتضب، جـ٤ ص ٢٥٢، والمحتسب جـ ٢ ص ٢١٣.

(١٨٥) ينظر: شرح الكافية، جـ١ ص ١٤٧.

(١٨٦) ينظر: شرح المفصل، جـ٢ ص ١١.

(١٨٧) سورة الزمر: الاية ٥٦، وينظر: المحتسب، جـ ٢ ص ٢١٣، وشرح قطر الندى، ص٢٠٥، والبرهان، جـ٣ ص ١٨٠، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم، جـ٣ ص ٦٢٥، ٦٢٢ ـ ٦٢٤. ويقول الزمخشري في قراءة قوله تعالى « قالت ياويلتي » ـ بقلب (الياء) ألفاً ـ: « الألفُ في « ياويلتا » مبدلة من ياء الاضافة، وكذلك (يالهفا) و (ياعجبا). وقرأ الحسن: « ياويلتي » ـ بالياء على الأصل » (الكشاف، جـ٢ ص٢٨١).

(١٨٨) ينظر: المحتسب، جـ٢ ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨.

ويقول الفرّاء فيها ، « وقوله « ياحَسْرَتا » ، ياويلتا ، مضاف إلى المتكلّم ، يحوّل العربُ (الياءَ) إلى (الألف) في كلّ كلام كان معناه الاستغاثة ، يخرج على لفظ الدعاء .. وربّما أدخلت العرب (الهاءَ) بعد (الألف) التي في (حسرتا) فيخفضونها مَرّةً ، ويرفعونها . قالَ ، أنشدني أبو فَقْعَس لبعض بني أسد :

يـارَبِّ يـارَبّـاهِ إيّـاكَ أسـألْ عفـراءَ يارَبّـاهِ مِن قبـلِ الأجَل

فخفض .. والخفض أكثر في كلام العرب »[١٨٩] .

وظاهر كلام الفرّاء أنّ تحريك هاء السكت لايختصُّ بضرورة عند الكوفيين ، وهم يثبتونها وقفاً ووصلا في الشعر وفي غيره . وأماً عند البصريين فلا يجوز تحريكها ، وهي مختصّةٌ بحال الوقف ، فإذا أدرجتَ أسقطتها من الكلام[١٩٠] . يقول الزمخشري فيها ، « وحقُّها أن تكون ساكنةً ، وتحريكها لحن ، ونحو ما في اصلاح ابن السكيت من قوله :

* يامَرْحَبَاهُ بحمارِ عفرا*

مـمّا لا معرّج عليه للقياس واستعمال الفصحاء ، ومعذرة مَن قال ذلك أنّه أجرى الوصل مجرى الوقف ، مع تشبيه هاء السكت بهاء الضمير »[١٩١] . ويقول ابن يعيش فيها ، « اعلمْ أنّه قد يؤتى بهذه (الهاء) لبيان حروف المدّ واللّين ، كما يؤتى بها لبيان الحركات ، نحو ، (وازيداه) ، لئلّا يزيل الوقف ما فيها من المدّ ، ولا تكون هذه الهاء إلاّ ساكنةً ، لِأنّها موضوعة للوقف ، والوقف إنّما يكون على الساكن ، وتحريكها لحنٌ وخروج عن كلام العرب ، لِأنّه لايجوز ثبات هذه الهاء في الوصل فَتُحَرّك ، بل إذا وصلت استغنيت عنها بما بعدها من الكلام ، تقول ، (وازيداه) ، فإذا وصلت قلت ، (وازيدا وعمراه) ، فَتُلْحِق الهاءَ الذي تقفُ عليه ، وتُسْقِطها من الذي تصله . فأمّا قول الشاعر :

* يامَرْحَبَاهُ بحمار عفرا *

---

(١٨٩) معاني القرآن ، جـ٢ ص ٤٢١ ـ ٤٢٢ .

(١٩٠) ينظر ، شرح الكافية ، جـ١ ص ١٥٨ ، وخزانة الأدب ، جـ٧ ص ٢٧١ .

(١٩١) المفصّل ، ص ٣٢٢ ـ ٣٢٣ .

فضرورة ، وهو رديء في الكلام لا يجوز »[١٩٢] . وذهب الاستربادي إلى أنّ اثباتها وصلًا بعد الألف ، مكسورةً أو مضمومةً ، لغةٌ لاضرورة ، « ويُحرّكُها مَن يُثبتُها وصلًا بعد الألف ، مجريا للوصل مجرى الوقف ، إما بالضمّة تشبيها لها بهاء الضمير ، أو بالكسرة للساكنينِ »[١٩٣] .

وقرىء في العشر :

« ياحَسْرَتايَ » بالجمع بين العِوَض والمُعَوَّض منه ، أعْني البدل والمبْدل منه (الياء) و (الألف) . كما قرىء : « ياحَسْرَتايْ » ـ بتسكين الياء ـ وفيها جمع بين ساكنين[١٩٤] . ويرى ابن جنّي انّ التسكين في هذه القراءة إنما كان لِأجل أن تتضاءل الياء ، وذلك لضعف القياس في إثباتها ، يقول في ذلك : « وأمّا اسكان (الياء) في « يَا حَسْرَتَايْ » في الرواية الثانية فهو على مامضى مِن قراءة نافع :

« محياي ومماتي »[١٩٥] . وأرى مع هذا لهذا الاسكان هنا مزيّة على ذلك ، وذلك أنّه قد كان ينبغي ألّا يجمع بين الألف والياء ، إذ كانت الألف هي الياء ، إلّا أنه لما صانع عن ذلك بما ذكرناه ، فألحقَ الياءَ على ما في ذلك ضعفت في نفسه ، لضعف القياس في إثباتها مع الألف ، فَضَاءَلَ منها وألْطَأ بالسكون شخصَها »[١٩٦] .

(الخامسة) : حذف (الألف) ، وابقاء (الفتحة) دليلًا عليها ، فتقول :
(ياغلامَ اقْبلْ)[١٩٧] . وقد وصف الاسترابادى هذه اللغة بالشذوذ[١٩٨] .

(السادسة) : حذفُ (الياء) ، وبناءُ المنادى على الضم فتقول : (يا غلامُ اقبلْ) ، ومن ذلك قولُ بعض العرب : « يارَبُّ اغفِرْلي » و « يا قومُ لاتفعلوا »[١٩٩] . وهذه اللغة إنما تجوز في الاسماء التي غلبت عليها الإضافة الى ياء

---

(١٩٢) شرح المفصل ، جـ٩ ص ٤٦ ـ ٤٧ ، وينظر : خزانة الأدب ، جـ٧ ص ٢٧٠ ـ ٢٧٨ .
(١٩٣) شرح الكافية ، جـ٢ ص ٤٠٩ ، وينظر : جـ١ ص ١٥٨ .
(١٩٤) ينظر : المحتسب ، جـ٢ ص ٢٣٧ ـ ٢٣٩ ، والكشاف ، جـ٢ ص ٤٠٤ ، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم ، جـ٢ ص ٦٢٥ ، ٦٣٢ ـ ٦٣٤ .
(١٩٥) سورة الأنعام : الآية ١٦٢ .
(١٩٦) المحتسب ، جـ ٢ ص ٢٣٩ .
(١٩٧) ينظر : شرح قطر الندى ، ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦ .
(١٩٨) ينظر : شرح الكافية ، جـ١ ص ١٤٧ .
(١٩٩) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص ٢٠٩ ، والجمل ، للزجاجي ، ص ١٧٢ .

المتكلم ، للعلم بالمراد ، لِأنهم اذا لم يضيفوها الى ظاهر أو الى مضمر غير ياء المتكلم ، علم أنها مضافة الى المتكلم ، والمتكلم أولى بذلك ، لِأنّ ضميره (الياء) قد يحذف[٢٠٠] .

ووصف ابنُ هشام هذه اللغةَ بأنها ضعيفة[٢٠١] . وقد جاء استعمالها في القرآن الكريم في قراءة « قال رَبِّ احْكُمْ بِالحَقِ »[٢٠٢] ـ بضم الباء ـ وهي قراءة عشرية[٢٠٣] قد وصفها الاسترابادى بالشذوذ[٢٠٤] .

(السابعة) : يطرّد في (ياأبي) و (يا أمي) مافي سائر المناديات المضافة الى ياء المتكلم ، ويزيدان عليها بجواز حذف (الياء) والتعويض عنها بـ (تاء التأنيث) ، فيقال : (يا أَبَتِ لاتَفعلْ) ، و (يا أُمَّتِ لا تفعلي)[٢٠٥] ، وذلك لأنّ مَنْ قال : (يا أبي لاتفعل) و (يا أُمّي لاتفعلي) ، لايقول عند حذف ياء المتكلم : (يا أُمّ) و (يا أَبِ) ، ولكن يقول : (يا أبتِ) و (يا أُمَّتِ) ، فيجعل (التاء) عوضا من ياء الاضافة[٢٠٦] .

وكون (التاء) في (يا أبتِ) و (يا أُمتِ) عوضا من (ياء المتكلم) هو قول البصريين ، ودليلهم على أنها عوض منها أنّ العرب لايجمعون بينهما فاذا جاؤا بـ(الياء) حذفوا (التاء) فقالوا : (يا أَبي لاتفعل) و (يا أُمّي لاتفعلي)[٢٠٨] ، ولا يقولون : (يا أَبتي) ولا (يا أُمَّتي) لئلا يجمع بين العوض والمعَوَّض منه[٢٠٩] . والدليل عندهم على كونها للتأنيث بمنزلة التاء في (عمّة) و (خالة) ، انقلابها في

---

(٢٠٠) ينظر : شرح المفصل ، جـ٢ ص ١١ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص ١٤٨ .

(٢٠١) ينظر : شرح قطر الندى ، ص ٢٠٥ .

(٢٠٢) سورة الانبياء : الاية ١١٢ .

(٢٠٣) ينظر : المقتضب ، جـ ٤ ص ٢٦٢ ، والكشاف ، جـ٢ ص ٥٨٧ ، والبحر المحيط ، جـ١ ص ٢٠٦ ، جـ٦ ص ٢٤٥ ، وشرح قطر الندى ، ص ٢٠٥ .

(٢٠٤) ينظر : شرح الكافية ، جـ١ ص ١٤٨ .

(٢٠٥) ينظر : شرح الكافية ، جـ١ ص ١٤٨ ، وشرح قطر الندى ، ص ٢٠٦ ، والاشباه والنظائر ، جـ١ ص ٢٧١ ، والمحتسب ، جـ٢ ص ٢٢٩ .

(٢٠٦) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص ٢١١ ، والمقتضب ، جـ٢ ص ١٦٩ ، والكشاف ، جـ٢ ص ٢٠١ .

(٢٠٧) ينظر : شرح الكافية ، جـ١ ص ١٤٨ .

(٢٠٨) ينظر : المقتضب ، جـ٤ ص ٢٦٢ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص ١٤٨ .

(٢٠٩) ينظر : الكشاف ، جـ٢ ص ٥١٠ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص ١١ ، والأشباه والنظائر جـ١ ص ١٦٠

الوقف هاء . فتقول : (يا أمَهْ) و (يا أبَهْ) كما تقول : (يا عمَهْ) و (يا خالَهْ)[٢١٠] . فهي عندهم علامة تأنيث في وصلها ووقفها سواء[٢١١] .

ويرى البصريون أنّ تاء التأنيث قد جعلت عوضا عن ياء المتكلم لِأنها تدل في بعض المواضع على المبالغة أو التفخيم كما في (علّامة) و (نَسّابة) ، و (الأم) و (الأب) مظنتا المبالغة والتفخيم[٢١٢] .

وقال الكوفيون : إنّ (التاء) فيهما للتأنيث ، وياء الإضافة مقدّرة بعدها . وَرَدّ عليهم الاسترابادى بقوله : « لو كان الأمر كما قالوا لَسُمِع (يا أبتي) و (يا أمتي) أيضا »[٢١٣] .

والفراء يقف عليهما بالتاء ، لِأنها ليست للتأنيث المحض ، كما هو الحال في (أخت) و (بنت) . وأما الاسترابادى فيرى أنّ الأولى الوقف عليهما بالهاء ، وذلك لانفتاح ماقبلها ، كما هو الحال في (ظلمَة) و (غرفَة) ، بخلاف تاء (أخت) و (بنت)[٢١٤] . وعلى أية حال فمَنْ وقف عليهما بالتاء كتبها تاء ، ومَنْ وقف بالهاء كتبها هاء ، لِأنّ مبنى الخط على الوقف[٢١٥] .

وفي (يا أبت) و (يا أمتَ) لغات ، قالوا : (يا أبتِ) و (يا أمتِ) بالكسر ، و (يا أبتَ) و (يا أمتَ) بالفتح ، و (يا أبتا) و (يا أمتا) بالألف ، و (يا أبتاه) و (يا أمتاه) بالهاء عند الوقف ، و (يا أبتُ) و (يا أمتُ) بالضم ، و (ياأبَتُ) و (ياأمَتُ) بحذف التاء للترخيم . وفيما يأتي بيان ذلك .

---

(٢١٠) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص ٢١١ ، والكشاف ، جـ٢ ص ٢٠١ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص ١١ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص ١٤٨ ، والاشباه والنظائر ، جـ١ ص ١٢٤ .

(٢١١) ينظر : المقتضب ، جـ٤ ٢٦٢ .

(٢١٢) ينظر : المقتضب ، جـ٤ ص ٢٦٢ ، والكامل ، جـ١ ص ١٩٢ ، جـ٢ ص ١٧٤ ، جـ٣ ص ٢٩٦ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص ١٠٢١ . وشرح المفصل ، جـ٢ ص ١٢ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص ١٤٨ ، والأشباه والنظائر ، جـ١ ص ٣٣٦ ـ ٣٣٧ .

(٢١٣) شرح الكافية ، جـ١ ص ١٤٨ .

(٢١٤) ينظر : شرح الكافية ، جـ١ ص ١٤٨ .

(٢١٥) ينظر : الحجة في القراءات السبع ، ص ١٩١ ـ ١٩٢ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص ١٤٨ .

١ ـ **اثبات (التاء) محرَّكة بالكسر** ، فتقول : (ياأبتِ) و (ياأمتِ) . وفي رأى النحاة أنّ (التاء) فيهما قد ألزمت (الكسرة) لتدل على الياء المحذوفة[٢١٦] . وهم يرون أنّ هذه اللغة هي الأكثر فيهما ، وذلك لمناسبة الكسرة للياء التي هي أصلها[٢١٧] . وقد قرأ بها السبعة ما عدا ابن عامر في قوله تعالى « ياأَبَتِ »[٢١٨] ـ بكسر التاء ـ .

٢ ـ **اثبات (التاء) محرَّكة بالفتح** ، فتقول : (ياأبتَ) و (ياأمتَ) . وللنحاة في فتح (التاء) قولان :

(الأول) : أنّهما قد رُخِّما بحذف (التاء) ، ثم رُدّت التاء مفتوحةً ، فتُرك الآخر يجرى على ما كان يجرى عليه في الترخيم من الفتح .

(**الثاني**) : أنّهما في الأصل : (ياأبتا) و (ياأمتا) ، ثم حذفت (الألف) تخفيفا ، وبقيت (الفتحة) قبلها دليلا عليها ، كما أنّ (الكسرة) تبقى دليلا على (الياء)[٢١٩] .

ويرى الاسترابادي أنّ القول الثاني ضعيف ، لِأَنّ (الألف) خفيفة لا تُستثقل فتحذف . وهو يرى أنّ هذه (التاء) إنما تفتح لِأَنّها بدل من (ياء) حركتُها الفتح لو حُرّكت[٢٢٠] .

---

(٢١٦) ينظر : المقتضب ، جـ٢ ص١٦٩ ، جـ٤ ص٢٦٢ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص١٢ ، والكشاف ، جـ٢ ص٣٠١ .

(٢١٧) ينظر : شرح الكافية ، جـ١ ص١٤٨ .

(٢١٨) سورة مريم : من الايات ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ ، وسورة يوسف : من الايتين ٤ ، ١٠٠ ، وسورة القصص : من الاية ٢٦ ، وسورة الصافات : من الاية ١٠٢ ، وينظر : الحجة في القراءات السبع ، ص١٩١ ـ ١٩٢ ، وشرح قطر الندى ، ص٢٠٦ ، ودراسات لاسلوب القرآن ، جـ٢ ص٦٢٥ ، ٦٢٠ ـ ٦٢١ .

(٢١٩) ينظر : شرح المفصل ، جـ٢ ص١٢ ، والمحتسب ، جـ١ ص٢٧٧ ، ٣٢٢ ، والكشاف ، جـ٢ ص٣٠١ ـ ٣٠٢ .

(٢٢٠) ينظر : شرح الكافية ، جـ١ ص١٤٨ .

ويرى بعض النحاة أنّ هذه اللغة قليلة[٢٢١]. وقد قرأ بها ابن عامر من السبعة في قوله تعالى « ياأبتَ » ـ بفتح التاء[٢٢٢] ـ

٣ ـ **اثبات (التاء) محرَّكة بالضم**، فتقول : (ياأبتُ) و (ياأمتُ)، وذلك أنّهم رَأوا اسماً في آخره تاءُ تأنيث، فَأجروه مجرى الأسماء المؤنثة بالتاء، فقالوا : (ياأبَتُ) كما تقول : (ياثُبَةُ)، مِن غيرِ اعتبارِ لكونِها عوضاً مِن ياء الإضافة[٢٢٣] وقد سمع من العرب مَنْ يقول : (ياأُمَّتُ لاتَفعلي)[٢٢٤]. فذهب بعض النحاة الى أنّ هذه اللغة أقلُّ من فتح (التاء) فيهما[٢٢٥]. واثبت الزمخشري هذه اللغة فقال في قوله تعالى « ياأبت » : « قرىء بالحركات الثلاث »[٢٢٦].

٤ ـ **أن تَلحقَ (التاءَ) أَلِفٌ**، فتقول : (ياأبَتا) و (ياأُمَّتا). ويرى النحاة أنّ أصل هذه اللغة هو : (ياأبتي) و (ياأُمَّتي)، إلاّ أنّهم استثقلوها، فأبدلوا من الكسرة (فتحةً)، ثم قلبوا (الياء) (ألفا) لِأنّها متحركة مفتوح ما قبلها.[٢٢٧]. وَنَصُّ ابن جنّي على أنّ هذه اللغة قد جمعت بينَ العِوَضِ والمُعَوَّض منه، أعني البدل والمُبدل منه، فالتاء في (ياأُمَّتِ) إنّما هي بدل من الياء في (ياأُمَّتي)، فَجُمِعَ بينهما في (ياأُمَّتي)، ثُمَّ أُبدِلَ من الياءِ ألفاً فقالوا : (ياأُمَّتا)[٢٢٨]. ونصُّ ابن يعيش على أنّ ابدال هذه الياء (ألفا) كثير في كلام العرب، وهذا يزيد عنده قولَ مَنْ قال : « إنّ (ياأبتَ) ـ بفتح التاء ـ أصله (ياأبتَا) »قوةً[٢٢٩].

---

(٢٢١) ينظر : شرح الكافية، جـ١ ص١٤٨.

(٢٢٢) ينظر : الحجة في القراءات السبع، ص١٩١ ـ ١٩٢، وشرح قطر الندى، ص٢٠٦، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم، جـ٢ ص٦٢٥، ٦٣٠ ـ ٦٣١.

(٢٢٣) ينظر : الكشاف، جـ٢ ص٢٠٢.

(٢٢٤) ينظر : الكتاب، جـ٢ ص٢١١.

(٢٢٥) ينظر : شرح الكافية، جـ١ ص١٤٨.

(٢٢٦) الكشاف، جـ٢ ص٢٠١، وينظر : دراسات لاسلوب القرآن الكريم، جـ٢ ص٦٢١.

(٢٢٧) ينظر : المحتسب، جـ٢ ص٢٢٨ ـ ٢٢٩، والكشاف، جـ٢ ص٢٠٢، ٥١٠، وشرح المفصل، جـ٢ ص١٢.

(٢٢٨) ينظر : المحتسب، جـ٢ ص٢٢٨ ـ ٢٢٩.

(٢٢٩) ينظر : شرح المفصل، جـ٢ ص١٢.

ويرى الاسترابادي أنّ هذه اللغة جائزة لِأنّها جمعت بين عوضين[٢٣٠]، وذلك لِأنّهم عَوّضوا عن ياء الاضافة (تاءً) في نحو ، (ياأبتِ) و (ياأُمّتِ) ، كما عَوّضوا عنها (ألفاً) في نحو ، (ياأبا) و (ياأُمّا) ، فلها عوضان ، (التاء) و (الألف) ، ثمّ جمعوا بينهما فقالوا ، (ياأبتا) و (ياأُمّتا) ، ولم يُعَدّ ذلك جمعاً بين (العوض) و (المعوَّض عنه) ، لِأنّهُ جمع بين العوضين ، ولا يُكرهُ عند النحاة الجمع بين العوضين كما يُكره الجمع بين (العوض) و (المعوَّض منه)[٢٣١]، ولكنّ ابن هشام وصفها بالقبح ، وقال ، « وبها قرىء شاذا »[٢٣٢] .

٥ ـ أن تلحقَ (التاءَ) ياءٌ ، فتقول ، (ياأبتي) و (ياأمتي) . ويرى النحاة أنّ هذه اللغة غير مسموعة[٢٣٣]، وهي غير جائزة عندهم لِأنّها جمعت بين العوض والمعوّض منه[٢٣٤] ومن قواعدهم عدم جواز الجمع بينهما[٢٣٥] . وقال ابن هشام إنّ هذه اللغة قبيحة وينبغي أن لا تجوز إلاّ في ضرورة الشعر[٢٣٦] .

٦ ـ أن تحذف (التاء) للترخيم ، فتقول ، (ياأُمُّ) و (ياأَبُ)[٢٣٧] . ويجوز فيهما عند المبرد حينئذ ما يجوز في المرخّم من الرفع أو النصب[٢٣٨] .

ويرى الاسترابادي لزوم الفتح فيهما لمنع التباسهما بنداء (الأب) و (الأم) بلا تاء[٢٣٩] .

أمّا البلاغيون فقد أشار السكاكي منهم الى موضوع المنادى المضاف الى ياء المتكلم ، وقال إنّ « من شأن المنادى اذا أُضيف الى المتكلم أن يقال في الأغلب ، (ياغلاميْ) ، وفي غيره ، (ياغلاميَ) ، (ياغلاما) . وقالوا ، (ياأبتِ) و

---

(٢٣٠) ينظر ، شرح الكافية ، جـ١ ص١٤٨ .
(٢٣١) ينظر ، الأشباه والنظائر ، جـ١ ص١٦٨ ، جـ٢ ص٢٢ .
(٢٣٢) شرح قطر الندى ، ص٢٠٦ ـ ٢٠٧ .
(٢٣٣) ينظر ، شرح الكافية ، جـ١ ص١٤٨ .
(٢٣٤) ينظر ، شرح المفصل ، جـ٢ ص١١ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص١٤٨ .
(٢٣٥) ينظر ، شرح ابن عقيل ، جـ٢ ص٢١٧ ، والاشباه والنظائر ، جـ١ ص ١٢٣ ـ ١٢٤ .
(٢٣٦) ينظر ، شرح قطر الندى ، ص٢٠٦ ـ ٢٠٧ .
(٢٣٧) ينظر ، الكتاب ، جـ٢ ص٢١٢ .
(٢٣٨) ينظر ، المقتضب ، جـ٤ ص٢٦٢ .
(٢٣٩) ينظر ، شرح الكافية ، جـ١ ص١٤٨ .

(يأمتِ) معوّضين تاء التأنيث ـ بدليل انقلابها هاء في الوقف ـ عن ضميرَ المتكلم »(٢٤٠) .

واني أرى ما يراه البصريون من أنّ (التاء) في (يأبتِ) و (يأمتِ) للتأنيث ، وأنّها تفيد فيهما معنى التعظيم أو التفخيم . ولكنّني لا أوافقهم في أنّها عوض عن ياء الاضافة ، وإنّما ياء الاضافة مرادة بعدها ، ولكنها حذفت للتخفيف ودل عليها بالكسرة .

ومِن اضافة المنادى الى ياء المتكلّم،إضافة (الأبناء) إلى (الأُمّ) ، ومنه قول الشَنْفَرى :

أقيمُوا بني أُمّي صدورَ مطيّكُم فإنّي إلى قومٍ سِوَاكُمْ لَأَمْيَلُ

فقوله « بني أُمّي » منادى ، وأضاف الأبناء إلى الأُمّ لِأنّها أَشَدُّ شفقةً ، كما قيل ذلك في قوله تعالى حكايةً عن هارون : « يَاابنَ أُمّ »(٢٤١) .

زيادة (اللام) بين المضاف والمضاف إليه :

قد تدخل اللّامُ (لامُ الجر) في النداءِ مُقْحَمَةً بينَ المُضافِ والمُضافِ إليه ، غيرَ فاصلةٍ بينَهما ، وغيرَ مُغَيِّرةٍ حُكمَ الإضافةِ ، ولا مزيلة معناها ، بل تدخلُ بينهما مُشدِّدةً معنى الإضافةِ ومؤكّدةً له ، وذلك قولك : (يابؤسَ لِزيدٍ) ، والتقديرُ : يابؤسَ زيدٍ ، فَأُدخِلَت (اللامُ) مُقحمةً مَزيدَةً ، ولم تَفْصِلْ بينَ المُضافِ والمُضافِ إليه ، وإنّما أَضافت النداءَ إلى ما اتصلت به ، ومن ذَلك قول الشاعر :

قالَتْ بَنُو عامرٍ خَالُوْا بني أسدٍ يابُؤسَ لِلْجَهْلِ ضَرّاراً لِأقوامِ

---

(٢٤٠) مفتاح العلوم ، ص٥٠ .

(٢٤١) سورة طه ، الآية ٩٤ ، وينظر : خزانة الأدب ، جـ٢ ص٢٤١ .

فزيادةُ هذهِ (اللاّم) بين المُضافِ والمُضافِ إليه في النداءِ بمنزلةِ تكريرِ الاسمِ ، وتقديرِ إضافةِ الأولِ إلى ما بعدَ المُكَرَّرِ ، كقولِ العَربِ : (يازيدَ زيدَ عمروٍ) ، فإنّما أُقحمتِ الثاني توكيداً[٢٤٢] .

ومن قال : (يابؤساً لِزيدٍ) جعل النداءَ بمعنى الدُّعاء على المَذكور ، ومثله : (يابؤسَ لِلحربِ) كأنّه دعاء على الحرب[٢٤٣] وهو نداء أو دعاء مستعمل في معنى التعجب ، أي : ما أبْأَسَ الحربَ وما أضَرَّها للناسِ[٢٤٤] .

المنادى المعرّف بأل

لقد اختلف النحاة في نداء الاسم المعرّف بـ (أل) ، فذهب البصريون الى عدم جواز الجمع بين (يا)و (أل) ، فلا تقول : (يالرجلُ) . وذلك لِأنّ (أل) تفيد التعريف ، و (يا) تفيد التعريف ، فلم يجمعوا بين علامتي تعريف ، لِأنّ من أُصول النحو عندهم أن لا تجتمع علامتا تعريف في كلمة واحدة[٢٤٥] ، يقول المبرد : « واعلمْ أنّ الاسم لا يُنادى وفيه الألف واللام ، لِأنّك اذا ناديته فقد صار معرفة بالإشارة بمنزلة (هذا) و (ذاك) ، ولا يدخل تعريف على تعريف ، فَمِن ثمّ لا تقول : (يالرجلُ تعالَ) »[٢٤٦] .

وقالوا في أسباب منع الجمع بينهما كذلك ، إنّ (أل) تفيد تعريف العهد ، وهو معنى الغيبة ، وذلك أنّ العهد يكون بين اثنين في ثالث غائب ، (والنداء) خطاب لحاضر ، فلم يُجمع بينهما لتنافي التعريفين[٢٤٧] .

---

(٢٤٢) ينظر : اللامات ، ص٩٩ ـ ١١٢ ، ١٦٥ ، والكتاب ، جـ٢ ص٢٧٦ ـ ٢٨٦ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص٢١٦ ، والمحتسب ، جـ٢ ص٢١٠ ـ ٢١١ .

(٢٤٣) ينظر : خزانة الأدب ، جـ١ ص٤٦٩ .

(٢٤٤) ينظر : المصدر نفسه ، جـ٢ ص١٣٢ .

(٢٤٥) ينظر : الجمل ، للزجاجي ، ص١٦١ ـ ١٦٢ ، والانصاف ، المسألة (٤٦) ، جـ١ ص٣٢٥ ـ ٣٢٨ ، واسرار العربية ، ص٢٢٩ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص١٤١ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٧٤ ، ومجاز القرآن ، جـ٢ ص١٤٢ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص٧٥٥

(٢٤٦) المقتضب ، جـ٤ ص٢٣٩ ، وينظر : الكتاب ، جـ٢ ص١٩٧ ـ ١٩٨ .

(٢٤٧) ينظر : شرح المفصل ، جـ٢ ص٨ ـ ٩ .

وقد استثنى البصريون اسمَ (الله) تبارك وتعالى من بين الأسماء المعرَّفة بأل . فأجازوا فيه أن تباشره أداة النداء (يا) فتقول : (يالله اغفرْ لنا) ، وسبب ذلك عندهم أنّ (أل) لا تفارقه ، فتنزّلت منزلة الحروف الأصلية للاسم ، ولذلك جاز فيه ما لا يجوز في غيره ، يقول سيبويه : « واعلمْ أنّه لا يجوز لك أن تُناديَ اسما فيه الألفُ واللام البتّةَ ، إلاّ أنّهم قد قالوا : (يا أللهُ اغفرْ لنا) ، وذلك مِن قبل أنّه اسمٌ يَلزمه الألفُ واللام لا يُفارِقانِه ، وكثُر في كلامهم ، فصار كأنّ الألف واللام فيه بمنزلة الألف واللام التي من نفس الحروف »(٢٤٨) .

وذهب أبو علي الى أنّ (أل) في اسم (الله) تُفيدُ التعريفَ ، وزيادةً على ذلك هي عِوَضٌ من (الهمزة) المحذوفة مِن (إله) ، فإذا باشرت أداةُ النداء اسمَ (الله) مَحَضُوا (أل) فيه للتّعْويض ، ونزعوا منها معنى التعريف ، وقطعوا همزةَ الوصل إيذاناً بأنّها قد صارت مِن نفس الكلمة ، يقول الجرجاني في ذلك : « جُعِل (الألفُ واللاّمُ) في اسم (الله) عِوضاً من (الهمزة) المحذوفةِ من (إله) ، بدلالةِ ما ذكرنا مِن أنّهم لا يقولون : (الإله) ، مع أنّهما يُفيدانِ التعريفَ الذي وُضِعَا لهُ في سائرِ الكلام ، فَعَمَلا هنا عَمَلَهُما في (الحسن) و (العباس) و (الرجل) وزيادةٌ وهي كونُهما عوضاً من (الهمزة) المحذوفة من (إله) ، ثمّ انّهم لَمّا قصدوا الدُّعاءَ ، وكانوا لا يجمعون بين تعريفين ، نحو : (يالرجلُ) ، مَحَضُوهما للتّعْويضِ ونزعوا منهما معنى التعريف ، وقطعوا همزةَ الوصلِ إيذاناً بأنّهُمَا قد صارا مِن نفس الكَلمــة ، كـ (الألف واللاّم) في (ألْسِنَة) مثلا »(٢٤٩) .

وفي نداءِهِ لُغات : « قال بعضُهم : (يآالله) ، وبعضُهَم : (يَاأَلله) ، وبعضُهم : (يَألله) ، وبعضُهم : (يَألله) فحذف ألف (يا) لالتقاء الساكنين »(٢٥٠) .

ويرى البصريون أنّ العرب لمّا أرادوا نِداء الاسم المعرّف بأل وهو على لفظه ، ولم يكن من أصول كلامهم ايلاء أداة النداء ما فيه أل ، توصلوا الى ذلك باستعمال

---

(٢٤٨) الكتاب ، جـ٢ ص١٩٥ ، وينظر : المقتضب ، جـ٤ ص٢٣٩ ـ ٢٤٠ ، والانصاف ، جـ١ ص٣٣٩ ـ ٣٤٠ ، واسرار العربية ، ص٢٣١ ، والكشاف ، جـ١ ص٣٥ ـ ٣٦ ، ٤٢١ ، جـ٢ ص٥١٧ ، والأشباه والنظائر ، جـ٢ ص١٢٤ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص١٤٥ ، وخزانة الأدب ، جـ٢ ص٢٦٦ ـ ٢٦٩ ، ٢٨٠ ـ ٢٨٧ .

(٢٤٩) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص٧٥٩ ، وينظر : خزانة الأدب ، جـ٢ ص٢٦٦ .

(٢٥٠) المحتسب ، جـ١ ص٢٤٩ .

(أيّ) أو (هذا) ، فيقولون : (يا أيُها الرجلُ) أو (ياهذا الرجلُ) . وإنّما توصلوا بـ (أيّ) الى نداء ما فيه (أل) لِأنّها مُبهمة ، يصحُ تفسيرها بكلّ ما فيه (أل) ، والغَرض هنا أن يأتي ما فيه (أل) تفسيراً لها . فلمّا كانت كذلك صلحت لهذا المعنى . والذي يدلُ على ذلك أنّ اسماء الاشارة لَمّا كانت بهذا الوصف وقعت هذا الموقع . فقيل : (ياهذا الرجلُ) و (ياهؤلاء الرجال)[٢٥١] وقالوا : إنّ الوصلة (أي) أو (هذا) هي المنادى في اللفظ ، و (الرجل) صفة للوصلة ملازمة لها ، لِأنّه لا يتم النداء إلاّ بها إذ هي المنادى الحقيقي في الحكم والتقدير ، ولذلك صارت مع الوصلة بمنزلة اسم واحد . يقول سيبويه في « باب لا يكون الوصف المفرد فيه إلاّ رفعا » : « وذلك قولك : (يا أيُها الرجلُ) و (يا أيُها الرجلان) و (يا أيتها المرأتان) ، فـ (أيُ) ههنا فيما زعم الخليل ــ رحمه الله ــ كقولك : (ياهــذا) ، و (الرجل) ، وصفٌ له كما يكون وصفا لـ (هذا) . وإنّما صار وصفُه لا يكونُ فيه إلاّ الرفعُ لِأنّك لا تستطيع أن تقول (يا أَيُ) ولا (يا أَيُها) وتسكت ، لِأنّه مُبهَم يلزمه التفسير ، فصار هو و (الرجل) بمنزلة اسم واحد كأنّك قلت : (يارجلُ) . واعلمْ أنّ الاسماءَ المُبهمَةَ التي توصف بالاسماء التي فيها الالف واللام تُنْزَلُ بمنزلة (أيّ) ، وهي : (هذا) ، و (هؤلاء) ، و (أُولئك) وما أشبهها . وتوصف بالأسماء ، وذلك قولك : (ياهذا الرجلُ) ، و (ياهذانِ الرجلان) ، صارَ المُبهَمُ وما بعده بمنزلة اسم واحد »[٢٥٢] .

ومذهب جمهور البصريين أنّ الاسم المعرّف بأل في نحو (يا أيُها الرجلُ) و (ياهذا الرجل) هو نعت لـ (أي) أو (هذا)[٢٥٣] . وذهب بعضُهم الى أنّه عطف بيان وليس نعتا ، لِأنه اسم جنس غير مشتق . يقول ابن يعيش : « واعلم أنّ حقيقة هذا النعت وما كان مثله في نحو (هذا الرجل) إنّما هو عطف بيان ، وقول النحويين : « إنّه نعت » تقريب ، وذلك لِأنّ النعت تحلية الموصوف بمعنى فيه أو في شيء من سببه ، وهذه أجناس فهي شرح وبيان لِلأول كالبدل والتأكيد ، لذلك كان عطفَ بيان ولم يكن نعتا »[٢٥٤] .

---

(٢٥١) ينظر : الأشباه والنظائر ، جـ١ ص٢٨٢ .

(٢٥٢) الكتاب ، جـ٢ ص١٨٨ ــ ١٨٩ ، وينظر : ص١٠٦ ، والجمل ، للجرجاني ، ص٢١ ــ ٢٢ ، والمرتجل ، ص١٩٤ ــ ١٩٥ ، وشرح المفصل ، جـ١ ص١٢٠ ، جـ٢ ص٢ ــ ٤ ، ٧ ، والاشباه والنظائر ، جـ١ ص٢١٠ .

(٢٥٣) ينظر : شرح الكافية ، جـ١ ص١٤٢ .

(٢٥٤) شرح المفصل ، جـ١ ص١٢٠ ، وينظر : همع الهوامع ، جـ١ ص١٧٥ .

وقد رَدَّ الاسترابادي على هذا الرأي بقوله : « والأكثرون على أنّ ذا اللام وصف لاسم الاشارة في النداء وغيره ، لِأنه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة وهو الرجولية ، وهذا حدّ (النعت) كما يجيء ، أي : ما دلّ على معنى في متبوعه . وقال بعضهم : « هو عطف بيان لعدم الاشتقاق » ، والجواب : إنّ الاشتقاق ليس بشرط في الوصف كما يجيء في بابه ، ولا يوصف اسم الاشارة إلاّ بـ (اسم الجنس المعرّف باللام) كما يأتي في باب النعت ، أمّا (اسم الجنس) فَلِأَنّهُ هو الدال على الماهية من بين الاسماء ، والمحتاج اليه في نعت اسماء الاشارة بيان ماهية المشار اليه ، فمن ثم قبح نعتها من الصفات المشتقة إلاّ بما يخصّ بعض الماهيات نحو : (هذا العالِمُ) ، فقبح : (هذا الأبيضُ) .. »[٢٥٥]

ومذهب جمهور البصريين أنّه لا يجوز في المعرّف بأل الواقع صفةً لـ (أيّ) في نحو قولك (يأيها الرجل) إلاّ الرفع ، إشعاراً بأنّه صفةٌ لازمةٌ أصبحت وما قبلَها بمنزلة الشيء الواحد ، وإيذانا بأنّه هو المقصود بالنداء ، يقول المبرد : « واذا كانت الصفةُ لازمةً ، تحلُّ مَحَلَّ الصلة في أنّه لا يُستغنى عنها لإبهام الموصوف ، لم يكن إلاّ رفعا ، لِأنّها وما قبلَها بمنزلة الشيء الواحد ، لِأنّك إنّما ذكرتَ ما قبلَها لتصل به الى ندائها ، فهي المدعُو في المعنى ، وذلك قولك (يأأيُّهَا الرجلُ أقْبِلْ) : (أيُّ) : مدعوّ ، و (الرجل) : نعْت لها ، و (ها) : للتنبيه ، لِأنّ الأسماء التي فيها الألف واللام صفاتٌ للمبهمة ، مبيّنةٌ عنها .. فاذا قلتَ : (يأأيُّها الرجلُ) لم يصلُح في (الرجل) إلاّ (الرفعُ) لِأنّه المنادى في الحقيقة ، و (أيُّ) : مُبهَم مُتَوصَّل به اليه . وكذلك (ياهذا الرجلُ) اذا جعلتَ (هذا) سببا الى نداء (الرجل) »[٢٥٦] ، ويقول الجرجاني : « ووَجَبَ (الرَّفعُ) لِأمرين : (أحدهما) : أنّ (الرجل) وإن كان في اللفظ صفةً لِـ (أيّ) ، كما كانَ (الظريفُ) صفةً لِـ (زيد) ، فإنّه المقصودُ بالنداء ، إذ ليس (أيُّ) باسمٍ مقصودٍ قَصْـدُهُ ودالٌّ على شيءٍ منفـرداً كـ(زيد)، وإذا كان كذلك جُعِل التزامُ الرفع في (الرجل) مع كونه صفةً إيذاناً بأنّه المقصودُ بالنداءِ ، فيجبُ أن يكونَ لفظُهُ موافقاً للفظِ المُنادى ، إذ لا فَصلَ بين

---

(٢٥٥) شرح الكافية ، جـ١ ص١٤٢ .

(٢٥٦) المقتضب ، جـ٤ ص٢١٦ ـ ٢١٧ ، وينظر : الكتاب ، جـ٢ ص١٨٨ ـ ١٨٩ ، والجمل ، للزجاجي ، ص١٦٢ ، والمرتجل ، ص١٩٤ ، واسرار العربية ، ص٢٢٨ ـ ٢٢٩ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص٧ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص٧٧٨ .

(الرَّفع) و (الضمِّ) ، فحركةُ لام (الرجل) في قولك : (ياأيُّها الرجلُ) بمنزلةِ حركتِهِ في قولك : (يارجلُ) مِن جهةِ اللفظ ، وإن كانت تلكَ حركةَ اعرابٍ مثلَها في قولك : (جاءَني زيدُ) ، وهذهِ حركةُ بناءٍ مثلَها في (قَبْلُ وبَعْدُ) . (والثاني) : أنّ الصفةَ كالجزءِ مِن الموصوف ، وإذا لَزمتهُ قوي الاتصالُ ، فيجري (اللامُ) من (الرجلِ) في قولك : (ياأيُها الرجلُ) مجرى آخرِ الكلمةِ ، فكما أنّ آخرَ الكلمةِ في نحو (ياجعفرُ) يُضمُّ ، كذلك جُعِلَ حركةُ (اللّام) في قولك : (ياأيُها الرجلُ) الرفعُ ، ليكونَ مشاكلا لذلك في اللفظِ ، وينفصلَ مِمّا لا يلزمُ نحو (يازيدُ الظريفُ) ، ألاترى أنّكَ لو قلتَ : (يازيدُ) استغنيتَ عن (الظريف) ، ولو قلتَ : (ياأيُّ) لم يَجُزْ ، لِأنَّ (أيًّا) مُبْهَمٌ لا يستقلُّ بِنفْسِهِ ، فاعرفْهُ »[٢٥٧] . ويقول الاسترابادي : « والتزموا رفعَ (الرجل) ، أي : اسم الجنس الواقع صفةً لـ (أيّ) و (هذا) .. نبّهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكأنّه باشره حرف النداء »[٢٥٨] .

وذهب أبو عثمان المازني الى جواز النصب فيه حملًا على موضع (أيّ) ، فتقول : (ياأيُها الرجلَ) ، وقد قاس ذلك على صفة المنادى المفرد المعرفة ، حيث يجوز فيها الرفع حملًا على اللفظ نحو (يازيدُ الظريفُ) ، والنصب حملا على الموضع نحو (يازيدُ الظريفَ) . وقد أنكرَ رأيَهُ البصريون[٢٥٩] ورُدَّ رأيه بأنّه لم يثبت في الاستعمال[٢٦٠] ، وبأنّ كلام العرب يخالفُ قياسه ،[٢٦١] وبأنّ الحمل على الموضع انّما يكون بعد تمام الكلام ، والنداء لم يتم بـ (يا أيُّها) ، فَلَابُدَّ من (الرجل) إذ هو المنادى في الحكم والتقدير ، وعلى هذا لا يجوز إلّا الرفع .[٢٦٢] .

ويرى ابنُ يعيش أنّ (ها) التنبيه في (ياأيُها الرجلُ) زيدت لازمةً عوضاً مِمّا حُذِف منها ، والذي حُذِف منها (الإضافةُ) في قولك (أيُّ الرجلين) ، و (الصلةُ) التي في نظيرها وهي (مَنْ) ، ألَا ترى أنّك إذا ناديتَ (مَنْ) قُلتَ : (يامَنْ في الدار) .[٢٦٣]

---

(٢٥٧) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص٧٧٨ .

(٢٥٨) شرح الكافية ، جـ ١ ص١٤٢ .

(٢٥٩) ينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص٧٧٨ .

(٢٦٠) ينظر : أسرار العربية ، ص٢٢٨ ـ ٢٢٩ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص١٤٢ .

(٢٦١) ينظر : المرتجل ، ص١٩٤ .

(٢٦٢) ينظر : شرح المفصل ، جـ٢ ص٢ ـ ٤ ، ٧ ـ ٨ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٧٥ .

(٢٦٣) ينظر : الأشباه والنظائر ، جـ١ ص١٦٢ ، ٢٨٣ .

أما الكوفيون فقد أجازوا ايلاءَ أداة النداء المنادى المعرّف بأل مطلقاً في السعة ، فتقول : (يا الرجلُ) و (يا الغلامُ) .(٢٦٤) واستدلوا على جواز ذلك ببعض الشواهد التي باشرت فيها أداةُ النداء المنادى المعرّف بأل ، نحو قول الشاعر :(٢٦٥)

فيا الغلامان اللّذان فَرّا إيّاكما أن تكسباني شَرّا

أما البلاغيون فقد أشار السكاكي منهم الى هذا الموضوع ، والواضح من كلامه أنّه يرى رأى البصريين في عدم جواز ايلاء أداة النداء المنادى المعرّف بأل ، يقول : « وأما نحو : (يا الغلامُ) ممّا يجمع فيه بين الضم وحرف التعريف ، فلا يجوز إلاّ عند الكوفيين . والألف واللام في قولهم : (يااللهُ) ليستا حرف تعريف ، استدلالاً بانتفاء اللازم ـ وهو قطع الهمزة ـ على انتفاء الملزوم » .(٢٦٦)

وأرى أنّ ماذهب اليه البصريون من منع الجمع بين (يا) و (أل) التعريف ، هو الصحيح ، يؤيدهم في ذلك الاستخدام اللغوي ، فالمعرّف بأل لاتباشره (يا) في الكلام العربي ، فلا يقال : (يا الرجل) إذ يمتنع نداؤه على هذه الحالة(٢٦٧) ، حيث يلتقي فيه ساكنان : ألف (يا) ولام (أل) ، فكان يلزم حذف الألف من (يا) لالتقاء الساكنين ، واذا حذفت الألف لم يعد في (يا) مايعينها على تأدية وظيفتها في مدّ الصوت ورفعه ، لذلك استعان العرب في ندائه باستعمال (يا أيُّها) ، من أجل أن تقي (أيُّها) الألفَ في (يا) من الحذف وتعين على مدّ الصوت فيها .(٢٦٨) ولم يمتنع عندهم (يااللهُ) لأنّ الأكثر فيه قطع همزة (أَلله) ، وعلى هذا لايلتقي فيه ساكنان ، ومن ثَمّ فلا إشكال في اجتماع (يا) و (أل) فيه ، بعكس (يا الرجلُ) وسائر المناديات المعرّفة بأل ، فإنّ الهمزة في (أل) التعريف همزة وصل تسقط في درج الكلام .(٢٦٩)

---

(٢٦٤) ينظر : الانصاف ، جـ١ ص٢٣٥ ـ ٢٤٠ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص١٤٦ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٧٤ .

(٢٦٥) رجز لايعرف قائله ، ورد في : المقتضب ، جـ٤ ص٢٤٢ ، والانصاف ، جـ١ ص٢٣٦ ، وأسرار العربية ، ص٢٢٠ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص٩ ، والمقرب ، ص٣٧ ، ٨٥ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٧٤ . (معجم شواهد العربية ، جـ٢ ص٤٧٢) .

(٢٦٦) مفتاح العلوم ، ص٤٩ .

(٢٦٧) ينظر : شرح المفصل ، جـ٢ ص٧ .

(٢٦٨) ينظر : في النحو العربي ـ قواعد وتطبيق ، ص٢٢٠ ـ ٢٢١ .

(٢٦٩) ينظر : شرح الكافية ، جـ١ ص١٤٥ ، والمرتجل ، ص١٩٦ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص٧٥٧ ـ ٧٥٩ ، والكشاف ، جـ١ ص٣٥ ـ ٣٦ ، ٤٢١ .

أما ماذهب اليه الكوفيون من اجازة الجمع بين (يا) و (أل) مطلقا في الاختيار ، واحتجاجهم لذلك ببعض الشواهد ، مثل قول الشاعر :

فيـا الـغلامـان اللـذان فـرّا إيّاكمـا أنْ تكسبانـي شـرّا

فإنما هو من القياس على المسموع النادر أو الشاذ . فنحن نعرف أنّ الكوفيين قد توسّعوا في الأخذ عن الأعراب الذين اختلطوا بالحضر ولانَت فصاحتُهم ، وقاسوا على المسموع النادر أو الشاذ ، بل قاسوا بلا استناد الى سماع ، على العكس من البصريين الذين حرصوا على صفاء اللغة التي يجمعونها وفصاحتها ، ولم يقيسوا إلاّ على المسموع الكثير من الفصيح .(٢٧٠) لذلك منع البصريون القياسَ على الشواهد التي احتجّ بها الكوفيون في جواز الجمع بين (يا) و (أل) لِأنّها غيرُ فصيحة وشاذةٌ في القياس والاستعمال .(٢٧١)

المعنى الذي يفيده استعمال (ياأيُّها) :

لقد أشار سيبويه الى أنّ (ياأَيُّها) آكد في التنبيه ، وأنّ التأكيد فيها مستفاد من وجود (ها) ، اذ هي تفيد ماتفيده (يا) من تنبيه ، فكأنّك اذا قلت : (ياأَيُّها) قد كَرّرت (يا) مرتين ، يقول « وأما (الألف والهاء) اللتان لَحِقتا (أيّ) توكيداً ، فكأنّك كرّرت (يا) مرتين اذا قلت : (ياأَيُّها) ، وصار الاسمُ بينهما كما صار (هو) بين (ها) و (ذا) اذا قلت : (هاهوذا) » .(٢٧٢) ويقول أيضاً : « اختصّ النداء بـ (ياأَيُّها الرجلُ) ، ولايكون هذا في غير النداء ، لِأنّهم جعلوها(٢٧٣) تنبيهاً فيها بمنزلة (يا) ، وأكّدوا التنبيهَ بـ (ها) حين جعلوا (يا) مع (ها) ، فمن ثم لم يجز لهم أن يسكتوا على (أيّ) ولزمه التفسير » .(٢٧٤)

---

(٢٧٠) ينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص٩١ ، والشاهد وأصول النحو ، ص١٤٨ ـ ١٥٧ ، ٢٢٩ ـ ٢٤٨ ، والدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري ، ص١٩٢ .

(٢٧١) ينظر : المقتضب ، جـ٤ ص٢٤١ ـ ٢٤٢ ، والانصاف ، جـ١ ص٣٣٨ ـ ٣٣٩ ، وأسرار العربية ، ص٢٣٠ ـ ٢٣١ ، والمفصل ، ص٤١ ـ ٤٢ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص٨ ـ ٩ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص١٤٥ ـ ١٤٦ .

(٢٧٢) الكتاب ، جـ٢ ص١٩٧ .

(٢٧٣) كذا هي في نص الكتاب ، ولعل الصحيح « جعلوا (ها) » .

(٢٧٤) الكتاب ، جـ٢ ص٢١١ ـ ٢١٢ .

ولاشك في أنّ الزمخشري قد وقف على رأي سيبويه ، فذهب الى أنّ النـداء بـ(ياأيُها) قد كثر في القرآن الكريم دون غيره ، وذلك لِأنّه آكد وأبلغ من بقية أدوات النداء ، يقول في تفسير قوله تبارك وتعالى « ياأَيُّها النّاسُ اعبُدُوا ربَّكُم »(٢٧٥) : « فإن قلتَ : لِمَ كثر في كتاب الله النداء على هذه الطريقة مالم يكثر في غيره ؟ ، قلتُ : لاستقلاله بأوجه من التأكيد وأسباب من المبالغة ، لِأنّ كلَّ ماناداى اللهُ له عبادَه من أَوامرِه ، ونواهيه ، وعظاتِه ، وزواجرِه ، ووعدِه ، ووعيده ، واقتصاص أخبارِ الأُممِ الدارجةِ عليهم ، وغيرِ ذلك ممّا أنطقَ به كتابَه ، أمورٌ عظام ، وخطوبٌ جسام ، ومعانٍ عليهم أن يتيقّظوا لها ويميلوا بقلوبهم وبصائرهم اليها ، وهم عنها غافلون ، فاقتضت الحال أن ينادوا بالآكد الأبلغ » .(٢٧٦)

ويرى الزمخشري أنّ التأكيد في (ياأَيُّها) مستفاد من معاضده (ها) التنبيه أداة النداء بتأكيد معناها ، ومن التدرُّج من الإبهام في (أيّ) الى التوضيح في صفته ، يـقول : « (أيُّ) : وصلة الى نداء مافيـه الألـف واللام .. وهواسمٌ مبـهـم مـفـتقر الى ما يوضحه ويزيل إبهامَه ، فَلاَبُدَّ أن يردفه اسم جنس أو مايجري مجراه ، يتصف به حتى يتضح المقصود بالنداء ، فالذي يعمل فيه حرف النداء هو (أَيّ) ، والاسم التابع له صفته ، كقولك (يازيدُ الظريف) ، إلاّ أنّ (أَيّا) لايستقل بنفسه استقلال (زيد) ، فلم ينفكّ من الصفة . وفي هذا التدرج من الإبهام الى التوضيح ضرب من التأكيد والتشديد . وكلمة التنبيه المقحمة بين الصفحة وموصوفها لفائدتين : معاضدة حَرْف النداء ومكانفته بتأكيد معناه ، ووقوعها عوضا ممّا يستحقّه ، أي : من الإضافة » .(٢٧٧)

وقد تنبّه بعضُ النحاة الى استفادة الزمخشري من رأى سيبويه ، ومن هؤلاء الزركشي الذي يقول : « قال سيبويه : « وأما (الألف والهاء) اللتان لحقتا (أَيّا) توكيداً ، فكأنّك كرّرت (يا) مرتين اذا قلتَ : (ياأَيُّها) ، وصار الاسم بينهما » ، هذا كلامه ، وهو حسن جداً ، وقد وقع عليه الزمخشري فقال : « وكلمة التنبيه

---

(٢٧٥) سورة البقرة : الآية ٢١ .

(٢٧٦) الكشاف ، جـ١ ص٢٥٥ ، وينظر : الاتقان ، جـ٢ ص٨٢ ، والأشباه والنظائر ، جـ٢ ص١٣٩ ـ ١٤٠ .

(٢٧٧) الكشاف ، جـ١ ص٢٢٥ ـ ٢٢٦ ، وينظر : معترك الاقران ، جـ١ ص٤٤٨ .

المقحمة بين الصفة وموصوفها لفائدتين ، معاضدة حرف النداء ومكانفته بتأكيد معناه ، ووقوعها عوضا مما يستحقه ، أي ، من الإضافة » . »(٢٧٨)

تكرير النداء :

يرى الزمخشري أنّ (النداء) يأتي مكرّراً في الكلام لأحد الأسباب الآتية :

١ ـ للدلالة على التضرّع واللجوء الى الله ، كما في قوله تعالى على لسان ابراهيم : « رَبِّ اجْعَلْنِي مُقيمَ الصَّلاة ومن ذُرِّيتي ، رَبُّنا وتَقَبَّلْ دُعاءِ ، رَبُّنا اغفرْ لي ولوالديَّ وللمؤمنينَ يومَ يقومُ الحساب » .(٢٧٩)

٢ ـ للحثّ على التضرّع الى الله والاستغاثة به ، كما في قوله تعالى : « قُلْ : رَبِّ إمّا تُرِيَنِّي ما يُوعَدُونَ رَبِّ فَلا تَجعَلْني في القومِ الظالمين » .(٢٨٠)

٣ ـ لزيادة تنبيه المُخاطب ، تلطُّفاً به ، وحَمْلاً له على قبول نصحك ، يقول في قوله تعالى « وقالَ الذي آمَنَ : يَاقَوْمِ اتَّبعُونِ أهدِكُمْ سبيلَ الرُّشادِ ، ياقَوْمِ إنّما هذهِ الحياةُ الدُّنيا مَتَاعٌ وانّ الآخرةَ هي دارُ القَرارِ .. وَيَاقَوْمِ مَالِي أدْعُوكُمْ إلى النَجاة وتَدْعونَني الى النّار »(٢٨١) ، « فإنْ قُلتَ : لِمَ كرَّرَ نداءَ قومِهِ ؟ .. قلتُ : أمّا تكريرُ النداءِ ففيه زيادةُ تنبيه لهم وإيقاظاً عن سنة الغفلة ، وفيه أنّهم قومُه وعشيرتُه ، وهم فيما يُوبقهم ، وهو يعلم وجهَ خلاصِهم ، ونصيحتُهم عليه واجبة ، فهو يتحزّنُ لهم ويتلطّفُ بهم ، ويستدعي بذلك أن لا يتهموه ، فإنّ سرورَهم سُرُورُهُ وغمُّهم غمُّه ، وينـزلوا على تنصيحه لهم ، كما كرّر ابراهيمُ ـ عليه السلام ـ في نصيحة أبيه : «ياأَبَتِ »(٢٨٢) ، ويقول في قوله تعالى « ياأيُّها الذينَ آمَنُوا لاتُقَدِّموا بين يَدَيِ اللهِ وَرَسولِهِ واتَّقُوا اللهَ ، إنَّ اللهَ سَميعٌ عليمٌ . ياأيُّها الذينَ آمنوا لاترفعُوا أصواتكم فوقَ صَوْتِ النَّبيِّ »(٢٨٣) ، « إعادة النداء عليهم استدعاء منهم لتجديد الاستبصار عند كل خطاب وارد ، وتطرية

(٢٧٨) البرهان ، جـ٢ ص٤١٥ .

(٢٧٩) سورة ابراهيم : الآية ٤٠ ـ ٤١ ، وينظر : الكشاف ، جـ٢ ص٣٨١ .

(٢٨٠) سورة المؤمنون : الآية ٩٣ ـ ٩٤ ، وينظر : الكشاف ، جـ٣ ص٤١ ، ٤٢ .

(٢٨١) سورة غافر : الآية ٣٨ ـ ٤١ .

(٢٨٢) الكشاف ، جـ٢ ص٤٢٩ .

(٢٨٣) سورة الحجرات : الآية ١ ـ ٢

الإنصات لكلّ حكم نازل، وتحريك منهم لئلّا يَفْتُروا ويغفلوا عن تأملهم ». (٢٨٤)

تخصيص النداء :

قد تخصُّ بندائِكَ شخصاً مُعَيَّناً، وتعمُّ بخطابِكَ الآخرين، وذلك لِأنّ مَن تناديه هو إمامُ الناس الذين تخاطبهم وقدوتهم، يقول الزمخشري في قوله تعالى « يا أيُّها النبيُّ إذا طلَّقْتُمُ النِّساءَ فطلقوهن لِعِدَّتِهنَّ »(٢٨٥)، « خَصَّ النبيَّ ـ صلى الله عليه وسلم ـ بالنداء وَعَمَّ بالخطاب، لِأنّ النبيَّ إمامُ أُمَّتِهِ وقدوتُهم، كما يُقالُ لرئيس القومِ وكبيرِهم: (يافُلانُ افعلوا كيتَ وكيت)إظهاراً لِتقدُّمِهِ واعتباراً لِترؤُّسِهِ، وأنّه مدرهُ قومِهِ ولسانُهم، والذي يصدرونَ عن رأيهِ ولا يستبدُّون بأمرٍ دونه، فكان هو وحده في حُكمِ كلِّهم وسادّاً مسدَّ جميعهم »(٢٨٦)، وعلى هذا جرى قولُهُ تعالى حكاية عن فرعون: « قالَ، فَمَنْ رَبُّكُما يامُوسى »، فأفردَ موسى بالنداء لِأنّه كان أَجَلَّ الاثنين ـ عليهما السلام ـ وعَمَّهُما بالخطاب(٢٨٧).

حذف أداة النداء:

يرى النحاة أنّ حذف حروف المعاني ليس بالقياس، لِأنّ حروف المعاني إنّما جيء بها اختصاراً ونائبةً عن الأفعال، فـ (ما) النافية نائبة عن (أنفي)، و (همزة) الاستفهام نائبة عن (أَستفهمُ)، وحروف العطف نائبة عن (أعطفُ)، وحروف النداء نائبة عن (أُنادِي).. فلو ذهبت تحذفها لكنت مختصراً لها هي أيضاً، واختصارُ المختصَر إجحافٌ به، ومع ذلك فقد ورد حذفُها في الكلام عند قوة الدلالة عليها فتصير مع القرائن الدالّة عليها كالمُتَلَفَّظِ بها. (٢٨٨)

---

(٢٨٤) الكشاف، جـ٢ ص٥٥٤.

(٢٨٥) سورة الطلاق: الآية ١.

(٢٨٦) الكشاف، جـ٤ ص١١٧.

(٢٨٧) ينظر: الانتصاف فيما تضمّنه الكشاف من الاعتزال، جـ٤ ص١١٧.

(٢٨٨) ينظر: الخصائص، جـ٢ ص٢٧٣ ـ ٢٨٤، وشرح المفصل، جـ٢ ص١٥، والاشباه والنظائر، جـ١ ص٣٢ ـ ٣٥، ١٣٢، وشرح شواهد المغني، جـ٢ ص٨٨٦.

لقد أجاز النحاة حذف أداة النداء من الكلام تخفيفاً ، اذا كان المنادى مقبلاً عليك متنبهاً لما تقوله له[٢٨٨] ، ولذلك جعلوه خاصاً بالمنادى القريب ،[٢٩٠] يقول سيبويه : « وإنْ شئتَ حذفتَهن كلّهن استغناءً ، كقولك : (حَارِ بنَ كعبٍ) ، وذلك أنّه جَعَلَهُ بمنزلة مَنْ هو مُقبِلٌ عليه بحضرته يخاطِبُه »[٢٩١] .

ويرى الزمخشري أنّ حذف أداة النداء فيه تقريبٌ لِلمُنادى من المتكلم ، وتلطيفٌ لمحلّهِ عندَهُ ، يقول في قوله تعالى « يُوسُفُ أَعْرِضْ عن هذا »[٢٩٢] : « يوسفُ » : حُذِفَ منه حرفُ النداء لِأنّه مُنادى قريب مفاطن للحديث ، وفيه تقريبٌ له وتلطيفٌ لِمحلّهِ » .[٢٩٣]

ولاشك في أنّ أداة النداء يجوز حذفها اذا لم تكن بمفردها مناطَ المعنى ، فتُحذف الأداة ويُؤمن اللبس في الكلام أو النص اذا كانت القرائن الأُخرى تتظافر وتتعاضد في أداء المعنى بحيث تُغني عن ذكر الأداة ، لذلك قد يُستغنى عن أداة النداء بقرينة قصده ونغمته ، فتسقط الأداة ويبقى النداء مفهوماً .[٢٩٤] .

وقد جاء حذفُ أداة النداء في القرآن الكريم ، في قوله تعالى : « يوسفُ أَعْرِضْ عن هذا »[٢٩٥] ، وهو يكثر في المنادى المضاف[٢٩٦] نحو « فَاطِرَ ٱلسَّمَوَاتِ والأرض »[٢٩٧] ، وَلَاسِيَّمَا في نداء (الربّ) سبحانه[٢٩٨] نحو : « رَبِّ إِنِّي وَهَنَ ٱلعَظْمُ مِنِّي وٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شيبا »[٢٩٩] ، فقد حُذفت معه في خمسة وستين موضعاً ، ولم تذكر معه إلاّ في موضعين[٣٠٠] وحكمة ذلك ـ كما يرى الزركشي ـ : « دلالتُه

---

(٢٨٩) ينظر : شرح الكافية ، جـ١ ص١٥٩ ، والبرهان ، جـ٢ ص١٠٦ ، ومعترك الاقران ، جـ١ ص٣٠٦ ، ٣٢٩ .

(٢٩٠) ينظر : شرح المفصل ، جـ٢ ص١٥ .

(٢٩١) الكتاب ، جـ٢ ص٢٣٠ .

(٢٩٢) سورة يوسف : الاية ٢٩ .

(٢٩٣) الكشاف ، جـ٢ ص٣١٥ .

(٢٩٤) ينظر : اللغة العربية ، ص٢٢٠ ، ٢٢٩ .

(٢٩٥) سورة يوسف ، الآية ٢٩ .

(٢٩٦) ينظر : شرح المفصل ، جـ٢ ص١٥ .

(٢٩٧) سورة يوسف : الآية ١٠١ .

(٢٩٨) ينظر : البرهان ، جـ٢ ص٢١٣ .

(٢٩٩) سورة مريم : الآية ٤ .

(٣٠٠) ينظر : المعجم المفهرس لِألفاظ القرآن الكريم ، وضعه : محمد فؤاد عبدالباقي ، مصر ١٣٧٨ هـ ، ص٢٨٧ ، ودراسات لِأسلوب القرآن الكريم ، جـ٢ ص٦٢٤ .

على التعظيم والتنزيه ، لِأنّ النداء يتشرّب معنى الأمر ، لِأنّك اذا قلت (يازيدُ) فمعناه : أدعوكَ يازيدُ ، فَحُذِفت (يا) من نداء (الربّ) ليزول معنى الأمر ، ويتمحّض التعظيم والإجلال »(٣٠١) .

ويرى الجرجاني أنّ حذفَ الأداةِ لا يكونُ إلاّ في الأَعلام : « لا يُحذَفُ من جميع الأسماء المُناداة ، وإنّما يكونُ ذلك في الأعلام ، نحو : « يوسُفُ » ، ولا يُقالُ : (رَجُلٌ تَعَالْ) ولا (رَجُلاً خُذْ بيدي) ، وإنّما يجيءُ ذلكَ في الشعر ، وإنّما كانَ كذلكَ لِأنّ نداءَ الأسماءِ الأعلام أكثرُ ، فيُطلبُ فيها مِن التخفيف مَا لا يُطلبُ في غيرها ، ولذلك خُصّت بالترخيم »(٣٠٢) .

وإنّما كان الحذفُ مِن خصائص الأعلام لِأنّ النداء بهذه الأسماء أكثرُ من النداء بالأسماء التي هي نكرات في أصلِ الوضع ، لِأنّه يَرى أنّ الأعلام المُستعملة في النداء يُنتزَعُ منها معنى العَلَمية ، ثُمّ تُعرَفُ بالنداء ، يقولُ في ذلك : « فإذا تَقَرَّرَ أنّ (الضَمّ) وادخال (يا) من أسباب التعريف ، وَجَبَ أن يكون (زيد) في قولك (يازيدُ) قد انتُزِع منه معنى العَلَمية ، فَجُعِلَ شائعاً في أُمّةٍ ، نحو قولك : (واحدٌ مِن الزّيدينَ) ، ثُمّ عُرّف بالنداء فقيل : (يازيدُ) كما يُقال : (يارجلُ) »(٣٠٣) .

وقد استثنى النحاة من جواز الحذف المناديات الآتية :

١ ـ **النكرة غير المقصودة** : فلا يجوز أن تقول : (رجلاً أقْبِلْ) وأنت تريد : (يارجلاً) ، يقول المبرد في أسباب منع ذلك : « لِأنّها شائعة ، فتحتاج الى أن يَلزمها الدليل على النداء ، وإلاّ فالكلام ملتبس »(٣٠٤) . ويقول الاسْترابادي : « وانّما لا تحذفه من النكرة لِأنّ حرف التنبيه إنّما يُستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلاً عليك متنبّها لما تقول له ، ولا يكون هذا إلاّ في المعرفة لِأنّها مقصودة قصدها »(٣٠٥) .

---

(٣٠١) البرهان ، جـ٢ ص٢١٣ .

(٣٠٢) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص٧٦٠ ، وينظر : خزانة الأدب ، جـ٢ ص١٢٦ .

(٣٠٣) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص٧٥٦ ، وينظر : ص٧٥٥ ـ ٧٦٠ .

(٣٠٤) المقتضب ، جـ٤ ص٢٦١ .

(٣٠٥) شرح الكافية ، جـ١ ص١٥٩ .

وقد أجاز بعض المتأخرين ذلك ، مستدلّين بقول الشاعر(٣٠٦) :

فشايع وَسْط ذَوْدِك مقبئنًا لِتُحسَب سيّداً ضبُعاً يبولُ

أي : (ياضبعا) . والنحاة الأولون حملوا ذلك على الشذوذ والضرورة(٣٠٧) .

٢ ـ **النكرة المقصودة :** وهو ما كان متعرّفا بالنداء ، فلا يحسن في ندائه أن تقول : (رَجلُ) وأنت تريد : (يارجلُ)(٣٠٨) . يقول الاسترابادي في أسباب ذلك : « وإنّما لا تحذفه من المعرفة المتعرّفة بحرف النداء ، إذ هي إذن حرفُ تعريف ، وحرف التعريف لا يُحذف مِمّا تعرّف به حتى لا يُظن بقاؤه على أصل التنكير ، ألا ترى أنّ (لام) التعريف لاتحذف من المتعرّف بها ، وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف ، إذْ هي مفيدة مع التعريف التنبية والخطاب »(٣٠٩) .

وقد أجاز النحاة حذف أداة النداء من النكرة المقصودة في ضرورة الشعر ، نحو قول الشاعر(٣١٠) :

* جاريَ لا تستنكري عَذيري *

يريد : (ياجارية) . كما أجازوا حذفها في الأمثال ، نحو : « افْتَدِ مَخْنُوقُ » و « أصْبِحْ لَيْلُ » و « أطْرِق كَرا » . وقد وصف سيبويه ذلك بقوله : « وليس هذا بكثير ولا بقويٍّ »(٣١١) . ووصفه الزمخشري بالشذوذ(٣١٢) . وإنّما أجازوا حذفها في

---

(٣٠٦) البيت للأعلم الهذلي ، وهو من البسيط ، وقد ورد في : الخصائص ، جـ٣ ص١٩٦ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٧٤ ، وديوان الهذليين ، جـ٢ ص٨٦ .
(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص٢٩٥) .

(٣٠٧) ينظر : همع الهوامع ، جـ١ ص١٧٤ .

(٣٠٨) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص٢٣٠ .

(٣٠٩) شرح الكافية ، جـ١ ص١٥٩ .

(٣١٠) رجز للعجاج ، ورد في : الكتاب ، جـ١ ص٣٢٥ ، ٣٣٠ ، والمقتضب ، جـ٤ ص٢٦٠ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص١٦ ، ٢٠ والمقرب ، ص٣٧ ، وديوانه ، ص٢٦ .
(معجم شواهد العربية ، جـ٢ ص٤٨٢) .

(٣١١) الكتاب ، جـ٢ ص٢٣١ ، وينظر : شرح ابيات سيبويه ، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس (ت ٣٣٨ هـ) ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، الطبعة الاولى ، النجف ١٩٧٤ ، ص١٨٤ .

(٣١٢) ينظر : المفصل ، ص٤٤ ـ ٤٥ .

الأمثال لِأنّ الأمثال كثيرة الاستعمال ، فجاز فيها ما يجوز في الشعر[٣٣] ، أو لِأنّ هذه الأمثال معروفة ، فَجَرَت لذلك مجرى العَلَم في جواز حذف حرف النداء منها[٣٤] .

٣ ـ **اسم الإشارة** : مَنَعَ البصريون حذفَ أداة النداء من اسم الاشارة ، فلا تقول : (هذا أَقْبِلْ) وأنت تريد : (ياهذا)[٣٥] . يقول الاسترابادي في أسباب ذلك : « وإنّما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة ـ وإن كان متعرّفا قبل النداء ـ لِمَا ذكرنا قبل من أنّه موضوع في الأصل لما يُشار اليه للمخاطب ، وبين كون الاسم مشاراً اليه وكونه منادى (أي : مخاطباً) تنافر ظاهر ، فَلَمّا أُخرج في النداء عن ذلك الأصل وجُعل مخاطَباً ، احتيج الى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطباً ، وهي حرف النداء »[٣٦] . ونقل السيوطي قول ابن فلاح في تعليل ذلك : «إنّما امتنعَ حذفُ حرف النداء من اسم الاشارة عند البصريين لِئلّا تلتبس الاشارة المقترنة بقصد النداء بالاشارة العارية عن قصد النداء . لا يُقال : ينتقض هذا بالعَلَم ، لِأنّه تلتبس العَلَمِيّة المقترنة بقصد النداء بالعَلَمِيّة العارية عن قصد النداء ، لِأنّا نقول : بناؤُه على الضم في أعمّ الصور قرينة تدلُّ على النداء ، وهذهِ القرينة منتفية في اسم الاشارة »[٣٧] .

وقد أجاز الكوفيون حذف أداة النداء من اسم الاشارة ، اعتباراً بكونه معرفة قبل النداء ، واستشهاداً بقوله تعالى « ثم أنتم هؤلاء تَقتلون أنفسَكم »[٣٨] قالوا : المراد ، (ياهؤلاء)[٣٩] .

---

(٣١٣) ينظر : المقتضب ، جـ٤ ص٢٦١ .

(٣١٤) ينظر : شرح المفصل ، جـ٢ ص١٦ .

(٣١٥) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص٢٢٠ ، والمقتضب ، جـ٤ ص٢٥٨ ـ ٢٥٩ ، والجمل ، للزجاجي ، ص١٦٩ .

(٣١٦) شرح الكافية ، جـ١ ص١٥٩ ـ ١٦٠ ، وينظر : شرح المفصل ، جـ٢ ص١٦ .

(٣١٧) الأشباه والنظائر ، جـ١ ص٣٢٨ .

(٣١٨) سورة البقرة : الآية ٨٥ .

(٣١٩) ينظر : شرح المفصل ، جـ٢ ص١٦ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص١٦٠ .

والبصريون يرون أنّ الآية لا حجّة فيها ولا دليل ، لاحتمال أن يكون « هؤلاء » منصوباً على (الاختصاص) باضمار (أعْني) ، ويكون « أنتم » : مبتدأ ، و « تقتلون » : الخبر . ويحتمل أن يكون « أنتم » : مبتدأ ، و « هؤلاء » : الخبر ، و « تقتلون أنفسكم » من صلة « هؤلاء » ، وبالتالي فلا نداء فيها[٣٣٠] ، وحملوا ما ورد من ذلك في الشعر على الشذوذ والضرورة[٣٣١] .

٤ ـ **المُستغاث به** : فلا يجوز أن تقول : (لَزيدٌ) وأنت تريد : (يالَزيدُ) . فأداة النداء تلزمُ (الاستغاثةَ) لِأنّها من المواضع التي يلزمُ فيها رفعُ الصوت ومدُّه ، فالمستغيث يبالغُ في رفع صوته لتوهّمِهِ في المستغاث به الغفلةَ والتراخي[٣٣٢] ، أو للمبالغةِ في تنبيهه لكون المستغاث له أمراً مهماً[٣٣٣] .

كما قالوا في أسباب ذلك : « إنّما امتنع حذف حرف النداء من (المُستغاث به) لِئلّا يلتبس لامُه بلام الابتداء ، فإنّها مفتوحة مثلها ، ولا يكفي الإعرابُ فارقاً لوجود اللبس في المقصور والمبني في حالة الوقف »[٣٣٤] .

٥ ـ **المندوب** : فلا يجوز أن تقول : (زيداه) وأنت تريد : (وازيداه) . فأداة النداء تلزم (الندبة) لِأنها كذلك من المواضع التي يلزم فيها رفع الصوت ومدّه ، وذلك لِأنهم يجتهدون في التعبير عن انفعالهم وهم يَدْعُون مَنْ قدماتَ وبَعُدَ عنهم ، ولذلك هم يلحقون آخرَ الاسم المدَّ أيضاً مبالغة في مدّ الصوت والترنُّم به[٣٣٥] .

---

(٣٣٠) ينظر : مشكل اعراب القرآن ، جـ١ ص٥٩ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص١٦ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص١٦٠ .

(٣٣١) ينظر : همع الهوامع ، جـ١ ص١٧٤ .

(٣٣٢) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص٢٢٠ ، ٢٢١ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص١٦ .

(٣٣٣) ينظر : شرح الكافية ، جـ١ ص١٦٠ .

(٣٣٤) الأشباه والنظائر ، جـ١ ص٣٣٨ ـ ٣٣٩ ، وينظر : جـ٢ ص٢٩٦ ـ ٢٩٧ .

(٣٣٥) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص٢٢٠ ، ٢٢١ ، والمقتضب ، جـ٤ ص٢٦٨ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص١٦ .

٦ ـ **المتعجَّبُ منه** : فلا يجوز أن تقول : (لَلْماءِ) وانت تريد : (يالماءِ)[٣٢٦] وسبب ذلك ـ كما يرى الاسترابادي ـ أنّه منادى مجازاً ، ولا يقصد فيه حقيقة التنبيه وطلب الإقبال كما في النداء المحض . فَلَمّا نُقل عن النداء الى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيه مجازاً ، أُلزِم أداة النداء تنبيها على الحقيقة التي نُقل منها[٣٢٧] .

٧ ـ **اسم (الله) تعالى** : فلا يجوز أن تقول : (اللهُ) وأنت تريد (يااللهُ) ، وتُحذف منه الأداة اذا لحقته (الميم) المشدّدة في آخره فتقول : (اللّهُمّ)[٣٢٨] .

و (اللّهُمّ) : من الأسماء الخاصة بالنداء ، وقد كثر في الكلام حتى خُفِّفت ميمُه في بعض اللغات[٣٢٩] وأصله عند البصريين : (يااللهُ) ، فحُذفت أداةُ النداء ، وعُوِّض منها (الميم) المشدّدة في آخره ، وبُنيت (الهاءُ) على الضمّ لِأنّه نداء[٣٣٠] . ودليلُهم على ذلك أنّ (اللّهُمّ) يفيد ما يفيده (يااللهُ) من معنى النداء ، وأنّ العرب لا تجمع بين أداة النداء والميم في (اللّهُمّ) ، فدَلّهم ذلك على أنّ (الميم) عوض من (يا) ، لِأنّ العِوض ما قام مقام المعوَّض وافاد فائدتَه ، ولهذا لا يجوز عندهم الجمع بينهما إلاّ في ضرورة شعر ، وهذا من أُصولهم[٣٣١] .

وذهب الكوفيون الى أنّ (الميم) في (اللّهُمّ) ليست عوضاً من (يا) التي للتنبيه في النداء ، وإنّما هي بقيّة من جملة محذوفة ، فأصلُ (اللّهُمّ) عندهم : (يااللهُ أُمُنّا بخيرٍ) ، إلاّ أنّه لمّا كثر في كلام العرب استعمالها وجرت على ألسنتهم ، حذفوا

---

(٣٢٦) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص٢٢٠ ، ٢٢١ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٧٣ .

(٣٢٧) ينظر : شرح الكافية ، جـ١ ص١٦٠ .

(٣٢٨) ينظر : شرح الكافية ، جـ١ ص١٦٠ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٧٣ .

(٣٢٩) ينظر : خزانة الأدب ، جـ٢ ص٢٦٨ ـ ٢٦٩ .

(٣٣٠) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص١٩٦ ، والمقتضب ، جـ٤ ص٢٢٩ ، والمحتسب ، جـ٢ ص٢٢٨ ـ ٢٢٩ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص١٦ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٧٨ ، والاتقان ، جـ١ ص١٥٢ ، واللامات ، ص٨٥ ، وجامع البيان ، جـ٢ ص٢٢٠ ـ ٢٢١ ، والكشاف ، جـ١ ص٤٢١ ، ٦٥٤ ، جـ٢ ص٢٢٦ ـ ٢٢٧ .

(٣٣١) ينظر : الانصاف ، المسألة (٤٧) ، جـ١ ص٢٤١ ـ ٢٤٤ ، وأسرار العربية ، ص ص٢٢٢ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص١٦ ، والاشباه والنظائر ، جـ١ ص١٢٤ ، ١٧٦ ، جـ٢ ص١٥٦ ـ ١٥٧ ، واللامات ، ص٥٨ .

بعضها تخفيفاً ، فأصبحت : (يااللهُ أُمُّ) ، ثمّ حُذفت (الهمزة) من فعل الأمر تخفيفاً ، واتصلت (الميم) المشدّدة باسم (الله) فامتزجا وصارا كلمة واحدة ، يقول الفرّاء : « اللّهُمَّ » : كلمة تنصبها العرب .. ونرى أنّها كانت كلمة ضُمَّ اليها (أُمُّ) ، تريد : (يا أللهُ أُمّنا بخير) ، فكثرت في الكلام فاختلطت . فالرفعة التي في (الهاء) من همزة (أُمُّ) لمّا تركت انتقلت الى ما قبلها »[٣٣٢] . وقالوا : لا يُستنكَر تركيب فعل الأمر مع غيره ، بدليل (هَلُمَّ) فإنّها مركّبة عند البصريين من حرف التنبيه (ها) و (لُمَّ) ، وعندنا من (هَلْ) و (أُمُّ)[٣٣٣] . وقالوا : الدليل على أنّ (الميم) المشدّدة ليست عوضاً من (يا) أنّهم جمعوا بينهما ، كما في قول الشاعر[٣٣٤] :

إنّـــــي اذا ما حَدَث ألَـــــمّا أقُولُ : يا اللّهُـمَّ يااللّـهُـمَّا

فجمع بين (الميم) و (يا) ، ولو كانت (الميم) عوضا من (يا) لما جاز أن يجمع بينهما ، لِأنّ العِوض والمُعَوَّض لا يجتمعان[٣٣٥] . وقد بنى الكوفيون على هذا جواز الجمع بين (يا) و (اللّهُمَّ) في النداء[٣٣٦] .

وردَّ عليهم أبو البركات الأنباري بأنّ هذا الشعر لا يُعرف قائله ، فلا يكون فيه حجّة ، وحتى إن صحّ عن العرب فيكون الجمع بينهما لضرورة الشعر[٣٣٧] . وأمّا قولهم : إنّ أصل (اللّهُمَّ) : « يااللهُ أُمّنا بخير » ، فقد وصفه بأنّه « قول فاسد » ،

---

(٣٣٢) معاني القرآن ، جـ١ ص٢٠٢ ، وينظر : الصاحبي ، ١٤٦ ، والانصاف ، جـ١ ص٢٤١ ، وأسرار العربية ، ص٢٢٢ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص١٦ ، والاشباه والنظائر ، جـ١ ص١٧٦ ـ ١٧٧ ، وجامع البيان ، جـ٢ ص٢٢١ ، وتأويل مشكل القرآن ، ص٥٥٧ .

(٣٣٣) ينظر : معاني القران ، جـ١ ص٢٠٢ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص ١٦ ، والاشباه والنظائر ، جـ١ ص١٧٦ ـ ١٧٧ ، وجامع البيان ، جـ٢ ص٢٢١ .

(٣٣٤) رجز لأمية بن أبي الصلت ، او لأبي خراش الهذلي ، ورد في : المقتضب ، جـ٤ ص٢٤٢ ، والمحتسب ، جـ٢ ص٢٢٨ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص١٦ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٧٨ . (معجم شواهد العربية ، جـ٢ ص٥٢٠ ، ٥٢١) .

(٣٣٥) ينظر : الانصاف ، جـ١ ص٢٤١ ـ ٢٤٢ ، واسرار العربية ، ص٢٢٢ ـ ٢٢٣ .

(٣٣٦) ينظر : الاشباه والنظائر ، جـ٢ ص١٥٦ ـ ١٥٧ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٧٨ .

(٣٣٧) ينظر : الانصاف ، جـ١ ص٢٤٥ ، والمحتسب ، جـ٢ ص٢٢٨ ـ ٢٢٩ ، واللامات ، ص٨٦ ، وخزانة الأدب ، جـ٤ ص٤٦٠ .

لأنه لو كان الأمر على ما ذكروا وذهبوا اليه ، لما جاز استعماله في المكاره ، لأنه يكون تناقضاً. ففي قوله تعالى: «وإذْ قالُوا اللّهُمَّ إن كان هذا هو الحَقَّ مِنْ عِنْدِكَ فَأَمْطِرْ علينا حِجارةً من السَّماءِ أو ائتِنَا بِعَذَابٍ أليم »(٣٣٨) لو كان الأمر على ما ذهبوا اليه لكان التقدير فيه : « يا اللهُ أُمَّنا بخير إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر علينا حجارة من السماء أو ائتنا بعذاب أليم) ، ولا شك في أنّ هذا التقدير ظاهر الفساد ، اذ لا يكون أُمُّهم بالخير بأن يمطر عليهم حجارة من السماء أو يُؤْتَوا بعذاب أليم(٣٣٩) .

ووصف ابن يعيش رأى الكوفيين بأنّه « واهٍ جدّاً »، لأنّه لو كان (اللّهُمَّ) أصله : (يا اللهُ أُمَّنا بخير) لما حسن أن يقال : (اللّهُمَّ أُمَّنا بخير) لأنّه يكون تكراراً ، فلمّا حسن من غير قبح دلّ على فساد ما ذهبوا اليه(٣٤٠) .

ووصف أبو حيان رأيَهم بأنّه : « قول سخيف لا يحسن أن يقوله مَنْ عنده علم »(٣٤١) .

وأرى أنّ الخوض والاختلاف في أصل (اللّهُمَّ) في الدراسات النحوية المعاصرة لن ينفع في شيء ، ويكفي في (اللّهُمَّ) القول : إنّه من الأسماء المختصّة بالنداء ، ودلالته على النداء واضحة ، وهو لا يحتاج في ذلك الى استعمال أداة النداء معه ، وقد جاء استعمالها معه لضرورة الشعر في شواهد معدودة .

أما البلاغيون فقد أشار السكاكي منهم الى موضوع حذف أداة النداء ، وهو يرى : « أنّ حذف حرف النداء إنّما يجوز في غير اسماء الاشارة وغير ما لا يمتنع عن لام التعريف اذا لم يكن مستغاثاً ولا مندوباً . ونحو : « أَطْرِقْ كرا » و « جارِيَ لا تَسْتَنكِرِي عَذِيرِي » من الشواذ »(٣٤٢) .

---

(٣٣٨) سورة الانفال : الآية ٣٢ .

(٣٣٩) ينظر : اسرار العربية ، ص٢٣٣ ـ ٢٣٤ .

(٣٤٠) ينظر : شرح المفصل ، جـ٢ ص١٦ .

(٣٤١) ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان النحوي ، مخطوطة معهد احياء المخطوطات في جامعة الدول العربية سنة ١١١٧ هـ (نسخة مصورة) ، ص (٢٠٩ ـ أ) ، وينظر : الاشباه والنظائر ، جـ٢ ص١٥٧ .

(٣٤٢) مفتاح العلوم ، ص٥٠ .

حذف المنادى

لقد اختلف النحاة في الأداة (يا) اذا وليها ما ليس بمنادى . كالحرف في قوله تعالى : « ياليتني كنتُ تُرابا »(٢٤٣) ، وقول امرىء القيس(٢٤٤) :

ويارُبَّ يومٍ قد لهوتُ وليلةٍ بآنسةٍ كأنّها خطُّ تِمثالِ

والجملة الاسمية في نحو (يابؤسَ لزيد) ، وافعال التعجب والمدح والذم نحو : (يانعْمَ المولى ونِعْمَ النصير) ، وفعل الأمر نحو قوله تعالى : « ألا يَسْجُدُوا »(٢٤٥) ـ بتخفيف (ألاَ » ـ .

فذهب بعضُهم الى أنّ (يا) مستعملة في هذه المواضع جميعا أداة للنداء والمنادى محذوف . فيرى الفّراء أنّ قراءة « ألاَ يسجدوا » على حذف المنادى . أي : ياهؤلاء

---

(٢٤٣) سورة النبأ : الاية ٤٠ .

(٢٤٤) البيت من الطويل ، وقد ورد في : ديوانه ، ص٢٩ .

(٢٤٥) سورة النمل : الاية ٢٥ .

قرأها الجمهور بتشديد « ألاّ » على أنّ (أن) الناصبة للفعل دخلت عليها (لا) النافية ، والفعل المضارع بعدها منصوب ، وحذف (النون) علامة النصب .

وقرأها ابن عباس وابو جعفر والزهري والسلمي والحسن وحميد والكسائي بتخفيف « ألاَ » ، على ان تكون (ألاَ) : حرف تنبيه ، و « يا » : أداة نداء ، والمنادى محذوف ، و«اسجدوا»: فعل أمر ، والتقدير : (ألاَ ياهؤلاء اسجدوا » . أو على أن تكون « يا » : حرف تنبيه أكد به « ألاَ » التي للتنبيه ، ولا منادى هناك ، وجمع بين تنبيهين مبالغةً في التنبيه أو تأكيدا له ، لأنّ الأمر قد يحتاج الى استدعاء البال المأمور على الأمر . أو على أن تكون (يا) زائدة قبل ألف « اسجدوا » ، تزيدها العرب للتنبيه إذا كانت ألف الأمر التي فيها من ألفات الوصل . وسقطت خطًا ألفُ « يا » وألف الوصل في « اسجدوا » لئا سقطا لفظا .

(ينظر : معاني القرآن ، جـ٢ ص٢٩٠ ، والحجّة في القراءات السبع ، ص٢٧٠ ـ ٢٧١ ، والصاحبي ، ص١٩٦ ، والانصاف ، جـ١ ص٩٩ ، والكشاف ، جـ٣ ص١٤٥ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص٢٤ ـ ٢٥ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص١٦٠ ، والبحر المحيط ، جـ٧ ص٦٨ ـ ٦٩ ، والتسهيل لعلوم التنزيل ، لمحمد بن احمد بن جزي الكلبي ، الطبعة الاولى ، مصر ١٣٥٥ ، جـ٣ ص٩٥ ، ومجاز القرآن ، جـ٢ ص٩٣ ـ ٩٤ ، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم ، جـ١ ص١٢٧) .

اسجدوا[٢٤٦] . ويقول المبّرد في ذلك : « وتقولُ : (يالِلْعَجَبِ) إذا كنتَ تدعو إليه ، و (يا) لِغَيرِ العَجَبِ ، كأنَّكَ قُلتَ : (يالَلنّاسِ لِلْعَجَبِ) . وينْشدُ هذا البيت :

يالَـعْـنَةَ اللهِ والأقوامِ كـلِّـهِـمِ والصالحينَ على سِمْعانِ من جَارِ

فـ (يا) لِغيرِ اللعنةِ ، كأنّه قال : (ياقومِ لعنةُ اللهِ والأقوامِ كلّهم .. »[٢٤٧] . ويقول ابن قتيبة : «ومن الحذف قوله سبحانه «أَلاَ يَسْجُدُوا لِلّهِ الذي يُخْرِجُ الخَبْءَ » أرادَ: أَلاَ ياهؤلاء اسجدوا للهِ »[٢٤٨] . ويقول الزمخشري في قوله تعالى « أَلاَ يَتّقُونِ »[٢٤٩] : « وفي « أَلاَ يَتّقُونِ » ـ بالياء وكسر النون ـ وجه آخر ، وهو أن يكون المعنى : أَلاَ ياناسُ اتقونِ ، كقوله : « أَلاَ ياسجدوا » »[٢٥٠] ويقول الزمخشري : « وقد يُحذف المنادى فيُقال : (يا بؤسَ لِزيد) بمعنى : ياقومِ بؤسَ لزيد . ومن أبيات الكتاب :

يالَـعْـنَةُ اللهِ والأقوامِ كـلِّـهِـمِ والصّالحينَ على سِمْعان من جارِ[٢٥١]

وفي التنزيل : « أَلاَ ياآسجدوا » »[٢٥٢] وحجتهم في ذلك أنّه كما جاز حذف أداة النداء لدلالة المنادى عليها ، كذلك يجوز حذف المنادى لدلالة أداة النداء عليه[٢٥٣]

---

(٢٤٦) ينظر : معاني القران ، جـ٢ ص ٢٩٠ .

(٢٤٧) الكامل ، جـ٢ ص ٢٧١ .

(٢٤٨) تأويل مشكل القران ، ص ٢٢٢ ، وينظر : ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦ ، وخزانة الأدب ، جـ٧ ص ١١٩ ـ ١٢٠ ، ٢٦٩ ـ ٢٧٠ .

(٢٤٩) سورة الشعراء : الاية ١١ .

(٢٥٠) الكشاف ، جـ٢ ص ١٠٦ .

(٢٥١) البيت لايعرف قائله ، وهو من البسيط ، وقد ورد كذلك في : الكتاب ، جـ١ ص ٣٢٠ ، والكامل ، ص ٤٧ ، ٤٨ ، وأمالي ابن الشجرى ، جـ١ ص ٢٢٥ ، جـ٢ ص ١٥٤ ، والانصاف ، ص ١١٨ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص ٢٤ ، ٤٠ ، جـ٨ ص ١٢٠ ، ومغني اللبيب ، ص ٣٧٣ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص ٧٤ ، جـ٢ ص ٧٠ ، وشرح ديوان الحماسة ، ص ١٥٩٣ .
(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص ١٨٢) .

(٢٥٢) المفصل ، ص ٤٨ ، وينظر : الكشاف ، جـ٢ ص ١٤٥ ، واعراب القرآن ، المنسوب الى الزجاج ، تحقيق : ابراهيم الابيارى ، مصر ١٩٦٤ ، جـ٢ ص ٦٥٠ ، والانصاف ، جـ١ ص ٩٩ ـ ١٢١ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص ١٦٠ ، جـ٢ ص ٢٨١ ، وشرح شواهد المغني ، جـ٢ ص ٧٩٦ ، ٧٩٧ ، وخزانة الأدب جـ١ ٤٦٩ ، جـ٢ ص ١٩٥ .

(٢٥٣) ينظر : شرح المفصل ، جـ٢ ص ٢٤ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص ١٦٠ .

وقد عَدَّ ابنُ فارس اضمار المنادى في مثل هذه المواضع من سنن العرب في كلامهم[٣٥٤]، كما عدّه الآلوسي بلاغةً وإحكاما، لاتكلّفا وضرورة[٣٥٥].

وذهب آخرون الى أنّ المنادى إنما يقدّر محذوفا اذا ولي أداة النداء فعلُ أمر وما جرى مجراه، يقول ابن مالك: «وقد يُحذف المُنادى قبل الأمر والدعاءِ فتلزم (يا)، وإن وَليها (لَيتَ) أو (رُبّ) أو (حبذا) فهي للتنبيه لا للنداءِ»[٣٥٦]. وقالوا: إنما اختص هذا التقدير بفعل الأمر لسببين: (الأول): أنّ النداء لا يكاد ينفك عن الأمر وماجرى مجراه من الطلب والنهي، حتى صار الموضع منبّها على المنادى اذا حذف وبقيت الأداة (يا). (الثاني): أنّ (المنادى) مخاطَب و (المأمور) مخاطَب، فحذفوا الأولَ من المخاطَبين اكتفاء بالثاني عنه[٣٥٧].

وأنكر بعضُهم جميع ذلك وقالوا: إنّ (يا) في مثل هذه التراكيب الواردة عن العرب، ليست أداةَ نداء والمنادى محذوف، وانّما هي مجرد أداة تنبيه، لِأنّ المنادى لا يجوز حذفه لئلا يلزم الاجحاف بحذف الجملة كلها، لِأنّه قد حُذف الفعل العامل في النداء، وانحذف فاعله لحذفه، ولو حذفنا المنادى لكان في ذلك حذف جملة النداء وحذف متعلّقه وهو المنادى، فكان ذلك إخلالا كبيرا، إضافة الى أنّ (المنادَى) مُعْتَمدُ المقصد، فاذا حُذِفَ تناقض المُراد[٣٥٨].

وكان سيبويه أول مَنْ أشار الى أنّ (يا) مستخدمة في مثل هذه المواضع لمجرد التنبيه، فهي عنده كما تستخدم في النداء لتنبيه المنادى، قد تستخدم في الأمر

---

(٣٥٤) ينظر: الصاحبي، ص ١٩٦، والمزهر، جـ١ ص ٣٣٧.

(٣٥٥) ينظر: الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، لمحمود شكرى الآلوسي، مكتبة دار البيان ـ بغداد، ص ٣٢٦ ـ ٣٢٨.

(٣٥٦) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لِأبي عبدالله جمال الدين محمد بن عبد الله ابن مالك (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: محمد كامل بركات، مصر ١٩٦٧، ص ١٧٩.

(٣٥٧) ينظر: الانصاف، جـ١ ص ٩٩ ـ ١٠٢، والجنى الداني، ص ٣٥٥ ـ ٣٥٧، ومغني اللبيب، جـ٢ ص ٣٧٣ ـ ٣٧٤، وهمع الهوامع، جـ١ ص ١٧٤.

(٣٥٨) ينظر: رصف المباني، ص ٤٥٢ ـ ٤٥٣، والبحر المحيط، جـ٤ ص ١٠٣، جـ٧ ص ٦٨ ـ ٦٩، وهمع الهوامع، جـ١ ص ١٧٤، والاتقان، جـ١ ص ١٧٩، والصاحبي، ص ١٤٩، ومجاز القران، جـ١ ص ٢٦١، جـ٢ ص ٩٣ ـ ٩٤.

لتنبيه المأمور ، يقول : « وأمّا (يا) فتنبيه ، ألا تراها في النداء ، وفي الأمر كأنّك تنبّه المأمور ، قال الشاعر (وهو الشمّاخ)[٣٥٩] :

ألا ياسْقِياني قبلَ غارة سِنْجالِ وقَبْلَ منايا قد حَضَرْنَ وآجالِ »[٣٦٠]

ويرى ابن جني أنّ (يا) المستعملة في النداء ، في نحو (يازيد) ، تفيد معنيين : (التنبيه) و (النداء) ، ولكنّها في مواضع أخرى قد تخلع معنى (النداء) وتخلص لمعنى (التنبيه) ، يقول في « باب في خَلْع الأدِلّة » : « ومن ذلك (يا) في النداء ، تكون (تنبيها) و (نداء) في نحو (يازيد) و (ياعبدالله) . وقد تجرّدها من النداء للتنبيه البتّة ، نحو قول الله تعالى : « ألا ياسجدوا » كأنّه قال : ألا هاآسجدوا .. وهو كقولهم : (هَلُمَّ) في التنبيه على الأمر . وأما قول أبي العباس : « إنّه أراد : ألا ياهؤلاء اسجدوا » فمردود عندنا »[٣٦١] ، ويقول أيضاً : « فإن قلتَ : فقد قال الله سبحانه : « ألا ياآسجدوا » .. فجاء بـ « يا » ولا منادى معها ، قيل : « يا » في هذه الأماكن قد جُرّدت من معنى (النداء) وخَلصت (تنبيها) . ونظيرها في الخلع من أحد المعنيين وإفراد الآخر : (ألا) ، لها في الكلام معنيان : (افتتاح الكلام) و (التنبيه) ، نحو قول الله سبحانه : « ألا إنّهُم مِن إفْكِهِم لَيَقُولون »[٣٦٢] .. فاذا دخلت على (يا) خلصت (ألا) افتتاحا وخُصّ التنبيه بـ (يا) ، وذلك كقول نُصَيب[٣٦٣] :

ألا ياصَبَا نجْدٍ متى هِجْتِ مِن نَجْدِ فقد زَادَني مَسْرَاكِ وجْداً على وَجْدِ»[٣٦٤]

---

(٣٥٩) البيت من الطويل ، وقد ورد كذلك في : المقرب : جـ١ ص٧٠ ، ومغني اللبيب ، جـ٢ ص٣٧٣ برواية « وأوجال » ، ولسان العرب : (سنجل) .
(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص٢١١) .

(٣٦٠) الكتاب ، جـ٤ ص٢٢٤ ، وينظر : جـ٢ ص٢١٩ ، وشرح ابيات سيبويه ، للسيرافي ، جـ٢ ص٢٨٢ .

(٣٦١) الخصائص ، جـ٢ ص١٩٦ .

(٣٦٢) سورة الصافات : الاية ١٥١ .

(٣٦٣) البيت لابن الدمينة ، وهو من الطويل ، وقد ورد كذلك في : المنصف ، جـ٣ ص١١٧ ، وشرح المفصل ، جـ٨ ص١١٩ ، وشرح ديوان الحماسة ، ص١٢٩٨ ، وديوانه ، ص٨٥ .
(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص١٠٩) .

(٣٦٤) الخصائص ، جـ٢ ص٢٧٨ ـ ٢٧٩ ، وينظر : ص٣٧٦ ـ ٣٧٧ ، والاشباه والنظائر ، جـ١ ص١٩٩ .

وهذا ما يراه أبو حيان حيث يقول : « (يا) : حرف نداء .. وقد تتجرّد للتنبيه فيليها المبتدأ ، والأمر ، والتمني ، والتعليل ، والأصح أن لا ينوى بعدها منادى »(٣٦٥) .

ويقول السيوطي في قول أبي ذؤيب الهذلي :

فقلتُ لقلبي : يالَكَ الخَيْرُ إنّما
يُدَلِّـكَ لـلـموتِ الـجديدِ حِـبابُـها

« قوله « يالَكَ الخَيرُ » . قال السكري : أي : (ياقلبُ لَكَ الخيرُ) ، فهو على حذف المنادى ، انتهى . ويجوز أن يكون (يا) للتنبيه ، وهو الأولى في أمثالِهِ عندَ ابن مالك . قُلتُ : ويُحَسِّنُهُ هنا أنّ القلبَ لمّا اشتغل بحبّها فكأنّه دخل في غمرة وغفلة فحسن تنبيهه بحرفه »(٣٦٦) .

أما البلاغيون فقد أشار السكاكي منهم الى هذا الموضوع ، وهو يرى أنّ (يا) في هذه المواضع مستعملةٌ أداةً للنداء والمنادى محذوف ، يقول : « وإنّ حذف المنادى كنحو (يا بؤس لزيد) و (ألا ياسلمي) جائز » .(٣٦٧)

وأرى أنّ القول : إنّ الأداة (يا) مستعملة في هذه المواضع لمجرّد التنبيه ولامنادى هناك ، هو الصحيح ، لِأنّها لم يُقصد فيها الى نداء ، وبالتالي فهي لاتحتملُ ولاتحتاج إضمارَ المنادى أو تقديرَه ، فلو رحتَ تقدّر منادى محذوفاً بعد (يا) في هذه المواضع ، تكون قد أخرجتَ (يا) عن الغرض الذي استُعملت من أجله ، وهو مجرد التنبيه .

الترخيم

وهو في أصل اللغة بمعنى : (التليين) أو (الحذف) ، جاء في « لسان العرب » : « (التَّرْخيمُ) : التليين ، ومنه الترخيمُ في الاسماء لِأنّهم إنّما يحذفون أواخرَها ليُسَهّلُوا

---

(٣٦٥) البحر المحيط ، جـ١ ص٩٢ ـ ٩٣ ، وينظر : جـ٢ ص٢٩٢ ، جـ٤ ص١٠٢ ، جـ٧ ص٦٨ ـ ٦٩ ، وابو حيان النحوي ، للدكتورة خديجة الحديثي ، الطبعة الاولى ، بغداد ١٩٦٦ ، ص٢٥٧ ، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم ، جـ١ ص١٢٧ ، جـ٢ ص٦٢٧ ـ ٦٢٨ .

(٣٦٦) شرح شواهد المغني ، جـ١ ص٢٨ ، وينظر : جـ٢ ص٦١٩ ، ٧٩٧ .

(٣٦٧) مفتاح العلوم ، ص٥٠ .

النطق بها . وقيل : (الترخيم) : الحذف ، ومنه ترخيم الاسم في النداء ، وهو أن يُحذف من آخره حرف أو أكثر ، كقولك اذا ناديت (حَارِثاً) : يا حَرِ ، و (مالكا) : يامالِ ، سُمّي تَرْخيما لتليين المُنادِي صوتَه بحذف الحرف » .(٣٦٨)

أو هو بمعنى : (القطع) ، يقول ابن الخشاب : « معنى (الترخيم) : القطعُ ، مِن قولهم (رَخَمَتِ الدّجاجةُ) اذا انقطع بيضُها ، كما تقول : (أَصَفَّت) ، ومنه (صوت رخيمٌ) اذا لم يكن جهيراً ، وفي الصوت اذا ضَعُفَ تقطيعٌ » .(٣٦٩)

و (الترخيم) في اصطلاح النحاة :«حَذفُ أواخرِ الأسماءِ المُفْرَدَةِ المعرفةِ في النداء »(٣٧٠) ، أو « حذف آخر الاسم تخفيفاً » .(٣٧١) وهو عندهم من خصائص المنادى ، وذلك لكثرة النداء في كلام العرب وسعة استعماله ، والكلمة اذا كثر استعمالُ العرب لها أجازوا فيها من التخفيف ما لم يجيزوه في غيرها ، فلذلك رخّموا المنادى فحذفوا آخره ، كما حذفوا منه (التنوين) في نحو (يارجلُ) ، وحذفوا (ياء الاضافة) في نحو (ياقومِ) . وانّما كان (الترخيم) من خصائص المنادى كذلك لِأنّ المقصود في النداء هو المنادى له من الأمر أو النهي أو الاستفهام ، فعمدوا الى الترخيم بحذف آخر المنادى تخفيفاً بقصد سرعة الفراغ من النداء والافضاء الى المقصود . ومن أجل ذلك لايجوز عندهم (الترخيم) في غير النداء إلّا لضرورة الشعر ، يقول سيبويهَ : « واعلم أنّ (الترخيم) لايكون إلّا في النداء إلّا أن يُضطرّ شاعر ، وانّما كان ذلك في النداء لكثرته في كلامهم ، فحذفوا ذلك كما حذفوا (التنوين) ، وكما حذفوا (الياءَ) من (قَومِي) ونحوه في النّداء » .(٣٧٢) وهذا مايراه السكاكي من البلاغيين أيضاً ، حيث يقول : « واعلم أنّ (الترخيم) عندنا من خصائص المنادى ، لايجوز في غيره إلّا لضرورة الشعر » .(٣٧٣)

---

(٣٦٨) لسان العرب : (رخم) ، وينظر : شرح المفصل ، جـ٢ ص١٩ ، وشرح شواهد المغني جـ٢ ص٦٢٠ .

(٣٦٩) المرتجل ، ص١٩٨ .

(٣٧٠) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص٧٩١ .

(٣٧١) التعريفات ، ص٥٨ ، وكشاف اصطلاحات الفنون ، جـ٢ ص٨٠ .

(٣٧٢) الكتاب ، جـ٢ ص٢٢٩ ، وينظر : أسرار العربية ، ص٢٣٦ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص١٩ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص١٤٩ ، والاشباه والنظائر ، جـ١ ص٢٦٩ .

(٣٧٣) مفتاح العلوم ، ص٥٠ .

و (الترخيم) يكون على وجهين : (الأول) : وهو الأكثر ، أن يُحذف آخرُ الاسم ، ويُترك ما قبل المحذوف على حاله في حركته أو سكونه ، فتقول في (حارِثٍ) : حارِ ، وفي (سَلَمَةَ) : ياسَلَمَ ، وفي (بُرْثُنٍ) : يابُرْثُ ، و (هِرقْلَ) : ياهِرَقْ . (الثاني) : أن يُحذفَ ما يُحذف مِن آخره ويبقى الاسم كأنّه قائم برأسه غير منقوص منه ، فيُعامل معاملةَ الأسماء التامّة من البناء على الضم ، فيقال في (حارِثٍ) : ياحارُ ، وفي (سَلَمَةَ) : ياسَلَمُ ، وفي (بُرْثُنٍ) : يابُرْثُ وفي (هِرَقْلَ) : ياهِرَقُ .(٣٧٤) فالمحذوفُ هُنا ساقطٌ لفظاً وحُكماً ، وفي الوجه الأول ساقِطٌ لفظاً لاحُكماً(٣٧٥) .

وقد اشترط البصريون في ترخيم المنادى أن يكون عَلماً ، مفرداً ، زائداً على ثلاثة أحرف ، وأن لايكون مندوبا ،ولامستغاثاً. فإن كان في آخره تاء التأنيث جاز ترخيمه وإن كان نكرةً أو على ثلاثة أحرف .(٣٧٦) ونداءُ ما فيهِ التاءُ مُرخّماً أكثرُ مِن نداءهِ تامّاً .(٣٧٧) وجاء في الاستعمال : (ياصاح) وهو ترخيم (صاحب) لِأنّهم يستعملونه في النداء كثيراً .(٣٧٨)

وانّما اشترط البصريون في المُرَخّم أن يكون زائداً على ثلاثة أحرف ، لِأنّ الترخيم تخفيف ، وما كان على ثلاثة أحرف فهو في غاية الخفّة ، لذلك لايحتملُ الحذف ، يقول سيبويه : « واعلم أنّ كلّ اسمٍ على ثلاثة أحرف لايُحذَف منه شيء اذا لم تكن آخِرَه الهاءُ . فزعم الخليل رحمه الله أنّهم خفّفوا هذه الأسماء التي ليست أواخرُها الهاءَ ليجعلوا ماكان على خمسة على أربعة ، وما كان على أربعة على ثلاثة . فإنّما أرادوا أن يقرّبوا الاسمَ من الثلاثة أو يصيّروه اليها ، وكان غايةَ التخفيف

---

(٣٧٤) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص٢٤١ ، ٢٤٥ ـ ٢٤٧ ، ٢٥٠ ـ ٢٥١ ، والجمل ، للزجاجي ، ص١٨١ ـ ١٨٢ ، والانصاف ، جـ١ ص٣٦١ ـ ٣٦٢ ، واسرار العربية ، ص٢٤٢ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص٢١ ـ ٢٢ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص١٥٢ ـ ١٥٥ ، والأشباه والنظائر ، جـ١ ص٢٤٠ .

(٣٧٥) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص٧٩٢ .

(٣٧٦) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص٢٤٠ ـ ٢٤١ ، والجمل ، للجرجاني ، ص٢٢ ، والمفصل ، ص٤٧ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٨١ .

(٣٧٧) ينظر : شرح شواهد المغني ، جـ١ص٢٠ ـ ٢١ .

(٣٧٨) ينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص٧٩١ .

عندهم ، لِأنّه أخفُ شيء عندهم في كلامهم مالم يُنتقص ، فكرهوا أن يَحذفوه اذ صار قُصاراهم أن يَنتهوا اليه » .(٣٧٩)

وقد خالف الكوفيون شروط البصريين في الاسم المرخّم ، فأجازوا ترخيمَ الاسم الثلاثي اذا كان أوسطُه متحرّكاً ، فتقول في (عُنُق) : ياعُنُ ، وفي (حَجَر) : ياحجَ ، وفي (كَتِف) : ياكَتِ . وأجازوا ترخيم المضاف ، يُوقعونه في آخر المضاف اليه ، فيقولون في (آل مالك) : ياآلَ مالِ ، وفي (آل عامر) : ياآلَ عامِ . والى جانب ذلك فإنّ البصريين قالوا : إنّ ترخيم الرباعي الذي ثالثه ساكن يكون بحذف الحرف الأخير منه فقط ، وخالفهم الكوفيون في هذا أيضا فذهبوا الى أنّ ترخيمه يكون بحذف الحرف الأخير منه والساكن الذي قبله ، فيقولون في (قِمَطْر) : ياقِمَ ، وفي (سِبَطر) : ياسِبَ(٣٨٠) .

وكان البغداديونَ أيضاً قد جَوّزوا ترخيم الاسم الثلاثي ، وذكر الجرجاني أنّ البصريين لايُنكرونَهُ : « وقد جَوّزَ البغداديونَ ترخيمَ ماكانَ على ثلاثة أحرف إذا تَحَرّكَ أَوْسَطُهُ ، نحو (عُمَر) يقولون : (ياعُمَ) ، ولم يُنْكِرهُ أصحابُنا لِأنّه قياسٌ ، وذلكَ أنّهم يُنزِلُونَ الحركةَ منزلةَ الحرفِ » .(٣٨١)

ولاشك في أنّ هذه الشروط التي وَضعها النحاة للاسم المرخّم ، والتي اختلفوا عليها ، قد جعلت من الترخيم موضوعاً كبيراً يشغل مساحةً واسعة في كتب النحو ، وإنّي أُوافق الدكتور ابراهيم السامرائي على رأيه في أنّ (الترخيم) من الأمور التي

---

(٣٧٩) الكتاب ، جـ٢ ص٢٥٥ ـ ٢٥٦ ، وينظر : الخصائص ، جـ١ ص٥٥ ـ ٥٦ ، والمرتجل ، ص١٩٩ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص٢٠ .

وفي رأي ابن جني أنّ الثلاثي كان أكثرَ الأبنية استعمالاً وأعدلَها تركيباً ، وذلك لِأنه حرفٌ يُبتدأ به ، وحرفٌ يُحشى به ، وحرفٌ يُوقفُ عليه ، وليس اعتدال الثلاثي عنده لِقلّةِ حروفِه فحسب ، فإنّه لو كان كذلك لكان الثنائي أكثرَ منه ، وليس كذلك ، بل له ولِشيء آخر ، وهو حَيّزُ الحشو ـ الذي هو عينُه ـ بينَ فائه ولامه ، وذلك لِتباينهما ولِتعادي حاليهما ، لأنّ المُبتدأ به لايكون الاّ متحرّكاً ، والموقوفَ عليه لايكون الاّ ساكناً ، فلمّا تنافرت حالاهُما وسَطُوا (العينَ) حاجزاً بينهما لِئلاّ يُفْجأ الحسُّ بضدِ ماكانَ آخذاً فيه ومُنصبًّا اليه .

(ينظر : الخصائص ، جـ١ ص٥٥ ـ ٥٦ ، والأشباه والنظائر ، جـ٢ ص١٦٥ ـ ١٦٦ ، وخزانة الأدب ، جـ٢ ص٣٨٩) .

(٣٨٠) ينظر : الانصاف ، المسألة ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، واسرار العربية ، ص٢٣٦ ـ ٢٤٢ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص١٩ ـ ٢٠ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص١٤٩ ـ ١٥١ .

(٣٨١) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص٧٩١ .

اقتضتها لغة الشعر وضرورته ، يقول : « والذي دلّ عليه الاستقراء أنّ (الترخيم) يكاد يكون مختصاً بالشعر ، وعلى هذا فهو أمر اقتضته لغة الشعر وضرورته ، غير أنّ الحدود والشروط التي وضعها النحاة تخرج هذا الموضوع عن كونه مسألة ثانوية اقتضتها لغة الشعر .. وتجعل من الموضوع شيئاً كبيراً ، والذي نعرفه أنّ العربية قد خلت من (مجي) أي : مجيد ، و (منص) أي : منصور ، و (ثمي) أي : ثمود . وقد رأينا أنّ ماجاءَ مُرَخَّماً ورد في الشعر ، وهذا يقوّي الرأي أنّ للشعر لغة خاصة بسبب من الوزن والقيود الشعرية الأخرى ، وانّ مسألة الضرائر الشعرية لهي دليل على أنّ هذه اللغة خاصة » .(٢٨٢)

استعمال النداء في غير معناه الأصلي :

قد يُستعمل النداء في غير معناه الأصلي ، وهو طلب الإقبال ، فيفيد المعاني الآتية :

١ ـ النُدبة

وهي نداءُ الهَالكِ ، وذلك بأن تدعوَ النادِبةُ الميتَ بحسن الثناء ، وهي في أصل اللغة مأخوذة من (النَّدَب) للجراح ، لِأنّها احْتِراقٌ ولَذْعٌ من الحزن ، جاء في « لسان العرب » : (النَّدَبَةُ) : أثرُ الجُرح اذا لم يَرتفِعْ عن الجلد ، والجمع : (نَدَبٌ) و (أنْدابٌ) و (نُدُوبٌ) .. و (نَدَبَ الميتَ) أي : بكى عليه وعدَّدَ محاسِنَه ، يَنْدُبُه نَدْبا ، والاسم : (النُّدْبَةُ) بالضم .. وهو من (النَّدَب) للجراح ، لِأنّه احتراقٌ ولَذعٌ من الحُزن . و (النَّدْبُ) : أن تدعوَ النادبةُ الميتَ بحُسنِ الثناءِ في قولها : (وافُلاناه) ، (واهَناه) ، واسم ذلك الفعل : (النُّدبَةُ) ، وهو من أبواب النحو ، كلُّ شيءٍ في ندائه (وا) فهو من (باب النُّدبة) . وفي الحديث : « كلُّ نادِبةٍ كاذِبةً إلاّ نادِبــةَ سَعْـدٍ » هو من ذلك ، وأن تَذْكُرَ النائحةُ الميتَ بأحسن أوصافه وأفعاله » .(٢٨٣)

---

(٢٨٢) النحو العربي ـ نقد وبناء ، ص١١٥ ـ ١١٦ ، وينظر : ص١٨٨ ـ ١٨٩ ، وفقه اللغة المقارن ، ص١٤٥ ـ ١٤٦ .

(٢٨٣) لسان العرب : (ندب) ، وينظر : كتاب الأفعال ، جـ٢ ص٢٢٠ ، وأساس البلاغة : (ندب) ، وخزانة الأدب ، جـ١ ص١٩٢ ـ ١٩٣ .

و (المندوب) في اصطلاح النحاة هو : « المُتفجَّعُ عليه بـ (يا) أو (وا) »[٢٨٤] ، أو هو : « منادى على وجه التفجّع »[٢٨٥] يقول ابن يعيش فيه : « اعلم أنّ (المندوبَ) مدعو ولذلك ذُكِر مع فصول النداء ، لكنّه على سبيل التفجّع ، فأنت تدعوه وإن كنتَ تعلم أنّه لا يستجيب ، كما تدعو المُستغاثَ به وإنْ كان بحيث لا يسمع ، كأنّه تعدّه حاضراً ، وأكثر ما يقع في كلام النساء لضعف احتمالهنّ وقلّة صبرهن »[٢٨٦] .

ولمّا كان (المندوب) منادى على سبيل التفجّع ، كانت (النُّدبةُ) من مواضع مدّ الصوت إعلاما للسامعين بالفجيعة أو المصيبة ، ولذلك عاملوا (المندوب) معاملةَ البعيد ، ولهم في ندبته مذهبان :

(**الأول**) : أن تلزمه في أوله أداة المدّ (يا) أو (وا) ، و (وا) هي الغالبة عليه والمختَصَّة به ، لِأنّ المدّ الكائن في الواو والألف (وا) أكثر من المدّ الكائن في الياء والألف (يا) ، فتقول : (وازيدُ) أو (يازيدُ) بالضم ، و (واعبدَالله) أو (ياعبدَاللهِ) بالنصب ، فيجري لفظُه مجرى لفظ المنادى ، ويأخذ حكمَه في الإعراب والبناء ، ولا يلتبس بالمنادى اذ قرينة الحال تدلّ عليه .

(**الثاني**) : وهو الأكثر ، أن تحلق آخره ألف الندبة ليمتدّ بها الصوت ويرتفع ، فيكون (المندوب) بين صوتين مديدين مبالغة في الترنُّم ، لِأنّهم يترنّمون في (النُّدبة) . فاذا وقفتَ على (الألف) ألحقتَ (الهاءَ) محافظةً عليها وتبييناً لها لِخفائها ، وإن وصلْتَ أسقطتَ (الهاءَ) لِأنّ خفاءَ (الألف) قد زال بما اتصل بها ، فتقول : (وازيدا وعمراه) ، تُسقط (الهاءَ) من الأول لاتصاله بالثاني ، وتُثبتها في الثاني لِأنّك وقفتَ عليه .[٢٨٧]

---

(٢٨٤) التعريفات ، ص٢٥٠ ، وينظر : شرح الكافية ، جـ١ ص١٥٦ .

(٢٨٥) شرح الكافية ، جـ١ ص١٣١ ، وينظر : الكتاب ، جـ٢ ص٢٢٠ .

(٢٨٦) شرح المفصل ، جـ ٢ص١٣ .

(٢٨٧) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص ٢٢٠ ، ٢٢١ ، والمقتضب جـ٤ ص ٢٦٨ ، والاصول في النحو ، جـ١ ص ٤٣٢ ـ ٤٣٣ ، واسرار العربية ، ص ٢٤٢ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص ١٣ ـ ١٤ ، جـ٨ ص ١٢٠ ، والمقرب ، جـ١ ص ١٨٤ ـ ١٨٥ ، والاشباه والنظائر ، جـ١ ص ١٦٥ ، ومجاز القرآن ، جـ١ ص ٢١٦ .

يقول المبرد في قول جرير يرثي عمر بن عبد العزيز :

حَمَلْتَ أمراً جَسيماً فاصْطَبَرْتَ لهُ
وقُمْتَ فيهِ بِحَقِّ اللهِ ياعُمَرَا

« قوله « ياعُمَرَا » : نُدْبَةٌ ، أراد : (ياعُمَرَاهْ) ، وإنما (الألفُ) لِلنُّدبةِ وحدها ، و (الهاءُ) تُزادُ في الوقفِ لِخَفَاءِ (الألف) ، فإذا وَصَلْتَ لم تَزِدْها ، تقول : (ياعُمَرَا ذَا الفضلِ) ، فإذا وقفتَ قُلتَ : (ياعُمَرَاهْ) . فَحَذَفَ (الهاءَ) في القافية لاستغنائِهِ عنها »[٣٨٨] .

وقد اشترط البصريون في الاسم (المندوب) : « أن يكون معرفةً مشهورا »[٣٨٩] ، لذلك منعوا ندبةَ المُبهَم من ضمير ، واسم اشارة ، وموصول ، واسم جنس ، ونكرة[٣٩٠] ، بل منعوا ندبةَ العلم إن كان غير مشهور[٣٩١] ، وانّما ذلك لتحصيل عذر النادب في الندبة ، لِأنّ الندبة بكاء ونوح بتعداد مآثر المندوب وفضائله ، وإظهار ذلك ضعف وخور ، حتى كانت في الأكثر من كلام النساء لضعفهنّ عن الاحتمال وقلّة صبرهن ، لذلك وجب أن لا يُندبَ إلّا بأشهر أسماء المندوب وأعرفها ، لكي يعرفه السامعون فيكون عذرا للنادب عندهم ويُعلم أنهُ قد وقع في أمر عظيم لا يملكُ التصبُّرَ عليه ، لِأنّهم اذا عذروه شاركوه في التفجّع والرّزية ، واذا شاركوه في التفجُّع تَأَسّى بذلك وهانت عليه المصيبة ، فكان التبيين في الندبة عذراً للتفجّع ، وعلى هذا جرت الندبة في كلام العرب ، ولهذا السبب لا تُندب نكرة ولا مُبهم فلا يقال : (وارجلاه) ولا (واهذاه) لِإبهامهما ، لِأنّه لا يُعذَر بأن يتفجعَ ويُبهِم كما لا يُعذَر بأن يتفجّعَ على غير معروف أو على مَنْ لا يعنيه أمرُه . ولا يستقبحون نحو « وامَنْ حَفَر بئرَ زمزماه » لِأنّه منقبة وفضيلة لشخص مُعيَّن ، وقد اشتهر بذلك حتى صار عَلَماً عليه يُعرفُ به بعينه ، والمندوب اذا كان مشهورا بذلك الاسم جازت ندبتُه[٣٩٢] .

---

(٣٨٨) الكامل ، جـ٢ ص ٢٧٣ .

(٣٨٩) شرح الكافية ، جـ١ ص ١٥٨ .

(٣٩٠) ينظر ، الجمل ، للزجاجي ، ص ١٩١ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص ١٧٩ .

(٣٩١) ينظر ، شرح الكافية ، جـ١ ص ١٥٨ .

(٣٩٢) ينظر ، الكتاب ، جـ٢ ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨ ، والمقتضب ، جـ٤ ص ٢٦٨ ، واسرار العربية ، ص ٢٤٢ ـ ٢٤٤ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص ١٤ ـ ١٥ ، والمحتسب ، جـ١ ص ١٦٩ .

وخالفهم الكوفيون فأجازوا ندبةَ (النكرة) و (الاسم الموصول) ، وحُجّتُهم في ذلك أنّ الاسم النكرة يقرب من المعرفة بالاشارة نحو (وا راكباه) ، والاسم الموصول معرفة بصلته ، لذلك تجوز عندهم ندبتُهما كما تجوز ندبةُ الاسم العلم[٣٩٣] .

وما ذهب اليه البصريون هو الصحيح ، لأنّ المعارف لإتخلو من إبهام ، ولذلك هم لم يشترطوا في (المندوب) أن يكون معرفةً فحسب ، وانّما اشترطوا فيه أن يكون معرفة مشهورا ، ولذلك منعوا ندبةَ الاسم غير المشهور حتى لو كان عَلماً ، ولا شك في أنّ (الندبة) تقتضي أن لايُندب أحد إلاّ بأعرف أسمائه وأشهرها ، ليكون ذلك عذرا للنادب عند السامعين ، وحملا لهم على مشاركته في التفجّع والرزيّة .

و (الندبة) قد تستعمل في معنى (التوجّع) ، لذلك عَرّف ابنُ مالك (المندوبَ) بقوله : « هو المذكور بعد (يا) أو (وا) تَفجُعا لفقدِه حقيقةً أو حكما ، أو توجُعا لكونه محلَّ ألَم أو سببَة »[٣٩٤] ، وعرّف المرادى (النُدبةَ) بقوله : « هي نداءُ (المُتَفَجَّع عليه) و (المُتوجَّع منه) »[٣٩٥] .
ومن المندوب المُتوجّع منه قول المتنبي[٣٩٦] :

وَاحَرَّ قَلْباَهُ مِمَّنْ قَلْبُهُ شَبِمُ وَمَنْ بِجِسْمِي وَحالِي عندَه سَقَمُ

أما البلاغيون فقد أشار السكاكي منهم الى موضوع (الندبة) ، وفي رأيه : « لايُندب غير المعروف ، وكثيرا ما يلحق آخرَ المندوب ألف وهاء بعدها للوقف نحو (وازيداه) ، (واغلام عمراه) ، (وا مَنْ حفر بئر زمزماه) »[٣٩٧] .

---

(٣٩٣) ينظر : الانصاف ، المسألة (٥١) ، جـ١ ص ٣٦٢ ـ ٣٦٣ .
(٣٩٤) تسهيل الفوائد ، ص ١٨٥ ، وينظر : شرح الكافية ، جـ١ ص ١٣١ ، ١٥٦ .
(٣٩٥) الجنى الداني ، ص ٢٥١ ـ ٢٥٢ ، وينظر : شرح قطر الندى ، ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣ .
(٣٩٦) البيت من البسيط ، وقد ورد في : شرح المفصل ، جـ١٠ ص ٤٤ ، وشرح قطر الندى ، ص ٢٢٣ ، وديوانه ، جـ٢ ص ٢٥٤ .
(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص ٢٤٧) .
(٣٩٧) مفتاح العلوم ، ص ٤٩ .

٢ ـ الاستغاثة

وهي في أصل اللغة بمعنى (طلب الإغاثة) ، جاء في « لسان العرب » : « (غَوْثَ الرجلُ) و (استْغَاثَ) : صاح : (واغَوْثاه) .. و (اسْتغاثَني فلانٌ فأَغَثْتُه) .. ويقال : (اسْتَغَثْتُ فلانا فما كان لي عنده مَغُوثةٌ ولا غَوْث) أي : إغاثة »[٣٩٨] .

ولأنّ (المُستغيثَ) يَصرُخُ مُستغيثاً طالباً العونَ والنصرةَ ، و (المُغيثَ) يَصرُخُ لِيُشعِرَ المُستغيثَ بمجيء الاغاثةِ ووصولها اليه ، فقد أصبحت كلمة (صَارِخ) من الأضداد ، تُطلق على (المُستغيث) و (المُغيث) ، وكذلك كلمة (الصَّريخ) تُطلق على (صوت المُستغيث) وعلى (صوت المُغيث) : « (الصَّارِخُ) : (المُغِيثُ) و (المُسْتَغيثُ) ضِدٌ ، كـ (الصَّريخ) فيهما ، و (المُصْرِخُ) : المُغِيثُ والمُغِيثُ .. و (الصَّارِخَةُ) : الاغاثَةُ وصوتُ الاستغاثةِ »[٣٩٩] .

كَمَا يُستعملُ (صَرَخَ) بمعنى (استغاثَ) و (أغاثَ) : « (صَرَخَ صُراخاً) : (استغاثَ) وأيضاً (أغاثَ) ضِدٌ »[٤٠٠] . يقول أبو بكر الأنباري في تعليل التضادّ في هذه الكلمة : « إذا وقع الحرفُ على معنيينِ متضادّينِ فالأصلُ لمعنى واحد ، ثمّ تداخل الاثنانِ على جهة الاتساع .. وكذلك (الصَّارِخُ) : المُغيثُ ، و (الصَّارِخُ) : المُستغيثُ ، سُمّيَا بذلك لأنّ (المُغيثَ) يصرخُ بالاغاثةِ ، و (المُستغيثَ) يصرخُ بالاستغاثةِ ، فأصلهما مِن بابٍ واحد »[٤٠١] .

وقد جاء في القرآن الكريم استعمال (مُصْرِخ) بمعنى (مُغيث) ، يقول أبو عبيدة في تفسير قوله تعالى « مَا أنا بِمُصْرِخكُمْ ومأنتم بِمُصْرِخيَّ »[٤٠٢] : « أي : بمُغيثكم ، ويُقال : (استصرخَني فأصرختُه) أي : استعانَني فأعنتُه واستغاثني فأغثتُه »[٤٠٣] . وجاءَ استعمال (يَستصرِخُ) بمعنى (يستغيث) ، يقول أبو عبيدة

---

(٣٩٨) لسان العرب : (غوث) ، وينظر : شرح شواهد المغني ، جـ٢ ص ٥٩٦ .

(٣٩٩) القاموس المحيط : (صَرَخ) .

(٤٠٠) كتاب الأفعال ، جـ٢ ص ٢٢٥ .

(٤٠١) الأضداد في اللغة ص ٨ .

(٤٠٢) سورة ابراهيم : الاية ٢٢ .

(٤٠٣) مجاز القرآن ،جـ٢ ص ٣٣٩ ، وينظر : الكشاف ، جـ٢ ص ٣٧٤ .

في تفسير قوله تعالى « فإذا الذي اسْتَنْصَرَهُ بِالأمس يَسْتَصْرِخُهُ »[٤٠٤]: « هو مِن الصارخ . يُقال : (يا آلَ بني فلان) ، (يا صاحباه) »[٤٠٥] .

كما جاء استعمال (صَريخ) بمعنى (مُغِيث) ، يقول أبو عبيدة في تفسير قوله تعالى « إنْ نَشَأْ نُغْرِقْهُم فَلَا صَرِيخَ لهم »[٤٠٦] : « « لا صَريخَ لَهُم » : لا مُغيثَ لهم »[٤٠٧] ، ويقول أبو حيان في تفسيرها : « (الصريخ) : (فَعيل) بمعنى (فاعل) ، أي : مستغيث ، وبِمعنى (مصرخ) أي : مغيث ، وهذا معناه هنا ، أي : فَلَا مغيث لهم ولا معين . وقال الزمخشري : « « فلا صريخ لهم » أي : فلا إغاثة لهم » ، كأنّه جعله مصدراً من (أفعل) ، ويحتاج إلى نقل »[٤٠٨] . ويقول الزمخشري في قوله تعالى « وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فيها رَبَّنَا أَخْرِجْنا نَعْمَلْ صالِحاً »[٤٠٩] : « « يصطرخون » : يَتَصارخون ، يفتعلون من (الصراخ) وهو الصياح بجهد وشدّة .. واستعمل في (الاستغاثة) لجهد المستغيث صوته »[٤١٠] .

و (المُستغاثُ) في اصطلاح النحاة هو : « منادى دخلَهُ معنى الاستغاثة »[٤١١] ، أو هو : « كلُّ اسمٍ نُودِىَ لِيخْلَصَ من شدّة ، أو يُعين على دَفْع مَشَقّة »[٤١٢] .

ولا بدّ في (الاستغاثة) من (مستغاث به) (مستغاث من أجله) ، فاذا ناديت شخصا على جهة الاستغاثة فإنّما تستغيث به وتدعوه لنصرة آخرين . وتدخل الاستغاثةَ لامٌ تُسمىَ (لام الاستغاثة) ، تدخل مع (المستغاث به) وتكون مفتوحة ، وتدخل مع (المستغاث من أجله) وتكون مكسورة ، وهما خافضتان جميعاً لِمَا تدخلانِ عليه ، فاذا قلت : (يالَزيد) ـ بفتح اللام ـ عُلِم أنّه مستغاث به ، واذا

---

(٤٠٤) سورة القصص ، الاية ١٨ .

(٤٠٥) مجاز القرآن ، جـ٢ ص ١٠٠ .

(٤٠٦) سورة يس ، الاية ٤٣ .

(٤٠٧) مجاز القران ، جـ٢ ص ١٦٢ ، وينظر : الكشاف ، جـ٣ ص ٢٢٤ .

(٤٠٨) البحر المحيط ، جـ٧ ص ٣٢٩ ، وينظر : الكشاف ، جـ٣ ص ٢٨٨ ، وخزانة الأدب ، جـ٧ ص ٥٦٨ .

(٤٠٩) سورة فاطر ، الاية ٣٧ .

(٤١٠) الكشاف ، جـ٣ ص ٣١٠ .

(٤١١) شرح الكافية ، جـ١ ص ١٣١ .

(٤١٢) شرح قطر الندى ، ص ٢١٨ .

قلت : (يالِزيد) ـ بكسر اللام ـ عُلِم أنّه مستغاث من أجله[٤١٣] . فإذا قُلتَ : (يا لَزيدٍ لِعمرو) فأنتَ مُستغِيثٌ بزيدٍ من أجل عمرو لِيعينَكَ عليه .

ومن ذلك ما يروى أنّ عمر بن الخطاب ـ رضي الله عنه ـ لَمّا طعنه أبو لؤلؤة الفارسي صاح : « يَا لَلّهِ لِلمسلمينَ » بفتحها في الأول وكسرها في الثاني فرقا بين المستغاث به والمستغاث من أجله[٤١٥] . وأصلُ هذينِ اللّامين الكسرُ ، لِأنهما اللامُ الخافضة في قولك : (لِزيدٍ) و (لِعمرو) ، وإنما فُتِحَت لامُ (المُستغاث بِهِ) فَرقاً بينها وبينَ لام (المُستغاث من أجلهِ) ، وكانت لامُ (المُستغاث من أجلِهِ) أولى بالكسر وَ لِأن تبقى على بابها ـ في رأي الزجاجي ـ لِأنَّ (المُستغاثَ من أجلِهِ) يُجَرُّ إليه (المُستغاثُ بِهِ) ويُطلبُ من أجلِهِ[٤١٦] . واللامُ الداخلة في (المُستغاث له) متعلّقة بما تعلّقت به اللام الداخلة في (المُستغاث به) ، فمعنى (يالَلّهِ لِلمسلمينَ) : أخُصُّ اللهَ بالدعاء لِأجل المسلمين . وقد يُستعمل (المُستغاث له) بـ (مِن) نحو : (يا لَلّهِ مِن ألمِ الفُراقِ) ، وهو متعلّقٌ بما دَلَّ عليه ماقبلَه مِن الكلام ، أَيْ : أستغيثُ باللهِ مِن ألَمِ الفراق[٤١٧] . وإنّما يفتحون لامَ الجرّ مع المُضْمَرِ في نحو : (لَكَ) و (لَنَا) ، وفتحوها في الاستغاثة اذا دخلت على الاسم (المُستغاث بهِ) لِأنّه أشبه الضميرَ مِن حيثُ كان منادًى ، والمنادى يحلُّ محلَّ (الكاف) مِن نحو : (أدعوكَ)[٤١٨] .

---

(٤١٣) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص ٢١٩ ، والمقتضب ، جـ٤ ص ٢٥٤ ، والصاحبي ، ص ٨٤ ـ ٨٥ ، وشرح المفصل ، جـ١ ص ١٣٠ ـ ١٣١ ، والاشباه والنظائر ، جـ١ ص ٣١٩ ، وشرح شواهد المغني ، جـ٢ ص ٧٩١ ، ٧٩٢ .

(٤١٥) ينظر : المقتضب ، جـ٤ ص ٢٥٤ ، والجمل ، للجرجاني ، ص ٢٢ ، وشرح المفصل ، جـ١ ص ١٣١ ، والكامل ، جـ٢ ص ٢٧٠ ـ ٢٧١ ، واللامات ، ص ٨١ ـ ٨٢ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح جـ٢ ص ٧٨٧ ـ ٧٨٩

(٤١٦) ينظر : اللامات ، ص ٨٣ .

(٤١٧) ينظر : شرح الكافية ، جـ١ ص ١٣٤ ، وخزانة الأدب ، جـ٢ ص ١٥٥ .

(٤١٨) ينظر : خزانة الأدب ، جـ٧ ص ١٧٥ ، ١٨٢ ، والكتاب ، جـ١ ص ٤٢١ ، والكامل ، جـ٢ ص ٢٧٠ ـ ٢٧١ ، والأشباه والنظائر ، جـ١ ص ٣٢٢ ـ ٣٢٣ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص ٧٨٩ .

وللاستغاثة طريقة أخرى ، وهي أن تلحق آخِرَ المُستغاث به ألفُ الاستغاثة ، فلا تلحقه حينئذ (اللام) من أوله ، فتقول : (يازيدا لِعمرو) ، فاذا وقفت عليها لحقتها (هاءُ) السكت فتقول : (يازيداه)[٤١٩] .

ويرى الخليل بن أحمد أن (لام الاستغاثة) في (يا لَزيد) هي بدل من (ألف الاستغاثة) في (يا زيداه) اذا مددْتَ الصوتَ تستغيث به ، ولذلك تتعاقب (اللام) مع (الألف) في الاستغاثة فلا يجوز الجمع بينهما[٤٢٠] . وقد التزم هذا الرأي نحاة اخرون[٤٢١] . يقول المبرد : « وَزَعَم سيبويه أن هذه (اللام) التي للاستغاثة دليل ، بمنزلة (الألف) التي تُبَيِّنُ بـ (الهاء) في الوقف إذا أردتَ أن تُسْمِعَ بعيداً ، فإنما هي للاستغاثة بمنزلة هذه (اللام) ، وذلك قولك : (ياقَوْمَاهُ) ، على غير النُّدْبَةِ ، ولكن للاستغاثة وَمَدِّ الصوت .

والقولُ كما قالَ ، محلُّهما عندَ العرب محلٌ واحدٌ ، فإن وصلتَ حذفتَ (الهاء) ، لأنَّها زيدَتْ في الوقفِ لِخَفَاءِ (الألفِ) ، كما تُزادُ لبيان الحركة ، فإذا وَصَلْتَ أغنى ما بعدَها عنها ، تقولُ : (ياقَوْمَا تعالَوا) و (يازيدا لا تَفْعَلْ) .

ولا يجوز أنْ تقول : (يالَزيد) وهو مُقْبِلٌ عليكَ ، وكذلك لا يجوزُ أن تقولَ : (يازَيْدَاهُ) وهو معكَ ، إنما يُقال ذلكَ للبعيد ، أو يُنَبِّهُ به النائمُ »[٤٢٢] .

وفي رأي البصريين أنّ (لام الاستغاثة) في أصلها هي (لام الجر)[٤٢٣] ونُسِب الى الكوفيين القول : إنّ أصل (يا لَزيد) : (يا آلَ زيد) ، فخُفِّف بالحذف لكثرة الاستعمال ، وعلى هذا تكون (اللام) عندهم هي بقية كلمة (آل) .[٤٢٣]

---

(٤١٩) الكامل ، جـ٢ ص ٢٧١ ـ ٢٧٢ .

(٤٢٠) ينظر : شرح قطر الندى ، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١ .

(٤٢١) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص ٢١٨ ، وشرح المفصل ، جـ١ ص ١٣١ ، وتسهيل الفوائد ، ص ١٨٤ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص ١٣٤ ، والأشباه والنظائر ، جـ١ ص ١٦٢ ـ ١٦٣ .

(٤٢٢) ينظر : المقتضب ، جـ٤ ص ٢٥٤ ، والجمل ، للزجاجي ، ص ١٨٠ ـ ١٨١ ، واللامات ، ص ٨٦ ـ ٨٧ ، وشرح شواهد المغني ، جـ٢ ص ٧٩١ .

(٤٢٢) الكامل ، جـ٢ ص٢٧١ ـ ٢٧٢ .

(٤٢٣ أ) ينظر : الاصول في النحو ، جـ١ ص٤٣٧ ، واللامات ، ص٨١ ـ ٨٧ ، والجمل ، للجرجاني ، ص٢٢ ، والمقرب ، جـ١ ص١٨٣ ـ ١٨٤ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٨١ ، والكامل ، جـ٢ ص٢٧٠ .

(٤٢٣) ينظر : شرح المفصل ، جـ١ ص١٣١ ، وتسهيل الفوائد ، ص١٨٤ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص١٣٤ ، والجنى الداني ، ص١٠٣ ـ ١٠٤ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص٢١٩ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٨١ .

ويرى البصريون أنّ هذاالقول ضعيف ، لِأنّ الاستغاثة قد تُقال فيما لا آلَ له نحو (يا كَلّه) .(٤٢٤) ولِأنّ (الآل) و (الأهل) واحد ، فلو كان الأصل ما ذكروه لجاز أن يقع (الأهل) موقعَه في بعض الاستعمال ولم يرد .(٤٢٥)

وللاستغاثة طريقة ثالثة ، وهي أن تُجري لفظ (المستغاث به) مجرى لفظ المنادى ، وتُعطيه حُكمَهُ في الاعراب ، ولا يلتبس بالمُنادى إذ قرينةُ الحال تدلُّ عليه ، فتصيح : (يازيدُ) مستغيثاً به .(٤٢٦)

وقد يستغنى عن (المُستغاث له) إذا كان معلوماً .(٤٢٧) كما يجوز العكس فيُحذف (المُستغاث بِهِ) ويبقى (المُستغاث مِن أجله) .(٤٢٨)

٣ ـ التعجب :

ومعنى (التعجب) : « تعظيم الأمر في قلوب السامعين ، لِأنّ التعجبَ لا يكون إلاّ مِن شيء خارج عن نظائره وأشكاله » .(٤٢٩)

قد يستعمل النداء في معنى التعجب ، فتدخل المنادى المتعجَب منه لامٌ مفتوحة أيضا ، كقولهم : (يالَلْمَاءِ) و (يالَلْدَواهِي) اذا تعجبوا من كثرتهما ، وتكون هذه (اللام) علامةً للتعجب كما كانت علامة للاستغاثة .(٤٣٠) ويكون اسلوب التعجب بالنداء بأن تَرَى أمراً تستعظمه فتنادي جنسَه ، يقول سيبويه : « وقالوا : (يا لَلْعَجَبِ) و (يالَلْمَاءِ) لَمّا رأوا عجباً أو رأوا ماءً كثيرا ، كأنّه يقول : تعالَ ياعجبُ أو تعالَ ياماءُ فإنّه مِن أيّامِكَ وزمانِكَ » .(٤٣١) ويقول الجرجاني : « والتعجبُ

---

(٤٢٤) ينظر : شرح الكافية ، جـ١ ص١٣٤ ، وخزانة الأدب ، جـ٢ ص٧ .

(٤٢٥) ينظر : شرح المفصل ، جـ١ ص١٣١ .

(٤٢٦) ينظر : شرح شواهد المغني ، جـ٢ ص٧٨٤ .

(٤٢٧) ينظر : شرح الكافية ، جـ١ ص١٣٤ .

(٤٢٨) ينظر : المقرّب ، جـ١ ص١٨٣ .

(٤٢٩) الكشاف ، جـ٤ ص٩٧ .

(٤٣٠) ينظر : شرح المفصل ، جـ١ ص١٣١ ، وتسهيل الفوائد ، ص١٨٤ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص١٣٣ ، ١٣٤ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص٢١٤ .

(٤٣١) الكتاب ، جـ٢ ص٢١٧ ، وينظر : همع الهوامع ، جـ١ ص١٨٠ ، والكامل ، جـ٢ ص٢٥٧ ، والصاحبي ، ص١١٤ ، والكشاف ، جـ٢ ص٢٠٨ ـ ٢٠٩ .

كقولك : (يالَلْمَاءِ) ، كأنّكَ ترى ماءً يعجبُكَ فَتُناديه تقولُ : تعالَ حتى تُرى فإنّكَ عجيبُ الشأنِ فلا يعرِفُكَ كُلُّ أحَدٍ » .(٤٣٢)

ويجوز في هذه (اللام) أن تكون مكسورةً عندما تريد أن تنبّه الآخرين للأمر الذي تعجّبتَ منه . يقول سيبويه في « باب ماتكون اللام فيه مكسورةً لِأنّه مَدعوٌّ له هاهنا وهو غيرُ مَدْعوٍّ» : « وذلك قولك : (يالِلْعجبِ) و (يالِلْماءِ) كأنّه نبّه بقوله (يا) غيرَ الماءِ لِلماءِ . وعلى ذلك قال أبو عمرو : (يا وَيْلٌ لك) و (ياوَيْحٌ لك) كأنّه نبّه إنسانا ثمّ جعلَ الويلَ له » .(٤٣٣) وفي رأي النحاة أنّ الكسر يطّرد في لام المتعجَّب منه على تأويل أنّه مدعوٌّ له والمنادى محذوف . فاذا قلت : (يالِلْعَجبِ) فالتقدير : ياقومِ لِلْعَجَبِ أدعو .(٤٣٤)

وأرى أنّ الأداة (يا) في نحو (يالِلْعجبِ) مستعملة لمجرد التنبيه ولا منادى هناك ، لِأنّه لم يقصد فيها الى نداء ،وانّما أرادوا التنبيهَ الى معنى التعجب .

وقد تُستعمل (اللام) مكسورةً للتعجبِ مِن دون وجود أداة التنبيه (يا) كقولهم : (لِلّهِ دَرُّهُ) .(٤٣٥) ومن ذلك قول ليلى بنت النَّضر بن الحارث :

ظَـلَّـتْ سُيُوفُ بَـنـي أبـيـهِ تَـنُوشُـهُ
لِـلّـهِ أرْحَامٌ هُـنَاكَ تُـشَـقَّـقُ

يقول السيوطي فيه : « (اللام) في « لِلّهِ » للتعجب ، وهم إذا عَظَّمُوا شيئاً نسبوه إليه تفخيماً لِأمرِه » .(٤٣٦)

ومن استعمال النداء في معنى التعجب قولهم في المدح : (يالَكَ فارساً) و (يالَكَ مِن فارسٍ) ، وقولهم في الذم : (يالَكَ جاهلاً) و (يالَكَ مِن جاهلٍ) ،(٤٣٧) ومن ذلك قول امرىء القيس :(٤٣٨)

---

(٤٣٢) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص٧٩٠ .
(٤٣٣) الكتاب ، جـ٢ ص٢١٨ ـ ٢١٩ ، وينظر : الصاحبي ، ص١١٤ .
(٤٣٤) ينظر : المقتضب ، جـ٤ ص٢٥٤ ، وتسهيل الفوائد ، ص١٨٤ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص١٣٤ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٨١ .
(٤٣٥) ينظر : الصاحبي ، ص١١٤ .
(٤٣٦) شرح شواهد المغني ، جـ٢ ص٦٥٠ ، وينظر : خزانة الأدب ، جـ٥ ص١٧٧ .
(٤٣٧) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص٢٣٧ ـ ٢٣٨ ، واللامات ، ص٧٣ ، والصاحبي ، ص١٤٨ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص٢١٤ ـ ٢١٥ ، وخزانة الأدب ، جـ١ ص١٥٦ .
(٤٣٨) البيت من الطويل ، وقد ورد في : ديوانه ، ص١٩ .

فَيَالَكَ مِن لَيلٍ كأنّ نُجومَهُ بِكُلِّ مُغَارِ الْفَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلِ

فهو يتعجّب من طول الليل ، كأنّه قال : ياليل ما أَطْوَلَكَ .(٤٣٩) و (اللام) في « يالَكَ مِن ليلٍ » ، علامة التعجب .(٤٤٠) وليست علامةً للاستغاثة ، كما ذهب الى ذلك بعض النحاة .(٤٤١) ومنه أيضاً قول عقيبة بن هبيرة الأسدي :

* يالَكِ أُمّةً هَلَكَتْ ضَياعا *

ويحسن دخول (مِن) على التمييز ، وهو المخصوص بالتعجب في هذه الصيغة ، وذلك إذا سبق ذكرُه في الكلام ، فتدخل (مِن) توكيداً لذلك الذكر .(٤٤٢)

وقد يستعمل النداء في معنى التعجب ، دون أن تدخل المنادى المُتعجَّب منه لام ، فَيُنصب المنادى على التعجب منه مدحاً أو ذماً ، فيقولون : (يارجلًا لم أَرَ مثلَهُ !) و (ياطيبَكِ مِن ليلةٍ !) و (ياشاعراً !) ، ومنه قول الصلتان العبديّ :

أَيا شاعراً لا شاعرَ اليومَ مثلُهُ جريرٌ ولكنْ في كليب تواضعُ

وفيه معنى : (حَسْبُكَ به شاعراً) أو (يَالَكَ شاعراً) ، لِأَنّ المُنادى قد يكون فيه معنى : (أُفْعِلْ بِهِ) .(٤٤٣) ومنه قول الحطيئة :

طافَتْ أُمَامَةُ بالرُّكبانِ آونة ياحُسْنَهُ مِن قوامٍ مَا ومُنْتَقَبا

فقوله « ياحُسْنَهُ » لفظه لفظُ النداء ، ومعناه التعجب .(٤٤٤) ومنه قول الفِنْد الزِّمّاني :

أيـا طعنـةً مـا شيـخ كبيـرٍ يَفَـنٍ بـالـي

---

(٤٣٩) ينظر : شرح القصائد التسع ، جـ١ ص١٦٢ ، ورصف المباني ، ص٢٢٠ ، وارتشاف الضرب ، جـ١ ص١٠١٤ .

(٤٤٠) ينظر : شرح الاشعار الستة الجاهلية ، جـ١ ص٩٦ .

(٤٤١) ينظر : شرح شواهد المغني ، جـ٢ ص٥٧٥ ، وخزانة الأدب ، جـ٢ ص٢٦٩ ـ ٢٧٠ .

(٤٤٢) ينظر : المقتضب ، جـ٢ ص٢٥ ، ٦٧ ، والكتاب ، جـ٢ ص١٧٤ ، وخزانة الأدب ، جـ٢ ص٣٦ .

(٤٤٣) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص٢٣٦ ـ ٢٣٨ ، وخزانة الأدب ، جـ٢ ص١٧٤ ـ ١٧٥ .

(٤٤٤) ينظر : خزانة الأدب ، جـ٢ ص٢٨٩ .

أرادَ : (أيا طعنةَ شيخ) ، و (ما) زائدة ، وهذا اللفظُ لفظُ النِداء والمعنى معنى التعجب والتفخيم ، أرادَ : ما أهولَها مِن طِعنةٍ ، ويَالَها مِن طعنةٍ بدرت من شيخ كبير السن فاني القوى بالي الجسم .(٤٤٥)

ومِن استعمال النداء في معنى التعجب قوله تعالى « قَالَتْ ياوَيْلَتى أَأَلِدُ وأنا عَجُوزٌ » .(٤٤٦) يقول القرطبي في تفسير الآية : « لم تُرِد الدعاءَ على نفسِها بالويل ، ولكنّها كلمة تخفُّ على أفواه النساء إذا طرأ عليهن ما يعجبن منه ، وعجبت من ولادتها وكون بعلها شيخا لخروجه عن العادة ، وما خرج عن العادة مستغرب ومستنكر » .(٤٤٧)

٤ ـ التهديد :

اذا استعمل النداء في معنى (التهديد) تدخل لام مفتوحة على المنادى المهدَّد ، نحو قولك : (يالَزيدٍ لَأَقتلنَّك) ، وتكون علامةُ للتهديد كما كانت علامة للاستغاثة والتعجب .(٤٤٨) ولا يجوز لهذه (اللام) أن تدخل على المنادى في غير هذه المعاني المذكورة ، فلو قلت : (يا لَزيد قد كان كذا) وأنت تُحَدِّثُه لم يجز .(٤٤٩)

ويرى سيبويه أنّ (اللام) المستعملة في التهديد هي (لام) الاستغاثة قد أفادت التهديدَ والوعيدَ ، يقول في « باب مايكون النداءُ فيه مضافا الى المنادى بحرف الإضافة » : «وذلك في (الاستغاثة) و (التعجب) ، وذلك الحرفُ (اللامُ) المفتوحة ، وذلك قول الشاعر (وهو مهلهل) :(٤٥٠)

يا لَبَكْرٍ أنشِروا لي كُلَيْبا ... يا لَبَكْرٍ أينَ أينَ الفِرارُ ؟!

---

(٤٤٥) ينظر : خزانة الأدب ، جـ٧ ص١١٩ ـ ١٢٠ .

(٤٤٦) سورة هود : الآية ٧٢ .

(٤٤٧) الجامع لأحكام القرآن ، جـ٤ ص٢٢٩٧ ، وينظر : البحر المحيط ، جـ٢ ص٤٦٦ في تفسير قوله تعالى « ياويلتى أعجزت أن أكون مثلَ هذا الغُراب » ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ، جـ٢ ص٦٢٥ .

(٤٤٨) ينظر : شرح الكافية ، جـ١ ص١٣٤ .

(٤٤٩) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص٢١٨ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص١٣٤ .

(٤٥٠) البيت من المديد ، وقد ورد كذلك في : الاغاني ، جـ٤ ص١٩٤ ، والخصائص ، جـ٢ ص٢٢٩ ، وخزانة الأدب ، جـ١ ص٣٠٠ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص١٣٤ .
(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص١٦٠) .

فاستغاث بهم لِيُنشروا له كُليبا . وهذا منه وَعيدٌ وتهدّد . وأما قوله « يالَبكر أين أين الفرار » فإنّما استغاثَ بهم لهم . أي : (لِمَ تفرُّون ؟!) استطالةً عليهم ووَعيدا » .(٤٥١)
ووافقه في ذلك ابنُ مالك حيث يقول : « ورُبّما كان المُستغَاثُ مستغاثا من أجله تقريعا وتهديدا » .(٤٥٢)

والأصح والأوضح في هذه (اللام) أن يقال : إنّها مستعملة في هذا الموضع للتهديد . إذ لا معنى للاستغاثة فيه . وهذا ما ذهب اليه الاسترابادى حيث قال : « وهذه (اللام) المفتوحة تدخل المنادى اذا استُغيث به نحو : (يا لَلّهِ) . أو تعجّب منه نحو (يالَلْماءِ) و (يالَلْدواهي) . وهي لام التخصيص أُدخلت علامةً للاستغاثة والتعجب .. وقد تدخل (اللام) المفتوحة على المنادى المهدَّد نحو : (يالَزيد لَأقتلنّك) . قال مهلهل :

يالَبكر أنشروا لي كليبا ... يالَبكر أينَ أينَ الفرارُ ؟!

وقولهم : « إنّ هذه لامُ الاستغاثة . كأنّه استغاث بهم لنشر كليب . واستغاث بهم للفرار » تكلُّفٌ . ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقةً ولا مجازاً » .(٤٥٣)

وقد استصوبَ البغدادي رأي الاستربادي في كون (اللام) في هذا الشاهد داخلة على المُنادى المُهدَّد . فقال : « وهذا المعنى هو الجيّد . ومأخذه من هذا البيت واضحٌ لا خفاء به . ولا معنى للاستغاثة فيه كما حقّقه الشارح . وفيه مخالفة لسيبويه في جعلها للاستغاثة .. »(٤٥٤)

٥ ـ الاختصاص :

قد تستعمل صيغة النداء في معنى (الاختصاص) . وذلك بأن تأتي بـ (أيّ) وتجريه مجراه في النداء . فتضمّه . وتلحقه (ها) التنبيه . وتصفه بالمعرّف بأل . وذلك بعد ضمير المتكلم أو المخاطب . لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير

---

(٤٥١) الكتاب ، جـ٢ ص٢١٥ .

(٤٥٢) تسهيل الفوائد ، ص١٨٤ .

(٤٥٣) شرح الكافية ، جـ١ ص١٣٣ ـ ١٣٤ .

(٤٥٤) خزانة الأدب ، جـ٢ ص١٦٢ .

من بين أمثاله بما نسب اليه ، كقولك ، (أنا أُكرِمُ الضيفَ أَيُّها الرجلُ) أي ، أنا أختص من بين الرجال بإكرام الضيف .(٤٥٥)

ويرى النحاة أن قولك ، (اللّهُمَّ اغفرْ لَنَا أَيَّتُها العصابةُ) بضمّ (أَيَّةُ) ورفع صفتها ، كما تقول ، (يا أَيَّتُها العصابةُ) ، كان حقّه النصب كقولهم ، (نحنُ العَرَبَ أقرى الناسِ للضيف) ، ولكن لَمّا كان اللفظ بمنزلة المُستعمل في النداء فقد أُعطي حُكمَهُ ، وإن انتفى موجبُ البناء .(٤٥٦)

ولأنّ النداء في نحو (أنا اكرم الضيف أَيُّها الرجلُ) مستعمل في معنى الاختصاص ، فلا يجوز دخول أداة النداء (يا) على (أَيُّها) فلا تقول ، (أنا أكرم الضيف ياأَيُّها الرجلُ) ، وذلك لِأنّه لم يبق فيه معنى النداء ، فأنت لاتنبّه انسانا وانّما تختصّ ، و (يا) انّما هي تنبيه .(٤٥٧)

وما جاء الاختصاصُ بلفظ النداء إلّا لاشتراكهما في معنى الاختصاص ، إذ المنادى أيضا مختصّ بالخطاب من بين أمثاله ، يقول المبرد : « ونظير إدخالهم التسويةَ على الاستفهام لِاشتمال التسوية عليهما ، قولُك ، (اللّهُمَّ اغفرْ لنا أَيَّتُها العِصَابَةُ) ، فأَجْرَوا حرفَ النداءِ على (العصابة) وليست مَدْعُوَّةً ، لِأنّ فيها الاختصاص الذي في النداء ، وانّما حقُّ النداءِ أن تَعْطِف به المخاطبَ عليك ، ثمّ تخبرُه ، أو تأمُره ، أو تسألُه ، أو غير ذلك ممّا تُوقعه اليه ، فهو مختصّ من غيره في قولك ، (يازيدُ) و (يارجالُ) . فاذا قلت ، (اللّهم اغفِر لنا أَيَّتُها العصابة) فأنت لم تَدْعُ (العصابَةَ) ، ولكنّك اختصصتها من غيرها كما تختص المدعوّ ، فجرى عليها اسمُ النداء ـ أعني ، (أَيَّتُها) ـ لمساواتِها إيّاه في الاختصاص » .(٤٥٨)

والاختصاص في نحو قولك (أنا أُكرِمُ الضيفَ أَيُّها الرجلُ) متحقّق في الواقع بذكر ضمير المتكلم (أنا) ، وانّما صيغة النداء بعدَه (أَيُّها الرجل) تفيد تأكيد

---

(٤٥٥) ينظر ، شرح الكافية ، جـ١ ص١٦١ .

(٤٥٦) ينظر ، الأشباه والنظائر ، جـ١ ص٢٦٧ .

(٤٥٧) ينظر ، الكتاب ، جـ٢ ص٢٣٢ ، والمقتضب ، جـ٢ ص٢٩٩ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص١٧ ، وتسهيل الفوائد ، ص١٩١ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص١٦١ ، والأشباه والنظائر ، جـ٢ ص١٢٥ .

(٤٥٨) المقتضب ، جـ٢ ص٢٩٨ ـ ٢٩٩ ، وينظر ، الكتاب ، جـ٢ ص٢٣١ ـ ٢٣٢ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص١٧ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص١٦١ ، والاشباه والنظائر ، جـ٢ ص١٠٠ ـ ١٠١ .

الاختصاص . يقول سيبويه : « أردتَ أن تَختصَّ ولاتُبْهِمَ حين قلت : (أيَتُها العصابةُ) و (أيُّها الرجلُ) ، أراد أن يؤكّد لِأنّه قد اختَصَّ حين قال : (أنا) . ولكنّه أكّد كما تقولُ لِلذي هو مقبلٌ عليك بوجهه مستمِعٌ منصِتٌ لك : (كذا كان الأمرُ يا أبا فلان) توكيدا » .(٤٥٩)

والاختصاص يُستعمل في معرض (التفاخر) نحو : (أنا أكرمُ الضيفَ أيُّها الرجلُ) ، أو في معرض (التصاغر) نحو : (أنا الفقيرُ الى الله أيُّها الرجلُ) ، أو لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير ، لا للافتخار ولا للتصاغر ، نحو : (نحن نقرأ أيّها القوم) .(٤٦٠)

٦ ـ تعظيم الامور :

اذا أرادت العرب أن تعظّم أمرا من الأمور جعلته نداء ، يقول ابن النحاس في بيت امرئ القيس(٤٦١) :

ويـومَ عقـرتُ لِلعَـذارَى مطيَّـتي فَيَـا عَجبـا مِـن رَحْلِهَـا المتحمِّـلِ

« ويقـــال : كيف يجوز أن يُنادى (العجبُ) وهو مِمّا لا يُجيبُ ولا يَفهمُ ؟ ، فالجواب عن هذا : إنّ العرب اذا أرادت أن تُعظِّمَ الخبرَ جعلته نداءً ، قال سيبويه : « واذا قُلتَ (ياعجباً) فكأنّكَ قلتَ : تعالَ ياعجبُ فإنّ هذا مِن أيّامك »(٤٦٢) ، فهذا أبلغ من قولك : تعجّبتُ »(٤٦٣) .

يقول الزمخشري في قوله تعالى « ياحَسْرَةً على العِبَادِ مَا يَأتيهم مِن رسولٍ إلاّ كانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ »(٤٦٤) : « ياحسرةً على العباد » : نداء للحسرة عليهم ، كأنّما قيل لها : تعالي ياحسرة فهذهِ من أحوالك التي حَقُّكِ أن تحضري فيها ، وهي حال

---

(٤٥٩) الكتاب ، جـ٢ ص٢٢٢ ، وينظر : شرح المفصل ، جـ٢ ص١٨ ، وتسهيل الفوائد ، ص١٩١ .

(٤٦٠) ينظر : شرح الكافية ، جـ١ ص١٦١ .

(٤٦١) البيت من الطويل ، وقد ورد في ديوانه ، ص١١ .

(٤٦٢) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص٢١٧ ـ ٢١٨ .

(٤٦٣) شرح القصائد التسع ، جـ١ ص١١٣ ، وينظر : شرح الاشعار الستة ، جـ١ ص٧٥ .

(٤٦٤) سورة يس : الآية ٣٠ .

استهزائهم بالرسل . والمعنى : أنّهم أحقّاء بأن يَتحسّرَ عليهم المتحسّرُون ويتلهّف على حالهم المتلهّفُون . أو هُمْ مُتَحَسَّر عليهم مِن جهةَ الملائكة والمؤمنين من الثقلين . ويجوز أن يكون مِن الله تعالى على سبيل الاستعارة ، في معنى تعظيم ما جنوه على أنفسهم ومحنوها به ، وفرط إنكاره له وتعجيبه منه . وقراءة مَن قرأ « ياحَسْرَتا » تُعضِّدُ هذا الوجهَ ، لِأنّ المعنى : ياحسرتي . وقُرِىء « ياحسرةَ العبادِ » على الاضافة إليهم ، لاختصاصها بهم مِن حيثُ إنّها موجهة إليهم ، و « ياحَسْرَهْ على العِبَادِ » على إجراء الوصل مجرى الوقف »(٤٦٥) .

ويقول ابن جني في القراءة الأخيرة : « إنّ قراءة مَن قَرَأ « ياحَسْرَهْ على العِبَادِ » ـ بالهاء ساكنةً ـ إنّما هي لتقوية المعنى في النفس ، وذلكَ أنّه في موضع وَعْظ وتنبيه ، وإيقاظ وتحذير ، فطال الوقوف على « الهاء » كما يفعلهُ المُستعظِمُ للأمر ، المُتعجِّبُ منه ، الدالُّ على أنّه قد بَهَرَهُ ومَلَكَ عليه لفظَهُ وخاطرَه . ثُمّ قالَ مِن بَعْدُ : « على العباد » ، عاذراً نفسَه في الوقوف على الموصول دونَ صلته لما كان فيه ، وَدالاً لِلسامع على أنّه إنّما تَجَشَّم ذلك ـ على حاجة الموصول إلى صلته ، وضعف الإعراب وتحجّره على جملته ـ ليفيد السامعُ منه ذهابَ الصورة بالناطقِ »(٤٦٦) .

ويقول أبو حيان في قوله تعالى « قَالُوا ياحَسْرَتَنا على ما فَرَّطْنَا فيها »(٤٦٧) ، « ونادوا (الحسرةَ) وإن كانت لا تجيب على طريق التعظيم ، قال سيبويه : « وكأنّ الذي ينادي (الحسرةَ) أو (العجبَ) أو (السرورَ) أو (الويلَ) يقول : اقربي أو احضري فهذا أوانُكِ وزمنُكِ »(٤٦٨) ، وفي ذلك تعظيم للأمر على نفس المتكلم وعلى سامعه إن كان ثَمّ سامع ، وهذا التعظيم على النفس والسامع هو المقصود أيضاً في نداء الجمادات كقولك : (يادارُ) و (يارَبعُ) ، وفي نداء ما لا يعقل كقولهم : (ياجملُ) »(٤٦٩) .

---

(٤٦٥) الكشاف ، جـ٢ ص٢٢٠ ـ ٢٢١ .

(٤٦٦) المحتسب ، جـ٢ ص٢٠٨ ـ ٢١١ .

(٤٦٧) سورة الانعام ، الاية ٣١ .

(٤٦٨) ينظر ، الكتاب ، جـ٢ ص٢١٧ ـ ٢١٨ .

(٤٦٩) البحر المحيط ، جـ٤ ص١٠٧ .

٧ ـ الدعاء :

ذهب ابن فارس الى أن النداء في قولك : (يااللهُ) يفيد الدعاءَ[٤٧٠] ، وعدّه البلاغيون مُستعمَلاً في معنى الاستغاثة[٤٧١] .

٨ ـ الاستهزاء :

قال الزمخشري في قوله تعالى « وقالوا ياأيُّها الذي نُزِّلَ عليه الذِكْرُ إنّك لَمجنون »[٤٧٢] : « وكأنّ هذا النداء منهم على وجه الاستهزاء .. وكيف يقرُّون بنزول الذكر عليه وينسبونه الى الجنون ؟ ، والتعكيس في كلامهم للاستهزاء والتهكم مذهب واسع »[٤٧٣] .

وكانَ ابنُ فارس قد قال في « باب ما يجري من كلامهم مجرى التهكم والهُزْء » : يقولون لِلرجلِ يُسْتَجْهَلُ : (يَاعَاقِلُ) »[٤٧٤] ، فقولُهم للجاهلِ أو للأحمق (ياعاقلُ) معناه : ياأيُّها العاقلُ عندَ نفسهِ أو عندَ مَن يظنُّه عاقلاً[٤٧٥] . فقد جرى في كلامهم أن يُوصف الرجلُ بما هو مُتَّصف بضدِّهِ تهكُّماً به وسخريةً . وهذا مِن أَشَدِّ سِبَاب العَرَب ، يقول الرجل لغيره : (ياعاقلُ) أو (ياحليمُ) إذا استجهلَهُ ، ونحوه قوله تعالى : « ذُقْ إنّكَ أنتَ العزيزُ الكريم »[٤٧٦] »[٤٧٧] .

٩ ـ التلهّف والتأسُّف :

ذهب ابن فارس إلى أنّ النداء في نحو قوله تعالى « ياحَسْرَةً على العباد » يفيد معنى التلهُّف والتأسُّف[٤٧٨] .

---

(٤٧٠) ينظر : الصاحبي ، ص١٤٨ .

(٤٧١) ينظر : مختصر التفتازاني ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٣٧ ، ومواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٣٧ .

(٤٧٢) سورة الحجر : الآية ٦ .

(٤٧٣) الكشاف ، جـ٢ ص٢٨٧ ، وينظر : البلاغة تطور وتاريخ ، ص٢٥٥ .

(٤٧٤) الصاحبي ، ص٢٥٥ .

(٤٧٥) ينظر : خزانة الأدب ، جـ٢ ص٢٧٧ .

(٤٧٦) سورة الدخان : الآية ٤٩ .

(٤٧٧) ينظر : خزانة الأدب ، جـ٥ ص١١٠ .

(٤٧٨) ينظر : الصاحبي ، ص١٧٨ .

١٠ ـ التلذّذ :

ويرى ابن فارس أن النداء يفيد معنى التلذّذ في نحو قول الراجز ،

* يا بَرْدَها على الفؤادِ لَوْ يَقِفْ *[٤٧٩]

١١ ـ التأسف والتشوق :

يرى الفرّاء أنّ النابغة الذبياني في قوله :

يادارَ مَيَّةَ بالعَلياء فالسَّنَدِ أقوت وطال عليها سالفُ الأبدِ

قد نادى الدارَ لا أهلَها ، أسفاً عليها وتشوقاً إلى أهلها[٤٨٠] .

١٢ ـ الندم والجزع :

يقول الزمخشري في قوله تعالى « ياليتَني لم أُشْرِكْ بِرَبّي أحداً »[٤٨١] ، « يجوز أن يكون توبةً من الشرك وندماً على ما كان منه ودخولاً في الايمان .. أو في مثل تلك الحال الشديد يتولّى اللهَ ويؤمنُ به كلُّ مضطر . يعني أنّ قوله « ياليتني لم أُشرك بربّي أحداً » كلمة أُلجِئَ إليها فقالها جَزعاً مِمّا دَهاه من شؤم كفره . ولولا ذلك لم يقلها »[٤٨٢] . وقريب من هذا المعنى (الإشفاق) كما في قوله تعالى « وَوُضِعَ الكتابُ فَتَرى الْمجرمينَ مُشفقين مِمّا فيه ويقولون ، يَاوَيْلَتَنَا مَا لِهذا الكتاب لا يُغادِرُ صغيرةً ولا كبيرةً إلاّ أحصاها »[٤٨٣] .

١٣ ـ التشهير بالشيء :

يقول الزمخشري في قوله تعالى « وقال ، ياأيُها النّاسُ عُلِّمْنَا مَنْطِقَ الطيرِ وأُوتينا مِن كُلِّ شَيْءٍ إنّ هذا لَهُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ »[٤٨٤] ، « « وقال ياأيها الناس » ، تشهيراً

(٤٧٩) ينظر ، الصاحبي ، ص١٧٩ .

(٤٨٠) ينظر ، خزانة الأدب ، جـ٤ ص٥ ـ ٦ .

(٤٨١) سورة الكهف ، الآية ٤٢ .

(٤٨٢) الكشاف ، جـ٢ ص٤٨٥ ـ ٤٨٦ .

(٤٨٣) سورة الكهف ، الآية ٤٩ .

(٤٨٤) سورة النمل ، الآية ١٦ .

لِنعمة اللهِ ، وتنويهاً بها ، واعترافاً بمكانها ، ودعاءً للناس الى التصديق بذكر المعجزة التي هي عِلْمُ منطق الطير ، وغير ذلك مِمّا أوتيه مِن عظائم الأمور »(٤٨٥) .

١٤ ـ التكريم والتنويه بالفضل :

إذا أُردتَ تكريمَ المُخاطبِ والتنويهَ بفضلِه ، تركتَ نداءَه باسمه ، وجعلتَ نداءَه بصفاته الكريمة ، فتقول له مثلاً : (ياكريمُ) ، (ياأيُّها الفاضلُ) ، وعلى العكس من ذلك إذا ناديته بصفاته القبيحة ، فتقول له مثلاً : (يالئيم) ، (ياأيُّها الجبانُ) . يقول الزمخشري في قوله تعالى « ياأيُّها النَّبيُّ اتّقِ اللهَ »(٤٨٦) : « جَعَلَ نداءَه بـ « النبي » و « الرسول » في قوله « ياأيُّها النبيُّ اتقِ الله » ، « ياأيُّها النبيُّ لم تحرِّم ؟ » ، « ياأيُّها الرسولُ بَلِّغْ ما أُنزل إليك » ، وتَركَ نداءه باسمه كما قال : « ياآدم » ، « ياموسى » ، « ياعيسى » ، « ياداود » ، كرامةً له وتشريفاً وربأ بمحلِّهِ وتنويهاً بفضلِه . فإنْ قُلْتَ : إنْ لم يُوقِع اسمَه في (النداء) فقد أوقعَه في (الإخبار) في قوله : « محمدٌ رسولُ الله » ، « وما محمدٌ إلاّ رسولُ الله » ، قُلتُ : ذاكَ لتعليم الناس بأنّه « رسولُ الله » ، وتلقينٌ لهم أن يسمُّوه بذلك ويدعوه به ، فلا تفاوت بين (النداء) و (الإخبار) ، ألاَ ترى إلى ما لم يَقصِد به التعليمَ والتلقينَ مِن (الإخبار) كيف ذكره بنحو ما ذكره في (النداء) : « لقد جاءَكم رَسولٌ مِن أنفسِكُم » .. « إنّ الله وملائكته يُصَلُّونَ على النبيّ »(٤٨٧) .

أما البلاغيون فقد أضافوا الى ما سبق المعنيين الآتيين :

١٥ ـ الإغراء :

ذهب السكاكي الى أنّ النداء قد يُستعمل في معنى (الإغراء) ، كقولك لمن أقبلَ يتظلم ، (يامظلوم) ، وذلك اذا أردتَ ترغيبَ المخاطب في شكوى الظلم ، وحثّه على زيادة التظلم وبثّ الشكوى(٤٨٨) .

---

(٤٨٥) الكشاف ، جـ٣ ص١٤٠ .

(٤٨٦) سورة الأحزاب : الآية ١ .

(٤٨٧) الكشاف ، جـ٣ ص٢٤٨ ، وينظر : الصاحبي ، ص٢١٠ .

(٤٨٨) ينظر : مفتاح العلوم ، ص١٤٧ ، الايضاح ، جـ١ ص١٤٦ ، وشروح التلخيص ص٢٢٤ ـ ٢٢٥ .

١٦ ـ التحسّر والتوجّع :

قال التفتازاني بأنّ نداء الأطلال ، والمنازل ، والمطايا ، يفيد معنى (التحسر والتوجع)[٤٨٩] . وابن يعقوب المغربي يسمّيه (التحسر والتحزن) ، وجعل منه أيضاً نداء المتوجَّع منه والمتفجَّع عليه[٤٩٠] . والسيوطي يجعل النداء مستعملاً في معنى (التحسر) في نحو قوله تعالى « يالَيتني كنتُ تُرَابا »[٤٩١] . وكثر في النداء قولهم : (يالَنْفَ نفسي) و (يالهفَ أُمّي) ، وكلمة (يالهفْ) يُتحسَّرُ بها على ما فاتَ ، أي ، يالهفُ احْضُر[٤٩٢] .

---

(٤٨٩) ينظر : مختصر التفتازاني ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٢٧ ـ ٢٢٨ .

(٤٩٠) ينظر : مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٢٧ .

(٤٩١) سورة النبأ : الآية ٤٠ ، وينظر : الاتقان ، جـ٢ ص٨٢ ، ومعترك الاقران ، جـ١ ص٤٤٧ ، وتأويل مشكل القرآن ، ص٥٦١ .

(٤٩٢) ينظر : خزانة الأدب ، جـ٥ ص١١٠ .

الفصل الرابع

أسلوب الاستفهـــام

الاستفهام :

في أصل اللغة هو : (طلبُ الفهم) ، جاء في « لسان العرب » : « اسْتَفْهَمَه : سأله أن يُفَهِّمَه . وقد اسْتَفْهَمَنِي الشيءَ فأَفْهَمْتُهُ وفَهَّمْته تفهيما »[1] . وكذلك هو في اصطلاح النحاة : « (الاستفهام) : طلب الفهم »[2] . وقد وافقهم السبكي من البلاغيين فحدّه بأنّه : « طلب الفهم »[3] ، وحدّه غيره من أصحاب « شروح التلخيص » بأنّه « طلب حصول صورة الشيء في الذهن »[4] .

و (الاستخبار) يختلف عن (الاستفهام) ، وذلك لِأنّه يفيد معنى : « طلب الخَبَر »[5] . ومن النحاة مَنْ قد سَوّى بينهما ، يقول ابن فارس : « الاستخبار) : طلبُ خبرِ ما ليس عند المُسْتَخْبِرِ ، وهو (الاستفهام) »[6] ، ويقول الجرجاني : « إنّ (الاستفهام) : استخبارٌ ، و (الاستخبار) : هو طلبٌ مِن المخاطَبِ أن يُخبِرَكَ »[7] ، وابن يعيش قد سوّى بين (الاستفهام) و (الاستعلام) و (الاستخبار) ، يقول : « (الاستفهام) و (الاستعلام) و (الاستخبار) بمعنى واحد ، فـ (الاستفهام) مصدر (استفهمت) أي : طلبت الفهمَ ، وهذه (السين) تفيد الطلبَ ، وكذلك (الاستعلام) و (الاستخبار) مصدرا (استعلمت) و (استخبرت) »[8] . وذكر بعض النحاة أنّ بين (الاستخبار) و (الاستفهام) أدنى فرق ، فقال بعضهم : إنّ (الاسْتِخْبار) يسبق (الاستفهام) ، وذلك لِأنّك تستخبرُ فتُجابُ بشيء ، فربّما فهمتَه وربّما لم تَفهمهُ ، فاذا سألتَ ثانية فأنت مستفهِم ، تقول : أَفْهِمْنِي ما قُلْتَه لي[9] . وقال آخرون : انّ (الاستخبار) قد يكون تنبيها للمخاطب وتوبيخا ، ولا يقتضي عدمَ الفهم ، و (الاستفهام) بخلاف

---

(١) لسان العرب : (فهم) ، وينظر : أساس البلاغة : (فهم) .

(٢) الحدود في النحو ، ص٤٢ ، وينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص١٣ ، وخزانة الأدب ، جـ٢ ص٢٨ . والتعريفات ، ص٢٧ .

(٣) عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٤٦ .

(٤) شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٤٦ .

(٥) الحدود في النحو ، ص٤٢ .

(٦) الصاحبي ، ص١٥١ .

(٧) دلائل الاعجاز ، ص١٦٥ .

(٨) شرح المفصل ، جـ٨ ص١٥٠ .

(٩) ينظر : الصاحبي ، ص١٥١ ـ ١٥٢ .

ذلك[١٠]. ويردّ على هؤلاء أنّ من النحاة من يستعمل (الاستخبار) بمعنى (الاستفهام) الذي يقتضي عدم الفهم. يقول المبرد: «انّ المستخبِر غيرُ عالم، إنّما يتوقعُ الجوابَ فيعلم به»[١١].

و (الاستفهامُ) يُشاركُ (الشرطَ) في كونه كلاماً معقوداً على الشك. يقول الجرجاني فيهما: «وبينَهما مِن المُناسبةِ مَا لَا يَخفى. أَلَا ترى أنّكَ إذا قُلتَ: (أضربْتَ زيداً؟) كُنتَ طالباً مَا لم يَسْتَقِرّ عندَكَ. كما أنّكَ إذا قُلتَ: (إنْ تضربْ زيداً أضربْ) كان كلاماً معقوداً على الشكّ. مِن حيثُ انّ كلّ واحدٍ مِن الشرطِ والجزاء عِلّةٌ لِصاحبِه. وليسَ قَصْدُكَ أن تُثبتَ الضربَ على الاطلاق»[١٢].

لذلك كان الاستفهامُ سياقاً فعلياً. يقتضي الفعلَ ويطلبُه. يقول ابن يعيش: «اعلم أنّ الاستفهامَ يقتضي الفعلَ ويطلبُه. وذلك مِن قِبل أنّ الاستفهامَ في الحقيقة إنّما هو عن الفعل. لِأنّك إنّما تَستفهِمُ عَمّا تَشكُّ فيه وتَجهلُ علمَه. والشكُّ إنّما وقع في الفعل. وأما الأسم فمعلوم عندَك. وإذا كان حرفُ الاستفهام إنّما دخل للفعل لا للاسم. كان الاختيار أن يليه الفعل الذي دخل مِن أجله»[١٣].

ولكون الاستفهام طلبَ ما في الخارج أو تحصيله في الذهن. لزم ألّا يكون حقيقياً إلّا اذا صدر من شاك مصدّق بإمكان الإعلام. فإنّ غير الشاكّ اذا استفهم يلزم تحصيل الحاصل. واذا لم يصدّق بإمكان الإعلام انتفت فائدة الاستفهام[١٤]. ولذلك ذهب النحاة الى أنّ الاستفهام في القرآن يختلف عن الاستفهام في كلام البشر. وذلك لِأنّ المُستفهِم غيرُ عالم. إنّما يتوقع الجوابَ فيعلم به. والله ـ عزّ وجل ـ منفي عنه ذلك. لِأنه تعالى لايَستفهم خلقَه عن شيء. فالاستفهام في القرآن غير حقيقي. لِأنه واقع مِمّن يعلم ويستغني عن طلب الإفهام. وإنما يخرج الاستفهام في القرآن مَخرجَ التوبيخ والتقرير. فالله تعالى يَستفهم عبادَه لِيقرّرهم ويذكّرهم أنهم قد علموا حق ذلك الشيء. فاذا استفهموا أنفسَهم عنه يجدونه عندها تخبرهم به.[١٥]

---

(١٠) ينظر: البرهان، جـ٤ ص٣٣٠.

(١١) المقتضب، جـ٣ ص٢٩٢.

(١٢) كتاب المقتصد في شرح الايضاح، جـ٢ ص١١٢٠.

(١٣) شرح المفصل، جـ١ ص٨١.

(١٤) ينظر: البرهان، جـ٢ ص٣٢٦ ـ ٣٢٧.

(١٥) ينظر: المقتضب، جـ٣ ص٢٩٢، والبرهان، جـ٢ ص٣٢٧، والاتقان، جـ٢ ص٧٩، ومعترك الاقران، جـ١ ص٤٣١ ـ ٤٣٢.

يقول الزمخشري في قوله تعالى « فَلَنَسْأَلَنَّ الَّذِينَ أُرْسِلَ إِلَيْهِم وَلَنَسْأَلَنَّ الْمُرْسَلِينَ . فَلَنَقُصَّنَّ عليهم بِعِلْمٍ وَمَا كُنَّا غائبينَ »[١٦] ، « « فَلَنَسْأَلَنَّ الذينَ أُرْسِلَ إليهم » معناه ، فَلنسألَنَّ المُرسَل إليهم ، وهُم الأُمم ، يسألُهم عَمَّا أجابوا عنه رُسُلَهم ، كما قال ، « ويومَ يُناديهم فيقول ، ماذا أجبتُم المُرسَلين ؟ » . ويسأل المُرسَلين عَمَّا أُجيبُوا به ، كما قال ، « يومَ يجمعُ اللهُ الرُّسُلَ فيقول ، ماذا أُجِبْتُم ؟ » . « فَلَنَقُصَّنَّ عليهم » ، على الرسل والمُرسل إليهم ما كانَ منهم . « بِعِلْمٍ » ، عالمينَ بأحوالهم الظاهرة والباطنة وأقوالهم وأفعالهم . « وما كُنَّا غائبين » ، عنهم وعَمَّا وُجِد منهم . فإن قُلتَ ، فإذا كان عالماً بذلك وكان يقصُّهُ عليهم فما معنى سؤالهم ؟ ، قُلتُ ، معناه (التوبيخ) و (التقريع) و (التقرير) إذا فاهوا به بألسنتهم وشهد عليهم أنبياؤهم »[١٧] .

ويقول في قوله تعالى « قالَ ، مَا مَنَعَكَ ألاَّ تَسْجُدَ إذْ أَمَرْتُكَ ؟ قالَ ، أَنَا خَيرٌ مِنْهُ خَلقتَني مِن نارٍ وخَلقتَهُ مِن طينٍ »[١٨] ، « فإنْ قُلتَ ، لِمَ سَأَلَهُ عن المانع مِن السجود وقد عِلمَ ما منَعَهُ ؟ قُلتُ ، للتوبيخ ولإظهارِ معاندتهِ وكفرِه وكبرِه وافتخارِه بأصله وازدرائه بأصل آدم ، وأنّه خالفَ أمرَ رَبِّه معتقداً أنّه غيرُ واجبٍ عليه لِما رأى أنّ سجودَ الفاضل لِلمفضولِ خارجٌ مِن الصواب » .[١٩]

لذلك فإنّ أكثر استفهامات القرآن الكريم لاتحتاج الى جواب ، يقول أبو حيان في قوله تعالى « فَكَيفَ اذا جَمَعْناهُم ليومٍ لاريبَ فيه »[٢٠] ، « هذا الاستفهام لايحتاج الى جواب ، وكذلك أكثر استفهامات القرآن ، لِأنّها مِن عالم الغيب والشهادة ، وإنّما استفهامُه تعالى تقريع »[٢١] .

وعلى هذا لايكون الاستفهام حقيقياً إلاّ إذا كانَ لفظُه الظاهرُ موافقاً لمعناه الباطن عندَ سؤالِكَ عَمَّا لاتعلمُه ، فتقول ، (ماعندكَ ؟) و (مَن رأيتَ ؟) .[٢٢]

---

(١٦) سورة الأعراف ، الآية ٦ ـ ٧ .
(١٧) الكشاف ، جـ٢ ص٦٧ .
(١٨) سورة الأعراف ، الآية ١٢ .
(١٩) الكشاف ، جـ٢ ص٦٨ .
(٢٠) سورة آل عمران ، الآية ٢٥ .
(٢١) البحر المحيط ، جـ٢ ص٤١٨ .
(٢٢) ينظر ، الصاحبي ، ص١٨١ .

الاستفهام له الصدارة في الكلام

لقد ذهب النحاة الى أنّ الاستفهام له الصدارة في الكلام ، « وللاستفهام صدر الكلام، لايجوز تقدم شيء مِمّا في حيزه عليه، لاتقول، (ضربتَ أَزيداً ؟) وما أشبه ذلك » .(٢٣) فيجب أن تكون لِأدوات الاستفهام الصدارة في الكلام ، لِأجل أن تفيد فيه معنى الاستفهام ، شأنها في ذلك شأن أدوات المعاني الأخرى ، لِأنها اذا تقدم عليها شيء من الجملة فقدت الدلالةَ على معنى الاستفهام ، يقول ابن يعيش ، « إنّ الاستفهام له صدر الكلام من قبل أنه حرف دخل على جملة تامة خبرية ، فنقلها من الخبر الى الاستخبار ، فوجب أن يكون متقدماً عليها ليفيد ذلك المعنى فيها ، كما كانت (ما) النافية كذلك ، حيث دخلت على جملة ايجابية فنقلت معناها الى السلب ، فكما لايتقدم على (ما) ما كان من جملة النفي ، كذلك لايتقدم على (الهمزة) شيء من الجملة المستفهَم عنها ، فلا تقول ، (ضربتَ أَزيداً ؟) هكذا مَثَّلَ صاحبُ الكتاب ، والجيد أن تقول ، (زيداً أَضربتَ ؟) فتقدِّم المعمولَ على (الهمزة) ، لِأنّك اذا قَدَّمت شيئاً من الجملة خرج عن حكم الاستفهام »(٢٤) ، ويقول الاسترابادي ، « وإنما وجب تَصَدُّر مُتَضَمِّن معنى الانشاء ، لِأنّه مؤثر في الكلام ، مخرج له عن الخبرية ، وكل ما أثر في معنى الجملة ، من الاستفهام ، والعرض ، والتمني ، والتشبيه ، ونحو ذلك ، فحقها صدر تلك الجملة ، خوفاً من أن يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير ، فإذا جاءَ المُغَيِّرُ في آخرها تشوَّش خاطرُه ، لِأنّه يجوز رجوعُ معناه الى ما قبله مِن الجملةِ مؤثراً فيها ، ويجوز بقاء الجملة على حالها ، فيترقب جملةً أخرى يؤثرُ ذلك المؤثِّرُ فيها »(٢٥) ، ويقول ايضاً ، « كُلُّ ما يُغَيِّرُ معنى الكلام ويؤثر في مضمونِه وكانَ حَرفاً فمرتبته الصدر .. وإنّما لَزِمَ تَصديرُ المُغَيِّر الدالِ على قِسمٍ مِن أقسامِ الكلام ، ليبني السامعُ ذلكَ الكلامَ مِن أولِ الأمر على ما قَصدَ المتكلمُ ، إذ لو جوَّزنا تأخيرَ ذلكَ المُغَيِّر فَأُخِّر ، والواجبُ على السامع حَمْلُ الكلام الخالي عن المُغيِّرِ مِن أول الأمر على كون مضمونه خالياً عن جميع المُغَيِّرات ، لتردُّدَ ذهنُه في أنّ هذا التغيير راجعٌ الى الكلامِ المُتقدمِ الذي حَمَلَهُ

---

(٢٣) المفصل ، ص٣٢٠ ، وينظر ، كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٣٢٤ ـ ٣٢٥ ، وخزانة الأدب ، جـ٤ ص٢٨٨ ، جـ٥ ص١٠٤ .

(٢٤) شرح المفصل ، جـ٨ ص١٥٥ ، وينظر ، المحتسب جـ٢ ص٢٠٦ .

(٢٥) شرح الكافية ، جـ٢ ص٩٧ .

على أنّه خالٍ عن جميع التغيرات ، أو أنّ المتكلم يذكرُ بعدَ ذلك المُغَيِّر كلاماً آخرَ يُؤثِّرُ فيه ذلك المُغَيِّرُ ، فيبقى في حيرة » .(٢٦)

فتقديم أدوات الاستفهام ووضعها في صدر الكلام ، هو الذي يُعينُ على إفادة معنى الاستفهام فيها ، وهو الفارق الوحيد بين كونها مستعملة أداة للاستفهام ، وبين كونها مستعملة ظرفاً مثلاً ، وذلك لِأن الظرف يتقدم على مدخوله خلال الجملة ، نحو ، (أَزُورُكَ متى أَهلُّ رمضان) ، ولكن هذا الظرف اذا تعدد معناه الوظيفي فاستُعمل أداة للاستفهام لزم الصدارة في الجملة ، فتصير الجملة الاستفهامية ، (متى أهلُّ رمضان ؟) ، ولاتكون (متى) أداة للاستفهام إلاّ في هذا الموضع . فهذه احدى السمات التي تميز الأداة من الظرف ومن غيره من أقسام الكلم .(٢٧)

ولاشك أن تفسير النحاة للزوم أدوات الاستفهام صدر الكلام بالمحافظة على تأدية معنى الاستفهام فيه ، كان قائماً على اساس من الملاحظة الدقيقة والواعية لتعدد المعنى الوظيفي للأدوات في الكلام .

أما البلاغيون فقد ذهب السكاكي منهم الى أن سبب لزوم أدوات الاستفهام صدرَ الكلام ، هو كون الاستفهام طلباً ، والطلب ممّا يهمّ السامع ويعنيه ، يقول ، « واذ قد عرفت أنّ هذه الكلمات للاستفهام ، وعرفت أنّ الاستفهام طلب ، وليس بخفيّ أنّ الطلب إنّما يكون لما يهمّك ويعنيكَ شأنه ، لَا لِما وجوده وعدمه بمنزلة ، وقد سبق أنّ كون الشيء مهمّا جهة مستدعية لتقديمه في الكلام ، فلا يعجبك لزوم كلمات الاستفهام صدر الكلام ووجوب التقديم في نحو ، (كيفَ زيد ؟) و (أين عمرو ؟) و (متى الجواب ؟) وما شاكل ذلك » .(٢٨)

دلالة الاستفهام على الزمن :

ذهب ابن سِيدَه الى أنّ كلّ فعل يستفهم عنه لايكون إلا مستقبلا . وخالفه في ذلك نحاة آخرون ، قالوا لايمنع أن يكون الفعل المستفهم عنه دالا على غير الاستقبال ، ومن هؤلاء الأعلم « فقد زعم ابن سيده في كلامه على إثبات الجمل ، أنّ

---

(٢٦) المصدر نفسه ، جـ٢ ص٢٤٧ ، وينظر ، الاشباه والنظائر ، جـ١ ص٢٧٠ ـ ٢٧١ .

(٢٧) ينظر ، اللغة العربية ، ص١٢٦ .

(٢٨) مفتاح العلوم ، ص١٥٢ .

كل فعل يستفهم عنه لا يكون إلاّ مستقبلا . وردّ عليه الأعلم وقال : هذا باطل ، ولم يمنع أحد : (هل قام زيد أمس ؟) و (هل أنت قائم أمس ؟) ، وقد قال تعالى : « فَهَلْ وَجَدْتُمْ ما وَعَدَ رَبُّكُم حَقّا » .[٢٩] فهذا كلّه ماض غير آت » .[٣٠] ومن هؤلاء أيضا ابن هشام الذي يقول : « وأما قول ابن سِيدَه في « شرح الجمل » : لا يكون الفعل المستفهم عنه إلاّ مستقبلا ، فسَهْو ، قال الله سبحانه وتعالى : « فهل وجدتم ما وعد ربّكم حقّا » . » .[٣١]

وما ذهب اليه هؤلاء هو الصحيح ، فالجملة الاستفهامية تتوافق فيها الدلالة الزمنية للصيغة صرفيا ونحويا ، فيدلّ فيها (فَعَلَ) على الماضي ، ويدل (يفعلُ) على الحال أو الاستقبال بحسب الضمائم والقرائن ، فالاستفهام من جملة الإثبات يتم بوضع الأداة قبلها ، والاستفهام من جملة النفي يتم بوضع الأداة قبلها كذلك ، وتبقى كلٌ من الجملتين ، بعد أن توضع الأداة ، على حالها التي كانت عليها قبل وضع الأداة من حيث الدلالة الزمنية .[٣٢]

أما سيبويه فلم يبحث من زمن الفعل في الجملة الاستفهامية سوى زمن الفعل المضارع الواقع بعد أداة الاستفهام (هل) ، وهو يرى أن الفعل المضارع الواقع بعد (هل) يدل على الاستقبال لا على الحال ، في حين أنّ الفعل المضارع الواقع بعد (الهمزة) قد يدل على الحال ، يقول : « إنّ (هل) ليست بمنزلة (ألف) الاستفهام ، لأنك اذا قلت : (هل تضربُ زيداً ؟) ، فلا يكون أن تَدّعي أنّ الضربَ واقعٌ . وقد تقول :(أتضربُ زيداً ؟) ، وأنتَ تَدّعي أنّ الضرب واقع » .[٣٣] وقد تابعه في ذلك ابن هشام ، فقال إنّ (هل) تخصص المضارع بالاستقبال ، بخلاف (الهمزة) فإنّ المضارع بعدها قد يدل على الحال ، فهو قد ذكر من خصائص (هل) : « تخصيصها المضارع بالاستقبال نحو : (هل تسافر ؟) ، بخلاف (الهمزة) نحو : (أتظنه قائما ؟) » .[٣٤]

---

(٢٩) سورة الاعراف ، الآية ٤٤ .

(٣٠) البرهان ، جـ٢ ص٢٥١ .

(٣١) مغني اللبيب ، جـ٢ ص٢٥٠ .

(٣٢) ينظر : اللغة العربية ، ص٢٤٨ ـ ٢٥٠ .

(٣٣) الكتاب ، جـ٢ ص١٧٥ ـ ١٧٦ .

(٣٤) مغني اللبيب ، جـ٢ ص٢٥٠ .

والبلاغيون أيضا لم يبحثوا من زمن الفعل في الجملة الاستفهامية سوى زمن الفعل المضارع الواقع بعد أداة الاستفهام (هل) . ولاشك في أنهم قد تابعوا سيبويه في القول بأنّ (هل) تخصص المضارع بالاستقبال . ولذلك منعوا استعمالها فيما يراد به الحال : « وَلاَ بُدَّ لـ (هل) من أن يخصّص الفعل المضارع بالاستقبال . فلا يصح أن يقال : (هل تضربُ زيدا وهو أخوك ؟) على نحو : (أتضرب زيدا وهو أخوك ؟) في أن يكون (الضرب) واقعا في الحال » .[٣٥] وقد علّل السبكي ذلك بأنّ (هل) لَمَّا لم تكن أصلا في الاستفهام بل فرعا . تقاصرت عن (الهمزة) فاختص المضارع بعدها بالاستقبال . فلا يجوز أن تقول : (هل تضرب زيدا وهو أخرك ؟) . لِأنّ هذا استفهام توبيخ . والتوبيخ لايكون على المستقبل . إنما يكون على الحال أو الماضي . ويصح أن تقول : (أتضربُ زيدا وهو أخوك ؟) توبيخا على ضرب واقع .[٣٦] وفي رأي التفتازاني أنّ (هل) تخصص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف . فلا يصح (هل تضرب زيدا وهو أخوك ؟) قصدا الى إنكار الفعل الواقع في الحال . لِأنّ (هل) تخصص المضارع بالاستقبال . فلا تصلح لِإنكار الفعل الواقع في الحال . بخلاف (الهمزة) فإنها تصلح لِإنكار الفعل الواقع في الحال لأنها ليست مخصصة للمضارع بالاستقبال .[٣٧]

والذي أراه أنّ القول بأن أداة الاستفهام (هل) تنفرد من بين أدوات الاستفهام بتخصيص المضارع بالاستقبال . بحجّة أنها تخصّص المضارع بالاستقبال بحكم الوضع كالسين وسوف . أو بحجّة أنها ليست أصلا في الاستفهام بل فرعا . فتقاصرت عن (الهمزة) . فاختص المضارع بعدها بالاستقبال .إنما هو كلام لا دليل عليه . فليس هناك ما يمنع في (هل) أن يدل الفعل المضارع الواقع بعدها على الحال . شأنها في ذلك شأن (الهمزة) . فدلالة (هل) على الحال في قولك : (هل تظنه مسافرا ؟) . لاتفرق في شيء عن دلالة (الهمزة) على الحال في قولك : (أتظنه مسافرا ؟) اذا كنت تستفهم المخاطب عن ظنّه الحاصل في الحال . وقد جاء استعمال (هل) دالاً على الحال في شواهد كثيرة من آيات القرآن الكريم . ومن ذلك قوله تعالى : « واذا مَآ أُنزِلَتْ سُورَةٌ نَظرَ بعضُهم الى بَعْضٍ هَلْ يَرَاكُم مِنْ أحدٍ ثُمَّ انْصَرَفُوا

---

(٣٥) مفتاح العلوم ، ص١٤٨ ، وينظر : الايضاح ، جـ١ ص١٣٢ .

(٣٦) ينظر : عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٦١ .

(٣٧) ينظر مختصر التفتازاني ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص ٢٦١ ـ ٢٦٢ .

صَرَفَ اللهُ قُلُوبَهم بأنّهم قَومٌ لا يَفْقَهُون »،[٣٨] يقول الزمخشري في تفسيره : « « نظر بعضهم الى بعض » : تغامزوا بالعيون إنكارا للوحي وسخرية به قائلين : « هل يراكم من أحد » من المسلمين ؟ . لننصرف فإنا لانصبر على استماعه . ويغلبنا الضحك فنخاف الافتضاح بينهم . أو ترامقوا يتشاورون في تدبير الخروج والانسلال لواذا يقولون : « هل يراكم من أحد ؟ » »،[٣٩] كما استعملت (هل) دالّة على الحال في شواهد من الشعر ، ومن ذلك قول امرىء القيس :[٤٠]

تَبَصَّرْ خَلِيلِي هل تَرَى مِن ظَعائِنٍ سَوَالِكَ نَقْباً بَيْنَ حَزْمَيْ شَعَبْعَبِ

وبالتالي فليس هناك ما يمنع صحة أن يقال في إنكار الفعل الواقع في الحال : (هل تضرب زيدا وهو أخوك ؟) على نحو : (أتضرب زيدا وهو أخوك ؟) .

ومما هو جدير بالملاحظة أنّ بعض النحاة قد منعوا أيضا أن تقول : (هل تضرب زيداً وهو أخوك ؟) . ولكن لَا لِأنّ (هل) تخصص المضارع بالاستقبال فلا يصح فيها ان تستعمل فيما يراد به الحال . بل لِأنّ قولك (أتضرب زيداً وهو أخوك ؟) تقرير على سبيل الإنكار . وهم يرون أنّ هذا المعنى لا يستعمل فيه غير الهمزة : « وتُقرَّرُ بالهمزةِ فتقول : (أتَضرِبُ زيداً وهو أخوك ؟) فهذا تقرير على سبيل الإنكار . ولا يستعمل غير الهمزة في هذا . ومنه قوله تعالى « أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ »[٤١][٤٢] واذا ما تأكد لنا أنّ الأداة (هل) تشارك (الهمزة) في الاستعمال للتقرير على سبيل الإنكار[٤٣] . فلا يمتنع فيها من هذا الوجه أيضاً أن تقول : (هل تضرب زيداً وهو أخوك ؟) .

---

(٣٨) سورة التوبة : الآية ١٢٨ ، وينظر : المائدة : ٦٣ ، ١١٥ ، والانعام : ١٥٨ ، والتوبة : ٥٣ ، ويونس : ٥٢ ، ويوسف : ٦٤ ، والكهف : ٩٥ ، ومريم : ٦٥ ، ٩٩ ، وطه : ٤٠ ، ١٢٠ ، والشعراء : ٩٢ ـ ٩٣ ، ٢٢١ ، والقصص : ١٢ ، وسبأ : ٧ ، والصف : ١٠ .

(٣٩) الكشاف ، جـ٢ ص٢٢٢ ـ ٢٢٣ ، وينظر : البحر المحيط ، جـ٥ ص١١٧ .

(٤٠) البيت من الطويل ، وقد ورد في ديوانه ، ص٤٢ ، وينظر : ص٢٨١ .

(٤١) سورة الاعراف : الآية ١٧٢ .

(٤٢) شرح المفصل ، جـ٢ ص١٥١ ، وينظر : المفصل ، ص٢١٩ ، والبرهان ، جـ٢ ص٢٤٨ .

(٤٣) سيأتي بيان ذلك في موضعه من هذا الفصل .

المستفهم عنه :

انّ المستفهَم عنه لا يتعدى أحد أمرين :

١ ـ الاستفهام عن النسبة ، ويكون بالاستفهام عن نسبة المسند الى المسند اليه أو عن مضمون الجملة . فاذا استفهمتَ المخاطَبَ بقولك ، (هل جاء زيد ؟) ، دللت بذلك على أنك تشك في مضمون الجملة . فأنت لا تَستفهم عن (المجيء) وحده ولا عن (زيد) وحده ، وإنما تستفهم عن صحة وقوع مضمون الجملة ، أو عن صحة نسبة المسند الى المسند اليه . والجواب عن هذا السؤال يكون بـ (نعم) أو (لا) .

٢ ـ الاستفهام عن المفرد ، فاذا استفهمتَ المخاطَبَ بقولك ، (متى جاء زيد ؟) ، دللت بذلك على أن مجيءَ زيد معروفٌ لديك . فأنت تعرف نسبة المسند الى المسند اليه ، ولا تجهل إلاّ وقت مجيئه ، فهو سؤال مطلوب فيه معرفة المفرد ، وهو (الوقت) ، ويكون الجواب عن مثل هذا السؤال بالنصّ على ما تسأل عنه ، فيقال ، (أمسِ) أو ما أشبه ذلك[٤٤] .

وكان سيبويه أول من أوضح الفرقَ بين الاستفهام عن مضمون الجملة والاستفهام عن تعيين المفرد ، فقد أشار في الاستفهام عن المفرد ، الى أنّ السائل يعلم بحصول أو وقوع النسبة بين المسند والمسند اليه ، وإنما هو يطلب التعيين ، والدليل على ذلك أن الجواب لا يكون بالنفي أو بالايجاب ، وإنما بتعيين ما يسأل عنه ، يقول في ، « باب (أمْ) اذا كان الكلام بها بمنزلة (أيُّها) و (أيُّهم) » : « وذلك قولك ، (أزيدٌ عندك أم عمرو ؟) و (أزيدا لقيتَ أم بِشْرا ؟) ، فأنت الآن مُدّع أنّ عنده أحدَهما ، لِأنّك اذا قلت ، (أيُّهما عندك ؟) و (أيُّهما لقيتَ ؟) ، فأنت مدّع أنّ المسؤول قد لَقِي أحدَهما أو أنّ عنده أحَدَهما ، إلاّ أنّ عِلْمَك قد استوى فيهما ، لا تدري أيُّهما هو .

والدليل على أن قولك (أزيد عندك أم عمرو ؟) بمنزلة قولك ، (أيُّهما عندك ؟) ، أنك لو قلت ، (أزيد عندك أم بِشر ؟) ، فقال المسؤل ، (لا) كان محالا ، كما أنّه اذا قال ، (أيُّهما عندك ؟) ، فقال ، (لا) فقد أحال .

---

(٤٤) ينظر ، الكتاب ، جـ٢ ص١٦٩ ـ ١٧٠ ، ١٧٥ ، ١٧٩ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص١٥ ، ودلائل الاعجاز ،ص ١٦٧ ، والأشباه والنظائر ، جـ٤ ص٧٠ ـ ٧٢ ، والتطور النحوي ، ص١٠٨ .

واعلم أنّك اذا أردت هذا المعنى فتقديمُ الاسم أحسنُ ، لِأنّك لا تسألُه عن اللُّقى ، وانّما تسأله عن أحد الاسمينِ لا تدري أيُهما هو . فبدأتَ بالاسم لِأنك تَقصد قَصْدَ أن يبيّن لك أي الاسمين في هذا الحال . وجعلتَ الاسمَ الآخرَ عَديلًا للأول . فصار الذي لا تَسأل عنه بينهما »(٤٥) .

وقد أشار سيبويه في الاستفهام عن النسبة ، الى أن السائل يشك في مضمون الجملة أو في نسبة المسند الى المسند اليه ، وأن حاجته من المسئول أن تكون الاجابة عما يسأل إثباتا أو نفيا . يقول : « تقول : (ألقيتَ زيدا أو عمرا أو خالدا ؟) و (أعندك زيدٌ أو خالد أو عمرو ؟) ، كأنك قلت : (أعندك أحدٌ من هؤلاء ؟) . وذلك أنك لم تَدْعِ أنّ أحدا منهم ثَمّ . ألا ترى أنه اذا أجابك قال : (لا) ، كما يقول اذا قلت : (أعندك أحدٌ من هؤلاء ؟) .

واعلم أنك اذا أردت هذا المعنى فتأخير الاسم أحسنُ ، لِأنك إنما تسأل عن الفعل بمن وقَعَ »(٤٦) .

ثم جاء الهروى (ت ٤١٥ هـ) فأوضح الفرق بين الاستفهام عن النسبة والاستفهام عن المفرد ، من خلال توضيح الفرق بين (أوْ) و (أمْ) في الاستفهام والجواب فيهما . يقول : « اعلم أنّ (أو) هي للسؤال عن شيء بغير عَيْنه . والجوابُ فيها (نَعَمْ) أو (لا) . و (أم) لِسُؤالٍ عن شيء بعَينه . والجواب فيها أن تذكرَ أحدَ الاسمين .

وذلك اذا سأل سائل : (أقامَ زيد أو عمرو ؟) ، فإنه لا يعلم أقام أحدهما أوْ لم يقم ، فاستفهمَ عن قيام أحدهما هل وقَعَ أم لا . والجوابُ أن تقولَ : (نعم) أو (لا) . ولا يجوز أن تقول : (زيدٌ) أو (عمرو) ، لِأن معناه أقامَ أحدُ هذين ؟ فالجوابُ : (نعم) أو (لا) .

.. واذا قال : (أقامَ زيدٌ أم عمرو ؟) ، فعطفت بـ (أم) ، فقد عَلِم بأنّ أحدَهما قام ، لكنه لم يعلم أيُهما هو ، فاسْتَفْهَمَ ليعرِفَ القائمَ منهما . والجوابُ أن تقول له :

---

(٤٥) الكتاب ، جـ٣ ص١٦٩ ـ ١٧٠ ، وينظر : ص١٧٥ ، والصاحبي ، ص١٢٧ .

(٤٦) الكتاب جـ٣ ص ١٧٩ .

(زيدٌ) أو (عمرو) ، ولا يجوز أن تقولَ : (نعم) ولا (لا) ، لِأنّ تأويله : أيُهما قام أذَا أم ذَا ؟ ، فجوابهُ التعيين ، كقولك : (زيدٌ) ، أو : (عمرو) »[٤٧] .

وأوضح الجرجاني (ت ٤٧٤ هـ) الفرقَ بين الاستفهام عن النسبة والاستفهام عن المفرد ، من خلال توضيحه الفرق بين تقديم النكرة على الفعل في الاستفهام ، وبين تقديم الفعل عليها ، يقول في فصل « هذا كلام في النكرة إذا قُدّمت على الفعل أو قُدّم الفعل عليها » : « إذا قُلتَ : (أجاءَكَ رجلٌ ؟) فأنتَ تريد أن تسأله : هل كان مجيءٌ مِن أحد الرجال إليه ؟ .

فإن قَدّمْتَ الاسمَ فقلتَ : (أرجلٌ جاءَكَ ؟) فأنت تسأله عن جنس من جاءَه : أرجلٌ هو أم امرأةٌ ؟ ، ويكون هذا منكَ اذا كُنتَ علمتَ أنه قد أتاه آتٍ ولكنك لم تعلم جنسَ ذلك الآتي ، فسبيلك في ذلك سبيلك إذا أردتَ أن تعرفَ عينَ الآتي فقُلتَ : (أزيدٌ جاءَكَ أم عمروٌ ؟) . ولا يجوز تقديم الاسم في المسألة الأولى ، لِأنّ تقديمَ الاسم يكون إذا كان السؤال عن الفاعل ، والسؤال عن الفاعل يكون إما عن عينه أو جنسه ولا ثالث ، وإذا كان كذلك كان مُحالاً أن تُقَدّمَ الاسمَ النكرة وأنتَ لاتُريدُ السؤالَ عن الجنس ، لِأنّه لايكون لسؤالك حينئذٍ متعلق ، من حيثُ لايبقى بعد الجنس إلاّ العين ، والنكرة لاتدلُّ على عين شيء فَيُسْئَلُ بها عنه »[٤٨] .

أما البلاغيون فقد فرقوا بين الاستفهام عن النسبة والاستفهام عن المفرد بالتسمية أيضاً ، فهم يسمون الاستفهام عن إدراك النسبة ومعرفتها : (تصديقاً) ، ويسمون الاستفهام عن إدراك المفرد ومعرفته : (تصورا) ، يقول السبكي : « الاستفهام عن (التصديق) يكون عن نسبةٍ تردّد الذهن بين ثبوتها وانتفائها ، والاستفهام عن (التصور) يكون عند التردد في تعيين أحد شيئين ، فبالاستفهام يعلم أنه أحاط العلم بأحدهما لا بعينه ، مسندين ، أم مسنداً اليهما ، أم من متعلقات الاسناد » .[٤٩]

والسبكي قد وافق ابنَ مالك في وضع ضابط لتمييز الاستفهام الذي يطلب به التصديق ، عن الاستفهام الذي يطلب به التصور : « الاستفهام عن التصديق حقه أن

---

(٤٧) الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد النحوي الهروي ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، دمشق ١٩٧١ ، ص١٤٢ ـ ١٤٤ ، وينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص٩٤٩ .

(٤٨) دلائل الاعجاز ، ص ١٦٧ ، وينظر : ص ١٦٥ ـ ١٦٦ ، ١٦٨ ـ ١٦٩ .

(٤٩) عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٤٧ ، وينظر : مفتاح العلوم ، ص١٤٦ ، ١٤٨ .

يؤتى بعده بـ (أم) المنقطعة دون المتصلة . والاستفهام عن التصور ما صَلُحَ أن يؤتى بعده بـ (أم) المتصلة دون المنقطعة . وبعد أن كتبت هذا الضابط بفكري ، رأيتُ ابنَ مالك صرح به في « المصباح » بلفظه ولله الحمد » .(٥٠)

وقد قسم البلاغيون أدوات الاستفهام بحسب (التصور) و (التصديق) ثلاثة أقسام :

١ ـ ما يطلب به حصول (التصديق) تارة ، و (التصور) تارة اخرى . وهو (الهمزة) . فاذا قيل : (أيسافر سعيد ؟) أو (أسعيد مسافر ؟) كان استفهاماً عن النسبة (التصديق) . واذا قيل : (أيسافر سعيد أم يقيم ؟) أو (أسعيد مسافر أم هشام ؟) كان استفهاماً عن المفرد (التصور) .

٢ ـ ما يختصّ بطلب حصول (التصديق) فقط . وهو (هل) . كقولك : (هل حصل الانطلاق ؟) و (هل زيد منطلق ؟) .

٣ ـ ما يختص بطلب حصول (التصور) فقط . وهو بقية أدوات الاستفهام . التي لا يكون السؤال بها إلاّ عن المفرد الذي يُكْنَى بها عنه . فيستفهم بـ (من) عن الشخص . و بـ(ما) عن الشيء . و بـ(أين) عن المكان . و بـ(كيف) عن الحال . وهكذا بقية أدوات الاستفهام(٥١) .

وقد اعتمد النحاة المتأخرون هذا التقسيم لأدوات الاستفهام . ومنهم ابن هشام الذي يقول في خصائص (همزة) الاستفهام : « انّها تَرِدُ لطلب التصور نحو : (أزيد قائم أم عمرو ؟) . ولطلب التصديق نحو : (أزيد قائم ؟) . و (هل) مختصّة بطلب التصديق نحو : (هل قام زيد ؟) . وبقية الأدوات مختصّة بطلب التصوّر نحو : (مَنْ جاءك ؟) و (ما صنعتَ ؟) و (كم مالُكَ ؟) و (أين بيتُك ؟) و (متى سفرُك ؟) »(٥٢)

---

(٥٠) عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٤٧ .

(٥١) ينظر : مفتاح العلوم ، ص١٤٨ ـ ١٤٩ .

(٥٢) مغني اللبيب ، جـ١ ص١٥ ، وينظر : البرهان ، جـ٢ ص٢٤٧ ، والاتقان ، جـ١ ص١٤٦ ، وهمع الهوامع ، جـ٢ ص٦٩ ، والأشباه والنظائر ، جـ٤ ص٧٠ ـ ٧١ .

حذف المُستفهَم عنه :

قد يُحذفُ المُستفهَمُ عنه اعتماداً على فهم السامع ، ومِن ذلك قوله :(٥٣)

تقولُ : يا رَبَّاهُ ، يارَبِّ هَلْ إنْ كُنتَ مِن هذا مُنَجِّي أَحْبُلِي
إمَّا بِتَطْلِيقٍ وإمَّا بِارْحَلِي أو ارمِ في وَجْعَائِهِ بِدُمَّلِ

فقد حكى هذا الشاعرُ عن امرأةٍ أنّها دَعَت على زوجها وطلبَت الراحةَ منه . وقولها « هَلْ » أرادت : هل تُحْسِنُ إليَّ بتفريق ما بيني وبينه مِن الوصلةِ وعَقْدِ التزويج ؟، فحذف المستفهم عنه اعتماداً على فهم السامع .(٥٤)

أدوات الاستفهام :

١ ـ الهمزة :

يرى النحاة أنّ (الهمزة) هي أُمُّ باب الاستفهام ، كما كانت (إنْ) أُمّ باب الشرط . ويرى أكثرهم أنّها وحدها الأداةُ الأصيلة في الاستفهام ، التي لاتستعمل في غيره ، وأنّ بقية أدوات الاستفهام قد تضمنت معنى همزة الاستفهام ، فحملت عليها واستعملت استعمالها ، وأنّ معنى الاستفهام عارض فيها مستفاد من همزة مقدرة معها . يقول سيبويه في (همزة) الاستفهام : « انّها حرفُ الاستفهام الذي لا يزول عنه الى غيره ، وليس للاستفهام في الأصل غيرُهُ . وإنّما تركوا (الألفَ) في (مَنْ) و (متى) و (هل) ونحوهن ، حيث أُمِنُوا الالتباسَ . ألا ترى أنّك تُدخِلها على (مَنْ) اذا تمّت بصلتها ، كقول الله عزّ وجل : « أَفَمَنْ يُلْقَى في النّارِ خيرٌ أَمْنْ يَأتِي آمِناً يومَ القيامةِ » .(٥٥) وتقول : (أَمْ هل) ، فإنّما هي بمنزلة (قد) ، ولكنهم تركوا (الألف) استغناء ، اذ كان هذا الكلامُ لايقَع إلاّ في الاستفهام .. فهي ههنا بمنزلة

---

(٥٣) هذا رجز لجندل بن المثنى ، أو لسلمى الهذلية .
(خزانة الأدب ، جـ٧ ص٤٠٦ .)

(٥٤) ينظر : خزانة الأدب ، جـ٧ ص٤٠٦ ـ ٤٠٧ .

(٥٥) سورة فصلت : الاية ٤٠ .

(إنْ) في باب الجزاء »[٥٦] . ويقول الزمخشري في قوله تعالى « كيفَ تَكفرُونَ باللهِ وكُنتم أمواتاً فأحياكُم »،[٥٧] « معنى (الهمزة) التي في « كيف » ، مثله في قولك ، (أتكفرونَ باللهِ ومعكم ما يصرفُ عن الكفرِ ويدعو إلى الإيمان ؟) ، وهو ، الإنكار والتعجب » .[٥٨]

ويرى النحاة أنّ أسماء الاستفهام إنّما بُنيت لِأنّها تَضَمّنت معنى (همزة الاستفهام) . يقول الجرجاني : « وأمّا سَبَبُ البناءِ فتضمُّن الحرفية في (كيف) و (أينَ) .. ولَمّا تضمّنَ كلُّ واحدٍ منهما معنى حرف الاستفهام بُنِيَ كما يكون الحرفُ مبنيًّا » .[٥٩] ويقول : « قالوا : (كَمْ رَجُلًا جاءَكَ ؟) و (مَنْ لَقيتَ ؟) فبنوهما لتضمّنهما معنى الحرف الذي هو (همزة الاستفهام) في قولك ، أعشرونَ رجلًا جاءَكَ أم ثلاثون ؟ » .[٦٠] ويقول ابن عصفور : « والأسماءُ كلُّها مُعْرَبةٌ إلّا ما أشْبَهَ الحرفَ .. أو تَضَمّنَ معناه ، كأسماء الشرط فإنّها تضمّنت معنى (إنْ) ، وأسماء الاستفهام فإنّها تضمّنت معنى (الهمزة) » .[٦١]

ويرى ابن يعيش أنّ تضمّن أسماء الاستفهام لمعنى (الهمزة) يُوجبُ البناءَ فيها ، يقول : « وليس (الظرفُ) مُتَضَمّناً معنى (في) فيجب بناؤه لذلك كما وجب بناء نحو (مَنْ) و (كَمْ) في الاستفهام .. ولا يجوز ظهور (الهمزة) مع (مَنْ) و (كم) في الاستفهام ، فلا يُقال : (أمَنْ) ولا (أكَمْ) ، وذلك مِن قبل أنّ (مَن) و (كَمْ) لَمّا تَضَمّنَا معنى (الهمزة) صارا كالمُشتملين عليها ، فظهور (الهمزة) حينئذٍ كالتكرار » .[٦٢] وأوردَ السيوطي قولَ الأندلسي في « شرح المفصل » : « الأسماء المُتضمّنة للحرف على ثلاثة أضرب : ضَرب لايجوز إظهار الحرف معه ، نحو : (مَنْ) و (كَمْ) ، فيُبنـــى لامحالة » .[٦٣] وذهب الجرجاني إلى أنّ تضمُّن أسماء الاستفهام لمعنى الحرف ، الذي هو (همزة الاستفهام) ،

(٥٦) الكتاب ، جـ١ ص٩٩ ـ ١٠٠ ، وينظر : المقتضب ، جـ٣ ص٢٨٩ ـ ٢٩١ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص١٣٤ ـ ١٣٥ ، والكشاف ، جـ١ ص٢٦٩ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص١٢ ، وشرح المفصل ، جـ١ ص٩٢ ـ ٩٤ ، والخصائص ، جـ٢ ص٨١ ـ ٨٢ .

(٥٧) سورة البقرة : الآية ٢٨ .

(٥٨) الكشاف ، جـ١ ص٢٦٩ .

(٥٩) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص١٣٤ ـ ١٣٥ ، وينظر : شرح ابن عقيل جـ١ ص٢٨ ـ ٣٢ .

(٦٠) المصدر نفسه ، جـ١ ص١٠٨ ، وينظر : ص١٢٧ .

(٦١) المقرّب ، جـ١ ص٢٨٩ ، وينظر : الأشباه والنظائر ، جـ١ ص٣٠٨ ، جـ٤ ص٧١ ـ ٧٢ .

(٦٢) شرح المفصل ، جـ٢ ص٤١ ، وينظر : الأشباه والنظائر جـ١ ص١٣٤ .

(٦٣) الأشباه والنظائر ، جـ١ ص١٣٧ .

لايُوجبُ البناءَ فيها ، وإنّما يجوز ذلك . يقول الجرجاني : « وينبغي أن تعلم أنّ الأسماء إذا حصل بينها وبين الحرف مشابهة لم يَجِب بناؤها ، وإنّما يجوز ذلك ، لِأنّه يصحُّ أن لايُعتدَّ بالمُشابهةِ ويُترك على الأصل . أَلاَ تَرى أنّ(أيًّا) فيه معنى الاستفهام ، كما أنّ (كيفَ) كَذلك . وهو مُعْرَبٌ مع ذلك . فينبغي أن يُفصلَ بينَ الجواز والوجوب » .(٦٤)

ولاتشارك (الهمزة) في الأصالة عندهم سوى (أَمْ) . ولذلك امتنع في (أم) أن تدخل على (الهمزة) ، وجاز دخولها على بقية أدوات الاستفهام . يقول سيبويه في « باب تبيان (أم) لِمَ دخلت على حروف الاستفهام ولم تدخل على (الألف) ؟ » : « تقول : أم مَنْ تقول ؟) ، (أم هل تقول ؟) ، ولاتقول : (أم أتقول ؟) ، وذاك لِأنّ (أم) بمنزلة (الألف) ، وليست (أي) و (من) و (ما) و (متى) بمنزلة (الألف) ، وإنّما هي أسماء بمنزلة (هذا) و (ذاك) ، إلاّ أنهم تركوا (ألفَ) الاستفهام ههنا ، اذ كان هذا النحوُ من الكلام لايقع إلاّ في المسألة . فلمّا علموا أنه لايكون إلاّ كذلك استَغنَوا عن (الألف) . وكذلك (هل) إنما تكون بمنزلة (قد) ، ولكنّهم تركوا (الألف) اذ كانت (هل) لاتقع إلاّ في الاستفهام » .(٦٥)

والصحيح أن (هل) أداة موضوعة هي الأخرى أصلا للاستفهام ، فهي تشارك (الهمزة) أصالتها في الاستفهام ، وذلك على الرغم من أنها قد مُنعت بعض ما يجوز في (الهمزة) ، وأوضح دليل على ذلك أنها لاتستعمل إلاّ في الأستفهام . وأما ما قاله بعضُ النحاة من أنّها تستعمل بمعنى (قد) ، أو بمعنى أداة النفي ، فإنّما هي معان مستفادة من الاستفهام بها عند خروجه عن حقيقته .

وكون الأداة (هل) تشارك (الهمزة) أصالتها في الاستفهام ، وكون الاستفهام فيها مستفاد بطريق الأصالة ، لا بتقدير (همزة) الاستفهام معها ، قد قالت به طائفة من النحويين ، ومن هؤلاء الخليل بن أحمد الذي يقول في (هل) : « (هَلْ) ـ خفيفةً ـ : استفهامٌ . تقول : أ هل كان كذا وكذا ؟) و (هل لك في كذا وكذا ؟) ، وقولُ زهير :(٦٧)

---

(٦٤) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص١٣١ .

(٦٥) الكتاب ، جـ٣ ص١٨٩ ، وينظر : البحر المحيط جـ٥ ص٣٧٩ ، وشرح الكافية جـ٢ ص٣٦٢ .

(٦٦) سيأتي تفصيل ذلك عند بحث الأداة (هل) في هذا الفصل .

(٦٧) ديوانه ، ص١٤٢ ، إلاّ أنّ الرواية فيه : « بمالٍ وما يدري بأنّك واصله » ولا شاهد فيه .

وذي نسبٍ ناءٍ بعيدٍ وصلتَه بِمالِكَ لا يَدري أَهَلْ أنتَ واصِلُهْ ؟

اضطرارٌ . لِأنّ (هل) حرف استفهام وكذلك (الألف) . ولايُستفهَمُ بِحرفَي استفهام » .(٦٨) ويقول السيرافي أيضا في (هل) : « والذي يؤيد أنها للاستفهام بطريق الأصالة . أنه لايجوز أن تدخل عليها (همزة) الاستفهام . اذ من المحال اجتماع حرفين بمعنى واحد .فإن قيل : فقد تدخل عليها (أم) . وهي استفهام . نحو قوله :(٦٩)

أَمْ هَلْ كبيرٌ بَكَى لم يَقْضِ عَبْرَتَهُ إثْرَ الأَحِبَّةِ يومَ البَينِ مَشْكُومُ

.. قيل : (أم) فيها معنيان : (أحدهما) : الاستفهام . (والآخر) : العطف . فلما احتيج الى معنى العطف فيها مع (هل) . خلع منها دلالة الاستفهام . وبقي العطف بمعنى (بل) للترك .. وقد أجاز المبرد دخول (همزة) الاستفهام على (هل) وعلى سائر اسماء الاستفهام . وأنشد :(٧٠)

* سائِلْ فَوَارِسَ يَرْبُوع .. الخ *

---

(٦٨) كتاب العين : (هل) ، وينظر : مجالس العلماء ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن اسحاق الزجاجي ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون ، الكويت ١٩٦٢ ، رقم المجلس (١٠٤) ، ص٢٢١ ، والمحتسب ، جـ١ ص٥١ .

(٦٩) البيت لعلقمة الفحل ، وهو من البسيط ، وقد ورد كذلك في : الكتاب ، جـ١ ص٤٨٧ ، والمقتضب ، جـ٢ ص٢٩٠ ، وشرح المفصل ، جـ٤ ص١٨ ، جـ٨ ص١٥٢ ، وهمع الهوامع ، جـ٢ ص٧٧ ، وديوانه ، ص١٢٩ .
(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص٢٤٩) .

(٧٠) البيت كما انشده المبرد :

سائـــل فوارس يربوع بـــفَدْيَتِـــنَا أهلْ رَأوْنَا بِسَفْح القُفّ ذِي الأكَمِ

والبيت لزيد الخيل ، وهو من البسيط ، وقد ورد في : المقتضب ، جـ١ ص٤٤ ، جـ٢ ص٢٩١ ، والخصائص ، جـ٢ ص٤٦٣ ، وشرح المفصل ، جـ٨ ص١٥٢ ، ١٥٣ ، ومغني اللبيب ، جـ٢ ص٣٥٦ ، وهمع الهوامع ، جـ٢ ص٧٧ .
(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص٢٦٧)
علما بأن ابن هشام قد قال في هذا البيت : « وقد رأيت عن السيرافي أنّ الرواية الصحيحة : « أم هل » ، و « أم » هذه منقطعة بمعنى (بل) ، فلا دليل ، وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيتُ شاذ ، فيمكن تخريجه على أنه من الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد » .
(مغني اللبيب ، جـ٢ ص٣٥٢) .

وهو قليل لا يقاس عليه » .[٧١]

أما بقية الأدوات المستعملة في الاستفهام، والتي يسمونها (أسماء الاستفهام)، فالصحيح فيها أنها ليست أدوات أصيلة للاستفهام . فالاستفهام عارض فيها ؛ « الاستفهام عارضٌ في الأسماء ، لِأنَّ الاستفهامَ وما أُشْبَهَهُ لِلْحُرُوفِ في الأصلِ .[٧٢] « الأسماءُ المُستفهَم بها ، نحو (كم) و (مَنْ) و (أيّ) و (كيف) و (متى) و (أينَ) وبقية الباب ، فإنّ الاستفهام معنىً حادث فيها على ما وُضِعت له الأسماء من إفادة معانيها » .[٧٣] فهي في حقيقتها أسماء بمنزلة (هذا) و (ذاك) ؛ « وليستْ (أيّ) و (من) و (ما) و (متى) بمنزلة (الألف) ، وانّما هي أسماء بمنزلة (هذا) و (ذاك) » .[٧٤] وهي تستعمل في الاستفهام كما تستعمل في غيره ، ولكنها لاتستعمل أدوات للاستفهام إلاّ بوضعها في صدر الكلام ، في حين أنها تفقد الصدارة اذا استعملت في غير الاستفهام ، فهي إذن لاتفيد معنى الاستفهام إلاّ عند تصدرها الكلام ، وبالتالي فإنّ معنى الاستفهام لا يستفاد منها ، أو من همزة مقدرة معها كما قال النحاة ، وانما يستفاد من تصدرها عند إرادة معنى الاستفهام فيها ، وهذا هو السبب في أنّ « للاستفهام صدر الكلام ، لا يجوز تقدم شيء مما في حيزه عليه » .[٧٥]

والى هذا المعنى يذهب الدكتور مهدي المخزومي ، الذي يرى أنّ الاستفهام بأسماء الاستفهام ، التي يسميها بـ (الكنايات) ، يقوم على أساس (التقديم والتأخير) ؛ « فليس هناك أداة استفهام ، والقول بتضمن هذه الكنايات معنى الاستفهام ، يقوم على أساس ما يدل عليه الكلام المصدر باحدى هذه الكنايات من استفهام ، حيث لم تذكر أداة استفهام ، ولم يقولوا بتقديرها قبلها ، ولم يصح ذلك فيها ، غير أن الدارس يرى أنّ لها استعمالات مختلفة أكثرها في غير الاستفهام ، وأنّ مكانها في أكثر استعمالاتها في أثناء الجملة لا في صدرها ، وتقديمها ووضعها في صدر الكلام عند إرادة الاستفهام هو الذي خلصت به الجملة للاستفهام ، فمن المقبول الذهاب الى أنّ الاستفهام في جميع هذه الكنايات يستند الى ماطرأ على نظام الجملة

---

(٧١) شرح المفصل ، جـ٨ ص١٥٢ ـ ١٥٣ ، وينظر : الجنى الداني ، ص٣١٨ ـ ٣١٩ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ، جـ١ ص٣١٣ ـ ٣١٥ .

(٧٢) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٣٣٥ .

(٧٣) الخصائص ، جـ٢ ص٨١ ـ ٨٢ .

(٧٤) الكتاب ، جـ٢ ص١٨٩ .

(٧٥) المفصل ، ص٣٢٠ .

من تغير بتقديم الكنايات . فالاستفهام إذن بهذه الكنايات ليس بالأداة ، ولا بها نفسها ، ولكنه بالتقديم والتأخير ، أي بتقديم ماحقه التأخير ، وتأخير ماحقّه التقديم » .(٧٦)

ومما هو جدير بالذكر أنّ النحاة قد نبّهوا على أنّ استعمال هذه الأسماء أدوات للاستفهام إنّما كان طلبا للاختصار ، لِأنّ استعمالها يغني عن الكلام الكثير ، غير المتناهي في الأبعاد والطول ، فيما لو أردنا أن نستعمل حرف الاستفهام (الهمزة) في مواضعها ، فـ (همزة) الاستفهام لايمكن أن تحيطَ إحاطةَ هذه الأسماء في طلب تصور المستفهم عنه بها ، يقول ابن جني « ألم تسمع الى ما جاءوا به من الأسماء المستفهم بها والأسماء المشروط بها ، كيف أغنى الحرف الواحد عن الكلام الكثير غير المتناهي في الأبعاد والطول ، فمن ذلك قولك ، (كم مالُكَ ؟) ، ألا ترى أنه قد أغناك ذلك عن قولك ، أعشرةٌ مالُكَ ، أمْ عشرون ، أم ثلاثون ، أم مائة ، أم ألف ؟ فلو ذهبت تستوعب الأعداد لم تبلغ ذلك أبدا ، لأنه غير متناهٍ ، فلما قلت ، (كم) أغنتك هذه اللفظة الواحدة عن تلك الإطالة غير المحاط بآخرها ولا المستدركة ، وكذلك (أينَ بيتُك ؟) قد أغنتك (أين) عن ذكر الأماكن كلها . وكذلك (مَنْ عندك ؟) قد أغناك عن ذكر الناس كلهم . وكذلك (متى تقوم ؟) قد غنِيت بذلك عن ذكر الأزمنة على بعدها . وعلى هذا بقية الأسماء من نحو (كيف) و (أيّ) و (أيّان) و (أنى) » .(٧٧)

فهذه الأسماء تفيد العموم والاستغراق الذي لايمكن للهمزة أن تفيدَهما لو استعملت مكانَها ، « وأمّا سببُ البناءِ فتضمُّن الحرفية في (كيف) و (أينَ) ، لِأنَ (أينَ) سؤال عن الأمكنة ، كأنّه أريد أن يُقال ، أفي الدارِ زيدٌ أم في المسجدِ أم في السوقِ أم بالبصرة أم بالكوفةِ ..؟) ، فَوُجِدَ ذلكَ يطولُ ويمتنعُ مِن أن يُستوعَبَ ، فَطُلِبَ شيءٌ يشتملُ على الأماكن كلّها ، فقيل ، (أينَ زيدٌ ؟) ، فقد دخل تحتَه كلُّ مكانٍ ، وإذا اشتملَ على الجنس كانَ مكانُ زيدٍ الذي يجهلُهُ السائلُ داخلًا تحته . ونظيره (متى) في الأزمنة ، و (كيف) سؤال عن الحال ، إذا قُلتَ ، (كيفَ زيدٌ ؟) فكأنّكَ قُلتَ ، (أسقيمٌ أم صحيح ؟ أعاقلٌ أم جاهلٌ ؟..) ، غير أنّـه أتِـي

---

(٧٦) في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، ص٢٧٥ .

(٧٧) الخصائص ، جـ١ ص٨٢ ، وينظر ، الاصول في النحو ، جـ٢ ص١٢٩ ، والمقتضب جـ٢ ص٥٥ ، والأشباه والنظائر ، جـ١ ص٢٩ ، ٣١ ، وشرح المفصل ، جـ١ ص٩٢ ـ ٩٤ .

بـ (كيف) للعموم والاستغراق ، كما قُلنا في (أينَ) ، فإذا قلتَ : (كيفَ زيدٌ ؟) اشتمل على جميع الأحوال ، كما أنّكَ إذا قُلتَ : (أينَ زيدٌ ؟) كانَ مشتملا على كافة الأماكن » .(٧٨)

أما البلاغيون فقد نصّ السكاكي منهم على أنّ أدوات الأستفهام كلها إنما هي كلمات موضوعة للاستفهام ، ولكنه لم يذكر ما كان منها أصلا أو غير أصل في الاستفهام ، قال : « للاستفهام كلمات موضوعة ، وهي : (الهمزة) و (أم) و (هل) و (ما) و (من) و (أيّ) و (كم) و (كيف) و (أين) و (أنّى) و (متى) و (أيان) » .(٧٩) أما الخطيب القزويني فقد أشار الى الرأي القائل بأنّ أصل (هل) أن تكون بمعنى (قد) ، وأن الاستفهام فيها مستفاد من (همزة) مقدرة قبلها ، وذلك في معرض حديثه عن سبب القبح في دخول (هل) على اسم بعده فعل نحو (هل رجلٌ عَرَفَ ؟) .(٨٠) وشرّاح التلخيص قد ذكروا أن المعنى المستفاد من كلام الخطيب القزويني ، هو أنّ (هل) متطفلة على (الهمزة) في الاستفهام ، وأنها منقولة للاستفهام ، وليست أصلا فيه .(٨١)

ما تختص به (همزة) الاستفهام :

إنّ (الهمزة) أوسع استعمالا وتصرفا في الاستفهام من بقية الأدوات ، ولذلك اختصت بأحكام لاتكون في غيرها ، ومنها :

أ ـ استعمالها لطلب التصور والتصديق

تستعمل (الهمزة) لطلب التصور ، كما تستعمل لطلب التصديق . في حين أنّ (هل) تختص بطلب التصديق فقط . وبقية أدوات الاستفهام تختص بطلب التصور فقط(٨٢) .

---

(٧٨) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص١٣٤ ، وينظر : جـ٢ ص١١٠٨ .

(٧٩) مفتاح العلوم ، ص١٤٨ .

(٨٠) ينظر : الايضاح ، جـ١ ص١٣٢ .

(٨١) ينظر : شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٦٠ ـ ٢٦١ .

(٨٢) ينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص١٥ ، والأشباه والنظائر ، جـ٤ ص٧٠ ـ ٧٢ .

وقد ذهب سيبويه الى أن (الهمزة) اذا كانت للاستفهام عن التصور ، فكان مطلوبا بها وبـ (أم) المعادلة تعيينُ المفرد ، فيكون الأحسن فيها تقديم المفرد المستفهم عنه ، اسما كان أو فعلا ، وتجعل الآخر معادلا له مؤخرا ، يقول في « باب (أم) اذا كان الكلام بها بمنزلة (أيُهما) و (أيُهم) » : « وذلك قولك : (أزيدٌ عندك أم عمرو ؟) و (أزيدا لقيتَ أم بشرا ؟) .. واعلم أنك اذا أردت هذا المعنى فتقديمُ الاسم أحسنُ ، لانك لا تسألُه عن اللُّقى ، وانّما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيُهما هو ، فبدأتَ بالاسم لأنك تَقصد قَصْدَ أن يبين لك أيُّ الاسمين في هذا الحال ، وجعلتَ الاسمَ الآخر عَديلا للأوّل ، فصار الذي لا تَسأل عنه بينهما .

.. وتقول : (أضربتَ زيدا أم قتلتَه ؟) ، فالبدءُ ههنا بالفعل أحسنُ ، لأنّك إنما تسأل عن أحدهما لا تدري أيُهما كان ، ولا تسأل عن موضع أحدهما ، فالبدءُ بالفعل ههنا أحسن ، كما كان البدءُ بالاسم ثَمَّ فيما ذكرنا أحسن »(٨٣) .

وذهب سيبويه الى أن تأخير الاسمين جميعا جائز حسن : « ولو قلت : (ألقيتَ زيدا أم عمرا ؟) كان جائزا حسنا ، أو قلت : (أعندك زيد أم عمرو ؟) كان كذلك »(٨٤) .

كما ذهب الى أن تقديم الاسمين أو الفعلين جميعا جائز أيضا ، ولكنه أضعف من تأخيرهما : « تقديم الاسمين جميعا مِثْلُه وهو مؤخّرٌ وان كانت أضعف »(٨٥) . فأجاز أن تقول : « (أضربتَ أم قتلتَ زيدا ؟) ، لِأنّك مُدَّعٍ أحدَ الفعلين ، ولا تدري أيُهما هو ، كأنك قلت : أيُّ ذاك كان بزيد ؟ »(٨٦) .

أما الجرجاني فقد جعل المستفهَم عنه بالهمزة هو ما يليها ، فاذا قلت : (أضربتَ زيدا ؟) ، فبدأت بالفعل ، كان الشك في الفعل نفسه ، وكان استفهامك عنه ، لِأنك تريد أن تعلم وجوده . واذا قلت : (أأنت ضربتَ زيدا ؟) ، فبدأت بالاسم ، كان الشك في الفاعل مَنْ هو ، وكان استفهامك عنه . وهكذا اذا قلت : (أزيدا ضربتَ ؟) كان استفهاما عن المفعول : « وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن

---

(٨٣) الكتاب ، جـ٣ ص١٦٩ ـ ١٧١ ، وينظر : دراسات لاسلوب القرآن الكريم جـ١ ص٢٩٧ ، ٣٠٣ ـ ٣٠٥ .

(٨٤) المصدر نفسه ، جـ٣ ص١٧٠ .

(٨٥) الكتاب ، جـ٣ ص١٨٠ .

(٨٦) الكتاب ، جـ٣ ص١٧١ ، وينظر : المقتضب ، جـ٣ ص٢٩٢ .

يمتنع من التفرقة بين تقديمِ ما قدّم فيها ، وتَرْكِ تقديمه ، ومن أبين شيء في ذلك الاستفهام بالهمزة ، فإن موضع الكلام على أنك اذا قلت : (أفَعَلْتَ ؟) فبدأت بالفعل ، كان الشك في الفعل نفسه ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده . واذا قلت : (أأنتَ فعلتَ ؟) فبدأتَ بالاسم ، كان الشك في الفاعل مَنْ هو ، وكان التردد فيه . ومثال ذلك أنك تقول : (أبنيتَ الدار التي كنت على أن تبنيها ؟) .. تبدأ في هذا ونحوه بالفعل ، لأنّ السؤال عن الفعل نفسه ، والشك فيه ، لأنك في جميع ذلك متردد في وجود الفعل وانتفائه ، مجوّز أن يكون قد كان ، وأن يكون لم يكن .

وتقول : (أأنت بنيت هذا الدار ؟) ، (أأنت قلت هذا الشعر ؟) ، (أأنت كتبت هذا الكتاب ؟) ، فتبدأ في ذلك كله بالاسم ، وذلك لأنك لم تشك في الفعل أنه كان ، كيف وقد أشرت الى الدار مبنيةً ، والشعر مقولا ، والكتاب مكتوبا ، وإنما شككت في الفاعل مَنْ هو . فهذا من الفرق لا يدفعه دافع ، ولا يشك فيه شاك ، ولا يخفى فسادُ أحدهما في موضع الآخر »(٨٧) .

وتابعه في رأيه هذا البلاغيون ، مثل ابن الأثير الذي يقول : « اعلم أنك اذا بدأت في الاستفهام بالفعل فقلت : (أفعلت كذا وكذا ؟) ، كان الشك في الفعل ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم وجوده لا غير . واذا قلت : (أأنت فعلت ؟) فبدأت بالاسم ، كان الشك في الفاعل وحده . وهذا المعنى قائم في (الهمزة) اذ هي كانت للتقرير »(٨٨) .

وقد جزم بذلك الخطيب القزويني الذي يقول : « والمسئول عنه بها هو ما يليها ، فتقول : (أضربتَ زيدا ؟) اذا كان الشكُ في الفعل نفسه ، وأردتَ بالاستفهام أن تعلمَ وجودَه . وتقول : (أأنت ضربتَ زيداً ؟) اذا كان الشكُ في الفاعل : مَنْ هُوَ ؟ ، وتقول : (أزيدا ضربتَ ؟) اذا كان الشكُ في المفعول : من هو ؟ »(٨٩) .

وذهب السبكي الى أنّ ما جزموا به من أن المستفهَمَ عنه بالهمزة هو ما يليها ، تخدش فيه أمور :

---

(٨٧) دلائل الاعجاز ، ص١٤١ ، وينظر ، كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص١٠٨٧ ـ ١٠٨٨ .

(٨٨) الجامع الكبير ، ص١١٤ .

(٨٩) الايضاح ، جـ١ ص١٢٢ .

(أحدها) ، أنه اذا كان مع الهمزة (أم) ، وجعلنا المستفهم عنه ما يليها ، يلزم تقديم الاسمين جميعا ، لِأنّ المستفهم عنه أحدهما ، فلا يحصل تقديم المستفهم عنه إلاّ بتقديمهما ، فيلزم القول : (أقائم أم قاعد زيد ؟) ، وقد قال سيبويه ، انّه ضعيف .

(الثاني) : أن السكاكي والخطيب القزويني جعلا من أمثلة الاستفهام عن التصديق قولك : (أزيد منطلق ؟) ، ولو كان المستفهم عنه هو ما يليها ، لكان المستفهم عنه في هذا المثال هو (زيد) ، ولكان ذلك طلبا للتصور لا للتصديق .

(الثالث) : أنّ التصديق ليس له لفظ واحد يلي (الهمزة) ، بل معناه دائر بين المبتدأ والخبر ، فلا يمكن أن يلي لفظة (الهمزة) ، إلاّ أن يقال : المعتبر فيه هو الفعل .

(الرابع) : يستحيل أن يلي (الهمزة) المستفهم عنه ، بل بعضه ، ألا ترى أنّ المستفهم عنه في قولك (أزيدا ضربتَ أم عمرا ؟) هو المضروب منهما ، لا (زيد) فقط .

(الخامس) : أنّ قولهم « المسئول عنه بها هو ما يليها » يقتضي أنّ غيرها من أدوات الاستفهام لا يطلب بها ما يليها ، وليس كذلك ، بل غيرها يشاركها في ذلك[٩٠] .

والذي أراه أنّ ما قاله الجرجاني والبلاغيون من بعده ، من أنّ المسئول عنه بالهمزة هو ما يليها ، صحيح ، ولا يخدش فيه شيء مما قاله السبكي ، وذلك أنّ (الهمزة) اذا كانت لطلب التصديق ، فهي للاستفهام عن مضمون الجملة التي تليها ، وكان الشك في صحة نسبة المسند الى المسند اليه ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلم صحةَ هذه النسبة . ولذلك قال الجرجاني : « فإن موضع الكلام على أنك اذا قلت : (أفعلتَ ؟) فبدأتَ بالفعل ، كان الشك في الفعل نفسه ، وكان غرضك من استفهامك أن تعلمَ وجوده »[٩١] . ولذلك لا يكون الاستفهام في مثل

---

(٩٠) ينظر : عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٥٢ ـ ٢٥٤ .

(٩١) دلائل الاعجاز ، ص١٤١ .

قولك (أضربتَ زيدا ؟) إلاّ لطلب التصديق ، أي للاستفهام عن مضمون الجملة التي تليها ، وقد قال بذلك السبكي نفسُه حين تحدث عن استعمال (همزة) الاستفهام في معنى التقرير : « يكون المقرّر به تاليا (الهمزة) ، كما مرّ من أن المستفهم عنه ما يلي (الهمزة) ، وقد تقدم ما عليه من الأسئلة ، فإن أردت التقرير بالجملة قلت : (أفعلتَ ؟) ، وان أردت التقرير بالمفعول قلت : (أزيدا ضربتَ ؟) ، وإن أردت التقرير بالفاعل قلت : (أأنتَ فعلتَ ؟) »[٩٢] . وليس صحيحا ما قاله التفتازاني من أنّ قولك (أضربتَ زيدا ؟) يحتمل أن يكون لطلب تصور المسند ، أي للاستفهام عن المفرد : « والمسئول عنه بها ـ أي : بالهمزة ـ هو ما يليها ، كالفعل في (أضربت زيدا ؟) ، اذا كان الشك في نفس الفعل ، أعني (الضرب) الصادر من المخاطب الواقع على (زيد) ، وأردت بالاستفهام أن تعلم وجوده ، فيكون لطلب التصديق . ويحتمل أن يكون لطلب تصور المسند ، بأن تعلم أنه قد تعلق فعل من المخاطب بزيد ، لكن لا تعرف أنه (ضرب) أو (إكرام) »[٩٣] ، وذلك أنه لا يكون لطلب التصور وإرادة التعيين إلاّ مع وجود معادل ، بأن تقول : (أضربتَ زيدا أم أكرمته ؟) . وكذلك يكون الاستفهام في قولك (أزيدٌ منطلق ؟) لطلب التصديق ، أي : للاستفهام عن مضمون الجملة الاسمية ، ولا يكون لطلب التصور إلاّ مع وجود معادل ، نحو : (أزيد منطلق أم سعيد ؟) .

أما اذا كانت (الهمزة) لطلب التصور ، ولا يكون الاستفهام لطلب التصور إلاّ بعد حصول التصديق بأصل النسبة ، فعند ذاك تكون (الهمزة) للاستفهام عن المفرد الذي يليها ، سواء أكان فاعلا نحو (أأنتَ ضربتَ زيدا ؟) اذا كان الشك في الفاعل من هو ، أم مفعولا نحو (أزيدا ضربتَ ؟) اذا كان الشك في المفعول من هو ، ولذلك قال الجرجاني : « وتقول : (أأنتَ بنيتَ هذا الدارَ ؟) ، (أأنتَ قلتَ هذا الشعرَ ؟) ، (أأنتَ كتبتَ هذا الكتابَ ؟) ، فتبدأ في ذلك كله بالاسم ، ذلك لأنك لم تشك في الفعل أنه كان ، كيف وقد أشرتَ الى الدار مبنيةً ، والشعر مقولا ، والكتاب مكتوبا ، وإنما شككت في الفاعل مَنْ هو »[٩٤] .

---

(٩٢) عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٩٢ .

(٩٣) مختصر التفتازاني ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٥٢ .

(٩٤) دلائل الاعجاز ، ص١٤١ .

أما اذا كان مع الهمزة (أم) ، في نحو : (أزيد قائم أم عمرو ؟) ، فإنه مع وجود المعادل ، يصح فيه أيضا قول الجرجاني ومن تابعه بأن المستفهم عنه ما يلي الهمزة ، وإن كان المستفهم عنه كلا من (زيد) و (عمرو) ، لأنه يمكن القول بأنّ مقصودهم ، في مثل هذا التركيب ، هو ما يليها من مستفهم عنه مع معادله ، وبالتالي لا يلزم فيه تقديم الاسمين جميعا حتى يصح ذلك فيه ، فلا يلزم أن تقول (أزيد أم عمرو قائم ؟) ، وقد أشار الى ذلك السبكي نفسُه في موضع آخر حين قال : « قولهم : « انّ المستفهم عنه ما يلي الهمزة » ، وان كان المستفهم عنه في قولك (أزيدٌ قائم أم عمرو ؟) كلا من (زيد) و (عمرو) ، ولكنّ مقصودهم : ما يليها من مسند مع معادله ، أو مسند اليه كذلك »[٩٥] .

انّ قولهم « المسئول عنه بالهمزة هو ما يليها » ، لا يقتضي أنّ غيرها من أدوات الاستفهام لا يطلب بها ما يليها ، بل غيرها يشاركها في ذلك ، ولكن لا يجرى فيه هذا التفصيل الذي يجرى في (الهمزة) ، فلا يكون للاستفهام عن الفاعل أو المفعول ، لأنه لا يجوز في غير (الهمزة) أن تفصل بين أداة الاستفهام والفعل ، وقد أشار الى ذلك النحاة : « وتقول : (أزيدا ضربتَ ؟) ، فتقدم المفعول وتفصل به بين (همزة) الاستفهام والفعل ، ولا يجوز ذلك في غيرها مما تستفهم به ، فلا تقول : (هل زيدا ضربتَ ؟) ولا : (متى زيدا ضربتَ ؟) »[٩٦] .

ب ـ جواز حذفها

لقد ذهب النحاة الى أنّ (الهمزة) أصل أدوات الاستفهام ، ولهذا كان الحذف تخفيفا من خصائصها ، فلا يُقَدَّر عند الحذف سواها[٩٧] . وقد حصر سيبويه جواز حذفها بضرورة الشعر[٩٨] وجعل منه قول عمر بن أبي ربيعة[٩٩] :

---

(٩٥) عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٣٠٨ .

(٩٦) شرح المفصل ، جـ٨ ص١٥١ ، وينظر : المفصل ، ص٣١٩ .

(٩٧) ينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص١٤ ، وهمع الهوامع ، جـ٢ ص٦٩ ، والمقتضب جـ٢ ص٣٠٥ ، ٣٥٤ ، ٣٢٢ .

(٩٨) ينظر : الكتاب ، جـ٣ ص١٧٤ ـ ١٧٥ ، والكامل ، جـ٢ ص٢٤٤ ، جـ٣ ص١٧٧ ـ ١٧٨ ، والكشاف ، جـ٣ ص١٨٩ .

(٩٩) البيت من الطويل ، وقد ورد في : الكتاب ، جـ١ ص٤٨٥ ، والمقتضب ، جـ٢ ص٢٩٤ ، والمحتسب ، جـ١ ص٥٠ ، وشرح المفصل ، جـ٨ ص١٥٤ ، ومغني اللبيب ، ص١٤ ، وهمع الهوامع ، جـ٢ ص١٣٢ ، وديوانه ، ص٢٩٧ .

لَعَمْرُكَ ما أدري وإنْ كنتُ داريا بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أمْ بِثَمانِ ؟

ويشترط أكثر البصريين لجواز حذفها أن يكون في الكلام ما يدلُّ عليها ، ولاسيَّما وجود (أم) المعادلة لها[١٠٠] . يقول المبرّد في قول عمر بن أبي ربيعة :

ثُمَّ قالوا تُحِبُّها قُلْتُ بَهْراً عَدَدَ النَّجْمِ والحَصَى والتُّرابِ

« قال قومٌ : أراد بقوله « تُحِبُّها » الاستفهامَ ، كما قال امرؤ القيس :

* أحارِ تَرَى بَرْقاً أُرِيكَ وَميضَهُ ؟ *

فَحَذفَ (ألفَ) الاستفهام وهو يريد (أتَرى ؟) . وقالوا : أرادَ (أتُحِبُّها ؟) . وهذا خَطأ فاحشٌ ، إنّما يجوزُ حذفُ (الألف) إذا كان في الكلام دَليلٌ عليها . وَسَنُفَسِّرُ هذا ونذكرُ الصوابَ منه ـ إنْ شاء الله ـ . قوله « تحبُّها » إيجابٌ عليه ، غيرُ استفهامٍ ، إنّما قالوا : (أنتَ تُحبُّها) أي : قد علمنا ذاك . فهذا معنًى صحيحٌ لا ضرورةَ فيه . وأمّا قولُ امرىء القيس فإنّما جازَ لِأنّه جَعَلَ (الألف) التي تكونُ للاستفهامِ تنبيهاً للنداءِ ، واستغنى بها ، وَدَلَّتْ على أنّ بعدَها ألفاً منويّةً ، فَحُذِفت ضرورةً لِدلالةِ هذهِ عليها .. كما قال التميمي :

لَعَمْرُكَ مَا أدْرِي وإن كُنتُ دارِياً شُعَيْثُ بنُ سَهْمٍ أم شُعَيْثُ بنُ مِنْقِرِ ؟

يُريدُ : (أشُعَيْثُ ؟) . فَدلَّت (أمْ) على (ألفِ) الاستفهام . وقال ابن أبي ربيعة :

لَعَمْرُكَ ما أدري وإنْ كنتُ دارِياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الْجَمْرَ أمْ بِثَمانِ ؟

مثلُ ذلك . وبيتُ الأخطلِ فيه قولانِ ، وهو :

كَذَبَتْكَ عَيْنُكَ أم رأيتَ بِواسِطٍ غَلَسَ الظَّلامِ مِنَ الرَّبابِ خَيالا

---

(١٠٠) ينظر : المحتسب ، جـ١ ص٥٠ ، وشرح المفصل ، جـ٨ ص١٥٤ ـ ١٥٥ ، واعراب القرآن ، جـ١ ص٢٥٢ .

قالوا : أرادَ (أكَذَبْتَكَ عَيْنُكَ ؟) كما قلنا فيما قبلَه . وليس هذا بالأجود . ولكنَّه آبْتَدأَ مُتَيَقِّناً ثُمَّ شَكَّ فَأدخلَ (أمْ) . كقولك : (إنَّها لإبِلٌ) ، ثُمَّ تَشُكُّ فتقول : (أم شَاءٌ ياقَوم) »[١٠١] . يقول الزمخشري : « انّ حرف الاستفهام لا يجوز حذفُه إلاّ في مثل قولك : (زيد في الدار أم على السطح ؟) لأنّ (أم) العديلة للهمزة تدلّ عليها . ولو قلتَ : (زيد في الدار ؟) وأنتَ تريد الاستفهام كُنتَ مخطئا عند البصريين »[١٠٢] . ويقول البطليوسي في قول امرىء القيس[١٠٣] :

أحارِ تَرَى بَرْقا كأنّ وميضَه كَلَمْعِ اليَدَيْنِ في حَبِيٍّ مُكَلَّلِ

« قوله « ترى برقا » أراد : (أترى برقا ؟) فحذف (ألف) الاستفهام ، وهو غير حسن أن يحذفها بغير دليل على حذفها ، والذي يدل عليها (أم) .. والأحسن في هذا البيت أن يقدر على الالزام بغير (ألف) الاستفهام ، كأنه قال : (أنت ترى برقا على كل حال) »[١٠٤] .

وكان ابن جني قد قال في قراءة « أأنْذَرْتَهُم »[١٠٥] ـ بهمزة واحدة ـ : « « الذي ينبغي أن يُعتقَد في هذا أن يكون أرادَ (همزة الاستفهام) كقراءة العامّة : « أأنْذَرْتَهُم » ، إلاّ أنّهُ حذف (الهمزة) تخفيفاً وهو يريدها ، كما قال الكميت :

طَرِبْتُ وَمَا شَوقاً إلى البيضِ أطْرَبُ وَلا لَعِباً مِنّي وَذُو الشيب يَلْعَبُ ؟

---

(١٠١) الكامل ، جـ٢ ص٢٤٤ ـ ٢٤٥ ، وينظر : جـ٣ ص١٧٧ ـ ١٧٨ ، ومجاز القرآن ، جـ٢ ص٢٣٣ في تفسير قوله تعالى « فمَا أنتَ بنعمةِ رَبِّكَ بكاهنٍ ولا مجنون أم يقولونَ » (سورة الطور : الآية ٢٩ ـ ٣٠)

(١٠٢) الفائق في غريب الحديث ، للزمخشري ، تحقيق : علي محمد البجاوي ومحمد ابو الفضل ابراهيم ، الطبعة الثانية ، القاهرة ، جـ١ ص٣٦٤ ، وينظر : الكشاف ، جـ٣ ص٢٨٠ في تفسير قوله تعالى : « اتَّخذْناهم سِخْرِيًا أم زاغَت عنهم الأبصارُ ؟ » ، و ص٢٨٣ في تفسير قوله تعالى : « استكبرْتَ أم كُنْتَ مِن العالينَ ؟ » ، و جـ٤ ص١١٠ ـ ١١١ في تفسير قوله تعالى : « سَوَاءٌ عليهم استغفرت لهم أم لم تستغفرْ لهم » .

(١٠٣) البيت من الطويل ، وقد ورد في : ديوانه ، ص٢٤ .

(١٠٤) شرح الاشعار الستة الجاهلية ، جـ١ ص١٠٨ ، وينظر : شرح القصائد التسع المشهورات ، جـ١ ص١٨٩ ـ ١٩٠ ، وخزانة الأدب ، جـ٢ ص٤٢٠ .

(١٠٥) سورة يس : الآية ١٠ .

قالوا : معناه (أوَذُو الشيبِ يَلعبُ ؟) تناكراً لذلك وتعجباً . وكبيت الكتاب :

لعمرك ما أدري وإن كنت داريا شُعَيْثُ ابنُ سَهْمٍ أمْ شُعَيْثُ ابنُ مِنْقَرِ ؟

يريد (أشُعيثُ ابنُ سهم أمْ شُعيثُ ابنُ منقرٍ ؟) . ويدلُّ على ارادةِ هذهِ القراءَةِ (الهمزةَ) ، وأنّها إنّما حُذِفت لما ذكرنا ، بقاء « أمْ » بعدَها »[١٠٦] .

ويقبحُ عندَ هؤلاء حذفُها حتى مع دلالة معنى الكلام عليها ، ولا يحسنُ حذفُها عندَهم إلاّ مع وجود دليل لفظي عليها ، يقول البغدادي في قول حضرميّ بن عامر :

أفْرَحُ أن أرْزَأ الـــــــــكِرامَ وأنْ أُورَثَ ذَوداً شَـــصَائِـــصاً نَـــبَلا ؟

« قوله « أفْرَحُ » أرادَ : (أأفْرَحُ ؟) على معنى التقرير والإنكار ، فَترك ذكرَ (الهمزة) وهو يريدُها حينَ فَهم ما أرادَ ، وهذا قبيح ، وإنّما يحسُن حذفُها مع (أمْ) »[١٠٧] .

وهؤلاء قد منعوا القياسَ في حذف أداة الاستفهام ، وذلك لِأنّ أدوات المعاني – كما يرون – إنّما جيء بها اختصاراً ونائبة عن الأفعال ، ففي قولك مثلا : (هل قام أخوك ؟) قد نابت (هل) عن (أسْتَفْهِمُ) ، فلو ذهبتَ تحذفها لكنت مختصرا لها هي أيضا ، واختصار المختصَر إجحاف به . ولكن مع أنّ القياسَ عندهم عدمُ جواز حذف أداة الاستفهام ، فقد جاء في شواهد من كلام العرب حذفُها ، وعذْر الحذف عندهم قوة المعرفة بالموضع ، فقالوا بأنّ (همزة) الاستفهام قد حذفت في هذه الشواهد لقوة الدلالة عليها ، فصارت القرائن الدالة عليها كالتلفظ بها[١٠٨] .

وبعضهم يقيس حذف (همزة) الاستفهام في الاختيار عند أمنِ اللبس ،[١٠٩] ووجود ما يدل عليها[١١٠] . وحَمَل عليه قولَه تعالى « وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّها عَلَيّ » .[١١١]

---

(١٠٦) المحتسب ، جـ٢ ص٢٠٥ .

(١٠٧) خزانة الأدب ، جـ٢ ص٤٢٩ ـ ٤٣٠ ، وينظر : جـ٦ ص١٢ .

(١٠٨) ينظر : الخصائص ، جـ٢ ص٢٧٣ ـ ٢٨٤ ، ٢٨١ ، والمحتسب ، جـ١ ص٥١ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص١٥ ، والاشباه والنظائر ، جـ١ ص٣٣ ـ ٣٥ .

(١٠٩) ينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص١٥ .

(١١٠) ينظر : اعراب القرآن ، جـ١ ص٢٥٦ .

(١١١) سورة الشعراء : الاية ٢٢ .

وقوله تعالى « هذا رَبِّي »(١١٢)، وقراءة « سَوَاءٌ عليهم أنذرتَهم أمْ لَمْ تُنْذِرهُمْ »(١١٣) ـ بهمزة واحدة من غير مدّ ... .

وأجاز ابنُ هشام حذفَ (همزة) الاستفهام سواء وجدَ في الكلام ما يدل عليها ، وهو (أم) المعادلة لها ، كقول عمر بن أبي ربيعة :

لعمرك ما أدري وإن كنتُ داريا بسبعٍ رمينَ الجمرَ أَم بِثمان ؟

أم لم يوجد ، كقول الكميت بن زيد :(١١٤)

طَربتُ وَمَا شَوْقا الى البيضِ أَطْرَبُ ولاَ لَعِبا مِنّي وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟

أراد : أوذُو الشيب يلعب ؟ .(١١٥)

وما ذهب اليه ابن هشام صحيح . فقد تُحذف (همزة) الاستفهام عند وجود قرينة لفظية تدل عليها ، فيبقى لذلك معنى الاستفهام قائماً في الكلام ، وذلك أن الأداة لاتقف وحدها قرينة في الجملة على إرادة المعنى ، وانما تتضافر معها قرائن أخرى على إفادة ذلك المعنى ، فاذا كانت القرائن الأخرى بحيث تغني عن ذكر الأداة ، فلا تكون الأداة بمفردها مناط المعنى ، فإنّ النص حينئذ يمكن أن يؤمن فيه اللبس بلا ذكر للأداة . فمن ذلك أنّ التلازم الذي بين (الهمزة) التي للتسوية أو للتعيين وبين (أم) ، يجعل (أم) هذه قرينة على (الهمزة) ، فيستغنى أحياناً عن ذكر (الهمزة) بقرينة ذكر (أم) ، ويتم الاستفهام من غير أن تذكر الأداة .(١١٦)

ومع عدم وجود قرينة لفظية في الكلام ، يمكن الاستغناء بقرينة (النغمة) عن ذكر أداة الاستفهام . و (النغمة) هي الإطار الصوتي الذي تُقال به الجملة في السياق . فالجمل العربية تقع في صيغ وموازين صوتية تنغيمية ذات أشكال محددة .

---

(١١٢) سورة الانعام ، الاية ٧٦ .

(١١٣) سورة البقرة ، الاية ٦ ، وينظر : المحتسب ، جـ١ ص٥٠ ، والصاحبي ، ص١٥٤ ، والبرهان ، جـ٢ ص٢٤٩ .

(١١٤) البيت من الطويل ، وقد ورد في : الحماسة ، جـ٢ ص٢٨١ ، والمحتسب ، جـ١ ص٥٠ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص١٩ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٩٥ ، جـ٢ ص٦٩ .
(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص٢٥) .

(١١٥) ينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص١٤ .

(١١٦) ينظر : اللغة العربية ، ص٢٢٠ .

فالهيكل التنغيمي الذي تأتي به الجملة الاستفهامية وجملة العرض ، غير الهيكل التنغيمي لجملة الإثبات . وهن يختلفن من حيث التنغيم عن الجملة المؤكدة . فلكل جملة من هذه صيغة تنغيمية خاصة بها تُعين على الكشف عن معناها النحوي ، وفي قول عمر بن ابي ربيعة :(١١٧)

ثُمَّ قالُوا : تُحبُّها ؟ ، قُلتُ : بَهرا عَدَدَ الرَّمْلِ والحَصَى والتُّرابِ

قد أغنت النغمةُ الاستفهامية في قوله « تحبُّها ؟ » عن أداة الاستفهام ، فحُذفت الأداة وبقي معنى الاستفهام مفهوماً من البيت . ولكن يمكن في هذا البيت مَعَ تغير النغمة أن يفهم منه معنى التقرير للتأنيب أو التعيير أو الإلجاء الى الاعتراف . ولذلك قال ابن هشام : « واختلف في قول عمر ابن أبي ربيعة .. فقيل : أراد (أتحبُّها ؟) ، وقيل : انّه خبر ، أي : (أنتَ تُحبُّها) . » .(١١٨)

انّ مجرد قبول احتمال من هذا النوع ليبرّر موقف الأقدمين حين حافظوا على ذكر الأدوات باطراد ، وأنكرو حذفَها من غير وجود قرينة لفظية تدل عليها ، لِأنّ التراث مكتوب ، تتضح فيه العلاقات بالأدوات ، وليس منطوقاً تتضح فيه العلاقات بالنغمات .(١١٩) ولذلك قال النحاس : « أجاز النحويون : (زيدٌ عندكَ أمْ عمرو ؟) يريدون : (أزيد عندك أَمْ عمرو ؟) ، لِأنّ (أم) قد دلت على معنى الاستفهام . فأما بغير دلالة فلا يجوز ، لو قلتَ : (زيدٌ عندكَ) وأنتَ تريد الاستفهام لم يجز . وقد أُنكِر على عمر بن أبي ربيعة قوله .. قالوا : لِأَنّه أرادَ : (أتُحِبُّها ؟) ثم أسقط (ألفَ) الاستفهام . وهذا عند ابي العباس ليس باستفهام ، وإنّما هو على الالزام والتوبيخ كأنه قال : (أنتَ تُحبُّها) . » .(١٢٠)

---

(١١٧) البيت من الخفيف ، وقد ورد في : الكتاب ، جـ١ ص١٥٧ ، والخصائص ، جـ٢ ص٢٨١ ، وشرح المفصل ، جـ١ ص١٢١ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص١٥ ، وديوانه ، ٤٢٣ .
(معجم شواهد العربية جـ١ ص٦٧)

(١١٨) مغني اللبيب ، جـ١ ص١٥ ، وينظر : خزانة الأدب ، جـ ٤ ص٢١٦ ـ ٢١٧ .

(١١٩) ينظر : اللغة العربية ، ص٢٢٦ ـ ٢٢٨ ، وفي النحو العربي ـ نقد وتوجيه ص٢٧٥ ـ ٢٧٦ .

(١٢٠) شرح القصائد التسع المشهورات ، جـ١ ص١٨٦ ـ ١٩٠ .

ومع أنّ الزمخشري قد منع حذف (همزة الاستفهام) إذا لم توجد في الكلام قرينة لفظيّة دالّة عليها ، وهي (أم) المعادلة لها ، الاّ أنّه أجاز أن يعرى الكلامُ مِن (همزة الاستفهام) المستعملة في معنى الانكار ، فيأتي في صورة الاثبات ومعناه النفي والانكار ، وهو فوق ذلك قد كشف السرّ البلاغي لهذه التعرية ، فقال : « فإنْ قلتَ : ما معنى قوله تعالى « مَثَلُ الجَنّةِ التي وُعِدَ المُتّقُونَ فيها أنهارٌ .. كَمَنْ هُوَ خالِدٌ في النار »[١٣١] ؟ ، قُلتُ : هو كلامٌ في صورة الإثبات ومعناه النفي والإنكار ، لِانطوائِهِ تحت حكم كلام مُصَدّر بحرف الإنكار ودخوله في حَيِّزه وانخراطه في سلكه ، وهو قوله تعالى « أفَمَنْ كانَ على بَيِّنَةٍ مِن رَبّه كَمَنْ زُيِّنَ له سوءُ عَمَلِه ؟ »[١٣٢] ، فكأنّه قيل : (أمَثَلُ الجنّةِ كَمَنْ هو خالد في النار ؟) أي : كَمَثَلِ جزاء مَن هو خالدٌ في النار ؟ . فإنْ قُلتَ : فَلِمَ عري من حرف الإنكار وما فائدةُ التعرية ؟ ، قُلتُ : تعريته مِن حرف الانكار فيها زيادة تصوير لمكابرة مَن يسوّي بين المتمسّك بالبيّنة والتابع لهواه ، وأنّه بمنزلة مَن يثبت التسويةَ بين الجنة التي تجري فيها تلك الانهار وبين النار التي يُسقى أهلها الحميم ، ونظيره قول القائل :

أفْرَحُ أنْ أُرْزَأ الكرامَ وأنْ أرَثُ ذَوداً شَصائِصاً نُبُلا ؟

هو كلام منكرٍ للفرح برزيّه الكرام ووراثة الذود ، مع تعرّيه عن حرف الإنكار ، لانطوائه تحت حكم مَن قالَ : أتَفْرَحُ بموتِ أخيكَ وبوراثة إبلِه ؟ ، والذي طرحَ لِأجلِهِ حرف الانكار إرادةُ أن يصوّرَ قبحَ ما أزَنُ بِهِ ، فكأنّه قال له : نَعَم مِثلي يفرحُ بمرزأةِ الكرام وبأنْ يستبدلَ منهم ذوداً يَقلُّ طائلُه . وهو من التسليم الذي تحتَه كلُّ إنكار » .[١٣٣]

والبلاغيون يوافقون النحويين في أنّه لايقدّر من أدوات الاستفهام عند الحذف سوى (الهمزة) . يقول السكاكي في خصائص (همزة) الاستفهام : « وتستعمل ظاهرةً كما ترى ، ومقدّرةً أخرى كنحو قوله :

* بسَبْعٍ رَمَيْنَ الجَمْرَ أم بثَمان *»[١٣٤]

---

(١٣١) سورة محمد : الآية ١٥ .

(١٣٢) سورة محمد : الآية ١٤ .

(١٣٣) الكشاف ، جـ٣ ص٥٣٣ ـ ٥٣٤ .

(١٣٤) مفتاح العلوم ، ص٥٥ .

والقول بأنه لايقدّر من أدوات الاستفهام عند الحذف سوى (الهمزة) هو الصحيح ، وذلك لِأنّ (همزة) الاستفهام أوسع استعمالاً وتصرفاً من غيرها من أدوات الاستفهام ، ولذلك عدّها النحاة أصلَ أدوات الاستفهام أو أُمّ الباب . ولِأنّ للاستفهام بها اسلوبا متميزاً في الغالب ، كورود (أم) بعدها في سياق الكلام . ولِأنّ غيرها من أدوات الاستفهام لو حُذِف لذهب حذفه بالدلالة على الاستفهام ، فالأداة (هل) لها دلالة خاصة يُخشى ذهابها اذا حُذفت ، وهي الاستفهام عن النسبة ، وأما بقية أدوات الاستفهام ، مثل (ما) أو (مَن) أو (أينَ) ، فَلِأنّ المسئول عنه بها إنما هو منها ، ومدلول لها ، فاذا حُذفت ضاعت الدلالة وذهب الاستفهام.(١٢٥)

وكما يجوز حذفُ (همزة) الاستفهام ، يجوز حذفُ مُعَادِلِها ، ومن ذلك قوله تعالى « وجَعَلْنا بعضَكُم لِبعضٍ فِتنَةً أتصْبِرُونَ ؟ وكان رَبُّكَ بَصيراً » .(١٢٦) ومنه أيضاً قول أبي ذؤيب الهذلي :

دَعاني إليها القَلبُ ، إنّي لِأمرِهِ
سَمِيعٌ ، فَمَا أدري أرُشْدٌ طِلابُها ؟

تقديره : أمْ غَيٌّ ؟(١٢٧)

جـ ـ جواز تقديم الاسم على الفعل بعدها :

يذهب سيبويه الى أنّ الاستفهام سياق فعلي ، وأنّ الأصل في أدوات الاستفهام أن لايليها إلاّ الفعل ، الاّ أنهم قد توسعوا فيها فاستعملوها مع الجملة الاسمية ، نحو : (هل زيد منطلق ؟) و (كيف زيد آخذ ؟) . فاذا جاء بعد أداة الاستفهام كلام فيه اسم وفعل ، كان تقديم الفعل أولى حملاً على الأصل فيها ، وتقديم الاسم قبيح ولايجوز إلاّ في ضرورة الشعر ، يقول : « وحروف الاستفهام كذلك لايليها إلاّ الفعل ، إلاّ أنهم قد توسّعوا فيها فابتدؤا بعدها الأسماء ، والأصلُ غيرُ ذلك ، ألاَ ترى أنّهم يقولون : (هل زيدٌ منطلق ؟) و (هل زيدٌ في الدار ؟) و (كيف زيدٌ آخذ ؟) . فإن قلتَ : (هل زيداً رأيت ؟) و (هل زيدٌ ذهبَ ؟) قَبُحَ ولم يَجُز إلاّ

---

(١٢٥) ينظر : في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، ص٢٧٦ .
(١٢٦) سورة الفرقان : الآية ٢٠ .
(١٢٧) ينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص١٣ ـ ١٤ .

في الشعر ، لِأنّه لمّا اجتمع الاسمُ والفعل حملوه على الأصل »[١٢٨] . ويقول ايضاً ، « واعلم أنه اذا اجتمع بعد حروف الاستفهام ، نحو : (هل) و (كيف) و (من) ، اسمٌ وفعل ، كان الفعلُ بأن يلي حرفَ الاستفهام أولى ، لِأنّها عندهم في الأصل من الحروف التي يُذكر بعدَها الفعلُ »[١٢٩]

وما ذهبَ اليه سيبويه هو القياس عند الجرجاني ، حيث يقول : « إنّ الاستفهامَ واقعٌ على الفعل في التقدير والمعنى ، ألا ترى أنّك إذا قلتَ : (أضربتَ زيداً ؟) لم تكن مُستفهماً عن (زيدٍ) وإنّما تَستفهِمُ عن (ضَربِهِ) ، فاذا كان الاستفهامُ مُشتملاً على الفعل كان القياسُ أن يلي حروفَهُ ولا يليها الاسمُ مَعَ وجودِ الفعل »[١٣٠]

وسيبويه يعلّل اختصاص أدوات الاستفهام بالدخول على الفعل ، بأنّها تشبه الأمرَ وأدوات الشرط في كونها لاتدل على وجوب ، بل هي أدوات يطلب بها من المخاطب أمرٌ لم يستقر عند السائل ، فهي تشارك أدوات الشرط في الدلالة على الاحتمال وعدم الوجوب ، وبالتالي فأدوات الاستفهام لاتليها إلاّ الأفعال ، لِأنّ الأفعال هي التي يمكن أن تدل على الاحتمال ، بعكس الأسماء التي تدل على معان ثابتة قائمة ، فأدوات الاستفهام في ذلك تشبه أدوات الشرط ، ولذلك يأتي جوابُها مجزوماً كجواب الشرط ، يقول : « وانّما فعلوا ذلك بالاستفهام لِأنه كالأمر في أنه غيرُ واجب ، وأنه يريد به من المخاطَب أمراً لم يستقِرَّ عند السائل ، ألا ترى أنّ جوابه جَزْمٌ ، فلهذا آختِير النصبُ وكَرِهُوا تقديمَ الاسم ، لِأنّها حروف ضارَعَت بما بعدَها ما بعدَ حروف الجزاء ، وجوابُها كجوابه ، وقد يصير معنى حديثها اليه ، وهي غيرُ واجبة كالجزاء ، فقَبُحَ تقديمُ الاسم لهذا ، ألاَ تَرى أنّك اذا قلتَ : (أينَ عبدُالله آتِه) فكأنّك قلتَ : (حيثما يَكُنْ آتِه) »[١٣١] .

ولاشك في أنّ سيبويه في هذا كان أكثر فهما واقناعاً من نحاة آخرين ، مثل الاسترابادي الذي تحدّث عن الفروق بين (الهمزة) و (هل) ، فمَنعَ هو الآخرُ

---

(١٢٨) الكتاب ، جـ١ ص٩٨ ـ ٩٩ ، وينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٨٧ ـ ٨٨ ، وهمع الهوامع ، جـ٢ ص٧٧ .

(١٢٩) الكتاب ، جـ٣ ص١١٥ ، وينظر : جـ١ ص١٣٤ ، ١٣٧ ـ ١٣٨ ، والمقتضب ، جـ٢ ص٧٤ ـ ٧٥ ، وشرح المفصل ، جـ١ ص٨١ ـ ٨٢ .

(١٣٠) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٨٧ .

(١٣١) المصدر نفسه ، جـ١ ص٩٩ ، وينظر : ص١٤٤ ، جـ٢ ص٥١٣ .

دخولَ (هل) على جملة اسمية خبرها فعل ، إلاّ على شذوذ ، ولكنّه علّل ذلك بأنّ أصل (هل) أن تكون بمعنى (قد) ، فلزمت (هل) لذلك الأفعالَ ، لِأنّ (قد) من لوازم الأفعال ، يقول : « إنّ (الهمزة) تدخل على كل اسمية ، سواء كان الخبر فيها اسماً أو فعلاً ، بخلاف (هل) فإنها لاتدخل على اسمية خبرها فعل ، نحو (هل زيد قام ؟) ، إلاّ على شذوذ ، وذلك لِأنّ أصلها أن تكون بمعنى (قد) ، فقيل : (أهل) .. وكثر استعمالُها كذلك ، ثم حُذفت (الهمزة) لكثرة الاستعمال ، استغناءً بها عنها ، واقامة لها مقامها ، .. فلما كان اصلها : (قد) ، وهي من لوازم الأفعال ، ثم تطفّلت على (الهمزة) ، فإن رأت فعلاً في حيّزها تذكّرت عهوداً بالحِمَى ، وحنّت الى الإلف المألوف ، وعانقته ، وإن لم تره في حيّزها تسلّت عند ذاهلة . ومع وجود الفعل لاتقنع به مفسّراً أيضاً للفعل المقدّر بعدها ، فلا يجوز اختياراً : (هل زيداً ضربتَه ؟) » .[١٣٢]

وقد استثنى سيبويه (الهمزةَ) من بين أدوات الاستفهام ، فأجاز فيها ، بلا قُبح أو ضرورة ، أن يتقدّمَ الاسمُ فيها قبلَ الفعل ، وذلك لِأنّها أصلُ أدوات الاستفهام ، ولِأنّها لاتُستعمل في غيره ، يقول : « وأمّا (الألف) فتقديمُ الاسم فيها قبل الفعل جائز .. وذلك لِأنّها حرفُ الاستفهام الذي لا يزول عنه الى غيره ، وليس للاستفهام في الأصل غيرُه ، .. فهي ههنا بمنزلة (إنْ) في (باب الجزاء) ، فجاز تقديمُ الاسم فيها كما جاز في قولك : (إن اللهُ أمكَنَني مِن فلانٍ فعلتُ كذا وكذا) . ويختارُ فيها (النصبُ) ، لِأنّكَ تُضمِرُ الفعلَ فيها ، لِأنّ الفعلَ أَولى إذا اجتمع هو والاسمُ . وكذلك كنتَ فاعلاً في (إنْ) لِأنّها إنّما هي لِلفعْلِ .. فـ (الألفُ) ـ اذا كان معَها فعلٌ ـ بمنزلةِ (لولا) و (هلّا) ، إلاّ أنّكَ إنْ شئتَ رفعتَ فيها . وهو[١٣٣] في (الألف) أمْثَلُ منه في (متى) ونحوها ، لِأنّه قد صار فيها ـ مع أنّكَ تَبتدئُ بعدَها الأسماءَ ـ أنّكَ تُقدّمُ الاسمَ قبلَ الفعل .[١٣٤] و (الرفعُ) فيها على الجواز .[١٣٥] »[١٣٦] .

---

(١٣٢) شرح الكافية ، جـ٢ ص٢٨٨ .

(١٣٣) أي : الرفع .

(١٣٤) أي : الاسم المنصوب الذي يعمل فيه الفعل بعده .

(١٣٥) اي : على أنه جائز لا على أنه مختار .

(١٣٦) الكتاب ، جـ١ ص٩٩ ـ ١٠٠ ، وينظر : ص١٣٤ ، والأشباه والنظائر ، جـ١ ص٢٩٤ .

ويقول أيضاً : « واعلم أنّ حروف الاستفهام كلّها يقبح أن يصيّر بعدها الاسم ، اذا كان الفعلُ بعد الاسم . لو قلت : (هل زيدٌ قام ؟) و (أين زيدٌ ضربتَه ؟) ، لم يجز إلاّ في الشعر . فاذا جاء في الشعر نصبتَه . إلاّ (الألفِ) فإنّه يجوز فيها الرفع والنصب . لِأنّ (الألفَ) قد يُبتدأ بعدَها الاسمُ » . (١٣٧)

وسيبويه في هذا لم يعطنا تعليلاً مقبولاً لجواز تقديم الاسم فيها قبلَ الفعل . أما البلاغيون فقد علّلوا ذلك تعليلاً صحيحاً . حيث قالوا بأنّ الهمزة لمّا كانت تستعمل لطلب التصور . كما تستعمل لطلب التصديق . فلا يقبح فيها أن تقول : (أزيدٌ قامَ ؟) و (أعمراً عرفتَ ؟) . لِأنّها تكون مستعملة لطلب التصور . ولمّا كانت (هل) لاتستعمل إلاّ لطلب التصديق . فيقبح فيها أن تقول : (هل رجلٌ عَرَفَ ؟) و (هل زيدًا عرفتَ ؟) . لِأنّ تقديمَ الاسم يستدعي أنّ الشكّ فيه . وتأخيرَ الفعل يستدعي أنّ النسبة متحققة قد حصل التصديق بها . فيكون بينَه وبينَ (هل) تعارضٌ وتناقض . لِأن (هل) تكون بذلك مستعملةً لطلب حصول الحاصل . وهو محال . يقول السكاكي في (هل) : « ولاختصاصه بالتصديق .. قَبُحَ : (هل رجل عرف ؟) و (هل زيداً عرفت ؟) . دون (هل زيداً عرفتَه ؟) . ولم يقبح : (أرجل عرف ؟) و (أزيدا عرفت ؟) . لِمَا سبق أنّ التقديم يستدعي حصول التصديق بنفس الفعل . فبينه وبين (هل) تدافع » . (١٣٨)

ويقول ابن يعقوب المغربي في توضيح ذلك : « ولِمجيء (الهمزة) لطلب التصور . دون (هل) فإنّها للتصديق فقط كما يأتي . لم يقبح ورودها في التركيب الذي يكون الاستفهام فيه لطلب التصور . كطلب تصور الفاعل في قولك : (أزيد قام ؟) . بخلاف ورود (هل) في هذا التركيب الذي هو لطلب التصور غالباً . فلا يقال (هل زيد قام ؟) إلاّ على قبح . وكطلب تصور المفعول في قولك (أعمرا عرفت ؟) . بخلاف ورود (هل) فيه فيقبح . فلا يقال (هل عمرا عرفت ؟) إلاّ على قبح أيضاً » . (١٣٩)

---

(١٣٧) الكتاب ، جـ١ ص١٠١ ، وينظر : المقتضب ، جـ٢ ص٧٤ ـ ٧٥ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٨٧ ـ ٨٨ ، وشرح المفصل ، جـ١ ص٨١ ـ ٨٢ ، والأشباه والنظائر ، جـ٢ ص١٤١ .

(١٣٨) مفتاح العلوم ، ص١٤٨ ، وينظر : الايضاح ، جـ١ ص١٣٢ .

(١٣٩) مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٥١ .

ويقول السبكي في ذلك أيضاً: «قوله «وقبح (هل زيدا ضربتَ؟)» لِأنّ التقديمَ على ما قرّره يستدعي حصولَ التصديق بنفس الفعل، والمُستفهَم عنه لابدّ أن يكون غيرَ حاصل وقتَ الطلب. فقولك (هل زيداً ضربتَ؟) لايكون استفهاماً عن (التصديق) لِأنّه تحصيل الحاصل، ولا عن (التصور) لِأنّ (هل) لم توضع له». (١٤٠)

والى هذا المعنى ذهب من النحاة المتأخرين ابنُ هشام اذ يقول: «(هل)، حرفٌ موضوع لطلب التصديق الإيجابي، دون التصور، ودون التصديق السلبي، فيمتنع نحو (هل زيداً ضربتَ؟)، لِأنّ تقديم الاسم يُشعر بحصول التصديق بنفس النسبة». (١٤١)

وذكر الخطيب القزويني وأصحابُ شروح التلخيص، أنّ غيرَ السكاكي قد علّل القبحَ في (هل رجل عرف؟) و (هل زيد عرف؟)، بأنّ أصل (هل) أن تكون بمعنى (قد)، إلاّ أنّهم تركوا (الهمزة) قبلَها لكثرة وقوعها في الاستفهام، و (قد) من خواص الأفعال، وكذلك ما هي بمعناها، وكما قَبُحَ (قد زيد عرف)، يقبحُ (هل زيد عرف؟)(١٤٢). وعلى كون (هل) بمعنى (قد)، فقد علّلوا عدمَ قبح (هل زيد قائم؟) بقولهم: «وإنّما لم يقبح (هل زيد قائم؟)، لِأنّها اذا لم ترَ الفعلَ في حيزّها ذهلت عنه وتسلّت، بخلاف ما اذا رأته فإنّها تذكّرت العهود، وحنّت الى الإلف المألوف، فلم ترض بافتراق الاسم بينهما»(١٤٣). ولعلّ البلاغيين كانوا يشيرون بقولهم: «وقد علّل غير السكاكي». الى الاسترابادي الذي سبقت الإشارة الى أنه قد قال بهذا التعليل. (١٤٤)

---

(١٤٠) عروس الافراح ـ شروح التلخيص، جـ٢ ص٢٥٨.

(١٤١) مغني اللبيب، جـ٢ ص٣٤٩، وينظر: الأشباه والنظائر، جـ٤ ص٧٠ ـ ٧٢.

(١٤٢) ينظر: الايضاح، جـ١ ص١٣٢، وعروس الافراح ـ شروح التلخيص، جـ٢ ص٢٦٠.

(١٤٣) مختصر التفتازاني ـ شروح التلخيص، جـ٢ ص٢٦٠ ـ ٢٦١.

(١٤٤) ينظر: ص٣٢٨ ـ ٣٢٩ من هذا البحث.

والملاحظ أنّ البلاغيين قد قالوا كما قال سيبويه بقبح (هل زيداً ضربت ؟) ، ولكنّهم لم يجعلوه كما جعله سيبويه خاصاً بضرورة الشعر . وهم فوق ذلك يجوزون (هل زيداً ضربتَه ؟)[١١٥] ، لِجواز تقدير الفعل المحذوف المفسِّر قبل (زيداً) ، فيكون التقدير : (هل ضربت زيداً ضربتَه ؟)[١١٦] ، وذلك لِأنّ القبح في (هل زيداً ضربتَ ؟) ، كان بسبب تقديم (زيدا) الذي يقتضي تقديمُه حصولَ التصديق بنفس النسبة ، وهذا يتعارض مع (هل) التي هي لطلب التصديق ، وأمّا قولهم (هل زيداً ضربتَه ؟) ، فمع تقديرهم العامل المحذوف قبل (زيداً) ، يكون الأصل : (هل ضربتَ زيداً ضربتَه ؟) ، فلا يكون فيه تقديم يقتضي حصولَ التصديق بنفس النسبة ، فصحَّ فيه الاستفهام بـ (هل) عن التصديق .[١١٧]

والبلاغيون في هذا قد خالفوا النحويين الذين قالوا بقبح تقديم الاسم على الفعل بعد أداة الاستفهام ، حتى مع اشتغال الفعل بضمير عائد على الاسم المقدم ، ومنعوا هذه الصورة إلّا في ضرورة الشعر ، يقول سيبويه : « واعلم أنّ حروف الاستفهام كلّها يقبح أن يصير بعدها الاسم ، اذا كان الفعل بعد الاسم ، لو قلت : (هل زيد قام ؟) و (أين زيد ضربتَه ؟) لم يجز إلّا في الشعر ، فاذا جاء في الشعر نصبته »[١١٨] ، ويقول الاسترابادي : « و (الهمزة) أعَمُّ ، يعني : أنّها تستعمل فيما لم يستعمل فيه (هل) ، منها أنّه لايقال : (هل زيد خرج ؟) لا على كون (زيد) مبتدأ ولا على كونه فاعلاً لفعل مقدّر ، ولايقال (هل زيداً ضربتَ ؟) على انّ (زيداً) منصوب بما بعده ، ولا يقال (هل زيدا ضربته ؟) على أنّ (زيداً) منصوب بمقدّر » .[١١٩]

ولاشك أن قولك (هل زيدا ضربتَه ؟) يمتنع كما يمتنع (هل زيدا ضربتَ ؟) ، لِأنّ تقديمَ الأسم يقتضي حصولَ التصديق بالنسبة ، وهذا يتعارض مع (هل) التي هي لطلب التصديق . ولاشك أنّ البلاغيين قد أسرفوا في تعليل عدم القبح في (هل زيداً ضربته؟)، لِأنّ تقدير عامل محذوف، نحو (هل ضربت زيداً ضربته ؟) ، هو خروج على أصل وضع الكلام ، وافتراض لِأصل غير موجود . ولذلك

---

(١١٥) ينظر : مفتاح العلوم ، ص١٤٨ .

(١١٦) ينظر : الايضاح ، جـ١ ص١٣٢ ، ومختصر التفتازاني ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٥٧ .

(١١٧) ينظر : مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، للمغربي ، جـ٢ ص٢٥٧ ـ ٢٥٨ .

(١١٨) الكتاب ، جـ١ ص١٠١ .

(١١٩) شرح الكافية ، جـ١ ص٢٨٨ .

خالف السبكي البلاغيين في هذه المسألة . والتزم رأيَ النحاة فقال : « قلتُ : وما ذكره المصنف من صحة (هل زيدا ضربته ؟) وعدم قبحه . ومن قبح (هل زيدا ضربت ؟) المقتضي لجوازه في الجملة . ممنوع . فإنّ أدوات الاستفهام . غير (الهمزة) . اذا وقع بعدها الفعل والأسم . قدم الفعل على الاسم . ولا يجوز تقديم الاسم على الفعل إلاّ في ضرورة شعر . هذا نص ابن عصفور في « المقرب » .(١٥٠) وقال سيبويه في « باب ما يُختار فيه النصبُ »(١٥١) من أبواب الاشتغال : ولو قلت:(هل زيد ذهب ؟) لم يجز . وكذلك قال غيره . وقال شيخنا أبو حيان : لو قلت:(هل زيدا ضربت ؟) لم يجز إلاّ في الشعر . فاذا جاء في الكلام (هل زيدا ضربته) كان ذلك على الاشتغال . هذا مذهب سيبويه . وخالفه السكاكي وجوّز أن يليها الاسم وإن جاء بعده الفعل » .(١٥٢)

د ـ وجوب تقديمها على حروف العطف :

ذهب النحاة الى أنّ همزة الاستفهام اذا كانت في جملة معطوفة بـ (الفاء) أو (الواو) أو (ثم) . فإنها تتقدّم على العاطف . تنبيها على أصالتها في التصدير . مثال ذلك : « أَوَكُلَّمَـا عاهَدوا عَهْدا ؟ » .(١٥٣) « أَفَأَمِنَ أَهْلُ القُرَى ؟ » .(١٥٤) « أَثُمَّ اذا ما وقع ؟ » .(١٥٥) في حين أنّ أدوات الاستفهام الأخرى تتأخر عنه . كما هو القياس في جميع أجزاء الجملة المعطوفة .(١٥٦) مثال ذلك : « وكيف تكفرون ؟ » .(١٥٧) « فَأَينَ تَذهبُونَ ؟ » .(١٥٨)

---

(١٥٠) ينظر : المقرب ، جـ١ ص٩١ .

(١٥١) ينظر : الكتاب ، جـ١ ص١٠١ .

(١٥٢) عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٥٩ .

(١٥٣) سورة البقرة : الآية ١٠٠ .

(١٥٤) سورة الاعراف : الآية ٩٧ .

(١٥٥) سورة يونس : الآية ٥١ .

(١٥٦) ينظر : الكتاب ، جـ٣ ص١٨٧ ـ ١٨٩ ، ومجاز القرآن ، جـ٢ ص١٣٣ ، ١٥٦ ، ١٦٨ ، ٢٥١ ، وشرح المفصل ، جـ٨ ص١٥١ ، وتسهيل الفوائد ، ص٢٤٣ ، والاتقان ، جـ١ ص١٤٦ ، ومعترك الاقران ، جـ١ ص٥٧٣ ، والصاحبي ، ص١١٩ ـ ١٢٠ ، والأشباه والنظائر ، جـ٢ ص١٤١ .

(١٥٧) سورة آل عمران : الآية ١٠١ .

(١٥٨) سورة التكوير : الآية ٢٦ .

وقال ابن هشام ، انّ القول بتقديم (همزة) الاستفهام على العاطف هو مذهب سيبويه والجمهور ، وأنّه قد خالفهم جماعة ، أوّلُهم الزمخشري ، فزعموا أن (الهمزة) في تلك المواضع في محلها الأصلي ، وأنّ العطف على جملة مُقدّرة بينها وبين العاطف ، فيكون التقدير في مثل قوله تعالى « أَفَإِنْ مات أو قُتِل انقلبتُمْ ؟ » ،[١٥٩] (أتؤمنون به في حياته فإن مات أو قتل انقلبتم ؟) .[١٦٠] يقول أبو حيان في قوله تعالى « أَفَتَطْمَعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُم » ،[١٦١] « « الفاء » بعد « الهمزة » أصلها التقديم عليها ، والتقدير : (فَأتطمعونَ ؟) ، فـ (الفاء) للعطف ، لكنّه اعتُنِيَ بهمزة الاستفهام فَقُدِّمَتْ عليها . والزمخشري يزعم أنّ بينَ (الهمزة) و (الفاء) فعلاً محذوفاً ، ويقرُّ (الفاءَ) على حالها حتى تعطف الجملة بعدَها على الجملة المحذوفة قبلها . وهو خلاف مذهب سيبويه ، ومحجوج بمواضع لا يمكن تقدير فعل فيها ، نحو قوله ، « أَوَمَنْ يُنَشَّأُ في الحِلْيَةِ » ،[١٦٢] « أَفَمَنْ يَعْلَمُ أَنَّمَا أُنْزِلَ إِلَيكَ » ،[١٦٣] « أَفَمَنْ هُوَ قَائِمٌ »[١٦٤] » .[١٦٥] ويقول في قوله تعالى « أَوَكُلَّمَا عاهَدُوا عَهْداً ؟ » ، « قد تقدَّمَ أنّ مذهب سيبويه والنحويين أنّ الأصل تقديم هذه (الواو) و (الفاء) و (ثمّ) على (همزة) الاستفهام ، وإنّما قُدّمت (الهمزة) لأنّ لها صدرَ الكلام . وإنّ الزمخشري يذهب إلى أنّ ثمّ محذوفا معطوفاً عليه مُقدّراً بين (الهمزة) و (حرف العطف) ، ولذلك قدّرَه هنا ، (أكفروا بالآيات البيّنات وكُلّما عاهدوا) . وقد رجع الزمخشري عن اختياره الى قول الجماعة . وقد أمعنّا الكلامَ على ذلك في كتابنا المسمّى بـ « التكميل لشرح التسهيل » » .[١٦٦] والصحيح في هذا الرأي ما قاله ابن هشام من أنّه ضعيف لما فيه من التكلف ، وأنّه غير مطرد في جميع المواضع .[١٦٧] وقال فيه أبو حيان أيضا ، « هو تقدير ما لا دليل عليه من غير حاجة اليه » .[١٦٨]

---

(١٥٩) سورة آل عمران ، الآية ١٤٤ .

(١٦٠) ينظر ، مغني اللبيب ، جـ١ ص١٦ .

(١٦١) سورة البقرة ، الآية ٧٥ .

(١٦٢) سورة الزخرف ، الآية ١٨ .

(١٦٣) سورة الرعد ، الآية ١٩ .

(١٦٤) سورة الرعد ، الآية ٣٣ .

(١٦٥) البحر المحيط ، جـ١ ص٢٧١ .

(١٦٦) المصدر نفسه ، جـ١ ص٣٢٢ ، وينظر ، ص٢٧٤ ـ ٢٧٥ ، ٣٠٠ .

(١٦٧) ينظر ، مغني اللبيب ، جـ١ ص١٦ .

(١٦٨) همع الهوامع ، جـ٢ ص٦٩ .

وحقيقة موقف الزمخشري في هذه المسألة ، أنّه قد قال فيها في كتابة « المفصل » بما قال به سيبويه والجمهور ، وذلك قوله في خصائص (الهمزة) : « وتوقعها قبل (الواو) و (الفاء) و (ثم) ، قال الله تعالى « أَوَكُلَّمَا عاهدوا عهدا ؟ » ، وقال « أفمن كان على بيّنه من ربه ؟ » .(١٦٩) وقال تعالى « أثم اذا ما وقع ؟ » . ولاتقع (هل) في هذه المواضع » .(١٧٠) ولكننا نجد الزمخشري في كتابه « الكشاف » يذكر هذا الرأي ، ويذكر رأيا آخر متكلّفاً ، هو أن يكون العطف على جملة محذوفة مقدّرة بين الهمزة وحرف العطف ، ولاتقديم ولا تأخير على هذا الرأي ، ومن أمثلة ذلك قوله في الآية « أَوَكُلَّمَا عاهدوا عهدا نَبذَهُ فريقٌ منهم ؟ » : « الواو » : للعطف على محذوف ، معناه : أكفَرُوا بالآيات البينات وكلما عاهدوا » .(١٧١) ويقول في قوله تعالى « أَفَأَمِنتُم أن يَخْسِفَ بِكُم جَانِبَ الْبَرِّ ؟ » ،(١٧٢) « « أفأمنتم ؟ » : (الهمزة) للإنكار ، و (الفاء) للعطف على محذوف تقديره : أنجَوتم فَأمنتم » .(١٧٣)

وقد نَبّه أبو حَيّان على اضطراب رأي الزمخشري في هذه المسألة ، يقول في قوله تعالى « أَتَأمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُم وَأَنتُم تَتْلُونَ الكِتابَ أَفَلَا تَعْقِلُون ؟ » ،(١٧٤) « « أفلا تعقلون ؟ » : مذهب سيبويه والنحويين أنّ أصل الكلام كان تقديم حرف العطف على (الهمزة) في مثل هذا ومثل : « أَوَلَمْ يسيروا ؟ » ، « أثُمّ إذا ما وقع ؟ » . لكن لَمّا كانت (الهمزة) لَها صَدرُ الكلام قُدّمت على حرف العطف ، وذلك بخلاف (هل) . وزعم الزمخشري أنّ (الواو) و (الفاء) و (ثم) بعد (الهمزة) واقعة موقعها ، ولا تقديم ولا تأخير ، ويجعل بين (الهمزة) و (حرف العطف) جملة مقدّرةً يصحُّ العطفُ عليها ، وكأنّه رأى أنّ الحذف أولى من

---

(١٦٩) سورة محمد : الآية ١٤ ، وسورة هود : الاية ١٧ .

(١٧٠) المفصل ، ص٣١٩ ، وينظر : شرح المفصل ، جـ٨ ص١٥١ .

(١٧١) الكشاف جـ١ ص٣٠٠ ، وينظر : الفائق في غريب الحديث ، جـ١ ص٢٥٨ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص١٦ ، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم ، جـ٢ ص٦١٢ .

(١٧٢) سورة الاسراء : الآية ٦٨ .

(١٧٣) الكشاف جـ٢ ص٤٥٧ ، وينظر : جـ١ ص٢٩٤ ـ ٢٩٥ في تفسير قوله تعالى « أفكلما جاءكم رسول بما لاتهوى أنفسكم استكبرتم ؟ » ، و ص٤٤١ في تفسير قوله تعالى « أفغيرَ دين اللهِ يبغون ؟ » ، و ص٤٧٧ في تفسير قوله تعالى « أولمّا أصابتكم مصيبة ؟ » ، و جـ٢ ص٨٦ في تفسير قوله تعالى « أوعجبتُم أن جاءكم ذِكرٌ مِن رَبّكم ؟ » ، و جـ٣ ص٢٤١ في تفسير قوله تعالى (أفنا لَحنُ بمَيّتِينَ ؟ » .

(١٧٤) سورة البقرة : الآية ٤٤ .

التقديم والتأخير . وقد رجع عن هذا القول في بعض تصانيفه إلى قول الجماعة . وقد تكلمنا على هذه المسألة في شرحنا لكتاب « التسهيل » . فعلى قول الجماعة يكون التقدير : (فَألا تعقلون ؟) ، وعلى قول الزمخشري يكون التقدير : (أتغفلونَ فلا تعقلونَ ؟) ، (أمَكثُوا فلم يسيروا في الأرض ؟) ، أو ما كان شبه هذا الفعل مِمّا يصحُّ أن يعطف عليه الجملة التي بعدَ حرف العطف » .(١٧٥)

وقد نَبّه الرزكشي أيضاً على اضطراب رأي الزمخشري في هذه المسألة فقال : « والزمخشري اضطرب كلامه . فتارة يجعل (الهمزةَ) في مثل هذا داخلةً على محذوف عطف عليه الجملة التي بعدها . فيقدّر بينهما فعلا محذوفا تعطف (الفاء) عليه ما بعدها . وتارة يجعلها متقدمةً على العاطف كما ذكرناه . وهو الأوْلى » .(١٧٦)

ولا شَكَّ في أنّ تقدير جملة محذوفة بين (الهمزة) و (حرف العطف) تكلُّف لا حاجة إليه . اضافة إلى أنّه قد يخلُّ بالمعنى اخلالا جسيماً . انظر إلى ما يقوله الزمخشري في قوله تعالى « أَفَلَمْ تَكُنْ آياتي تُتلى عليكم ؟ » ،(١٧٧) « المعنى : (أَلَمْ يَأْتِكُم رُسُلي فلم تكن آياتي تُتلى عليكم ؟) ، فحذف المعطوف عليه »(١٧٨) .

والبلاغيون قد وافقوا النحويين في أنّ (الهمزة) تختص من بين أدوات الاستفهام بالتقديم على أدوات العطف .(١٧٩)

هـ ـ استعمالها في غير معنى الاستفهام

ذهب بعض النحاة الى أنّ (الهمزة) قد تستعمل في غير معنى الاستفهام ، فتختص بورودها لمعاني : (التسوية) و (التقرير) و (الإنكار) و (التوبيخ) و(التهكم)و (الأمر) و (التعجب) و (الاستبطاء) ، وأنّ سائر الأدوات لا ترد لشيء من ذلك(١٨٠) .

---

(١٧٥) البحر المحيط ، جـ١ ص١٨٢ ، وينظر : جـ٤ ص٣٤٩ .

(١٧٦) البرهان ، جـ٢ ص٣٥٠ ، وينظر : البحر المحيط ، جـ٣ ص٢٤ ، جـ٦ ص٢٠٧ .

(١٧٧) سورة الجاثية : الآية ٤٤ .

(١٧٨) الكشاف ، جـ٣ ص٥١٣ .

(١٧٩) ينظر : مفتاح العلوم ، ص٥٥ .

(١٨٠) ينظر : همع الهوامع ، جـ٢ ص٦٩ .

وأول من نبّه على ذلك سيبويه ، الذي جعل من الفروق بين (الهمـزة) و(هل) ، أنّ (الهمزة) تختص بالاستعمال في معنى التوبيخ والتقرير ، يقول : « وممّا يدلُّكَ على أنّ (ألفَ) الاستفهام ليست بمنزلة (هل) ، أنّك تقول للرجل : (أطربًا ؟ !) وأنت تعلم أنّه قد طَرِبَ ، لتوبّخه وتقرّره . ولا تقول هذا بعد (هل) »[١٨١] .

وقد تابع بعضُ النحاة سيبويه في قوله بأنّ (الهمزة) تفترق عن (هل) باختصاصها بالاستعمال في معنى التقرير والانكار والتوبيخ ، ومن هؤلاء المبرد الذي يقول : « ألا ترى أنّك تقول : (أمَا زيد في الدار ؟) على التقرير . وتقول : (يازيدُ أسكُوتا والناسُ يتكلمون ؟) توبّخه بذلك وقد وقع منه السكوت . ولا تقع (هل) في هذا الموضع »[١٨٢] . ومنهم أبو حيان الذي أورد الزركشي رأيه فقال : « وقال الشيخ أبو حيان : إن طُلِبَ بالاستفهام تقرير ، أو توبيخ ، أو إنكار ، أو تعجب ، كان بـ (الهمزة) دون (هل) »[١٨٣] . ومنهم أيضا المالقي الذي رفض قول بعض النحاة بأنّ (هل) مستعملة للتقرير في قوله تعالى « هَلْ أتى على الإنسان حِينٌ من الدّهرِ ؟ »[١٨٤] فقال : « وزعم بعضُهم أنّ (هل) في الآية للتقرير ، وهذا مردود ، لِأنّه لم يثبُت في (هل) معنى التقرير فيُحمل هذا عليه »[١٨٥] .

وهؤلاء يتأوّلون استعمالَ بقية أدوات الاستفهام في غير معنى الاستفهام على تقدير (الهمزة) ، فيجعلون معنى (التقرير) أو (الإنكار) أو (التعجب) مِن نصيب (الهمزة) المقدّرة ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « كيفَ تكفرونَ باللهِ وكنتم أمواتاً فأحياكم ثمّ يميتكم ثمّ يحييكم ثمّ إليه ترجعون ؟ »[١٨٦] : « معنى (الهمزة) التي في « كيف » مثله في قولك : (أتكفرونَ باللهِ ومعكم ما يصرفُ عن الكفر ويدعو إلى الإيمان ؟) . وهو (الإنكار والتعجب) ، ونظيره قولك : (أتطيرُ

---

(٨١) الكتاب ، جـ٢ ص١٧٦ .

(١٨٢) المقتضب ، جـ٢ ص٢٨٩ .

(١٨٣) البرهان ، جـ٢ ص٣٤٨ .

(١٨٤) سورة الانسان ، الاية ١ .

(١٨٥) رصف المباني ، ص٤٠٧ .

(١٨٦) سورة البقرة ، الآية ٢٨ .

بغير جناح ؟) و (كيف تطيرُ بغير جناح ؟) .. إنّ معنى الاستفهام في « كيف » ، الإنكار »[١٨٧]. ويقول في قوله تعالى « أَمْ حَسِبْتُم أن تدخلوا الجنَّةَ وَلَمَّا يأتكم مَثَلُ الذين خَلَوا مِن قبلكم »[١٨٨] ، « « أمْ » ، منقطعة ، ومعنى (الهمزة) فيها للتقرير وإنكار الحسبان واستبعاده »[١٨٩] .

وذهب نحاة آخرون الى أنّ بقية أدوات الاستفهام ، وَلاسيّما (هل) ، تشارك (همزة) الاستفهام في الخروج الى مثل هذه المعاني . وهذا هو الصحيح . قال أبو بكر الأنباري ، « وقال بعضُ أهل اللغة ، اذا دخلت (هل) للشيء المعلوم فمعناها الايجاب ، والتأويل ، (ألم يكن كذا وكذا ؟) على جهة التقرير والتوبيخ . ومن ذلك قوله جلّ وعزّ « كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا ؟ »[١٩٠] ، ومنه أيضا « فأين تذهبون ؟ »[١٩١] ، لم يُرَدْ بهذين الاستفهامين حدوثُ علم لم يكن ، وانما أريد بهما التقرير والتوبيخ »[١٩٢] .

ويقول ابن قتيبة في « باب مخالفة ظاهرِ اللفظِ مَعناه » ، « ومنه أن يأتي الكلام على مذهب (الاستفهام) وهو (تقرير) ، كقوله سبحانه ، « أأنتَ قُلتَ للنّاس ، اتّخِذُوني وأُمّي إلهَيْنِ مِن دُونِ اللهِ ؟ »[١٩٣] و « مَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يامُوسى ؟ »[١٩٤] و « ماذا أَجَبْتُمُ المُرسَلينَ ؟ »[١٩٥] ، « قُلْ ، مَنْ يَكْلَؤُكُمْ بِاللَّيلِ والنَّهارِ مِنَ الرَّحْمَنِ ؟ »[١٩٦] »[١٩٧] . ويقول في الأداة (هل) ، « (هل) ، تكون للاستفهام ، ويدخلها من معنى (التقرير) و (التوبيخ) ما يدخل (الألفَ) التي يُستفهَمُ بها ، كقوله تعالى ، « هَلْ لكم مِمّا مَلَكَتْ أيمَانُكُم

---

(١٨٧) الكشاف ، جـ١ ص٢٦٩ .

(١٨٨) سورة البقرة ، الآية ٢١٤ .

(١٨٩) الكشاف ، جـ١ ص٢٥٥ .

(١٩٠) سورة البقرة ، الآية ٢٨ .

(١٩١) سورة التكوير ، الآية ٢٦ .

(١٩٢) الأضداد في اللغة ، ص١٦٦ .

(١٩٣) سورة المائدة ، الآية ١١٦ .

(١٩٤) سورة طه ، الآية ١٧ .

(١٩٥) سورة القصص ، الآية ٦٥ .

(١٩٦) سورة الأنبياء ، الآية ٤٢ .

(١٩٧) تأويل مشكل القرآن ، ص٢٧٩ .

مِن شُرَكاءَ ؟ »[١٩٨] وهذا استفهام فيه تقرير وتوبيخ . وكذلك قوله تعالى : « هَلْ مِن شُرَكائِكُم مَنْ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعيده ؟ »[١٩٩] »[٢٠٠] .

وقد قال القيسي في قوله تعالى « هل أتى على الانسان حين من الدّهر ؟ » : « قيل : « هل » بمعنى : (قد) . والأحسن أن تكون (هل) على بابها للاستفهام الذي معناه التقرير . وانما هو تقرير لِمن أنكرَ البعثَ . فَلَابُدَّ أن يقول : نَعَمْ قد مضى دهر طويل لا إنسانَ فيه »[٢٠١] .

وذهب الاسترابادي الى أنّ (الهمزة) تختص ، دون (هل) ، بالدخول على النافي لمحض التقرير ، نحو « أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ؟ »[٢٠٢] . وأنّ (هل) تختص ، دون (الهمزة) ، بكونها للتقرير في الإثبات ، كقوله تعالى « هَلْ ثُوِّبَ الكُفّارُ ؟ »[٢٠٣] أي : ألم يثوب .[٢٠٤]

وقد أنكر ابن هشام قولَ بعضهم بأن (هل) لا تكون للاستفهام التقريري ، فقال : « وقال بعضهم : لا تكون (هل) للاستفهام التقريري ، وانّما ذلك من خصائص (الهمزة) . وليس كما قال »[٢٠٥] . وقد أشار الى أنّ جماعة من المفسرين قد صرّحوا بأنّ (هل) في قوله تعالى « هل أتى على الإنسان ؟ » مستعملة للاستفهام التقريري[٢٠٦] .

وذكر الزركشي جملةً من المعاني التي يمكن أن يخرج اليها الاستفهام بـ (هل) ، ومن ذلك أنها تكون للتقرير والإثبات ، كقوله تعالى « هل في ذلك قَسَمٌ لذى حِجْرٍ ؟ »[٢٠٧] أي : في ذلك قَسَم[٢٠٨] .

---

(١٩٨) سورة الروم : الآية ٢٨ .

(١٩٩) سورة يونس : الآية ٣٤ .

(٢٠٠) تأويل مشكل القرآن ، ص٥٢٨ .

(٢٠١) مشكل اعراب القرآن ، جـ٢ ص٤٢٤ ، وينظر : الخصائص ، جـ٢ ص٢٦٢ ـ ٢٦٤ .

(٢٠٢) سورة الشرح : الاية ١ .

(٢٠٣) سورة المطففين : الاية ٣٦ .

(٢٠٤) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٢٨٨ ـ ٢٨٩ .

(٢٠٥) مغني اللبيب ، جـ٢ ص٣٥٣ .

(٢٠٦) ينظر : المصدر نفسه ، جـ٢ ص٣٥٢ .

(٢٠٧) سورة الفجر : الاية ٥ .

(٢٠٨) ينظر : البرهان ، جـ٤ ص٤٣٣ ـ ٤٣٤ .

وفي مواضع أخرى عديدة من « الكشاف » نجد ظاهر عبارة الزمخشري تشيرُ إلى أن أدوات الاستفهام تشارك (الهمزة) في الخروج الى المعاني المجازية . يقول الزمخشري . في قوله تعالى « قَالَ . هَلْ عَسَيْتُمْ إن كُتِبَ عَلَيْكُم ٱلْقِتَالُ أن لا تُقَاتِلُوا »(٢٠٩) . « خبر « عسيتم » : « أن لا تقاتلوا » . والشرط فاصل بينهما . والمعنى : هل قارَبتم أن لا تقاتلوا ؟ . يعني : هل الأمر كما أتوقعه أنكم لا تقاتلون ؟ . أرادَ أن يقول : (عسيتم أن لا تقاتلوا) بمعنى : أتوقع جبنكم عن القتال . فأدخل « هل » مُستفهماً عمّا هو مُتَوَقّع عندَه ومظنون . وأراد بالاستفهام : التقرير وتثبيت أنّ المتوقعَ كائنٌ وأنّه صائب في توقعه . كقوله تعالى « هَلْ أتى على الإنسان ؟ » معناه : التقرير »(٢١٠) .

وهكذا نجد أنّ (هل) تستعمل حقيقةً في تقرير مضمون الجملة . وبالتالي نستطيع القول بأن التقرير ليس خاصا بالهمزة فقط . وانّما تشاركها فيه بقيةُ أدوات الاستفهام . ولكن وفقَ الترتيب الذي ذكره البلاغيون .

فقد كان من رأي التفتازاني أن أدوات الاستفهام غير (الهمزة) . تستعمل هي الأخرى للتقرير والإنكار . ولكنها لا تكثر كثرة (الهمزة) في ذلك . ولا يجري فيها التفصيل الذي يكون في (الهمزة) . قال : « وأما غير (الهمزة) فيجيء للتقرير والإنكار . ولكن لا يجري فيه هذه التفاصيل . ولا يكثر كثرة الهمزة . فلذا لم يبحث عنه »(٢١١) .

فـ (الهمزة) لم تختص وحدها بالتقرير . وانّما خصّت من بين أدوات الاستفهام بايلائها المقرّر به . لأن التفصيل المذكور لا يجرى إلاّ فيها . حيث تجيء للتقرير بالفعل . والفاعل . والمفعول . فتقول في تقرير المخاطب بالفعل : (أضربتَ زيدا ؟) وفي تقريره بالفاعل : (أأنتَ ضربتَ ؟) . وفي تقريره بالمفعول : (أزيداً ضربتَ ؟) . أما بقية أدوات الاستفهام فلا يجرى فيها هذا التفصيل . فلا تكون

---

(٢٠٩) سورة البقرة : الآية ٢٤٦ .

(٢١٠) الكشاف . جـ١ ص٣٧٨ . وينظر : ص٢٥٤ في تفسير قوله تعالى « سَلْ بَني اسرائيل كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِن آيةٍ بَيِّنَةٍ ؟ » . و ص٣٧٩ في تفسير قوله تعالى « قالوا : أنى يكونُ له المُلكُ علينا ونحن أحقُّ بالملكِ منه ولم يُؤتَ سَعَةً مِن المالِ ؟ » . و ص٤٥٠ في تفسير قوله تعالى « كيفَ تكفرونَ وأنتم تُتلى عليكم آياتُ الله وفيكم رسولهُ » . و جـ٢ ص٤١٥ في تفسير قوله تعالى « فَأَخَذْتُهُمْ فكيفَ كانَ عِقَابِ » .

(٢١١) مختصر التفتازاني ـ شروح التلخيص . جـ٢ ص٢٩٦ .

للتقرير بالفعل أو الفاعل أو المفعول . وانّما تكون (هل) للتقرير بنفس النسبة ، أي : للتقرير بمضمون الجملة فقط . وتكون بقيةُ أدوات الاستفهام للتقرير بمدلولاتها . وهو ما يُطلب تصورهُ بها . يقول المغربي : « وخُصَّت (الهمزة) بايلائها المقرَّر به . لِأن التفصيل المذكور لا يجرى إلاّ فيها . بخلاف (هل) مثلا فتكون للتقرير بنفس النسبة الحكمية فقط . كما يقال (هل زيد عاجز عن أذاتي ؟) عند ظهور عجزه . وكذا ما سواها من أدوات الاستفهام . غير (الهمزة) . فإنها للتقرير بما يُطلب تصوُّره بها . كـ (كم أعنتك ؟) . و (مَنْ ذا ضربت منكم ؟) . و (ماذا صنعت معكم ؟) . عند قيام القرينة في الكل على أنّ المراد (التقرير) . لا (الإنكار) مثلا »[٢١٢] .

وهذا الترتيب الذي قاله البلاغيون في أدوات الاستفهام المستعملة في (التقرير) . قالوه أيضا في أدوات الاستفهام المستعملة في (الإنكار) . فـ (الهمزة) تختص من بين أدوات الاستفهام بايلائها المنكر . فتكون لإنكار ما يليها . كالفعل في نحو :

أيَقْتُلُنِي والمَشْرِفيُّ مُضاجِعِي ومَسْنُونَةٌ زُرْقٌ كأنيابِ أغوالِ ؟[٢١٣]

والفاعل في نحو : « أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحمةَ رَبّك ؟ »[٢١٤] . والمفعول في نحو : « أغيرَ اللهِ أتّخِذُ وَلِيًا »[٢١٥] . أما أدوات الاستفهام المستعملة في (الإنكار) . فلا يجرى فيها هذا التفصيل . وانما تكون لإنكار ما يطلب بها فقط . فتكون (هل) لإنكار النسبة في نحو : (هل المجرمُ محسن لِأحد ؟) . وتكون بقية الأدوات لإنكار مدلولاتها . وهو ما يُطلب تصوُّرُه بها . مثل : (كم تدعوني ؟) و (كيف تؤذي أباك ؟)[٢١٦] . وكانَ الزمخشري قد قال في قوله تعالى « قَالُوا : أَنّى يَكونُ لَهُ الْمُلْكُ عَلَيْنَا ونَحْنُ أَحَقُّ بالْمُلْكِ مِنْهُ وَلَمْ يُؤْتَ سَعَةً مِنَ الْمَالِ »[٢١٧] : « « أنّى » : (كيفَ) و (مِن أينَ) . وهو إنكارٌ لِتملُّكِهِ عَليهم واستعبادٌ له »[٢١٨] .

---

(٢١٢) مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٩٥ .

(٢١٣) البيت لامرىء القيس ، وهو من الطويل ، وقد ورد في : ديوانه ، ص٣٢ .
(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص٢١٠) .

(٢١٤) سورة الزخرف : الآية ٣٢ .

(٢١٥) سورة الانعام : الآية ١٤ .

(٢١٦) ينظر : مختصر التفتازاني ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٩٦ ، ومواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٩٦ .

(٢١٧) سورة البقرة : الآية ٢٤٧ .

(٢١٨) الكشاف ، جـ١ ص٣٧٩ .

ولا شك في أنّ هذا الترتيب الذي قرّره البلاغيون في أدوات الاستفهام المستعملة في معنى (التقرير) أو (الإنكار) ، كان يستند الى ما قرّره النحاة من جواز تقديم الاسم ، والفصل به بين (همزة) استفهام والفعل ، وعدم جواز ذلك في غيرها من أدوات الاستفهام . يقول ابن يعيش : « وتقول : (أزيدا ضربتَ ؟) ، فتُقَدِّم المفعول ، وتفصل به بين (همزة) الاستفهام والفعل ، ولا يجوز ذلك في غيرها مما تستفهم به ، فلا تقول : (هل زيدا ضربتَ ؟) ، ولا (متى زيدا ضربتَ ؟) »(٢١٩) .

و ـ استعمالها مع (أم) المتصلة :

ذهب أكثر النحاة الى أنّ (أم) المتصلة لا تُعادَل إلاّ بـ (الهمزة) ، ويكون الاستفهام بهما بمعنى (أيُّهما) ، استفهاما عن المفرد وطلبا لتعيينه ، وإنّما سُمّيت (أم) المعادلة للهمزة (مُتّصلة) لإتصال ما بعدَها بما قبلَها وكونه كلاما واحداً . أما الأداة (هل) فلا تقع بعدَها إلاّ (أم) المنقطعة التي تفيد أنّ ما بعدَها منقطع عمّا قبلها ، ويكون الاستفهام بهما على كلامين مستقلين . يقول أبو علي : « ومِمّا لا تكونُ (أمْ) فيه إلاّ المنقطعةَ قولُهم : (هل عندَكَ زيدٌ أم عمرٌو ؟) ، فهذِهِ التي لا تكون بمنزلة (أيّ) ، لِأنّكَ في (أيّ) تُثبِتُ أحدَ الشيئين أو الأشياء وتَدّعي أحدَها ، وهذا المعنى إنّما يكون في (الهمزة) بِدلالةِ أنّكَ قد تستفهِمُ بها وأنتَ مُثبِتٌ ، كقوله :

* أطَرَباً وَأنتَ قِنَّسْرِيُّ ؟ *

ولا يجوز أن تُثبِتَ بـ (هل) لو قلتَ : (هَلْ طَرَباً ؟) ، فَمِنْ ثَمّ لـم يكـنْ مـع (هَـلْ) إلاّ المُنْقَطِعَة »(٢٢٠) . ويقول الجرجاني : « اعْلَمْ أنّ (أمْ) لا تُعادِلُ غيرَ (الهمزة) ، لِأنّ معنى المُعَادَلَةِ أن تتصلَ بها ويجريا معاً مجرى (أيّ) ، و (أيّ) لإثباتِ واحدٍ مِن شيئين أو أكثر . فاذا قُلتَ : (أزيدٌ عندَكَ أم عمرٌو ؟) بمعنى : أيُّهما عندكَ ؟ ، كُنتَ قد أثبتَّ واحداً مِن هذين بِغيرِ عينِهِ . و (الهمزةُ) لَهَا أصلٌ في الإثباتِ ، بدلالةِ ما ذكرَهُ مِن أنّها تجيء للاثباتِ كقوله : (أطَرباً ؟) ، لأنّه لم يُرِد أن يستفهِمَهُ عن طربِهِ ، وإنّما أثبتَ له ذلكَ فوبّخَهُ عليه . ولا يكونُ

---

(٢١٩) شرح المفصل ، جـ٨ ص١٥١ ، وينظر : الكتاب ، جـ١ ص١٠١ ، والمفصل ، ص٢١٩ .

(٢٢٠) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص٩٥٥ .

هذا الاثباتُ في (هَل) ، لو قُلتَ : (هَلْ تخرجُ ؟) كان استفهاماً صريحاً ، ولم تكنْ عالماً بخروجِهِ ، وإذا كانَ كذلك لم يَجُزْ أن تقولَ : (هل زيدٌ عندكَ أمْ عمرٌو ؟) بمعنى : أيّهما عندكَ ؟ ، كما قُلتَ : (أزيدٌ عندَكَ أمْ عمرٌو ؟) »(٢٢١) .

ويقول ابن يعيش : « و (الهمزة) أعمُّ تَصَرُّفاً في بابها مِن أختها ، وذلك إذ كانت يلزمُها الاستفهام وتقعُ مواقعَ لا تقعُ أختُها فيها ، ألا ترى أنَّكَ تقول : (أزيدٌ عندك أمْ عمرو ؟) ، والمُراد : أيُّهما عندك ؟ ، فـ (أمْ) ههنا مُعَادِلَةٌ لِهمزةِ الاستفهام ، ولا تُعادَلُ (أمْ) في هذا الموضع بغير (الهمزة) على ما سبق . ولا يُقال في هذا المعنى : (هَلْ زيدٌ عندك أمْ عمرو ؟) »(٢٢٢) .

وذهب الاسترابادي الى أنّ (أم) المتصلة قد تقعُ على الشذوذ بعد (هل) في نحو (هَلْ زيدٌ عندك أمْ عمرو ؟) ، فقال : « (المُتَّصِلة) تختصُّ بثلاثة أشياء : (أحدها) : تقدُّم (الهمزة) .. وربما يجيء (هل) قبل (المتصلة) على الشذوذ ، نحو (هل زيد عندك أم عمرو ؟) . وإنّما لزمت (الهمزة) في الأغلب ، دون (هل) ، لِأنّ (أم) المتصلة لازمة لمعنى الاستفهام وضعاً ، وهي مع أداة الاستفهام التي قبلها بمعنى : أيّ الشيئين ؟ »(٢٢٣) .

وأجازَ السيوطي أن تقع (أم) المتصلة بعدَ (هَلْ) ، يقول في بيت الكميت بن معروف :

لَيْتَ شِعْري هَلْ ثُمَّ هَلْ آتِيَنَّهُمْ أمْ يَحُولَنَّ دُونَ ذاكَ حِمَامُ ؟

« « أمْ » في البيت مُنقطِعة لِإنها مسبوقة بغير (الهمزة) ، ويجوز أن تكونَ مُتصلةً ، بمعنى : (أيّ الأمرينِ كائنٌ ؟) ، على سبيل التقدير ، لحصول العلم بكون أحدِهما »(٢٢٤) .

---

(٢٢١) المصدر نفسه ، جـ٢ ص٩٥٦ .

(٢٢٢) شرح المفصل ، جـ٨ ص١٥١ ، وينظر : ص٩٧ ـ ٩٨ ، والمقتضب ، جـ٢ ص٢٨٩ ، والمفصل ، ص٣١٩ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص١٤ ، ٤١ ، والبرهان ، جـ٢ ص٣٤٨ ـ ٣٤٩ ، والأشباه والنظائر ، جـ٢ ص١٤١ ، ٢٥٨ ، جـ٤ ص٧٢ ـ ٧٣ .

(٢٢٣) شرح الكافية ، جـ٢ ص٧٧٣ .

(٢٢٤) شرح شواهد المغني ، جـ٢ ص٧٧١ .

والصحيحُ في (أم) المُتَّصِلة أنّها لا تقع إلاّ عديلةً لـ (همزة) الاستفهام ، وذلك لِأنّها عديلتُها في طلب التصوُّر . فالاستفهام بهما يكون بمعنى (أيّهما) استفهاماً عن المفرد وطلبا لتعيينه . و (أم) المتصلة لا تقع بعد (هل) حتى ولو على الشذوذ . وذلك لِأنّ وجودها يتناقض مع (هل) التي لا يكون الاستفهام بها إلاّ طلباً للتصديق . ولذلك لا يناسب (هل) إلاّ أن تقع بعدها (أم) المنقطعة ، التي تفيد هي الأخرى طلبَ التصديق . فيكون الاستفهام بهما على كلامين مستقلّين . وقد قال ابن هشام في (هل) : « ونظيرها في الاختصاص بطلب التصديق : (أم) المنقطعة . وعكسهما (أم) المتصلة »[٢٢٥] .

جاء في كتاب « بدائع الفوائد » قول ابن القيم في (أم) المتصلة : « وإنّما جعلوها معادلةً للهمزة دون (هل) و (متى) و (كيف) ، لِأنّ (الهمزة) هي أمُّ الباب ، والسؤال بها استفهام بسيط مطلق غير مقيّد بوقت ولا حال . والاستفهام بغيرها استفهام مركّب مقيّد إمّا بوقت كـ (متى) ، وإمّا بمكان كـ (أينَ) ، وإمّا بحال نحو (كيف) ، وإمّا بنسبة نحو : (هل زيدٌ عندَكَ ؟) ، ولهذا لا يُقال : (كيف زيدٌ أمْ عمرٌو ؟) وَلا (أينَ زيدٌ أمْ عمرٌو ؟) وَلا (مَنْ زيدٌ أم عمرٌو ؟) . وأيضا فلِأنّ (الهمزة) و (أمْ) يصطحبانِ كثيراً »[٢٢٦] .

وهذا ما ذهب اليه البلاغيون . فقد منعوا في (هل) أن تقع بعدها (أم) المتصلة . يقول السكاكي في (هل) : « ولاختصاصه بالتصديق امتنع أن يقال : (هل عندك عمرٌو أم بِشرٌ ؟) باتصال (أم) ، دونَ (أمْ عندكَ بِشرٌ ؟) بانقطاعها »[٢٢٧] . قال السبكي في تعليل ذلك : « ولكون (هل) لا يُطلبُ بها إلاّ التصديق . امتنع (هل زيدٌ قام أم عمرٌو ؟) ، لِأنّ (أم) المتصلة إنما تُستعمَل عند طلب التصور وارادة التعيين بعد العِلم بالنسبة . والتصديقُ طَلَبُ النسبةِ . فيلزم طلبها وكونها حاصلة وهما متنافيان .. قلت : (أمْ) لا تقعُ بعد (هل) إلاّ منقطعةً ، لِأنّها لا يُطلب بها إلاّ التصديق . ولا تكون (أمْ) معه إلاّ منقطعةً كما سبق . ولِأنّه يُشترط في اتصالها أن يكونَ قبلها استفهامٌ بالهمزة . قال ابن الصائغ : ولا يجوز استعمالُ (أمْ) بعد (هَلْ) إلاّ أن تُريدَ المنقطعةَ »[٢٢٨] .

---

(٢٢٥) مغني اللبيب ، جـ٢ ص٢٤٩ .

(٢٢٦) بدائع الفوائد ، جـ١ ص٢٠٢ ، وينظر : دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، جـ١ ص٢٠٣ .

(٢٢٧) مفتاح العلوم ، ص١٤٨ ، وينظر : الايضاح ، جـ١ ص١٣٢ .

(٢٢٨) عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٥٥ ـ ٢٥٦ ، وينظر : مختصر التفتازاني ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٥٥ ـ ٢٥٦ .

ز ـ وقوعها بدلاً مِن أسماء الاستفهام :

إذا أُبدل مِن أسماء الاستفهام ، فلا يكون البدلُ إلاّ بهمزة الاستفهام ، كقولك ، (كَمَ مَالُكَ أعشرونَ أم ثلاثون ؟) ، ولا يجوز أن تقول ، (كَمْ مَالُكَ هَلْ عشرونَ أم ثلاثون ؟)(٢٢٩) .

ح ـ جواز حكاية الكلام معها :

الغَرضُ مِن حكاية الكلام أن تَتَيَقَّنَ أنّ مَن تَسألُ عَنْهُ هو ما ذكرَهُ المُتَحَدِّثُ بِعَيْنِهِ لا غيرهُ ، فتحكي العلامات الإعرابية للمُستفهَم عنه كما وردت في كلام المُتَحَدِّث ، فالحكايةُ ذِكرُ اللفظِ المذكور بِعَيْنِهِ بلا زيادةٍ أو نقصان ، ولمَّا كانت الحكايةُ لِدفع الاشتراك كانت بِالأعلامِ أنْسَب(٢٣٠) .

ذكر سيبويه أنّ (الهمزة) تختص ، دون (هل) ، بجواز حكاية الكلام معها ، فيُحذف معَها بعضُ الجملة اعتماداً على ما سَبقَ مِن ذكره في كلام متكلم آخر ، نحو قولك مُستثبِتاً ، (أزيدٌ ؟) أو (أزيداً ؟) أو (أبزيدٍ ؟) ، لمن قال ، (جاءني زيدٌ) أو (رأيت زيداً) أو (مررت بزيدٍ) ، فتحكي الكلام فتُدخِل (الهمزةَ) على بعض الجملة . ولا يجوز مِثلُ ذلك في (هَلْ) ونحوِها مِمَّا يُستفهَم به ، فلا تقول ، (هَلْ زيدٌ ؟) أو (هل زيداً ؟) أو (هل بزيدٍ ؟)(٢٣١) .

وقد تَحكي قولَ مُتكلِّمٍ ، لا مُستثبِتاً ، ولكنْ مُسْتَفْهِماً منه عن شخص ذكرَهُ في كلامِهِ ، وعند ذاك تكون حكايةُ الأعلام بـ (مَنْ) دونَ سواها من أسماء الاستفهام(٢٣٢) ، يقول المبرّد في علّة (حكاية الكلام) بـ (منْ) : « .. ونظيرُ ذلكَ (الحكايةُ) ، يقولُ الرجلُ ، (رَأيْتُ زيداً) ، فتقولُ ، (مَنْ زيداً ؟) ، وإنّما حكيتَ قولَهُ لِيَعْلَمَ أنّكَ إنّما تَستفهِمُهُ عن الذي ذكرَهُ بعينِهِ ، ولا تَسْأَلُهُ عن (زيدٍ) غيره ،

---

(٢٢٩) البيان في غريب اعراب القرآن ، جـ٢ ص٢٢٥ ، وينظر ، دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، جـ٢ ص٤٢٧ .

(٢٣٠) ينظر ، شرح الكافية ، جـ٢ ص٦١ ـ ٦٢ .

(٢٣١) ينظر ، الكتاب ، جـ٣ ص٨٢ ـ ٨٣ ، والمفصل ، ص٣١٩ ، وشرح المفصل ، جـ٨ ص١٥١ ـ ١٥٢ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٢٨٩ .

(٢٣٢) ينظر ، الأشباه والنظائر ، جـ٢ ص٢٠٥ ـ ٢٠٦ .

والموضعُ موضعُ رَفع ، لِأنّه ابتداءٌ وخبرٌ . فإنْ قُلتَ : (وَمَنْ زَيدٌ ؟) أو (فَمَنْ زَيدٌ ؟) لم يكن إلاّ رفعاً ، لِأنّكَ عَطفتَ على كلامِهِ ، فاستغنيتَ عن (الحكاية) ، لأنّ العطفَ لا يكونُ مُستأنَفاً »(٢٣٣) .

و (حكايةُ الكلام) على اللغة الحجازية أقوى من الاستغناء عن الحكاية على اللغة التميمية . يقول ابن جني في ذلك : « إنّ العربَ قد تَحمِلُ على ألفاظها لِمعانيها حتى تُفسِدَ الاعرابَ لِصحّةِ المعنى ، ألاَ ترى إلى أنّ أقوى اللغتين ـ وهي الحجازية ـ في الاستفهام عن الأعلام ، نحو قولهم فيمَن قال (مَرَرْتُ بزيدٍ) : (مَنْ زيدٍ ؟) ، فالجرُّ حكايةٌ لجرّ المسئول عنه ، فهذا مِمّا احتُمِلَ فيه إضعافُ الإعراب لِتقوية المعنى ، ألاَ ترى أنّه لو رَكَبَ اللغةَ التميمية طَلَباً لِإصابةِ الإعراب فقال : (مَنْ زيدٌ ؟) لم يَتضِح مِن ظاهر اللفظ أنّه إنّما يَسألُ عن (زيد) هذا المذكور آنفاً ، ولم يُؤمَن أن يُظَنَّ بِهِ أنّه إنّما ارتجلَ سؤالاً عَن (زيدٍ) آخر مُستأنَفاً »(٢٣٤) .

وتُحكى النكرات بـ (مَنْ) أيضاً ، فتقول : (مَنُو ؟) في حكاية المرفوع في قول القائل : (جاءَني رجلٌ) ، وتقول : (مَنَا ؟) في حكاية المنصوب في قول القائل : (رَأيْتُ رجلاً) ، وتقول : (مَنِي ؟) في حكاية المجرور في قول القائل : (مَرَرْتُ برجلٍ) . وقال ابنُ لب النحوي : إنّ (مَنْ) في هذهِ الأمثلة مبنيّة ، والعلامة التي لحقتها دليلُ الإعراب الذي في الاسم السابق ، وإنّ (مَنْ) مبتدأ ، وقد أغنت العلامةُ اللاحقةُ عن خبرِه وقامَت مقامَهُ ، ولذلك لا يُجمع بينها وبين الخبر ، فلا يُقال : (مَنُو الرجلُ ؟) و (مَنَا الرجلَ ؟) . ولكنّه ذهبَ إلى أنّ (مَنْ) في حكاية بعض العرب : (ضَربَ مَنُو مَنَا ؟) ، سؤالاً عن (الضاربِ) وعن (المضروب) في قول القائل : (ضَربَ رجلٌ رجلاً) ، قد خرجت عن بنائها وعن الصدارة الواجبة لها ، وأنّ هذا نادِرٌ في بابه(٢٣٥) .

---

(٢٣٣) الكامل ، جـ٢ ص٢٧٦ ، وينظر : المحتسب ، جـ٢ ص٢٠٨ ـ ٢١١ ، والأشباه والنظائر ، جـ٢ ص٢٠٦ .

(٢٣٤) المحتسب ، جـ٢ ص٢١١ .

(٢٣٥) ينظر : الأشباه والنظائر ، جـ٢ ص٦٥ ، ٦٦ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٦١ ـ ٦٥ .

ط ـ استعمالها مع (أم) للتسوية :

ذكر الاسترابادي أنّ (الهمزة) تستعمل مطرداً مع (أم) للتسوية ، ولا تستعمل (هل) معها إلاّ شاذا[٢٣٦] .

والصحيح أنه لا يستعمل للتسوية إلاّ (الهمزة) المعادلة بـ (أم) المتصلة ، لِأَجلِ أن يفيدا في التسوية معنى (أيّهما) ، كما كانا يفيدان في الاستفهام هذا المعنى نفسه ، وذلك لِأنك في التسوية تُخبرُ بأنّ الأمرين عندك سواء ، كما أنك في الاستفهام ، عند طلب التعيين ، تستخدم (الهمزة) المعادَلة بـ (أم) المتصلة لِأجل الدلالة على أنّ الأمرين عندك سواء في طلب الفهم ، وهذا ما أشار اليه سيبويه بقوله : « ومِن هذا الباب قوله : (ما أُبالِي أزيداً لقيتَ أم عمراً) ، و (سواءٌ عليّ أبِشْراً كلّمتَ أم زيداً) ، كما تقول : (ما أبالِي أيّهما لقيتَ) . وإنّما جاز حرف الاستفهام ههنا لِأنّك سوّيتَ الأمرين عليك ، كما استَويا حين قلتَ : (أزيدٌ عندك أم عمرو ؟) ..

وانّما لزمت (أم) ههنا لأنك تريد معنى (أيّهما) ، ألا ترى أنك تقول : (ما أبالي أيُّ ذلك كان) ، و (سواءٌ عليّ أيُّ ذلك كان) ، فالمعنى واحد ، و (أيُّ) ههنا تحسنُ وتجوز كما جازت في المسألة »[٢٣٧] .

ي ـ إفادتُها إثباتَ ما يُستفهَم عنه

ذكر أبو حيان عن بعضهم أن (الهمزة) لايُستفهم بها حتى يهجس في النفس إثباتُ ما يُستفهم عنه ، فاذا قلتَ : (أعندكَ زيدٌ ؟) ، فقد هجس في نفسك أنه عندَه فأردتَ أن تَستثبتَهُ . بخلاف (هل) فإنه لايترجَّح معها نفيٌ ولا إثبات ، فلا يكون المستفهم معها إلا فيما لا ظن له فيه البتة[٢٣٨] .

وابنُ جني يشير الى أنّ (هَلْ) تشاركُ (الهمزةَ) في الاستفهام عن الأمر المُتَوَقَّع ، يقول : « إنّ (قدْ) إنّما هي جوابُ وقوعِ أمرٍ كانَ مُتَوَقّعاً ، يقولُ القائلُ :

---

(٢٣٦) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٢٨٩ .

(٢٣٧) الكتاب ، جـ٣ ص ١٧٠ ـ ١٧١ ، وينظر : المقتضب ، جـ٣ ص ٢٨٧ ـ ٢٨٨ .

(٢٣٨) ينظر : البرهان ، جـ٢ ص ٢٤٧ ، جـ٤ ص ٤٣٣ ، والاتقان ، جـ١ ص ١٤٦ ، ومعترك الاقران ، جـ١ ص ٥٧٢ .

(انظرْ أقامَ زيدٌ ؟) و (هَلْ قامَ زيدٌ ؟) و (أرجو ألاّ يتأخّرَ زيدٌ) ، فيقولُ المُجيبُ : (قدْ قامَ) أي : قد وَقَعَ ما كانَ مُتَوَقَّعاً »[٢٣٩] .

ك ـ دخولها على جملة الشرط

ذكر الزركشي أنّ (الهمزة) تختص ، دون (هل) ، بالدخول على جملة الشرط ، فتقول : (أإنْ أكرَمْتُكَ تُكْرِمْنِي ؟) . ولا تقول : (هل إنْ أكرمْتَكَ تكرمْنِي ؟)[٢٤٠]

وقد قال ابن فارس بأنّ مِن دَقيقِ بابِ الاستفهام أن يَدخُلَ في الشرط ، وهو في الحقيقة للجزاء ، فقولك (أإنْ أكرمْتُكَ تُكْرِمْني ؟) معناه : أتُكْرِمُنِي إنْ أكرمْتُكَ ؟ ، وقوله تعالى « أفَإنْ ماتَ أو قُتِلَ انقلبتُم على أعقابِكُم ؟ »[٢٤١] تأويلُه : أفتنقلبونَ على أعقابكم إنْ ماتَ ؟[٢٤٢] .

وإذا دخلت (همزةُ) الاستفهام على أداة الشرط ، يجعل سيبويه الجوابَ لِأداة الشرط ، فيجزمه إن كانَ مضارعاً ، كما في قولك : (أإنْ تأتِني آتِكَ ؟) ، وتكون همزة الاستفهام داخلةً على جملتي الشرط والجزاء ، وذلك لِأنّكَ أدخلتَ (الهمزة) على كلام قد عَملَ بعضُه في بعض فَلَمْ تُغيّرْهُ ، و (الهمزةُ) لا تُغَيِّرُ الكلامَ عن حاله . وأما يونس فيجعل الجواب لهمزة الاستفهام ، لِذلك إنْ كانَ الجوابُ مضارعاً فإنّهُ يرفعُه لِأنّهُ جواب الاستفهام ، فيقول : (أإنْ تأتِني آتيكَ ؟) ، ويكون جواب الشرط محذوفاً[٢٤٣] . ووصف سيبويه هذا الاستعمال الذي أجازه يونس بقوله : « وهذا قبيحٌ يُكْرَهُ في الجزاء وإن كان في الاستفهام » .[٢٤٤]

ويرى الدكتور المخزومي أنّهُ لا يُستفهَم بـ (هَلْ) عن جملة الشرط ، لِأنّ الجملة الشرطية تدل على أنّ هناك شيئاً مُعَلَّقاً وجودُه على وجودِ شيءٍ آخر ، والمعلَّق عليه لا يُشيرُ الى

---

(٢٣٩) المحتسب ، جـ٢ ص ٢٩٧ .

(٢٤٠) ينظر : البرهان ، جـ٢ ص ٣٤٩ ، والاتقان ، جـ١ ص ١٤٦ .

(٢٤١) سورة آل عمران : الاية ١٤٤ .

(٢٤٢) ينظر : الصاحبي ، ص ١٥٤ .

(٢٤٣) ينظر : الكتاب ، جـ٣ ص ٨٢ ـ ٨٣ .

(٢٤٤) الكتاب ، جـ٣ ص ٨٣ ، وينظر : دراسات لاسلوب القران الكريم ، جـ٣ ص ٢٥٤ ـ ٢٥٨ .

تحققه ولا الى عدم تحققه . فطرفا التصور محتملان جميعا . ولهذا لا مجال للاستفهام بـ (هل) التي هي مختصة بالاستفهام عن تحقق النسبة[٢٤٥] .

ل ـ دخولها على الجملة المُؤَكَّدة بـ (إنَّ)

ذكر السيوطي أنّ (الهمزة) تختص ، دون (هل) ، بالدخول على (إنّ)[٢٤٦] نحو : « أَإِنَّكَ لَأَنْتَ يُوسفُ ؟ »[٢٤٧] ، و « أَإِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرجالَ شهوةً مِن دون النساء ؟ »[٢٤٨] ، و « أَإِنَّكَ لَمِنَ الْمُصَدِّقينَ ؟ »[٢٤٩] و « أَإِنَّكُم لَتَكْفُرُونَ بِالَّذي خَلَقَ الأرضَ ؟ »[٢٥٠] .

وهذا يُؤَيِّدُ القولَ بأنّ (الهمزة) تُفيدُ اثباتَ مَا يُستفهَمُ عَنه ، فَلَايُستفهَمُ بها حتى يهجسَ في النفسِ إثباتُ ما يُستفهَمُ عنه .

ويرى الدكتور مهدي المخزومي أنّهُ لايُستفهَمُ بـ (هَلْ) عن جملةٍ مُصَدَّرَةٍ بـ(إنّ) في التوكيد ، لِأنّ (هل) لطلب التصديق ، في حين أنّ وجود (إنّ) في الكلام يدل على إرادة توكيد ما بعدها ، ومعنى هذا أنّ مضمون ما بعدها مَفروغٌ مِن تَحَقُّقِهِ ، فاذا كان ما بعدَها واقعاً ، ومُؤَكَّداً ، فلا سبيلَ للاستفهامِ عنه بـ (هل)[٢٥١] .

م ـ استعمالها مع حرف الانكار :

وحرفُ الإنكار زيادةٌ تَلحقُ آخرَ الاسم المذكور في الاستفهام بالهمزة خاصَّةً ، اذا قُصِدَ إنكار اعتقاد السامع كون المذكور على ما ذُكِرَ ، أو إنكار كونه بخلاف ما ذُكِرَ ، كما تقول مثلا : (جاءَني زيدٌ) ، فيقول من يقصدُ تكذيبكَ وأنّ زيداً لا يأتيكَ :

---

(٢٤٥) ينظر : في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، ص ٢٦٧ .

(٢٤٦) ينظر : همع الهوامع ، جـ ٢ ص ٦٩ .

(٢٤٧) سورة يوسف : الاية ٩٠ .

(٢٤٨) سورة الأعراف : الاية ٨١ .

(٢٤٩) سورة الصافات : الاية ٥٢ .

(٢٥٠) سورة فصلت : الاية ٩ .

(٢٥١) ينظر : في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، ص ٢٦٧ .

(أزيدنيه ؟) أي ، كيفَ يجيئُكَ ؟ . فهذهِ العلامةُ بَيَانٌ أنَّهُ لاَ يَعتقِدُ أنَّهُ أتاكَ . ويقولُ ذلكَ أيضاً مَنْ لاَ يَشكُّ أنَّ زيداً جَاءَكَ، ويُنكِرُ أن لا يجيئَكَ، فكأنّه يقول: مَنْ يشكُّ في هذا وكيفَ لا يجيئُكَ ؟ . وإنما تَلحقُ هذه الزيادة بشرط : الوقف ، والإنكار بهمزة الاستفهام ، بِلاَ فَصلٍ بينَها وبينَ الاسم المذكور[٢٥٢] .

ن ـ وقوعها عوضاً مِن (واو) القَسَم

ذكر النحاة أنّ (الهمزة) تختصُّ من بين أدوات الاستفهام بوقوعها عوضا من (الواو) في القسم ، فيجرُّون بها لنيابتها عنها ، يقول ابن جنيّ في قراءة « وَلاَنكْتُمُ شهادةَ آللهِ إنا إذاً لَمِنَ الآثمين »[٢٥٣] : « وأما « آللهِ » ـ بالمدّ ـ فعلى أنّ (همزة) الاستفهام صارت عوضاً من حرف القسم ، ألاَتراكَ لاتجمع بينهما فتقول : (أوَاللهِ لأفعلنّ) »[٢٥٤] .

إنّ وقوعَ (همزة) الاستفهام عوضاً من (واو) القسم لا يُفْقِدُها دلاَلَتَها على معنى الاستفهام ، يقول الجرجاني : « قولهم (آللهِ لَتَفْعَلَنَّ ؟) جعلوا (همزةَ) الاستفهام عِوَضاً من (واو) القَسَم ، بِدلاَلَةِ أنّ أحداً لا يقولُ : (أوَاللهِ لَتفعلَنَّ) فيجمع بين (الواوَ) و (الهمزة) ، فقد جُعِلَ (الهمزة) هُنا عِوَضاً من (الواو) القَسَمِيَّةِ مَع افادتها المعنى الموضوعة هي لهُ ، أعني الاستفهام »[٢٥٥] .

وقد يُحذفُ حرفُ القَسَم ولا يُعَوَّضُ منه (همزة) الاستفهام ، وإنما يُعوَّضُ منه قَطع همزة الموصل ، يقول ابن جني : « وأما (أللهِ) ـ مقصورة بالجر ـ فحكاها سيبويه : أنّ منهم من يحذف حرفَ القَسَم ولا يعوّضُ منه (همزة) الاستفهام ، فيقول : (أللهِ لقد كان كذا؟) ، قال : وذلك لكثرة الاستعمال »[٢٥٦]

ويرى ابن جني أنّ جعل (همزة) الاستفهام عوضاً من (واو) القسم يُفيدُ التَهَيُّبَ، يقول في قراءة «ولانكتُمُ شَهَادةَ آللهِ إنّا إذاً لَمِنَ الآثمينَ؟»: «ويؤكدُ عندكَ شدةَ الاهتمام بهذا القَسَم لِما فيه ، مَجيئُهُ وحرفُ الاستفهام قبله ، فكأنّهُ ـ والله

---

(٢٥٢) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص ٤٠٩ ـ ٤١١ ، وينظر : الكتاب ، جـ٣ ص ٨٢ ـ ٨٣ .

(٢٥٣) سورة المائدة : الاية ١٠٦ .

(٢٥٤) المحتسب ، جـ١ ص ٢٢١ .

(٢٥٥) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص ٧٥٩ ، وينظر : ص ٨٣٧ .

(٢٥٦) المحتسب ، جـ١ ص ٢٢١ ، وينظر : الاشباه والنظائر ، جـ١ ص ١٦٦ ـ ١٦٧ .

أعلم ـ قال : أَنُقْسِمُ باللهِ إنّا إذاً لَمِنَ الظالمين . ففي هذا تَهَيُّبٌ منهم للموضع ، وتَكعكعٌ عن القَسَم عليه باستحقاقه الظلم عنه . كأنّه يريدُ القسمَ باللهِ عليه كما أقسَمَ في الأخرى بلا استفهام . ثُمَّ إنَّه هابَ ذلكَ فَأخذَ يُشاورُ في ذلكَ كالقائل : أُقْدِمُ على هذه اليمين يافُلانُ أم أتوقفُ عنها إعظاماً لها ولارتكاب ما أُقسِمُ عليه بها ؟ »(٢٥٧) .

٢ ـ (هَلْ)

وهي أداة مختصة بطلب (التصديق) ، فلا يُستفهم بها إلاّ عن مضمون الجملة ، أَيْ عن الاسناد الذي فيها ، ولذلك لايكون جوابها إلا (نعم) أو (لا) . ويُستفهم بها على السواء عن مضمون الجملة الفعلية نحو (هَلْ قامَ زيدٌ ؟) ، وعن مضمون الجملة الاسمية نحو (هَلْ عمرٌو قاعدٌ ؟) ، إذا كان المطلوب حصول التصديق بثبوت القيام لزيد والقعود لعمرو(٢٥٨) .

أقسامُ (هل)

ذهب البلاغيون الى أنّ (هل) قسمان : (بَسيطةٌ) و (مُركَّبة) فقال الخطيب القزويني فيها : « وهي قسمان : (بسيطة) : وهي التي يُطلب بها وجودُ الشيء ، كقولنا : (هل الحركةُ موجودةٌ ؟) . و (مركَّبة) : وهي التي يُطلب بها وجودُ شيء لشيء ، كقولنا : (هل الحركةُ دائمةٌ ؟) »(٢٥٩) .

وقد عَدُّوا (هل) في (هل الحركةُ موجودة ؟) بسيطةً ، وذلك لبساطة المسئول عنه فيها ، فهي سؤال عن وجود الشيء نفسه أو عدم وجوده ، فالمعتبر فيه (وجود الحركة) فقط . وعَدُّوا (هل) في (هل الحركةُ دائمة ؟) مركَّبةً ، وذلك لتركيب المسئول عنه فيها ، فهي سؤال عن وجود الشيء نفسه لشيء آخر أو عدم وجوده ، فالمعتبر فيه (وجود الحركة ودوامها)(٢٦٠) .

---

(٢٥٧) المحتسب ، جـ١ ص ٢٢٢ .

(٢٥٨) ينظر : معاني الحروف ، ص ١٠٢ ، والجنى الداني ، ص ٣٠ ، ٣٤١ ، وشرح ابن عقيل جـ١ ص ٢٢١

(٢٥٩) الايضاح ، جـ١ ص ١٣٣ .

(٢٦٠) ينظر : مختصر التفتازاني ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص ٢٧١ ـ ٢٧٢ ، ومواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص ٢٧١ ـ ٢٧٢ .

وواضح أنّ البساطةَ والتركيب هما في المسئول عنه ، وليسا في (هل) كما زعم الخطيب القزويني ، وهذا مانَبَّهَ عليه السبكي بقوله : « البساطة والتركيب ليسا في (هل) ، بل في متعلَّقها »[٢٦١] .

حقيقة كونها بمعنى (قد)

لقد كان واضحا من كلام سيبويه أنّ (هل) عنده ليست أداةً أصلية في الاستفهام ، وانّما هي بمنزلة (قد) ، وأنّ الاستفهام فيها مُستفَاد مِن (همزة) مُقدَّرة معها ، فهو يقول : « وتقول : (أمْ هَلْ) ، فإنّما هي بمنزلة (قد) ، ولكنّهم تركوا (الألفَ) استغناءً ، اذ كان هذا الكلام لا يقع إلاّ في الاستفهام »[٢٦٢] . ويقول أيضا : « وكذلك (هَلْ) إنّما تكون بمنزلة (قد) ، ولكنّهم تركوا (الألفَ) اذ كانت (هل) لاتقع إلاّ في الاستفهام »[٢٦٣] .

ولكنّه في موضع ثالث يكتفي في (هل) بالقول : « (هل) : وهي للاستفهام »[٢٦٤] .

وأَغلبُ الظنّ ـ فيما أرى ـ أنّ سيبويه لم يكن يقصد بقوله « وكذلك (هل) إنّما تكون بمنزلة (قد) » ، أن تكونَ (هل) في أصلها بمعنى (قد) ، وإنّما أراد أنّه ، اذا اجتمع في الكلام اسمٌ وفعل ، فتكون (هل) بمنزلة (قد) في اختصاصها بالدخول على الفعل ، وفي قُبح الدخول على الاسم .

وقد يكون هذا واضحا في قول سيبويه : « وحروف الاستفهام كذلك لايليها إلاّ الفعل ، إلاّ أنّهم قد توسعوا فيها فابتدءوا بعدها الأسماء ، والأصل غير ذلك ، أَلاَ ترى أنّهم يقولون : (هَلْ زيدٌ مُنطلِقٌ ؟) و (هل زيدٌ في الدار ؟) و (كيفَ زيدٌ آخِذٌ ؟) . فإن قلتَ : (هل زيداً رأيتَ ؟) و (هل زيدٌ ذهبَ ؟) ، قَبُحَ ولم يَجُز إلاّ في الشعر ، لِأنّه لَمّا اجتمع الاسمُ والفعل حَمَلُوهُ على الأصل . فإن اضطُرَّ شاعرٌ فقدَّمَ الاسمَ نصبَ ، كما كُنتَ فاعلاً ذلك بـ (قد) ونحوها ، وهو في هذه أحسنُ ، لِأنّه يُبتدأُ بعدَها الأسماء » .[٢٦٥]

---

(٢٦١) عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص ٢٧١ .

(٢٦٢) الكتاب ، جـ١ ص ١٠٠ .

(٢٦٣) الكتاب ، جـ٣ ص ١٨٩ ، وينظر : البحر المحيط ، جـ٥ ص ٣٧٩ .

(٢٦٤) الكتاب ، جـ٤ ص ٢٢٠ .

(٢٦٥) الكتاب ، جـ١ ص ٩٨ ـ ٩٩ .

ولعلّ هذا يُفَسِّرُه قولُ أبي حيان ، الذي أوردَهُ السيوطي في قوله : « إنَّ (هل) اذا كان في حَيِّزها فعل ، وجب ايلاؤها إيَّاه . فلا يُقال (هَلْ زيدٌ قامَ ؟) إلاّ في ضرورة .. قال أبو حيان : ويمتنع حينئذ أن تكون مبتدأ وخبرا ، بل يجب حمله على إضمار فعل ، قال : وسبب ذلك أنَّ (هل) في الجملة الفعلية مثل (قد) ، فكما أنّ (قد) لاتليها الجملة الابتدائية فكذلك (هل) ، بخلاف (الهمزة) فتدخل على اسم بعده فعل اختيارا ، نحو « أبَشَرًا مِنّا واحدًا نَتَّبِعُه ؟ »[٢٦٦] ، وتقول : (أَزيدٌ قامَ ؟) على الابتداء والخبر ، لِأنَّها أُمُّ أدوات الاستفهام فاتُّسِعَ فيها »[٢٦٧] .

ولكنّ بعض النحاة فهموا قول سيبويه « وكذلك (هل) إنّما تكون بمنزلة (قد) » ، على أنّ (هل) في أصلها بمعنى (قد) . فالزمخشري يقول : « وعند سيبويه أنّ (هل) بمعنى (قد) ، إلاّ أنّهم تركوا (الألفَ) قبلها لِأنّها لاتقع إلاّ في الاستفهام ، وقد جاء دخولُها عليها في قوله :[٢٦٨]

سائِـــلْ فَوارسَ يَربوع بِـــشَدَّتِـــنَا أَهَلْ رأونا بسَفْحِ القَاعِ ذي الأكَمِ »[٢٦٩].

وهو يرى أنّ (هَلْ) لا تُفيد معنى (قَدْ) إلاّ في سياقِ الاستفهام ، يقول في قوله تعالى « قُلْ إِيْ وَرَبِّي إنَّهُ لَحَق »[٢٧٠] « و « إيْ » بمعنى : (نَعَمَ) في القَسَم خَاصَّة، كما كان (هَلْ) بمعنى (قَدْ) في الاستفهام خاصَّةً »[٢٧١]، ويقول في قوله تعالى « هَلْ أتى على الانسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهرِ لَمْ يَكُنْ شيئاً مَذْكُوراً »[٢٧٢] ، « هَلْ » بمعنى : (قَدْ) في الاستفهام خاصةً ، والأصلُ : (أَهَلْ) ، بدليل قوله :

* أَهَلْ رَأَوْنا بِسَفْحِ القَاعِ ذي الأكَمِ ؟ *[٢٧٣]

فالمعنى : (أقَدْ أتى ؟) على التقرير والتقريب جميعاً ، أي : أتى على الإنسان » .

---

(٢٦٦) سورة القمر : الاية ٢٤ .

(٢٦٧) همع الهوامع ، جـ٢ ص ٧٧ .

(٢٦٨) ينظر : ص٣٢٢ من هذا البحث .

(٢٦٩) المفصل ، ص ٣١٩ .

(٢٧٠) سورة يونس : الاية ٥٣ .

(٢٧١) الكشاف ، جـ٢ ص ٢٤١ .

(٢٧٢) سورة الانسان : الاية ١ .

(٢٧٣) الكشاف ، جـ٤ ص ١٩٤ .

وقال ابنُ يعيش في تفسير كلام سيبويه : « كأنَّهُ يُريد أنّ أَصلَ (هَلْ) أن تكون بمعنى (قد) ، والاستفهام فيها بتقدير (ألف) الاستفهام »(٢٧٤) .

أما الاسترابادي فقد جزم بأنَّ أصل (هل) أن تكون معنى (قد)، «إن (الهمزة) تدخل على كلٍّ اسمية ، سواء كان الخبرُ فيها اسماً أو فعلا ، بخلاف (هل) فإنَّها لاتدخل على اسمية خبرُها فعل ، نحو : (هَلْ زيدٌ قامَ ؟) ، إلاّ على شذوذ ، وذلك لِأن أصلَها أن تكونَ بمعنى (قد) ، فقيل : (أَهَلْ) .. وكثر استعمالُها كذلك ، ثم حُذِفت (الهمزةُ) لكثرةِ الاستعمال ، استغناءً بها عنها واقامةً لها مقامَها ، وقد جاءت على الأصل نحو قوله تعالى : « هَلْ أتى على الانسان » أي : قد أتى . فلما كان أصلها (قد) وهي من لوازم الأفعال ، ثم تَطفَّلت على (الهمزة) ، فإن رَأَت فعلاً في حَيِّزها تذكرت عُهوداً بالحمى ، وَحَنَّت الى الإلف المألوف وعانقته ، وانْ لم تره في حيزها تسلّت عنه ذاهلةً »(٢٧٥) . ولذلك يعدّ الاسترابادى (هَلْ) دخيلةً في معنى الاستفهام فيقول : « أما (هل) فإنها دخيلة في معنى الاستفهام لِأن أصلها (قد) »(٢٧٦) .

وعلى خلاف ذلك قال نحاة آخرون بأنّ (هل) في أصلها للاستفهام ، وأنها قد تخرج عن حدّ الاستفهام ، فتكون بمعنى (قد) في إفادة التحقيق أو التوكيد ، نحو قوله تعالى «هل أتى على الانسان؟»، وأولُ هؤلاءِ المبرِّد الذي يقول: «ومنها (هل)، وهي للاستفهام ، نحو قولك (هل جاء زيد ؟) ، وتكون بمنزلة (قد) في قوله عزوجل « هل أتى على الإنسان حينٌ من الدهر » لِأنّها تخرج عن حدّ الاستفهام »(٢٧٧) ، ويقول أيضا : « و (هل) تخرجُ من حدِّ المسألة فتصير بمنزلة (قد) نحو قوله عزوجل « هل أتى على الانسان حين من الدّهر ؟ » . »(٢٧٨) . وقد أوضحَ أبو بكر الأنباري ذلك غاية الايضاح حين قال في (هل) : « وتكون استفهاما عن ما يجهله الانسان ولا يعلمه ، فيقول : (هل قام عبدالله ؟) ملتمسا

---

(٢٧٤) شرح المفصل ، جـ٨ ص١٥٢ .

(٢٧٥) شرح الكافية ، جـ٢ ص٣٨٨ ، وينظر : تسهيل الفوائد ، ص٢٤٢ ، والجنى الداني ، ص٣١٨ ـ ٣١٩ .

(٢٧٦) شرح الكافية ، جـ٢ ص٣٧٣ .

(٢٧٧) المقتضب ، جـ١ ص٤٢ ـ ٤٤ ، وينظر : جـ٢ ص٢٨٩ .

(٢٧٨) المصدر نفسه ، جـ٢ ص٢٨٩ .

للعلم وزوال الشكّ . وتكون (هل) بمعنى (قد) في حال العلم واليقين وذهاب الشكّ . فَأمَّا كونها على معنى الاستفهام فلا يُحتاج فيه الى شاهد ، وأمَّا كونها على معنى (قد) فشاهدُه قولُ اللهِ عَزَّوجل « هَلْ أتى على الانسانِ حِينٌ مِن الدَهرِ ؟ » ، قال جماعة مِن أهل العلم : معناه ، قد أتى على الانسان »[٢٧٩] .

وذهب السيرافي الى أنّ (هل) للاستفهام بطريق الأصالة ، وهو يرى أنّ الذي حمل سيبويه على القول بأنها بمنزلة (قد) ، هو أنها قد مُنعت بعض ما يجوز في (همزة) الاستفهام : « قال السيرافي : وَأمَّا (هَلْ) فإنَّها حرف دخلت لِاستقبال الاستفهام ، ومُنعت بعض ما يجوز في (الألف) ، وهو اقتطاعها بعض الجملة وجواز التعديل والمساواة بها ، فَلَمَّا دخلت مانعة لشيء ومجيزة لشيء صارت كأنَّها ليست للاستفهام المُطلَق ، فقال لذلك سيبويه : إنَّها بمعنى (قد) . والذي يُؤَيِّدُ أنَها للاستفهام بطريق الأصالة أنَّه لا يجوز أن تدخلَ عليها همزةُ الاستفهام ، إذْ مِن المُحال اجتماعُ حرفين بمعنى واحد »[٢٨٠] .

بل انّنا نجد ابنَ جني يذهب الى أنّ (هل) في قوله تعالى « هَلْ أتى على الانسانِ حِينٌ مِن الدَّهرِ » باقية على بابها من الاستفهام ، وأنّها تُفيد في الآية معنى التقرير . يقول ابن جني في « باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأُول ، ما لم يَدْعُ داعٍ الى التَركِ والتحوُّلِ » : « فَأمّا (هَلْ) فقد أُخرِجت عن بابها الى معنى (قد) ، نحو قول الله سبحانه « هَلْ أتى على الانسانِ حِينٌ مِنَ الدَّهرِ »[٢٨١] ، قالوا : معناه قد أتى عليه ذلك .

وقد يمكن عندي أن تكون مُبَقّاة في هذا الموضع على بابها من الاستفهام ، فكأنَّهُ قال ـ واللهُ أعلم ـ : (هل أتى على الانسان هذا ؟) ، فَلَابُدَّ في جوابه مِن (نَعَمْ) مَلفوظاً بها أو مُقَدَّرَةً . أيْ : فَكَمَا أنّ ذلكَ كذلكَ فَينبغي للانسان أن يحتقرَ نفسَهُ ولا يَنْأى[٢٨٢] بما فتح له . وهذا كقولك لِمَنْ تُريدُ الاحتجاجَ عليه : (باللهِ هل سألتني فأعطيتك أمْ هَلْ زرتني فأكرمتك ؟) أيْ : فكما أنّ ذلك كذلك فيجب أن تعرفَ حَقّي عليك واحساني إليك . ويُؤَكِّدُ هذا عندك قولهُ تعالى « إنّا خَلَقْنا

---

(٢٧٩) الاضداد في اللغة ، ص١٦٥ ، وينظر : تأويل مشكل القرآن ، ص٥٢٨ .

(٢٨٠) شرح المفصل ، جـ٨ ص١٥٢ ، وينظر : الجنى الداني ، ص٢١٨ ـ ٢١٩ .

(٢٨١) سورة الانسان : الاية ١ .

(٢٨٢) يفخر

الإنسانَ من نُطفَةٍ أمشَاجٍ نَبْتَلِيهِ فَجَعَلناهُ سميعا بصيرا . إنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ »[٢٨٣] أفلا تراه ـ عزّ اسمه ـ كيف عدّد عليه أياديه وألطافه له ... ومثله خروج (الهمزة) من الاستفهام الى التقرير »[٢٨٤]

وكون (هل) في قوله تعالى « هل أتى على الانسان حين من الدّهر ؟ » للاستفهام الذي معناه التقرير ، قد قالت به جماعة من المفسرين ، ومن هؤلاء الفرّاء الذي يقول : « معناه : قد أتى على الإنسان حين من الدهر . و (هل) قد تكون جحدا ، وتكون خبرا . فهذا من الخبر ، لِأنك قد تقول : (فهل وعظتك ؟) ، (فهل أعطيتك ؟) تقرّره بأنّك قد أعطيته ووعظته »[٢٨٥] ، ويقول القيسي : « قيل : « هل » بمعنى : (قد) . والأحسن أن تكون « هل » على بابها للاستفهام الذي معناه التقرير ، وانما هو تقرير لمن أنكر البعثَ ، فلا بُدَّ أن يقول:(نعم ، قد مضى دهر طويل لا إنسان فيه) »[٢٨٦] .

وقد أنكر أبو حيان أن تكون (هل) في الآية بمعنى (قد) ، قال السيوطي : « وأنكره قوم آخرهم أبو حيان ، وقال : لم يقم على ذلك دليل واضح ، وانّما هو شيء قاله المفسرون في الآية ، وهذا تفسير معنى لا تفسير إعراب ، ولا يرجع اليهم في مثل هذا ، وانما يرجع في ذلك الى أئمة النحو واللغة لا الى المفسرين »[٢٨٧] . وقال أبو حيان في تفسير الآية : « (هل) : حرف استفهام ، فإن دخلت على الجملة الاسمية لم يكن تأويله بـ (قد) ، لِأنّ (قد) من خواص الأفعال ، فإن دخلت على الفعل فالأكثر أن تأتي للاستفهام المحض . وقال ابن عباس وقتادة : هي هنا بمعنى (قد) »[٢٨٨] ورفض قولَ ابن مالك بأنّ (هل) تتعين لمعنى (قد) اذا قرنت بالهمزة ، كما في قول الشاعر[٢٨٩] :

---

(٢٨٣) سورة الانسان : الاية ٢ ـ ٣ .

(٢٨٤) الخصائص ، جـ٢ ص٤٦٢ ـ ٤٦٥ ، وينظر : الصاحبي ، ص١٥٣ ـ ١٥٤ .

(٢٨٥) معاني القرآن ، جـ٣ ص٢١٣ .

(٢٨٦) مشكل اعراب القران ، جـ٢ ص٤٣٤ ، وينظر : الكشاف ، جـ٤ ص١٩٤ ، ومغني اللبيب ، جـ٢ ص٣٥٢ .

(٢٨٧) همع الهوامع ، جـ٢ ص٧٧ .

(٢٨٨) البحر المحيط ، جـ٨ ص٢٩٣ ، وينظر : ص٤٥٢ ، ٤٦٢ ، جـ٦ ص٢٩٩ ، ودراسات لاسلوب القران الكريم ، جـ٣ ص٤٩٤ ـ ٤٩٧ .

(٢٨٩) ينظر : ص٣٦٢ من هذا البحث .

سائِـلْ فوارسَ يَربوعٍ بِـشَدَّتِـنَا أَهَلْ رَأونا بِسَفْحِ القاعِ ذي الأكم

جـاء في « همع الهوامع » : « وقال ابن مالك : تَتعيَّن له اذا قُرِنَت بالهمزة كالبيت السابق[٢٩٠] . قال أبو حيان : وَلاَ دلالةَ في ذلك على التعيين ، لِأَنّ ذلك لم يكثر كثرةً تُوجب القياسَ ، إنَّما جاء منه هذا البيت أو بيت آخر إن كان جاء ، واذا كان الأمر كذلك احتمل أن يكون مِمَّا دخل فيه أداة الاستفهام على مثلها على سبيل التوكيد .. واذا احتمل ذلك لم تتعيَّن مرادفة (قد) »[٢٩١] .

وكان من رأى ابن هشام أنّ (هل) لا تأتي بمعنى (قد) أصلا ، يقول : « وقد عَكَسَ قومٌ ما قاله الزمخشري ، فزعموا أنّ (هَلْ) لا تأتي بمعنى (قد) أصلا . وهذا هو الصواب عندي ، إذ لَا مُتَمَسَّكَ لِمَنْ أَثبتَ ذلك إلاّ أحد ثلاثة أمور : (أحدها) : تفسير ابن عباس رضي الله عنهما ، ولعلَّهُ إنّما أراد أنَّ الاستفهام في الآية للتقرير ، وليس باستفهام حقيقي ، وقد صَرَّح بذلك جماعة من المفسِّرين .. وقال بعضُهم : لا تكون (هل) للاستفهام التقريري ، وإنَّما ذلك من خصائص (الهمزة) ، وليس كما قال ..

(والدليل الثاني) : قولُ سيبويه الذي شافَه العربَ وفَهِمَ مقاصدَهم . وقد مضى أنّ سيبويه لم يقل ذلك .

(والثالث) : دخول (الهمزة) عليها في البيت ، والحرفُ لا يدخل على مثله في المعنى . وقد رأيت عن السيرافي أنّ الرواية الصحيحة : « أَمْ هَلْ » ، و (أَمْ) هذه منقطعة بمعنى : (بَلْ) ، فلا دليل . وبتقدير ثبوت تلك الرواية فالبيتُ شاذ ، فيمكن تخريجه على أنَّهُ مِن الجمع بين حرفين لمعنى واحد على سبيل التوكيد »[٢٩٢] .

أما البلاغيون فقد ذهب السكاكي منهم الى أنّ (هل) للاستفهام كالهمزة ، وإنْ كانت أَقلَّ تصرُّفاً منها ، ولكنّ كلامه يُشعِر بالمُوافقةِ على أنَّها في الأصل بمعنى (قد) ، وأنّ الاستفهام فيها مُستفاد من (همزة) مُقدَّرة معها ، يقول : « (هل) : للاستفهام كالهمزة ، إلاّ فيما يتفرَّعُ من الاستفهام ثم ، وفي الدخول على (الواو)

---

(٢٩٠) ينظر : تسهيل الفوائد ، ص٢٤٢ ـ ٢٤٣ .

(٢٩١) همع الهوامع ، جـ٢ ص٧٨ ، وينظر : الجنى الداني ، ص٣١٨ ـ ٣١٩ .

(٢٩٢) مغني اللبيب ، جـ٢ ص٣٥٢ ـ ٣٥٤ .

و(الفاء) و (ثم) . وعند سيبويه رحمه الله أنَّها بمعنى (قد) ، وافادتها معنى الاستفهام لتقدير (الهمزة) ، على نحو ما قال[٢٩٣] :

* أَهَلْ رَأونا بِسَفْحِ القاعِ ذي الأَكَمِ ؟ *

ويُؤْنَسُ لِقول سيبويه قِلَّةُ تَصَرُّفها في الكلام »[٢٩٤] .

ويرى السيوطي أنّ السكاكي في هذا القول آخذ بما قاله الزمخشري في أصل معنى (هل) ، قال : « وقال الزمخشري في « المفصَّل » والسكاكي في « المفتاح » أبلغ من هذه الدعوى : هو معناها أبدا[٢٩٥] . والاستفهام المفهوم منها إنّما هو مِن همزة مُقدَّرة معها »[٢٩٦] .

أَمّا الخطيب القزويني فقد أشار الى الرأي القائل بأنّ أصل (هل) أن تكون بمعنى (قد) ، وذلك حين قال في تعليل القُبح في (هَلْ رَجُلٌ عَرفَ ؟) و (هل زيدا ضربتَ ؟) : « وعَلَّلَ غيرُه[٢٩٧] القُبحَ فيهما بأنّ أصل (هل) أن تكون بمعنى (قد) ، إلاّ أنّهم تركوا (الهمزةَ) قبلَها لِكثرةِ وقوعِها في الاستفهام »[٢٩٨] .

وقد أوضح أصحابُ شروح التلخيص أنّ المعنى المُستفاد من كلام القزويني ، هو أنّ (هل) متطفّلة على (الهمزة) في الاستفهام ، وأنّها منقولة للاستفهام وليست أصلا فيه[٢٩٩] . لذلك اعترض السبكي على القزويني فيما ذكره مِن أصل (هل) ، وواضح مِن كلامه أنّه يمنع أن تكون في أصلها بمعنى (قد) ، وذلك في قوله : « قُلتُ : قولُه : « أَصلُ (هل) أن تكون بمعنى (قد) » ، إنْ عنى به أنّها حالَ كونها استفهاميةً بمعنى (قد) ، فهو بعيد ، لِأنّ ذلك يُخالِفُ إطباقَ المُعربين على تسميتها حرف استفهام . وانْ عنى أنّ معناها الأصلي (قد) ثم استُعمِلَت في الاستفهام ، فذلك ممنوع .. »[٣٠٠] .

---

(٢٩٣) ينظر : ص٣٢٢ من هذا البحث .

(٢٩٤) مفتاح العلوم ، ص٥٧ ـ ٥٨ .

(٢٩٥) أي : معنى (قد) هو معنى (هل) أبدا .

(٢٩٦) همع الهوامع ، جـ٢ ص٧٧ .

(٢٩٧) أي : غير السكاكي .

(٢٩٨) الايضاح ، جـ١ ص١٣٢ .

(٢٩٩) ينظر : شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٦٠ ـ ٢٦١ .

(٣٠٠) عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٦٠ ـ ٢٦١ .

استعمالها مع الجملة الاسمية

يُستفهَمُ بـ (هل) عن مضمون الجملة الاسمية نحو (هَلْ زيدٌ منطلقٌ ؟) ، كما يُستفهَمُ بها عن مضمون الجملة الفعلية نحو (هل انطلقَ زيدٌ ؟) .

وقد سبقت الاشارةُ الى أنّ النحاة قالوا بأنّ الاستفهامَ سياقٌ فعلي ، وأنّ الأصل في (هل) وغيرها من أدوات الاستفهام ، أنْ لا يليها إلاّ الفعلُ . إلاّ أنّهم تَوَسَّعُوا فيها فاستعملوها مع الجملة الاسمية . وقد عَلَّلَ سيبويه اختصاصَ أدواتِ الاستفهام بالدخول على الفعل ، بأنّها تُشْبِهُ أدوات الشرط في الدلالة على الاحتمال وعدم الوجوب ، وبالتالي فأدوات الاستفهام لا تليها إلاّ الأفعال ، لِأنّ الأفعال هي التي يمكن أن تدل على الاحتمال ، بعكس الأسماء التي تدل على معان ثابتة قائمة(٣٠١) .

أمّا البلاغيون فقد ذهبوا الى أنّ (هل) أكثر اختصاصا بالفعل من (الهمزة) ، والذي أوجب عندهم أن يكون لها مزيد اختصاص بالفعل ، أمران :

الأول : كونها لطلب التصديق فقط ، وذلك لِأنّ (التصديق) هو الحكم بالثبوت أو الانتفاء ، والنفي والاثبات إنّما يَتوجّهان الى المعاني والأحداث التي هي مدلولات الأفعال ، لا الى الذوات التي هي مدلولات الأسماء .

(الثاني) : تَخصيصُها المُضَارِعَ بالاستقبال ، لِأنّها اذا كانت تُخَصِّصُ المُضَارِعَ بالاستقبال صار لها في الفعل تأثيرٌ يُوجِبُ اختصاصَها .(٣٠٢)

ولِأنّ لِـ (هل) مزيد اختصاص بالفعل ، قال البلاغيون بأنّ استعمالها مع الجملة الاسمية ، والمبتدأ والخبر فيها اسمان، نحو : « فَهَلْ أنتُم شَاكرون ؟ » .(٣٠٣) لايكون إلاّ مِن الكلام البليغ ، لِأنّه يكون أدلّ على الطلب وعلى كمال العناية بحصوله ، مِن استعمالها مع الجملة الفعلية نحو (فهل تَشكرُونَ ؟) ، وذلك لِأنّ الجملة الاسمية تَدُلُّ على الثبوت ، بعكس الجملة الفعلية التي تُفيد الحدوثَ والتجدُّدَ . فيكون القصد مِن استعمال (هل) مع الجملة الاسمية في الدلالة على

---

(٣٠١) ينظر : ص٣٣٧ـ ٣٣٩ من هذا البحث .

(٣٠٢) ينظر : مفتاح العلوم ، ص١٤٨ ، والايضاح ، جـ١ ص١٣٢ ـ ١٣٣ ، وشروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٦٦ ـ ٢٦٨ .

(٣٠٣) سورة الانبياء : الآية ٨٠ .

الطلب ، هو إبراز ما سَيُوجَد في صورة الموجود الثابت . وقالوا أيضا بأنّ استعمال (هل) مع الجملة الاسمية ، أدلّ على الطلب من استعمال (الهمزة) مع الجملة الاسمية ، لأنّ (أفأنتم شاكرون ؟) وإنْ كانت صيغةً للثبوت أيضا ، إلاّ أنّ (هل) أدعى للفعل من (الهمزة) ، فتركُ الفعل مع (هل) أدلُّ على كمال العناية بحصوله ؛ « ولهذين ـ أعني : اختصاصَها بالتصديق ، وتخصيصَها المضارعَ بالاستقبال ـ كان لها مزيدُ اختصاص بما كونُه زمانيا أظهر ، كالفعل .

أمّا الثاني فظاهرٌ ، وأمّا الأول فلأنّ الفعلَ لا يكون إلاّ صفةً ، والتصديق حُكْمٌ بالثبوت أو الانتفاء ، والنفيُ والإثبات إنّما يتوجّهان الى الصفات لا الذّوات .

ولهذا كان قوله تعالى : « فهل أنتم شاكرون » أدلّ على طلب الشكر من قولنا : (فهل تشكرون ؟) وقولنا : (فهل أنتم تشكرون ؟) ، لأنّ إبراز ما سيتجدّد في مَعْرِض الثابت أدلُّ على كمال العناية بحصُوله من إبقائه على أصله ، وكذا من قولنا (أفأنتم شاكرون ؟) وانْ كانت صيغتُه للثبوت ، لأنّ (هل) أدْعى للفعل من (الهمزة) ، فتركهُ معه أدلُّ على كمال العناية بحصوله ، ولهذا لا يحسنُ (هل زيد منطلق ؟) إلاّ من البليغ » .(٣٠٤)

استعمالها في معنى التوكيد :

ذهب بعض النحاة الى أن (هل) تكون بمعنى (إنّ) في إفادة التوكيد ، وحملوا على ذلك قولَه تعالى « هل في ذلك قَسَمٌ لِذى حِجْر » . يقول الهروي في (هل) : « وتكون بمعنى (إنّ) ، كقوله عزوجل « والفَجْرِ . ولَيَالٍ عَشْرٍ . والشَّفْعِ والوَتْرِ . واللَّيْلِ اذا يَسْرِي . هَلْ في ذَلكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ » .(٣٠٥) معناه : إنّ في ذلك قَسَماً لذي حجر » .(٣٠٦)

---

(٣٠٤) الايضاح ، جـ١ ص١٣٣ ، وينظر : مفتاح العلوم ، ص١٤٨ ، وشروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٦٨ ـ ٢٧١ .

(٣٠٥) سورة الفجر : الآية ١ ـ ٥ .

(٣٠٦) الازهية ، ص٢١٧ ، وينظر : مغني اللبيب ، جـ٢ ص٣٥٢ .

وقد رفض أبو حيان أن تكون (هل) في الآية بمعنى (إنّ) ، لِأنّه مع تقدير أن يكون التركيب : (إنّ في ذلك قَسَماً لِذي حِجر) ، فإنّ المُقْسَمَ عليه لم يُذكر ، فيبقى قَسَماً بِلاَ مُقْسَمٍ عليه . (٣٠٧)

والصحيح ما قاله آخرون بأنّ (هل) في الآية على بابها من الاستفهام الذي يُفيد التقريرَ والإثبات ، أَيْ : في ذلكَ قَسَمٌ . (٣٠٨)

استعمالها في معنى النفي :

يرى بعض النحاة والمفسرين أنّه قد يُراد بالاستفهام بـ (هل) معنى النفي ، وقد عَدُّوا ذلك معنى معروفا فيها ، يُخالف استعمالَها في معنى الاستفهام المحض ، كما يُخالف استعمالَها في معنى (قد) . يقول أبو عبيدة في قوله تعالى « مَثَلُ الفَريقينِ كالأعمى والأصمّ والبَصيرِ والسَّميعِ هَلْ يَسْتَوِيَانِ مَثَلًا ؟ » : (٣٠٩) « قال « هل يستويان مثلا » أي : لا يستوي المَثَلانِ مَثَلًا ، وليس موضعُ « هل » هاهنا موضعَ الاستفهام ، ولكن موضعها هاهنا موضع الايجاب أنّه لا يستويان ، وموضع تقرير وتخبير : أنّ هذا ليس كذاك . ولها في غير هذا موضع آخر : موضع (قد) ، قال : « هَلْ أتى على الانسانِ حينٌ مِن الدَّهرِ لم يكنْ شيئاً مذكوراً » معناها : قد أتى على الإنسان » . (٣١٠) ويقول أبو بكر الأنباري : « وقول الله عَزَّوجل « يومَ نقولُ لِجهنَّم : هل امتلأتِ ؟ وتقول : هَلْ مِن مزيد ؟ »(٣١١) معنى « هل » : (قد) عند بعض الناس ، والتأويل : قد امتلأتِ ، فقالت جهنَّم مُؤَكِّدَةً لِقول اللهِ عَزَّوجل « هَلْ مِن مزيد » أي : مَا مِن مَزيدٍ ياربّ . فـ « هل » الثانية معناها الجحد ، وهو معنى لها

---

(٣٠٧) ينظر : البحر المحيط ، جـ٨ ص٤٦٨ ـ ٤٦٩ ، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم ، جـ٢ ص٤٩٨ .

(٣٠٨) ينظر : البرهان ، جـ٤ ص٤٣٣ ، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم ، جـ٢ ص٤٩٨ .

(٣٠٩) سورة هود : الآية ٢٤ .

(٣١٠) مجاز القرآن ، جـ١ ص٢٨٧ ، وينظر : جـ٢ ص١٤٩ في تفسير قوله تعالى « هلْ يُجزَونَ إلاّ ما كانوا يَعملونَ ؟ » ، و ص٢٧٩ في تفسير قوله تعالى « هل أتى على الإنسان ؟ » .

(٣١١) سورة ق : الآية ٣٠ .

معروف يخالف المعنيين الأوّلين. قال الله عزوجل « هل يَنظرونَ إلاّ الساعةَ أنْ تَأتيَهم ».(٣٢) معناه: مَا يَنظرونَ.»(٣٣)

وهؤلاء يرون أنّ (هل) في هذا الموضع تفيد ما تُفيدُه أداةُ النفي. لذلك يجوز أن تدخل (إلاّ) على الخبر بعدها، قَصداً لِلايجاب في القَصر. يقول الاسترابادي في (هل): « وافادتها فائدة النافي، حتى جاز أن يجيء بعدها (إلاّ) قصدا للايجاب، كقوله تعالى « هل جَزاءُ الإحْسَانِ إلاّ الإحْسَانُ »(٣٤) أي: ماجزاء الإحسان. وقال:(٣٥)

وهل أنا إلاّ مِن غَزِيَّةَ إن غَوَتْ غَوَيْتُ وإنْ تَرْشُدْ غَزِيَّةُ أرشُدِ »(٣٦)

ولذلك أيضا يجوز أن تدخل (الباء) زائدةً على الخبر بعدها،(٣٧) و (الباء) تُزاد عادة في خبر أداة النفي، وذلك لتأكيد إرادة معنى النفي في الكلام.(٣٨) ومن ذلك قول الشاعر:(٣٩)

---

(٣١٢) سورة الزخرف: الآية ٦٦.

(٣١٣) الاضداد في اللغة، ص١٦٦ ـ ١٦٧، وينظر: تأويل مشكل القرآن، ص٥٣٨ ـ ٥٣٩، والكشاف، جـ٤ ص٩ ـ ١٠، والبحر المحيط، جـ٤ ص١٣٤، ٢٤٧، جـ٧ ص١٧٠.

(٣١٤) سورة الرحمن: الآية ٦٠.

(٣١٥) البيت لدريد بن الصمة، وهو من الطويل، وقد ورد كذلك في: مغني اللبيب، جـ٢ ص٦٥٠، وخزانة الادب، جـ٤ ص٥١٣، وشرح ديوان الحماسة، ص٨١٥، والاصمعيات، ص١٠٧.
(معجم شواهد العربية جـ٢ ص١١١).

(٣١٦) شرح الكافية، جـ٢ ص٣٨٩، وينظر: مجاز القرآن، جـ٢ ص١٤٩ في تفسير قوله تعالى « هلْ يجزون إلاّ ما كانوا يعملون ؟ »، والكشاف، جـ٢ ص١٩ في تفسير قوله تعالى « هلْ يُهلَكُ إلاّ القومُ الظالمونَ ؟ »، والبحر المحيط، جـ٢ ص١٢٤ في تفسير قوله تعالى « هل يَنظرونَ إلاّ أن يأتيَهُم اللهُ في ظُلَلٍ مِن الغَمامِ والملائكةُ ؟ ».

(٣١٧) ينظر: مغني اللبيب: جـ٢ ص٣٥٠ ـ ٣٥١، وشرح شواهد المغني، جـ٢ ص٧٧٢، ٨٢٠، وشرح الكافية، جـ١ ص٢٦٨، وخزانة الأدب، جـ٤ ص١٤٢.

(٣١٨) ينظر: همع الهوامع، جـ٢ ص١٢٧.

(٣١٩) البيت للفرزدق، وهو من الطويل، وقد ورد في: المنصف، جـ٣ ص٦٧، ومغني اللبيب، جـ٢ ص٣٥١، وهمع الهوامع، جـ١ ص١٢٧، جـ٢ ص٧٧، وشرح شواهد المغني، للسيوطي، جـ٢ ص٧٧٢، وديوانه، ص٨٦٣.
(معجم شواهد العربية جـ٢ ص٣٦٤)

يقولُ اذا اقْلَوْلَى عليها وأقْرَدَتْ ألاَ هَلْ أخو عَيْشٍ لَذيذٍ بِدَائِمِ ؟

يقول الفَرّاء في هذا البيت : « أدخلَ (الباءَ) في (هل) وهي استفهام ، وإنّما تدخل (الباء) في (ما) الجحدِ ، كقولكَ : (ما أنتَ بقائلٍ) ، فلمّا كانت النيّةُ في (هل) يُراد بها الجحد أُدخِلت لها (الباء) » .(٣٢٠)

وذهب البغدادي إلى أنّ (الاستفهام) أخو (النفي) في أكثر الأحكام ، يقول في رجزِ العجاج :

* جَاءُوا بِمَذقٍ هَلْ رأيتَ الذئبَ قَطّ ؟ *

« و « قط » استُعمِلت هنا مع الاستفهام ، مع أنّها لاتُستعمَلُ إلاّ مع الماضي المنفي ، لِأَنّ (الاستفهامَ) أخو (النفي) في أكثر الأحكام » .(٣٢١)

أمّا البلاغيون فقد أشار السبكي منهم الى هذا الموضوع ، حين ذكر رأيَ أبي حَيّان في أنّ الاستفهام إنْ أُرِيد به الجحد كان بـ (هل) ، دون (الهمزة) ، وأنّه يَتعيّن في (هل) التي للجحد الاستثناءُ في مِثل « وهل نُجازِي إلاّ الكَفُورَ » ،(٣٢٢) ولا يجوز (أزيدٌ إلاّ قائمٌ) .(٣٢٣)

زيادة (مِنْ) مع (هَلْ)

ذهب النحاة الى أنّ (مِنْ) التي تُفيدُ (استغراقَ الجنس) تُزاد لِغرضين :

(**الأول**) : التنصيص على العموم ، وهي الزائدة في نحو (ما جاءني مِنْ رَجُلٍ) ، لِأَنَّكَ اذا قُلتَ (ما جاءَني رجلٌ) احتمل أن تكون نافيا لرجلٍ واحد ، ولهذا يصح أن يقال (بل رجلان) ، واحتمل أن تكون نافيا لجميع جنس الرجال ، فاذا أدخلتَ (مِن) فقلت (ما جاءني مِن رجلٍ) كنت نافيا لجميع الجنس ، فـ (مِن) هاهنا تُوجِبُ استغراقَ الجنس .

---

(٣٢٠) معاني القرآن ، جـ١ ص١٦٤ .

(٣٢١) خزانة الأدب ، جـ٢ ص١١٠ ، وينظر : جـ٧ ص١٢٥ .

(٣٢٢) سورة سبا : الاية ١٧ .

(٣٢٣) ينظر : عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٠٨ .

(**الثاني**) : توكيد العموم ، وهي الزائدة في نحو (ما جاءَني مِن أَحدٍ ، أَو مِن دَيّارٍ) فإنّ (أَحداً) و (دَيّاراً) صيغتا عموم .

واشترطوا لزيادتها في النوعين ثلاثة أمور : (أحدها) : تَقَدُّمُ نفي ، أو نهي ، أو استفهام . (الثاني) : تنكير مجرورها . (الثالث) : كونه فاعلا ، أو مفعولا ، أو مبتدأ[٣٢٤] .

وقد نصّ النحاة على أنّ زيادة (مِنْ) في الاستفهام إنما تكون مع الأداة (هل) فقط . فقد اشترط ابن هشام لزيادتها : « تقدم نفي ، أو نهي ، أو استفهام بـ(هل)»[٣٢٥]، وقال السيوطي : « ... أو استفهام بـ (هل) ، نحو « هل ترى مِن فطور ؟ »[٣٢٦] ، لا غيرَها مِن سائر الأدوات ، (كيفَ) ونحوها ، إذ لَمْ تحفظ . قاله أبو حيان »[٣٢٧] . وَبِمُلاحظة النصوص التي زيدت فيها (مِن) مع (هل) ، مثل قول امرىء القيس[٣٢٨] :

وإنّ شِفائي عَبْرَةٌ إنْ سَفَحْتُها ... وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ

نجد أنّ (مِنْ) إنّما تأتي زيادتُها مع (هل) حين يستدعي الاستفهامُ بها الجوابَ بالنفي . وقد أشار النحاةُ الى ذلك والمفسِّرونَ ، يقول أبو عبيدة في قول أبي ذؤيب الهذلي :

جَزَيْتُكِ ضِعْفَ الحُبِّ لَمَّا آستشبتِهِ ... وَمَا إنْ جَزاكِ الضِّعفَ مِن أحدٍ قَبلي

« زَادَ (مِن) لِمكان النفي ، ولا تَزادُ (مِن) في أَمرٍ واجبٍ ، يُقالُ : (مَا عندي مِن شيءٍ) و (ما عندَكَ مِن خَيرٍ) و (هَلْ عندكَ من طعامٍ ؟) . فإذا كان واجباً

---

(٣٢٤) ينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص٣٢٢ ـ ٣٢٣ ، ورصف المباني ، ص٣٢٤ ـ ٣٢٦ ،والازهية ، ص٢٢٤ ـ ٢٢٩ ، والمقتضب ، جـ٢ ص٦٦ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٢٥٣ ـ ٢٥٤ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٣٠٠ ، وشرح ابن عقيل ، جـ٢ ص١٦ ، والأشباه والنظائر ، جـ١ ص٢٨٧ ، جـ٢ ص٤٧ ، فالكشاف ، جـ٢ ص٩٢ في تفسير « مَا سَبقكم بها مِن أحدٍ »

(٣٢٥) مغني اللبيب ، جـ١ ص٣٢٣ .

(٣٢٦) سورة الملك ، الاية ٣ .

(٣٢٧) همع الهوامع ، جـ٢ ص٣٥ ، وينظر : شرح ابن عقيل ، جـ٢ ص١٦ .

(٣٢٨) البيت من الطويل ، وقد ورد في : ديوانه ، ص٩ .

لم يجز شيءٌ مِن هذا ، فلا تقول : (عندي مِن خيرٍ) وَلا (عندي مِن دِرهمٍ) وأنت تريد : عندي دِرهـم »[٣٢٩] . ويقول الزمخشري في تفسير قوله تعالى « يقولون : هَلْ لَنَا مِنَ الأمرِ مِن شيء ؟ »[٣٣٠] : « قيل معناه : هَلْ لَنَا مِن التدبير مِن شيء ؟ ، يَعنُونَ : لم نَملكْ شيئاً من التدبير »[٣٣١] . ويقول في (مِن) الثانية في قوله تعالى « هَلْ لَكُم مِن مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُم مِن شُرَكَاءَ فِي ما رَزَقْنَاكُم ؟ »[٣٣٢] : « مَزيدة لتأكيد الاستفهام الجاري مجرى النفي »[٣٣٣] . ويقول في قوله تعالى « فَاعْتَرَفْنَا بِذُنُوبِنا فَهَلْ إلى خُرُوج مِن سَبيلٍ ؟ ، ذلِكُم بِأَنَّهُ إذا دُعِيَ اللهُ وَحْدَهُ كَفرتُم وإنْ يُشْرَكْ بِهِ تُؤْمِنُوا »[٣٣٤] : « « فَهَلْ إلى خروج ؟ » أي : إلى نوعٍ من الخروج سريعٍ أو بطيءٍ مِن سَبيلٍ قط ، أم اليأسُ واقعٌ دُونَ ذلك فَلا خروجَ ولا سبيلَ إليه ؟ . وهذا كلامُ مَن غَلَبَ عليه اليأسُ والقُنوط ، وإنّما يقولون ذلك تَعَلُّلاً وتَحَيُّراً . ولهذا جاء الجواب على حسب ذلك ، وهو قوله « ذلكم » ، أي : ذلكم الذي أنتم فيه ، وأنْ لا سبيلَ لكم إلى خروجٍ قَط بسبب كفركم بتوحيد الله وإيمانكم بالإشراكِ به »[٣٣٥] .

ونَصَّ السيوطي على أنّه : « لاتدخلُ (مِن) مع كُلٍّ أداة استفهام ، كـ (أيـنَ) و (متى) ، بل مع (هل) وما يقومُ مقامَها في استدعاء الجواب بالنفي »[٣٣٦] . يؤيد ذلكَ قولُ الخليل بأنّ (لا) النافية للجنس في نحو (لا رجلَ في الدار) هي جواب لقولك (هَلْ مِن رَجُلٍ في الدار ؟) ، يقول سيبويه : « فـ (لا) لاتَعملُ إلاّ في نكرة ، مِن قِبَلِ أنّها جوابٌ ـ فيما زعم الخليل رحمه الله ـ لقولهِ (هَلْ مِن عبدٍ أو جاريةٍ ؟) ، فصار الجوابُ نكرةً كما أنّه لا يقع في هذه المسألة إلاّ نكرةٌ » .[٣٣٧]

---

(٣٢٩) مجاز القرآن ، جـ٢ ص٢١ ، وينظر : ص١٢٢ في تفسير قوله تعالى « هل مِنْ شركائِكمْ مَنْ يَفعلُ مِن ذلِكم مِن شيء ؟ » ، والصاحبي ، ص١٧٣ ، وخزانة الأدب ، جـ١ ص٢٠١ ، جـ٢ ص٣٩٨ ، جـ٤ ص١٢٤ .

(٣٣٠) سورة آل عمران : الآية ١٥٤ .

(٣٣١) الكشاف ، جـ١ ص٤٧٣ .

(٣٣٢) سورة الروم : الآية ٢٨

(٣٣٣) الكشاف ، جـ٣ ص٢٢١ ، وينظر : البحر المحيط ، جـ٧ ص١٧٠ ، ١٧٥ .

(٣٣٤) سورة غافر : الآية ١١ ـ ١٢

(٣٣٥) الكشاف ، جـ٣ ص٤١٨ ـ ٤١٩ .

(٣٣٦) همع الهوامع ، جـ٢ ص٣٥ .

(٣٣٧) الكتاب ، جـ٢ ص٢٧٥ ، وينظر : ص٢٧٦ ، ٢١٧ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص٧٠٥ .

يقول ابن جني في (لا) النافية للجنس ، « إنّ (لا) هذه النافية الناصبة للنكرة لاتَدخُلُ إلّا نفياً عامّاً . وذلك أنّها جوابُ سؤالٍ عام ، فقولك : (لارجلَ عندي) جواب ، (هَلْ مِن رجلٍ عندَكَ ؟) ، فقولُكَ : (هَلْ مِن رَجلٍ عندَكَ ؟) سؤالٌ عام ، أيْ ، هَلْ عندَك قليلٌ أو كثيرٌ مِن هذا الجنس الذي يُقال لواحدِهِ ، (رَجُل) ؟ »(٣٣٨) . ويقول الجرجاني ، « اعْلَمْ أنّ حذفَ الخبرِ يَكثرُ في النفي ، وذلك أنّه يكونُ مبنيّاً على كلامٍ مُتَقَدِّمٍ قد جرى فيه ذكرُ الخبر ، كأنّ قائلًا يقول ، (هَلْ مِن طعامٍ عندَكَ ؟) ، فتقولُ ، (لَا طعامَ) ، ولاتذكرُ (عندي) لِأنّ تَقَدُّمَ ذكرِهِ في السؤالِ يُغنيكَ عن اعادتهِ . وعلى هذا قولُك ، (لااله إلّا الله) ، لِأنّهُ رَدٌّ على الجَاحِدِ ، حتى كأنّه يقولُ ، (هَلْ لَنَا مِن إلهٍ غيرُ الله ؟) ، فتقولُ له ، (لَا إله لَنَا إلّا الله) »(٣٣٩) ويقول ابنُ مالك ، « يُقال ، (هَلْ مِن رَجُلٍ قائمٍ ؟) فتقول ، (لَارَجُلَ) » .(٣٤٠)

والى قريب من هذا المعنى يذهب الاستاذ برجشتراسر ، الذي يرى أنّ (هل) « قد ترمز الى أنّ السائل يتوقع الجوابَ بـ (لا) ، ولذلك قد تقع بعدَها (مِنْ) الخاصة بالسلب ، مِثَالُه مِن القرآن الكريم « هل مِن مَزيد » فكأنّ معناها ، مَا مِن مزيد . فتقارب (هل) لـ(num)اللاتينية التي لا يُستفهَمُ بها إلّا اذا تَوَقَّعَ السائلُ النفيَ .. وَضِدُّ هذا المعنى هو التوقّع للجواب بـ (نعم) ، وَيُعَبَّرُ عنه في كُلِّ اللغات

---

(٣٣٨) المحتسب ، جـ٢ ص٢١٢ ، وينظر ، ص١٢٠ .

(٣٣٩) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص٨٠٠ .

(٣٤٠) شرح ابن عقيل ، جـ١ ص٢٥١ ـ ٢٥٢ .

بالاستفهام المنفي ، نحو : (has he not com ?) أَيْ : (أَلَمْ يَجِىء ؟) ، يعني : (أَظُنُّ أَنَّهُ جاءَ) فَأَكَّدَهُ . فالاستفهام المنفي فيه شيءٌ مِن الحَضّ »(٢٤١) .

أما البلاغيون فقد أشار ابن يعقوب المغربي منهم الى أنّ (مِنْ) إنّما تزاد في الاستفهام المنقول الى النفي ، وأنّها تزاد مع (هل) المُستعمَلة للتمني لِتضمينها التمني المُستلزِم لِنفي المُتَمَنّى : « وقد يُستعمل للتمني لَفظُ (هل) التي هي للاستفهام في الأصل ، وذلك نحو قولك : (هل لي مِن شفيع) ، وإنّما يُقال هذا لِقصد التمني حيث يُعْلَمُ أن لا شفيعَ يُطْمَعُ فيه ، وَلِتضمينها التمني المُستلزِم لنفي المُتَمَنّى زيدت (مِنْ) التي لا تُزاد في الاستفهام الغير المنقول الى النفي »(٢٤٢) .

---

(٢٤١) التطور النحوي ، ص١٠٩ .

وجدير بالملاحظة أنّ النحاة قد أشاروا الى أنّ الاستفهام المنفي يفيد الثبات ما يستفهم عنه ، ولذلك قد تقع (نعم) في جوابه : « وقد تقع (نعم) في جواب النفي المُصاحب لِأداة الاستفهام ، والمراد ايجاب المنفي ، اذا أُمِنَ اللبسُ ، وذلك بالنظر الى المعنى ، لِأنّ التقدير في المعنى إيجابٌ .

ألا ترى أنك اذا قلت (ألَمْ يقمْ زيدٌ) ، فإنّما تريد أن تُثبِت للمخاطب قيامَ زيد ، ومن ذلك قوله :

أليسَ الليلُ يجمعُ أُمَّ عمروٍ وإيّانا ، فذاكَ بنا تَدانى

ثم قال :

نَعَمْ ، وترى الهلالَ كما أراه ويعلوها النهارُ كما علانى » .

(ابن عصفور : المقرب ، جـ١ ص٢٩٤ ـ ٢٩٥ ، وينظر : منازل الحروف ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ، تحقيق : الدكتور مصطفى جواد ، ويوسف يعقوب مسكوني ، ضمن (رسائل في النحو واللغة) ، بغداد ١٩٦٩ ، ص٥٢ ـ ٥٣ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص١١٣ ـ ١١٤ ، جـ٢ ص٣٤٥ ـ ٣٤٨)

وأمّا مَن نظر الى (لفظ) الاستفهام المنفي دون (المعنى) فقَرَرَ أن يُجابَ بما يُجابُ به النفي الصريح أو المحض ، ولا يَلْتَفِتُ إلى معنى الإثبات فيه ، كما في قوله تعالى : « وإذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِن بَني آدمَ مِن ظُهُورِهِم ذُرِّيَّتَهُم وأَشْهَدَهُم على أَنْفُسِهِم : أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ؟ ، قالوا : بَلَى قد شهدنا » ، فهذا موضعٌ يُلحظُ فيه اللفظُ دونَ المعنى .

(ينظر : البحر المحيط ، جـ٢ ص٢٩٨ ، والصاحبي ، ص١٤٥ ، ودراسات لِأسلوب القرآن الكريم ، جـ٢ ص٩١ ـ ٩٤)

(٢٤٢) مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٤٠ .

وفي القرآن الكريم جاءت زيادة (مِنْ) في الاستفهام مع (هل) خاصة . وقد زيدت في المبتدأ كثيرا ، وفي الفاعل ، وفي المفعول . فقد جاءت زيادتها في المبتدأ في (ستة) مواضع ، ومن ذلك قوله تعالى « قُلْ هل عندَكُم مِنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوه لَنَا ؟ »[٣٤٣] . وزيدت في المبتدأ مع حذف الخبر في (ثمانية) مواضع ، ومن ذلك قوله تعالى «فَنَقَّبُوا في البلاد هل مِنْ مَحِيصٍ ؟ »[٣٤٤] . وزيدت في المفعول في (أربعة) مواضع ، ومن ذلك قوله تعالى « فَهَلْ تَرَى لهم مِن باقيةٍ ؟ »[٣٤٥] . وزيدت في الفاعل في قوله تعالى « واذا ما أُنزلت سورةٌ نَظَرَ بعضُهم الى بعضٍ هل يراكم مِن أحدٍ ؟ »[٣٤٦] .

٣ ـ (ما) :

ذهب النحاة الى أنّ (ما) تكون للسؤال عن الجنس ، تقول ، (ماهذا ؟) بمعنى : أيُّ أجناس الأشياء هو ؟ ، فيكون جوابه : (انسان) ، أو (فرس) ، أو (ذهب) ، أو نحو ذلك . وتكون للسؤال عن حالِ مَا لاَ يَعْقِل وصفتِهِ ، ففي قوله تعالى « قالوا : آدْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا هِيَ ؟ » سؤالٌ عن حالِ البقرةِ وصفتِها . وتكون للسؤال عن صفات الآدميينَ ، تقول : (مَازيدٌ ؟) ، فيقال : (جواد) ، أو (بخيل) ، أو نحو ذلك[٣٤٧] وهي في ذلك تكون بمعنى : (أَيُّ شيءٍ ؟)[٣٤٨] .

يقول الزمخشري في قوله تعالى (مَاتَعْبُدُونَ ؟ » : [٣٤٩]

« « ما تَعبدونَ ؟ » : أيُّ شيءٍ تعبدون ؟ ، و (ما) عام في كلّ شيء ، فإذا عُلِمَ فرق بـ (ما) و (مَنْ) ، وكفاك دليلًا قولُ العلماء : « (مَنْ) لِمَا يعقل » ، ولو قيل : (مَنْ تَعْبُدونَ ؟) لم يَعم إلاّ أُولي العلم وحدهم . ويجوز أن يُقال : « ما تَعبدونَ ؟ »

---

(٣٤٣) سورة الانعام : الآية ١٤٨ .

(٣٤٤) سورة ق : الآية ٣٦ ، وينظر : تفسير غريب القرآن ، ص٤١٩ .

(٣٤٥) سورة القلم : الآية ٨ .

(٣٤٦) سورة التوبة : الآية ١٢٧ .

وينظر : دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، جـ٢ ص٤٨٦ ، ٤٩٣ ـ ٤٩٤ .

(٣٤٧) ينظر : المقتضب ، جـ١ ص٤١ ـ ٤٢ ، ٤٨ ، جـ٢ ص٥٢ ، ٢٩٦ ، جـ٣ ص٦٢ ، والاصول في النحو ، جـ٢ ص١٣٩ ، ومجالس العلماء ، ص١٤٥ ، ١٦٧ ، والكشاف ، جـ١ ص٢٨٧ ، ٢٨٨ .

(٣٤٨) ينظر : المقتضب ، جـ٢ ص٦١ ، والازهية ، ص٧١ .

(٣٤٩) سورة البقرة : الآية ١٣٣ .

سؤالٌ عن صفة المعبود ، كما تقول : (ما زيدٌ ؟) تُريد : أفقيهٌ أمْ طبيبٌ أمْ غير ذلك مِن الصفات ؟ »[٣٥٠] . ويقول في قوله تعالى « مَا يَعْبُدُونَ ؟ »[٣٥١] : « إنْ قُلتَ : كيفَ صَحَّ استعمالُ (ما) في العُقلاءِ ؟ ، قُلتُ : هو موضوعٌ على العموم لِلعُقلاء وغيرهم ، بدليل قولك إذا رأيتَ شَبَحاً مِن بعيد : (مَا هُوَ ؟) ، فإذا قيل لَكَ : (إنسان) ، قُلتَ حينئذ : (مَنْ هُوَ ؟) ، ويدلُّكَ قولُهم : « (مَنْ) لِمَا يَعقِل » . أو أُرِيد به الوصف .. ألاَ تراكَ تقولُ إذا أردتَ السؤالَ عن صفةِ (زيد) : (مَا زَيدٌ ؟) تَعني : أطويلٌ أمْ قَصيرٌ ، أفقيهٌ أمْ طبيبٌ ؟ »[٣٥٢] .

وذَهَبَ الزمخشري إلى أنّ (ما) في قوله تعالى « قالَ فرعونُ : وَمَا رَبُّ العالمينَ ؟ »[٣٥٣] تَحتمِلُ أن تكونَ سؤالاً عن (الجنس) ، وتَحتمِلُ أن تكون سؤالاً عن (المَاهِيَّةِ) و (الحقيقةِ) ، يقول في ذلك : « « وما رَبُّ العَالمين ؟ » يُرِيدُ : أيّ شيء رَبُّ العالمين ؟ ، وهذا السؤال لا يخلو إمّا أن يريد به : أيّ شيء هو مِن الأشياء التي شُوهدت وعُرفت أجناسُها ؟ ، فأجابَ بِمَا يُستَدَلُّ بِهِ عليه مِن أفعاله الخاصة ، لِيعرِّفَه أنّه ليسَ بشيءٍ مِمَّا شُوهِدَ وعُرِفَ مِن الأَجرام والأَعراض ، وأنّه شيءٌ مُخَالِفٌ لِجميع الأشياء ليسَ كَمِثْلِهِ شَيء . وإمّا أن يُريد به : (أيّ شيءٍ هو ؟) على الإطلاق ، تفتيشاً عن حقيقتِهِ الخاصَّة مَا هِيَ ؟ ، فأجابه بأنّ الذي إليه السبيل ـ وهو الكافي في معرفته ـ معرفة ثباته بصفاته ، استدلالاً بأفعالِهِ الخاصة على ذلك . وأما التفتيشُ عن حقيقته الخاصة ، التي هي فوق فِطَرِ العُقُول ، فتفتيشٌ عَمَّا لا سبيلَ إليه ، والسائلُ عنه مُتَعَنِّتٌ غيرُ طالبٍ للحق .

والذي يَليقُ بحالِ فرعون ويدلُّ عليه الكلام أن يكون سؤاله هذا إنكاراً لِأَنْ يكونَ لِلعالَمِينَ رَبٌّ سِوَاه لِادِّعائِهِ الإلهيةَ ، فَلَمَّا أجابَ موسى بِمَا أجابَ عَجَّبَ قومَهُ مِن جوابه ، حيثُ نَسَبَ الرُّبوبيةَ إلى غيرِهِ ، فَلَمَّا ثَنَّى بتقريرِ قولِهِ جَنَّنَهُ إلى قومه وطنز به حيث سَمّاه رَسُولَهُم ، فَلَمَّا ثَلَّثَ بتقريرٍ آخر احتدَّ واحتدَمَ وقال : « لَئِنِ اتَّخَذْتَ إلهاً غَيْرِي .. »[٣٥٤] ، وهذا يدلُّ على صحة هذا الوجه الأخير »[٣٥٥] .

---

(٣٥٠) الكشاف ، جـ١ ص٣١٤ ، وينظر : البحر المحيط ، جـ١ ص٤٠٢ .

(٣٥١) سورة الفرقان : الآية ١٧ .

(٣٥٢) الكشاف ، جـ٣ ص٨٤ ، وينظر : ص٩٨ في تفسير قوله تعالى « قالوا : وما الرحمنُ ؟ » ، والبحر المحيط ، جـ٦ ص٥٠٩ .

(٣٥٣) سورة الشعراء : الآية ٢٣ .

(٣٥٤) سورة الشعراء : الآية ٢٩ .

(٣٥٥) الكشاف ، جـ٣ ص١٠٩ ، وينظر : البحر المحيط ، جـ٧ ص١٢ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٥٢ .

والبلاغيون قد وافقوا النحويين في أنّ (ما) تكون للسؤال عن الجنس أو عن الصفات . وجعلوا من السؤال عن الجنس السؤالَ عن الماهية والحقيقة نحو : (ما الكلامُ ؟) ، و (ما الاسمُ ؟) ، و (ما الفعلُ ؟) ، ونحو ذلك[٢٥٦] .

وذهبوا الى أنّ سؤال فرعون « وما ربُّ العَالَمينَ ؟ »[٢٥٧] يحتمل أن يكون سؤالا عن الجنس لِاعتقاده ـ لِجهله بالله تعالى ـ أنْ لاَ موجودَ مُستَقِلاً بنفسه سوى الأجسام ، كأنّهُ قال : أيُّ أجناسِ الأجسامِ هُوَ ؟ ، وحين كان موسى عالما بالله أجاب بالوصف ، للتنبيه على النظر المُؤَدّي الى معرفته ، قال « رَبُّ السّمواتِ والأرضِ وما بينَهما إن كُنتم مُوقنِينَ »[٢٥٨] ، لكن لَمّا لَمْ يُطابِق جوابُه السؤالَ عندَ فرعون الجاهل ، عَجُبَ الجَهَلَةَ الذين حولَهُ مِن قول موسى ، بقولهِ لَهُمْ : « ألاَ تَسْتَمِعُونَ ؟ »[٢٥٩] ، ثم لَمّا وَجَدَهُ مُصِرّاً على الجواب بالوصف ، اذ قال في المَرّةِ الثانية : « رَبُّكُمْ ورَبُّ آبائِكُمُ الأَوّلينَ »[٢٦٠] ، استهزأ به وجَنّنه ، بقوله : « إنّ رسولَكم الّذي أُرسِلَ إليكُم لَمَجْنُون »[٢٦١] ، وحين رآهم موسى عليه السلام لم يَفْطِنوا لذلك في المرّتين غَلُظَ عليهم في الثالثة بقوله : « ربُّ المَشْرقِ والمغْربِ وما بينَهما إن كنتُم تَعقِلُون »[٢٦٢] .

ويحتمل أن يكون سؤالا عن الوصف ، طمعا في أن يسلك موسى في الجواب معه مسلكَ الحاضرينَ لو كانوا هُم المسئولينَ مكانَه ، وفرعون مشهورٌ بين قومه بـ (ربّ العَالَمين) ، الى درجة أنّ السحرة حين تبين لهم الحقّ أعقبوا قولَهم « آمَنّا بِرَبّ العالَمِينَ »[٢٦٣] بقولهم « رَبّ مُوسى وهارونَ »[٢٦٤] نفيا لِلظنّ بأن يكونوا يقصدون فرعون . وَلَمّا سَألَ فرعونُ عن الوصف ، ووَجَدَ جوابَ موسى قد تَعدّاه ، عَجّبَ مِن

---

(٢٥٦) ينظر : مفتاح العلوم ، ص١٤٩ ، والايضاح ، جـ١ ص١٣٣ ـ ١٣٤ ، وشروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٧٣ ـ ٢٨١ .

(٢٥٧) سورة الشعراء : الآية ٢٣ .

(٢٥٨) سورة الشعراء : الآية ٢٤ .

(٢٥٩) سورة الشعراء : الآية ٢٥ .

(٢٦٠) سورة الشعراء : الآية ٢٦ .

(٢٦١) سورة الشعراء : الآية ٢٧ .

(٢٦٢) سورة الشعراء : الآية ٢٨ .

(٢٦٣) سورة الشعراء : الاية ٤٧ .

(٢٦٤) سورة الشعراء : الاية ٤٨ .

موسى ، واستهزأ به ، ونسبَهُ إلى الجنون ، وهَدَّده بقولهِ « لَئِنِ اتَّخَذْتَ إلهاً غَيري لأجعلنَّكَ مِن المَسجُونينَ »(٣٦٥) .

اتصال حرف الجر بها

ذهب النحاة الى أنّ ألف (ما) الاستفهامية تُحذَف اذا اتصل بها حرفُ جر ، وذلك تخفيفاً لكثرة الاستعمال(٣٦٦) أو دليلاً على التركيب ، حيث رُكِّبَ حرفُ الجر مع (ما) ، حتى صار المجموعُ ككلمة واحدة موضوعة للاستفهام(٣٦٧)أو فرقاً بين الاستفهامية والموصولة(٣٦٨) ، فلهذا حُذِفت في نحو ، « فيمَ أنتَ مِن ذكراها ؟ »(٣٦٩) ، « فَنَاظِرةٌ بِمَ يرجعُ المُرسَلونَ ؟ »(٣٧٠) ، « لِمَ تَقولُونَ ما لاتَفعلُونَ ؟ »(٣٧١) ، وثبتت في نحو ، « لَمَسَّكُم فيما أفَضتُم فيه عَذَابٌ عظيم »(٣٧٢) ، « يُؤمنونَ بِما أُنزِلَ اليكَ »(٣٧٣) ، « مامنعكَ أن تسجدَ لِما خَلقتُ بِيَدَيَّ »(٣٧٤) .

وعندما تُحذف ألفُ (ما) تبقى (الفتحةُ) على (الميم) دليلا عليها ، وقد تدخلها (هاءُ) السكت صيانةً للحركة عن الحذف ، فيقولون ، (لِمَه) و (فيمَه) و (عَمَّه) ، وقد يكون أبْدِلَ (الهاءُ) من ألِفِ (مَا) ، كَمَا قالوا (أنَهْ) في (أنَا)(٣٧٥) ، ومن ذلك وقوف ابن كثير على قوله تعالى « عَمَّ يتساءلون »(٣٧٦) ـ بالهاء ـ ، ووقوف البزيّ على قوله تعالى « فَلِمَ تَقتلُونَ أنبياءَ اللهِ ؟ »(٣٧٧) ـ بالهاء ـ

(٣٦٥) سورة الشعراء ، الاية ٢٩ .

ينظر ، مفتاح العلوم ، ص ١٤٩ ، والايضاح ، جـ١ ص ١٣٤ .

(٣٦٦) ينظر ، الانصاف ، جـ١ ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩ ، جـ٢ ص ٥٧٢ .

(٣٦٧) ينظر ، شرح الكافية ، جـ٢ ص ٥٤ .

(٣٦٨) ينظر ، مشكل اعراب القران ، جـ٢ ص ٤٤٩ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩ ، وخزانة الأدب ، جـ٢ ص ٤٢٩ .

(٣٦٩) سورة النازعات ، الاية ٤٣ .

(٣٧٠) سورة النمل ، الاية ٣٥ .

(٣٧١) سورة الصف ، الاية ٢ .

(٣٧٢) سورة النور ، الاية ١٤ .

(٣٧٣) سورة النساء ، الاية ١٦٢ .

(٣٧٤) سورة ص ، الاية ٧٥ .

(٣٧٥) ينظر ، كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص ١٠٥٢

(٣٧٦) سورة النبأ ، الاية ١ .

(٣٧٧) ينظر ، مشكل اعراب القران ، جـ٢ ص ٤٤٩ ، والمحتسب ، جـ١ ص ٢٧٧ .

(٣٧٨) سورة البقرة ، الاية ٩١ .

فيقول : « فَلِمَهْ » ، وغيرُه يقف « فَلِمَ » ـ بغيرهاء ـ[٣٧٩] . ويرى أبو حيان أنّ الوقوف بالهاء (لِمَهْ) لا يجوز « إلّا للاختبار أو لانقطاع النَفَس »[٣٨٠] . وذلك لِأنّها هاءُ استراحة تثبت في الوقف دُونَ الوصل[٣٨١] . ورُبَّما تبعت الفتحةُ الألفَ في الحذف ، فيقفون عليها بالإسكان ، فيقولون : (لِمْ) و (فيمْ) و (عَمْ) ، ومِن ذلك وقوف جماعة مِن القُرَّاء على قوله تعالى « عَمْ يَتَسَاءَلُونَ » ـ بالإسكان ـ .[٣٨٢] وقد تُسَكَّن في الوصل ، إجراءً للوصل مجرى الوقف ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « ياأيُّها الذينَ آمنُوا لِمَ تقولونَ مالاتَفعلونَ ؟ »[٣٨٣] : « « لِمَ » : هي (لام) الإضافة دخلت على (ما) الاستفهامية ، كما دَخَلَ عليها غيرُها مِن حروف الجر في قولك : (بِمَ) و (فيمَ) و (مِمَّ) و (عَمَّ) و (إلامَ) و (عَلامَ) ، وإنما حُذفت (الألف) لأنّ (ما) و (الحرف) كَشيءٍ واحد ، ووقعَ استعمالُهما كثيراً في كلام المُستفهِم .

وقد جاء استعمالُ الأصل قليلاً والوقْفُ على زيادة (هاء) السكت أو الإسكان . وَمَنْ أسكنَ في الوَصْلِ فلإجرائه مجرى الوقف »[٣٨٤] .

وذهب أبو البركات الأنبارى الى أنّ حذف الفتحة واسكان الميم لا يجوز في اختيار الكلام وإنَّما يجوز في ضرورة الشعر ،[٣٨٥] وتابعه في ذلك ابن هشام .[٣٨٦] وذهب البغدادي الى أنَّه جائز في الكلام ، غير مخصوص بالشعر « فقول ابن هشام : « إنّ تسكين (الميم) بعد حذف (الألف) مخصوص بالشعر » غير صحيح »[٣٨٧] .

وقد اختلف النحاة في حُكم حذف ألف (ما) الاستفهامية عند اتصالها بحرف الجر ، فأجاز الفَرَّاء إثباتَ (الألف) ، يقول في قوله تعالى « وإنِّي مُرْسِلَةٌ إليهم بهدِيَّةٍ فَنَاظِرَةٌ بِمَ يَرجِعُ المُرْسَلُون » :[٣٨٨] « نقصت (الألف) مِن قوله « بِمَ » لِأنَّها

---

(٣٧٩) ينظر : البحر المحيط ، جـ١ ص ٣٠٧ .

(٣٨٠) البحر المحيط ، جـ١ ص ٣٠٧ .

(٣٨١) ينظر : الأشباه والنظائر ، جـ٢ ص ١٥١ .

(٣٨٢) ينظر : مشكل اعراب القرآن ، جـ٢ ص٤٤٩ .

(٣٨٣) سورة الصف : الاية ٢ .

(٣٨٤) الكشاف ، جـ٤ ص ٩٦ .

(٣٨٥) ينظر : الانصاف ، جـ١ ص ٣٠١ .

(٣٨٦) ينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩ .

(٣٨٧) خزانة الأدب ، جـ٧ ص ١٠٩ ـ ١١٠ .

(٣٨٨) سورة النمل : الاية ٣٥ .

في معنى : (بأيّ شيء يرجع المرسلون ؟) ، واذا كانت (ما) في موضع (أيّ) ثم وُصِلَت بحرفٍ خافض نُقِصَت (الألف) مِن (ما) لِيُعرفَ الاستفهامُ من الخبر ، ومن ذلك قوله : « فيمَ كُنتم »[٢٨٩] و « عَمَّ يتساءلون » ، وإنْ أتْمَمْتَها فصواب ، وأنشدني المفضَّل[٢٩٠] :

إنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلَانَا سَرَاتَكُمُ أَهْلَ اللِّواءِ فَفِيمَا يَكْثُرُ القِيلُ

وأنشدني المفضَّل أيضا[٢٩١] :

على ما قامَ يشتُمنَا لَئيمٌ كخنزيرٍ تمرَّغ في رَمَادِ »[٢٩٢] .

ويقول في قوله تعالى « قال ياليتَ قَومي يَعلَمونَ . بِمَا غَفرَ لي رَبِّي »[٢٩٣] : « و « بِمَا » : تكون في موضع (الذي) ، وتكون « ما » و « غفر » في موضع مصدر . ولو جَعلتَ (ما) في معنى (أيّ) كان صوابا ، يكون المعنى : (ليتهم يَعلمونَ بأيّ شيءٍ غَفرَ لي رَبِّي) ، ولو كان كذلك لجاز له فيه : (بِمَ غفر لي رَبِّي) ـ بنقصان (الألف) ـ كما تقول : (سَلْ عَمَّ شئتَ) ، وكما قال : « فَنَاظِرةٌ بِمَ يَرجعُ المُرسَلون » ، وقد أتمَّها الشاعر وهي استفهام فقال :

إِنَّا قَتَلْنَا بِقَتْلَانَا سَرَاتَكُمُ أَهْلَ اللِّواءِ فَفِيمَا يَكْثُرُ القِيلُ »[٢٩٤] .

---

(٢٨٩) سورة النساء : الاية ٩٧ .

(٢٩٠) البيت لا يعرف قائله ، وهو من البسيط ، وقد ورد كذلك في : مغني اللبيب ، جـ١ ص٢٩٩ .
(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص٢٩٤)

(٢٩١) البيت لحسان بن المنذر ، أو حسان بن ثابت ، وهو من الوافر ، وقد ورد كذلك في : الازهية ، ص٨٤ ، وشرح المفصل ، جـ٤ ص٩ ، ومغني اللبيب جـ١ ص٢٩٩ ، برواية « دمان » ، وهمع الهوامع ، جـ٢ ص٢١٧ . وليس في ديوان حسان بن ثابت .
(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص١٢٢ ـ ١٢٣) .

(٢٩٢) معاني القرآن ، جـ٢ ص٢٩٢ .

(٢٩٣) سورة يس : الاية ٢٦ ـ ٢٧ .

(٢٩٤) معاني القرآن ، جـ١ ص٢٧٤ ـ ٢٧٥ .

وذهب الهروي الى أنّ إثباتَ (الألف) لغةٌ ، يقول : « واثباتُ (الألف) في (ما) بمعنى الاستفهام مع اتصالها بـ (حرف الخفض) لغة »[٣٩٥] .

ويرى ابن جني أنّ اثبات (الألف) لغة ضعيفة ، يقول في قراءة عكرمة وعيسى « عَمًّا يَتساءلونَ » : « هذه أضعفُ اللغتينِ ، أعني : إثبات (الألف) في (ما) الاستفهامية اذا دخل عليها حرف جر »[٣٩٦] .

وتناقضت فيه أقوال الزمخشري ، فذهب في موضع الى أنّ اثبات (الألف) جائز ، يقول في قوله تعالى « بِمَا غَفَرَلِي رَبِّي » : « ويحتمل أن تكون استفهاميةً ، يعني : (بأيّ شيءٍ غفر لي ربي ؟) .. إلاّ أنّ قولك (بِمَ غفرلي ؟) ـ بطرح (الألف) ـ أجود ، وإن كان إثباتُها جائزا ، يقال : (قد علمت بِمَا صَنعتَ هذا ؟) أَيْ : بأيِّ شيءٍ صنعتَ ؟ ، و : (بِمَ صنعتَ ؟) »[٣٩٧] . وذهب في موضع آخر الى أنّ اثباتها قليل شاذ ، يقول في قوله تعالى « قال فَبِمَا أغويتَني لَأَقْعُدَنَّ لهم صراطَكَ المستقيم »[٣٩٨] « وقيل : « ما » : للاستفهام ، كأنّهُ قيل : (بأيّ شيءٍ أغويتني ؟) ، ثم ابتدأ « لَأَقْعُدَنَّ » . واثباتُ (الألف) اذا أُدخِلَ حرفُ الجرِّ على (ما) الاستفهامية قليل شاذ »[٣٩٩] .

وذهب الاسترابادي الى أنّ حذف (الألف) هو الأغلب .[٤٠٠] وتابعه في ذلك الزركشي[٤٠١] .

وذهب نحاة آخرون الى وجوب حذف (الألف) ، لذلك ردّ الكسائي قول المفسرين بأنّ « ما » في « بِمَا غَفرَ لي ربّي » استفهامية ، وقال : إنّما هي مصدرية ، التقدير : (بمَغْفِرَةِ رَبّي) ، وَحُجَّتُهُ في ذلك أنّ « ما » في الآية لو كانت استفهاما لحذفت « الألفُ » لِاتصالِها بحرفِ الجرّ .[٤٠٢] وكان رأي القيسي أنّه لا يجوز إثبات

---

(٣٩٥) الازهية ، ص٨٤ ، وينظر : خزانة الأدب ، جـ٦ ص٩٩ ـ ١٠٠ .

(٣٩٦) المحتسب ، جـ٢ ص٢٤٧ ، وينظر : دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، جـ٢ ص٩٧ ، والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، لعبدالعال سالم مكرم ، مصر ١٩٦٨ ، ص٣٢٧ .

(٣٩٧) الكشاف ، جـ٢ ص٣٢٠ .

(٣٩٨) سورة الاعراف : الآية ١٦ .

(٣٩٩) الكشاف ، جـ٢ ص٧٠ ، وينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص٢٩٩ ، والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، ص٢٦٩ ـ ٢٧٠ .

(٤٠٠) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٥٤ ، وخزانة الأدب ، جـ٦ ص٩٩ ـ ١٠٢ .

(٤٠١) ينظر : البرهان ، جـ٤ ص٤٠٢ .

(٤٠٢) ينظر : الازهية ، ص٨٢ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص٢٩٨ ـ ٢٩٩ .

ألف (ما) الاستفهامية ، كما لايجوز حذف ألف (ما) الخبرية ، عند اتصال حرف الجر بهما[٤٠٣] وتابعه في ذلك ابن هشام[٤٠٤] والسيوطي .[٤٠٥] ويرى السيوطي أن حذفَ ألف (ما) الاستفهامية المجرورة مقيس ، وأنّ ابقاءَها شاذ .[٤٠٦] أما ابن هشام فكان يرى أنّ اثباتَ الألف في مثل قول حسان :

على ما قام يشتمني لَئيمٌ كخنزيرٍ تَمَرَّغَ في رَمَادِ

إنّما وقع لضرورة الشعر ، وأنّ إثبات الألف في قراءة عكرمة وعيسى : « عَمًّا يتساءلون » إنّما هو نادر ، وأنه لايجوز حمل القراءة المتواترة على ذلك لضعفه ، ولذلك وافقَ الكسائي في رفض قول المفسرين بأنّ (ما) في « بِمَا غَفَرَ لي رَبّي » استفهامية ، وتابعه في ذهابه الى كونها مصدرية .[٤٠٧]

اقتران (ما) بـ (ذا) :

ذهب سيبويه الى أنّ (ماذا) يجوز فيها الوجهان الآتيان :

١ ـ أن تكونَ (ما) استفهاميةً ، و (ذا) موصولةً بمنزلة (الذي) ، ومِن ذلك قول لبيد بن ربيعة :[٤٠٨]

ألا تَسْألانِ المَرْءَ مَاذا يُحَاوِلُ أنَحْبٌ فيُقْضَى أمْ ضَلالٌ وَبَاطِلُ ؟

وقالَ الفَرّاء : إنّ العربَ قد تذهب بـ (ذا) إلى معنى (الذي) فيقولون : (مَنْ ذا يقول ذاكَ ؟) في معنى : مَنْ الذي يقول ذاكَ ؟ .[٤٠٩] وذهب الاستربادي الى

(٤٠٣) ينظر : مشكل اعراب القرآن ، جـ٢ ص٤٤٩ .

(٤٠٤) ينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص٢٩٨ ـ ٢٩٩ .

(٤٠٥) ينظر : الاتقان ، جـ١ ص١٧٥ ، ومعترك الاقران ، جـ٢ ص٥٥١ .

(٤٠٦) ينظر : همع الهوامع ، جـ٢ ص٢١٧ .

(٤٠٧) ينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص٢٩٩ ، وشرح شواهد المغني ، جـ٢ ص٧١٠ .

(٤٠٨) البيت من الطويل ، وقد ورد في : الكتاب ، جـ٢ ص٤١٧ ، ومعاني القران ، جـ١ ص١٢٩ ، والجمل ، للزجاجي ، ص٣٢١ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص١٤٩ ، جـ٤ ص٢٢ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص٣٠٠ .
(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص٢٨٢) .

(٤٠٩) ينظر : معاني القرآن ، جـ١ ص١٢٨ ، وخزانة الأدب ، جـ٦ ص٤١ ـ ٤٢ ، وشرح الكافية جـ٢ ص٤٢ .

أنّه لم يثبت كون (ذا) موصولاً إلاّ مَعَ (ما) ، لذلك صارت (ما) مع (ذا) ككلمة واحدة .(٤١٠)

٢ ـ أن يكون (ماذا) كُلُّهُ استفهاماً على التركيب ، بمنزلة اسم واحد ، فيكون قولُكَ (ماذا رأيتَ ؟) بمنزلة (ما رأيتَ ؟) ، ومِن ذلك قولُهُ تعالى « ماذا أَنزلَ رَبُّكُمْ ؟ قالوا : خيرا » .(٤١١)

وقد تابعه في ذلك طائفة من النحويين والمفسرين .(٤١٢) وذهب آخرون الى احتمال أن تكون (ماذا) كلُها اسماً موصولاً بمعنى (الذي) .(٤١٣) ونَسَبَ أبو حيان استعمالَ (ماذا) كلّها اسماً موصولاً إلى سيبويه .(٤١٤) ولم يذكر سيبويه أنّ (ماذا) كلّها تكون اسماً موصولاً ، وإنّما ذكرهُ السيرافي وغيرهُ .(٤١٥) أما ابن هشام فقد عقد فصلا في (لِمَاذا) ، ذكر فيه أنّ (ماذا) تأتي في العربية على الأوجه الآتية :

(أحدها) : أن تكونَ (ما) استفهاميةً ، و (ذا) إشارةً ، نحو (مَاذَا التَّوانِي ؟) .

(الثاني) : أن تكونَ (ما) استفهاميةً ، و (ذا) موصولةً ، كما في بيت لبيد السابق .

(الثالث) : أن يكونَ (ماذا) كُلُّهُ استفهاماً على التركيبِ ، كقولك : (لِمَاذا جئتَ ؟) .

(الرابع) : أن يكونَ (ماذا) كُلُّهُ اسمَ جنس بمعنى (شيء) ، أو موصولاً بمعنى (الذي) ، على خلاف في تخريج قول الشاعر(٤١٦) :

---

(٤١٠) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٥٤ ، ٥٨ .

(٤١١) سورة النحل : الآية ٣٠ ، وينظر : الكتاب ، جـ٢ ص٤١٦ ـ ٤١٩ .

(٤١٢) ينظر : الازهية ، ص٢١٦ ، ومشكل اعراب القرآن ، جـ٢ ص٢٢٨ ، والكشاف ، جـ١ ص٢٦٦ في تفسير قوله تعالى « ماذا أراد الله بهذا مَثلاً ؟ » ، وجامع البيان ، جـ٢ ص٢٤٢ ـ ٢٤٣ في تفسير قوله تعالى « يَسئلونك ماذا ينفقون ؟ » ، والبحر المحيط ، جـ٧ ص٩٨ في تفسير قوله تعالى « أم ماذا كنتم تعملون ؟ » .

(٤١٣) ينظر : البحر المحيط ، جـ٧ ص٧١ ، ١٩٥ .

(٤١٤) ينظر : البحر المحيط ، جـ٧ ص١٨٥ .

(٤١٥) ينظر : خزانة الأدب ، جـ٦ ص١٤٢ ـ ١٤٨ ، ودراسات لِأسلوب القرآن الكريم ، جـ٢ ص١٠٢ .

(٤١٦) البيت لايعرف قائله . ونسبه السيوطي الى المثقب العبدي ، وليس في المفضليات . ونسبه العيني الى سحيم بن وثيل . وهو من الوافر . وقد ورد كذلك في : الكتاب ، جـ١ ص٤٠٥ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص٨٤ .
معجم شواهد العربية ، جـ١ ص٤٠٩)

دَعِي ماذَا عَلِمْتِ سَأَتَّقِيهِ ولكنْ بالْمُغَيَّبِ نَبِّئِينِي

(الخامس) ، أن تكونَ (ما) زائدةً ، و (ذا) للإشارة ، كقوله :[٤١٧]

أنوراً سَرْعَ ماذا يافَرُوقُ وحَبْلُ الوَصْلِ مُنْتَكِثٌ حَذِيقُ

(السادس) ، أن تكونَ (ما) استفهاماً ، و (ذا) زائدةً ، أجازَهُ جماعةٌ منهم ابن مالك في نحو (مَاذا صَنعتَ ؟) .[٤١٨]

كثر في الكلام استعمالُ صيغة الاستفهام (مَا بَالُ ؟) لإفادةِ معنى (التعجب) ، و (البَالُ) بمعنى : الشأن . وتأتي الحالُ بعدَ (مَا بَالُ ؟) كثيراً ، وقد وردت الحالُ بعدَه على وجوه ، منها :

١ ـ أن تأتي مُفرَدَةً ، كقوله :

فَمَا بَالُ النجومِ مُعَلَّقَاتٍ بِقَلْبِ الصَبِّ ليسَ لَهَا بَرَاحُ ؟

٢ ـ أن تأتي جملةً ماضيةً مقرونةً بـ (قد) ، كقول العامريّ :

مَا بَالُ قَلْبِكَ يامجنونُ قد هَلِعَا مِن حُبِّ مَنْ لاَ تَرى في نَيْلِهِ طَمَعَا ؟

٣ ـ أن تأتي جملةً ماضيةً مقرونةً بـ (قد) وبـ (الواو) معها ، كقول جرير :

مَا بَالُ جَهْلِكَ بَعْدَ الحِلْمِ والدينِ وَقَدْ عَلاَكَ مَشيبٌ حِينَ لا حِينِ ؟

٤ ـ أن تأتي جملةً ماضيةً بدون (قد) ، كقوله أيضا :

فَمَا بَالُ قَلبي هَدَّهُ الشوقُ والهوى وهذا قميصي مِن جَوى الحُزْنِ باليا ؟

---

(٤١٧) البيت لأبي شقيق الباهلي ، وهو من الوافر ، وقد ورد كذلك في : المحتسب ، جـ١ ص١٨٢ .
(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص٢٤٨)

(٤١٨) مغني اللبيب ، جـ١ ص٣٠٠ ـ ٣٠٢ ، وينظر : الاتقان ، جـ١ ص١٧٦ ، ومعترك الاقران ، جـ٢ ص٥٥٤ .

٥ ـ أن تأتي جملةً مضارعةً مثبتةً ، كقول أبي العتاهية :

مَا بَالُ دِينِكَ تَرضى أن تُدَنِّسَهُ وَثوبُ دُنْياكَ مَغْسُولٌ مِن الدَنَسِ ؟

٦ ـ أن تأتي جملةً مضارعةً مثبتةً مقرونةً بـ (الواو) ، كقوله :

فَمَا بَالُ مَن أسْعى لِأَجْبُرَ عَظْمَهُ حِفَاظاً ، ويَنوي مِن سَفَاهَتِهِ كَسْرِي ؟

٧ ـ أن تأتي جملةً مضارعةً منفيَّةً ، كقوله :

* وَقَائِلَةٍ : مَا بَالُهُ لَا يَزُورُها ؟ *

٨ ـ أن تأتي جملةً اسميةً غيرَ مقترنةٍ بـ (واو) ، كقول ذي الرمّة :

مَا بَالُ عَيْنِكَ مِنْهَا المَاءُ يَنْسَكِبُ كَأَنَّهُ مِن كُلَى مَفْرِيَّةٍ سَرَبُ ؟

٩ ـ وقد يأتي (مَا بَالُ) بدون الحال ، كقوله تعالى : « فَمَا بَالُ القُرُونِ الأُولى ؟ » .(٤١٩)

٤ ـ (مَنْ)

قال النحاة بأنها تكون للسؤال عن الناس(٤٢٠) أو للسؤال عن كُلِّ مَا يَعقِل .(٤٢١) أَمَّا البلاغيون فقد ذهب السكاكي منهم الى أنّها للسؤال عن الجنس مِن ذوي العِلم ، تقول : (مَنْ جبريلُ ؟) بمعنى : أبَشَرٌ هُوَ ، أمْ مَلَكٌ ، أمْ جِنِّي ؟ وكذا : (مَن ابليس ؟) ، و (مَن فلان ؟) .(٤٢٢)

---

(٤١٩) سورة طه : الآية ٥١ ، وينظر : خزانة الأدب ، جـ٣ ص٢٠٤ ـ ٢٠٥ .

(٤٢٠) ينظر : الكتاب ، جـ٤ ص٢٢٨ ، ٢٣٣ .

(٤٢١) ينظر : المقتضب ، جـ٢ ص٥٢ ، ٢٩٦ ، جـ٣ ص٦٣ ، ومنازل الحروف ـ رسائل في النحو واللغة ، ص٦٢ ، والصاحبي ، ص١٤٤ .

(٤٢٢) ينظر : مفتاح العلوم ، ص١٤٩ ـ ١٥٠ .

أمّا الخطيب القزويني فلم يُسَلِّم بأن تكون (مَن) للسؤال عن الجنس ، وقال بأنّ الأظهر فيها أن تكون سؤالاً عَمّا يُشَخِّصُ وَيُعَيِّنُ المَسْئُولَ عنه مِن بين ذوي العِلم ، وهذا هو الصحيح ، لِأنّه اذا قيل : (مَنْ فُلان ؟) ، يُجاب بـ (زيد) ونحوه مما يفيد التشخيصَ ، ولا يصحُّ في جواب (مَنْ جبريلُ ؟) ، أن يُقال : (مَلَكٌ) ، كما زعم السكاكي ، وإنّما يُقال فيه : (مَلَكٌ مِن عِنْدِ الله يأتي بالوحي للأنبياء) مِمَّا يُفيد تشخيصَه مِن بين أشخاص العقلاء . وعلى هذا يُسأل بـ (مَن) عن المشخّص ، أي : يُسأل بها عن الأسماء أو الصفات .(٤٢٣)

إفادتها معنى النفي :

ذهب النحاة الى أنّ الاستفهام بـ (مَن) قد يفيد معنى النفي ، ففي قولك : (مَنْ قامَ إلاّ زيدٌ ؟) قد أُشْرِبَت (مَن) الاستفهامية معنى النفي ، والمعنى : ما قامَ إلاّ زيدٌ . ومِن ذلكَ قولهُ تعالى « ومَـنْ يَغفِرُ الذنوبَ إلاّ الله ؟ »(٤٢٤) معناه : ليسَ يغفرُ الذنوبَ إلاّ الله .(٤٢٥)

يقول ابن فارس في قوله تعالى « فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللهُ ؟ » ،(٤٢٦) « ظَاهِرُهُ استخبار ، والمعنى : لاَ هَادِيَ لِمَنْ أَضَلَّ اللهُ ، والدليلُ على ذلك قولهُ في العطف عليه : « وَمَا لَهُمْ مِن ناصرينَ »(٤٢٦) » .(٤٢٧) ويقول الزمخشري في قوله تعالى : « وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلّةِ إبراهيمَ إلاّ مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ ؟ » ،(٤٢٨) « « مَنْ سَفِهَ » في محلّ الرفع على البدل مِن الضمير في « يرغب » ، وَصَحَّ البَدَلُ لِأَنّ « مَنْ يَرغب » غيرُ مُوجَب كقولك : (هل جاءَكَ أحدٌ إلاّ زيدٌ ؟) » .(٤٢٩) ويقول أبو حيان في قوله

---

(٤٢٣) ينظر : الايضاح ، جـ١ ص١٣٥ ، وشروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٨٢ ـ ٢٨٣ .

(٤٢٤) سورة آل عمران : الآية ١٣٥ .

(٤٢٥) ينظر : الازهية ، ص١٠٧ ، ومشكل اعراب القرآن ، جـ١ ص١٥٨ ـ ١٥٩ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص٣٢٧ ، والكشاف ، جـ٢ ص٣١٣ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ، جـ١ ص١٦٧ ، جـ٣ ص٢٨٢ .

(٤٢٦) سورة الروم : الآية ٢٩ .

(٤٢٧) الصاحبي ، ص١٨٣ .

(٤٢٨) سورة البقرة : الآية ١٣٠ .

(٤٢٩) الكشاف ، جـ١ ص٣١٢ ، وينظر : جـ٢ ص٣٩٢ في تفسير قوله تعالى « قالَ : ومَنْ يَقْنَطُ مِن رحمةِ رَبِّهِ إلاّ الضّالونَ ؟ » .

تعالى « وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللهِ صِبْغَةً ؟ » .(٤٣٠) « هذا استفهامٌ ومعناهُ النفي ، أي ، وَلَا أحدَ أَحْسَنُ منَ اللهِ صِبْغَةً » .(٤٣١)

واشترط ابنُ مالك لِذلكَ أن تقترن (مَنْ) بـ (الواو) فقال ، « ويكثر قيامُ (مَنْ) مقرونةً بـ (الواو) مقامَ النّافي فيُجاء غالباً بـ (إلّا) قصداً لِلإيجاب » .(٤٣٢)

وخالفه في ذلك ابنُ هشام فقال ، « واذا قيل ، (مَنْ يفعلُ هذا إلّا زيدٌ ؟) فهي (مَن) الاستفهامية أُشرِبت معنى النفي .. ولا يتقيد جوازُ ذلك بأن يتقدَّمَها (الواو) ، خلافاً لابن مالك ، بدليل ، « مَنْ ذَا الّذي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إلّا بِإِذْنِهِ ؟ »(٤٣٣) » .(٤٣٤) وتابعه في هذا الزركشي .(٤٣٥)

٥ ـ (أيّ)

ذهب النحاة الى أنّ (أيًا) هي بعضُ ما تُضاف اليه ، يُسأل بها عَمَّا يميز أحَدَ المتشاركين في أمرٍ يعمُّهما ، ولذلك تُفَسَّرُ بـ (همزة) الاستفهام و(أمْ) في طلب التعيين ، قال المبرد ، « اعلمْ أنّ (أيًّا) تقع على شيءٍ هي بعضُه ، لاتكون إلّا على ذلك في الاستفهام ، وذلك قولُكَ ، (أيُّ إخوتِكَ زيدٌ ؟) ، فقد علمت أنّ (زيداً) أحدُهما ، ولم تَدْرِ أيُّهما هو .

.. واعلم أنّ كُلَّ ما وقعت عليه (أيّ) فتفسيره بـ (ألف) الاستفهام و (أمْ) ، لاتكون إلّا على ذلك ، لِأَنَّكَ اذا قلت ، (أَزيدٌ في الدار أَمْ عمرٌو ؟) فَعِبارتُه ، أيُّهما في الدار ؟ ، ولو قلت ، (هَلْ زيدٌ منطلقٌ ؟) أو ، (مَنْ زيدٌ ؟) أو ، (مَازيدٌ ؟) لم يكن لـ (أيّ) هاهنا مَدْخَل ، فـ (أيُّ) واقعة على كلّ جماعة ممّا كانت اذا كانت (أيُّ) بعضًا لها » .(٤٣٦)

---

(٤٣٠) سورة البقرة ، الآية ١٣٨ .

(٤٣١) البحر المحيط ، جـ١ ص٤١٢ ، وينظر ، ص٢٥٦ ، جـ٢ ص٥٠٥ .

(٤٣٢) تسهيل الفوائد ، ص٢٤٢ .

(٤٣٣) سورة البقرة ، الاية ٢٥٥ .

(٤٣٤) مغني اللبيب ، جـ١ ص ٢٢٧ .

(٤٣٥) ينظر البرهان ، جـ٤ ص٤١١ .

(٤٣٦) المقتضب ، ج٢ ص٢٩٤ ، وينظر ، جـ٣ ص٢٨٨ ، والكتاب ، جـ٤ ص٢٣٣ ، والاتقان ج١ ص١٥٨ ،

ويرى ابن جني أنّ أَصْلَ (أيّ) : أوْيٌ ، يقول في ذلك : « إنّ (أيّاً عِندَنا مِمّا عَيْنُهُ (واو) وَ لَامُهُ (ياء) ، وهذا مِن باب (أوَيْتُ) ، هكذا مُوجبُ القياسِ والاشتقاقِ جميعا .

أمّا القياسُ فَلِأنّ ما عَيْنُه (واو) وَلَامُه (ياء) أَضعافُ ما لامُه وعينُه (ياءانِ) ، ألَا ترى إلى كَثرة باب (لَوَيْتُ) و (شَوَيْتُ) و (طَوَيْتُ) و (عَوَيْتُ يَـدَهُ) و(زَوَيْتُ جَانِبَهُ) ، وإلى قِلّةِ باب (عيِيْتُ) و (حييتُ) ؟ فأصلُ (أيّ) على هذا : أوْيٌ ، فاجتمع (الواو) و (الياء) ، وسبقت (الواو) بالسكون فقلبت (ياء) ، وأُدغمت في (الياء) ، فصارت (أيّ) كقولهم : (طَوَيتُ الثوبَ طيّاً) و (زوى وَجْهَهُ زَيًّا) .

وأمّا الاشتقاقُ فَلِأنّ (أيًّا) أينَ وَقعت غيرُ مُتَبَلِّغ بها ، فإنّها بَعضٌ مِن كُلّ ، كقولنا : (أيُّ الناسِ عِندَكَ ؟) و (أيُّهم قامَ قمت معه) ، وبعضُ الشيءِ آوٍ إلى جَميعِهِ ، ألَا ترى إلى قول العجلي في صفة البعير :

* يَأوِي إلى مُلْطٍ لَهُ وَكَلْكَلِ *

أي : يَتَسَانَدُ إليها وَيَعْتَمِدُ عليها .. فأصل (أيّ) على هذا : أوْيٌ ، ثم أُدغِمت (الواو) في (الياء) على ما مضى ، فصارت (أيّ) ، فإذا حُذِفت (الياء) تخفيفاً فإنّها الثانية ، فإذا زالت الثانية أَوجب القياس أن تعود الأولى إلى أصلها وهي (الواو) ، فيقال : أوْما الأجلينِ قضيتَ) » . (٤٣٧)

وقال النحاة بأنّها تُستعمَلُ لِمَنْ يَعقِل وَلِمَنْ لا يَعقِل ، بحسب ما تضاف اليه ، لأنّها بَعْضٌ مِن كُلّ ، فإنْ أَضفتَها الى الزمان فهي زمان ، وإن أضفتَها الى المكان فهي مكان ، الى أيّ شيءٍ أضفتَها كانت مِنْهُ (٤٣٨) .

وقالوا بأنها مُعْرَبَةٌ مِن بين الأسماء المُستفهَمِ بها ، لِعلّة واحدة وهي الحمل على النظير ، أو النقيض ، أو عليهما ، والنَظِيرُ لها (بَعْض) ، والنقيضُ لها (كُلّ) ، وَهُمَا معرَبان ، فَأُعْرِبَت حَمْلاً عليهما أو على أحدهما (٤٣٩) .

---

(٤٣٧) المحتسب ، جـ٢ ص١٥٠ ـ ١٥١ .

(٤٣٨) ينظر : المحتسب ، جـ١ ص ٢٦٨ ، جـ٢ ص ٢٨٨ ، وشرح المفصل ، جـ٧ ص ٤٤ ، والاشباه والنظائر ، جـ٢ ص ٢١٥ .

(٤٣٩) ينظر : المرتجل ، ص ٢٧٢ .

وإذا حذفتَ المضافَ اليه من اللفظِ كانَ مُقدَّراً في المعنى ، كقولك : (أيُّ جاءَكَ ؟)(٤٤٠) .

وقد تُؤنَّث (أيّ) اذا أُضِيفَت الى مؤنث ، فتلحقها تاء التأنيث ، والخليلُ يُشَبِّهُ تأنيثَ (أيّ) بتأنيث (كُلّ) ، يقول سيبويه : « وسألت الخليلَ ـ رحمه الله ـ عن قولهم : (أيُّهُنَّ فُلانةُ) و (أيَّتُهُنَّ فُلانة) ، فقال : إذا قُلتَ : (أيّ) فهو بمنزلة (كُـلّ) ، لِأنّ (كُـلًّا) مُذكَّر يقع للمذكر والمؤنث ، وهو أيضا بمنزلة (بَعْض) ، فإذا قُلتَ : (أيَّتُهنّ) فإنّكَ أردت أن تؤنث الاسم ، كما أنّ بعض العرب ، فيما زعم الخليل رحمه الله ، يقول : (كُلَّتُهُنَّ مُنطلقةٌ) »(٤٤١) .

وتجريدها من (التاء) أفصح ، يقول الاستربادي : « وتجريدُها من (التاء) مُضافةً إلى مؤنث أفصحُ من إلحاق (التاء) .. قال تعالى : « بِأَيِّ أَرضٍ تَمُوتُ »(٤٤٢) »(٤٤٣) . فاللغة المستفيضة فيها أن تكون بلفظ المذكر ، يقول الزمخشري في قوله تعالى : « فأيَّ آياتِ اللهِ تُنكِرُونَ ؟ »(٤٤٤) : « فأيَّ آياتِ اللهِ » جاءت على اللغة المستفيضة ، وقولك (فأيَّةَ آياتِ اللهِ) قليل ، لِأنّ التفرقة بين المذكر والمؤنث في الأسماء غير الصفات ، نحو : (حمار) و (حمارة) ، غريب ، وهي في (أيّ) أغرب لِإبهامِهِ »(٤٤٥) .

وقد يكون الاستفهام بـ (أيّ) في معنى (النفي) ، ومنه قول المتنخِّل الهذليّ :

فاذهبْ فأيُّ فتىً في الناسِ أَحْرَزَهُ ... منِ يومِهِ ظُلَمٌ دُعْجٌ ولَاجَبَلُ

---

(٤٤٠) ينظر : كتاب المقصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص ٣٢٠ ـ ٣٢١ .
(٤٤١) الكتاب ، جـ٢ ص ٤٠٧ .
(٤٤٢) سورة لقمان : الاية ٣٤ .
(٤٤٣) شرح الكافية ، جـ١ ص ٢٩١ .
(٤٤٤) سورة غافر : الآية ٨١ .
(٤٤٥) الكشاف ، جـ٣ ص ٤٢٩ .

فهذا الاستفهام معناه النفي ، ولذلك عطف عليه قوله « وَلَاجَبَلُ » ، وهو عند الفَّراء « مِمَّا حُمِل على معنىً هو مُخَالِفٌ لصاحبه في اللفظ » ، وقال فيه : « رَدٌّ عليه بـ(لا) ، كأنّ معنى « أَيُّ فتىً في الناس أحرزه » معناه : ليس يُحْرِزُ الفتى مِن يومهِ ظُلَمٌ دُعْجٌ وَلَاجَبَلُ » . (٤٤٦)

والبلاغيون يوافقون النحويين في أنَّهُ يُسأل بـ (أَيّ) عما يميز أحدَ المتشاركين في أمرٍ يَعُمُّهما ، وهو مضمون ما أُضيف اليه (أَيّ) ، يقول القائل : (عندي ثياب) ، فتقول : (أَيُّ الثيابِ هِيَ ؟) ، فتطلب منه وصفا يميزها عندك عما يشاركها في الثوبية . (٤٤٧)

٦ ـ (كم)

يرى النحاة أنها تكون للاستفهام عن العدد ، ويكون تمييزُها نكرةً مفرداً منصوبا ، كما في قولك (كَمْ درهماً لَكَ ؟) تُريد : (أَعشرونَ أَمْ ثلاثون ؟) وما أَشبهَ ذلك. ويجوز في (كم) أن تَفصلَ بينَها وبينَ تمييزِها ، إلّا أنّ قولَكَ (كَمْ درهماً لكَ ؟) و (كَمْ رجلاً أتاك ؟) أقوى من (كَمْ لكَ درهماً ؟) و (كَمْ أتاكَ رجلاً ؟) وإنْ كانت عربيةً جيدة . وقد يُحذف التمييز فَيُقال (كَمْ عبدُ اللهِ مَاكِثٌ ؟) أَي : كَمْ يوماً عبدُ اللهِ مَاكِثٌ ؟ ، و (كَمْ غلمانُك ؟) أي : كم غلاماً غلمانُك ؟ . وأمّا قولهم (على كَمْ جِذْعٍ بيتُكَ مبنيٌّ ؟) فإنّ القياس فيه النصب لِأَنَّهُ ليس موضعَ تكثير وإنّما هو سؤال عن عدة الجذوع ، و (النصب) هو الكثير فيه ، وهو قول جمهور النحويين ، وأما الذين جَرُّوا فإنهم أرادوا معنـــى (على كَمْ مِنْ جذعٍ) ، ولكنّهم حَذَفُوا (مِن) ههنا تخفيفاً على اللسان ، وصارت (على) عِوضاً منها(٤٥٠) . أَوْ قد

---

(٤٤٦) معاني القرآن ، جـ١ ص ١٦٤ ، وينظر : ص ٤٢٣ ـ ٤٢٤ ، وخزانة الأدب ، جـ٥ ص ١٣ ـ ١٤ .

(٤٤٧) ينظر : مفتاح العلوم ، ص ١٥٠ ، والايضاح ، جـ١ ص ١٣٥ ، وشروح التلخيص ، جـ٢ ص ٢٨٣ ـ ٢٨٥ .

(٤٥٠) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص ١٥٦ ـ ١٧٥ ، جـ٤ ص ٢٢٨ ، والجمل ، للزجاجي ، ص ١٤٥ ـ ١٤٦ ، وشرح المفصل ، جـ٤ ص ١٢٦ ـ ١٢٩ ، وتسهيل الفوائد ، ص ١٢٤ ـ ١٢٥ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص ١٨٥ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص ٢٥٤ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص ٧٤٤ ـ ٧٤٦ ، والأشباه والنظائر جـ٢ ص ٢٧٠ ـ ٢٧٢

شُبِّهت فيها الاستفهامية بالخبريَّة فَجُرَّ بها . وهي صيغةٌ جائزة عند البصريين على قُبْح(٤٥٢) .

يرى المبرد أنّ (كَمْ) تكون لِقليلِ العَدَدِ وَكَثيرِهِ ، « فَلَمّا اجتمعَ في (كم) الاستفهامية ، وأنّها تقعُ سؤالاً عن واحدٍ كما تقع سؤالاً عن جمع ، ولا تخصُّ عَدداً دونَ عَددٍ لإبهامها ، لِأنّها لو خُصَّت لم تكن استفهاماً ، لِأنَّها كانت تكون معلومةً عندَ السامع »(٤٥٣) .

وذهب الجرجاني إلى أنّ (كَم) الاستفهاميةَ مُتَضَمِّنٌ لِمعنى الكَثرةِ ، « واعلمْ أنّ (كَمْ) في الاستفهام لا يعرى مِن معنى الكَثرةِ ، فإذا قُلتَ : (كَمْ رَجلاً جاءَكَ ؟) فالمعنى : أعشرونَ رَجُلاً جاءَكَ أمْ ثلاثونَ ؟ . ولَمّا كان مُتَضَمِّناً لِمعنى الكَثرةِ ، واحتاجوا إلى الفصلِ بينَ الخبرِ والاستفهام نَصَبُوا مُمَيِّزَها في الاستفهام ، وألزموها النكرةَ المفردةَ ، لِأنَّ المُمَيِّزَ المنصوبَ لم يَجِىءْ في شَيءٍ مِن الأعداد مجموعاً ، ألا ترى أنّكَ لاتقولُ : (عشرونَ أثواباً) ولا (خمسةَ عشرَ دراهِمَ) ، وقد غلب المفردُ على التمييز حتى جاءَ فيما ليس بِعَدَدٍ ، نحو ما تقدَّمَ من قوله تعالى : « فإنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْساً »(٤٥٤) . فلا يجوز أن تقول في الاستفهام : (كَمْ رجالاً عندَكَ ؟) كما لاتقول : (أعشرونَ رجالاً عندَكَ أمْ ثلاثون ؟) »(٤٥٥) .

وقد ذكر الاسترابادى أنّ (كَم) الاستفهامية تكون لِعَدَدٍ مُبْهَمٍ عندَ المُتَكَلِّمِ ، معلومٍ في ظَنِّهِ عندَ المُخاطَبِ . وأنّهُ إذا فُصِلَ بين (كَمْ) وتمييزها بفعلٍ مُتَعَدٍّ ، وجب الاتيان بـ (مِنْ) لئلا يلتبس التمييز بمفعول ذلك المُتعدّي(٤٥٦) ، ومِنْ ذلك قولُهُ تعالى « سَلْ بَنِي اسرائيلَ كَمْ آتيناهُمْ مِن آيَةٍ بَيِّنَةٍ »(٤٥٧) . فقد قال أكثرُ المُفسِّرينَ بأنّ (كَمْ) في الآيَةِ استفهامية(٤٥٨) ، وأجازَ الزمخشرى أن تكونَ استفهاميةً أو خبرية(٤٥٩) .

---

(٤٥١) ينظر : خزانة الأدب ، جـ٦ ص ٤٨٦ .

(٤٥٢) ينظر : المقتضب ، جـ٢ ص ٥٦ ـ ٥٧ .

(٤٥٣) المقتضب ، جـ٢ ص ٦٦ .

(٤٥٤) سورة النساء : الاية ٤ .

(٤٥٥) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص ٧٤٤ .

(٤٥٦) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص ٩٦ ، ٩٧ .

(٤٥٧) سورة البقرة : الاية ٢١١ .

(٤٥٨) ينظر : مشكل اعراب القران ، جـ١ ص ٩١ ـ ٩٢ ، والبحر المحيط ، جـ٢ ص ١٢٧ .

(٤٥٩) ينظر : الكشاف ، جـ١ ص ٢٥٤ ، ودراسات لاسلوب القران الكريم ، جـ٢ ص ٤٠٢ .

ويرى السيوطي أنّ (كَمْ) تكون لِقَليلِ العَددِ وكَثيرِهِ، خِلافاً لِمَا زعمه بعضُهم من أنّها تكون للتكثير[٤٦٠].

والبلاغيون قد وافقوا النحويين في كون (كم) للسؤال عن العدد، وفي جواز حذف تمييزها. وقالوا بأنّ (كم) في قوله تعالى « سَلْ بني اسرائيلَ كَمْ آتيناهُمْ مِن آيةٍ بَيِّنَةٍ » استفهامية[٤٦١]. وأن الاستفهامَ في هذه الآية على غير ظاهرِهِ، لِأنّه ليس القصد الى استعلام مقدار عدد الآيات مِن جهة بَني اسرائيل، وإنّما الغرض من هذا الاستفهام هو التقريع والتوبيخ على عَدَمِ اتّباعِ مُقتضى الآيات مع كَثْرَتِها وبَيانِها[٤٦٢].

أَصلُ (كَمْ)

لقد اختلف النحاة في أصل (كم)، فذهب البصريون الى أنّها في أصلها مفردة، وذلك لِأَنَّ الإفرادَ هو الأصل، وإنّما التَركِيبُ فَرع. وذهب الكوفيون الى أنّها مُرَكَّبة، وأنَّ الأصلَ فيها: (ما) الاستفهامية زيدت عليها (كاف) التشبيه، فَصَارَتَا جميعاً كلمةً واحدة. وكان الأصل أن يُقال في (كَمْ مالُكَ ؟): (كَمَا مالُكَ ؟)، إلّا أَنَّهُ لَمَّا كثرت في كلامهم وجرت على ألسنتهم، حُذفت (الألفُ) مِن آخرِها، وسكنت (مِيمُها)، فصار (كَمْ مالُكَ ؟)، والمعنى: كأيِّ شيءٍ مالُكَ في الأعداد ؟. ونَظيرُ (كَمْ) في ذلك: (لِمْ)، فإنّ الأصلَ فيها: (ما)زيدت عليها (اللام)، فَصَارَتَا جميعاً كلمةً واحدة، وحُذِفَت (الألفُ) لكثرةِ الاستعمال، وسكنت (مِيمُها)، فقالوا: (لِمْ فعلتَ كذا ؟ »[٤٦٣]

يقول الفرّاء في ذلك: « ونرى أنّ قولَ العرب (كَمْ مَالُكَ ؟) أنّها (ما) وُصِلَتْ مِن أوَّلِهَا بـ (كاف)، ثُمّ إنّ الكلامَ كَثُرَ بـ (كَمْ) حتى حُذِفت (الألفُ) مِن آخرِها فسكنت (مِيمُها)، كما قالوا: (لِمْ قُلتَ ذاكَ ؟) ومعناه: لِمَ قُلتَ ذاكَ ؟.. وقال بعضُ العرب في كلامِهِ، وقيلَ لَهُ: (منذُ كَمْ قَعَدَ فُلان ؟)، فقال: (كَمُذْ

---

(٤٦٠) ينظر: همع الهوامع، جـ٢ ص ٧٥.

(٤٦١) ينظر: مفتاح العلوم، ص ١٥٠، والايضاح، جـ١ ص ١٣٦.

(٤٦٢) ينظر: شروح التلخيص، جـ٢ ص٢٨٥ ـ ٢٨٦.

(٤٦٣) ينظر: الانصاف، جـ١ ص٢٩٨ ـ ٣٠٠، ٢١١ ـ ٢١٦، والصاحبي، ص١٢٩ ـ ١٣٠، وشرح الكافية، جـ٢ ص٩٥، وهمع الهوامع، جـ٢ ص٧٥، والأشباه والنظائر، جـ٢ ص٢٧٢.

أخذتَ في حديثك) ، فَرَدَّهُ (الكافَ) في (مُذْ) يدلُّ على أنّ (الكافَ) في (كَمْ) زائدة . وإنّهم ليقولونَ : (كيفَ أصبحتَ ؟) فيقول : (كالخيرِ) و (كخيرٍ) . وقيل لبعضهم : (كيفَ تَصنعونَ الأَقِط ؟) فقال : (كَهَيْنٍ)»[٤٦٤] .

والصحيح ما ذهب اليه البصريون من أنّ (كم) في أصلها مفردة ، يُؤَيِّدُ ذلكَ ما رَدَّ به أبو البركات الأنباري على الكوفيين ، إذ قال بأنّه لا يُسَلِّم بما قالوه من كون الأصل في (كَمْ) : (ما) زيدت عليها (الكاف) ، لِأنّ هذا مجرد دعوى مِن غير دليل ولا معنى . وهو لا يوافقهم في قولهم بأنّ (كَمْ) قد رُكِّبت كما رُكِّبت (لِمْ) ، وذلك لِأنَّه يرى أنّ اسكان الميم في (لِمْ) لا يجوز في اختيار الكلام ، وإنّما يجوز في الضرورة ، فلا يكون فيه حُجَّة . ثم لو كان الأمر كما زعموا ، وأنّ (كَمْ) كـ(لِمْ) ،لَوجبَ أن يجوز فيها الأصل فيقال (كَمَا مالُكَ ؟) ، كما يجوز الأصل في (لِمْ) فيقال (لِمَا فعلتَ ؟) . وأن يجوز فيها الفتح مع حذف الألف فيقال (كَمَ مالُكَ ؟) ، كما يجوز الفتح في (لِمَ) فيقال (لِمَ فعلتَ ؟) . وأن يجوز فيها هاء الوقف فيقال (كَمَهْ) ، كما يجوز هاء الوقف في (لِمَ) فيقال (لِمَهْ) . فلما لم يجز ذلك في (كَمْ) دَلَّ على الفرق بينهما[٤٦٥] .

٧ ـ (كيف)

وهي بمعنى : (على أيِّ حالٍ ؟)[٤٦٦] . وتُستعمَلُ للسؤال عن حالٍ يَنتظِمُ جميعَ الأحوال ، يُقال (كيفَ أنتَ ؟) فتقول : صحيحٌ ، وآكِلٌ ، وشَارِبٌ ، والأحوالُ أكثرُ مِن أن يُحاطَ بها ، فاذا قلتَ : (كيفَ) ، فقد أغنى عن ذكر ذلكَ كلِّهِ[٤٦٧] .

وذهب بعض أهل اللغة الى أنها تُستعمَلُ سؤالا مَحضاً عن الحال كما في (كيفَ أنتَ ؟) ، وتُستعمَلُ حالاً لا سؤالَ معه نحو (لَأُكرِمَنَّكَ كيفَ كُنْتَ) أَيْ : على أيِّ

---

(٤٦٤) معاني القرآن ، جـ١ ص٤٦٦ ، وينظر : خزانة الأدب ، جـ٧ ص١٠٨ ـ ١٠٩ .

(٤٦٥) ينظر : الانصاف ، جـ١ ص٣٠٠ ـ ٣٠٢ ، والصاحبي ، ص١٥٨ ـ ١٥٩ .

(٤٦٦) ينظر : الكتاب جـ٢ ص١٢٨ ، جـ٤ ص٢٢٣ ، وتسهيل الفوائد ، ص٢٤٢ ، وتأويل مشكل القرآن ، ص٥٢٠ .

(٤٦٧) ينظر : الأصول في النحو ، جـ٢ ص١٤٠ .

حال كنت[٤٦٨]. ومنه قوله تعالى: «اللهُ الذي يُرسِلُ الرياحَ فَتُثيرُ سَحاباً فَيَبْسِطُهُ في السَّمَاءِ كيفَ يَشاءُ»[٤٦٩].

وقد يُخفّف لفظُها فيقال: (كَيْ)، كما يقال في (سوفَ): (سَوْ). ومن ذلك قول الشاعر[٤٧٠]:

كَيْ تَجْنَحُونَ الى سَلمٍ وما ثُئِرَتْ قَتْلاكُمُ ولظى الهَيجاءِ تَضْطَرِمُ ؟

أراد: (كيفَ)، فحذفَ (الفاءَ) اختصاراً[٤٧١]. وذهب بعضهم إلى أنّها لُغَة، يقول ابن يعيش: «وفي (كيفَ) لُغتانِ، قالوا: (كيفَ) و (كَيْ)»[٤٧٢]. والصحيح أنّ قولهم (كَيْ) من قبيل لُغةِ الشعر. وهذا ما ذهب إليه البغدادي في قوله: «والظاهر أنّ هذا من قبيل ضرورة الشعر، إذ لو كانت (كي) موضوعةً للاستفهام لوردت في النثر، وَلَدُوِّنَتْ في كتب اللغة كسائر الألفاظ الموضوعة»[٤٧٣].

و (كيفَ): اسمٌ مبني على الفتح، وأصل البناء عند النحاة أن يكونَ على السكون، وإنّما بُنِيَ (كيفَ) على الحركة تخلُّصاً من إلتقاء الساكنين: «وأصلُ البناءِ السكونُ، لِأنّه إذا كانَ نقيضُ الإعرابِ وَجَبَ أن يكونَ بنقيضِ الحركةِ التي باختلافها يحصل الإعرابُ، فإن وُجِدَ شيءٌ مبنيٌّ على الحركة فَلِأحَدِ ثلاثةِ أشياء: (أولها): التقاءُ الساكنين، وذلك نحو: (هؤلاءِ) و (أينَ) و (كيفَ)، والأصلُ السكونُ، إلاّ أنّه لَمّا حصل قبل الهمزة في (هؤلاء) ساكنٌ، وهو (الألفُ)، حَرّكوها لئلّا يجتمع ساكنان، وهكذا حُكم (أينَ) و (كيفَ) لِأنّ قبلَ الحرفِ الأخيرِ منهما ياءً ساكنةً»[٤٧٤]. والأصلُ في التخلّص من التقاء الساكنين أن يكونَ

---

(٤٦٨) ينظر: الصاحبي، ص١٣٠.

(٤٦٩) سورة الروم: الآية ٤٨.

(٤٧٠) البيت لا يعرف قائله، وهو من البسيط، ورد في: مغني اللبيب، جـ١ ص١٨٢، ٢٠٤، وهمع الهوامع، جـ١ ص٢١٤.
(معجم شواهد العربية، جـ١ ص٣٤٨)

(٤٧١) ينظر: مغني اللبيب، جـ١ ص١٨٢، ٢٠٤.

(٤٧٢) شرح المفصل، جـ٤ ص١١٠.

(٤٧٣) خزانة الأدب، جـ٧ ص١٠٧، وينظر: شرح الكافية، جـ٢ ص١١٧.

(٤٧٤) كتاب المقتصد في شرح الايضاح، جـ١ ص١٢٥ ـ ١٢٦.

بالكسر ، وإنّما بُني (كيفَ) على الفتح استخفافاً وفراراً مِن الجمع بين (الياء) و (الكسرة) ، « أمّا (أيْنَ) فَبُني على الفتح لِمَا ذكرنا مِن التقاء الساكنين ، وأصلُ التقاءِ الساكنينِ الكسرُ ، كقولك : (اضْرِبْ أَضربْ) ، وإنّما اختيرَ الفَتحُ استخفافاً وفراراً من الجمع بين (الياء) و (الكسرة) ، وهذا حكمُ (كيفَ) »(٤٧٥) . وإنّما عُنِي بطلب الخِفّةِ فيه لِأجل كثرته في الاستعمال ، يقول الجرجاني : « وبُنِيَ (جَيْرِ) على أَصل التقاء الساكنين ، ولم يُعْنَ بطلبِ الخفّةِ فيه ، كما كانَ ذلك في (كيفَ) و (أينَ) ، لِأجلِ قِلّتِهِ في الاستعمال »(٤٧٦) .

والبلاغيون قد وافقوا النحويين في أن (كيف) للسؤال عن الحال ، قال السكاكي : « وأما (كيف) فللسؤال عن الحال ، اذا قيل (كيفَ زيدٌ ؟) ، فجوابُه : (صَحيحٌ) ، أو (سَقيمٌ) ، أو (مَشغولٌ) ، أو (فارغٌ) ، أو (شبعٌ) ، أو (جذلان) ، ينتظِمُ الأحوالَ كُلَّها »(٤٧٧) . ورفض السبكي قولَ بعضِهم بأنَّهُ يُسألُ بـ (كيف) عن الصفات الغريزية لا الخارجية فقال : « وفي كلام بعضهم أنّه إنّما يُسألُ بها عن الصفات الغريزية لا الخارجية ، وأنَّهُ لَا يُقالُ (كيفَ زيدٌ ؟ أَقائِمٌ أَمْ قَاعِدٌ ؟) . ويردُّ عليه قولُهُ تعالى « أَنّى شِئْتُمْ ؟ »(٤٧٨) فإنَّهُ بمعنى : (فَأْتُوا حَرْثَكُمْ كيفَ شِئْتُمْ) على ما ذكره هو ، وهي حال غير غريزية »(٤٧٩) .

موقعها من الإعراب

قال بعض النحاة إنّ (كيف) ظرف عند سيبويه ، واسمٌ غير ظرف عند السيرافي والأخفش ، وبَنَوا على هذا الخلاف أنّ موضعَها عندَ سيبويه نصبٌ دائماً ، وعندهما رفعٌ مع المبتدأ ونصبٌ مع غيره ، لِأنَّها تقعُ خبراً قبلَ مَا لَا يُستغنى به نحو (كيفَ أنتَ ؟) و (كيفَ كُنتَ ؟) ، وحالاً قبلَ ما يُستغنى به نحو (كيفَ جاءَ زيدٌ ؟) أي : على أيّ حالةٍ جاءَ زيدٌ ؟ . ومفعولاً مُطلقاً نحو « كيف فَعَلَ رَبُّكَ ؟ »(٤٨٠) إذ المعنى : أيُّ فعلٍ فَعَلَ رَبُّكَ(٤٨١) ؟ .

(٤٧٥) المصدر نفسه ، جـ١ ص١٢٤ .
(٤٧٦) المصدر نفسه ، جـ١ ص١٤١ .
(٤٧٧) مفتاح العلوم ، ص١٥٠ ، وينظر : الايضاح ، جـ١ ص١٣٦ .
(٤٧٨) سورة البقرة ، الاية ٢٢٣ .
(٤٧٩) عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٨٦ ـ ٢٨٧ .
(٤٨٠) سورة الفجر ، الاية ٦ . ، وسورة الفيل ، الاية ١ .
(٤٨١) ينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص٢٠٦ ، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم ، جـ٢ ص٤١٧ .

والصحيح ما ذهبَ إليه الجرجاني مِن أنّ (كيف) اسمٌ مفردٌ عارٍ من الظرفية واضمار الفعل ، يقول : « وأمّا (كيف) فليسَ يتعلّقُ بفعلٍ ، وإنّما هو اسمٌ قد اشتمل على الأحوال ، كما أنّ (ما) في قولك (مَا عِنْدَكَ ؟) اسمٌ قد اشتمل على الأشياء كلّها ، بمنزلة (أيّ شيءٍ عندكَ ؟) ، وكذا (مَن) قد تَضَمَّنَ جميعَ ما يَعْقِلُ واشتمل عليه ، فاذا قُلتَ : (كيفَ عمرٌو ؟) فكأنّكَ قُلتَ : أسقيمٌ عمرٌو أمْ صحيحٌ ؟ ، إلاّ أنّكَ أتيتَ بـ (كَيْفَ) لِلعموم كَمَا تقدَّمَ قَبْلُ ، فكما أنّ (سقيمٌ) اسمٌ غيرُ ظرفٍ ، كذلك (كَيفَ) لا يكونُ ظرفاً . فإن قُلتَ : فإنّه بمعنى قولك : (على أيّ حالٍ زيــدٌ ؟) و(في أيّ حالٍ عمرٌو ؟) ، فالجواب : إنّ هذا يُستفادُ أيضا مِن قولك : (أسقيمٌ زيدٌ أم صحيحٌ ؟) ، ألاَ ترى أنّكَ تقول : (في أيّ هاتينِ الحالتينِ هو ؟) ، فإن كان ذلك يُوجِبُ أن تكون (كيف) ظرفاً حتى يُقال : إنّه في موضع نصب كـ (أينَ) ، فينبغي أن يَجِبَ مِثلُهُ في قولكَ : (أسقيمٌ زيدٌ أم صحيحٌ ؟) . فقد علمتَ أنّ الأمر ليس على ما زعمتَ ، وأنّ الاعتبارَ بالتفصيل ، وهو أنّه لَمّا جاز أن تقول : (أفي الدارِ زيدٌ أمْ في المسجد ؟) ، فَتُدخِلَ حرفَ الجرّ على ما هو تفصيلٌ له ، علمتَ أنّ (أينَ) في قولك (أينَ زيدٌ ؟) ظرفٌ منصوب ، ولذلك دخَلَهُ الجارُّ فقلتَ : (مِن أينَ أنتَ ؟) كما تقول : (أمِنَ البصرةِ أنتَ أمْ مِن الكوفةِ ؟) . ولَمّا لم يجز أن تقول : (أفي سقيمٍ زيدٌ أم في صحيح ؟) علمنا أنّ (كيفَ) ، الذي هو عبارةٌ عنه ومُتَرْجَمٌ له ، اسمٌ مفردٌ عارٍ من الظرفية واضمار الفعل الذي هو (استقرّ) ، ... وقد يُستدَلُّ على مخالفة (كيف) لـ (أينَ) ، فيما ذكرنا ، بأنّه لَمّا لم يجز أن يُقال : (في كيفَ) أو (على كيفَ) ، فيدخل عليه الجارُّ ، دَلَّ على كونهِ غيرَ ظرفٍ ، كما أنّه لَمّا جاز أن يقال : (مِن أينَ) دَلَّ على أنّه ظرفٌ ، وهذا تَأنيسٌ وَتقريبٌ »[٤٨٢] .

وهذا ما يذهب إليه ابنُ مالك ، حيث نَقَلَ ابنُ هشام قوله : « لم يقل أحد إنّ (كيف) ظرف ، اذ ليست زمانا ولا مكانا ، ولكنّها لَمّا كانت تُفَسَّرُ بقولك : (على أيّ حال ؟) لكونها سؤالا عن الأحوال العامة ، سُمِّيتْ ظرفا ، لِأَنَّها في تأويل الجار والمجرور ، واسمُ (الظرف) يُطلَق عليهما مجازا »[٤٨٣] ، وقد استحسن ابنُ هشام هذا الرأيَ ، وقال : « يؤيِّدُهُ الإجماعُ على أنّه يُقال في البدل : (كيفَ أنتَ ؟أصحيحٌ أم سَقيمٌ ؟) بالرفع ، ولا يُبدل المرفوعُ مِن المنصوب »[٤٨٤] .

---

(٤٨٢) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٢٢٦ ـ ٢٢٧ .

(٤٨٣) مغني اللبيب ، جـ١ ص٢٠٦ ، وينظر : تسهيل الفوائد ، ص٢٤٢ .

(٤٨٤) المصدر نفسه ، الموضع نفسه ، وينظر : شرح المفصل ، جـ٤ ص١٠٩ .

وهذا ما يراه أيضا ابن يعقوب المغربي من البلاغيين، يقول: « ويُسأل بـ(كيف)عن الحال، فيقال (كيف وجدتَ زيداً ؟) أيْ: على أيّ حال وجدته ؟، فيقال في الجواب: (صحيحاً)، أو (سقيماً). وليست ظرفاً، ولو كان يُقال في تفسيرها: (في أيّ حالٍ وجدتَهُ ؟)لأنّه تفسير معنوي، كما يقال في تفسير الحال في قولنا (جاءَ زيدٌ راكباً) أيْ: (جاء في حالِ الركوب). وإنّما هي بحسب العوامل، ففي المثال السابق تكون حالاً أو مفعولا، وفي قولنا (كيفَ زيدٌ ؟) تكون خبراً »(٤٨٥).

استعمالها في معنى النفي

ذكر ابن فارس أنّ الاستفهام بـ (كيف) قد يُراد به معنى النفي(٤٨٦)، ومِن ذلك قولهُ تعالى « كيفَ يَهدِي اللهُ قوماً كَفَرُوا بعدَ إيمانِهم ؟ »(٤٨٧). وَلتِضمّنها معنى (النفي) في مثل هذا الموضع، شاع أن يقع بعدَها (إلاّ)(٤٨٨)، ومِن ذلك قولهُ تعالى « كيفَ يكونُ لِلمُشركينَ عَهدٌ عندَ اللهِ وعندَ رسولِهِ إلاّ الذينَ عاهَدْتُم »(٤٨٩).

ويرى الفرّاء أنّ استعمال (الاستفهام) بمعنى (النفي) لا تختصّ به (هل) أو (مَن) أو (كيفَ)، وانّما تُستعمَلُ فيه أدواتُ الاستفهام جميعاً، يقول: « قولُه « كيفَ يكونُ لِلمُشركينَ عَهدٌ عندَ اللهِ » على التعجب كما تقول: (كيف يُستبقَى مِثلُكَ ؟) أيْ: لا ينبغي أن يُستبقى. وهو في قراءة عبدالله: « كيفَ يكونُ للمشركينَ عَهدٌ عندَ اللهِ وَلاَ ذِمّة »، فجاز دخول (لا) مع (الواو) لِأنّ معنى أوّل الكلمة جحد، واذا استفهمت بشيء من حروف الاستفهام فَلَكَ أن تَدَعَه استفهاماً، ولَكَ أن تنوى به الجحد. مِن ذلك قولُك: (هَلْ أنتَ إلاّ كَواحدٍ مِنّا ؟) ومعناه: (مَا أنتَ إلاّ واحدٌ مِنّا)، وكذلك تقول: (هَلْ أنتَ بذاهبٍ ؟) فَتُدخِل (الباءَ) كما تقول: (مَا أنتَ بذاهبٍ). وقال الشاعر(٤٩٠):

---

(٤٨٥) مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص، جـ٢ ص٢٨٦ ـ ٢٨٧.

(٤٨٦) ينظر: الصاحبي، ص١٣٠ ـ ١٣١، والبرهان، جـ٤ ص٣٣٠ ـ ٣٣٢.

(٤٨٧) سورة آل عمران: الاية ٨٦.

(٤٨٨) ينظر: البرهان، جـ٤ ص٣٣١.

(٤٨٩) سورة التوبة: الآية ٧، وينظر: البحر المحيط، جـ٥ ص١٢، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم، جـ١ ص١٦٧ ـ ١٦٨، جـ٢ ص٤١٤.

(٤٩٠) ينظر: ص٣٧٢ ـ ٣٧٣ من هذا البحث.

يقول اذا اقلولى عليها وأقردت ألَا هَلْ أخــو عيش لذيذ بدائم

وقال الشاعر(٤٩١) :

فاذهَبْ فأيّ فتى في الناس أحرزَه من يومه ظُلَمٌ دُعْجٌ ولا جَبَل

فقال : « ولا جبل » للجحد . وأَوّلُه استفهام ونِيَّتُه الجحد . معناه : ليس يحرزه من يومه شيء . وزعم الكسائي أَنَّه سمع العرب تقول : (أين كنتَ لِتنجوا مني) . فهذه (اللام) إنما تدخل لـ (ما) التي يراد بها الجحد . كقوله : « مَا كانُوا لِيُؤْمِنُوا »(٤٩٢) . « وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لـولا أنْ هَدانا اَللّهُ »(٤٩٣) »(٤٩٤) .

٨ ـ (أين)

وهي بمعنى : (أيّ مكان ؟)(٤٩٥) . وهي اسم من أسماء الأمكنة مبهم . يقع على الجهات الست . وكل مكان يستفهم بها عنه . فيقال : (أين بيتك ؟) ؟ و (أين زيد ؟)(٤٩٦) .

وذلك هو معناها عند البلاغيين . يقول السكاكي : « وأما (أين) فللسؤال عن المكان . اذا قيل : (أين زيد ؟) . فجوابه : (في الدار) . أو (في المسجد) . أو (في السوق) . ينتظم الأماكن كلها »(٤٩٧)

---

(٤٩١) البيت للمنتخل الهذلي . وهو من البسيط . وقد ورد كذلك في : معاني القرآن . جـ١ ص١٦٤ . والخصائص . جـ٢ ص٤٣٣ . والمحتسب . جـ٢ ص١٩٥ . ومغني اللبيب . جـ١ ص٣٣٥ . ولسان العرب : (قلا) . وديوان الهذليين . جـ٢ ص٣٥ .
(معجم شواهد العربية جـ١ ص٢٩٢)

(٤٩٢) سورة الانعام : الاية ١١١ .

(٤٩٣) سورة الاعراف : الاية ٤٣ .

(٤٩٤) معاني القرآن . جـ١ ص٤٢٣ ـ ٤٢٤ . وينظر : ص١٦٤ . جـ٢ ص٢١٣ . وخزانة الأدب . جـ٥ ص١٣ ـ ١٤ .

(٤٩٥) ينظر : الكتاب . جـ٤ ص٢٢٣ . جـ١ ص٢١٩ ـ ٢٢٠ . جـ٢ ص١٢٨ .

(٤٩٦) ينظر : شرح المفصل . جـ٧ ص٤٥ .

(٤٩٧) مفتاح العلوم . ص١٥٠ . وينظر : الايضاح . جـ١ ص١٣٦ .

٩ ـ (متى)

وهي بمعنى (أيّ حين ؟) أو (في أيّ زمان ؟)(٤٩٨) . وهي اسم مبني للسؤال عن الزمان ، يُغني عن جميع أسماء الزمان ، فقولك (متى السفرُ ؟) يُغني عن قولك (أيومَ الجمعةِ السفرُ ، أمْ يومَ السبتِ ؟ أمْ شهرَ كذا ؟ أمْ سنةَ كذا ؟)(٤٩٩) . فهي في الزمان بمنزلة (أينَ) في المكان(٥٠٠) . وتُستعمَلُ في الاستفهام عن الزمان ماضيًا كان أو مستقبلا(٥٠١) .

والنحاة جعلوا (متى) ظرفاً للزمان لأنّهم وجدوها سؤالاً عن الأزمنة ، وكائنةً بمنزلة : (أيومَ الجمعةِ أمْ يومَ السبتِ السفرُ ؟)(٥٠٢) .

والبلاغيون يوافقون النحويين في أنّ (متى) للسؤال عن الزمان(٥٠٣) ، وأنّهُ يُسألُ بها عن الزمان ماضيًا كان أو مستقبلا ، فيقال في الماضي مثلا : (متى جئتَ ؟) ، والجواب : (سَحَراً) أو نحوه ، وفي المستقبل : (متى تأتي ؟) ، فيقال : (بعدَ شهرٍ) مَثَلاً(٥٠٤) .

١٠ ـ (أيّانَ)

وهي ظرفُ زمان بمعنى (متى)(٥٠٥) . وكسرُ همزتهِ لغةُ سليم ، وبها قرأ عبد الرحمن السلمي في جميع القرآن(٥٠٦) . ووصف الأشموني هذه القراءةَ بالشذوذ(٥٠٧) وقد بُنيَ لِتضمّنهِ معنى الاستفهام ، وكان حقُّه الإسكانَ ، ولكن حُرِّكَ آخرُه لِالتقاء

---

(٤٩٨) ينظر : الكتاب ، جـ٤ ص٢٢٣ ، ٢٢٥ ، جـ١ ص٢١٧ ، ٢١٩ ـ ٢٢٠ .

(٤٩٩) ينظر : الاصول في النحو ، جـ٢ ص١٤٠ .

(٥٠٠) ينظر : شرح المفصل ، جـ٧ ص٤٥ .

(٥٠١) ينظر : تسهيل الفوائد ، ص٢٣٦ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص١١٦ .

(٥٠٢) ينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٢٢٨ .

(٥٠٣) ينظر : مفتاح العلوم ، ص١٥٠ ، والايضاح ، جـ١ ص١٣٧ .

(٥٠٤) ينظر : شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٨٧ .

(٥٠٥) ينظر : الكتاب ، جـ٤ ص٢٢٥ ، والمقتضب ، جـ١ ص٥٢ ، ومجاز القرآن ، جـ١ ص٢٢٤ ، ٢٥٧ ، جـ٢ ص٩٥ ، والكشاف جـ٢ ص١٣٤ .

(٥٠٦) ينظر : المحتسب ، جـ١ ص٢٦٨ ، ٣٢٥ ، جـ٢ ص٩ ، ٢٨٨ ، والبحر المحيط ، جـ٤ ص٤١٩ ، وتسهيل الفوائد ، ص٢٣٦ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص١١٦ ، والاتقان ، جـ١ ص١٥٩ ، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم ، جـ١ ص٦٠١ .

(٥٠٧) ينظر : شرح الأشموني ، جـ٤ ص١٢ .

الساكنين ، كـ (كيفَ) و (أينَ)[٥٠٨] ، وقد حُرِّك آخرُه بالفتح على طريق الاتباع لِما قبلَه ، إذ (الألف) من جنس الفتحة ، أو إتباعاً لِلفتحة قبلَه ، إذ (الالفُ) حَاجِزٌ غيرُ حَصين ، كما فعلوا في (شَتَّانَ) كذلك .[٥٠٩] وجاء في « شرح الكافية » : « قال الاندلسي : كَسْرُ نُونِها لُغة ، والأولى الفتحُ لِمُجاورة الألف » .[٥١٠]

وفرّقَ النحاةُ بينها وبين (متى) ، فذكر ابن يعيش أنّ (متى) أكثرُ استعمالاً من (أيّان) ، وهي لِكثرةِ استعمالها صارت أظهرَ مِن (أيّانَ) في الزمان . وذكر كذلك أنّ (متى) تُستعمل في كل زمان ، و (أيّان) لَاتُستعمَل إلاّ فيما يُراد به تفخيمُ أمرِه وتعظيمُه .[٥١١] نحو قوله تعالى : (أيّانَ مُرساها »[٥١٢] ، « يَسْأَلُ أيّانَ يومُ القيامةِ » .[٥١٣] « أيّانَ يُبعثونَ » .[٥١٤] وقد وافقه نحاة آخرون في أنّ (أيّانَ) تختصُّ بالاستفهام عن الأُمور العِظَام ، ولذلك منع الاسترابادي أن يُقالَ (أيّانَ نمْتَ ؟)[٥١٥] . والصحيح في (أيّانَ) في مثل قوله تعالى « يَسْأَلُ أيّانَ يومُ القيامة ؟ » أنّها لم تُستعمل لِتفخيم المُستفهَم عنه بها « يوم القيامة » ، وذلك لِأنّها مُستعمَلَةٌ على لسان انسان يجحد يومَ القيامة ، يقول الزمخشري في تفسيره : « يَسْأَلُ سؤالَ مُتَعَنِّتٍ مُسْتَبْعِدٍ لِقيامِ الساعة في قوله : « أيّانَ يومُ القيامةِ ؟ » ، ونحوه : « يقولون : متى هذا الوعد ؟ »[٥١٦] أمّا السيوطي فقد ذهب الى أنّ المشهور عند النحاة أنّها كـ (متى) تُستعمل في التفخيمِ وغيرِه ، قال : « والمَشهورُ عندَ النحاةِ أنّها كـ (متى) تُستعمَلُ في التفخيمِ وغيرِه » .[٥١٧]

---

(٥٠٨) ينظر : مشكل اعراب القرآن ، جـ١ ص٢٣٦ ، جـ٢ ص٤٢٠ ، والكشاف ، جـ٢ ص١٢٤ ، ٤٠٩ ، جـ٣ ص١٥٦ ، جـ٤ ص١٥ ، وهمع الهوامع ، جـ٢ ص٥٧ ، واللهجات العربية في التراث ، جـ١ ص١٦١ ، ٢٥٥ ـ ٢٥٦ .

(٥٠٩) ينظر : شرح المفصل ، جـ٤ ص١٠٦ .

(٥١٠) شرح الكافية ، جـ٢ ص١١٦ .

(٥١١) ينظر : شرح المفصل ، جـ٤ ص١٠٦ ، والاشباه والنظائر ، جـ٢ ص٢١٢ .

(٥١٢) سورة الاعراف : الاية ١٨٧ .

(٥١٣) سورة القيامة : الاية ٦ .

(٥١٤) سورة النحل : الاية ٢١ .

(٥١٥) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص١١٦ ، والبرهان ، جـ٤ ص٢٥١ .

(٥١٦) الكشاف ، جـ٤ ص١٩٠ .

(٥١٧) الاتقان ، جـ١ ص١٥٨ ، وينظر : معترك الاقران ، جـ١ ص١٦٩ .

وذكر الاسترابادي من الفروق بينهما ، أن (أيّانَ) تختص بالمستقبل ، بخلاف (متى) فإنّها تستعمل في الماضي والمستقبل .(٥١٨) وكون (أيّانَ) إنّما يُستفهَم بها عن الزمان المستقبل ، قد جزم به ابنُ مالك وأبو حيان ، ولم يذكرا فيه خلافا .(٥١٩)

أما البلاغيون فقد ذهب السكاكي منهم الى أنّ (أيّان) للسؤال عن الزمان ، أطلقَ أنّها للزمان ، ولم يخصّصها بزمن معيّن ، ولكنّه مثّل لها بالماضي ، فقال : « وأما (متى) و (أيّانَ) فهما للسؤال عن الزمان ، اذا قيل : (متى جئتَ ؟) أو (أيّانَ جئتَ ؟) ، قيل : (يومَ الجمعةِ) ، أو (يومَ الخميسِ) ، أو (شهرَ كذا) ، أو (سنةَ كذا) » .(٥٢٠) وكذلك قال الخطيب القزويني في « الايضاح » : « وأما (أيّانَ) فللسؤال عن الزمان ، اذا قيل : (أيّانَ جئتَ ؟) ، قيل : (يومَ الجمعة) .. » .(٥٢١) أطلق هنا دلالتها على الزمان ولم يحدّده فيها ، ولكنّه قصرَها على المستقبل في « تلخيص المفتاح » ، وهذا ما استصوبه السبكي في قوله : « (أيّانَ) : يُستفهم بها عن الزمان ، تقول : (أيّانَ تجيءُ ؟) . وقصرَها المصنّفُ على المستقبل في هذا المختصر ، ولكنه في « الايضاح » أطلق أنّها للزمان ، وكذلك أطلقه السكاكي ، وقد مثلاه بـ (أيّانَ جئت ؟) ، وهو صريح في أنّها تُستعمل للماضي ، فهو مخالف لكلامه هنا .(٥٢٢) لكنّ ما ذكره هنا هو الصواب ، وهو الذي جزم به ابن مالك والشيخ أبو حيان ، ولم يذكرا فيه خلافاً ، وحُمِل ذلك على ما اذا وليها فعلٌ ، دون ما اذا وقع بعدها اسمٌ كقوله تعالى « أيّانَ مُرسَاها ؟ » ، وفيه نظر لِأنّ « مرساها » المراد به المستقبل ، فكذلك ما أشبهه » .(٥٢٣)

والسكاكي لم ينصّ على أنّ (أيّان) تستعمل في مواضع التفخيم ، ولكنه ذكر أنّ النحاة قد قالوا بذلك ، وروى : « عن علي بن عيسى الربعي ، رحمة الله عليه ،

---

(٥١٨) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص١١٦ .

(٥١٩) ينظر : تسهيل الفوائد ، ص٢٣٦ ، والبحر المحيط ، جـ٤ ص٤١٩ ، والاتقان ، جـ١ ص١٥٨ ، ومعترك الاقران ، جـ١ ص٦١٩ .

(٥٢٠) مفتاح العلوم ، ص١٤٩ .

(٥٢١) الايضاح ، جـ١ ص١٣٧ .

(٥٢٢) أي : في « تلخيص المفتاح » .

(٥٢٣) عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٨٧ ـ ٢٨٨ .

إمام أئمة بغداد في علم النحو، أنّ (أيّان) تستعمل في مواضع التفخيم، كقوله عزّ قائلاً: « يسألُ أيّانَ يومُ القيامة »، « يَسألونَ أيّانَ يومُ الدّين ».[٥٢٤] »[٥٢٥]، وكذلك فعل الخطيب القزويني[٥٢٦]. أما السبكي فهو لا يرى أنّ (أيّان) في هذه الآيات مستعملة في موضع تفخيم، لِأنّها مستعملة في بعضها في كلامٍ محكي عن انسان لا يقرّ بيوم القيامة، حيث قال: « وقوله: « قيل: وتستعمل في مواضع التفخيم »، ينبغي أن يقول: (لا تستعمل إلاّ في مواضع التفخيم)، كما هو مقصوده على ما يظهر، وقد نقله في « الايضاح » عن علي بن عيسى الربعي، ومثّله المصنّف بقوله تعالى « أيّانَ يومُ الدين ؟ »، « أيّانَ يومُ القيامة ؟ ». قلتُ: وفي تمثيل المصنف بهذه الآية نظر، فإنّه كلام محكي عن الانسان الذي يحسبُ « أن لّنْ نَجمعَ عظامَه »[٥٢٧]، وذلك لا يقصد تفخيمَ يوم القيامة الذي لا يقرّ به. والمشهور عند النحاة أنّها كـ (متى) تستعمل في التفخيم وغيره ».[٥٢٨]

أصل (أيّانَ)

ذكر المبرد أنّ (أيّان) ثلاثي في أصله وإنْ زادت حروفُه على ثلاثة أحرف، يقول: « ونذكر من الآلات التي على ثلاثة أحرف ما يدل على ما بعده .. ومنها (أيّانَ) وأصلُه الثلاثة وإنْ زادت حروفه ».[٥٢٩]

ويرى ابن جني أنّه مأخوذ في الأصل من لفظ (أيٍّ)، لِأمن (أينَ)، يقول: « أمّا (أيّانَ) بفتح الهمزة فـ (فَعْلان)، وبكسرها (فِعْلان)، و (النون) فيهما زائدة حملا على الأكثر في زيادة النون في نحو ذلك.

---

(٥٢٤) سورة الذاريات: الاية ١٢.

(٥٢٥) مفتاح العلوم، ص١٥٠.

وجدير بالملاحظة أنّ السيوطي قد نسب الى السكاكي نفسه القول بأن (أيان) لا تستعمل إلاّ في مواضع التفخيم: « قال السكاكي: لا تستعمل إلاّ في مواضع التفخيم .. والمشهور عند النحاة أنها كـ (متى) تستعمل في التفخيم وغيره ». (الاتقان، جـ١ ص١٥٨، ومعترك الاقران، جـ١ ص٦١٩).

(٥٢٦) ينظر: الايضاح، جـ١ ص١٣٧.

(٥٢٧) سورة القيامة: الاية ٢.

(٥٢٨) عروس الافراح ـ شروح التلخيص، جـ٢ ص٢٨٨.

(٥٢٩) المقتضب، جـ١ ص٥٢.

فإن قِيل : فَهَلّا جعلتَها (فَعْالا) مِن لفظ (أينَ) ، قيل : يَمنعُ مِن ذلك أنّ (أيّانَ) : ظرفُ زمان ، و (أينَ) : ظرفُ مكان . لكنّها ينبغي أن تكون مِن لفظ (أيّ) لِمَا ذكرناه مِن اعتبار زيادة (النون) في نحو هذا ، ولِأنّ (أيّانَ) استفهام كما أنّ (أيّان) استفهام ، وأنّ (أيًّا) أينَ كانت فهي بعضٌ مِن كُلٍّ . والبعضُ لَا يَخُصُّ زماناً مِن مكان ولا جوهراً مِن حَدَث ، فحملُها على (أيٍّ) أَولى مِن حملها على (أَينَ)» .(٥٣٠) ويقول في ذلك ايضاً : « ينبغي أن يكون (أيّانَ) مِن لَفظِ (أيّ) لا مِن لفظ (أينَ) لِأمرين : (أحدهما) : أنّ (أينَ) مكان ، و (أيّانَ) زمان . (والآخر) : أن يكون قِلّةُ (فَعّال) في الأسماء مع كثرة (فَعْلان) .. ومعنى (أيّ) : أنّها بعضٌ مِن كُلٍّ ، فهي تصلح لِلأزمنة صلاحَها لِغيرِها ، إذ كان البعضُ شاملاً لذلك كُلِّهِ» .(٥٣١)

وذهب بعضهم الى أنّها في الأصل مُرَكّبة من (أيّ أوان) ، فلما كثر استعمالُه حُذفت (الهمزة) و (الواو) ، وَجُعِل الحرفان واحداً ، فصار (أيّانَ) .(٥٣٢)

وقال آخرون بأنّها في الأصل مُرَكّبة مِن (أيّ آن) أيْ : أيّ حين ، فَخُفِّفَ بحذف (الهمزة) فاتصلت (الألفُ والنون) بـ (أيّ) . وقال الاسترابادي في هذا القول : « فيه نظر ، لِأنّ (آن) غيرُ مُستعمَلٍ بغيرِ (لامِ) التعريف ، و (أيّ) لَا يُضاف الى مفرد معرفة » .(٥٣٣)

وذهب الزمخشري الى أنّها مشتقة مِن (آن) ، يقول في قوله تعالى « وَمَا يَشعُرُونَ أيّانَ يُبْعَثُونَ »(٥٣٤) : « أيّانَ » بمعنى (متى) ، ولو سُمّيَ به لَكَانَ (فَعّالاً) مِن (آنَ يئينُ) ولا يُصرَف » .(٥٣٥)

ولعلّ أَصَحّ هذه الآراء هو ما ذهب اليه أبو حيان مِن كون (أيّانَ) أداةً بسيطةً جامدة ، يقول : « وهي عندي حرفٌ بسيط لَا مُرَكّب وَجَامِدٌ لَا مُشْتَق .. والأَصلُ

---

(٥٣٠) المحتسب ، جـ١ ص٢٦٨ .

(٥٣١) المحتسب ، جـ٢ ص٢٨٨ ، وينظر : الكشاف ، جـ٢ ص١٣٤ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص١١٦ ، والبحر المحيط ، جـ٤ ص٤١٩ .

(٥٣٢) ينظر : تأويل مشكل القرآن ، ص٥٢٢ ، والصاحبي ، ص١١٤ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص١١٦ ، والبحر المحيط ، جـ٤ ص٤١٩ .

(٥٣٣) شرح الكافية ، جـ٢ ص١١٦ .

(٥٣٤) سورة النمل : الاية ٦٥ .

(٥٣٥) الكشاف ، جـ٣ ص١٥٦ .

عدم التركيب ، وفي أسماء الاستفهام والشرط الجمود كـ (متى) و (حيثما) و(أنّى) و (اذا) » .[٥٣٦]

أما السكاكي من البلاغيين ، فهو وإنْ لم يُعطِ رأياً في أصلِ (أيّانَ) ، إلاّ أنّه مَنَع أن يكونَ أصلُها (أيُّ أوَان) فقال : « (أيّانَ) : بفتح (الهمزة) وبكسرها ، وهذه اللغة أعني كسرَ همزتها تقوّي إباءَ أن يكونَ أصلُها : (أيَّ أوَانٍ)[٥٣٧] »

١١ ـ (أنّى)

ذكر سيبويه أنّها « تكون في معنى : كيفَ وأينَ » .[٥٣٨] . وقد فَصَّلَ النحاةُ والمفسرون القولَ فيها ، فقالوا بأنّها تكون بمعنى (كيفَ) كما في قوله تعالى « أنّى يُحيي هذهِ اللهُ بعدَ موتِها ؟ » ،[٥٣٩] وتكون بمعنى (مِن أينَ) كما في قوله تعالى « أنّى يكونُ لي وَلَدٌ ؟ » .[٥٤٠] وواضحٌ أنّ المَعنيينِ مُتقاربانِ فيها ، يجوز أن يُتَأوَّلَ في كلٍّ واحدٍ مِنهما الآخر ، وهذا ما أشارَ اليه بعضُهم .[٥٤١] ولذلك كانَ بعضُهم يُفَسِّرُها بالمعنيينِ معاً ، كما فعل سيبويه ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « فَأنّى تُؤْفَكُونَ ؟ »[٥٤٢] : « فكيفَ ومِن أيِّ وَجهٍ تُصْرَفُونَ عن عبادتهِ الى عبادةِ الأوثان ؟ » .[٥٤٣]

وقال النحاة والمفسرون بأنّها لا تكون بمعنى (أينَ) ، وإنّما تكون بمعنى (مِن أينَ) ، يقول أبو عبيدة في تفسير قوله تعالى « قال : يا مَرْيَمُ أنّى لَكِ هذا ؟

---

(٥٣٦) البحر المحيط ، جـ٤ ص٤١٩ .

(٥٣٧) مفتاح العلوم ، ص١٤٨ ، وينظر : البرهان ، جـ٤ ص٢٥١ .

(٥٣٨) الكتاب ، جـ٤ ص٢٢٥ ، وينظر : مجاز القرآن ، جـ٢ ص١٥٠ في تفسير قوله تعالى « أنّى لهم ؟ » .

(٥٣٩) سورة البقرة : الاية ٢٥٩ .

(٥٤٠) سورة آل عمران : الاية ٤٧ .

(٥٤١) ينظر : الصاحبي ، ص١١٢ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص١١٦ ، والبرهان ، جـ٤ ص٢٤٩ ، تأويل مشكل القرآن ، ص٥٢٥ ، وجامع البيان ، جـ٢ ص٢٩٧ .

(٥٤٢) سورة غافر : الاية ٦٢ .

(٥٤٣) الكشاف ، جـ٣ ص٤٢٤ ، وينظر : دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، جـ١ ص٥٦٩ ـ ٥٧٢ .

قَالَتْ : هو مِن عندِ اللهِ »[٥٤٤] « أنّى لَكِ هذا ؟ » أيْ : مِن أينَ لكِ هذا ؟ »[٥٤٥] فلا يكون معناها إلاّ مع حرف الجر (مِن) ، لِأنّ فيها معنى يزيد على (أينَ) ، لِأنّه لو قال : (أينَ لكِ هذا ؟) كان يقصر عن معنى « أنّى لكِ هذا ؟ »[٥٤٦] ، فلا يكون معناها إلاّ مع حرف الجر ، ولذلك وقع في الجواب : « هو مِن عندِ الله »[٥٤٧] ، ولم يقل : هو عند الله .[٥٤٨] وكذلك وقع في الجواب في قوله تعالى « أوَلَمّا أصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قد أصَبْتُم مِثْلَيْها قُلْتُم : أنّى هذا ؟ ، قُلْ : هوَ مِن عِنْدِ أنْفُسِكُم »[٥٤٩] يقول الزمخشري في تفسير هذه الآية : « أنّى هذا ؟ » : مِن أينَ هذا ؟ ، كقوله تعالى « أنّى لَكِ هذا ؟ » ، لقوله : « مِن عندِ أنفسكم » وقوله « مِن عندِ الله » .[٥٥٠]

وذكر بعض النحاة لها معنى ثالثاً ، هو : (متى) ، ولكنهم لم يذكروا لها نصا تتعين فيه لهذا المعنى ، يقول الزركشي : « وتكون بمعنى (متى) كقوله تعالى : « أنّى يُحيِي هذه اللهُ بعدَ موتها ؟ »[٥٥١] وقوله : « قُلتُم أنّى هذا »[٥٥٢] ويحتمل أن يكون معناه : مِن أينَ »[٥٥٣] ويقول الاسترابادي : « ويجيء بمعنى : (متى) ، وقد أُوِّل قوله تعالى (أنّى شئتُم) على الأوجه الثلاثة »[٥٥٤]

وواضح أنّ (أنّى) في قوله تعالى « نِسَاؤُكُم حَرثٌ لكم ، فَأتُوا حرثَكم أنّى شِئتُم »[٥٥٥] ليست استفهامية ، وإنّما هي شرطية ، وهذا ما اختاره أبو حيان وآخرون .[٥٥٦] يقول أبو حيان : « لاجائز أن تكون استفهاماً ، لِأنّها اذا كانت

---

(٥٤٤) سورة آل عمران : الآية ٣٧ .

(٥٤٥) مجاز القرآن ، جـ١ ص٩١ ، وينظر : تفسير غريب القرآن ، ص١٠٤ ، والكشاف ، جـ١ ص٣٧٩ ، ٤٢٧ .

(٥٤٦) سورة آل عمران : الاية ٣٧ .

(٥٤٧) ينظر : البرهان ، جـ٤ ص٢٤٩ .

(٥٤٨) سورة آل عمران : الآية ١٦٥

(٥٤٩) الكشاف ، جـ١ ص٤٧٧ .

(٥٥٠) سورة البقرة : الاية ٢٥٩ .

(٥٥١) سورة آل عمران : الاية ١٦٥ .

(٥٥٢) البرهان ، جـ٤ ص٢٥٠ ، وينظر : تسهيل الفوائد ، ص٢٤٢ .

(٥٥٣) شرح الكافية ، جـ٢ ص١١٦ .

(٥٥٤) سورة البقرة : الاية ٢٢٣ .

(٥٥٥) ينظر : الاتقان ، جـ١ ص١٥٦ ـ ١٥٧ .

استفهاماً اكتفت بما بعدها مِن (فعل) كقوله « أنّى يكون لي ولد ؟ » ، أو مِن (اسم) كقوله « أنّى لكِ هذا ؟ » ، ولاتفتقر الى غير ذلك . وهنا يظهر افتقارها وتعلقها بما قبلها .. والذي يظهر لي ـ واللهُ أعلم ـ أنّها تكون شرطا ، لافتقارها الى جملة غير الجملة التي بعدها ، .. فلا يجوز هاهنا أن تكون استفهاماً ، وإنّما لحظ فيها معنى الشرط وارتباط الجملة بالأخرى ، وجواب الجملة محذوف ، ويدلُّ عليه ما قبله ، وتقديره : (أنّى شئتم فأتوه) . كما حُذف جواب الشرط في قولك : (اضربْ زيداً أنّى لقيتَهُ) » .(٥٥٦) وفوق ذلك هي في هذه الآية بمعنى (كيف) ، ولاتكون بمعنى (متى) اذ يردّه سببُ النزول ، يقول الزركشي : « وتأتي بمعنى (كيف) كقوله تعالى .. « فأتوا حرثكم أنّى شئتم » أي : (كيف شئتم مقبلةً ومدبرة) ، وقال الضحاك : (متى شئتم) ، ويردّه سبب نزول الآية . وقال بعضهم : (من أيّ جهة شئتم) ، وهو طبق سبب نزول الآية » .(٥٥٧)

والطبري يرى أنّ (أنّى) تكون بمعنى (مِن أيّ وَجهٍ ؟) ، وأسقط أن تكون بمعنى (أينَ) أو (كيفَ) أو (متى) ، يقول : « والصواب مِن القول في ذلك عندنا قول مَن قال : معنى قوله « أنّى شئتم » : مِن أيّ وجهٍ شئتم . وذلك أنّ (أنّى) في كلام العرب كلمة تدل إذا ابتدىء بها في الكلام على المسئلة عن الوجوه والمذاهب ، فكأنّ القائل اذا قال لِرجل : (أنّى لكَ هذا المالُ ؟) يريدُ : مِن أيّ الوجوه لَكَ ؟ ، ولذلك يجيب المجيب فيه بأن يقول : (مِن كذا وكذا) ، كما قال تعالى ذكره مُخبراً عن زكريا في مسألته مريم : « أنّى لَكِ هذا ؟ ، قالت : هو مِن عندِ الله » ، وهي مقاربة (أين) و (كيف) في المعنى ، ولذلك تداخلت معانيها ، فأشكلت (أنّى) على سامعها ومتأوّلها ، حتى تأوّلها بعضُهم بمعنى (أينَ) ، وبعضهم بمعنى (كيف) ، وآخرون بمعنى (متى) ، وهي مخالفة جميع ذلك في معناها وهنّ لها مخالفات ، .. وإنّما يُسْتَدَلُّ على افتراق معاني هذه الحروف بافتراق الأجوبة عنها » .(٥٥٨)

أما البلاغيون فقد قالوا بأنّ (أنّى) تأتي لمعنيين فقط ، هما (كيف) و (مِن أينَ) ، يقول السكاكي : « وأمّا (أنّى) فتستعمل تارة بمعنى (كيف) ، قال

(٥٥٦) البحر المحيط ، جـ٢ ص١٧١ ـ ١٧٢ .

(٥٥٧) البرهان ، جـ٤ ص٢٤٩ ، وينظر : تفسير غريب القرآن ، ص٨٥ ، وجامع البيان ، جـ٢ ص٢٩٧ ـ ٢٩٨ والكشاف جـ١ ص٣٦٢

(٥٥٨) جامع البيان ، جـ٢ ص٢٩٧ .

تعالى : « فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ » أيْ : كيف شئتم ، وأخرى بمعنى (مِن أينَ) ، قال تعالى « أَنَّى لكِ هذا » أيْ : مِن أينَ » . (٥٥٩)

ويرى التفتازاني أنّه يحتمل أن تكون (أنّى) مُستعمَلةً في هذين المعنيين حقيقةً فيكون مِن قبيل المشترك ، وأن تكون مستعملةً في أحدهما حقيقةً وفي الآخر مجازا . (٥٦٠)

والسبكي قد وافق النحويين في أنَّها لاتكون بمعنى (أينَ) ، وإنَّما تكون بمعنى (مِن أينَ) ، والفرق بين (أينَ) و (مِن أينَ) عندَهُ : أنّ (أينَ) سؤال عن المكان الذي حَلَّ فيه الشيء ، و (مِن أينَ) سؤال عن المكان الذي برز منه الشيء . كما وافق أبا حيان في أنَّها في قوله تعالى « فأتوا حرثكم أنّى شئتم » شرطيةً وليست استفهاميةً . (٥٦١)

١٢ ـ مَهْيَمْ :

يقول المبرد : «(مَهْيَمْ) : حرفُ استفهام . (٥٦٢) معناه : (مَا الخَبَرُ ؟) وَ (مَا الأَمرُ ؟) ، فهو دالٌ على ذلكَ محذوف الخبر . وفي الحديث أنّ رسولَ اللهِ ـ صلى الله عليه وسلم ـ رأى بعَبدِ اللهِ بن عوف رَدْغ خَلُوقٍ (٥٦٣) فقال : « مَهْيَمْ ؟ » ، فقال : « تزوجتُ يا رسولَ اللهِ » ، فقال : « أَوْلِمْ وَلَوْ بِشَاةٍ » » . (٥٦٤)

١٣ ـ مَهْمَا :

ذكرَ جماعةٌ مِنهم ابنُ مالك أنّ مِن معاني (مَهْمَا) أن تُستعمَلَ لِلاستفهام ، واستدلّوا على ذلك بقول عمرو بن ملقط الطائي :

مَهْمَا لِيَ اللَّيْلَةَ مَهْمَا لِيَهْ أَوْدَى بِنَعْلَيَّ وَسِرْبَالِيَهْ

(٥٥٩) مفتاح العلوم ، ص١٥٠ ، وينظر : الايضاح ، جـ١ ص١٣٦ ـ ١٣٧ ، وشروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٨٨ ـ ٢٩٠ .

(٥٦٠) ينظر : مختصر التفتازاني ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٨٨ ـ ٢٨٩ .

(٥٦١) ينظر : عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٨٩ .

(٥٦٢) يريد : كلمة استفهام .

(٥٦٣) الخلوق : الطيب .

(٥٦٤) الكامل ، جـ٢ ص٣٥٦ ، وينظر : شرح شواهد المغني ، جـ١ ص٢٩١ .

فزعموا أنّ (مَهْمَا) في البيت : اسم استفهام (مبتدأ) ، و (لِيَ) : خبره ، وأُعيدت الجملة (مَهْمَا لِيَهْ) توكيداً .

وفي رأي ابن هشام لا دليل في البيت ، لاحتمال أنّ التقدير : (مَهْ) : اسم فعل أمر بمعنى (اكففْ) ، ثمّ استأنفَ استفهاماً بـ (ما) وحدها .(٥٦٥)

خروج الاستفهام عن أصل معناه :

حقيقةُ الاستفهامِ هي طلبُ الفهمِ ، فأنتَ تَسألُ المُخاطَبَ عَمَّا لاتعلمُه ، فتقول : (ماعندك ؟) و (مَن رأيتَ ؟) ، وذلك طلباً لِلْعِلْمِ بهِ . ولكنَّ الاستفهامَ قد يخرج عن حقيقته ، بأن يقعَ مِمّن يعلم ويستغني عن طلب الإفهام . والنحاة والمفسرون والبلاغيون كانوا حريصين على الوقوف على الأسباب أو الأغراض التي تدفع المتكلمَ الى استعمال الاستفهام في غير معناه الحقيقي ، فأبو عبيدة يرى أنّ الاستفهام قد لايطلبُ بِهِ المتكلمُ الفهمَ لِنفسهِ ، وإنّما يُريدُ به تفهيمَ المُخاطَب أو السامع ، فيخرج (الاستفهام) الى معنى (النهي) أو (التهديد) أو (التحذير) ، يقول في قوله تعالى « أأنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلٰهَيْنِ ؟ » :(٥٦٦) « هذا بابُ تَفْهِيم ، وليس باستفهامٍ عن جَهْلٍ لِيَعْلَمَهُ ، وهو يخرجُ مَخرجَ الاستفهام ، وإنّما يُرادُ به النهيُ عن ذلك ويُتَهَدَّدُ به ، وقد علم قائلُه أكانَ ذلكَ أمْ لَمْ يكنْ . ويقول الرجل لِعبدِهِ : (أفعلتَ كذا ؟) ، وهو يَعلمُ أنّه لم يفعَلْهُ ولكنْ يُحَذِّرُهُ . وقال جرير :

أَلستُم خيرَ مَن ركبَ المطايا وأندى العالمينَ بطونَ راحِ

ولم يَستفهِمْ ، ولو كان استفهاماً ما أعطاه عبدالملكِ مائةً مِن الإبلِ بِرُعاتِها » .(٥٦٧)
ونجد المبرد يذكر أنّ الاستفهام ، وَلاسِيَّما في القرآن الكريم ، قد يُستعمل في غير معناه الحقيقي ، فلا يُرادُ به طلبُ الفهم لِلمتكلم ، وإنّما يُراد به توبيخُ السامعِ وتقريرُه ، وذلك تنبيهاً له على خطئهِ ، وزجراً له عن ركوبِ مَا يُؤَدِّي به الى

(٥٦٥) ينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص٣٢٢ ، وشرح شواهد المغني ، جـ١ ص٣٢١ .
(٥٦٦) سورة المائدة : الآية ١١٦ .
(٥٦٧) مجاز القرآن ، جـ١ ص١٨٣ ـ ١٨٤ .

التهلكة . يقول المبرد : « فأمّا قول الله عزوجل«آلم تَنْزِيلُ الكِتَابِ لاَ رَيْبَ فيهِ مِنْ رَبِّ العَالَمِينَ . أمْ يَقُولُونَ افْتَراهُ » .(٥٦٨) وقوله « أمْ تَسْأَلُهُمْ أجْراً » .(٥٦٩) وما كان مِثلَه نحو قوله عزوجل « أم اتَّخَذَ مِمّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ » .(٥٧٠) فإنّ ذلك ليس على جهة الاستفهام ، لِأنّ المستخبِرَ غيرُ عالم ، إنّما يتوقّعُ الجوابَ فيعلم به ، والله ـ عزوجل ـ منفيّ عنه ذلك . وإنّما تَخرج هذه الحروف في القرآن مَخرجَ التوبيخِ والتقرير ، ولكنّها لِتكرير توبيخ بعد توبيخ عليهم . ألاَ تراه عزّوجل يقول : « أفَمَنْ يُلقَى في النّارِ خيرٌ أم مَن يَأتِي آمِناً يومَ القيامةِ ؟ »(٥٧١) ـ وقد علم المستمعون كيف ذلك ـ لِيَزجُرَهم عن ركوب ما يؤدّي الى النار ، كقولك للرجل : (أسعادةُ أحبُّ اليكَ أم الشقاء ؟) لِتُوقِفَه أنّه على خطأ وعلى ما يُصيّره الى الشقاء . ومن ذلك قوله « أليسَ في جهنّمَ مَثوىً لِلمُتكبرينَ »(٥٧٢) »(٥٧٣) .

ونجد ابن جنّي يفصّل هذه الأسبابَ التي يسألُ السائلُ عمّا يعرفه لِأجلها وبسببها فيقول : « واعلمْ أنّه ليس شيء يخرج عن بابه الى غيره إلاّ لِأمر قد كان وهو على بابه ملاحظاً له ، وعلى صَدَدٍ مِن الهجوم عليه . وذلك أنّ المُستفهم عن الشيء قد يكون عارفا به مع استفهامه في الظاهر عنه ، لكن غرضه في الاستفهام عنه أشياء ، منها أن يُرِيَ المسئولَ أنّه قد خفي عليه ليسمع جوابَه عنه . ومنها أن يتعرّفَ حالَ المسئولِ هل هو عارف بما السائل عارف به . ومنها أن يُرِيَ الحاضرَ غيرهما أنّه بصورة السائل المُسترشِد ، لِما له في ذلك من الغرض . ومنها أن يُعدّ ذلك لِما بعده مِمّا يتوقّعه ، حتى إن حلف بعدُ أنّه قد سأله عنه ، حلف صادقا ، فأوضح بذلك عذرا . ولِغير ذلك من المعاني التي يسأل السائلُ عَمّا يعرفه لِأجلها وبسببها .

فَلَمّا كان السائل في جميع هذه الأحوال قد يسأل عمّا هو عارفه ، أخذ بذلك طَرَفا من الإيجاب ، لا السؤال عن مجهول الحال » .(٥٧٤)

---

(٥٦٨) سورة السجدة ، الآية ١ ـ ٢ .

(٥٦٩) سورة القلم ، الآية ٤٦ .

(٥٧٠) سورة الزخرف ، الآية ١٦ .

(٥٧١) سورة فصلت ، الآية ٤٠ .

(٥٧٢) سورة الزمر ، الآية ٦٠ .

(٥٧٣) المقتضب ، جـ٢ ص٢٩٢ ، وينظر ، الكتاب ، جـ٣ ص١٧٢ ـ ١٧٣ .

(٥٧٤) الخصائص ، جـ٢ ص٤٦٤ ـ ٤٦٥ .

يقول الزمخشري في قوله تعالى « وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إبراهيمَ ، إذْ قالَ لِأَبيهِ وَقَوْمِهِ : مَا تَعْبُدُونَ ؟ » ،(٥٧٥) « كانَ ابراهيمُ ـ عليه السلامُ ـ يعلمُ أنّهم عبدةُ أصنام ، ولكنّه سألهم لِيريهم أنّ ما يعبدونَه ليس مِن استحقاق العبادة في شيء ، كما تقول للتاجر : (مَا مَالُكَ ؟) وأنتَ تعلمُ أنّ مالَهُ الرقيقُ ، ثمّ تقول له : (الرقيقُ جمالٌ وليسَ بِمَال) » .(٥٧٦)

ويقول في قوله تعالى « ويومَ نَحْشُرُهُم جميعاً ، ثمّ نقولُ لِلملائكةِ ، أهؤلاءِ إيّاكُمْ كانُوا يَعْبُدُونَ ؟ ، قالوا : سُبْحَانَكَ أنتَ وَلِيُّنا مِن دونِهم ، بل كانُوا يَعْبُدُونَ الْجِنَّ ، أكْثَرُهُمْ بِهِم مُؤْمِنُونَ » ،(٥٧٧) « هذا الكلامُ خطابٌ لِلملائكة وتقريعٌ لِلكفّار ، وَارِدٌ على المثل السائر : « إيّاكِ أعني واسمعي يا جارَه » ، ونحو قوله تعالى « أأنتَ قُلتَ للناسِ : اتخذوني وأمّي إلهينِ مِن دونِ اللهِ ؟ » ، وقد علم سبحانه كون الملائكة وعيسى منزهين براء مِمّا وُجّه عليهم من السؤال الوارد على طريق التقرير ، والغرض أن يقول ويقولوا ويسأل ويجيبوا ، فيكون تقريعُهم أشَدَّ وتعييرُهم أبلغَ وخجلُهم أعظمَ وهوانُهم ألزمَ ، ويكون اقتصاصُ ذلك لُطفاً لِمن سمعه وزاجراً لِمن اقتصّ عليه » .(٥٧٨)

ويقول في قوله تعالى « إلاّ أصحابَ اليمينِ في جَنّاتٍ يَتَسَاءَلُونَ عَن المُجرمينَ : مَا سَلَكَكُمْ في سَقَر ؟، قالوا : لَمْ نَكُ مِنَ المُصَلّينَ » ،(٥٧٩) « فإنْ قُلتَ : لِمَ يسألونهم وهم عالمونَ بذلك ؟، قُلتُ : توبيخاً لهم وتحسيرا ، وليكون حكاية الله ذلك في كتابه تذكرةً للسامعين » .(٥٨٠)

والبلاغيون يطلقون تسمية (تجاهل العارف) على الاستفهام الواقع مِمّن يعلم ويستغني عن طلب الإفهام ، ويعرّفونه بقولهم : « (تجاهل العارف) : وهو سؤال المتكلم عَمّا يعلمه حقيقة تجاهلا منه ، لِيخرج كلامه مخرجَ المدحِ ، أو الذم ، أو لِيدل على شدة التدله في الحب ، أو لِقصد التعجب ، أو التوبيخ ، أو التقرير » .(٥٨١)

---

(٥٧٥) سورة الشعراء : الآية ٦٩ ـ ٧٠ .

(٥٧٦) الكشاف ، جـ٣ ص١١٦ .

(٥٧٧) سورة سبأ : الآية ٤٠ ـ ٤١ .

(٥٧٨) الكشاف ، جـ٣ ص٢٩٢ .

(٥٧٩) سورة المدثر : الآية ٣٩ ـ ٤٢ .

(٥٨٠) الكشاف ، جـ ٤ ص١٨٧ .

(٥٨١) حسن التوسل الى صناعة الترسل ، لشهاب الدين محمود الحلبي (ت ٧٢٥ هـ) ، بغداد ١٩٨٠ ، ص٢٢١ .

وقد استند السبكي ، من البلاغيين ، الى رأى النحاة في ذلك ، فقال : إنّ كون الاستفهام طلبا للفهم ، لا يعني بالضرورة أن يكون طلبا لِفهم المُستفهِم فقط ، بل قد يكون طلبا لِوقوع فهم السامع ، وعلى هذا الأساس لا يمتنع في الاستفهام الوارد في القرآن ، أن يكون طلبُ الفهم فيه مصروفا الى غير المستفهم والمستفهَم منه ، وقال : «إنّ الاستفهامَ طلبُ الفَهم ، ولكنْ طلبُ فهمِ المستفهِم ، أو طلبُ وقوعِ فهمٍ لِمَنْ يَفهم كائنًا مَنْ كان . فاذا قال مَنْ يَعْلَمَ قيامَ زيد ، لِعمرٍو ، بحضور بَكْرٍ الذي لا يَعْلَمَ قيامَه : (هل قامَ زيدٌ ؟) ، فقد طلب مِن المُخاطَب الفهمَ ، أعني : فهمَ بَكرٍ . اذا تقرَّر هذا فَلاَ بدعَ في صدور الاستفهام مِمَّن يَعلمُ المُستفهَم عنه . واذا سلَمتَ بذلك انزاحت عنك شكوكٌ كثيرة ، وظهر لَكَ أنّ الاستفهامات الواردة في القرآن لا مانعَ أن يكونَ طلبُ الفهمِ فيها مصروفًا الى غير المُستفهِمِ والمُستفهَمِ عنه .[٥٨٢] فلا حاجة الى تعسفاتٍ كثيرٍ مِنَ المُفسِّرين » .[٥٨٣]

واذا خرج الاستفهام عن حقيقته ، واستُعمِلَ في معانٍ أُخرى ، هل نقول إنّ معنى الاستفهام موجود فيه وانضمّ اليه معنى آخر ؟ أو نقول إنّه تَجَرَّدَ مِن الاستفهام بالكليّة ؟ .

لقد عالج المفسرون هذا الموضوع ، فذهب أبو عبيدة إلى أنّ (الهمزة) المُستعمَلة في معنى (التقرير) تتجرَّد مِن معنى (الاستفهام) ، بل هي أداة ثانية لا صلةَ لها بهمزة الاستفهام ، يقول في قوله تعالى « أَوَلَوْ كانَ آباؤُهم لا يَعْقِلُونَ شيئاً ؟ » :[٥٨٤] «(الألفُ) ليست ألفَ الاستفهام أو الشك ، إنّما خَرَجَتْ مَخرجَ الاستفهام تقريراً بغير الاستفهام ، أيْ : وإنْ كانَ آباؤهم » .[٥٨٥] ويقول في قوله تعالى « أَلَيْسَ في جَهَنَّمَ مثوًى لِلكافرينَ ؟ » :[٥٨٦] « مجازه مجاز الإيجاب ، لِأنّ هذه (الألف) يكون للاستفهام وللإيجاب ، فهي هاهنا للإيجاب ، وقال جرير :

أَلَسْتُم خيرَ مَن ركبَ المطايا
وأندى العالمينَ بطونَ راحٍ ؟

---

(٥٨٢) هكذا هي في نص الكتاب ، والسياق يقتضي أن تكون (المستفهم منه) .

(٥٨٣) عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٠٧ .

(٥٨٤) سورة البقرة ، الآية ١٧٠ .

(٥٨٥) مجاز القرآن ، جـ١ ص٦٢ ، وينظر : ص٢٥ ـ ٣٦ ، جـ٢ ص١٥٦ .

(٥٨٦) سورة العنكبوت ، الآية ٦٨ .

فهذا لم يشك ، ولكن أوجبَ لهم أنّهم كذلك ، ولولا ذلك ما أثابوه ، والرجلُ يُعَاتِبُ عبدَه وهو يقول له : (أفعلتَ كذا ؟) وهو لا يشك »[٥٨٧]. ويقول في قوله تعالى « وَيَوْمَ يَحْشُرُهُم جميعاً ثمّ يقولُ للملائكةِ : أهؤلاءِ إيّاكُم كانوا يعبدون ؟ »[٥٨٨] « مجاز (الألف) هاهنا مجاز الإيجاب والإخبار والتقرير ، وليست بألفِ الاستفهام ، بل هو تقريرٌ لِلذينَ عبدوا الملائكةَ وأبْسّ لهم »[٥٨٩]. وكذلك ذهب أبو عبيدة إلى أنّ (هل) المستعملة في معنى (النفي) أو (التقرير) تتجرّد من معنى (الاستفهام) ، بل هي ليست أداةَ استفهام[٥٩٠].

ويرى الزمخشري أنّ (الهمزةَ) المُستعمَلةَ في معنى (التسوية) يَنْسَلِخُ عنها معنى (الاستفهام) ، يقول في قوله تعالى « سَوَاءٌ عليهم أأنذرْتَهُم أمْ لم تُنْذِرْهُم »[٥٩١] : « (الهمزة) و (أمْ) مُجرَّدتان لمعنى (الاستواء) ، وقد انسلخَ عنهما معنى (الاستفهام) رأساً ، قال سيبويه : « جرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولُكَ : (اللّهُمَّ اغفرْ لنا أيَّتُها العصابةُ) » يعني : أنّ هذا جرى على صورة الاستفهامِ وَلاَ استفهامَ كما أنّ ذلك جرى على صورة النداءِ ولا نداءَ »[٥٩٢].

كما عالج النحاةُ هذا الموضوع ، ومنهم المبرد الذي ذهب الى أنّ أداة الاستفهام (هل) تتجرّد من معنى الاستفهام بالكليّة اذا استُعمِلَت في معنى التحقيق ، فتصير بمنزلة (قد) ، فقال : « و (هل) تخرج من حَدِّ المسألة فتصير بمنزلة (قد) ، نحو قوله عزّ وجل « هل أتى على الإنسانِ حينٌ مِن الدّهر لم يكن شيئاً مَذكُور » »[٥٩٣]

وقد عالج ابنُ جني هذا الموضوع في « باب في إقرار الألفاظ على أوضاعها الأوّل ما لَمْ يَدعُ داعٍ الى الترك والتحوّل »[٥٩٤] . وهو يرى أنّ استعمالَ الاستفهام في غير

---

(٥٨٧) مجاز القرآن ، جـ٢ ص١١٨ ، وينظر : ص١٣٣ .

(٥٨٨) سورة سبأ : الآية ٤٠ .

(٥٨٩) مجاز القرآن ، جـ٢ ص١٥٠ .

(٥٩٠) ينظر : مجاز القرآن ، جـ١ ص٢٨٧ ، جـ٢ ص١٤٩ ، ٢٧٩ .

(٥٩١) سورة البقرة الآية ٦ .

(٥٩٢) الكشاف ، جـ١ ص١٥٢ ـ ١٥٣ .

(٥٩٣) المقتضب ، جـ٢ ص٢٨٩ ، وينظر : جـ١ ص٤٣ ـ ٤٤ .

(٥٩٤) الخصائص ، جـ٢ ص٤٥٧ ـ ٤٦٥ .

معناه الحقيقي ، يجوز لِأجله أن تجرّد أداة الاستفهام في بعض الأحوال لِصريح ذلك المعنى المستعملة فيه ، فتقع (هل) مثلا في بعض الأحوال موضعَ حرف التحقيق ، وذلك لِأنَّ السائل لَمَّا كان : « في جميع هذه الأحوال قد يسأل عمّا هو عارفه ، أخذ بذلك طَرَفاً من الإيجاب ، لا السؤال عن مجهول الحال ، واذا كان ذلك كذلك جاز لأجلهِ أن يجرّد في بعض الأحوال ذلك الحرف لِصريح ذلك المعنى ، فَمِن هنا جاز أن تقع (هل) في بعض الأحوال موضع (قد) »[٥٩٥] . ومِن ذلك أنّ (الهمزة) المستعملة في معنى (التقرير) ، تفارق الاستفهام ، لِأنّ التقرير ضرب من الخبر ، وذلك ضد الاستفهام الذي هو ضربٌ من الطلب ، يقول ابن جني : « ومثله خروج (الهمزة) عن الاستفهام الى التقرير ، ألا ترى أنّ التقرير ضرب من الخبر ، وذلك ضد الاستفهام ، ويدلّ على أنّه فارقَ الاستفهامَ امتناعُ النصبِ بالفاء في جوابه ، والجزم بغير الفاء في جوابه ، ألا تراك لا تقول (أَلستَ صاحبَنا فنكرمَك ؟) ، كما تقول (لستَ صاحبَنا فنكرمَك ؟) . ولا تقول في التقرير (أأنتَ في الجيش أُثبِتْ اسمَكَ ؟) ، كما تقول في الاستفهام الصريح (أأنتَ في الجيش أُثبِتْ اسمَكَ ؟) ، كما تقول (ما اسمُكَ أذكُرْكَ ؟) أي : إن أعرفْه أذكرْك . ولِأجل ما ذكرنا من حديث همزة التقرير ما صارت تنقل النفيَ الى الإثبات والإثباتَ الى النفي ، وذلك كقوله[٥٩٦] :

أَلستُم خيرَ مَن رَكِب المطايا وأندى العالَمينَ بُطونَ راح

أي : أنتم كذلك ، وكقول الله عزوجل : « آللهُ أذِنَ لكُم »[٥٩٧] و « أأنتَ قُلتَ للنّاسِ »[٥٩٨] أي : لم يأذن لكم ، ولم تقل للناس : اتخذوني وأُمي إلهين . ولو كانت استفهاما محضا لَأقرَّت الإثباتَ على إثباته ، والنفيَ على نفيه .

---

(٥٩٥) الخصائص ، جـ٢ ص٤٦٥ .

(٥٩٦) البيت لجرير ، وهو من الوافر ، وقد ورد كذلك في : شرح المفصل ، جـ٨ ص١٢٢ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص١٧ ، وديوانه ص٩٨ .
(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص٨٨) .

(٥٩٧) سورة يونس : الاية ٥٩ .

(٥٩٨) سورة المائدة : الاية ١١٦ .

.. ويدلُّكَ على صحّة معنى التناكر في همزة التقرير ، أنّها قد أُخْلِصَتْ لِلإنكار في نحو قولهم في جواب قوله (ضربتُ عُمَر) : أعمراه ! »(٥٩٩) .

ويرى ابن جني في موضع آخر أنّ أداة الاستفهام المستعملة في الاستفهام غير الحقيقي ، تبقى على استفهامها ، يقول في « باب التفسير على المعنى دون اللفظ » : « ومِن ذلك قولُ اللهِ ـ عزّوجلّ ـ « يومَ نقولُ لِجنّهم : هل امتلأْتِ ؟ ، وتقولُ : هَلْ مِن مَزيد ؟ » ، قالوا : « معناه : قد امتلأْتِ » ، وهذا أيضا تفسير على المعنى دون اللفظ ، و(هل) مُبْقَاة على استفهامها ، وذلك كقولك لِلرجل لاتَشكُّ في ضعفه عن الأمر : هَلْ ضعفتَ عنه ؟ ، وللانسان يُحِبُّ الحياةَ : هل تحبُّ الحياةَ ؟ ، أي : فكما تحبُّها فليكن حفظُكَ نفسَكَ لها ، وكما ضعفت عن هذا الأمر فلا تتعرّض لِمثله مِمّا تضعف عنه . وكأنّ الاستفهامَ إنّما دخل هذا الموضع ليتبع الجواب عنه بأن يقال : (نعم) ، فإن كان كذلك فيحتجّ عليه باعترافه به ، فيجعل ذلك طريقاً الى وعظه أو تبكيته ، ولو لم يعترف في ظاهر الأمر به لم يقو توقيفه عليه ، وتحذيره من مثله ، قُوّتَه إذا اعترف به ، لِأنّ الاحتجاج على المُعترِف أقوى منه على المُنْكِر أو المتوقّف ، فكذلك قوله سبحانه « هل امتلأْتِ ؟ » ، فكأنها قالت : لا ، فقيل لها : بالغي في إحراق المُنكِر كانَ لكِ ، فيكون هذا خطاباً في اللفظ لِجهنّم ، وفي المعنى لِلكفّار . وكذلك جواب هذا من قولها « هَلْ مِن مزيد ؟ » ، أي : أتعلمُ يارَبّنا أنّ عندي مزيداً ؟ ، فجواب هذا منه ـ عَزّ اسمُه ـ : لا ، أي : فكما تعلم أن لا مزيدَ فحسبي ما عندي . فعلّيه قالوا في تفسيره : قد امتلأْتِ ، فتقول : ما مِن مَزيد . فاعرفْ هذا ونحوه »(٦٠٠) .

ويرى الزركشي أنّ بعض المعاني التي يخرج فيها الاستفهام عن حقيقته ، تتجرد عن الاستفهام بالكلّيّة ، ومنها ما يبقى معنى الاستفهام قائما فيها ، ومنها ما يحتمل هذا وذاك ، ويعرف ذلك بالتأمل(٦٠١) .

وقد عالج السبكي ، مِن بين البلاغيين ، هذا الموضوع ، ورأى أنّ معنى الاستفهام موجود وباق في أكثر المعاني والأغراض التي يخرج اليها الاستفهام ، قال : « هذا النوع من خروج الاستفهام عن حقيقته يُسمّى : (الاعنات) ، وسَمّاه ابن المعتز (تجاهل العارف) ، وهل نقول : إنّ معنى الاستفهام فيه موجود وانضم اليه

---

(٥٩٩) الخصائص ، جـ٢ ص٤٦٣ ـ ٤٦٤ ، وينظر : الأشباه والنظائر ، جـ١ ص٢٨٠ ـ ٢٨١ .

(٦٠٠) الخصائص ، جـ٣ ص٢٦٣ ـ ٢٦٤ .

(٦٠١) ينظر : البرهان ، جـ٢ ص٣٤٧ .

معنى آخر ؟ أو تجرَّد من الاستفهام بالكلية ؟ ، محل نظر ، والذي يظهر الأول ، ويساعده ما قدمناه عن التنوخي مِن أنّ (لعلّ) تكون للاستفهام مع بقاء معنى الترجي .. ومِمَّا يرجِّح الأولَ أن (الاستبطاء) في قولك (كَمْ أَدعوك ؟) معناه : أنّ الدعاء قد وصل الى حدٍّ لا أَعلمُ عدَدَه ، فأنا أطلب أن أفهمَ عددَه ، والعادة تقضي بأنّ الشخص إنما يَستفهمُ عن عدد ما صدر منه اذا كثر فلم يعلمه ، وفي طلب فهم عدده ما يشعر بالاستبطاء . وأما (التعجب) فالاستفهام معه مستمر ، لِأنّ مَن تعجب من شيء فهو بلسان الحال سائل عن سببه .. »(٦٠٢) .

وذهب الى أنّ استفهام (التقرير) يكون خبراً صرفا اذا كان المُراد به الحكم بثبوته ، كقولك (قَرَّرتُ هذا الأمرَ) أي : أثبته ، فيكون المذكور عقب الأداة واقعاً ، نفيًا كان أم إثباتا ، ومن ذلك قوله تعالى « هل أتى على الإنسان حِينٌ من الدَّهرِ ؟ » إن جعلناه تقريرا . ويكون معنى الاستفهام باقياً في استفهام التقرير اذا كان المُراد طلب إقرار المخاطَب به مع كون السائل يعلم ، فهو استفهام يقرِّرُ المُخاطَبَ ، أي : يطلب منه أن يكون مقرًّا به ، ولا غرابةَ في صدور الاستفهام مِمَّن يعلم المستفهَم عنه ، لِأنّ الاستفهامَ طلبٌ لِلفهم ، ولا مانعَ أن يكون طلبُ الفهم فيه مصروفاً الى غير المستفهِم والمستفهَم منه ، كأن يكون مصروفاً الى غيرهما مِن الحاضرين أو المستمعين ، مثال ذلك قوله تعالى « أَأَنتَ قلتَ للنّاسِ اتَّخِذوني وأُمّي إلهينِ مِن دُونِ اللهِ ؟ » ، فإنَّه استفهامُ تقريرٍ طلب به أن يقرّ بذلك في ذلك المشهد العظيم تكذيباً للنصارى وتحصيلاً لِفهمهم أنَّه لم يقل ذلك(٦٠٣) .

والذي أراه أنّ معنى الاستفهام يبقى قائماً عند خروج الاستفهام عن حقيقته ، فيبقى معنى الاستفهام موجوداً في المعاني أو الأغراض التي يخرج اليها الاستفهام كلّها ، ولاسيَّما التقرير ، فليس هناك استفهام يفيد التقرير أو التحقيق ويكون خبراً محضاً متجرِّداً من الاستفهام بالكلِّيّة ، فلاشك أنّ هناك فرقاً واضحاً بين (قدأتى على الانسان حين من الدهر) وبين قوله تعالى « هل أتى على الانسان حين من الدهر؟» ، وبين (أَنت لم تقل للناس : اتخذوني وأُمي إلهين) وبين قوله تعالى « أَأنتَ قلتَ للنّاسِ : اتَّخذُوني وأُمّي إلهين ؟ » ، وأنّ سبب هذا الفرق يعود الى أنّ معنى الاستفهام موجود في الآيتين وانضمَّ اليه معنى التحقيق في الأُولى ومعنى التقرير في الثانية .

---

(٦٠٢) عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٠٦ ـ ٢٠٧ ، وينظر : الاتقان ، جـ٢ ص٨٠ ـ ٨١ ، ومعترك الاقران ، جـ١ ص٤٢٩ .

(٦٠٣) ينظر : عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٠٧ ـ ٢٠٨ .

ولاشك أنّ القول ببقاء الأداة على بابها من الاستفهام عند خروج الاستفهام بها عن معناه الحقيقي ـ فنقول بأنّ الاستفهام بالأداة (هل) مثلاً قد يخرج عن معناه الحقيقي فيفيد التحقيق ، أو الاثبات ، أو النفي ـ هو أفضل بكثير من القول بخروج الأداة من دائرة الاستفهام ، الذي يترتب عليه القول بأنّ استعمالها في تلك المعاني هو من استعمالها في غير الاستفهام ، وهذا مِمّا دفعَ بعضَ النحاة الى أن يعدّدوا مواضعَ استعمال الأداة الواحدة ، فيجعلوا استعمالها في تلك المعاني موضوعات مستقلة عن موضع استعمالها في معنى الاستفهام ، ومن هؤلاء الهروى ، الذي ذكر أنّ للأداة (هل) أربعةَ مواضع : تكون استفهاماً كقولك (هل قام زيد ؟) ، وتكون بمعنى (قد) كقوله عز وجل « هل أتى على الانسان حين من الدهر » ، وتكون بمعنى (إنّ) كقوله عزّوجل « هل في ذلك قَسمٌ لِذي حِجْر » ، وتكون بمعنى (ما) النافية كقوله عزوجل « هل جَزاءُ الإحسَانِ إلاّ الإحسانُ »(٦٠٤) . وهذا ما وقع فيه الدكتور مهدي المخزومي الذي يقول : « وقد تُستعمل (هل) في غير الاستفهام ، لتدل على ما لا تدل عليه في الاستفهام ، وذلك أنّها : (١) تُستعمل بمعنى (قد) لتؤدي ما تؤدّيه مِن تحقيق أو تقريب الزمان الماضي من الحاضر .. (٢) وتُستعمل نفياً بمنزلة (ما) »(٦٠٥) .

والاستفهامُ المجازي لا يستدعي الجوابَ الذي يستدعيه الاستفهامُ الحقيقي ، وإنّما يكون الجواب على حسب ما تعرف مِن الغرض في السؤال ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « إنّ الذينَ تَوَفّاهُمُ المَلَائِكَةُ ظالِمِي أنْفُسِهِمْ قَالُوا : فيمَ كُنْتُمْ ؟ ، قَالُوا : كُنّا مُسْتَضْعَفِينَ في الأرضِ ، قَالُوا : أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فيها ؟ »(٦٠٦) : ««قالوا » : قال الملائكة للمتوفين : « فيمَ كنتم ؟ » : في أيّ شيءٍ كنتم مِن أمر دينكم ؟ ، وهُم ناسٌ مِن أَهل مكة أسلموا ولم يهاجروا حين كانت الهجرة فريضةً . فإن قُلتَ : كيف صَحّ وقوعُ قوله «كُنّا مُستضعفين في الأَرض» جواباً عن قوله «فيمَ كُنتم ؟ » ، وكان حق الجواب أن يقولوا : (كُنّا في كذا) أو (لم نكنْ في شيء) ؟ . قُلتُ : معنى « فيمَ كنتم ؟ » : التوبيخ بأنّهم لم يكونوا في شيءٍ من الدين ، حيث قَدَرُوا على الهجرة ولم يهاجروا ، فقالوا : « كُنّا مُستضعَفين » اعتذاراً مِمّا وُبّخُوا به .

---

(٦٠٤) الازهية ، ص٢١٧ ـ ٢١٩ ، وينظر : رصف المباني ، ص٤٠٦ ـ ٤٠٧ .

(٦٠٥) في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، ص٢٦٨ ـ ٢٦٩ .

(٦٠٦) سورة النساء ، الاية ٩٧ .

واعتلالاً بالاستضعاف ، وأنهم لم يتمكنوا من الهجرة حتى يكونوا في شيء ، فبكتتهم الملائكةُ بقولهم « أَلَمْ تَكُن أرضُ اللهِ واسعةً فَتُهَاجِرُوا فيها ؟ » .(٦٠٧)

ويقول في قوله تعالى « يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ : مَاذَا أُجِبْتُمْ ؟ قَالُوا : لَاعِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ » :(٦٠٨) « فإن قُلتَ : كيفَ يقولون « لاعِلْمَ لنا » وقد علموا بما أُجيبوا ؟ ، قُلتُ : يعلمونَ أنّ الغرضَ بالسؤال توبيخُ أعدائهم ، فيكلون الأمرَ الى علمهِ وإحاطتهِ بِمَا مُنُوا به منهم وكابدوا مِن سوء إجابتهم ، إظهاراً للتشكي واللجأ الى ربهم في الانتقام منهم ، وذلك أعظمُ على الكفرة ، وأفَتُّ في أعضادهم ، وأجلبُ لِحسرتهم وسقوطهم في أيديهم ، إذ اجتمع توبيخُ اللهِ وتشكّي أنبيائه عليهم . ومثالُه أن يَنْكِبَ بعضُ الخوارجِ على السُلطانِ خَاصَّةً مِن خَوَاصِّه نَكبةً قد عرفها السلطان ، واطلع على كنهها ، وعزم على الانتصار له منه ، فيجمع بينهما ويقول له : (ما فَعَلَ بِكَ هذا الخارجيُّ ؟) ، وهو عالمٌ بما فعل به ، يريد توبيخه وتبكيته ، فيقول له : (أنتَ أعلمُ بِمَا فَعَلَ بي) ، تفويضاً لِلأمرِ الى علم سلطانه ، واتكالاً عليه ، واظهاراً للشكاية ، وتعظيماً لما حلَّ به منه » .(٦٠٩)

ويقول في قوله تعالى « وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ إبراهيمَ ، إِذْ قالَ لِأَبيهِ وَقَومِهِ : مَا تَعْبُدُونَ ؟ ، قالوا : نَعْبُدُ أَصْنَاماً فَنَظَلُّ لَهَا عَاكِفينَ » :(٦١٠) « كانَ ابراهيمُ ـ عليه السلام ـ يعلم أنّهم عبدة أصنام ، ولكنّه سألهم ليريهم أنّ ما يعبدونه ليس مِن استحقاق العبادة في شيء .. فإن قُلتَ : « ما تعبدون ؟ » سؤال عن المعبود فحسب ، فكان القياس أن يقولوا : (أصناماً) ، كقوله تعالى « ويسئلونك ماذا ينفقون ؟ ، قُل : العفوَ » ، « ماذا قالَ رَبُّكُم ؟ ، قالوا : الحقَّ » ، « ماذا أنزل ربُّكُم ؟ ، قالوا : خيراً) قُلتُ : هؤلاءِ قد جاءوا بقصَّةِ أمرهم كاملةً كالمبتهجينَ بها والمفتخرين ، فاشتملت على جواب ابراهيم وعلى ما قصدوه مِن إظهار ما في نفوسهم من الابتهاج والافتخار ، ألاَ تراهم كيف عطفوا على قولهم « نعبد » : « فنظلّ لها عاكفين » ، ولم

---

(٦٠٧) الكشاف ، جـ١ ص٥٥٦ .

(٦٠٨) سورة المائدة : الاية ١٠٩ .

(٦٠٩) الكشاف ، ج١ ص ٦٥٢ .

(٦١٠) سورة الشعراء : الآية ٦٩ ـ ٧١ .

يَقتَصِروا على زيادة « نعبد » وحده . ومثله أن تقولَ لِبعض الشُطّار : ماتَلبَسُ في بلادِكَ ؟ ، فيقول : أَلبسُ البُرْدَ الأُتحمي فأجرّ ذيلَهُ بين جواري الحيّ » .(٦١١)

ويقول في قوله تعالى « ويقولونَ : متى هذا الفَتْحُ إنْ كُنتم صادقينَ ؟ ، قُل : يومَ الفَتْحِ لا ينفعُ الذينَ كفرُوا إيمانُهم وَلاَ هُمْ يُنْظَرُونَ » :(٦١٢) « فإنْ قُلتَ : قد سألوا عن وقت الفتح ، فكيف ينطبقُ هذا الكلام جواباً على سؤالهم ؟ ، قُلتُ : كان غرضُهم في السؤال عن وقت الفتح استعجالاً منهم على وجه التكذيب والاستهزاء ، فأُجيبوا على حسب ما عُرِفَ من غرضهم في سؤالهم فقيل لهم : لاتَستعجلوا بهِ ولا تَستهزئوا ، فكأنّي بكم وقد حُصِّلْتُم في ذلك اليوم ، وآمنتم فلم ينفعكم الإيمان ، واسْتَنظرتُم في ادراك العذاب فلم تُنظروا » .(٦١٣)

المعاني التي يخرج اليها الاستفهام :

لقد كان النحاة ، وعلى رأسهم سيبويه ، قد تنبهوا الى خروج الاستفهام عن حقيقته وأصل معناه ، فكانوا أولَ مَن تعرضَ الى استعمال الاستفهام في غير معناه الحقيقي ، فنجد (سيبويه) يذكر من المعاني التي يخرج اليها الاستفهام :

١ ـ التوبيخ

يقول سيبويه : « وذلكَ قولُكَ (أتميميًا مرّةً وقَيسيًا أُخرى ؟) ، وإنّما هذا أنّك رأيتَ رجلا في حال تَلوُّنٍ وتنقُّلٍ ، فقلتَ : (أتميميًّا مرّةً وقَيسيًّا أُخرى ؟) ، كأنّك قلتَ : أتحوّلُ تميميًّا مرّةً وقيسيًّا أُخرى ؟ ، فأنت في هذه الحال تَعمل في تثبيت هذا له ، وهو عندك في تلك الحال في تَلوُّنٍ وتنقُّلٍ ، وليس يَسأله مشترشِداً عن أمر هو

---

(٦١١) الكشاف ، جـ٢ ص١١٦ .

(٦١٢) سورة السجدة ، الآية ٢٨ ـ ٢٩ .

(٦١٣) الكشاف ، جـ٣ ص٢٤٧ ، وينظر : ص٢٩٠ في تفسير قوله تعالى « ويقولون : متى هذا الوعدُ إن كنتم صادقينَ ؟ ، قُلْ : لكم ميعادُ يومٍ لاتستأخرونَ عنه ساعةً ولاتستقدمونَ » ، وص٣٢٥ ـ ٣٢٦ في تفسير قوله تعالى « قالوا : يا ويلنا مَن بَعَثنا مِن مَرقَدِنا ؟ ، هذا مَا وَعدَ الرَّحمنُ وصَدَقَ المُرسَلون » .

جاهل به ليفهّمَه إيّاه ويُخبِرَه عنه، ولكنه وبّخه بذلك.. ومثل ذلك قول الشاعر(٦١٤):

أفي السِّلم أعياراً جَفاءً وغِلْظَةً وفي الحَربِ أشباهَ النِّساءِ العَوارِكِ ؟

أي: تَنقّلُونَ وتَلوّنُونَ مرّةً كذا ومرّة كذا(٦١٥).

وقد يجتمع الى (التوبيخ) معنى (الذم) و(التجهيل بمكان المنفعة)، يقول الزمخشري في قوله تعالى «وَمَاذا عَلَيْهِمْ لَوْ آمَنُوا بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وأَنْفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ اللهُ، وكانَ اللهُ بِهِمْ عَليماً»(٦١٦): «وماذا عليهم ؟»: وأيُّ تبعةٍ ووبالٍ عليهم في الإيمان والإنفاق في سبيل الله ؟، والمراد: الذم والتوبيخ، وإلاّ فكلُّ منفعة ومفلحة في ذلك، وهذا كما يُقال لِلمنتقم: (ما ضَرُّكَ لو عفوتَ ؟)، وللعاق: (ما كان يرزؤكَ لو كنتَ بارًّا ؟)، وقد علم أنّه لا مضرّةَ ولا مرزأةَ في العفو والبرّ، ولكنّه ذم وتوبيخ وتجهيل بمكان المنفعة»(٦١٧).

وقد يجتمع الى (التوبيخ) معنى (العتاب) و(التنبيه على الخطأ)، يقول الزمخشري في قوله تعالى «وَنَادَاهُمَا رَبُّهُمَا أَلَمْ أَنْهَكُمَا عن تِلْكُمَا الشَّجَرَةِ وأَقُلْ لَكُمَا إنَّ الشَّيْطَانَ لَكُمَا عَدُوٌّ مُبِينٌ ؟»(٦١٨): «ألَمْ أنهكما ؟»: عتاب من الله تعالى وتوبيخ وتنبيه على الخطأ، حيث لم يَتحذّرا ما حَذّرهما اللهُ من عداوة إبليس»(٦١٩).

وقد يجتمع الى (التوبيخ) معنى (التأنيب)، يقول الطبري في قوله تعالى «كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللهِ وكُنْتُمْ أمْوَاتاً ؟»(٦٢٠): «توبيخُ مُسْتَعْتِبٍ عبادَهُ، وتأنيبُ مُسترجعٍ خلقَه مِن المعاصي الى الطاعةِ، ومِن الضَلالةِ إلى الإنابةِ»(٦٢١).

---

(٦١٤) البيت لهند بنت عتبة، وهو من الطويل، وقد ورد كذلك في: المقتضب، جـ٢ ص٢٦٥، والمقرب، ص٥٦.
(معجم شواهد العربية، جـ١ ص٢٥٨).

(٦١٥) الكتاب، جـ١ ص٢٤٣ ـ ٢٤٤.

(٦١٦) سورة النساء: الاية ٣٩.

(٦١٧) الكشاف، جـ١ ص ٥٢٦.

(٦١٨) سورة الأعراف: الاية ٢٢.

(٦١٩) الكشاف، جـ٢ ص ٧٣.

(٦٢٠) سورة البقرة: الاية ٢٨.

(٦٢١) جامع البيان، جـ١ ص ١٨٨.

وقد تستعمل (همزة) الاستفهام في معنى (التوبيخ والإنكار) ، وهي الداخلة على (لا) النافية للجنس ، يقول سيبويه : « واعلمْ أنّ (لا) في الاستفهام تعمل فيما بعدَها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر ، فمن ذلك قوله :

أَلاَ طِعانَ أَلاَ فُرسانَ عَادِيَة إلاّ تَجَشُّؤُكُم حَولَ التنانيرِ »(٦٢٢) .

وذهب ابن هشام الى أنّ معنى (التوبيخ والإنكار) في البيت تفيده (أَلاَ) على التركيب ، وَعَدَّها أحدَ أقسام الأداة (أَلاَ) ـ بفتح الهمزة والتخفيف ـ .(٦٢٣)

٢ ـ التعجب

يقول سيبويه : « إنك تقول (سُبحانَ الله مَنْ هو ، وما هو!) ، فهذا استفهام فيه معنى التعجّب ، ولو كان خبرا لم يجز ذلك ، لِأنّه لا يجوز في الخبر أن تقول (مَنْ هو ؟) وتَسكتُ »(٦٢٤) ويقول الزمخشري في قوله تعالى « فَقُتِلَ كَيْفَ قَدَّرَ؟ »(٦٢٥) :

« تَعجيبٌ من تقديرِه وإصابتِه فيه المحزَّ ورميِه الغرضَ الذي كانت تنتحيه قريش ، أو ثَنَاءٌ عليه على طريقة الاستهزاء به ، أو هي حِكايَةٌ لِمَا كَرَّرُوهُ مِن قولهم « قُتِلَ كيفَ قَدَّر ؟ » تهكماً بهم وبإعجابهم بتقديره واستعظامهم لقوله . ومعنى قول القائل « قَتَلَهُ اللهُ ما أَشجعَه) و (أخزاه اللهُ ما أشعرَه) : الإشعار بأنّه قد بلغ المبلغ الذي هو حقيق بأن يُحْسَدَ ويدعو عليه حاسدُه بذلك »(٦٢٦) . ومن التعجب قول سويد اليشكري :

كيفَ يَرْجُونَ سَقَاطي بعدَ ما جَلَّلَ الرأسَ مَشيبٌ وَصَلَعْ(٦٢٧)

---

(٦٢٢) الكتاب ، جـ٢ ص ٣٠٦ .

(٦٢٣) ينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص ٦٨ ـ ٦٩ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص ٢٦١ ـ ٢٦٢ ، وخزانة الأدب ، جـ٤ ص ٦٩ ـ ٧٠ .

(٦٢٤) الكتاب ، جـ٣ ص١٨١ ، وينظر : تفسير غريب القرآن ، ص٩٢ في تفسير « ألَمْ تَرَ الى الذين خرجوا مِن ديارِهم » ، وص٩٤ في تفسير « أو كالذي مَرَّ على قرية » ، والكشاف ، جـ١ ص٢٧١ في تفسير « أتجعلُ فيها مَن يفسدُ فيها ويسفكُ الدماءَ » .

(٦٢٥) سورة المدثر : الآية ١٩ .

(٦٢٦) الكشاف ، جـ٤ ص ١٨٣ ، وينظر : الصاحبي ، ١٨٨ .

(٦٢٧) ينظر : خزانة الأدب ، جـ٦ ص ١٢٥ .

ويرى ابن جني في « باب في نقض الأوضاع إذا ضامّها طارئٌ عليها » ، أنّ الأوضاع تُنقض إذا طرأ عليها طارىء، «مِن ذلك لفظ الاستفهام اذا ضامّهُ معنى التعجب استحال خبراً ، وذلك قولك : (مررت برجلٍ أيّ رجل) ، فأنْتَ الآنَ مُخْبِرٌ بتناهي الرجل في الفضل ، ولَسْتَ مُستفهِماً .

وكذلك : (مررتُ برجلٍ أيّمَا رجل) ، لِأنّ (ما) زائدة . وإنّما كان كذلك لِأنّ أصل الاستفهام الخبر ، والتعجُّب ضرب من الخبر ، فكأنّ التعجّب لَمّا طرأ على الاستفهام إنّما أعادهُ الى أصلهِ من الخبريّة .(٦٢٧)

٣ ـ التنبيه على الضلال :

يقول سيبويه : « وبمنزلة (أم) ههنا قوله عزّوجل « ألم . تَنْزِيلُ الكِتَابِ لَا رَيبَ فيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ . أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ »(٦٢٨) فجاء هذا الكلام على كلام العرب ، قد علم تبارك وتعالى ذلك مِن قولهم ، ولكن هذا على كلام العرب لِيُعَرِّفوا ضلالتَهم .

.. ومثل ذلك قوله تعالى « أَمِ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وأَصْفَاكُمْ بِالْبَنِينَ »(٦٢٩) ، فقد علم النبيّ صلى الله عليه وسلم والمسلمون أنّ الله عزّوجل لم يَتّخذ ولدا ، ولكنه جاء على حرف الاستفهام لِيُبَصِّرُوا ضلالتَهم . ألَا ترى أنّ الرجل يقول لِلرجل : (أَلسعادةُ أَحبُّ اليك أم الشقاء ؟) ، وقد عَلِمَ أنّ السعادةَ أَحبُّ اليه من الشقاء ، وأنّ المسئول سيقول : السعادةُ ، ولكنّه أراد أن يبصّر صاحبه وأن يعلمه »(٦٣٠) .

٤ ـ التقرير :

يقول سيبويه : « إنك تقول لِلرجل :(أطربا ؟ !) وأنت تعلم أنّه قد طَرِبَ ، لتوبّخه وتقرّره »(٦٣١) .

---

(٦٢٧) الخصائص ، جـ٢ ص ٢٦٩ ، وينظر : الأشباه والنظائر ، جـ١ ص ٢٨٠ .

(٦٢٨) سورة السجدة : الاية ١ ـ ٢ .

(٦٢٩) سورة الزخرف : الآية ١٦ .

(٦٣٠) الكتاب ، جـ٢ ص١٧٢ ـ ١٧٣ .

(٦٣١) الكتاب ، جـ٢ ص١٧٦ .

ويقول أبو عبيدة في قوله تعالى « أَتَجْعَلُ فيهَا مَنْ يُفْسِدُ فيهَا ؟ »(٦٣٢) : « جاءت على لفظ الاستفهام ، والملائكةُ لم تستفهِم رَبَّها ، وقد قال تبارك وتعالى : « إنّي جاعلٌ في الأرضِ خليفةً »(٦٣٣) ، ولكن معناها معنى الايجاب ، أي إنّكَ ستفعل . وقال جرير ، فأوجب ولم يستفهم ، لعبد الملك بن مروان :

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ المطايا وأندى العالمينَ بُطُونَ رَاحِ؟

وتقول وأنتَ تضربُ الغلامَ على الذنب : (ألستَ الفاعلَ كذا ؟) ، ليس باستفهام ولكن تقرير »(٦٣٤) .

وقال النحاة إنّ معنى (التقرير) هو « حمل المخاطب على أن يقرّ بأمر يعرفه »(٦٣٤) أو « حَملُكَ المخاطبَ على الإقرار والاعتراف بأمر قد استقرّ عنده ثبوتُه أو نفيُه »(٦٣٥) .

و (التقرير) لفظُه لفظُ (الاستفهام) ومعناه (الخبر) ، يقول الطبري في قوله تعالى « أليسَ في جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلكافرينَ ؟ »(٦٣٦) : « هذا تقرير ، وليس باستفهام ، إنّما هو كقول جرير :

ألستم خيرَ مَن ركب المطايا*وأندى العالمينَ بُطُونَ رَاحِ؟

إنّما أخبرَ أنّ لِلكافرين باللهِ مَسْكَناً في النار ، ومنزلاً يَثْوُونَ فيه »(٦٣٧) .

ولِأنّ (الاستفهام) المُستعمَل في معنى (التقرير) هو في حقيقته (إخبار) ، لذلك يَصحُّ أن يُعطفَ عليه الخبرُ ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُمْ مَا يَتَذَكَّرُ فيهِ مَنْ تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ »(٦٣٨) : « فإن قُلتَ : عَلَامَ عطف « وَجَاءَكم النذير » ؟ ، قُلتُ : على معنى « أَوَلَمْ نُعَمِّرْكم ؟ » ، لِأنّ لفظه لفظ (استخبار) ومعناه (إخبار) ، كأنّه قيل : قد عمرناكم وجاءكم النذير »(٦٣٩) .

---

(٦٣٢) سورة البقرة ، الآية ٣٠ .

(٦٣٣) مجاز القرآن ، جـ١ ص٢٥ ـ ٢٦ ، وينظر : جـ٢ ص١١٨ ، ١٣٣ .

(٦٣٤) شرح الكافية ، جـ٢ ص٣٨٨ .

(٦٣٥) مغني اللبيب ، جـ١ ص١٨ .

(٦٣٦) سورة العنكبوت : الآية ٦٨ .

(٦٣٧) جامع البيان جـ٢١ ص١٤ .

(٦٣٨) سورة فاطر : الآية ٣٧ .

(٦٣٩) الكشاف ، جـ٣ ص٢١١ .

فالتقريرُ يفيدُ الايجابَ ، بعكس الاستفهام الحقيقي الذي يُفيدُ الشَكَّ(٦٤٠) .

وقد أوجب الجرجاني في (الهمزة) اذا كانت للتقرير ، أن يليها الشيء الذي تقرّر المُخاطَبَ به ، كما وجب فيها اذا كانت للاستفهام المحض أن يليها الشيء المُستفهَم عنه فقال : « واعلم أنّ هذا الذي ذكرت لك في (الهمزة) وهي للاستفهام ، قائم فيها اذا كانت للتقرير ، فاذا قلت : (أأنتَ فعلتَ ذاك ؟) كان غرضك أن تقرّره بأنه الفاعل ، يبيّن ذلك قولُه تعالى حكايةً عن قوم نمرود : « أَأَنْتَ فَعَلْتَ هذا بِآلِهَتِنَا يا ابراهيمُ »(٦٤١) ، لا شبهة في أنهم لم يقولوا ذلك له عليه السلام وهم يريدون أن يقرَّ بأنّ كسر الأصنام قد كان ، ولكن أن يقرّ بأنه منه كان ، وقد أشاروا له الى الفعل في قولهم « أأنتَ فعلتَ هذا ؟ » ، وقال هو عليه السلام في الجواب : « بَلْ فَعَلَهُ كَبيرُهُمْ هذا »(٦٤٢) ، ولو كان التقرير بالفعل لكان الجواب : (فعلتُ) أو (لم أفعلْ) »(٦٤٣) .

وقد تابعه في ذلك الزمخشري ، حيث أشار إلى أنّكَ لا تَلِي همزةَ التقريرِ الفاعلَ أو المفعولَ إلاّ بعدَ وقوعِ الفعلِ وثبوتِه ، يقول في تفسير قوله تعالى « قُلْ أَبِاللهِ وآياتِهِ وَرَسولِهِ كُنتم تَسْتَهْزِءُونَ ؟ »(٦٤٤) : « جُعِلُوا كَأَنَّهم مُعْتَرِفونَ باستهزائهم وبأنّه موجودٌ منهم .. حيث جعل المستهزأ به يلي حرفَ التقرير ، وذلك إنّما يستقيم بعدَ وقوعِ الاستهزاءِ وثبوتِه »(٦٤٥) ، ويقول في قوله تعالى « أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ »(٦٤٦) : « يعني : إنّما يَقْدِرُ على إكراههم واضطرارهم إلى الايمان هُوَ لاَ أَنْتَ ، وإيلاءُ الاسم حرفَ الاستفهام لِلإعلام بأنّ الإكراهَ مُمْكِنٌ مَقْدُورٌ عليه ، وإنّما الشأنُ في المُكْرِهِ مَنْ هُوَ ؟ »(٦٤٧) . ويقول في قوله تعالى «ويومَ نحْشُرُهُم وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دونِ اللهِ فنقولُ :

---

(٦٤٠) ينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص٨٢٩ ـ ٨٣٠ .

(٦٤١) سورة الانبياء : الآية ٦٢ .

(٦٤٢) سورة الانبياء : الآية ٦٣ .

(٦٤٣) دلائل الاعجاز ، ص١٤٢ ـ ١٤٥ .

(٦٤٤) سورة التوبة : الآية ٦٥ .

(٦٤٥) الكشاف ، جـ٢ ص٢٠٠ .

(٦٤٦) سورة يونس : الآية ٩٩ .

(٦٤٧) الكشاف ، جـ٢ ص٢٥٤ .

أَأَنْتُمْ أَضْلَلْتُم عِبَادِي هؤلاءِ أَمْ هُمْ ضَلُّوا السَّبيلَ ؟ ، قالُوا : سُبْحَانَكَ ما كانَ يَنبغي لَنَا أن نَتَّخِذَ مِن دونِكَ مِن أولياءَ ولكنْ مَتَّعْتَهُم وآباءَهُم حتّى نَسُوا الذِّكْرَ وكانوا قَوْماً بُوراً »(٦٤٨) : « إن قُلتَ ما فائدةُ « أنتم » و « هم » ، وَهَلاَّ قيل : (أأضلتُم عبادي هؤلاءِ أمْ ضَلُّوا السبيل ؟) ؟ ، قُلتُ : ليس السؤال عن الفعلِ ووجودِهِ ، لِأنّه لـولا وجوده لما توجَّه هذا العتاب ، وإنّما هو عن متولِّيه ، فَلاَبُدَّ مِن ذكره وإيلائه حرفَ الاستفهام حتّى يُعلم أنّه المسئول عنه . فإن قُلتَ : فاللّهُ سبحانه قد سَبَقَ عِلمُه بالمسئول عنه ، فما فائدةُ هذا السؤال ؟ ، قُلتُ : فائدتُه أن يجيبوا بما أجابوا به حتى يُبَكِّتَ عَبَدَتَهُم بتكذيبهم إيّاهم ، فيبهتوا وينخذلوا وتزيدَ حسرتُهم ، ويكونَ ذلك نوعاً مِمَّا يلحقهم مِن غضب الله وعذابه ، ويغتبطَ المؤمنون ويفرحوا بحالهم ونجاتهم مِن فضيحة أولئك ، وليكون حكايةُ ذلك في القرآنِ لطفاً للمكلفين »(٦٤٩) .

وقد تابعه ابن هشام في وجوب أن يلي (الهمزة) الشيء الذي تقرِّرُ المخاطبَ به فقال : « ويجب أن يليها الشيء الذي تقرره به ، تقول في التقرير بالفعل : (أضربتَ زيدا ؟) ، وبالفاعل : (أأنتَ ضربتَ زيدا ؟) ، وبالمفعول : (أزيدا ضربتَ ؟) ، كما يجب ذلك في المستفهَم عنه »(٦٥٠) .

وقد أوضح الجرجاني الفرقَ بين تقديم الاسم وتقديم الفعل في استفهام التقرير في قوله : « فإن قلت : أَوَلَيْسَ اذا قال : (أفعلتَ ؟) ، فهو يريد أيضا أن يقرِّره بأن الفعل كان منه ، لا بأنّه كان على الجملة ؟ فأيُّ فرق بين الحالين ؟

فإنه اذا قال : (أفعلتَ ؟) فهو يُقَرِّرُه بالفعل ، مِن غير أن يُرَدِّدَهُ بينَه وبينَ غيره ، وكان كلامُه كلامَ مَنْ يُوهِمُ أنّهُ لا يدري أنّ ذلك الفعل كان على الحقيقة . واذا قال : « أأنتَ فعلتَ ؟) ، كان قد رَدَدَ الفعلَ بينه وبين غيره ، ولم يكن منه في نفس الفعل تَردُّد،ولم يكن كلامُه كلامَ مَنْ يُوهِمُ أنه لا يدري أكانَ الفعلُ أَمْ لم يكن ، بدلالة أنك تقول ذلك والفعل ظاهر موجود مشار اليه ، كما رأيت في الآية » .(٦٥١)

ولِأنّ الاستفهام التقريري يفيد التحقيق والتثبيت ، فقد كان الجرجاني يرى أنّ التقرير قد يصحبه معنى الإنكار والتوبيخ ، فهو يقول : « واعلم أنّ (الهمزة) فيما

---

(٦٤٨) سورة الفرقان : الآية ١٧ ـ ١٨ .

(٦٤٩) الكشاف ، جـ٢ ص٨٤ ـ ٨٥ .

(٦٥٠) مغني اللبيب ، جـ١ ص١٨ .

(٦٥١) دلائل الاعجاز ، ص١٤٥ .

ذكرنا : تقرير بفعل قد كان ، وانكارٌ له لِمَ كان ، وتوبيخ لفاعله عليه » .(٦٥٢) وهذا ما أشار اليه سيبويه بقوله : « إنّك تقول للرجل : (أطَرَبا ؟) وأنت تعلم أنّه قد طَرِبَ ، لتوبّخه وتقرّره » .(٦٥٣) كما سبق لِأبي بكر الأنباري أن اشار الى ذلك بقوله : « وقال بعض أهل اللغة : اذا دخلت (هل) للشيء المعلوم فمعناها الإيجاب ، والتأويل : (ألَمْ يكن كذا وكذا ؟) على جهة التقرير والتوبيخ . ومن ذلك قوله جلّ وعزّ « كيفَ تكفرونَ باللهِ وكُنتم أمواتاً ؟ » ومنه ايضاً « فأين تذهبون ؟ » . لم يُرَدْ بهذين الاستفهامين حدوثُ علمٍ لم يكن ، وانّما أُريد بهما التقرير والتوبيخ » .(٦٥٤)

وقد يتمحّضُ الاستفهام التقريري لمعنى (التوبيخ) ، يقول المبرد في قول عبدالله بن معاوية :

أأنتِ أخي ما لم تكنْ لي حاجةٌ فإن عَرَضَتْ أيْقَنْتُ أن لا أخَا لِيَا ؟

« قوله « أأنتَ أخي ما لم تكن لي حاجة ؟ » : تقرير وليس باستفهام ، ولكنّ معناه : اني قد بلوتُكَ تُظهِرُ الإخاءَ ، فإذا بدت الحاجة لم أرَ من إخائِكَ شيئاً . وقال الله ـ عَزّوجل ـ : « أأنتَ قلتَ للناسِ : اتخذوني وأُمّي الهينِ مِن دونِ الله ؟ » ، إنّما هو (توبيخ) وليس باستفهام ، وهو ـ جَلّ وعَزّ ـ العالمُ بأنّ عيسى لم يقله . وقد ذكرنا (التقرير) الواقع بلفظ (الاستفهام) في موضعه من الكتاب « المقتضب » مُسْتَقْصًى »(٦٥٥) .

ويرى الزمخشري أنّ التقرير قد يصحبه معنى (التوبيخ) و (التعجيب) ، يقول في قوله تعالى « أتَأمُرُونَ النّاسَ بِالبِرّ وَتَنْسَوْنَ أنْفُسَكُم وأنتُم تَتْلُونَ الكتابَ أفَلا تَعقلونَ ؟ »(٦٥٦) : « « أتأمرونَ ؟ » : (الهمزة) للتقرير مع (التوبيخ) و (التعجيب) مِن حالهم ، .. « أفَلا تعقلون ؟ » : توبيخ عظيم بمعنى : أفلا تفطنون لقبح ما أقدمتم عليه حتى يصدكم استقباحه عن ارتكابه ؟ ، وكأنكم في ذلك

---

(٦٥٢) المصدر نفسه ، الموضع نفسه .

(٦٥٣) الكتاب ، جـ٣ ص١٧٦ ، وينظر : خزانة الأدب ، جـ٧ ص٢٩٩ .

(٦٥٤) الاضداد في اللغة ، ص١٦٦ .

(٦٥٥) الكامل ، جـ١ ص٢١٣ .

(٦٥٦) سورة البقرة : الآية ٤٤ .

مسلوبو العقول ، لِأنّ العقول تأباه وتدفعه »[٦٥٧] . وقد يصحبه معنى (التعجيب) فقط . يقول في قوله تعالى « أَلَمْ تَرَ الى الَّذِينَ خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ فَقَالَ لَهُمُ اللهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ »[٦٥٨] : « « أَلَمْ تَرَ ؟ » : تقرير لِمن سمع بقصتهم من أهل الكتاب وأخبار الأولين وتعجيب من شأنهم . ويجوز أن يخاطب به مَن لم ير ولم يسمع لِأنّ هذا الكلام جرى مجرى المثل في معنى التعجيب »[٦٥٩] . وقد يصحبُ (التقريرَ) معنى (التقريع) ، كما في قوله تعالى « أَوَلَمَّا أَصَابَتْكُمْ مُصِيبَةٌ قَدْ أَصَبْتُمْ مِثْلَيْهَا قُلْتُم : أَنَّىٰ هذا ؟ »[٦٦٠] . أو يصحبه معنى (الإنكار) و (الاستبعاد) كما في قوله تعالى « أَئِنَّكُم لَتَشْهَدُونَ أَنَّ مَعَ اللهِ آلِهَةً أُخرى ؟ »[٦٦١] . أو يصحبه معنى (الإنكار) و (التعظيم) كما في قوله تعالى « أَئِنَّكُم لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِنْ دُونِ النِّسَاءِ ؟ »[٦٦٢] .

واذا كانت (همزة) الاستفهام مستعملة في معنى (التقرير والتوبيخ) فإنّ الاسم يقع بعدها مصدراً منصوباً على اضمار الفعل المتروك إظهارُهُ . يقول سيبويه في « باب ما ينتصبُ فيه المصدرُ . كان فيه الألفُ واللامُ أو لم يكن فيه . على اضمار الفعل المتروك اظهارُه . لِأنّه يصيرُ في الإخبار والاستفهام بدلاً من اللفظ بالفعل . كما كانَ (الحَذَرَ) بدلاً مِن (احْذَرْ) في الأمر » : « صار في الاستفهام والخَبَرِ بمنزلته في الأمرِ والنهي . لِأنّ الفعل يقعُ ههنا كما يقع فيهما . وإن كانَ الأمرُ والنهي أقوى . لِأنّهما لايكونان بغيرِ فعلٍ . فلم يمتنع المصدرُ ههنا أن ينتصب . لِأنّ العمل يقع ههنا مع المصدر في الاستفهام والخبر . كما يقعُ في الأمر والنهي . والآخِرُ غيرُ الأول كما كان ذلك في الأمر والنهي . اذا قُلتَ : (ضـرباً) فـ (الضَربُ) غيرُ المأمور .

... وأما ما ينتصبُ في (الاستفهام) مِن هذا الباب فقولك : (أقياماً يا فلانُ والناسُ قعودٌ ؟ !) و(أجلوساً والناسُ يَعدُونَ ؟ !) . لا يُريدُ أن يُخبِرَ أنّه يجلس . وَلا أنّه

---

(٦٥٧) الكشاف ، جـ١ ص٢٧٧ ، وينظر : ص٢٩٤ في تفسير قوله تعالى « أفكلما جاءكم رسول بما لا تهوى أنفسكم استكبرتم ؟ » .

(٦٥٨) سورة البقرة : الآية ٢٤٣ .

(٦٥٩) الكشاف ، جـ١ ص٣٧٧ ، وينظر : ص٣٨٧ في تفسير قوله تعالى « ألم تَرَ الى الذي حاجّ ابراهيمَ في رَبّه ؟ » .

(٦٦٠) سورة آل عمران : الآية ١٦٥ ، وينظر : الكشاف ، جـ١ ص٤٧٧ .

(٦٦١) سورة الأنعام : الآية ١٩ ، وينظر : الكشاف جـ٢ ص١٠ .

(٦٦٢) سورة الأعراف : الآية ٨١ ، وينظر : الكشاف جـ٢ ص٩٢ .

قد جلسَ وانقضى جلوسُه ، ولكنّه يُخبِرُ أنه في تلك الحال في جلوسٍ وفي قيام . وقال الراجز (وهو العَجّاج) :

* أطَرَباً وأنتَ قِنَّسْرِيُّ ؟ ! *

وإنّما أراد : (أتَطْرَبُ ؟ !) أيْ : أنتَ في حالِ طَرَبٍ ، ولم يُرِد أن يُخبِرَ عَمّا مضى وَلاَ عَمّا يُستقبَلُ . ومن ذلك قول بعض العرب : « أُغُدَّةً كَغُدَّةِ البَعيرِ وَمَوْتاً في بيتِ سَلُولِيَّةٍ ؟ ! » كأنّه إنّما أراد : أأغَدُّ غُدَّةً كَغُدَّةِ البعيرِ وأموتُ مَوتاً في بيتِ سَلولِيَّةٍ ؟ ! ، وهو بمنزلة « أطَرَباً ؟ ! » وتفسيرُه كتفسيرِه . وقال جرير :

أعَبْداً حَلَّ في شُعَبَى غريباً ... أَلُؤْماً لَا أَبَا لَكَ واغترابا ؟ !

يقول : أتَلْؤَمُ لُؤْماً وأتَغتَرِبُ اغترابا ؟ ! ، وحذف الفعلين في هذا الباب ، لِأَنّهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل ، وهو كثيرٌ في كلام العرب » .(٦٦٣)

ويأتي الاسم المنصوب بعدها كذلك اسماً مأخوذاً من الفعل . يقول سيبويه في « باب ما يَنتصب من الأسماء التي أُخذت من الأفعالِ انتصابَ الفعل ، استفهمتَ أو لم تَستفهم » : « وذلك قولك : (أقائماً وقد قَعَدَ الناسُ ؟ !) و (أقاعِداً وقد سارَ الرَّكبُ ؟ !) .. وذلك أنّه رأى رجلاً في حالِ قيامٍ أو حالِ قُعُودٍ ، فأراد أن ينبّهه ، فكأنّه لَفَظَ بقوله : (أتقومُ قائماً ؟) و (أتَقعدُ قاعداً ؟) ، ولكنّه حذف استغناءً بما يرى من الحال ، وصار الاسمُ بدلاً من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدرِ في هذا الموضع » .(٦٦٤)

كما يأتي الاسم المنصوب بعدها اسماً غيرَ مأخوذٍ من الفعل . يقول سيبويه في « باب ما جرى من الأسماء التي لم تُؤخَذ من الفعل مجرى الأسماء التي أُخذت من الفعل »:« وذلك قولك : (أتميميّاً مَرّةً وقيسيّاً أُخرى ؟ !) ، وإنّما هذا أنّكَ رأيتَ رجلاً في حال تَلَوُّنٍ وتنقُّلٍ ، فقلتَ : (أتميميّاً مَرّةً وقيسيّاً أخرى ؟ !) ، كأنّكَ قلتَ : أتَحوّلُ تميميّاً مَرّةً وقَيسيّاً أُخرى ؟ ! ، فأنتَ في هذه الحال تَعمل في تثبيت هذا له ، وهو عندكَ في تلك الحال في تَلَوُّنٍ وتَنَقُّلٍ ، وليس يَسأله مسترشِداً عن أمرٍ هو جاهلٌ به لِيُفَهِّمَهُ إيّاه ويُخْبِرَهُ عنه ، ولكنّه وبُخه بذلك .. ومثلُ ذلك قول الشاعر :

---

(٦٦٣) الكتاب ، جـ١ ص٣٢٥ ـ ٣٢٩ ، وينظر : خزانة الأدب ، جـ٢ ص١٨٣ ـ ١٨٤ .

(٦٦٤) الكتاب ، جـ١ ص٣٤٠ ـ ٣٤١ .

أفي السِّلْمِ أعْيَاراً جَفَاءً وَغِلْظَةً وفي الحَرْبِ أشْبَاهَ الإماءِ العَوَارِكِ

أي : تَنْقَلُونَ وَتَلَوَّنُونَ كذا وَمَرَّةً كذا » .(٦٦٥)

وإنّما تذكرُ الاسمَ منصوباً في هذا الموضع ، دون ذكر الفعل ، مِن أجل أن يفيد معنى استمرار الفعل ، واتصالِ بعضه ببعض في أيّ الأحوال كان ، ومن أجل أن تعمل في تثبيته لَكَ أو لغيرك . يقول سيبويه : « واذا ذكرتَ شيئاً من هذا الباب فالفعلُ مُتَّصِلٌ في حال ذكرك ، وأنتَ تَعملُ في تثبيته لكَ أو لغيرك في حالِ ذكرِكَ إيّاه »(٦٦٦) . وذكر الاسم منصوباً في هذا الموضع ، دون ذكر الفعل ، أعزُّ وأبلغُ في المراد ، وقد نقل السيوطي قول ابن يسعون في رجز العَجّاج :

* أطَرَباً وَأنتَ قِنَّسْرِيُّ ؟ ! *

« إنّما ذكر المصدر دون الفعل لأنّه أعَزُّ وأبلغُ في المُراد » .(٦٦٧)

وقد عَدَّ سيبويه المصدر في هذا الموضع منصوباً على إضمار الفعل المتروك إظهارُه ، لأنّه صارَ بدلاً من اللفظ بالفعل(٦٦٨) . وعَدَّهُ آخرون منصوباً على حذف عاملِه ، يقول ابن عقيل : « يُحذف عاملُ المصدرِ وجوباً إذا وقع المصدرُ بعد الاستفهام المقصود به التوبيخُ ، نحو : (أتَوَانِياً وَقَدْ عَلاكَ المشيبُ ؟ !) أي : أتتوانى وَقَدْ عَلاكَ ؟ » .(٦٦٩) فالمشهور أنّه منصوب على أنه مفعول مطلق ، وقيل : إنّه منصوب على الحال المؤكد ، فقوله : « أطَرَباً ؟ ! » أي : أتطربُ في حالِ طرب ؟ ! .(٦٧٠)

وأجاز النحاة في الاسم الواقع في هذا الموضع أن يأتي مرفوعاً ، تجعله مبنيّاً على اسم تُضْمِرُهُ . ولكن يبقى (النصبُ) هو الوجهُ المُختارُ في الاستعمال ، يقول سيبويه : « وزعم الخليلُ ـ رحمه الله ـ أنّ رجلاً لو قال : (أتميميٌّ) ، يريدُ : (أنتَ) ويُضمِرُها ، لَأَصابَ . وإنّما كان (النصبُ) هاهنا الوجهَ لِأنّهُ موضعٌ يكونُ

---

(٦٦٥) المصدر نفسه ، ج١ ص ٢٤٣ ـ ٢٤٤ .

(٦٦٦) المصدر نفسه ، جـ١ ص٢٤١ ، وينظر : ص٢٣٦ ، ٢٣٩ .

(٦٦٧) شرح شواهد المغني ، جـ١ ص٤٩ .

(٦٦٨) ينظر : الكتاب ، جـ١ ص٢٣٥ ـ ٢٣٩ .

(٦٦٩) شرح ابن عقيل ، جـ١ ص٤٧٨ .

(٦٧٠) ينظر : شرح شواهد المغني ، جـ١ ص٤٩ .

(٦٧١) أي : أتميميٌ مَرَّةً وقيسيٌ أخرى ؟ !

الاسمُ فيه مُعاقِباً لِلَّفظِ بالفعل . فاختير فيه كما يُختارُ فيما مضى من المَصادر التي في غير الأسماء . و (الرفعُ) جَيِّد لِأنّه المُحَدَّثُ عنه والمُستَفْهَمُ »(٦٧٣).

٥ ـ التسوية

لقد أشار سيبويه الى أنّ (الهمزة) المستعملة في معنى (التسوية) هي في الأصل همزة الاستفهام : « ومثل ذلك : (ما أدري أزيداً مَرَرْتَ بِهِ أم عمراً) و (ما أُبالي أعبدَاللهِ لقيتُ أخاه أم عمراً) ، لِأَنّه حرفُ الاستفهام . وهي تلك (الالفُ) في قولك : (أزيداً لقيتَهُ أم عمراً ؟) (٦٧٤) وهي تفيد مع (أَم) الإخبار بأنّ الأمرين عندك سواء . كما أنها كانت تفيد مع (أم) في الاستفهام بأنّ الأمرين عندك سواء في طلب الفهم . «ومن هذا الباب قوله : (ما أبالي أزيداً لقيتَ أم عمرا) ، و(سواءٌ عليَّ أبشرا كلّمتَ أم زيداً) ، كما تقول : (ما أبالي أيُّهما لقيتُ) . وانّما جاز حرفُ الاستفهام ههنا لِأنّكَ سوّيتَ الأمرينِ عليك ، كما استويا حين قلتَ : (أزيدعندك أم عمرو ؟) ، فجرى هذا على حرف الاستفهام ، كما جرى على حرف النداء قولهم : (اللّهمَّ اغفرْ لنا أيَّتُها العصابةُ) »(٦٧٥) . وفي هذا المعنى يقول المبرد : « ويدخل في باب (التسوية) مثلُ قولك : (سواءٌ عليَّ أذهبتَ أم جئتَ) و (ما أُبالي أقبلتَ أم أدبرتَ) و (ليت شِعْري أزيدٌ في الدار أم عمرو) . فقولك (سَوَاءٌ عليَّ) تُخبِر أنّ الأمرينِ عندك واحد ، فأُدخلت حروفَ الاستفهام هاهنا لإيجابها التسويةَ . ألا ترى أنّك اذا قلت : (أزيد في الدار أم عمرو ؟) أنّهما في عِلْمِكَ مُستويان ، فهذه مضارعَة ، ولهذا تقول : (قد علمتَ أزيدٌ في الدار أم عمرو) لِأنّهما قد استويا عند السامع كما استوى الأوّلانِ في عِلْمِكَ »(٦٧٦) .

وهكذا فإنّ (التسويةَ) لفظُها لفظُ الاستفهام ، وهي في حقيقتها إخبار ، يقول أبو عبيدة في قوله تعالى « سَوَاءٌ عليهم أأنذرتَهم أمْ لم تُنذرهم لا يؤمنون »(٦٧٦) :

---

(٦٧٣) الكتاب ، جـ١ ص٢٤٧ .

(٦٧٤) الكتاب ، جـ١ ص١٠٢ .

(٦٧٥) الكتاب ، جـ٣ ص١٧٠ ـ ١٧١ ، وينظر : ص١٨٠ ، ١٨١ ، جـ١ ص٢٢٦ ، ومجاز القرآن جـ١ ص٢١ .

(٦٧٥) المقتضب ، جـ٣ ص٢٨٧ ـ ٢٨٨ ، وينظر : الأشباه والنظائر ، جـ٢ ص١٢٨ .

(٦٧٦) سورة يس : الاية ١٠ .

« لفظها لفظ الاستفهام وليس باستفهام .. فخرج لفظها على لفظ الاستفهام وإنّما هو إخبار » .(٦٧٧)

و (الهمزة) حين تستعمل في معنى (التسوية) ينسلخ عنها معنى (الاستفهام) ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « سَوَاءٌ عليهم أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تنذِرْهُم » :(٦٧٨) « (الهمزة) و (أَمْ) مجردتان لمعنى (الاستواء) ، وقد انسلخ عنهما معنى (الاستفهام) رأساً ، قال سيبويه : « جرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولك : (اللّهُمَّ اغفرْ لنا أَيَّتُها العصابةُ) » يعني : أنّ هذا جرى على صورة الاستفهام ولا استفهام كما أن ذلك جرى على صورة النداء ولا نداء » .(٦٧٩)

ويرى أبو حيان أن حكم اللفظ يغلب على المعنى في نحو (علمتُ أقامَ زيدٌ أم قعد) ، فلا يجوز تقديم الجملة على (علمت) وإنْ كان ما بعد (علمت) ليس استفهاماً بل (الهمزة) فيه للتسوية .(٦٨٠)

ويقع الفعل في باب (التسوية) في نحو (سَوَاءٌ عليَّ أقمتَ أمْ قعدتَ) والمراد به المصدر .(٦٨١)

والملاحظ أنّ سيبويه قد وضع ضابطاً لهمزة التسوية ، وهو ، أن تلزم معها (أم) المتصلة ، لِأنّك تريد معنى (أيّهما) ، وقد جاء ذلك في قوله : « وانّما لزمت (أمْ) ههنا لِأنك تريد معنى (أيّهما) . ألا ترى أنك تقول : (ماأُبالي أيُّ ذلك كان) و(سواءٌ عليَّ أيُّ ذلك كان) ، فالمعنى واحد ، و (أيُّ) ههنا تحسُن وتجوز كما جازت في المسألة » .(٦٨٢) ووضع ابن هشام ضابطاً آخر لها ، وهو : « أنّها (الهمزة) الداخلة على جملة يصحُّ حلول المصدر محلّها ، نحو « سَوَاءٌ عليهم

---

(٦٧٧) مجاز القرآن ، جـ٢ ص١٥٧ ـ ١٥٨ .

(٦٧٨) سورة البقرة : الاية ٦ .

(٦٧٩) الكشاف جـ١ ص١٥٢ ـ ١٥٣ .

(٦٨٠) ينظر : الاشباه والنظائر ، جـ١ ص٢٣٣ .

(٦٨١) ينظر : المصدر نفسه ، جـ١ ص٢٥٩ .

(٦٨٢) الكتاب ، جـ٣ ص١٧١ .

أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِر لهم »(٦٨٣)، ونحو (ما أُبالي أقمتَ أم قعدتَ) . ألا ترى أنّه يصح (سواء عليهم الاستغفارُ وعَدَمُه) و (ما أُبالي بقيامك وعدمه »(٦٨٤)

٦ ـ التنبيه والتحذير :

يقول سيبويه : « حَدَّثَنا بعضُ العرب ، أنَّ رجلاً مِن بني أسدٍ قالَ يومَ جَبَلَةَ ، واستقبلَهُ بَعيرٌ أَعْوَرُ فَتَطَيَّرَ منه ، فقال : « يا بني أسد ، أَعْوَرُ وذا نابٍ ؟ ! » ، فَلَمْ يرد أن يَسترشِدَهم لِيُخبِرُوه عن عَوَرِهِ وصحَّتِهِ ، ولكنَّه نَبَّهَهُم ، كأنّه قال ، أتَستقبلونَ أعورَ وذا ناب ؟ ! ، فالاستقبالُ في حال تنبيهه إيّاهم كان واقعاً .. وأرادَ أن يُثَبِّتَ لهم الأعورَ لِيَحذروه » .(٦٨٥)

وذكر (أبو عبيدة) من المعاني التي يخرج اليها الاستفهام :

٧ ـ التوعُّد :

يقول في قوله تعالى « أَفَسِحْرٌ هذا ؟ »(٦٨٦) : « ليس باستفهام بل هو توعُّد »(٦٨٧) . ويقول الزمخشري في قوله تعالى « وَمَا ظَنُّ الذينَ يَفْتَرُونَ على اللهِ الكَذِبَ يومَ القِيامَةِ ؟ »(٦٨٨) : « يعني ، أيُّ شيءٍ ظَنُّ المفترين في ذلك اليوم ما يُصنع بهم فيه وهو يوم الجزاء بالإحسان والإساءة ؟ ، وهو وعيد عظيم جيثُ أبهمَ أمرَه » .(٦٨٩)

---

(٦٨٣) سورة المنافقون : الاية ٦ .

(٦٨٤) مغني اللبيب ، جـ١ ص١٧ ، وينظر : الكشاف ، جـ١ ص١٥١ ، والبرهان ، جـ٢ ص٣٣٦ ـ ٣٣٧ .

(٦٨٥) الكتاب ، جـ١ ص٢٤٢ ، وينظر : الصاحبي ، ص٢٦٩ .

(٦٨٦) سورة الطور : الاية ١٥ .

(٦٨٧) مجاز القرآن ، جـ٢ ص٢٣١ ، وينظر : ص١٨١ في تفسير قوله تعالى « أم نَجْعَلُ الذينَ آمنوا وعملوا الصالحاتِ كالمُفسدينَ في الأرض ؟)

(٦٨٨) سورة يونس : الاية ٦٠ .

(٦٨٩) الكشاف ، جـ٢ ص٢٤٢ .

وذكر (الفرّاء) من المعاني التي يخرج اليها الاستفهام :

٨ ـ الأمر

يقول : « قولهُ « وقُلْ لِلَّذِينَ أوتُوا الكِتابَ والأمّيينَ : أأسْلَمْتُمْ؟ »(٦٩٠) : هو استفهام ومعناه أمر . ومثله قول الله « فَهَلْ أنتم مُنتهون ؟ »(٦٩١) استفهام وتأويله : انتهـوا .. أوَلاَ ترى أنّك تقول للرجل : (هل أنت كافّ عنا ؟) معناه : اكففْ ... فلذلك جوزي في الاستفهام كما جوزي في الأمر »(٦٩٢) .

والزمخشري يحمل (الاستفهام) في هاتين الآيتين على (التوبيخ) . يقول في « أأسلمتم ؟ » : « يعني : أنه قد أتاكم من البينات ما يوجب الاسلام ويقتضي حصوله لا محالة . فهل أسلمتم أم أنتم بعد على كفركم ؟ . وهذا كقولكَ لِمن لخّصتَ له المسألةَ ولم تُبْقِ من طرق البيان والكشف طريقا إلاّ سلكتَه : (هل فَهمتَها لا أُمَّ لكَ ؟) . ومنه قوله عزّ وعلا : « فهل أنتم مُنتهون ؟ » بعد ما ذكر الصوارف عن الخمر والميسر . وفي هذا استقصار وتعبير بالمعاندة وقلّة الإنصاف . لِأنّ المنصف اذا تجلت له الحجة لم يتوقف إذعانُه للحق . وللمعاند بعد تجلي الحجة ما يضرب أسدادا بينه وبين الإذعان . وكذلك في (هل فَهمتَها ؟) توبيخ بالبلادة وكلة القريحة . وفي « فهل أنتم منتهون » بالتقاعد عن الانتهاء والحرص الشديد على تعاطي المنهى عنه »(٦٩٣) . وحمل في موضع آخر الاستفهام في « فَهَلْ أنتم مُنتهون ؟ » على (النهي) . يقول : « قوله « فَهَلْ أنتم منتهون ؟ » مِن أبلغ ما يُنهى به . كأنه قيل : قد تُلي عليكم ما فيهما من أنواع الصوارف والموانع . فهل أنتم مع هذه الصوارف منتهون أم أنتم على ما كنتم عليه كأن لم توعظوا ولم تزجروا ؟ »(٦٩٤) .

وذكر ابن قتيبة من المعاني التي يخرج اليها الاستفهام :

---

(٦٩٠) سورة آل عمران : الاية ٢٠ .

(٦٩١) سورة المائدة : الاية ٩١ .

(٦٩٢) معاني القرآن ، جـ١ ص٢٠٢ ، وينظر : جـ٢ ص١٥٤ ، والصاحبي ، ص١٢٦ ـ ١٢٧ ، وخزانة الأدب ، جـ٢ ص٢٩٦ .

(٦٩٣) الكشاف ، جـ١ ص٤١٩ ـ ٤٢٠ .

(٦٩٤) الكشاف ، جـ١ ص٦٤٢ ، وينظر : جـ٢ ص٢٦٢ .

٩ ـ التعظيم

يقول في قوله تعالى « لِأَيِّ يومٍ أُجِّلَتْ ؟ ! »[٦٩٥] : « استفهام على التعظيم لليوم ، كما يُقال : (لِيومٍ أيِّ يومٍ ؟ !) »[٦٩٦] ويرى الزركشي أنَّ مِن التعظيم قوله تعالى « مَنْ ذَا الَّذي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إلاّ بإذْنِهِ ؟ »[٦٩٧]

وذكر (المبرد) من المعاني التي يخرج اليها الاستفهام :

١٠ ـ الإنكار

يقول : « قولُكَ : (أقياماً وقد قَعدَ الناس ؟) ، لم تَقُل هذا سائلاً ، ولكن قلتَه مُوبّخا مُنكِرا لِمَا هو عليه .. وانّما رأيتَه في حالِ قيام في وقت يَجبُ فيه غيرُه ، فقلتَ له مُنكِرا . ومثله : (أقعوداً وقد سار الناس ؟) ، كما قال[٦٩٨] :

* أطَرَباً وأنتَ قِنَّسْرِيُ *

فإنّما قال إنكارا على نفسه الطربَ وهو على غيرِ حينه »[٦٩٩] . ويقول في قول عمر ابن أبي ربيعة :

فقالَتْ ، أتحقيقاً لِمَا قالَ كاشِحٌ علينا ، وتَصْدِيقاً لِمَا كانَ يُؤْثَرُ ؟

---

(٦٩٥) سورة المرسلات : الآية ١٢ .

(٦٩٦) تفسير غريب القرآن ، ص٥٠٦ .

(٦٩٧) سورة البقرة : الآية ٢٥٥ ، وينظر : البرهان ، جـ٢ ص٣٣٧ ـ ٣٤٣

(٦٩٨) رجز للعجاج ، ورد كذلك في : الكتاب ، جـ١ ص١٧٠ ، ٤٨٥ ، وشرح المفصل ، جـ١ ص١٢٣ ، والمقرب ، ص٨٤ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص١٨ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٩٢ ، وديوانه ، ص٦٦ .
(معجم شواهد العربية ، جـ٢ ص٥٦١)

(٦٩٩) المقتضب ، جـ٢ ص٢٨٨ ، وينظر : المحتسب ، جـ٢ ص١٩٤ في تفسير قوله تعالى « أنحنُ صَدَدْناكم عن الهدى بَعْدَ إذ جاءكم ؟ » .

« قولـــه « فقالت ، أتحقيقاً ؟ » أي ، أتفعلُ هذا تحقيقاً ؟ ، ومن كلام العرب : « أكُلُّ هذا بخلاً ؟ » ، وذاك أنّه رآهُ يفعلُ شيئاً أنكره فقال : أتفعلُ كلَّ هذا بخلاً ؟ »(٧٠٠) .

وذهب ابن جني الى أنّ (الهمزة) تكون للانكار والتعجب ، كما في قول الكميت :

طربتُ وما شوقاً الى البيض أطربُ وَلا لَعِباً مِنّي وذو الشيب يلعبُ ؟

أرادَ : (أوَذُو الشيب يلعبُ ؟ !) تَناكُراً لِذلكَ وَتَعَجُّباً(٧٠١) .

ويرى الزمخشري أنّ (الهمزة) تكون للإنكار والتعجيب كما في قوله تعالى « أفَتَتَّخِذُونَه وَذُرِّيَتَهُ أولياءَ مِن دُوني وَهُم لَكُمْ عَدُوٌّ ؟ »(٧٠٢) . وقد يَسْتَقِلُّ الإنكار بالتجهيل والتعجيب ، يقول في قوله تعالى « وَقَالُوا لَوْلاَ نُزِّلَ هذا الْقُرْآنُ على رَجُلٍ مِنَ القَرْيَتَيْنِ عَظيمٍ ، أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ ؟ ! »(٧٠٣) : « هذه (الهمزة) للإنكار المستقل بالتجهيل والتعجيب مِن اعتراضِهم وتحكُّمِهم وأَن يكونوا هم المُدَبِّرِينَ لِأَمرِ النبوّة ، والمُتَخَيِّرِينَ لها مَنْ يصلح لها ويقوم بها ، والمتولِّينَ لِقِسْمَةِ رحمةِ اللهِ التي لا يتولّاها إلاّ هو بباهرِ قُدرتهِ وبَالغِ حِكمتهِ »(٧٠٤) .

وقال ابن هشام : انّ (الهمزة) في مثل هذا الاستفهام تفيد (الانكار التوبيخي) ، فيقتضي أنّ ما بعدها واقعٌ ، وأنّ فاعله مَلُوم(٧٠٥) .

وقد فصّل الجرجاني القول في الاستفهام الإنكاري ، فذكر أنّ (همزة) الاستفهام تستعمل للانكار التكذيبي ، فيكون الإنكار بها بمعنى (لم يكن) إن كان الفعل

---

(٧٠٠) الكامل ، جـ٢ ص٢٥٠ ، وينظر : الكشاف ، جـ١ ص١٨٢ في تفسير قوله تعالى « قالوا : أنُؤمِنُ كَما آمنَ السُّفهاءُ ؟ » ، و ص٢٩١ في تفسير قوله تعالى « أتُحَدِّثونهم بما فتح الله عليكم ليحاجُّوكم بِهِ عندَ رَبِّكم أفلاَ تعقلون ؟ » ، و ص٤٤٠ في تفسير قوله تعالى « أيأمركم بالكفر بعدَ إذ أنتم مسلمون ؟ » ، و جـ ٢ص٢٢ في تفسير قوله تعالى « أهؤلاءِ مَنَّ الله عليهم مِن بيننا ؟ » .

(٧٠١) ينظر : المحتسب ، جـ٢ ص٢٠٥ ، وشرح شواهد المغني ، جـ١ ص٨٨ .

(٧٠٢) سورة الكهف : الآية ٥٠ ، وينظر : الكشاف ، جـ٢ ص٤٨٨ .

(٧٠٣) سورة الزخرف : الآية ٣١ ـ ٣٢ .

(٧٠٤) الكشاف ، جـ٢ ص٤٨٦ .

(٧٠٥) ينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص١٧ ـ ١٨ .

ماضيا ، وذلك في قوله : « ولها مذهب آخر ، وهو أن تكون لإنكار أن يكون الفعل قد كان من أصله . ومثاله قوله تعالى « أَفَأَصْفَاكُم رَبُّكُمْ بِالْبَنِينَ وَاتَّخَذَ مِنَ الْمَلَائِكَةِ إِنَاثًا إِنَّكُمْ لَتَقُولُونَ قَوْلًا عَظِيمًا »(٧٠٦) .. فهذا رَدّ على المشركين ، وتكذيب لهم في قولهم ما يُؤدّي الى هذا الجهل العظيم »(٧٠٧) .

ويكون الإنكار بها بمعنى (لا يكون) أو (لا ينبغي أن يكون) ، إن كان الفعل مضارعا يفيد الاستقبال ، وذلك أنك « إن أردت بـ (تفعل) المستقبل ، كان المعنى اذا بدأت بالفعل على أنك تعمد بالإنكار الى الفعل نفسه ، وتزعم أنه (لا يكون) ، أو أنه (لا ينبغي أن يكون) . فمثال الأول ،

أيقتلني والمشرفيّ مضاجعي ومسنونة زرق كأنياب أغوال(٧٠٨)

فهذا تكذيب منه لإنسان تهدّده بالقتل ، وانكار أن يقدر على ذلك ويستطيعه .. ومثال الثاني ، قولك للرجل يركب الخطر : (أتخرج في هذا الوقت ؟) ، (أتذهب في غير الطريق ؟) ، (أتغرّر بنفسك ؟) .. كما قال(٧٠٩) ،

أأتركُ أن قلّت دراهمُ خالدٍ زيارتَه إنّي إذاً لَلَئِيمُ »(٧١٠) .

وما نصّ عليه الجرجاني من أن الإنكار قد يكون على مستقبل ، هو الصحيح ، وقد وافقه في ذلك البلاغيون(٧١١) . وهذا خلاف ما يراه الزركشي الذي نص على أنه لا يكون إلّا على ماض ، وزعم أنّ البيانيين قد أجمعوا على ذلك فقال : « استفهام

---

(٧٠٦) سورة الإسراء : الاية ٤٠ .

(٧٠٧) دلائل الاعجاز ، ص١٤٦ ـ ١٤٧ ، وينظر : الكشاف ، جـ٢ ص٨٧ في تفسير قوله تعالى « قالوا : أجئتنا لِنعبدَ اللهَ وحدَه ونَذَرَ ما كانَ يعبدُ آباؤنا ؟ » ، و ص٢٢٤ في تفسير قوله تعالى « أكانَ للناسِ عَجباً أن أوحينا إلى رجلٍ منهم ؟ » .

(٧٠٨) ينظر : ص٢٥١ من هذا البحث .

(٧٠٩) البيت لعمارة بن عقيل ، وهو من الطويل .
(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص٢٤٢) .

(٧١٠) دلائل الاعجاز ، ص١٤٩ .

(٧١١) ينظر : مفتاح العلوم ، ص١٥١ ، والايضاح ، جـ١ ص١٢٨ ـ ١٢٩ .

الإنكار لا يكون إلاّ على ماض . وخالف في ذلك صاحب « الأقصى القريب »(٧١٢) وقال : قد يكون عن مستقبل ، كقوله تعالى « أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ »(٧١٣) ، وقوله تعالى « أليسَ اللهُ بِعَزِيزٍ ذِي انتِقام »(٧١٤) . قال : أنكر أنّ حكم الجاهلية مما يُبغَى لحقارته ، وأنكر عليهم سلبَ العزة عن الله تعالى ، وهو منكر في الماضي والحال والاستقبال .

وهذا الذي قاله مخالف لإجماع البيانيين ، ولا دليل فيما ذكره ، بل الاستفهام في الآيتين عن ماض ، ودخله الاستقبال تغلبيا ، لعدم اختصاص المنكَر بزمان »(٧١٥) . علما بأنّ السبكي من البلاغيين قد قال : يشهد لصاحب « الأقصى القريب » بأنّ الإنكار قد يكون عن مستقبل ، قوله تعالى « أَتقتُلُونَ رجلاً أن يقولَ رَبِّيَ اللهُ ؟ »(٧١٦) وكذلك قول الشاعر :

أأتركُ أن قلّت دراهمُ خالد زيارته ؟ إنّي اذا لَلئيم(٧١٧)

والإنكار عند الجرجاني كالتقرير ، يشترط فيه أن يلي المنكَر (الهمزةَ) ، سواء أكان فعلاً ، أَم فاعلاً ، أم مفعولاً . وقد وافقه في هذا الزمخشري الذي يقول في قوله تعالى « قُلْ : أغيرَ اللهِ أتّخِذُ وَلِيًّا ؟ »(٧١٨) ، « أولى « غيرَ اللهِ » همزةَ الاستفهام ، دون الفعل الذي هو « أتخذُ » ، لِأنّ الإنكار في (اتخاذ غير الله وَلِيًّا) لا في (اتخاذ الوليّ) ، فكان أولى بالتقديم ، ونحوه : « أَفَغَيْرَ آللهِ تَأمُرُونِي أَعْبُدُ أَيُّهَا الجاهلونَ ؟ »(٧١٩) ، « آللهُ أَذِنَ لَكُمْ ؟ »(٧٢٠) »(٧٢١) . ويقول في قوله تعالى « قَالَتْ رُسلُهم : أفي آللهِ شَكٌّ ؟ »(٧٢٢) ، « أُدخلت (همزةُ الإنكار) على (الظرف) ، لأنّ

---

(٧١٢) هو التنوخي .

(٧١٣) سورة المائدة : الاية ٥٠ .

(٧١٤) سورة الزمر : الاية ٣٧ .

(٧١٥) البرهان ، جـ٢ ص٢٤٦ .

(٧١٦) سورة غافر : الآية ٢٨ .

(٧١٧) ينظر : عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٦٤ ـ ٢٦٥ .

(٧١٨) سورة الأنعام : الآية ١٤ .

(٧١٩) سورة الزمر : الآية ٦٤ .

(٧٢٠) سورة يونس : الآية ٥٩

(٧٢١) الكشاف ، جـ٢ ص٨٠ ، وينظر : ص٦٤ في تفسير قوله تعالى « قل : أغيرَ اللهِ أبغي ربًا ؟ » .

(٧٢٢) سورة ابراهيم : الآية ١٠ .

الكلام ليس في (الشكّ) ، إنّما هو في (المشكوك فيه) ، وأنّه لا يحتملُ الشكّ لظهور الأدلّة وشهادتها عليه »(٧٢٣) . ويقول في قوله تعالى « قَالَ : أَراغِبٌ أنتَ عن آلِهَتي يا إبراهيمُ ؟ »(٧٢٤) : « قَدَّمَ المبتدأ على الخبر في قوله « أراغبٌ أنت عن آلهتي يا ابراهيم ؟ » لِأنّه كان أهمَّ عنده ، وهو عنده أعنى ، وفيه ضربٌ من التعجب والانكار لرغبته عن آلهته ، وأنّ آلهته ما ينبغي أن يرغب عنها أحد »(٧٢٥) . ويقول في قوله تعالى « ويقولُ الإنسانُ : أإذا ما مُتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ؟ »(٧٢٦) : « وتقديم (الظرف) وإيلاؤه (حرفَ الإنكار) مِن قِبَلِ أنّ ما بعدَ الموتِ هو وقتُ كون الحياة منكرة ، ومنه جاء انكارهم . فهو كقولك للمسيء إلى المحسن : أحينَ تَمَّت عليك نعمةُ فلان أسأتَ إليه ؟ »(٧٢٧) . ويقول في قوله تعالى « قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا : أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُمْ ؟ بَلْ كُنْتُمْ مُجْرِمِينَ »(٧٢٨) « أولى الاسم « نحن » حرف الإنكار ، لِأنّ الغرض إنكار أن يكونوا هم الصادّينَ لهم عن الإيمان ، وإثبات أنّهم هم الذين صدُّوا بأنفسهم عنه ، وأنّهم أتوا من قبل اختيارهم ، كأنّهم قالوا : أنحنُ أجبرناكم وحلنا بينكم وبين كونكم ممكنين مختارين ؟ »(٧٢٩) . ويقول في قوله تعالى « أَئِفْكاً آلِهَةً دُونَ اللهِ تُرِيدُونَ ؟ »(٧٣٠) : « إنّما قَدَّم (المفعول) على (الفعل) للعناية ، وقَدَّمَ (المفعول له) على (المفعول به) لِأنّه كان الأهمّ عندَه أن يكافحهم بأنّهم على إفكٍ وباطلٍ في شركهم »(٧٣١) . ويقول في قوله تعالى « أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَاسَ حتى يكونوا مُؤمنينَ ؟ »(٧٣٢) : « قوله تعالى « أفأنتَ تُكرِهُ ؟ » ـ بإدخال همزة الإنكار على المُكْرِهِ دونَ فعلِهِ ـ دليلٌ على أنّ اللهَ وحدَه هو القادرُ على هذا الإكراهِ دونَ غيرِهِ »(٧٣٣) .

---

(٧٢٣) الكشاف ، جـ٢ ص٣٦٩ .

(٧٢٤) سورة مريم ، الآية ٤٦ .

(٧٢٥) الكشاف ، جـ٢ ص٥١١ .

(٧٢٦) سورة مريم ، الآية ٦٦ .

(٧٢٧) الكشاف ، جـ٢ ص٥١٧ ـ ٥١٨ .

(٧٢٨) سورة سبأ ، الآية ٣٢ .

(٧٢٩) الكشاف ، جـ٣ ص٢٩٠ ـ ٢٩١ .

(٧٣٠) سورة الصافات ، الآية ٨٦ .

(٧٣١) الكشاف ، جـ٣ ص٣٤٤ .

(٧٣٢) سورة يونس ، الآية ٩٩ .

(٧٣٣) الكشاف ، جـ٣ ص٤٦١ ، وينظر ، ٤٨٩ في تفسير قوله تعالى « أفأنتَ تُسْمِعُ الصُمَّ أو تَهْدِي العُمْيَ ومَنْ كانَ في ضَلالٍ مُبينٍ » .

ولكن إنكار الفعل قد يخرج في صورة أخرى ، هي صورة إنكار الفاعل . ليكون ذلك أشدَّ لنفي الفعل وابطاله ، وقد اتضح هذا في قول الجرجاني : « وقد تكون اذ يراد إنكار الفعل من أصله ، ثم يخرج اللفظُ مخرجَه اذا كان الإنكارُ في الفاعل ، مثال ذلك قوله تعالى « قُل : اللهُ أذِنَ لكم ؟ » ،(٧٣٤) الإذن راجع الى قوله « قُل أرأيتُم مَّا أنزلَ اللهُ لكم مِن رِّزقٍ فجعلتُم مِنهُ حَراما وحَلالا ؟ » ،(٧٣٥) ومعلوم أنّ المعنى على إنكار أن يكون قد كان من الله تعالى إذن فيما قالوه ، من غير أن يكون هذا الإذن قد كان من غير الله فأضافوه الى الله ، إلاّ أنّ اللفظ أخرج مخرجه اذا كان الأمر كذلك ، لأن يجعلوا في صورة من غلط ، فأضاف الى الله تعالى إذنا كان من غير الله ، فاذا حقق عليه ارتدع .. تضع الكلام وضعه اذا كنت علمت أنّ ذلك القول قد كان من قائل ، لينصرف الإنكار الى الفاعل ، فيكون أشدَّ لنفي ذلك وابطاله » .(٧٣٦)

وقد يخرج إنكار الفعل مخرجه اذا كان قد ثبت الفعل ثم أريد تعيين أحد متعلقاته : « ونظير هذا قوله تعالى « قُلْ ءَآلذَّكَرَيْنِ حَرَّمَ أَمِ ٱلْأُنثَيَيْنِ أَمْ مَّا ٱشْتَمَلَتْ عليهِ أَرْحَامُ ٱلْأُنثيينِ ؟ » ،(٧٣٧) أخرج اللفظُ مخرجَه اذا كان قد ثبت تحريم في أحد أشياء ، ثم أُريد معرفة عين المحرم ، مع أنّ المراد إنكار التحريم من أصله ، ونفي أن يكون قد حُرِّم شيء مما ذكروا أنه محرم . وذلك أن كان الكلام وضع على أن يجعل التحريم كأنه قد كان ، ثم يقال لهم : أخبرونا عن هذا التحريم الذي زعمتم فيم هو ؟ أفي هذا أم ذاك أم في الثالث ؟ ليتبين بطلان قولهم ، ويظهر مكان الفِرْية منهم على الله تعالى »(٧٣٧) .

وقد يُذكر (الفعلُ) والغرضُ منه ذكرُ (المفعول) : « قد يذكر (الفعل) كثيراً والغرض منه ذكر (المفعول) ، مثاله أنّكَ تقول : (أضربتَ زيداً ؟) وأنتَ لا تُنْكِرُ أن يكونَ كانَ مِنَ المُخاطَبِ (ضَرْبٌ) ، وإنما تُنْكِرُ أن يكون وَقَعَ الضربُ مِنْهُ على (زيد) ، وأن يستجيزَ ذلك أو يستطيعَهُ »(٧٣٨) .

---

(٧٣٤) سورة يونس : الآية ٥٩ .

(٧٣٥) دلائل الاعجاز ، ص١٤٧ ـ ١٤٨ .

(٧٣٦) سورة الانعام : الاية ١٤٣ .

(٧٣٧) دلائل الاعجاز ، ص ١٤٨ .

(٧٣٨) دلائل الإعجاز ، ص ١٧٩ .

ويرى الجرجاني أنّ الغرض من الاستفهام الإنكارى هو تنبيه السامع حتى يرجع الى نفسه فيخجل ويرتدع ، وذلك : « أنّا وإن كنّا نفسّر الاستفهام في مثل هذا بالإنكار ، فإنّ الذي هو محض المعنى أنّه ليتنبه السامعُ حتى يرجع الى نفسه ، فيخجلَ ويرتدع ويَعيَ بالجواب ، إما لِأنّه قد ادّعى القدرةَ على فعلٍ لا يقدر عليه ، فاذا ثبت على دعواه قيل له : (فافعلْ) ، فيفضحه ذلك . وإما لِأنّه همّ بأن يفعلَ مَا لاَ يُستصوَبُ فعلُه ، فاذا روجع فيه تنبه وعرف الخطأ . وإما لِأنّه جَوَّز وجودَ أمرٍ لا يُوجدُ مثلُهُ ، فاذا ثبت على تجويزه وُبِّخ على تَعَنُّتِه وقيل له : فأرِنَاه في موضعٍ وفي حال ، وأَقِم شاهدا على أنّه كان في وقت »[٧٣٩] .

وقد تُكَرَّرُ (همزةُ) الإنكار توكيداً . يقول الزمخشري في قوله تعالى « أَفَمَنْ حَقَّ عليه كلمةُ العذابِ أَفَأَنتَ تُنْقِذُ مَنْ في النارِ ؟ »[٧٤٠] : « أصلُ الكلام : (أمَنْ حَقَّ عليه كلمةُ العذاب فأنتَ تنقذه ؟) ، جملة شرطية دخل عليها (همزة) الإنكار ، و(الفاء) فاء الجزاء ، ثمّ دخلت (الفاء) التي في أولها للعطف على محذوف يدلُّ عليه الخطاب ، تقديره : (أأنتَ مالِكُ أمْرِهم فَمَن حَقَّ عليه العذابُ فأنتَ تُنقذُه؟) ، و(الهمزة) الثانية هي الأولى كُرِّرَت لتوكيد معنى الإنكار والاستبعاد ، ووضع « مَنْ في النارِ » موضع الضمير ، فالآية على هذا جملة واحدة »[٧٤١] .

١١ ـ النهي

يقول المبرد : « إذا قُلتَ : (مالَكَ وزيداً ؟) فإنّما تنهاه عن مُلَابَسَتِهِ »[٧٤٢] .

١٢ ـ التبكيت

يقول المبرد : « وقال أهلُ المعرفة في قول الله عَزَّ وجل «واذا الْمَوْءُودَةُ سُئِلتْ ، بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ ؟ »[٧٤٣] : إنما تُسألُ تبكيتاً لِمن فَعَلَ ذلك بها ، كما قال الله

---

(٧٣٩) دلائل الاعجاز ، ص ١٥١ ، وينظر : الكشاف ، جـ١ ص ٢٦٩ في تفسير قوله تعالى « كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم ؟ »

(٧٤٠) سورة الزمر : الاية ١٩ .

(٧٤١) الكشاف ، جـ٣ ص ٣٩٣ .

(٧٤٢) الكامل ، جـ١ ص ٣٣٣ ، وينظر : الكتاب ، جـ١ ص ٣٠٧ ـ ٣١٠ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص ٥٠ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص ١٩٧ ، وخزانة الأدب ، جـ٣ ص ١٤١ ـ ١٤٢ ، والبرهان ، جـ٣ ص ٣٣٧ .

(٧٤٣) سورة التكوير : الاية ٨ ـ ٩ .

تعالى « ياعيسَى ابنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلٰهَيْنِ مِن دُونِ اللهِ ؟ »(٧٤٤) »(٧٤٥). وإنما يُسألُ عيسى تبكيتاً للنصارى فيما ادّعوه(٧٤٦).

ويقول الزمخشري في قوله تعالى « حَتّى إِذا جاءُوا قالَ أَكَذَّبْتُمْ بِآياتِي وَلَمْ تُحيطُوا بِهَا عِلْماً أَمّاذَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ؟ »(٧٤٧) : « أَمّاذا كنتم تعملونَ ؟ » للتبكيت لاغير ، وذلك أنّهم لم يعملوا إلاّ التكذيب ، فلا يقدرون أن يكذبوا ويقولوا ، قد صَدَّقنا بها ، وليس إلاّ التصديقُ بها أو التكذيب . ومثاله أن تقول لِراعيكَ وقد عرفته رويعي سوء ، أتَأكلُ نعمي أمْ ماذا تعمل بها ؟ ، فتجعل ما تبدىءُ به أصلَ كلامكَ وأساسَهُ ، وهو الذي صحَّ عندَكَ من أكلِهِ وفسادِهِ ، وترى بقولك (أمْ ماذا تعمل بها ؟) ـ مع علمك أنَّهُ لايعملُ بها إلاّ الأكلَ ـ لِتُبهته ، وتعلمه عِلْمَكَ بأنَّهُ لايجيء منه إلاّ أكلُها ، وأنّه لايقدر أن يَدَّعي الحفظَ والاصلاحَ لِما شهر من خلاف ذلك . أو أراد ، (أمّا كانَ الكَ عمل في الدنيا إلاّ الكفر والتكذيب بآيات اللهِ أمْ ماذا كنتم تعملون من غير ذلك ؟) ، يعني ، أنّه لم يكن لهم عمل غيره ، كأنّهم لم يُخْلَقُوا إلاّ لِلكفرِ والمعصية ، وإنّما خُلقوا للإيمان والطاعة . يُخاطبون بهذا قبل كَبِّهم في النار »(٧٤٨) .

وأضاف (ابن فارس) الى ماسبق المعاني الآتية :

١٣ـ التفخيم أو التهويل :

نحو قوله تعالى « أَلْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ؟ »(٧٤٩) ، وقوله « مَاذَا يَسْتَعْجِلُ مِنهُ الْمُجْرِمُونَ ؟ »(٧٥٠) : تفخيم للعذاب الذي يستعجلونه .

---

(٧٤٤) سورة المائدة ، الاية ١١٦ .

(٧٤٥) الكامل ، جـ٢ ص ٨٥ .

(٧٤٦) ينظر ، الصاحبي ، ص ١٥٢ .

(٧٤٧) سورة النمل ، الاية ٨٤ .

(٧٤٨) ينظر ، الكشاف ، جـ٣ ص ١٦١ ، وينظر ، جـ٢ ص ١٨ في تفسير قوله تعالى « قل ارأيتكم إن أتاكم عذابُ اللهِ أو أتتكم الساعة أغيرَ الله تدعون إنْ كنتم صادقين ؟ » ، وجـ٢ ص ١١٦ في تفسير قوله تعالى « قالوا ، نعبدُ أصناماً فنظَلُّ لها عاكفينَ ، قال ، هل يسمعونكم إذْ تدعونَ ؟ » .

(٧٤٩) سورة الحاقة ، الاية ١ .

(٧٥٠) سورة يونس ، الاية ٥٠ ، وينظر ، الصاحبي ، ص ١٨١ ، والكشاف ، جـ١ ص ٤٢١ في تفسير « فكيفَ اذا جمعناهم ليوم لاريبَ فيه ؟ » و جـ٤ ص ١٧ في تفسير « هل أتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين ؟ » .

يقول الزمخشري في تفسير الآية : « الأصلُ : (الحاقةُ ما هي ؟) أي : أيُّ شيءٍ هي ؟ ، تفخيماً لِشأنها وتعظيماً لِهولها ، فوضع الظاهر موضع المضمر لِأنّه أهول لها »(٧٥١) .

فالتفخيم في الآية إنّما يفيده وضع الظاهر موضع المضمر في الاسم المُكرَّر الذي اقترن بحرف الاستفهام(٧٥٢) . وإذا اقترن بالاسم المُكرَّر حرفُ الاستفهام بمعنى التعظيم والتعجب كان البابُ الإظهارَ ، كقوله تعالى « الحَاقَّةُ ما الحَاقَّةُ ؟ » و « القارعةُ ما القارعةُ ؟ » . والإضمارُ جائزٌ كما في قوله تعالى « فَأُمُّهُ هاوية . وما أدراكَ ماهِية ؟ »(٧٥٣) ويقول الاستربادي في هذا : « وتكرير الاسم في الجملة الواحدة ضعيف عند كثير ، نحو (زيدٌ ضربتُ زيداً) ، على إقامة الظاهر مقام الضمير ، لِأنّ الضمير أخف ، إلّا أن يكون في موضع التفخيم ، نحو قوله تعالى « القارعةُ ما القارعةُ ؟ » »(٧٥٤) .

ويرى الزمخشري أنّ الاستفهام في قوله تعالى « فَأَصْحَابُ الْمَيْمَنَةِ مَآ أَصْحَابُ الميمنةِ ؟ ، وَأَصْحَابُ الْمَشْئَمَةِ مَآ أَصْحَابُ الْمَشْئَمَةِ ؟ »(٧٥٥) يفيد التعجيب مِن حال الفريقين في السعادة والشقاوة ، والمعنى : أيُّ شيءٍ هُم ؟ »(٧٥٦) .

١٤ ـ التفجّع

نحو : « مَا لِهذا الكِتَابِ لا يُغَادِرُ صَغِيرَةً وَلَا كَبِيرَةً إلّا أَحْصَاهَا ؟ »(٧٥٧) .

١٥ ـ الاسترشاد

نحو « أَتَجْعَلُ فيها مَنْ يُفْسِدُ فيها ؟ »(٧٥٨) .

---

(٧٥١) الكشاف ، جـ٤ ص ١٤٩ .
(٧٥٢) ينظر : خزانة الأدب ، جـ١ ص ٢٧٩ .
(٧٥٣) ينظر : خزانة الأدب ، جـ١ ص ٢٨٠ ، جـ٢ ص ٢٠٨ ـ ٢١٠ ، جـ٦ ص ٩٥ .
(٧٥٤) شرح الكافية ، جـ١ ص ٢٧٠ ، وينظر : جـ٢ ص ٥٣ .
(٧٥٥) سورة الواقعة : الآية ٨ ـ ٩ .
(٧٥٦) الكشاف ، جـ٤ ص ٥٢ .
(٧٥٧) سورة الكهف : الآية ٤٩ .
(٧٥٨) سورة البقرة : الآية ٣٠ .

١٦ ـ العَرْض

نحو : « أَلَا تُحِبُّونَ أن يَغفِرَ اللهُ لكم ؟ »(٧٥٩) .

١٧ ـ التحضيض :

نحو « أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْماً نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ ؟ » .(٧٦٠)

١٨ ـ الإفهام :

نحو قوله تعالى « وما تِلكَ بِيَمِينِكَ يامُوسىٰ ؟ »(٧٦١) فقد علم الله أنّ لها أمرا قد خفي على موسى عليه السلام ، فأعلمه من حالها مالم يعلمه . ويقول الزمخشري في هذه الآية الكريمة : « إنّما سأله ليريه عظم ما يخترعه عَزُوعلا في الخشبة اليابسة من قلبها حَيَّةً نضناضة ، وليقرر في نفسه المباينة البعيدة بين (المقلوب عنه) و(المقلوب إليه) ، وينبّهه على قدرته الباهرة ، ونظيره أن يريك الزرّاد زبرة من حديد ويقول لكَ : (ما هي ؟) ، فتقول : (زبرة حديد) ، ثمّ يريك بعد أيام لبوساً مسرداً فيقول لكَ : هي تلكَ الزبرةُ صَيَّرْتُها إلى ما ترى من عجيب الصنعة وأنيق السرد ... وقالوا : إنّما سَأَلَهُ لِيَبْسُطَ مِنْهُ ويُقَلِّلَ هَيْبَتَهُ » .(٧٦٢)

١٩ ـ التكثير :

نحو قوله تعالى « وكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ؟ » .(٧٦٣)

٢٠ ـ النفي :

نحو قوله تعالى « فَمَنْ يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللهُ ؟ »(٧٦٤) أي : لا هاديَ لِمن أضلّ اللهُ . والدليل على ذلك قوله في العطف عليه « وَمَا لَهُمْ مِنْ نَاصِرِينَ » .(٧٦٥) ومنه

(٧٥٩) سورة النور ، الآية ٢٢ ، وينظر : الصاحبي ، ١٨٢ ، والكشاف ، جـ٢ ص ٢٤١ في تفسير قوله تعالى « قال : هل أنتم مُطّلِعُون ؟ » .

(٧٦٠) سورة التوبة ، الآية ١٣ .

(٧٦١) سورة طه ، الآية ١٧ .

(٧٦٢) الكشاف ، جـ٢ ص٥٢٣ .

(٧٦٣) سورة الاعراف ، الآية ٤ .

(٧٦٤) سورة الروم ، الآية ٢٩ .

(٧٦٥) سورة الروم ، الآية ٢٩ .

قوله تعالى « أَفَأَنتَ تُنْقِذُ مَنْ فِي النَّار ؟ »[٧٦٦] أي : لستَ منقذَهم . ويقول الزمخشري في قوله تعالى « فَكَيْفَ ءَاسَى على قَوْمٍ كَافِرِينَ ؟ »،[٧٦٧] « يعني أنّه لا يأسى عليهم ، لِأنهم ليسوا أحقّاء بالأسى » .[٧٦٨]

٢١ ـ الإخبار والتحقيق :

نحو قوله تعالى « هل أتَى على الإنسانِ حينٌ مِن الدَّهرِ » .[٧٦٩] أي : قد أتى .[٧٧٠]

٢٢ ـ التنبيه :

فقد ذكر ابن فارس في (باب الاشتراك) أنّ مِن الألفاظ المشتركة المحتملة لمعنيينِ أو أكثر قولهم (أرَأيْتَ ؟) ، فهو مرّة للسؤال ، كقولك : (أرَأيتَ إن صَلّى الإمامُ قاعداً كيفَ يُصَلّي مَنْ خَلْفَهُ ؟) ، ويكون مَرّةً للتنبيه ولا يقتضي مفعولاً ، قال اللهُ جَلّ ثناؤه : « أرَأيتَ إنْ كَذّبَ وتولّى ، ألَمْ يَعْلَمْ بأنّ اللهَ يرى ؟ » .[٧٧١] وأضافَ (ابن جني) المعنى الآتي :

٢٣ ـ التَلَعُّب بالشخص والتهكم عليه :

يقول في قوله تعالى « أمْ تَأمُرُهُم أحلامُهُم بهذا أمْ هُمْ قومٌ طَاغُونَ ؟ »،[٧٧٢] « أي : بل أهُم قومٌ طاغون ؟ أخرجَه مخرج الاستفهام ، وإن كانوا عندَه ـ تعالى ـ قوماً طاغين ، تلعُّباً بهم وتهكماً عليهم ، وهذا كقول الرجل لصاحبه الذي لا يشك في جهله : (أجاهلٌ أنتَ ؟) ، توبيخاً له وتقبيحاً عليه ، ومعناه : إنّي قد نبهتُك على حالك ، فانتبه لها واحتَطْ لنفسك منها . قال صخرُ الغيّ :

---

(٧٦٦) سورة الزمر : الآية ١٩ .

(٧٦٧) سورة الأعراف : الآية ٩٣ .

(٧٦٨) الكشاف ، جـ٢ ص٩٧ .

(٧٦٩) سورة الانسان : الآية ١ .

(٧٧٠) ينظر : الصاحبي ، ص ١٨١ ـ ١٨٣ .

(٧٧١) سورة العلق : الآية ١٢ ـ ١٤ ، وينظر : الصاحبي ، ص٢٦٩ .

(٧٧٢) سورة الطور : الآية ٣٢ .

أرائِحٌ أنتَ يومَ اثْنَيْنِ أمْ غَادِي وَلَمْ تُسَلِّمْ على رَيْحَانَةِ الوادي ؟

ليس يَستفهِمُ نفسَهُ عمَّا هو أعلمُ بِهِ ، ولكنّه يُقَبِّحُ هذا الرأيَ لها ، وَيَنعاهُ عليها . هكذا مُقتادُ كلام العرب ، فاعرفْهُ وَأْنَسْ به » .(٧٧٣)

أما (الزمخشري) فقد أضاف معنى آخر هو :

٢٤ ـ السخرية والاستهزاء :(٧٧٤)

نحو قوله تعالى « قالوا : يا شُعَيبُ أَصَلَواتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ نَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آباؤُنَا ؟ » .(٧٧٥)

وأضاف (الزركشي) المعاني الآتية :

٢٥ ـ التسهيل والتخفيف :

كقوله تعالى « ماذا عليهم لو آمنُوا باللهِ ؟ » .(٧٧٦)

٢٦ ـ النهي :

كقوله تعالى « ما غَرَّكَ بِرَبِّكَ الكَرِيمِ ؟ »(٧٧٧) أي لا يغرّك . وقوله في سورة التوبة « أَتَخْشَوْنَهُم ؟ فَاللهُ أَحقُّ أَن تَخْشَوْه » ،(٧٧٨) بدليل قوله « فَلَا تَخْشَوُا النَّاسَ » .(٧٧٩)

٢٧ ـ التحذير :

كقوله تعالى « أَلَمْ نُهْلِكِ الأَوَّلِينَ ؟ »(٧٨٠) أي : قدرنا عليهم فنقدر عليكم .

---

(٧٧٣) المحتسب ، جـ٢ ص٢٩١ ـ ٢٩٢ .
(٧٧٤) ينظر : الكشاف ، جـ٢ ص٢٨٦ .
(٧٧٥) سورة هود : الآية ٨٧ .
(٧٧٦) سورة النساء : الآية ٣٩ .
(٧٧٧) سورة الانفطار : الآية ٦ .
(٧٧٨) سورة التوبة : الآية ١٣ .
(٧٧٩) سورة المائدة : الآية ٤٤ .
(٧٨٠) سورة المرسلات : الآية ١٦ .

٢٨ ـ التذكير :

كقوله تعالى « قال هل عَلِمتُم ما فَعلتُم بِيُوسُفَ وأَخيهِ ؟ » .(٧٨١) وجعل بعضُهم منه « أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيماً فَآوى ؟ » .(٧٨٢)

٢٩ ـ الترغيب :

كقوله تعالى « مَن ذا الَّذي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضاً حَسَناً ؟ » ،(٧٨٣) و « هَلْ أَدُلُّكُم على تِجارةٍ تُنْجِيكُم ؟ » .(٧٨٤)

٣٠ ـ التمني :

كقوله تعالى « فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ ؟ » .(٧٨٥)

٣١ ـ الدعاء :

وهو كالنهي ، إلاّ أنّه مِن الأدنى الى الأعلى ، كقوله تعالى « أَتُهْلِكُنَا بِمَا فَعَلَ السُّفَهَاءُ مِنَّا ؟ » .(٧٨٦)

٣٢ ـ الإياس :

كقوله تعالى : « فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ؟ » .(٧٨٧)

٣٣ ـ الإيناس :

كقوله تعالى : « وَمَا تِلْكَ بِيَمِينِكَ يا مُوسَى ؟ » .(٧٨٨)

وأضاف (السيوطي) معنى آخر الى المعاني السابقة وهو :

---

(٧٨١) سورة يوسف : الآية ٨٩ .

(٧٨٢) سورة الضحى : الآية ٦ .

(٧٨٣) سورة الحديد : الآية ١١ .

(٧٨٤) سورة الصف : الآية ١٠ .

(٧٨٥) سورة الأعراف : الآية ٥٣ .

(٧٨٦) سورة الاعراف : الآية ١٥٥ .

(٧٨٧) سورة التكوير : الآية ٢٦ .

(٧٨٨) سورة طه : الآية ١٧ ، وينظر : البرهان ، جـ٢ ص٣٣٧ ـ ٣٤٢ .

٣٤ ـ العتاب :(٧٨٩)

كقوله تعالى « أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ اللهِ ؟ » .(٧٩٠) وقوله تعالى في عتاب خير خلقه : « عَفَا اللهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ ؟ » .(٧٩١)

وأضاف البغدادي إلى ما سبق المعنى الآتي :

٣٥ ـ التحزُّن والتوجُّع :

يقول في قول الشاعر :

أساءَلْتَ رسمَ الدارِ أمْ لَمْ تُسَائِلِ
عَنِ السُّكْنِ أمْ عن عَهدهِ بالأوائلِ
لِمَن طَلَلٌ بالمنتضى غير حائلِ
عَفَا بعد عهدٍ من قطارٍ ووابلِ

« خاطب نفسَهُ على طريق (التحزُّنِ والتوجُّعِ) . فقال : أساءَلتَ رسمَ الدارِ لَمّا وقفتَ عليها عن أخبار سكانها كيف انتقلوا . وإلى أينَ صاروا . أو عن مُدَّةِ عهدِهِ بهم . ومُذْكم ارتحلوا . ومتى ساروا . أم لم تسائل ؟ .. وتلك الحالة من الدارِ مِمّا يزيد في جزع الواقف عليها . ويستمدُّ السؤالَ على جهة التلهُّفِ لها ... وقوله « لمن طلل .. الخ » هذا وجه آخر مِن (التحزُّن) . كأنّه استنكر أن تكون دارُهم بالحالة التي رآها . فجعل سؤاله سؤالَ مَنْ لا يُثبتها . تعظيماً للأمر » .(٧٩٢)

وعند الوقوف على مساهمة (البلاغيين) في بحث المعاني التي يخرج اليها الاستفهام . نجدهم قد تبنّوا كلّ ما قرّره الجرجاني في الاستفهام التقريري والإنكاري . باستثناء بعض التفصيلات التي اختلفوا فيها . ومن ذلك أنّ السكاكي وابن الأثير قد تابعا الجرجاني في أنّ الاستفهام في قوله تعالى « أَأَنْتَ فَعَلْتَ هذا بآلِهَتِنَا يا إبراهيمُ ؟ »(٧٩٣) يراد به التقرير بأنّه الفاعل .(٧٩٤) والخطيب القزويني يجوّز أن يكون الاستفهام هنا على حقيقته . اذ ليس في السياق ما يدل على أنهم

---

(٧٨٩) ينظر : الاتقان ، جـ٢ ص٨٠ .
(٧٩٠) سورة الحديد ، الآية ١٦ .
(٧٩١) سورة التوبة ، الآية ٤٣ .
(٧٩٢) خزانة الأدب ، جـ٥ ص٤٩٢ ـ ٤٩٣ .
(٧٩٣) سورة الأنبياء ، الآية ٦٢ .
(٧٩٤) ينظر : مفتاح العلوم ، ص١٥١ ، والجامع الكبير ، ص١١٤ .

كانوا عالمين بأنّه هو الذي كسر أصنامهم ، فيقول : « وذهب الشيخ عبدالقاهر ، والسكاكي ، وغيرهما ، الى أنّ قوله « أأنتَ فَعَلْتَ هذا بآلهتنا ياإبراهيمُ ؟ » من هذا الضرب .. وفيه نظرٌ ، لجواز أن تكون (الهمزة) فيه على أصلها ، اذ ليس في السِّياق ما يدلُّ على أنّهم كانوا عالمين بأنه ـ عليه السلام ـ هو الذي كَسَرَ الأصنام » .(٧٩٥) وتابعه في هذا الرأي مِن النحاة ابن هشام فقال : « وقوله تعالى « أأنتَ فعلتَ هذا ؟ » . محتملٌ لإرادة (الاستفهام الحقيقي) بأن يكونوا لم يعلموا أنّه الفاعل ، ولإرادة (التقرير) بأن يكونوا قد علموا » .(٧٩٦) وتابعه الزركشي في ذلك .(٧٩٧)

والصحيح أنّ الاستفهام في هذه الآية ليس على حقيقته ، وأنه يفيد التقرير ، وذلك لِأنّ الدليل ـ كما يرى السبكي ـ(٧٩٨) لا ينحصر فيما تضمنه السياق ، فهم كانوا كفارا ، ولم يكن فيهم مَنْ يقدم على كسر أصنامهم . ولأنه توجد قرائنُ سابقة تدل على أنهم كانوا عالمين بأنه هو الفاعل ، مثل قوله عليه السلام : « وتَاللهِ لَأكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ » .(٧٩٩) وقولهم : « قَالُوا : سَمِعْنَا فَتًى يَذْكُرُهُمْ يُقَالُ لَهُ إبراهيم » .(٨٠٠)

ومن هذه التفصيلات التي اختلفوا فيها أيضا ، أنّ الجرجاني قد عَدَّ تقديمَ الاسم في نحو قوله تعالى « آللهُ أَذِنَ لَكُمْ ؟ »(٨٠١) من إنكار الفعل من أصله في صورة إنكار الفاعل ، وقد عَدَّ الجرجاني هذه الصورة أشدَّ لنفي الفعل وابطاله .(٨٠٢) وقد أكّد الجرجاني على أنّ الاستفهام في مثل هذه الآية ، وإن كان يراد به إنكار الفعل من أصله ، إنّما جاء تقديمُ الاسم فيه ليفيد التخصيصَ في الإنكار ، الذي يفيد بدوره تقويةَ إنكار الفعل أصلا . فقال في قوله تعالى « أفأنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أو تَهْدِي الْعُمْيَ ؟ » :(٨٠٣) « ثم المعنى في تقديم الاسم ، وأن لم يقل (أتُسْمِعُ الصُّمَّ ؟) ، هو أن يقال للنبي (ص) : أأنتَ خصوصا قد أُوتيتَ أن تُسمِعَ الصُّمَّ ؟ » .(٨٠٤)

---

(٧٩٥) الايضاح ، جـ١ ص١٢٨ .
(٧٩٦) مغني اللبيب ، جـ١ ص١٨ .
(٧٩٧) ينظر : البرهان ، جـ٢ ص٣٣٢ .
(٧٩٨) ينظر : عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٩٥ .
(٧٩٩) سورة الأنبياء : الآية ٥٧ .
(٨٠٠) سورة الانبياء : الآية ٦٠ .
(٨٠١) سورة يونس : الآية ٥٩ .
(٨٠٢) ينظر : ص٤٤١ من هذا البحث .
(٨٠٣) سورة الزخرف : الآية ٤٠ .
(٨٠٤) دلائل الاعجاز ، ص١٥١ ـ ١٥٢ .

أما السكاكي فإنه لم يحمل الاسم في مثل هذه الايات على التقديم وانما حمله على الابتداء مرادا به تقوية حكم الإنكار، فقال: «وإيّاك أن يزل عن خاطرك التفصيل الذي سبق في نحو: (أنا ضربتُ)، و (أنتَ ضربتَ)، و (هو ضربَ)، من احتمال الابتداء، واحتمال التقديم، وتفاوت المعنى في الوجهين. فلا تحمل نحو قوله تعالى «آللّٰهُ أَذِنَ لَكُمْ ؟» على التقديم، فليس المراد أنّ الإذن ينكر من الله دون غيره، ولكن احمله على الابتداء مرادا منه تقوية حكم الإنكار. وانظم في هذا السلك قوله تعالى «أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ ٱلنَّاسَ ؟»[٨٥] وقوله تعالى «أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ أَوْ تهدي العمي ؟» وقوله «أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَةَ رَبِّكَ ؟»[٨٦] وما جرى مجراه»[٨٧].

والذي أراه أنّ رأى الجرجاني هو الصحيح، فقد كان واضحا أنّ حمل الاسم في هذه الآيات على التقديم، أدلُّ على تقوية إنكار الفعل، من حمل الاسم فيها على الابتداء. ثم إنّ قول السكاكي بأنّ الاسم في هذه الآيات محمول على الابتداء، دونَ تقدير التقديم والتأخير، قد أشكلَ على البلاغيين من بعده، ولذلك قال فيه الخطيب القزويني: «وفيه نظر، لأنه إن أراد أنّ نحو هذا التركيب ـ أعني ما يكون الاسم الذي يلي الهمزةَ فيه مظهراً ـ لا يفيدُ توجُّه الإنكار الى كونه فاعلا للفعل الذي بعده، فهو ممنوع. وانْ أراد أنه يفيد ذلك إن قُدّر تقديم وتأخير وإلاّ فلا ـ على ما ذهب اليه فيما سبق ـ فهذه الصورة مما مَنع هو ذلك فيه على ما تقدم»[٨٨]. وقال فيه السبكي: «يلزم أن لا يحصل الإنكار في نحو (أأنتَ فعلتَ ؟) على شيء من التقادير عنده. ولا شك أنّ كلامه مشكل، فإنّ التقديم والتأخير لا تعلّق له بكون المنكَر أو المستفهَم عنه ـ الاسم الذي يلي الهمزة ـ مقدر التقديم والتأخير أم لا»[٨٩].

من المسائل التي كان فيها شيء من الخلاف بين النحويين والبلاغيين، دخول همزة الاستفهام على الجملة المنفية، فقد أشار أبو عبيدة الى أن (الهمزة) تكون

---

(٨٥) سورة يونس: الآية ٩٩.

(٨٦) سورة الزخرف: الآية ٣٢.

(٨٧) مفتاح العلوم، ص١٥١ ـ ١٥٢.

(٨٨) الايضاح، جـ١ ص١٤١.

(٨٩) عروس الافراح ـ شروح التلخيص، جـ٢ ص٢٠١ ـ ٢٠٢.

مستعملة للتقرير بمضمون الجملة المنفية : « قال جرير ، فأوجب ولم يستفهم ، لِعبد الملك بن مروان :

ألستم خيرَ مَن ركب المطايا وأندى العالمينَ بطونَ راحِ؟

وتقول وأنتَ تضربُ الغلامَ على الذنب : (ألستَ الفاعلَ كذا ؟) ، ليس باستفهام ولكن تقرير »[٨١٠] ، وأشار المبرد الى ذلك أيضاً فقال :

« وكذلك (الألف) في الاستفهام تدخل على كلِّ ضرب منه ، وتتخطّى ذلك الى (التقرير) .. فالتقرير قولك : (أما جئتني فأكرمتك) ، وقوله عزوجل : « أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ مَثْوًى لِلْمُتَكَبِّرِينَ[٨١١] » »[٨١٢] . ويقول الزمخشري في قوله تعالى « أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ »[٨١٣] : « « أَلَا » مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي لإعطاء معنى التنبيه على تحقّق ما بعدَها . والاستفهام إذا دخل على النفي أفادَ تحقيقاً . كقوله : « أَلَيْسَ ذلكَ بِقَادِرٍ؟ » »[٨١٤] .

لذلك قال ابن هشام في أداة التنبيه (أَلَا) : «تكون للتنبيه ، فَتدلّ على تحقّق ما بعدَها ، وتدخل على الجملتين ، نحو : « أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَاءُ » ، « أَلَا يومَ يأتيهم ليس مَصْرُوفاً عنهم » ، ويقول المعربون فيها : حرف استفتاح ، فَيُبَيِّنُونَ مكانها ، ويهملون معناها ، وافادتها التحقيق من جهة تركيبها من (الهمزة) و (لا) ، وهمزة الاستفهام إذا دخلت على النفي أفادت التحقيق ، نحو : « أليسَ ذلكَ بقادرٍ على أن يُحْيِيَ الموتى ؟ » ، قال الزمخشري : ولكونها بهذا المنصب من التحقيق لا تكادُ تقع الجملة بعدها إلاّ مُصَدَّرَةً بنحو ما يُتَلَقَّى به القَسَمُ ، نحو : « أَلَا إِنَّ أَولياءَ ٱللَّهِ » ، وأختها (أَمَا) مِن مُقَدِّمات اليمينِ وطلائعه ، كقوله :

أَمَا والَّذي لا يعلمُ الغيبَ غيرُهُ ويُحْيِي العِظامَ البيضَ وهيَ رَميمُ»[٨١٥]

---

(٨١٠) مجاز القرآن ، جـ١ ص٣٥ ـ ٣٦ .

(٨١١) سورة الزمر ، الآية ٦٠ .

(٨١٢) المقتضب ، جـ٢ ص٥٢ ، وينظر ، جـ٣ ص٢٩٢ .

(٨١٣) سورة البقرة ، الآية ١٢ .

(٨١٤) الكشاف ، جـ١ ص١٨٠ ، وينظر ، ص٢٠٣ ، وجـ٣ ص٢١٦ في تفسير « أولم يسيروا فينظروا كيف كان عاقبة الذين من قبلهم ؟ » .

(٨١٥) مغني اللبيب ، جـ١ ص٦٨ .

ويقول أبو حيان في قوله تعالى « أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ ٱلسَّمَٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ؟ »[٨١٦] : « أَلَمْ أَقُلْ ؟ » : تقرير ، لأنّ (الهمزة) إذا دخلت على (النفي) كان الكلام في كثير من المواضع تقريراً ، نحو قوله تعالى « أَلستُ بربّكم ؟ » ، « أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ؟ » ، « أَلَمْ نُرَبِّكَ فينَا وَليداً ؟ » ولذلك جاز العطف على جملة اثباتية ، نحو « ووضعنا » ، « ولبثت »[٨١٧] .

وقد قرّر الاسترابادي أنّ (همزة) الاستفهام اذا دخلت على أداة النفي ، فهي للاستفهام على سبيل التقرير ، وذلك « اذا دخلت (همزة) الاستفهام على (لم) و (لما) فهي للاستفهام على سبيل التقرير ، ومعنى (التقرير) : إلجاء المخاطب الى الإقرار بأمر يعرفه ، كقوله تعالى : « أَلَمْ نُرَبِّكَ ؟ »[٨١٨] و « أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ ؟ »[٨١٩] . »[٨٢٠] .

وكان ابن جني قد لاحظ أنّ هذه (الهمزة) تنقل النفي الى الإثبات ، كما أنها تنقل الإثبات الى النفي فقال : « ولِأجلِ ما ذكرنا من حديث (همزة) التقرير ، ما صارت تنقل النفي الى الإثبات ، والإثبات الى النفي ، وذلك كقوله :[٨٢١]

ألستم خير من ركب المطايا وأندى العالمين بطون راح

أي : أنتم كذاكم . وكقول الله عز وجل : « آللَّهُ أَذِنَ لَكُمْ » و « أَأَنتَ قلتَ للنّاسِ » أي : لم يأذن لكم ، ولم تقل للناس : اتخذوني وأمي إلهين . ولو كانت استفهاما محضا لَأقرّت الإثباتَ على إثباته ، والنفيَ على نفيه . فاذا دخلت على الموجب نفته ، واذا دخلت على النفي نفته ، ونفي النفي عائد به الى الإثبات »[٨٢٢] .

---

(٨١٦) سورة البقرة : الآية ٣٣ .

(٨١٧) البحر المحيط ، جـ١ ص١٥٠ ، وينظر : ص٢٤٤ ـ ٢٤٥ ، جـ٢ ص٢٤٩ ، ٢٩٧ ـ ٢٩٨ .

(٨١٨) سورة الشعراء : الآية ١٨ .

(٨١٩) سورة الشرح : الآية ١ .

(٨٢٠) شرح الكافية ، جـ٢ ص٢٥١ .

(٨٢١) ينظر : ص٤١٦ من هذا البحث .

(٨٢٢) الخصائص ، جـ٢ ص٤٦٢ .

ولا شك أن هذه (الهمزة) ، عند دخولها على أداة النفي ، لا يراد بها التقرير بالنفي ، بل نقض النفي أو انكاره ، ولذلك ذهب ابن جني الى أنّها تؤدي ما يؤديه الإنكار ، وذلك في قوله : « لفظ الواجب اذا لَحِقته همزة التقرير عاد نفيا ، واذا لحقت لفظ النفي عاد إيجابا . وذلك كقول الله سبحانه « أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ » أي : ما قُلتَ لهم ، وقوله « آللهُ أَذِنَ لَكُمْ » أي : لَمْ يأذنْ لكم . وأَمَّا دخولها على النفي فكقوله عزوجل « أَلَسْتُ بِرَبِّكُم ؟ »(٨٢٣) أي : أنا كذلك ، وقول جرير :

* ألستم خيرمن ركب المطايا *

أي : أنتم كذلك . وإنّما كان (الإنكار) كذلك ، لِأنّ مُنكِرَ الشيء إنّما غرضه أن يحيله الى عكسه وضدّه ، فلذلك استحال به الإيجابُ نفيا ، والنفي ايجابا »(٨٢٤) .

ولذلك ذهب بعض النحاة الى أنّ هذه (الهمزة) اذا دخلت على النافي فهي لتقرير المخاطب بالأمر الذي يعرفه ، ولكنّها في الحقيقة للإنكار ، لأنها تفيد إنكار النفي ، وانكار النفي إثبات ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « أَلَيْسَ في جَهَنَّمَ مَثْوًى للكافرينَ »(٨٢٥) : « « أَلَيْسَ » : تقرير لثوائهم في جهنّم كقوله :

* ألستم خير من ركب المطايا *

.. وحقيقته أنّ « الهمزة » : همزة الإنكار دخلت على النفي فرجع الى معنى التقرير »(٨٢٦) . ويقول في قوله تعالى « يامَعْشَرَ الْجِنِّ والْإِنْسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِنْكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي ويُنْذِرُونَكُم لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هذا ؟ ، قَالُوا : شَهِدْنَا على أَنْفُسِنَا » : (٨٢٧) : « يُقالُ لهم يومَ القيامةِ على جهة التوبيخ : « أَلَمْ يأتكم رُسُلٌ منكم ؟ » . .. « قالوا : شهدنا على أنفسنا » حكاية لتصديقهم وإيجابهم قوله « أَلَمْ يأتكم ؟ » . لِأنّ (الهمزة) الداخلة على (نفي إتيان الرسل) للإنكار . فكان تقريراً لهم »(٨٢٨) . ويقول في قوله تعالى « أَلَيْسَ آللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ؟ »(٨٢٩) : « أُدخلت

---

(٨٢٣) سورة الاعراف : الآية ١٧٢ .

(٨٢٤) الخصائص ، جـ٢ ص٢٦٩ .

(٨٢٥) سورة العنكبوت : الآية ٦٨ .

(٨٢٦) الكشاف ، جـ٢ ص٢١٢ ـ ٢١٣ .

(٨٢٧) سورة الأنعام : الآية ١٣٠ .

(٨٢٨) الكشاف ، جـ٢ ص٥٠ ـ ٥١ .

(٨٢٩) سورة الزمر : الآية ٣٦ .

(همزة) الإنكار على كلمة النفي فأفيد معنى إثبات الكفاية وتقريرها »[٨٣٠] . ويقول الاسترابادي : « واذا دخلت (الهمزة) على النافي فلمحض التقرير ، أي ، حمل المخاطب على أن يقرّ بأمر يعرفه ، نحو : « أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ ؟ »[٨٣١] ، « أَلَمْ يَجِدْكَ ؟ »[٨٣٢] ، و « أَلَيْسَ ذلكَ بِقَادِرٍ ؟ »[٨٣٣] . وهي في الحقيقة للانكار ، وانكار النفي إثبات »[٨٣٤] .

ولكنّ الزمخشري قد شَذَّ في موضع من تفسيره فذهب إلى أنّ (همزة) التقرير قد يراد بها التقرير بالنفي ، يقول في قوله تعالى « قُلْتُم : لَنْ يبعثَ آللهُ مِنْ بَعْدِهِ رَسُولاً »[٨٣٥] : « ليس قولهم « لَنْ يبعثَ آللهُ مِنْ بَعْدِهِ رَسُولاً » بتصديق لرسالة يوسف ، كيف وقد شَكُّوا فيها وكفروا بها ، وإنّما هو تكذيب لرسالة مَن بعده مضموم الى تكذيب رسالته . وقرىء « أَلَنْ يَبْعَثَ آللهُ ؟ » . على ادخال (همزة) الاستفهام على (حرف النفي) ، كأنّ بعضَهم يُقَرِّرُ بعضاً بنفي البعث »[٨٣٦] .

أما البلاغيون فقد قرّر الخطيب القزويني منهم أنّ (الهمزة) المستعملة مع الجملة المنفية إنّما تكون للإنكار فقال : « ومن مجيء (الهمزة) للإنكار نحوُ قوله تعالى « أَلَيْسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ؟ »[٨٣٧] . وقول جرير :

ألستُم خيرَ مَنْ ركبَ المطايا وأندى العالمينَ بطونَ راحِ

أي : اللهُ كافٍ عبدَه ، وأنتم خيرُ مَنْ ركبَ المطايا . لِأنّ نفيَ النفي إثبات . وهذا مُرادُ مَنْ قال : إنّ (الهمزة) فيه للتقرير ، أي : للتقرير بما دخله النفي ، لا التقرير بالانتفاء »[٨٣٨] .

---

(٨٣٠) الكشاف ، جـ٣ ص٢٩٨ .
(٨٣١) سورة الشرح ، الآية ١ .
(٨٣٢) سورة الضحى ، الآية ٦ .
(٨٣٣) سورة القيامة ، الآية ٤٠ .
(٨٣٤) شرح الكافية ، جـ٢ ص٢٨٨ .
(٨٣٥) سورة غافر ، الآية ٣٤ .
(٨٣٦) الكشاف ، جـ٣ ص٤٢٧ .
(٨٣٧) سورة الزمر ، الآية ٣٦ .
(٨٣٨) الايضاح ، جـ١ ص١٤٠ .

وقد تابعه في ذلك من النحويين ابنُ هشام ، فقرّر أنّ هذه (الهمزة) المستعملة مع الجملة المنفية تفيد (الإنكارالإبطالي) ، وهذه تقتضي أنّ ما بعدَها غيرُ واقع ، وأنّ مُدّعِيَه كاذب . ولما كانت هذه الهمزة تفيد نفيَ ما بعدها ، لزم ثبوتُه إن كان منفياً ، لِأنّ نفي النفي إثبات(٨٣٩) . وقد اعتذر ابنُ هشام عن الزمخشري لحمله (الهمزة) في قوله تعالى ، « أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ على كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ؟ »(٨٤٠) على التقرير(٨٤١) ، وقال بأنّ مرادَه التقرير بما بعد النفي ، لا التقرير بالنفي ، وأنّ الأولى أن تُحمَل الآية على الإنكار(٨٤٢) .

واني أرى أنّ القول بأن (الهمزة) الداخلة على النافي تكون للإنكار ، أولى من القول بأنّها تكون للتقرير ، وذلك لأنّه يستقيم مع القاعدة التي قررها الجرجاني ، والتي أخذ بها البلاغيون ، من وجوب أن يلي المنكرُ الهمزةَ ، فتكون الهمزة لإنكار ما يليها وهو الجملة المنفية ، مع ملاحظة أنّ كون (الهمزة) لإنكار النفي ، ليس المقصود منه مجرد العودة بمضمون الجملة الى الإثبات ، بل هو وسيلة للتحقيق والإثبات على أبلغ وجه .

أما القول بأنها للتقرير فإنّه لا يستقيم مع قاعدة أن يلي المقرّرُ به الهمزةَ ، لأنها تكون للتقرير بالجملة التي دخلها النفي وهي (اللهُ كاف عبده) ، لا التقرير بالنفي .

أقول هذا لِأنّ بعض البلاغيين قد أساؤا فهم قول الخطيب القزويني : « ومن مجيء (الهمزة) للإنكار نحو قوله تعالى « أليسَ اللهُ بِكَافٍ عَبْدَه » .. لِأنّ نفي النفي إثبات . وهذا مُراد مَن قال : إنّ (الهمزة) فيه للتقرير ، أي : للتقرير بما دخله النفي ، لا التقرير بالانتفاء »(٨٤٣) ، ففهموه على أنّه يصحُّ في (الهمزة) الداخلة على النفي ، أن يقال إنّها للتقرير كما يصحّ أن يقال إنها للإنكار ، قال الدسوقي معلقا على ذلك : « قوله « للتقرير بما دخله النفي » ، وعلى هذا فيصح أن يقال : إنّ (الهمزة) فيه للتقرير ، كما يصح أن يقال إنها للإنكار ، ومثل « أليس اللهُ بكاف

---

(٨٣٩) ينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص١٧ .

(٨٤٠) سورة البقرة : الآية ١٠٦ .

(٨٤١) ينظر : الكشاف ، جـ١ ص٢٠٢ .

(٨٤٢) ينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص١٨ .

(٨٤٣) الايضاح ، جـ١ ص١٤٠ .

عبدَه ؟) قوله تعالى « ألم نشرح لك صدرك ؟ » و « ألم يجدك يتيما ؟ » ، فقد يقال : إنّ (الهمزة) للانكار ، وقد يقال : إنها للتقرير ، وكلاهما حسن »[٨٤٤] .

وقد بنوا على هذا الفهم الخاطىء ، نقضَهم لما اشترطه الخطيب القزويني في (التقرير) من وجوب أن يلي المقرَّرُ به الهمزة ، وذلك لأنّ (الهمزة) في نحو « أليس الله بكاف عبده » ـ على ما فهموه ـ ليست للتقرير بما يليها من الكلام المنفي ، بل للتقرير بما يعرفه المخاطب ، قال التفتازاني : « فالتقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة ، بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم إثباتا أو نفيا »[٨٤٥] ، وقال ابن يعقوب المغربي : « فاستفيد من هذا الكلام أن التقرير يستلزم انكار غير المحمول على الاقرار به ، وأنه لا يجب أن يكون الاقرار فيه بالحكم الموالي للهمزة ، بل بما يعلمه المخاطب ، فيكون بالاثبات ولو وليها النفي كما في الآية ، ويكون بالنفي ولو وليها الاثبات »[٨٤٦] ، وقال الدسوقي : « فَعُلِمَ أنّ التقرير ليس يجب أن يكون بما دخلت عليه الهمزة ، بل بما يعرفه المخاطب من الكلام الذي دخلت عليه الهمزة ... ومن هذا تعلم أنّ شرط المصنف فيما سبق ايلاء المقرر به الهمزة ليس كليا . كذا ذكر الفنري »[٨٤٧] .

وقد اعتذر بعضهم عن سوء فهم التفتازاني لكلام الخطيب القزويني ، ودافع عن صحة ما اشترطه القزويني من وجوب إيلاء الهمزة المقرر به ، فقال : « وذكر العلامة يس أنّ قول الشارح[٨٤٨] : « فالتقرير لا يجب .. الخ » أي : عند القائل إنّ (الهمزة) في الآية المذكورة ونحوها للتقرير ، كالزمخشري في بعض المَحالِّ ، لا عند المصنف[٨٤٩] ، لأنّ (الهمزة) في هذا عنده للانكار لا للتقرير .. وإنّ قولَ مَن قال : « إنّ قولَ المصنف سابقا : « والتقرير : بايلاء المقرر به الهمزة » لا يصح كليا » فيه نظر ، لأنّ المصنف لا يوافق هذا القائل في جعل الهمزة للتقرير في هذا ، بل جعلها للانكار ، ولا شك أنّ المنكر ولي فيها الهمزة ، ولما في هذا المثال من

---

(٨٤٤) حاشية الدسوقي على شرح السعد ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٩٧ .

(٨٤٥) مختصر التفتازاني ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٩٧ ـ ٢٩٨ .

(٨٤٦) مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٩٨ .

(٨٤٧) حاشية الدسوقي على شرح السعد ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٩٧ .

(٨٤٨) يريد : التفتازاني .

(٨٤٩) يريد : الخطيب القزويني .

الخلاف فصّله بقوله : « ومنه » . وحينئذ فكلام المصنف يصح كليا على مختاره »(٨٥٠) .

يضاف الى ذلك أنّ بعض البلاغيين قال بأنّ بعض الشواهد قد خرجت على ماشترطه الخطيب القزويني من وجوب ايلاء المقرر به الهمزة ، من ذلك قوله تعالى « أَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ ؟ »(٨٥١) فقد ذهب التفتازاني الى أنّ الآية ليست للتقرير بالمفرد الذي يليها ، أي ليست للتقرير بالفاعل ، بل هي للتقرير بنفس النسبة ، فقال : « فالتقرير لا يجب أن يكون بالحكم الذي دخلت عليه الهمزة ، بل بما يعرف المخاطب من ذلك الحكم اثباتا أو نفيا ، وعليه قوله تعالى : « أأنت قلت للنّاس اتّخذوني وأمّي الهين من دون الله ؟ » ، فإنّ (الهمزة) فيه للتقرير ، أي بما يعرفه عيسى عليه الصلاة والسلام من هذا الحكم ، لا بأنه قد قال ذلك »(٨٥٢) ، وقد وافقه في هذا الرأي ابن يعقوب المغربي في قوله : « إنّ التقرير .. لا يجب أن يكون الإقرار فيه بالحكم الموالي للهمزة ، بل بما يعلمه المخاطب ، فيكون بالإثبات ولو وليها النفي كما في الآية ، ويكون بالنفي ولو وليها الاثبات كما في قوله تعالى « أأنت قلت للناس اتخذوني وأمي الهين من دون الله ؟ » ، فإنّ (الهمزة) فيه للتقرير بما يعلمه نبي الله عيسى ـ على نبينا وعليه الصلاة والسلام ـ ، والذي يعلمه هو أنه ما قال لهم اتخذوني ، لا أنه قال لهم ذلك ، فاذا أقرّ عيسى بما يعلم ، وهو أنه ما قال ذلك ، انقطعت أوهام الذين ينسبون اليه ادعاءه الالـوهية ، وكذبهم اقرار عيسى ـ على نبينا وعليه الصلاة والسلام ـ فقامت الحجة عليهم . وهذه الآية مما خرج عما تقدم من أنه يلي المقرر به الهمزة ، لأن المقرر به فيها نفس النسبة ، اذ ليس المراد اظهار أنّ غير عيسى قال هذا القول دون عيسى ، بل المتبادر بيان أنه لم يقله تكذيبا للمدعين ، لا أن غيره قاله دونه هو »(٨٥٣) .

والصحيح ما ذهب اليه السبكي من أن هذه الآية لاتمثل خروجاً على قاعدة أن يلي المقرر به الهمزة ، لأن الهمزة فيها للتقرير بما يليها وهو الفاعل .وهذا

---

(٨٥٠) حاشية الدسوقي ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٩٧ .

(٨٥١) سورة المائدة ، الآية ١١٦ .

(٨٥٢) مختصر التفتازاني ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٩٧ ـ ٢٩٨ .

(٨٥٣) مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٩٨ .

لا يتعارض مع كون المطلوب من عيسى أن يقرّ بالأمر الواقع ، وهو أنه لم يقل ذلك . يقول : « إنّ الاستفهامات الواردة في القرآن ، لامانع أن يكون طلبُ الفهم فيها مصروفاً الى غير المستفهِم والمستفهَم منه ، فلا حاجة الى تعسفات كثير من المفسّرين ، وبهذا انجلى لك أنّ الاستفهام التقريري بهذا المعنى حقيقة ، وانّ قوله تعالى : « أأنت قلت للناس اتخذوني » حقيقة ، فإنه طلب به أن يقرّ بذلك في ذلك المشهد العظيم تكذيباً للنصارى وتحصيلاً لفهمهم أنّه لم يقل ذلك ، فإن قلتَ : المقرُرُ به هو ما يلي الهمزةَ كما تقرر ، فيلزم أن يكون طُلِب منه أن يقرّ بأنّه قال ذلك ، وهذا لم يُطلَب ، بل طُلِب منه أن يقرّ بالواقع ، والواقع أنّه لم يقل ، قلتُ : بل المطلوب منه أن يقرّ بالأمر الواقع ، ولا ينافي هذا قولَهم : (إنّ المقرَّر به هو ما يلي الهمزة) ، فإنّ المراد أنّ المقرُر به هو الفاعل ، وتقديره : (أأنتَ فعلتَ أم غيرُك ؟) ، فقد طلب منه أن يقرّ بالفاعل منه ومن غيره ، وهذا معنى قولهم : إنّ المستفهَم عنه ما يلي الهمزة ، وانْ كان المستفهم عنه في قولك (أزيد قائم أم عمرو ؟) كلا من زيد وعمرو ، ولكن مقصودهم ما يليها من مسند مع معادله ، أو مسند اليه كذلك »(٨٥٤)

وقد أضاف البلاغيون المعاني الآتية التي يخرج اليها الاستفهام :

٣٦ ـ الاستخفاف والتحقير(٨٥٥)

كقوله تعالى « واذا رَأَوْكَ إِنْ يَتَّخِذُونَكَ إِلاَّ هُزُواً أَهٰذا الَّذِي بَعَثَ اللّٰهُ رَسُولاً ؟ »(٨٥٦) . وكقوله تعالى « أَهٰذا الَّذي يَذْكُرُ آلِهَتَكُمْ ؟ »(٨٥٧) .

٣٧ ـ الاستبطاء(٨٥٨)

نحو (كَمْ دَعَوْتُكَ ؟) . وعليه قوله تعالى « حَتّٰى يَقُولَ الرَّسُولُ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ ، مَتٰى نَصْرُ اللّٰهِ ؟ »(٨٥٩) . والأحسنُ فيه ـ كما يرى السبكي ـ(٨٦٠) أن يُجعلَ

---

(٨٥٤) عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٠٧ ـ ٢٠٨ .

(٨٥٥) ينظر : مفتاح العلوم ، ص١٥٠ .

(٨٥٦) سورة الفرقان ، الاية ٤١ .

(٨٥٧) سورة الانبياء ، الاية ٣٦ .

(٨٥٨) ينظر : مفتاح العلوم ، ص١٥٠ .

(٨٥٩) سورة البقرة ، الاية ٢١٤ .

(٨٦٠) ينظر : عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٩٠ ـ ٢٩١ .

الفعلُ مضارعاً ، فيقال (كم أدعُوكَ ؟) ، لأنه أدلّ على بقاء الطلب والاستبطاء ، بخلاف (دعوتُكَ) لأنّه قد يصدر من موبّخ قد انقطع غرضه من إجابة دعائه أو بعد تعذر الإجابة .

٣٨ ـ التهديد والوعيد(٨٦١)

كقوله تعالى « أَلَمْ نُهْلِكِ ٱلْأَوَّلِينَ ؟ »(٨٦٢)

٣٩ ـ الاستبعاد(٨٦٣)

كقوله تعالى « أَنَّىٰ لَهُمُ ٱلذِّكْرَىٰ وَقَدْ جَاءَهُمْ رَسُولٌ مُبِينٌ ؟ »(٨٦٤) أي : يستبعد ذلك منهم بعد أن جاءهم الرسول ثم تولوا عنه .

وقد ذهب البلاغيون الى أنّ الاستفهام الواحد قد يخرج الى أكثر من معنى ، مثال ذلك قوله تعالى « كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ ، وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ، ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ، ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ، ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ »(٨٦٥) ، فقالوا بأنه يفيد التوبيخ والتّعجيب معاً : « أي : كيف تكفرون ، والحال أنكم عالمون بهذه القصة ؟ ، أما (التوبيخ) : فَلِأَنّ الكفر مع هذه الحال ينبيء عن الانهماك في الغفلة أو الجهل ، وأما (التعجيب) : فَلِأَنّ هذه الحالَ تأبى أن لايكون للعاقل علمٌ بالصانع ، وعلمُه به يأبى أن يكفر ، وصدورُ الفعل مع الصارف القويّ مَظِنه تعجُبٍ » .(٨٦٦)

---

(٨٦١) ينظر : مفتاح العلوم ، ص١٥٠ .

(٨٦٢) سورة المرسلات : الاية ١٦ .

(٨٦٣) ينظر : مفتاح العلوم ، ص١٥١ .

(٨٦٤) سورة الدخان : الاية ١٣ .

(٨٦٥) سورة البقرة : الاية ٢٨ .

(٨٦٦) الايضاح ، جـ١ ص١٤٣ ، وينظر : مفتاح العلوم ، ص١٥٠ ـ ١٥١ ، والبرهان ، جـ٢ ص٣٤٤ .

الفصل الخامس

أساليب الطلب الأخرى

اولا :

أسلـــوب النهـــي

النهي :

معناه في أصل اللغة ، طلبُ الكفِّ عن الفعل ، جاء في « لسان العرب » : (النَّهيُ) ، خلافُ الأمرِ ، (نهاه ، ينهاه نهيا) فـ (انتهى ، وتناهى) ، كفّ »[1] . وأمّا في اصطلاح النحاة فـ (النهيُ) ، نَفْيُ الأمرِ ، يقول سيبويه : « إنَّ (لاتَضْرِبْ) نَفْيٌ لقولِهِ (آضْرِبْ) »[2] ، ويقول ابن السراج : « اذا قُلتَ : (قُمْ) إنّما تَأمُرُهُ بأن يكونَ منه قيام ، فاذا نَهيتَ فقُلتَ : (لَاتَقُمْ) فقد أَردتَ منه نفيَ ذلك ، فكما أنّ (الأَمرَ) يُراد به الايجاب ، فكذلك (النهي) يُراد به النفي »[3] ، وذكر الزمخشري أنّ (لا) النافية تُستعمَلُ « لِنفي الأمرِ في قولك : (لاتفعلْ) ويُسمّى (النهي) »[4] ، ويرى السيوطي أنّ النهيَ ينزلُ مِن الأمرِ منزلةَ النفيِ مِن الإيجاب .[5]

دلالته على (الاستعلاء) :

يشترط البلاغيون الاستعلاءَ في صيغة (لاتفعل) لِأجل تسميتها (نهياً) ، وإنْ لم تُستعمَلْ على سبيل الاستعلاء سمّوها (دُعاءً) ، أو (التماساً) ، يقول السكاكي : « و(النهي)محذوٌ به حذوَ (الأمر) في أنّ أصل استعمال (لاتفعلْ) أن يكون على سبيل الاستعلاء بالشرط المذكور .. ثمّ إن استُعمِلَ على سبيل (التضرّع) ـ كقول المبتهل الى الله : (لاتكلني الى نفسي) ـ سُمِّي (دعاءً) ، وإن استُعمِلَ في حق المساوي الرتبة لا على سبيل الاستعلاء سُمِّي (التماساً) .. » .[6] وهم يرون أنّ

---

(١) لسان العرب : (نهى) ، وينظر : كتاب العين : (نهى) ، وأساس البلاغة : (نهى) ، وكتاب الافعال ، جـ٢ ص٢٧٨ ، وخزانة الأدب ، جـ١ ص١٩٢ .

(٢) الكتاب ، جـ١ ص١٣٦ .

(٣) الاصول في النحو ، جـ٢ ص١٦٢ .

(٤) المفصل ، ص٣٠٦ ، وينظر : كشاف اصطلاحات الفنون ، جـ١ ص١٠٢ ، والتعريفات ، ص٢٠٠ ، ٢٦٨ .

(٥) ينظر : الأشباه والنظائر ، جـ٢ ص٣٠٤ .

(٦) مفتاح العلوم ، ص١٥٢ ـ ١٥٣ ، وينظر : الايضاح ، جـ١ ص١٤٥ ، وشروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٢٤ ـ ٢٢٧ .

صيغة (لاتفعلْ) تُستعمَلُ في معنى (الدعاء) أو (الالتماس) استعمالَها في معنى (النهي) حقيقة لامجازا .(٧)

والنحاة قد فَرَّقوا بين استعمال صيغة (لاتفعلْ) في معنى (النهي) وبين استعمالها في معنى (الطلب) أو (الدعاء) . يقول المبرد : « واعلم أنّ (الطلب) مِن (النهي) بمنزلته مِن (الأمر) . يجري على لفظِه كما جرى على لفظ الأمر . ألاَ ترى أنَّكَ لاتقول : (نَهيتُ مَنْ فَوْقي) ولكن (طلبتُ إليه) . وذلك قولك : (لايَقْطعِ اللهُ يدَ فلان) و (لايَصْنَع اللهُ لعمرو) . فالمخرج واحد . والمعنى مختلف » .(٨)

وبعض النحاة المتأخرين قد تابعوا البلاغيين في اشتراط الاستعلاء في صيغة (لا تفعل) لأجل تسميتها (نهياً) . ولذلك هم يسمّونها (دعاءً) إن استعملت على سبيل التضرّع . و (التماسا) إن استعملت في حقّ المساوى في الرتبة . وعدّوا صيغة (لاتفعل) مستعملة في هذه المعاني حقيقة لا مجازا . يقول ابن هشام : « ولا فرق في اقتضاء (لا) الطلبية للجزم بين كونها مفيدة (للنهي) . .. وكونها (للدعاء) كقوله تعالى « رَبَّنَا لَاتُؤَاخِذْنَا »(٩) .. ويحتمل (النهي) و (الدعاء) قول الفرزدق :(١٠)

اذا ما خرجنا من دمشق فلا نَعُدْ لها أَبداً مَا دامَ فيها الجراضمُ

.. وكونها (للالتماس) كقولك لِنظيركَ غير مستعل عليه : (لاتفعلْ كذا) . وكذا الحكم اذا خرجت من الطلب الى غيره ، كـ (التهديد) في قولك لولدك أو عبدك : (لاتطعني) » .(١١)

---

(٧) ينظر : عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٢٧ ، وحاشية الدسوقي ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٢٧ .

(٨) المقتضب ، جـ٢ ص١٢٥ ، وينظر : ص٤٤ ، ١٣٢ ، والكتاب ، جـ١ ص١٤٢ ، جـ٣ ص٨ .

(٩) سورة البقرة ، الاية ٢٨٦ .

(١٠) البيت من الطويل ، وقد ورد كذلك في : أمالي ابن الشجري ، جـ٢ ص ٢٢٦ ، والتصريح بمضمون التوضيح ، جـ٢ ص٢٤٦ . وليس في ديوان الفرزدق .
(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص ٢٤٢)

(١١) مغني اللبيب ، جـ١ ص٢٤٧ ـ ٢٤٨ ، وينظر : شرح قطر الندى ، ص٨٤ ، والجنى الداني ، ص٢٨٤ .

والصحيح في صيغة (لا تفعلْ) أنّها تسمّى (نهيا) وإن كانت مستعملة في (طلب ترك الفعل) على سبيل (الالتماس) أو (التضرّع) لا (الاستعلاء) . يقول الاسترابادي : « إنّ قولك (لا تؤاخذني) في نحو (اللّهمّ لا تؤاخذني بما فعلت) : (نهي) في اصطلاح النحاة وان كان (دعاء) في الحقيقة »[١٢] ، وذلك لسبب واضح وهو أنّ معنى (طلب ترك الفعل) في صيغة (لا تفعل) ـ وهو معنى (النهي) ـ هو القاسم المشترك الذي يجمع معاني (النهي) و (الالتماس) و (الدعاء) التي تستعمل فيها صيغة (لا تفعلْ) . يقول المالقي في مواضع استعمال (لا) : « .. (الموضع الثاني) : أن تكون (نهيا) .. (الموضع الثالث) : أن تكون حرف (دعاء) .. والفرق بين (الدعاء) و (النهي) : أنّ (الدعاء) يكون من الأدنى الى الأعلى ، و (النهي) يكون من الأعلى الى الأدنى . هذا تفصيل مَن تحذّق . والصحيح أنّ (الطلب) يجمعهما ، وإلّا فقد تكون صيغة (لَا تفعلْ) من المِثل الى المِثل فلا يُقال فيه : إنّه (دعاء) ، ولا : (نهي) ، ولكنه : (طلب ترك الفعل) »[١٣] . ولا شك في أنّ تقسيم البلاغيين وبعض النحويين لصيغة (لا تفعلْ) الى تسميات متعدّدة ، كـ (النهي) و (الدعاء) و (الالتماس) ، لا معنى له إلّا الحرص على التنويع في الاصطلاح ، وذلك لِأنّ معنى (طلب ترك الفعل) له صيغة واحدة هي صيغة (لا تفعلْ) ، سواء أكانت مستعملةً مِن الأعلى الى الأدنى ، أم مِن المِثل الى المِثل ، أم من الأدنى الى الأعلى ، وبالتالي فليس صحيحا القول بأنّ صيغة (لا تفعلْ) مستعملة في معنى (الدعاء) أو (الالتماس) حقيقةً ، وإنّما الصحيح أن يعدّا مِمّا استعملت فيه صيغة النهي مجازا .

وهذا ما ذهب إليه الآمدي من الأصوليين ، يقول : « وإنّ صيغة (لاتفعلْ) وإنْ تَرَدَّدت بين سبعة محامل ، وهي : (التحريمُ) و (الكراهةُ) و (التحقيرُ) كقوله تعالى « ولاتَمدنَّ عَينيكَ » ، و (بيان العاقبة) كقوله « وَلَا تَحسبَنَّ اللّهَ غافلًا » ، و (الدعاءُ) كقوله « لَاتَكِلْنَا إلى أنْفُسِنَا » ، و (اليأسُ) كقوله « لا تعتذروا اليومَ » ، و (الإرشادُ) كقوله « لا تسألوا عن أشياء » ، فهي حقيقةٌ في طلبِ التركِ واقتضائِه ، ومجازٌ فيما عَدَاهُ »[١٤] .

---

(١٢) شرح الكافية ، جـ٢ ص٢٦٧ . ومثل العبارة قوله تعالى : « قال لا تؤاخذني بما نسيت ولا ترهقني من أمري » سورة الكهف : الاية ٧٣ .

(١٣) رصف المباني ، ص٢٦٧ ـ ٢٦٩ ، وينظر : البرهان ، جـ٤ ص٢٥٥ .

(١٤) الإحكام في أصول الأحكام ، جـ٢ ص٢٧٤ ـ ٢٧٥ .

دلالته على (الوجوب)

كما اختلف البلاغيون في دلالة صيغة الأمر على (وجوب الفعل) ، اختلفوا في صيغة النهي المطلقة : هل هي موضوعة لطلب الترك الجازم (وهو : التحريم) ، أو لطلب الترك غير الجازم (وهو : الكراهة) ، أو للقدر المشترك بينهما (وهو : طلب الترك استعلاءً) فيشمل (التحريم) و (الكراهة) ؟[١٥] .

فذهب السكاكي منهم الى أنّ (النهي) إن استُعمِل على سبيل (الاستعلاء) فإنّه يفيد (وجوب الترك) أو(التحريم) ، يقول : « و (النهي) محذوٌ به حذوَ (الأمر) في أنّ أصل استعمال (لاتفعلْ) أن يكون على سبيل (الاستعلاء) بالشرط المذكور ، فإن صادف ذلك أفاد (الوجوب) ، والاّ أفاد (طلب الترك) فحسب »[١٦] ، وتابعه في ذلك السبكي الذي يرى أنّ صيغة (لاتفعل) حقيقة في (التحريم)[١٧] .

واختار المغربي في صيغة (النهي) أنّها موضوعة (لطلب الترك) فحسب ، يقول : « وكما قلنا في (الأمر) هنالك : «إنّ الأمر للطلب استعلاءً» ، فشمل (الندبَ) و (الوجوبَ) ... نقول ههنا أيضا : « هي لطلب الكف استعلاءً » ، فيشمل (التحريمَ) و (الكراهةَ) » .[١٨]

أما النحاة فذهب سيبويه منهم الى أنّ (النهي) سياق فعلي ، لا يقع إلاّ بالفعل ، وذلك لِأنّه يشارك (الأمرَ) في كونه غيرَ واجب ، بمعنى أنّه يجوز أن يقعَ وأن لا يقع .[١٩]

ويرى ابن فارس أنّ (النهي) لايختلف عن (الأمر) في دلالته على (الوجوب) ، يقول : « فإن قال قائل : فما حالُ (الأمر) في وجوبه وغير وجوبه ؟ ، قيل له : أمّا العرب فليس يحفظ عنهم في ذلك شيء ، غير أنّ العادة جارية بأنّ مَن أمرَ خادمَه بسقيهِ ماءً فلم يفعل ، أنّ خادمه عاص ، وأنّ الآمر معصيّ .

---

(١٥) ينظر : حاشية الدسوقي ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٣٢٥ .

(١٦) مفتاح العلوم ، ص١٥٢ ـ ١٥٤ .

(١٧) ينظر : عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٣٢٤ .

(١٨) مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٣٢٥ ، وينظر : حاشية الدسوقي ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٣٢٥ .

(١٩) ينظر : الكتاب ، جـ١ ص٩٨ ـ ٩٩ ، ١٣٧ ـ ١٤٥ ، وفصل (الأمر) من هذا البحث ، ص٩٩ .

وكذلك اذا نهى خادمَه عن الكلام فتكلّم ، لافرق عندهم في ذلك بين (الأمـــر) و(النهي) » .(٢٠)

وجزم السيوطي بأنّ صيغة النهي موضوعة أصلا للتحريم ، فقال : « (النهي) ، وهو طلب الكفّ عن فعل ، وصيغته ، (لاتفعلْ) ، وهي حقيقة في (التحريم) ، وسرد مجازا لمعان منها ، (الكراهة) نحو : «وَلاَ تَمْشِ فِي الأَرْضِ مَرَحًا »(٢١) » .(٢٢)

والصحيح في صيغة (النهي) أنّها موضوعة (لطلب الكفّ عن الفعل) ، وَلاَ يتعيّن فيها (التحريم) أو (الكراهة) الاّ مع وجود قرينة تدل على ذلك .

دلالته على (الزمن)

ذهب السكاكي الى أنّ (النهي) مثل (الأمر) حقّه (الفور) ، يقـــول : « و (الأمر) و (النهي) حقّهما (الفور) . و (التراخي)يوقف على قرائن الأحوال . لكونهما للطلب . ولكون (الطلب) في استدعاء تعجيل المطلوب أظهر منه في عدم الاستدعاء له عند الانصاف . والنظر الى حال المطلوب بأخويهما ـ وهما (الاستفهام) و (النداء) ـ منبّه على ذلك صالح . وممّا ينبّه على ذلك تبادر الفهم اذا أمر المولى عبده بالقيام . ثم أمره قبل أن يقوم بأن يضطجع وينام حتى المساء . الى أنّ المولى غيّر الأمرَ دون تقدير الجمع بينهما في الأمر وارادة التراخي للقيام . وكذا استحسان العقلاء عند أمر المولى عبده بالقيام أو القعود أو عند نهيه إيّاه اذا لم يتبادر الى ذلك ذمّه » .(٢٣)

وقد جزم المغربي بأنّ (النهي) للفور . فقال : «إنّ (النهي) للفور والتكرار جزماً لأنّه لدفع المفسدة . فلشدّة حالها لاَبُدّ فيها من الفور وتكرار الكفّ ليتحقّق نفي المفسدة »(٢٤) . فعلى هذا اذا قيل للمخاطب ، (لا تشرب الخمرَ) . لا يُعَدُّ

---

(٢٠) الصاحبي ، ص١٥٧ ، وينظر : ص١٥٩ .
(٢١) سورة الاسراء ، الآية ٣٧ ، وسورة لقمان ، الآية ١٨ .
(٢٢) الاتقان ، جـ٢ ص٨٢ ، ومعترك الاقران ، جـ١ ص٤٤٢ .
(٢٣) مفتاح العلوم ، ص١٥٢ .
(٢٤) مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٢٥ .

ممتثلا للنهي إلاّ اذا كفّ عن الشرب في الحال . فلو شرب بعد النهي ثمّ كفّ لا يكون ممتثلا وذلك لعدم الفور في الامتثال الذي اقتضاه النهي[٢٥] .

والنحاة يجمعون على أنّ (لا) الناهية تختصّ بالدخول على الفعل المضارع فتقتضي استقبالـه . يقول المالقي : « و (لا) هذه تخلص الفعل المضارع للاستقبال لأنّها نقيضة لـ (تفعلُ) المخلّصة للحال . فإن قلت : (لا تفعلْ الآن) فعلى معنى تقريب المستقبل الى الحال »[٢٦] .

والواضح أنّ البلاغيين والنحويين لا يبحثون في الزمن الذي يمكن أن تدلّ عليه صيغةُ (النهي) ذاتُها . وإنّما هم يبحثون في زمن الامتثال للنهي . والصحيح في (النهي) أنّه لا يدلّ على زمن يتلبّسُ فيه الفاعلُ بالفعل . وإنّما هو مجرّدُ صيغةٍ يُطلب بها مِن المُخاطَبِ الكفّ عن الفعل . كما كان (الأمرُ) مجرّدَ صيغةٍ يُطلبُ بها مِن المُخاطَب القيام بالفعل .

دلالته على (المقدار)

ألمح الزمخشري ـ من النحويين والمفسرين ـ إلى أنّ صيغة النهي قد تفيد معنى الاستمرار والثبات إذا طُلب بها من المخاطَب أن يثبت على الحالة التي هو عليها . يقول في قوله تعالى « لقدجاءكَ الحقُّ من ربّكَ فلا تكونَنَّ من الْمُمْتَرِينَ . ولا تكونَنَّ مِنَ الذين كَذَّبُوا بآيـاتِ اللهِ فتكـونَ مِن الخاسـرين »[٢٧] : « أيْ : فَاثبتْ وَدُمْ على ما أنت عليه من انتفاء المرية عنك والتكذيب بآيات الله »[٢٨] . ويقول في قوله تعالى « ولا تَحْسبنَّ اللهَ غافلاً عمّا يعْملُ الظّالمونَ »[٢٩] : « إن كان خطاباً لرسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ففيه وجهان : (أحدهما) : التثبيت على ما كانَ عليه من أنّه لا يحسب اللهَ غافلاً . كقوله « ولا تكونَنَّ من المشركين » و « لا

---

(٢٥) ينظر : حاشية الدسوقي ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٢٥ .

(٢٦) رصف المباني ، ص٢٦٨ ، وينظر : المرتجل ، ص٢١٤ ـ ٢١٥ ، وشرح المفصل ، جـ٧ ص٤١ ، والجنى الداني ، ص٢٨٤ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص٢٤٦ ، والبرهان ، جـ٤ ص٢٥٥ ، والاتقان ، جـ١ ص١٧١ .

(٢٧) سورة يونس ، الآية ٩٤ ـ ٩٥ .

(٢٨) الكشاف ، جـ٢ ص٢٥٢ .

(٢٩) سورة ابراهيم ، الآية ٤٢

تَدْعُ مع اللهِ إلهاً آخر » . كما جاء في الأمر : « يأيُها الذينَ آمَنُوا آمِنُوا باللهِ ورسولِه » »[٣٠] . ويقول في قوله تعالى في مخاطبة النبيّ « وَلَا تُطِع الكافرينَ »[٣١] : « معناه : الدوام والثبات على ما كان عليه ، أو التهييج »[٣٢] .

وأبو حيان يرى « أنّ النهي يقتضي الامتناع من المنهي عنه في كل الأزمان »[٣٣] .

اختلف البلاغيون في مقدار (الكفّ عن الفعل) الذي تدل عليه صيغة (النهي) المطلقة : هل تدلّ على (المرّة) الواحدة ، أو على تكرار الكفّ (الاستمرار) ؟ .

فالسكاكي يرى أنّ كلًا من (الأمر) و (النهي) المطلق لا دلالة له على شيء من (المرّة) أو (الاستمرار) ، بل كل منهما مفوّض الى القرينة . فان كان المراد منهما معا قطع الفعل الواقع في الحال كانا للمرّة ، وان كان المراد منهما اتصال الفعل الواقع كانا للاستمرار والدوام في جميع الأزمنة التي يقدر المكلّف عليها . يقول : « وأما الكلام في أنّ (الأمر) أصل في (المرّة) أم في (الاستمرار) ، وأنّ (النهي) أصل في (الاستمرار) أم في (المرّة) كما هو مذهب البعض ؟ فالوجه هو أن ينظر : إن كان الطلبُ بهما راجعاً الى قطع الواقع ـ كقولك في الأمر للساكن : (تحرّكْ) ، وفي النهي للمتحرّك : (لا تتحرّكْ) ـ فالأشبه : (المرّة) . وإن كان الطلب بهما راجعا الى اتصال الواقع ـ كقولك في الأمر للمتحرّك : (تحرّكْ) ، ولا تظنن هذا طلبا للحاصل . فانّ الطلب حال وقوعه يتوجّه الى الاستقبال كما نبّهت عليه في صدر القانون ، ولا وجود في الاستقبال قبل صيرورته حالا . وقولك في النهي للمتحرّك : (لا تسكنْ) ـ فالأشبه : (الاستمرار) »[٣٤] .

اما المغربي فقد جزم بأنّ النهي للتكرار . يقول : « إنّ (النهي) للفور والتكرار جزماً لِأنّه لِدفع المفسدة . فلشدّة حالها لَابُدّ فيها من (الفور) و (تكرار

---

(٣٠) الكشاف ، جـ٢ ص٢٨٢

(٣١) سورة الأحزاب ، الآية ٤٨ .

(٣٢) الكشاف ، جـ٣ ص٢٦٦ .

(٣٣) البحر المحيط ، جـ١ ص٤٤٧ .

(٣٤) مفتاح العلوم ، ص١٥٢ ، وينظر : مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٢٥ ، وحاشية الدسوقي ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٢٥ .

الكفّ) ليتحقّق نفي المفسدة »[٣٥]. والمراد بـ « تكرار الكفّ » : دوامه واستمراره ، فاذا عاد بعد الكفّ لا يكون ممتثلاً[٣٦].

والصحيح في صيغة النهي المطلقة (لا تفعلْ) أنّها لا تتعرّض لمقدار (الكفّ عن الفعل) ، اذ لا دلالةَ فيها على شيء من (المرّة) أو (الاستمرار) ، ولا يعيّن فيها شيئاً من ذلك الاّ القرينة وطبيعة الشيء المنهيّ عنه . فلا شك في أنّ مقدار (الكفّ عن الفعل) الذي يقتضيه (النهي) في قولك : (لا تشرب الخمرَ) هو غير المقدار الذي يقتضيه النهي في قولك : (لا تتكلّمْ) . فالصورتانِ مُشتركتانِ في الدلالةِ على (طلبِ ترك الفعل) لا غير ، ومفترقتانِ في إرادةِ دوامه في الأولى ، وعدم إرادة دوامِهِ في الثانية[٣٧].

أداة النهي :

للنهي اداة واحدة هي (لا) الناهية ، وهي التي يطلب بها ترك الفعل . والنحاة يجمعون على أنّ (لا) الناهية تختص بالدخول على الفعل المضارع فتقتضي جزمه ، يقول سيبويه في « باب ما يعمل في الافعال فيجزمها » : « وذلك : (لم) ، و (لمّا) ، و (اللام) التي في الأمر وذلك قولك : (لِيفعلْ) ، و (لا) في النهي وذلك قولك : (لا تفعلْ) ، فإنّما هي بمنزلة (لم) .. واعلم أنّ حروف الجزم لا تجزم إلاّ الأفعال ، ولا يكون الجزم إلاّ في هذه الأفعال المضارعة للأسماء ، كما أنّ الجرّ لا يكون إلاّ في الأسماء »[٣٨]. ووافقهم في ذلك البلاغيون ، يقول السكاكي : « للنهي حرف واحد وهو (لا) الجازم في قولك : (لا تفعلْ) »[٣٩].

---

(٣٥) مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٢٥ .

(٣٦) ينظر : حاشية الدسوقي ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٢٥ .

(٣٧) ينظر : الإحكام في أصول الأحكام ، جـ٢ ص٢٨٥ .

(٣٨) الكتاب ، جـ٢ ص٨ ـ ٩ . وينظر : المقتضب ، جـ٢ ص١٣٤ ، ومعاني الحروف ، ص٨٢ ، والمرتجل ، ص٢١٤ ، وشرح المفصل ، جـ٧ ص٤٠ ـ ٤١ . وشرح الكافية ، جـ٢ ص٢٥٢ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص٢٤٦ ، وشرح شذور الذهب ص ٨٤ . ١٦٦ .

(٣٩) مفتاح العلوم ، ص١٥٢ ، وينظر : الايضاح ، جـ١ ص١٤٥ ، وشروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٢٤ .

وأرى أنّ (الجزم) أو (الإسكان) في صيغة النهي (لا تفعلْ) ليس نتيجة عمل (لا) الناهية ، وانّما هو قد التُزم فيها كما التُزم في صيغة الأمر (افعلْ) و (ليفعلْ) علامة على التشديد في الطلب ، وهذا ما ألمح إليه بعض النحاة ، حيث « ذهب أبو سعيد السيرافي إلى أنّ (لام) الأمر إنّما جزمت لِأنّ الأمر للمخاطب موقوف الآخر ، نحو (اذهبْ) ، فجُعل لفظ المعرب كلفظ المبني لِأنّه مثله في المعنى ، وحُمِلَت عليها (لا) في النهي ، مِن حيث كانت ضدًّا لها »[٤٠] . يؤيد ذلك أنّ العرب قد يلتزمون (الجزمَ) أو (الإسكانَ) مع غير أدوات الجزم اذا أرادوا تقويةَ المعنى وتأكيدَه ، كما فعلوا ذلك مع (لا) النافية في نحو قولهم : (جئته لا يكنْ له علىّ حجّة)[٤١] .

وفي مواضع كثيرة من القرآن الكريم جاء المضارع التالي للفاء الواقع بعد (لا) الناهية ، يحتمل أن يكون منصوباً جواباً للنهي ، وأن يكون مجزوماً عطفاً على النهي[٤٢] . يقول الفراء في قوله تعالى « وَلَا تَقْرَبَا هذِهِ الشجرةَ فَتَكُونَا من الظالمينَ »[٤٣] : « إنْ شِئتَ جعلتَ « فتكونا » جواباً نصباً ، وإنْ شِئتَ عطفتَه على أوّل الكلام فكان جزماً ، مثلُ قول امرىء القيس :

فَقُلْتُ له : صَوِّبْ ولا تَجْهَدَنْهُ فَيُذْرِكَ مِن أُخْرَى القَطَاةِ فَتَزْلَقِ

فجزم ، ومعنى (الجزم) : كأنّه تكرير النهي ، كقول القائل : لاتذهبْ ولاتعرضْ لِأحد . ومعنى (الجواب والنُصب) : لاتفعلْ هذا فَيُفْعَلَ بكَ مجازاةً . فَلَمّا عُطف حرف على غير ما يشاكله ، وكان في أوّله حادثٌ لا يصلح في الثاني ، نُصِبَ . ومثله قوله « وَ لَا تَطْغَوْا فيهِ فَيَحِلَّ عليكم غَضَبِي »[٤٤] و « لا تَفْتَرُوا على اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ »[٤٥] . .. ولا يجوز (الرفع) في واحدٍ من الوجهين إلّا أن تريد الاستئناف ، بخلاف المعنيين ، كقولك للرجل : لا تركبْ الى فلان فيركبُ إليك ، تريد : لا تركبْ إليه فإنّه سيركب

---

(٤٠) الأشباه والنظائر ، جـ١ ص١٩١ .

(٤١) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٢٥٢ .

(٤٢) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، جـ٢ ص٢٦٠ ـ ٢٦٤ .

(٤٣) سورة البقرة : الآية ٣٥ .

(٤٤) سورة طه : الآية ٨١ .

(٤٥) سورة طه : الآية ٦١ .

إليك . فهذا مخالف للمعنيين لِأنّه استئناف ... »[٤٦] . ويقول ابن جني في قراءة « إن اتَّقَيْتُنَّ فَلَا تَخْضَعْنَ بالقولِ فَيَطْمَعَ الذي في قلبِهِ مَرَضٌ »[٤٧] ـ بكسر العين في « فيطمعَ » ـ : « قال أبو الفتح : هو معطوف على قول الله تعالى « فلا تخضعن بالقول » ، أي : (فلا يطمع الذي في قلبه مرض) . فكلاهما منهي عنه ، إلّا أنّ النصبَ أقوى معنًى ، وأشدُّ اصابةً للعذر . وذلك أنّه إذا نصب كان معناه أنّ طمعَهُ إنّما هو مُسَبَّب عن خضوعهنّ بالقول . فالأصلُ في ذلك منهي عنه . والمنهي مسبب عن فعلهن . وإذا عطفه كان نهياً لهنَّ وله . وليس فيه دليل على أنّ الطمع راجع الأصل إليهنَّ ، وواقع من أجلهنَّ »[٤٨] .

ويرى ابن جني أنّ النهي للانسان إنّما يكون عن فعله هو . يقول في قراءة « وَلَا تَنَاسَوُا الفَضْلَ بينكم »[٤٩] : « الفرقُ بين « تَنْسوا » و « تَنَاسَوا » : أنّ « تَنْسَوا » نهيٌ عن النسيان على الاطلاق . أُنْسُوه أو تَنَاسَوه . فأمّا « تَنَاسَوا » فإنّه نهيٌ عن فعلهم الذي اختاروه . كقولك : (قد تَغَافَلَ وتَصَامَّ وتَنَاسى) إذا أظهره من فعله وتعاطاه وتظاهر به .. ويُحَسِّن هذهِ القراءةَ أنّكَ إنّما تنهى الانسان عن فعله هو ، والتناسي من فعله . فأنّما النسيان فظاهره أنّه من فعلِ غيرِه بهِ . فكأنّه أُنْسِيَ فَنَسِي . قال الله سبحانه : « وَمَا أَنْسَانِيهُ إلّا الشيطانُ »[٥٠] »[٥١] .

وأداة النهي (لا) تستعمل مع (المخاطب) و (الغائب) على السواء . يقول المبرد : « فأما حرف النهي فهو (لا) . وهو يقع على فعل (الشاهد) و (الغائب) . وذلك قولك : (لا يقمْ زيد) و (لا تقمْ يارجلُ) »[٥٢] . وذهب بعضهم الى أنّ الأكثر فيها كونها للمخاطب[٥٣] . ويجوز فيها قليلا ان تستعمل مع (المتكلم)

---

(٤٦) معاني القرآن ، جـ١ ص٢٦ ـ ٢٧ .

(٤٧) سورة الأحزاب ، الآية ٣٢ .

(٤٨) المحتسب ، جـ٢ص١٨١ ، وينظر ، البحر المحيط ، جـ٧ ص٢٣٠ .

(٤٩) سورة البقرة ، الآية ٢٣٧ .

(٥٠) سورة الكهف ، الآية ٦٣ .

(٥١) المحتسب ، جـ١ ص١٢٧ ـ ١٢٨ .

(٥٢) المقتضب ، جـ٢ ص١٣٤ ، وينظر ، كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص١٠٩٣ ، والمرتجل ، ص٢١٥ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٢٥٢ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص٢٤٦ ، والبرهان ، جـ٤ ص٢٥٤ .

(٥٣) ينظر ، همع الهوامع ، جـ٢ ص٥٦ .

نحو : (لاأَرينّكَ ههنا)[٥٤] . والمنهيّ في الحقيقة هنا هو المخاطب . أي : لا تكن ههنا حتى لا أراكَ[٥٥] . وهو ممّا أقيم فيه المُسبَّب مقامَ السبب . ومثلُه في الأمر : « وَلْيَجِدُوا فيكم غلظةً »[٥٦] أي : وأغلظوا عليهم ليجدوا ذلك . وانّما عدل الى الأمر بالوجدان تنبيها على أنّه المقصود بالذات . وأما الاغلاظ فلم يقصد لذاته . بل ليجدوه[٥٧] . وقد يأتي نهي المخاطب في صورة نهي الغائب . كقوله تعالى : « لا يفتنّنكم الشيطان »[٥٨] أي : لا تفتتنوا بفتنة الشيطان . يقول أبو حيان : « هو نهي للشيطان . والمعنى : نهيهم أنفسهم عن الاصغاء اليه والطواعية لِأمره . كما قالوا : « لا أَرينّكَ هنا » ومعناه : النهي عن الاقامة بحيث يراه »[٥٩] . ويقول الزمخشري في قوله تعالى « ياأَيُّها النّملُ ادخلوا مساكنَكم لا يحطمنّكم سليمانُ وجنودُه »[٦٠] : « إنّه في معنى : (لا تكونوا حيثُ أنتم فيحطمكم) . على طريقة (لَا أرينّكَ ههنا) . أراد : (لا يحطمنّكم جنودُ سليمان) . فجاء بما هو أبلغ »[٦١] . ويقول أبو حيان فيه : « هو من باب « لا أَرينّكَ ههنا » . نهت غير النملِ والمراد نهي النمل . أي : (لا تظهروا بأرض الوادي فيحطمكم) . و : (لا تكن هنا فأراكَ)[٦٢] » . وقال الزمخشري في قوله تعالى « فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ منه »[٦٣] : « فإن قُلتَ : النهي في قوله « فَلَا يكنْ » متوجه الى (الحرج) فما وجهه ؟ . قلت هو مِن قولهم (لاأرينّكَ ههنا) »[٦٤] . وممّا جاء منه في الشعر قول جرير :

ياتيمَ تيمَ عَدِيٍّ لَا أبالَكُم لا يُلْقِينّكُم في سَوْءَةٍ عُمَرُ

---

(٥٤) ينظر : الكتاب ، جـ٣ ص١٠١ ، وشرح الكافية ، جـ٣ ص٢٥٢ ، والبحر المحيط ، جـ٤ ص٤٤ ، وهمع الهوامع ، جـ٢ ص٥٦ ، وشرح شواهد المغني ، جـ٢ ص ٦٢٦ ، ٦٢٤ .

(٥٥) ينظر : شرح الكافية ، جـ٣ ص٢٥٢ .

(٥٦) سورة التوبة ، الاية ١٢٣ .

(٥٧) ينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص٢٤٦ .

(٥٨) سورة الاعراف ، الاية ٢٧ .

(٥٩) البحر المحيط ، جـ٤ ص٢٨٣ ، وينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص٢٤٦ .

(٦٠) سورة النمل ، الاية ١٨ .

(٦١) الكشاف ، جـ٣ ص١٤٢ .

(٦٢) البحر المحيط ، جـ٧ ص٦١ ـ ٦٢ ، وينظر : دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، جـ٢ ص٥١٩ .

(٦٣) سورة الأعراف ، الآية ٢ .

(٦٤) الكشاف ، جـ٣ ص٦٦ .

فالنهي واقع في اللفظ على عمر ، وهو في المعنى واقع عليهم ، أيْ : لا يوقعنّكم عمر في بليّة ومكروه لِأجل تعرّضه لي ، أي : امنعوه من هجائي حتى تأمنوا أن ألقيكم في بليّة ، فإنّكم قادرون على كفّه ، فاذا تركتم نهيه فكأنكم رضيتم بهجوه إياي[٦٥] .

وفي القرآن الكريم جاء استعمال (لا) في نهي (المخاطب) يزيد كثيرا عن استعمالها في نهي (الغائب)[٦٦] ، ومن استعمالها في نهي (المخاطب) قوله تعالى : « لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ »[٦٧] ، ومن استعمالها في نهي (الغائب) قوله تعالى : « لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ »[٦٨] . وجاءت (لا) لنهي المتكلم في قراءة شاذة في قوله تعالى « فَيُقْسِمَانِ بِاللَّهِ إِنِ ارْتَبْتُمْ لَا نَشْتَرِي بِهِ ثَمَنًا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَلَا نَكْتُمُ شَهَادَةَ اللَّهِ إِنَّا إِذًا لَمِنَ الْآثِمِينَ »[٦٩] فقد قرأ الحسن والشعبي : « ولا نكتم » ـ بجزم « الميم » ـ نَهَيَا أنفسَهما عن كتمان الشهادة[٧٠] .

وقد يُنهى المخاطبُ ويكون المراد نهي القوم جميعاً ، أو يراد به تثبيت المخاطب على التزامه ، والاستمرار في الانتهاء عمّا انتهى عنه ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « لَا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الَّذِينَ كَفَرُوا فِي الْبِلَادِ »[٧١] : « فإن قُلتَ : كيف جاز أنْ يغترَّ رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ بذلك حتى يُنهى عن الاغترار به ؟ ، قُلتُ : فيه وجهان : (أحدهما) : أنّ مدره القوم ومتقدمهم يُخاطب بشيء ، فيقوم خطابه مقام خطابهم جميعاً ، فكأنّه قيل : لا يغرنّكم . (والثاني) : أنّ رسولَ اللهِ ـ صلى الله عليه وسلم ـ كانَ غير مغرور بحالهم ، فأُكّد عليه ما كان عليه ، وثُبّت على التزامه ، كقوله : « ولا تكنْ مِن الكافرين » و « لا تكونَنّ مِن المشركين » و « لا

---

(٦٥) ينظر : خزانة الأدب ، جـ٢ ص٢٩٨ ـ ٢٩٩ .

(٦٦) ينظر : دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، جـ٢ ص٥١٧ .

(٦٧) سورة الممتحنة : الاية ١ .

(٦٨) سورة ال عمران : الاية ٢٨ .

(٦٩) سورة المائدة : الاية ١٠٦ .

(٧٠) ينظر : البحر المحيط ، جـ٤ ص٤٤ ، ودراسات لاسلوب القران الكريم ، جـ٢ ص٥١٧ . وأرى أنّ (الجزم) او (الاسكان) في هذه القراءة يجوز ان يكون قد التُزم مع (لا) النافية لتقوية معنى النفي وتوكيده .

(٧١) سورة آل عمران : الآية ١٩٦ .

تُطِعِ المكذّبين »، وهذا في (النهي) نظير قوله في (الأمر) : « آهْدِنَا ٱلصِّرَاطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ » و « يا أيُّها الذينَ آمَنُوا آمِنُوا »[٧٢].

وقد يُقام المُسَبَّب مُقام السبب في النهي ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « وَلَا يُشْعِرَنَّ بِكُمْ أَحَداً »[٧٣] : « يعني : ولا يفعلنَّ ما يؤدّي من غير قصد منه الى الشعور بنا ، فَسُمّي ذلك إشعاراً منه بهم ، لِأنّه سَبَبٌ فيه »[٧٤]. ويقول في قوله تعالى « فَلَا يَصُدَّنَّكَ عَنْهَا مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِهَا وَٱتَّبَعَ هَوَاهُ فَتَرْدَىٰ »[٧٥] : « فإن قُلتَ ، العبارة لنهي مَنْ لا يؤمن عن صَدّ موسى ، والمقصود نهي موسى عن التكذيب بالبعث ، أو أمره بالتصديق ، فكيف صلحت هذه العبارة لِأداء هذا المقصود ؟ ، قُلتُ : فيه وجهان ، (أحدهما) : أنّ صَدَّ الكافر عن التصديق بها سبب للتكذيب ، فذكر السبب ليدلّ على المُسَبَّب . (والثاني) : أنّ صَدَّ الكافر مُسَبَّب عن رخاوة الرجل في الدين ولين شكيمته ، فَذُكِر المُسَبَّب ليدل على السبب ، كقولهم : (لأُرَيِّنَّكَ ههنا) ، المراد : نهيه عن مشاهدته والكون بحضرته ، وذلك سبب رؤيته إيّاه . فكان ذكر المُسَبَّب دليلاً على السبب ، كأنّه قيل : فَكُنْ شديدَ الشكيمةِ صليب المعجم حتى لا يتلوّح منك لمن يكفر بالبعث أن يطمع في صَدِّكَ عَمَّا أنت عليه ، يعني : أنّ مَن لا يؤمن بالآخرة هم الجمّ الغفير ، إذ لا شَيْءَ أَطَمّ على الكفرة وَلَا هُمْ أشدُّ له نكيراً من البعث ، فلا يهولنك وفور دهمائهم ولا عظم سوادهم ، ولا تجعل الكثرة مزلة قدمك ، واعلم أنّهم وإن كثروا تلك الكثرة فقدوتهم فيما هم فيه هو الهوى واتباعه لا البرهان وتدبره . وفي هذا حَثٌّ عظيم على العمل بالدليل ، وزجر بليغ عن التقليد ، وإنذار بأنّ الهلاك والردى مع التقليد وأهله »[٧٦].

وقد يُنهى الغائبُ ويكون المُراد نهي المخاطب ، يقول ابن جني في قراءة « رَبُّنا لَا تَزِغْ قُلُوبُنا »[٧٧] : « هذا في المعنى عائدٌ إلى قراءة الجماعة « لَا تُزِغْ

---

(٧٢) الكشاف ، جـ١ ص٤٩٠ ، وينظر : البحر المحيط ، جـ٢ ص١٤٦ ـ ١٤٧ .

(٧٣) سورة الكهف : الآية ١٩ .

(٧٤) الكشاف ، جـ٢ ص٤٧٧ .

(٧٥) سورة طه : الآية ١٦ .

(٧٦) الكشاف ، جـ٢ ص٥٢٣ ، وينظر : ص٥٥٥ في تفسير « فقُلنا ياآدمُ إنّ هذا عدوٌّ لكَ ولزوجكَ فلا يُخرِجَنَّكُما مِن الجنّةِ فتشقى » ، جـ٤ ص١٤٤ في تفسير « فانطلَقُوا وهُمْ يَتَخافتُونَ ألّا يَدخُلنّها اليومَ عليكم مسكينٌ » ، والبحر المحيط ، جـ٦ ص٢٢٢ .

(٧٧) سورة آل عمران : الآية ٨ .

قلوبَنا » ، وذلك أنّه في الظاهر طلبٌ من القلوب ورغبةٌ إليها ، فهو كقول الراجز فيما أنشده ابن الأعرابي :

* يارَبِّ لا يرجعْ إلينا طِفْلا *

فظاهره الطلب والرغبة الى ذلك الانسان المدعو إليه ، وإنّما المسئول الله سبحانه ، حتى كأنّه قال : اللهمّ لا ترجعه إلينا ، ويؤكد ذلك النداءُ في قوله تعالى « رَبَّنا » .. فقد علمت إذن معنى « لَا تُزِغْ قلُوبَنا » هو معنى « لا تُزِغْ قلُوبَنا » ، ألَا ترى أنّ القلوب لا تملك شيئاً فَيُطلَبُ منها ، فالمسئول إذن واحدٌ وهو الله سبحانه »[٧٨] . يقول الزمخشري في قوله تعالى « فَلَا تُشْمِتْ بِيَ الأعداءَ »[٧٩] : « وقرئ « فَلَا يَشْمَتْ بي الأعداءُ » على نهي الأعداء عن الشماتة ، والمراد أن لا يُحِلَّ به ما يشمتون به لِأَجله »[٨٠] . ويقول في قوله تعالى « إنّما المشركون نَجَسٌ فَلَا يَقْرَبوا المسجدَ الحرامَ بعدَ عامهم هذا »[٨١] : « نهيُ المشركينَ أن يقربوهُ راجعٌ الى نهي المسلمين عن تمكينهم منه »[٨٢] .

ويقول في قوله تعالى « فَلَا يُنَازِعُنَّكَ في الأمرِ »[٨٣] : « هو نهي لرسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ ، أي : لا تلتفت الى قولهم ولا تُمَكِّنْهُمْ مِن أن ينازعوك .. وقال الزجاج : هو نهي له ـ صلى الله عليه وسلم ـ عن منازعتهم ، كما تقول : (لا يضاربَنَّكَ فلان) ، أي : لا تضاربه . وهذا جائز في الفعل الذي لا يكون إلّا بين اثنين »[٨٤] .

وجاء في القرآن الكريم النهيُ عن الإفساد في الأرض ، وهو مِمّا أُقيم فيه المُسَبَّب مقامَ السبب ، يقول أبو حيان في قوله تعالى « وإذا قيل لهم : لا تفسدوا في الأرض »[٨٥] : « النهي عن الإفساد في الأرض من (باب النهي عن المسبَّب والمراد

---

(٧٨) المحتسب ، جـ١ ص١٥٤ .
(٧٩) سورة الأعراف ، الآية ١٥٠ .
(٨٠) الكشاف ، جـ٢ ص١٨٤ .
(٨١) سورة التوبة ، الآية ٢٨ .
(٨٢) الكشاف ، جـ٢ ص١٨٤
(٨٣) سورة الحج ، الآية ٦٧ .
(٨٤) الكشاف ، جـ٣ ص٢١ .
(٨٥) سورة البقرة ، الآية ١١ .

النهي عن السبب) ، فمتعلق النهي حقيقة هو مصافاة الكفار وممالاتهم على المؤمنين بافشاء السر إليهم وتسليطهم عليهم ، لإفضاء ذلك الى هيج الفتن المؤدي إلى الإفساد في الأرض ، فجعل ما رتب على المنهي عنه حقيقة منهيّاً عنه لفظاً

والنهي عن الإفساد في الأرض هنا كالنهي في قوله تعالى « ولاتعثوا في الأرض مفسدين »(٨٦) ، وليس ذكر (الأرض) لمجرد التوكيد ، بل في ذلك تنبيه على أنّ هذا المحل الذي فيه نشأتكم وتصرفكم ، ومنه مادّة حياتكم ، وهو سترة أمواتكم ، جدير أن لا يفسد فيه ، إذ محل الاصلاح لا ينبغي أن يجعل محل الافساد ، ألا ترى الى قوله تعالى « ولا تفسدوا في الأرض بعد اصلاحها »(٨٧) .. الى غير ذلك من الآيات المنبّهة على الامتنان علينا بالأرض وما أودع الله فيها من المنافع التي لا تكاد تحصى . وقابلوا النهي عن الافساد بقولهم : « إنّما نحن مصلحون »(٨٨) ، فأخرجوا الجواب جملة اسمية لتدلّ على ثبوت الوصف لهم ، وأكّدوها بـ (إنّما) دلالة على قوة اتصافهم بالاصلاح »(٨٩) .

كما جاء في القرآن الكريم النهيُ عن السَبَبِ ليمتنع المُسَبَّب ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « ولا يغرنَّكَ تقلُّبُ الذين كفروا في البلاد »(٩٠) : « قد جعل النهي في الظاهر للتقلب ، وهو في المعنى للمخاطب ، وهذا من تنزيل السبب منزلة المسبب ، لأنّ التقلُّبَ لو غَرَّهُ لاغترَّ به ، فمنع السبب ليمتنع المسبب »(٩١) .

وكثر في القرآن الكريم النهيُ عن الكون على صفة من الصفات ، نحو قوله تعالى : « فلا تكوننّ ظهيرا للكافرين »(٩٢) ، « فلا تكوننّ من الجاهلين »(٩٣) ، « ولا تكوننّ من الذين كذّبوا بآيات الله »(٩٤) ، « فلا تكن في مرية منه »(٩٥) . ويرى ابو حيان أنّ النهي عن الكون على صفة أبلغ من النهي عن تلك الصفة ، يقول في قوله

---

(٨٦) سورة البقرة ، الآية ٦٠ .
(٨٧) سورة الأعراف ، الآية ٥٦ .
(٨٨) سورة البقرة ، الآية ١١ .
(٨٩) البحر المحيط ، جـ١ ص٦٥ .
(٩٠) سورة آل عمران ، الآية ١٩٦ .
(٩١) الكشاف ، جـ١ ص٤٩٠ .
(٩٢) سورة القصص ، الاية ٨٦ .
(٩٣) سورة الانعام ، الاية ٣٥ .
(٩٤) سورة يونس ، الاية ٩٥ .
(٩٥) سورة هود ، الاية ١٧ .

تعالى « ٱلْحَقُّ مِنْ رَبِّكَ فَلا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ »[٩٦] : « نهي أن يكون منهم ، والنهي عن كونه منهم أبلغ من النهي عن نفس الفعل ، فقولك (لا تكنْ ظالماً) أبلغ من قولك (لَا تَظلِمْ) ، لأنّ (لاتَظلِمْ) نهي عن الالتباس بالظلم ، وقولك (لاتكنْ ظالماً) نهي عن الكون بهذه الصفة ، والنهي عن الكون على صفة أبلغ من النهي عن تلك الصفة ، اذ النهي عن الكون على صفة يدلّ بالوضع على عموم الأكوان المستقبلة على تلك الصفة ، ويلزم من ذلك عموم تلك الصفة ، والنهي عن الصفة يدلّ بالوضع على عموم تلك الصفة ، وفرق بين ما يدل على عموم ويستلزم عموما وبين ما يدلّ على عموم فقط ، فلذلك كان أبلغ ، ولذلك كثر النهي عن الكون .. والكينونة في الحقيقة ليست متعلق النهي ، والمعنى : لا تَظلِمْ في كُلِّ أكوانِكَ ، أي : في كُلِّ فرد فرد من أكوانك ، فلا يمرّ بك وقت يوجد فيه منك ظلم ، فتصير (كان) فيه نصّاً على سائر الأكوان ، بخلاف (لَا تَظلِمْ) »[٩٧] .

وكثر في القران الكريم كذلك النهي عن قربان فعل الشيء ، ومن ذلك قوله تعالى : « تِلْكَ حُدُودُ ٱللهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا »[٩٨] ، و « لَا تَقْرَبُوا ٱلصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارى »[٩٩] ، و « لَا تَقْرَبُوا الزنى »[١٠٠] ، و « لَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ »[١٠١] . والنهي عن قربان فعل الشيء أبلغ من النهي عن فعله ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « تِلْكَ حُدُودُ ٱللهِ فَلَا تَقْرَبُوهَا » : « إن قُلتَ : كيف قيل « فلا تقربوها » مع قوله « فلا تعتدوها » و « مَن يتعدّ حدودَ اللهِ » ؟ ، قُلتُ : مَن كانَ في طاعة اللهِ والعمل بشرائعه فهو متصرف في حَيِّز الحق ، فنهي أن يتعدّاه ، لأنّ مَن تعدّاه وقع في حَيِّز الباطل ، ثُمّ بولغ في ذلك فنهي أن يقرب الحدّ الذي هو الحاجز بين حَيِّزي الحق والباطل لئلّا يداني الباطل ، وأن يكون في الواسطة متباعداً عن الطرف فضلا عن أن يَتَخَطّاه ، كما قال رسول الله ـ صلى الله عليه وسلم : « إنّ لِكُلِّ مَلِكٍ حمى ، وحمى اللهِ محارمه ، فَمَن رَتَعَ حول الحمى يُوشِكُ أن يقعَ فيه » ، فالرتع حول الحمى وقربان حَيِّزه واحد »[١٠٢] . ويقول أبو حَيَّان

---

(٩٦) سورة البقرة ، الاية ١٤٧ .

(٩٧) البحر المحيط ، جـ١ ص٤٣٦ ـ ٤٣٧ ، وينظر : دراسات لاسلوب القران الكريم ، جـ٢ ص٥٢٠ .

(٩٨) سورة البقرة ، الاية ١٨٧ .

(٩٩) سورة النساء ، الاية ٤٣ .

(١٠٠) سورة الاسراء ، الاية ٣٢ .

(١٠١) سورة الانعام ، الاية ١٥١ .

(١٠٢) الكشاف ، جـ١ ص٣٤٠ .

« النهي عن القربان للحدود أبلغ من النهي عن الالتباس بها . .. وما كان منهيًّا عن فعله كان النهي عن قربانه أبلغ »[١٠٣] . ويقول في قوله تعالى « يأأيُّها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى » : « بالغ تعالى في النهي عن أن يصلي المؤمن وهو سكران بقوله : « لا تقربوا الصلاة » ، لِأنّ النهي عن قربان الصلاة أبلغ من قوله : (لا تصلّوا وأنتم سكارى) »[١٠٤] .ويقول أبو حيان أيضاً في قوله تعالى « ولا تقربا هذهِ الشجرةَ »[١٠٥] : «نهاهما عن (القربان)، وهو أبلغ من أن يقع النهي عن (الأكل) . لِأنّهُ إذا نُهي عن القُربان فكيف يكون الأكل منها ؟ . والمعنى : لاتقرباها بالأكل »[١٠٦] .

وأوضح الزمخشري سِرَّ الفصاحة والبلاغة في إدخال حرف النهي على ما ليس بمنهيّ عنه حقيقة . في نحو قوله تعالى « فَلَا تَمُوتُنَّ إلّا وأنْتُم مُسْلِمُونَ »[١٠٧] . يقول في تفسير الآية : « « فَلَا تَمُوتُنَّ » معناه : فلا يكن موتكم إلّا على حال كونكم ثابتين على الاسلام . فالنهي في الحقيقية عن كونهم على خلاف حال الاسلام إذا ماتوا . كقولك : (لا تُصَلِّ إلّا وأنتَ خاشعٌ) . فلا تنهاه عن الصلاة . ولكن عن ترك الخشوع في حال صلاته . فإن قُلتَ : فأيُّ نكته في إدخال (حرف النهي) على (الصلاة) وليس بمنهيّ عنها ؟ . قُلتُ : النكتة فيه إظهار أنّ الصلاة التي لا خشوع فيها كلاصلاة . فكأنّه قال : (أنهاك عنها إذا لم تصلّها على هذه الحالة) . ألَا ترى إلى قوله عليه الصلاة والسلام : « لا صلاةَ لجار المسجد إلّا في المسجد » . فإنّه كالتصريح بقولك لجار المسجد : (لا تُصَلِّ إلّا في المسجد) . وكذلك المعنى في الآية : إظهار أنّ موتهم لا على حال الثبات على الاسلام موت لا خير فيه . وأنّه ليس بموت السعداء . وأنّ مِن حقّ هذا الموت أن لا يحلّ فيهم . وتقول في (الأمر) أيضاً : (مُتْ وأنتَ شهيد) . وليس مرادك الأمر بالموت . ولكن بالكون على صفة

---

(١٠٣) البحر المحيط ، جـ٢ ص٥٤ . وينظر : دراسات لاسلوب القران الكريم ، جـ٢ ص٥٢٢ .

(١٠٤) البحر المحيط ، جـ٢ ص٢٥٥ .

(١٠٥) سورة البقرة : الآية ٣٥ .

(١٠٦) البحر المحيط ، جـ١ ص١٥٨ .

(١٠٧) سورة البقرة : الآية ١٣٢ .

الشهداء إذا ماتَ ، وإنّما أمرته بالموت اعتداداً منك بميتته ، وإظهاراً لفضلها على غيرها ، وأنّها حقيقة بأن يحثّ عليها »(١٠٨) .

أصل أداة النهي

الصحيح في (لا) الناهية أنّها أداة أصيلة موضوعة أصلا لطلب ترك الفعل(١٠٩) .

وزعم بعض النحاة أنّ أصلها : (لام الأمر) زيدت عليها (ألف) ، ففتحت لأجلها ، وانتقل بذلك معناها من الأمر الى النهي . وزعم السهيلي أنّها : (لا) النافية ، والجزم بعدها بـ (لام الأمر) مضمرة قبلها ، وحذفت كراهة اجتماع لامين في اللفظ(١١٠) ، وحجّته في ذلك أنّ الناهي يطلب نفي الفعل وتركه ، كما يطلب الآمر وجوده(١١١) .

وقد أنكر أكثر النحاة هذين الرأيين(١١٢) ، لأنّهما ضعيفان(١١٣) ، اذ لا دليل على صحتهما(١١٤) ، وَلاسِيَّمَا الثاني منهما فهو في غاية الشذوذ ، لأنّ فيه ادّعاء اضمار لم يلفظ به قط ، فلا يحفظ من لسان العرب : (للاتذهب) لا في نثر ولا في نظم . وأيضا لِأَنَّ جمهور النحويين قد أجمعوا على أنّ (لا) في (النهي) تفيد معنى النهي أو طلب الكف عن الفعل لا طلب النفي بمعنى الانتفاء(١١٥) .

---

(١٠٨) الكشاف ، جـ١ ص٢١٣ ، وينظر : ص٢٤٣ في تفسير قوله تعالى « وأنفقوا في سبيل الله ولا تُلقوا بأيديكم الى التهلكة » ، و ص٣٧٣ في تفسير قوله تعالى « ولا تعزموا عقدة النكاح » ، و ص٤٥٠ في تفسير قوله تعالى « ياأيُّها الذين آمنوا اتقوا الله حقّ تقاته ولا تموتنّ إلاّ وأنتم مسلمون » ، والبحر المحيط ، جـ١ ص٢٩٩ .

(١٠٩) ينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص٢٤٧ .

(١١٠) ينظر : الجنى الداني ، ص٢٨٤ .

(١١١) ينظر : الاشباه والنظائر ، جـ٣ ص٦٢ .

(١١٢) ينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص٢٤٧ .

(١١٣) ينظر : شرح الاشموني ، جـ٣ ص٥٧٤ .

(١١٤) ينظر : همع الهوامع ، جـ٢ ص٥٦ .

(١١٥) ينظر : الاشباه والنظائر ، جـ٣ ص٦٢ ، وظاهرة الشذوذ ، ص٤٢١ ، والاساليب الانشائية في النحو العربي ، لعبد السلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، مصر ١٩٧٩ ، ص١٨٤ .

صيغة النهي بلفظ الخبر

قد يستعمل (الخبر) في معنى (النهي)[١١٦] ، ومن ذلك قوله تعالى : « وإذ أخذنا ميثاقَ بني اسرائيلَ لا تَعبدُونَ إلاّ اللهَ »[١١٧] أي : لا تعبدوا ، وقوله : « وإذ أخذنا ميثاقكم لا تَسفِكُونَ دِماءَكم ولا تُخرِجُونَ أنفسَكُم مِن دِيارِكُم »[١١٨] أي : (لا تسفكوا) و (لاتخرجوا)[١١٩] .

يقول ابن جني في قراءة « وأَشْهِدُوا إذَا تَبَايَعْتُمْ وَلا يُضَارُّ كاتبٌ وَلاَ شهيدٌ »[١٢٠] ـ برفع « وَلاَ يُضَارُّ » ـ : « إن شئتَ كان لفظُ (الخبر) على معنى (النهي) ، حتى كأنّه قال : (وَلاَ يُضَارِرْ) ، كقولهم في الدعاء : (يَرْحَمُهُ الله) أي : لِيَرْحَمْهُ الله ، و (يَغْفِرُ اللهُ لَكَ) أيْ : لِيَغْفِرِ اللهُ لَكَ ، و (لا يَرْحَمُ اللهُ قَاتِلَكَ) فَرُفِع على لفظ الخبر وأنتَ تريد : (لا يَرْحَمْهُ الله) جَزماً ، فتأتي بلفظ (الخبر) وأنتَ تريد معنى (الأمر) و (النهي) على ما ذكرنا »[١٢١] .

ويرى الزمخشري أنّ (النهي) أو (الأمر) بلفظ الخبر أبلغ من صريح النهي والأمر ، يقول في قوله تعالى « وإذ أخذنا ميثاقَ بني اسرائيلَ لا تَعبدُونَ الاّ اللهَ » : « « لا تعبدون » : (إخبار) في معنى (النهي) ، كما تقول : (تذهبُ الى فلان تقولُ له هذا) تريد (الأمر) ، وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي ، لِأَنّه كأنّه سورع الى الامتثال والانتهاء فهو يخبر عنه . وتنصره قراءة عبدالله وأبيّ : « لا تعبدوا » »[١٢٢] ويقول في قوله تعالى « وَمَنْ قُتِلَ مظلوماً فقد جَعَلْنا لِوَلِيِّه سُلطاناً فَلا يُسْرِفْ في الْقَتْلِ إنّه كان مَنْصُوراً »[١٢٣] : « قَرَأَ أبو مسلم صاحب الدولة : « فَلا يُسْرِفُ » ـ بالرفع ـ على أنّه (خبر) في معنى (الأمر) ، وفيه مبالغة ليست في الأمر »[١٢٤] . ويقول في

---

(١١٦) ينظر : الصاحبي ، ص١٥٠ .

(١١٧) سورة البقرة : الاية ٨٣ .

(١١٨) سورة البقرة : الاية ٨٤ .

(١١٩) ينظر : البرهان ، جـ٢ ص٢٩١ ، ٣٢١ .

(١٢٠) سورة البقرة : الآية ٢٨٢ .

(١٢١) المحتسب ، جـ١ ص١٤٩ .

(١٢٢) الكشاف ، جـ١ ص٢٩٢ ـ ٢٩٣ ، وينظر : البحر المحيط ، جـ١ ص٢٨٣ ، ٢٨٩ ، ونحو القرآن ، ص٩٩ ـ ١٠١ .

(١٢٣) سورة الإسراء : الآية ٣٣ .

(١٢٤) الكشاف ، جـ٢ ص٤٤٨ .

قوله تعالى « الزَّاني لا يَنْكِحُ إلاّ زانيةً »[١٢٥] : « عن عمرو بن عبيد ـ رضي الله عنه ـ : « لا يَنْكِحْ » ـ بالجزم ـ على النهي . والمرفوع فيه أيضاً معنى النهي ولكن أبلغ وآكد . كما أنّ (رَحِمَكَ الله) و (يَرْحَمُكَ) أبلغُ مِن (لِيَرْحَمْكَ) »[١٢٦] .

والبلاغيون قد فصّلوا القول في الأسباب المحسّنة لاستعمال الخبر في موضع الطلب . ومن هذه الأسباب التي ذكروها : « حمل المخاطب على المذكور أبلغَ حمل بألطف وجه .. قال تعالى : « وإذ أخذنا ميثاقَ بني اسرائيل لا تَعبدُونَ إلاّ الله » في موضع : (لا تعبدوا) ، « وإذ أخذنا ميثاقَكُم لا تَسفِكُونَ دمائَكم » في موضع : (لا تسفكوا) »[١٢٧] .

استعمال (النهي) في غير معناه الحقيقي :

قد يستعمل (النهي) في غير معناه الحقيقي ، فيفيد المعاني الاتية :

١ ـ الدعاء :

ذكر سيبويه أنّ (لا) الناهية قد تستعمل في معنى (الدعاء)[١٢٨] ، وقد كثر ذلك في القرآن الكريم[١٢٩] ، ومن ذلك قوله تعالى : « رَبَّنَا لا تُؤاخِذْنا إن نَسينا أو أَخْطَأنا . رَبَّنَا ولا تَحْمِلْ علينا اصراً كما حَمَلْتَهُ على الّذين مِن قَبْلِنا . رَبَّنا ولا تُحَمِّلْنا ما لا طاقةَ لنا بهِ . وَاعْفُ عَنّا . واغْفِرْ لنا . وَارْحَمْنا . أنتَ مَوْلانا فَانْصُرْنا على القومِ الكافرين »[١٣٠] . ومنه قول مُتَمِّم بن نويرة:

فَلا تَفْرَحَنْ يوماً بنفسك إنَّني أرى الموتَ وَقّاعاً على مَن تشجَّعا

---

(١٢٥) سورة النور : الآية ٣ .

(١٢٦) الكشاف ، جـ٣ ص٥٠ .

(١٢٧) مفتاح العلوم ، ص١٥٥ ، وينظر : الايضاح ، جـ١ ص١٤٦ ـ ١٤٧ ، وشروح التلخيص ، جـ٢ ص٣٣٨ ـ ٣٤٠ .

(١٢٨) ينظر : الكتاب ، جـ١ ص١٤٢ ، جـ٣ ص ٨ ، والمقتضب ، جـ٢ ص٤٤ .

(١٢٩) ينظر : دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، جـ٢ ص٥١٧ ـ ٥١٩ .

(١٣٠) سورة البقرة : الآية ٢٨٦ .

فقوله « لا تفرحن يوماً بنفسِكَ » : دعاءٌ عليه ، أي : لا فرحْتَ بنفسك . وقوله أيضاً :

فَلا يَهْنِىءَ الواشينَ مقتلُ مالكٍ فقد آبَ شانيه إياباً فَوَدَّعا

فقوله « لا يَهْنِىءَ الواشينَ » : دعاءٌ عليهم في صورة النهي[١٣١] . ومن استعمال (النهي) في معنى (الدعاء) أيضا قول الشاعر :

أبا عُرْوَ لَا تَبْعَدْ فكلُّ ابنِ حُرَّةٍ سَيَدْعُوهُ داعِي مَوْتَةٍ فَيُجِيب

يقول البغدادي في شرح هذا البيت : « « أباعُرْوَ » : منادى بحرف النداء المحذوف . .. وقوله « لا تَبعدْ » أي : لا تَهلكْ . وهو (دعاءٌ) خرج بلفظ (النهي) ، كما يخرج (الدعاء) بلفظ (الأمر) وإن كان ليس بأمر ، نحو : (اللهمَّ اغفرْ لنا) . .. فإن قيل : كيف قال « لا تَبعدْ » وهو قد هلك ؟ . أُجيب : بأنّ العرب قد جرت عادتُهم باستعمال هذه اللفظة في الدعاء للميّت . ولهم في ذلك غرضان : (أحدهما) : أنّهم يريدون بذلك استعظام موت الرجل الجليل ، وكأنّهم لا يصدّقون بموته ، وقد بَيَّنَ هذا المعنى النابغة الذبياني بقوله :

يقولون « حِصْنٌ » ثُمَّ تأبى نفوسُهُمْ وكيف بِحِصْنٍ والجبالُ جُنُوحُ ؟
ولم تَلْفظ الموتى القُبُورُ ولم تزُلْ نجومُ السماءِ ، والأديمُ صحيحُ ؟

أراد : انّهم يقولون : (مات حصن) ، ثم يستعظمون أن ينطقوا بذلك ، ويقولون : كيف يجوز أن يموت ، والجبالُ لم تُنْسَفْ والنجومُ لم تنكدِر ، والقبورُ لم تُخرِج موتاها ، وجرمُ العالم صحيح لم يحدث فيه حادث ؟ ! . وهكذا تستعمله العرب فيمن هلك فشقَّ هلاكُهُ على مَن يفقده . قال الفَرَّار السُّلَميّ :

ما كانَ ينفعني مقالُ نسائهم وقَتلْتُ دونَ رجالِهم : لا تبْعِدِ ؟ !

ومثله قول مالك بن الريب :

---

(١٣١) ينظر : خزانة الأدب ، جـ٥ ص٢٤٧ ـ ٢٤٨ .

يقولون : لا تَبْعَد ، وهم يدفنوني ، وأينَ مكانُ البُعدِ إلاّ مكانيا ؟ !

(والغرض الثاني) : أنّهم يريدون الدعاء له بأن يبقى ذِكْرُهُ ولا يُنْسَى ، لِأنّ بقاءَ ذكرِ الانسان بعدَ موته بمنزلة حياته ، كما قال الشاعر :

فإنْ تَكُ أفْنَتْهُ الليالي فأوشكتْ فإنّ له ذكراً سَيُفنِي الليالِيا »[١٣٣] .

٢ ـ المنع :

ذهب سيبويه إلى أن (النهي) إذا دخل على (التخيير) و (الإباحة) امتنع فعلُ الجميع ، يقول : « وإن نفيتَ هذا قلتَ : (لا تأكلْ خبزاً أو لحماً أو تمراً) ، كأنّكَ قُلتَ : لا تأكلْ شيئاً مِن هذه الأشياء . ونظير ذلك قوله عَزّوجل : « وَلَا تُطِعْ منهم آثماً أو كفوراً »[١٣٣] أي : لا تُطِعْ أحداً مِن هؤلاء »[١٣٤] . ويقول ابن هشام : « وإذا دخلت (لا) الناهية امتنع فعلُ الجميع ، نحو : « ولا تُطِعْ منهم آثماً أو كفوراً » إذ المعنى : لا تُطِعْ أحدهما .. وتلخيصه : أنّها تدخل للنهي عمّا كان مباحاً ، وكذا حكم (النهي) الداخل على (التخيير) »[١٣٥] .

٣ ـ التهييج والإلهاب :

ذهب الزمخشري الى أن (النهي) يفيد معنى (التهييج والإلهاب) في نحو قوله تعالى « فَلَا تَكُونَنَّ مِن ٱلْمُمْتَرِينَ »[١٣٦] و « لا تَكونَنَّ مِن المشركين »[١٣٧] ، يقول في قوله تعالى « فَلَا تُطِعِ المُكَذِّبينَ »[١٣٨] : « تهييج وإلهاب للتصميم على معاصاتهم ، وكانوا قد أرادوه على أن يعبد الله مُدّة وآلهتهم مُدّة ويكفُّوا عنه غوائلهم »[١٣٩] .

---

(١٣٢) خزانة الأدب ، جـ٢ ص٣٣٦ ـ ٣٣٩ ، وينظر : جـ٥ ص٧ ، ٤٥ ـ ٤٧ .

(١٣٣) سورة الانسان : الآية ٢٤ .

(١٣٤) الكتاب ، جـ٣ ص١٨٤ ، وينظر : المقتضب ، جـ٢ ص٣٠١ ، والخصائص ، جـ١ ص٢٤٧ ـ ٢٤٨ ، وخزانة الأدب ، جـ٥ ص١٣٤ ـ ١٣٦ .

(١٣٥) مغني اللبيب ، جـ١ ص٦٢ ، وينظر : دراسات لاسلوب القرآن الكريم ، جـ١ ص٥٧٦ ـ ٥٧٧ .

(١٣٦) سورة الأنعام : الآية ١١٤ .

(١٣٧) سورة الأنعام : الآية ١٤ .

(١٣٨) سورة القلم : الآية ٨ .

(١٣٩) الكشاف ، جـ٤ ص١٤٢ ، وينظر : جـ٢ ص٤٦ ، جـ٣ ص٩٦ ، ١٩٤ .

٤ ـ التسلية والوعيد :

يقول الزمخشري في قوله تعالى « فَلَا تَكُ فِي مِرْيَةٍ مِمَّا يَعْبُدُ هؤلاء »[١٤٠] ، « أي ، فلا تشك بعدما أنزل عليك من هذه القصص في سُوءِ عاقبةِ عبادتهم وتعرضهم بها لما أصابَ أمثالهم قبلهم ، تسليةً لرسول الله ـ صلى الله عليه وسلم ـ وعِدَةً بالانتقام منهم ووعيداً لهم »[١٤١] . ومن الوعيد والتهديد قوله تعالى : « وَلَا تَحْسَبَنَّ اللهَ غافلاً عَمَّا يعملُ الظَّالمونَ »[١٤٢] .

٥ ـ التأديب :

يقول الزمخشري في قوله تعالى « وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إنّي فاعلٌ ذلكَ غداً إلّا أن يشاءَ الله »[١٤٣] ، « هذا نَهْيٌ تأديبٍ مِن الله لنبيّه حين قالت اليهود لقريش ، (سلوه عن الروح وعن أصحاب الكهف وذي القرنين) ، فسألوه ، فقال : (ائتوني غداً أخبركم) ولم يستثن ، فأبطأ عليه الوحي حتى شَقَّ عليه وكذَّبته قريش »[١٤٤] .

أما (البلاغيون) فقد أضاف (السكاكي) منهم المعاني الاتية ،

٦ ـ الالتماس :

كقولك لنظيرك المساوي في الرتبة ، لا على سبيل الاستعلاء ، (لا تفعلْ هذا) .

٧ ـ الإباحة :

وهو أن يستعمل في حق المستأذن ، وذلك في النهي بعد الايجاب ، فانه اباحة الترك .

---

(١٤٠) سورة هود ، الآية ١٠٩ .

(١٤١) الكشاف ، جـ٢ ص٢٩٤ .

(١٤٢) سورة ابراهيم ، الآية ٤٢ ، وينظر ، الكشاف ، جـ٢ ص٢٨٢ .

(١٤٣) سورة الكهف ، الآية ٢٣ .

(١٤٤) الكشاف ، جـ٢ ص٤٨٠ .

٨ ـ التهديد :

كقولك لمن لا يمتثل أمرك : (لا تمتثلْ أمري)[١٤٥] .

واضاف (السبكي) المعانيَ الآتية :

٩ ـ الكراهة :

نحو : « ولا تمش في الأرض مرحاً »[١٤٦] .

١٠ ـ بيان العاقبة :

كقوله تعالى : « ولا تحسبنّ الذين قتلوا في سبيل الله أمواتاً بل أحياء »[١٤٧] : أي : عاقبة الجهاد الحياة لا الموت .

١١ ـ اليأس :

كقوله تعالى : « لا تعتذروا قد كفرتم بعد ايمانكم »[١٤٨] .

١٢ ـ الارشاد :

كقوله تعالى : « لا تسألُوا عن أشياءَ إن تُبْدَ لكم تَسُؤْكُم »[١٤٩] .

١٣ ـ التسوية :

مثل : « اصبروا أو لا تصبروا »[١٥٠] .

١٤ ـ الاهانة :

نحو : « اخسئوا فيها ولا تكلّمون »[١٥١] .

---

(١٤٥) ينظر : مفتاح العلوم ، ص١٥٢ ـ ١٥٣ ، والايضاح ، جـ١ ص١٤٥ ، وعروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٢٥ ـ ٢٢٧ .

(١٤٦) سورة الاسراء ، الآية ٣٧ .

(١٤٧) سورة آل عمران ، الآية ١٦٩ .

(١٤٨) سورة التحريم ، الآية ٧ .

(١٤٩) سورة المائدة ، الآية ١٠١ .

(١٥٠) سورة الطور ، الآية ١٦ .

(١٥١) سورة المؤمنون ، الآية ١٠٨ .

١٥ ـ **التمني :**

نحو قولك : (لاَ تَرحلْ أَيُّها الشباب) .

١٦ ـ **الاحتقار والتقليل :**

كقوله تعالى : « ولا تمدَنّ عينيك الى ما متّعنا به أزواجاً منهم »(١٥٢) فهو احتقار للدنيا(١٥٣) .

---

(١٥٢) سورة الحجر : الآية ٨٨ .

(١٥٣) ينظر : عروس الافراح ـ شروح التلخيص . جـ٢ ص٣٢٥ ـ ٣٢٧ . والاتقان . جـ٢ ص٨٢ . ومعترك الاقران . جـ١ ص٤٤٢ ـ ٤٤٤ .

ثانيا :

أسلوب العَرض والتحضيض

العرض والتحضيض :

(العَرْضُ) في أصل اللغة بمعنى : عَرْض الشيءِ لِلنظرِ فيه ، أو لِلبيعِ ، أَوْ مَا أشبهَ ذلك . جاء في « كتاب العين » : « فُلانٌ يعرضُ علينا المتاعَ عرضاً لِلبيعِ والهبةِ ونحوهما »[1] . وجاء في « لسان العرب » : « (عرضَ الشيءَ عليه ، يعرضُه عرضاً) : أراهُ إيّاه .. و (عرضتُ الجاريةَ والمتاعَ على البيع عرضاً) »[2] .

و (التحضيض) بمعنى : (الحثّ) و (التحريض) ، جاء في « لسان العرب » : « (الحضّ) : ضربٌ مِن (الحَثِّ) في السَّير والسَّوق وكُلِّ شيء . و (الحَضُّ) أيضاً : أن تحثَّه على شيءٍ لا سيرَ فيه ولا سوق . (حضّه ، يحضّه حضّا) و (حضّضه) و (هم يتحاضّون) .. ويقال : (حضّضتُ القومَ على القتال تحضيضا) : اذا حرّضتهم .. و (حضّضه) أي : حرّضه ، و (المحاضّة) : أن يحثَّ كلُّ واحدٍ منهما صاحبَه ، و (التحاضُّ) : التحاثّ »[3] .

و (العَرْضُ) و (التّحضيضُ) في اصطلاح النحاة : « طَلَبُ الشيءِ ، لكنّ (العرضَ) : طلبٌ بِلينٍ ، و (التّحضيضَ) : طلبٌ بِحثٍّ »[4] ، ويقول ابن فارس في الفرق بينهما : « (العَرْضُ) و (التّحضيضُ) متقاربان ، إلّا أنّ (العرضَ) أرفق ، و (التّحضيضَ) أعزم »[5] ، ويقول المرادي : « (التحضيض) أشدّ توكيداً مِن (العرض) ، والفرق بينهما : أنّك في (العرض) تعرض عليه الشيءَ لينظر فيه ، وفي (التحضيض) تقول : الأولى لك أن تفعلَ فلا يفوتنّكَ »[6] .

---

(١) كتاب العين : (عرض) .

(٢) لسان العرب : (عرض) .

(٣) المصدر نفسه : (عرض) .

(٤) مغني اللبيب جـ١ ص٦٩ ، وينظر : ص٢٧٤ ، وكشاف اصطلاحات الفنون ، جـ٢ ص٥٢ ، والبرهان ، جـ٤ ص٢٣٥ ، وهمع الهوامع ، جـ٢ ص٦٧ ، والاتقان ، جـ١ ص١٥٢ ، وشرح الاشموني ، جـ٣ ص٦٠٩ ، والأشباه والنظائر ، جـ٤ ص١٧٩ .

(٥) الصاحبي ، ص١٥٧ .

(٦) الجنى الداني ، ص٣٨٢ ـ ٣٨٣ .

وكذلك هما في اصطلاح البلاغيين ، يقول المغربي : « (العرض) : هو طلب الشيء طلباً بلا حثّ ولا تأكيد ، .. و (التحضيض) : هو طلبه مع تأكيد وحث »[٧] .

ويرى الجرجاني أنّ (العَرْضَ) قريبٌ من (التَمَنّي) ، لِأنّ (العَرْضَ) حَثٌّ على الفعل ، وأنتَ لا تَحُثُّ المخُاطَبَ إلاّ على ما تَوَدُّهُ وتَتَمَنّاهُ ، يقول : « و (العَرْضُ) قريبٌ من (التَمَنّي) ، وذلك قولُكَ : (ألاَ تَنْزِلُ فَتُصيبَ خيراً) ، كأنّهُ قالَ : (ألاَ يكونُ مِنكَ نزولٌ فإصابةُ خيرٍ) . ومُقَارَبَةُ العَرض للتمنّي مِن حيثُ أنّكَ إذا عَرَضْتَ عليه النزولَ فقد حَثَثْتَهُ عليهِ ، وَلاَ تَحُثُّ إلاّ على ما تَوَدُّهُ وتَتَمَنّاهُ »[٨] .

ويرى النحاة أنّ (التحضيض) يفيد ما تفيده صيغة (افعلْ) مِن معنى (الأمر) ، يقول سيبويه : « تقول : (هَلّا تقولنّ) و (ألاَ تقولنّ) .. فكأنّك قلت : (افعلْ)»[٩] ويقول الهروي:«وحروف التحضيض أربعة: (هَلاّ) و(ألاّ) و(لَوْما) و (لَولا) ، تقول : (هَلا تفعلُ) و (ألاّ تفعلُ) و (لولا تفعلُ) و (لوما تفعلُ) والمعنى: (افعلْ) »[١٠] . ويقول ابن فارس : « والحثّ والتحضيض كالأمر ، ومنه قوله عزوجل : « أنِ ائْتِ القومَ الظّالمينَ قومَ فِرعونَ أَلا يَتّقُونَ »[١١] فهذا من الحث والتحضيض ، معناه : ايتهم ومرهم بالاتّقاء »[١٢] . ويقول الزمخشري في (لولا) التحضيضية : « كونها في حكم (الأمر) مِن قِبَلِ أنّ (الأمر) بَاعِثٌ على الفعل ، و (البَاعِثُ) و (المُحَضِّضُ) مِن وادٍ واحد »[١٣] .

والصحيح أن (التحضيض) لا يفيدُ الأمرَ المُجَرّدَ ، وإنّما يفيد الحثّ عليه ، وهذا ما ذهب إليه الجرجاني في قوله:« قولك (لولا فعلتَ كذا) فكأنّكَ قلتَ له : (إفعلْ كذا) ، غير أنّكَ قصدتَ أن لا تأتي بمجرد الأمر ، فجنحتَ إلى جانب الحثّ والتحضيض »[١٤] .

---

(٧) مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٣٢٠ .

(٨) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص١٠٦٤ .

(٩) الكتاب ، جـ٣ ص٥١٤ .

(١٠) الازهية ، ص١٧٨ .

(١١) سورة الشعراء : الآية ١٠ ـ ١١ .

(١٢) الصاحبي ، ص١٥٨ ، وينظر : البحر المحيط ، جـ٤ ص١٣٤ .

(١٣) الكشاف ، جـ٣ ص١٨٢ ـ ١٨٣ .

(١٤) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٨٦ .

وجمهور النحاة يجمعون على أنّ (التحضيض) سياق فعلي ، تختص أدواته بالدخول على الفعل ، يقول سيبويه في « باب الحروف التي لا يليها بعدها إلاّ الفعل » : « ومثل ذلك : (هلاّ) و (لولا) و (ألاّ) .. أخلصوهنّ للفعل حيث دخل فيهنّ معنى (التحضيض)»[١٥] . فـ (التحضيض) لا يكون إلاّ بفعل مظهر أو مضمر ، مقدّم أو مؤخر ، يقول سيبويه : « إنّ من الحروف حروفا لا يُذكر بعدها إلاّ الفعل ، ولا يكون الذي يليها غيره مظهرا أو مضمرا . »

.. وأمّا ما يجوز فيه الفعل مضمرا ومظهرا ، مقدّما ومؤخّرا ، ولا يستقيم أن يبتدأ بعدها الأسماء ، فـ (هلاّ) و (لولا) و (لوما) و (ألاّ) ، لو قلت : (هلاّ زيداً ضربتَ) و (لولا زيداً ضربتَ) و (ألاّ زيداً قتلتَ) جاز ، ولو قلت : (ألاّ زيداً) و (هَلاّ زيداً) ـ على اضمار الفعل ولا تذكره ـ جاز . وانّما جاز ذلك لِأنّ فيه معنى التحضيض والأمر ، فجاز فيه ما يجوز في ذلك »[١٦] . والاسم الواقع بعد أدوات التحضيض يجوز فيه (النصب) على اضمار فعل ناصب ، و (الرفع) على اضمار فعل رافع ، يقول سيبويه : « وممّا ينتصب على اضمار الفعل المستعمل اظهاره ، قولك : (هَلاّ خيراً مِن ذلك) ، و (ألاّ خيراً مِن ذلك) ، أو غير ذلك ، كأنّكَ قلتَ : (ألاّ تفعلُ خيراً مِن ذلك) أو (ألاّ تفعلُ غيرَ ذلك) و (هَلاّ تأتي خيراً مِن ذلك) .. وإن شئتَ رفعتَهُ ، فقد سمعنا رفعَ بعضِهِ مِن العرب ومِمَّن سمعه مِن العرب . فجاز إضمار ما يرفع كما جاز إضمار ما ينصب »[١٧] .

ومنعوا أن تحمل المرفوع على الابتداء : « إنّ الاسم بعد (لولا) هذهِ لا يرتفعُ بالابتداءِ ، مِن حيثُ كان معناها التحضيض ، والتحضيضُ يقعُ على الفعل »[١٨] .

---

(١٥) الكتاب ، جـ٣ ص١١٥ .

(١٦) الكتاب ، جـ١ ص٩٨ ، وينظر : ص٩٩ ، ١٠٠ ، ٢٦٨ ، جـ٢ ص٣٠٨ ، جـ٣ ص١٠ ، والازهية ، ص١٧٩ ، وشرح المفصل ، جـ٨ ص١٤٤ ـ ١٤٥ ، وشرح جمل الزجاجي ، جـ٢ ص٢٢٤ ، وتسهيل الفوائد ، ص٢٤٢ ـ ٢٤٤ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٢٨٧ ، ورصف المباني ، ص٧٩ ، ٨٤ ، ٢٩٣ ، ٢٩٧ ، ٤٠٨ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص٦٩ ، ٧٤ ، ٢٧٤ ، وشرح ابن عقيل ، جـ٢ ص٢١١ ، والكامل ، جـ١ ص٢٧٨ .

(١٧) الكتاب ، جـ١ ص٢٦٨ ، وينظر : المفصل ، ص٢١٦ ، وشرح المفصل ، جـ٨ ص١٤٤ ـ ١٤٥ ، وشرح ابن عقيل ، جـ٢ ص٢١١ ـ ٢١٢ .

(١٨) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ ١ص ٢١٨ .

واجاز بعضهم مجيء الجملة الاسمية بعد ادوات التحضيض[١٩]. مستدلا بقول الشاعر[٢٠]:

ونبئت ليلى أرسلت بشفاعة اليّ فهلّا نفس ليلى شفيعها

والنحاة يحملون هذا البيت على أنّ (هلّا) داخلة على فعل محذوف تقديره: (فهلّا كان هو) أي: الشأن. أو: (فهلّا شفعت نفس ليلى) والاضمار من جنس المذكور عندهم أقيس. و « شفيعها » على هذا خبر لمحذوف. أي: (هي شفيعها)[٢١]. أو على أنّه أناب الجملة الاسمية عن الفعلية[٢٢]. أو على أنّ الجملة الاسمية وليتها لضرورة الشعر[٢٣] أو شذوذا[٢٤]. وهذا هو الصحيح. لِأنّه يكفينا مشقّة تقدير محذوف لا دليلَ على حذفه. وكان البغدادي قد نقل قول ابن جني فيه: « (هلّا) من حروف التحضيض. وبابه الفعل. إلّا أنّه في هذا الموضع استعمل الجملة المركّبة من المبتدأ والخبر في موضع المركّبة من الفعل والفاعل. وهذا في نحو هذا الموضع عزيز جدًّا »[٢٥].

والبلاغيون قد وافقوا النحويين في أنّ أدوات التحضيض تختص بالفعل. يقول السكاكي: « (هَلّا) و (أَلّا) و (لولا) و (لوما): للتحضيض. وهي تختص بالفعل »[٢٦].

---

(١٩) ينظر: همع الهوامع، جـ٢ ص٦٧، وشرح الاشموني، جـ٢ ص٦١٠.

(٢٠) البيت من الطويل، وينسب الى الصَمّة القشيري، او المجنون، او ابن الدمينة، أو ابراهيم الصولي، وقد ورد في: مغني اللبيب، ص٧٤، ٢٦٩، ٣٠٧، ٥٨٣، وشرح شواهد شروح الالفية، جـ٢ ص٤١٦، جـ٤ ص٤٥٧، ٤٧٨، والتصريح بمضمون التوضيح، جـ٢ ص٤١، ٢٦٣، وهمع الهوامع، جـ٢ ص٦٧، وشرح الاشموني، جـ٢ ص٤٥٩، جـ٤ ص٥٢. (معجم شواهد العربية، جـ١ ص٢٢٤).

(٢١) ينظر: مغني اللبيب، جـ١ ص٧٤، جـ٢ ص٥٨٣، وشرح الاشموني جـ٢ ص٦١٠.

(٢٢) ينظر: مغني اللبيب، جـ١ ص٣٠٧، جـ٢ ص٥٨٣.

(٢٣) ينظر: شرح كافية، جـ٢ ص ٣٨٧.

(٢٤) ينظر: رصف المباني، ص٤٠٨، ومغني اللبيب، جـ١ ص٢٦٨ ـ ٢٦٩، وشرح الكافية جـ١ ص١٧٧

(٢٥) خزانة الأدب، جـ٢ ص٦١.

(٢٦) مفتاح العلوم، ص٥٩.

(٢٧) رصف المباني، ص٢٩٧.

(٢٥) خزانة الأدب، جـ٢ ص٦١.

(٢٦) مفتاح العلوم، ص٥٩.

والصحيح في العرض والتحضيض أنّه سياق فعلي ، لا يكون إلاّ بفعل ، لأنّه طلب يفيد في الغالب معنى الأمر ، والطلب عادة لا يكون إلاّ بالفعل ، وهذا ما نصّ عليه النحاة ، يقول المالقي في الأداة (لوما) : « لا تدخل أبدا إلاّ على الأفعال ، لِأنّ (التحضيض) طلب في المعنى ، والطلب يكون بالفعل ، فإن جاء شيء منه بالاسم فإلى الفعل يرجع ، فإن وجد الاسم بعد (لوما) فعلى تقدير الفعل ، فاذا قال القائل : (لوما زيداً) فالتقدير : (لوما تكرمُ زيداً) أو (تضربه) أو غير ذلك مما تدلّ عليه قرينة الكلام »(٢٧) . ويقول ابن يعيش في أدوات التحضيض : « وحيث حصل فيها معنى (التحضيض) ـ وهو الحثّ على ايجاد الفعل وطلبه ـ جرت مجرى حروف الشرط في اقتضائها الأفعال ، فلا يقع بعدها (مبتدأ) ولا غيره من الاسماء .. فان وقع بعدها (اسم) كان في نيّة التأخير ، نحو قولك : (هَلاّ زيداً ضربتَ) والمراد : هَلاّ ضربتَ زيداً ، أو على تقدير فعل محذوف ، نحو قولك لفاعل الاكرام : (هَلاّ زيداً) أي : هَلاّ أكرمتَ زيداً »(٢٨) .

وقد يُستعمل العرض والتحضيض مع (المتكلم) استعمالَه مع (المُخاطَب) ، يقول سيبويه : « وممّا ينتصب على اضمار الفعل المستعمل اظهاره ، قولك : (هَلاّ خيراً من ذلك) .. كأنّك قلتَ : (هلاّ تأتي خيراً مِن ذلك) . وربّما عرضت هذا على نفسك فكنت فيه كالمخاطَب ، كقولك : (هَلاّ أفعل) و (أَلاّ أفعل) »(٢٩) .

منع الجرجاني أن يكون للتحضيض جواب ، فقال : « و (لولا) للتحضيض لا تقتضي الجوابَ ، ألاَ ترى أنّك تقول : (لولا ضربتَ زيداً) وتسكت ، كما تقول : (اضربْ زيداً) ، ولا تقول : (لولا صربت زيداً لَضَرَبَكَ) ولا شيئاً من هذا النحو »(٣٠) .

ولم يمنع ذلك آخرون ، يقول الفرّاء في قوله تعالى « لَوْلاَ أُنْزِلَ إليه مَلَكٌ فيكونَ مَعَهُ نذيراً . أو يُلقى إليه كَنزٌ ، أو تكونُ له جَنَّةٌ يأكلُ مِنها »(٣١) : « « فيكونَ

---

(٢٧) رصف المباني ، ص٢٩٧ . .

(٢٨) شرح المفصل ، جـ٨ ص١٤٤ .

(٢٩) الكتاب ، جـ١ ص٢٦٨ .

(٣٠) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٨٦ .

(٣١) سورة الفرقان : الآية ٧ ـ ٨ .

معه » : جواب بالفاء ، لِأنّ (لولا) بمنزلة (هَلّا) . قوله « أو يلقى إليه كنزٌ أو يكونُ » : مرفوعان على الردّ على (لولا) ، كقولك في الكلام : أوْ هَلّا يُلقى إليه كنزٌ »[٣٢] .

ويرى الزمخشري أنّ التحضيض حكمه حكم الاستفهام والأمر في جواز أن يكون له جواب منصوب ، يقول في قوله تعالى « لَوْلَا أُنْزِلَ إليه مَلَكٌ فيكونَ معَهُ نذيراً »[٣٣] : « والنصب في « فيكونَ » لِأنّه جواب « لولا » بمعنى : (هَلّا) ، وحكمه حكم الاستفهام »[٣٤] . ويقول في قوله تعالى « وَلَوْلَا أن تُصيبَهُم مُصيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أيْدِيهم فَيَقُولُوا : رَبَّنَا لولا أرسلتَ إلينا رسولاً فَنَتَّبِعَ آياتِكَ ونكونَ مِن المؤمنينَ »[٣٥] : « لولا » الأولى : امتناعية وجوابها محذوف ، و (الثانية) : تحضيضية ، وإحدى الفائين للعطف ، والأخرى جواب (لولا) لكونها في حكم الأمر ، مِن قِبَلِ أنَّ الأمرَ باعثٌ على الفعل ، و (الباعثُ) و المحضِّضُ) مِن واد واحد »[٣٦] .

أدوات العرض والتحضيض

تؤدي معنى العرض والتحضيض في اللغة العربية الادوات الآتية :

١ ـ (لولا)

يرى أكثر النحاة أنها اداة مركبة من (لو) الشرطية الامتناعية و (لا) النافية ، وتصير (لو) بالتركيب مع (لا) في معنى آخر ، حيث يدخل فيها معنى (التحضيض) ، يقول سيبويه : « وتكون (لا) نفيا لقوله (يفعلُ) ولم يقع الفعل ، فتقول : (لا يفعلُ) . وقد تغير الشيء عن حاله كما تفعل (ما) ، وذلك قولك : (لولا) ، صارت (لو) في معنى آخر كما صارت حين قلت : (لوما) ، تغيّرت كما

---

(٣٢) معاني القرآن ، جـ٢ ص٢٦٢ ـ ٢٦٣ .

(٣٣) سورة الفرقان ، الآية ٧ .

(٣٤) الكشاف ، جـ٣ ص٨٢ ـ ٨٣ .

(٣٥) سورة القصص ، الآية ٤٧ .

(٣٦) الكشاف ، جـ٣ ص١٨٢ ـ ١٨٣ .

تغيّرت (حيثُ)بـ (ما) ، و(إنّ) بـ (ما) » .[٣٧] ويقول أيضا : « (هَلّا) و(لولا)و (ألاّ) ألزموهنّ (لا) ، وجعلوا كلّ واحدة مع (لا) بمنزلة حرف واحد ، وأخلصوهنّ للفعل حيث دخل فيهن معنى (التحضيض) » .[٣٨] ويقول ابن يعيش في أدوات التحضيض : « اعلمْ أنّ هذه الحروف مركبة ، تدل مفرداتها على معنى ، وبالضم والتركيب تدل على معنى آخر لم يكن لها قبل التركيب وهو (التحضيض) ، .. فـ (لولا) التي للتحضيض مركّبة من (لو) و (لا) ، فـ (لو) معناها : امتناع الشيء لامتناع غيره ، ومعنى (لا) : النفي ، و (التحضيض) ليس واحد منهما » .[٣٩]

والصحيح في (لولا) ماذهب اليه بعضهم مِن أنّها بسيطة غير مركّبة ، لِأنّ الأصل عدم التركيب .[٤٠]

وقد كثر في القرآن الكريم استعمال (لولا) التحضيضية ،[٤١] ومن ذلك قوله تعالى « فلولا تشكرون »[٤٢] و « فلولا تذكّرون » .[٤٣]

وجاء في القرآن الكريم الفصلُ بين (لولا) وبين (الفعل) بالظرف ، ومن ذلك قوله تعالى « وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوه قُلْتُم : مايَكُونُ لَنَا أن نتكلمَ بهذا سُبْحَانَكَ » .[٤٤] يقول الزمخشري في بيان ذلك : « فإنْ قلتَ : كيف جاز الفصلُ بين « لـولا » و« قلتُم »؟ قلتُ: للظروف شأن،وهو تنزّلها مِن الأشياء منزلةَ أنفسِها لِوقوعها فيها وأنّها لاتنفكُّ عنها ، فلذلك يتسع فيها مالا يتسع في غيرها . فإن قُلتَ : فأيُّ فائدةٍ في تقديم الظرف حتى أوقع فاصلاً ؟ قُلتُ : الفائدة في بيان أنه كان الواجبُ عليهم أن يتفادوا أول مـاسمعوا بالإفك عن التكلم به ، فَلَمّا كانَ ذِكرُ الوقتِ أهم وَجَبَ التقديم » .[٤٥]

---

(٣٧) الكتاب ، جـ٤ ص٢٢٢ ، وينظر : الكامل ، جـ١ ص٢٧٧ ـ ٢٧٨ .

(٣٨) المصدر نفسه ، جـ٢ ص١١٥ ، وينظر : ص٢٣٣ والكشاف ، جـ٢ ص٢٨٧ .

(٣٩) شرح المفصل ، جـ٨ ص١٤٤ .

(٤٠) ينظر : البرهان ، جـ٤ ص٣٧٦ ، وهمع الهوامع ، جـ٢ ص٦٧ .

(٤١) ينظر : البحر المحيط ، جـ٢ ص٢٩٨ ، جـ٥ ص١٩٢ ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ، جـ٢ ص٦٩٠ ـ ٦٩٦ .

(٤٢) سورة الواقعة : الآية ٧٠ .

(٤٣) سورة الواقعة : الآية ٦٢ .

(٤٤) سورة النور : الآية ١٦ .

(٤٥) الكشاف ، جـ٢ ص٥٤ ـ ٥٥ ، وينظر : البحر المحيط ، جـ٤ ص١٢٠ ، جـ٦ ص١٢٩ ، ٤٢٨ .

وذهب ابن فارس إلى أن (لولا) : « ربّما كان تأويلها النفي ، كقوله جلّ ثناؤه « لولا يأتونَ عليهم بِسُلْطانٍ بَيّن »[٤٦] المعنى : اتّخذوا مِن دونه آلهةً لا يأتون عليهم بسلطان بَيّن » .[٤٧]

٢ ـ (لوما)

ذهب اكثر النحاة الى أنّها أداة مركبة من (لو) الشرطية الامتناعية و (ما) النافية ، وتدل بالتركيب على معنى (التحضيض) .[٤٨]

والصحيح فيها أيضا ماذهب اليه بعضهم مِن أنّها بسيطة غير مركّبة ، لِأنّ الأصل عدم التركيب .[٤٩]

وزعم المالقي « انّ (لوما) لم تجىء في كلام العرب إلّا لمعنى (التحضيض) » .[٥٠] وردّ عليه ابن هشام بأنّها قد تستعمل في معنى الشرط (أداة امتناع لوجود)[٥١] كما في قول الشاعر :[٥٢]

لوما الاصاخة للوشاةِ لكان لي مِن بعد سخطك في رضاك رجاء

---

(٤٦) سورة الكهف ، الآية ١٥ .

(٤٧) الصاحبي ، ص١٨٨ .

(٤٨) ينظر : الكتاب ، جـ٤ ص٢٢٢ ، جـ٣ ص١١٥ ، ٣٣٣ ، ومنازل الحروف ـ رسائل في النحو واللغة ، ص٦٢ ، والكشاف ، جـ٢ ٢٨٧ ، وشرح المفصل ، جـ٨ ص١٤٤ ، والبرهان ، جـ٤ ص٤٠٨ .

(٤٩) ينظر : همع الهوامع ، جـ ٢ ص ٦٧ .

(٥٠) رصف المباني ، ص٢٩٧ ، وينظر : همع الهوامع ، جـ٢ ص٦٧ ، والاتقان ، جـ١ ص١٧٥ ، ومعترك الاقران ، جـ١ ص١٧٥ .

(٥١) ينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص٢٧٦ .

(٥٢) البيت للمتنبي ، وهو من الكامل ، وقد ورد في : مغني اللبيب ، جـ١ ص٢٧٦ ، وديوانه ، جـ١ ص١٣ .

(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص٠٢٢)

وفي القرآن الكريم لم تستعمل (لوما) إلاّ في معنى (التحضيض) ، وذلك في آية واحدة[٥٣] هي قوله تعالى « وقالوا يا أيُّها الذي نُزِّلَ عليه الذِّكرُ إنكَ لَمَجْنُونٌ . لَوْمَا تأتينا بالملائكةِ إنْ كنتَ من الصادقينَ » .[٥٤]

٣ ـ (هلاّ)

يرى أكثر النحاة أنّها أداة مركّبة من (هَل) الاستفهامية و (لا) النافية ، وتدل بالتركيب على معنى التحضيض ، يقول سيبويه : « ومن ذلك أيضا : (هَلاّ فعلتَ) ، فتصير (هل) مع (لا) في معنى آخر » .[٥٥] وذهب بعضهم الى أنّها بسيطة غير مركبة .[٥٦]

وليس لِـ (هلاّ) في الكلام إلاّ موضع واحد وهو أن تكون تحضيضا ، يقول الزمخشري : « وأمّا (هَل) فلم تركّب إلاّ مع (لا) وحدها للتحضيض » .[٥٧]

ويحتمل أن تكون (الهاء) في (هَلاّ) بدلا من(الهمزة) ، فيكون الأصل : (أَلاّ) ، كما قالوا : (أَرحتُ) و (هَرحتُ) ، ويحتمل أن تكون أصلا بنفسها ، وهو الأولى عند المالقي لِأنّ (هَلاّ) أكثر استعمالا من (أَلاّ) ، ومنع فيها أن يدّعى أنّ (الهمزة) بدل من (الهاء) وذلك لِقلّة ابدال (الهمزة) من (الهاء) .[٥٨]

ويرى سيبويه أنّ (هلاّ) لاتتجرد من الاستفهام ، وانّما معنى (العرض) مستفاد من الاستفهام فيها : « تقول : (هَلاّ تقولنّ) .. فكأنّك قلت : (افعلْ) ، لِأنّه استفهام فيه معنى العرض » .[٥٩] وذهب بعضهم الى أنّها تتجرد من معنى الاستفهام ، يقول الزركشي : « وممّا يتغيّر بالتركيب .. (هَلاّ) زال عنها الاستفهام جملة » .[٦٠]

---

(٥٣) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، جـ٢ ص٦٩٧ .

(٥٤) سورة الحجر : الآية ٦ ـ ٧ ، وينظر : تفسير غريب القرآن ، ص٢٢٥ ، والبحر المحيط جـ٥ ص٤٤٢ .

(٥٥) الكتاب ، جـ٤ ص٢٢٢ ، وينظر : جـ٣ ص١١٥ ، والانصاف ، جـ١ ص٢١٣ ، وشرح المفصل ، جـ٨ ص١٤٤ ، والاشباه والنظائر ، جـ١ ص٩٦ ، والصاحبي ، ص١٨٢ .

(٥٦) ينظر : همع الهوامع ، جـ٢ ص٦٧ .

(٥٧) الكشاف ، جـ٢ ص٣٨٧ .

(٥٨) ينظر : رصف المباني ، ص٨٤ ـ ٨٥ ، ٤٠٧ ـ ٤٠٨ ، والاشباه والنظائر ، جـ١ ص١٨٤ .

(٥٩) الكتاب ، جـ٣ ص٥١٤ .

(٦٠) البرهان ، جـ٤ ص٣٧٦ .

وفي القرآن الكريم لم تستعمل (هَلاَ)[٦١]، ولكنّ قوله تعالى « أَلاَ يسجدوا لِلّه »[٦٢] قد جاء « في حرف عبدالله ـ وهي قراءة الأعمش ـ « هَلاَ » .. وعن عبدالله : « هَلاَ تسجدون » بمعنى : (أَلاَ تسجدون » ـ على الخطاب ـ »[٦٣] كما قرأ أبي وعبدالله قوله تعالى « فلولا كانت قريةٌ آمنت فنفعها ايمانُها »[٦٤] « فَهَلاَ كانت »[٦٥] وكذا هو في مصحفيهما[٦٦] وهذه القراءة تؤيد أنّ (لولا) في الآية اداة للتحضيض[٦٧] وليست أداةً للنفي كما زعم ابن فارس[٦٨] والهروي[٦٩]

٤ ـ (أَلاَ)

يرى أكثر النحاة أنّها أداة مركّبة مِن (أن) الناصبة و (لا) النافية ، وتدلّ بالتركيب على معنى العرض والتحضيض[٧٠] ولاتستعمل في الكلام إلاّ في هذا المعنى[٧١] وذهب بعضهم الى أنّها بسيطة غير مركّبة[٧٢]

وقيل : (أَلاَ) ـ المشدّدة ـ أصل . و (أَلاَ) ـ المخفّفة ـ فرع . وقيل : بالعكس .

وقيل : (الهمزة) في (أَلاَ) بدل من (الهاء) في (هَلاَ) . وقيل : بالعكس .[٧٣] والمالقي يجوّز أن تكون (أَلاَ) أصلا لِـ (هَلاَ) . ولكنه يمنع

---

(٦١) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، جـ٢ ص٦٩٠ .
(٦٢) سورة النمل : الآية ٢٥ .
(٦٣) الكشاف ، جـ٣ ص١٤٥ .
(٦٤) سورة يونس : الآية ٩٨ .
(٦٥) ينظر : معاني القرآن ، جـ١ ص٤٧٩ ، والكشاف ، جـ٢ ص٢٥٤ .
(٦٦) ينظر : البحر المحيط ، جـ٥ ص١٩٢ ، والبرهان ، جـ٤ ص٣٧٩ .
(٦٧) ينظر : الكشاف ، جـ٢ ص٢٥٣ ـ ٢٥٤ ، والبحر المحيط ، جـ٥ ص١٩٢ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص٢٧٥ ، والبرهان ، جـ٤ ص٣٧٨ ـ ٣٧٩ ، وهمع الهوامع ، جـ٢ ص٦٧ ، والاتقان ، جـ١ ص١٧٥ ، ومعترك الاقران ، جـ٢ ص٢٥٨ .
(٦٨) ينظر : الصاحبي ، ص١٣٥ .
(٦٩) ينظر : الازهية ، ص١٧٨ .
(٧٠) ينظر : الكتاب ، جـ٣ ص١١٥ ، وشرح المفصل ، جـ٨ ص١٤٤ ، والبرهان ، جـ٤ ص٣٣٦ .
(٧١) ينظر : رصف المباني ، ص٨٤ .
(٧٢) ينظر : همع الهوامع ، جـ٢ ص٦٧ ، ورصف المباني ، ص٨٤ ـ ٨٥ .
(٧٣) ينظر : البرهان ، جـ٤ ص٣٣٦ .

العكس ، يقول في (أَلاَ) : « وتبدل همزتها (هاءً) فيقال : (هَلاَ تقوم) .. ولاتنعكس القضيّة فتقول : إنّ (الهمزة) بدل من (الهاء) ، لِأنّ بدل (الهاء) من (الهمزة) أكثر من بدل (الهمزة) من (الهاء) .. فالحمل على الأكثر أولى » .(٧٤)

ولم يقع في القرآن الكريم استعمال (أَلاَ) في معنى التحضيض .(٧٥) ولكن قرأ أبيّ قوله تعالى « أَلاَ يسجدوا لِلّه »(٧٦) ، « ألاَ تسجدون لله » ، جاء في « الكشاف » : « وفي حرف عبدالله ـ وهي قراءة الأعمش ـ : « هَلاَ » . و (هَلاَ) بقلب الهمزة (هاءً) . وعن عبدالله : « هَلاَ تسجدون » بمعنى (أَلاَ تسجدون) ـ على الخطاب ـ . وفي قراءة أبيّ : « أَلاَ تسجدونَ لِلّه الّذي يخرج الخبء من السّماء والأرض ويعلم سرّكم وما تعلنون » » .(٧٧) والسيوطي يخرّج قوله تعالى « أَلاَ يسجدوا لِلّهِ » على معنى التحضيض ، يقول : (أَلاَ) ـ بالفتح والتشديد ـ حرف تحضيض ، لم يقع في القرآن لهذا المعنى فيما أعلم ، إلاّ أنّه يجوز عندي أن يخرّج عليه : « أَلاَ يسجدوا لِلّه » » .(٧٨) . وقد منع بعض النحاة أن تكون (أَلاَ) في هذه الآية أداةً للتحضيض ، وذلك لِأنّ أدوات التحضيض مع اختصاصها بالأفعال غير عاملة ، وعلى هذا فالفعل المضارع في الآية منصوب عندهم بـ (أن) الناصبة للفعل التي دخلت عليها (لا) النافية .(٧٩)

٥ ـ (ألاَ) :

مِن معاني (أَلاَ) : (العرض والتحضيض) . إنّ استعمالها في هذا المعنى هو غير استعمالها في معنى (التمني) . يقول سيبويه : « وسألت الخليل ـ رحمه الله ـ عن قوله :

أَلاَ رجلاً جَزَاهُ اللهُ خيراً ... يَدلُّ على مُحَصّلةٍ تَبيتُ

(٧٤) رصف المباني ، ص٨٤ ـ ٨٥ ، وينظر : ص٤٠٧ ـ ٤٠٨ والاشباه والنظائر ، جـ١ ص١٨٤ .

(٧٥) ينظر : الاتقان ، جـ١ ص١٥٢ ، ومعترك الاقران ، جـ١ ص٥٩٤ .

(٧٦) سورة النمل ، الاية ٢٥ .

(٧٧) الكشاف ، جـ٣ ص١٤٥ .

(٧٨) الاتقان ، جـ١ ص١٥٢ ، وينظر : البرهان ، جـ٤ ص٢٣٦ ، ومعترك الاقران ، جـ١ ص٥٩٤ .

(٧٩) ينظر : رصف المباني ، ص٨٤ ـ ٨٥ .

فزعم أنّه ليس على (التمني) ، ولكنّه بمنزلة قول الرجل : (فَهَلّا خيراً مِن ذلك) ، كأنّه قال : أَلاَ تُرُونَني رَجلًا جزاه اللهُ خيراً » .[٨٠]

وتختص (أَلاَ) هذه بالفعلية ، نحو : « أَلاَ تُحِبُّونَ أن يَغْفِرَ اللهُ لكم »[٨١] و « أَلاَ تُقاتِلُونَ قَوماً نَكَثوا أيمَانَهمْ »[٨٢] وقد يُحذف الفعل مدلولاً عليه بالمعنى ، كما في البيت السابق ، وتقديره عند الخليل : (أَلاَ تُرُونَني رجلًا هذه صفته) . وزعم بعضهم أنّه محذوف على شريطة التفسير ، أيْ : (أَلاَ جَزَى اللهُ رَجُلًا جَزَاهُ خيراً) ، و (أَلاَ) على هذا للتنبيه . وقال يونس : (أَلاَ) للتمنّي ، وَنَوَّنَ اسمَ (لا) للضرورة . وقول الخليل أولى عند ابن هشام ، لِأنّه لاضرورة في إضمار الفعل ، بخلاف التنوين . وإضمارُ الخليل أولى من إضمار غيره ، لِأنّه لم يُرِد أن يدعُوَ لرجل على هذه الصفة ، وإنّما قصدُه طلبه .[٨٣]

وذهب الاستربادي الى أنّه قد اختلف في اختصاص (أَلاَ) بالأفعال ، يقول : « لاشك أنّ (التحضيض) و (العرض) و (الاستفهام) و (النفي) و (الشرط) و (النهي) و (التمني) معان تليق بالفعل ، فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالأفعال ، إلاّ أنّ بعضها بقيت على ذلك الأصل من الاختصاص كحروف التحضيض ، وبعضها اختصت بالاسمية كـ (ليت) و (لعلّ) ، وبعضها استعملت في القبيلين مع أولويتها بالأفعال كـ (همزة) الاستفهام و (ما) و (لا) للنفي ، وبعضها اختلف في اختصاصها بالأفعال كـ (أَلاَ) للعرض » .[٨٤] وذلك أنّ قول الشاعر : « أَلاَ رجلًا » رُوي أيضاً بالرفع وبالجر ، فالرفع اختاره الجوهريّ على أنّه فاعل لفعل محذوف يفسّره المذكور ، أي : (أَلاَ يدلُّ رجلٌ) . والجرُّ على تقدير : (أَلاَ دَلالةَ رجلٍ) فحذف المضاف وبقي المضاف اليه على حاله ، أو على معنى : (أَمَا مِن رجلٍ) . ووصف البغدادي هذين التقديرين بقوله : « وهما ضعيفان » .[٨٥]

---

(٨٠) الكتاب ، جـ٢ ص٣٠٨ .

(٨١) سورة النور ، الاية ٢٢ .

(٨٢) سورة التوبة ، الاية ١٣ .

(٨٣) ينظر ، مغني اللبيب ، جـ١ ص٦٩ ـ ٧٠ ، وخزانة الأدب ، جـ٢ ص٥١ ـ ٥٢ ، جـ٤ ص٢٦٨ ـ ٢٦٩ .

(٨٤) شرح الكافية ، جـ١ ص١٧٧ ، وينظر : ص٢٦٢ .

(٨٥) ينظر ، خزانة الأدب ، جـ٢ ص٥١ ـ ٥٢ ، جـ٤ ص٨٩ ـ ٩٠ ، ١٨٣ ـ ١٨٤ ، ١٩٥ .

وذهب أكثر النحاة الى أنّ (ألاَ) أداة « مركّبة من (همزة) الاستفهام و (لا) النافية فصار فيها معنى (الحث) و (التحضيض) »[٨٦]. يقول الزمخشري في قوله تعالى « أَلاَ تقاتلون قوماً نكثوا أيمانهم »:[٨٧] « دخلت « الهمزة » على « لاتقاتلون » تقريراً بانتفاء المقاتلة ، ومعناه : الحضّ عليها على سبيل المبالغة ».[٨٨] وذهب بعضهم الى أنّها أداة بسيطة غير مركّبة .[٨٩]

ويرى سيبويه أنّ (أَلاَ) مثل (هَلاّ) لاتتجرّد من معنى الاستفهام ، وانّما معنى (العرض) أو (التحضيض) مستفاد من الاستفهام فيها : « تقول : (هَلاّ تقولنّ) و (أَلاَ تقولنّ) .... فكأنّك قلت : (افعلْ) ، لِأنّه (استفهام) فيه معنى (العرض) ».[٩٠] ومن النحاة مَن جعل (العرض) في (أَلاَ) استفهاماً ، ومنهم من جعله قسماً برأسه .[٩١]

والجرجاني يُنْكِرُ أن يكون (العَرضُ) في (ألاَ) استفهاماً ، يقول : « وليس هذا باستفهام ، لِأَنّك لاتقصدُ بقولك (ألاَ تَنْزِلُ) أن تَستَفْهِمَهُ عن تَركِ النزولِ ، وإنّما القَصْدُ أن تُذَكِّرَهُ ذلكَ وتَعرضَهُ عليهِ فقط ».[٩٢]

وقد كثر في القرآن الكريم استعمال (ألاَ) أداة للعرض والتحضيض .[٩٣]

---

(٨٦) البحر المحيط ، جـ٥ ص١٦ ، وينظر : شرح المفصل ، جـ٧ ص٤٨ ـ ٤٩ ، جـ٨ ص١١٥ ، والمقرب ، جـ١ ص١٩٢ ، وشرح جمل الزجاجي ، جـ٢ ص٢٢٤ ، والجنى الداني ، ص٢٨٢ ـ ٢٨٣ ، والبرهان ، جـ٤ ص٢٢٥ ، وشرح الاشموني ، جـ١ ص١٥٤ ، ودراسات لاسلوب القرآن الكريم ، جـ١ ص١٢٨ ـ ١٣٠ .

(٨٧) سورة التوبة : الاية ١٣ .

(٨٨) الكشاف ، جـ٢ ص١٧٧ ، وينظر : جـ٤ ص١٨ في تفسير « ألا تأكلون » (سورة الذاريات : الاية ٢٧)

(٨٩) ينظر : رصف المباني ، ص٧٨ ـ ٨٠ ، والجنى الداني ، ص٢٨٢ ـ ٢٨٣ .

(٩٠) الكتاب ، جـ٣ ص٥١٤ ، وينظر : شرح المفصل ، جـ٧ ص٤٩ ، والصاحبي ، ص١٨٢ .

(٩١) ينظر : الجنى الداني ، ص٢٨٢ ـ ٢٨٣ .

(٩٢) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ٢ ص١٠٦٤ .

(٩٣) ينظر : الاتقان ، جـ١ ص١٥٢ ، ومعترك الاقران ، جـ١ ص٥٩٢ ـ ٥٩٤ . ودراسات لاسلوب القران الكريم ، جـ١ ص١٢٨ ـ ١٣٠ .

٦ ـ (لَوْ)

ذكر ابن فارس في (باب الإيماء) : « العَرَبُ تُشيرُ الى المعنى إشارة وتومئ إيماءً دُون التَّصْريح ، فيقول القائل : (لو أنَّ لي مَنْ يَقْبلُ مَشورتي لَأَشرتُ) ، وإنّما يَحُثُّ السَّامِعَ على قبول المشورة » .(٩٤)

ذهب ابن مالك الى أنّ (لو) قد تستعمل أداة للعرض(٩٥) وتابعه في ذلك بعض النحاة .(٩٦) ونصّ الاسترابادي على أنّ (لو) المستعملة في (العرض) هي (لو) التي فيها معنى (التمني) نحو : (لو نزلتَ فأكلتَ) .(٩٧)

٧ ـ (أَلَمْ)

ذكر ابن فارس أنّ (أَلم) قد تستعمل في معنى الاغراء بالفعل والحثّ عليه . يقول : « و (الاغراء والحثّ) قولك : (أَلَمْ يَأنِ لَكَ أَنْ تطيعَني) . وفي كتاب الله جلّ ثناؤه : « أَلم يَأنِ لِلذينَ آمنوا أَن تخشعَ قلوبُهم لِذِكْرِ اللهِ »(٩٨) » .(٩٩)

والمفسّرون يرون أنّ الآية تفيد معنى (الاستبطاء) و (العتاب) . جاء في « الكشاف » : « عن ابن مسعود : « ما كان بين اسلامنا وبين أن عوتبنا بهذه الآية الاّ أربع سنين » . وعن ابن عباس رضي الله عنهما : «إنّ الله استبطأ قلوبَ المؤمنين فعاتبهم على رأس ثلاث عشرة من نزول القرآن » . وعن الحسن رضي الله عنه : « أمَا واللهِ لقد استبطأهم وهم يقرأون من القرآن أقلَّ مِمّا تقرأون . فانظروا في طول ما قرأتم منه وما ظهر فيكم من الفسق » » .(١٠٠)

وما ذهب اليه ابن فارس صحيح . فلاشك في أنّ (الاستبطاء) و (العتاب) في الآية يصحبهما معنى الاغراء بالفعل والحثّ عليه .

---

(٩٤) الصاحبي ، ص٢٤٨ .

(٩٥) ينظر : تسهيل الفوائد ، ص٢٤٤ ، وشرح الاشموني ، جـ٣ ص٥٩٦ .

(٩٦) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٣٨٧ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص٢٦٧ ، وهمع الهوامع ، جـ٢ ص٦٧ .

(٩٧) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٣٨٧ .

(٩٨) سورة الحديد : الاية ١٦ .

(٩٩) الصاحبي ، ص١٥٨ .

(١٠٠) الكشاف ، جـ٤ ص٦٤ .

٨ ـ (أما)

ذكر الاسترابادي أنّ (أَمَا) قد تستعمل أداةً للعرض في نحو : (أَمَا تعطف عليّ) .[١٠١]

٩ ـ (هَلْ)

لم يصرّح النحاة باستعمال (هَلْ) في معنى (العَرض والتحضيض) . ولكنّ ابن جني قد ألمح الى ذلك . يقول في قوله تعالى «هَلْ لَكَ إلى أَنْ تَزَكّى؟»[١٠٢]: «عادة الاستعمال : (هَلْ لَكَ في كذا ؟) . لكنّه لَمّا كان معناه : (أدعوك إلى أن تزكّى) . استعمل (إلى) هنا تطاولاً نحو المعنى . وقد تقدّم هذا . وهو غَورٌ عظيم»[١٠٣] . ويقول أبو حيان في الآية : « قول موسى « هَلْ لَكَ الى أن تَزَكّى » هو عَرْضٌ فيه مناصحة » .[١٠٤] وجاء في « خزانة الأدب » قول الفناري في شرح قول الشاعر :

أَلا ليتَ شِعري هل يَلُومَنّ قومُه زُهيراً على مَا جَرّ مِن كُلّ جانبِ

« إنّ الـذوق الســليم يَفهم من هذا البيت تحريضَ أقربائهِ على لومهِ . ولومَهم على تركِ لومهِ» .[١٠٥]

والصحيح في أدوات (العرض والتحضيض) : أنّ (أَلَا) و (هَلّا) و (لَـولا) و (لوما) و (لو) أدوات بسيطة غير مركّبة . لِأنّ الأصل في الأدوات عدم التركيب . وهذا ما نصّ عليه بعض النحاة .[١٠٦] وبعض هذه الأدوات يستعمل في (التحضيض) وفي غيره . مثل (لو) التي قد تستعمل أداة للتمني . أو أداة لمعنى امتناع الشيء لامتناع غيره . و (لولا) و (لوما) اللتين قد تستعملان أداتين لمعنى امتناع الشيء لوجود غيره .

---

(١٠١) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٣٨٧ .

(١٠٢) سورة النازعات : الاية ٨ .

(١٠٣) المحتسب ، جـ٢ ص٣٢١ .

(١٠٤) البحر المحيط جـ٦ ص٢٨٥ .

(١٠٥) خزانة الأدب ، جـ١ ص٢٩١ .

(١٠٦) ينظر : همع الهوامع ، جـ٢ ص٦٧ .

والواضح في (أَلاَ) و (أَلَمْ) و (أَمَا)، في نحو: (أَلاَ تقاتلون) و (أَلَمْ يَأْنِ لَكَ أن تنجحَ) و (أَمَا تدرسُ)، أنّ معنى (العَرض والتحضيض) فيها مستفاد مِن دخول (همزة) الاستفهام على أدوات النفي (لا) و (لم) و (ما)، فأفادت التقرير بانتفاء الفعل والحَض عليه على سبيل المبالغة. وهذا ما نبّه عليه الزمخشري.(١٠٧)

أما البلاغيون فالسكاكي منهم يسمّي (هَلاّ) و (أَلاّ) و (لولاّ) و (لوما) «حروف التنديم والتحضيض»، ويرجّح أن تكون مركّبةً مِن (هَلْ) و (لو) - المستعملتين أداتين للتمني - مع (لا) و (ما) المزيدتين، وأنّ معنى (التنديم والتحضيض) في هذه الأدوات متولّد من معنى (التمني) القائم فيها. يقول في «باب التمني»: «اعلمْ أنّ الكلمة الموضوعة للتمني هي (ليت) وحدها. وأمّا (لو) و (هَلْ) في افادتهما معنى (التمني) فالوجه ما سبق(١٠٨). وكأنّ الحروف المسمّاة بـ (حروف التنديم والتحضيض) وهي: (هَلاّ) و (أَلاّ) و (لــولا) و(لوما)، مأخوذة منهما، مركّبة مع (لا) و (ما) المزيدتين، مطلوبا بالتزام التركيب التنبيه على الزام (هل) و (لو) معنى (التمني). فاذا قيل: (هلاّ أكرمتَ زيداً)، أو: (أَلاّ) - بقلب الهاء (همزة) -، أو: (لولا)، أو: (لوما)، فكأنّ المعنى: (ليتك أكرمتَ زيداً) متولّداً منه معنى (التنديم). واذا قيل: (هَلاّ تكرمُ زيداً)، أو: (لولا)، فكأنّ المعنى: (ليتكَ تكرمُه) متولّداً منه معنى السؤال)(١٠٩)».(١١٠)

وقد التزم أكثرُ البلاغيين رأيَ السكاكي في تركيب أدوات (التنديم والتحضيض) وفي معناها دون تعليق منهم أو اضافة تذكر.(١١١) وانفرد المغربي بالقول: «وعبّر

(١٠٧) ينظر: الكشاف، جـ٢ ص١٧٧.

(١٠٨) يريد بهذا قوله في «القانون الثاني من علم المعاني وهو (قانون الطلب)»: «اذا قلت: (هل لي مِن شفيع؟) في مقام لا يسع امكان التصديق بوجود الشفيع امتنع اجراء الاستفهام على أصله، وولّد بمعونة قرائن الأحوال معنى (التمني)، وكذا اذا قلت: (لو يأتيني زيد فيحدثني) - بالنصب - طالباً لحصول الوقوع فيما يفيد (لو) من تقدير غير الواقع واقعاً ولّد (التمني)..».
(مفتاح العلوم، ص١٤٦ - ١٤٧).

(١٠٩) يقصد بـ «السؤال»: (التحضيض) أو (الطلب).

(١١٠) مفتاح العلوم، ص١٤٧ - ١٤٨.

(١١١) ينظر: الايضاح، جـ١ ص١٢١، وشروح التلخيص، جـ٢ ص٢٤٢ - ٢٤٥.

بـ « كأنّ »[١١٢] المقتضية لعدم الجزم ، لِأنّ أكثر النحويين على أنّ الحروف وضعت كذلك في أصلها ولاتصرّفَ فيها ، فيحتمل أن تكون غير مأخوذة ممّا ذكر . ثم انّه لم يجعل تركيبها لنفس (التنديم والتحضيض) من أول وهلة ، بل بتوسّط (التمني) ، لِأنّ (التنديم) متعلق بالمضي و (التحضيض) بالمستقبل ، فكأنّهما يختلفان ، فارتكب معنى (التمني) واسطة لِأنّه طلب في المعنى ليكون كالجنس لهما ، فيكون في الحروف شبه تواطؤ لا شبه اشتراك ، لِأنّ (التواطؤ) أقرب مِن (الاشتراك) ، وإنّما قلنا : « شبه » لِأنّ التواطؤ الحقيقي إنّما يتصوّر في غير الحروف » .[١١٣]

ويرى السكاكي أنّ (العرض) الذي تفيده (أَلاَ) ليس باباً قائماً بنفسه ، وانّما هو مولّد من (الاستفهام) ، يقول : « وأمّا (العرض) كقولك : (أَلاَ تنزل تصب خيراً) فليس باباً على حدة ، وانّما هو من مولّدات الاستفهام) » .[١١٤]

والخطيب القزويني قد وافق السكاكي في أنّ (العرض) مولّد مِن (الاستفهام) ، إلاّ أنّه أكّد على تجرّد (العرض) من معنى (الاستفهام) ، وذلك بسبب التعارض بين المعنيين ، يقول : « وأمّا (العرض) كقولك لِمن تراه لا ينزل : (أَلاَ تنزل تصب خيراً) ـ أي : إن تنزل ـ فمولّد مِن الاستفهام ، وليس به ، لِأنّ التقدير أنّه لا ينزل ، فالاستفهام عن عدم النزول طلب للحاصل ، وهو محال » .[١١٥]

ويرى المغربي أنّ (العرض) ليس مولّداً من الاستفهام الحقيقي ، وانّما هو مولّد من الاستفهام المجازي الذي يفيد معنى (الإنكار) ، يقول : « وانّما قلنا : إنّ (العرض) داخل في (الاستفهام) لِأنّك اذا قلت : (أَلاَ تنزل تصب خيراً) مثلاً ، فـ(الهمزة) فيه للاستفهام في الأصل ، ومنع في الحال من إرادة الاستفهام كون عدم النزول في الحال وفي الاستقبال معلوماً بقرينةٍ من القرائن ، أو نزّل منزلة المعلوم ، أو كون السؤال عنه لا يتعلق به الغرض ، والاستفهام انّما يكون عن المجهول حالا أو

---

(١١٢) يشير الى عبارة السكاكي : « وكأنّ الحروفَ المسمّاة بـ (حروف التنديم والتحضيض) .. » .

(١١٣) مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٤٥ ، وينظر : حاشية الدسوقي ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٤٤ ـ ٢٤٥ .

(١١٤) مفتاح العلوم ، ص١٥٢ .

(١١٥) الايضاح ، جـ١ ص١٤٦ .

استقبالاً مع تعلق الغرض؛ ولمّا تعذّر الاستفهام الحقيقي للعلم أو لعدم تعلّق الغرض حمل على (الإنكار) بقرينة اظهار محبّة ضدّ مدخولها ، ومعلوم أنّ إنكار النفي يتولّد منه طلب ضدّه ، ومحبّته . فتضمّنَ الكلام طلب النزول وعرضه على المخاطب » .[١١٦] ولذلك اعترض على القول «إنّ الفعل المضارع يجزم في جواب (العرض) لِأنّه مولّد عن (الاستفهام) » قائلاً : « يردّ على هذا أنّ الطلب الذي هو (العرض) لم يتولّد من الاستفهام الحقيقي الذي نحن بصدده ، وانّما تولّد من مجازيه الذي لم يذكر أنّ الجواب يجزم بعده » .[١١٧]

وأشار السبكي الى أنّ هناك من يجعل (العرض) نوعاً من أنواع الطلب قائماً بنفسه ، يقول : « وكأنّ المصنّف يريد أنّه لَمّا كان صيغةَ استفهام أُلحق بالاستفهام ، وكلام غيره يقتضي أنّه نوع خامس من الطلب يُجزم الجواب بعدَه كما يُجزم بعد الأربعة[١١٨] »[١١٩] .

عمل أدوات العرض والتحضيض

يجمع أكثر النحاة على أنّ أدوات (العرض والتحضيض) تختص بالأفعال ، وتؤدّي في الكلام ما تؤدّيه صيغة (افعلْ) مِن معنى الأمر ، إلاّ انّها أدوات غير عاملة ، فلا تجزم الفعل المضارع الواقع بعدها[١٢٠] ، وانّما يكون مرفوعاً ،وقد علّل بعضُهم عدمَ عملِها بقوله : « وانّما لم تعمل أدوات التحضيض لِأنّها بجواز تقديم الاسم فيها على الفعل صارت كأنّها غير مختصّة بالفعل » .[١٢١]

---

(١١٦) مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٣٣٠ ـ ٣٣١ ، وينظر : مختصر التفتازاني ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٣٣٠ ـ ٣٣١ .

(١١٧) مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٣٣١ .

(١١٨) يريد بـ « الأربعة » : (الأمر) و (التمني) و (الاستفهام) و (النهي) .

(١١٩) عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٣٢١ .

(١٢٠) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص١٠ ، ١١٤ ، ومعاني الحروف ، ص١١٢ ، وشرح جمل الزجاجي ، جـ٢ ص٢٢٤ ، ورصف المباني ، ص٨٤ ـ ٨٥ ، والكشاف ، جـ٢ ص٨٢ ـ ٨٣ .

(١٢١) الاشباه والنظائر ، جـ١ ص٢٤٠ .

وأرى أنّ هذا التعليل غير صحيح ، لِأن تقديمَ الاسم على الفعل في العرض والتحضيض ـ في نحو : (هلّا زيداً تضربُ) ـ لا يغيّرُ حقيقةَ كون الأداة مستعملةً في سياق فعلي ، وبالتالي لا يزيلُ اختصاصَها بالأفعال .

والصحيح في هذه الأدوات أنّها لم تجزم الفعلَ المضارع الواقع بعدَها ، لا لِأنّها أدوات غير عاملة ، بل لِأنّها لاتدلّ على معنى الأمر الجازم الذي تدلّ عليه صيغتا (افعلْ) و (ليفعلْ) ، فهي تفيد معنى الاغراء بالفعل والحثّ عليه ، وبالتالي فإنّ (الجزمَ) أو (الاسكان) وما يدلّ عليه من معنى (البتّ) و (التشديد) لا يناسب معنى (العرض والتحضيض) ، يتضح هذا من خلال الفرق في المعنى بين قولك : (اذهبْ) وقولك : (هَلّا تذهبُ) .

فرّق بعض النحاة بين أدوات العرض والتحضيض على أساس العمل الوظيفي لها ، فجعلوا (ألاَ) مختصّة بـ (العرض) ، و (أَلاَ) و (هَلاّ) و (لوما) و (لولا) مختصّة بـ (التحضيض) ، يقول المرادي : « (ألاَ) : حرف يرد لمعنى (العرض) .. وقد تُذكر (أَلاَ) هذه مع أُحرف (التحضيض) لِكونها للطلب . ولكنّ (التحضيض) أشدّ توكيداً من (العرض) ، والفرق بينهما : أنّك في (العرض) : تعرض عليه الشيءَ لينظر فيه ، وفي (التحضيض) تقول : الأولى لكَ أن تفعل فلا يفوتنّك . وقيل : ولذلك يحسن قولُ العبدِ لسيّدِه : (ألاَ تعطيني) ، ويقبح : (لولا تعطيني) » .(١٣٢)

وتابعهم في هذا البلاغيون ، فجعلوا (أَلاَ) مختصّة بـ (العرض) ، و (أَلاَ) و(هَلاّ) و (لوما) و (لولا) مختصّة بـ (التنديم والتحضيض) ، تفيد معنى (التنديم) اذا استعملت مع الماضي ، فقولك : (هلاّ أكرمتَ زيداً) معناه : (ليتكَ أكرمتَ زيداً) متولّداً منه معنى (التنديم) ، وتفيد معنى (التحضيض) اذا استعملت مع المضارع ، فقولك : (هَلاّ تكرمُ زيداً) معناه : (ليتكَ تكرمُه) متولّدا منه معنى (التحضيض)(١٣٣)

---

(١٣٢) الجنى الداني ، ص٢٨٢ ـ ٢٨٣ ، وينظر : رصف المباني ، ص٧٩ ، ٨٤ ، ٢٩٢ ، ٢٩٧ ، ٤٠٧ ، وشرح الاشموني ، جـ٢ ص٦١٠ ـ ٦١١ .

(١٣٣) ينظر : مفتاح العلوم ، ص٥٩ ، ١٤٧ ـ ١٤٨ ، ١٥٣ ، والايضاح ، جـ١ ص١٣١ ، ١٤٦ ، وشروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٤٢ ـ ٢٤٥ ، ٣٣٠ ـ ٣٣١ .

ولم يفرّق بينها نحاة آخرون ، فأجازوا في (ألاَ) أن تستعملَ في (التحضيض) استعمالَها في (العرض) ، ومن هؤلاء الخليل ، يقول سيبويه : « وسألتُ الخليلَ رحمه الله عن قوله :[١٢٤]

ألاَ رجلاً جزاه اللهُ خيراً يدلّ على محصّلة تبيت

فزعم أنّه ليس على التمنّي ، ولكنّه بمنزلة قول الرجل : (فَهَلّا خيراً مِن ذلك) ، كأنّه قال : (ألاَ تروني رجلاً جزاه الله خيراً) » .[١٢٥] ويقول أبو حيان في قوله تعالى « ألاَ تقاتلون قوماً نكثوا أيمانَهم » ،[١٢٦] « « ألا » : حرف (عرض) ومعناه هنا : الحضّ على قتالهم . وزعموا أنّها مركّبة من (همزة) الاستفهام و (لا) النافية فصار فيها معنى (التحضيض) » .[١٢٧]

والصحيح في أدوات (العرض والتحضيض) ما ذكره فيها بعضُ النحاة مِن تفصيل ، فقالوا : إنّ الأدوات (هَلّا) و (ألّا) و (لـولا) و (لومـا) اذا دخلت على (الماضي) أفادت معنى (التوبيخ) أو (التنديم) أو (اللوم) على ترك الفعل ، نحو قوله تعالى « لـولا جاءوا عليه بأربعة شهداء »[١٢٨] ، « فلـولا اذ جاءهم بأسنا تضرّعوا »[١٢٩] ، « لـولا اذ سمعتموه قلتم ما يكون لنا أن نتكلّم بهذا »[١٣٠] ، « فلـولا كانت قرية آمنت فنفعها إيمانها »[١٣١] . ولا يمكن حمل (لـولا) في مثل هذه الشواهد على معنى (التحضيض) ، لِأنّ التحضيض لا يكون في الماضي الذي قد فات ، ولكنّ عذر مَن جعلها للتحضيض انّها لمّا كانت مستعملة في لوم المخاطب على

---

(١٢٤) البيت لعمرو بن قعاس او قنعاس ، وهو من الوافر ، وقد ورد كذلك في : شرح المفصل ، جـ٢ ص١٠١ ، ١٠٢ ، ومغني اللبيب ، ص٧٧ ، ٢١٩ ، وشرح الاشموني ، جـ٢ ص١٦ .
(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص٧١) .

(١٢٥) الكتاب ، جـ٢ ص٣٠٨ .

(١٢٦) سورة الانفال : الآية ١٣ .

(١٢٧) البحر المحيط ، جـ٥ ص١٦ ، وينظر : الصاحبي ، ص١٥٧ ـ ١٥٨ ، والكشاف ، جـ٢ ص١٧٧ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص٦٩ ، ٢٧٤ ، وشرح الاشموني ، جـ١ ص١٥٤ ، وشرح ابن عقيل ، جـ٢ ص٢١١ .

(١٢٨) سورة النور : الآية ١٣ .

(١٢٩) سورة الانعام : الآية ٤٣ .

(١٣٠) سورة النور : الآية ١٦ .

(١٣١) سورة يونس : الآية ٩٨ .

انّه ترك في الماضي شيئاً يمكن تداركه في المستقبل ، فكأنّها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات .

واذا دخلت على (المضارع) أفادت معنى (الحضّ) على الفعل والطلب له ، فهي مع المضارع بمعنى الأمر . وتكون هذه الأدوات مستعملةً أيضاً في معنى الحضّ على الفعل والطلب له اذا دخلت على الماضي الذي يراد به الاستقبال ، نحو قوله تعالى : « لـولا أخّرتني الى أجل قريب »(١٣٢) ، وقوله : « فلـولا نَفَرَ مِن كُلِّ فرقةٍ منهم طائفة »(١٣٣) .

وقلّما تستعمل هذه الأدوات مع المضارع أيضا في غير موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب أن يفعله المخاطب قبل أن يطلب منه . فإن خلا الكلام من التوبيخ فهو (العرض) ، وتكون هذه الأدوات مستعملةً في معنى العرض ، وتستعمل لهذا المعنى أيضا : (ألَا) المخفّفة ، و (لو) ، و (أمَا)(١٣٤) .

والنحاة الذين فَرّقوا بين أدوات العَرض والتحضيض على أساس عملها الوظيفي ، قالوا في بيت جرير :

تَعُدُّونَ عَقْرَ النِيبِ أفضلَ مَجْدِكُم بني ضَوطَرى لَـوْلَا الكَمِيَّ المقنَّعا

إنّ (لـولا) تحضيضيّة ، لذلك لم يقدّروا بعدها إلّا الفعل المضارع لِأنّها مختصّة به . وَلَمّا كان ابن هشام من النحاة الذين لم يفرّقوا بين أدوات العَرض والتحضيض إلّا على أساس المعنى الذي تؤدّيه في السياق ، فقد قال : إنّ (لـولا) في البيت تفيد التوبيخ والتنديم لذلك تختص بالماضي ، وخالف النحويين في تقديرهم المضارع

---

(١٣٢) سورة المنافقون ، الآية ١٠ .

(١٣٣) سورة التوبة ، الآية ١٢٢ .

(١٣٤) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٣٨٧ ، وشرح المفصل ، جـ٨ ص١٤٤ ، وتسهيل الفوائد ، ص٢٤٣ ـ ٢٤٤ ، والبحر المحيط ، جـ٢ ص٢٩٨ ، ٥٢٢ ، جـ٤ ص٧٨ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، جـ٥ ص١٩٣ ، جـ٦ ص١٠٦ ، جـ٧ ص٨٢ ، جـ٨ ص٢١١ ، ٢١٣ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص٢٧٤ ، والبرهان ، جـ٤ ص٣٧٧ ـ ٣٧٨ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص٩ ، والاتقان ، جـ١ ص١٧٥ ، ومعترك الاقران ، جـ٢ ص٢٥٧ ، وشرح الاشموني ، جـ٢ ص٦٠٩ ـ ٦١٠ ، وشرح ابن عقيل ، جـ٢ ص٢١١ ، والكشاف ، جـ٢ ص١٨ ـ ١٩ في تفسير قوله تعالى « فلولا إذ جاءهم بأسنا تضرّعوا » ، وخزانة الأدب ، جـ٢ ص١٤ ـ ١٥ .

بعدها ، فقال : « إنّ الفعل أُضْمِرَ ، أي : (لـولا عددتم) ، وقول النحويين : (لـولا تعدُّون)مردود ، إذ لم يُرِد أن يَحُضَّهم على أن يَعُدُّوا في المستقبل ، بل المراد توبيخهم على ترك عَدِّهِ في الماضي ، وإنّما قال : « تَعُدُّونَ » على حكاية الحال ، فإن كان مراد النحويين ذلك فحسن »(١٣٥) .

---

(١٣٥) مغني اللبيب ، جـ١ ص٢٧٤ ـ ٢٧٥ ، وينظر : خزانة الأدب ، جـ٢ ص٥٥ ـ ٥٦ .

ثالثاً :

أسلـــوب التمنِّـــي

التَّمنّي :

(التَّمنّي) في أصل اللغة بمعنى : (محبّة حصول الشيء) ، جاء في « لسان العرب » : « (التَّمنّي) : تشهّي حصول الأمر المرغوب فيه وحديث النّفس بما يكون وما لا يكون .. (تمنّيتُ الشيءَ) أيْ : قدّرته وأحببت أن يصير اليّ ، مِن (المني) وهو : القدر .. و (تمنّى الشيءَ) : أراده »[1] .

وقد اختلف أهل العربية في حقيقة (التمنّي) : أمِنْ (أعمال القلوب) هو أمْ مِن (قول اللسان) ؟ ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « وَلَنْ يُتَمَنَّوْهُ أَبَداً »[2] : « فإن قُلتَ : (التمنّي) مِن أعمال القلوب ، وهو سِرٌّ لاَ يَطَّلِعُ عليه أحد ، .. قُلتُ : ليس (التمنّي) مِن أعمال القلوب ، إنّما هو قول الانسان بلسانه : (ليتَ لي كذا) ، فإذا قاله قالوا : (تَمنّى) ، و (ليت) : كلمة التَمنّي »[3] . ويقول ابن يعيش : « (التمنّي) : نوع مِن الطلب ، والفرق بينه وبين الطلب : أنّ (الطلب) يتعلّق باللسان ، و (التمنّي) شيء يهجس في القلب يقدّره المتمنّي »[4] .

كما اختلفوا في حقيقة اسلوب (التمني) : أ (إنشاءٌ) هو أمْ (خبرٌ) يفيد معنى (النفي) ؟ ، يقول ابن فارس : « (التمني) : قولك : (وددتك عندنا) .. قال قوم : هو مِن (الإخبار) لِأنّ معناه : (ليس) ، اذا قال القائل : (ليتَ لي مالاً) فمعناه : ليس لي مال . وآخرون يقولون : لو كان خبراً لَجاز تصديق قائله أو تكذيبه . وأهل العربية مختلفون فيه على هذين الوجهين »[5] .

وإمامُ النحاةِ سيبويه يرى أنّ (التمنّي) طلب ، ولِأنّه طلب فهو مِن المواضع التي يُنصبُ فيها الاسم على إضمار فعل الأمر ، يقول في « باب يُحذفُ منه الفعل

---

(١) لسان العرب : (منى) .

(٢) سورة البقرة : الآية ٩٥ .

(٣) الكشاف ، جـ١ ص٢٩٧ ـ ٢٩٨ .

(٤) شرح المفصل ، جـ٩ ص١١ .

(٥) الصاحبي ، ص١٥٨ ، وينظر : شرح المفصل ، جـ٧ ص٢٥ ـ ٢٦ ، والبرهان ، جـ٢ ص٣٢٢ ـ ٣٢٣ ، والاتقان ، جـ٢ ص٨٢ ، ومعترك الاقران ، جـ١ ص٤٤٤ ـ ٤٤٥ .

لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المَثَل » : « ومثلُ ذلك أيضاً قول الخليل ـ رحمه الله ـ ، وهو قول أبي عمرو : (أَلاَ رَجُلَ إمّا زيداً وإمّا عمراً) ، لأنه حين قالَ : (أَلاَ رَجُلَ) فهو مُتَمَنٍّ شيئاً يَسألهُ ويريدُه . فكأنّه قال : (اللّهُمَّ اجعلْهُ زيداً أو عمراً) أو (وَفِّقْ لي زيداً أو عمراً) . وإنْ شاءَ أظْهَرَه فيه وفي جميع هذا الذي مُثِّلَ بهِ ، وإنْ شاءَ اكتفى فلم يذكر الفعلَ ، لأنّه قد عُرِف أنّه مُتَمَنٍّ سائلٌ شيئاً وطالبُه »[٦] .

ولكنّه في موضع آخر قد قال كلاماً يُفهم منه أنّ (التمنّي) و (الترجّي) من (الخبر) ، فعند ذكره للمصادر المنصوبة على إضمار الفعل المتروك إظهارُه ، لأنّها تصيرُ في (الإخبار) بدلاً من اللفظ بالفعل ، قال : « وتقول : (زيدٌ سيراً سيراً) و (إنّ زيداً سيراً سيراً) ، وكذلك في (ليت) و (لعلّ) و (لكنّ) و (كأنّ) ، وما أشبه ذلك ، وكذلك إن قُلتَ (أنتَ الدّهرَ سَيْراً سَيْراً) .. واعلمْ أنّ (السيرَ) إذا كنتَ تُخبرُ عنه في هذا الباب فإنّما تُخبرُ بسيرٍ مُتّصلٍ بعضُه ببعضٍ في أيّ الأحوال كانَ »[٧] .

وكان الفرّاء يرى أنّ تمنّي ما قد مضى يفيد معنى (النفي) ، يقول : « إنّ ما تمنّي ممّا قد مضى فكأنّه مجحود ، ألا ترى أنّ قوله « ياليتني كنت معهم فأفوز »[٨] فالمعنى : لم أَكُنْ معهم فأفوز »[٩] .

والصحيح في (التمني) أنه ليس خبراً يفيد معنى النفي ، وانّما هو من أقسام الانشاء الطلبي[١٠] ، يفيدُ طلبَ حصول شيء على سبيل المحبّة ولو كان حصوله مشكوكاً فيه أو مستحيلاً ، وهذا ما جزم به كثير من النحاة ، يقول ابن يعيش في (الترجّي) و (التمنّي) : « كلُّ واحد منهما مطلوب الحصول مع الشك فيه . والفرق بينهما : أنّ (الترجي) : توقّعُ أمرٍ مشكوك فيه أو مظنون ، و (التمني) : طلبُ أمرٍ موهومِ الحصول وربّما كان مستحيلَ الحصول »[١١] . ويقول أيضاً :

---

(٦) الكتاب ، جـ١ ص٢٨٦ .

(٧) المصدر نفسه ، جـ١ ص٣٣٥ ـ ٣٣٦ .

(٨) سورة النساء ، الآية ٧٣ .

(٩) معاني القرآن ، جـ١ ص٢٧٦ .

(١٠) ينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص٢٨٧ .

(١١) شرح المفصل ، جـ٢ ص٨٦ ، وينظر : شرح قطر الندى ، ص١٤٨ ـ ١٤٩ . والتعريفات ، ص٦٩ ، والاتقان ، جـ٢ ص٨٢ ، ومعترك الاقران ، جـ١ ص٤٤٤ .

« (التمني) : نوع من (الطلب) ، والفرق بينه وبين الطلب : أنّ (الطلب) يتعلق باللسان ، و (التمني) : شيء يهجس في القلب يقدّره المتمنّي »[١٢] .

والدليل عندهم على أنّ (التمني) من أقسام (الطلب) أنّ الفعل المضارع قد يقع في جوابه مجزوماً أو منصوباً مقترناً بالفاء كما هو الحال في بقية أقسام الطلب .[١٣]

ولما كان (التمني) و (الترجي) يفيدان معنى (الطلب) فقد منع الاسترابادي في (ليت) و (لعل) أن تدخلا على مبتدأ في خبره معنى الطلب ، وقال في تعليل ذلك : « لأنّهما لطلب مضمون الخبر ، فلا يتوجه الى ذلك المضمون طلبٌ آخر ، اذ لا يجتمع عندهم طلبان على مطلوب » .[١٤]

وقد بنى كثير من النحاة كلامهم على أنّ (التمني) من اقسام الانشاء ، ولمّا أشكل دخول التكذيب في جوابه في قوله تعالى « فقالوا : ياليتنا نردّ ولانكذّب بآيات ربّنا ونكون من المؤمنين »[١٥] الى قوله « وإنّهم لكاذبون »[١٦] ، حاولوا تخريج الآية بما يحفظ للتمني كونه انشاء لا يدخله الصدق والكذب .

فالقيسي يذهب الى ترجيح (الرفع) في قوله « ولانكذّب » و « نكون » على إرادة القطع والإخبار ، لا العطف على التمني ، يقول : « مَن رفع الفعلين عطفهما على « نردّ » ، وجعله كلّه ممّا تمنّاه الكفار يوم القيامة ، تمنّوا ثلاثة أشياء ، أن يُرَدّوا ، وتمنّوا ألاّ يكونوا قد كذّبوا بآيات الله في الدنيا ، وتمنّوا أن يكونوا من المؤمنين .

ويجوز أن يرفع « لانكذب » و « نكون » على القطع ، فلا يدخلان في التمني ، تقديره : (ياليتنا نردّ ونحن لانكذّب ، ونحن نكون من المؤمنين ، رُدِدْنا أو لم نردّ) ، كما حكى سيبويه : « دعني ولا أعود » ـ بالرفع ـ أي : (وأنا لاأعود ، تركتني أو لم تتركني) ، ولم يسأل أن يجمعَ له الترك والعود .[١٧]

---

(١٢) شرح المفصل ، جـ٩ ص١١ .

(١٣) ينظر : رصف المباني ، ص٣٧٤ .

(١٤) شرح الكافية ، جـ٢ ص٢٤٨ .

(١٥) سورة الانعام ، الاية ٢٧ .

(١٦) سورة الانعام ، الاية ٢٨ .

(١٧) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص٤٤ ، والكشاف ، جـ٢ ص١٢ ـ ١٣ .

ويؤيد (الرفعَ) على القطع، على المعنى الذي ذكرنا، قولهُ جلّ ذكره : « وانّهم لَكاذبون » . فدلّ تكذيبهم أنّهم انّما أخبروا عن أنفسهم بذلك ولم يتمنّوه . لِأنّ التمني لا يقع جوابه التكذيب . وانّما يكون التكذيب في الخبر » .(١٨)

واجاب الزمخشري بأنّ (التمنّي) في الآية قد تضمّن معنى (العدة) فجاز لذلك أن يتعلّق به التكذيب . يقول في « ولانكذّب » ـ بالرفع ـ : « .. ويجوز أن يكون معطوفاً على « نردّ » . أو حالاً على معنى : (ياليتنا نردّ غير مكذبين وكائنين من المؤمنين) . فيدخل تحت حكم التمني . فإن قلتَ : يدفع ذلكَ قولُه « وانّهم لَكاذبون » . لِأنّ المتمنّي لا يكون كاذباً . قلتُ : هذا تمنّ قد تضمّن معنى (العدة) فجاز أن يتعلق به التكذيب . كما يقول الرجل : (ليت الله يرزقني مالاً فأحسن اليك واكافئك على صنيعك) فهذا متمنّ في معنى الوعد . فلو رزق مالاً ولم يحسن الى صاحبه ولم يكافئه كذب . كأنّه قال : إن رزقني اللهُ مالاً كافأتك على الإحسان » .(١٩)

وأبو حيان يخرّج قوله تعالى « وإنّهم لَكاذبون » ـ في أحد وجهين ـ على الحكاية والإخبار . ولاتعلّق له بالتمني . يقول : « فإن قلتَ : (التمني) : إنشاء . والإنشاء لا يدخله الصدق والكذب، فكيف جاء قوله « وإنّهم لَكاذبون » وظاهره أنّ الله أكذبهم في تمنّيهم ؟ . فالجواب مِن وجهين : (أحدهما) : أن يكون قوله « وإنّهم لَكاذبون » إخباراً من الله أنّ سجيّة هؤلاء الكفار هي الكذب . فيكون ذلك حكايةً وإخباراً عن حالهم في الدنيا . لاتعلّق له بمتعلّق التمني . (والوجه الآخر) : أنّ هذا التمني قد تضمّن معنى الخبر والعدة . فاذا كانت سجيّةُ الإنسان شيئاً ثم تمنّى ما يخالفُ السجيّةَ وما هو بعيد أن يقع منها . صحّ أن يكذّب على تجوّز .. » .(٢٠)

و (التمني) عند النحاة يُستعمل : « في (المُمكن) و (المُحال) .. وذلك لِأنّ ماهيّةَ (التمني) : مَحَبّةُ حصول الشيء سواء كنت تنتظره وترتقب حصولَه أو

---

(١٨) مشكل اعراب القران . جـ١ ص٢٦٢ .

(١٩) الكشاف . جـ٢ ص١٣ .

(٢٠) البحر المحيط . جـ٤ ص١٠٢ . وينظر : شرح المفصل . جـ٧ ص٢٥ ـ ٢٦ . والبرهان . جـ٢ ص٢٢٢ ـ ٢٢٣ . والاتقان . جـ٢ ص٨٢ . ومعترك الاقران . جـ١ ص٤٤٤ ـ ٤٤٥ .

لا ».[٢١] ومن استعمال (التمني) في (المحال) أو (الممتنع) قوله تعالى : « ياليتها كانت القاضية »[٢٢]، « ياليتني متّ قبل هذا »[٢٣]. يقول أبو حيان في قوله تعالى « فقالوا : ياليتنا نردّ ولانكذّب بآيات ربّنا » : «إنّ (التمني) يكون في (الممكن) و (الممتنع). بخلاف (الترجي) فإنّه لايكون إلاّ في (الممكن). فورد (التمني) هنا على (الممتنع) وهو أحد قسمي ما يكون التمني له في لسان العرب ».[٢٤]

ومنع النحاة استعمال (التمني) في (الواجب)، يقول الأشموني : « معنى (ليت) : التمني في (الممكن) و (المستحيل)، لا في (الواجب)، فلا يقال : (ليت غدا يجيء). وأما قولُه تعالى « فتمنّوا الموتَ »[٢٥] مع انّه واجب فالمراد : تمنّيه قبل وقته ».[٢٦]

و (التمنّي) قد يُستعمل في (الغبطة) أو (الحسد)، يقول الزمخشري : « (الغابطُ) : هو الذي يتمنّى مثلَ نعمة صاحبه مِن غير أن تزول عنه، و(الحَاسِدُ) : هو الذي يتمنّى أن تكونَ نعمةُ صاحبه له دونَهُ. فَمِنَ (الغِبْطَةِ) قوله تعالى : « يَالَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَا أُوتِيَ قَارُونُ »[٢٧]، ومِنَ (الحَسَدِ) قوله : « ولاتَتمنّوا ما فَضّل اللهُ به بعضَكم على بعض »[٢٨] »[٢٩].

وأكثر البلاغيين قد وافقوا النحويين في أنّ (التمني) مِن أقسام الانشاء الطلبي، يستعمل في (الممكن) و (المستحيل). واشترطوا فيه إن كان مستعملاً في (الممكن) أن لايكون لك توقّع أو طمع في وقوعه. يقول السكاكي : « أمّا النوع

---

(٢١) شرح الكافية، جـ٢ ص٢٤٦، وينظر : شرح المفصل، جـ٨ ص٨٦، والتعريفات، ص٦٩، والجنى الداني، ص٤٢٩، ومغني اللبيب، جـ١ ص٢٨٥، والاتقان، جـ٢ ص٨٢، ومعترك الاقران، جـ١ ص٤٤٤، وهمع الهوامع، جـ١ ص١٢٤، وشرح الاشموني، جـ١ ص١٣٦.

(٢٢) سورة الحاقة : الاية ٢٧.

(٢٣) سورة مريم : الاية ٢٣.

(٢٤) البحر المحيط، جـ٤ ص١٠٣.

(٢٥) سورة البقرة : الاية ٩٤، وسورة الجمعة : الاية ٦.

(٢٦) شرح الاشموني، جـ١ ص١٣٦، وينظر : الكشاف، جـ١ ص٢٩٧ ـ ٢٩٨، جـ٤ ص١٠٣، والجنى الداني، ص٤٢٩.

(٢٧) سورة القصص : الاية ٧٩.

(٢٨) سورة النساء : الاية ٣٢.

(٢٩) الكشاف، جـ٢ ص١٩١ ـ ١٩٢.

الاول من الطلب فهو : (التمني) ، أوَما ترى كيف تقول : (ليت زيداً جاءني) ، فتطلب كون غير الواقع فيما مضى واقعاً فيه مع حكم العقل بامتناعه ، أو كيف تقول : (ليت الشبابَ يعود) ، فتطلب عودَ الشباب مع جزمك بأنّهُ لا يعود ، أو كيف تقول : (ليت زيداً يأتيني) ، أو : (ليتك تحدثني) ، فتطلب اتيان زيد أو حديث صاحبك في حال لاتتوقعهما ولا لك طماعية في وقوعهما ، اذ لو توقّعت أو طمعت لاستعملت (لعلّ) أو (عسى) » .[٣٠] ويقول التفتازاني : « (التمني) : هو طلب حصول شيء على سبيل المحبّة .. ولا يشترط امكان (المتمنّى) بخلاف (المترجّى) ، تقول : (ليت الشبابَ يعود) ، ولاتقول : (لعلّه يعود) . لكن اذا كان (المتمنّى) ممكناً يجب أن لا يكون لك توقّع وطماعية في وقوعه والاّ لَصار ترجياً) .[٣١] .

وهم ينفون عن (التمني) أن يكون (خبراً) يحتمل الصدق والكذب ، يقول المغربي : «إنّ لفظ (ليت) موضوع لنفس التمني المتعلق بالنسبة ، فاذا قيل : (ليت لي مالاً) استفيد منه : أنّ المتكلم تمنى وجود المال ، وليست إخباراً عن وجود التمني والاّ كانت جملة ، بل هي حرف تصير به نسبة الكلام انشاءً بحيث لا يحتمل الصدق والكذب ، وتفيد أنّ في نفس المتكلم كيفية متعلقة بتلك النسبة ، فهي باعتبار تلك النسبة تفيد الانشاء فيها ، اذ لا يقال في المتكلم بقولنا (ليت لي مالاً أحجّ به) : إنّه صادق أو كاذب في نسبة الثبوت للمال ، لِأنّه متمنّ لتلك النسبة ، لاحاك لتحقّقها في الخارج ، وباعتبار ما وضعت لِتشعر به عرفا مستلزمة لخبر ، وهو أنّ هذا المتكلم يتمنى تلك النسبة ، ولهذا يقال : (الانشاء) يستلزم (الإخبار) » .[٣٢]

ولكنّ بعضهم أخرج (التمني) من أقسام (الطلب) ، وحجّته في ذلك أنّ العاقل لا يطلب حصول ما يعلم استحالته ، يقول السبكي في (التمني) : « بقي على المصنّف وعلى السكاكي سؤال آخر ، وهو : أنّ ما لا يتوقّع كيف يطلب ؟ فالأصوب ما ذكره الإمام واتباعه مِن أنّ (التمني) و (الترجي) و (القَسَم) و (النداء) ليس فيها طلب بل تنبيه ، ولا بدع في تسميته انشاء وانّما ننازع في جعله طلباً »[٣٣] .

---

(٣٠) مفتاح العلوم ، ص١٤٦ ، وينظر : الايضاح ، جـ١ ص١٣١ .

(٣١) مختصر التفتازاني ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٢٨ ـ ٢٢٩ . وينظر : شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٢٨ ـ ٢٢٩ .

(٣٢) مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٢٨ ـ ٢٢٩ .

(٣٣) عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٤٠ .

ويقول الدسوقي في أقسام الطلب : « هي على ما ذكره المصنف خمسة ، (التمنـي) و(الاستفهام) و (الأمر) و (النهي) و (النداء) . ومنهم من يجعل (الترجي) قسماً سادساً . ومنهم من أخرج (التمني) و (النداء) من أقسام الطلب بناءً على أنّ العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته . فـ (التمني) ليس طلباً ولا يستلزمه . وأنّ طلب الاقبال خارج عن مفهوم (النداء) الذي هو صوت يهتف به الرجل وإن كان يلزمه » .[٣٤]

أدوات التمني

تؤدي معنى (التمني) في اللغة العربية الأدوات الآتية :

١ ـ (ليت)

يجمع النحاة على أنّ الأداة الأصلية الموضوعة للتمني هي (ليت) . ومعناها : (أتمنّى) .[٣٥] ووافقهم في ذلك البلاغيون . يقول السكاكي . « اعلمْ أنّ الكلمة الموضوعة للتمني هي (ليت) وحدها » .[٣٦]

وتختص بالدخول على الجملة الاسمية . فتعمل عند البصريين النصبَ في (الاسم) والرفعَ في (الخبر) . يُعملونَها عملَ (إنّ) لِشبهها بالفعل . فتقول : (ليت زيداً قائم) و (ليت عبدَاللهِ ذاهب) . شُبِّهت من الأفعال بما تقدّم مفعولُهُ على فاعله[٣٧] .

وهم يعلّلون نصبَ الاسم ورفعَ الخبر بعد (إنّ) وأخواتها بقولهم : « لَمّا كان لهذه الأحرف شبه بـ (كان) في لزوم المبتدأ والخبر . والاستغناء بهما . عملت عملَها معكوساً . لِيكونا معه كمفعول قُدِّم وفاعل أُخِّر . تنبيهاً على الفرعية »[٣٨] .

---

(٣٤) حاشية الدسوقي ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٢٨ .

(٣٥) ينظر : الكتاب ، جـ٤ ص٢٣٣ ، والمقتضب ، جـ٤ ص١٠٨ ، وشرح المفصل ، جـ٨ ص٨٤ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٢٤٦ ، ورصف المباني ، ص٢٩٨ ، والبرهان ، جـ٢ ص٣٢١ .

(٣٦) مفتاح العلوم ، ص١٤٧ ، وينظر : الايضاح ، جـ١ ص١٢١ ، وشروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٢٨ .

(٣٧) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص١٢١ ، وشرح المفصل ، جـ١ ص١٠١ ـ ١٠٢ ، جـ٨ ص٥٤ ، ورصف المباني ، ص٢٩٨ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٤٤٤ .

(٣٨) همع الهوامع ، جـ١ ص١٢٤ ، وينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٢٤٥ .

ومّما هو جدير بالملاحظة أنّ اسم (إنّ) قد ورد مرفوعاً في شواهد معدودة، ومن ذلك قراءة قوله تعالى «قالوا إنّ هذانِ لَساحِرَانِ يُريدانِ أنْ يخرجاكم مِن أرضكم بسحرهما»[٣٩] ـ برفع «هذان»[٤٠] ـ، وقوله (ص): «إنّ مِن أشدِّ أهلِ النّارِ يومَ القيامةِ، عذاباً، المصوّرون»[٤١]، وكان من العرب من يقول: «انّ بك زيد مأخوذ»[٤٢]. وعطف عليه بالرفع في قوله تعالى «إنّ الّذينَ آمَنُوا والّذينَ هَادُوا والصّابِئُونَ والنّصارى مَنْ آمنَ باللهِ واليومِ الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون»[٤٣]. وفي قوله: «إنّ اللهَ بريءٌ مِن المشركين ورسولُهُ»[٤٤]، وفي قراءة «إنّ اللهَ وملائكتُهُ يصلّون على النبي»[٤٥] ـ برفع «ملائكته»[٤٦] ـ. يضاف الى ذلك أنّ مِن العرب مَن كان يؤكدّ اسمَ (إنّ) بالرفع فيقول: «إنّهم أجمعون ذاهبون»[٤٧].

والنحاة يتأوّلون هذه الشواهد بما يحفظ سلامة قاعدتهم في أنّ اسم (إنّ وأخواتها) لا يكون الاّ منصوباً،يقول سيبويه: «كما جاز لَكَ أن تقول: (إنّ زيداً فيها وعمرٌو)، ومثلهُ: «إنّ اللهَ بَريءٌ مِن المشركينَ وَرَسُولُهُ»، فابتدأ، لِأنّ معنى الحديث حين قال (إنّ زيداً منطلقٌ): زيدٌ منطلقٌ، ولكنّه أكّدَ بـ (إنّ)»[٤٨]، ويقول: «واعلمْ أنّ ناساً مِن العرب يغلطون فيقولون: (إنّهم أجمعون ذاهبون)، و(إنّك وزيدٌ ذاهبان)، وذاك أنّ معناه معنى الابتداء، فيرى أنّه قال: (هم)..

---

(٣٩) سورة طه: الآية ٦٣.

(٤٠) ينظر: مشكل اعراب القرآن، جـ٢ ص٦٩ ـ ٧١، والكشاف، جـ٢ ص٥٤٢، والبحر المحيط، جـ٦ ص٢٥٥.

(٤١) ورد الحديث بهذه الرواية، كما ورد بروايتين أخريين، هما: «إنّ أشدّ النّاس عذابا يوم القيامة المصورون»، و«أشدّ النّاس عذاباً يوم القيامة المصوّرون». (صحيح مسلم، جـ٢ ص١٦٧٠).

(٤٢) الكتاب، جـ٢ ص١٣٤ ـ ١٣٦.

(٤٣) سورة المائدة: الآية ٦٩.

(٤٤) سورة التوبة: الآية ٣. وينظر: الكشاف، جـ٢ ص١٧٣، والمفصل، ص٢٩٥.

(٤٥) سورة الاحزاب: الآية ٥٦.

(٤٦) ينظر: الكشاف، جـ٣ ص٢٧٢.

(٤٧) الكتاب، جـ٢ ص١٥٥.

(٤٨) الكتاب، جـ١ ص٢٢٨، وينظر: كتاب المقتصد في شرح الايضاح، جـ١ ص٤٤٨.

وأمّا قوله عزّوجل : « والصّابئون » فعلى التقديم والتأخير ، كأنّه ابتدأ على قوله « والصّابئون » بعد ما مضى الخبر »(٤٩) .

ويقول أبو عبيدة في قوله تعالى « إنّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى » : « رفع « الصابئون » لأنّ العربَ تُخرِجُ المُشرَكَ في المنصوب الذي قبله من النصب الى الرفع على ضميرِ فعل يرفعه ، أو استئنافٍ ، ولا يُعملون النصبَ فيه . ومع هذا إنّ معنى (إنّ) معنى الابتداء ، ألا ترى أنّها لا تعملُ إلّا فيما يليها ثُمّ ترفع الذي بعد الذي يليها ، كقولك : (إنّ زيداً ذاهبٌ) ، فـ (ذاهبٌ) رَفعٌ . وكذا إذا واليتَ بينَ مُشرَكين رفعتَ الأخيرَ على معنى الابتداء ، سمعتُ غيرَ واحدٍ يقول :

فَمَنْ يَكُ أمْسَى بالمدينةِ رَحْلُه فإنّـي وقَـيّارٌ بـها لَـغَرِيـبُ

وقد يفعلون هذا فيما هو أشدُّ تمكُّناً في النصب مِن (إنّ) ، سمعت غيرَ واحدٍ يقول :

وكلُّ قومٍ أطاعُوا أمرَ سَيِّدهم إلّا نُمَيراً أطاعت أمرَ غاويها
الظّاعنونَ وَلَمّا يُظعِنُوا أحداً والقائلينَ لِمَنْ دارٌ نُخَلّيها

ورُبّما رفعوا « القائلين » ونصبوا « الظاعنين » »(٥٠) .

ويقول ابن فارس في « باب القول في اختلاف لغات العرب » : « ومنها الاختلاف في الإعراب ، نحو : (إنّ هذين) و (إنّ هذانِ) ، وهي بالألف لغة لبني الحارث بن كعب ، يقولون في كلّ ياء ساكنة انفتح ما قبلها ذلك ، .. وذهبَ بعضُ أهل العلم الى أنّ الإعراب يقتضي أن يقال : (إنّ هذانِ) ، قال : وذلك أنّ (هذا) اسمٌ مَنْهوك ، ونُنهكُه أنّه على حرفين ، أحدهما حرف علّة وهي (الألف) ، و (ها) : كلمة تنبيه ليست من الاسم في شيء ، فلمّا ثُنّي أُحْتِيجَ إلى (ألف) التثنية ، فلم يُوصَلْ إليها لسكون (الألف) الأصلية ، واحتيجَ الى حذف إحديهما ، فقالوا : إن

---

(٤٩) الكتاب ، جـ٢ ص١٥٥ ، وينظر : ص١٣٤ ، ومشكل اعراب القرآن ، جـ١ ص٢٣٧ ـ ٢٣٩ ، جـ٢ ص٦٩ ـ ٧١ ، والكشاف ، جـ١ ص٦٢١ ـ ٦٢٢ ، جـ٢ ص١٧٣ ، ٥٤٣ ، والمفصل ، ص٢٩٥ ـ ٢٩٦ ، وشرح المفصل ، جـ٨ ص٦٦ ـ ٧٠ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ٢٧ ـ ٢٨ ، ٢٨٧ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٣٥٥ ، ٣٦٢ .

(٥٠) مجاز القرآن ، جـ١ ص١٧٢ ـ ١٧٣ ، وينظر : جـ٢ ص٢١ ـ ٢٢ في تفسير قوله تعالى « إنّ هذانِ لَساحِرانِ » .

حذفنا (الألف) الأصلية بقي الاسمُ على حرف واحد ، وإنْ أسقطنا (ألفَ) التثنية كان في (النون) منها عِوَضٌ ودلالة على معنى التثنية ، فحذفوا (ألفَ) التثنية ، فلمّا كانت (الألف) الباقية هي (ألف) الاسم ، واحتاجوا إلى إعراب التثنية لم يُغَيِّرُوا (الألف) عن صورتها ، لِأَنّ الإعراب واختلافه في التثنية والجمع إنّما يقع على الحرف الذي هو علامة التثنية والجمع ، فتركوها على حالها في النصب والخفض . قال : وممّا يدلُّ على هذا المذهب قوله ـ جلّ ثناؤه ـ : فذانِكَ بُرهانانِ مِن ربّكَ »[٥١] ، لم تُحذف (النون) ، لِأنّه لو حُذِفَت (النون) ، وقد أُضيف ، لَذهبَ معنى التثنية أصلاً ، لِأنّه لم يكن للتثنية ها هنا علامة إلاّ (النون) وحدها ، فاذا حُذِفَت أشبهت الواحد لذهاب علامة التثنية »[٥٢] .

ويقول ابن قتيبة : « قد تكلّمَ النحويون في هذه الحروف ، واعتلّوا لِكلّ حرف منها ، واستشهدوا الشعر ، فقالوا في قوله سبحانه « إنّ هذانِ لَساحِرَانِ » : هي لغة بَلْحَرث بن كعب ، يقولون : (مررت برجلان) و (قبضت منه درهمـان) و (جلست بين يداه) و (ركبت علاه) .

.. وقالوا في قوله تبارك وتعالى « إنّ الّذينَ آمَنُوا والّذينَ هادُوا والصّابِئُونَ » : رفع (الصابئين) لِأنّه رَدٌّ على موضع « إنّ الذينَ آمَنُوا » ، وموضعه رفع ، لِأنّ (إنّ) مُبْتَدَأةٌ ، وليست تُحْدِثُ في الكلام مَعْنىً كما تُحْدِثُ أخواتها ، ألا ترى أنّكَ تقول : (زيدٌ قائمٌ) ، ثمّ تقول : (إنّ زيداً قائمٌ) ، ولايكون بين الكلامين فَرق في المعنى . وتقول : (زيدٌ قائمٌ) ،ثمّ تقول : (لعلّ زيداً قائمٌ) ، فَتُحْدِثُ فيالكلام معنى (الشك) . وتقول : (زيدٌ قائمٌ) ، ثمّ تقول : (ليت زيداً قائمٌ) ، فَتُحْدِثُ في الكلام معنى (التمنّي) . ويدُلُّكَ على ذلك قولُهم : (إنّ عبدَاللهِ قائمٌ وزيدٌ) ، فترفع (زيداً) ، كأنّكَ قُلتَ : (عبدَاللهِ قائمٌ وزيدٌ) ، وتقول : (لعلّ عبدَاللهِ قائمٌ وزيداً) ، فتنصب مع (لعلّ) وترفع مع (إنّ) ، لِمَا أَحْدَثَتْهُ (لَعَلّ) مِن معنى (الشك) في الكلام ، ولِأَنّ (إنّ) لم تُحْدِث شيئاً . وكان الكسائي يُجيز : (إنّ عبدَاللهِ وزيدٌ قائمانِ) و (إنّ عبدَاللهِ وزيدٌ قائمٌ) ، والبصريون يُجيزونَه ، ويحكون : « إنّ اللهَ وَمَلائِكَتُهُ يُصَلُّونَ على النَّبِيّ » ، وينشدون :

---

(٥١) سورة القصص : الآية ٣٢ .

(٥٢) الصاحبي ، ص٤٩ ـ ٥٠ .

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالمدينةِ رَحْلُهُ فإنّي وَقَيّارٌ بها لَغَرِيبُ »(٥٣).

ويقول أبو حيان في قراءة « إنّ هذانِ لَساحرانِ » : « والذي نختاره في تخريج هذه القراءة ، أنّها جاءت على لغة بعض العرب مِن إجراء المثنى بالألف دائماً » .(٥٤) وقال بعضهم في هذه القراءة : إنّ (لام) الابتداء قد دخلت بعد (إنّ) التي بمعنى (نَعَمْ) لشبهها في اللفظ بـ (إنّ) المؤكّدة .(٥٥) وقال أبو علي : أُبدلت (الألف) مِن (الياء) للتقارض .(٥٦)

والاستاذ ابراهيم مصطفى يرى أنّ اسم (إنّ) مسند اليه ومتحدّث عنه ، فحقّه أن يكون مرفوعا على الأصل الذي قرّره في (الرفع) من كونه : « علم الاسناد ، ودليل أنّ الكلمة المرفوعة يُراد أن يسند اليها ويتحدّث عنها » ، وهو يفسّر مجيئه منصوبا على نطاق واسع في الكلام العربي ، بالنصب على التوهّم ، وذلك أنّ مِن أسلوب العرب أنّ الأداة اذا دخلت على الضمير مال حسّهم اللغوي الى أن يصلوا بينهما ، فيستبدلون بضمير الرفع ضمير النصب ، لِأنّ ضمير الرفع لا يوصل الاّ بالفعل ، ولِأنّ الضمير المتصل أكثر في لسانهم ، وهم أحبّ استعمالا له من المنفصل ، فلمّا أكثروا من اتباع (إنّ) بالضمير جعلوه ضمير نصب ووصلوه بها ، وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أنّ الموضع للنصب ، فلمّا جاء الاسم الظاهر نصب أيضا .(٥٧)

ولا أوافقُ الاستاذَ ابراهيم مصطفى فيما ذهب اليه ، لِأنّ (الإعراب على التوهّم) مسألة محدودة في واقع اللغة العربية .(٥٨) فلا يمكن أن نجعل منها مسألة مطّردة في اسم (إنّ) وأخواتها .

وتابعه الدكتور مهدي المخزومي ورأى أيضا أنّ اسم (إنّ) حقّه (الرفع) لِأنّه مسند اليه ، ويفسّر مجيئَه منصوباً في الكلام العربي ، بالنصب على التركيب مع (إنّ) ، وذلك لِأنّهما بمنزلة الكلمة الواحدة في الاستعمال . ويؤيد عنده كون (إنّ واسمها) بمنزلة المركّب ، أنّ الاسم اذا فُصِل عن (إنّ) جاز ارتفاعه ، ومن ذلك ما

---

(٥٣) تأويل مشكل القرآن ، ص٥٠ ـ ٥٢ ، وينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٤٤٨ .

(٥٤) البحر المحيط ، جـ٦ ص٢٥٥ ، وينظر : جـ٧ ص٢٤٨ ،وهمع الهوامع ، جـ١ ص٤٠ ، واللهجات العربية في التراث ، جـ١ ص٦١ ، وخزانة الأدب ، جـ٧ ص٤٥٢ ـ ٤٥٣ .

(٥٥) ينظر : الكشاف ، جـ٢ ص٥٤٢ ، والأشباه والنظائر ، جـ١ ص٢١٥ .

(٥٦) ينظر : خزانة الأدب ، جـ٤ ص٤٢٩ .

(٥٧) ينظر : احياء النحو ، ص٦٤ ـ ٧١ .

(٥٨) ينظر : مغني اللبيب ، جـ٢ ص٤٧٦ ـ ٤٨٠ .

رواه الخليل مِن « أنّ ناسا يقولون : (إنّ بكَ زيدٌ مأخوذ) » .[٥٩] فجرى اسم (إنّ) في فصله مجرى المركّبات ، فكما يبطل التركيب اذا تباعد جزءا المركب ، يبطل التركيب أيضا اذا تباعد الاسم عن (إنّ) .[٦٠]

ولا أُوافقُ الدكتور مهدي المخزومي في أنّ اسم (إنّ) وأخواتها منصوب على التركيب ، بدليل أنّ هذا الاسم يطّرد فيه الفصل عن هذه الأدوات بالخبر الظرف أو الجار والمجرور ، نحو : « انّ لدينا أنكالا » .[٦١] ويبقى (النصب) مع ذلك قائما فيه .

واذا استندنا الى صلة العلامات الاعرابية بالمعاني الوظيفية لِأجزاء العبارة ، نجد قول بعض النحاة : «إنّ (المرفوعَ) : عمدةُ الكلام ، كـ (الفاعل) و (المبتـدأ) و (الخبر) ، والبواقي محمولة عليها . و (المنصوب) في الأصل : فضلة ، لكن يُشبَّه بها بعض العمد كـ (اسم إنّ) » .[٦٢] يصلح أن يكون تعليلاً سليماً لِنصب اسم (إنّ) وأخواتها ، وذلك لِأنّ معاني هذه الأدوات تنحصر في أخبارها ، لذلك أُعطي (الخبر) ما لِلعمد مِن إعراب (الرفع) ، وأُعطي (الاسم) ما لِلفضلات مِن إعراب (النصب) ، وقد نصّ على هذا بعضُ النحاة ، يقول ابن عصفور : « ولَمّا كانت معاني هذه الحروف في أخبارها ، أَشبهت الأخبارُ العُمدَ فَرُفِعَت ، وأَشبهت الأسماءُ الفضلاتِ فَنُصِبَت » .[٦٣] ويقول السيوطي في (إنّ) وأخواتها : « ولِأنّ معانيها في الأخبار فكانت كالعُمد ، والأسماء كالفضلات ، فأُعطيا إعرابيهما » .[٦٤] .

والكوفيون يرون أنّ هذه الأدوات تنصب الأسماء فقط ، وأما أخبارها فمرتفعة عندهم بما ارتفعت به في حال الابتداء ، وَلَاعملَ لهذهِ الأدوات فيها .[٦٥]

---

(٥٩) الكتاب ، جـ٢ ص١٣٤ .
(٦٠) ينظر : في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، ص٨٧ ـ ٨٨ .
(٦١) سورة المزمل : الآية ١٢ .
(٦٢) شرح الكافية ، جـ١ ص٧٠ .
(٦٣) المقرب ، جـ١ ص١٠٦ .
(٦٤) همع الهوامع ، جـ١ ص١٣٤ .
(٦٥) ينظر : المفصل ، ص٢٧ ، وشرح المفصل ، جـ١ ص١٠٢ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٣٤٦ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٣٤ .

ويجوز عندهم نصب الاسم والخبر جميعاً بعد (ليت) ، فيقولون : (ليت زيداً قائماً) ، واستدلوا على ذلك بقول الشاعر :[٦٦]

* يا ليتَ أيّامَ الصّبا رواجعا *

وهما منصوبان عند الفراء بـ (ليت) نفسها ، يُعملها عملَ أفعال القلوب ، لِأنّها تجري عنده مجرى (أتمنّى) ، فقوله : « ياليتَ أيامَ الصبا رواجعا » كقوله : (تمنّيتُ أيامَ الصبا رواجعا) . والكسائي يجيز ذلك على إضمار (كان) ، التقدير : (يا ليتَ أيامَ الصبا كانت رواجعاً) .[٦٧]

والبصريون يمنعون ذلك ، لِأنّ (ليت) متضمّنة معنى الفعل ، بخلاف أفعال القلوب فإنّها أفعال صريحة ، فلا تصل بهذا التضمين الضعيف مرتبةَ نصب الجزئين . ورأيُ الكسائي ضعيف عندَهم لِأنّ (كان) و (يكون) لا يُضمران إلّا فيما اشتهر استعمالهما فيه ، فتكون الشهرة دليلًا عليهما ، كما في قولهم : (إنْ خيراً فخيرٌ) .[٦٨] والبصريون يحملون « رواجعا » على الحالية ، وعامله خبر (ليت) المحذوف ، والتقدير : (ياليتَ لنا أيامَ الصبا رواجعا) ، أو : (ياليتَ أيامَ الصبا أقبلت رواجعا) .[٦٩]

إذا دخلت (الفاء) جواباً للتمني نُصب الفعل بعدها بإضمار (أنْ) ، وإن لم يكن دخولها جواباً للتمنّي رُفع الفعل بعدها عطفاً على الفعل قبلها لِأنّهما جميعاً

---

(٦٦) رجز للعجاج ، ورد في : الكتاب ، جـ١ ص٢٨٤ ، ودلائل الاعجاز ، ص٢١٠ ، وشرح المفصل ، جـ١ ص١٠٣ ، ١٠٤ ، جـ٨ ص٨٤ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص٢٨٥ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٣٤ ، وديوانه (ملحقات الديوان) ، ص٨٢ ، وهو من الخمسين.
(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص٤٩٧) .

(٦٧) ينظر : الاصول في النحو ، جـ١ ص٣١٤ ، والمفصل ، ص٢٠٢ ، وشرح المفصل ، جـ١ ص١٠٣ ـ ١٠٤ ، جـ٨ ص٨٤ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٣٤٦ ـ ٣٤٧ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص٣٧ ، ٢٨٥ ، وشرح شواهد المغني ، جـ١ ص١٢٢ . وظاهرة الشذوذ ، ص٢٩٨ .

(٦٨) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٣٤٧ .

(٦٩) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص١٤١ ـ ١٤٢ ، وتوجيه اعراب ابيات ملغزة الاعراب ، ص٩٦ ـ ٩٧ ، ودلائل الاعجاز ، ص٢٠٨ ـ ٢٠٩ ، والمفصل ، ص٢٨ ، وشرح المفصل ، جـ١ ص١٠٣ ـ ١٠٤ ، جـ٨ ص٨٤ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٣٤٧ ، ورصف المباني ، ص٢٩٨ ، والجنى الداني ، ص٣٥٧ ، ٤٢٩ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ، ص٣٧ ، ٢٨٥ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٣٤ ، وشرح شواهد المغني ، جـ١ ص١٢٢ .

مُتَمَنِّيانِ . يقول ابن جنّي في قراءة « يَالَيْتَنِي كنتُ معهم فأفوزُ فوزاً عظيماً)ـ[٧٠] برفع « فأفوز » ـ : « محصول ذلك أنّه يتمنّى الفوزَ ، فكأنّه قال : ياليتني أفوزُ فوزاً عظيماً ، ولو جعله جواباً لَنصبه ، أي : (إنْ أكنْ معهم أفز) هذا إذا صَرُحت بالشرط ، إلاّ أنّ (الفاء) إن دخلت جواباً للتمنّي نُصِب الفعل بعدَها بإضمار (أنْ) . وعُطف « أفوزُ » على « كنتُ معهم » لِأنّهما جميعاً مُتَمَنِّيانِ ، الاّ أنّه عطفُ جملةٍ على جملة ، لا الفعل على انفراده على الفعل ، اذا كان الاولُ ماضياً والثاني مستقبلاً . وذهب أبو الحسن في قوله عزّ وجل « يالَيْتَنَا نُرَدُّ ولا نُكَذِّبُ بآياتِ رَبِّنَا ونكونُ من المؤمنين »[٧١] ـ برفع « ولانُكَذِّبُ » ـ الى أنّه عطف على اللفظ ، ومعناه معنى الجواب ، قال : لِأنّهم لم يتمنُّوا ألاّ يكذِّبوا ، وإنّما تمنّوا الردَّ ، وضَمِنُوا أنّهم إن رُدّوا لن يكذِّبوا ، وعليه جاء قوله تعالى : « ولو رُدُّوا لَعَادُوا لِمَا نُهُوا عنه »[٧٢] »[٧٣] .

وقد تُزاد (الباء) في اسم (ليت) كما في قول الحطيئة :

نَدِمْتُ على لسانٍ كانَ منّي فليتَ بأنّـه في جَوْفِ عِكْمِ

فذهب أبو زيد في « نوادره » إلى أنّ (الباء) زائدة ، والوجه : (فليت أنّه) أيْ : فليتَه . ويرى أبو علي في « التذكرة القصرية » أنّ وجه زيادة (الباء) في اسم (ليت) شبهُ (ليت) لنصبها ورفعها بالفعل ، والفعل يصل تارة بنفسه وأخرى بالباء ، قال تعالى : « أَلَمْ يَعْلَمْ بأنّ اللهَ يَرى »[٧٤] و « يعلمونَ أنّ اللهَ هو الحقُّ المبين »[٧٥] ، ومثله النداء في أنّه لَمّا أشبه الفعلَ عُدّيَ تعديتَه تارةً بنفسه وأخرى بحرف الجرّ : (يازيدُ) و (يالزيد)[٧٦] .

---

(٧٠) سورة النساء : الآية ٧٣ .

(٧١) سورة الأنعام : الآية ٢٧ .

(٧٢) سورة الأنعام : الآية ٢٨

(٧٣) المحتسب ، جـ١ ص١٩٢ ـ ١٩٣ ، وينظر : ص٢٥٢ ، ومعاني القرآن ، جـ١ ص١٧٦ ، والبحر المحيط ، جـ٣ ص٢٩٢ ، جـ٤ ص١٠٢ .

(٧٤) سورة العلق : الآية ١٤ .

(٧٥) سورة النور : الآية ٢٥ .

(٧٦) ينظر : شرح الكافية ، جـ١ ص٢٦٨ ، وخزانة الأدب ، جـ٤ ص١٥٢ ـ ١٥٣ .

وقد تقع (أنّ) المفتوحة بعدها ، تقول : (ليت أنّ زيداً خارج) وتسكت كما تسكت على (ظننتُ أنّ زيداً خارجٌ)[٧٧] ، فتكتفي بـ (أنّ) مع صلتها عن أن تأتي بخبر (ليت) ، لِأنّ (أنّ) لَمّا كانت داخلةً على المبتدأ والخبر ، فقد تَضَمّنت صلتُها اسمَ (ليتَ) وخبرَها[٧٨] .

٢ ـ (لو)

قد تستعمل (لو) أداةً للتمني ، فتشبه (ليت) في الاشعار بمعنى (التمني) ، فتقول : (لو تأتيني فتحدّثني) كما تقول : (ليتك تأتيني فتحدّثني) . يقول الزمخشري في قوله تعالى : « وقال الّذين اتّبعوا لو أنّ لنا كرّة فنتبرّأ منهم كما تبرّؤا منّا »[٧٩] : « « لو » : في معنى (التمني) ، ولذلك أُجيب بـ (الفاء) الذي يُجاب به التمني ، كأنّه قيل : ليت لنا كرّة فنتبرأ منهم »[٨٠] ، ويقول في قوله تعالى « فلو أنّ لنا كرّة فنكون من المؤمنين »[٨١] : « « لو » : في مثل هذا الموضع في معنى (التمني) ، كأنه قيل : (فليت لنا كرّة) ، وذلك لِمَا بين معنى (لو) و (ليت) من التلاقي في التقدير »[٨٢] .

ويقول في قوله تعالى « فَلَمَّا أَخَذَتْهُم الرَّجْفَةُ قالَ : رَبِّ لو شِئْتَ أَهْلَكْتَهُمْ مِنْ قَبْلُ وإيّايَ »[٨٣] : « هذا تَمَنّ منه للإهلاك قبل أن يرى ما رأى من تبعة الرؤية ، كما يقول النادمُ على الأمر إذا رأى سوءَ المغبّة : لو شاءَ اللهُ لَأَهلكني قبل هذا »[٨٤] .

---

(٧٧) ينظر : المفصّل ، ص٣٠٢ .

(٧٨) ينظر : شرح المفصّل ، جـ٨ ص٨٥ .

(٧٩) سورة البقرة : الاية ١٦٧ .

(٨٠) الكشاف ، جـ١ ص٢٢٧ ، وينظر : ص٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ورصف المباني ، ص١٩١ ـ ١٩٢ ، والبرهان ، جـ٢ ص٣٢٢ ، جـ٤ ص٣٧٥ ، والاتقان ، جـ٢ ص٨٢ ، ومعترك الاقران ، جـ١ ص٤٤٥ ، وخزانة الأدب ، جـ١ ص١٨٤ .

(٨١) سورة الشعراء : الاية ١٠٢ .

(٨٢) الكشاف ، جـ٣ ص١١٩ ، وينظر : جـ٣ ص٤٠٤ ـ ٤٠٥ ، ٢٤٢ ، والبحر المحيط ، جـ١ ص٤٧٤ ، جـ٧ ص٢٨ ، ٢٠١ ، ٤٣٦ .

(٨٣) سورة الأعراف : الآية ١٥٥ .

(٨٤) الكشاف ، جـ٢ ص١٢١ ، وينظر : جـ٣ ص٢٢٠ في تفسير قوله تعالى « ولو ترى إذِ المجرمونَ ناكسُو رُؤوسِهم عندَ ربهم ربّنَا أبصَرْنا وسَمِعْنا » .

ويجوز في جواب (لو) في نحو قولك (لو تأتيني فتحدّثني) : (النصب) و(الرفع) على معنى (التمني) ، ومثله قوله تعالى « وَدُّوا لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ »(٨٥) جاء الجواب في بعض المصاحف منصوبا : « فيدهنوا »(٨٦) .

واختلف في (لو) هذه على ثلاثة أقوال : (الأول) : أنّها قسم برأسها ، لا تحتاج الى جواب كجواب الشرط ، تقول : (لو اعطاني) ، (لو وهبني) . ولكن قد يؤتى لها بجواب كجواب (ليت) ، نحو قوله تعالى : « فلو أنّ لنا كرّة فنكون من المؤمنين » ، فانتصب « فنكون » في جوابها كما انتصب « فافوز » في جواب « ليت » في قوله تعالى « ياليتني كنتُ معهم فَأَفُوزَ »(٨٧) . (الثاني) : أنّها (لو) الشرطية أشربت معنى (التمني) . (الثالث) : أنّها (لو) المصدرية أغنت عن فعل التمني(٨٨) . ومن القائلين بالرأي الثالث ابن مالك ، الذي يرى أنّ التمنّي في (لو) إنّما يفيده فعل محذوف ، والدليل عنده على أنّها ليست موضوعة أصلاً للتمنّي جواز الجمع بينها وبين فعل التمنّي ، يقول أبو حيان في ذلك : « والصحيح أنّها إذا أشربت معنى (التمنّي) يكون لها جواب كما لها إذا لم تشربه .. وقال الزمخشري : « وقد تجيء (لو) في معنى (التمنّي) ، كقولك : (لو تأتيني فتحدّثني) كما تقول : (ليتك تأتيني فتحدّثني) » ، فقال ابن مالك : « إن أراد به الحذف ، أي : (وددتُ لو تأتيني) ، فصحيح ، وإن أراد أنّها موضوعة للتمنّي فغير صحيح ، لأنّها لو كانت موضوعة للتمنّي ما جاز أن يجمع بينها وبين فعل التمنّي ، لا يُقال : (تُمنّيْتُ ليتكَ تفعلُ) ، ويجوز : (تمنّيتُ لو تقوم) ، وكذلك امتنع الجمع بين (لعلّ) والترجي ، وبين (إلاّ) وأستثني »(٨٩) .

---

(٨٥) سورة القلم : الاية ٩ .

(٨٦) ينظر : الكتاب ، جـ٣ ص٣٦ ، والمفصل ، ص٣٢٣ ، والكشاف ، جـ٤ ص١٤٢ ، وشرح المفصل ، جـ٩ ص١١ ، والبحر المحيط ، جـ٨ ص٣٠٩ .

(٨٧) سورة النساء : الاية ٧٣ .

(٨٨) ينظر : الجنى الداني ، ص٢٧٦ ـ ٢٧٧ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص٢٦٦ ـ ٢٦٧ ، وهمع الهوامع ، جـ٢ ص٦٦ ، وشرح الاشموني ، جـ٣ ص٥٩٦ ـ ٥٩٨ ، والبحر المحيط ، جـ١ ص٤٧٤ ، جـ٣ ص٣١٤ ، جـ٧ ص٢٨ ، ٤٣٦

(٨٩) البحر المحيط ، جـ٧ ص٢٠١ .

وأرى القول بأنّ (لو) المستعملة أداة للتمني ليست قسما برأسها ، وانّما هي في الأصل (لو) الشرطية أشربت معنى (التمني) هو الصحيح ، لِأنّه يغنينا عن تكثير الأدوات والقواعد المتصلة بها ، وهذا ما نصّ عليه بعضُ النحاة[٩٠] .

والبلاغيون قد وافقوا النحويين في أنّ (لو) قد تستعمل في معنى (التمني) كما في قولك : (لو تأتيني فتحدثني)[٩١] . وعدّوا نصب المضارع في جوابها قرينة على أنّها مستعملة في معنى (التمني)[٩٢] .

ويرون أنّ (لو) المستعملة في (التمني) هي في الأصل (لو) الشرطية الامتناعية ، يقول المغربي : « وقد يتمنّى أيضا بـ (لو) على وجه التوسع ولو كان أصلها الشرطية ، وذلك نحو قولك : (لو تأتيني فتحدثني) أي : (ليتك تأتيني فتحدثني) ـ بالنصب ـ .. فـ (النصب) دليل على خروج (لو) عن أصلها من الشرط .. ووجه استعمالها كثيرا للتمني أنّها في الأصل تدخل على الممنوع والمحال ، والمحال هو المتمنّى كثيرا »[٩٣] .

ولكنّهم لم يقطعوا فيها بشيء : هل بقي فيها معنى الشرط ، أم تجرّدت منه بالمرّة ، يقول المغربي : « قيل : إنّها نقلت للتمني مستقلة من غير أن يبقى فيها معنى الشرطية . وقيل : بقي فيها معنى (الشرطية) وأشربت معنى (التمني) ، فاذا قيل على هذا : (لو تأتيني فتحدثني) فالمعنى : (لو حصل ما يتمنّى ـ وهو : الاتيان فالتحديث ـ لسرّنا ذلك) ونحو هذا »[٩٤] .

وذكر الدسوقي أنّ الدافع للعدول عن التمني بـ (ليت) الى التمني بـ (لو) هو : « الاشعار بعزّة متمنّاه ، حيث أبرزه في صورة ما لم يوجد ، لأنّ (لو) بحسب أصلها حرف امتناع لامتناع »[٩٥] .

---

(٩٠) ينظر : همع الهوامع ، جـ٢ ص٦٦ .

(٩١) ينظر : مفتاح العلوم ، ص٥٨ ، ١٤٧ ، والايضاح ، جـ١ ص١٣١ .

(٩٢) ينظر : مختصر التفتازاني ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٤١ .

(٩٣) مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٤١ ـ ٢٤٢ ، وينظر : مفتاح العلوم ، ص٥٨ ، وحاشية الدسوقي ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٤١ .

(٩٤) مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٤١ ، وينظر : حاشية الدسوقي ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٤١ .

(٩٥) حاشية الدسوقي ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٤١ .

وزعم السبكي أنّ كثيرا من النحاة قد أنكروا استعمال (لو) بمعنى (التمني) ، يقول : « ومجيء (لو) بمعنى (التمني) مذهب سيبويه ، وأنكره كثير من النحاة »(٩٦) .

٣ ـ (ألاَ)

اذا دخلت (همزة) الاستفهام على (لا) النافية للجنس ودخل فيها معنى (التمني) ، فمذهب جمهور النحويين أنّها تنصب ما بعدها بلا تنوين ، فتقول : (أَلاَ رجلَ في الدار) ، (أَلاَ ماءَ أشربه) . ومع دخول معنى (التمني) فيها تستغني عن الخبر ، إذ التمنّي يغنيها عن الخبر ، ويصير معنى اسمها معنى المفعول ، فمعنى (أَلاَ غُلامَ) : أتمنّى غلاماً ، فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدّر ، فهو كقولك : (اللّهُمَّ غلاماً) ، أي : هَبْ لي غلاماً ، ومنه قول المتمنِّيَة فُريعة بنت همام :

أَلاَ سبيلَ إلى خَمرٍ فأَشْرَبَها ... أَلاَ سَبِيلَ إلى نَصْرِ بنِ حَجّاجِ

فهي بمعنى (أَتَمَنّى) ، و (أتمنّى) لا خبرَ له . فمن قال في الخبر : (لاغلامَ أفضلُ منك) ، لا يقول في التمني إلاّ : (أَلاَ غلامَ أفضلَ منك) ـ بنصب (أفضل) ـ ، لأنّه دخل فيه معنى (التمنّي) ، وصار مستغنيا عن الخبر(٩٧) .

وخالف المازني فقال : إنّ الحروف الدواخل على (لا) لا تغيرّ حكمها ، فيكون لها خبر مظهر أو مضمر كما كان لها قبل دخول (الهمزة) ، فأجاز أن تقول : (أَلاَ رجلَ أفضلُ منك) ، فترفع (أفضل) خبرا لـ (لا) النافية للجنس التي دخلها معنى (التمني) ، كما كنت تقول في النفي : (لا رجلَ أفضلُ منك)(٩٨) .

---

(٩٦) عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٤١ ـ ٢٤٢ .

(٩٧) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص٢٠٧ ـ ٢٠٩ ، والازهية ، ص١٧٢ ـ ١٧٣ ، وشرح المفصل ، جـ٧ ص٤٨ ـ ٤٩ ، والمقرب ، جـ١ ص١٩٢ ، ورصف المباني ، ص٧٩ ـ ٨٠ ، والجنى الداني ، ص٢٤٨ ـ ٢٤٩ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص٦٩ ، وشرح الكافية ، جـ١ ص٢٦٢ ، وخزانة الأدب ، جـ٤ ص٧٠ ، ٨٠ ، وشرح شواهد المغني ، جـ١ ص٢١٢ ، ٢١٤ ، والأشباه والنظائر جـ١ ص٢٠٠ .

(٩٨) ينظر : المقتضب ، جـ٤ ص٢٨٢ ـ ٢٨٣ ، وشرح الاشموني ، جـ١ ص١٥٢ ـ ١٥٤ ، وشرح الكافية جـ١ ص٢٦٢ .

وقد يكون لها جواب مقرون بالفاء فينصب ، يقول ابن هشام في قول الشاعر :

أَلاَ عُمْرَ وَلَى مُسْتَطَاعٌ رجوعُهُ فَيَرْأَبَ ما أَثْأَتْ يَدُ الْغَفَلاَتِ

« نَصَبَ « يَرْأَبَ » لأنّه جوابُ تَمَنٍ مقرون بالفاء »(٩٩) .

ويُروى الإلغاء في (أَلاَ) التي للتمنّي ، نحو : (أَلاَ رجلٌ جزاهُ اللهُ خيراً) . وروي : (أَلاَ رجلٍ » ـ بالجرّ ـ أي : أَلاَ مِن رجلٍ(١٠٠) .

وَلَمّا كان التمنّي بـ (أَلاَ) من المواضع التي يُنصبُ فيها الاسمُ على إضمار فعل ناصب ، كان الوجه في الاسم الواقع في سياقه ، بعد (إمّا) ، النصب ، يقول سيبويه في « باب يُحذفُ منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المَثَل » : « ومثلُ ذلك أيضاً قولُ الخليل ـ رحمه الله ـ وهو قولُ أبي عمرو : (أَلاَ رَجُلَ إمّا زيداً وإمّا عمراً) ، لِأنّه حينَ قال : (أَلاَ رَجُلَ) فهو مُتَمَنٍ شيئاً يَسْأَلُهُ ويُريدُهُ ، فكأنّه قال : (اللّهُمّ اجعلْهُ زيداً أو عمراً) أو (وَفّقْ لي زيداً أو عمراً) ، وإنْ شاءَ أَظْهَرَهُ فيه وفي جميع هذا الذي مُثِّلَ به ، وإن شاء اكتفى فلم يذكر الفعلَ ، لِأنّه قد عُرِفَ أنّهُ مُتَمَنٍّ سائلٌ شيئاً وطالبُه ، .. وقد يجوز أن تقول : (أَلاَ رَجُلَ إمّا زيدٌ وإمّا عمرٌو) ، كأنّه قيل له : (مَنْ هذا المُتَمَنّى ؟) ، فقال : (زيدٌ أو عمرٌو) »(١٠١) .

وكذلك الحال في الاسم الواقع بعد (لو) في سياق التمنّي بـ (أَلاَ) ، يقول سيبويه : « ومِمّا ينتصِبُ على إضمار الفعل المُسْتَعْمَل إضهارُه قولك : (أَلاَ طعامَ ولو تَمراً) ، كأنّكَ قُلْتَ : ولو كانَ تَمْراً ، .. وإن شئت قُلتَ : (أَلاَ طعامٍ ولو تمرٌ) ، كأنّك قُلتَ : ولو يكون عندنا تمرٌ ، ولو سقط إلينا تَمرٌ »(١٠٢) .

ولكن لا يحسن في الاسم الواقع بعد (لو) إلاّ النصب إذا كان صفةً لما تَتَمَنّاه ، يقول سيبويه : « و (لو) بمنزلة (إنْ) ، لا يكون بعدَها إلاّ الأفعالُ ، فإن سقط بعدها اسمٌ ففيه فِعلٌ مُضْمَرٌ في هذا الموضع تُبنى عليه الأسماءُ ، فلو قُلتَ : (أَلاَ ماءَ ولو بارداً) لم يحسن إلاّ النصبُ ، لِأنّ (بارداً) صفةٌ »(١٠٣) .

---

(٩٩) مغني اللبيب ، جـ١ ص٦٩ ، وينظر : خزانة الأدب ، جـ٤ ص٧٠ .

(١٠٠) ينظر : شرح الكافية ، جـ١ ص٢٦٢ .

(١٠١) الكتاب ، جـ١ ص٢٨٦ ـ ٢٨٩ .

(١٠٢) المصدر نفسه ، جـ١ ص٢٦٩ .

(١٠٣) المصدر نفسه ، جـ١ ص٢٦٩ ـ ٢٧٠ .

٤ ـ (لعلّ)

أجاز البصريون في (لعلّ) أن تعطى حكم (ليت) في أن يكون لها جواب منصوب مقترن بالفاء . وذلك اذا استعملت استعمالها في تمني الشيء البعيد أو المستحيل . واستدلوا على ذلك بقراءة « لَعَلِّي أَبْلُغُ الأَسبابَ أسبابَ السّمواتِ فَأَطَّلِعَ الى إلهِ مُوسى »[١٠٤] ـ بنصب « فاطلَعَ » ـ . يقول الزمخشري في هذه القراءة : « وقرىء « فاطّلعَ » ـ بالنصب ـ على جواب الترجي . تشبيها للترجي بالتمني »[١٠٥] . ويقول في (لعلّ) : « قد لَمح فيها معنى (التمني) مَنْ قرأ « فأطّلعَ » ـ بالنصب ـ »[١٠٦] .

وهم لا يعدّون « فأطّلعَ » جواباً حقيقيا لـ (لعلّ) . وانّما هو جواب لمعنى (التمني) فيها . يقول ابن يعيش : « كأنّه جواب (لعلّ) اذ كانت في معنى (التمني) ، كأنّه شبّه (الترجي) بـ (التمني) »[١٠٧] لذلك عدّوا (لعلّ) مِن أدوات (التمني) اذا استعملت مع البعيد أو المستحيل . يقول السيوطي : « وقد يتمنّى بـ (لعلّ) في البعيد ، فتعطى حكم (ليت) في نصب الجواب ، نحو : « لعلّي أبلغ الأسباب أسباب السموات فأطّلع » »[١٠٨] .

والكوفيون يجوّزون أن يكون للترجي جواب منصوب بعد الفاء كجواب التمني . يقول الفراء في قوله تعالى « فأطّلع » : « ومن جعله جواباً لـ « لعلّي » نصبه . وقد قرأ به بعضُ القرّاء .. وأنشدني بعض العرب :[١٠٩]

عـلّ صـروف الـدّهـر أو دولاتها يدلننـا اللّمّـة مـن لمّاتهـا

---

(١٠٤) سورة المؤمن ، الاية ٣٦ ـ ٣٧ .
(١٠٥) الكشاف ، جـ٣ ص٤٢٨ .
(١٠٦) المفصل ، ص٣٠٢ ، وينظر ، رصف المباني ، ص٣٧٤ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص٢٨٨ .
(١٠٧) شرح المفصل ، جـ٨ ص٨٦ .
(١٠٨) الاتقان ، جـ٢ ص٨٢ ، وينظر ، معترك الاقران ، جـ١ ص٤٤٥ ، والبرهان ، جـ٢ ص٣٢٢ .
(١٠٩) رجز لا يعرف قائله ، وقد ورد كذلك في ، الخصائص ، جـ١ ص٣١٦ ، وشرح المفصل ، جـ٥ ص٢٩ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص١٥٥ ، وشرح الاشموني ، جـ٣ ص٣١٢ ، جـ٤ ص١١٨ ، وقوله « علّ » لغة في (لعلّ) .
(معجم شواهد العربية ، جـ٢ ص٤٥٢) .

فنصب على الجواب بـ (لعلّ) » .(١١٠)

ويرى ابن هشام أنّ (لعلَّ) تختص بالممكن ، يقول فيها : « لها معان ، (أحدها) : (التوقّع) ، وهو تَرَجّي المحبوب والإشفاق من المكروه ، نحو : (لعلَّ الحبيبَ قادمٌ) و (لعلَّ الرقيبَ حاصلٌ) ، وتختصّ بالممكن ، وقول فرعون : « لَعَلّي أَبْلُغُ الأسبابَ أسبابَ السَّمواتِ » إنّما قاله جَهْلاً أو مَخْرَقَةً وإفكاً » .(١١١)

والبلاغيون قد وافقوا البصريين في أنّ (لعلّ) اذا استعملت مع البعيد أو المستحيل تكون أداة للتمني ، فتعطى حكم (ليت) في نصب الخبر ، يقول القزويني : « وقد يتمنّى بـ (لعلّ) فتعطى حكم (ليت) ، نحو : (لعلّي أحجّ فأزورك) ـ بالنصب ـ لبعد المرجوّ عن الحصول ، وعليه قراءة عاصم في رواية حفص : « لعلّي أبلغ الأسباب أسباب السّموات فأطّلع الى إله موسى » ـ بالنصب ـ » .(١١٢)

وهم يمنعون ـ كالبصريين ـ أن يكون لـ (لعلّ) جواب منصوب إن لم تكن مستعملة في معنى (التمني) ، يقول المغربي : « لاينصب الجواب بعد (لعلّ) كما ينصب بعد أنواع الطلب ، ولكن اذا استعمل لفظ (لعلّ) للتمني فحينئذ تعطى حكم (ليت) في نصب الجواب .. وانّما ينصب كذلك عند قصد (التمنّي) لبعد المرجو عن الحصول ، فصار يشبه المحالات التي لاطمع فيها ، فاستعملت فيه (لعلّ) كاستعمال (ليت) لمشابهة هذا المعنى لمعناها .. وهذا بناء على أنّ (لعلّ) لاجواب لها لما تقدم ـ وهو مذهب البصريين ـ ، والاّ لم يدل نصب الجواب بعدها على تضمين معنى (ليت) ـ كما هو مذهب الكوفيين ـ » .(١١٣) ولذلك هم ينصّون على أنّ الفعل المنصوب الواقع في جواب (لعل) ليس جوابا للترجي ، وانّما هو جواب للتمني ، يقول السبكي : « لايُقال في قوله تعالى « لَعَلّي أبلغ الأسباب أسباب

---

(١١٠) معاني القرآن ، جـ٣ ص٩ ، وينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص١٥٥ ، جـ٢ ص١٣٠ ، والبحر المحيط ، جـ١ ص٩٩ ، جـ٧ ص٤٦٥ ـ ٤٦٦ ، جـ٨ ص٤٢٧ .

(١١١) مغني اللبيب ، جـ١ ص٢٨٧ .

(١١٢) الايضاح ، جـ١ ص١٣١ ،وينظر : مفتاح العلوم ، ص٥٣ ، ومختصر التفتازاني ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٤٥ .

(١١٣) مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٤٥ ـ ٢٤٦ ، وينظر : حاشية الدسوقي ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٤٥ .

السموات » : « فأطّلعَ » فيه جواب (الترجي) ، لِأنّا نقول : هذا (تمنّ) لا (ترجّ) ، واستشهاد بعض النحاة على نصب جواب الترجي لاينافي هذا ، لِأنّ النحوي ينظر في (الترجي) و (التمني) الى اللفظ ، والبياني ينظر الى المعنى » .(١١٤)

٥ ـ (هل) :

ذهب النحاة الى أنّ (هل) قد تستعمل أداةً للتمنّي في الموضع الذي يُعْلَمُ فيه انتفاءُ الشيء المُتَمَنّى . يقول ابن جنّي في قراءة « أو نُرَدُّ » ـ(١١٥) بنصب الدال ـ : « الذي قبله مِمّا هو مُتَعَلّق به قوله « فَهَلْ لَنَا مِن شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا ؟ » ، ثمّ قال : « أو نُرَدُّ فَنَعْمَل غَيْرَ الذي كُنّا نَعْمَلُ » ، فعطف « نُرَدُّ » على « يشفعوا » ، وهو منصوب لأنّه جواب الاستفهام وفيه معنى التمنّي . وذلك أنّهم قد عملوا أنّه لاشفيع لهم ، وإنّما يتمنون أن يكون لهم هناك شفعاءُ ، فَيُرَدُّوا بشفاعهم فيعملوا ما كانوا لا يعملونه من الطاعة ، فيصير به المعنى إلى أنّه كأنّهم قالوا : إنْ نُرزق شفعاءَ يشفعوا لنا أو نُرْدَدْ . وتقديره مع رفع « نُرَدُّ » ـ على قراءة الجماعة ـ : إنْ نُرزق شفعاءَ يشفعوا لنا ، وإن نردد نعمل غير الذي كُنّا نعمل . وذلك أنّهم مع نصب « نُرَدُّ » تمنّوا الشفعاء وقطعوا بالشفاعة ، وتمنّوا الرَدَّ أيضاً ، وضَمِنُوا عمل مالم يكونوا يعملونه ، أي : إن نُردد نعمل غير الذي كُنّا نعمل ، كأنّه قال : أو هل نرد فنعمل » .(١١٦)

ويقول أبو حيان في قوله تعالى « هَلْ نَحْنُ مُنْظَرُونَ » :(١١٧) «هذا على جهة التمنّي منهم ، والرغبة حيث لاتنفع الرغبة » .(١١٨)

---

(١١٤) عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٤٢ ـ ٢٤٥ .

(١١٥) سورة الأعراف ، الآية ٥٣ .

(١١٦) المحتسب ، جـ١ ص٢٥١ ـ ٢٥٢ .

(١١٧) سورة الشعراء ، الآية ٢٠٣ .

(١١٨) البحر المحيط ، جـ٦ ص٤٢ ، وينظر ، جـ٤ ص٢٠٦ في تفسير قوله تعالى « فهَلْ لنَا مِن شُفعاءَ فيشفعوا لنا » ، والكشاف ، جـ٢ ص٣٦٤ في تفسير قوله تعالى « فهَلْ إلى خُرُوج مِن سبيل » .

فـ (هَلْ) تستعمل في معنى (التمنّي) في الموضع الذي يعلم فيه فَقْدُ الشيء المُتَمَنّى . يقول السيوطي : « وقد يُتَمَنّى بـ (هل) حيثُ يُعْلَمُ فَقْدُهُ . نحو : (فَهَلْ لَنَا مِن شُفَعَاء فيشفعوا لَنَا ؟ » » .[١١٩]

ووافقهم البلاغيون في أنّ (هل) قد تستعمل أداة للتمني في الموضع الذي يعلم فيه انتفاء الشيء المتمنّى . يقول القزويني : « وقد يتمنّى بـ (هل) كقول القائل : (هَلْ لي مِن شفيع ؟) في مكان يعلم أنّهُ لاشفيعَ له فيه . لإبراز المتمنّى ـ لكمال العناية به ـ في صورة الممكن . وعليه قوله تعالى حكايةً عن الكفار : « فَهَلْ لنا مِن شفعاء فيشفعوا لنا ؟ »[١٢٠] » .[١٢١]

ولتضمين (هل) التمني المستلزم لنفي المتمنّى تزاد (مِن) التي لاتزاد في الاستفهام إلّا مع (هل) خاصة . وذلك اذا أريد بالاستفهام بها معنى (النفي) . فيكون وجودها في هذا الموضع قرينة تمنع حمل الكلام على الاستفهام الحقيقي المقتضي لعدم العلم بالمستفهَم عنه ثبوتاً أو نفياً .[١٢٢]

---

(١١٩) الاتقان ، جـ٢ ص٨٢ ، وينظر : معترك الأقران ، جـ١ ص٤٤٥ ، والبرهان ، جـ٢ ص٣٢١ .

(١٢٠) سورة الاعراف ، الآية ٥٣ .

(١٢١) الايضاح ، جـ١ ص١٢١ ، وينظر : مفتاح العلوم ، ص١٤٧ ، وعروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٤١ .

(١٢٢) ينظر : مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٤٠ ، ومختصر التفتازاني ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٤٠ ، وحاشية الدسوقي ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٤٠ .

رابعاً :

أسلـــوب الترجِّـــي

الترجي :

في أصل اللغة بمعنى : (التّوقّع) و (الأمل) ، وقد يستعمل في معنى : (الخوف) ، جاء في « لسان العرب » : « (الرّجاء) من (الأمل) : نقيض اليأس .. وقد تكرّر في الحديث ذكر (الرجاء) بمعنى : (التّوقّع) و (الأمل) . و (رجيه) و (رجاه) و (ارتجاه)و (ترجّاه) بمعنى .

.. وقد يكون (الرّجاء) بمعنى : (الخوف) .. وفي التنزيل العزيز « مالكم لاترجون لله وقارا »[1] » .[2]

واستعمال (الرجاء) في معنى (الخوف) قال به المفسرون، وبه فسّرُوا قوله تعالى « مَالَكُم لا تَرْجُونَ لِلّهِ وَقَاراً » أي : لاتخافون لِلّهِ عظمةً .[3] لِأنّ الرّاجي ليس بمستيقِنٍ ، ومَعَهُ طَرَفٌ من المَخَافَةِ .[4]

ويرى الفَرّاء أن استعمال (الرجاء) في معنى (الخوف) إنما هو لغة تهاميّة ، يضعون (الرجاء) في معنى (الخوف) إذا كان معه (جحدٌ) ، يقول في قوله تعالى « وقال الذين لَايَرْجُونَ لِقَاءَنَا لَوْلَا أُنزِلَ علينا الملائكةُ » :[5] « قوله « لَايَرْجُونَ لِقَاءَنَا » : لايخافون لقاءَنا ، وهي لغة تهامية ، يضعونَ (الرجاءَ) في موضع (الخوف) إذا كان معه (جحدٌ) . ومن ذلك قول الله « مالكم لا تَرْجُونَ لِلّهِ وَقَاراً » أيْ : لاتخافونَ له عظمةً . وأنشدني بعضهم :

لا ترتجي حينَ تلاقي الذائدا أَسْبَعَةً لاَقَتْ مَعاً أَمْ وَاحِداً

يريد : لاتخاف ولا تبالي » .[6]

---

(١) سورة نوح : الآية ١٣ ، وينظر : الكشاف : ، جـ٤ ص١٦٢ .

(٢) لسان العرب : (رجا) ، وينظر : كتاب الأفعال ، جـ٢ ص٦٩ .

(٣)ينظر : معاني القرآن ، جـ٢ ص١٨٨ .

(٤) ينظر : مجاز القرآن ، جـ٢ ص٢٧١ ، ٢١٠ ، وتأويل مشكل القرآن ، ص١٩١ ، والكشاف ، جـ٤ ص١٦٢ .

(٥) سورة الفرقان : الآية ٢١ .

(٦) معاني القرآن ، جـ٢ ص٢٦٥ .

وذهب الفرّاء إلى أن (الخوف) لا يكون في معنى (الرجاء) إلاّ ومعه جحد ، كما أنّ (الرجاء) لا يكون في معنى (الخوف) إلاّ ومعه جحد ، ومنع استعمال (الرجاء) في معنى (الخوف) إذا لم يكن مسبوقا بحرف من حروف الجحد ، يقول في قوله تعالى « وَتَرْجُونَ مِنَ ٱللهِ مَا لَا يَرْجُونَ » :(٧) « قال بعض المفسرين : معنى « تَرْجُونَ » : تخافونَ . ولم نجد معنى (الخوف) يكون (رجاء) إلاّ ومعه (جحد) ، فإذا كان كذلك كان الخوف على جهة الرجاء والخوف ، وكان (الرجاء) كذلك ، كقوله تعالى « قُلْ للذين آمَنُوا يَغْفِرُوا للذين لا يرجونَ أيامَ اللهِ » .(٨) هذه للذين لا يخافون أيامَ اللهِ ، وكذلك قوله : « مالكم لا تَرْجُونَ لِلّهِ وقارا » : لا تخافون لِلّهِ عظمةً . وهي لغةٍ حجازية . وقال الراجز :

لا ترتجي حين تلاقي الذائدا أسبعةً لاقت معاً أم واحدا

وقال الهذليّ :

إذا لسعته النحلُ لم يرجُ لَسْعَهَا وخَالَفَهَا في بيتِ نُوب عوامِلِ

ولا يجوز (رجوتك) وأنت تريد : خفتك ، ولا (خفتك) وأنتَ تريد : رجوتَكَ » .(٩)

ووافقه في ذلك بعض المفسرين ، ومنهم الطبري الذي يقول في قوله تعالى « وترجونَ مِن اللهِ ما لا يَرجون » : « قد ذكرنا عن بعضهم أنّه كان يتأوّلُ قولَهُ « وترجون من الله ما لا يرجون » : وتخافون مِن اللهِ ما لا يخافون ، من قول اللهِ « قُلْ لِلذينَ آمَنُوا يَغْفِرُوا للذينَ لا يَرجونَ أيامَ اللهِ » بمعنى : لا يخافون أيامَ اللهِ . وغير معروف صرف (الرجاء) إلى معنى (الخوف) في كلام العرب إلاّ مع جحد سابق له ، كما قال جلّ ثناؤه : « مالَكُمْ لا تَرجونَ لِلّهِ وَقاراً » بمعنى : لاتخافون للّهِ عظمةً .. وهي فيما بلغنا لغة أهل الحجاز يقولونها بمعنى (ما أُبالي) و (ما أَحْفَل) » .(١٠)

---

(٧) سورةالنساء ، الآية ١٠٤ .

(٨) سورة الجاثية ، الآية ١٤ .

(٩) معاني القران ، جـ١ ص٢٨٦ ، وينظر : خزانة الأدب ، جـ٥ ص٤٩٩ .

١٠) جامع البيان ، جـ٥ ص٢٦٤ .

كما وافقه في ذلك بعض علماء اللغة . ومنهم أبو بكر الأنباري الذي يقول : « كما قيل (راجٍ) للطامع في الشيء . و (راجٍ) للخائف . لِأنّ الرجاء يقتضي الخوفَ إذا لم يكنْ صاحبُه منه على يقين . قال الله عزّوجل « وتَرجونَ مِن اللهِ ما لا يَرجون » . فقال الكلبيّ عن أبي صالح عن ابن عباس : « معناه : وتخافون من اللهِ ما لا يخافون » . وقال الفرّاءُ : « العرب لاتذهبُ بالرجاء مذهبَ الخوف إلّا مع الجحد . كقولهم (ما رجوتُ فلاناً) أي : ماخفته . قال الله ـ عزّ وجل ـ : « مالكم لاترجون لله وقارا » فمعناه : لاتخافون لِلّهِ عظمةً » .

.. قال أبو بكر : فكلام العرب في (الرجاء) على ما ذكر الفرّاءُ . وقال المفسّرون ـ خلاف ما روى الكلبيّ في المعنى الذي أبطل صحّتَه الفَرّاءُ ـ : وترجون من ثواب اللهِ وتطمعون مِن حسن العاقبة والظَفَر والغَلَبَةَ لِأعدائكم فيما لا يطمع أعداؤكم ولا يؤمّلون مثله .

.. وقال سهل السجستاني : معنى قوله « فَمَنْ كانَ يرجو لقاءَ رَبّه » :[١١] فَمَن كان يخاف لقاءَ رَبّه . وهذا عندنا غَلَط . لِأنّ العرب لاتذهبُ بالرجاء مذهبَ الخوف إلّا مع حروف الجحد . وقد استقصينا الشواهد لهذا » .[١٢]

ويرى بعض علماء اللغة أنّ استعمال (الرجاء) في معنى (الخوف) إنّما هو من المجاز .[١٣]

أمّا الزمخشري فقد وافق الفَرّاء في موضع من تفسيره في كون (الرجاء) المسبوق بحرف نفي قد يفيد معنى (الخوف) . ولكنّه لم يُعَيّنه لهذا المعنى ، يقول في قوله تعالى « وقالَ الذين لا يَرْجُونَ لِقاءَنا » : « أي : لا يأملون لقاءَنا بالخير لِأنّهم كفرة . أو : لا يخافون لِقَاءَنا بالشرّ . و (الرجاء) في لغة تهامة : (الخوف) ، وبه فُسّر قوله تعالى « لاترجون لِلّهِ وقارا » » .[١٤]

---

(١١) سورة الكهف : الآية ١١٠ .

(١٢) الأضداد في اللغة ، ص٨ ـ ١٤ .

(١٣) ينظر : تأويل مشكل القرآن ، ص١٩١ ، وأساس البلاغة : (رجو) .

(١٤) الكشاف ، جـ٣ ص٨٧ .

ولكنّه في مواضع أخرى من تفسيره جعل كلمة (الرجاء) تدور بين معاني (التوقّع) و (الأمل) و (الخوف) ، ولم يُخَصّصْها أو يُرَجّحْها لواحدٍ منها ، يقول في قوله تعالى « بل كانوا لا يرجون نُشُوراً »:[١٥] « بل كانوا قوماً كفرة بالبعث لا يتوقعون نشوراً وعاقبة . فوضع (الرجاء) موضعَ (التوقع) لِأنّه إنّما يتوقعُ العاقبةَ مَن يؤمن ، فمن ثم لم ينظروا ولم يذكروا ومَرُّوا بها كما مَرّت ركابهم . أو لا يأملون نشوراً كما يأمله المؤمنون لطمعهم في الوصول الى ثواب أعمالهم . أو لا يخافون على اللغة التهاميّة » .[١٦]

وذهب بعض علماء اللغة إلى أن (الرجاء) من (الأضداد) في اللغة . لِأنّه يستعمل بمعنى (الشك) كما يستعمل بمعنى (اليقين) ، وقد أنكر أبو بكر الأنباري ذلك . يقول : « وقال بعض أهل اللغة : (رجوت) : حرف من الأضداد . يكون بمعنى (الشك والطمع) ويكون بمعنى (اليقين) . فأما معنى (الشك والطمع) فكثير لا يحاط به . ومنه قول كعب بن زهير :

أرجو وآمل أن تدنو مودّتُها ... وما إخالُ لدينا منكِ تنويل

.. وأمّا معنى (العلم) فقوله عزّوجل « فَمَنْ كانَ يرجو لقاءَ ربّه فليعمل عملاً صالحاً »[١٧] معناه : فَمَنْ كان يعلم لقاءَ رَبّه فليعمل عملاً صالحاً.

وقولهم عندي غير صحيح . لِأنّ (الرجاء) لا يخرج أبداً من معنى (الشك) . أنشدنا أبو العباس :

فَواحَزَنِي ما أُشْبَهَ اليأسَ بالرجا ... وإن لم يكونا عندنا بِسَواء

والآية التي احتجّوا بها لاحجّةَ فيها . لِأنّ معناها : فمن كان يرجو لقاءَ ثواب رَبّه . أي : يطمع في ذلك ولا يتيقّنه » .[١٨]

---

(١٥) سورة الفرقان ، الآية ٤٠ .

(١٦) الكشاف ، جـ٣ ص٩٣ ، وينظر : ص٥١٠ ـ ٥١١ في تفسير قوله تعالى « قُلْ للذين آمنوا يَغفروا للّذين لا يرجونَ أيامَ الله » .

(١٧) سورة الكهف ، الآية ١١٠ .

(١٨) الأضداد في اللغة ، ص١٣ ـ ١٤ .

فحقيقة (الترجّي) أنّه يقوم على (الشك وعدم اليقين) . يقول المبـرّد : «و(لَعَلَّ)، حرفٌ جاء لمعنى مُشَبَّه بالفعل . كأنّ معناه : التوقُّعُ لمحبوب أو مكروه .. فإذا قُلتَ : (لعلَّ زيداً يأتينا بخير) و (لعلَّ عمراً يزورنا) فإنّما مجازُ هذا الكلام من القائل أنّه لا يَأمنُ أن يكون هذا كذا » .[١٩]

وَلَمَّا كان (الرجاء) من مواضع (الشك وغير الثبات) . استُعملت معه (أن) المُخَفَّفة لِأنّها لا تفيد توكيداً . ولم تستعمل مَعَهُ المُشَدَّدة إلاّ للدلالة على قوّة الرجاء . يقول الجرجاني : « اعْلَمْ أنّ (العِلْمَ) من مواضع التقرير والتحقيق . و (الطمـعَ) و(الرجاءَ) من مواضع الشَكّ وغير الثبات . و (أنّ) المُشَدَّدة تفيد التوكيد . والمُخفَّفة لاتُفيده . وإذا كان كذلك وَجَبَ أن تُقرن المُشَدَّدة بِمَا كان تقريراً . والمُخَفَّفة بما كان شكًّا . يُقال : (عَلِمْتُ أنَّكَ تقومُ) و (علمت أنّ زيداً يخرجُ) . و (أرجو أن يخرجَ زيدٌ) و (أطمع أنْ يعطيَني) . ولو قيل : (عَلِمْتُ أن يخرجَ زيدٌ) و (أرجو أنّ زيداً يخرجُ) لَكَانَ قَلباً للعادةِ . مِن حيثُ يُقْرَنُ ما هو عَلَمُ التوكيدِ بِمَا لاتقرير فيه . وما هو عارٍ من التوكيد بما هو تقرير ... فإنْ قيل : (أُرجو أنَّكَ تعطيني) فلأجلِ الدلالة على قُوَّة الرجاءِ . وعلى هذا يُقال : (أخشى أنّه يفعلُ) إذا حُقِّقَت الخشية » .[٢٠]

ومن شواهد الترجّي التي قوي الرجاءُ فيها . قوله تعالى « إذْ قالَ مُوسى لِأهلِهِ : إنّي آنَسْتُ ناراً . سَآتيكُم منها بِخَبَر أوْ آتيكم بِشِهَابٍ قَبَسٍ لَعلّكم تَصْطَلُونَ » .[٢١] يقول الزمخشري في تفسيره : « فإن قُلتَ : (سَآتيكم منها بخبر) و (لعلّي آتيكم منها بخبر) كالمتدافعين . لِأنّ أحدهما ترجّ والآخر تيقّن . قُلتُ : قد يقول الرّاجي إذا قوي رجاؤه : (سافعلُ كذا) و (سيكون كذا) مع تجويزه الخيبة » .[٢٢]

والنحاة يرون أنّ الأداتين (لعلّ) و (عسى) تستعملان في معنى ارتقاب الشيء المحبوب والطمع فيه ـ وهو معنى (الترجّي) ـ أو في معنى ارتقاب الشيء المكروه والخوف منه ـ وهو معنى (الاشفاق) ـ . يقول سيبويه : « لعلّ) و (عسى) : طمع واشفاق » .[٢٣] ويقول في قولهم (لعلّ هذا زيد ذاهبا) : « اذا قلت (لعلّ)

---

(١٩) المقتضب ، جـ٢ ص٧٢ .

(٢٠) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٤٨٢ ـ ٤٨٣ .

(٢١) سورة النمل ، الآية ٧ .

(٢٢) الكشاف ، جـ٣ ص١٣٧ .

(٢٣) الكتاب ، جـ٤ ص٢٢٣ .

فأنت ترجوه أو تخافه في حال ذهاب » .[٢٤] ويقول المبرد : إنّ معنى (لعلّ) : « التوقّع لمحبوب أو مكروه » .[٢٥] أو : « التّوقّع لمرجوّ أو مخوف ، نحو : (لعل زيدا يأتني) و (لعلّ العدوّ يدركنا) » .[٢٦]

ويرى بعض النحاة أنّ (لعلّ) تكون للتوقّع إن كانت مستعملة في المحذور ، وتكون للترجّي إن كانت مستعملة في المحبوب . يقول أبو حيان في قوله تعالى « لَعَلّكم تهتدون » :[٢٧] « ترجية لهدايتهم .. وفي لفظ ابن عطية في « لعلّ » هنا وفي قوله قبل « لعلّكم تشكرون »[٢٨] : انّه توقُّع . والذي تَقرَّرَ في (النحو) ، أنّه إن كان متعلّق (لعل) محبوباً كانت للترجّي ، فإن كان محذوراً كانت للتوقّع كقولك : (لعلّ العدوّ يقدم) . و (الشكر) و (الهداية) من المحبوبات ، فينبغي أن لا يُعبَّرَ عن معنى (لعلّ) هنا إلّا بالترجّي »[٢٩] .

وواضح أنّ دلالة (لعلّ) على (الطلب) أو (الطمع في حصول الشيء) انّما يرتبط باستعمالها في معنى (الترجّي) ، ولا تدل على (الطلب) قطعا ان كانت مستعملة في معنى (الاشفاق) ، يقول الهروي في (لعل) : « تكون للتّوقّع لأمر ترجوه أو تخافه ، كقولك : (لعلّ زيدا يأتينا) ، و (لعلّ العدو يدركنا) ، ولا تدلّ على قطع أنّه يكون أو لا يكون ، وانّما هي طمع أن يكون واشفاق ألّا يكون »[٣٠] .

ولكننا نجد الاسترابادي يحدّ (الترجي) حَدّاً يشملُ (الطمعَ) في الشيء و(الاشفاقَ)منه ، يقول : «(الترجي) : (ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله) .. فيدخل في (الارتقاب) : (الطمع) و (الاشفاق) ، فـ (الطمع) : (ارتقاب شيء

---

(٢٤) المصدر نفسه ، جـ٢ ص١٤٨ .

(٢٥) المقتضب ، جـ٣ ص٧٣ .

(٢٦) المصدر نفسه ، جـ٤ ص١٠٨ ، وينظر : الاصول في النحو ، جـ١ ص٢٧٨ ، والمفصل ، ص٣٠٢ ، والكشاف ، جـ١ ص٢٢٩ .

(٢٧) سورة البقرة : الآية ٥٢ .

(٢٨) سورة البقرة : الآية ٥٢ .

(٢٩) البحر المحيط ، جـ١ ص٢٠٣ .

(٣٠) الازهية ، ص٢٢٦ .

محبوب) نحو : (لعلكَ تعطيا) ، و (الاشفاق) : (ارتقاب المكروه) نحو : (لعلكَ تموت الساعة) »[٣٠] .

والصحيح في (الترجي) أنه من أقسام (الطلب)[٣١] . لِأنّهُ يفيد معنى (طلب حصول شيء محبوب) ، وعلى هذا لا يدخل في (الترجي) معنى (الاشفاق) ، لِأنَ العاقل لا يطلب ما يكرهه . ولذلك نجد أكثر النحاة يفرقون بين (الترجي) و (الاشفاق) ، ويجعلون استعمال (لعلّ) فيهما من (المشترك) . يقول ابن هشام : « (لعلّ) : للترجّي ـ وهو : طلب المحبوب المستقرب حصوله ـ كقولك : (لعلّ الله يرحمني) ، أو للاشفاق ـ وهو : توقّع المكروه ـ كقولك : (لعلّ زيدا هالك) »[٣٢] . وجعل آخرون استعمالَ (لعلّ) في (الاشفاق) من (المجاز) . يقول السيوطي : « ومن أقسام (الانشاء) : (الترجي) . نقل القرافي[٣٤] في « الفروق » الاجماعَ على أنّه انشاء . وفرّق بينه وبين (التمني) : بأنّه في الممكن . والتمني فيه وفي المستحيل . وبأنّ الترجي في القريب . والتمني في البعيد . وبأنَ الترجي في المتوقّع . والتمني في غيره . وبأنّ التمني في المعشوق للنفس . والترجي في غيره ..

وحروف (الترجي) : (لعلّ) و (عسى) . وقد ترد مجازا لتوقّع محذور ـ ويسمّى : (الاشفاق) ـ نحو : « لعلّ الساعة قريب »[٣٥] »[٣٦] . بدليل قوله تعالى « والذين آمنوا مشفقون منَها »[٣٧] .

---

(٣١) شرح الكافية ، جـ٢ ص٣٤٦ ، وينظر : التعريفات ، ص٥٨ ، وكشاف اصطلاحات الفنون جـ٢ ص٨٥ .

(٣٢) ينظر : رصف المباني ، ص٣٧٤ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص٢٨٧ .

(٣٣) شرح قطر الندى ، ص١٤٩ ، وينظر : رصف المباني ، ص٣٧٣ ، والجنى الداني ، ص٤٩٥ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص٢٨٧ ، والبرهان ، جـ٤ ص٣٩٢ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٣٤ .

(٣٤) (القرافي) هو : احمد بن ادريس بن عبدالرحمن (ت٦٨٤ هـ) صاحب كتاب « انوار البروق في انوار الفروق »

(٣٥) سورة الشورى : الاية ١٧ .

(٣٦) معترك الاقران ، جـ١ ص٤٤٦ ، وينظر : الاتقان ، جـ٢ ص٨٢ . ورصف المباني ، ص٣٧٤ .

(٣٧) سورة الشورى : الآية ١٨ ، وينظر : الكشاف ، جـ٢ ص٣٦٠ .

أما البلاغيون فقد أسقطوا (الترجي) من بين أقسام الانشاء الطلبي[٣٨] ، وقد نصّ بعضهم على أنّه ليس بطلب ، يقول الدسوقي : « (الترجي) : ليس من أقسام الطلب على التحقيق »[٣٩] . وحجّتهم في ذلك أنّ (الترجي) يستعمل في ارتقاب الشيء المكروه كما يستعمل في ارتقاب الشيء المحبوب ، فلا يصح عندهم لذلك أن يكون طلبا ، لِأنّ المكروه لا يطلب ، يقول المغربي : « (الترجي) : هو ارتقاب الشيء ، وهو يشمل : (المحبوب) و (المكروه) . فليس هذا من أنواع الطلب في الحقيقة ، لأنّ المكروه لا يطلب »[٤٠] . ويقول الدسوقي : « (الترجي) : هو ترقّب حصول الشيء ، سواء كان محبوبا ـ ويقال له : (طمع) ـ نحو : (لَعَلَّكَ تعطينا) ، أو مكروهاً ـ ويقال له : (اشفاق) ـ نحو : (لعلّي أموت الساعة) . فليس (الترجي) من أنواع (الطلب) في الحقيقة ، لِأنّ المكروه لا يطلب »[٤١] .

والمفهوم من كلام السبكي أنّه يعدّ (الترجّي) من أقسام الطلب ، لِأنّ استعمال (لعلّ) في (الاشفاق) لا يقضي على معنى الطلب فيها اذا استعملت في معنى (الترجي) ، يقول معترضا على القزويني لعدم ذكره (الترجي) بين أقسام الطلب : « اقتصر المصنف من (الانشاء الطلبي) على ما ذكره ، وبقي عليه (الترجي) نحو : (لَعَلَّ اللهَ ياتينا بخير) ، ونقل القرافي الاجماع على أنّه انشاء ، واذا كان (الترجي) انشاءً فهو طلب كـ (التمني) . وما قيل من أنّه « قد يكون (لعلّ) اشفاقاً لتوقّع محذور كقوله تعالى « لعلّ الساعةَ قريب » » ، إن سلّم لا يقضي على غيره ممّا فيه طلب . ولا يقال : « استغنى بذكر (التمني) عن ذكر (الترجي) » ، لِأنهما بابان مختلفان »[٤٢] .

أدوات الترجي

تؤدي معنى (الترجي) في اللغة العربية الأدوات الآتية :

---

(٣٨) ينظر : مفتاح العلوم ، ص١٤٥ ـ ١٥٦ ، والايضاح ، جـ١ ص١٣٠ ـ ١٤٧ .

(٣٩) حاشية الدسوقي ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٣٩ .

(٤٠) مواهب الفتاح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٤٥ .

(٤١) حاشية الدسوقي ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٤٥ ، وينظر : كشاف اصطلاحات الفنون ، جـ٢ ص٨٥ .

(٤٢) عروس الافراح ـ شروح التلخيص ، جـ٢ ص٢٣٧ .

١ ـ (لَعَلّ)

يجمع أكثر النحاة على أنّها حرف من أخوات (إنّ) تختصّ بالدخول على الجملة الاسمية فتنصب الاسمَ وترفع الخبرَ[٤٣]. وقال بعض أصحاب الفرّاء : وقد تنصبهما ، وزعم يونس أنّ ذلك لغة لبعض العرب ، وحكى : « لعلّ أباك منطلقا » . وتأوّل الكسائي ذلك على اضمار (يكون) وتأوّله ابن هشام على اضمار (يوجد)[٤٤] .

والعقيليون يخفضون بها المبتدأ ، مفتوحة (اللام) الأخيرة ومكسورتها ، ومن ذلك قوله[٤٥] :

فقلت : ادع أخرى وارفع الصّوت جهرة
لـعـلّ أبـي الـمـغوار مـنـك قريـب

وهي لغة قليلة[٤٦] ، شاذّة لا يُقاس عليها[٤٧] ، خارجة عن القياس واستعمال الفصحاء[٤٨] . ومجرور (لَعَلّ) عند ابن هشام في محلّ رفع بالابتداء ، لتنزيل (لَعَلّ) منزلة حرف الجر الزائد ، نحو : (بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ) ، بجامع ما بينهما من عدم التعلّق بعامل ، وبدليل ارتفاع « قريب » على الخبرية ، ومثله : (رُبَّ رَجُلٍ يقول ذلك)[٤٩] .

وقد تَلَعَّبَتِ العربُ بهذا الحرف كثيراً ، وذلك لكثرته في كلامهم ، لِأنّ معناه الطمع ولا يخلو انسان من ذلك ، فقالوا : (لَعَلّ) و (عَلّ) و (لَعَنّ) و (عَنّ)

---

(٤٣) ينظر : الكتاب ، جـ٢ ص١٤٨ ، والمرتجل ، ص١٦٩ ، وشرح المفصل ، جـ٨ ص٨٥ ، والجنى الداني ، ص٤٩٥ .

(٤٤) ينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص٢٨٦ .

(٤٥) البيت لكعب بن سعد الغنوي ، وهو من الطويل ، وقد ورد في : مغني اللبيب ، ص٢٨٦ ، ٤٤١ ، وهمع الهوامع ، جـ٢ ص٣٣ ، ١٠٨ ، وشرح الاشموني ، جـ١ ص١٢٤ ، جـ٢ ص٢٠٥ ، والاصمعيات ، ص٩٦ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٣٦١ ، وشرح شواهد المغني ، جـ٢ ص٦٩١ . (معجم شواهد العربية ، جـ١ ص٤٠)

(٤٦) ينظر : توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب ، ص٥٠ ـ ٥١ ، ورصف المباني ، ص٣٧٤ ـ ٣٧٥ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص١٥٥ ، ٢٨٦ .

(٤٧) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٣٦١ .

(٤٨) ينظر : اللأمات ، ص١٤٧ ـ ١٤٨ .

(٤٩) ينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص٢٨٦ ـ ٢٨٧ ، جـ٢ ص٤٤٠ ـ ٤٤١ .

و (لَغَنَّ) و (لَأَنَّ) و(أَنَّ) و(رَعَنَّ) و(رَغَنَّ) و (لائَنَّ) و (لَعَآء) ـ بالمدّ[٥٠] ـ

وفي قولهم (لَعَنَّ) كأنّهم أبدلوا من (اللام) الآخرة (نونا) ، لأنّ النون أخفّ من اللام ، وهي أقرب الى حروف (المدّ واللّين) واللّام أبعد[٥١] . وفي هذه اللغة تغيّر مخرج الهواء عند النطق بالصوت ، ففي (لَعَلَّ) لامانِ ، وهما من الفم ، والحروف إذا تماثلت مخارجها كانت أثقل ، فاتجه المجرى الى (النون) الأنفية للمخالفة بين الصوتين[٥٢] .

وفي قولهم (لَغَنَّ) كأنّهم أبدلوا (العين) : (غيناً) لأنّها تقرب منها في الحلق ، ليس بينهما إلاّ الحاء ، وهي أخفُّ من العين ، لأنّ العين أدخل في الحلق ، ولذلك كانت أثقل[٥٣] .

وفي قولهم (لَأَنَّ) كأنّهم أبدلوا من (العين) : (همزة) ، كما أبدلوا من (الهمزة) : (عيناً) وقالوا : (أشهدُ عَنَّ محمداً رسولُ الله) ، ولا يفعلون ذلك إلاّ في الهمزة المفتوحة دون المكسورة ، فلا يقولون : (عِنَّ زيداً قائمٌ) في (إنَّ زيداً قائمٌ)[٥٤] .

وقد اختلفوا في أصله ، فذهب المبرّد وجماعة من البصريين الى أنّ الأصل : (عَلَّ) ، و (اللّام) الأولى في (لعلَّ) زيادة ، وهي لام الابتداء ، يقول المبرّد في (لَعَلَّ) : « أصله : (عَلَّ) ، و (اللّام) : زائدة »[٥٥] . ويقول الجرجاني : « إنّ الأصل : (عَلَّ) ، و (اللّامُ) داخلةٌ عليه ، ولذلك يأتي في الشعر كثيراً عارياً من (اللّام) ، كقوله :

---

(٥٠) ينظر : المفصل ، ص٣٠٢ ، والانصاف ، جـ١ ص٢٢٤ ـ ٢٢٥ ، وشرح المفصل ، جـ٨ ص٨٧ ـ ٨٨ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٣٦١ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٣٤ ، وشرح شواهد المغني ، جـ٢ ص٩٦٠ ، واللآمات ، ص١٤٧ ، واللسان ، جـ١٧ ص٤٢ ، ١٦٨ ، ٢٧٥ ، ومجاز القرآن ، جـ١ ص٥٥ ، والأشباه والنظائر ، جـ٢ ص١٣ .

(٥١) ينظر : شرح المفصل ، جـ٨ ص٨٨ .

(٥٢) ينظر : اللهجات العربية في التراث ، جـ١ ص٢٥١ .

(٥٣) ينظر : شرح المفصّل ، جـ٨ ص٨٨ .

(٥٤) ينظر : المصدر نفسه ، الموضع نفسه .

(٥٥) المقتضب ، جـ٢ ص٧٣ ، وينظر : رصف المباني ، ص٢٤٨ ـ ٢٥٠ ، ٣٧٢ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص١٥٥ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص١٢٨ ، والمفصّل ، ص٣٠٢ .

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهرِ أو دُولاتِها يُدِلْنَنَا اللَّمَّةَ من لَمَّاتِها

وكقول الآخر : * ياأَبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكا *»[٥٦] . وذكر الزجّاجي أنّ البصريين قد أجمعوا على هذا الرأي : « أجمعَ النحويون على أنّ أصل (لَعَلَّ) : (عَلَّ) ، وأنّ (اللّام) في أوله مزيدة . واستدلُّوا على ذلك بقول الشاعر :

*ياأَبَتَا عَلَّكَ أو عَسَاكا *

قالوا : فلو كانت أصليةً في أوله لم يجز حذفها . لأنّ المعنى بها كان يَكمُلُ »[٥٧] . فالبصريون نظروا إلى كثرةِ التصرّف فيها والتلعّبِ بها[٥٨] .

وذهب الكوفيون إلى أنّ هذه (اللام) أصلية . وأنّ (لَعَلَّ) و (عَلَّ) لغتان . وأنّ الذي يقول (لَعَلَّ) غير الذي يقول (عَلَّ) . وحُجّتهم في ذلك أنّ الحروف لا يدخلها شيء من حروف الزيادة . فحروف المعاني كلّها أصلية الحروف . لِأنّ الأصل عدم التصرّف في الحروف بالزيادة . إذ مبناها على الخفّة . وقد عقد أبو البركات في « الانصاف » مسألةً لخلاف البصريين والكوفيين في لام (لَعَلَّ) الأولى . وقد رَجَّحَ مذهبَ الكوفيين في أصالة (اللّام)[٥٩] . وتابعه في ذلك آخرون من متأخري البصريين[٦٠] .

ولم يأت في التنزيل من لغاتها الّا (لعلّ) و (أنّ) و (عَلَّ)[٦١] . ففي قراءة قوله تعالى « وما يشعركم انّها اذا جاءت لا يؤمنون »[٦٢] ـ بفتح همزة « أنّها »[٦٣] ـ يحتمل ان تكون (أنّ) مستعملة في معنى (لعلّ) . يقول سيبويه في هذه القراءة : « وأهل المدينة يقولون : « أنّها » . فقال الخليل : هي بمنزلة قول العرب : « ائتِ السّوق أنّك تشتري لنا شيئا » أي : لَعَلَّكَ . فكأنّه قال : لَعَلَّها اذا

---

(٥٦) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٤٤٢ ـ ٤٤٤ .

(٥٧) اللأمات ، ص١٤٦ ـ ١٤٧ .

(٥٨) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٣٦١ .

(٥٩) ينظر : الانصاف ، جـ١ ص٢١٨ ـ ٢٢٧ .

(٦٠) ينظر : شرح المفصل ، جـ٨ ص٨٨ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٣٦١ ، والجنى الداني ، ص٤٩٥ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص١٥٥ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٣٤ .

(٦١) ينظر : شرح المفصل ، جـ٨ ص٨٨ ؛ ودراسات لاسلوب القران الكريم ، جـ٢ ص٥٩٦ .

(٦٢) سورة الانعام : الاية ١٠٩ .

(٦٣) ينظر : الكشاف ، جـ٢ ص٤٣ ـ ٤٤ ، والبحر المحيط ، جـ٤ ص٢٠١ ـ ٢٠٢ .

جاءت لا يؤمنون »[٦٤] . ويقول الزمخشري : « قيل : انّها بمعنى : (لَعَلّها) ، من قول العرب : « ائت السوق أنّك تشتري لحما » . وقال امرؤ القيس[٦٥] :

عوجا على الطّلل المحيل لَأنّنا نبكي الدّيار كما بكى ابن خذام

وتقوّيها قراءةُ أبيّ : « لَعَلّها اذا جاءت لا يؤمنون »[٦٦] . ويقول أبو حيان : « جعل بعض المفسرين « أنّ » هنا بمعنى : (لَعَلّ) ، .. و (لعلّ) تأتي كثيرا في مثل هذا الموضع . قال تعالى : « وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّه يَزّكّى »[٦٧] . « وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ الساعةَ قريب »[٦٨] . وفي مصحف أبيّ : « وما أدراكم لَعَلّها اذا جاءت لا يؤمنون » . وضعّف أبو علي هذا القول بأنّ التوقّع الذي يدلّ عليه (لعلّ) لا يناسب قراءة الكسر ، لِأنّها تدلّ على حكمه تعالى عليهم بأنّهم لا يؤمنون . لكنّه لم يجعل « أنّها » معمولة لـ « يشعركم » ، بل جعلها علّة على حذف لامها . والتقدير عنده : (قل انّما الآيات عندَ الله لِأنّها اذا جاءت لا يؤمنون . فهو لا يأتي بها لاصرارهم على كفرهم) ، فيكون نظير « وما منعنا أن نرسل بالآيات الاّ أن كذّب بها الأولون »[٦٩] أي : بالآيات المقترحة ـ انتهى . ويكون « وما يشعركم » اعتراضا بين المعلول وعلّته ، اذ صار المعنى : قل انّما الآيات عند الله ـ أي : المقترحة ـ لا يأتي بها لانتفاء إيمانهم واصرارهم على ضلالهم »[٧٠] .

ويقول الزمخشري في قوله تعالى « وَلَئِنْ قُلْتَ : إنّكم مَبْعُوثُونَ مِن بَعْدِ الموتِ »[٧١] : « وقُرِىءَ « وَلَئِنْ قُلْتَ أنّكم مبعوثون » ـ بفتح الهمزة ـ ، ووجهه أن

---

(٦٤) الكتاب ، جـ٣ ص١٢٣ ، وينظر : معاني القران ، جـ١ ص٣٥٠ ، واعراب القران ، لأبي جعفر احمد بن محمد بن اسماعيل النحاس (ت٣٣٨ هـ) ، تحقيق : الدكتور زهير غازي زاهد ، بغداد ١٩٧٧ ، جـ١ ص٥٧٣ ـ ٥٧٤ ، والصاحبي ، ص١٠٢ ، ومشكل اعراب القران ، جـ١ ص٢٨٣ ، وشرح المفصل ، جـ٨ ص٧٨ ـ ٧٩ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص٤٠ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٣٤ .

(٦٥) البيت من الكامل ، وقد ورد كذلك في : شرح المفصل ، جـ٨ ص٧٩ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٣٤ ، وديوانه ، ص١١٤ . ويروى أيضا : « ابن حذام » و (ابن حمام » . (معجم شواهد العربية ، جـ١ ص٣٧٥) .

(٦٦) الكشاف ، جـ٢ ص٤٤ ، وينظر : خزانة الأدب ، جـ٤ ص٣٧٧ ـ ٣٧٨ .

(٦٧) سورة عبس : الاية ٣ .

(٦٨) سورة الشورى : الاية ١٧ .

(٦٩) سورة الاسراء : الاية ٥٩ .

(٧٠) البحر المحيط ، جـ٤ ص٢٠٢ .

(٧١) سورة هود : الآية ٧ .

يكون من قولهم (ائْتِ السوقَ عَنَّكَ تشتري لنا لحماً ، وأَنَّكَ تشتري) بمعنى : (عَلَّكَ) ، أي : (وَلَئِنْ قُلْتَ لهم لَعَلَّكم مبعوثون) بمعنى : تَوَقَّعُوا بَعْثَكُم وظنُّوه ولاتبتُّوا القولَ بإنكاره »[٧٣] .

ويقول في قوله تعالى « قالَ بَلْ فَعَلَهُ كَبيرُهُم هذا »[٧٣] : « قرأ محمد بن السميفع : « فَعَلَّهُ كَبيرُهم » يعني : (فَلَعَلَّهُ) أي : فَلَعَلَّ الفاعلَ كبيرُهم »[٧٤] .

ويرى الزجاجي أنّ استعمال (أَنَّ) بمعنى (لَعَلَّ) لغة مشهورة معروفة ، يقول : « وأمّا مجيءُ (أَنَّ) مفتوحةً مُشَدَّدَةً بمعنى (لَعَلَّ) فلغةٌ مشهورةٌ معروفة قد جاءت في كتاب الله تعالى وكلام الفُصحاءِ من العرب »[٧٥] .

وذهب أبو حيان الى أنّ (لَعَلَّ) هي أفصح اللغات فيها ، يقول : « وفيها لغات لم يأتِ منها في القرآن إلاّ الفصحى »[٧٦] .

وجمهور البصريين يجمعون على أنّ (لَعَلّ) لا تفيد إلاّ معنى (الترجي) في المحبوب أو (الاشفاق) في المكروه . ولكنّ بعض المفسرين والنحويين ، وَلاسِيَّمَا الكوفيون ، يرون أنّ (لعلّ) في القرآن الكريم لا يمكن حملها على هذين المعنيين ، لِأَنَّه لا يمكن حمل كلام الله تعالى على (الترجي) أو (الاشفاق) ، ولذلك قالوا : إنها تفيد في القرآن الكريم تحقيق مضمون الجملة التي بعدها ، أو تفيد ما تفيده (كي) من معنى (التعليل) ، أو ما تفيده (هل) من معنى (الاستفهام) . يقول الاسترابادي : « وقد اضطرب كلامهم في (لعلّ) الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة ترقّب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى ، فقال قطرب وأبو علي : معناها : (التعليل) ، فمعنى (افعلوا الخيرَ لَعَلَّكم تُرحَمون)[٧٧] أي : لِتُرحَموا ، ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى : « وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ الساعةَ قريب » إِذْ لاَ معنى فيه للتعليل . وقال بعضهم : هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها ، وَلاَ

---

(٧٢) الكشاف ، جـ٢ ص٢٦٠ ، وينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، جـ١ ص٥٠١ ـ ٥٠٢ .

(٧٣) سورة الأنبياء : الآية ٦٢ .

(٧٤) الكشاف ، جـ٢ ص٥٧٧ .

(٧٥) اللآمات ، ص١٤٨ .

(٧٦) البحر المحيط ، جـ١ ص٩٢ .

(٧٧) مثل هذه العبارة قوله تعالى : « وأطيعوا اللهَ والرسولَ لعلكم تُرحَمون » سورة آل عمران : الآية ١٣٢ .

يَطَّرد ذلك في قوله تعالى « لعلّه يتذكر أو يخشى »[٧٨] اذ لم يحصل من فرعون التذكر . وأما قوله « آمنتُ بالذي آمنتْ به بنو اسرائيل »[٧٩] فتوبة يأس لا معنى تحتها . ولو كان تذكّرا حقيقيا لقبل منه »[٨٠] .

والطَّبَري من المفسّرين الذين حملوا (لَعَلَّ) في القرآن الكريم على معنى (التعليل) . يقول في قوله تعالى « ياأيُّها الناسُ آعبُدوا رَبَّكُم الذي خَلَقكم والذينَ مِن قَبْلِكُم لَعَلَّكُم تَتَّقُونَ »[٨١] : « فإن قال لنا قائل : فكيف قال جَلَّ ثناؤه : « لَعَلَّكم تَتَّقُونَ » . أَوَلَمْ يكن عالماً بما يصير إليه أمرهم إذا هُم عبدوه وأطاعوه . حتى قال لهم : لعلّكم إذا فعلتم ذلك أن تَتَّقُوا . فأَخرجَ الخبرَ عن عاقبة عبادتهم إيَّاه مخرجَ الشك ؟ . قيل له : ذلك على غير المعنى الذي توهَّمْتَ . وإنّما معنى ذلك : اعبدوا رَبَّكم الذي خلقكم والذين مِن قبلكم لِتَتَّقُوه بطاعته وتوحيده و إفرادِه بالربوبيَّة والعبادة . كما قال الشاعر :

وقُلْتُم لَنَا كُفُّوا الحُرُوبَ لَعَلَّنا ... نَكُفُّ وَوَثَّقْتُمْ لَنَا كُلَّ مَوْثِق
فَلَمَّا كَفَفْنَا الحَرْبَ كانَتْ عُهُودُكُمْ ... كَلَمْحِ سَرابٍ في الفَلا مُتَأَلِّقِ

يريد بذلك : قُلتم لنا كفُّوا لِنكفَّ . وذلك لِأنّ (لَعَلَّ) في هذا الموضع لو كان شكاً لم يكونوا وثقوا لهم كلَّ موثق »[٨٢] .

والبصريون قد رجعوا عن هذه المعاني كلها الى (الترجي) و (الاشفاق) . يقول المرادي : « (لعلّ) لها معان . (الأول) : (الترجي) وهو الأشهر والأكثر .. (الثاني) : (الاشفاق) .. (الثالث) : (التعليل) هذا معنى أثبته الكسائي

---

(٧٨) سورة طه : الاية ٤٤ .

(٧٩) سورة يونس : الاية ٩٠ .

(٨٠) شرح الكافية ، جـ٢ ص٣٤٦ ، وينظر : مجاز القرآن ، جـ٢ ص٦٩ ، وتأويل مشكل القرآن ، ص١٨٨ ، والصاحبي ، ص١٤١ ، والازهية ، ص٢٢٦ ـ ٢٢٧ ، وشرح المفصل ، جـ٨ ص٨٥ ـ ٨٦ ، ولسان العرب : (لعلّ) ، والبرهان ، جـ٤ ص٣٩٢ ـ ٣٩٥ ، والاتقان ، جـ١ ص١٧٢ ، ومعترك الاقران ، جـ٢ ص٢٤٨ ـ ٢٤٩ ، والقرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، ص٣٠٧ .

(٨١) سورة البقرة : الآية ٢١ .

(٨٢) جامع البيان ، جـ١ ص١٦١ .

والاخفش ، وحملا على ذلك ما في القرآن من نحو : « لعلكم تشكرون »[٨١] ، « لعلّكم تهتدون »[٨٢] أي : لِتشكروا ولتهتدوا .. ومذهب سيبويه والمحققين أنها في ذلك كلّه للترجي .. (الرابع) : (الاستفهام) وهو معنى قال به الكوفيون وتبعهم ابن مالك[٨٣] وجعل منه : « وما يدريك لعلّه يزّكّى » وقول النبي (ص) لبعض الأنصار وقد خرج اليه مستعجلا : « لَعَلّنا أعجلناك »[٨٤] . وهذا عند البصريين خطأ ، والآية عندهم ترج ، والحديث اشفاق »[٨٥] ، ويقول أبو حيان : « (لَعَلَّ) : حرف ترجّ في المحبوبات ، وتوقّع في المحذورات ، ولا تستعمل إلاّ في الممكن ، لاَ يُقال : (لَعَلَّ الشبابَ يعود) ، ولا تكون بمعنى (كي) خلافا لقطرب وابن كيسان ، ولا استفهاماً خلافاً للكوفيين »[٨٦] . ويقول السيوطي : « (لعلّ) : للترجي في المحبوب ، وللاشفاق في المكروه .. وزاد الأخفش والكسائي في معانيها : (التعليل) وخرّج عليه « لعلّه يتذكر أو يخش » . وزاد الكوفيون في معانيها : (الاستفهام) وخرّج عليه « وما يدريك لعلّه يزّكّى » وحديث « لعلّنا أعجلناك » . وزاد الطّوال[٨٧] في معانيها وأكثر الكوفيين : (الشك) . والبصريون رجعوا عن هذه المعاني كلّها الى (الترجي) و (الاشفاق) »[٨٨] .

لقد حمل سيبويه (لعلّ) المستعملة في القرآن على معنى (الترجي) أو (الاشفاق) وصرفه الى المُخاطَبينَ ، يقول : « وأمّا قولُه تعالى جدّه : « وَيْلٌ يومئذ

---

(٨١) ورد هذا الشاهد في (١٤) آية ، ومن ذلك : الآية ٥٢ من سورة البقرة .
(ينظر : المعجم المفهرس ، ص٢٨٥ ـ ٢٨٦)

(٨٢) ورد هذا الشاهد في (٦) آيات ، ومن ذلك : الآية ٥٣ من سورة البقرة .
(ينظر : المعجم المفهرس ، ص٧٣٣)

(٨٣) يقول ابن مالك : « (لعلّ) : للترجي ، وللاشفاق ، والتعليل ، والاستفهام » .
(تسهيل الفوائد ، ص٦١ ، وينظر : شرح الاشموني ، جـ١ ص١٣٦)

(٨٤) ورد هذا الحديث النبوي الشريف في : صحيح البخاري ، لِأبي عبدالله محمد بن اسماعيل البخاري (ت٢٥٦ هـ) ، مطبعة دار احياء الكتب العربية ، جـ١ ص٤٥ ـ ٤٦ .

(٨٥) الجنى الداني ، ص٤٩٥ ـ ٤٩٦ ، وينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص٢٨٧ ـ ٢٨٨ .

(٨٦) البحر المحيط ، جـ١ ص٩٣ .

(٨٧) وهو محمد بن احمد بن عبدالله الطوال النحوي ، من اهل الكوفة ، احد اصحاب الكسائي ، توفي ٣٤٣ هـ (بغية الوعاة ، جـ١ ص٥٠) .

(٨٨) همع الهوامع ، جـ١ ص١٣٤ .

للمكذِّبينَ » .(٨٩) و « وَيْلٌ للمطفِّفينَ »(٩٠) فأنّه لا ينبغي أن تقول : «إنّه (دعاء) ههنا » ، لِأنّ الكلام بذلك قبيح ، واللفظ به قبيح ، ولكنّ العباد إنّما كُلِّمُوا بكلامِهم ، وجاء القرآن على لغتهم وعلى ما يعنون . فكأنّه ـ والله أعلم ـ قيل لهم : « ويل للمطفّفين » و « ويل يومئذ للمكذّبين » . أي : هؤلاء ممّن وجب هذا القول لهم ، لِأنّ هذا الكلام إنّما يُقال لصاحبِ الشرّ والهلكة ، فقيل : هؤلاء مِمَّن دخل في الشرّ والهلكة ووجب لهم هذا .

ومثل ذلك قوله تعالى : « فقولا له قولا ليّنا لعلّه يتذكّر أو يخشى » .(٩١) فالعلم قد أتى من وراء ما يكون ، ولكن اذهبا أنتما في رجائكما وطمعكما ومبلغكما من العلم ، وليس لهما أكثر من ذا ما لم يعلما .

ومثله : « قاتلهم الله » .(٩٢) فإنّما أجري هذا على كلام العباد وبه أُنزل القرآن » .(٩٣)

وقد تمسّك البصريون برأي سيبويه ، وساروا على نهجه في صرف معاني (الدعاء) و (الرجاء) و (التعجب) الى المُخاطَبينَ ، وذلك لِمَا كان يُمثّلُه مِن فهمٍ دقيق لِأسلوب القرآن الكريم ، يقول المبرد في قوله تعالى « أَسْمِعْ بهم وأَبْصِرْ » :(٩٤) « لا يقال لله ـ عزّوجلّ ـ : (تعجّب) ، ولكنّه خرج على كلام العباد ، أي هؤلاء ممّن يجب أن يقال لهم : مـا أَسمعَهُم وأَبصرَهُم في ذلك الوقت .

ومثل هذا قوله : « فقولا له قولا ليّنا لعلّه يتذكّر أو يخشى » . و «لعلّ» إنّما هي للترجّي ، ولا يقال ذلك لله ، ولكنّ المعنى ـ والله أعلم ـ : اذهبا أنتما على رجائكما ، وقولا القول الذي ترجوان به ، ويرجو به المخلوقون تذكّر من طالبوه » .(٩٥) ويقول الزمخشري : «(لَعَلَّ) : هي لتوقع مرجوّ أو مخوف . وقوله

---

(٨٩) سورة المرسلات : الآيات ١٥ ، ١٩ ، ٢٤ ، ٢٨ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٠ ، ٤٥ ، ٤٧ ، ٤٩ ، وسورة المطفّفين : الآية ١٠ .

(٩٠) سورة المطفّفين : الآية ١ .

(٩١) سورة طه : الآية ٤٤ .

(٩٢) سورة التوبة : الآية ٣٠ ، وسورة المنافقون : الآية ٤ .

(٩٣) الكتاب ، جـ١ ص٣٣١ ـ ٣٣٢ .

(٩٤) سورة مريم : الآية ٣٨ ، وينظر : الكشاف ، جـ٢ ص٥٠٩ .

(٩٥) المقتضب ، جـ٤ ص١٨٣ .

عزّوجلّ « لَعَلَّ الساعةَ قريب » و « لعلّكم تفلحون » ترجّ للعباد .[٩٦] وكذلك قوله « لَعَلّه يتذكَّرُ أو يخشى » معناه : اذهبا أنتما على رجائكما ذلك من فرعون » .[٩٧] ويقول الاسترابادي : « وقد اضطرب كلامهم في (لعل) الواقعة في كلامه تعالى . لاستحالة ترقّب غير الموثوق بحصوله عليه تعالى .. والحقّ ما قاله سيبويه . وهو أنّ (الرجاء) أو (الاشفاق) يتعلّق بالمُخاطَبينَ . وانّما ذلك لِأنّ الأصل أن لاتخرج عن معناها بالكلّية . فـ (لعلّ) منه تعالى حمل لنا على أن نرجو أو نشفق . كما أنّ (أو) المفيد للشك اذا وقعت في كلامه تعالى كانت للتشكيك والابهام لا للشك تعالى الله عنه » .[٩٨]

كما تمسّك برأي سيبويه بعض المفسرين . يقول الزمخشري في قوله تعالى « لعلّه يتذكّر أو يخشى » : « الترجّي لهما . أَيْ : اذهبا على رجائكما وطمعكما وباشرا الأمرَ مباشرةَ مَنْ يرجو ويطمع أن يثمرَ عملُه ولا يخيب سعيُه فهو يجتهد بطوقه ويحتشد بأقصى وسعه . وجدوى ارسالهما إليه مع العلم بأنّه لن يؤمن الزام الحجّة وقطع المعذرة »[٩٩] . ويقول في قوله تعالى « خُذُوا مَا آتيناكم بِقُوَّة وَاذْكُرُوا ما فيه لَعَلَّكُم تتّقُونَ »[١٠٠] : « لعلّكم تتّقون » : رجاء منكم أن تكونوا مُتقين »[١٠١] .

ويقول في قوله تعالى « واتّقوا النارَ التي أُعِدّت للكافرين وأطيعوا اللّهَ والرسولَ لعلّكم ترحمون »[١٠٢] : « كان أبو حنيفة ـ رحمه الله ـ يقول : هي أَخْوَفُ آيةٍ في القرآن . حيث أوعد الله المؤمنين بالنار المعدّة للكافرين إن لم يتّقوه في اجتناب محارمه . وقد أمدّ ذلك بِمَا أتبعه من تعليق رجاء المؤمنين لرحمته بتوفرهم على طاعته وطاعة رسوله . ومَن تأمّلَ هذه الآية وأمثالها لم يُحدّث نفسه بالأطماع

---

(٩٦) وردت هذه الكلمة في كتاب « المفصّل » : « للعبادة » . والسياق يقتضي أن تكون : (للعباد) ، وهكذا وردت في كتاب « شرح المفصّل » جـ٨ ص٨٥ .

(٩٧) المفصل ، ص٣٠٢ ـ ٣٠٣ .

(٩٨) شرح الكافية ، جـ٢ ص٣٤٦ ، وينظر : الجنى الداني ، ص٤٩٥ ـ ٤٩٦ .

(٩٩) الكشاف ، جـ٢ ص٥٢٨ ، وينظر : ما قاله الزمخشري في تفسير قوله تعالى « يأيها النّاس اعبدوا ربّكم الذي خلقكم والّذين من قبلكم لعلّكم تتّقون » (سورة البقرة ، الآية ٢١) ، الكشاف ، جـ١ ص٢٢٩ ـ ٢٣١ .

(١٠٠) سورة البقرة ، الآية ٦٣ .

(١٠١) الكشاف ، جـ١ ص٢٨٦ ، وينظر : ص ٣٣٣ ، ٣٣٤ .

(١٠٢) سورة آل عمران ، الآية ١٣١ ـ ١٣٢ .

الفارغة والتمنّي على الله تعالى . وفي ذكره تعالى (لَعَلَّ) و (عسى) في نحو هذه المواضع ـ وإن قال الناس ما قالوا ـ ما لا يخفى على العارف الفطن من دقة مسلك التقوى ، وصعوبة إصابة رضا الله ، وعزّة التوصل الى رحمته وثوابه »[١٠٣] .

ويقول في قوله تعالى « يأأيُها الذينَ آمَنُوا ارْكَعوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُم وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُم تُفْلِحُونَ »[١٠٤] : « « لعلكم تفلحون » أيْ : افعلوا هذا كُلَّه وأنتم راجون للفلاح ، طامعون فيه ، غير مستيقنين ، ولا تتكلوا على أعمالكم »[١٠٥] .

ويقول في قوله تعالى « لَعَلَّكَ بَاخِعٌ نَفْسَكَ أَلاَّ يَكُونُوا مؤمنينَ »[١٠٦] : « « لَعَلَّ » : للإشفاق ، يعني : أشفق على نفسك أن تقتلها حسرةً على ما فاتك مِن إسلام قومك »[١٠٧] .

ويقول أبو حيان في قوله تعالى « يأأيُّها النّاسُ اعبدُوا رَبَّكم الذي خلقكم والّذين مِن قبلكم لَعلّكم تتّقون » : « ليست (لعلّ) هنا بمعنى (كي) لِأنّه قول مرغوب عنه ، ولكنها للترجي والاطماع ، وهو بالنسبة الى المُخاطَبينَ ، لِأنّ الترجي لا يقع من الله تعالى اذ هو عالم الغيب والشهادة ، وهي متعلقة بقوله « اعبدوا ربكم » . فكأنّه قال : اذا عبدتم ربكم رجوتم التقوى وهي التي تحصل بها الوقاية من النار والفوز بالجنة »[١٠٨] ، ويقول في قوله تعالى « اذهبا الى فرعون انّه طغى فقولا له قولا لينا لَعلّه يتذكر أو يخشى » : « الترّجي بالنسبة لهما اذ هو مستحيل وقوعه من الله تعالى ، أي : (اذهبا على رجائكما وطمعكما وباشرا الأمرَ مباشرةَ مَنْ يرجو ويطمع أن يثمرَ عملُه ولا يخيبَ سعيُه) .. وقال الفرّاء : « لعل » هنا بمعنى (كي) ، أي : (كي يتذكر أو يخشى) ، كما تقول : (اعمل لَعلّكَ تأخذ أجرك) أي : كي تأخذ

---

(١٠٣) الكشاف ، جـ١ ص٤٦٢ ، وينظر : جـ٢ ص٢١ في تفسير قوله تعالى « وأنذِز بِهِ الذينَ يخافونَ أن يُحشَرُوا إلى رَبِّهم ليس لهم من دونه وَلِيٌّ ولا شفيع لَعلّهم يتّقُون » ، و ص٨٦ في تفسير « أوَ عجبتم أن جاءَكم ذِكرٌ من ربكم على رجل منكم لِينذركم ولتتقوا ولعلكم ترحمون » ، و ص٥٢١ في تفسير « لعلّي ءاتيكم منها بِقبسٍ أو أجدُ على النارِ هدى » .

(١٠٤) سورة الحج : الآية ٧٧ .

(١٠٥) الكشاف ، جـ٢ ص٢٢ .

(١٠٦) سورة الشعراء : الآية ٣ .

(١٠٧) الكشاف ، جـ٢ ص١٠٤ ، وينظر : ص٥٦٥ في تفسير « واتّقوا الله لعلّكم تُرحمون » .

(١٠٨) البحر المحيط ، جـ١ ص٩٥ .

أجرك[١٠٩] . وقيل : « لعلّ » هنا استفهام ، أي : (هل يتذكر أو يخشى ؟) . والصحيح أنَّها على بابها من (الترجّي) ، وذلك بالنسبة الى البشر »[١١٠] .

ويقول ناصر الدين المالكي في قوله تعالى « ثم عفونا عنكم من بعد ذلك لعلّكم تشكرون »[١١١] : « التفسير الصحيح في « لَعلّ » هو الذي حرّره سيبويه ـ رحمه الله ـ في قوله « لعلّه يتذكر أو يخشى » ، قال سيبويه : « الرجاء منصرف الى المُخاطَب ، كأنَّه قال : كونا على رجائكما في تذكّره وخشيته » ، وكذلك هذه الآية معناها : لتكونوا على رجاء الشكر لله عزّوجل ونعمه ، فينصْرف الرجاء إليهم وينزّه الله تعالى »[١١٢] .

ولكنّنا نجد الزمخشري في مواضع من تفسيره يحمل (لَعَلَّ) على معنى (التعليل) ، يقول في قوله تعالى « وَمَا أَرْسَلْنَا في قريةٍ مِن نَّبِيٍّ إلاّ أخذنا أهلَها بالبأساءِ والضَرّاء لَعَلَّهُم يَضَّرَّعُونَ »[١١٣] : « « لَعَلَّهم يَضَّرَّعون » : ليتضرَّعوا ويتذللوا ويحطُّوا أرديةَ الكِبر والعزَّة »[١١٤] .

كما حملها في مواضع أخرى من تفسيره على معنى (الإرادة) ، يقول في قوله تعالى « وَلَقَدْ آتينا موسى الكتاب مِن بعد ما أهلكنا القرونَ الأولى بصائرَ لِلنّاسِ وَهُدًى ورحمةً لَعَلَّهم يَتَذَكَّرُون »[١١٥] : « « لَعَلَّهُم يتذكرون » إرادة أن يتذكروا ، شُبِّهَت الإرادة بالترجي فاستعير لها . ويجوز أن يراد به ترجي موسى ـ عليه

---

(١٠٩) لم يتعرّض الفرّاء في كتابه « معاني القرآن » للمعنى الذي تفيده (لعلّ) المستعملة في القرآن الكريم ، سوى قوله في قول الله تعالى « وتتّخذون مصانع لعلكم تخلدون » (الشعراء : ١٢٩) : « معناه : كيما تخلدوا » (معاني القرآن ، جـ٢ ص٢٨١) .

(١١٠) البحر المحيط ، جـ٦ ص٢٤٥ ـ ٢٤٦ ، وينظر : ص٤٠٨ ، جـ٧ ص٣٢ .

(١١١) سورة البقرة : الآية ٥٢ .

(١١٢) الانصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ، للامام ناصرالدين احمد بن محمد المالكي ، مطبوع مع كتاب « الكشاف » ، دار المعرفة ـ بيروت ، جـ١ ص٢٨٠ ـ ٢٨١ .

(١١٣) سورة الأعراف : الآية ٩٤ .

(١١٤) الكشاف ، جـ٢ ص٩٧ ، وينظر : ص٥٥٤ في تفسير قوله تعالى « وكذلك أنزلناه قرآنا عربياً وصَرّفنا فيه من الوعيد لَعَلّهم يَتّقُون أو يُحدِثُ لهم ذِكراً » .

(١١٥) سورة القصص : الآية ٤٣ .

السلام ـ لتذكرهم »[116] . ويقول في قوله تعالى « وترى الفُلْكَ فيه مَوَاخِرَ لِتبتغوا مِن فضله وَلَعَلَّكُم تَشكرون »[117] : « حرف (الرجاء) مستعار لمعنى (الإرادة) ، ألا ترى كيف سلك به مسلك (التعليل) ، كأنّما قيل : لتبتغوا ولتشكروا »[118] . ويقول في قوله تعالى « إنَّا جَعَلْنَاهُ قُرآناً عَرَبِيًا لعَلَّكم تَعْقِلُون »[119] : « « لَعَلَّ » : مستعار لمعنى (الإرادة) ، لتلاحظ معناها ومعنى (الترجّي) ، أي : خلقناه عربياً غير أعجميّ إرادة أن تعقله العرب »[120] .

أوجه استعمالها :

تستعمل (لَعَلَّ) على الأوجه الآتية :

(الأول) :

أن يكون خبرها اسماً مفرداً ، كقوله تعالى « وما يدريك لَعَلَّ الساعةَ قريبٌ »[121] ، شأنها في ذلك شأن (إنّ)[122] .

(الثاني) :

أن يكون خبرها فعلًا مضارعاً ، والأحسن فيه أن يتجرد من (أنْ) ، يقول المبرّد : « إذا ذكرتَ الفعلَ فهو بغير (أنْ) أحسنُ ، لأنّه خبر ابتداء . قال الله عزّوجل : « لَعَلَّ اللّهَ يُحْدِثُ بعدَ ذلك أمراً »[123] ، وقال : « فَقُولاَ لَهُ قَوْلاً لَيّناً لَعَلَّهُ

---

(١١٦) الكشاف ، جـ٣ ص١٨١ ، وينظر : ص١٨٤ في تفسير قوله تعالى « ولقد وصّلنا لهم القولَ لعلّهم يَتذكرون » ، و ص١٨٩ في تفسير « ومن رحمته جعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من فضله ولعلكم تشكرون » ، و ص٢٤٠ ـ ٢٤١ في تفسير « لعلّهم يهتدون » ، و ص٢٤٥ في تفسير « لعلّهم يرجعون » .

(١١٧) سورة فاطر : الآية ١٢ .

(١١٨) الكشاف ، جـ٣ ص٢٠٤ .

(١١٩) سورة الزخرف : الآية ٣ .

(١٢٠) الكشاف ، جـ٣ ص٤٧٧ ، وينظر : ص٤٩١ في تفسير « وأخذناهم بالعذاب لعلّهم يرجعون » ، و ص٥٠٨ في تفسير « فانما يَسّرْناه بلسانك لعلّهم يتذكرون » .

(١٢١) سورة الشورى : الآية ١٧ .

(١٢٢) ينظر : المقتضب ، جـ٣ ص٧٣ .

(١٢٣) سورة الطلاق : الآية ١ .

يَتَذَكَّرُ أو يخشى »[١٢٤] . فإن قال قائل في الشعر : (لَعَلَّ زيداً أن يقوم) جاز ، لأنّ المصدر يدلُّ على الفعل ، فمجاز المصدر ههنا كمجاز الفعل في باب (عسى) ، قال الشاعر :

لَعَلَّكَ يوماً أن تُلِمَّ مُلِمَّةً عليكَ مِن اللّائي يَدَعْنَكَ أَجْدَعا »[١٢٥].

فأجاز النحاة في لغة الشعر أن يجيء خبر (لَعَلَّ) فعلا مضارعاً مقترناً بـ(أن) ،قياساً على (عسى) ، يقول سيبويه : « وقد يجوز في الشعر أيضاً : (لَعَلي أنْ أفعلَ) بمنزلة (عَسَيْتُ أن أفعلَ) »[١٢٦] . ويرى الاسترابادي أنّ هذا الاستعمال كثير في الشعر قليل في النثر[١٢٧] . وقال ابن هشام : « ويقترن خبرها بـ (أنْ) كثيراً حملاً على (عسى) »[١٢٨] ، فأطلق حكمَه بكثرة الاستعمال ، ولم يخصّصه بالشعر ، وهذا ما نَبَّه عليه البغدادي[١٢٩] .

(الثالث) :

أن يكون خبرها فعلاً مضارعاً مقترناً بحرف التنفيس ، كقوله :

فَقُولاَ لَهَا قَولاً رَقيقاً لَعَلَّهَا سَتَرْحَمُنِي مِن زَفْرَةٍ وَعَوِيل

وهي لغة قليلة في رأي ابن هشام[١٣٠] .

(الرابع) :

أن يكون خبرُها فعلاً ماضياً . ومنع الحريري هذا الوجه ، وشبهةُ المنعِ عندَه أنّ (لَعَلَّ) للاستقبال ، فلا تدخل على الماضي . ولا يمتنع هذا عند ابن هشام ، خلافاً للحريري ، ففي الحديث : « وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللّهَ اطَّلَعَ على أهلِ بَدْرٍ فقالَ : اعملُوا ما شِئْتُم فقد غَفَرْتُ لكم » ، وقال الشاعر :

---

(١٢٤) سورة طه ، الآية ٤٤ .

(١٢٥) المقتضب ، جـ٣ ص٧٤ .

(١٢٦) الكتاب ، جـ٣ ص١٦٠ ، وينظر : المفصل ، ص٣٠٢، وشرح المفصل ، جـ٨ ص٨٦ ـ ٨٧ .

(١٢٧) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٢٠ .

(١٢٨) مغني اللبيب ، جـ١ ص٢٨٨ .

(١٢٩) ينظر : خزانة الأدب ، جـ٥ ص٢٤٥ ـ ٢٤٦ .

(١٣٠) ينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص٢٨٨ .

وَبُدِّلْتُ قَرْحاً دامِياً بَعْدَ صِحَّةٍ لَعَلَّ مَنَايَانَا تَحَوَّلْنَ أَبْؤُسا

ومِمَّا يوضّح بطلانَ قوله عند ابن هشام ، ثبوتُ ذلك في خبر (ليت) ، وهي بمنزلة (لَعَلَّ) ، نحو : « ياليتني متُّ قَبْلَ هذا وكُنْتُ نسياً مَنْسِيّاً »(١٣١) ، « ياليتني كُنْتُ تُراباً »(١٣٢) ، « ياليتني قَدَّمْتُ لِحَياتي »(١٣٣) ، « ياليتني كُنْتُ مَعَهُم »(١٣٤) .

(الخامس) :

تتصلُ (ما) الحرفية بـ (لَعَلَّ) فتكفّها عن العمل ، لزوال اختصاصها حينئذٍ ، بدليل قوله :

أَعِدْ نَظَراً ياعبدَ قيسٍ لَعَلَّما أَضاءَتْ لَكَ النارُ الحِمارَ المُقَيَّدَا

وَجَوَّزَ قومٌ إعمالَها حينئذٍ حملاً على (ليت) ، لاشتراكهما في أنّهما يُغَيِّران معنى الابتداء ، ولِأَشَدِّيَّة التشابه بينهما لِأَنّهما للإنشاء(١٣٥) . لكنّ الإلغاء أولى بالاتفاق لعدم السماع وفوات الاختصاص بسبب (ما) ، وسيبويه يمنع الإعمال في غير (ليتما) ، للسماع المشهور فيه دون غيره(١٣٦) .

(السادس) :

أن تقع (أنَّ) المفتوحة بعدها ، قياساً على (ليت) ، فتقول : (لَعَلَّ أَنَّ زيداً قائمٌ) ، وهذا ما أجازه الأخفش(١٣٧) ، ولم يثبت في الاستعمال(١٣٨) ، وقال فيه ابن يعيش : « لا يحسن وقوع (أنَّ) المشدَّدة بعد (لَعَلَّ) ، إذ كانت (لعلَّ) طمعاً وإشفاقاً ، وذلك أمر مشكوك في وقوعه ، و (أنَّ) المشدَّدة للتحقيق واليقين فلا تقع

---

(١٣١) سورة مريم : الآية ٢٣ .
(١٣٢) سورة النبأ : الآية ٤٠ .
(١٣٣) سورة الفجر : الآية ٢٤ .
(١٣٤) سورة النساء : الآية ٧٣ ، وينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص٢٨٨ ـ ٢٨٩ .
(١٣٥) ينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص٢٨٧ .
(١٣٦) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٣٤٨ .
(١٣٧) ينظر : المفصل ، ص٣٠٣ .
(١٣٨) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٣٤٧ .

إلاّ بعد (العلم) و (اليقين) نحو : (علمت أنَّ زيداً قائمٌ) و (تيقَّنتُ أنّ الأمير عادلٌ) »[١٣٩] .

٢ ـ (عسى) :

تفيد (عسى) ما تفيده (لعلّ) من معنى (الترجّي) في المحبوب و (الاشفاق) في المكروه . يقول سيبويه : « (لعل) و (عسى) : طمع واشفاق »[١٤٠] . ويقول ابن الخشاب : « فأما (عسى) فمعناها : (الطمع) و (الاشفاق) كما أنّ معنى (لعلّ) ذلك »[١٤١] . ويقول ابن هشام في (عسى) : « معناه : (الترجي) في المحبوب و (الاشفاق) في المكروه . وقد اجتمعا في قوله تعالى « وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خير لكم . وعسى أن تحبّوا شيئاً وهو شرّ لكم »[١٤٢] »[١٤٣] .

وهناك مَن أثبت لها معنى ثالثاً هو (التوقّع) . يقول الزمخشري في قوله تعالى « فَهَلْ عَسَيْتُمْ ـ إنْ تَوَلَّيْتُم ـ أن تُفْسِدُوا في الأرضِ وتُقَطِّعُوا أرْحامَكُم »[١٤٤] : « فإن قُلتَ : ما معنى « فَهَلْ عَسَيْتُمْ .. أنْ تُفْسِدُوا في الأرض » ؟ . قُلتُ : معناه : هَلْ يُتَوَقَّعُ منكم الإفسادُ ؟ . فإن قُلتَ : فكيف يصحُّ هذا في كلام الله ـ عَزَّوَعَلا ـ وهو عالمٌ بما كان وما يكون ؟ قُلتُ : معناه : إنّكم لمَا عُهِدَ منكم أحقّاء بأن يقول لكم كُلُّ مَنْ ذاقَكم وعرفَ تمريضَكم ورخاوةَ عقدكم في الإيمان : ياهؤلاء ما تَرونَ هَلْ يُتَوَقَّعُ منكم إنْ تولّيتم أمورَ الناس وتأمّرْتُم عليهم . لمَا تَبيَّنَ منكم مِن الشواهد ولاَحَ من المخايل . أن تُفسدوا في الأرض وتقطعوا أرحامَكم تناحراً على المُلكِ وتهالكاً على الدنيا ؟ »[١٤٥] .

وجمهور النحاة يجمعون على أنّ (عسى) فعل جامد من أفعال المقاربة . يقول المبرد في « باب الأفعال التي تسمّى (أفعال المقاربة) » : « فمن تلك الأفعال :

---

(١٣٩) شرح المفصل ، جـ٨ ص٨٦ ، وينظر : كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٤٨٢ ـ ٤٨٣ .

(١٤٠) الكتاب ، جـ٤ ص٢٢٢ .

(١٤١) المرتجل ، ص١٢٨ ، وينظر : تسهيل الفوائد ، ص٥٩ .

(١٤٢) سورة البقرة ، الآية ٢١٦ .

(١٤٣) مغني اللبيب ، جـ١ ص١٥١ .

(١٤٤) سورة محمد ، الآية ٢٢ .

(١٤٥) الكشاف ، جـ٣ ص٥٢٦ .

(عسى) وهي لمقاربة الفعل .. قولك : (عسى زيد أن ينطلق) و (عسيت أن أقوم) أي : دنوت من ذلك وقاربته بالنيّة »[١٤٦] . ويقول أبو البركات الأنباري : « إن قال قائل : ما (عسى) من الكلام ؟ قيل : فعل ماض من (أفعال المقاربة) لا يتصرّف »[١٤٧] .

ويرى جمهور النحاة أنّ علّة جمود (عسى) : « أنّه أشبه الحرف ، لأنّه لمّا كان فيه معنى الطمع أشبه (لعلّ) ، و (لعلّ) حرف لا يتصرّف ، فكذلك ما أشبهه »[١٤٨] . ويرى ابن الخشاب أنّ الأجود من ذلك أن يقال : « إنّها جمدت لِأنّها تدلّ على الاستقبال ولفظها لفظ المضي ، فاستغني عن أن يتكلّف لها بناء المضارع منها ، ولهذه العلّة لزم خبرها (أن) فلم يجز تعرّيه منها في الاختيار وحال السعة »[١٤٩] .

وألفُ (عسى) منقلبة من ياء ، يقول المبرّد : « فأمّا (عسى) فإمالَتُها جيّدةٌ ، لِأنّها فِعْلٌ ، وألفها منقلبةٌ من ياء ، تقول : (عَسَيْتُ) كما تقول : (رَمَى) و (رَمَيْتُ) »[١٥٠] .

وذهب الجرجاي إلى أنّ لِعَسَى مصدراً متروكاً ، يقول : « وأمّا (عسى) و (نِعْمَ) و (بئسَ) فإنّ لها مصادر متروكة .. وجاء في الشذوذ : (عَسَى ـ يَعْسَى ـ عَسىً) .. فـ (عسى) وما أشبهه مشتقٌّ من مصدر ، كـ (ضَرَبَ) ، وإن لم يستعمل مصدره كما استعمل مصدر (ضَرَبَ) »[١٥١] .

ولا شك في أنّ هناك تناقضا بين معنى (الترجّي) أو (الاشفاق) الذي تؤدّيه (عسى) وبين عدّها من (أفعال المقاربة) ، وذلك لِأنّ (الترجّي) إنّما هو طمع في

---

(١٤٦) المقتضب ، جـ٣ ص٦٨ ، وينظر : الصاحبي ، ص١٥٧ .

(١٤٧) أسرار العربية ، ص١٢٦ ، وينظر : الكتاب ، جـ٣ ص١٥٧ ، والصاحبي ، ص١٢٧ ، والمرتجل ، ص١٢٨ ـ ١٣٠ ، والمفصل ، ص٢٦٩ ، وشرح المفصل ، جـ٣ ص١١٩ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص١٥١ ، وشرح ابن عقيل ، جـ١ ص٢٧٦ ـ ٢٧٧ .

(١٤٨) أسرار العربية ، ص١٢٦ ، وينظر : الخصائص ، جـ١ ص٢١١ ـ ٢١٢ ، والمرتجل ، ص١٢٨ ـ ١٢٩ ، وشرح المفصل ، جـ٧ ص١١٦ ، ١٢٠ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٢٠٢ ، والأشباه والنظائر ، جـ١ ص٢٤٢ .

(١٤٩) المرتجل ، ص١٢٩ .

(١٥٠) المقتضب ، جـ٣ ص٥٢ .

(١٥١) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص١١٢ .

حصول شيء لستَ على ثقة من حصوله . فكيف تحكم بدنوّ ما لا يوثق بحصوله ومقاربته ؟ .

وقد وَقَعَ الزمخشري في هذا التناقض عند تفسيره لقوله تعالى « قال : هَلْ عَسَيْتُمْ ـ إنْ كُتِبَ عليكم ٱلْقِتَالُ ـ أن لَّاتُقَاتِلُوا »(١٥٢) ، حيث يقول : « خبر « عسيتم » : « أن لا تقاتلوا » ، والشرط فاصل بينهما . والمعنى : هل قاربتم أن لا تقاتلوا ؟ ، يعني : هل الأمر كما أتوقّعُه أنكم لا تقاتلون ؟ ، أراد أن يقول : (عسيتم أنْ لا تقاتلوا) بمعنى : أتوقع جبنكم عن القتال . فَأدخل (هل) مستفهماً عَمّا هو متوقَّع عنده ومظنون ، وأراد بالاستفهام : التقرير وتثبيت أنّ المتوقَّعَ كائن وأنّه صائب في توقّعه »(١٥٣) . فالزمخشري قد جعل « عسيتم » مشتركاً بين معنى (قاربتم) ومعنى (أتوقّع) . والمعنى الواضح فيها هو : هل أشفقتم إنْ كُتِبَ عليكم القتالُ أنْ لا تقاتلوا ؟

وقد حاول بعض النحاة حلّ هذا التناقض بقولهم : إنّ (عسى) تفيد معنى (الرجاء والطمع في دنوّ الشيء) . يقول الزمخشري : « إنّ (عسى) لمقاربة الأمر على سبيل الرجاء والطمع . تقول : (عسى اللهُ أن يشفي مريضي) تريد : أنّ قرب شفائه مرجو من عند الله مطموع فيه »(١٥٤) .

ولم يقنع آخرون بهذا التعليل . وأنكروا أن تكون (عسى) مِن (أفعال المقاربة) ـ وهذا هو الصحيح ـ وذلك بسبب التناقض بينهما في المعنى . يقول الاسترابادي : « الذي أرى أن (عسى) ليس من (أفعال المقاربة) . إذ هو طمع في حقّ غيره تعالى . وانّما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله . فكيف يحكم بدنوّ مالا يوثق بحصوله؟! . ولا يجوز أن يقال : « إنّ معناه : رجاء دنوّ الخبر » ـ كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمصنّف ـ أي : انّ الطامع يطمع في دنوّ مضمون خبره . فقولك : (عسى اللهُ أن يشفي مريضي) أي : انّي أرجو قرب شفائه . وذلك لِأنّ (عسى) ليس متعيّنا بالوضع للطمع في دنوّ مضمون خبره . بل لطمع حصول مضمونه مطلقاً سواء تَرَجّى حصوله عن قريب أو بعيد مدة

---

(١٥٢) سورة البقرة ، الآية ٢٤٦ .

(١٥٣) الكشاف ، جـ١ ص٣٧٨ .

(١٥٤) المفصل ، ص٢٧١ ، وينظر : شرح المفصل ، جـ٧ ص١١٥ .

مديدة ، تقول : (عسى اللهُ أن يدخلني الجنة) و (عسى النبي عليه السلام أن يشفع لي) . فاذا قلت : (عسى زيد أن يخرج) فهو بمعنى : (لعلّه يخرج) ، ولا دنوّ في (لعلّ) اتفاقا ... لم يثبت في (عسى) معنى (المقاربة) لاوضعاً ولا استعمالاً » .(١٥٥)

وذهب الكوفيون الى أنّ (عسى) حرف مطلقاً وليس فعلًا ، وتبعهم في ذلك ابن السراج ، وذلك لما رأوا من عدم تصرّفه ، وكونه بمعنى (لعلّ) .(١٥٦) وقد أنكر جمهور البصريين ذلك . يقول أبو البركات الأنباري : «إن قال قائل : ما (عسى) من الكلام ؟ قيل : فعل ماض من (أفعال المقاربة) لا يتصرّف . وقد حكي عن ابن السراج أنّه حرف . وهو قول شاذ لا يعرّج عليه . والصحيح أنّه فعل . والدليل على ذلك أنّه يتصل به تاء الضمير ، وألفه ، وواوه ، نحو : (عسيت) و (عسيـا) و(عسوا)، قال الله تعالى : « فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ »(١٥٧) . فلما دخلته هذه الضمائر كما تدخل على الفعل ، نحو : (قمت) و (قاما) و (قاموا) و (قمتم) ، دلّ على أنّه فعل ، وكذلك أيضاً تلحقه تاء التأنيث الساكنة التي تختص بالفعل ، نحو ، (عستِ المرأةُ) كما تقول : (قامتْ) و (قعدتْ) ، فدلّ على أنّه فعل » .(١٥٨)

وذهب سيبويه الى أنّ (عسى) تكون بمنزلة (لعلّ) ، وعاملةً عملَها ، وذلك في حالة اتصالها بضمائر النصب ، يقول : « وأما قولهم : (عساك) فـ (الكاف) : منصوبة . قال الراجز ـ وهو رؤبة ـ :(١٥٩)

* يا أبتا عَلّكَ أو عَسَاكا *

---

(١٥٥) شرح الكافية ، جـ٢ ص٢٠١ ـ ٢٠٢ ، وينظر : شرح ابن عقيل ، جـ١ ص٢٧٧ .

(١٥٦) ينظر : اسرار العربية ، ص١٢٦ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٢٠٢ ، وشرح قطر الندى ، ص٢٨ ، وشرح ابن عقيل ، جـ١ ص٢٧٦ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص١٥١ .

(١٥٧) سورة محمد : الاية ٢٢ .

(١٥٨) أسرار العربية ، ص١٢٦ ، وينظر : المرتجل ، ص١٢٨ ، وشرح المفصل ، جـ٧ ص١١٦ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٢٠٢ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص١٥١ ، والاتقان ، جـ١ ص١٦٤ ، وممترك الاقران ، جـ٢ ص٦٧٢ ، وشرح ابن عقيل ، جـ١ ص٢٧٦ ـ ٢٧٧ .

(١٥٩) ورد هذا الرجز في : الكتاب ، جـ١ ص٢٨٨ ، جـ٢ ص٩٩ برواية « عساكن » ، والمقتضب ، جـ٢ ص٧١ ، والخصائص ، جـ٢ ص٩٦ ، والمحتسب ، جـ٢ ص٢١٣ ، والانصاف ، ص٢٢٢ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص١٢ ، جـ٣ ص١٢٠ ، جـ٧ ص١٣٢ ، ومغني اللبيب ، ص١٥١ ، ١٥٣ ، ٢٤٦ ، ٦٩٩ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٣٢ ، وملحقات ديوانه ، ص١٨١ .
(معجم شواهد العربية ، جـ٢ ص٥١٣) .

والدليل على أنها منصوبة أنك اذا عنيت نفسك كانت علامتك : (ني) ، قال عمران بن حطّان :[١٦٠]

ولي نفس أقول لها اذا ما تنازعني لعلّي أو عساني

فلو كانت (الكاف) مجرورة لقال : (عساي) ، ولكنّهم جعلوها بمنزلة (لعلّ) في هذا الموضع »[١٦١] .

فسيبويه يرى أنّ (عسى) في هذهِ الحالة مُغَيَّرَة عن أصلها . قد خرجت عن عمل (كان) ، وعملت عمل (لَعَلَ) لشبهها بها في الطّمع . فالضمير منصوب على أنّه اسمها .[١٦٢] واستدلّ على كون الضمير منصوباً بلحوق نون الوقاية في (عساني) ، لأنّ هذه النون لم تلحق الياء بعد الفعل الاّ اذا كانت منصوبة .[١٦٣]

وقد انكر جمهور النحاة ذلك . وَتَأَوَّلُوا الشواهد التي اتصلت فيها (عسى) بضمائر النصب تأوّلاً يحفظ لـ (عسى) كونها فعلاً . يقول المبرد : « (عسى) : فعل .. فأمّا قول سيبويه : « إنّها تقع في بعض المواضع بمنزلة (لعلّ) مع المضمر فتقول : (عساك) و (عساني) » فهو غلط منه . لأنّ الافعال لاتعمل في المضمر الاّ كما تعمل في المظهر . فأمّا قوله :

تقولُ بنتي : قد أنى أناكا يا أبتي عَلَّكَ أو عساكا

وقال آخر :

ولي نفس أقولُ لها اذا ما تخالفني : لَعَلّي أو عساني

---

(١٦٠) البيت من الوافر ، وقد ورد كذلك في : المقتضب ، جـ٢ ٧٢ ، والخصائص ، جـ٢ ص٢٥ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص١٠ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ٢٢٢ ، جـ٧ ص١٢٢ ، والمقرب ، ص١٨ ، 9 معجم شواهد العربية ، جـ١ ص٤٠٦)

(١٦١) الكتاب ، جـ٢ ص٣٧٤ ـ ٣٧٥ ، وينظر : شرح المفصل ، جـ٢ ص١٢٢ ، جـ٧ ص١٢٢ ، والمقرب ، جـ١ ص١٠١ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص١٥٢ ، والأشباه والنظائر ، جـ١ ص١٧٤ ، وخزانة الأدب ، جـ٥ ص٣٣٦ ـ ٣٤٤ .

(١٦٢) ينظر : الأشباه والنظائر ، جـ١ ص٢٧٩ ، ١٧٤ .

(١٦٣) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٢٠ ـ ٢١ ، وخزانة الأدب ، جـ٥ ص٣٤٩ ـ ٣٥٠ ، وشرح المفصل ، جـ٧ ص١٢٢ .

فأمّا تقديره عندنا : انّ المفعول مقدّم ، والفاعل مضمر ، كأنّه قال : (عساك الخير أو الشرّ) ، وكذلك : (عساني الحديث) ، ولكنّه حذف لعلم المخاطب به ، وجعل الخبر اسما على قولهم : « عسى الغويرُ أبؤساً »(١٦٤) »(١٦٥) .

وقال الأخفش : إنّ (عسى) على أصلها وبابها مِن عملها عملَ (كان) ، والضمائر المنصوبة بعدَها قائمة مقام المرفوع اسماً لـ (عسى) ، فيكون ضمير النصب المتصل بعدَها مُستعاراً للرفع .(١٦٦)

وأنكر المبرّد رأي الأخفش .(١٦٧) وانتصر ابن النحّاس لرأي سيبويه ، وقال : الوجه ما ذكره سيبويه ، لِأنّ التجوّز في الفعل أو الحرف أحسن من التجوّز في الضمير ، لِأنّ المضمرات تردُّ الأشياءَ الى أصولها ، فَلَا أقلَّ مِن أن لاتخرج هي عن أصلها وموضعها .(١٦٨)

وفي رأي ابن يعيش يكونُ لِعسى في الاضمار حال ليست لها مع الظاهر ، كما كانت لـ (لولا) في قولهم (لولاي) و(لولاك) حال ليست لَها مع الظاهر(١٦٩) ، فعملها مع المضمر النصب ، وعملها مع الظاهر الرفع .(١٧٠)

ويرى بعض النحاة أنّ القول بحرفية (عسى) يخلّص من الإشكال في بعض أوجه استعمال (عسى) ، جاء في « خزانة الأدب » : « وممّا يحتاج الى النظر قول القائل : (عسى زيدٌ أن يقومَ) ، فإنّكَ إن قدّرتَ (عسى) فيه فعلًا انشائياً ـ كما قاله النحويين ـ أشكلَ ، اذ لا يسند فعل الانشاء إلّا الى منشئه ـ وهو المتكلم ـ

---

(١٦٤) هذا المثل في أصله من قول الزباء .
(ينظر : مجمع الأمثال ، لأبي الفضل أحمد بن محمد النيسابوري المعروف بالميداني (ت ٥١٨هـ) ، مصر ١٣٥٢ ، جـ١ ص٤٧٧) .

(١٦٥) المقتضب ، جـ٣ ص٧٠ ـ ٧٢ ، وينظر : المفصل ، ص١٢٥ ـ ١٢٨ ، وشرح المفصل ، جـ٣ ص١٢٠ ـ ١٢٢ ، جـ٧ ص١٢٣ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص١٥١ ، ١٥٢ ، والاشباه والنظائر ، جـ١ ص٢٢٤ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٣١ ـ ١٣٢ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٢١ .

(١٦٦) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٢١ ، وخزانة الأدب ، جـ٥ ص٢٢٩ ، والأشباه والنظائر ، جـ١ ص٢٧٩ ، وشرح المفصل ، جـ٧ ص١٢٣ .

(١٦٧) ينظر : المقتضب ، جـ٣ ص٧٣ .

(١٦٨) ينظر : الاشباه والنظائر ، جـ١ ص٢٧٩ .

(١٦٩) ينظر : شرح المفصّل ، جـ٧ ص١٢٣ .

(١٧٠) ينظر : الأشباه والنظائر ، جـ١ ص٣٠٧ .

كـ(بعت)و (اشتريت) و (أقسمت) و (حررتك) . وأيضاً فمن المعلوم أنّ (زيداً) لم يترجّ . وانّما المترجّي المتكلم . وإن قدّرته خبراً .. فليس المعنى على الإخبار ولهذا لا يصحّ تصديق قائله ولا تكذيبه . .. وإنّما الذي يخلّص من الإشكال أن يدّعى أنّها هنا حرف بمنزلة (لعلّ) . كما قال سيبويه والسيرافي بجرفيتها في نحو : (عساي) و (عساك) و (عساه) . وقد ذهب أبو بكر وجماعة الى أنّها حرف دائما . واذا حملناه على الحرفية زال الإشكال . اذ الجملة الانشائية حينئذ اسمية لافعلية . كما نقول : (لعلّ زيداً يقوم) »[١٧٣] .

ذهب بعض النحاة الى أنّ (عسى) تكون فعلاً خبرياً لا انشائياً اذا وقعت بعد أداة استفهام . أو اذا وقعت خبراً لـ (انّ) . يقول أبو حيان في قوله تعالى « قال هَلْ عَسَيْتُمْ إنْ كُتِبَ عليكم القتالُ أن لاّتُقَاتِلُوا »[١٧٣] : « دخول « هل » على « عسيتم » دليل على أنّ (عسى) فعل خبري لا انشائي . والمشهور أنّ (عسى) انشاء . لأنّه ترجّ . فهي نظيرة (لعلّ) . ولذلك لايجوز أن يقع صلة للموصول . لا يجوز أن تقول : (جاءني الذي عسى أن يحسن اليّ) . وقد خالف في هذه المسألة هشام فأجاز وصل الموصول بها .

و وقوعها خبراً لـ (انّ) دليل على أنها فعل خبري . وهو جائز . قال الراجز :[١٧٣]

* لاتلحني انّي عسيت صائما *

إلاّ إن قيل : إنّ ذلك على اضمار القول .. لأنّ (إنّ) واخواتها لايجوز أن تقع خبراً لها من الجمل إلاّ الجمل الخبرية ـ وهي التي تحتمل الصدق والكذب ـ هذا على الصحيح . وفي ذلك خلاف ضعيف » .[١٧٤]

---

(١٧١) خزانة الادب ، جـ٤ ص٧٨ .

(١٧٢) سورة البقرة ، الاية ٢٤٦ .

(١٧٣) رجز لرؤبة ، ورد في : الخصائص ، جـ١ ص٩٨ ، والمقرب ، ص١٧ ، ومغني اللبيب ، ص١٥٢ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٢٠ ، وشرح الاشموني ، جـ١ ص٢٥٩ ، ومعلقات ديوانه ، ص١٨٥ .
(معجم شواهد العربية ، جـ٢ ص٥٢٢)

(١٧٤) البحر المحيط ، جـ٢ ص٢٥٥ ـ ٢٥٦ .

وجاء في « خزانة الأدب » في قول الراجز « إنّي عسيت صائماً » : « انّ « عسى » هنا فعل تام خبري لافعل ناقص انشائي ، يدلّك على أنّه خبري وقوعه خبراً لـ(انّ) ، ولا يجوز بالاتفاق : (إنّ زيداً هل قام ؟) ، وانّ هذا الكلام يقبل التصديق والتكذيب ، وعلى هذا فالمعنى : إنّي رجوت أن أكون صائماً .

.. ومن وقوع (عسى) فعلًا خبريا قوله تعالى : « قال هل عسيتُم إن كُتِب عليكم القتالُ ألّا تقاتلوا » . أَلَا ترى أنّ الاستفهام طلب فلا يدخل على الجملة الانشائية ، وانّ المعنى : قد طمعتم أن لاتقاتلوا إن كتب عليكم القتال » .[١٧٥] .

وكما اختلف المفسرون والنحاة في معنى (لعلّ) المستعملة في القرآن الكريم ، اختلفوا في (عسى) المستعملة في القرآن من حيث دلالتها على (الشك) أو (الوجوب) ، يقول أو عبيدة : « هي إيجابٌ من الله ، وهي في القرآن كلُّها واجبة ، فجاءت على إحدى لغتى العرب ، لأنّ (عسى) في كلامهم : (رجاء) و(يقين) » .[١٧٦] ويقول أبو بكر الأنباري : « (عسى) لها معنيان متضادان ، (أحدهما) : الشك والطمع ، (والآخر) : اليقين .

.. قال بعض المفسرين : (عسى) في جميع كتاب الله ـ عزّ وجل ـ واجبة . وقال غيره : (عسى) في القرآن واجبة إلّا في موضعين : في سورة بني اسرائيل : « عسى ربّكم أن يرحمكم »[١٧٧] يعني : بني النضير ، فما رحمهم ربّهم بل قاتلهم رسول الله (ص) وأوقعَ العقوبةَ بهم ، وفي سورة التحريم : « عسى رَبُّهُ إِنْ طَلَّقَكُنَّ أَنْ يُبْدِلَهُ أزواجاً خَيراً مِنْكُنَّ »[١٧٨] ، فما أبدله الله بهنّ أزواجاً ، ولا بنّ منه حتى قبض عليه السلام »[١٧٩] . ويقول الجوهري : « (عسى) من الله واجبة في جميع القرآن ، إلّا في قوله : « عسى ربُّه إن طلّقكنّ أن يبدلَه » . وقال أبو عبيدة :

---

(١٧٥) خزانة الادب ، جـ٤ ص٧٨ ، وينظر : دراسات لاسلوب القران الكريم ، جـ٢ ص٤٨٨ .

(١٧٦) مجاز القرآن ، جـ١ ص١٣٤ ، وينظر : ص٢٢٥ ، ٢٥٤ .

(١٧٧) سورة الاسراء ، الاية ٨ .

(١٧٨) سورة التحريم ، الاية ٥ .

(١٧٩) الاضداد في اللغة ، ص١٨ ، وينظر : الاضداد في كلام العرب ، لابي الطيب عبد الواحد بن علي اللغوي (ت ٣٥١ هـ) ، تحقيق : الدكتور عزة حسن ، دمشق ١٩٦٣ ، جـ٢ ص٤٨٦ ـ ٤٨٨ ، وشرح المفصل ، جـ٧ ص١٢٠ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٣٠٢ ، والبرهان ، جـ٤ ص٢٨٨ ـ ٢٨٩ ، والاتقان ، جـ١ ص١٦٤ ـ ١٦٥ ، ومعترك الاقران ، جـ٢ ص٦٧٣ ـ ٦٧٥ .

(عسى) من الله ايجاب ، فجاءت على احدى لغتي العرب ، لأنّ (عسى) في كلامهم : (رجاء) و (يقين) » .(١٨٠)

والذي حملهم على ذلك هو أنّ (الترجي) يدلّ على (الشك) لا (الوجوب) ، ولَمّا كان (الشك) إنّما يعرض للخلق لا للخالق سبحانه ، قالوا : إنّ (عسى) من الله واجبة ، يقول الزركشي : « (عسى) و (لعلّ) من الله واجبتان ، وإن كانتا رجاء وطمعاً في كلام المخلوقين ، لِأنّ الخلق هم الذين يعرض لهم الشكوك والظنون ، والبارىء منزّه عن ذلك » .(١٨١)

والصحيح في (عسى) المستعملة في القرآن الكريم أنّها على بابها من افادة معنى (الطمع) في المحبوب و (الاشفاق) من المكروه ، وهو متعلّق بالمخاطَبينَ ، فـ(عسى) منه تعالى حمل لنا على أن نرجو أو نشفق ، كما هو الحال في (لعلّ) ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « عسى ربّكم أن يكفّر عنكم سيّئاتكم ويدخلكم جنّات تجري من تحتها الأنهار »(١٨٢) : « إطماع مِن اللهِ لعبادهِ ، وفيه وجهان : (أحدهما) : أن يكون على ما جرت به عبادة الجبارة من الاجابة بـ(عسى) و(لعل) ، ووقوع ذلك منهم موقعَ القطع والبّت . (والثاني) : أن يجيء به تعليماً للعباد وجوب الترجيح بين الخوف والرجاء » .(١٨٣)

ويقول في قوله تعالى «إنّما يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللهِ مَنْ آمنَ باللهِ واليومِ الآخرِ وأقامَ الصَّلاةَ وَءَاتى الزّكاةَ وَلَمْ يَخْشَ إلاّ الله ، فَعَسى أولئكَ أن يكونوا مِن المهتدين »(١٨٤) ، « « فعَسى أولئك أن يكونوا من المهتدين » : تبعيد للمشركين عن مواقف الاهتداء وحسم لأطماعهم من الانتفاع بأعمالهم التي استعظموها وافتخروا بها وأمّلوا عاقبتَها ، بأنّ الذين آمنوا وَضَمُّوا الى إيمانِهم العملَ بالشرائع مع استشعار الخشية

---

(١٨٠) الصّحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، لأبي نصر اسماعيل ابن حماد الجوهري (ت ٣٩٣ هـ) ، تحقيق : احمد عبد الغفور عطار ، دار الكتاب العربي بمصر ، جـ٦ ص٢٤٢٦ .

(١٨١) البرهان ، جـ٤ ص١٥٨ .

(١٨٢) سورة التحريم : الاية ٨ .

(١٨٣) الكشاف ، جـ٤ ص١٣٠ ، وينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٢٠١ ـ ٢٠٢ ، والكشاف ، جـ٤ ص٩١ في تفسير قوله تعالى « عسى الله أن يجعلَ بينكم وبينَ الذينَ عاديْتُمْ منهم مَوَدّةً » .

(١٨٤) سورة التوبة : الآية ١٨ .

(١٨٥) الكشاف ، جـ٢ ص١٨٠ .

والتقوى اهتداؤهم دائر بين (عسى) و (لَعَلَّ) ، فما بال المشركين يقطعون أنّهم مهتدون ونائلون عند الله الحسنى ؟ ، وفي هذا الكلام ونحوه لطف للمؤمنين في ترجيح الخشية على الرجاء ورفض الاغترار بالله تعالى » .(١٨٥)

ويرى الزمخشري أنّ استعمال (عسى) قد يفيد الى جنب (الرجاء) أو (الاشفاق) معنى (التواضع) مع (الحكم على النفس بالتقصير) ، يقول في قوله تعالى على لسان ابراهيم « وَأَعْتَزِلُكُمْ وما تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ وأَدْعُو رَبّي عسى أَلاّ أَكُونَ بِدُعاءِ رَبّي شقيّاً » :(١٨٦) « عَرَّضَ بشقاوتهم بدعاء آلهتهم في قوله «عسى أن لا أكونَ بدعاء رَبّي شقيّا » ، مع التواضع لِلّهِ بكلمة (عسى) وما فيه من هضم النفس » .(١٨٧)

ولكنّ الزمخشري قد حمل (عسى) و (لَعَلَّ) في مواضع من تفسيره على معنى (الوجوب) و (التحقيق) ، يقول في قوله تعالى « قُلْ : عَسَى أن يكونَ رَدِفَ لكم بَعْضُ الذي تستعجلون »(١٨٨) : « (عسى) و (لَعَلَّ) و (سوف) في وعد الملوك ووعيدهم يدلُّ على صدق الأمر وجدّه ولامجال للشكّ بعده ، وإنّما يعنون بذلك إظهارَ وقارهم وأنّهم لا يعجلون بالانتقام لِإدلالِهم بقهرهم وغلبتهم ووثوقهم أنّ عدوّهم لا يفوتهم وأنّ الرمزة الى الأغراض كافية من جهتهم ، فعلى ذلك جرى وعدُ الله ووعيده » .(١٨٩) ويقول في قوله تعالى « فأمّا مَنْ تابَ وآمَنَ وَعَمِلَ صالحاً فَعَسى أن يكونَ مِن المُفلحين(١٩٠) : «(عسى) مِن الكرام (تحقيق) . ويجوز أن يُراد تَرَجّي التائب وطمعه ، كأنّه قال : فليطمعْ أن يفلحَ » .(١٩١)

اذا اتصل بـ (عسى) ضمير متكلم أو مخاطب أو نون النسوة ، فاللغة المشهورة فيها بفتح السين ، تقول : (عَسَيْتُ) و (عَسَيْتَ) و (عَسَيْنَ) كما تقول :

---

(١٨٥) الكشاف ، جـ٢ ص١٨٠ .
(١٨٦) سورة مريم : الآية ٤٨ .
(١٨٧) الكشاف ، جـ٢ ص٥١٢ .
(١٨٨) سورة النمل : الاية ٧٢ .
(١٨٩) الكشاف ، جـ٢ ص١٥٨ .
(١٩٠) سورة القصص : الاية ٦٧ .
(١٩١) الكشاف جـ٢ ص١٨٨ .

(رَمَيْتُ) و (رَمَيْنَ) . وكسر (السين) فيها لغة ضعيفة ، وقد قرىء بها قوله تعالى « فهل عسيتم إن تولّيتم »[١٩٢] ـ بكسر السين ـ .[١٩٣]

أوجه استعمالها

تستعمل (عسى) على الأوجه الآتية :

(الأول) :

أن يكون خبرها فعلا مضارعاً مقترناً بـ (أن) ، نحو قوله تعالى : « فعسى الله أن يأتي بالفتح » .[١٩٤] وهذا هو الأجودوالأفصح[١٩٥] والأكثر فيها[١٩٦] . ومذهبُ جمهور البصريين أنّه لا يتجرَّدُ خبرُها من (أنْ) الاّ في الشعر ، ولم يرد في القرآن الاّ مقترناً بها .[١٩٧] ، وذلك لأنّ (عسى) لَمَّا كانت لتقريب المستقبل لزمتها (أنْ) التي هي عَلَمُ الاستقبال . يقول الجرجاني في ذلك : « اعْلَمْ أنّ (عَسى) من أفعال المقاربة . فإذا قُلتَ : (عسى زيدٌ أن يخرجَ) ، كان (زيدٌ) فاعلًا ، وكان (أن يخرجَ) في موضع نصبٍ ، لأنّ المعنى : قَارَبَ أن يخرجَ ، إلاّ أنّهم يلتزمون (أنْ) هنا ، فلا يقولون (عسى زيدٌ الخروجَ) كما تقول (قاربَ زيدٌ الخروجَ) ، وذاك لأجل أنّ (أنْ) اذا دخل على (يفعلُ) لم يصلح الاّ للاستقبال . فَلَمَّا كانَ غرضهم في (عسى) تقريبَ المستقبل لم يفارقوا (أنْ) الذي هو عَلَمُ الاستقبال . ويوضّح ذلك أنّكَ اذا قُلتَ : (قاربَ زيدٌ الخروجَ) لم يكن في اللفظ دليلٌ على أنّكَ تريدُ خروجاً فيما يُستقبلُ ، ألاَ ترى أنّكَ لو قُلتَ : (قاربَ زيدٌ أمسِ الخروجَ) كان جائزاً . فلو قلتَ على هذا : (عسى زيدٌ الخروجَ) لم تَتَّضِح الدلالة على أنّكَ تُقَرِّبُ المستقبلَ » .[١٩٨]

---

(١٩٢) سورة محمد : الاية ٢٢ .

(١٩٣) ينظر : الكشاف ، جـ١ ص٣٧٨ ، جـ٣ ص٥٣٦ ، والمرتجل ، ص١٢٨ ، وشرح المفصل ، جـ٣ ص١١٩ ، جـ٧ ص١١٦ ، والمقرب ، جـ١ ص١٠٠ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٣٠٢ ، وشرح الاشموني ، جـ١ ص١٢٤ . وكتاب الأفعال ، جـ٣ ص٤١٠ ، وشرح ابن عقيل ، جـ١ ص٢٩٤ .

(١٩٤) سورة المائدة : الاية ٥٢ .

(١٩٥) ينظر : الصاحبي ، ص١٢٧ ، والكامل ، جـ١ ص١٩٦ .

(١٩٦) ينظر : شرح شذور الذهب ، ص٢٦٩ ، وشرح ابن عقيل ، جـ١ ص٢٨٠ .

(١٩٧) ينظر : شرح ابن عقيل ، جـ١ ص٢٨٠ .

(١٩٨) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٢٥٦ ـ ٢٥٧ ، وينظر : المقتضب ، جـ٣ ص٦٨ ـ ٦٩ .

ويقول ابن يعيش في تعليل ذلك : « فان قيل : فلم لزم أن يكون الخبر (أن والفعل) ؟ ، قيل : أمّا لزوم الفعل فَلِأَنّه لَمّا مُنِعَ لفظ المضارع واجتزأ عنه بلفظ الماضي عُوِّض المضارع في الخبر ، وأيضاً فإنّه لَمّا كانت (عسى) طمعا ـ وذلك لايكون الاّ فيما يستقبل من الزمان ـ جعلوا الخبر مثالاً يفيد الاستقبال ، اذ لفظ المصدر لايدل على زمان مخصوص . وامّا لزوم (أن) الخبر فلما أريد من الدلالة على الاستقبال وصرف الكلام اليه ، لِأَنّ الفعل المجرّد من (أن) يصلح للحال والاستقبال ، و (أن) تخلّصه للاستقبال ، والذي يؤيد ذلك أنّ الغرض بـ (أن) : الدلالة على الاستقبال لاغير » .[١٩٩]

والبلاغيون قد وافقوا النحويين في أنّ الأصل في (عسى) أن يقترن خبرها بـ(أن)، يقول السكاكي : « و لَمّا كان (عسى) لمقاربة الأمر على سبيل الرّجاء .. جعلنا ثبوت (أن) أصلا مع (عسى) »[٢٠٠]

ومنع النحاة استعمال المصدر الصريح في موضع (أن تفعل) خبراً لـ (عسى) ، وعلّة ذلك عندهم أنّ المصدر الصريح لا دلالة فيه على الزمن ، يقول المبرد : « قولك : (عسى زيد أن ينطلق) و (عسيت أن أقوم) أي : دنوت من ذلك وقاربته بالنيّة ، و (أن أقوم) في معنى (القيام) ، ولاتقل : (عسيت القيام) ، وانّما ذلك لأنّ (القيام) مصدر لا دليل فيه يخصّ وقتا من وقت ، و (أن اقوم) مصدر لقيام لم يقع ، فمن ثمّ لم يقع (القيام) بعدها ، ووقع المستقبل ، قال الله ـ عزّ وجلّ ـ : « فعسى الله أن يأتي بالفتح » وقال : « فعسى أولئك أن يكونوا من المهتدين »[٢٠١] »[٢٠٢] ، ويقول ابن الخشاب : « ولا يكون خبرها الاّ مصدراً مقدّراً غير مصرّح بلفظه ، وذلك المصدر هو (أن والفعل) ، وعلّة ذلك أنّهم حقّقوا لخبرها الاستقبال بـ (أن) ، لِأَنّها لاتقتضي غير ذلك اذا وقع بعدها المضارع ، فلو جاؤوا مكانها بالمصدر الصريح الذي هي في معناه لم يتحقّق فيه معنى الاستقبال ، لِأَنّ زمن المصدر مبهم غير معيّن »[٢٠٣]

---

(١٩٩) شرح المفصل ، جـ٧ ص١١٨ ، وينظر : ص١٢١ ، وأسرار العربية ، ص١٢٧ ، والمقرب ، جـ١ ص٩٩ .

(٢٠٠) مفتاح العلوم ، ص٤٧ .

(٢٠١) سورة التوبة : الاية ١٨ .

(٢٠٢) المقتضب ، جـ٣ ص٦٨ ـ ٦٩ ، وينظر : الكتاب ، جـ٣ ص١٥٧ ـ ١٥٨ .

(٢٠٣) المرتجل ، ص١٢٩ .

ويجمع جمهور البصريين على أنّ (عسى) في قولك (عسى زيد أن يقوم) تعمل عمل (كان) : ترفع الاسم وتنصب الخبر ، فـ (زيد) : اسمها ، و (أن يقوم) : مصدر مؤوّل في محل نصب خبرها ، استدلالاً بالمثل النادر من قول الزّباء : « عسى الغويرُ أبؤساً » ، وقول الراجز :

* لاتلحني إنّي عسيت صائما *[٢٠٤]

يقول الجرجاني في ذلك : « واسْتُدِلَّ بقولهم « عسى الغُوَيرُ أبْؤساً » على أنّ (أنْ مع صلتها) في قولك (عسى زيدٌ أنْ يخرجَ) منصوبةُ الموضعِ ، وذاك أنّهم رجعوا في هذا المَثَلِ الى الأصل ، وأجروا (عسى) مجرى (قاربَ) ، حتى كأنّه قيل : قاربَ الغُوَيرُ أبؤساً ، و (أبؤسٌ) جمع (بؤس) أو (بأس) ، فكأنّها لَمّا تَخَيَّلَتْ آثارَ الشرّ من ذلكَ الغار قالت : قَارَبَ الغُوَيرُ الشدّةَ والشرَّ . وقالَ صاحبُ الكتاب : إنّه بمنزلةِ قولك (كانَ الغُوَيرُ أبْؤساً) ، وكان الغرضُ فيه أنّهم جعلوا لِـ (عسى) مرفوعاً ومنصوباً كما يكونُ ذلك لِـ (كانَ) » .[٢٠٥]

ولكن أشكل عليهم كون الخبر (أن يقوم) في تأويل المصدر ، والمخبر عنه (زيد) ذات ، ولا يكون الحدث خبراً عن الذات . وأجيب بأمور : (أحدهما) : أنّه على تقدير مضاف قبل الاسم ، أي : (عسى أمر زيد القيام) ، أو على تقدير مضاف قبل الخبر ، أي : (عسى زيد صاحب القيام) . وقال الاسترابادي في هذا الرأي : « وفي هذا العذر تكلّف ، اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ أبداً لا في الاسم ولا في الخبر » .[٢٠٦] (الثاني) : أنّه من باب (زيد عدل ، وصوم) . (الثالث) : أنّ (أن) زائدة لامصدرية ، جيء بها لتدلّ على أنّ في الفعل تراخيا . وقال الاسترابادي في هذا الرأي : « وفيه أيضاً نظر ، لِأنّ الزائد لايلزم إلّا مع بعض

---

(٢٠٤) ينظر : الجمل ، للجرجاني ، ص١٣ ، والمرتجل ، ص١٢٩ ـ ١٣٠ ، واسرار العربية ، ص١٢٧ ـ ١٢٨ ، وشرح المفصل ، جـ٢ ص١١٩ ، جـ٧ ص١١٦ ـ ١١٧ ، والمقرب ، جـ١ ص٩٨ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٢٠٢ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص١٥١ ، والبرهان ، جـ٤ ص١٦٠ ، والاتقان ، جـ١ ص١٦٥ ، ومعترك الاقران ، جـ٢ ص٦٧٥ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٣٠ .

(٢٠٥) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٣٥٧ .

(٢٠٦) شرح الكافية ، جـ٢ ص٢٠٢ .

الكلم .. ولزومه مطرداً في موضع معيّن مع أيّ كلمةٍ كانت بعيد »،[٢٠٧] كما وصفه ابن هشام بأنّه : « ليس بشيء ، لِأنّها قد نصبت ، ولِأنّها لاتسقط إلاّ قليلاً » .[٢٠٨]

وينسب الى سيبويه والمبرد القول : إنّ (أنْ يفعلَ) مشبّه بالمفعول وليس بخبر كخبر (كان) حتى يلزم كون الحدث خبراً عن الذات ، وذلك لأنّ المعنى الأصلي لقولك (عسى زيدٌ أن يقومَ) : (قاربَ زيدٌ أن يقومَ) أي : (القيامَ) ، ثمّ تغيّر معنى الكلام عن ذلك الأصل بافادة (عسى) لإنشاء الطمع . وأصل معنى (عسى أن يقومَ زيدٌ) : (قرب أن يقومَ زيدٌ) أي : (قيامُ زيدٍ) ، فهي في الاستعمال الأول كالفعل المتعدي ، وفي الثاني كاللازم .[٢٠٩] وقال الاسترابادي في هذا الرأي : « وفيه أيضاً نظر ، اذ لم يثبت في (عسى) معنى (المقاربة) لا وضعاً ولا استعمالاً كما مرّ قبل » .[٢١٠]

ومذهب الكوفيين أنّ (عسى) : فعل لازم بمنزلة (قرب) ، و (أن يفعل) : بدل اشتمال من فاعلها . وقد استحسن الاسترابادي رأيهم بقوله : « والذي أرى أنّ هذا الوجه قريب ، فيكون في نحو : (يازيدون عسى أن تقوموا) قد جاء بما كان بدلاً من الفاعل مكان الفاعل . والمعنى أيضاً يساعد ما ذهبوا اليه ، لأنّ (عسى) بمعنى : (يُتوقّع) ، فمعنى (عسى زيد أن يقومَ) أي : (يُتوقّع ويُرجى قيامُه) ، وانّما غلب فيه بدل الاشتمال لأنّ فيه اجمالا ثم تفصيلاً .. وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس »[٢١١] . وردّ ابنُ هشام رأيَ الكوفيينَ بقوله : « ويردّه أنّه حينئذ يكون بدلا لازما تتوقف عليه فائدةُ الكلام . وليس هذا شأن البدل »[٢١٢] .

---

(٢٠٧) شرح الكافية ، جـ٢ ص٢٠٢ .

(٢٠٨) مغني اللبيب ، جـ١ ص١٥١ .

(٢٠٩) ينظر : شرح الكافية ، جـ٢ ص٢٠٢ ـ ٢٠٣ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص١٥١ ، والاتقان ، جـ١ ص١٦٥ ، ومعترك الاقران ، جـ٢ ص٦٧٥ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٣٠ .
يقول سيبويه : « وتقول : (عسيت أن تفعل) ، فـ (أن) ههنا بمنزلتها في قولك : (قاربت أن تفعل) أي : قاربت ذاك ، وبمنزلة : (دنوت أن تفعل) » .
(الكتاب ، جـ٣ ص١٥٧ ، وينظر : المقتضب ، جـ٣ ص٦٨) .

(٢١٠) شرح الكافية ، جـ٢ ص٢٠٢ .

(٢١١) المصدر نفسه ، الموضع نفسه .

(٢١٢) مغني اللبيب ، جـ١ ص١٥٢ .

(الثاني) :

أن يكون خبرُها فعلا مضارعا مجرَّدا من (أَنْ) . فيقولون : (عسى زيدٌ يقومُ) . يشبّهونها بـ (كاد) في قولهم : (كادَ زيدٌ يقومُ) . يقول سيبويه : « واعلمْ أنّ مِن العرب مَن يقول : (عسى يفعلُ) . يشبّهها بـ (كادَ يفعلُ) . فـ (يفعلُ) حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله : « عسى الغويرُ أبؤسًا » . فهذا مَثَلٌ مِن أمثال العرب أجروا فيه (عسى) مجرى (كان) . قال هدبة[٢١٣] .

عَسَى الكربُ الذي أمسيت فيه يكونُ وراءَه فَرَجٌ قريبُ »[٢١٤]

ولا يكون ذلك في حال الاختيار . بل في لغة الشعر . وإنّما الاختيارُ في (عسى) أن يذكرَ معها (أنْ) لتراخيها عن الحال . والاختيارُ في (كادَ) أن لا يستعمل معها (أنْ) . لِأَنَّها لِتقريب الشيء من الحال . يقول الجرجاني في ذلك : « اعْلَمْ أنّ (كادَ) مجانس لـ (عسى) في إفادة المُقاربة . إلاّ أنّ (كادَ) أُتِيَ به لإفراطِ تقريب الشيء من الحال . و (عسى) أذهبُ في الاستقبال مِن (كاد) . فَلَمّا كانا كذلك خُصَّ (عسى) بـ (أنْ) الذي هو عَلَمُ الاستقبال ولم يدخل (أنْ) على الفعل الذي يُقَرّبُه (كادَ) . فقيل : (عسى زيدٌ أن يخرجَ) و (كادَ زيدٌ يخرجُ) . لِأجلِ أنّه إذا قُصِدَ بـ (كادَ) التقريبُ مِن الحال جدًّا لم يلق به (أن) الذي هو دليلُ الاستقبال . فإذا قُلتَ : (كادَ زيدٌ يخرجُ) فقد قَرُبْتَ الخروجَ أشَدَّ تقريب . ألا ترى أنّكَ لا تقول : (كادَ زيدٌ يخرجُ بعدَ سنةٍ) . وتقولُ : (عسى اللهُ أن يُدْخِلَنِي الجَنَّةَ) . فَتُوقِعُ (عسى) على ما ليس بشديدِ القُربِ من الحال . إلاّ أنّهم يَحذِفُون في الشعر (أنْ) مِن (عسى) تشبيها له بـ (كاد) . كالبيت الذي أنْشَدَهُ :

عَسَى الكربُ الذي أمسيت فيه يكونُ وراءَهُ فَرَجٌ قَريبُ

كأنّه قال : كادَ ذلك يكونُ . ويُشَبِّهُ (كادَ) بـ (عسى) فيُقال : (كادَ زيدٌ أن يخرجَ) . ولا يكونُ ذلكَ في حَالِ الاختيار »[٢١٥] .

---

(٢١٣) البيت لهدبة بن الخشرم العذري ، وهو من الوافر ، وقد ورد كذلك في : المقتضب ، جـ٢ ص٧٠ ، وشرح المفصل ، جـ٧ ص١١٧ ، ١٢١ ، والمقرب ، ص١٧ ، ومغني اللبيب ، ص٢٢٥ ، ٥٧٩ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٣٠ ، وشرح الاشموني ، جـ١ ص٢٦٠ ، ٢٦٤ .
(معجم شواهد العربية ، جـ١ ص٤٨) .

(٢١٤) الكتاب ، جـ٣ ص١٥٨ ـ ١٥٩ .

(٢١٥) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٣٦٠ ـ ٣٦١ .

فالأصل في (عسى) أن يكون في خبرها (أنْ) ، لِمَا فيه مِن (الطمع) و (الاشفاق) ، وهما معنيان يقتضيان الاستقبال ، و (أنْ) مؤذنة بالاستقبال . يقول ابن يعيش في ذلك : « إنّ الأصل في (عسى) أن يكون في خبرها (أن) لِمَا فيه من (الطمع) و (الاشفاق) ، وهما معنيان يقتضيان الاستقبال ، و (أن) مؤذنة بالاستقبال . وأصل (كاد) أن لا يكون في خبرها (أن) ، لِأنّ المراد بها قرب حصول الفعل في الحال . إلّا أنّه قد تشبّه (عسى) بـ (كاد) فينزع من خبرها (أن) .. وقد تشبّه (كاد) بـ (عسى) فيشفع خبرها بـ (أن) فيقال : (كاد زيد أن يقوم) .. فحملوا كلّ واحد من الفعلين على الآخر لِتقارب معنييهما . وطريق الحمل والمقاربة : أنّ (عسى) معناها (الاستقبال) ، وقد يكون بعضُ المستقبل أقربَ الى الحال مِن بعض ، فاذا قال : (عسى زيدٌ يقومُ) فكأنّه قَرُبَ حتى أشبهَ قُرْبَ (كادَ) ، واذا أدخلوا (أن) في خبر (كاد) فكأنّه بَعُدَ عن الحال حتى أشبهَ (عسى) »[٢١٦] .

وذهب ابن السيّد الى القول : حُذفت (أنْ) مع (عسى) تشبيها بـ (لَعَلَّ) ، لِأنّ كُلًّا منهما (رجاء) ، وكما حملوا (لَعَلَّ) على (عسى) فأدخلوا في خبرها (أنْ) في نحو :

* لَعَلَّكَ يَوْماً أنْ تُلِمَّ مُلِمَّةً *

وَعَلَّقَ ابن الصائغ على هذا الرأي بقوله : هذا الذي قاله ممكن ، ولكنّ تشبيه الفعل بالفعل أولى من تشبيهه بالحرف[٢١٧] .

ومذهب جمهور النحاة أنّ حذف (أن) من خبر (عسى) إنّما هو لغة ليست جيدة[٢١٨] ، قليلة[٢١٩] جائزة في ضرورة الشعر[٢٢٠] و (عسى) فيها فعل ناقص عامل

---

(٢١٦) شرح المفصل ، جـ٧ ص١٢١ ـ ١٢٢ ، وينظر : أسرار العربية ، ص١٢٨ ـ ١٢٩ ، والمقتضب ، جـ٢ ص٦٩ .

(٢١٧) ينظر : الأشباه والنظائر ، جـ١ ص٢٦٨ .

(٢١٨) ينظر : الكامل ، جـ١ ص١٦٩ .

(٢١٩) ينظر : الصاحبي ، ص١٢٧ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص١٥٢ ، وشرح الاشموني ، جـ١ ص١٢٨ ـ ١٢٩ ، وشرح ابن عقيل ، جـ١ ص٢٨٠ .

(٢٢٠) ينظر : المقتضب ، جـ٢ ص٦٩ ، والمرتجل ، ص١٣٠ ، واسرار العربية ، ص١٢٨ ، والمقرب ، جـ١ ص٩٨ ، وشرح ابن عقيل ، جـ١ ص٢٨٠ .

عمل (كان)[٢٢١] يقول ابن يعيش : « ومَن قال : (عسى زيدٌ يفعلُ) فقد أجرى (عسى) مجرى (كان) ، ويجعل الفعل في موضع الخبر ، كأنّه قال : (عسى زيدٌ فاعلا »[٢٢٢] ، ولا إشكال في ذلك[٢٢٣] ولا خلاف فيه[٢٢٤] .

(الثالث) :

أن يكون خبرُها اسماً مفردا منصوبا ، فتقول : (عسى زيدٌ قائماً) . وعدّوا ذلك هو الأصل المتروك فيها ، ولكنّه ضعيف في الاستعمال ، شاذ ، ونادر ، يقول ابن جني : « وممّا يقوى في القياس ، ويضعف في الاستعمال : مفعول (عسى) اسماً صريحا ، نحو قولك : (عسى زيدٌ قائماً ، أو قياماً) ، هذا هو القياس ، غير أنّ السماع ورد بحظره ، والاقتصار على ترك استعمال الاسم ههنا ، وذلك قولهم : (عسى زيد أن يقومَ) ، و « عسى اللهُ أن يأتي بالفتح » . وقد جاء عنهم شيء من الأول ، أنشدنا ابو علي :

أَكثرتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دائماً لا تَعْذُلاً إنّي عَسِيتُ صائما

ومنه المثل السائر : « عسى الغُوَيْرُ أبؤسا »[٢٢٥] ، ويقول ابن الخشاب : « ولا يكون خبرُها إلاّ مصدراً مقدّرا غيرَ مصرَّح بلفظه ، وذلك المصدر هو (أن والفعل) .. وقد جاء على جهة الشذوذ والندور والتنبيه على الأصل خبرُها مصدراً مصرّحا به ، وذلك في قولهم في المَثَل : « عسى الغويرُ أبؤسا »[٢٢٦] .

وانّما ضعف في الاستعمال أن يقع خبرُها اسماً ، لِأنّ دلالة (عسى) على (الترجي) وما يفيده من (الاستقبال) و (التوقع) و (الشك) ، لا يُؤَدّيه الخبر الاّ اذا كان فعلاً . يقول ابن عصفور : « ولا تقع الأسماء موقعَ أخبار هذه الأفعال وإن

---

(٢٢١) ينظر : الكتاب ، جـ٣ ص١٥٨ .

(٢٢٢) شرح المفصل ، جـ٧ ص١٢٢ .

(٢٢٣) ينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص١٥٢ ـ ١٥٣ .

(٢٢٤) ينظر : همع الهوامع ، جـ١ ص١٣٠ .

(٢٢٥) الخصائص ، جـ١ ص٩٧ ـ ٩٨ .

(٢٢٦) المرتجل ، ص١٢٩ ، وينظر : أسرار العربية ، ص١٢٧ ـ ١٢٨ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٣٠٢ ، ومغني اللبيب ، جـ١ ص١٥٢ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٣٠ ، وشرح ابن عقيل ، جـ١ ص٢٧٧ ـ ٢٧٩ .

كان ذلك هو الأصل في كلام نحو قولهم : « عسى الغويرُ أبؤسا » ، أو في ضرورة نحو قوله :

أَكْثَرْتَ في العَذْلِ مُلِحّاً دائماً ... لا تُكْثِرَنْ إنّي عَسَيْتُ صَائِما

وإنّما رُفض هنا الاسمُ وإن كان الأصل لِأنّ المناسبة التي قصدوها بين هذه الأفعال وأخبارها لا تتصوّر في الأسماء »(٢٢٧) .

يرى بعض النحاة أنّ الاسم المنصوب في قولهم « عسى الغويرُ أبؤساً » و « إنّي عسيت صائماً » : خبر منصوب بـ (عسى) نفسها ، لِأنّها في هذا الاستعمال فعل ناقص عامل عمل (كان) ، يقول سيبويه : « واعلمْ أنّ مِن العرب مَن يقول : (عسى يفعلُ) ، يشبّهها بـ (كادَ يفعلُ) ، فـ (يفعلُ) حينئذ في موضع الاسم المنصوب في قوله : « عسى الغويرُ أبؤساً » ، فهذا مَثَلٌ مِن أمثال العرب أجروا فيه (عسى) مجرى (كان) »(٢٢٨) ، ويقول : « جعلوا (عسى) بمنزلة (كان) في قولهم : « عسى الغويرُ أبؤساً » »(٢٢٩) .

ويقدّر آخرون لها خبرا مصدرا مؤوّلا ، يقول المبرد : « وأمّا قولُهم في المَثَل : « عسى الغويرُ أبؤساً » فإنّما كان التقدير : (عسى الغويرُ أن يكونَ أبؤساً) ، لِأنّ (عسى) انّما خبرها الفعل مع (أنْ) أو الفعل مجرّدا ، ولكن لَمّا وضع القائل الاسمَ في موضع الفعل كان حقّه النصب، لِأنّ (عسى) فعل ، واسمها فاعلها ، وخبرها مفعولها ، ألا ترى أنّك تقول : (كانَ زيدٌ ينطلقُ) فموضعه نصب ، فإن قلتَ : (منطلقاً) لم يكن إلّا نصبا »(٢٣٠) .

ومنهم مَن يقدّر الخبرَ جملةً فعلية ، يقول ابنُ هشام في الشاهِدَين السابقين : « الصوابُ أنّهما مِمّا حُذِف فيه الخبر ، أي : (يكونُ أبؤساً) و (أكونُ صائماً) ، لأنّ في ذلك إبقاء لها على الاستعمال الأصلي ، ولأنّ المرجو كونه صائما ، لا نفس الصائم »(٢٣١) .

---

(٢٢٧) المقرب ، جـ١ ص٩٩ ـ ١٠٠ ، وينظر : شرح المفصل ، جـ٧ ص١١٨ .

(٢٢٨) الكتاب ، جـ٣ ص١٥٨ ـ ١٥٩ .

(٢٢٩) المصدر نفسه ، جـ١ ص٥١ ، وينظر : ص١٥٩ ، وأسرار العربية ، ص١٢٧ ـ ١٢٨ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٢٠٢ ، وفصل المقال ، ص٤٢٤ .

(٢٣٠) المقتضب ، جـ٢ ص٧٠ ، وينظر ، المرتجل ، ص١٢٠ ، وكتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٣٥٩ .

(٢٣١) مغني اللبيب ، جـ١ ص١٥٢ .

(الرابع) :

أن يكون خبرُها اسماً مفرداً مرفوعاً ، فتقول : (عسى زيدٌ قائمٌ) ، وهو نادر[٢٣٣] ، ويخرّجه ابن هشام على أنّ (عسى) : ناقصة ، واسمها : ضمير الشأن ، وخبرها : الجملة الاسمية (زيد قائم)[٢٣٣] .

(الخامس) :

أن تُسندَ الى (أَن والفعل) فتقول : (عسى أَن يقومَ زيدٌ) . ويرى جمهور النحاة أنّ (عسى) في هذا الاستعمال : فعل تام ، و (أن يقوْمَ) : في محل رفع فاعله . وتشبّه في هذا الاستعمال بـ (كان) التامة ، وذلك لاستقلالها بمرفوعها ، وانّما استقلت به لتضمّنه معنى الحدث الذي كان في الخبر[٢٣٤] ، وفي ذلك يقول الجرجاني : « ولم يُحْتَجْ هنا الى خبر كما احتيج إلى ذلك في قولك : (عسى زيدٌ أن يخرج) ، وذلك أنّ الغرضَ تقريبُ (الخروج) لا تقريب (زيد) ، فإذا قيل (عسى زيدٌ) وَجَبَ أن يُؤتى بـ (أن يخرجَ) ليفيدَ ويجري مجرى (قاربَ زيدٌ أن يخرجَ) . فأمّا إذا ذُكِرَ (أنْ) أولاً ، وجرى ذكرُ (زيد) في صلته ، كقولك (عسى أن يخرجَ زيدٌ) ، فلا التماسَ بعد ذلك ، إذ الغرضُ تقريبُ الخروج وقد حَصَلَ ، فيجري مجرى قولك : (قَرُبَ أن يخرجَ زيدٌ) »[٢٣٥] .

وإذا أُسْنِدَت (عسى) إلى (أنْ والفعل) فإنّ أهل الحجاز يلحقونها الضمائر فيقولون : (عسيتَ أن تفعلَ) و (عسيتم أن تفعلوا) ، وأمّا بنو تميم فيقولون : (عسى أن تفعلَ) و (عسى أن تفعلوا) ، ولا يلحقون الضمائر[٢٣٦] . فتكون في لغة الحجاز ناقصة ، وفي لغة تميم تامّةً ، يقول الزمخشري في قوله تعالى « يأأيُّها الذين آمنوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِن قَوْمٍ عسى أَنْ يَكُونُوا خيراً مِنْهُم وَلَا نِسَاءٌ مِن نِسَاءٍ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خيراً مِنْهُنَّ »[٢٣٧] : « وفي قراءة عبدالله : « عَسَوا أن يكونوا .. وَعَسَيْنَ أن

(٢٣٢) ينظر : همع الهوامع ، جـ١ ص١٣٠ .

(٢٣٣) ينظر : مغني اللبيب ، جـ١ ص١٥٣ .

(٢٣٤) ينظر : المقتضب ، جـ٣ ص٧٠ ، والجمل ، للجرجاني ، ص١٣ ـ ١٤ ، والمرتجل ، ص١٣٠ ، وأسرار العربية ، ص١٣٠ ، وتسهيل الفوائد ، ص٦٠ ، والبرهان ، جـ٤ ص١٦١ .

(٢٣٥) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٢٥٨ .

(٢٣٦) ينظر : الكشاف ، جـ٣ ص٥٣٦ في تفسير قوله تعالى « فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الأَرْضِ » .

(٢٣٧) سورة الحجرات : الآية ١١ .

يَكُنَّ » ، فـ (عسى) على هذه القراءة هي ذات الخبر ، كالتي في قوله تعالى « فَهَلْ عسيتم » ، وعلى الأولى التي لا خبر لها ، كقوله تعالى « وعسى أن تكرهوا شيئاً » »[٢٣٨] .

ووافقهم البلاغيون في أنّ (عسى) في هذا الاستعمال فعل تام ، يقول السكاكي : « وكثيرا ما يُجعل (أنْ) مع الفعل المضارع فاعلَها ، فتستغني اذّاك عن التصريف ، وتتمّ به كلاما »[٢٣٩] .

وذهب بعض النحاة الى جواز أن تكون (عسى) ناقصة في هذا الموضع أيضا ، و (أن يقومَ) : خبرها متقدّم على اسمها(زيـــد)[٢٤٠] ، أوسَدّت(أنْ) وصلتها مسدّ الجزأين[٢٤١] .

(السادس) :

أن يكون خبرُها فعلًا مضارعاً مقترنا بالسين ، بَدَلَ أن يقترن بـ (أنْ) ، ومع أنّ هذا قد جاءَ قليلًا وعلى غير وجهِ الاستعمال ، إلّا أنّه ليسَ بقبيحٍ ، لِأنّ الغرض الأعظم في (عسى) الدلالةُ على الاستقبال ، و (السين) مثلُ (أنْ) في الدلالة على الاستقبال ، لذلك وُضِعت موضعَها ، يقول الجرجاني في ذلك : « ومِمّا جاء في (عسى) على غير وجه الاستعمال قولُ الشاعر :

عَسَى طَـيِّءٌ مِنْ طَـيِّءٍ بَعْدَ هذِهِ ... سَتُطفِىءُ غُلَّاتِ الكَلَى والجَوَانِح

وذلك أنّه أتى بالفعلِ المَحْضِ في خبرها ، ألَا ترى أنّ (أنْ) لا يجوزُ تقديرُها مع (السين) ، لِأنّهما لا يجتمعان ، إذ لا يقول أحدٌ : (أرجو أنْ سَتخرجَ) ، غير أنّه لَمّا رأى (السينَ) مثلَ (أنْ) في الدلالة على الاستقبال وَضَعَهُ موضعَهُ وإن كانَ قد خالَفَهُ من حيثُ أنّ الفعلَ لا يكونُ معَهُ في تأويل المصدر . ألَا تَرَى أنّكَ لاتقولُ :

---

(٢٣٨) الكشاف ، جـ٢ ص٥٦٦ .

(٢٣٩) مفتاح العلوم ، ص٤٦ .

(٢٤٠) ينظر ، شرح المفصل ، جـ٧ ص١١٨ ، وشرح الكافية ، جـ٢ ص٣٠٢ ، وشرح ابن عقيل ، جـ١ ص٢٩٣ .

(٢٤١) ينظر ، مغني اللبيب ، جـ١ ص١٥٢ ، وهمع الهوامع ، جـ١ ص١٣١ ، والاتقان ، جـ١ ص١٦٥ ، ومعترك الاقران ، جـ٢ ص٦٧٥ .

(يُعجِبُني سَيخرجُ زيدٌ) بمعنى (خُرُوجُ زيدٍ) ، كَمَا تقولُ : (يُعجِبُني أن يخرجَ زيدٌ) . وليسَ هذا بقبيح ، وإنْ كانَ يقلُّ في الاستعمال ، لِأَنَّ الغرضَ الأعظمَ في (عسى) الدِّلالةُ على الاستقبالِ ، و (السِّينُ) دليلُهُ »[٢٤٢] .

وفي القرآن الكريم جاء استعمال (عسى) على وجهين[٢٤٣] :

(الأول) : أن ترفعَ اسماً صريحا ، بعده فعل مضارع مقرون بـ (أنْ) ، نحو قوله تعالى : « فعسى الله أن يأتي بالفتح »[٢٤٤] . وقد استعملت على هذا الوجه في (أربعة عشر) موضعاً[٢٤٥] .

(الثاني) : أن تسند الى (أَنْ والفعل) ، نحو قوله تعالى : « عسى أَنْ يبعثَكَ ربُّكَ مقاماً محموداً »[٢٤٦] . وقوله : « وعسى أن تكرهوا شيئاً وهو خيرٌ لكم »[٢٤٧] . وقد استعملت على هذا الوجه في (ستة عشر) موضعا[٢٤٨] .

وذهب الكسائي إلى أنّ : « كلَّ ما في القرآن من (عسى) على وجه (الخبر) فهو مُوَحَّد : « عَسَى أَنْ يَكُونُوا خيراً منهم »[٢٤٩] و (عَسَى أن تكرهوا شيئاً »[٢٥٠] . وُحِّدَ على : عسى الأمرُ أن يكونَ كذا ، وما كان على (الاستفهام) فإنَّهُ يُجْمَعُ . كقولهِ جَلَّ وعزَّ : « فَهَلْ عَسَيْتُمْ ؟ »[٢٥١] . قال أبو عبيدة في « هَلْ عسيتم ؟ » : هَلْ عَدَوْتُمْ ذاكَ ؟ هَلْ جُزْتُموه ؟ »[٢٥٢] .

---

(٢٤٢) كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، جـ١ ص٢٥٧ ، وينظر : المفصل ، ص٣١٨ ، وشرح المفصل ، جـ٧ ص١١٨ ، جـ٨ ص١٤٨ ، وخزانة الأدب ، جـ٤ ص٨٧ .

(٢٤٣) ينظر : البرهان ، جـ٤ ص١٦٠ ـ ١٦١ ، والاتقان ، جـ١ ص١٦٥ ، ومعترك الاقران ، جـ٢ ص٦٧٥ .

(٢٤٤) سورة المائدة : الاية ٥٢ .

(٢٤٥) ينظر : المعجم المفهرس ، ص٤٦١ ـ ٤٦٢ .

(٢٤٦) سورة الاسراء : الاية ٧٩ .

(٢٤٧) سورة البقرة : الآية ٢١٦ .

(٢٤٨) ينظر : المعجم المفهرس ، ص٤٦١ ـ ٤٦٢ .

(٢٤٩) سورة الحجرات : الآية ١١ .

(٢٥٠) سورة البقرة : الآية ٢١٦ .

(٢٥١) سورة محمد : الآية ٢٢ .

(٢٥٢) الصاحبي ، ص١٥٧ .

وما ذهب اليه الكسائي صحيح ، فقد وردت (عسى) على وجه (الخبر) في (٢٨) موضعاً من القرآن الكريم ولم تلحقها الضمائر ، ووردت على وجه (الاستفهام) في موضعين وقد لحقتها الضمائر .[٢٥٣]

٣ ـ (حرى) :

٤ ـ (اخلولق) :

عدّ النحاة من (أفعال المقاربة) التي تدلّ على (الرجاء) أيضا : (حرى) (اخلولق)[٢٥٤] .

وهما من النوادر اللغوية[٢٥٥] والواضح من الأمثلة التي ساقها النحاة على استعمال هذين الفعلين ، أن لا دلالةَ فيهما على (الرجاء) ، يقول الاسترابادي : « وقد يُستعمَلُ (حَرِيَ زيدٌ أَنْ يفعلَ) ـ كذا بكسر الراء ـ و (اخلولقَ عمرٌو أن يقومَ) استعمالَ (عسى) بلفظ الماضي فقط ، ومعناهما : (صار حريا ، وحرى) أي : جديراً ، و (صار خليقا) »[٢٥٦] .

---

(٢٥٣) ينظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، ص٤٦١ ـ ٤٦٢ .

(٢٥٤) ينظر : تسهيل الفوائد ، ص٥٩ ، وشرح شذور الذهب ، ص١٨٩ ، ٢٦٧ ـ ٢٦٨ ، وشرح ابن عقيل ، جـ١ ص٢٧٧ ، ٢٨٤ ، وشرح الاشموني ، جـ١ ص١٢٨ ـ ١٣٢ .

(٢٥٥) ينظر : شرح شذور الذهب ، ص٢٦٨ ، وشرح ابن عقيل ، جـ١ ص٢٨٤ ، والنحو العربي ـ نقد وبناء ، ص٨٥ .

(٢٥٦) شرح الكافية ، جـ٢ ص٣٠٤ ، وينظر : في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، ص١٨٦ .

الخاتمة

لقد توصل هذا البحث الى جملة نتائج ، كان الباعث على أكثرها الحرص على تيسير النحو وتخليص قواعده من بعض اشكالاتها ، وفيما يأتي أهمها :

١ ـ انّ علم النحو قد نشأ وهو على صلة وثيقة بالمعاني ، فكانت للنحاة الأوائل عنايتهم بدراسة نظم الكلام ، وتذوق نصوصه ، وتحليلها ، والوقوف على أسباب الحسن أو القبح فيها ، وكان لذلك كلّه أثره في أنْ يكون النحو مادة حيّة وقادرة على خلق القدرة في دارسيها على فهم أساليب الكلام والإفهام بمثلها . ولكنّ اخضاع الدرس النحوي فيما بعد لمناهج الفلسفة والمنطق هو الذي أفقده سبيله وغايتَه ، وجعله صناعةً منطقية معقّدة يصعب على الدارسين تناولها وهضمها والانتفاع بها . وقد شهد تاريخ الدرس النحوي محاولة عظيمة للامام عبد القاهر الجرجاني لتأكيد ارتباط النحو بالمعاني والعودة به الى العناية بنظم الكلام وصوغ العبارة . ولكنّ هذه المحاولة قد أُجهضت على يد السكاكي حين فَصَلَ (المعاني) عن (النحو) ، وَجَعَلَ وظيفةَ النحوي في دراسة أساليب الكلام النظرَ الى اللفظ ، ووظيفةَ البياني النظرَ الى المعنى . واذا أردنا للنحو أن يخرج من ضيق معناه لدى المتأخرين الى سعة معناه لدى الأوائل ، فَلَابُدَّ لمباحث علم المعاني من أن تعود ثانية ـ وكما أراد لها الجرجاني ـ لِتمازج منهجَ الدرس النحوي ، حتى تكون رُوحَهُ ، وذوقَه ، وعينَهُ الفاحصةَ ، فنتجاوز بالنحو مجردَ العناية بأواخر الكلمات وعلامات الاعراب ، الى العناية بالنظم ، ليعود ثانية منهجاً للنقد اللغوي زاخراً بالحياة .

٢ ـ انّ تقسيم البلاغيين وبعض النحويين لِصيغة الطلب الى أنواع متعددة ، كالأمر ، والدعاء ، والالتماس ، وغيرها ، لامعنى له سوى الحرص على التنويع في الاصطلاح ، والاّ فإنّ (الأمر) في حقيقته صيغة واحدة ، سواء أكان من الأعلى الى الأدنى ، أم من المِثلِ الى المثل ، أم من الأدنى الى الأعلى . فليس صحيحاً أن نقول بأنّ (الدعاء) و (الالتماس) تُستعمل لهما صيغة (افعلْ) أو (لِيفعلْ) حقيقة ، وانّما الصحيح أن يعدّا ممّا خرجت فيه صيغة الأمر عن حقيقته .

٣ ـ انّ القول بأنّ صيغة الأمر موضوعة حقيقة للوجوب ، وأنّ استعمالها في معاني (الندب) و (الاباحة) وغيرهما إنّما هو مِمّا خرجت فيه الصيغة عن حقيقتها ، هو الصحيح ، لِأنّه يقود الى المحافظة على وحدة تسمية الصيغة . وعلى العكس من ذلك القول بأنّ الصيغة مشتركة بين (الوجوب) و (الندب) و (الإباحة) ، فإنّه يقود الى تجزئة الصيغة الى تسميات متعددة .

٤ ـ انّ صيغة (افعَلْ) في حقيقتها ليست فعلاً ، لِأنّها لاتدل على زمن يتلبّس فيه الفاعل بالفعل ، وإنّما هي مجرد صيغة يُطلب بها الفعلُ من المخاطَب .

٥ ـ انّ صيغة الأمر (لِتَفْعَلْ) ليست أصلا متروكا لصيغة (افْعَلْ) ـ كما ذهب اليه جمهور النحاة ـ ، وإنّما هي صيغة ثانية في أمر المخاطب ، تختلف عن صيغة (افْعَلْ) في كونها تفيد تأكيدَ الأمر . ومن الضروري أن يطلق سراح هذه الصيغة في استعمالنا اللغوي اذا ما تأكد لنا فصاحتها وإفادتها تأكيد الأمر .

٦ ـ انّ نصب الأسماء على (التحذير والاغراء) هو الصحيح فيها ، لِأنّه أدلُّ على معنى (الأمر) ، وذلك لِأنّ (باب التحذير والإغراء) إنّما هو من الأمر ، والأمر في أصله سياق فعلي لايكون إلاّ بفعل ، فنصب هذه الأسماء على إضمار فعل أمر ناصب أصحُّ وأدلُّ على معنى الأمر من رفعها على أنّها بقيّة جملة خبرية فيها معنى الأمر .

٧ ـ انّ القول بأنّ صيغة (أفْعِلا) ـ في مثل قوله تعالى « أَلْقِيَا فِي جَهَنَّمَ » ـ مستعملة على الأصل في خطاب الاثنين ، هو الصحيح ، لِأنّ القول بأنّها مستعملة في خطاب المفرد يقود الى الإشكال ، وذلك لِأنّ الخروج عن ظاهر اللفظ في الكلام ، يقود الى انفلات الضوابط والقوانين في استخدام الصيغ ، كما أنّه يقود الى إعمال الظن والتأويل لِأجلِ فهم المعنى الباطن الذي استُخدِمت فيه الصيغة . واذا كان لنا أن نُسَلِّمَ بأنّ هذه الصيغة مستعملة في خطاب المفرد ، فإنّ اختلاف النحويين والمفسرين وحيرتهم فيها ، يدلاّن دلالة قاطعة على أنّها لم تكن صيغة معروفة أو شائعة في استخدامهم اللغوي ، أي أنّها كانت صيغة مهجورة .

٨ ـ انّ الجزم في صيغة (لِيَفْعَلْ) ليس حالة اعرابية يسبّبها العامل ـ كما زعم النحاة ـ وإنّما هو قد التُزِمَ فيها علامةً على الأمر فجُعِلَت صيغة (لِيَفْعَلْ) مثل صيغة (افْعَلْ) ساكنةَ الآخر وذلك لِأنّها تلتقي معها في الدلالة على الأمر .

٩ ـ انّ الفعل المضارع اذا وقع مبنياً أو ساكن الحركة فليس على إضمار لام الأمر، وإنّما يُلتزم فيه البناءُ أو السكون اذا كان مستعملاً بمعنى الأمر. فيُلتزم فيه البناءُ كما يُلتزم في صيغة الأمر (افْعَلْ) وَ (لْيَفْعَلْ) لِأنّها تلتقي جميعاً في الدلالة على الطلب.

١٠ ـ انّ المضارع الواقع بعد الطلب، يُجزم بالطلب نفسه اذا كان جواباً وجزاء له.

١١ ـ انّني وجدت من خلال دراستي لموضوع (أسماء الأفعال) في كتب النحو قديمها وحديثها، أنّ هذه التسمية لاتنطبق حقيقةً على ما تحتها من مواد وأبنية، وأنّ أغلب هذه الأبنية لاتخرج في حقيقتها واستعمالها عن الأقسام الثلاثة المعروفة للكلام، ولَمّا كانت أكثر هذه الأبنية مستعملةً في أسلوب الأمر، أرى أن يُلغى (باب أسماء الأفعال) في دراستنا المعاصرة للنحو، وأن تُصنّفَ مَادّتُه وتُدرَس في أسلوب الأمر. وأمّا ماكان منها في حقيقته فعلاً قديماً جامداً دالاً على المضي أو الحال فيمكننا دراسته مع الأفعال الماضية أو المضارعة الجامدة.

١٢ ـ انّ صيغة (فَعَالِ) في الأمر ليست مساويةً لِصيغة (افْعَلْ) في المعنى والدلالة، وإنّما هي تزيد عليها في إفادة معنى حثّ المُخاطَب على الفعل.

١٣ ـ انّ (الرفع) هو الأصل في حركة المنادى، وانّ (المنادى) محمول في رفعه على عُمَدِ الكلام، لِأنّه يستقلُّ به مع أداة النداء كلام تام يؤدي معنى طلب إقبال المُخاطَب. أمّا المنادى المنصوب فقد تُرِك فيه (الرفعُ) لِأنّ الكلام قد طال فيه ـ طال في (المضاف) بالمضاف اليه، وفي (الشبيه بالمضاف) بما اتصل به من مفعول، وفي (النكرة غير المقصودة) بالتنوين ـ فجنحوا فيه الى (النصب) لِأنّه أخفّ.

١٤ ـ انّه ليس هناك ما يمنع في أداة الاستفهام (هل) من أن يدلّ الفعل المضارع الواقع بعدها على الحال، شأنها في ذلك شأن (الهمزة).

١٥ ـ انّ (الجزم) أو(الإسكان) في صيغة النهي (لا تَفْعَلْ) ليس نتيجة عمل (لا) الناهية ـ كما زعم النحاة ـ وإنّما هو قد التُزِم فيها كما التُزِم في صيغة الأمر (إفْعَلْ) و (لتَفْعَلْ) علامةً على التشديد في الطلب.

١٦ ـ انّ أدوات (العرض والتحضيض) لم تجزم الفعلَ المضارعَ الواقعَ بعدَها . لا لِأنّها أدوات غير عاملة ـ كما زعم النحاة ـ بل لِأنّها لا تدلُّ على معنى الأمر الجازم الذي تدلّ عليه صيغتا (إفْعَلْ) و (ليَفْعَلْ) . فهي تفيد معنى الإغراء بالفعل والحثّ عليه . ومِن ثَمَّ فإنّ (الجزمَ) أو (الإسكان) وما يدلُّ عليه من معنى (البتّ) و (التشديد) لا يناسب معنى (العرض والتحضيض) .

وختاما أرجو أن يكون هذا البحث اسهاما في خدمة لغة العروبة والقرآن . والحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

المصادر والمراجع

١ ـ ابن الشجري ومنهجه في النحو ، للدكتور عبدالمنعم أحمد التكريتي ، بغداد ١٩٧٥ م .

٢ ـ أبو حيان النحوي ، للدكتورة خديجة الحديثي ، الطبعة الأولى ، بغداد ١٩٦٦ م .

٣ ـ الإتقان في علوم القرآن ، لجلال الدين السيوطي ، الطبعة الثالثة ، مصر ١٩٥١ م .

٤ ـ أثر القراءات القرآنية في الدراسات النحوية ، للدكتور عبدالعال سالم مكرم ، الطبعة الثانية ، الكويت ١٩٧٨ م .

٥ ـ أثر النحاة في البحث البلاغي ، للدكتور عبدالقادر حسين ، القاهرة ١٩٧٥ م .

٦ ـ الإحكام في أصول الأحكام ، لسيف الدين أبي الحسن علي بن أبي علي بن محمد الآمدي ، بيروت ١٩٨٣ م .

٧ ـ إحياء النحو ، لابراهيم مصطفى ، القاهرة ١٩٥٩ م .

٨ ـ أخبار النحويين البصريين ، لأبي سعيد الحسن بن عبدالله السيرافي ، تحقيق : طه محمد زيني ومحمد عبدالمنعم خفاجي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٥٥ م .

٩ ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان النحوي ، تحقيق : مصطفى النحاس ، رسالة دكتوراه مخطوطة ، مكتبة جامعة القاهرة (رقم ١٩١٤) / ومخطوطة معهد احياء المخطوطات في جامعة الدول العربية سنة ١١١٧ هـ (نسخة مصورة) .

١٠ ـ الأزهية في علم الحروف ، لعلي بن محمد الهروي ، تحقيق : عبد المعين الملوحي ، دمشق ١٩٧١ م .

١١ ـ أساس البلاغة ، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق : عبدالرحيم محمود ، بيروت ١٩٧٩ م .

١٢ ـ الأساليب الانشائية في النحو العربي ، لعبدالسلام محمد هارون ، الطبعة الثانية ، مصر ١٩٧٩ م .

١٣ ـ أسرار البلاغة ، لعبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق : هـ . ريتر ، استانبول ١٩٥٤ م .

١٤ ـ أسرار العربية ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : محمد بهجة البيطار ، دمشق ١٩٥٧ م .
١٥ ـ الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : طه عبدالرؤوف سعد ، القاهرة ١٩٧٥ م / وطبعة دار الكتاب العربي ـ بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٤ ، تحقيق : الدكتور فايز ترحيني .
١٦ ـ الأصول في النحو ، لأبي بكر بن السراج ، تحقيق : الدكتور عبدالحسين الفتلي ، النجف ١٩٧٣ م .
١٧ ـ الأضداد في كلام العرب ، لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق : الدكتور عزة حسن ، دمشق ١٩٦٣ م .
١٨ ـ الأضداد في اللغة ، لأبي بكر الأنباري ، مصر ١٣٢٥ هـ .
١٩ ـ إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : الدكتور زهير غازي زاهد ، بغداد ١٩٧٧ م .
٢٠ ـ إعراب القرآن ، المنسوب الى الزجّاج ، تحقيق : ابراهيم الأبياري ، مصر ١٩٦٤ م .
٢١ ـ أعلام في النحو العربي ، للدكتور مهدي المخزومي ، بغداد ١٩٨٠ م .
٢٢ ـ الإمتاع والمؤانسة ، لأبي حيان التوحيدي ، تحقيق : أحمد أمين وأحمد الزين ، مكتبة الحياة ـ بيروت .
٢٣ ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة ، لجمال الدين القفطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، مصر ١٩٥٥ م .
٢٤ ـ الإنتصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ، لناصر الدين المالكي ، مطبوع في هامش كتاب « الكشاف » ، دار المعرفة ـ بيروت .
٢٥ ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، الطبعة الرابعة ، القاهرة ١٩٦١ م .
٢٦ ـ الإيضاح في علل النحو ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : مازن المبارك ، القاهرة ١٩٥٩ م .
٢٧ ـ الإيضاح في علوم البلاغة ، للخطيب القزويني ، تحقيق : لجنة من الأساتذة ، مكتبة المثنى ـ بغداد .

٢٨ ـ البحث النحوي عند الأصوليين ، للدكتور مصطفى جمال الدين ، بغداد ١٩٨٠ م .
٢٩ ـ البحر المحيط ، لأبي حيان النحوي ، الطبعة الأولى ، مصر ١٣٢٨ هـ .
٣٠ ـ البرهان في علوم القرآن ، لبدر الدين الزركشي ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الاولى ، مصر ١٩٥٧ م .
٣١ ـ البصائر والذخائر ، لأبي حيان التوحيدي ، تحقيق : الدكتور ابراهيم الكيلاني ، مطبعة الانشاء ١٩٦٤ م .
٣٢ ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الأولى ، مصر ١٩٦٥ م .
٣٣ ـ البلاغة تطور وتاريخ ، للدكتور شوقي ضيف ، مصر ١٩٦٥ م .
٣٤ ـ البلاغة عند السكاكي ، للدكتور أحمد مطلوب ، الطبعة الأولى ، بغداد ١٩٦٤ م .
٣٥ ـ البُلغة في تاريخ أئمة اللغة ، لمحمد بن يعقوب الفيروزابادي ، تحقيق : محمد المصري ، دمشق ١٩٧٢ م .
٣٦ ـ البيان العربي ، للدكتور بدوي طبانة ، الطبعة الخامسة ، بيروت ١٩٧٢ م .
٣٧ ـ تاريخ الفلسفة في الاسلام ، لـ (ت . ج .دي بور) ، ترجمة : الدكتور محمد عبدالهادي أبو ريده ، الطبعة الرابعة ، مصر ١٩٥٧ م .
٣٨ ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، لابن مالك ، تحقيق : محمد كامل بركات ، مصر ١٩٦٧ م .
٣٩ ـ التسهيل لعلوم التنزيل ، لمحمد بن احمد الكلبي ، الطبعة الأولى ، مصر ١٣٥٥ هـ .
٤٠ ـ التطور النحوي للغة العربية ، لبرجشتراسر ، القاهرة ١٩٢٩ م .
٤١ ـ التعريفات ، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني ، بيروت ١٩٦٩ م .
٤٢ ـ تأويل مشكل القرآن ، لأبي محمد عبدالله مسلم بن قتيبة ، شرحه ونشره : السيد أحمد صقر ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٧٣ م .
٤٣ ـ تفسير غريب القرآن ، لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة ، تحقيق : السيد أحمد صقر ، بيروت ١٩٧٨ م .
٤٤ ـ تقويم الفكر النحوي ، للدكتور علي أبو المكارم ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٥ م .

٤٥ ـ توجيه إعراب أبيات ملغزة الإعراب ، لعلي بن عيسى الرماني ، تحقيق : سعيد الأفغاني ، دمشق ١٩٥٨ م .
٤٦ ـ جامع البيان عن تأويل آي القرآن ، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري ، بيروت ١٩٨٤ م
٤٧ ـ الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير ، لجلال الدين السيوطي ، الطبعة الرابعة ، مصر ١٩٥٤ م .
٤٨ ـ الجامع الكبير في صناعة المنظوم من الكلام والمنثور ، لضياء الدين ابن الأثير الجزري ، تحقيق : الدكتور مصطفى جواد والدكتور جميل سعيد ، بغداد ١٩٥٦ م .
٤٩ ـ الجمل ، لأبي بكر عبدالقاهر الجرجاني ، تحقيق : علي حيدر ، دمشق ١٩٧٢ م .
٥٠ ـ الجمل ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : ابن أبي شنب ، الطبعة الثانية ، باريس ١٩٥٧ م .
٥١ ـ الجنى الداني في حروف المعاني ، للحسن بن عبدالله المرادي ، تحقيق : الدكتور فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل ، الطبعة الأولى ، حلب ١٩٧٣ م .
٥٢ ـ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، لمصطفى محمد عرفة الدسوقي ، القاهرة ١٣٨٦ هـ .
٥٣ ـ حاشية السيد الشريف علي بن محمد بن علي السيد زين الدين أبي الحسن الحسيني الجرجاني ، مطبوعة مع كتاب « الكشاف » .
٥٤ ـ الحجّة في القراءات السبع ، لأبي عبدالله بن خالويه ، تحقيق : الدكتور عبدالعال سالم مكرم ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٧٧ م .
٥٥ ـ حسن التوسل الى صناعة الترسل ، لشهاب الدين محمود الحلبي ، بغداد ١٩٨٠ م .
٥٦ ـ الحياة الأدبية في البصرة الى نهاية القرن الثاني الهجري ، للدكتور أحمد كمال زكي ، القاهرة ١٩٧١ م .
٥٧ ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي، الطبعة الأولى ، المطبعة الميرية ـ بولاق / وطبعة دار الكتاب العربي للطباعة والنشر ، القاهرة ١٩٦٧ ، تحقيق : عبدالسلام محمد هارون .

٥٨ ـ الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : محمد علي النجار ، الطبعة الثانية ، دار الهدى ـ بيروت .
٥٩ ـ خطى متعثّرة على طريق تجديد النحو العربي ، للدكتور عفيف دمشقيـة ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨٠ م .
٦٠ ـ دائرة معارف القرن العشرين ، لمحمد فريد وجدي ، الطبعة الثالثة ، بيروت ١٩٧١ م .
٦١ ـ دراسات في الفرق والعقائد الاسلامية ، للدكتور عرفان عبدالحميد ، الطبعة الأولى ، بغداد ١٩٦٧ م .
٦٢ ـ دراسات في النحو ، للدكتور طه عبدالحميد طه ، القاهرة ١٩٧١ م .
٦٣ ـ دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، لمحمد عبدالخالق عضيمة ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٧٢ م .
٦٤ ـ الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ، للدكتور فاضل صالح السامرائي ، بغداد ١٩٧١ م .
٦٥ ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع ، لأحمد بن الأمين الشنقيطي ، الطبعة الأولى ، مصر ١٣٢٨ هـ .
٦٦ ـ دلائل الإعجاز ، لعبد القاهر الجرجاني ، تعليق وشرح : محمد عبدالمنعم خفاجي ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٦٩ م .
٦٧ ـ ديوان امرىء القيس ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، مصر ١٩٦٩ م .
٦٨ ـ ديوان المتنبي ، شرح ناصيف اليازجي ، بيروت ١٣٠٥ هـ .
٦٩ ـ الردّ على النحاة ، لإبن مضاء القرطبي ، تحقيق : الدكتور شوقي ضيف ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٤٧ م .
٧٠ ـ رسائل في النحو واللغة ، وهي ثلاث رسائل : كتاب تمام فصيح الكلام لإبن فارس ، كتاب الحدود في النحو للرّماني ، وكتاب منازل الحروف للرّماني ، تحقيق : الدكتور مصطفى جواد ويوسف يعقوب مسكوني ، بغداد ١٩٦٩ م .
٧١ ـ رصف المباني في شرح حروف المعاني ، لأحمد بن عبدالنور المالقي ، تحقيق : أحمد محمد الخراط ، دمشق ١٩٧٥ م .
٧٢ ـ الرّماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، للدكتور مازن المبارك ، بيروت ١٩٧٤ م .
٧٣ ـ الزاهر في معاني كلمات الناس ، لأبي بكر الأنباري ، تحقيق : الدكتور حاتم صالح الضامن ، بغداد ١٩٧٩ م .

٧٤ ـ سيبويه إمام النحاة ، لعلي النجدي ناصف ، مكتبة نهضة مصر .
٧٥ ـ الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، للدكتورة خديجة الحديثي ، الكويت ١٩٧٤ م .
٧٦ ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبدالحميد ، الطبعة الثالثة عشرة ، القاهرة ١٩٦٢ م .
٧٧ ـ شرح أبيات سيبويه ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : زهير غازي زاهد ، الطبعة الأولى ، النجف ١٩٧٤ م .
٧٨ ـ شرح أبيات سيبويه ، لأبي محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي ، تحقيق : الدكتور محمد على الرّيح هاشم ، القاهرة ١٩٧٤ م .
٧٩ ـ شرح الأزهرية في علم العربية ، لخالد بن عبدالله الأزهري ، الطبعة الثانية ، مصر ١٩٥٥ م .
٨٠ ـ شرح الأشعار الستة الجاهلية ، لأبي بكر عاصم البطليوسي ، تحقيق : ناصيف سليمان عواد ، بغداد ١٩٧٩ م .
٨١ ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،المسمّى « منهج السالك الى ألفية ابن مالك » ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الأولى ، مصر ١٩٥٥ م .
٨٢ ـ شرح التكملة ، لعبد القاهر الجرجاني ، مخطوط في المكتبة الظاهرية بدمشق (رقم ٣٥٤) / نقلا عن : منهج البحث النحوي عند الجرجاني ، لمحمد كاظم البكاء ، رسالة ماجستير مخطوطة في مكتبة الدراسات العليا ـ كلية الآداب / جامعة بغداد (رقم ١٣٣٣٤) .
٨٣ ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .
٨٤ ـ شرح شواهد المغني ، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، تصحيح وتعليق : الشنقيطي ، منشورات دار مكتبة الحياة ـ بيروت .
٨٥ ـ شرح القصائد التسع المشهورات ، لأبي جعفر النحاس ، تحقيق : احمد خطاب ، بغداد ١٩٧٣ م .
٨٦ ـ شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات ، لأبي بكر الأنباري ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مصر ١٩٦٩ م .

٨٧ ـ شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الحادية عشرة ، القاهرة ١٩٦٣ م .
٨٨ ـ شرح الكافية في النحو لابن الحاجب ، لرضي الدين الاسترابادي ، دار الكتب العلمية ـ بيروت .
٨٩ ـ شرح كتاب سيبويه ، لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني ، نسخة مصورة في مجمع اللغة العربية بالقاهرة (رقم ١٨٣) / نقلا عن : كتاب « الرماني النحوي » .
٩٠ ـ شرح المعلقات السبع ، لأبي عبد الله الحسين الزوزني ، مصر ١٩٧١ م .
٩١ ـ شرح المفصل للزمخشري ، لموفق الدين بن يعيش ، عالم الكتب ـ بيروت .

٩٢ ـ شروح التلخيص ، طبع بمطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر ، ويتضمن :
أ ـ مختصر سعد الدين التفتازاني .
ب ـ مواهب الفتاح لابن يعقوب المغربي .
جـ ـ عروس الأفراح لبهاء الدين السبكي .
د ـ الإيضاح للقزويني .
هـ ـ حاشية الدسوقي على شرح السعد .
٩٣ ـ الصّاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها ، لأحمد ابن فارس ، القاهرة ١٩١٠ م / وطبعة بيروت ١٩٦٤ م ، تحقيق : مصطفى الشويمي .
٩٤ ـ الصّحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) ، لأبي نصر اسماعيل بن حماد الجوهري ، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار ، دار الكتاب العربي ـ مصر .
٩٥ ـ صحيح البخاري ، لأبي عبد الله محمد البخاري ، دار احياء الكتب العربية .
٩٦ ـ صحيح مسلم ، لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي ، القاهرة ١٩٥٤ م .
٩٧ ـ ضحى الاسلام ، لأحمد أمين ، الطبعة الخامسة ، القاهرة ١٩٥٦ م .
٩٨ ـ الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر ، لمحمود شكري الآلوسي ، دار البيان ـ بغداد .
٩٩ ـ طبقات فحول الشعراء ، لمحمد بن سلام الجمحي ، قرأه وشرحه : محمود محمد شاكر ، مطبعة المدني ـ القاهرة .

١٠٠ ـ طبقات النحويين واللغويين ، لأبي بكر الزبيدي الأندلسي ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، مصر ١٩٧٣ م .
١٠١ ـ الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز ، ليحيى بن حمزة العلوي ، مصر ١٩١٤ م .
١٠٢ ـ ظاهرة الشذوذ في النحو العربي ، لفتحي عبد الفتاح الدجني ، الطبعة الأولى ، الكويت ١٩٧٤ م .
١٠٣ ـ عبدالقاهر الجرجاني ـ بلاغته ونقده ، للدكتور أحمد مطلوب ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٧٣ م .
١٠٤ ـ عبدالقاهر الجرجاني وجهوده في البلاغة العربية ، للدكتور احمد احمد بدوي ، مكتبة مصر ـ القاهرة .
١٠٥ ـ علم المعاني ، للدكتور عبدالعزيز عتيق ، بيروت ١٩٧١ م .
١٠٦ ـ العين ، لأبي عبدالرحمن الخليل بن احمد الفراهيدي ، تحقيق : الدكتور مهدي المخزومي والدكتور ابراهيم السامرائي ، الجمهورية العراقية ١٩٨١ م .
١٠٧ ـ الفائق في غريب الحديث ، لجارالله محمود بن عمر الزمخشري ، تحقيق : علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل ابراهيم ، الطبعة الثانية ، القاهرة .
١٠٨ ـ فصل المقال في شرح كتاب الأمثال ، لأبي عبيد البكري ، تحقيق : الدكتور احسان عباس والدكتور عبدالمجيد عابدين ، الطبعة الثالثة ، بيروت ١٩٨٣ م .
١٠٩ ـ الفصول الخمسون ، لأبي الحسين يحيى بن عبدالمعطي ، تحقيق : محمود محمد الطناحي ، القاهرة ١٩٧٧ م .
١١٠ ـ الفعل ـ زمانه وأبنيته ، للدكتور ابراهيم السامرائي ، بغداد ١٩٦٦ م .
١١١ ـ فقه اللغة المقارن ، للدكتور ابراهيم السامرائي ، بيروت ١٩٦٨ م .
١١٢ ـ فواتح الرحموت ، لعبدالعلي محمد الأنصاري ، مطبوع في هامش كتاب « المستصفى » ، مصر ١٣٢٤ هـ .
١١٣ ـ في النحو العربي ـ قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث ، للدكتور مهدي المخزومي ، الطبعة الأولى ، مصر ١٩٦٦ م .
١١٤ ـ في النحو العربي ـ نقد وتوجيه ، للدكتور مهدي المخزومي ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٦٤ م .

١١٥ ـ القاموس المحيط ، لمجد الدين محمد ين يعقوب الفيروزابادي ، دار الكتاب العربي .
١١٦ ـ القرآن الكريم وأثره في الداراسات النحوية ، لعبد العال سالم مكرم ، مصر ١٩٦٨ م .
١١٧ ـ الكامل في اللغة والأدب والنحو والتصريف ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم والسيد شحاته ، مطبعة نهضة مصر ـ القاهرة .
١١٨ ـ الكتاب ، لسيبويه ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مصر ١٩٦٦ ـ ١٩٧٧ م .
١١٩ ـ كتاب الأفعال ، لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي المعروف بابن القطاع ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٨٣ م .
١٢٠ ـ كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر ، لعبد الرحمن بن خلدون المغربي ، الطبعة الثالثة ، بيروت ١٩٦٧ م .
١٢١ ـ كتاب اللامات ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : الدكتور مازن المبارك ، دمشق ١٩٦٩ م .
١٢٢ ـ كشاف اصطلاحات الفنون ، لمحمد علي الفاروقي التهانوي ، تحقيق : الدكتور لطفي عبد البديع ، مصر ١٩٦٣ ـ ١٩٧٧ م .
١٢٣ ـ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، لأبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري ، دار الفكر- بيروت .
١٢٤ ـ لسان العرب ، لابن منظور ، بيروت ١٩٥٦ م .
١٢٥ ـ اللغة العربية ـ معناها ومبناها ، للدكتور تمام حسان ، مصر ١٩٧٣ م .
١٢٦ ـ اللغة والنحو بين القديم والحديث ، لعباس حسن ، الطبعة الثانية ، مصر ١٩٧١ م .
١٢٧ ـ اللهجات العربية في التراث ، للدكتور أحمد علم الدين الجندي ، الدار العربية للكتاب (ليبيا ـ تونس) ١٩٧٨ م .
١٢٨ ـ المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية ، للدكتور مصطفى جواد ، الطبعة الثانية ، بغداد ١٩٦٥ م .
١٢٩ ـ المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر ، لضياء الدين بن الأثير ، تحقيق : الدكتور أحمد الحوفي والدكتور بدوي طبانة ، مصر ١٩٦٠ ـ ١٩٦٢ م .

١٣٠ ـ مجالس العلماء ، لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، الكويت ١٩٦٢ م .
١٣١ ـ مجاز القرآن ، لأبي عبيدة معمر بن المثنى التيمي ، تحقيق : محمد فؤاد سزكين ، الطبعة الثانية ، بيروت ١٩٨١ م .
١٣٢ ـ مجمع الأمثال ، لأبي الفضل الميداني ، مصر ١٣٥٢ هـ .
١٣٣ ـ المُحْتَسَب في تبيين وجوه شواذ القراءات والايضاح عنها ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق : على النجدى ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، القاهرة ١٩٦٦ ـ ١٩٦٩ م .
١٣٤ ـ مختار الصحاح ، لمحمد بن أبي بكر الرازي ، القاهرة ١٩٥٠ م .
١٣٥ ـ المدارس النحوية ، للدكتور شوقي ضيف ، الطبعة الرابعة ، مصر ١٩٧٩ م .
١٣٦ ـ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو ، للدكتور مهدي المخزومي ، القاهرة ١٩٥٨ م .
١٣٧ ـ مذهب الكسائي في النحو ، لجعفر هادي الكريم ، رسالة ماجستير مخطوطة ، مكتبة الدراسات العليا ـ كلية الآداب / جامعة بغداد (رقم ٣٠٢) .
١٣٨ ـ مراتب النحويين ، لأبي الطيب اللغوي ، تحقيق : محمد أبو الفضل ابراهيم ، مطبعة نهضة مصر ـ القاهرة .
١٣٩ ـ المرتجل ، لأبي محمد بن الخشاب ، تحقيق : علي حيدر ، دمشق ١٩٧٢ م .
١٤٠ ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : محمد احمد جادالله وعلي محمد البجاوي ومحمد ابو الفضل ابراهيم ، دار احياء الكتب العربية .
١٤١ ـ مسائل خلافية في النحو ، لأبي البقاء العكبري ، تحقيق : محمد خير الحلواني .
١٤٢ ـ المستصفى من علم الأصول ، لأبي حامد الغزالي ، الطبعة الأولى ، مصر ١٣٢٤ هـ .
١٤٣ ـ مشكل اعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب القيسي ، تحقيق : ياسين محمد السوّاس ، دمشق ١٩٧٤ م .
١٤٤ ـ معالم الدين ، لحسن بن زين الدين العاملي ، مطبعة الآداب ـ النجف / نقلاً عن : كتاب « البحث النحوي عند الأصوليين » .

١٤٥ ـ معاني الحروف ، لأبي الحسن الرماني ، تحقيق : الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي ، القاهرة ١٩٧٣ م .
١٤٦ ـ معاني القرآن ، لأبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء ، جـ١ تحقيق : احمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، مصر ١٩٥٥ م ، جـ٢ تحقيق : محمد علي النجار ، مصر ١٩٦٦ م ، جـ٣ تحقيق : الدكتور عبد الفتاح اسماعيل شلبي وعلي النجدي ناصف ، مصر ١٩٧٣ م .
١٤٧ ـ مع البلاغة العربية في تاريخها ، للدكتور محمد علي سلطاني ، الطبعة الأولى ، دمشق ١٩٧٩ م .
١٤٨ ـ معترك الأقران في اعجاز القرآن ، لجلال الدين السيوطي ، تحقيق : علي محمد البجاوي ، دار الفكر العربي ١٩٧٠ م .
١٤٩ ـ معجم الأدباء ، لأبي عبدالله ياقوت الحموي ، مكتبة عيسى البابي الحلبي ـ مصر .
١٥٠ ـ معجم شواهد العربية ، لعبد السلام محمد هارون ، الطبعة الأولى ، مصر ١٩٧٢م .
١٥١ ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، وضعه : محمد فؤاد عبد الباقي ، مصر ١٣٧٨ هـ .
١٥٢ ـ مغني اللبيب عن كتب الأعا ب ، لابن هشام الأنصاري ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعه المدني ـ القاهرة .
١٥٣ ـ مفتاح العلوم ، لأبي يعقوب يوسف بن أبي بكر السكاكي ، الطبعة الأولى ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ١٩٣٧ م / وطبعة المطبعة الأدبية ، الطبعة الأولى ، مصر ١٣١٧ هـ .
١٥٤ ـ المفصل في علم العربية ، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار الجيل ـ بيروت .
١٥٥ ـ كتاب المقتصد في شرح الايضاح ، لعبد القاهر الجرجاني ، تحقيق : الدكتور كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ـ الجمهورية العراقية ١٩٨٢ م .
١٥٦ ـ المقتضب ، لأبي العباس المبرد ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، القاهرة ١٣٨٦ هـ .

١٥٧ ـ مقدمة في النحو ، لخلف بن حيان الأحمر البصري ، تحقيق : عز الدين التنوخي ، دمشق ١٩٦١ م .

١٥٨ ـ المقرّب ، لابن عصفور ، تحقيق : أحمد عبد الستار الجواري وعبدالله الجبوري ، الطبعة الأولى ، بغداد ١٩٧١ ـ ١٩٧٢ م .

١٥٩ ـ الملل والنحل ، لأبي الفتح محمد الشهرستاني ، مطبوع بهامش كتاب « الفصل في الملل والأهواء والنحل » الطبعة الأولى ، مصر ١٣٢٠ هـ .

١٦٠ ـ الملل والنحل ، لأبي منصور عبد القاهر البغدادي ، تحقيق : الدكتور ألبير نصري نادر ، بيروت ١٩٧٠ م .

١٦١ ـ المنخول من تعليقات الأصول ، لأبي حامد الغزالي ، تحقيق : محمد حسن هيتو .

١٦٢ ـ منهج البحث النحوي عند الجرجاني ، لمحمد كاظم البكاء ، رسالة ماجستير مخطوطة ، مكتبة الدراسات العليا ـ كلية الآداب / جامعة بغداد (رقم ١٣٣٣٤) .

١٦٣ ـ موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ، للدكتورة خديجة الحديثي ، الجمهورية العراقية ١٩٨١ م .

١٦٤ ـ نحو التيسير ، للدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، بغداد ١٩٦٢ م .

١٦٥ ـ النحو العربي ـ نقد وبناء ، للدكتور ابراهيم السامرائي ، دار الصادق ـ بيروت .

١٦٦ ـ نحو الفعل ، للدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، بغداد ١٩٧٤ م .

١٦٧ ـ نحو القرآن ، للدكتور أحمد عبد الستار الجواري ، بغداد ١٩٧٤ م .

١٦٨ ـ نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، لأبي البركات الأنباري ، تحقيق : الدكتور ابراهيم السامرائي ، بغداد ١٩٥٩ م .

١٦٩ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ، لجلال الدين السيوطي ، دار المعرفة ـ بيروت .

١٧٠ ـ يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر ، لأبي منصور عبد الملك الثعالبي ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٥٦ م .

The fifth chapter deals with other "Command methods", such as "Prohibition", "Display and Specification", "Desiring" and "Request". The meanings of all these Styles in language among Grammarians and Rhetoricians are also discussed here.

I have ended this research with a conclusion and the final results.

Qais Ismail Al- Awsi
Arabic Dept., college of Arts,
university of Baghdad.
1- 6- 1982

ABSTRACT

Despite the fact that Grammer books do not dedicate special for "Styles of command", yet they contain– particularly those of early grammarians– many sporadic remarks. These remarks are about their nature, their methods, the specific meaning in which each is used and the tense it refers to. They also show the ways in which they are used together with the reason of why they are considered bad or good as well as their additional meaning.

However, some philologists tried to dedicate independent chapters for them. An example of these is Ibn Fàris in his book "Al– Sàhibi fi fiqh al– Lugha wa Sunan al– Arab fi Kalàmihà". In his chapter about the meaning of speach, he speaks about the method of "Irrogative", "Command", "Prohibition", "Invocation and Command", "Display and specification and desiring". He defined the technical meanings of these styles spoke about some of their problems and forms as well as the metaphoric meanings in which they are used.

When Rhetoric became independent of Grammer, special chapters are dedicated to the "Styles of command" in Rhetoric books.

This research, in fact, is a study of "Styles of command" from Grammarians and Rhetoricians Roints of view. Moreover, it is an attempt towards a better understanding of their secrets and rules.

I have applied the Grammarians rule, which indicates that the syntactical signs are connected with the functional of the parts of the sentence.

This study is divided into five chapters. The first deals with the relation between grammar and Rhetoric, as well as the strength and weakness of this relation.

The "Style of Command" is discussed in the second chapter. Its meaning among Grammarians and Rhetoricians in Arabic Lexicons, in addition to its forms in Arabic Language.

The third chapter is concerned with the "Style of call", where its meaning in language and among Grammarians and Rhetoricians is discussed.

As for the fourth chapter it is about "irrogative" Style in language and among Grammarians and Rhetoricians.

'THE COMMAND'S STYLES OF THE GRAMMARIANS AND RHETORICIANS"

by

Qais Isma'il al- Awsi

A Thesis submitted to the Council of the College of Arts, University of Baghdad in a partial fulfilment of the requirement of the degree of doctor of philosophy in Arabic language and Literature

Sha'ban 1402

June 1982

THE COMMAND'S STYLES OF THE GRAMMARIANS AND RHETORICIANS

BY

DR. QAIS ISMA'IL AL-AWSI